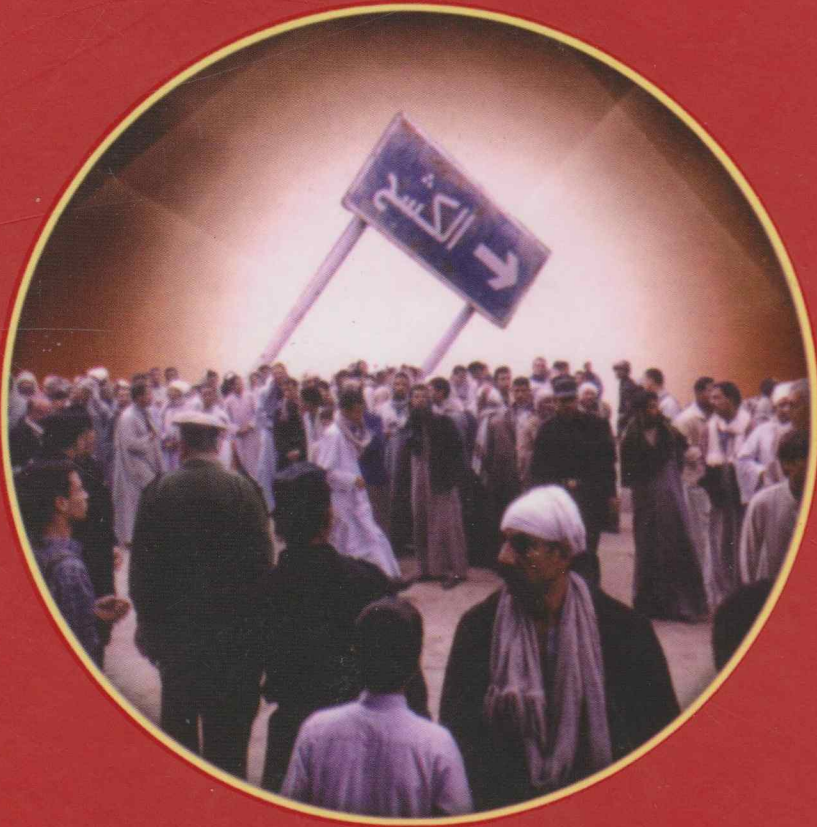


الكشف

الحقيقة الغائبة



د. وليم ويصا

إهداء

إلى شهداء الكشح

الكشاح

الحقيقة الغائبة

بقلم الدكتور وليم ويصا

تأليف وليم
مكتبة ويصا

مكتبة ويصا

٢٠٠٢

مقدمة الطبعة الثالثة

عندما ذهبت للتأليف لطبع هذا الكتاب بقليل فحسرت، وقد كان ذلك هو مضي الأوان، فقلت
لنفسى إن إمكانات طبعة خفيفة للغاية، وبالفعل وافقت عدد من دور النشر فرفضوا.

شكر

والى قول محاربا قال لى سعادتى "لعمري إن النشر لك لحد"، وطلب
على النحابة لى مسئول الدار نشر لعمري، فرفضت بأنها جريدة، لعل وعسى. ولكن هذا المسئول
لم يمتنع كثيراً من المال على غيرة عادة الناشرين. وبعد أن تطافرت بالرافقة حتى أعرف

لا يستنى فى مستهل هذا الكتاب سوى أن أتقدم بالشكر الكبير للمحامى الشاب
الأستاذ ميشيل بسادة المحامى الذى كان عوناً لى فى فهم جوانب قضايا الكشج

المتقدمة.

وأتقدم أيضاً بشكر خاص للأستاذ عادل جندى الذى لم يتوانى لحظة عن

تشجيعى طوال فترة إعداد هذا الكتاب، كما لم يبخل على بالنصيحة الصادقة

والوقت والجهد فى مراجعة فصوله.

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى كل من قدم لى المساعدة فى الكشج والبلينا والقاهرة.

والى الرقم من هذه العصوريات، وجدت فى النهاية من يتعلم بالضيافة ويكرم بنشر هذا
الكتاب فى طبعة أولى ثم ثانية.

وكان لعمري لشجاعتى إلا أننا لم نستطيع مواصلة العمل معاً لأسباب لا يسع المقام لذكرها
هنا، فقلت لنفسي إنى إن شاء تعاقبت، وأجأت إلى دار ليجون للنشر والطباعة.

وكان لعمري لعمري أكثر من نقاد الطبعة الأولى التى صدرت بآخر يناير ٢٠٠٤، مع نهاية
الطبعة الأولى فى منتصف مارس.

وما هى الطبعة الثالثة تجد طريقها للقراء فى شهر مايو ٢٠٠٤، على رقم من أن الكثيرين
أدركوا لى أن الناس لم تعد تقرأ فى مصر، ويصفون طبعة ثالثة يؤكد أن هناك عطش للقراءة، وأن

الكتاب يلقى على شواء الكتاب إذا ما وجد ما يصلح للقراءة.

والى هذا أن أعزو عن سعادتى بيجون، مساحة لعمري نشر الكتب فى مصر لا يأتى بها، ولا
يستطيع الكثيرون، سمحت بصدور ثلاث طبعات من هذا الكتاب بقليل مصر.

وما كانت الطبعة الأولى والثانية لم تفيها صدق لهما فى أجهزة الإعلام، فهذه تلك يعود
لعمري لى خدم جسارة الكثيرين من المستفيدين والكتاب الذين يؤمنون بالعمل فى

الخدمة الإعلامية الحالية.

الناشر

مقدمة الطبعة الثالثة

عندما ذهب للقاهرة لطبع هذا الكتاب داخل مصر، وقد كان ذلك هو همى الأول، كنت أتصور أن إمكانيات طبعه ضئيلة للغاية. وبالفعل رفضت عدد من دور النشر طبعه. وفى أول محاولة قال لى محدثى "إن هذا الكتاب تصادمى ولن ينشره لك أحد"، وطلب منى الذهاب إلى مسئول لدار نشر أخرى، توصف بأنها جريئة، لعل وعسى. ولكن هذا المسئول طلب منى مبلغاً كبيراً من المال على غير عادة الناشرين. وبعد أن تظاهرت بالموافقة حتى أعرف شروطه الأخرى، طلب منى تغيير عنوان الكتاب، قائلاً "وعند هذا الحد أثرت مغادرة مكتبه بعد تسع دقائق من جلوسى معه، ولم أشأ عرض النسخة الأصلية عليه، حيث تصورت موقفه لو كان قد إطلع على العناوين الفرعية وفهرست الكتاب، وتركته شاكراً.

ولعل الذى أثار دهشتى هو أن إحدى دور النشر المعارضة رفضت ذلك، بل أن المسئول الأول عنها، حاول أن يثنينى عن نشر الكتاب بشتى الطرق، وقال لى بالحرف الواحد "إنه من المستحيل نشر هذا الكتاب فى مصر، وبلاش سذاجة، وسوف تتعرض للاذى".

وبينما الدهشة والغضب ما يزال يعترينى وأنا أغادر مكتبه، أصبح إصرارى على طبع هذا الكتاب، وفى دار نشر مصرية ذات صبغة غير دينية، بلا جدو، لأننى أردت لهذا الكتاب أن يكون محاولة صادقة لعرض حقيقة ما حدث فى الكشح، ورسالة فى نفس الوقت إلى شركائى فى الوطن أيا ما كانت عقيدتهم.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، وجدت فى النهاية من يتحلى بالشجاعة ويقوم بنشر هذا الكتاب داخل مصر، فى طبعة أولى ثم ثانية.

ورغم تقديرى لشجاعته إلا أننا لم نستطيع مواصلة العمل معاً لأسباب لايتسع المقام لذكرها هنا، واتفقنا بشكل ودى على إنهاء تعاقدنا، ولجات إلى دار لوجوس للنشر والطباعة.

ولعل الذى أدهشنى أكثر هو نفاذ الطبعة الأولى التى صدرت آخر يناير ٢٠٠٤، مع نهاية فبراير، وصدرت الطبعة الثانية فى منتصف مارس.

وها هى الطبعة الثالثة تجد طريقها للقراء فى شهر مايو ٢٠٠٤، على رغم من أن الكثيرين قالوا لى أن الناس لم تعد تقرأ فى مصر. وصدور طبعة ثالثة يؤكد أن هناك عطش للقراءة، وأن القارئ يقدم على شراء الكتاب إذا ما وجد ما يصلح للقراءة.

وأود هنا أن أعبر عن سعادتى بوجود مساحة لحرية نشر الكتب فى مصر لا بأس بها، ولا يستغلها الكثيرون، سمحت بصدور ثلاث طبعات من هذا الكتاب داخل مصر.

وإذا كانت الطبعة الأولى والثانية لم تجدا صدى لهما فى أجهزة الإعلام، فإن ذلك يعود أيضاً إلى عدم جسارة الكثيرين من الصحفيين والكتاب الذين يواصلون العمل فى إطار "المنظومة" الإعلامية الحالية.

مقدمة

فى قرية الكشح التى تقع بمحافظة سوهاج فى صعيد مصر، قتل واحد وعشرون قبطيا فى الثانى من يناير ٢٠٠٠، ولم يرتكب هذه الجريمة المنظمات أو الجماعات الإرهابية التى استحلّت دماء الأقباط وممتلكاتهم فى مصر على مدى عقود مضت ابتداء من السبعينيات، ولكن مواطنون عاديون من بين جيرانهم المسلمين.

وبعد أيام قليلة من هذه المنبحة اكتشفت أنني لم أكن أعلم، مثل الأغلبية الساحقة داخل مصر وخارجها، شيئا كثيرا عن أحداث الكشح الأولى التى وقعت قبل هذه المنبحة بحوالى ستة عشرة شهرا، والتي جرى فيها تعذيب عدد كبير من أبناء هذه القرية، حتى وقعت عيناى مصادفة على تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول هذه الأحداث فى مكتب أحد رؤساء التحرير المصريين السابقين. ولم يكن السؤال الأول الذى أُلح على بشدة فى البداية هو لماذا حدث هذا فى مصر فى مستهل الألفية الثالثة، حيث يعرف الكثيرون الأسباب التى قادت مصر إلى هذا الواقع الأليم، ولكن كيف حدث ما حدث؟، بعد أن بدأ ينتابنى الشعور بأن هذه القرية تعرضت لمأساة رهيبة اختفت معالمها تحت وطأة "منظومة إعلامية" اعتادت على التعمية وتشويه الحقائق.

وهكذا قررت فى مواجهة جهلي بهذه الأحداث الذهاب للكشح للمرة الأولى بعد ثلاثة أسابيع فقط من وقوع المنبحة بحثا عن إجابة للسؤال الأول الذى دار بخلدى. ولم يكن هدفى هو محاولة للتنظير الفكرى لأسباب ما حدث، ولكن فى المقام الأول البحث عن حقيقة ما حدث.

وكما كنت اقترب من الحقيقة، كان إحساسى بحجم المأساة التى تعرض لها الأقباط فى هذه القرية لا يعادلُه سوى إصرارى على ضرورة تسليط الضوء على سلوك الاضطبوط السياسى والإعلامى والقضائى الذى أحاط بهذه القضية مثلما يحيط بالملف القبطى، بل وكل مشاكل المصريين، وكان هذا الكتاب.

وينقسم إلى خمسة أجزاء وقسم للوثائق.

الجزء الأول يعنى بأحداث الكشح الأولى التى وقعت فى منتصف أغسطس ١٩٩٨ بعد مقتل شابين مسيحيين فى هذه القرية وكيف أدى سلوك الشرطة، التى أصبح التعذيب أولى وسائلها للبحث عن الحقيقة أو فرض الحقيقة التى تريدها، إلى تحويل جريمة قتل عادية إلى جريمة طائفية، بعد أن سعت للبحث عن قاتل مسيحي بعد ٢٤ ساعة من علمها بوقوع الجريمة، وشنت حملة إحتجاج عشوائية واسعة النطاق لعدة مئات من أقباط الكشح استمرت عدة أسابيع، وقامت بتعذيبهم فى محاولة لانتزاع اعتراف زائف منهم بأن القاتل مسيحي.

وعندما تجاسر عدد من الذين تعرضوا للتعذيب بتقديم شكوى ضد الضباط المتهمين، نخل الأمن فى مواجهة سافرة مع رجال الدين المسيحيين فى المنطقة الذين تجرأوا وكسروا حاجز الصمت. وتم حفظ شكوي التعذيب لأن الدولة فى مصر تعاني من مرض خطير وهى أنها دولة معصومة من الخطأ، لا ترتكب أية أخطاء ولا تعترف بها حتى عندما يرتكبها مسئولون صغار. وسعت السلطة

للتستر علي أخطاء قيادات أمنية محلية وحمايتها والتغطية عليها. بل وقامت بمكافأة الضباط المتهمين بالتعذيب بعد أن تناولت صحف أجنبية هذه القضية.

ونتلمس معا المناخ الغريب الذي دارت فيه محاكمة القاتل المزعوم وكيف رفضت المحكمة ضم شكاوى التعذيب ولم تحاول التحقيق فيها أو حتى فى اتهامات عائلتي القتيلين ضد أشخاص معينين، وذلك وسط انتهاكات صارخة لأبسط قواعد القانون من قبل جهاز قضائي تثير بعض أجنحته الكثير من علامات الاستفهام.

وفى الجزء الثاني الخاص بالمنبحة التي وقعت بعد ذلك بحوالي ستة عشرة شهرا، نتوقف عند واقع اليم يتسم بالخلل الشديد، انحازت فيه السلطات التنفيذية والتشريعية المحلية التي تعيش فيها الطائفية، إلى مصالح قسم من أبناء هذه القرية ضد مصالح قسم آخر فيما عرف بقضية الاكشاك. ونستعرض كيف أدى إطلاق إشاعات مغرضة حول قيام المسيحيين بتسميم المياه وإحراق المعهد الأزهري وقتل المسلمين، إلى قتل ونهب وحرق واحد وعشرين قبطيا فى ساعات قليلة فى الكشخ، وتدمير وحرق وإتلاف محلات ومنازل المسيحيين فيها وفى عدة قرى مجاورة لها وخاصة مدينة دار السلام. وكيف كانت تصرفات القتلة وهم يرتكبون جريمتهم البشعة تعكس رؤية خطيرة للآخر ووحشية منقطعة النظير مليئة بالعديد من الدلالات الخطيرة التي تسلط الضوء على أبشع ما يمكن أن يقدم عليه إنسان عندما يتملكه الحقد والتعصب، ويرفض أن يكون الآخر مختلفا عنه فى العقيدة والرأي، وعندما يتملكه الوهم بأنه هو دون سواه يمتلك الحقيقة كاملة.

وتدور وقائع هذه الجرائم تحت سمع وبصر رجال الشرطة الذين تم استدعائهم بالآلاف من المحافظات المجاورة قبل أكثر من ٢٤ ساعة من وقوع المنبحة، وانسحبوا من القرية عند بدء إطلاق النار ولم يعودوا بمركباتهم المصفحة إلا بعد انتهاء المنبحة، كما حدث قبل ذلك بأكثر من ثلاثين عاما فى الزاوية الحمراء فى القاهرة، حيث تدخلت الشرطة بعد ثلاثة أيام كاملة قتل خلالها العشرات من الأقباط.

ولعل قول أحد البسطاء من قرية الكشخ عندما رفضت الشرطة الذهاب للحقل الذي قتل فيه سبعة من الأقباط "أن الحكومة خافت تروح هناك" هو أكثر دلالة من تحليلات الكثير من المثقفين والكتاب والمنظرين، والذين جاء عليهم وقت كانوا فيه، ولعلمهم مازالوا، خائفين من تيارات واتجاهات تركت بصماتها القاتلة على وجدان الكثيرين فى هذه القرى، وأسهم خوفهم وصمتهم، ولا شك، فى توحش هؤلاء القتلة.

ونكتشف فى أسلوب التحقيقات بعد كل ذلك مهزلة طمس الحقائق والأدلة، وتفصيل التحريات على مقاس أهواء الأجهزة، وتدخل الدولة المباشر وغير المباشر فى سير المحاكمة التي صدر فيها الحكم بتبرئة قتلة واحد وعشرين مسيحيا، كما لو كان قد قاموا بعملية انتحار جماعي، ووجدت السلطة نفسها بعد ردود فعل الأقباط، فى الداخل والخارج وردود أفعال دولية، فى موقف حرج اضطرت معه، فى إطار حالة رهبة من التخبط القضائي، إلى نقض الحكم مرتين بعد أن شابه "الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى تسبيب الحثيات والفساد فى الاستدلال" وفقاً لمحاكمة النقض.

أما الجزء الثالث فنتوقف فيه عند سلوك الدولة وأجهزتها فى مواجهة أحداث الكشع الأولى والثانية نستعرض فيها كيف اهتزت الدولة أمام تقرير فى جريدة أجنبية، وراحت تشن حملة هيسترية فى كل الاتجاهات بعد أن وجدت نفسها فى موضع المتهم على الساحة السياسية الدولية. واتجهت للتحرك بالطريقة المعتادة: نفي ما حدث وتبرير الأخطاء والاستناد لنظرية المؤامرة.

ونقدم تحليلاً لسلوك السلطة من القاع إلى القمة، ابتداء من أدنى السلم المتمثل فى الغفير وتقاريره غير الدقيقة فى أحسن الأحوال، والكانبة فى معظم الأحوال لأسباب عصبية وقبلية، مروراً بتحريات الضباط التى جاءت مفصلة على الرواية الرسمية لما حدث، ونستعرض سلوك كبار المسئولين على المستوى المحلى والمركزى، والذين إنصب همهم على التصليل مع سبق الإصرار وإخفاء حقيقة ما حدث، فيما يشكل إهانة خطيرة للعقل المصرى فضلاً عن كونه نتاج لقصور خطير فى الفهم وغياب الشفافية بل ويحمل شبهة التواطؤ.

ونتوقف بعد ذلك عند سلوك السلطة التشريعية، المثلة فى مجلس الشعب المصرى الذى لم يقم، على الرغم من بشاعة الأحداث التى تعرض لها مواطنون مصريون، باستجواب الحكومة بشأنها، ولم يطالب بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق. وترك الساحة خالية أمام مجالس نيابية أجنبية تحاول أن تتقصى بدلاً عنه، أو تتدخل لدى الحكومة المصرية تدافع، بدلاً منه، عن مواطنيه المصريين الذين حملوه شرف تمثيله. وانصب دوره، بعد صمته الرهيب، على تكذيب كل ما ورد فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعد نشر تقرير فى صحيفة أجنبية عن التعذيب، وانتفض للرد على محاولات نواب أجانب. ولم يختلف موقف المعارضة فيه عن موقف الأغلبية، حيث لم نسمع لها صوتاً لإدانة أحداث الكشع الأولى والثانية أو للمطالبة بلجنة لتقصى الحقائق.

ونختتم هذا القسم بتسليط الضوء على موقف الدولة من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وأمينها العام حافظ أبو سعدة، ومركز ابن خلدون ومديره الدكتور سعد الدين إبراهيم، نظراً لصلتهما المباشرة بأحداث الكشع بشكل خاص والأقليات بشكل عام. وإذا كانت أحد أسباب محاكمة الأخير اهتمامه بالأقليات، فإن القبض على الأول جاء بعد نشر المنظمة لتقريرها الأول عن التعذيب فى أحداث الكشع الأولى. وعندما أوشكت على نشر تقريرها الثانى حول المذبحة، تعرضت لضغوط أدت إلى عدولها عن نشر هذا التقرير، ونشرت بدلاً منه موجز لا يمت لحقيقة ما حدث بصلة باعتراف أمينها العام، ونقوم نحن بنشر التقرير الأصلى، الذى لم ينشر من قبل، كاملاً فى وثائق هذا الكتاب.

وفى الجزء الرابع نستقرئ مع سلوك الصحافة المصرية فى مواجهة أحداث الكشع الأولى والثانية من منظور مهنى قياساً على قواعد العمل الصحفى الأمين. وسوف نكتشف أنها، مع استثناءات نادرة، قد انتهكت جميع قواعد العمل الصحفى النزيه وتبنت سلوكاً لا تستحق أن تحمل معه بجدارة لقب صاحبة الجلالة، لأنها أحتت هامتها أمام جلالة السلطة. ولم تلعب دورها كسلطة رابعة وكانت أداة من أدوات الدعاية السياسية لموقف الأجهزة التى تعاملت مع هذه الأحداث الخطيرة. كما نقوم بتحليل لمضمون ما نشر، لتسليط الضوء على الأفكار والمقولات التقليدية والراسخة التى تخرج بشكل تلقائى فى مواجهة الإعتداءات الطائفية، والتى ارتكزت عليها الدولة فى مواجهة أحداث

الكشخ الاولى والثانية، وقامت بتوظيف الجهاز الإعلامى لترديدها، كما يحدث عادة عند طرح مشاكل الأقباط بشكل عام. وسنجد أن هذه المقولات تتكرر على مدى أكثر من ثلاثين عاما، وتكشف عن حالة من التفاهة الفكرية والعقائدية والسياسية منقطعة النظير.

أما القسم الخامس فنستعرض فيه ردود فعل الأقباط فى داخل مصر وخارجها تجاه أحداث الكشخ الاولى والثانية والتي تباينت وفقاً لمواقعهم وإمكانياتهم وهامش الحرية المتاح لهم.

وذهبت ردود أفعال الأقباط فى الخارج بشأن الكشخ فى عدة اتجاهات تمثلت فى إصدار البيانات ونشر الإعلانات والاتصال بالفعاليات السياسية فى الدول التى يعيشون فيها بالإضافة إلى التظاهر. ونتوقف أيضاً سريعا عند محاولات بعضهم إقامة حوار مع السلطة فى مصر، ولكن هذه التوجه يصطدم بأسلوب تعامل السلطة مع أقباط الخارج، ربما لأنها ترى أن الدخول فى حوار حقيقى معهم هو انتقاص من سيادتها، وهو الأمر الذى يعكس عدم رغبة أو قدرة الدولة على التعاطى بمسئولية مع الملف القبطى وتشخيص الداء وتقديم الدواء.

وننتوقف سريعا عند ردود فعل الكنيسة بعد ٣٠ عاما من المواجهة بين قيادتها وقيادة الدولة بين قداسة البابا شنودة الثالث والرئيس أنور السادات. وعند موقف نوعية جديدة من رجال الكنيسة لم تعد تقبل الأمر الواقع وسلوكيات رجال الإدارة والأمن بعد أن فاض الكيل وطفح بما يفوق قدرة البشر على الاحتمال، وبدأت هذه النوعية الجديدة تواجه رجال السلطة باستخدام الطرق السلمية للاعتراض على العديد من سلوكياتها وتصرفاتها. وبشكل ذلك ظاهرة جديدة سوف تترك بصماتها النوعية، مع الوقت، على سلوك الدولة وقيامها بأخذ مطالبهم فى الاعتبار والتحسب عن صدور أى من قراراتها الخاصة بالأقباط.

ونستعرض فى النهاية عددا من إرهابات قليلة بدأت تصدر من الدولة فى شكل مؤشرات صغيرة فى اتجاه الأقباط على فترات متباعدة، بعد أن بدأت قمة السلطة بعد أحداث الكشخ الثانية تشعر، فيما يبدو، بوجود مشكلة حقيقية بعد المذبحة التى تعرض لها الأقباط فى هذه القرية. ولكن هذه الإرهابات لا تعدو، فى حقيقتها، عن كونها استخدام للإسبرين فى مواجهة مرض خطير ينهش فى جسم الوطن. وهى ليست سوى مؤشرات واهية تأتى متأخرة جدا بعد أن استشرى المرض اللعين فى جسد الأمة.

ونختتم هذا الجزء بسؤال جوهري وهو كيف لا تتكرر هذه المأساة مرة ثانية؟. وهو الأمر الذى اقتضى منا وقفة سريعة عند واقع يعيشه الأقباط فى وطنهم، لا يتمتعون فيه بحقوق المواطنة كاملة أسوة بأشقائهم وشركائهم فى الوطن فى كافة مناحى الحياة، ابتداء من حقهم فى ضرورة المشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية بكافة أشكالها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحتى حريتهم فى ممارسة عقيدتهم بحرية كاملة دون أية قيود يفرضها عرف سائد أو قانون بائد. وننتهى سريعا إلى المحاولات التى شهنتها السنوات الأخيرة من قبل بعض أقباط الخارج لتقنين المواقف والمطالب فى معرض تقديم اقتراحات للدولة لحل مشاكل الأقباط.

وفى الجزء الخاص بالوثائق نقدم أربعة وثلاثين وثيقة تؤكد وقائع ما حدث فى الكشخ، جمعناها

علي مدي أربع سنوات أمضيها بحثاً عن إجابة للسؤال الأول. وهي تضم العديد من محاضر التحريات ومحاضر الشرطة وتحقيقات النيابة ومرافعتها والمحاكمات التي جرت وتقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ووثائق أخرى.

وتبقى هناك عدة ملاحظات:

أن منطلقى فى التعامل مع وقائع هذا الكتاب هو منطلق غير طائفى. وإذا كنت أستخدم مصطلحات مثل مسلم ومسيحى فهذا أمر ثقيل على نفسى، ولكن طبيعة الموضوع والمادة التى تعاملت معها فرضت على ذلك فى معرض تناول جوانب هذه الكارثة التى أملت بنا جميعاً. واستند فى هذه المقاربة إلى حق الإنسان فى أن يعيش معززا مكرماً فى وطنه، يتمتع بحرية الضمير دون أن يأتى أحد قضاة التفتيش فى الضمائر والمسلح بالجهل ويصدر عليه أحكاماً قاطعة، تصدر حريرته فى التفكير والتعبير والسلوك.

ونحن لا ندعى هنا تقديم الحقيقة كاملة، ليس فقط بسبب كثرة الأطراف فى أحداث الكشف الأولي والثانية وتعدد قضاياها، ولكن أيضاً لأن هناك ظلالاً لأطراف مجهولة يبدو أنها لعبت دوراً فى الأحداث واشتعالها، وأطراف أخرى تفرض عليها طبيعة عملها أن تكون فى الظل رغم أنها فى مقدمة المتعاملين مع هذه الأحداث. وهذا الكتاب هو إذا محاولة للاقترب من الحقيقة بأكثر قدر تتيحه الطبيعة البشرية، وكما أتيت لي معرفتها. ولعل القليل منها كاف لأن يهز ضمائرنا جميعاً حتى ولو كان التوفيق قد جانبنى، دون أن أدري، فى بعض التفاصيل.

وقد يقول قائل أن وجهة نظر الدولة ممثلة فى بعض فعالياتها ضباط الأمن ومحافظ سوهاج والوزراء الذين تعاملوا مع هذه الأحداث غائبة. والرد على ذلك هو أن وجهة نظر الدولة معروفة فى بياناتها وسلوكياتها وما فعلته أو لم تفعله فى مواجهة هذه الأحداث.

واختياري لما حدث فى الكشف موضوعاً لهذا الكتاب لا يستهدف فقط تسليط الضوء على الحقيقة الغائبة فيما حدث، ولكن أيضاً تسليط الضوء بطريقة غير مباشرة على الواقع الذى يعيشه الأقباط فى مصر. ذلك أن ما حدث فى الكشف ليس سوى نموذجاً مكثفاً لما يحدث لأقباط مصر وصل إلى قمة بشاعته فى هذه القرية. ولأن هذه الإعتداءات حدثت من قبل فى أماكن أخرى فى مصر من أسوان حتى الإسكندرية، فى الزاوية الحمراء وأبو قرقاص وبنى والمس وجرزا، وسوف تحدث فى الغالب فى أماكن أخرى لأن أحداً لا يستوعب هذه التجارب الأليمة.

ولعل طرح السؤال الأول: كيف حدث ما حدث؟ يقودنا بطريقة غير مباشرة إلى سؤال آخر هام، لا يتسع المجال للإجابة عليه هنا، هو كيف إنحدرنا إلى هذا الواقع الأليم؟، وذلك على أمل أن يقودنا ذلك إلى تحسس مواطن القصور والخلل، وإلى أن ندرك ونتدارك معاً الهوة السحيقة التى أسقطنا فيها هؤلاء الذين استعدونا على شخصيتنا وهويتنا، بل وعلى عقيدتنا، فى هجمة شرسة أدت إلى تشويه وجدان قطاعات شاسعة من النسيج الوطنى المصرى، وأفرزت هذه التشوهات الآنية فى وجه مصر، وقادتنا إلى هذه الأحداث وغيرها، حتى أضحي الأقباط، الذين حصلوا على الكثير من حقوقهم فى الفترة الليبرالية إبان حكم أسرة محمد علي، لا يعيشون الآن فى وطنهم كمواطنين من الدرجة الأولى.

والأمر المشير للذهول في كل هذا هو أننا نعيش في زمن أصبح فيه انتهاك حقوق الاقباط أمراً معتاداً أمام الكثيرين، حتى أنه عندما يشير الإنسان في رفق شديد أمام البعض إلى ما حدث في الكشخ أو إلى خطف البنات المسيحيات مثلاً، أجد نفسي أمام أحد موقفين: إما أن لا يصدق الشخص حقيقة ما حدث ويتصور أنني أهذي أو أنني لا أدرك حقيقة الأوضاع في مصر، وإما أن يجيبني علي الفور بأن هذا يحدث أيضاً مع المسلمين. وإذا كان التعذيب قد طال بالفعل الكثير من المسلمين قبل أشقائهم الاقباط، وهو أمر نرفضه أيضاً ولا يصلح في حد ذاته أن يكون تبريراً لهذه الإعتداءات الطائفية، إلا أن هذه الاعتداءات لم تتل سوى الاقباط في مصر.

ويؤكد ذلك أن الفريضة الغائبة في هذا الوطن هي الصدق في التعامل مع المشاكل، والإخلاص في السعي لحلها في زمن يستشري فيه الفساد في الهواء الذي نستنشقه جميعاً، دون قدرة على الحراك وفي حالة من الشلل العقلي والأخلاقي لم تشهدها مصر مثيلاً لها في تاريخها.

وهكذا فإن ما حدث في الكشخ في مستهل الألفية الميلادية الثالثة ليس سوى نتيجة تراكمات ونتاج لأوضاع سياسية وإعلامية وأمنية وقضائية سادت في مصر علي مدي العقود الأخيرة، وتفجرت في وجوهنا جميعاً في هذه البقعة من أرض مصر وما زالت تتفجر في مواطن أخرى، بعد أن اختفت الوداعة التي كانت تنساب في حياتنا، مثل مياه النيل في واديه، من قلوب كثيرة توحشت إلى هذا الحد.

ويعود ذلك أيضاً إلي تخاذل أنظمة متعاقبة علي مدي الثلاثين عاما الماضية أمام هذه المعاول الوافدة علينا من صحراء عقائدية وفكرية قاحلة أرادت أن تفرض علينا رؤيتها لدين ودنيا، وأدى ذلك إلي فك تلاحم النسيج الوطني في بعض مواضعه، والمساس بلحمة مكونات هذا الوطن التي ارتكزت علي ثورة ١٩١٩

وأعرف مسبقاً أن هناك من قد لا يعجبه الخوض في مثل هذه المسائل من أمثال " الوطنية " الذين احترقوا التّخوين، أو هؤلاء الذين اعتادوا على حدوث الانتهاكات والإعتداءات، ضد الاقباط وغيرهم من أبناء هذا الوطن، والتزموا فضيلة الصمت أمامها، أو هؤلاء الذين سقطوا في هوة التبرير لها. ولكن صرخات الشهداء وأنيهم داخل قبورهم، بعد أن قتلهم الإعلام الزائف وتبرئة قاتليهم مرة ثانية، يطن في أدني ويعلو فوق " جعجة الوطنية " وأغانيم الكثيية.

وإذا كان البعض قد أشار عليّ بنشر هذا الكتاب خارج مصر، فإن حرصي على نشره في داخل مصر ينبع أولاً من إصراري علي وضع الحقيقة كما بدت لي أمام الغالبية الساحقة من أشقائي وشركائي في هذا الوطن مهما كان الثمن، وأنا علي يقين أن الكثيرين منهم يرفضون هذه الجرائم وهذا الواقع.

ودافعي في النهاية هو أنني أخشى من يوم قادم يخيم فيه كابوس مزعج علي نسيج هذا الوطن أكثر من ذلك. فإذا كانت نهاية السبعينيات قد شهدت مواجهة بين قداسة البابا شنودة والرئيس أنور السادات بسبب موقف الدولة من الإعتداءات الطائفية، وإذا كان منتصف ١٩٩٨ قد شهد مواجهة حادة بين القيادة الدينية المحلية والقيادات الأمنية المحلية بسبب التعذيب، أعقبتها مذبحه لواحد وعشرين

قبطياً . فإنني أخشى ما لا يحمد عقباه لو استمر الحال علي ما هو عليه.

ذلك أن الأقباط إذا كانوا قد اعتادوا أيضا على مدي عقود مضت علي الواقع الذي يعيشونه، فإن السنوات الأخيرة شهدت حالة شديدة من الاحتقان بينهم بدت فى المظاهرات التى حدثت لأول مرة منذ مئات السنين فى القاهرة داخل وأمام الكاتدرائية مساء الأحد ١٧ يونيو ٢٠٠١ واستمرت لثلاثة أيام بعد سقطة جريده النبأ في إهانة مقدراتهم، وبعد أن فقدوا الثقة فى جدية السلطة فى حمايتهم وفى حياد الشرطة، بل وفى عدالة القضاء.

والتساؤل الآن يدعونا ونحن نضع أيدينا على قلوبنا، هل يأخذ هذا الغضب القبطي أشكالا أخرى لا نعرفها الآن إذا ما واصلت الدولة تقصيرها فى الدفاع عنهم، وعن حقوقهم؟، هل يتحول غضب الأقباط إلى ثورة تأخذ أشكالا لم نعهدها منهم من قبل، ويتحول هذا الوطن إلى ساحة من المواجهات والمذابح كما حدث فى دول أخرى؟. إن هذا الكتاب هو صرخة حتى لا يتحقق هذا الكابوس المشؤم. ويبقى أن نقول فى النهاية أننا فى حاجة إلى سعد زغلول آخر يعيد تلاحمنا إلى ما كان عليه، نحتاج إلى ثورة فى التعامل مع هذه القضايا وغيرها، بعيدا عن التسكين والعجز الفكري والشعوري والسلوكي. نحتاج إلى ثورة فى العقول وإلى وجوه جديدة تعمل من أجل هذا الوطن حتى تدب الحياة من جديد في هذا الجسد المتهرئ المريض.

عندما زرت الكشح للمرة الأولى بعد ثلاثة أسابيع تقريبا من المنبة، وبعد أن بدأت ملامح المساة ترسم أمام عيني، لفت انتباهي بشدة العلاقة الحميمة بين حنا الذى كان قد اصطحبني إلى المعديّة التى تنقل الزاهبين إلى البر الآخر وصاحبها محمد، حيث رفض محمد أن يأخذ الأجرة من حنا، الذى حاول دفعها بدلا عني، بعد أن رأى أن معه ضيفا وأراد إكرامه.

ولهذا فإن هذا الكتاب هو رسالة لاشقائى فى الوطن، وهو من أجل محمد وحنا اللذين يمثلان الوجه الحقيقي لمصر الذى يجب إنقاذه من براثن هذا المرض اللعين. وهو أيضا من أجل هؤلاء الذين لا يعرفون، وهؤلاء الذين يعرفون وضلوا، أو صمتوا أو برروا حتى يدركون فداحة الأخطاء التى وقعوا فيها. وهو أيضا محاولة لإسماع صرخات الشهداء المكتومة التى تنطلق من قبور الشهداء ومن صدور العديد من الأقباط أمام ضمير هذا الوطن.

ودافعي فى النهاية هو أمل أن يأتي هذا الكتاب كإسهام متواضع مع محاولات الكثيرين من أبناء هذا الوطن المخلصين له، حتى يعود وجه مصر إلى الإشراق من جديد وحتى يأتي يوم لا يعذب فيه مصري ولا تتستر فيه حكومة على جريمة ولا يقدم فيه محقق على إهدار أدلة أو قاضي على إطلاق سراح قتلة أو أجهزة إعلام علي اغتيال الحقيقة.

د . وليم ويصا

ديسمبر ٢٠٠٣

e.mail : williamweessa@aol.com

١- قل أبيب .. فى صعيد مصر

قبل أن نتعرض للأحداث التي شهتها الكشع ابتداء من النصف الثاني لأغسطس عام ١٩٨٨، لابد وأن نتعرف فى البداية على المنظر العام الذي وقعت فيه هذه الجريمة، والأوضاع الجغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية المحلية، التي تشكل مكونات هذا المنظر العام. وسوف يقودنا ذلك إلى فهم الأبعاد والدوافع والعوامل التي أدت إلى هذه الكارثة.

تتبع قرية الكشع إداريا مركز دار السلام بمحافظة سوهاج وتقع على بعد ٦٥ كيلومترا من دار السلام، وتعد آخر الحدود الجغرافية المتاخمة لمحافظة قنا من الجنوب، وعلى بعد ٤٥٠ كيلومترا جنوب القاهرة.

يرجع تاريخ الكشع إلى نحو ألف عام، عندما قام البعض بالهجرة من قنا إلى أديرة أخميم، حيث عثروا فى الطريق على آثار كنيسة الملاك التي أقامتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين. وكانت الكنيسة مطمورة تحت الرمال، فقاموا بكشعها حتى ظهرت، وطلبوا من راعى دير أخميم أن يعيشوا بجوار الكنيسة المكتشفة، فاستجاب لطلبهم، وسميت من ذلك الحين الكشع. ولهذا يعود اسم الكشع، إلى كشع الرمال والتراب الذي كان يحيط بمنطقة كنيسة الملاك، وكان لابد من كشحه بطريقة مستمرة لكي تظهر الكنيسة التي كانت تغمرها الأتربة والرمال باستمرار^١.

والدخول إلى الكشع يكون عبر الطريق الصحراوي لمصر أسوان عن طريق مداخلين:

الأول : المدخل البحري وهو طريق إسفلتي فى اتجاه قرية النغاميش بمسافة حوالى ٥ كيلومترات ثم إلى اليسار حيث شارع بورسعيد .

والثاني : المدخل القبلي عن طريق مصر أسوان مباشرة لشارع صليبت بشيت والذي ينتهي إلى شارع بورسعيد.

ويحيط بقرية الكشع إلى الشمال قرية العقوله وتبعد حوالى ١ كم ، وعزبة الشيخ بطيخ وتبعد حوالى ١ كم ، وقرية أولاد طوق غرب وتبعد حوالى ٣ كم ، وقرية الزازرة وتبعد ٥ كم ، والنصيرات وتبعد حوالى ١٥ كم ، وقرية أولاد سالم وتبعد حوالى ١٢ كم ويحيط بها من الجنوب قرية البلايش قبلي وتبعد ١٢ كم ، والبلايش المستجدة وتبعد ٧ كم والبلايش بحري وتبعد ٢ كم .

يبلغ عدد سكان الكشع طبقاً لتقدير المجلس المحلى لعام ١٩٩٩، (٢٤٦١٨) نسمة (وحوالى ٣٥ ألف نسمة طبقاً للتقديرات الشعبية) يدين أكثر من ٧٠ بالمائة منهم بالديانة المسيحية، وحوالى ثلاثين بالمائة يدينون بالديانة الإسلامية.

وتتكون الكشع من أكثر من ٢٧ عائلة مسيحية رئيسية هي الجبلي، والصقاروة، والميرة، والقمامصة، والبراهمة، وأولاد عبده، والمقدسين، والغرابلية، والبراهمة، والمخايلة، والملاخين، والنخالوه، والبخايتة، والصلاييه، وأولاد عوض، والبريصات، واللواكع، والحزينات، والعونه، والبنايده، والصياغ،

١- أنظر الوثيقة رقم ٢٦ "موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق بشأن أحداث الكشع" بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠٠ والجدير بالذكر أن المنظمة لم تستطع نشر التقرير الكامل واكتفت بنشر هذا الموجز لأسباب سنعرض لها فى موضع آخر

والفتيان، والفراهيد، والغندقليه، والدقوفه، والسرايين، والحرر. وأيضاً من ٤ عائلات مسلمة رئيسية هي الكراشوة، وأولاد زيد، والسباقات، والعواصي.

وطبقاً للروايات الشعبية تعتبر عائلة القمامصة والتي منها القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملك ميخائيل، أول من سكن الكشع من الأقباط، وعائلة الكراشوة أول من سكنها من المسلمين ولكن بعد ذلك بوقت طويل.

وبالقريه خمس كنائس هي كنيسة الملك ميخائيل، وكنيسة العذراء مريم، وكنيسة أبو سيفين، وكنيسة الأنبا شنودة، وكنيسة مارجرجس. وبها ٤ مساجد وزاوية صغيرة هي مسجد آل بكر، ومسجد الكراشوة، ومسجد آل سباق، ومسجد عمرو بن العاص، وزاوية الشيخ فتح.

الأوضاع الاقتصادية:

يملك المواطنون المسيحيون حوالى نصف المساحة المزروعة. وتتركز ملكية الأراضي الزراعية فى عائلات أولاد عوض والسقاروه وشكر الله وغيرهم. ويملك المواطنون المسلمون باقى المساحة المزروعة وتتركز عند عائلات الكراشوه والسباقات، والباقي موزع بمساحات ربع ونصف وواحد فدان. تعتبر قرية الكشع ذات طبيعة فريدة، مختلفة عن باقى قرى الريف المصرى. حيث يعمل المواطنون المسيحيون فى الأنشطة التجارية والمهنية والصناعية والحرفية. ويملكون معظم المحال التجارية، إضافة لامتلاك نصف الأراضي الزراعية، فيما يعمل المواطنون المسلمون فى القطاع الزراعى التقليدى. عند وقوع الأحداث، كان بالقرية ٥٣٢ محلاً يملك المسيحيون منها ٥١٧ محلاً والمسلمون ١٥ محلاً إضافة لبعض الأكشاك، وهى موزعة كالتالى:

- شارع بورسعيد وبه ١٩٨ محلاً يملكها مواطنون مسيحيون و٤ محلات لمسلمين.
 - شارع صليب بشيت وبه ١٠٧ محلاً يملكها مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم.
 - شارع مكتب البريد وبه ١٥ محلاً يملكها مسيحيون.
 - شارع البوسطة القديمة وبه ٢٠ محلاً يملكها مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم.
 - شارع طريق ترعة الخيام وبه ٣٥ محلاً يملكها مسيحيون و٨ محلات لمسلمين.
- وتعيش الكشع واقعا جغرافيا وسكانيا لا تعرفه أية قرية من قرى مصر على الإطلاق. فمن الاختلاف فى الأنشطة والأعمال، إلى الاختلاف فى أماكن السكنى، حيث يقيم المواطنون المسيحيون ويعملون فى النواحي البحرية والشرقية والقبلية فى شكل محيط وكتلة سكنية واحدة بداخلها محالهم التجارية. ويقيم المواطنون المسلمون فى الناحية الغربية بجوار أراضيهم الزراعية.
- وتختلف أسماء الشوارع داخل كل كتلة سكنية، وفقا للهوية الدينية، ففي الجانب المسيحى نجد أسماء القديسين، مثل شارع صليب بشيت، وشارع الأمير تادرس، وشارع الملك ميخائيل، وشارع الأنبا باخوم، وشارع البابا كيرلس، وشارع الملك غبريال، وشارع الشهيدة دميانة، وشارع بين الكنائس . . . الخ.

وفى المنطقة التى يسكنها المسلمون نجد أسماء الشوارع إسلامية مثل شارع عمر بن الخطاب، وشارع الإمام حسن، وشارع الشيخ الشعراوى ... الخ.

كانت الكشخ حتى عهد قريب، منطقة جذب سكاني نظرا لارتفاع معدلات الاستثمار التجاري، حيث تجذب الكشخ المواطنين من القرى والمراكز المحيطة بها، لشراء المواد التجارية المتوفرة بها، حيث يعمل تجار الكشخ فى تجارة المواد الغذائية والأقمشة ومواد البناء مثل الحديد والأسمنت والحبوب، وهى أيضا قرية مهنية تنتشر بها ورش الخراطة واللحام والسمكرة والميكانيكا، وتوجد بها محال للسباكين والنجارين والكهربائية. كما تجذبهم أيضا للعمل والإقامة بها، حيث ينضم السكان الجدد إلى الكتلة السكانية بالقرية.

الخلل الإداري .. بداية المأساة:

يقول موجز نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إن طابع المدينة أو البندر يغلب على الكشخ"^٣. ويبدو ذلك واضحا فى النشاط التجاري الذي تمارسه القرية فهي تعد مركزا اقتصاديا وتجاريا للقرى والمراكز المجاورة فى المحافظة.

وهذا التعدد فى الأنشطة يعد مصدرا لجذب سكاني لممارسة الأنشطة التجارية والاستقرار فيها على خلاف الطابع الغالب لمحافظة سوهاج وهو أنها "طاردة للسكان بحثا عن العمل".

ويرى الكثير من زوار الكشخ ومنهم صحفيون أنها قرية بها العديد من مظاهر المدنية مثل بعثة جريدة الأخبار التى قالت فى مستهل تقرير لها "لقد لاحظنا عند دخولنا للقرية أنها فعلا قرية غير عادية، فرغم أنها تبعد ٦٥ كيلومترا من الجنوب الشرقى لمحافظة سوهاج وتتبع إداريا مركز دار السلام إلا أن مظاهر المدنية بها لا تقل عن أية مدينة، العمارات ارتفاعاتها شاهقة والأبنية على أحدث مستوى، أجهزة التكييف فى عدد كبير من المنازل، المحلات على مستوى عال"^٤.

بل أن الكشخ كانت تسمى فى بداية الستينات بندر الكشخ، وكلمة بندر مرادف لكلمة مدينة. وهناك خرائط مساحية توجد عليها الكشخ بهذا الوصف. ولا يعرف أحد لماذا، وكيف تغير وضع بندر الكشخ، وكيف تغيرت تسميته إلى قرية الكشخ.

وإذا كانت الكشخ تحظى بهذا النشاط التجاري الذي تحظى به البنادر والمدن، إلا أنها عانت من حالة خطيرة فى التفرقة من الناحية الإدارية، كانت بمثابة طريق البداية إلى المأساة التى عاشتها بعد ذلك، وهذه المأساة بدأت فى تبعيتها لمركز دارالسلام، ولعب هذا الخلل الإداري دورا خطيرا فى الأزمة التى تعاني منها الكشخ كما سنرى.

والوحدة المحلية للكشخ أو مجلس قروي الكشخ يضم مجموعة قرى وهى بلابيش بحرى، وبلابيش قبلى، وبلابيش المستجدة، والصابحة. والكشخ هي القرية الأم أيضا حيث تتبعها قرى أخرى وهى عزبة بطيخ وعرب الصالحة ونجع أحمد رضوان.

٣- المصدر السابق.

٤- جريدة الأخبار ٦ يناير ١٩٩٨

ويعنى ذلك أن عدد سكان الكشخ وتوابعها يزيد على ٧٠ ألف نسمة، وهو ما يتيح لها أن تكون مركزاً مثل دار السلام التي تتبعها الكشخ، لأن الكشخ ذات كثافة سكانية عالية أكبر من مدينة دار السلام.

ويقول القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشخ "إن بعض أعضاء حركة الإخوان المسلمين فى الستينات كانوا يسمون الكشخ فى ذلك الوقت (تل أبيب) وذلك من فرط كراهيتهم الشديدة لها بسبب غالبيتها وكثافتها السكانية المسيحية".

وهكذا كان من المفروض أن تكون قرية الكشخ مركزاً بدلاً من أو مثل دار السلام، بل كانت هناك محاولة فى الستينات، لكي تتحول إلى مركز، ولكنها أجهضت حيث رفض المسئولون المحليون ذلك، رغم كل مؤهلاتها السكانية والاقتصادية، وعلى الرغم من الكثافة السكانية، والنشاط التجاري المتنوع والكبير، وذلك بسبب كثافتها السكانية المسيحية.

وكانت دار السلام مجرد قرية أقل أهمية من النواحي السكانية والاقتصادية وتسمى "أولاد طوق شرق". ولكنها كانت حسنة الحظ، حيث وصل واحد من أبنائها إلى أعلى المراتب فى الدولة، هو عبد الحميد رضوان الذى تولى منصب وزير الثقافة ووكيل مجلس الشعب. ومنذ ذلك الحين بدأ نجم أولاد طوق شرق يعلو على حساب (تل أبيب) الصعيد.

وتقول جريدة الوفد " (...)، نعم إنها قرية كان المفترض أن تكون مركزاً ولكن لأن قرية أولاد طوق التى تبعد عنها حوالى خمس كيلومترات، خرج من بين أبنائها وزير فى الحكومة، وهو عبد الحميد رضوان وزير الثقافة، فقد أصبح لأولاد طوق نفوذ أكبر، وقد دعا عبد الحميد رضوان الرئيس السادات لزيارة أولاد طوق فى نهاية السبعينات، وقدموا له الفطير المشلتت على "صوانى من الفضة"، تحولت أولاد طوق بعدها إلى مركز أطلق عليه "دار السلام". وحصلت دار السلام على كل الإمتيازات وأهملت قرية الكشخ ... أهملت الحكومة تماماً. وللحقيقة تذكرتها الحكومة مؤخراً عن طريق مشروع شروق. فدخلت المياه النقية القرية منذ حوالى ثلاث سنوات ولكن ما زالت القرية مهملة تعاني نقص الخدمات والمرافق".^٥

ومنذ ذلك الحين بدأت رحلة المعاناة فى الكشخ، من خلال سيطرة عائلة رضوان، بطريقة مباشرة، وغير مباشرة على مقدرات الأمور فى المنطقة. وبدأ استبعاد الكشخ من عملية التنمية والخدمات التى تقدمها الدولة. ولأن دار السلام هي المركز، أصبحت مقراً لكل المرافق الرسمية، مثل البوليس والنيابة والمدارس والمستشفى، واستفادت من كل مشاريع البنية الأساسية. وهكذا أنتخب فيها رضوان عدة مرات لعضوية مجلس الشعب.

وهناك سبب آخر فى استبعاد الكشخ من عملية التنمية التى كان يشرف على مقدراتها حسن رضوان بإعتباره وزيراً ونائباً، يعود إلى أنه كان يحمل ضغينة لمسيحيى الكشخ لأسباب إنتخابية. وتعود هذه الضغينة كما يقول الأب جبرائيل عبد المسيح على وجه الخصوص " إلى عزوفهم عن إنتخابه فى الإنتخابات التشريعية وخاصة فى إنتخابات عام ١٩٩٥، حيث ساند مسيحيو الكشخ

٥- جريدة الوفد تحت عنوان "الكشخ تحت الميكروسكوب" بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٠

مناقسه عز الدين عبد الشافي عمدة البلايش، وأعطوه أصواتهم نظراً للروح الطيبة التي أظهرها تجاه المسيحيين. وكان المسيحيون يلجأون إليه عندما كانوا يعانون من بعض المشاكل، وكان يتعاطف معهم مما جعل حسن رضوان يزداد كرها وحقدا للمسيحيين".

وهكذا بدأ حرمان الكشخ، والتي كانت توصف بأنها تل أبيب، من الخدمات منذ الستينات، وازداد حرمانها أكثر بعد الضغينة الحادة التي شعر بها الأقباط منه تجاههم بعد إنتخابات ١٩٩٥. وكان يمكن أن نتفهم حصول دار السلام على كثير من الخدمات، مثل العديد من المدن التي يخرج منها مسئولون كبار، لو أن ذلك لم يمنع وصول الخدمات إلى مناطق أخرى، ولأسباب تعود إلى العصبية والتعصب والتمييز.

ويتساءل المحامي السيد عبد القادر وهو من أولاد طوق عن الدور السياسي للقيادات الحزبية المحلية قائلا " تدعونا الأحداث - كشباب في أولاد طوق - لأن نتساءل هل يعقل أن تحتكر أسرة واحدة مقاعد البرلمان لأكثر من خمسين عاما ومنذ أيام الملكية وحتى الألفية الثالثة؟! لا شيء إلا لأنها دائماً وأبداً تقدم وحدها مرشحي الحكومة! وأياً كانت تلك الحكومة وما أدراك ما الحكومة في الصعيد"، (...) بل أن مركز أولاد طوق شرق ظل بلا رئيس مدينة، ورئيس المدينة الحالي هو قائم بإعمال رئيس المدينة ندياً!!".

ويشير تقرير لجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان حول أحداث الكشخ إلى ذلك بشكل ضمني رغم قيام الشرطة بمنعها من أداء مهامها على أكمل وجه، حيث أفاد التقرير " بأن عائلة آل رضوان تسيطر على كل المناصب الهامة فى محافظة سوهاج ومركز دار السلام، وتبعية الكشخ للمركز تجلب عليها المشاكل أثناء وبعد إجراء أية انتخابات. (...)", " أين حقوق المواطنة إذن؟" وتساءل المواطنون هل يعقل أن تكون قرية الكشخ بهذه الكثافة السكانية والمدرسة الوحيدة بها مبنية من ألواح وقطع خشبية؟".

الحيز العمرانى:

لعل أهم المشاكل التي تعاني منها الكشخ أيضاً، هو عدم اعتماد حيز عمرانى لها، حتى وقوع الأحداث. وكان من المفروض أن يتم إعادة تحديد كردون القرية، لإعطاء فرصة للتوسعة فى المباني. وهذا الأمر يضع سكانها تحت طائلة القانون بشكل تلقائي رغما عنهم تحت ضغط التوسع العمرانى، إذ يضطرون للبناء فى مناطق زراعية، حيث هناك مبانى تقع بينها أراضى زراعية لم تعد تصلح للزراعة، ورغم ذلك لا يسمح بالبناء عليها. ويؤدى غياب هذا الحيز العمرانى إلى وقوعهم فى هذا الفخ القانوني، كما حدث مع مدرسة الألواح الخشبية التي واجهت خطر الإزالة بسبب ذلك كما سنرى فيما بعد. وقد أدى هذا الوضع أيضاً إلى زيادة المشاكل التي يعاني منها السكان، مثل ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والمباني، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار تأجير الشقق وسعر المتر التجارى. ولأن السلطات اكتشفت خطورة هذه الأوضاع بعد أيام من المنبحة، سارع محمد إبراهيم سليمان

٢٠- حريدة الأمل مقال للسيد عبد القادر تحت عنوان "فتنة سياسية... لا طائفية" ٢٦/١/٢٠٠٠

٢١- "الكشخ محنة وطن - فى الكشخ ديسمبر الدامى : سيادة القانون ، حقوق المواطنة، الأمن : فرائض غائبة" صدر فى ١٢ يناير ٢٠٠٠

وزير الإسكان، إلى التصريح بأنه سيتم اعتماد الحيز العمراني الجديد لدار السلام والكشخ من المحافظ، وذلك أثناء زيارته للكشخ مع اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية^٨. وهو الأمر الذي يعنى أنه كان هناك تقصير متعمد من السلطات المحلية التي تعي هذا الوضع، وخاصة من المحافظين الذين توالوا على المحافظة، فى التوصل إلى حل لهذه المشكلة.

بل أن الكشخ لم يكن بها وقت وقوع الأحداث قسم شرطة، وكان يوجد بها فقط نقطة شرطة. والفاوق بين القسم والنقطة كبير للغاية، لأن وجود القسم يعنى وجود سجل مدني، وشهر عقارى، ودائرة إنتخابية، وخدمات أكثر. والدليل على هذا التمييز المتعمد هو أن قرية العسيرات وهى أقل عدداً فى السكان من الكشخ بها قسم شرطة.

وكان يكفى الأمر حتى تتحول الكشخ إلى قسم شرطة، أن يصدر قرار من وزير الداخلية لتغيير التسمية من نقطة إلى قسم حتى تتمتع الكشخ بهذه المميزات، وهو مالم يحدث حتى كتابة هذه السطور ولا يتوقف الغبن الذي عانت وتعانى منه الكشخ عند هذا الحد، حيث نجد أن رئيس قرية الكشخ ذات الاغلبية المسيحية الساحقة، هو محمد يوسف. ويحق لنا هنا أن نتساءل، دون أن نتهم بالطائفية، كيف يمكن لوزارة الداخلية أن تختار لواحدة من القرى النادرة فى مصر ذات الغالبية الكبيرة من المسيحيين (أكثر من ٧٠ فى المائة)، أن تختار رئيساً للقرية على خلاف الأعراف السائدة فى الوزارة، من خارج الاغلبية التى تسكنها؟ وإذا كان المعيار غير طائفي ويستند على الكفاءة، ألم تجد وزارة الداخلية مواطناً مسيحياً كفاً من أبناء هذه القرية لإدارتها؟

فيما يتعلق بالتمثيل داخل المجلس المحلى، كان المجلس يتكون عند وقوع الأحداث من ٢١ عضواً، يمثلون قري الكشخ والبلايش المستجدة، والبلايش القبلى، والبلايش بحرى، وعزبة بطيخ. وكان يمثل الكشخ ٦ أعضاء (٣ مسلمون و٣ أقباط). أي أن الاقلية يمثلها ثلاثة والاغلبية يمثلها ثلاثة أيضاً. وبعد الأحداث سارعت السلطات المحلية فى دار السلام، إلى مطالبة راعى كنيسة الملاك بالكشخ إلى اختيار أحد أبناء القرية من المسيحيين لتمثيلها فى مجلس دار السلام.

ورغم كل ما قيل أثناء الهرولة السياسية التى تجلت بعد الأحداث، من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل هذه القرية، فإن وضعها باق على ما هو عليه مع تحسينات طفيفة فقط. وذلك على الرغم من أن لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب برئاسة المستشار محمد جمبلى قد أوصت بعد أسابيع من أحداث الكشخ بتحويلها إلى مدينة وإمدادها بجميع الخدمات. كما أن وكيل وزارة التنمية المحلية أشار، بعد وقوع المذبحة، إلى وجود عدة ضوابط لتحويل القرية إلى مدينة أهمها عدد السكان.

ولكن لم ينفذ أحد حتى الآن توصية لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب، ولم يستلهم أحد الضوابط التى تحدث عنها وكيل وزارة التنمية المحلية لتحويل الكشخ إلى مدينة، وجرى الإكتفاء فقط بالموافقة على تعديل اسم قرية الكشخ إلى قرية السلام!! وذلك بناء على اقتراح من خارج المجلس^٩.

٨- جريدة الجمهورية ١٨/١/٢٠٠٠

٩- أمام اجتماع للجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب فى ٢٥ يناير ٢٠٠٠

١٠- جريدة الوفد تصريحات لراغب سعدواى وكيل الوزارة ٢٦ يناير ٢٠٠٠

١١- بناء على إقتراح لسعيد عبد الخالق رئيس تحرير الوفد فى مقال له بالوفد ٢٣ يناير ٢٠٠٠

ويتضح من ذلك مدى الغبن الذي وقع وما يزال على هذه القرية منذ عقود طويلة، وأسبابه التي حالت دون تحويلها إلى مدينة، ومنها أن غالبيتها من المسيحيين، كما يقول بعض سكان القرية من المسيحيين^{١٢}.

تلك هي المفاتيح الحقيقية، التي بدأت منها كافة مشاكل الكشع، والتي كان يمكن لها أن تعاني فقط من بعض أنواع المعاناة مثل باقي قرى مصر من نقص الخدمات، ولكن الوضع فيها كان صارخاً، ومشيناً لطبيعة الأسباب التي أدت إليه.

ونستعرض الآن معا الواقع الذي عاشته الكشع وما تزال، فيما يتعلق بالخدمات الأساسية التي يجب أن تقدمها الدولة. ونقتصر هنا على أوضاع التعليم والصحة والمواصلات قبل وقوع الأحداث مباشرة. وسوف نكتشف من واقع ما ذكره السكان وبعض ما نشر في الصحف وتصريحات عدد من المسؤولين، أنها محرومة من كافة الخدمات، وأن الوضع بها سيئ للغاية، وأكثر سوءاً من الواقع للعاش في قرى أخرى.

التعليم:

تعاني القرية (المدينة!) من قصور شديد في الخدمات التعليمية، وتحديدًا في المباني التعليمية. فالقرية ليس بها سوى مدرسة واحدة إعدادية ومدرستين ابتدائيتين. إحدهما تعمل على فترتين. وكثافة الفصل تتراوح فيها ما بين ستين وثمانين تلميذاً. والثانية من طراز خاص، فهي المدرسة الوحيدة والأولى من نوعها التي أقيمت على شكل أكشاك خشبية من الخشب الحبيبي، بها ٢٣ فصلاً من الأكشاك يلتحق بها ١٥٠ تلميذاً. ناظر المدرسة يجلس داخل كشك، والفصول أكشاك. "والأمر المحزن هو أن التلاميذ والمدرسين، بل والمدرسات، والناظر، كانوا يضطرون إلى قضاء حاجتهم في العراء، وسط الغيطان، بسبب عدم وجود دورة للمياه!"^{١٣}.

وأقيمت مدرسة الأكشاك هذه على قطعة أرض تبرع بها الأقباط. وكانت هناك محاولة لإزالة الألواح الخشبية، أي المدرسة الابتدائية الوحيدة، بحجة أنها مقامة على أراض زراعية، لكن القمص جبرائيل عبد السميع سارع بمقابلة المحافظ لوقف التنفيذ حتى لا يصبح التلاميذ في الشوارع.

وعلى الرغم من أن الأنبا ويصا، أسقف البلينا التي تتبعها الكشع، كان قد تبرع بقطعة الأرض هذه، وساحتها ١٤ قيراطاً لإقامة مدرسة ثانوية للبنات في الكشع، قبل خمس سنوات من وقوع أحداث الكشع الأولى، لهيئة الأبنية التعليمية بالمحافظة، إلا أن الإدارة التعليمية بدار السلام، وهيئة الأبنية التعليمية بالمحافظة، لم تحرك ساكناً، ولم تتخذ الإدارة التعليمية أي إجراء نحو التنفيذ بحجة عدم البناء على الأراضي الزراعية. وأقيمت عليها مدرسة الأكشاك، ومرت سنوات ولم يتم بناؤها إلا بعد أحداث الكشع الأخيرة.

وإذا ما قارنا وضع الكشع في المجال التعليمي قياساً على القرى الأخرى القريبة منها، سنجد أن بعض القرى الصغيرة التي يتراوح عدد سكانها بين خمسة وستة آلاف فقط، أي خمس عدد سكان

١٢- في لقاء معهم بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٢.

١٣- جريدة الجمهورية شتودة حبيب وليم المحامي ١٨ يناير ٢٠٠٠.

الكشخ، توجد فيها عدة مدارس. ففي أولاد يحيى مثلاً وهى قرية تصغر كثيراً فى عدد سكانها عن الكشخ، بها مدرسة ثانوية عامة وثانوية صناعية.

وبالمقارنة مع المناطق الأخرى، وقياساً على عدد السكان، كان لابد من أن يوجد بالكشخ ثلاث مدارس ابتدائية، وثلاث مدارس إعدادية. هذا فى الوقت الذى يوجد فيها معهد أزهرى يرتفع مبناه عدة طوابق عند مدخل القرية بجوار الجسر، أعيد بناؤه مع بناء مدرسة الأكشاك بعد الأحداث...

والقرية ينقصها مدرسة إعدادية وابتدائية وثنائى تجارى بنات وعام، حيث أن أقرب مدرسة ثانوية تبعد عن القرية ١٠ كيلومترات، رغم أن هناك أكثر من ٣٠٠ طالبة من أبناء القرية يذهبن يومياً إلى مدرسة دار السلام، ويتكبدن أكبر المشاق فى ظل غياب المواصلات العامة أيضاً.

ولكن هؤلاء الذين رفضوا فى هيئة الأبنية التعليمية إتخاذ أى إجراء على مدى خمس سنوات، بحجة أنها أرض زراعية، لم يقوموا بتخصيص قطعة أرض فى منطقة غير زراعية لبناء مدرسة لأولاد دافعى الضرائب فى هذه القرية رغم حاجة القرية إلى مدارس. ولكنهم وافقوا بعد المنبحة، على قبول تبرع الأقباط بالأرض، وتسلمت شركة المقاولات المصرية ١٤ قيراطاً بعد موافقة وزارة الزراعة على إنشاء مدرسة التحرير الابتدائية بالقرية بدلاً من الثمانى والعشرين فصلاً خشبياً. كما أن مدير فرع هيئة الأبنية التعليمية أعلن عن بدء العمل فى توسعة المدرسة الإعدادية بإنشاء جناح جديد يضم ١٥ فصلاً دراسياً^{١٤}. وذلك بدلاً من إنشاء مدرسة إعدادية جديدة. وبدأ العام الدراسى الأول فى مدرسة التحرير فى سبتمبر ٢٠٠٢.

الصحة:

أما الأحوال الصحية بهذه القرية فهي تختلف كثيراً عن مثيلاتها فى مصر، بل عن كثير من قرى قريبة منها أقل كثافة فى عدد السكان. إذ حتى بعد عامين من وقوع الأحداث، لم يكن يوجد بها أي مستشفى لخدمة أكثر من ٣٥ ألف مواطن، ولا يوجد بها سوى وحدة صحية قديمة، بنيت فى بداية عهد الثورة، صغيرة وفقيرة ليس بها أبسط الأدوية، وبها طبيب واحد، ولا تكفى لعلاج سكان القرية. فى حين أنه توجد هناك مستشفيات فى قرى أقل من الكشخ عدداً وكثافة سكانية. ويضطر أهالي القرية للذهاب إلى مدينة دار السلام أو الذهاب إلى مدينة سوهاج التى تبعد ٦٥ كيلو متراً لتلقى العلاج. وتم البدء فقط فى إنشاء أساسات لمستشفى بعد شهور من المنبحة.

أما فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحى، فإذا كان وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية قد أعلن " أن ما صرف على مياه الشرب والصرف الصحى بسوهاج بلغ ملياً ونصف المليار جنيه^{١٥}، فإننا لا ندري كم كان نصيب الكشخ منها. وإذا كانت إحدى الجرائد قد أشارت إلى " أن الحكومة تذكرتها مؤخراً عن طريق مشروع شروق، فدخلت المياه النقية القرية منذ حوالي ثلاث سنوات ولكن ما زالت القرية مهملة تعاني نقص الخدمات والمرافق^{١٦}، فإن ذلك يأتى كاعتراف واضح بأن دخول

١٤- جريدة الجمهورية تحت " عنوان تنفيذ المخطط العمرانى " ٢٥ يناير ٢٠٠٠.

١٥- جريدة الجمهورية ١٨ يناير ٢٠٠٠

١٦- جريدة الوفد ٢١ يناير ٢٠٠٠

الياء النظيفة لهذه القرية (المدينة) قد تأخر كثيرا. ومع ذلك تبقى الحقيقة بالنسبة للكشح مغايرة تماما. تلك أن نسبة النجنيز والحديد فى مياه الشرب فى الكشح مرتفعة، ويوجد بها نسبة من العطونة، كما أثبتت معامل الصحة بالمحافظة، ووفقا لما ذكره بعض سكان الكشح.

وكانت هناك اقتراحات لإقامة محطة تحكم فى قرى مجاورة مثل أولاد خلف. أما الكشح فقد أقرح لها بعد الأحداث إقامة بئر ارتوازي جديد وكان جاريا تنفيذه فى فبراير ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من أن رئيس المدينة قد أعلن أنه "تقرر بالفعل إنشاء محطة مياه جديدة بالكشح إلى جنب المحطة القائمة والتوسع فى شبكات المياه بها"^{١٧}. إلا أننا لا ندري أسباب عدم تنفيذ إقامة المحطة والإكتفاء فقط بإقامة بئر جديدة. هذا مع العلم أن المياه لا تصل للأدوار العليا فى منازل القرية (التيه)، وتصل للدور الثانى فقط فى المساء.

كما تعاني الكشح أيضا من مشكلة الصرف الصحى فقد أدت "الطرنشات" إلى ارتفاع منسوب الياء الجوفية وبالتالي إلى ارتفاع نسبة الأملاح فى التربة التى تهدد أساسات المنازل وبالتالي إنهاؤها.^{١٨} ويعود ذلك إلى أنه لا يوجد بالكشح صرف صحى كما هو الحال بالنسبة لمناطق أخرى مجاورة، وكما هو الحال فى باقى أنحاء محافظة سوهاج والتى تم فيها صرف مليار ونصف على الصرف الصحى بها.

وبعد مئبة عام ٢٠٠٠ تم إقرار إقامة صرف صحى بها، ولكن تم إلغاء ذلك فيما بعد لسبب مجهول. بعد زفة التصريجات التى توالى عن تعمير الكشح بعد المنبحة، وذلك على الرغم من توفر كافة القومات اللازمة؛ مثل الاعتماد المالى الذى كان موجودا فى الخطة، والجبل لتدوير النفايات، والشوارع المهيبة والواسعة والمنظمة، والتى لا يوجد بها ميول أو عوائق.

وهكذا فإن تصريجات وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية عقب الأحداث بأنه سيتم اعتماد الحيز العمرانى الجديد لدار السلام والكشح من المحافظ والإرتقاء بشبكة المياه وتوفير كوب مياه نظيف لكل مواطن، وإقامة مشروع صرف صحى بها، ذهبت كالمعتاد أدراج الرياح، مثل كل التصريجات التى تصدر بشكل فوري فى أعقاب كل أزمة، ولا يجرى تنفيذها بعد أن ينسى الجميع.

المواصلات:

أما بالنسبة للمواصلات، فالكشح محرومة من كافة أنواعها، ولا يوجد بها حتى محطة أوتوبيس واحدة. وتضطر بعض العائلات إلى اللجوء إلى وسائل غير ملائمة لنقل أولادهم وبناتهم فى عربات تصف نقل إلى المدارس خارج الكشح.

وقدما يتعلق بالتليفونات فالسنترال الموجود بالقرية التى يقطنها ٣٥ ألف نسمة قديم، وتركيب التليفونات كان متوقفا عند إندلاع الأحداث منذ عام ١٩٨٨. ثم أصبح السنترال نصف ألى عام ١٩٩٨، ثم أليا داخل البلد فقط بسعة ٢٠٠٠ خط فقط لخدمة الكشح وعدة قرى وعزب أخرى مجاورة لها. ويقول أحد سكان القرية حول مشكلة الاتصال بخارجها "أن الكشح تعاني من مشكلة التليفونات،

^{١٧}- جريدة الجمهورية تصريجات لجمال مكاوى ٩ يناير ٢٠٠٠

^{١٨}- جريدة الوفد "تحقيق من داخل الكشح" ٢١ يناير ٢٠٠٠

بسبب وجود سنترال بدائي في القرية، فإذا أردت أن أتصل بأسرتي من خارج القرية أظل حوالي ساعتين. كما أن الاتصال من القرية إلي خارجها مسألة صعبة للغاية، وتركيب سنترال جديد بالقرية له أهمية كبيرة لسرعة استدعاء سيارات المطافئ في حالة حدوث الحرائق، مثلما حدث منذ حوالي عامين عندما اشتعلت النيران في أحد المنازل وقبل أن تأتي المطافئ من مركز دار السلام كانت النيران قد التهمت حوالي ١٥ منزلاً".^{١٩}

ويقول آخر لجريدة أخرى " لا توجد مطافئ في القرية، وقد احترق ٤٥ منزلاً في العام الماضي .. ولم تأتي المطافئ من مدينة دار السلام إلا بعد أن التهمت النيران المنازل كلها، كما نريد سيارة إسعاف بالقرية لنقل المرضى والمصابين في حالة وقوع الحوادث".^{٢٠}

الإدارة:

أما فيما يتعلق بالتعامل مع الإدارة، يسود شكل غريب من أشكال التفرقة كما يقول بعض سكان الكشع من المسيحيين، حيث لا توجد مساواة حتى في التعسف في تطبيق القانون، إن صح التعبير، بين المسلمين والمسيحيين في الكشع. إذ يتواجد مأمورو الضرائب، وموظفو مكتب العمل، والأمن الصناعي، والتموين بصفة مستمرة في المناطق المسيحية من الكشع، ويقومون بتقدير الضرائب بشكل جزافي ومبالغ فيه، مما يؤدي إلى إغلاق بعض المحلات. وقد يقول البعض أن التقدير الجزافي يحدث في أماكن عديدة في مصر، ولكن هذا التعسف لا يطول مناطق أخرى داخل الكشع. ففي شهر يناير ٢٠٠٢ مثلاً حرر حوالي ٤٠ محضر مخالفة ترخيص (إدارة عمل بدون ترخيص) لمسيحيين، وهو تطبيق صحيح للقانون، ولكن ليس هناك بينها محضر مخالفة واحد ضد مسلم.

هذا هو المنظر العام قبل وقوع الأحداث. ويمكننا أن نقول هنا أن الأسباب التي خلقتها هي نفسها التي ساعدت على وقوع المنحة كما سنرى.

١٩- المصدر السابق.

٢٠- جريدة الجمهورية "تحقيق من داخل الكشع" بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٠

٢- جريمة قتل عادية

قبيل أحداث الكشخ الأولى، وتحديدًا في أغسطس عام ١٩٩٨، توفى المدعو حارس لسوقى من عائلة الكراشوة. ولأنه كان يتعاطى الخمر الذي اعتاد على شرائه من كرم تامر أرسل، ظن أهله أنه مات مسموماً. وأشاعوا في القرية أن كرم هو الذي وضع له السم في الخمر وأن ذلك هو سبب موته، على الرغم من أنه لم يتم عرضه على الطب الشرعي، أو أن يكون هناك ما يفيد ذلك. ولم يتم إبلاغ أي قسم شرطة بالواقعة. وتم دفن الجثة في ميعاد الجنازة العادى وبإكرام شديد من المسيحيين والمسلمين.

في الخامس عشر من أغسطس ١٩٩٨، عثر على جثتى كرم تامر أرسل، وسمير عويضة حكيم، فى الثامنة صباحاً بجوار سور مدرسة الكشخ الابتدائية، واحدة منهما أمام باب المدرسة مباشرة، بحيث إذا ما فتح الباب لآبد من الاصطدام بالجثة.

تمت معاينة الجثتين فوراً بمعرفة النيابة، وعثر بجوارهما على ١٤٢ جنيتها، وساعة يد وعلبة سجائر وولاعة وكوتشينة. ولم تكن هناك آثار دماء فى المكان، كما عثر على الجثتين حافيتا القدمين. أمرت النيابة فى نفس اليوم بإجراء تحريات. وعلى الرغم من أنه لا يوجد شهود عيان معروفون للحادث، إلا أن المسيحيين يقولون بأن شخصاً مسيحياً، صاحب عربة كارو يدعى حربى البرديسى كان قد أُجبر فى الفجر على نقل الجثتين، من مكان مجهول إلى المكان الملاصق للمدرسة.

الأمن يلجأ للكنيسة بحثاً عن قاتل

وفى الحادية عشرة مساءً يوم ١٥ أغسطس، ذهب اثنان من ضباط مباحث أمن الدولة أحدهما يدعى النقيب أحمد سمير، إلى الأب جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشخ بمنزله لسؤاله عن معلوماته حول حادث القتل.

فقال لهما " : أنا ما أعرفش حاجة أنتم الأمن والحكومة " .

فقالا له " : إحنا جاين نشتري ما نبيعش " .

فقال لهما " : أنا ما عنديش حاجة تتباع " .

فردا عليه " : طب يعنى يا أبونا علشان إنت ما تتعبش وما تتعبناش والمسيحيين ما يتعبوش،

الموضوع عنديكم " .

فقال لهما " : إيه معنى الكلام ده ؟ " .

فقالا له " : الموضوع عنديكم، يعنى عنديكم يا مسيحيين " .

فقال لهما " : الأيام بيننا... " .

فرد عليه أحمد سمير " : كلها ساعات مش أيام وتبان الامور " .

فقال لهما: «وأنا منتظر هذه الساعات»^{٢١}.

٢١- وفقاً لما ذكره لنا القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل بالكشخ.

والغريب فى ذلك هو ذهابهما إلى المؤسسة الدينية بحثاً عن القاتل، يريدان منها أن تقترح لهما طوعاً كبش الفداء. وكان من البديهي أن يذهباً للقبض عليه مباشرة إذا كانت لديهما معلومات مؤكدة بالفعل وفقاً لهذه الأقوال وهذا السلوك الغريب.

وكان هذا السلوك والتفكير هو بداية الكارثة الكبرى فى هذه القرية الوديعة والأمنة، والتي كان أهلها، مسيحيون ومسلمون، يعيشون فى محبة ووثام، ويقوم الكبار فيهم بحل المشاكل، وفقا لتقاليد راسخة فى الريف المصرى.

٣- البحث عن قاتل مسيحي

شنت أجهزة الأمن فى أعقاب رفض السلطات الدينية المسيحية المحلية محاولتها الخطيرة لإلصاق التهمة بشخص مسيحي من أهالي الكشخ، حملة احتجاز عشوائية واسعة النطاق لعدة مئات من أهالي الكشخ، استمرت عدة أسابيع، فى محاولة لانتزاع اعتراف زائف منهم بأن القاتل مسيحي. وذلك دون أية محاولة جادة للبحث عن القاتل الحقيقي أيا ما كانت هويته، كما هو واجب فى مثل هذه الأحوال. ومارست الشرطة وجهاز الأمن أبشع أنواع التعذيب، بما فيها العقاب الجماعي وترويع السكان واحتجاز الرهائن، لتحقيق هذا الهدف، وفقا لما ورد فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، لأنهم رفضوا الانصياع لمخططها الذى لا مثيل له فى تاريخ هذه القرية الوداعة. ورصدت المنظمة شيوع نمط الاحتجاز والتعذيب العائلي، حيث تم احتجاز أسر بأكملها. وشملت قوائم الاحتجاز والتعذيب أطفالا وصبية وأمهات وعجائز وفتيات. ولم تتورع عن تهديد بعضهن بالاغتصاب، ضاربة عرض الحائط بالمعتاد، بكافة التقاليد والقوانين وأحكام الدستور.

يقول تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى أرسلت بعثة لتقصى الحقائق " إنه مع بزوغ فجر ١٥ أغسطس ١٩٩٨ تغيرت معالم الشخص والاشياء داخل قرية الكشخ، وسادت حالة من الرعب والهلع بين الأهالى مع بداية الحملة الأمنية الموسعة التى شنتها أجهزة الأمن، بحثا عن الجناة المتورطين فى جريمة مقتل سمير عويضة وكرم تامر. وتأسف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لان تعلن للرأى العام، أن سلوك وتصرفات رجال الشرطة قد شكلت مخالفة صارخة لأحكام الدستور المصرى وقانون الإجراءات الجنائية، وانتهاكا جسيما لحقوق المواطنين وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية. (...) ولقد خلصت نتائج بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى قرية الكشخ، إلى أن رجال شرطة دار السلام ومديرية أمن محافظة سوهاج، قد توسعوا فى ممارسة العقاب الجماعي ضد أهالي قرية الكشخ فى أعقاب مقتل المواطنين المذكورين، وشملت الممارسات، الاحتجاز العشوائي لعدة مئات من المواطنين، وترويع السكان واحتجاز الرهائن، وممارسة التعذيب ضد المحتجزين والرهائن، لإجبارهم على الإدلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبي الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين أسرا بأكملها، وضمت أمهات وعجائز وفتيات وأطفالا، كما كانت قوات الشرطة التى تذهب للقبض على الأهالى، والمشتبه فيهم من منازلهم، تقوم بإهانة وترويع جميع أفراد الأسرة".^{٢٢}

والسؤال المشروع والذي لم نعثر له على إجابة له حتى الآن، هو هل كان هذا التوجه، لإلصاق التهمة بشخص مسيحي، قد تم بناء على مبادرة من الأمن المحلى أم أن التعليمات قد جاءت له بذلك من مستوى أعلى؟. والذي يدعونا إلى طرح هذا السؤال هو الإصرار الغريب من السلطات المركزية، على عدم محاكمة الضباط الذين قاموا بتعذيب أكثر من ألف مسيحي، لانتزاع اعتراف زائف ضد أى شخص من المسيحيين، على جرائم التعذيب التى ارتكبوها فى حق الأقباط فى هذه القرية، بل أن بعضهم رقى وبتلقى مكافآت، كما سنرى فيما بعد.

٢٢- انظر الوثيقة رقم ١ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أحداث الكشخ الأولى الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨ بعنوان " الكشخ عقاب جماعى للمواطنين : احتجاز عشوائى وتعذيب وإمتهان الكرامة الإنسانية للمواطنين " .

ويقول تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إنه طبقاً لما رصدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فإن ضباط الشرطة باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي، لم يراعوا - عند قيامهم باحتجاز المئات من أهالي قرية الكشح - ما نصت عليه المادة [٣٥] إجراءات، من ضرورة توافر "الدلائل الكافية" على اتهام الأشخاص كمبرر لاحتجازهم حجراً تحفظياً بدون الحصول على إذن من النيابة العامة بالقبض عليهم. حيث أكدت الشهادات التي وثقتها بعثة المنظمة، قيام أجهزة الأمن بمجرد علمها بوقوع الحادث، بالقبض على عدد قدرته بعض المصادر بـ ١٢٠٠، شخص دون أن تتوافر دلائل كافية على ارتكابهم هذه الجرائم، بل إن احتجاز هذا العدد الكبير من الأهالي، يعنى فى حد ذاته عدم توفر أية دلائل كافية لدى أجهزة الأمن حول اتهام شخص ما بارتكاب هذه الجريمة. وهو ما يعد انتهاكاً جسيماً لنص المادة [٤١] من الدستور والمادتين [٣٤، ٣٥] من قانون الإجراءات الجنائية، ومخالفة صارخة لما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية من أن "مجرد العلم أو التبليغ بالجريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه، بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فعندئذ يسوغ القبض على المتهم".^{٢٣}

ولنتوقف هنا عند بعض تفاصيل سلوك الأمن وهو يسعى للعثور على قاتل مسيحي.
يقول الأنبا ويصا أسقف البلينا منذ عام ١٩٧٦ والذي تقع الكشح في إطار أبرشيته فى تقرير قدمه للمجمع المقدس وبناء على الشهادات التي أدلى بها الذين جرى تعذيبهم "بدأت قوات الشرطة تجري تحرياتها فقامت بالقبض على مئات المسيحيين - يبلغ عددهم ما يزيد عن ألف شخص - وتعرضوا للضرب والتعذيب والشتم وسب الديانة وقد استبعدت الشرطة جميع المسلمين عن دائرة الاشتباه وانهصر هدفها في إلصاق الإتهام بأى شخص مسيحي لإبعاد أى شبهة فتنة طائفية أو إرهاب فى الموضوع (...) وكانت الشرطة تعذب المسيحيين المقبوض عليهم لكي تجبرهم علي الإدلاء بأية معلومات وللشهادة الزور علي أي شخص مسيحي. وقد حضر إلي مقر المطرانية مئات من المسيحيين للشكوى مما حدث"^{٢٤}

ومن بين وسائل التعذيب التي استخدمها رجال البوليس، وفقاً للشهادات التي أدلى بها عدد من المسيحيين للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، توجيه تيار كهربائي إلي العضو الذكري، وإطفاء أعقاب السجائر في أماكن من الجسد. وكانت هناك وسائل غريبة بالنسبة للأطفال الصغار، حيث كان يجري تعليقهم بالمروحة بحبل من تحت أكتافهم وتظل تلف بهم أمام أولياء أمورهم للضغط عليهم. وقامت الشرطة بالقبض على عائلات بأكملها، الأب والأم والأولاد، لانتزاع الاعتراف من أي منهم على أنه هو القاتل، أو حتى أبوه أو أباه هو القاتل.

وسوف أكتفى هنا بتفاصيل حالتين للتعذيب العائلي لمحاولة انتزاع اعتراف زائف، وتوجيه تهمة القتل إلى رب العائلة، استطاع الأنبا ويصا أن يفسد المحاولة الأولى منهما، وكان على قاب قوسين من

٢٣- الوثيقة رقم ١

٢٤- الوثيقة رقم ٩ "تقرير موجز عن أحداث الكشح سنة ١٩٩٨ للمجمع المقدس"، أعده الأنبا ويصا بدون تاريخ، ومن الواضح من قراءته أن الأنبا ويصا أرسله إلي المجمع بعد ١٠ أكتوبر ١٩٩٨

إفساد الثانية، وأدى ذلك، كما سنرى فيما بعد، إلى استدعائه والتحقيق معه وتوجيه اتهامات باطلة له ولأثنين من الكهنة.

الحالة الأولى .. بقطر أبو اليمين وعائلته:

كانت أولى المحاولات الصارخة لإيجاد قاتل مسيحي قسرا، هي محاولة إلصاق تهمة القتل بالمدعو بقطر أبو اليمين، بدعوى أنه قتلها لوجود علاقة مزعومة بين أحدهما، وبين ابنته هنية التي كانت تبلغ من العمر ١٥ عاما فقط في ذلك الحين، بعد أن وجد البوليس عند تفتيش منزله، ملابس نسائية داخلية بها آثار دماء. ويقول هنا القمص جبرائيل عبد المسيح " إنه عندما كنا في مكتب مدير الأمن اللواء خليل مخلوف، ورأيناه يوجه الاتهام إلى بقطر أبو اليمين وابنه أيمن قلنا له " من قال أنهما القاتلين؟ " فرد قائلا " إننا أمسكنا بالطريق الذي أوصلنا إلى هذا، وهو أن هنية بقطر أبو اليمين، كانت على علاقة سيئة بأحد القتيلين. وتم إجهاضها وعند تفتيش منزلها أمسكنا القماش الذي تم فيه الإجهاض وهو ملوث بالدماء ومن أجل هذا قتل أبوها الاثنين".

وهكذا ذهبت محاولة البوليس الأولى في هذا الاتجاه. وقام الأمن بالقبض على بقطر وولديه وعلى ابنته الصغيرة، التي تعرضت للضرب والصفع على الوجه، والشتم بأفطع الالفاظ التي تخدش الحياة، وعرفوها بأنهم سيعرضونها على الطبيب الشرعى، لإثبات علاقتها السيئة المزعومة. وظلت سجينات بالمركز يومين، ثم أطلقوا سراحها، وجرى استدعاؤها مرة أخرى، وسجنت يومين أخريين تحت التعذيب والإهانة أيضا. وعندما رفضت هددوها بالاعتصاب - كما هددوا أخريات مثل مرزوقة خليل ملك- رغم أنها ذكرت لهم أن هذه الدماء هي نتاج دورتها الشهرية.

وبدأ هذا الكابوس ضد أسرة بقطر أبو اليمين في نفس يوم اكتشاف جثة القتيلين. حيث ألقى القبض يوم ١٥ أغسطس على رب الأسرة، وظل رهن الاحتجاز غير القانوني لمدة ٣٤ يوما. ولنترك بقطر أبو اليمين يروى ما حدث، وفقا لما جاء في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان " : تم القبض على يوم ١٥/٨/١٩٩٨ الساعة الثامنة صباحا وأنا في الشارع، واصطحبوني إلى المركز وأدخلوني غرفة أحد الضباط وأنا معصوب العينين ومكبل بالحديد، وبمجرد دخولي الغرفة، تحولت إلى قطعة من جهنم، لا أظن أن هناك طريقة في التعذيب لم يستعملوها معي لإجباري على الاعتراف بأني قتلت المذكورين. صعد بالكهرباء في أماكن حساسة، تهديد بإحضار زوجتي وبناتي واعتصابهن، تعليق على باب غرفة الحجز، ضرب بالعصي والأيدي، وقد استمر تعذيبي لمدة ٢٠ يوما. ولم يخففوا جرعات التعذيب إلا بعد أن تقيت دما. وفي يوم ١٦/٩/١٩٩٨ (أى بعد شهر) قام الضابط محمد قطب بعرضي على النيابة بتهمة حيازة سلاح محلى الصنع، ولكنى أثبت للنياحة أن التهمة ملفقة لأنى محتجز في المركز منذ ٣٤ يوما فأخلت النيابة سبيلي"^{٢٥}.

وبعد ثلاثة أيام من بدء إحتجاز الأب، تم القبض أيضاً على ابنته هنية، وبدأ الضباط في تعذيبها لاعتراع اعتراف منها بأن والدها أو أخيها هو القاتل، ولنترك هنية تروى بنفسها ما حدث لها، وفقاً لما جاء في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تحت عنوان " حتى نساء الأسرة لم يسلمن من التعذيب

" أفادت هنية بقطر أبو اليمين (١٥ سنة): «يوم ١٨ أغسطس حضر الضابط هانى جمال إلى المنزل وسألني عن حادث الكشح، وهل أعرف القتيلين، ولما أجبته بالنفي اصطحبني بالقوة أنا وأخوأي الصغيرين إلى نقطة الكشح. وهناك اعتدوا على بالضرب ثم رحلوني إلى مركز دار السلام، واحتجزوني في غرفة بمفردي، وعذبوني لأعترف، بأن أخي أو أبى هو القاتل. وقاموا بتقييد يدي وقدمي بشريط قماش، وتعليقي في وضع الشواية، كما ربطوا سلكين كهربائيين في أصابع قدمي وأوصلهما بمصدر كهربائي. وعندما فقدت الوعي أفاقوني برش مياه مثلجة على وجهي. وقد استمر ذلك حتى الساعة الحادية عشرة مساء، حيث قاموا بتقييد يدي، وتعصيب عيني، ووضعني في غرفة الحجز مع آخرين. وحوالي التاسعة من صباح اليوم التالي استدعوني مرة أخرى إلى غرفة التحقيق، وسألني الضابط إسلام بيه عن علاقتي بأحد القتيلين، وصفعني على وجهي. وقد تكرر نفس الأمر في المساء بواسطة الضابطين إسلام بيه وهانى جمال، وحاولا إجباري على الاعتراف بأن أخي قام بقتل المذكورين عندما علم بعلاقتي مع أحدهما. وقد خرجت من المركز في الساعة ١٢ مساء يوم ١٩ أغسطس، وذهبت إلى نقطة الكشح، حيث أوصلني أحد المخبزين إلى المنزل. وتم استدعائي بعد ذلك بثلاثة أيام إلى نقطة الكشح، وحجزوني في غرفة، وحضر الضابط محمد قطب وحاول إجباري على الاعتراف، لكنني رفضت، وأخلوا سبيلي الساعة ١٢ مساء وقد تكرر السيناريو عدة مرات»^{٢٦}.

وقامت الشرطة بنفس عمليات التعذيب ضد شقيقتها أمورة البالغة من العمر ثلاثة عشرة عاما، وكذلك أخيها روماني، البالغ من العمر ١١ عاما، وأيضا أخيها أيمن. ويقول أيمن لمنظمة حقوق الإنسان المصرية، " إن الضباط الذين قاموا بتعذيبه هم هانى جمال، وأبو الفضل ثابت وإسلام بيه ". ويضيف معلومة لها دلالة كبيرة في سياق الأحداث كما سنرى فيما بعد " في إحدى المرات أدخلوني غرفة كان فيها مجند يدعى عبده ميخائيل، رأيته في حالة صعبة من التعذيب كان معلقا على شبك الغرفة وتوسل إلى أن أعترف على غير الحقيقة بأنني اشتريت منه فرد سلاح ولكنني رفضت ".

روماني بقطر أبو اليمين الطفل ذو الأحد عشرة عاما لم يسلم هو الآخر من التعذيب الرهيب في وضع الشواية أو التعليق في المروحة، وكذلك شقيقه الأمير بقطر الذين حاولوا إجباره على أن القاتل هو أبوه، أو أخوه، حتى فقد الوعي.

ويقول مندوب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في تقريره " إنه لاحظ آثار إصابات واضحة على جسد المواطن الأمير بقطر عبارة عن إصابات تقيحية بقطر ٥ سنتيمتر في اليد اليمنى وإصابة أخرى بها صديد في اليد اليسرى، كما يوجد إصابات طولية ٤ سم بالقدمين اليمنى واليسرى، كما يعاني المذكور من صعوبة تحريك اليد اليمنى ".

وأمام هذا الوضع اليائس، قرر الأنبا ويصا أن يفوت فرصة هذا التفيق على الأمن بطريقته الخاصة، ولعل ذلك كان بداية المواجهة الحقيقية غير المتكافئة بين الجانبين.

يقول " في يوم ٢ سبتمبر ١٩٩٨ توجهت إلى الكشح للصلاة على المتنيح^{٢٧} القمص تادرس فلتاؤوس. وبعد انتهاء الصلاة طلبت إحضار هنية وأرسلتها مع أحد الآباء الكهنة إلى طبيب نساء وتوليد للكشف

٢٦- الوثيقة رقم ١

٢٧- لفظ يستخدم بدلا من كلمة "الراحل" عندما يتوفي أحد رجال الدين المسيحي ويعني المستريح من آتاع الحياة.

عليها والتأكد من زعم الإجهاض. وكتب الطبيب شهادة يقول فيها " بأنها بكر وأن غشائها من النوع الرقيق جدا وأن أي احتكاك به يمكن أن يؤدي به ". ورأيت أن لعبتهم خائبة فوضعتها في إحدى عرباتنا وأتيت بها إلى المطرانية التي ظلت بها ٢١ يوما لم تخرج منها ". وقد فعل الأنبا ويصا ذلك لأنهم هددوا الفتاة بالاغتصاب عدة مرات، وخوفا من أن يلجأوا إلى ذلك في النهاية في سعيهم المجنون للعثور على دليل ولو زائف.

ووصل الأمر بالشرطة إلى حد تعذيب أقارب القتيلين حتى يعترفوا بأن بقطر أبو اليمين ونجله هم القتلة. وحدث ذلك مع أسرة سمير وليم سعد وهو ابن عم أحد القتولين، حيث قامت الشرطة بالقبض عليه هو وزوجته وثلاثة من أولاده.

بل إن الشرطة لم تتورع عن احتجاز طفل صغير عمره عام ونصف مع أمه كرهينة، حتى يعترف والده موريس شكر الله، وذلك في نفس يوم اكتشاف الجثتين، وفي نفس يوم القبض على بقطر أبو اليمين ١٥ أغسطس ١٩٩٨، كما ورد في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مما يؤكد حالة الحمى التي انتابت الأمن وهو يسعى لإلصاق التهمة بأي شخص مسيحي، واعتدوا على زوجته وطفله بالضرب أمامه، حتى يضعف ويعترف، واستمر احتجازه لمدة ١٩ يوما، دون أن يرضخ لمحاولات التعذيب البشعة هذه.

والأمر الطريف أن شخصا واحدا من المقبوض عليهم، هو عادل تامر أرسل، وهو شقيق القتيل كرم تامر أرسل، لم يعذب. ويعود ذلك إلى أنه مصاب بالقلب، وهو شخص حساس جدا، حيث تم القبض عليه مرتين. وفي كل مرة يحتجز ساعة أو ساعتين ثم يعيدونه بسيارة الشرطة لمنزله لأنه بمجرد وصوله إلى المركز، وسماعه أصوات التعذيب، ورؤيته للمسيحيين أثناء ضربهم كان يتوقع أن الدور سيحل عليه، فكان يتوتر جدا، ويغمي عليه من الخوف، ويسقط على الأرض مغشيا عليه، فكان الضباط يخافون أن يموت لديهم في مركز الشرطة، فيقوموا بإفقاظه سريعا وإعادته لمنزله. وتكررت هذه الواقعة مرتين، وقد أكد هذه الواقعة المحامي ميشيل بسادة وبعدها لم يعودوا للقبض عليه.

الحالة الثانية .. شيبوب وليم أرسل:
بعد أن كانت محاولة التلفيق الأولى الخائبة تدور حول القتل ثارا بسبب الشرف، اتجهت الثانية إلى أن القتل يعود إلى خلاف أثناء لعب القمار. وبعد أن قام الأنبا ويصا بإفساد خطة الأمن فيما يتعلق بقطر أبو اليمين، استقر الأمن في النهاية على " تلبيس " التهمة لشيبوب وليم أرسل، والذي كان مقبوضا عليه منذ اكتشاف الجثتين أيضا. حيث جرى تعذيبه قبل توجيه الاتهام إليه حتى يشهد ضد بقطر أبو اليمين على أنه القاتل، أو ضد أي شخص آخر أو حتى يعترف بأنه هو القاتل، ولكنه رفض في إصرار.

وفي هذه المرة أمسكوا بابنه الطفل عماد، الذي يبلغ من العمر عشر سنوات وهو تلميذ في الصف الرابع الابتدائي، في محاولة أخرى لانتزاع اعتراف منه ضد والده بأنه هو القاتل .

ويكي عماد وهو يقول " أخذني الزغبى بيه ومعه أربعة مخبرين إلى الجبل وهناك في الجبل

سحبوا على السلاح وهددونى بالقتل بطبينة^{٢٨} .

وطبقا لما ذكره المحامى ميشيل بسادة قالوا للطفل "حناخذك للديب ياكلك" وأخذوه فى عربة وأنزلوه منها فى ظلام الليل وتركوه فى الجبل، وهم ينتظرون بعيدا بحيث لا يراهم، وظل هذا الطفل يصرخ فى هذا الخواء الدامس "ما تسيبونيش ... ما تسيبونيش". وعادوا له بعد فترة ولكن دون أن يستطيعوا انتزاع شىء منه، لأن المسألة ببساطة خارج قدرته الطفولية على الإدراك. وظل هذا الطفل يفزع من نومه فى منتصف الليل لمدة ثمانية أشهر بعد ذلك وهو يصرخ "إلجبنى الديب جاى". حتى والده القتل كرم، وتدعى دميانة، لم تسلم من التعذيب. وتقول "فتشوا منزلي واستولوا على مبلغ ١٥ جنيها وشتمونى وخفونى لأعترف أن شيبوب وليم ابن عم ابنى القتل، هو القاتل"^{٢٩}.

ولكن الأمن استطاع فى النهاية أن يحقق مأربه وأن يجبر اثنين من المقبوض عليهم على الاعتراف زورا ضد أحد المسيحيين وهما المجندان عبده ميخائيل ملك، ويسر شهيد علام. وكان الأمن قد قبض عليهما أيضا منذ بداية الأحداث بين المئات الذين قبض عليهم. بل إنه قام أيضا بالقبض على أفراد عائلة المجند عبده ميخائيل، وقام بتعذيبهم جميعا سعيا للحصول على أى شهادة، سواء ضد بقطر أو ضد شيبوب أو حتى ضد آخرين، كما ورد فى شهاداتهم للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. حيث التقى مندوب المنظمة بجميع أفراد عائلة المجند عبده ميخائيل، وفى مقدمتهم الأب ميخائيل وكذلك أولاده الثلاثة وهم المجند عبده (الشاهد المكره)، ومرزوقة ونصرة. وقد تعرضوا جميعا، كما يقول تقرير المنظمة، لتعذيب بشع بمعرفة ضباط المركز فى محاولة منهم لنزع اعترافات بأن شيبوب هو القاتل.

ويرى الوالد ميخائيل لمندوب المنظمة "أنه ألقى القبض عليه (أي الوالد) بمعرفة الضابط هانى جمال حيث تم اقتياده إلى نقطة شرطة الكشح، وهناك تعرض المذكور للإهانة، وسوء المعاملة والتعذيب بالإضافة إلى سبه بأقذع الشتائم. وقام الضابط المذكور بضربه بالحذاء وتقييده وتعصيب عينيه، وضرب رأسه بعنف. وكل ذلك لإجباره على أن شيبوب هو القاتل، وظل على هذه الحال لمدة ثلاثة أيام متواصلة، قبل أن يخلى سبيله فى اليوم الرابع".

ويقول الوالد ميخائيل لجريدة الأهالى "إن التعذيب اشتد على ابني وقالوا له اعترف أن شيبوب وليم هو القاتل وليتخلص ابني من العذاب اعترف ظلما أن شيبوب هو القاتل"^{٣٠}.

وتواصل الأهالي قولها "إنهم حتى يجبروا عبده ميخائيل على الاعتراف الباطل، أحضروا أخته مرزوقة من الحقل حيث كانت تقوم بتقطيع الذرة الشامية، إلى مركز دار السلام مباشرة، وكشفوا الغمامة من فوق عينيه ليرى أخته وقالوا له: لو لم تعترف سنحضر عسكري ليمارس الجنس مع أختك أمامك".

ويضيف تقرير المنظمة بأنه "ألقى القبض على المواطن عبده ميخائيل (...) بعد أن تم استدعاؤه من وحيته، حيث أنه مجند بالجيش، واحتجز بنقطة الكشح لمدة ١٨ يوما متواصلة، تم صلبه خلالها على شباك إحدى الغرف، وكان أفراد الشرطة يوسعونه ضربا طوال هذه الفترة لكى يعترف بأن القاتل هو

٢٨- جريدة الأهالى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨

٢٩- جريدة الأهالى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨

٣٠- جريدة الأهالى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨

شيبوب. ويروى المذكور أنه لم يكن يسمح له بالطعام أو الشراب أو قضاء حاجته، فكان يتبول ويتبرز وهو مصلوب، ووصل به الأمر أن يمتص ملابسه المبتله ببوله من شدة العطش. ولم يعترف إلا بعد أن هددوه بإغتصاب أمه أو شقيقته وقال ذلك فى أقوال النيابة^{٣٧}.

كما سجل مندوب المنظمة شهادات كل من مرزوقة ونصرة شقيقتي عبده. وجاء فيها أنه تم استدعاؤهما لنقطة شرطة الكشخ بعد الحادث بخمسة أيام، وكان أخوهما محتجزاً فى هذه الأثناء. وأفادت (مرزوقة)^{٣٨} "بأنه بعد ضربها وصفعها، هدها الضابط هانى جمال والزغبى إبراهيم ومحمد قطب باغتصابها وقاموا بتعليقها كالذبيحة وصعقها فى أماكن حساسة من جسمها، كل هذا على مرأى ومسمع من أخيها المحتجز، وطالبوها بالاعتراف بأن القاتل هو شيبوب. وتقول ناصرة بأنها تعرضت للتهديد بالاعتصاب إن لم تعترف على شيبوب، مثلما حدث لأختها مرزوقة (...) صعقوها بالكهرباء فى أماكن حساسة من جسمها أمام أخيها".

ولعلنا نتذكر هنا ما قاله الطفل أيمن بقطر أبو اليمين للمنظمة لحقوق الإنسان المصرية من "أنه فى إحدى المرات أسخولوني غرفة كان فيها مجند يدعى عبده ميخائيل، رأيته فى حالة صعبة من التعذيب كان معلقا على شبك الغرفة وتوسل إلى أن أعترف على غير الحقيقة بأني اشتريت منه فرد سلاح ولكنى رفضت".

وهكذا فى النهاية إذا كان الأمن قد فشل فى الحصول على اعتراف كاذب ضد شيبوب، من المئات الذين قام بتعذيبهم، على مدى عدة أسابيع، فإنه نجح فى النهاية فى إجبار إثنين فقط، وبشكل مؤقت، على تقديم شهادة كاذبة وغير حقيقية، مؤداها أن شيبوب هو الذى قتل سمير وكرم، وذلك حتى يتخلص الاثنان من عذابهما. ورفض ثالث ورد اسمه فى تحريات زائفة، هو أيوب الدرخ، الموافقة على تقديم شهادة كاذبة.

ونرى من هاتين الحالتين أن الأمن قد حاول اختراع عدة قصص مزورة فى نفس الوقت، لعل واحدة منها تنجح وقد نجحت واحدة منها بالفعل، ولكن لاياام قليلة على خلاف توقعاته. ولكن لماذا شيبوب دون غيره هذه المرة؟ يقول الانبا ويصا "إنهم ركزوا عليه لأنه له ١٤ سابقة. وكلها سوابق لبيع الخمر"^{٣٩} (!).

وهكذا أسدل الستار على الفصل الأول من هذه الدراما التى شهنتها هذه القرية التى لم تعرف هذا النوع من العنف من قبل، وكانت تعيش فى وداعة ومودة تامة بين المسيحيين والمسلمين بشهادة المسيحيين الذين التقيت بهم. ولكن أجهزة الشرطة والأمن لم تكن تدرى أن الستار قد أسدل على الفصل الأول فقط.

٣٧- ليس مذكورا من التى أفادت وإن كان مفهوما من سياق الحديث أن الشهادة لمرزوقة

٤ - اتصالات الأنبا ويصا

بعد بدء القبض على العشرات من المسيحيين من مواطني الكشخ وتعذيبهم أبشع أنواع التعذيب، توافد الكثيرون منهم على مطرانية البلينا، للشكوى وطلب النجدة. واتجهوا تحديدا إلى الأنبا ويصا، بوصفه السلطة الدينية الأعلى في المنطقة، استنجادا به، بعد أن استقالت الدولة بأجهزتها السياسية والتنفيذية والشعبية أمامهم، ولم تحاول القيام بأي جهد لوقف عمليات التعذيب التي قام بها الأمن والشرطة على نطاق واسع وفي شراسة كبيرة.

وبعد أن رفع الأمر إلى قيادته الدينية في البداية، ذهب الأنبا ويصا في عدة اتجاهات. حيث أجرى اتصالات عديدة ومكثفة مع جميع الجهات لإنهاء عمليات التعذيب، ابتداء من القيادات الأمنية المحلية وحتى أعلى السلطات السياسية في القاهرة. وأرسل العديد من المذكرات إلى الوزراء المعنيين والمسؤولين السياسيين في الدولة، لمحاولة شرح الأمر والمطالبة بوقف التعذيب ضد المسيحيين من أبناء القرية.

ففي ١٨ أغسطس ١٩٩٨، أي بعد ثلاثة أيام من بدء حملة القبض العشوائية والمكثفة ضد المسيحيين، توجه الأنبا ويصا أولا إلى اللواء سعيد أبو المعالي مفتش مباحث أمن الدولة في المنطقة، نظرا لوجود مدير الأمن في إجازة. وكان بصحبته ثلاثة من الكهنة هم القمص جبرائيل عبد المسيح والقمص لوقا الجبلى والقمص بولا فؤاد نخلة.

وكان هذا اللقاء الأول بين الأسقف واللواء، لقاء سيئاً للغاية. حيث قال سعيد أبو المعالي للأنبا ويصا في مستهل اللقاء ببرودة وهو ينظر له بطرف عينه " أيوه .. نعم ". فرد عليه الأنبا ويصا متحدثا عن عمليات القبض والتعذيب، وطالبه بضرورة وضع حد، لما أسماه الأنبا ويصا في هذا اللقاء بالتجاوزات. ورد أبو المعالي بأن القاتل هو بقطر أبو اليمين. فأجابه الأنبا ويصا " ليكن، ولو كان القاتل واحداً من الكهنة، اقبضوا عليه، وحققوا معه، ولكن لا بد من وقف هذه الإعتداءات الجماعية على المواطنين ".

وظل الأسقف يروى له على مدى ساعة ونصف شكاوى الناس من التعذيب، وحالة الرعب التي يعيش فيها الجميع، بسبب تهديد المخبرين لهم بالإبلاغ عنهم للحصول على إتاوات منهم، حتى لا يجرى القبض عليهم وتعذيبهم. وأبلغه بأسماء المخبرين والخفر الذين يمارسون ذلك. وقال له أبو المعالي في نهاية اللقاء " خلاص مش تحصل تجاوزات ". وهو الأمر الذي يعد إقرارا صريحا بالتعذيب الذي أسمى تجاوزا، " تجاوزات ".

وفي مساء نفس اليوم طلب العميد مصطفى سليم، رئيس شعبة البحث الجنائي لسوهاج، مقابلة القمص جبرائيل عبد المسيح كاهن كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل بالكشخ والقمص لوقا الجبلى. وتم هذا اللقاء في مكتب مأمور مركز شرطة دار السلام. وشكى له الاثنان مما يحدث. وكان صراخ المسيحيين، من المقبوض عليهم ويجرى تعذيبهم والمحتجزين بمركز شرطة دار السلام، يصل إليهما مرأ وغنيقاً أثناء جلوسهما بمكتب المأمور. وتوسل القمص جبرائيل للعميد مصطفى قائلا " أهه يا باشا قدامك، أديك سامع الصراخ من التعذيب والضرب، دي يرضيك يا باشا، يا باشا ده ما يرضيش رينا

وأليك سامع بنفسك ". فكان العميد يرد بهدوء " يا أبونا ما انتوا مش متعاونين، لو حد يعترف أو يقولنا مين القاتل، يريحنا وترتاحوا ". ولم يأمر مرءوسيه، مع ذلك، بوقف التعذيب ولا إخلاء سبيل المسيحيين المحتجزين بمركز الشرطة، أثناء هذا اللقاء على الأقل.

وبعد أسبوع من هذين اللقاءين، وفى الخامس والعشرين من أغسطس، كلف الأسقف القمص جبرائيل والقمص لوقا بالذهاب لمقابلة مدير أمن سوهاج اللواء خليل مخلوف بصحبة الأنبا باخوم أسقف أيارشية سوهاج، نظرا لأن علاقته بالأمن جيدة جدا، ولأن القبض والتعذيب لم يتوقفا، وذلك لتقسيم شكوى حول ما يحدث بالقرية. وأثناء اللقاء كان اللواء خليل مخلوف ثائرا وغاضبا من مقابلة الأنبا ويصا اللواء سعيد أبو المعالى مفتش أمن الدولة، لأنه اعتبر ذلك بمثابة تعدي علي اختصاصه، وشكوى ضده وضد الأمن العام إلى جهاز مباحث أمن الدولة.

وعلى الرغم من أنهم أفهموه أنه (أي اللواء مخلوف) كان فى إجازة، وأن سوء معاملة الناس هو الذي اضطرهم لهذه المقابلة العاجلة، إلا إنه لم يصدقهم، وقال لهم عبارته الشهيرة وبالحرف الواحد " لسه الكشح ما شافتش حاجة ".

وقال الثلاثة له ردا على حديثه " إنه إذا كان يتوعد القرية أمامهم هكذا، فلا داعي لاستمرار المقابلة ". وهبوا واقفين للخروج من غرفته، فما كان منه إلا أن صاح فيهم طالبا منهم عدم مغادرة الغرفة. وبدأ حديثه بأخذ طابع اللين والاعتذار. ثم كرر القصة المملقة التى اخترعها الأمن فى البداية قائلا " إن بقطر هو قاتل الاثنين، نظرا لوجود علاقة بين أحدهما وابنته ". ولكن الثلاثة قالوا له إن ذلك غير صحيح وأن هنية ما تزال بكرا.

وكان الحديث بينهم مثل حوار الطرشان، حيث قال لهم فى إصرار، ومعتبرا أنه يقدم خدمة جليلة لهم " بقطر وولديه هيشيلوا القضية، وأنا خدمة ليكم، هاخليكم تقابلوهم وتقنعوهم إن حد منهم يشيلها، إما بقطر أو واحد من ولاده، ونسيب الباقين " علي حد تعبيره. ورفض كهنة الكشح هذا العرض، قائلين له " كيف نحاول إقناع أشخاص أبرياء، بأن يعترف أحدهم علي نفسه أو على أولاده أو على أبوه، زورا بجريمة لم يرتكبها ؟. وإزاء هذه الرد، قال لهم المدير " إذن ماذا تطلبون ؟ "، فقالوا له " إنهاء تعذيب المسيحيين وإخلاء سبيل المقبوض والبحث عن القاتل الحقيقي ". فوعدهم ببحث هذا الأمر، وخرجوا من مكتبه. ولكن مدير الأمن لم يتدخل لإنهاء التعذيب ولا للإفراج عن المسيحيين المحتجزين.

وأمام عدم استجابة الأمن المحلى ومبلحث أمن الدولة لهذه الطلبات والتوسلات، أرسل الأنبا ويصا، متكرة بالموضوع مع القمص انطونيوس وكيل المطرانية للمحامى العام لنيابات سوهاج المستشار أسامة الرشيدى فى الثالث عشر من سبتمبر^{٣٢}، أي بعد حوالي شهر من بدء عمليات التعذيب، سلمها له أيضا وكيل مطرانية البلينا. وكان قد تسلم منصبه قبل ذلك بعدة أيام. ووعد المحامي العام بسرعة التصرف فيها، وأبدى عدم رضائه عن التعذيب والقبض العشوائي. وقام بالتأشير علي الشكوى بعد ثلاثة أيام، فى ١٦ سبتمبر ١٩٩٨، بإرسالها إلي مدير نيابة دار السلام للتصرف فيها، والذي قام بدوره بالتأشير عليها فى اليوم التالي ١٧ سبتمبر، بإرفاقها بأوراق قضية قتل الشابين المسيحيين بدون أن يحقق فيما

٣٢- انظر الوثيقة رقم ٢ شكوى الأنبا ويصا إلى المحامى العام لنيابات سوهاج المستشار أسامة الرشيدى بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٩٨

ورد بها رغم أن هذه الشكوى تضمنت:

- اتهام ضباط مباحث الأمن بالإسم ومن بينهم المقدم أبو الفضل ثابت بتعذيب المسيحيين والقبض عليهم، واتهامه بتلفيق الاتهام للمسيحيين.

- الإشارة إلى ما يتواتر فى القرية بشأن أفراد محددين بالإسم من عائلة الكراشوة على أنهم قاموا بالقتل وهم عبد الله النسوقي حسن، وحسن النسوقي حسن وممدوح فاروق إسماعيل، وعادل عبد النضير صديق، وبهاء سيد كحول، وهاني أحمد ملحي، وأيضا إلى سائق مسيحي يدعى عيسوي بلامون من المرجح أن يكون قد شاهد جريمة القتل.

- الإبلاغ عن اسم شخص مسيحي يدعى حربي البرديسي تم إجباره علي نقل جثتي المسيحيين إلى الموقع الذي تم العثور عليهما فيه.

- اتهام مخبرين محددين بالإسم وهم عمر حمدي عثمان، ومحمد عبد الرحمن والتايه علي وكامل عبادي، بابتزاز المسيحيين وفرض إتاوات عليهم حتى لا يشوا بأسمائهم للضباط للقبض عليهم.

وأرفق الأسقف بالشكوى عينة من أسماء المسيحيين المقبوض عليهم وبعض ممن جرى تعذيبهم، تضمنت ٣٢ شخصا، من بينهم إسم المجند عبده ميخائيل ملك الذي أجبره الأمن على الشهادة زوراً فيما بعد، وكذلك اسم والده وشقيقته. ولكن نيابة دار السلام أدخلت هذه الشكوى في ثلاثة الأوراق، وامتنعت عن تحقيق أي واقعة جاءت بها وكان شيئاً لم يحدث.

كما أرسل نفس المذكرة للواء المحافظ محمد عبد العزيز بكر محافظ سوهاج، الذى وعد بتشكيل لجنة على أعلى مستوى لتقصي الحقائق ولكن لم يتم تشكيل هذه اللجنة .

ومن سخرية الأقدار، حول المحافظ والمحامى العام شكوى الأسقف إلى مدير أمن سوهاج الذي تضرر منه الأسقف فيها بسبب سوء مقابلته للكهنة الذين كان قد أرسلهم إليه، وبسبب تعذيب ضباطه لمسيحيي الكشخ دون مبرر أو مسوغ قانوني.

ويقول الأنبا ويصا " معنى ذلك أن الخصم، أصبح هو الحكم. ولنا أن نتخيل ماذا سيكون الرد وماذا ستكون النتيجة وبعد أن طرقت كل الابواب لرفع هذا الأذى دون جدوى. وباءت كل المحاولات بالفشل بل ازدادت الإهانة والتعذيب."

ولم ييأس الأنبا ويصا أمام هذا الواقع الأليم، وأرسل شكاوي عديدة لرئيس الجمهورية ووزير الداخلية حبيب العادلى، ولعدد كبير من المسؤولين فى القاهرة.

ويقول بأنه اضطر بعد ذلك للاتصال بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالقاهرة، فأوفدت مندوبين شابين أحدهما المحامى مصطفى زيدان، توجهوا للكشخ على الفور للوقوف على حقيقة الأحداث. وتقابلا مع عدد كبير من المسيحيين الذين قبض عليهم وأخلي سبيلهم، وقاموا بسؤالهم وتسجيل كل ما تعرضوا له كتابة. وقاموا بتصوير آثار التعذيب في أجسادهم. وعادوا للقاهرة وأصدرت المنظمة بعد ذلك تقريرها عن أحداث الكشخ باللغتين العربية والإنجليزية، وأرسلت هذه المذكرة إلى جميع المسؤولين فى مصر، وجميع منظمات حقوق الإنسان بالعالم، حيث أن المنظمة المصرية عضو فى الفيدرالية العالمية لحقوق الإنسان.

ويبدو أن تحركات الأنبا ويصا واتصالاته قد أدت إلى قيام أحد كبار المسؤولين (وتشير الدلائل إلى

أنه حبيب العادلي)، بتكليف اللواء عبد الوهاب أبو زيد مساعد وزير الداخلية يبحث هذه القضية. حيث أنه بعد إرسال الشكوى إلى المحامى العام بثلاثة أيام، وتحديدًا فى ١٦ سبتمبر، اتصل اللواء عبد الوهاب بأبو زيد مساعد وزير الداخلية لمنطقة الجنوب (أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان) بالأنبا ويصا، وطلب مقابلته بمديرية الأمن بسوهاج فى اليوم التالي قائلاً له " إحنّا مش عايزين نخسر حد ". ورد عليه الأنبا ويصا " وأنا جاي أمد إيدي ". واتفقا على اللقاء فى اليوم التالي وكان يوم خميس فى مديرية الأمن حيث لم يكن مدير الأمن اللواء خليل مخلوف موجوداً.

وقال له الأنبا ويصا " لو كان مدير الأمن موجوداً ما كنت قد جئت، لأنه قال للآباء : الكشح لسه ما شافتش حاجة ". ورد عليه اللواء أبازيد " أنا كمان عارف إنه مش موجود، ولو كان موجوداً أنا كنت رحت لك البلينا".

يقول الأنبا ويصا " إن المقابلة تمت ظهر يوم الخميس ١٧ سبتمبر وطلبت منه التوجه معي إلى الكشح لمقابلة الأهالي، حتى يرى ويتحقق بنفسه مما حدث، وحتى لا أطيل الشرح عليه. فوافق الرجل مشكوراً على اصطحابي إلى كنيسة الكشح، ومقابلة الكثير ممن تعرضوا للتعذيب، والذين امتلأت بهم قاعة كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل، واستمع اللواء منهم فرداً فرداً إلى قصص وأهوال التعذيب. وحين وصل الدور علي فتاة صغيرة عمرها إحدى عشر عاماً بكّت كثيراً وهي تحكي ما تعرضت له وكيف عذبتها الشرطة وكيف سلطوا الكهرباء علي صدرها، تأثر اللواء كثيراً من هذا الموقف ".

وخرج اللواء أبازيد مسرعاً إلي مركز شرطة دار السلام، وأصدر أمراً للضباط بإخلاء سبيل أي مسيحي يكون ما زال مقبوض عليه بمركز الشرطة أو إحدى نقاطها. وأمر فى الحال بإخلاء سبيل بقطر أبو اليمين وولديه.

غير أن بقطر وهو تاجر سلاح " خفاف " كما يقولون فى الصعيد، لفقت له تهمة إحراز سلاح بدون ترخيص وجد بالشونة التى خارج منزله، وأفرجت عنه النيابة. وتوقف سيل القبض والتعذيب، من ذلك الوقت. ولكن لم يجر الإفراج عن شيبوب وليم أرسل.

٥- حفظ شكوى التعذيب

بعد رحلة العذاب التي لاقى فيها الأقباط شتى صنوف التعذيب، تولد لدى الأنبا ويصا الإصرار على عدم التنازل عن حقوق الأشخاص الذين جرى تعذيبهم، وضرورة مساءلة الضباط المسؤولين عن ذلك، بعد أن وجد كل الأبواب موصدة أمام ندائه، وكل الأذان صماء أمام صرخاته على كافة المستويات. ولهذا قرر فى حالة من اليأس التام التوجه للقضاء، لأن ضميره ومعاناته وطبيعة شخصيته لم تسمح له بالاستكانة.

ومن المؤكد أن هذا الإصرار تولد لديه قبل اللقاء الحاسم مع اللواء أبا زيد مساعد وزير الداخلية والذي تم بعده مباشرة الإفراج عن جميع المسيحيين المعتقلين، ماعدا شيبوب. ولهذا عندما قال اللواء أبا زيد، الذي استمع بنفسه إلى شكاوى المسيحيين فى كنيسة الملاك ميخائيل فى الكشخ، "إن هؤلاء المضارين لهم حق مدني وحق جنائي"، كان يعنى ما يقول. وأعتبر رد مساعد وزير الداخلية "القضاء يأخذ مجراه" بمثابة ضوء أخضر انتزعه منه، دون أن يدري هذا الأخير فى الغالب بنوايا الأنبا ويصا بالذهاب فى هذا الاتجاه مهما كان الثمن.

فى اليوم التالي للإفراج، مساء الجمعة الثامن عشر من سبتمبر، توجه القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشخ، إلى النيابة ومعه ١٤ شخصا لتقديم شكوى ضد الضباط الذين قاموا بالتعذيب.

ويبدو أن ذلك قد أثار بعض القلق لدى مفتش مباحث أمن الدولة اللواء سعيد أبو المعالي، الذي كلف مساعده بالاتصال تليفونيا بالأنبا ويصا يطلب منه العدول عن هذا التحرك وعودة الشاكين إلى منازلهم. ولكن الأنبا ويصا قال له "ما الذنب وما الخطأ فى هذا؟ تضربوا الناس ولا تريدون أن يشتكوا؟". فرد عليه مساعد المفتش بقوله "إن الأمر تم تصعيده، وحضر طرفكم السيد مساعد الوزير وأخذتم حاكم". فقال له الأنبا ويصا "إذا كنت أخذت حقي (ولا نعرف أي حق أخذه الأنبا ويصا)، فأين حق هؤلاء المصابين والذين ذاقوا كل ألوان العذاب، إذا بقى هؤلاء الضباط فى أماكنهم؟ سيكون هذا أقل إعتباراً لتهدة هؤلاء المتألمين".

فقال له مساعد المفتش غدا السبت الثانية عشرة ظهرا (١٩ سبتمبر) ستقابل السيد المفتش أبو المعالي، وتتفاهم معه فيما تريد.

ولكن يبدو أن موقف الأنبا ويصا لم يرض اللواء أبو المعالي، فقام الأخير بالاتصال شخصياً بالأنبا باخوم أسقف سوهاج، يرجوه التدخل لدى الأنبا ويصا لدفع هؤلاء للعدول عن شكواهم.

ويقول الأنبا ويصا "اتصل بي نيافة الأنبا باخوم أسقف سوهاج فى الثانية عشرة بعد منتصف ليل الجمعة، ليبلغني تضرر مفتش أمن الدولة من توجه الكهنة إلى النيابة، وأنه طلب منه التوسط لديه، حتى يجرى سحب هذه الشكوى من النيابة. فقلت له وماذا قدم السيد المفتش حتى يمكنني الرد على أولادي المتضررين؟ هل تم إبعاد الضباط الذين قاموا بالتعذيب كأقل ترضية لهم؟. وأفهمت نيافته أن الوقت متأخر، ولا يمكن الاتصال بهم للعودة عما ذهبوا إليه، وعلمت من نيافته أن السيد المفتش طلب منه أن يكون معنا فى لقاء الغد".

وقال له الأنبا باخوم "إن المفتش أبلغه بأن شكاوهم لن تؤثر فى شئ. ولكن فقط امتدادا لجلسة الأمس (مع اللواء أبا زيد)، وإثباتاً لحسن النية يجب العدول عن ذلك". فقلت له "إننا لم نذهب للقضاء إلا بعد الاستئذان من السيد مساعد الوزير لينال هؤلاء المتضررين حقهم، وكذلك تم تحويلهم للطب الشرعى لإثبات الإصابات والأضرار التى وقعت عليهم. وتنازلهم الآن معنا لإزعاج السلطات، ومادامت القضية لن تؤثر فى شئ حسب رؤية السيد المفتش، فماذا يضيره من استمرار الدعوى؟ وكررت طلبى إننا كان السيد المفتش يريد التنازل عن القضية فليبدأ بإبعاد الجلادين من سوهاج كأقل ترضية".

ويضيف الأنبا ويصا " توجهت إلى مطرانية سوهاج فى الموعد المحدد صباح اليوم التالي (السبت ١٩ سبتمبر) وبصحبتي القمص جبرائيل عبد المسيح والقمص بولا فؤاد، واتصلنا تليفونياً بالسيد مساعد الوزير أبا زيد بأسىوط. وطلب منى بمودة أن لا أخسر أحداً، ووجدت فى نصيحته حكمة. وتوجهنا إلى السيد المفتش لمقابله".

وهكذا كان اللقاء الثانى مع أبو المعالى أى بعد حوالى شهر من اللقاء الأول لقاءً طيباً للغاية، على خلاف اللقاء الأول. حيث لمس الجميع تطوراً شكلياً فى موقف اللواء أبو المعالى. ونقل شكلياً، لأن الأحداث بعد ذلك أثبتت أنه لم يحدث أى تطور فى جوهر موقفه.

ويصف الأنبا ويصا هذه المقابلة "بأنها كانت طيبة للغاية على خلاف المقابلة الأولى، وطلب السيد المفتش خلالها أن تنتهى تصاعدات الأحداث، وأن تأخذ العدالة مجراها. وعتب على الآباء حضور صحفي أجنبى (هولندي مقيم فى مصر منذ أكثر من عشرين سنة)، وكذلك توجههم إلى النيابة، ولكننا مررنا على الأمر سريعاً لنهى الحديث ولا ندخل فى مشاحنات، وإنتهت الزيارة بمودة خالصة، ووعدناهم بيلحتواء الأمر وتهذئة نفوس أولادنا".

ولكن هذا اللقاء لم يثن الأنبا ويصا عن عزمه فى تقديم شكوى للقضاء ضد الضباط الذين قاموا بالتعذيب، وسوف تثبت الأحداث التى وقعت بعد ذلك بأكثر من ستة عشرة شهراً فى الكشع، والتى استشهد فيها واحد وعشرون قبطياً، أنه كان على حق فى هذا التوجه.

التواطؤ بين النيابة والطب الشرعى:

قام خمس عشرة مسيحياً، وفى تحرك غير معهود، فى يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٨، (تسعة عمال وفلاح وصاحب ورشة وطالب وثلاثة سائقين) اصطحبهم القمص جبرائيل عبد المسيح، بتقديم شكوى إلى مدير نيابة دار السلام معتز البربرى، ضد أربعة ضباط وخفير أمن، يتهمونهم فيها بالتعذيب والإهانة والضرب والاحتجاز لفترات متفاوتة بالمركز دون وجه حق، وقيدت الشكوى برقم/ ١٩٩٨ ٢٠٢٦ إدارى دار السلام ضد كل من :

أشرف عبد القادر	ضابط.
أبو الفضل ثابت	مقدم .
هانى جمال	مقدم .
إسلام البدرى	رائد .
الطاهر على إسماعيل	خفير (شهخته التايه).

ولكن جهاز الأمن بالطبع استخدم كل الوسائل والإمكانات التى فى حوزته لإفشال هذا التحرك. وأدى ذلك إلى حفظ المحضر لعدم كفاية الأدلة للأسباب الآتية التى جاءت فى محضر حفظ التحقيق:

١- أن تقرير الطب الشرعى لم يثبت ثمة إصابات بالمجنى عليهم وعددهم فقط خمسة عشر. (هذا على الرغم من أن النيابة العامة أثبتت أثناء التحقيق مع المجنى عليهم كل الإصابات، والتى تم بناءً عليها تحويلهم للطب الشرعى).

٢- أحضر المقدم أبو الفضل ثابت شهادة تفيد قيامه بأجازه من ١٧/٨/١٩٩٨ إلى ١/٩/١٩٩٨ (أى خلال الأسبوعين الأولين من عمليات التعذيب علماً بأنه أثبت فى التحقيقات أنه تم تكليفه رسمياً بإجراء تحريات المباحث عن الواقعة ومرتكبيها وكيفية إرتكابها يوم ١٦/٨/١٩٩٨، وقدم هذه التحريات يوم ١٤/٩/١٩٩٨ وأثبت فيها أنه أجرى تحرياته خلال هذه الفترة بنفسه. وحين سئل أمام نيابة دار السلام يوم ١٦/٩/١٩٩٨ عن تحرياته قرر مرة ثانية أنه أجراها بنفسه طوال الفترة من ٨/٨/١٩٩٨ إلى ١٦/٩/١٩٩٨ حتى ١٤/٩/١٩٩٨ تاريخ تقديمه لها. وهذا يؤكد أن أبو الفضل ثابت أصطنع هذه الشهادة بنفسه وبموافقة رؤسائه لتقديمها للنيابة للتوصل من اتهامه بالتعذيب).

٣- شهادة من مركز شرطة دار السلام تفيد قيام الرائد إسلام البدرى بأجازه من ١٣/٩/١٩٩٨ إلى ٢١/٩/١٩٩٨.

٤- عدم تقديم دليل من المجنى عليهم يفيد صحة أقوالهم، ومن ثم أصبح الدليل غير كاف للإدانة. ويجرى حفظ التحقيق على الرغم من أن السيد وكيل النيابة أثبت إصابات كل المتضررين، وأثبت فترات الاحتجاز بدون مسوغ قانونى لفترات متفاوتة لكل واحد من المجنى عليهم، حيث استمع إلى أقوال الشاكين الخمسة عشر، وأثبت إصاباتهم تفصيلاً فى محضر التحقيق الذى استمر من الحادية عشرة مساءً وانتهى فى الثامنة صباح اليوم التالي، وأورد وكيل النيابة تقريراً منفصلاً لكل شاكى، أثبت فيه ما وجده من كدمات أو جروح أو احمرار وتغيير فى لون الجلد أو علامات إصابية أخرى. وقد جاء فى حيثيات قرار حفظ التحقيق أيضاً أن الشاكين تضاربت أقوالهم. ولا ندرى ضرورة المقارنة بين أقوالهم إذا كان كل منهم يتحدث عن ما حدث له.

ومن الحيثيات أيضاً أن ضابطين كانا فى أجازة، استناداً إلى الشهادات التى تم إعدادها بأثر رجعى لاثنتين من الضباط، على الرغم من أن كثيراً من الذين عذبوا ذكروا أسماء الضباط الذين قاموا بتعذيبهم. ومن الثابت أيضاً أن النيابة تلكأت فى تحويل المجنى عليهم للطب الشرعى كسباً للوقت وحتى تضييع معالم الإصابات، حيث قامت بتحويلهم بعد ثلاثة أيام من تحرير المحضر. وتم تحويل ستة منهم للطب الشرعى بسوهاج، الذى قام بتحويل اثنين منهم إلى الإدارة العليا بأسىوط.

هذا مع ملاحظة أن تعذيب الكثيرين منهم قد حدث قبل الإفراج عنهم، وإلى أن بعض الضباط كانوا يحاولون علاج آثار بعض الجروح، ليس حبا فيمن قاموا بتعذيبهم، ولكن لمحاولة إخفاء آثار جريمتهم. ومعنى ذلك أن الإصابات كانت فى طريقها إلى الزوال. غير أن تقرير منظمة حقوق الإنسان المصرية قد أثبت آثار التعذيب.

والأكثر غرابة أن البعض لم تكن به إصابات فقط، بل عاهات، فكيف للطب الشرعى أن لا يثبت ذلك؟. ويعود هذا فى الغالب إلى أن تقارير الطب الشرعى لا تثبت أية إصابات، طالما أن الجاني أحد رجال الشرطة، إلا فى أحوال نادرة.

هذا فضلاً عن أنه أثناء الكشف الطبي على المتضررين، كان الرجل الثانى بمباحث أمن الدولة العقيد خالد خلف الله، متولجداً بمبنى الطب الشرعى. كما أن رئيس الطب الشرعى شوهد بمباحث أمن الدولة، وفقاً لما اكده المحامى ميشيل بسادة محامى الدفاع الذى يقول " إن رئيس مصلحة الطب الشرعى واسمه الدكتور عبد الكريم بيومى، شوهد أكثر من مرة فى مقر مباحث أمن الدولة، ويفهم من ذلك أن أمن الدولة على علاقة وثيقة للغاية بالدكتور عبد الكريم بيومى، وهو ما يتمتع فى الأصل قانوناً، إذ أن رجال الطب الشرعى مثل القضاة، يجب أن يكونوا منعزلين تماماً عن غيرهم فى عملهم، ولا شأن لهم بجهات الشرطة " .

ويضيف ميشيل بسادة " أن الدكتور بيومى أودع تقريراً انتهى فيه إلى كذب إدعاءات المسيحيين بوجود تعذيب بالتيار الكهربائى نظراً لعدم وجود آثار للصعق الكهربائى، وأنهم لو كانوا صادقين وتعرضوا للتعذيب بالكهرباء لنجم عن ذلك آثار فى أجسادهم " . بينما يختلف موقف الطب الشرعى فى تقريره هذا حول تعذيب الأقباط مع تقرير آخر قدمه بشأن شخص جرى تعذيبه بطريقة مشابهة. ويقول المحامى ميشيل " لقد قدمت صورة من تقرير آخر صادر من الطب الشرعى بسوهاج من ذات الدكتور عبد الكريم بيومى وبخط يده، كان مقدماً بخصوص شكوى أخرى سبق أن تقدم بها شخص يدعى عبد الشافى محمود سليمان من قرية "عرابة أبيدوس" ، اشتكى فيها أحد ضباط مباحث مركز البليتا بتهمة فيها بتعذيبه بالكهرباء، لإجباره على إخلاء أطيان زراعية يستأجرها. وقدم شكايته يوم ١٩٩٧/١٠/١٩ بأنه تعرض فى ذلك اليوم لتعذيب الضباط بالكهرباء. فعرض على الدكتور عبد الكريم بيومى رئيس الطب الشرعى فى اليوم التالى ١٩٩٧/١٠/٢٠، فقرر بالحرف الواحد: " لم نتبين وقت كشفنا اليوم ١٩٩٧/١٠/٢٠ على المجنى عليه عبد الشافى محمود السمان بمكتبنا، ثمة علامات إصابية واضحة لنا. هذا ومن المعروف علمياً أن التيار الكهربائى المستمر ذات الفولت البسيط الأقل من ١٢ فولت يحدث ألماً شديداً دون أن يترك أثراً يدل عليه. لذا يجوز حدوث الواقعة وفق التصوير الوارد بملف النيابة على لسانه " .

ويقول المحامى ميشيل بسادة فى مرافعته فى قضية شيبوب (التي ستعرض لها فيما بعد) حول هذه النقطة " إنه رغم قيامه بالكشف على المسيحيين الذين تم تعذيبهم بعد ١٥ يوماً بسبب الألاعيب القانونية والإجرائية، قرر الدكتور عبد الكريم أن إتهامهم للضباط بالتعذيب كاذب لعدم وجود آثار صعق كهربائى. وتقريره هذا كاذب تماماً ومخزي ومخيف لأنه حجب معلومات علمية عن جهات التحقيق. يعنى الدكتور عبد الكريم لم يجد آثار صعق كهربائى رغم أنه قد كشف على الشاكي عبد الشافى محمود فى اليوم التالى مباشرة لواقعة الصعق، بينما الشاكين تم توقيع الكشف عليهم بعد أكثر من أسبوعين من تاريخ تعرضهم للصعق. ولكنه نقي عن المبلغين جواز حدوثه لانعدام الأثر. وأجاز لعبد الشافى محمود حدوثه رغم إنعدام الأثر أيضاً، طبيب له الكيل بمكيالين، وأصله لما يتقال كده يبقى

المبلغين كذابين، والضباط أبرياء. إنه لا يليق بالطب الشرعي أن تكون آراءه في الواقعة الواحدة والاثهام الواحد والرواية الواحدة رأيين مختلفين يصدران من طبيب واحد؟".

ويشير المحامي في مرافعته إلى واقعة الديب سليم توفيق سعد الذي أحدث به التعذيب ثقباً بالأذن من أثر الكهرباء. فيقول إن "الطب الشرعي بسوهاج قرر يوم ١٩٩٨/٩/٢٣ عرضه علي استشاري أمراض الأذن والحنجرة بأسيوط، فتم عرضه يوم ١٩٩٨ ١٠/٥ / علي الإستشاري الذي قرر بأنه لكي يتأكد مما إذا كانت إصابة الشاكي في الأذن إصابية أم مرضية، يلزم إعادة فحصه بعد شهر. ولكن لم يتم عرضه في الميعاد، ويجرى تقديم تقرير الطب الشرعي بأسيوط يوم ١٩٩٨/١١/٩، بدون عرضه علي الاستشاري. ويفيد الطب الشرعي بأن إصابته مرضية وليست إصابية، وهكذا يبدو الشاكي كاذباً، ليه حقوق الناس تؤخذ باستهتار (...)، ليه يتم لوي الحقيقة لكي يظهر المبلغين بأنهم كاذبين، وتحفظ النيابة الشكوى، أصله ده موضوع يمس أمن الدولة مش أنا اللي باقول كده، ده المقدم أبو الفضل ثابت هو اللي قال كده".

وأشار ميشيل بسادة إلى أنه في إحدى صفحات تحقیقات هذه القضية، أثبت أبو الفضل ثابت بالحرف الواحد "أنه أجرى تحرياته بالاشتراك والتنسيق مع مباحث أمن الدولة". ومن المقرر في القانون المصري أن مباحث أمن الدولة لا تشترك في تحريات أية جرائم عادية، ولكن العادة جرت على أنها تتدخل فقط في الجرائم السياسية. واستنتج المحامي من ذلك أن الدولة كانت تنظر إلى قضية شيبوب على أنها قضية سياسية وليست جنائية. ويبدو أن عبارة أبو الفضل ثابت كانت زلة لسان ولكنها كشفت بصدق عن توجهات الدولة في هذه القضية.

ويضيف الدفاع في مرافعته أنه "إذا كانت هذه الشكوى قد حفظت لضعف الدليل، فإن ذلك لا يعني أن مبلغياً لم يعذبوا، فلا مصلحة لهم في اتهام ضباط شرطة كبار بجنايات تعذيب، ولو لم يكن قد عذبوا لما غامروا باستعداد ضباط الشرطة عليهم، ده الشخص العادي في هذه القرى النائية الذي لا يملك سلطة ولا حصانة، لو معه مشكلة مع مخبر مش بينام الليل، ده حفظ الشكوى بالطريق دى بناء علي التقارير المشكوك فيها دى، معناه أن التعذيب كان حقيقة واقعة، خشي أصحابها مساءلتهم، فكانت هذه التقارير".

وهكذا على الرغم من أن بعض الشاكين أصيبوا بعاهات من التعذيب بالكهرباء في الأذن أفقدت السمع وعصب العينين، وعلى الرغم من أن الضرب على الرأس أضعف البصر، ورغم ثبوت الإصابات في تقرير النيابة، وفي تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ورغم الاحتجاز دون مسوغ قانوني، رغم كل ذلك، حفظ محضر التحقيق في شكوى التعذيب.

مكافحة الجلادين؛

وبعد حفظ التحقيق بهذه الطريقة، تنشر إحدى الجرائد خبراً في أخبار الحوادث تشير فيه إلى "أن تقارير الطب الشرعي تؤكد عدم وجود إصابات بالأقبط في الكشخ، وأن نيابة سوهاج تواصل تحقیقاتها بإشراف المستشار أسامة الرشيدى المحامى العام لنيابات سوهاج في الإتهامات المنسوبة

للأنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام و٢ من القساوسة، من بينها إثارة الفتنة الطائفية والتجاوز في الخطب الكنائسية وتحريض شهود حادث مقتل الشابين المسيحيين لتغيير شهادتهما أما النيابة^{٣٣}.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل وصل، كما يقول الأستاذ يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة وطني، إلى محاولة تبرئة هؤلاء الضباط في شكل سيناريو مدبر لا يخفى على أحد. إذ فور صدور قرار النيابة بتبرئة الضباط، طالب الأستاذ سمير رجب رئيس تحرير جريدة الجمهورية وزير الداخلية حبيب العادلي بمكافأة ورد اعتبار للضباط. وكتب يقول " أبو الفضل ثابت، هاني جمال، أشرف قدرى وإسلام محمد (...) كانوا عرضة لهجوم ظالم وشرس ومثاراً لاتهامات عديدة، (...) واضطر اللواء حبيب العادلي إلى نقلهم من مواقعهم إلى ديوان عام الوزارة، بعد أن زعمت بعض المنظمات التي تطلق على نفسها مجازاً صفة حامية حقوق الإنسان، بأنهم قاموا بعمليات تعذيب جماعية في قرية الكشح، وبعد أن ملأ بعض المتطرفين المسيحيين في الخارج الدنيا صياحاً .. مرددين نفس الأكاذيب"^{٣٤}.

ويستمر سمير رجب في مقاله قائلاً " ولأن مصر دولة مؤسسات (...)، فإن النيابة العامة تولت التحقيق فور إبعاد ضباط الشرطة

" المتهمين"، حيث عهد للطب الشرعي التأكد من حدوث عمليات تعذيب أم لا (...)، وأول أمس ظهر دليل براءة أجهزة الأمن (...)، لقد قررت النيابة العامة حفظ القضية بعد أن اطمأنت إلى عدم وجود أية وقائع تعذيب، (...) أنني أطالب اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية بمكافأة ضباط الشرطة الأربعة الذين عانوا الظلم على مدى ثلاثة أشهر، مكافأة مجزية تعيد لهم سمعتهم وكرامتهم وثقتهم بأنفسهم وذلك أضعف الإيمان".

ولكن الذي لا يعرفه الأستاذ سمير رجب هو أن هؤلاء الضباط لم ينقلوا من مواقعهم إلى ديوان عام الوزارة كما أبلغوه بذلك، بل أن أبو الفضل ثابت ما يزال موجوداً في المنطقة حتى كتابة هذه السطور وأن الذي حدث هو تحريك لضباط في المنطقة، بعضهم لا علاقة لهم بعملية التعذيب كما يلي:

- الرائد إسلام البدرى، رئيس مباحث دار السلام، نقل إلى إدارة البحث الجنائي بسوهاج وهي في حقيقتها مكافأة وليست عقوبة.

- الرائد أشرف قدرى، وكيل فرع الكوثر نقل إلى وكيل اشتباه بإدارة البحث بسوهاج (لم يتم بالتعذيب). ويلاحظ هنا أن مقال الأستاذ سمير رجب قد تضمن اسمه الذي لم يرد في شكوى التعذيب. والهدف من ذلك بالطبع هو إسقاط دعوى التعذيب.

- الرائد هاني جمال تم ترقيته من البحث الجنائي بسوهاج إلى رئيس مباحث قسم ثان بسوهاج (أحد أبطال التعذيب كما يقولون في الكشح).

أما أبطال التعذيب، الرائد أبو الفضل ثابت والرائد الزغبى أبو عقرب، لم يجر تحريك أو نقل أحد منهما. ومن ناحية أخرى تم نقل ضابطين لا علاقة لهما بأحداث التعذيب هما النقيب محمد منصور ضابط مباحث الكشح نقل إلى فرع الشمال بطما، والرائد إيهاب أبو زيد رئيس مباحث قسم ثان سوهاج نقل إلى رئيس مباحث لدار السلام.

٣٣- جريدة الأهرام ١٨ نوفمبر ١٩٩٨

٣٤- جريدة الجمهورية " خطوط فاصلة " بقلم سمير رجب ١٠ مايو ١٩٩٩

وبعد يوم واحد فقط من مقال الأستاذ سمير رجب، أصدر وزير الداخلية حبيب العادلي قراراً بالموافقة على هذا الطلب، ومنح مكافأة ألف جنيه لكل واحد من الضباط المتهمين بالتعذيب، وهو الأمر الذي أثار استنكاراً كبيراً في أوساط الأقباط في الداخل والخارج.

وبعد ذلك بثلاثة أسابيع، وفي تمام العاشرة والنصف مساء الثلاثاء أول يونيو ١٩٩٩، تلقى الأنبا ويصا مكالمة تليفونية من الدكتور أسامة الباز مدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون السياسية، طلب منه فيها الهدوء من أجل مصر وسمعتها، فقال له الأنبا ويصا "إننا في هدوئنا نفاجأ بالجرائد القومية تطالعنا بحفظ التحقيق في قضية الضباط الذين قاموا بالتعذيب. والمفاجأة الأكثر استغراباً صدرت في اليوم التالي مباشرة حيث أعلن وزير الداخلية عن مكافأة الضباط بمبلغ ١٠٠٠ ألف جنيه لكل واحد منهم".

ويقول الأنبا ويصا "إن الدكتور الباز صمم أن سمعة بلدنا فوق كل اعتبار، وبالطبع هذا لا يختلف فيه اثنان، ولكن لماذا تقوم الصحافة بتأليب الرأي العام ضد مظلومين، وتجري تبرئة الجلادين الجناة؟. وتطرق الحديث أيضاً إلى وحدتنا الوطنية، فشرحت لسيادته أن محافظة سوهاج بكاملها لا يوجد بها إرهابيون، والجميع يأكلون في طبق واحد، وأنا شخصياً يستضيفني المسلمون في قرية الكشح، ولكن الذي يهدد الوحدة هو الشرطة. فلماذا تصر على أن الجاني لا بد أن يكون مسيحياً؟. وإذا كانت تعجز عن معرفة الجاني من الممكن قيد الحادث ضد مجهول، بدلاً من هذا التفتيق".

وإذا كان الأستاذ حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يرى "أنه من غير المفهوم أن تضحي دولة بسمعتها الدولية لحماية أربعة أو خمسة ضباط بجريمة ضد المواطنين"^{٣٥}، فإنني أتذكر هنا ما قاله لنا الدكتور أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية، في لقاء مع عدد من الأقباط عندما سئل عن عدم محاسبة الأمن عن التهاون والتقصير في الكشح، قال "إننا لا نريد الضغط على الشرطة لأننا ما زلنا نخشى من عودة العمليات الإرهابية، ولا نريد أن تهبط معنويات رجالها حتى ولو ارتكبوا بعض الأخطاء، فقد سبق وقتل منهم الكثيرون. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش ضباط الشرطة بمناطق كثيرة في أوضاع صعبة للغاية (فالكشح مثلاً لم تدخلها المياه سوى منذ بضعة أسابيع)، ولا بد من مراعاة ظروفهم". وعندما سئل عن أسباب عدم نقل الضباط الأربعة الذين مارسوا التعذيب ذكر نفس الأسباب، وأضاف "أن هناك قناعة خاطئة لدى كثير من الأقباط بأن الشرطة تأخذ موقفاً ضدهم. وهذا غير صحيح، لأنكم لا تقتلون رجال الشرطة، بينما قتل منهم الآخرون كثيرين ومنهم رتب كبيرة". وقال "إن الشرطة حساسة من الاتهام بالتعذيب، ولديها عقدة العثور على الدليل الصحيح منذ أيام العمليات الإرهابية. وعندما قيل له أن التعذيب يمارس بالفعل، وقد مارس ضد أقباط الكشح، وضد غيرهم، بتأكيد بيان منظمة حقوق الإنسان المصرية، أجاب بأنه يجوز أن يكون ذلك قد حدث بالفعل".^{٣٦}

ويكشف الحديث الدائم للسلطة عن كون "سمعة مصر فوق كل اعتبار"، أن الهاجس الأول لها هو

٣٥- أزمة "الكشح" بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ١٩٩٩. سلسلة كراسات ابن رشد- ٥ تقديم وتحرير عصام الدين حسن. ومشاركة جورج عجايبي، حافظ أبو سعدة، حسام عيسى، حسين عبد الرزاق، ويحيى الرفاعي. ص ١٧

٣٦- في لقاء في مكتب السفير المصري على ماهر في باريس في ٢٨ إبريل ٢٠٠٠ بحضور القنصل العام الصغيرة نيفين سمكة.

صورتها أمام الرأي العام العالمي، حيث كانت تحظى بقدر من الاحترام على الساحة الدولية بسبب نورها الذي لعبته في أزمة الشرق الأوسط في التسعينيات. وهذا الحديث عن سمعة مصر، كما سنرى في وقت لاحق، هو القاسم المشترك الأعظم في حديث المسؤولين المصريين، ولم يكن الدكتور أسامة الباز هو الوحيد الذي تحدث عن ذلك مع الأنبا ويصا، ولكن جميع المسؤولين الذين اتصلوا به. ولا تدرى السلطة أن سلوكها في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، هو الذي أصاب سمعة مصر في الخارج بأكبر الضرر. وفي حقيقة الأمر هي لا تتحدث في النهاية عن سمعة مصر ولكن عن سمعة الطبقة الحاكمة وسلوكياتها.

وهكذا فإن "أزمة الكشح" (...) تطرح بقوة على بساط البحث مشكلات الثقافة السياسية السائدة وما تنصت من جوانب تتعارض مع قيم حقوق الإنسان وتقود بأقسام يعتد بها داخل النخبة السياسية إلى المشاركة في التعقيم على انتهاكات حقوق الإنسان، قد تصل إلى حد التورط في مواقف معادية لحق المواطنين والرأي العام في المعرفة وتدفق المعلومات والوقوف على الحقيقة، والمشاركة في الحملات الإعلامية التي تستهدف التشهير بحركة حقوق الإنسان، بدعوى النيل من سمعة مصر وتهديد مصالح الوطن.^{٣٧}

والسالة لا تتعلق فقط بالتستر على هؤلاء الضباط الذين قاموا بتعذيب المسيحيين في الكشح، حيث تسترت الدولة في العديد من القضايا على عمليات التعذيب التي تعرض لها مواطنون مصريون مسلمون أيضاً. د. حسام عيسى "أنني اذكر أن زكى بدر (وزير الداخلية الأسبق) أعلن في اجتماع ضم ألقى ضابط شرطة أن الضباط المتهمين في جرائم التعذيب في قضية الجهاد سيبرؤون، وأنه لن يحكم على واحد منهم وسجل هذا الحديث"^{٣٨}. ويرى الأستاذ بهي الدين في ذلك دليلاً على اختراق أجنحة في القضاء المصري.

ويشير المستشار يحيى الرفاعي الرئيس الفخري لنادى القضاة والنائب السابق لرئيس محكمة النقض إلى ما حدث بالنسبة لقضية اتهام ٤٠ ضابطاً بالتعذيب في قضية الجهاد حيث "قام (...) المستشار عبد الغفار محمد عندما نظر قضية الجهاد وحكم فيها، وسجل فيها التعذيب (...) والإصابات، بدعوة الحكومة إلى التحقيق، واضطر النائب العام وقتها إلى إجراء التحقيق. وقرأنا أن غرفة النائب العام المساعد في دار القضاء العالي والتي تحوى التحقيقات قد كسرت وتم العبث بمحتوياتها وبالتحقيق. ثم قدمت القضية إلى محكمة الجنايات ونظرت في مناخ غريب جداً، وكان الشعار المرفوع فيها أنه عندما يقدم نظام الحكم أربعين ضابط شرطة إلى المحاكمة، لن يستطيع السيطرة على مقاليد الأمور في الدولة. وكان هذا سؤالاً لكبار رجال القضاء، كيف يجرؤ هذا النائب العام على تقديم ٤٠ من كبار ضباط الشرطة للمحاكمة في جناية تعذيب. ثم تنظر القضية ويتبين أثناء المحاكمة أن هناك شرطة تسجيل تتداول في قفص الاتهام. وكان النائب العام قد سبق له الاتصال بمباحث أمن الدولة حيث التقى بضباط الشرطة ليدافع عن نفسه وعن تقديمه الضباط إلى المحاكمة. ولعل البعض استمع إلى هذا التسجيل ورأى الصورة المهينة التي وصلنا إليها. ورأت المحكمة أن تتجاهل هذه الواقعة

٣٧- مصادر سابق لأزمة "الكشح" بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. ص ٧

٣٨- المصدر السابق ص ٢٤

وتتجاهل هذا الشريط بعد أن استلمته فى نفس الجلسة ثم قضت ببراءة جميع المتهمين. ولقد كانت قضية تنظيم الجهاد مثلاً واضحاً على ثبوت التعذيب بحكم جنائي له حجية قوية، ثم ثبت فى حكم البراءة أنه لا يوجد مسئول عن التعذيب^{٣٩}.

ومع ذلك يبقى أن هناك قضية لم يأبها بأية ضغوط وأصدروا أحكاماً فى قضايا التعذيب، مثل المستشار وحيد محمد إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة والذي أشار فى حيثيات حكم له فى أغسطس عام ١٩٩٣ إلى "أن التقارير الطبية أكدت تعرض المتهمين لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منهم وتعليقهم وهم معصوبو الأعين". وكذلك المستشار سعيد العشماوى الذي أقر فى حكم له عام ١٩٩٨ "بأن يقين المحكمة ليفزع، وضميرها يجزع، وهى ترى متهماً قد تعرض للتعذيب المادي والنفسي والعقلي. ويزداد الفزع ويتضاعف الجزع وقد حدث التعذيب بصورة وحشية منظمة"^{٤٠}.

وكما يقول الأستاذ حسين عبد الرازق رئيس تحرير مجلة اليسار "إن استمرار جرائم التعذيب بهذه الصورة المنهجية هى مسئولية نظام الحكم فقد تعاقب على وزارة الداخلية سبعة وزراء داخلية مورس التعذيب فى عهدهم جميعاً - بإستثناء عهد اللواء أحمد رشدى - وتعاقب على رئاسة مجلس الوزراء خلال هذه الفترة خمسة من قيادات الحكم. وهى مسئولية النيابة العامة التى واصلت علناً نفى وجود ظاهرة التعذيب فى مصر، وتجاهلت بلاغات التعذيب. وهى مسئولية النخبة المصرية، خاصة الكتاب والصحفيين وأعضاء مجلس الشعب وقيادات الأحزاب، فأغلبهم يلتزم "فضيلة" الصمت وبعضهم يتورط فى النفى والتبرير"^{٤١}.

كل ذلك يكشف عن الثقافة السياسية السائدة لدى الطبقة الحاكمة فى مصر فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، هذه الطبقة التى تعيش فيها أفكار وتتخذ مواقف تتعارض بشكل تام مع مقتضيات حقوق الإنسان. ولعل سماحها بإنشاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان دون السماح بإبصارها رسمياً يعكس أنها أرادت فى مواجهة المجتمع الدولي تقديم الشكل دون الاهتمام بالمضمون. ويقول عصام الدين حسن "لم تتعامل السلطات المصرية بالجدية الواجبة مع التقرير الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى أكتوبر ١٩٩٨ موثقاً لكافة الجرائم التى ارتكبتها الشرطة داخل قرية الكشح، على الرغم من أن المنظمة قد اتبعت التقاليد المرعية لحركة حقوق الانسان وآثرت عدم نشر تقريرها قبل إعطاء مهلة كافية لتلقى أية إيضاحات من جانب السلطات سواء من خلال وزارة الداخلية أو مكتب النائب العام"^{٤٢}.

وهكذا فإن حفظ شكوى التعذيب فى قضية الكشح أتى فى إطار مسلسل مستمر تمتن فيه كرامة المواطن المصري، قبل سمعة وطنه مصر.

٣٩- المصدر السابق ص ٣٥

٤٠- من مقال للأستاذ حسين عبد الرازق تحت عنوان " الجلادون: نماذج من أحكام القضاء ضد التعذيب " مجلة العربى بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٩٨

٤١- المصدر السابق

٤٢- مصدر سابق أزمة " الكشح " بين حرمة الوطن وكرامة المواطن ص ٥

٦- العدول عن شهادة الزور

الشهادة تحت الإكراه:

إذا كان الأمن قد فشل في الحصول على اعتراف كاذب من الأقباط الذين قام بتعذيبهم على مدى عدة أسابيع، إلا أنه نجح في النهاية، كما رأينا، في الحصول على شهادة زائفة من المجندين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام.

وهكذا وحتى يتخلص عبده ميخائيل من عذابه، والتعذيب الذي تعرضت له عائلته بأكملها، بما في ذلك أخته ووالدته اللاتي تم تهديدهن بالاغتصاب أمام عينيه، وافق تحت ضغط هذا الإكراه، هو والمجنّد الآخر ياسر شهيد علام، على تقديم شهادة كاذبة وغير حقيقية أملاها عليهما الأمن ومؤداها أن شيبوب هو قاتل سمير وكرم.

واعتمد الأمن في سعيه المحموم للحصول على هذه الشهادة الزور على الطب الشرعي في المنطقة للحصول منه على تقرير يتفق مع هذه الرواية الجديدة الزائفة التي استقر عليها أمره. حيث شوهد رجال الأمن في مقر الطب الشرعي، كما شوهد أيضا رئيس مصلحة الطب الشرعي في مقر الأمن كما ذكرنا في موضع سابق.

وفي يوم واحد هو ١٤ سبتمبر ١٩٩٨ تمت ثلاثة أمور دفعة واحدة بعد موافقة الشاهدين على الشهادة زورا:

الأول هو وصول تقرير الطبيب الشرعي الخاص بمقتل سمير وكرم في الساعة التاسعة صباحاً، أي بعد اكتشاف القتل بحوالي شهر وليس بعد أيام من قيام الطب الشرعي بفحصهما. وهو أمر غير مألوف بالنسبة لتشريح الجثث في مثل هذه الجرائم. وانتهى التقرير "إلى أنه توجد بجثتيهما كدمات تحدث من مثل التماسك والتجاذب والتضارب"، وإلى "أنه من الجائز حدوث القتل في تاريخ معاصر لتاريخ العثور على الجثث".

والثاني مثول الشاهدين ياسر وعبده أمام نيابة دار السلام وسماع أقوالهما بحضور المقدم أبو الفضل ثابت.

والثالث هو قيام المقدم أبو الفضل ثابت رئيس شعبة البحث الجنائي بتقديم تحرياته حول مقتل سمير وكرم لنيابة دار السلام في الساعة الحادية عشرة مساء، قام فيها بخلق قصة وهمية نسج ملابساتها بما يتفق وما ورد في تقرير الطب الشرعي. ولم يقدم تحرياته هذه قبل ورود تقرير الطب الشرعي خوفاً من أن يرد في التقرير ما قد يتعارض مع تحرياته، كما ذكر دفاع شيبوب، وحتى تتواءم التحريات مع تقرير الطبيب الشرعي فتعطي إحياءاً لقارئها بصدقها.

وانتهى في تحرياته بشأن مقتل سمير وكرم إلى "أن شخصاً يدعى شيبوب وليم أرسل هو القاتل وأن القتل قد تم بسبب رغبة القاتل سمير عويضة حكيم في الانسحاب من لعب القمار الذي كان يدور بين سمير وشيبوب وبين القاتل الثاني كرم تامر أرسل وشخص رابع يدعى أيوب الدرخ. وأن سمير قد أراد الانسحاب بعدما حقق مكسباً مالياً من شيبوب في لعب القمار".

وأضافت التحريات "أن شيبوب قد اعترض على رغبة سمير فى الانسحاب من اللعب فتماسكا وتضاريا وتدخل كرم لفض مشاجرتهم فاحتدم الخلاف فأخرج شيبوب سلاحا ناريا "طبنجه" وأطلق عياراً قاصداً قتل سمير فأصاب كرم. فأطلق عياراً آخرأ أصاب سمير وأرداه قتيلا. وأن تلك الوقائع قد شاهدها شخصان كانا جالسين فى مجلس اللهو هذا، هما ياسر شهيد علام وعبد خلیل وكذلك المدعو أيوب الدرخ والثلاثة مسيحيون"^{٤٣}

وهكذا ورد تقرير الطبيب الشرعي بعد شهر من وقوع الجريمة، وحرر محضر التحريات وفتح محضر الشهادة الزور فى نفس اليوم.

والأمر الطريف، والمثير للأسى فى نفس الوقت، هو أن أحد الشاهدين وهو ياسر شهيد علام عندما أدلى بشهادته قال أمام النيابة "يأبىه الظابط ما فُهمنيش كده". وقد وردت هذه العبارة بالحرف الواحد فى الصفحة الأخيرة من تحقيق نيابة دار السلام مع الشاهد. مما يعنى أنه، وهو مجند بالأمن، تم تلقينه وتحفيظه بما يجب عليه أن يدلى به بعد أن ذاق كل أصناف العذاب.

أما الشاهد الثالث أيوب الدرخ فقد ذكر فى أقواله أنه قد تم تعذيبه ليشهد زورا ضد شيبوب، ولكنه لم ير شيئا ولا يعرف شيئا عن الجريمة، ولم يغير موقفه رغم التعذيب.

ويلاحظ أن الدافع الباعث على ارتكاب القتل كما أدعته تحريات المباحث لا يؤدى فى الحياة العادية وطبقاً لطبيعة الأمور إلى ارتكاب مثل هذا الحادث البشع كما يقول الأستاذ ميشيل بسادة محامى الدفاع. فأين ذلك الإنسان الذي يفعل لخسارة بعض المال فى لعبة قمار، والمتوقع فيها الخسارة والمكسب، فيطلق النار على إنسان قاصداً قتله وإزهاق روحه، وأين الإنسان الذي يطلق النار قاصداً قتل شخص ما، فيصيب آخر ويقتله، ومع ذلك يظل رابط الجأش هادئ النفس لا يجزع ولا يخاف ولا يضطرب، ويعاود إطلاق النار ليقول آخر؟ أين العقل الذي يصدق مثل هذى الرواية عن الدافع الباعث للقتل، وهى تتسم بسذاجة الأفلام المصرية التى تعجز عن ربط الأحداث بما يقنع المشاهد، حيث يلجأ البطل إلى الحصول على تقرير الطبيب الشرعى، وكتابة تحريات المباحث، وتحرير محضر الشهادة فى نفس اليوم.

ولعل السذاجة الكبرى فيما سطره كاتب التحريات تكشف عن نفسها عندما وضع على لسان القاتل قوله وهو يحتضر "بقى هاموت وأسيب الشلة الحلوة دى". أليس ذلك استخفافاً بالعقول ودليلاً إضافياً على التلفيق؟

ولعله من المفيد أن نشير هنا إلى ملاحظة هامة، وهى أن الأنبا ويصا قد أورد إسم عبده ميخائيل ملك بين الأشخاص الذين تم تعذيبهم، فى الشكوى التى أرسلها إلى المحامى العام فى ١٣/٩/١٩٩٨ / أى قبل يوم واحد من اصطحاب أبو الفضل ثابت له إلى النيابة العامة لتحرير محضر الشهادة الزور. ولم يذكر الأنبا ويصا اسمه فقط، ولكن ذكر أيضاً شقيقته ووالده ووالدته بين أسماء عدد من المسيحيين المحتجزين لدى الشرطة ويتم تعذيبهم للموافقة على تلفيق تهمة القتل والشهادة زورا ضد أحد المسيحيين. ولم يكن الأنبا ويصا بالطبع على دراية بما سيحدث فى اليوم التالي، ولكننا نذكر ذلك كدليل آخر على صحة وقوع التعذيب والتلفيق. أي أن الحديث عن تعرض الشهود للتعذيب بدأ فى

٤٣ - الوثيقة رقم ٧ محضر تحريات المقدم أبو الفضل ثابت بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٩٤

تاريخ سابق علي إدلائهم بالشهادة المكرهه، ولم يكن الحديث عن تعذيب الشهود لاحقاً لإدلائهما بهذه الشهادة مما يؤكد صدق الحديث عن التعذيب.

العدول عن الشهادة الزور:

ولكن الأمن لم يهتأ طويلاً بهذه الشهادة الزور، حيث توجه المدعو ميخائيل ملك والد الشاهد عبده إلى الأنبا ويصا في أواخر سبتمبر ١٩٩٨، وقرر له أن شهادة ابنه وكذلك شهادة ياسر شهيد علام الشاهد التتري، وكلاهما مجندان في قوات أمن المنيا، هي شهادة زور ولم تكن وليدة إرادة حرة، وإنما وليدة ضغط وإكراه من الشرطة للإدلاء بها. وطلب معاونته في حصول ابنه على أجازة لكي يعدل عن الشهادة الزور التي أجبرته الشرطة على الإدلاء بها وحتى يستريح ضميره، فوعده الأسقف بالمعاونة إن استطاع.

وحدث بعد ذلك أن القمص شنودة عبد المسيح من مدينة ساقلته (شرق سوهاج)، جاء لمعاودة الأنبا ويصا والاضمتان عليه بعد أن كان قد أصيب في قدمه بسبب حادث سيارة. ونظراً لأن القمص شنودة له علاقات مع بعض المسؤولين والضباط، حيث سبق له ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب (دون أن يتجح بالطبع)، أخبره الأنبا ويصا بأمر والد الشاهد عبده وبرغبته في الحصول على أجازة لابنه العدول عن أقواله. فوعده الكاهن بمحاولة المعاونة، وطلب من الأسقف أن يرسل له أحد الكهنة للذهاب معه إلى معسكر قوات الأمن بالمنيا لمحاولة الحصول على أجازة للشاهدين المجندين.

ولأن القمص شنودة لا يعرف أحداً في معسكر الأمن المركزي الذي يوجد به المجندان، ذهب أولاً إلى سباحة أمن الدولة في المنيا للحصول على توصية من أحد معارفه من الضباط للمسؤولين عن معسكر الأمن المركزي للحصول أجازة للمجندين. وتحدث كثيراً في مباحث أمن الدولة عن السبب الذي يقف وراء سعيه للحصول على إجازة للمجندين وأنه من الممكن أن يعدم أحد الأشخاص (شيبوب) بسبب الشهادة الزور التي أدلى بها. واستطاع بالفعل أن يحصل على أجازة للشاهدين لمدة خمسة أيام اعتباراً من ٥ أكتوبر ١٩٩٨ وعاد بهما إلى سوهاج حيث التقى مع القمص أنطونيوس فؤاد وكيل مطرانية المنيا.

وكان الجميع بالطبع تحت مراقبة الأمن الذي ارتاب في مقدم الكاهنين، خاصة بعد أن تحدث القمص شنودة بإسهاب أمام أكثر من ضابط في مباحث أمن الدولة في المنيا بحقيقة الأمور التي تجري في الكشخ. ولأن الأمن يعلم علم اليقين أن الشاهدين كانا مكرهين على الإدلاء بشهادتهما يوم ٩/١٤ أمام نيابة دار السلام، وفي ضوء حديث القمص شنودة عن هدف مجيئه للحصول على أجازة الشاهدين ساورته الشكوك في أنهما في سبيلهما للعدول عن شهادتهما الزور. فما كان من العقيد نبيل الهلبي سوى إعداد مذكرة تحريات حملت تاريخ اليوم التالي لحصولهما على الأجازة وهو ٦ أكتوبر حول اتهامات للأنبا ويصا بأنه نجح هو ومعاونيه في إقناع الشاهدين بالعدول عن شهادتهما، وقال فيها إن الشاهدين "يعتزمان التوجه إلي النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السابق الإشارة إليه".

وتقدم الشاهدان فى ١٠/٧ بصحبة المحامى وديع نصحى الجزيرى لنيابة سوهاج، بطلب إلى المستشار أسامة الرشيدى المحامى العام لسماع أقوالهما بشأن رغبتهما فى العدول عما أجبرا على الإدلاء به. فتم تحويلهما إلى نيابة دار السلام إذ أنها جهة الاختصاص. وما إن وصلا إلى هناك حتى صدرت تعليمات بعوبتهم إلى نيابة سوهاج. وهناك قررا أمام رئيس النيابة أن شهادتهما يوم ١٤ / ٩ أمام نيابة دار السلام تمت تحت تأثير ضغط وإكراه من الأمن، وأنهما لم يشاهدا واقعة مقتل سمير وكرم، ولا يعلمان من القاتل، وأنهما لم يشاهدا شيبوب يقوم بقتلهما، وليست لديهما أية معلومات عن القتل.

وفوجئ الشاهدان والمحامى الذى كان فى صحبتهما فى نهاية محضر العدول عن الشهادة الزور بأن المحقق لم يسمح لهما بالإنصراف. بل قام بفتح محضر جديد وجه لهما فيه "تهمة الشهادة الزور لصالح المتهم شيبوب والتزوير فى محرر رسمي (...)" وهو تحقيق النيابة اليوم بتاريخ ١٧ أكتوبر كما هو ثابت وطبقا لمحضر التحريات . وقرر حجزهما والعرض فى اليوم التالى (٨ أكتوبر) حيث وجه لهما "الاتهام بإخفاء أدلة الجناية رقم ٦٢٥٧ (شيبوب) وتقديم معلومات تتعلق بها ويعلمان بعدم صحتها وهو تعديل أقوالهما بمحضر الجناية سالفة الذكر"

ويبدو قرار الحجز وتوجيه الاتهام فى نفس يوم ذهاب الشاهدين للعدول عن شهادة الزور واضحا فى سؤال المحقق لياسر شهيد علام قائلا "ما قولك وقد صدق ما أدلى بالتحقيقات العقيد نبيل جوده الهابط وحضوركم اليوم للعدول عن الشهادة"؟

وقال لهما المحقق إنهما محرضان من الأنبا ويصا للإدلاء بهذه الشهادة، فأقرا بأنهما ليسا محرضين من أحد، ولم يتقابلا مع الأنبا ويصا. وذكر أحدهما أنه لا يعرف الأنبا ويصا نهائيا. وفى نفس المحضر السابق (توجيه الاتهام للشاهدين) قرر المحقق أيضا استدعاء الأنبا ويصا والكاهنين للتحقيق معهم فى ١٠ أكتوبر.

وحضر مع الشاهدين بعد ذلك المحامى ميشيل بساده بعد تجديد حبسهما لمدة ١٤ يوما أمام قاضى المعارضات الذى أمر بإخلاء سبيلهما. ويقول المحامى أن هذا القاضى النزيه، الذى كان منقولا من القاهرة للعمل بسوهاج، طلب منه أن يوضح ماذا حدث فى الكشح وأسباب هذه الضجة الإعلامية المثارة عنها، فشرح له بالتفصيل كل ما حدث، وقدم له تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذى يشير إلى إصابات المسيحيين فى أجسادهم الناجمة عن التعذيب، وأقوالهم وطرق تعذيبهم وأشخاص من عنبوه. وسأل قاضى المعارضات ياسر شهيد وعبد مياخائل المتهمين بالشهادة الزور عما إذا كانا قد تعرضا للتعذيب فاكدا له ذلك، وقال عبده مياخائل أن المقدم أبو الفضل ثابت لم يكتف بضربه وتعليقه من قدميه كالنبيحة وتعذيبه بالكهرباء، بل قبض على أمه وشقيقته البكر وهدهد باغتصابهما أمام عينيه إذا لم يرضخ لطلب الضابط للإدلاء بالشهادة الزور.

٧- المواجهة بين الأسقف واللواء

بعد قيام خمسة عشر مسيحيا بتقديم شكوى تعذيب ضد الضباط، وبعد عدول الشاهدين عن شهادتي الزور، قرر الأمن الدخول فى مواجهة سافرة ومباشرة مع الأنبا ويصا ورجال الدين المسيحيين فى المنطقة، بكل ما تحمل هذه المواجهة من أبعاد، وخاصة بعد أن تجرأ وكسر حاجز الصمت بتصريحاته لأجهزة الإعلام واتصالاته بمنظمات حقوق الإنسان إزاء عدم استجابة المسؤولين على أعلى مستوى فى سوهاج والقاهرة لصرخاته.

هكذا وبعد أكثر من أسبوعين من شكوى التعذيب، وفى اليوم التالي لحصول الشاهدين على الأجازة، وقناعة الأمن بأنهما سوف يتوجهان للعدول عنها، قام العقيد نبيل جودة الهابط من مباحث أمن الدولة بتقديم مذكرة تحريات ضد الأنبا ويصا والكاهنين بتاريخ ٦/١٠/١٩٩٨^{٤٦} (وهو يوم أجازة رسمية) بعد أن بيتت النية لتوجيه الاتهام للشاهدين إذا ما تقدموا للعدول عن الشهادة الزور (٧ أكتوبر). ولا يعنى تقارب هذه التواريخ أن الحقيقة قد كشفت فجأة أمام هؤلاء الضباط، ولكنه يعنى أن قرار المواجهة مع الأنبا ويصا، الذى سعى دائما لإفشال خططهم، قد اتخذ عقب ذلك مباشرة وعلى مستوى عال.

وهكذا أيضا وفى ٧ أكتوبر قبيل تحرير محضر العدول عن الشهادة، وتوجيه الاتهام لهما "بإخفاء أدلة الجناية رقم ٦٢٥٧ (شيبوب) وتقديم معلومات تتعلق بها ويعلمان بعدم صحتها "قبيل حبسهما، شهد سراي نيابة سوهاج واحدة من المسرحيات السانجة. حيث استدعى رئيس النيابة عبد العزيز فاروق، العقيد نبيل جودة الهابط محرر المذكرة التى تحمل تاريخ اليوم السابق، وفتح محضر تحقيق لأخذ أقواله حول الاتهامات الموجهة التى أوردها فى مذكرته ضد الأنبا ويصا والقمصين. وذلك تمهيدا لاستدعائهم والتحقيق معهم فيما نسب به إليهم العقيد وفقا "لمصادره السرية".

وبعد أن حلف العقيد الهابط اليمين القانونية فى محضر يوم ٧/١٠/١٩٩٨ بعد الخامسة مساء بقليل دار الإستجواب التالى:

" س: ما هو موضوع المحضر المقدم منك؟

ج: (...) توافرت معلومات من خلال مصادرنى السرية وأكنتها التحريات السرية الدقيقة تفيد الآتى: أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس يخططون لاستغلال الحادث المشار إليه فى إثارة أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة وذلك من خلال الترويج لإدعاءات مغرضة بأن هناك تجاوزات قد اتخذت من جانب أجهزة الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الواقعة وذلك على خلاف الحقيقة، (...) تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتفريق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به كلا شهود الحادث عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة مخالف للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي والتستر على المتهم الحقيقي "على حسب إدعاءاتهم الكاذبة" من المسلمين (...)

٤٦- نظر الوثيقة رقم ٨ محضر النيابة أقوال العقيد نبيل جودة الهابط بشأن تحرياته ضد الأنبا ويصا والقمصين.

وقد أكدت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه فى إطار سعيهم لتنفيذ ذلك قاموا بالآتي:
الاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابقة أن أدلى بها فى القضية.

(...) وأضافت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه السابق ذكرهم قد نجحوا فى إقناع شاهدي الحادث فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتهم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما وأنهما يعترزمان^{٤٧} التوجه إلى النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السالف الإشارة إليه.

كما أشارت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومساعديه من رجال الكنيسة يخططون لتصعيد تحركهم الإثاري فى أعقاب إدلاء المجندين المذكورين بالأقوال الجديدة أمام النيابة ويهدفون من ورائه إلى الإسقاط على أجهزة الأمن والإدعاء بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للاضطهاد والاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الإدعاءات المغرضة.
س: وهل أجريتم تحريات عما أدليت به من أقوال؟.

ج: نعم أجريت تحريات أسفرت عما تردد من أقوال بمحضر التحقيق الآن.

س: وهل شاركت أحد فى إجراء تلك التحريات؟.

ج: التحريات أجريتها بنفسى بالاستعانة ببعض المصادر السرية التي لا أستطيع البوح بها حفاظاً على الأمن العام^{٤٨}.

وعلى إثر مذكرة التحريات الملفقة وهذا المحضر المسرحي، تم توجيه استدعاء للأنبا ويصا والقمص أنطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح بتاريخ اليوم التالى ٨/١٠/١٩٩٨، للمثول أمام النيابة بعد ثلاثة أيام لسماع أقوالهم فى نفس المحضر الذى ظل مفتوحاً وتوالت فيه استجابات ثلاث بعد استجواب الشاهدين عبده وياسر.

ولنر مقتطفات من محضر تحقيق نيابة سوهاج الكلية الذي تم فى يوم ١٠/١٠ (والذى كان قد بدأ مع الشاهدين فى تاريخ ١٠/٧ الساعة الثانية عشرة ونصف صباحاً) بسرأى النيابة بمعرفة السيد عبد العزيز فاروق رئيس النيابة مع الأنبا ويصا:

" س: ما قولك وقد جاء بمحضر التحريات بأن التحريات توصلت إلى أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس يخططون لاستغلال حادث مقتل كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم بدار السلام والمتهم فيها شيبوب وليم أرسل أحد أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة؟.

ج: هذا الكلام جانبه الصواب تماماً لأن محافظة سوهاج مقسمة إلى ست أسقفيات وأنا ليس لي سلطة إلا فى حدود أسقفيتي فقط وبمجرد سماعي انتهاكات الشرطة لحقوق الأبرياء حاولت الاتصال بالسيد مدير الأمن فكان فى أجازة فتوجهت إلى السيد اللواء سعيد أبو المعالى يوم الثلاثاء ٨/١٠/١٩٩٨ وعلى مدى ساعة ونصف شرحت له الموقف والتضرر من التجاوزات التي تنتهجها الشرطة مع

٤٧ - أنظر الوثيقة رقم ٨ محضر النيابة أقوال العقيد نبيل جودة الهابط نلاحظ هنا القول "أنهما يعترزمان التوجه إلى النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال"

٤٨ - الوثيقة رقم ٨

الأبرياء واحتجازهم بدون داعي فوعدني خيراً ولم يحدث شيء واستمر مسلسل الضغط والتعذيب ونكرت له أيضاً أن الخفر يستغلون الموقف ويبتزون البسطاء يأخذون منهم مبالغ من المال. وفى مساء نفس اليوم ١٨/٨/١٩٩٨ الساعة ١٠ مساء التقى اثنان من كهنة الكشع مع السيد العميد مصطفى سليم وأيضاً شرحوا له الموقف ولم يحدث أي تغيير وفى يوم الثلاثاء ٢٥/٨/١٩٩٨ طلبت لحد الأساقفة ليلتقي مع السيد اللواء خليل مخلوف مدير الأمن وهو الأنبا باخوم وكانت مقابلة سيئة للغاية وذكر بالحرف الواحد أن الكشع لسه ماشفتش حاجة. (...) إنني أسير فى النهار ولا أعمل فى الحفء ولم أثير أي فتنة وهذا ما حدث منى كرجل من رجال الدين.

س: ما قولك وقد أثبت بمحضره أنك اعتمدت فى تنفيذ هذا المخطط بترويج الإدعاءات المغرضة بتجاوزات من جهة الأمن على خلاف الحقيقة ولكلا من القمص انطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح؟

ج: أنا كما ذكرت كل خطواتي كانت شرعية متمثلة فى لقاءات مع مسئولى الأمن بالمحافظة وذكرت لهم ما يدور فى قرية الكشع كما أنني أرسلت مذكرة إلى السيد المحافظ والنيابة العامة بمعنى أن كل خطواتي ومحاولاتي كانت واضحة، وبأوراق لدى الجهات التى ذكرتها أما القمص شنودة فهو عندي بمناسبة الصداقة أما بالنسبة للقمص انطونيوس فهو وكيل المطرانية ويتبعني وباقي الكهنة أما التحريض على باقي المحافظة فكما ذكرت أنني ليس لي السلطة على باقي المحافظة. (...)

س: ما قولك وقد أضاف أنك ومساعدك من رجال الكنيسة تخططون لتصعيد تحرككم الإثاري فى انقلاب إدلاء المجندين بالأقوال الجديدة وتهدفون من ورائه إلى الإسقاط على أجهزة الأمن وتعرض أبناء الطائفة المسيحية للاضطهاد والاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الادعاءات المغرضة؟

ج: هذا الكلام كله خطأ ومغرض وله أسبابه، أن منظمة حقوق الإنسان قد توجهت إلى قرية الكشع ورأت ما رأت وسطرت هذا فى تقرير يتداول مع الجميع. (...)

س: أنت متهم بترويج أقوال من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. ج: محصلش وأنا رجل دين ملتزم وفى لقاءاتي مع المسئولين ومذكراتي التى سطرتها يتضح منها أننى لا يمكن أن استغل مركزى فى هذه الإدعاءات الباطلة. س: أنت متهم باستغلال الدين فى ترويج أفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

ج: ما هي هذه الأفكار التى قمت بترويجها وما الدليل على ذلك؟ (...)

س: كما أنك متهم بالاشتراك مع آخرين بإعانة المتهم فى جناية وذلك بإخفاء أدلة الجريمة وتقديم طعونات تتعلق بالجريمة وأنت تعلم بعدم صحتها.

ج: ليس هذا من عملي وليس لي دخل بتحريات الشرطة ولست متضرراً من واقعة القتل لأنها مجرد جريمة يحدث مثلها عشرات الجرائم يومياً ولكن تضرري فقط من تجاوزات الشرطة وهو نابع من الرسائل الدينية وصرخات الأبناء من تجاوزات الشرطة.

(...)

س: هل لديك أقوال أخرى.

ج: نعم أنا أجد في هذه التحريات تضليل كامل وتعمية للحقيقة وتضليل للعدالة أيضاً، فأنا لست متضرر نهائياً من حادث القتل، كما ذكرت ذلك لكل الأجهزة، ولكن تضرري من التجاوزات الصارخة للشرطة وقيامهم بالاحتجاز وتعذيب الأبرياء دون مصوغ قانوني، هذه التحريات لتكملة التغطية بأن الشرطة لم تحدث فقط إصابات بل عاهات والنيابة حولت المتضررين إلى الطب الشرعي، وللأسف فإن الطب الشرعي أيضاً بتحريض من الشرطة لم يثبت هذه العاهات ولذلك المتضررين في طريقهم إلى إثبات هذه العاهات بأطباء واستشاريين، ثم أنني رجل دين ورسالتي أن أضع الحق في نصابه وأعلم الفضيلة فهذه التحريات والانتهاكات ليس لها أدنى أساس وأرى أن التجاوز الحقيقي للشرطة هو الذي يجب أن يسائل^{٤٩}.

وبنفس الطريقة تم استجواب القمصين والذين وجهت لهما نفس الأسئلة ونفس الاتهامات. وكانت هذه الاتهامات الخطيرة مثل التعامل مع جهات أجنبية مما يحمل شبهة الخيانة والتي تصل فيها العقوبة إلى الإعدام، وخاصة في جو يسوده الخوف ويسيطر فيه الرعب بين أقباط هذه القرية بعد تعذيب ١٠١٤ منهم، قد أدت إلى حدوث قدر من التناقض في أقوال الكاهنين، حيث حاولا التنصل من أي علاقة لهما بالشاهدين أو واقعة اصطحابهما لهما، بعد أن اعتقدا أن اصطحابهما للشاهدين فيه مسئولية جنائية خطيرة، وأن إنكار ذلك والتنصل من أي علاقة بهما، سوف يجنبهما الوقوع تحت طائلة القانون، وسوف يصل بهما إلى إبراء ساحتهم من هذه الاتهامات الخطيرة. ولهذا تضاربت أقوال الكاهنين، الذين قرر أحدهما أنه لم يصطحب الشاهدين، وقرر الآخر أنه أوصلهما إلى سوهاج وتركهما. وتضاربت أقوال الشاهدين بشأن اصطحاب الكاهنين لهما وتبويرهما مكانا للمبيت لهما، حيث قرر أحدهما أن الكاهنين قد اصطحابهما وبرأ لهما مكانا للمبيت حتى وصولهما إلى مقر النيابة بينما نفى الآخر، الذي وجد نفسه يتحول من شاهد إلى متهم، اصطحاب الكاهنين لهما. ولكن لم يتناقض حديث الإثنين بشأن إكراه الأمن لهما على الشهادة الزور.

هذا فضلاً عن أن فاروق عبد العزيز رئيس النيابة الذي وجه لهما هذه الاتهامات هو بذاته الذي كان يرأس فريق التحقيق في شكوى التعذيب بصفته رئيس النيابة الكلية. وبالإضافة إلى ذلك كانت وسائل الإعلام تشن في تلك الفترة حملة تشهير ضد الأنبا ويصا تتحدث فيها عن تأمره مع أقباط المهجر لإثارة القلاقل في مصر، كل ذلك جعل الهواء الذي يستنشقه الكاهنان مليئاً بالخوف والحذر والرعب.

كما اختلف حديث الكاهنين عن حديث الشهود في بعض المواضع، وفي شذرات متناقضة لا تعني إطلاقاً أن الكهنة أثرا على الشهود، بل كان حديث الشاهدين في هذا المجال حاسماً في أنه لم يجر

التأثير عليهما، وأنهما تعرضا حقيقة لتعذيب أليم وإكراه من المقدم أبو الفضل ثابت للشهادة ضد شيوخ، وأنهما عدلا عن هذه الشهادة الإجبارية برغبتهما.

وقى نهاية هذا التحقيق وجهت للأسقف والكاهنين خمسة اتهامات بأنهم يقومون بأنشطة معادية للدولة، ويستغلون المنابر الكنسية فى الإساءة للحكومة وأجهزة الأمن، وأنهم أدلوا بمعلومات لجهات أجنبية تتضمن الإساءة للدولة والحكومة، وأنهم حرصوا الشاهدين ومارسوا عليهما ضغوطا لما لهم من سلطات دينية للعدول عن شهادتهما والتي سبق وأن أدليا بها فى ١٤/٩/١٩٩٨ . وانتهت المذكرة إلى اتهام المجندين أيضا بأن شهادتهما تعد شهادة زور.

وتفصيل هذه الاتهامات كالتالى:

المادة ٨٦ مكرر عقوبات : متهم بالترويج بالقول إضرارا بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى.

المادة ٩٨ عقوبات: استغلال الدين فى الترويج والتعبير بالقول لأفكار متطرفة، إثارة الفتنة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى.

المادتين ١٧١ ، ١٨٧ عقوبات: محاولة ذكر أمور من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أية جهة فى البلاد أو رجال القضاء والنيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق وكذا فى الشهود والمكلفين بشهادة فى هذه الدعوى من شأنها منع الإدلاء بمعلومات لأولى الأمر أو الرأي العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق ضده.

المادة ٢٠١ عقوبات: أيا من رجال الدين ألقى فى أحد أماكن العبادة أو فى المحافل الدينية أثناء تادية وظيفته قسحا أو ذما فى عمل من أعمال جهات الإدارة.

المادة ١٤٥ عقوبات: الاشتراك على إخفاء أدلة الجريمة وذلك بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم عدم صحتها. وهى تهم تصل عقوبتها إلى السجن خمسة عشر عاما بالاشغال الشاقة. وتردد أنه كان هناك توجه لمحاكمة الأنبا ويصا بالفعل بتهمة الخيانة العظمى.

وتم الإفراج عن كل منهم بكفالة ١٠٠ جنيه.

وبعد هذا التحقيق بأسبوع أرسل اللورد البريطانى ألتون خطابا إلى الرئيس حسنى مبارك بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٨، ثم إلى المحافظ بتاريخ ١٤ أكتوبر يقول فيه إن القبض على الأنبا ويصا وإثنين من القساوسة هو ترهيب ويعنى أن الحكومة تقوم بالتفرقة.

وبعد حوالي سنة من هذا المحضر، وتحديدا فى ١٩/٩/١٩٩٩ أصدر مكتب النائب العام مذكرة بتوقيع المستشار كمال قرنى، أسقط فيها التهم الموجهة للأنبا ويصا والكاهنين غير معتد بما ورد فى تحريات العقيد الهابط، ما عدا ما أسماه بتهمة التلاعب المزعومة فى أدلة الجريمة، وقال فيها بالحرف الواحد:

"وحيث أنه عما أسندته النيابة العامة للمتهمين الثلاثة من رجال الدين المسيحى، من الترويج بالقول للإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى واستغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة بقصد إثارة

الفتنة والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى، وقيامهم بإلقاء مقالة فى محفل دينى يتضمن قدحاً فى عمل من أعمال جهات الإدارة، فإن الأوراق خالية من ثمة دليل على تلك الاتهامات سوى ما أثبتته العقيد نبيل الهابط بمحضره وما قرره بالتحقيقات، ولما كانت التحريات لا تعد دليلاً لإسناد الاتهام دائماً، فهي قرينة تعزز بأدلة أخرى وهو ما افنقده الأوراق، الأمر الذى يتعين معه استبعاد ما نسب إلى رجال الدين المسيحي بشأن الاتهامات سالفة البيان، لخلو الأوراق من ثمة دليل عليها سوى تحريات الشرطة^{٥١}

ولكن مكتب النائب العام الذى لم يأخذ فى إعتباره بتحريات العقيد الهابط ومصادره السرية، بالنسبة لعظم التهم الموجهة للأنبا ويصا والكاهنين، إستند إلى نفس هذه التحريات عندما أبقي على التهمة المزعومة ضدهم بالتلاعب فى أدلة الجريمة والمتعلقة بالتأثير على الشاهدين، لحين الفصل فى قضية شيبوب. ومن الواضح أن ذلك كان من أجل أمرين: الأول حتى تبقى هذه التهمة كسيف مسلط على رؤوس الثلاثة، والثاني حتى يمكن مواصلة محاكمة شيبوب كما يتضح من الفقرات التالية فى نهاية المذكرة:

"وحيث أنه على هدى ما تقدم، يكون الثابت فى الأوراق وفى حق المتهمين جميعاً الجريمة المؤثمة بالمادة ١٤٥ بفقرتيها الأولى والثانية من قانون العقوبات وهى ثابتة فى حق المتهمين الأول عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام، إذ أن الثابت أنهما علما بوقوع جناية عقوبتها الإعدام وحاولا إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة ويعلمنا جيداً بعدم صحته، وذلك عندما ذهبا إلى النيابة العامة صباح يوم ٧/١٠/١٩٩٨ للإدلاء بشهادتهما المخالفة للحقيقة وفقاً لما سلف بيانه".

"وكذلك فإن الاتهام ثابت فى حق باقي المتهمين من رجال الدين المسيحي وذلك بطريق الاتفاق والتحريض للمتهمين الأول والثاني وذلك للعدول عن أقوالهما بالتحقيقات لمساعدة الجاني على الفرار من وجه القضاء وثابت ذلك بما قرره العقيد نبيل الهابط بالتحقيقات قبل قيام المتهمين بالإدلاء بالشهادة وفقاً لما قرره المتهم الأول وما قرره القمص شنوده باصطحابهما وأخذاً بما قرره بالتحقيقات المتهم الأنبا ويصا من حضور والد الشاهد الأول طالباً منه أن نجله يشعر بوخز الضمير وطلبه العدول عن شهادته وهو ما نفاه والد المتهم الأول بالتحقيقات".

"لذلك فإن الأدلة توافرت فى حق المتهمين جميعاً".
"وحيث أن النيابة ترى وهى الأمانة على الدعوى الجنائية ولا اعتبارات الملائمة فى إقامة الدعوى إرجاء البت والتصرف فى الإتهام المسند إلى المتهمين جميعاً لحين صدور حكم فى الجناية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ ج دار السلام مع إرفاق الأوراق بالجناية سالفة البيان وإعادتها للتصرف بعد الفصل فيها. لذلك نرى لدى الموافقة:

أولاً: فى الجناية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ جنايات دار السلام
تقديم المتهم/ شيبوب وليم أرسل للمحاكمة الجنائية وفقاً للقيد والوصف المنطبقين.

٥١- أنظر الوثيقة رقم ١٠ مذكرة النائب العام بشأن إسقاط التهم عن الأنبا ويصا والقمصين ما عدا تهمة واحدة وإحالة شيبوب للمحاكمة

استبعاد ما نسب للضابط أبو الفضل ثابت أحمد وإسلام إسماعيل البدرى وهانى جمال
ثانياً: فى القضية رقم ١٥٦٤ لسنة ٩٨ إدارى قسم ثان سوهاج استبعاد شبهة جنائتي التزوير فى
محضر رسمى والإشتراك بطريق الإتفاق والتحريض فى التزوير فى محضر رسمى من الأوراق مع ارجاء
البت فى التصرف بشأن ما نسب للمتهمين جميعاً لحين الفصل فى الجناية سائلة البيان وإرفاقها بها
وإعادتها عقب الفصل فيها للنظر".

ووقع النائب العام على هذه المذكرة بالنظر فى ١٩٩٨/٩/٢٤
وإذا كان محضر هذه المذكرة قد قرر استبعاد بعض التهم عندما أقر "أن الأوراق خالية من ثمة دليل
على تلك الإتهامات سوى ما أثبته العقيد نبيل الهابط بمحضره وما قرره بالتحقيقات"، إلا أننا لا نعرف
المعايير التى إستند إليها للإبقاء على التهمة الأخرى الخاصة بالتلاعب فى أدلة الجريمة، رغم أنه ليس
ثمة دليل عليها أيضاً سوى ما أثبته العقيد الهابط بمحضره وما قرره بالتحقيقات.
إذ أن جميع الاتهامات تستند فقط إلى تحريات المباحث. لذلك كان غريباً من النائب العام أن يستبعد
التحريات ولا يطمئن إليها بالنسبة لبعض الاتهامات مثل الترويج بالقول إضراراً بالوحدة الوطنية، وذكر
أمر من شأنها التأثير على القضاء وإلقاء ذم فى عمل من أعمال الإدارة فى أحد أماكن العبادة، وفى
نفس الوقت يطمئن لنفس التحريات فيما يتعلق بالتأثير على شهود، ولذلك كان قرار النيابة العامة
متناقضاً مع نفسه حيث أخذ بجزء من تحريات المباحث وأبطل جزءاً آخر، واحترمها فى جزء وكتبها فى
آخر. كل ذلك يعطى لقراره طعماً سياسياً أكثر منه عملاً قضائياً مبنى على أسس قانونية.
ونود هنا أن نشير إلى ملاحظة فى غاية الأهمية وهو أنه إذا كانت جميع الصحف قد نشرت الأنباء
الخاصة بالتحقيقات مع الأنبا ويصا والإتهامات الموجهة له فى مواضع بارزة فى صفحاتها، فإن أحداً
منها لم يشر ولو فى سطر غير بارز فى أي صفحة إلى إسقاط جميع التهم ضده ما عدا تهمة واحدة.

٨- شكوى التعذيب .. من الكونجرس إلى الحفاظ نهائياً

خلال الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة فى أواخر يونيو ١٩٩٩ أثار بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي موضوع التعذيب فى أحداث الكشخ الأولى.

وتم تسليم ملف كامل للوفد الذى ضم الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، والسيد عمرو موسى وزير الخارجية، والدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون الخارجية، والسيد جمال مبارك. وقد سببت هذه المفاجأة حرجاً بالغاً للجميع. ولكن جمال مبارك كان هو فيما يبدو الذى أنقذهم من هذا المأزق وقال " لنفتح التحقيق فى هذا الموضوع ".

وبعد عودة الرئيس قامت النيابة العامة بفتح التحقيق بالنسبة لـ ١٠١٤ الذين تم تعذيبهم. حيث فوجئ الأهالي فى شهر أغسطس ١٩٩٩ بنبأ سوهاج الكلية تستدعيهم للمثول أمامها لسؤالهم عن شكاوهم فى التعذيب الذين تعرضوا له. وحضر إلى مركز دار السلام مساعد مدير أمن سوهاج فى صباح الأربعاء الموافق ٤ أغسطس ١٩٩٩ واستدعى عدداً من الشخصيات المعروفة من قرية الكشخ مسلمين ومسيحيين، وكلهم بتوزيع طلبات حضور لأهالي القرية من المسيحيين فقط الذين تضرروا مما أسماه بتجاوزات الشرطة فى حادث مقتل سمير عويضة حكيم وكرم تامر أرسل.

وقد طلب من المشايخ مخاطبة كل شخص من المتضررين باسمه للحضور أمام نيابة سوهاج الكلية، حسب أمر السيد المحامى العام صباح السبت ٧/٨/١٩٩٩ ، على أن تظل هذه التحقيقات مستمرة حوالى خمسة عشرة يوماً، وأن جرى استدعاء سبعين شخصاً يومياً، وأن تتم التحقيقات يومياً فى أربعة مواعيد: المجموعة الأولى فى العاشرة صباحاً، والثانية فى الحادية عشرة والنصف صباحاً، والثالثة فى الواحدة ظهراً، والرابعة والأخيرة فى الثالثة بعد الظهر. وبعد فتح التحقيق من جديد استمعت النيابة يومى السبت والأحد ٧ و ٨ أغسطس إلى ١٢٩ مسيحياً.

وقد فوجئت الشرطة بحضور هذا العدد الكبير من الأهالي الذين تم تعذيبهم، وهو أمر لم يكن فى الحساب، خاصة وأنهم اعتادوا على عدم جراءة الأهالي، وفوجئوا أيضاً بإصرارهم على إيضاح حقائق التعذيب وذكر أسماء الضباط الذين قاموا به.

وكانت النيابة تسأل الشاكي عما إذا كان يستطيع التعرف على الضباط، وكان الرد يجيئهم بالإيجاب. ولم تجد الشرطة والنيابة مخرجاً من هذا المأزق سوى الإدعاء بأن هؤلاء ملقنين من الكنيسة. وخلصت النيابة فى قرارها إلى عدم جدية الشاكين فى شكاوهم وإلى التلقين من مصدر مجهول فى إشارة واضحة إلى الانبأ ويصا. ثم صدر قرار النيابة بإغلاق التحقيق وقامت بالتنبيه على باقي الشاكين بعدم الحضور لأخذ أقوالهم. وتم اتهام الشاكين بأنهم ملقنين وأن الكنيسة هي التى تحرضهم على ذلك بعد أن قامت بتوصيلهم بالأتوبيس الخاص بها من قرية الكشخ إلى مقر النيابة.

والمعروف أن قرية الكشخ ليس بها مواصلات عامة، كما رأينا سابقاً، هذا فضلاً عن أن جهات التحقيق استدعت ٧٠ شاكياً، ومن بينهم سيدات وأطفال ومسنين فى يوم واحد ولم يكن من المستغرب أن تضع الكنيسة تحت تصرفهم الأتوبيس الخاص بها مثلما يحدث فى العديد من المناسبات. ويرى

الدفاع أن أسلوب التحقيق هو السبب في تشابه الأقوال وتم بصورة مخالفة للقانون وبعيداً عن القواعد القانونية المرعية في مثل هذه الأمور.

ويقول الأستاذ ميشيل بسادة "إن رئيس النيابة كان يحقق بشكل غريب، فعندما كان الشاكي يدخل إليه بهم بسؤاله قائلاً "أنت طبعاً قبضوا عليك وعذبوك وكهربوك وضربوك بالكرباج .. فيه حاجة تاني؟"، وبالطبع كان الشاكين وأغلبيتهم الساحقة من البسطاء، ولديهم خشية وهيبة شديدة من النيابة العامة، خاصة وأن التحقيق كان يتم في ظروف نفسية عصيبة وفي وجود حراسة خارج الغرفة ومخبرين من أمن الدولة، لهذا كان الشاكون يجيبون "بنعم" وبالموافقة على حديث رئيس النيابة، الذي كان يسايره في هذا المسلك وكلاء النيابة الآخرون. هذا فضلاً عن أن الشاكين كانوا يستشعرون بالرضا في حالة الإجابة بما يوافق هذا السؤال الإيحائي".

ومن الناحية القانونية لا يعتبر هذا السؤال استنتاجاً بقدر ما هو إحياء للشاهد، بالحديث عن أمر معين، وإجابة بوقائع معينة يرغب المحقق في إثباتها. ولهذا كان الشكل العام لبعض أقوال الشاكين مكرراً ونمطياً.

وهكذا لم يرجع هذا التشابه إلى أن الشاكين كانوا ملقنين من مصدر واحد، بقدر ما يرجع إلى فلسفة من حقق مع هؤلاء الشاكين ووجه لهم أسئلة إيحائية، فجاءت الإجابات نمطية متفقة مع الإحياء المسبق للشاهد، هذا فضلاً عن أن أساليب التعذيب كانت واحدة ومتشابهة.

وكثيراً ما لفت المحامي ميشيل بسادة والمحامون العاملون في مكتبه نظر المحقق إلى أن هذا السؤال إيحائي ومخالف للقانون، خاصة وأن وكيل النيابة المحقق حين كان يلقي بهذا السؤال، كان يلقيه بطريقة توحى للشاكي بأنه متعاطف معه وأنه يعدد أوجه التعذيب، وكان البعض من الشاكين يعتبره معونة وتعاطفاً معه من النيابة.

ويقول المحامي ميشيل بسادة "إن ذلك حدث أمامه من أحد المحققين ويدعى علاء غانم وكان يشغل منصب مدير نيابة دارالسلام، وتم استدعاؤه للإشتراك مع فريق التحقيق في الشكوى، واعترضت أمامه أكثر من مرة على هذا الأسلوب، وحدثت بيني وبينه أكثر من مشادة، وفي إحدى المرات انسحبت من التحقيق إعتراضاً على امتناعه عن إثبات واقعة أدلى بها شاكي وهو طفل صغير يدعى جرجس وعمره ١١ سنة، وقمت منسحباً من الغرفة فما كان من السيد المحقق إلا أن تراجع وأثبت ما قرره الشاكي".

ومع ذلك كان هناك أحد وكلاء النيابة استمع باهتمام شديد إلى إحدى السيدات الشاكيات، ويقول ميشال بسادة "لا أنسى أنه في أحد الأيام أنني كنت حاضراً مع إحدى السيدات أمام أحد وكلاء نيابة سوهاج للتحقيق في شكايتهما من أحد الضباط الذي كان قد ألقى القبض عليها بين المئات، عندما كان الأمن يبحث عن قاتل مسيحي. وطلب منها وكيل النيابة أن تحكي كل ما تعرضت له بصراحة، فاجهشت في بكاء حاد، فأخذ يهدئ منها وطلب منها مرة أخرى أن تتحدث بصراحة عما جرى لها، فترفضت. وتدخلت محاولاً إقناعها أن الشكوى بصراحة هي وسيلتها في الحصول على حقها وأنها بحاجة لشقاء لها. فتمالكت نفسها وقالت إن زوجها مصاب بالكبد الوبائي، وحين تم القبض عليها وانقلها المخبرون للسيد الضابط، سألها عن معلوماتها عن واقعة قتل كرم وسمير، فنفت علمها بأى

شئ. فبدأ يسألها عن أسرتها وزوجها، فأبلغه المخبرون أن زوجها طريح الفراش لإصابته بمرض الكبد الوبائي. وأضافت أن الضابط قال لها "يعنى ما بينامش معاكى؟ وما بييسطكيش؟". وأجهشت السيدة بالبكاء وقالت إنه قال ذلك بطريقة فاضحة وألفاظ نابية وجارحة وليس كما ذكرت. وأصر المحامى ميشيل على أن تذكر ما قاله لها الضابط بالطريقة التى قالها بها، حيث قال لهذه السيدة الريفية البسيطة "يعنى مش ب.....؟ إمال بتتكيفى إزاي؟" وأضافت أن كلماته كانت مصحوبة بإشارات قذرة.

وقالت "إن الضابط الذى قال لها هذا الكلام النابى صفعها بالأقلام أيضاً وقام بحجزها بعد هذه المهانة. وقد تأثر وكيل النيابة من ذلك وأثبت هذه الواقعة فى التحقيق".

وبعد فتح التحقيق بيومين وتحديدا ظهر الاثنين ٩ أغسطس ١٩٩٩، اتصل الدكتور أسامة الباز تليفونيا بالأنبا ويصا ودار بينهما الحوار السريع الآتى :

- نياقتك مش هتجى مصر قريب؟
- لا صدقنى أنا مرتبط بامتحانات الكلية الإكليريكية وستنتهى قريباً وأستطيع الحضور لمقابلة سعاتكم.

- أنا قداسة البابا فوض لى مهمة المقابلة معكم لإنهاء الأمر الذى يعنيننا ويعنيكم.
- نعم يعنيننا ذلك جميعا سألتقى بسعاتكم فى أقرب وقت.

وللمرة الثانية أعطى الباز رقم تليفونه فى القاهرة للأنبا ويصا للاتصال به ومقابله. وبعد هذه المكالمة، بحوالى ثمانية أيام وتحديدا فى ١٧ أغسطس ١٩٩٩ تم لقاء بين الأنبا ويصا وبصحبته القمص جبرائيل والقمص بولا مع الدكتور أسامة الباز فى مكتبه بالقاهرة.

ويقول الأنبا ويصا "إن هذا اللقاء فى قسمه الأول كان بمثابة محاضرة فى الوحدة الوطنية من قبل الدكتور الباز والذي تحدث عن أن الدولة لا يعينها الأصوات الخارجية، التى تعلقو سواء من أولادنا الأقباط فى الخارج، أو من المسئولين الخارجيين. أما القسم الآخر فشرحنا فيه بكل التفصيل والدقة كل المعاناة التى عانىها. وتم إثارة كل التفاصيل الخاصة بالتعذيب ومواقف الشرطة والنيابة ومكافأة الضباط رغم الجرائم التى ارتكبوها، وقدمت له أسماء الذين ارتكبوا جرائم التعذيب وأسماء القتلة الحقيقيين لسمير وكرم".

وسأله الأنبا ويصا عن سبب وقف التحقيقات التى كانت قد بدأت واستمرت ليومين فقط؟ فأشار الدكتور الباز إلى التشابه فى الأقوال، وحاول الإيحاء بأن الكنيسة لها دور فى هذا. وأشار مسألة قيام الكنيسة بتوفير أتوبيس للشاكين لتوصيلهم إلى سوهاج. فرد عليه الأنبا ويصا بأن التشابه فى الأقوال يعود إلى التشابه فى الأفعال. أما بخصوص توفير أتوبيس لهم فلأن بهم شيوخ وأطفال وسيدات ومعظمهم من البسطاء ولا يعرفون مكان النيابة.

ويقول القمص جبرائيل عبد المسيح "إن الدكتور الباز تفهم الأمور تماما وقام بالاتصال مرتين بالرئاسة بعد أن تركنا لعدة دقائق، حيث كان اللقاء بمكتبه بالخارجية. وفى نهاية الجلسة وعدنا بإصلاح كل الأمور وصرح لنا بأن التحقيقات سوف تتواصل".

ولكنهم علموا بعد هذا اللقاء بقليل أن قرارا قد صدر بالفعل بحفظ التحقيقات.

وكان الواضح أن الهدف من هذا اللقاء، كما يقول القمص جبرائيل، ليس التعرف على حقيقة ما حدث وتقديم الحلول الجذرية له ولكن محاولة إضافية للإحتواء.

وحين قام المحامى ميشيل بسادة بالاستفسار من المحامى العام أسامة الرشيدي عن سبب وقف التحقيقات؟، قرر له حرقاً فى مكتبه بسوهاج بأنه جارى تقييم التحقيق الذى أجري فى اليومين الماضيين وأنه جارى إرسال هذا التقييم للنائب العام، وبعد ذلك سيتم اتخاذ قرار عما إذا كان سيتم استمرار التحقيق من عدمه.

ويقول المحامى ميشيل بسادة إن النيابة العامة لم تصدر قراراً فى الشكوى لا بالحفظ ولا بالتحقيق وظلت معلقة إلى أن تم الإعلان عن حفظ هذه الشكوى فى عدة سطور قليلة فى جريدة واحدة،^{٥٢} ولم يكن الأنبا ويصا ومرافقوه قد أطلعوا عليه قبل لقاءهم مع الباز. فما كان من القمص جبرائيل عبد المسيح إلا أن قام بالاتصال بعد ذلك بالدكتور الباز قائلاً "كيف تخدر فينا وأنت عارف أن التحقيق قد حفظ؟". فأجابه بأنه سيعاد فتح التحقيقات قريباً.

ويضيف المحامى ميشيل بسادة أنه قبل نشر هذا الخبر ذكر له أكثر من موظف فى نيابة سوهاج أنه تم حفظ الشكوى الجماعية. ولكن فى اليوم التالي لنشر الخبر سارع النائب العام ماهر عبد الواحد بتكذيب هذا الخبر.

ومرة ثالثة بدأت نيابة سوهاج فى طلب الشاكين ولكن بواقع اثنين كل يوم، مما يعنى أنه لو إستمر التحقيق على هذا المنوال فإنه سوف يستغرق عاما ونصف.

وبعد إندلاع أحداث الكشع الثانية، لم ترسل النيابة فى طلب باقي الشاكين، إلى أن هدأت الأمور وفتحت التحقيقات مرة أخرى ولكن بواقع اثنين كل يوم وعلى فترات متباعدة إلى أن توقفت بعد ذلك تماماً.

ويجدر بنا أن نشير فى النهاية إلى تصريحات للنائب العام رجاء العربى^{٥٣} بعد أن سألته مستشار قضائى فى لقاء له مع أعضاء ليونز القاهرة حول أحداث الكشع وحول تلفيق المحاضر ضد الأبرياء فقال "إن ما حدث فى الكشع ليس تجاوزات عامة ولكنه خطأ فردى من ضابط صغير، أما التلفيق فى محاضر الشرطة فهو وارد، ولكن المتهم يفرح بحصوله على البراءة وينسى تقديم بلاغ حول التلفيق". وفى حدود علمنا فإن أحداث الكشع لم يكن وراءها ضابط صغير، فضلاً عن أن الضباط قد تلقوا مكافأة بقرار من وزير الداخلية، كما لم ينس الذين عذبوا تقديم بلاغات.

وهكذا تحققت مخاوف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والتي وردت فى تقريرها حول أحداث الكشع الأولى عندما لاحظت "أن النيابة العامة عادة ما تقوم بحفظ التحقيق فى أغلب حالات التعذيب التى تعرض عليها رغم مناظرتها لآثار التعذيب على أجسام الضحايا من المحتجزين أثناء التحقيق معهم، ورغم وجود تقارير طبية صادرة من مصلحة الطب الشرعى أو إحدى المستشفيات العامة تثبت آثار التعذيب على أجساد المحتجزين. وتخشى المنظمة أن يكون مصير التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة فى وقائع تعذيب المواطنين بقرية الكشع مثل أغلب التحقيقات التى أجرتها النيابة وهو "الحفظ".

٥٢- جريدة الأهرام ١٥ أغسطس ١٩٩٩

٥٣- جريدة الأهرام ٢٥ نوفمبر ١٩٩٨

٩- المحكمة بعيداً عن غرفة المداولة

بعد أن أسقط النائب العام التهم الموجهة للأنبا ويصا والكاهنين بالإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي واستغلال الدين في الترويج لأفكار متطرفة، حيث لا يقوم عليها دليل سوى ما سطره العقيد نبيل الهابط في تحرياته، وأبقى على تهمة واحدة أسماها بتهمة التلاعب في أدلة الجريمة، وهي المتعلقة بالتأثير المزعوم على الشاهدين ياسر وعبد، رغم أنه أيضاً ليس هناك ثمة دليل عليها سوى ما أثبتته الهابط أيضاً، قرر على هذا الأساس في ١٩ أبريل ١٩٩٩ تقديم شيبوب وليم أرسل للمحاكمة الجنائية، رغم أنه ليس هناك أيضاً ثمة دليل على قيامه بالقتل سوى محضر التحريات الذي أعده ضابط آخر هو أبو الفضل ثابت، ورفض الأخذ بعدول الشاهدين عن شهادتهما التي أكرها عليها، لأن البديل هو إدانة كل تصرفات أجهزة الأمن والشرطة والنيابة في كل ما حدث في الكشف على مدى عدة أسابيع ابتداء من منتصف أغسطس ١٩٩٨ بدأت محاكمة شيبوب أمام محكمة جنايات سوهاج في شهر سبتمبر ١٩٩٩، ثم تأجلت لشهر أكتوبر، حيث نظرت أمام دائرة مشكلة من صفاء النفوس محمد الخطيب رئيس المحكمة وعضوية مدحت الحكيم وفواز إبراهيم وحضور أسامة إبراهيم كممثل النيابة سلطة الإتهام.

وعلى الرغم من أن المحكمة رفضت الأخذ بعدول ياسر وعبد عن شهادة الزور رغم إصرارهما على العدول عنها، فإن القضية دارت أساساً حول هذين الشاهدين. حيث استدعتهما المحكمة واستجوبتهما، هي والدفاع، استجواباً دقيقاً بعد أن أقسما اليمين أمامها. فقرر بأنهما لم يتواجدا علي مسرح واقعة قتل سمير وكرم، ولم يشاهدا شيبوب ولا غيره يقوم بالقتل، وأنه ليس لديهم ثمة معلومات تتعلق بالجريمة. وأضافا أن شهادتهما التي أدليا بها في نيابة دار السلام يوم ١٤/٩/١٩٩٨ / قد أجبرهما المقدم أبو الفضل ثابت علي الإدلاء بها تحت تأثير الضرب والتعذيب.

ووجه الدفاع (ميشيل بسادة) إلي الشاهد عبده سؤالاً عما إذا كانت شقيقته قد قبض عليها البوليس واحتجزها من عدمه؟، قاصدا إثبات أن إحدى وسائل الضغط علي الشاهد كانت هي تهديده بهتك عرض شقيقته ووالدته، ولكن المحكمة رفضت توجيه هذا السؤال رغم جوهريته. وسألتها المحكمة عما إذا كان هناك آخرون قد ضغطوا أو أثروا عليهما للعدول عن شهادتهما التي أدليا بها في ١٤/٩، في تلميح إلي الأنبا ويصا، فنفي الشاهدان ذلك بشدة، وقررأ أنهمأ عدلا عن هذه الشهادة دون أي تأثير من أي شخص وبرغبتهمأ، لأنهما في الحقيقة لم يشاهدا الجريمة ولا علم لهما بها من قريب أو بعيد.

وقد لوحظ أن الشاهدين قد حضرا وأدليا بتلك المعلومات في قاعة الجلسة وهما يرتديان ملابس قوات الأمن المركزي وفي حراسة، تنفيذاً لأمر كان قد صدر من المحكمة في الجلسة السابقة بضبطهما وإحضارهما لسماع شهادتهما.

واستمعت المحكمة إلي أقوال المقدم أبو الفضل ثابت الذي أجري التحريات والذي كان معتدأ بنفسه و مستفزأ علي حسب وصف الدفاع له، وصمم علي كل ما جاء في تحرياته. وقال إنه لا يتذكر التفاصيل وأن معلوماته عن القضية مدونة في أوراقها. وعندما سألته الأستاذ ممدوح رمزي المحامي عن السر في اختلاف الاسم المدون علي السلاح الذي نسب لشيبوب ارتكاب القتل به حسبما قام المقدم أبو الفضل بكتابته في تحرياته، وبين الاسم الذي قرر معمل الأدلة الجنائية أنه مدون علي هذا السلاح، فقال له إنه لا يعرف سر

الاختلاف، ونفى تعذيبه للمسيحيين عندما سئل عن ذلك وكان هذا أمراً متوقفاً.

رئيس النيابة: "مرافعة حلوة لكن كذب"

ثم ترفع ممثل النيابة الأستاذ أسامة إبراهيم موضحاً أدلة اتهام شيبوب وفقاً لدوره كممثل للإدعاء في مرافعة بليغة هنا عليها البعض ومنهم محام في هيئة الدفاع.

ويقول المحامي "لأنه كان رجلاً صادقاً مع نفسه، رد على مهنثيه بقوله "هي فعلاً مرافعة حلوة ولكن كذب". وأقضي في مجالسه الخاصة برأيه الشخصي بأنه غير مقتنع إطلاقاً بأدلة الاتهام، وأنه يرى أن شيبوب بريء، وأن هذا ليس هو رأيه وحده بل رأي العديد من المستشارين اللذين قرأوا ملف القضية بعد الضجة الإعلامية التي أثارت حولها والتي دفعت العديد من دوائر محكمة الجنايات بسوهاج لأن تقرأ أوراقها، ولجميعوا علي أن أدلتها وأهية ولا تكفى لإدانة المتهم شيبوب.

وقال (أ. إ.) أحد رؤساء النيابة الكلية لأحد أعضاء هيئة الدفاع إن المستشار (أ. أ. ع.) رئيس إحدى دوائر محكمة الجنايات بسوهاج قرأ القضية وقال بالحرف الواحد علي لسانه "لو كانت القضية قدامي أعطي فيها براءة غيابياً"، كما نسب نفس رئيس النيابة الكلية إلى المستشار (ع. أ. ب.)، وهو أيضاً أحد رؤساء دائرة من دائرة محكمة الجنايات بسوهاج اتفاقاً معه في هذا الرأي.

والجدير بالذكر أن العمل في النيابة قد جرى على أنه لا يمكن لرئيس النيابة الذي يكلف من النائب العام بالمرافعة في قضية، وتمثيل النيابة أمام المحكمة كسلطة إتهام، أن يتنحى عن القيام بهذا العمل، حتي ولو كان الاتهام في ذاته يتعارض مع قناعاته الشخصية. كذلك لا يوجد نص في القانون المصري يعطي لعضو النيابة العامة حق التنحي، عند عدم الاقتناع بصحة الاتهام، لأن المقرر في قانون الإجراءات الجنائية المصري أن النيابة العامة كل لا يتجزأ، وممثل النيابة في المحاكمة ملتزم قانوناً بما جاء في قرار الاتهام وما ورد في قائمة أدلة الثبوت، فليس له أن يطلب البراءة أو تأجيل الدعوة لأجل غير مسمى أو حتى تعديل وصف الاتهام إلا بناء على قرار يصدر له من رئيس مختص وهو في الجنايات المحامي العام أو النائب العام.

الدفاع:

ترافع عن شيبوب في هذه القضية وعلي مدار جلساتها عدد من كبار المحامين منهم الأستاذ رجائي عطية الذي كان مرشحاً نقيباً للمحامين، والأستاذ سامح عاشور وكان نقيباً للمحامين. كما استمعت أيضاً لمرافعة الأستاذة معدوح رمزي وميلاد صاروفيم ووديع نصحي وميشيل بسادة ووجيه جاد وموريس صادق وأرمانيوس عطا.

وكانت المحكمة قد ضمت دفاتر قوات أمن المنيا المجند بها عبده ياسر وذلك للوقوف علي ما إذا كانا متغييبين عن وحثتهما في تاريخ سابق على ١٤/٩/١٩٩٨ من عدمه. وقد تصور الدفاع من ذلك أن المحكمة ربما أرادت أن تتأكد من واقعة التعذيب من خلال الإطلاع علي دفاتر معسكر تجنيدهما، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك إبلاغ عن غيابهما في تاريخ سابق علي ١٤/٩/٩٩ حسبما قررا أمام المحكمة، مما يستقيم مع حديث التعذيب الصادر منهما، أم أنهما كانا متواجدين بوحثتهما حتى ١٤/٩/٩٩.

وقد ثبت من الإطلاع علي الدفاتر أنهما كانا في حالة غياب قبل يوم ١٤/٩، وتم تحرير مذكرة بغيابهما قبل هذا الموعد. وهو الأمر الذي اعتبره الدفاع تأكيداً وإثباتاً لصحة أقوال عبده ياسر من أنهما كانا متغييبين عن وحثتهما قبل يوم ١٤/٩ لأنهما كانا محتجزين لدى المباحث بقرية الكشخ، وهو ما يعد قرينة علي صحة

أقوالهما وعلى تعرضهما للتعذيب لإجبارهما علي الشهادة زوراً ضد شيبوب. بالإضافة للقرائن الأخرى المقدمة حول حدوث هذا التعذيب.

وارتكز دفاع الأستاذ ميشيل بسادة المحامي على أنه على فرض أن شهادة ياسر وعبد وليدة إرادة حرة وليست وليدة إكراه، فإنها لا تصلح لإدانة شيبوب لأنها مليئة بالتناقضات ولا تستقيم مع العقل ويستحيل أن يصدقها المنطق، هذا بالإضافة إلى عدد من القرائن ذكرها في مرافعته في جلسة ٦ مارس ٢٠٠٠ كما يلي:

أولاً: استحالة وقوع الجريمة في المكان الذي عثرفيه علي الجثتين؛ - الدماء؛

نظرا لعدم وجود دماء أسفل جثة كرم، إذ بالرجوع إلي معاينة العقيد محمد ناجي لمسرح وجود الجثتين، نجد أنه نفى وجود دماء أو آثار دماء تحت جثة كرم (ص ٢٠٧) فيما جثة سمير أسفلها آثار دماء. في حين أن تقرير الطبيب الشرعي يقول (ص ٢٥١) أنه توفي من تهتك بالأوعية الدموية بيسار العنق وتهتك بالرئة اليسرى وتهتك بالأوعية الدموية الرئيسية بالصدر المتوسط وما نشأ عنها من نزيف دموي حاد. وهو الأمر الذي يعنى أن كرم نزف كمية ضخمة من الدماء نتيجة تهتكات بالأوعية الدموية في العنق والصدر. علماً بأن الأوعية الدموية التي في العنق والصدر، هي التي تحتوى علي أكبر قدر ممكن من الدماء. لأن أوعية العنق تضخ الدم للمخ وأوعية الصدر تضخ الدم للقلب. ونفى وكيل النيابة وجود دماء لأنه لم تكن هناك دماء أسفل جثتيهما. ولم يثبت العقيد محمد ناجي في معاينته ذلك أيضاً، وهو ما يعنى أن جثة كرم نزلت في مكان آخر بعيداً ومجهولاً، ثم تم نقل جثته منه إلي هذا المكان بعد أن نزلت إلي جوار المدرسة. وهذا يقطع بأن الشهادة كاذبة وأن الشاهدين لم يشاهدا شيئاً وأن روايتهما ملفقة وغير صادقة، وبالتالي لا يمكن الاطمئنان إليها ويستحيل أن يقوم عليها الاتهام.

- "الشبابش"؛

وجدت جثة كرم حافية القدمين (ص ٢٠٨ من معاينة النيابة)، كما وجدت جثة سمير حافية القدمين أيضاً (ص ١ معاينة العقيد محمد ناجي). ولا يعقل أن يكونا قد سارا حافيين خاصة وأنهما، كما هو ثابت بالأوراق، يعملان أحدهما سائق والثاني (صبي تباع). وهم عادة ما يرتدون في الصيف أي في وقت الجريمة "شبابش". وعندما قتل في مكان بعيد ونقلوا في أثناء حالة التوتر الخاصة بإخفاء الجريمة سقطت (شبابشهم) وهو التصور الأقرب للعقل والمنطق.

وإذا كانت معاينة العقيد محمد ناجي قد أثبتت وجود مبلغ ٢٤٩ جنيه وولاعة وساعة وعلبة سجائر مارلبورو، فإنه ليس من المعقول أن يقوم سارق بسرقة (شبابشهم) فقط ويترك ٢٤٩ جنيه وساعة وولاعة وعلبة سجائر مارلبورو؟. وهكذا سقط ما كانا يرتديانه بأرجلهم أثناء نقلهما على عجل من مكان مقتلهما إلي مكان العثور عليهما، وهو ما يؤكد أنهما لم يقتلا في موقع العثور على جثتيهما، وأن القتل تم في مكان آخر مجهول، وهو الأمر الذي يؤكد أيضاً كذب الشهادة التي أجبر ضابط المباحث ياسر وعبد على الإدلاء بها.

- الرصاص؛

عدم وجود باقي فوارغ الطلقات الخمس أو الست التي جاءت في أقوال التعذيب والإكراه، لأن ياسر وعبد اتفقا علي أن شيبوب ضرب في البداية كرم طلقة واحدة وبعد ذلك أطلق على سمير أربع طلقات أو خمس طلقات، وهو ما يعني أنه أطلق علي كلا الاثنين خمس طلقات أو ست. ولكن معاينة الشرطة والنيابة لم تثبت سوى وجود فارغين فقط، ولا يوجد ثمة أثر للثلاثة أو الأربعة فوارغ الأخرى التي كان يجب أن تكون

موجودة علي مسرح الواقعة إذا كان القتل قد تم فيه. وهذا معناه أن القتل لم يتم في هذا المكان وأن الجثث تم نقلها من مكان آخر، وأن القاتل وضع فارغين ليوهم العدالة أن القتل تم في هذا المكان.

- الخفير:

المكان الذي تم فيه العثور علي الجثتين بجوار المدرسة يوجد بها حراسة. ولو كان حارسها قد سمع طلاقات نار لخرج لاستطلاع الأمر في حينه أو بعدها بفترة. ولكن لا يوجد ثمة حديث عن مثل هذا الحارس وأمره مغيب تماماً. رغم أنه كانت هناك امتحانات دور ثاني في المدرسة ويشترط حتماً وجود حارس. وقد طلب المحامي ميشيل بسادة عدة طلبات جوهرية لم تستجب لها المحكمة، منها طلب الاستعلام من الإدارة التعليمية بالكشف عن اسم الخفير الذي كان معيناً لحراسة مدرسة الكشف الابتدائية التي عثر في مواجهة بابها على المجني عليهما سمير وكرم مساء يوم ١٤/٨/١٩٩٨ وصباح يوم ١٥/٨، وصولاً لاستجوابه عما إذا كان قد شاهد واقعة القتل حسبما صورها ضابط المباحث والشاهدين اللذين أجبرتتهما الشرطة علي تأكيد تحريات المباحث. وما إذا كان قد سمع صوت إطلاق أعيرة نارية في المكان المواجه لباب المدرسة من عدمه؟. إذ لو سئل مثل هذا الخفير إما أن يقرر بأنه لم يسمع أصوات إطلاق أعيرة نارية وأصوات تشاجر، مع ملاحظة أن التشاجر يشغل حيزاً هاماً من تحريات المباحث والتي ادعت وجوده لتواءم تحرياتهما مع تقرير الطب الشرعي، أو أنه قد سمع أصوات مشاجرة وإطلاق أعيرة نارية؟. وفي هذه الحالة يسأل عما شاهده وعما سمعه وهل تخل أم لا وأطراف المشاجرة؟، وهل كان عبده وياسر متواجدين من عدمه؟، ومن القاتل وتوقيت القتل ولماذا لم يبلغ بكل ذلك؟. كل هذه المسائل الجوهرية سوف تتضح من الاستعلام عن اسم الخفير واستجوابه، ولكن العجيب أن المحكمة رفضت هذا الطلب بدون أسباب.

ثانياً:- عدم معقولية مسلك الشاهدين وتعارضهما مع العقل والمنطق :-

إذ أن الشهادة التي أجبر ضابط المباحث ياسر وعبده علي الإدلاء بها تقول أنهما كانا يشاهدان لعب قمار بين شيبوب والقتيلين ومن يدعى أيوب الدرخ، وأنهما أي الشاهدين غادرا مجلس اللعب بعد حوالي ساعتين من بدء اللعب وعاد كل منهما إلى منزله. ثم بعد نصف ساعة شعر كل منهما بالضيق من الجلوس في المنزل، فقرر كل منهما في ذات التوقيت مغادرة منزله وتقابلا صدفة في الشارع وعادا لمجلس اللعب مرة ثانية، فوجدا شيبوب قد خسر أمام سمير الذي أراد أن ينصرف ولكن شيبوب رفض وطلب من سمير أن يستمر في اللعب، فأغتاظ شيبوب ودب شجار بينه وبين سمير فتضاريا وتجانبا فأخرج شيبوب مسدسه .. إلى آخر الشهادة الكاذبة.

وإذا كان ياسر وعبده قد غادرا المكان أثناء اللعب وذهبا لمنزلهما، فإنه ليس من المعقول أن يصاب كل منهما علي انفراد بنفس الضيق في الرابعة صباحاً، ويعودان في نفس الزمان إلى نفس المكان ويرددان نفس العبارات حول إصابتهم بالضيق (ص ٥٩،٤٠) كل ذلك يقطع بأنها شهادة ملقطة من مصدر واحد، قام بتحقيظهما هذه العبارات، فادلوا بها كما هي. مما يعني أنها شهادة زور تتفق مع التحفيظ وليس مع العقل والمنطق.

والأغرب من ذلك أن كليهما لا يقوم بأي دور. ويقول العقل والمنطق أنه لو كان عبده وياسر متواجدين لتخلا لفض مشاجرة سمير وشيبوب المزعومة، ولو كانا متواجدين لتدخلا لإسعاف كرم وسمير بعد إصابتهم أو علي الأقل إبلاغ الإسعاف لإنقاذهما.

ثالثاً :- عدم معقولية مسلك المجني عليهما في رواية الشاهدين.

إذ لا يعقل أن يقول كرم كما جاء في التحريات بعد أن أصيب بطلق ناري في مقتل " هموت واتحرم من الشلة الحلوة ديه ". هل يعقل أن إنسانا يشعر بدنو أجله ويطلق عليه عيار ناري أن لا يتذكر قبل وفاته أمراً سوي البكاء علي أصدقائه الذين قتله أحدهم؟ ألم يكن من المعقول أن يطلب كرم بعد إطلاق الرصاص عليه إحضار الإسعاف؟ ثم إنه أصيب في رأسه مباشرة، هل كان يقوي علي الكلام؟ وإذا كان يقوي علي الكلام هل يتحسر علي الشلة التي قتل بسببها؟ هل هذا منطق؟.

كل هذه التناقضات والتصورات تثبت أن أقوال الشاهدين إن لم تكن وليدة إكراه فهي بذاتها وعلي علاتها لا تصلح لحمل الاتهام وإسناده للمتهم. وإلا يجب أن نلغي عقولنا تماماً.

وهكذا كما يقول ميشيل بسادة عندما نربط بين كل ما تقدم فيما يتعلق بالقرائن الخاصة بعدم وجود دماء تحت الجثث في مكان إكتشافها، وعدم وجود نعالهم وفوارغ الرصاص، بالإضافة إلى عدم معقولية أقوال القتل بعد أن تلقى طلقة في رأسه، وعدم معقولية مسلك الشاهدين اللذين عدلا عن شهادتهما المكرهه، عندما نربط بين كل ذلك :

- وبين تصميم الشاهدين يوم ١٠/٧/١٩٩٨ أمام رئيس النيابة الكلية بسوهاج علي تعرضهما لقبض وتعذيب وتهديد بهتك عرض نسائهم، وتكرار هذا التصميم أمام المحكمة في جلسة ١١/٤/١٩٩٩

- مع شكوى الأسقف يوم ٩/١٣ للمحامى العام لنيابات سوهاج أسامة الرشيدى يوم ٩/١٣ في تاريخ سابق علي محضر الشهادة الزور في ١٤/٩/١٩٩٨ بأن هناك المثات يتعرضون لتعذيب ومن بينهم الشاهد الثاني، وأن وشقيقة الشاهد والدته مقبوض عليهما.

- مع امتناع النيابة العامة عن التحقيق في وقائع هذه الشكوى والتي ورد بها أن القتلين قد قتلوا في مكان بعيد عن موقع العثور على جثتيهما وأنهما نقلوا على عربة "كارو" مملوكة لشخص يدعى حربى البرديسى، وطلب التحقيق مع هذا الشخص عن تلك الواقعة. كما أبلغ بشبهات تدور حول أفراد من عائلة الكراشوة بشأن ارتكاب القتل نظراً لوجود اعتقاد لديها بأن القتلين سبق وأن سمما أحد أفراد هذه العائلة، وأن قتل سمير وكرم أتى ثاراً لمقتل ابنهما.

- مع ما هو وارد في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان علي لسان أيمن بقطر (ص ٣١٠) من أنه في إحدى المرات أدخلوه غرفة كان فيها مجند يدعي عبده ميخائيل رأيته في حالة صعبة من التعذيب كان متعلق علي شباك الغرفة وتوسل إلي أن اعترف علي غير الحقيقة بأنني اشتريت منه فرد سلاح لكن رفضت.

- مع الأكاذيب الواردة في تقارير الطب الشرعي في المحضر الإداري ٢٠٦٣ لسنة ١٩٩٨ إداري دار السلام التي صدر بناء عليها قرار الحفظ.

كل هذه الشواهد تقطع بأنه كان هناك تعذيب، وأن التعذيب والإكراه كان حقيقة واقعة حاول رجال المباحث إخفائها حتى لا تتم مساءلتهم بشأنها، فعبثوا بالأدلة لتشيبيها وإضعافها، وكان ذلك بذاته دليلاً علي وقوع التعذيب.

كما رفضت المحكمة طلب المحامى ميشيل ضم تحقيقات شكوى التعذيب المقدمة من ١٠١٤ مسيحي، وهى بيت القصيد، وصولاً لإثبات أن هناك تعذيب وقبض جماعي كان يحدث في القرية بسبب جريمة القتل، مما يؤكد صحة تعرض الشاهدين للتعذيب لإجبارهما علي الإدلاء بالشهادة الزور ضد شيوخ لتأكيد صحة تحريات المباحث ضده. وفي بداية الأمر قالت المحكمة أين هذه الشكوى؟ ما هو رقمها وما هو الدليل عليها؟ وقرر المحامى أن النيابة رفضت إعطاء رقم هذه الشكوى رغم تكرار طلبه، والتمس سؤال رئيس النيابة

أسامة إبراهيم الذى كان موجوداً بالجلسة عما إذا كانت هناك شكوى تعذيب مقدمة من ١٠١٤ يتم التحقيق فيها حالياً أمام نيابة سوهاج من عدمه؟.

فقام رئيس المحكمة بتوجيه السؤال لرئيس النيابة عما إذا كان هناك شكوى تعذيب من عدمه؟ فأجاب: نعم يوجد شكوى تعذيب ما زال التحقيق فيها سارياً. فرد رئيس المحكمة : أنا لا أستطيع أن أضم شكوى ما زال التحقيق فيها سارياً. فقال المحامى بأنه يطلب في هذه الحالة التصريح له باستخراج صورة من التحقيقات، فأجابه القاضى " ده شيء معروف إنه ممنوع ". ثم سأله " هو الأستاذ منين ؟ " في محاولة لتكلم عليه. فرد عليه " أنا من جرجا بس ده ما يمنعهش أنى أفهم القانون كويس، ولا يوجد نص في القانون يمنع المحكمة من إعطائي التصريح لي باستخراج نسخة من التحقيقات. وإذا كان هناك نص فلترشدني عنه المحكمة ونحن نطعن عليه بعدم الدستورية فيه لأننا بصدد محاكمة إنسان عن جرائم قتل قد يعاقب عليها بالإعدام، وليس من العدل أن يحرم من تقديم الدليل علي صحة دفاعه لوجود نص مزعوم بذلك. وعلي فرض وجوده فإنه يتعارض مع الدستور في المادة السابعة التي تكفل المحاكمات العادلة".

وهكذا رفضت المحكمة ضم شكوى التعذيب، ولم تمكن النيابة أحد من الإطلاع ولا من الحصول علي نسخة من التحقيقات الخاصة بها، ولم تصرح له المحكمة بذلك، وهو ما يعد سابقة لم يرى كافة العاملين فى الحقل القانون والقضاء مثيلاً لها من قبل.

هذا بالإضافة إلى أنها أخطأت خطأ جسيماً فى أعمال القانون إذ أطلعت على أدلة خلال حجز الدعوة للحكم فى غيبة المتهمين دون أن تمكنهم من التعليق عليها مما يعد أيضاً إخلالاً بحق الدفاع.

وأشار بعض أعضاء هيئة الدفاع إلى أمر غريب كان يحدث قبل كل جلسة من جلسات محاكمة شيبوب. حيث رأوا هيئة المحكمة التى تنتظر قضية شيبوب، والمشكلة من ثلاثة مستشارين برئاسة صفاء النفوس محمد الخطيب، عقب كل جلسة وبعد أن ينطق رئيس المحكمة بكلمة "القرار بعد المداولة"، تغادر غرفة المداولة. وهو محرابها المفروض أن تتم فيه المداولة بين أعضائها، وتصعد بأكملها إلى مكتب المستشار المساعد لوزير العدل والذي يشغل منصب الرئيس الإداري لمحكمة سوهاج الابتدائية. ويمكثون بمكتبه عقب رفع الجلسة. وبعد فترة يعودون لغرفة المداولة ويرتدى كل منهم وشاحه ثم يخرجون إلى المنصة لينطقوا بقرار المحكمة فى كل جلسة.

وكان رئيس محكمة سوهاج الابتدائية يحضر من القاهرة قبل الجلسة بيوم أو بيومين ويغادر سوهاج عائداً للقاهرة عقب الجلسة بيوم. ويعرف العاملون فى الحقل القضائي أنه من غير اللائق للمحكمة بعد رفع الجلسة أن تذهب بعيداً عن غرفة المداولة. وأن ذهاب المحكمة، أى محكمة، لمكتب المستشار الرئيس الإداري للمحكمة وهو الممثل لوزير العدل أى الحكومة، يفسره العاملون فى الحقل القانوني، بأن الغرض منه هو أخذ الرأي والمشورة وكيفية التصرف من ممثل الحكومة. وهو أمر يثير الشبهة حول أن مداولة هيئة المحكمة، كانت تتم فى غرفة الرئيس الإداري لمحكمة سوهاج وباشتراك منه وهو ما يشكل جريمة إقضاء سر المداولة. تلك أن المداولة تتم سرّاً بين أعضاء المحكمة فقط دون أن يشارك فيها آخر مهما كانت صفته. وقد كان هذا التصرف مثيراً لتعجب من الجميع بما فيهم ممثل النيابة أسامة إبراهيم.

ولعل الأمر الأكثر خطورة من كل ما تقدم فى هذه القضية، هو أن عائلتي القتيلين قررتا صراحة أمام محكمة الجنايات فى جلسة ١٩٩٩/١٢/٦ بأنهما تتهمان أشخاصاً آخرين من عائلة الكراشوة، وأن شيبوب وإيم أرسل ليس هو القاتل، وأن القاتل الحقيقي هم أشخاص آخرون. بل أن والد المجني عليه الأول عويضة حكيم قال أمام المحكمة إنه يتهم أشخاصاً بذواتهم بقتل ابنه من عائلة الكراشوة وهم حسن بسوقى

وعبدالله بسوقى وطاهر محمد عبدالله وعبدالهادى السمان وصابر على زايد. وقال إنهم قاتلو ابني وطلب التحقيق معهم. ورغم هذا الاتهام وخلافا لكل الأعراف القضائية لم يتم إجراء أي تحقيق فى هذا الاتهام ويؤكد هذا أن أجهزة الدولة قد عمدت أن يكون الجاني مسيحياً حتى لا يقال أن هناك اضطهاد أو فتنة أو أنها من فعل الجماعات الإرهابية. وكأنها قصدت بذلك إلى دفن رأسها فى الرمال كالنعامة.

ورغم كل هذه القرائن والشواهد وبعد هذه الانتهاكات الصارخة لأبسط قواعد القانون، أصدرت المحكمة حكماً ضد شيبوب بالسجن ١٥ عاماً بالأشغال الشاقة فى ٢٠٠٠/٦/٥ ومصادرة السلاح الناري والزمته بالمصروفات الجنائية.

وقد خرج شيبوب بعد النطق بالحكم وهو يقول "والله العظيم مظلوم والله العظيم مظلوم". ويتساءل هنا المحامى ميشيل بسادة أنه إذا كان قد ثبت لوجدان القاضي بأن شيبوب هو القاتل، لماذا لم يحكم عليه بالإعدام وفقاً لقواعد القانون المصرى، وهو فى نظره قاتل اثنين؟ أي أنه مرتكب لجناية قتل عمد مقترنة بجناية قتل أخرى وقعت فى ذات الزمان والمكان، الأمر الذى ينطبق عليه المادة ٢٣٤ فقرة ٢، والتي تجعل العقوبة هي الإعدام؟ هل يفهم من ذلك أن محكمة الجنايات قد استعملت الرأفة مع المتهم؟ وما هي مبررات الرأفة فى مثل هذه الجريمة؟ أم يفهم من ذلك أن المحكمة لم تثبت فى يقينها أن شيبوب هو فاعل الجريمة فثقل على ضميرها أن تقضى بالإعدام؟ وإن كان قد ساور المحكمة الشك فى نسبة الاتهام للفاعل فكيف قضت بالإدانة ولم تقضى بالبراءة أخذاً بقاعدة أن الشك يفسر لمصلحة المتهم؟.

وقد طعن محامى شيبوب بالنقض على هذا الحكم. وقد وصل إلي علمه أن نيابة النقض قد أودعت مذكرة برأيها فى الطعن بقبوله وبنقض حكم الإدانة الصادر ضد شيبوب وإعادة محاكمته أمام دائرة أخرى ولم تنظر محكمة النقض حتى كتابة هذه السطور فى مذكرة النيابة.

والغريب أن محكمة النقض لم تفصل فى هذا الطعن، رغم أن الطاعن منفذ عليه الحكم بالأشغال الشاقة وفصلت فى الطعن الصادر بالبراءة فى قضية الكشخ الثانية بشكل عاجل. مما يؤكد أن قرار الطعن فى قضية الكشخ الثانية كان أيضاً سياسياً بعد أن أدركت الدولة حجم الظلم الرهيب الواقع على الأقباط فى هذه القرية الجريحة.

وذلك كله بالمخالفة لما جري عليه العمل بمحكمة النقض بأن قضايا الإدانة المقضي فيها بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس والجاري تنفيذها تنتظر قبل القضايا المقضي فيها بالبراءة على الأخص، وعلي الأخص إن كان الطعن بالنقض فى القضايا الأولى قد تضمن طلباً مستعجلاً بوقف تنفيذ العقوبة حتى يفصل فى الطعن بالنقض، كما هو حاصل فى قضية شيبوب.

إن العقل يقف عاجزاً عن استيعاب هذه الأمور المستغربة .

سلبيات القضية:

يقول المحامى ميشيل "إنه نظراً لضخامة أعداد المسيحيين الذين عذبوا فإن الحديث عن حقوقهم وما تعرضوا له كان يحتاج لفريق عمل ضخم من المحامين مسيحيين ومسلمين مقتنعين بعدالة قضيتهم، خاصة وأن جهات الشرطة والتحقيق لم تيسر للشاكاين الوسيلة الملائمة والمنظمة لسماع شكواهم وصراخهم، ولهذا كان توصيل صوت التعذيب إلى النيابة العامة ضعيفاً وفاتراً فى أحوال كثيرة .

ومن جانب آخر لم تكن النيابة حريصة على الاستماع لأنين المسيحيين، ولم تبادر وهى ممثلة للمجتمع إلى سماع شكواهم وصراخهم، بل كانت أدوات التحقيق تتحرك بالأمر من النائب العام، ولا يقوى أحد أعضاء النيابة على الإمساك بقلم ما لم يؤمر بذلك. وحين يؤمر كان الجو العام فى الشارع المصري الذى

يعيش فيه أعضاء النيابة قد ملأ أذان الجميع بأن تعذيب المسيحيين فى الكشع قصة ملفقة اخترعتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع أسقف المسيحيين " ويصا " ، وجهات أجنبية خارجية بفرض زعزعة استقرار الدولة. وهو المناخ الذى يجعل عضو النيابة يميل إلى عدم تصديق حديث التعذيب، بل ويعتبر نفسه من فرسان العدالة إذا استطاع أن يهدر هذه القضية " .

وهناك أيضا عدم الالتجاء إلى النيابة العامة من أول لحظة لإثبات التعذيب الذى تعرض له هؤلاء المواطنون المصريون فى هذه القرية الوداعة. مع ملاحظة أن اتصال المحامين بالأوراق والقضية لم يبدأ إلا فى مراحل متأخرة بعد عدول ياسر وعبدو عن شهادتهما أمام نيابة سوهاج يوم ١٠/٧/١٩٩٨ ، وقبل هذا التاريخ وعلى مدى حوالي شهرين كانت الأوراق والأحداث تسير دون الاسترشاد أو الاستئناس برأي المحامين. ونلاحظ هنا أن المتهم بالقتل شبيب وليم أرسل حين قبضت عليه النيابة ووجهت له تهمة القتل لم يحضر معه أي محامى حيث خلا محضر التحقيق معه من وجود محامى برفقته. وهناك أيضا غياب الوعي القانوني لدى القيادات الكنسية المحلية خاصة وأن تلك هي المرة الأولى التي أقحمت فيها الكنيسة والمسيحيين بحثاً عن قاتل من بينهم كطرف أساسى فى قضية قتل.

بالإضافة إلى عدم جراءة الكاهنين اللذين تم التحقيق معهما بعد الاتهامات المخيفة المذكورة بالأوراق، على الرغم من هذه الاتهامات جميعها جوفاء. ولهذا حفظت جميعها - ماعدا واحدة - من قبل النائب العام . ولكن النظر العام ومسمياتها الضخمة كان من ضمن عوامل إرهاب الكاهنين وتخويفهما وإحساسهما بأنهما معرضان لخطر شديد الجسامة لا حل له إلا بالإنكار.

ويغض النظر عن سلبات هذه القضية، لا يخفى على كافة أيضا أن وسائل الإعلام فى مصر درجت على تناول القضايا المعروضة أمام المحاكم ومناقشتها وإبداء الرأي فيها، بل وسؤال المتصلين بها وهى فى مرحلة التحقيق والمحاكمة، فيتكون رأى عام يتأثر به المحقق أو القاضي حتما وبالضرورة باعتباره أحد أفراد المجتمع رغم اختصاصه القضائي.

وبالإضافة لكل ما سبق هناك ما يعرفه الكثيرون من وجود اختراقات داخل النيابة والشرطة والقضاء من التيار المتطرف.

ويبقى أن نقول فى نهاية هذا الجزء أن الكشع أصبحت بعد هذه الأحداث واحدة من أشهر القرى فى العالم بعد أن أدت عمليات التعذيب إلى قيام جهات أجنبية ونواب من مجلس اللوردات البريطاني والكونجرس الأمريكى بتوجيه خطابات للمسؤولين المصريين ابتداء من السفير المصري فى لندن والسفير المصري فى واشنطن حتى الرئيس حسنى مبارك مروراً بمحافظ سوهاج، تطالبهم جميعاً بالإفراج عن المقبوض عليهم والتوقف عن التحرش برجال الدين المسيحي فى المنطقة بل والإفراج عن شبيب وليم أرسل وتقديم محاكمة عادلة. وكان من أبرز هؤلاء اللورد البريطاني التون وعدد من مجلس الشيوخ الأمريكى وفى مقدمتهم السناتور وولف والسناتور بيتس، وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فى موضع آخر.

١٤- الاكتشافات المحفوظة بوقت قرار الإزالة

بعد أن تسلم عرض أحداث الكشخ الثانية، لابد وأن نؤكد بمرقاً عند واقع يتسم بالعمل القليل
بشأن "التقرير" الظلي والأرضية التي انطلقت منها الأحداث وكان سبباً للتوتر الناتج الذي
تسببه هذه القرية منذ سنوات عديدة ومن ما يعنى بقضية الاكتشافات

العمل وذلك التوتر كان يتجلى من شارع يزرع سعيف الشوارع التجاري الرئيسي في الكشخ
منذ ما كان حيث أصبحت هذه الاكتشافات بطريقة عشوائية أمام محلات للتسويق ومن حيث اكتشفت
بشأن الشوارع عليه ولكنها كان غير منتظم أي أن باقي محلاتها بأربعة أرواق من الشطب وعروق
كثيفة ويقوم بعمل "تصنيعية" أمام هذه المحلات مما أثار عرقه المسائل لكل الأرواق للقرية
بأنه تصفية في شكل هذه الأرواق وكان الواحد يأتي في الأرض حتى أصبحت هذه الاكتشافات تسبق

الجزء الثاني:

في حين نتائج خطة للفتحة المصرية لعمق الإنجاز من أحداث الكشخ الثانية أنه في شارع
يوزع الشوارع التجاري الرئيسي بالقرية حيث اكتشفت قضية بشكلها من خلال
في محلات تجارية بشكلها من خلال في زوايا المحلات لا يمتلكها المواطنين
في شارع يوزع من ٦ إلى ٢ حتى توجد الاكتشافات الخفية التي يمتلكها المواطنون المستقرين نشاطها
في (الأكية والأطعمة)

أحداث الكشخ الثانية : المذبحة

فيما الأمر تعتبر الاكتشافات قوتاً شاملاً في مصر كملكن البيع والشراء وتقع في أحد
الشارع التجاري أصبحت يوجد سوق شعبي توجد لكشخات خفية وبها مخبئاتهم ولغيرهم
في الشارع يوزع من ٦ إلى ٢ حتى توجد الاكتشافات الخفية التي يمتلكها المواطنون المستقرين نشاطها
في (الأكية والأطعمة)

فيما الأمر تعتبر الاكتشافات قوتاً شاملاً في مصر كملكن البيع والشراء وتقع في أحد
الشارع التجاري أصبحت يوجد سوق شعبي توجد لكشخات خفية وبها مخبئاتهم ولغيرهم
في الشارع يوزع من ٦ إلى ٢ حتى توجد الاكتشافات الخفية التي يمتلكها المواطنون المستقرين نشاطها
في (الأكية والأطعمة)

١٠- الأكشاك - المحافظ يوقف قرار الإزالة

قبل أن نستعرض أحداث الكشك الثانية، لابد وأن نتوقف سريعاً عند واقع يتسم بالخلل الشديد، كان بمثابة "الديكور" الخلفي والأرضية التي انطلقت منها الأحداث، وكان سبباً للتوتر الدائم الذي كانت تعيشه هذه القرية منذ سنوات عديدة وهو ما يسمى بقضية الأكشاك.

هذا الخلل وذلك التوتر كان يتخذ من شارع بورسعيد، الشارع التجاري الرئيسي في الكشك، موقعاً له. حيث أقيمت هذه الأكشاك بطريقة عشوائية أمام محلات المسيحيين. وهي ليست أكشاكاً بالمعنى المتعارف عليه، ولكنها كيان غير منتظم، أي أن يأتي صاحبها بأربعة ألواح من الخشب وعروق خشبية، ويقوم بعمل "تنصيبة" أمام هذه المحلات، ضارباً عرض الحائط بكل الأعراف القانونية والتجارية في مثل هذه الأحوال. وكان الواحد يأتي تلو الآخر، حتى أصبحت هذه الأكشاك، تعيق الحركة التجارية إلى محلات المسيحيين.

ويقول موجز نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول أحداث الكشك الثانية إنه "في شارع بورسعيد، وهو الشارع التجاري الرئيسي بالقرية، ثمة أكشاك خشبية يمتلكها مواطنون مسلمون مقامة أمام محلات تجارية يمتلكها مواطنون مسيحيون. ففي مواجهة المحلات التي يمتلكها المواطنون المسيحيون تجار الجملة والقطاعي للمواد الغذائية والاقمشة والورش الحرفية وقطع الغيار.. الخ، وعلى بعد مسافة تتراوح من ٢ إلى ٣ متر، توجد الأكشاك الخشبية التي يمتلكها المواطنون المسلمون (نشاطها بيع الخضار والفاكهة والأطعمة).

وفي حقيقة الأمر تعتبر الأكشاك نمونجاً شائعاً في مصر كأماكن للبيع والشراء، وتقع في أدنى سلم النشاط التجاري، فحيث يوجد سوق شعبي توجد أكشاك خشبية وباعة متجولون، وآخرون يفتشون الأرض ببضاعته وجميعهم يتواجدون في نهر الطريق وعلى الأرصفة، مجاورين للمحلات التجارية حيث يتنافس الجميع على اجتذاب الزبائن بأسعار أدنى وبضائع أجود. وتجمعهم أعراف وتقاليده تنظم التنافس التجاري وتلزم الجميع بشروط التواجد بالسوق، أهمها أن يشق الزبائن طريقهم إلى المحلات التجارية بسهولة ويسر، ويشاهدون عن قرب ومن بعد البضائع في واجهة المحلات، وأي إخلال بهذين الشرطين يمثل إعتداء ومحاربة في الرزق. وهذا ما حدث في الأكشاك الخشبية بقرية الكشك حيث اعتبر وجودها "محاربة في الرزق" وبدلاً من تنظيمها كان التفكير في إلغائها وجودها.

ويفسر هذا لماذا كانت الأكشاك جزءاً من الأحداث بل أهم عامل فيها، وذلك عندما انتقلت مشاجرة الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ من شارع أحمد عرابي إلى موقع الأكشاك بشارع بورسعيد الذي لا يوجد فيها أي من أطراف المشاجرة!! (...). وقد تأكد للبعثة أن هناك قرار إزالة سبق إصداره من رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشك لإزالة تلك الأكشاك المخالفة. فيما أوقف تنفيذه محافظ سوهاج بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١ بناءً على طلب عضو مجلس الشعب حسن رضوان. ولم يتأكد للبعثة الأسباب التي دفعت رئيس الوحدة المحلية بالكشك ومحافظ سوهاج لاتخاذ القرار السالفة^{٥٤}.

كما أكد تقرير جمعية المساعدة القانونية، حول أحداث الكشخ الثانية، بعد أن أوفدت عدداً من القانونيين، أن موضوع الأكشاك وأسلوب تعامل السلطات المحلية معه كان الخلفية التي انطلقت منها الأحداث.

وينسب التقرير لعدد من مسيحيي الكشخ قولهم لبعثة الجمعية "إننا لم نستطيع إزالة الأكشاك الخشبية المملوكة للمسلمين أمام محلاتنا التجارية التي كلفتنا أموالاً طائلة رغم أننا لجأنا للقضاء، ولكن بمجرد تأشيرة يتوقف تنفيذ الإزالة" أين حقوق المواطنة إذن؟^{٥٥}

هذه الأكشاك، كانت إذن من أسباب التوتر الدائم بين المسلمين والمسيحيين في الكشخ، لأنها تحجب الرؤية عن المحلات، وتعيق دخول الزبائن إليها. ولم يكن يمر أسبوع واحد دون أن تكون هناك مشكلة بسبب هذه الأكشاك بين الطرفين.

وقد لجأ أصحاب المحلات إلى الطريق القانوني في مواجهة هذه المشكلة، حيث اشتكوا إلى نقطة الشرطة وإلى الوحدة المحلية التي حررت ٥٨ محضر "إشغال طريق" للأكشاك عام ١٩٩٦، أي قبل أحداث الكشخ الأولى بعامين وقبل المذبحة بأربعة أعوام.

ومنها محضرين أو ثلاثة فقط ضد مسيحيين. وصدرت قرارات بالإزالة النهائية والغرامة سنة ١٩٩٧ وسنة ١٩٩٨ من رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشخ لإزالة تلك الأكشاك المخالفة، ولكن محافظ سوهاج أوقف تنفيذها بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١، أي قبل أحداث الكشخ الأولى بعدة أشهر.

وكان يمكن التوصل إلى حل حكيم لهذه القضية، وتنظيمها بطريقة ترضى الجميع وتفي باحتياجاتهم في نفس الوقت، وهي تهادي المحاربة في الرزق من ناحية، والوفاء بحاجة أصحاب هذه الأكشاك في الارتزاق من ناحية أخرى، وذلك بنقل الأكشاك أو بنائها على بعد حوالي مائتي أو ثلاثمائة متر من المواقع المقامة عليها بالقرب من الجسر مثلاً. ولكن بدلا من ذلك تم اللجوء إلى حلول قسرية وتقنين الأمر الواقع إلى جرمته قرارات الوحدة المحلية، بقرار من المحافظ.

حيث تبنى حسن رضوان عضو مجلس الشعب الراحل هذه القضية بطريقة ضرب فيها عرض الحائط بالقانون، وتبنى احتياجات طرف ضد احتياجات الطرف الآخر، وساند جانباً ضد الآخر قسراً بالإستعانة بسلطة الدولة الممثلة في المحافظ، ونجح في وقف تنفيذ قرارات الإزالة العديدة التي أصدرتها الوحدة المحلية في هذه القضية، بعد أن قدم طلباً للمحافظ عبد العزيز أبو بكر لوقف التنفيذ، ووافق الأخير على هذا الطلب فوراً وفقاً للخطاب التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل اللواء الوزير المحافظ

تحية طيبة وبعد

نتشرف بأن نعرض على سيادتكم مشكلة مواطني الكشخ الذين يتضررون من قرار السيد رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشخ والذي يصر على إزالة الأكشاك الخاصة بهم حيث سبق وأن تم بمعرفة السيد رئيس الوحدة المحلية لمركز دار

٥٥- تقرير جمعية المساعدة القانونية بعنوان "الكشخ محنة وطن: في الكشخ ديسمبر الدامي ١٩٩٩ . سيادة القانون، حقوق المواطنة، الأمن.. فرائض غائبة" ١٢ يناير ٢٠٠٠.

السلام تشكيل لجنة من الإدارة الهندسية لمعاينة الوضع على الطبيعة وأفادت بالتعديل ثم أرسلت بعد التعديل أن عرض الشارع خمسون متراً وأرسلت إلى الوحدة المحلية لقرية الكشح تفيد أن يتم بعد المعاينة التي تمت بأسماء المواطنين الملتزمين بالقرار الصادر بالتعديل وتم سداد تسعون جنيهاً من كل مواطن إلى الوحدة المحلية رسوم إشغالات ثم فوجئنا بأن السيد رئيس الوحدة المحلية للقرية يقوم حالياً بإصدار قرار إزالة.

رجاء التكرم بالتنبيه بوقف قرارات الإزالة والالتزام بما جاء بمذكرة الإدارة الهندسية المرسلة إلى الوحدة المحلية لقرية الكشح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حسن رضوان عضو مجلس الشعب

الطلب لا يحمل تاريخ.

تأشيرة المحافظ بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١ :

يوقف القرار مؤقتاً

السيد السكرتير العام للدراسة والعرض

تأشيرة السكرتير العام للمحافظة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١ :

سكرتارية ويخطر السيد رئيس (مدينة) دار السلام بذلك للتنفيذ ووقف الإزالة مؤقتاً ويعرض للمناقشة على سيادته.

ويبدو من التواريخ المذكورة في الطلب أن السيد حسن رضوان قد حصل على كل هذه التأشيرات والقرار المرفق في نفس اليوم.

ويلاحظ أن الطلب أشار إلى "أن المواطنين المتضررين من قرار الإزالة قاموا بدفع تسعون جنيهاً رسوم إشغالات"، وهو ما يمتنع في الأصل لأنه ليس للمخالف أن يدفع رسوماً ولكن غرامة، هذا فضلاً عن أن الإدارة المحلية ليس لها أن تقبل رسوماً من مخالفين.

والغريب أنه بعد صدور أحكام بالغرامة تتراوح بين سبعة وثمانية آلاف جنيه ضد كل صاحب كشك، قام رئيس قرية الكشح في يناير ٢٠٠٢، بالتصالح مع المخالفين مقابل مائة أو مائة وخمسين جنيهاً، وذلك أيضاً بالمخالفة لكل القوانين.

وقد ظهر هذا الصراع بين من يريدون تنفيذ القانون وهؤلاء الذين يريدون الإبقاء على الوضع السابق على الأحداث داخل لجنة المصالحة التي تكونت بعد المنبحة بيومين، كما سنرى في موضع لاحق، وانتصر أيضاً الطرف الأخير.

إذ بعد تدمير محال المسيحيين في شارع بورسعيد وتدمير الأكشاك، وتحت وطأة المنبحة التي وقعت، والتي سوف نتعرض لها في الفصول القادمة، أدرك البعض أن قضية الأكشاك كانت قضية خطيرة جداً لم ينتبه إليها أحد. وشهدت لجنة المصالحة اتجاهاً للتعامل مع هذه القضية بجدية أشارت لها جريدة الجمهورية عندما قالت "إن اللجنة بدأت هذه المرة في مواجهة الأمور بجدية أكثر وتؤكد لها ضرورة الحل الجذري لكافة المشكلات المتعلقة بين الطرفين بالقرية. ولعل أهمها على الإطلاق مشكلة الأكشاك والمحلات التجارية بشارع بورسعيد أهم شوارع القرية. وتسعى اللجنة إلى إيجاد مكان

مناسب لتجميع هؤلاء التجار لإرضاء كل الأطراف حيث يتمسك أصحاب الأكشاك بالبقاء فى مواقعهم الحالية بينما يصر الطرف الآخر على النقل. وتحاول اللجنة توفيق وجهات النظر بين الطرفين باختيار مكان مناسب وحيوي بالقرب من الشارع الرئيسى".^{٥٦}

ويقول عطية البربرى عضو مجلس الشعب عن دار السلام وعضو لجنة المصالحة فى نفس التقرير "إن اللجنة يجب أن تنفذ توصياتها على الجميع خاصة فيما يتعلق باختيار موقع السوق الجديد وأكد النائب أن عدم الفصل فى هذه المشكلة يمكن أن يثير مشاكل فى المستقبل إن لم تتفق كل الأطراف على المكان!!"^{٥٧}

ومع ذلك فإن هذا التوجه لم يصمد طويلاً، إذ أبقي الحل الذي تم تنفيذه بعد المنبحة على الوضع السابق من حيث الجوهر، وضرب عرض الحائط باتفاق حكيم لحل المشكلة توصل إليه الجميع فى جلسة بمكتب الأنبا ويصا بمطرانية البلينا مساء يوم الثلاثاء ٤ يناير ٢٠٠٠ بعد دفن الشهداء، وبعد الاتفاق على تكوين لجنة مصالحة بناء على اقتراح من اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية، وحضرها أيضاً المحافظ عبد العزيز أبو بكر ووزير الإسكان محمد إبراهيم سليمان وأعضاء مجلس الشعب ومساعد وزير الداخلية ومجموعة من رجال أمن الدولة، فى أول زيارة جاء فيها الوزراء الذين أوفدهم الرئيس حسنى مبارك لحل ومتابعة القضية.

وتحدث القمص جبرائيل فى هذه الجلسة عن الأكشاك وأوضح أنها كانت سبباً رئيسياً فى المشاكل بين المسلمين والمسيحيين طوال سنوات مضت، فرد عليه المحافظ الذى كان قد أصدر قراراً بوقف تنفيذ أحكام إزالة هذه الأكشاك أمام الجميع "إنني لم أصدر قراراً بترخيص هذه الأكشاك، وهى معموله غلط، بل إن هناك أحكام قضائية بإزالتها". وبعد نقاش طويل حول هذه النقطة اتفق جميع الحاضرين وفى مقدمهم وزيراً الإسكان والتجمعات العمرانية والتنمية المحلية وكل القيادات الموجودة، على عدم إقامة الأكشاك فى نصف الشارع فى مكان الأكشاك القديمة، وإقامتها فى موضع آخر قريب جداً بالقرب من الجسر وعلى بعد حوالي أربعمائة متراً.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق مع الوزراء وكبار المسؤولين ومنهم المحافظ، بدأت محاولات من قبل القيادات المحلية والشعبية فى التنصل منه بإصدار تصريحات صحفية ظاهرها حق ولكن يراد بها باطل. إذ أطلق جمال مكاوى رئيس مجلس مدينة ومركز دار السلام الذى تتبعه الكشك تصريحاً بعد الاتفاق بحوالى أسبوع يكشف عن حقيقة نوايا السلطات المحلية تجاه هذا الاتفاق قال فيه "إنه سيتم عرض مقترح على المحافظ بالتصور الأخير لوضع الأكشاك التى تضررت من جراء الأحداث ودراسته دراسة جيدة. سيتم مراعاة البعد الاقتصادي فيها وكذلك البعدين الاجتماعي والأمني بما يحقق الهدف المطلوب تجاه مواطني الكشك من المسيحيين والمسلمين على السواء"، وقال "إنه تم تكليف المهندس محمد يوسف رئيس مجلس قروي الكشك بتحديد المكان المناسب من أملاك الدولة لتخصيصه لإنشاء سوق جديد للقرية".^{٥٨}

٥٦- جريدة الجمهورية "لماذا تكررت أحداث الكشك" ٢٠ يناير ٢٠٠٠.

٥٧- المصدر السابق.

٥٨- جريدة الجمهورية تصريح لجمال مكاوى رئيس مجلس مدينة ومركز دار السلام ١٠ يناير ٢٠٠٠.

ونلاحظ هنا حديثه عن "التصور الأخير" والذي يعنى إسقاط الإتفاق الذى تم مع الوزراء فى مكتب الأنبا وبصا. واختار السيد محمد يوسف رئيس قرية الكشح إقامة الأكشاك فى نفس الأماكن القديمة التي حررت بشأنها محاضر إشغال طريق، ضاربا عرض الحائط بالإتفاق الذي تم مع الأقباط، فى إطار محاولة للمصالحة وفى حضور السلطة المركزية القادمة من القاهرة.

ولكن هذه التمثيلية التي استهدفت إلغاء الاتفاق لم تخف على صحيفة الأهالي التي كتبت محذرة تقول "تدخل أعضاء مجلس الشعب والقيادات المحلية بمركز دار السلام بمحافظة سوهاج لإلغاء الاتفاق الخاص بإزالة الأكشاك الخشبية بشارع بورسعيد بالكشح. أقيمت الأكشاك بالإعتداء على أراضي الدولة أمام محلات الأقباط بالشارع الرئيسي. وكانت لجنة المصالحة والتي عقدت عدة اجتماعات قد وافقت على إزالة الأكشاك وبناء محلات جديدة لأصحاب الأكشاك فى منطقة قضاء ملاصقة لشارع بورسعيد. حاولت جهات أمنية إلغاء قرار لجنة المصالحة، وطلبت من محافظ سوهاج إعادة بناء الأكشاك فى مكانها نفسه. ولم يتم حسم وتحديد أماكن الأكشاك لحين زيارة الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان بالقرية ومعاينة الأماكن على الطبيعة. وسألت الأهالي اللواء أحمد عبد العزيز بكر محافظ سوهاج صباح يوم زيارة وزير الإسكان وقبل حضوره الأسبوع الماضي عن موقع الأكشاك وهل سيتم بناء محلات جديدة بديلة للمضارين أم ستظل مكانها؟ وأجاب المحافظ بأن هذا الموضوع لم يتم حسمه بعد ومنتظر زيارة وزير الإسكان لمعاينة الموقع المقترح ومدى صلاحيته لبناء المحلات الجديدة. وشهد وزير الإسكان ووزير التنمية المحلية الموقع المقترح (وهو الموقع القديم الذى كان موضع نزاع، وصدرت ضده أحكام المحاكم) لبناء المحلات الجديدة بدلاً من الأكشاك، وقال وزير الإسكان خلال تجوله بشوارع القرية إن الموقع المقترح ممتاز وعشرة على عشرة، فى وجود محافظ سوهاج. وقبل مرور ٤٨ ساعة على زيارة الوزيرين والاتفاق على بناء المحلات فى الموقع الجديد، فوجئ أهالي الكشح الأرياء الماضي بحضور عبدالعاطى غزالى السكرتير العام المساعد لمحافظة سوهاج يصاحبه القيادات المحلية وأعضاء مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ويعلنون أنه تقرر هدم الأكشاك الخشبية وإعادة بناء محلات جديدة بدلاً منها، ولكن ليست فى الموقع المتفق عليه وإنما فى وسط شارع بورسعيد الرئيسي !! وعلى الفور سارع أصحاب الأكشاك فى هدمها وقام المهنتسون بتخطيط مواقع ومساحات المحلات الجديدة فى قلب الشارع الرئيسي^{٥٩}.

ويعنى ذلك أحد أمرين: أن تكون القيادات المحلية قد أخذت الوزيرين فى مناورتها الجديدة إلى الموقع القديم موضع النزاع دون أن يدري كلاهما فى الغالب أبعاد هذه المناورة المحلية، ودون أن يميزا فى الغالب بين الموقع القديم والموقع الجديد الذى تم الاتفاق بشأنه بالقرب من الجسر، وبذلك لم يكونا على دراية بهذه المناورة. أو أنهما عدلا عن الاتفاق بعد أن صورت لهما القيادات المحلية أن الأمر سوف يؤدى إلى إخلال بالأمن، وإذا صح ذلك فإن مسئوليتهما تكون جسيمة.

ويضعنا ذلك من جديد أمام مسئولية أعضاء مجلس الشعب وخاصة حسن رضوان الذى سعى فى وقت سابق إلى منع تنفيذ القرارات الصادرة لإزالة هذه الأكشاك ونجح فى ذلك، وأمام مسئولية القيادات المحلية وإصرارها على الخطأ بعد الإتفاق الذى تم مع وزيرى الإسكان والتنمية الإدارية،

٥٩- جريدة الأهالي تحت عنوان "التراجع عن إتفاق الأكشاك يهدد بعودة الانفجار إلى الكشح" ٢٦ يناير ٢٠٠٠.

وكذلك أمام مسئولية الجهات الأمنية التي أسهمت فى تغيير هذا الاتفاق. والخطر من كل ذلك هو رضوخ القيادة السياسية المركزية ممثلة فى الوزيرين لإصرار القيادات المحلية على الحفاظ على وضع سابق خاطئ إن كانت على دراية بكل هذه التفاصيل. ماذا يعنى كل ذلك أيضاً؟ هل هو الحقد والرغبة فى كسر شوكة الأقباط وعدم تنفيذ أي اتفاق يتم معهم؟ أم هو الخوف من الباعة الجائلين أصحاب الأكشاك المخالفة بدعوى الحفاظ على الأمن؟ أم هو الإثنتين معاً؟.

وقد وصل الكذب إلى مده فى تصريحات المسؤولين المحليين عندما حاولوا تصوير مناورتهم، التي تمثلت فى فرض الأمر الواقع المخالف للقانون وللاتفاق أمام الرأي العام، على أنها إستجابة لمطلب الأقباط وتنازل من قبل المسلمين عندما صرح أحدهم "بدأت أمس بقرية الكشح عملية إزالة الأكشاك الخشبية المستخدمة كمحلات وكانت تمثل احتكاكاً يومياً بين التجار المسلمين والمسيحيين. الإزالة كانت أحد المطالب الرئيسية للأقباط لمنع الاحتكاك بين الطرفين. قام بالإزالة أصحاب الأكشاك بأنفسهم وأغلبهم مسلمون بعد مداوات استمرت يومين بينهم وبين أعضاء لجنة المصالحة والاتفاق مع المهندس محمد إبراهيم سليمان ووزير الإسكان والتعمير واللواء أحمد عبد العزيز بكر محافظ سوهاج على إقامة محلات بديلة لهم فى نفس المنطقة حتى لا تضار مصالحهم. وفور تحديد المواقع الجديدة للتجار بشارع بورسعيد وبدء العمل فعلاً من جانب شركة المقاولون العرب، سارع التجار بإزالة الأكشاك كأول بادرة لتهيئة جو المصالحة بين أبناء القرية، وأكدوا أن المحلات الجديدة فرصة للاستقرار والأمان حيث كانت الأكشاك عرضة للحرائق المستمرة. (...) أعلن د : أحمد عبد العال الدردير رئيس المجلس الشعبي المحلى بسوهاج ورئيس لجنة المصالحة (...) أننا توصلنا إلى اتفاق مع أصحاب الأكشاك ومعظمهم من المسلمين عن طريق اللقاءات المستمرة والزيارات المنزلية، وقد تجاوب الجميع وأقدموا على إزالة الأكشاك بأنفسهم. (...) قال المحاسب جمال مكاوى رئيس مدينة ومركز دار السلام إن إزالة الأكشاك خطوة كبيرة لتهدئة الجو فى الكشح أو لتطوير القرية على المدى البعيد". إن هذه التصريحات التي تتحدث عن استجابة مزعومة لمطلب الأقباط من أصحاب الأكشاك بعد مداوات بينهم وبين ما يسمى بلجنة المصالحة، تعد استخفافاً بالعقول وتدفعنا إلى طرح عدة ملاحظات:

أولها الكذب الواضح فى هذه التصريحات، ذلك أن هذه الإزالة ليست إزالة الأكشاك من مكانها، ولكن إزالة بقاياها لبناء الأكشاك الجديدة مكانها على خلاف الاتفاق الذى تم بعد دفن الشهداء.

ثانيها أن تصوير ذلك على أنه يأتي استجابة لمطلب الأقباط، وبعد لقاءات مستمرة مع أصحاب الأكشاك الذين وافقوا على إزالة الأكشاك بأنفسهم، هو كذب فى كذب لأن مطلب أصحاب المحلات الأقباط والمحاضر التي حررت والاحكام التي صدرت تطالب بإزالتها نهائياً من مكانها باعتبارها أشغال طرق، وإقامتها فى مكان جديد تم الاتفاق عليه.

ثالثها، وهذا دليل على هذا الكذب المفضوح، أن هذه الأكشاك أزيلت بناء على أمر الوزير حتى تقوم شركة المقاولات ببناء أكشاك لهم فى نفس المكان وعلى حساب الدولة وليس تنازلاً من أصحاب الأكشاك إرضاء للمسيحيين، وبعد أن "قرر دكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمجمعات العمرانية تكليف شركات المقاولات بالبدء فوراً فى تعمير قرية الكشح ومركز دار السلام بمحافظة

سوهاج على أن تنتهي الأعمال الأساسية خلال ٣ شهور. أصدر وزير الإسكان توجيهاته خلال جولته بقرية الكشك التي استمرت أكثر من ٣ ساعات يرافقه خلالها وزير التنمية ومحافظ سوهاج بإزالة الأكشاك التجارية التي تهدمت واحترقت في الأحداث الأخيرة والمقاومة على أرض ملك الدولة وعددها ٣٦ كشكاً وإنشاء محلات تجارية بدلاً منها على أحدث مستوى وتسليمها للمضارين. كما أعطى توجيهاته بإزالة مبنى مديرية الشئون الاجتماعية القديم وإقامة مجمع للخدمات الجماهيرية بدلاً منه وإقامة مركز للشباب نمونجي بدلاً من المركز القديم وإنشاء معهد ديني أزهرى بدلاً من المعهد القديم، وضرورة تجميل وتطوير الشوارع والإرتقاء بمستوى الخدمات والمرافق مثل مياه الشرب والصرف الصحي".^{٦١}

هذا فضلاً عن أن هذه التصريحات التي تتحدث عن محاولات إقناع طرف انتهك القانون تطرح تساؤلاً خطيراً، وهو كيف يتسنى التفاوض مع أصحاب هذه الأكشاك والتي صدرت قرارات بإزالتها قبل ذلك بعدة شهور؟ وكيف يمكن للأجهزة التنفيذية المكلفة بتنفيذ القانون أن تتفاوض مع الذين قاموا بانتهاكه ثم الرضوخ في النهاية لهم ولطالبهم؟ وفوق كل ذلك كيف يقوم النواب بالدفاع قسراً عن مصالح فئة ضد فئة من الشعب الذين من المفترض أنهم يمثلونه بكافة فئاته؟

وهكذا فوجئ المسيحيون بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مكتب الأنبا ويصا قبل عدة أيام في حضور الوزراء والقيادات المحلية ومعهم، لم يجر احترامه، ولجأ المعاندون إلى فرض وتقنين الوضع السابق. ويقول القمص جبرائيل "إن هذا التغيير حدث بسبب تدخل النائب حسن رضوان والأستاذ جمال مكاوي رئيس مجلس مدينة دار السلام، والمهندس محمد يوسف رئيس قرية الكشك، وهي مجموعة ضد المسيحيين، أي أنهم غيروا قرار الوزيرين والمحافظ ولجنة المصالحة. وتم عمل الأكشاك في نهر الشارع في نفس الأماكن التي كانت موضع نزاع. وبدلاً من الأكشاك الخشبية أقيمت أكشاك مبانى وقسموها على ٣ أجزاء، وبرروا موقفهم بأنهم لا يريدون عزل الناس عن بعضهم البعض. ولم تكن أمامنا أي فرصة للاعتراض حيث بدأ البناء في يوم وليلة على غير المعتاد".

وإذا كنا ضد تخصيص أماكن لكل مجموعة على أساس ديني، وضد أي توزيع جغرافي على هذا الأساس "وضد عزل الناس عن بعضهم" لأن ذلك يختلف عن الواقع المعاش والمأمول في كل أنحاء مصر، فإن هذا التعايش لا يجب أن يقوم على القهر وانتهاك القوانين.

ذلك أن إقامة الأكشاك في نهر الشارع بين المحلات، تقنياً للوضع السابق الذي انطلقت منه الأحداث، يعني أشياء كثيرة، أقلها أن أحداً لم يستخلص أية دروس مما حدث ويزيد من حدته أن ذلك هو أمر غير مألوف تجارياً ومعمارياً. ويكفى للتدليل على ذلك أن الوحدة المحلية كانت قد حررت محضر إشغال طريق لهذه الأكشاك.

وقضاً عن تشويه أكبر شارع في القرية المدينة وإعاقة حركة المرور فيه، فإنه يعني أيضاً إذا ما سقطنا دوافع التمييز والتعصب، أن هناك إصراراً من الأجهزة على عدم الدخول في مواجهة مع الطرف المخطئ والوضع الخاطئ. بل يعني إرضاء أصحاب هذه الأكشاك على حساب أصحاب الحق الذين صدرت قرارات الإدارة المحلية لصالحهم.

وعندما بنيت الاكشاك الجديدة فى وسط شارع بورسعيد كانت هناك محاولة لسد الشارع المتفرع الذى توجد به كنيسة أبى سيفين. واحتج القمص جبرائيل على هذا الوضع لدى ضابط المخابرات الذى كان متواجداً مع عدد من القيادات الأمنية، واسمه محمد حامد، وقد تعاطف معه الضابط ونادى على ضباط أمن الدولة وقال لهم إن هذا الوضع غير سليم، فرد عليه عبد العاطى غزال سكرتير مساعد فى المحافظة قائلاً "إن ذلك تم الاتفاق عليه مع وزير الإسكان إبراهيم سليمان". ورد عليه ضابط المخابرات قائلاً "لو رسا الأمر على أن تعود إلى الوزير والمحافظ فلتفعل، لانه ليس معقولاً أن تسدوا شارع الكنيسة". وترجعوا أمام موقف ضابط المخابرات وأبعدت المباني قليلاً عن مدخل شارع الكنيسة وتم قطع امتداد الاكشاك.

ويقول الأب جبرائيل أنهم عند تخصيص الاكشاك وضعوا أسماء لم تكن لها علاقة بشارع بورسعيد من قبل للانتفاع بهذه المحلات، ولكننا استطعنا الحصول على ٢٢ محلاً من مجموع ٦٥ لصالح عائلات القتلى. وتم تخصيص عشرة محلات للوحدة المحلية اثنى منها للمياه والكهرباء، وثمانية لجمعية استهلاكية.

وعندما وجه البعض "الاتهام للقيادات الشعبية والتنفيذية المحلية بالمعالجة السطحية للآزمة"^{٦٢} فإن الأمر لا يقتصر على المعالجة السطحية، لأن ذلك يتضمن حسن النوايا وخلوها من التعصب والتمييز والتفرقة على أساس الدين.

٦٢- مصدر سابق، الجمهورية "لماذا تكررت أحداث الكشع" ٢٠ يناير ٢٠٠٠.

١١ - كيف اندلعت الشرارة؟

كانت الكشف بعد جرائم التعذيب وكل ما تلاها من سلوك جهازي الشرطة والأمن والسلطة التنفيذية والشعبية المحلية، تعيش حالة من الإحتقان الشديد بسبب هذا الظلم الذي وقع ضد مواطنين مصريين مسيحيين بسطاء، لم يجدوا أمام إستقالة الدولة بكل أجهزتها من واجباتها ومسئولياتها سوى اللجوء إلى الكنيسة.

وفى المقابل لم تكن هذه الأجهزة تنظر بعين الإرتياح إلى الأصدقاء العالمية التي ترتبت على عمليات التعذيب بعد قيام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بإصدار تقريرها عن أحداث الكشف الأولى وقامت، كما سنرى فى وقت لاحق، بشن حملة إعلامية عنيفة ضد القيادات الكنسية المحلية فى الكشف، تركت آثارها لدى رجل الشارع وخاصة فى محافظة سوهاج، وأوغرت صدور الجميع ليس فقط ضد الأنبا ويصا ولكن ضد اقباط الكشف بصفة عامة.

ولهذا لم يكن من الغريب أن يؤدى شجار وصفته الدولة فى بياناتها الرسمية بأنه شجار عادى بين اثنين من المواطنين، إلى انفجار الغليان الذى كان يفور تحت السطح ضد "تل أبيب الصعيد"، وبعد إطلاق إشاعات مغرضة حول قيام المسيحيين بتسميم المياه وإحراق المعهد الأزهرى وقتل المسلمين، والتي تطرح الكثير من علامات الاستفهام حول مصدرها، حتى تبدأ المنبحة، حيث تم فى ساعات قليلة قتل ونجح وحرقت واحد وعشرين قبطياً فى هذه القرية الجريحة، وتدمير وحرقت وإتلاف العديد من محلات ومنازل المسيحيين فيها وفى عدة قرى مجاورة لها وخاصة فى مدينة دار السلام فى نفس الوقت.

وهكذا لم يكن الجاني الأول هو فايز عوض حسين وأشقائه الذين اعتدوا بالضرب على راشد فهميم، ولا هؤلاء الذين قتلوا ومثلوا بالجثث وأحرقوا بعضها، ونهبوا وأتلفوا وأحرقوا ممتلكات المسيحيين فى الكشف ودار السلام، وإنما هو الدولة بكل أجهزتها؛ ويأتى بعد ذلك صغار المجرمين الذين قتلوا ونهبوا وأحرقوا ولم يكن هناك رادع لهم.

ومرة أخرى نرى نفس السيناريو الخطير الذي كتبه الإرتجال والتلفيق والتعمد، وطره التعصب والبطش وغياب البصيرة، ونفذته فعاليات الدولة وأجهزتها فى أحداث الكشف الأولى فى أغسطس ١٩٩٨، يجرى تنفيذه مرة ثانية بعد أكثر من ١٦ شهراً ويتكرر فى مستهل الألفية الثالثة، دون أية محاولة حقيقية لإستيعاب الدروس أو رغبة جادة فى مواجهة المشاكل المزمنة.

ويؤكد القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل فى الكشف حالة الإحتقان الرهيبة هذه التي كانت تعيشها الكشف فى التحقيق الذي تم معه أمام نيابة أمن الدولة العليا قائلاً "إن معلوماتي وكما سمعت هو أنه منذ أحداث الكشف الأولى ١٩٩٨، أصبحت هناك حساسيات فى النفوس فيما بين بعض المسيحيين والمسلمين فى القرية. المشكلة وقتها لم يتم حلها أو علاجها بطريقة صحيحة. (...) وفى الفترة الأخيرة لاحظت أن هناك عدم إرتياح بينهم، وده لما رأيته من حدوث إعتداءات ومشاجرات بين الطرفين لم تكن موجودة من قبل، لدرجة أنى كنت أتنخل شخصياً فى النزاعات التي

تحدث ومعى كبار المسلمين والمسيحيين بالبلد، وكان يشاركني فى ذلك زملائي الكهنة^{٦٣}

ولعل السؤال الهام الذى يطرح نفسه الآن هو كيف اندلعت الأحداث؟.

سنحاول فى معرض سعيينا لتقديم إجابة لهذا السؤال، والذى ترددت بشأنه العديد من الروايات والأكاذيب والإشاعات، أن نقدم إجابة له، نأمل فى أن تكون الأقرب لما حدث، وذلك إستناداً إلى عدة مصادر. ليس فقط إلى ما يقوله الضحايا، مسيحيو هذه القرية، الذين تحدث الكثيرون باسمهم ولم يصل صوتهم للرأى العام بسبب حالة التعتيم الشديدة فى أجهزة الإعلام والكذب فى تصريحات المسؤولين المحليين والقادمين من القاهرة، ولكن أيضاً إستناداً إلى المحاضر والتحقيقات التى أجرتها الشرطة والنيابة فور إندلاع الأحداث، ومن واقع الشهادات التى سجلتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعد انتهاء المنبحة مباشرة، وكذلك فى ضوء التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة العليا مع الأسقفين اللذين أوفدهما قداسة البابا بناء على طلبهما كشهود بعد الكارثة.

وفد الكنيسة بصحبة الأمن :

بعد حوالي ساعتين فقط من بدء المنبحة يوم الأحد ٢ يناير ٢٠٠٠، اتصل اللواء صلاح سلامة رئيس مباحث أمن الدولة بقداسة البابا طالباً منه إيفاد بعض الأساقفة "لتهدئة الأمور". وكان الأنبا ويصا قد اتصل أيضاً بقداسته وأبلغه بالمعلومات التى وردت له من الكشف. وقرر قداسة البابا فى حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً إيفاد الأنبا صرابامون رئيس دير الأنبا بيشوى والأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة إلى الكشف للوقوف على حجم الأحداث وطبيعتها وأسبابها والعمل على تهدئة النفوس بقدرة الإمكان وإعداد تقرير حول الأحداث.

وفوجئ الأنبا مرقص أيضاً باللواء صلاح سلامة رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، الذى كان قد عرف من قداسة البابا أنه قرر إيفاده، يتصل به مرتين ويطلب منه الذهاب للكشف على عجل فى نفس اليوم لتهدئة المسيحيين والمسلمين وعمل إفطار رمضانى لهما^{٦٤}. ويبدو أن الصورة لم تكن كاملة لدى اللواء صلاح سلامة فى هذه الساعات المبكرة بعد نشوب المنبحة - كما يقول الأنبا مرقص - لأن المعلومات التى كانت لديه تشير إلى قتل خمسة مسيحيين فقط، حيث لم يكن يعلم بأعداد القتلى فى الحقول والبيوت رغم البلاغات التى وردت على قسم الشرطة تطلب النجدة.

واستقل الأسقفان بصحبة عدد من قيادات الأمن من القاهرة، ومنهم اللواء مصطفى حسيب والعميد عاطف أبو شادي، الطائرة نفس يوم الأحد ٢ يناير ٢٠٠٠ الساعة الخامسة والأربعين دقيقة عصراً، ووصلوا إلى الأقصر ثم توجهوا إلى مركز شرطة دار السلام فى عربات مصفحة بصحبة اللواء مصطفى إسماعيل مدير الأمن ووصلوها فى العاشرة مساء .

وفى قسم الشرطة تقابل الجميع مع قيادات الأمن والشرطة المحلية، وخاصة اللواء سعيد أبو المعالى مفتش مباحث أمن الدولة، الذى أخذ يروى الأحداث وكيف بدأت من وجهة نظره، ولحق بهم بعد

^{٦٣} - أنظر الوثيقة رقم ٢٥ محضر نيابة أمن الدولة العليا التحقيق مع القمص جبرائيل عبد المسيح بمعرفة رئيس النيابة سامح سيف فى القاهرة بتاريخ ٦

فبراير ٢٠٠٠ بعد أكثر من شهر من المنبحة.

^{٦٤} - الأنبا مرقص فى لقاء معه بمكتبه بمقر أبرشية شبرا الخيمة فى ١٣ أغسطس ٢٠٠١.

ذلك محافظ سوهاج في وقت متأخر.

أبو المعالي :

ونقدم هنا رواية أبو المعالي للأحداث إستناداً إلى ما ذكره أمام وفد الكنيسة الذي أرسله البابا والقيادات الأمنية فور وصولهم إلى مركز دار السلام من القاهرة. وقد وردت هذه الرواية في التحقيق الذي أجراه هشام بدوى رئيس نيابة أمن الدولة فى القاهرة في ٢٤ يناير مع الأنبا صرابامون. وتعود أسباب هذه الحوادث، وفقاً لما نسب إلى اللواء سعيد أبو المعالي، " إلى أن بياع طماطم كان واقف قصاد محل قماش مملوك لمسيحي اسمه راشد، قال لبياع الطماطم خليك بعيد عن المحل، فرد عليه وقال له أنا واقف فى شارع رينا، وحدثت مشادة بينهم وتجمع الناس ولجأ صاحب محل القماش إلى الأمن وتم تهدئة الأمور، والكلام حصل بعد تفسير بعض المحلات فى القرية وهذأت المواضيع دى. وقال اللواء سعيد أبو المعالي كمان إن يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ حصل تفسير فى محلات المسيحيين واكتشاك المسلمين واستمر الكلام ليوم السبت، وقال إن عملية التفسير يوم السبت كانت شديدة، وقال إن برضه الكهنة والشعب المسيحي اشتكوا إن المحلات تم تكسيرها، وقال إن فيه تكسير حصل فى أكشاك المسلمين، (...) وقال اللواء أبو المعالي إن يوم الأحد الساعة ١١ صباحاً دقت أجراس الكنيسة فى القرية أجراس حزن وكأنها إشارة لشيء معين، لأنه بعد الأجراس ما دقت ابتداء المسيحيين يطلقون الرصاص على المسلمين، وقال كمان إنه في الوقت ده شوهد أحد المسيحيين يطلق النار على المسلمين من أعلى منارة الكنيسة الموجودة فى القرية وبعد كده الأمور كبرت وفقد الأمن السيطرة على الموقف"٦٥ وأثناء سرد أبو المعالي لروايته حاول الأنبا مرقص أن يستشف منه عدد القتلى والجرحى وحجم الخسائر والتلفيات، ولكنه لم يقدم له إجابات شافية.

وساورت الأنبا صرابامون بعض الشكوك حول رواية اللواء سعيد أبو المعالي، وخاصة حول إقراره بأن المسيحيين هم الذين بدءوا بإطلاق الرصاص على المسلمين، وفي وقت لم تسقط فيه ضحايا بين المسلمين، ولهذا طلب إحضار كهنة الكشخ للإستماع إلى روايتهم، حتى يقف منهم على مدى صحة رواية أبو المعالي.

وقام أحد الضباط الموجودين بطلب القمص جبرائيل عبد المسيح والقمص بولا فؤاد هاتفيًا، وطلب منهما أن يحضرا لمركز الشرطة، فأجابا بعدم استطاعتهما مغادرة المنزل خشية من التعرض لأذى بسبب استمرار الإعتداءات، وطلبا إرسال قوة من الشرطة لحمايتهما. وبالفعل استجابت قيادات الأمن وأرسلت قوة لإحضار القمص جبرائيل والقمص بولا والقمص باخوم والقمص لوقا الجبلي.

وعند وصولهم كان الكهنة منغلين للغاية، البعض منهم يبكى والبعض الآخر ناثر جداً، لدرجة أن القمص جبرائيل طلب خروج اللواء أبو المعالي من هذه الجلسة وسط ذهول الجميع، حيث حملة المسئولية الأولى فى كل ما حدث فى الكشخ منذ الأحداث الأولى فى أغسطس ١٩٩٨، وبعد توليه مهامه كمفتش أمن الدولة بشهور قليلة. واتهم الكهنة الأمن صراحة وخاصة اللواء سعيد أبو المعالي بالتواطؤ في الأحداث. وقالوا "إنه لو كانت الأمور إتعالجت بطريقة صحيحة، فى بداية الأحداث يوم الجمعة،

٦٥- أنظر الوثيقة رقم ٢٤ محضر نيابة أمن الدولة العليا التحقيق مع الأنبا صرابامون رئيس دير الأنبا بيشوى فى ٢٤ يناير ٢٠٠٠ بناء على طلبه كشامد.

ماكانتش الأمور وصلت للحد الذى وصلت ليه^{٦٦}. وقال الأنبا صرابامون "إن الكهنة قالوا لو كانت فيه قوات أمن كافية (داخل القرية) بعد اللى حصل يوم الجمعة ويوم السبت، ما كانش اللى حصل ده يوم الأحد، حصل (...)، وأنهم قالوا هذا الكلام أمام اللواء أبو المعالى ولم يعلق، وإن الكهنة اعتبروا قلة عدد قوات الأمن المتواجدة فى القرية نوع من التواطؤ"^{٦٧}.

وطلب الأسقفان والكهنة معاينة نتائج الأحداث على الطبيعة للوقوف على حجم المنبحة والخراب الذى لحق بالمسيحيين فى القرية فى الأرواح والممتلكات.

وعلى خلاف ما ذكره اللواء سعيد أبو المعالى للأنبا صرابامون من أنه كانت توجد قوات أمن منذ يوم الجمعة والسبت، استطاعت السيطرة على الموقف بعد المشاجرة، إلا أن الأسقفين لم يشاهدا أية قوات أمن داخل قرية الكشع عند وصولهما مع القيادات الأمنية فى الساعات الأولى من صباح الإثنين بعد وقوع المنبحة ما عدا القوة المصاحبة لهم.

هذه هي الرواية التي نسبت للرجل الذى لعب دوراً خطيراً فى أحداث الكشع الأولى، كما رأينا فى وقت سابق، من واقع التحقيق الذى أجرى مع رئيس دير الأنبا بيشوى، وهي رواية حاول من خلالها فيما يبدو تبرير الأخطاء التى وقعت فيها الشرطة والأمن. وحاول فيها أيضاً كالمعتاد إلقاء اللوم على المسيحيين، عندما قال إن أجراس الكنيسة دقت وكأنها إشارة لشيء معين، "لأنه بعدها بدأ المسيحيون يطلقون الرصاص على المسلمين . بينما فى الحقيقة أن دقات جرس الكنيسة هي دقات حزن طقسية، للصلاة على أحد المتوفيين فى هذا الصباح قبل إندلاع المنبحة، وهو الكسان ملوك، وليس إشارة أو دعوة لتجمع المسيحيين، كما حاول إيهام الحاضرين.

ولكن أبو المعالى كان صائباً فى قوله عندما أشار إلى أن الأمن فقد السيطرة على الموقف، هذا مع إفتراض حسن النوايا.

رواية الضباط كما وردت فى التحقيقات :

حرر ضباط نقطة شرطة الكشع، محضراً فور وقوع الأحداث السابقة لعمليات القتل مباشرة، ضمنوه مشاهداتهم للأحداث وأقوال أطراف النزاع والشهود. وهذه الرواية هي الأقرب لما حدث وتتناقض وتختلف تماماً مع رواية اللواء سعيد أبو المعالى مفتش مباحث أمن الدولة أمام وفد الكنيسة والقيادات الأمنية التى جاءت معه من القاهرة. وقد أودعت رواية الضباط هذه فى المحضر رقم ٢ أحوال الكشع بتاريخ ١٢/٣١/١٩٩٩ ، وكرروا تأكيدها فى اليوم التالي فى محضر ثان أمام وكيل نيابة دار السلام يوم ١/١/٢٠٠٠ .

فى هذا المحضر قرر الرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة شرطة الكشع أنه كان متواجداً بنقطة الكشع وفوجئ بمخبر يدعى أحمد عبد ربه يخبره بأن هناك مشاجرة بين مسيحي ومسلم فى شارع أحمد عرابى المتفرع من بورسعيد، فانتقل وضابطان على رأس قوة من المخبزين والجنود. وتبين لهم أن هناك عشرين شخصاً مسيحياً استقبلوهم بالصياح والتفوا حول سيارته وقاموا بالطرق على مؤخرة

٦٦- المصدر السابق.

٦٧- المصدر السابق.

السيارة، فترجل هو والضابطان والقوة والجنود من العربة (ربع نقل)، وأخبره المتواجدون أن سبب المشاجرة هو وقوع مشادة كلامية بين راشد فهميم وفايز عوض حسين يوم الأربعاء ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩ حين طلب فايز شراء قماش من راشد بالتقسيط فرفض راشد، فعاد إليه فايز وأشقائه يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ فحدثت بينهما مشاجرة قام على إثرها فايز وأشقائه بضرب راشد.

وأضاف الضابط أن عدد المسيحيين قد بدأ في التزايد وحضر قمص يدعى بسادة غبريال عبد المسيح راعى بكنيسة الملك ميخائيل بالكشخ، فطلب منه الضابط التدخل لتهدئة الموجودين وصرفهم، فرد عليه بالحرف الواحد "صدقني ما قدرش أمشيهم"، فقام كل من كوكو عياد بطرس وجمال عزيز منصور وروماني منير بالصياح والهتاف مرددين عبارات عدائية قائلين "يا حكومة يا وسخة يا معرصة إحنأ عايزين كليتون"، وسبوا الدين الإسلامي. واستجاب لهم بعض المتواجدين في ترديد هذه الهتافات وبدأ بعضهم في إلقاء حجارة على أكشاك المسلمين.

وعندئذ قام الضابط بإخطار شرطة دار السلام لتعزيز القوة، ثم بدأ تجمع المسلمين في الناحية الغربية في أحد الشوارع المتفرعة من شارع بورسعيد، وهو شارع البوسطة القديم، وبدأ التراشق بالحجارة بين الطرفين، وأخذ المسيحيون يحطمون الأكشاك ويتلفونها ويتلفون الفرش الموجود بمنطقة السوق، وتلى ذلك سماع أعيرة نارية تعذر تحديد مصدرها، أصيب على إثرها ثلاثة من المسيحيين بأعيرة نارية.

وأضاف الضابط خالد في المحضر أنه بسؤال الطرف المسلم وهو فايز عوض حسين وإخوته عن سبب مشاجرتهم مع المسيحيين، قرروا أن راشد فهميم منصور طلب من فايز عوض حسين أن يبتعد بعربة اليد الخاصة به من أمام محله، فحدثت بينهما مشادة كلامية تطورت إلى مشاجرة وأن هذا هو سبب هياج المسلمين.

وسئل في هذا المحضر راشد فهميم، فأقر بالرواية السابق ذكرها على لسان المسيحيين بشأن رفضه البيع بالتقسيط. وسئل كذلك فايز عوض حسين وأشقائه الذين قرروا أن سبب المشاجرة هو طلب راشد من فايز مغادرة المكان والانصراف بعربة اليد الخاصة به من أمام محله. وتضمن المحضر سؤال ضابط مباحث آخر هو النقيب أشرف عمارة وابن راشد فهميم.

هذا المحضر الذي حرر فور وقوع الأحداث الأولى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ وتضمن وجهة نظر جميع الأطراف لم يشر فيه المسلمون أو المسيحيون أو ضابط الشرطة خالد عبد الحميد أو ضابط المباحث أشرف عمارة في أقوالهم في هذا المحضر، أو في أقوالهم التي كرروا تأكيدها في اليوم التالي أمام وكيل نيابة دار السلام يوم ٢ يناير ٢٠٠٠، ثمة إشارة أو حديث من قريب أو بعيد إلى واقعة ما سمى فيما بعد بأنه "سب الدين الإسلامي" من شخص يدعى سوريال جيد إسحاق لسيدة تدعى علية الديب عبد اللطيف.

ومن المهم أن نذكر هنا أن الصحف وأجهزة الإعلام أوقعت الرأي العام، واستناداً إلى تصريحات لمسؤولين مجهولة المصدر (وهي في الغالب تصريحات للأمن والشرطة) في خلط شديد بين الأحداث السابقة وبين قيام سوريال جيد إسحاق بسبب الدين لهذه السيدة في وجود ابنها. وهي الواقعة التي قدمها الأمن لتبرير قيام المسلمين بقتل المسيحيين وإتلاف ممتلكاتهم وتدميرها في الكشخ ودار السلام

وقرى أخرى فى المنطقة فى نفس الوقت، والتي سوف نتعرض لها وملابساتها فى موضع آخر.

رواية من داخل الكشع :

بعد الرواية التي نسبت للواء أبو المعالى أمام القيادات المركزية والمحلية والأسقفين، وبعد رواية كل الأطراف الواردة فى محضر الشرطة ومحضر النيابة فى اليوم التالي، تنقصنا الإشارة إلى أحداث هامة ضاعت فى السياق العام، ولم يتوقف عندها الكثيرون وكانت بمثابة عود الثقاب الذى أشعل الفتيل المشبع بالوقود.

يقول المحامى ميشيل بسادة " إنه فى يوم الاربعاء ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩ توجه شخص يدعى فايز عوض حسين، ويعمل تاجر خضار وفاكهة متجول ويمتلك عربة يد، إلى متجر لبيع الأقمشة لشخص يدعى راشد فهيم منصور، والإثنان من الكشع.. وطلب فايز من راشد شراء أقمشة له ولأسرته بالتقسيط، فرفض راشد أن يبيع له بالتقسيط، فحدثت مشادة بين فايز وراشد فتوعده فايز قائلا " طيب براحتك يا خواجه ". فرد عليه راشد " أنت ما تقدرش تعمل حاجة ".

وإذا كانت كلمة " خواجه " تطلق فى الصعيد على الأقباط وخاصة وجهائهم، إلا أنها فى الأصل مرادفة لكلمة أجنبى أو دخيل خاصة لدى العامة والسوقة. ومن الواضح أن تعبير " براحتك يا خواجه " يحمل فى طياته التوعد والوعيد.

ويبدو أن النية قد توفرت لدى فايز عوض حسين للانتقام من راشد بشكل خاص، ولدى البعض للإنتقام من المسيحيين فى الكشع بشكل عام بسبب إصرارهم القانونى على إزالة الأكشاك منذ سنوات باللجوء للبوليس والقضاء. كما سنرى من حدثين الأول أشار له الجميع، والثاني لم ينتبه له الكثيرون. إذ جاء فايز بعد يومين هو وأشقائه فوزى وعبد الناصر يوم الجمعة ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ فى حوالي الرابعة ظهراً، ودخلوا إلى محل راشد وقاموا بالتعدي عليه وعلى ابنه أيمن بالضرب وبتكسير المحل. فتجمهر الكثيرون فى ذلك اليوم وكان يوم سوق، وبدءوا فى تهدة راشد بالعبارات المعتادة فى تلك المواقف " معلهش يا عم راشد كل سنة وأنت طيب والمسامح كريم وأيام أعياد "، فرفض راشد السكوت وصمم على تقديم شكوى رسمية.

وغادر راشد محله متوجهاً إلى نقطة الشرطة التي تبعد عن المحل بحوالي ٥٠٠ متر، وقبل أن يصل إلى النقطة وعلى مقربة منها تتبعه أيضا فايز وأشقائه وتعدوا عليه بالضرب مرة أخرى، وهذه المرة أمام ضباط نقطة الكشع الذين كانوا قد خرجوا منها لتبين الأمر.

وفى هذه الأثناء تدخل مخبر يدعى أحمد عبد ربه حيث قام بتخليص راشد من فايز وأشقائه واصطحابه، ولكنه لم يقم بالقبض عليهم رغم أنه مسلح ولديه سلاحه الميرى. ومن المعروف أن المخبر من أمثاله له سطوة ونفوذ فى مثل هذه الأماكن.

وأبلغ راشد مع رئيس النقطة الرائد خالد عبد الحميد بما حدث. وكذلك قام المخبر أحمد عبد ربه بإبلاغ الضابط بما رآه وما حدث فى المرة الثانية عندما قاموا بضربه.

والأمر الذى لم يلتفت له الكثيرون، أنه فى نفس وقت إندلاع الأحداث حضر إلى القرية غرباء مسلحون بأسلحة آلية أخذوا يدمرون فى محلات المسيحيين. ولنترك جريدة الأهالي تقدم التفاصيل

تحت عنوان " ١٥ غريباً عن القرية أطلقوا النار من السلاح الآلي وهربوا ". تقول " المفاجأة المذهلة فى أحداث الكشف والتي قد تؤدى إلى كشف خيوط أخرى مريبة كثيرة هي أن مجموعة مسلحة بالسلاح الآلى من غير أبناء الكشف هاجموا القرية وأشعلوا الحريق، ثم هربوا قبل أن تصل قوات الشرطة. وفى الخفاء واصلوا مد لهيب الفتنة إلى باقي القرى بشائعات كاذبة عن هجوم مسيحي عام على المصلين فى الجوامع بالكشف ليصبح الشعار بعدها " وإسلاماه ". جرجس نبيل وكيل مكتب بريد أولاد طوق التقط أول الخيط: فى الساعة الخامسة إلا ربع كنت فى محل إكسسوار يملكه أحد أصدقائي سمعت ضرب نار شديداً والناس تسارع بإغلاق محلاتها شعرت بفزع شديد، وكأن القيامة قد قامت والمسيحيون يحذرون بعضهم من عملية تدمير محلات النصارى. خرجت وأخذت ساتراً، ودققت النظر محاولاً البحث عن الحقيقة والكشف عن المجرم الأثم. وجدت حوالي ١٥ شخصاً معهم سلاح آلي، وكانوا جميعاً غريباء عن البلد، وعندما لمحوا من بعد سيارات الأمن فروا هارين. الغريب أنني لاحظت بعدها بعض العساكر والخفر يدمرون قرش الخضراوات والفاكهة لأخوة وأصدقاء من المسلمين^{٦٨}.

وفى نفس الوقت قامت هذه العناصر بإغلاق مداخل القرية كلها، فى أسلوب يدل على النية المبيتة لمنع الأمن من التدخل أو تعطيل تدخله إن فكر فى ذلك. إذ تضيف الأهالي " هل يمكن لغير عناصر تملك قدرات التدبير الإجرامي أن تسيطر على مداخل القرية الخمس .. المدخل الجنوبي والشرقي عند قرية إمبردر .. ومدخل أولاد طوق من الغرب ... ومدخلي أولاد سالم بحري وقبلتي بأوامر محددة لقتل أى مسيحي يدخل أو يخرج من القرية فى مشهد معاد لقيام جماعات الإرهاب بقطع الطريق فى ملوى على سيارة الأجرة والاتوبيسات وقتل رجال الشرطة دون غيرهم .. فيما تتولى مجموعة الهجوم على مناطق كنائس القرية (الملاك - والغرباء وأبو سيفين وأبو شنودة ومارى جرجس بعزية سعد)^{٦٩}.

ويقول الضبع ميخائيل حبيب ٣٩ سنة وهو تاجر قطع غيار آلات زراعية مقيم بالكشف بجوار مكتب الشؤون الاجتماعية على التربة واستشهد ابنه فى المنبحة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه " يوم الجمعة ١٢/١٢/١٩٩٩ حسيت بقلق فى البلد وناس بتجرى مسلمين ومسيحيين قفلت دكاني ورجعت البيت، ودخلت بيت والنتي وكنت أنظر من الشباك ومعى والنتي وجدت مجموعة من ٢٠ فرد مسلحين بالآلى دخلين البلد وضربوا فى إتجاهنا بعض الطلقات ولم أتمكن من الإبلاغ يوم الجمعة. يوم الجمعة الساعة ٦ مساء سيطر الأمن على البلد سيطرة كاملة وضربت قنابل مسيلة للدروع وانتهى كل شىء"^{٧٠}.

وفى تلك الأثناء تجمهر المسيحيون والمسلمون فى القرية فى شارع بورسعيد. وبينما كان راشد يروى ما حدث للضابط - وعلى حد رواية الضابط فى المحضر الذى أعده بعد نشوب الأحداث مباشرة - كان هناك عدد من المخبرين يحضرون مهولين ويقولون للضابط " إن البلد مجلوبة وفيه ضرب شغال ".

وذكر أحد أفراد الشرطة للأهالي " أنه كان يمكن السيطرة على الأحداث فى بدايتها، خصوصاً أن

٦٨- جريدة الأمالى تحت عنوان " ١٥ غريباً عن القرية أطلقوا النار من السلاح الآلى وهربوا " ١٢ يناير ٢٠٠٠.

٦٩- المصدر السابق.

٧٠- أنظر الوثيقة رقم ٢٧ تقرير أولى لبعثة تقصى الحقائق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، " شهود عيان ". والجدير بالذكر أن هذا التقرير لم يصدر بسبب ضغوط ضد المنظمة ونشره فى الوثائق.

بداية النزاع بين راشد فهيم وفايز حسين بدأت على بعد ١٠٠ متر من نقطة الشرطة. وأفاد المصدر أن ضابط النقطة هم بالتدخل ولكن وكيل شيخ الخفر ويدعى ماهر على نصح الضابط بالابتعاد حتى لا يقتلوه مثلما فعلوا مع سلفه".^{٧١}

ولم تكن جريدة الاهالي هي التي أشارت فقط إلى هذه الواقعة حيث صرحت قيادة شعبية لجريدة الجمهورية " رأينا المدافع الرشاشة والبنادق الآلية وغير الآلية و "الأريجيات" تشعل سماء الكشع حتى أن أجهزة الأمن لم تتمكن من دخول الكشع إلا بعد ثلاثة أيام كاملة!!".^{٧٢}

وأمام هذه التطورات، وكما يقول ميشيل بسادة، خشي راشد على حياته فرفض الخروج من النقطة، رغم أنه مجني عليه، بعد أن سمع من المخبرين أن المسيحيين والمسلمين متجهين. وهذا هو ما قرره راشد في محضر رسمي برقم ٢ أحوال الكشع بتاريخ ١٢/٣١ وكان الضابط خالد عبد الحميد قد توجه ومجموعة من الضباط والمخبرين والجنود إلى شارع بورسعيد موقع الأحداث، وكان المسيحيون يشكون ما حدث لهم، وطلبوا من الضابط خالد التدخل فرفض.

في هذه الأثناء سمعت طلقات نارية مجهولة المصدر أصابت ثلاثة من المسيحيين هم: مرقص شنوده جرجس وأشرف حليم إسطفانوس وكردى رزق إسحاق.

وفي الغالب فإن مصدر إطلاق الرصاص على المسيحيين الثلاثة سألقي الذكر هو إما هؤلاء الغرباء، أو بعض المسلمين الذين تجمعوا، لأن الجرحى لم يكونوا من بينهم، حيث كان المسيحيون في جانب والمسلمون في الجانب الآخر، وإما من قبل الشرطة التي وجدت نفسها أمام هذا التجمع الكبير.

وهكذا، كما يقول المحامي ميشيل بسادة، شاهد المسيحيون فايز عوض وإخوته وهم يضرِبون راشد ويكسرون في محله، وشاهدوا راشد وهو يهرول لنقطة البوليس، وشاهدوا فايز وإخوته وهم يتعقبونه عند الجسر على مقربة من نقطة البوليس ويضربونه مرة ثانية، وأن هذا الضرب كان في وجود عدد كبير من المخبرين، من بينهم المخبر أحمد عبد ربه، وأن المسيحيين طلبوا من المخبرين القبض على فايز عوض وإخوته ولكنهم رفضوا. وفوجئوا بمجموعة من المسلمين المسلحين بالأسلحة الآلية يدمرون محلاتهم وقتلهم فيما بين الرابعة والنصف والخامسة مساءً قبل الإفطار، وأن الضباط خالد وأشرف عمارة وعلاء فراج والمخبرين لا يتدخلون وهم في زهول مما يحدث لدرجة أن الضابط خالد عبد الحميد أخرج سيارة وقام بتدخينها قبل مدفع الإفطار. كما طالبوا المخبرين بالتدخل لمنع المسلمين من إتلاف محلاتهم فرفضوا ذلك أيضاً.

وأثارت كل هذه الأحداث المتوالية دون تدخل الشرطة حفيظة المسيحيين وسخطهم، لدرجة أن أحدهم قام بالطرق بيده على خلفية عربية الشرطة التي كان يستقلها خالد عبد الحميد والضباط. وخرجت من بعض منهم كلمات حادة مثل "أنتوا عايزين تموتوا النصارى، أنتوا مش عايزين في الكشع نصارى". وقال أحدهم "إحنا عايزين كليتون أصل الحكومة دى حكومة وسخة والضباط دول بيعرصوا".

وطلب الضباط من المسيحيين الهدوء ومغادرة المكان قائلين لهم "إحنا شفنا التكسير والإتلاف

٧١- المصدر السابق.

٧٢- جريدة الجمهورية ٥ يناير ٢٠٠٠.

بعيننا وإتأكدنا إنهم ضربوا راشد، إحنا حنتصرف ونجيب حقكم بالكامل". واتصل أمامهم بمديرية الأمن باللاسلكي طالباً قوات إضافية.

وهكذا وبعد أن فوجئ التجار المسيحيون بقيام المسلمين بتكسير محلاتهم والإعتداء عليهم، وبعد سلبية الأمن في مواجهة ضرب راشد، وعلى خلفية قيام المحافظ بوقف تنفيذ أحكام الإزالة الأكشاك إستجابة لطلب من عضو مجلس الشعب، قام بعض المسيحيين بتكسير بعض هذه الأكشاك التي أقيمت بالمخالفة للقانون على مسافة تتراوح ما بين مترين إلى ثلاثة من محلاتهم.

وبينما كانوا يكسرون جاء الضابط خالد ولم يتدخل لمنعهم، بل أنه حين حاول أحد الضباط المرافقين له التدخل صرخ فيه الضابط عبد الحميد قائلاً "سيبهم براحتهم خالص ما حدش يكلمهم". وبعد أن رأى هؤلاء المسيحيين أن الضباط لا يتدخلون لمنعهم ارتابوا في الأمر وكفوا عن التكسير.

وقد روت إحدى السيدات التي تقطن شارع بورسعيد للقمص جبرائيل أنه في حوالي الساعة ١١ مساء نفس اليوم ١٢/٣١، خرجت مجموعة من المسلمين في وجود قوات الأمن التي تواقت بأعداد كبيرة على هذه القرية وقاموا أمام سمعهم وبصرهم بالهجوم على محلات أخرى للمسيحيين وتكسيروها وسلبوا منها البضائع وبدعوا في حرق بعضها، بل أن بعض رجال الأمن شوهدوا وهم يشاركون في النهب وتكسير بعض الأكشاك الخشبية المملوكة للمسلمين، نعم للمسلمين.

وكما ذكرنا من قبل، نسبت جريدة الاهالي لسكان آخر من سكان الكشخ قوله "الغريب إنني لاحظت بعدها بعض العساكر والخفر يدمرون فرش الخضراوات والفاكهة لاختوة وأصدقاء من المسلمين".^{٧٣}

وحضر بعد ذلك اللواء عاطف ربيع نائب مدير أمن سوهاج إلى كنيسة الملك ميخائيل ومعه مجموعة من قيادات الشرطة وطلبوا من القمص جبرائيل وباقي الآباء ألا يتواجد أحد من المسيحيين في الشوارع، وفعلاً قام الآباء بصرف كل الناس إلى منازلهم.

ومع الثامنة مساء يوم الجمعة ٣١ ديسمبر، خلت طرقات القرية من المواطنين المسيحيين بعد حضور قوات تعزيز من الشرطة من سوهاج. وكان محظوراً على المسيحيين في مساء الجمعة هذا الخروج من بيوتهم التي تحتل الجانب الشرقي من الكشخ بأكملها، والتجول في طرقات القرية بعد أن سيطرت عليها قوات الشرطة. بينما خرج عدد من المسلمين وتجولوا في شارع بورسعيد وحرقوا وسلبوا ونهبوا بعضاً من محلات المسيحيين في الفترة من الحادية عشرة مساء حتى الساعات الأولى من صباح السبت أول يناير ٢٠٠٠، رغم حظر التجول ورغم وجود قوات أمن ضخمة في جميع أنحاء القرية.

وفي يوم السبت قامت نيابة دار السلام بمعاينة موقع الأحداث وسؤال المسيحيين الثلاثة المصابين بالطلقات النارية ومعاينة مواقع الإتلاف والحرق لمحلات المسيحيين والمسلمين. وسيطرت جحافل ضخمة من قوات الأمن المركزي وأمن الدولة اللذين وصل عددهم إلى عدة آلاف جندي وضابط، تم استدعاؤهم من محافظات أسيوط وقنا والمنيا، على القرية ابتداءً من هذا اليوم. وحضر مدير الأمن اللواء مصطفى إسماعيل ومفتش مباحث أمن الدولة سعيد أبو المعالي وبصحبتهم قيادات الأمن المركزي والبحث الجنائي وجميع قيادات أمن المحافظة.

وبعد وصول هذه القيادات الأمنية إلى المنطقة، توجه رجال الدين المسيحي بالكشع صباح السبت لمقابلتهم، ودار نقاش حاد جداً حول الإعتداءات التي تمت مساء يوم الجمعة. ويقول القمص جبرائيل "سألناهم كيف تحدث هذه الإعتداءات الخطيرة من سلب وتكسير وحرق للمحلات فى وجود هذا الكم الهائل من قوات الأمن؟، وكانت إجابة مفتش أمن الدولة سعيد أبو المعالي فى صوت يتسم بالإستقزان "وليه معنى". وأشدت النقاش بسبب هذه الإجابة المؤسفة، وأدى ذلك إلى إحتكاك أحد الأباء معه. وتدخل اللواء مصطفى إسماعيل مدير الأمن لتهدئة الموقف، وصممنا على أن تخرج هذه القيادات معنا لمشاهدة التخريب على الطبيعة، وشاهدوا بأعينهم آثار هذه الإعتداءات. ووعده المفتش سعيد أبو المعالي بأعلى صوته فى شارع بورسعيد "بأنه من اليوم لن يحدث شئ آخر ومش حتحصل حاجة تانى على مسئوليتي وانصرفنا".

كان هذا الحديث ظهر السبت، ولكن فى مساء نفس اليوم، وبناء على رواية شائعة بين الأقباط، تم اجتماع مع عدد من مشايخ البلد والعمد من عدد من القرى كان له وقع الكارثة على القرية. حيث نُسب لأبو المعالي فى هذا الاجتماع كلام خطير يصعب تصديقه وهو قوله للحاضرين "إزاي تسيبوا إخوانكم المسلمين تتكسر أكشاكهم، وتسكتوا على حاجة زي كده؟". ويقال أن هذا الكلام أثار مخاوف الحاضرين من قرية البلايش، الذين ليست لهم علاقات طيبة مع أهالي الكشع المسلمين، خوفاً من الدخول فى دوامة الثأر والثأر المضاد. فآثروا الانسحاب من الجلسة وكان عددهم ثمانية عشرة شخصاً، متخوفين من عاقبة الأمور. وسوف نعود إلى هذا الأمر بالتفصيل فى موضع آخر.

وبعد اجتماع مساء السبت هذا بساعات قليلة، وبعد إطلاق النار من "الأرجيهات"، والأسلحة النارية فى اليوم السابق، بدأ إطلاق الشائعات لحث الجماهير على إتمام المنبحة، حيث طافت سيارة مجهولة بالقرى تطلق شائعات غير صحيحة ضد الأقباط مؤداها أنهم سمموا المياه وأحرقوا المعهد الأزهرى وقتلوا المسلمين فى الجوامع، وتحاول إثارة السكان ضدهم.

ويقول القمص جبرائيل وفقاً لرواية استند فيها إلى شهود عيان "إن أشخاصاً من الكشع ومنهم مخبر اسمه عبد الفتاح بطيخ، وشخص آخر يدعى يسرى عبد النظير صديق وشهرته "بسبوس"، استقلوا إحدى العربات وهم يرتدون ملابس ممزقة، إلى القرى المجاورة وهم يصرخون "المسيحيون حرقوا المعهد الأزهرى وحرقوا المسجد ومزقوا القرآن" .. "ألحقوا...المسيحيين موتوا المسلمين".

والأخطر من ذلك أن نفس هذه الشائعات أطلقت من ميكروفونات مساجد فى الكشع ودار السلام صيحات "المسيحيين سمموا المياه، ما تشربوش يا مسلمين". وفى نفس الوقت، كانت سيارات أخرى تجوب بالميكروفونات أنحاء قرى أخرى مجاورة هي البلايش والنغاميش ونجع الدير ونجع موسى وأولاد طوق شرق وأولاد طوق غرب فى ذات اليوم والأيام التالية وتردد نفس الشائعات.

وأكدت جريدة الأهرام ذلك بقولها إن "تقارير من موقع الأحداث كشفت عن أن إطلاق عدة شائعات عن مقتل عدد من المسلمين فى قرية الكشع، أدى إلى تدافع أعداد كبيرة من الأشخاص وسط المواطنين للعمل على تصعيد ردود الأفعال، (...) وفوجئ المواطنون فى الثانية إلا ربعا من الليلة نفسها بسيارة مجهولة تطوف قرى الخيام وأولاد خلف والكشع ومدينة دار السلام تحذر المواطنين عبر الميكرفون بعدم الشرب من مياه الحنفيات لأن بها مادة سامة، وبينما لاذت السيارة بالفرار بدأ المواطنون فى

البلدية والقرى يرددون عبر الميكروفونات أن المياه مسمومة ويطلبون من الأهالي عدم استعمالها، وتمكن حرس المحافظ من ضبط شخص في أثناء ترديده هذه العبارة وأرشد عن شخص آخر. وقام جمال مكاوي رئيس مركز دار السلام بضبط شخص ثالث بقرية الخيام يردد الكلمات نفسها عبر الميكروفون وتم تسليمهم للشرطة للتحقيق والوصول إلي مروج هذه الشائعة الخطيرة".^{٢٤}

وأكد ذلك أيضا المحافظ اللواء أحمد عبد العزيز بكر عندما وصل في الثالثة من فجر يوم الاثنين بعد المنحة لحضور اللقاء الذي تم مع القيادات الأمنية التي أوفدها صلاح سلامة رئيس مباحث أمن البصرة، والتي وصلت بصحبة الأنبا مرقس والأنبا صرابامون، حيث ذكر أمامهم جميعاً أنه وهو في طريقه إلى هذا الاجتماع سمع عبر ميكروفون أحد المساجد أحد الأفراد ينادي على الأهالي "يا مسلمين الحقوا.. المسيحيين سسموا مياه الشرب"، فأمر القوة المرافقة له بإحضاره وقام بتوبيخه وضربه "بالأفلام" ونهره لما قام به ثم تركه. وقد ذكر المحافظ ذلك في أكثر من لقاء مع مسئولين وأهالي وصحفيين، كما ورد أيضا في التحقيق الذي تم في نيابة أمن الدولة العليا مع الأنبا مرقس في ٢٤ يناير ٢٠٠٠.

والأمر المثير للذهول هو أن السيد المحافظ الذي يمثل كل سلطات الدولة، لم يقبض على هذا الشخص ولكنه اكتفى بتوبيخه وأخلى سبيله ولم يتخذ معه أي إجراء، ولم يحاول معرفة من يقف وراءه. أو لعله كان يعرف ولم يشأ الدخول في صدام مع من يقف وراءه.

ولم تتخذ الشرطة أو النيابة أيضا أية إجراءات قانونية مع من أطلقوا هذه الشائعات التي لها كان لها الأثر في إندلاع المذبحة وحرق وتدمير ممتلكات المسيحيين في الكشك ودار السلام والقرى المجاورة لها في نفس الوقت.

وهكذا كان الجو مهيباً تقاماً لوقوع المذبحة تحت سمع وبصر السلطات والقيادات الأمنية والتنفيذية المحلية.

كيف إندلعت شرارة المذبحة؟

توجه المسيحيون للصلاة كالمعتاد صباح يوم الأحد ٢ يناير ٢٠٠٠ فحاولت الشرطة منعهم ولكنهم صعدوا على التوجه إلى الكنيسة للصلاة، واستجابت الشرطة لمطلبهم. وعقب خروجهم من الكنيسة سمع في القرية أصوات إطلاق أعيرة نارية. في هذا الجو المشحون والذي يسوده التوتر والغليان ارتكبت القيادات الأمنية والإدارية المحلية خطأين قاتلين كان الأول بمثابة إلقاء عود ثقاب مشتعل في أرض مشبعة بالبنزين، والثاني هروباً من مواجهة الموقف بعد بدء اشتعاله:

الأول هو حضور القيادات الأمنية والمحلية يوم الأحد لمحاولة إصلاح الأكشاك بعد محاولة صلح فاشلة جرت يوم السبت لم يوافق فيها المسيحيون على إصلاح هذه الأكشاك التي كانت قد صدرت قرارات بإزالتها من الإدارة المحلية.

ويقول جوزيف عزيز قرمان ٣٠ سنة تاجر أجهزة كهربائية وصاحب محل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إنه يوم السبت ١/١/٢٠٠٠ عاد الهدوء النسبي إلى القرية ولكن فرض حظر تجول تلقائي

ودون أن يمر أحد إلي منازل المسلمين من المسيحيين ولا من المسلمين إلي منازل المسيحيين وعلى ذلك انقسمت القرية إلي قسمين يفصل بينهما شارع بورسعيد وتواجد أمنى مكثف ومنعت الأهالي من التواجد بشارع بورسعيد أو الشوارع العامة والالتزام بالمنازل خلال ذلك اليوم وحضر الأستاذ حسن توفيق عضو مجلس الشعب ومعه شيوخ المسلمين في محاولة للصلح بالمركز بمدينة دار السلام ولكن لم يتم^{٧٥}.

ويضيف قزمان أنه في "يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ في حوالى الساعة العاشرة صباحاً بعد خروج الأهالي من الكنيسة فوجئوا باشتعال الموقف بين المسلمين والمسيحيين وبدأت الأهالي في إطلاق الأعيرة النارية من جميع الجهات "وقد حضر المسلمين من أهالي القرية قبل ذلك بقليل بصحبة أ/ جمال مكاوى نائب رئيس مجلس المدينة وأ/ محمد يوسف رئيس مجلس القرية وآخرين وذلك لإعادة بناء الأكشاك المحطمة وتم تخفيف الأمن وإبعاده عن شارع بورسعيد وباعتراض الأهالي المسيحيين لعدم انتهاء الموضوع بدأت الأحداث" وقامت الشرطة بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على الأهالي لتفرقهم .. وأطلقت الشرطة النيران لتخويف الأهالي فالتزم الأهالي منازلهم وتطورت الأحداث في شكل سلب ونهب وقتل للمسيحيين ومنازلهم وممتلكاتهم ولم تتدخل الشرطة في تلك الأحداث التي وقعت في الناحية البحرية من البلدة "كرم الغرابلية" والناحية القبلية "نجع احمد رضوان" والطريق المؤدى إلي خارج الكشع "طريق الخيام أي في المناطق المجاورة لمنازل المسلمين".

ويبلغ شمشون مترى عطية ٣٨ سنة، مقيم الكشع ويعمل موجهاً بالتربية والتعليم بإدارة دار السلام التعليمية المنظمة بأنه "يوم الأحد حتى الساعة ٩ صباحاً لم يكن هناك مشاكل حتى حضرت الشرطة مع أصحاب الأكشاك وثارَت مشاكل حول مكانها وسمعت إن أصحاب الأكشاك المسلمين يبسبوا المسيحيين وطبعاً كان ممكن ينتظروا رفع أنقاض الأكشاك يومين أو ثلاثة حتى يتم إصلاحها"^{٧٦} ويقول القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل حول هذه النقطة "إنه بعد انتهاء الصلاة في حوالى الساعة التاسعة صباحاً، ذهبت مع أبونا لوقا إلى المطرانية في البلينا لمقابلة الأنبا ويصا. وفي هذا الوقت ذهب اللواء أحمد حرب مساعد مدير أمن سوهاج والأستاذ جمال مكاوي رئيس مدينة دار السلام، والأستاذ محمد يوسف رئيس قرية الكشع ومعهم الضابط خالد عبد الحميد إلى الكشع، وأحضروا معهم بعض المسلمين لتصليح الأكشاك ويطلبون من كلا منهم إصلاح الكشك الخاص به، وهو أمر كان في منتهى الخطورة في مناخ الغليان السائد، خاصة بعد أحداث التدمير وإطلاق الرصاص ضد ثلاثة من المسيحيين. وبدأت في وجودهم مشادات كلامية بين المسلمين والمسيحيين، تحولت إلى شتائم وبدأت الشرارة تنطلق في وجودهم وبدأ ضرب النار يشتعل في وجود هذه القيادات".

ويضيف القمص جبرائيل "أنه من المؤكد أن مصدر النيران هنا كان من المسلمين لأنه لم يكن هناك قتلى بينهم، وانسحبت هذه القيادات والشرطة المصاحبة لها إلى نقطة الكشع، في الوقت الذي أقاموا فيه "كردونا" على المناطق المسيحية، ولكن عندما اشتد ضرب النار انسحبت هذه القوات تماماً".

٧٥- الوثيقة ٢٧ "شهود عيان".

٧٦- المصدر السابق.

ويؤكد ياسر حارس محمد عبد الرحمن وهو مزارع ٢٤ سنة وصاحب كشك بشارع بورسعيد هذه الرواية فى شهادة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بقوله إنه "يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٠ صباحاً كان هناك عدد من رجال الأمن وقالوا يا جماعة كل واحد له كشك يجيب نجار يصلحه أو يبنيه وبدانا جمع الأخشاب فوجئنا بتجمع عدد كبير من المسيحيين حوالي ٢٠٠ خارجين من شارع أبو سيفين ومعهم عصى ومواسير جريت وقبل ما أوصل البيت سمعت ضرب النار اشتغل...".^{٧٧}

ويؤكد هذه الرواية أيضاً الديب أحمد عبد العال، مقيم بالكشخ حيث يقول للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٩,٣٠ صباحاً المسلمين راحوا يصلحون الأكشاك والشرطة كانت موجودة والمسؤولين الشعبين والتنفذين...".^{٧٨}

والخطأ الثاني هو إصدار الأوامر لقوات الأمن بالانسحاب عند بدء إطلاق النار حيث كانت هناك قوات مكثفة بالقرية حتى الصباح الباكر ليوم الأحد يوم حدوث المنبحة، وعندما بدأ الإحتكاك بين المسلمين والمسيحيين بسبب محاولة إعادة تصليح الأكشاك فى هذا الجو الملتهب، بدأت الشرطة فى إطلاق عدد من القنابل المسيلة للدموع، ويشير إلى ذلك يوثانت ظريف فارس ٢٨ سنة حاصل على بكالوريوس تجارة مقيم بالكشخ فى شهادة للمنظمة بقوله إنه فى "يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٨ صباحاً ذهب للصلاة فى كنيسة أبو سيفين وسط البلد بشارع بورسعيد وكان الجو هادئ وفيه شرطة كثير ولا يوجد اعتراض لأي شخص أثناء سيره وبعد الصلاة الساعة ١٠ ص توجهت مع صديقي إلى منزله لمدة نصف ساعة وصلنا أخبار إن المسلمين تعدوا على بيوت المسيحيين وتجمع عدد كبير من المسيحيين ناحية الشرق والمسلمين ناحية الغرب والأمن عامل فاصل بيننا وأطلق ٢ قنبلة مسيلة".^{٧٩}

ويؤكد ذلك أيضاً عدلى ميخائيل شهيد ٢٥ سنة وهو عامل زراعي مقيم بجوار جامع أبو بكر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بقوله إنه " (...) يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٠ صباحاً سمعنا إن فيه ضرب نار علينا قرب جامع أبو بكر، وأنا رايح أشوف فيه إيه الشرطة ضربت قنابل مسيلة للدموع حوالى ٤ قنابل ورجعت عرفت إن فيه ناس ماتت وهم أولاد عمى حليم".^{٨٠}

ولكن إطلاق القنابل المسيلة للدموع لم يكن فيما يبدو كافياً للسيطرة على الموقف، ومع بدء إطلاق الرصاص صدرت لهذه القوات الأوامر بالانسحاب من شوارع الكشخ بدلاً من القيام بواجبها الذى تحتمه عليها مهمتها فى هذا الموقف الخطير.

ويقول مترى يوحنا مجلع ٥٢ سنة، موظف بمكتب عمل دار السلام للمنظمة إنه " (...) يوم الأحد حوالي الساعة ١١ بدأ إطلاق الرصاص من المسلمين (...) وكان الأمن إنسحب إلى النقطة وبخلت البيت ولم لخرج والشرطة أطلقت القنابل المسيلة للدموع قبل إنسحابها للنقطة".^{٨١}

ويقول القس مرقص عبد المسيح ٣٤ سنة كاهن بكنيسة الأنبا شنودة بالكشخ للمنظمة "كنت فى القاهرة وصلت يوم السبت ١/١/٢٠٠٠ ليلاً الساعة الواحدة فجراً كان فيه حراسة عند مدخل البلد من

٧٧- المصدر السابق.

٧٨- المصدر السابق.

٧٩- المصدر السابق.

٨٠- المصدر السابق.

٨١- المصدر السابق.

ناحية المدرسة الإعدادي وعند مدافن الأقباط وتوجهت لمنزلي دون مشاكل. يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ بعد انتهاء القداس الساعة حوالي ١٠ ص رجعت البيت فحضر رئيس المدينة جمال مكاوى ومعهم رجال الأمن وبدءوا فى تنظيف الشارع من الألواح الخشبية وبدأت توجيه إهانات من المسلمين لمسيحيين من منازلهم أو الموجودين أمامها بنية الإحتكاك، وأنا أمام المنزل حضر اللواء أحمد أبو حرب "مفتش منطقة الجنوب" أخذني إلى منطقة وسط البلد وقال لي "يا أبونا من فضلك خلى الناس اللي فوق الكنيسة بتاعة أبو سيفين يبتلوا ضرب نار وينزلوا" رديت عليه - البيوت تغطى مبنى الكنيسة وما عليها وكل ما يشاهد هي المنارة" فى هذا الوقت كان الضرب يأتى من اتجاه المسلمين وطلبت منه منع ضرب النار رفض لأنه كان يريد إثبات إن المسيحيين يطلقون النار من فوق الكنيسة فقام اللواء بأمر قوة الشرطة بالإنسحاب إلى نقطة الكشخ ورجعت المنزل بسرعة....^{٨٢}

المنبحة:

وهكذا بدأت فى صباح هذا اليوم الدامي على خلفية هذه التطورات والشائعات وأخطاء القيادات الأمنية والمحلية والتوتر السائد، عمليات القتل ضد المسيحيين عقب قداس الأحد في الساعة العاشرة صباحاً، واستمرت إلى ما قبل الإفطار في الخامسة مساءً. وكانت تدور من منزل إلى منزل، والبعض منها وقع فى قلب الأرض الزراعية. وقامت بذلك مجموعات كانت تقتل بنهم شديد وبدون تمييز بين طفل أو رجل أو امرأة. وقد عثر على بعض الجثث كاملة، والبعض الآخر مقطع الأوصال أو محترق، والبعض الآخر لم يعثر له على جثة كاملة بل على بقايا رماد.

وتوازى مع وقوع عمليات القتل فى الكشخ، نهبٌ وحرق وسلب لمحلات وممتلكات ومنازل المسيحيين في الكشخ وفى قرى مركز دار السلام، وهى أولاد طوق شرق، وجزيرة النصيرات، ونجع موسى، فى نفس اليوم والأيام التالية، مما يوحى بأن هناك عقل واحد مدبر وراءها. وإذا كان هناك عقل مدبر فإنها كارثة، وإن لم يكن هناك عقل مدبر وراءها فإنها تعتبر عدة كوارث فى نفس الوقت، لأن ذلك يعنى أن وجدان الإنسان المصري المقيم فى هذه القرى وفى أعماق الصعيد قد لحقت به تشوهات خطيرة على مدى العقود الماضية، أفرزت هذا السلوك وهذا التعطش المكبوت نحو إيذاء المسيحيين في هذه القرية والقرى المجاورة لها، وقتلهم والإستيلاء على ممتلكاتهم وإتلافها وحرقها.

وتمت المنبحة رغم احتشاد الآلاف من القوات والعشرات من العربات المدرعة، وسيارات الأمن عند حافة القرية وفى المنطقة منذ مساء الجمعة السابق على يوم الأحد الدامي. وكانت عمليات القتل تتم وإطلاق الأعيرة النارية يسمع فى وضوح شديدين، ولكن الشرطة امتنعت عن التدخل لحماية المسيحيين وإنقاذهم من هجوم جيرانهم المسلحين عليهم. ولهذا لم يضبط قاتل واحد أثناء ارتكاب أية جريمة قتل ولا بعدها، ولم تضبط بندقية واحدة أو سلاح استخدم في ارتكاب أي جريمة قتل. بل كان بعض الكهنة والأهالي المسيحيين يذهبون مرتاعين إلى نقطة الشرطة وإلى العربات المدرعة طالبين سرعة نجبتهم، ولكن الشرطة كانت تمتنع عن الإستجابة لهم أو الذهاب معهم إلى أماكن القتل والتخريب، بل وكانت تمتنع عن اصطحاب المصابين للمستشفيات فوراً، وكان يتم نقل المصابين بعد الإبلاغ عن إصابتهم

وبعد استماع الاسقفين والقيادات الأمنية والمحافظ مساء نفس اليوم، لكهنة الكشخ فى قسم شرطة دار السلام، طلب الاسقفان بينما ضوء الفجر قد بدأ يسطع على نواحي هذه القرية الدامية أن يذهب الجميع لمعاينة آثار الكارثة التي لحقت بسكان هذه القرية.

واستجابت القيادات الأمنية لهذا المطلب، وفى حوالي الخامسة صباحا من فجر يوم الاثنين ٣ يناير ٢٠٠٠ ، انتقلت العديد من العربات المصفحة تحت حماية قوة أمنية كبيرة تقل الجميع إلى قرية الكشخ المنكوبة.

ويقول الانبا مرقص " عندما وصلنا وجدنا الوضع فى غاية السوء، وقد لخصت ذلك فى كلمتين فى التقرير الذى قدمناه إلى قداسة البابا فور عودتنا من الكشخ " لقد وجدنا المسيحيين مرعوبين ومثولين "٨٣

وفوجئ الاسقفان أنه لا توجد أية قوات فى الشارع الذى حدثت به بعض عمليات القتل، وطلب الانبا مرقص إحضار قوات تم توفيرها بالفعل. ولكن صرفت بمجرد ترك المكان، وقام الانبا مرقص بلفت نظر القيادات الأمنية لهذه المسألة فقاموا بإعادة نشر القوات مرة أخرى، ويؤكد ذلك ما قيل عن إنسحاب القوات فور إندلاع الأحداث.

وكان المحافظ قد ذكر أثناء التجوال أن هناك خمسة قتلى بالمستشفى فى دار السلام. وعندما سألهم الانبا مرقص عن عدد القتلى من المسلمين رد بأنه لم يصل إلى المستشفى أى قتيل مسلم.

وقام الاسقفان والقيادات الأمنية بزيارة المنازل التي كان بها ثمانية من جثث الضحايا، لم تكن جميعها مقتولة بإطلاق الرصاص حيث كان بعضها محروقا، وكانت الجثث ما تزال فى أماكنها بعضها نزف دماء كثيرة أسفلها ولم يلق الرعاية لإسعافه. وتم إخراج القتلى من منازلهم إلى عربات الإسعاف التي جاءت مع القيادات الأمنية والاسقفين.

ويقول الانبا صرابامون فى شهادته أمام نيابة أمن الدولة " إن المنظر كان صعباً للغاية لأن القتلى كانوا مرميين على الأرض "، (...) وقمنا بتسليم الشرطة أظرف الطلقات الفارغة التي تم العثور عليها فى هذه المنازل ".

ويضيف الانبا صرابامون " أن أول بيت دخلته (مع الانبا مرقص والقيادات الأمنية)، كان بيت واحد قتل وبنته ولكن لم نعثر على جثتيهما، وخلينا وإحنا واقفين بعض العساكر يطلعوا سطح البيت علشان يشوفوا الجثث دى موجودة ولا .. لا، وجبنا سلم خشبي طلعوا عليه فوق السطح وقالوا إن فيه فعلاً جثة راجل وجثة ست وطلبنا إن ينزلوهم، وسمعنا وإحنا موجودين فى البيت ده، إن الجناة دخلوا عليهم البيت وطاردوهم وطلعوا وراهم السلالم لغاية ما طلعوا فوق سطح البيت وقتلوهم بالأسلحة النارية، (...) وحكى هذه الواقعة شقيق الراجل المقتول وقال إنه كان موجود معهم فى البيت وقدر يستخبي فى دورة المياه وما حدث من الجناة خد باله منه، وأنهم من المسلمين الللى ساكنين بجواره فى المسكن. (...) وفى منزل آخر وجدنا قتيل محروق وحاطين عليه نشارة خشب، (...) وبخلنا بيت تانى لقينا ست مقتولة ودى عمة أبونا جبرائيل، (...) وزوج المجنى عليها قال لى إن القتلة حرقوا له ثلاثة مخازن

٨٣- انظر الوثيقة رقم ١٩ التقرير الذى قدمه الانبا صرابامون والانبا مرقص إلى البابا فور عودتهما من الكشخ.

للغلال بجوار مسكنه، عن طريق وضع البوص المشتعل داخل تلك المنازل، الأمر الذى أدى إلى إحراقها تماماً، (...) وبخلنا بيت رابع لقينا فيه إثنين مقتولين".^{٨٤}

ويقول لنا الأنبا مرقص "إنه عندما ذهبنا إلى أحد الحقول كان المنظر مروعا ومذهلا، ثمانية جثث ملقاة فوق أرض الحقل وقد جفت الدماء النازفة بجوارها، ومن فرط بشاعة المنظر جلس العميد عاطف أبو شادى فوق أرض الحقل بعد أن وضع وجهه بين كفيه، ولا أدري إن كان باكيا أو متأثرا، ثم أخذ عربة وذهب إلى المركز لأنه فى الغالب لم يتحمل رؤية أشياء أخرى، أو لإبلاغ المسئولين بما رآه وبقي معنا صغار الضباط".

ويقدم الأنبا صرابامون تفاصيل أكثر فى التحقيق حول مشاهداته للقتلى فى هذه الأرض الزراعية، نقدمها كما ذكرها فى التحقيق معه أمام نيابة أمن الدولة العليا "توجهنا بعد ذلك إلى منطقة زراعية قريبة من البيوت، وتقابلنا مع ست كبيرة فى السن فقالت إن ابنها قتل فى هذا المكان، وأن من قام بقتله، يدعى أولاد سيد عرنوط وآخرون كان معاهم سكاكين وأنهم قعدوا "يعرغزوه" يطعنوا فيه لغاية لما موتوه، وأنا سألتها جثته فى، فقالت كانت موجودة فى الحته دى، وبحثنا عن الجثة دى فترة طويلة ولم نعثر لها على أثر، بعد كده إبتدينا ندخل فى الزراعات مسافة كبيرة وكان معنا عدد كبير من قوات الأمن لغاية ما وصلنا منطقة فيها ثمانى جثث منها خمسة متجاورة، والمنظر كان شديد وصعب، ومن بين الثمانية جثة بنت صغيرة شوهوا وجهها، وكان عمرها سبع سنين، وأخوها شماس فى الكنيسة، كان يبصلى فى اليوم ده، وخرج بعد الصلاة علشان يجيب أخته من الزراعات فأصيب وقتل بجوارها وكان موجود جنبها وكان منظر الشاب ده صعب لأن مخه كان طالع بره وكان موجود مكانه قش ودول كانوا أقرباء بعضهم، وكان بجوار المكان ده خص زى أوضة صغيرة معمولة بالبوص وجدنا فيها مصاب (من الثمانية) عايش لسه، وكان ينزف من النصف السفلي من جسمه وكان عليه بطانية، فسألناه عن اسمه فقال مرقص رشدى جندى، فأننا سألته والمجموعة اللى كانت معنا مين اللى ضرب عليك النار، فقال اتنين واحد اسمه خلف أبو القاسم وواحد تانى اسمه خليفة، فأننا طلبت من العميد أبوشادى إن يجيب طيارة لإنقاذ هذا المصاب وقتل له إنه فى إمكانك تجيب أى حاجة تنقذه بيها وقعدا إستجاب ولقيت عربيات الإسعاف دخلت عندنا فى الزراعات، وأخذوه وأخذوا الجثث الثانية. وإحنا ماشيين فى الزراعات سمعنا ناس بتهتف (فى هذا الصباح الباكر) من قرية مجاورة لبيوت الأهالي اسمها كفر البطيخ وبيقولوا الله أكبر وسمعنا كمان فى الوقت ده صوت أعيرة نارية وبرضه رجال الأمن اللى كانوا معنا سمعوه".^{٨٥}

وبعد قيام عربات الإسعاف بنقل الجثث اللتى كانت موجودة فى الزراعات، وجد الأسقفان ورجال الأمن مرة ثانية السيدة العجوز اللتى لم تجد جثة ابنها، وكانت تبكى ملحّة عليهم فى العثور على جثته. ويشير الأنبا مرقص إلى قدوم رجل طاعن فى السن إلى الأرض الزراعية وهو يبكى طالبا النجدة والإمسك بأشخاص يحرقون كومة البوص أمام منزله، على مرمى البصر ويقول "إلحقونى فيه ناس بتحرق الحطب أمام البيت، وأنهم يستخدمون الحطب الذى يمتلكه ويخشى أن يمتد الحريق إلى منزله".^{٨٦}

٨٤- الوثيقة رقم ٢٤.

٨٥- المصدر السابق.

٨٦- أنظر الوثيقة رقم ٢٣ تحقيق نيابة أمن الدولة العليا مع الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة بناء على طلبه كشاهد.

- وقد شاهد الأسقفان ومن بقى معهم من القيادات الامنية والقوات أشخاصاً على مقربة من كومة الحطب المشتعلة وآخرين خلف كومة مرتفعة.

وطلب الأنبا مرقص من العقيد محمود صقر رئيس فرع مباحث أمن الدولة بجرجا أن يتصرف فرد عليه "قوللى أعمل إيه" فقال له الأسقف "أنا اتعلمت الصلاة ولم أتعلم الأمن". وتحركت قوات الأمن دون أن تتخذ أى إجراء ضد هؤلاء، وتركت الرجل مستمراً فى صراخه ولم تقبض على هؤلاء الأشخاص.

ولم يكن يدرى الجميع أن كومة البوص والحطب التي تشتعل لم تكن تشتعل من أجل إحراق زراعة هذا الرجل الطاعن فى السن، أو من أجل التدفئة فى هذا الصباح البارد، بل كانت تخفى جثة ابن السيدة العجوز التي كانت تطلب مساعدتهم فى العثور عليها وقد قام المجرمون بإحراقها بعد قتله وتحولت إلى رماد، ولم تتعرف عليه فيما بعد إلا من كف يده التي لم تحترق. وكانوا يكملون جريمتهم أثناء وجود الأسقفين ورجال الأمن ولم يحرك أحد ساكناً للقبض عليهم أيضاً.

والامر المحزن هو أنه عندما أراد شابان صغيران ومعهم بعض الصبية إبلاغ الشرطة التي كانت يصحبة الأسقفين والكهنة بأنهم رأوا جثة محروقة فى الحقول، أمسك على التو أحد رجال الأمن بأحد الشابين بطريقة أخافته وقال له أنت تعطل العمل إذا كان بلاغك كاذباً، وأمر ضابط آخر جندياً فأمسكه ليركبه عربة البوليس، وإرتعب الشاب وندم على أنه قال ذلك، أي أنهم لم يحاولوا القبض على القتلة الذين كانوا يكبرون حول الجثة التي كانت تشتعل فيها النيران، وحاولوا القبض على الشاهد الذى أراد أن يدلهم على موضع ضحية أخرى. فانتزع القمص جبرائيل هذا الشاب من يد الضابط وخاطب رجال الأمن قائلاً "دعوا هذا الشاب، سوف لا يبلغ بشيء وخذوا منى هذا البلاغ : تناقل إلى مسامعي أن هناك جثة لمقتول فى الحقل ولست أعرف مدى صدق الخبر فماذا أنتم فاعلون؟" فتركوا الشاب وأجابوا ستهذب إلى هناك. وعندما ذهب الجميع وجدوا الجثة تحت كومة من البوص المحترق ولم يتبقى منها سوى الكف بحيث لم يتمكن أحد من التعرف على صاحب هذه الجثة حيث ظلت مجهولة الهوية لمدة عشرين يوماً.

وبينما كان الجميع يتجولون بالقرية مع قوات الأمن، سمع إطلاق نار ولم تحرك الشرطة ساكناً لمحاولة التعرف على مصدر النيران.

وأثناء السير فى الموكب الأمني خرج بعض الرجال كما ذكر الأنبا مرقص فى التحقيق وذكروا أنهم تلقوا بعض التليفونات التي كان فيها عبارات التهديد بالقتل إذا ما أسلموش^{٨٧} وبعد مشاهدة آثار هذه المأساة توجه الأسقفان إلى منزل القمص جبرائيل مع قيادات الأمن للتواجد، وتحديثا بشأن التصرف فى القتلى وأداء طقوس الصلاة والدفن.

وكان من المقرر كما تم الاتفاق مع المحافظ أن تعقد فى اليوم التالي جلسة صلح، ولكن بعد رؤية معالم الكارثة طلب الأسقفان العودة للقاهرة، ولم تتجاسر القيادات الامنية أن تلح من أجل عقد هذه التمثيلية التقليدية بينما دماء الشهداء لم تجف بعد.

وبعد عودة الأسقفين للقاهرة، تم تسليم تقرير مقتضب للغاية فى صفحتين ونصف بسبب ضيق

الوقت إلى قداسة البابا.

وفى يوم الثلاثاء تم اجتماع بمكتب البابا حضره الدكتور أسامة الباز واللواء صلاح سلامة وتم فيه تسليم التقرير وبحث جوانب هذه المأساة وتقديم عدد من الطلبات بشأن حماية المسيحيين فى هذه القرية.

وقد وجه الأنبا مرقص فى التحقيق الذي تم معه اتهاماً شديداً لقوات الشرطة بالإهمال والتهاون واللامبالاة أثناء تجوالها معهما فى القرية لتفقد آثار الكارثة وخاصة عند مشاهدتها لهؤلاء الأشخاص الذين كانوا يحرقون ابن السيدة التي جاءت تستغيث بهم، والذين كان بإمكانهم القبض عليهم. وقال إن هذا الإهمال لا ينسب لشخص معين ولكن لجهاز الأمن والأجهزة التنفيذية والشعبية والدينية بالمنطقة والتي لم تأخذ من الإجراءات ما يحول دون وقوع تلك الكارثة.

كل هذه الأخطاء لعبت دوراً خطيراً كما سترى فيما بعد فى إفساد هذه القضية أثناء المحاكمة.

وطلب الأسقفان التحقيق معهما بوصفهما شاهدين لآثار هذه الجريمة، وقدم الأنبا مرقص لرئيس النيابة الذي كان يحقق معه تقريراً بالخسائر وحرق الممتلكات ونهبها أعده كهنة كنائس الكشخ.

وفى ختام التحقيق مع الأنبا مرقص والأنبا صرابامون، قرر السيد حسام هلال رئيس النيابة ما يلي فى نهاية التحقيق الذى استغرق ١٩ صفحة: "صرف الحاضر من سراي النيابة وتعرض الأوراق". ولكن الأمر المثير للذهول هو أن القاضي محمد عفيفى رفض ضم شهادتي الأسقفين إلى ملف القضية.

وأرسل الرئيس حسنى مبارك إلى الكشخ عقب وقوع الأحداث اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية، والمهندس إبراهيم سلام وزير الإسكان، والدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة الذى ذهب إلى مستشفى دار السلام.

١٢- من اللحظات الأخيرة قبل الاستشهاد

لا يكفى القول بأن منبحة الكشح راح ضحيتها واحد وعشرون شهيداً، لأن الرقم فى حد ذاته لا يعنى شيئاً كثيراً مثل العديد من الأرقام الكبيرة للضحايا فى أي حادث كبير. ولأن الأمر ليس مجرد حادث، ولأن تصرفات القتلة وهم يرتكبون جريمتهم البشعة تعكس رؤية خطيرة للأخر ووحشية منقطعة النظير، كان لابد من التوقف عند تفاصيل عمليات القتل بالرصاص والذبح والحرق التى شهتها قرية الكشح لأنها مليئة بالعديد من الدلالات الخطيرة. وهى تسلط الضوء على أبشع ما يمكن أن يقدم عليه إنسان عندما يتملكه الحقد والتعصب، ويرفض أن يكون الآخر مختلفاً عنه فى العقيدة والرأي، عندما يتملكه الوهم بأنه هو دون سواه يمتلك الحقيقة كاملة. عندئذ يتحول إلى وحش مفترس يقتل ويفرح لرؤية الدماء معتقداً أنه ينفذ إرادة الله. ولا يختلف فى هذا شبه مثقف عن جاهل، فما لخطر أشباه المثقفين الذين انسحقت ضمائرهم وغاب وعيهم أمام دولارات النفط، فذهبوا ينظرون على مدى عقود مضت لتيارات وافدة أفرزت هذه الوحوش الكاسرة.

ولا ندعى هنا القدرة على تقديم كافة التفاصيل الرهيبة لهذه الإعتداءات البشعة، ولكننا نقدم بعضاً منها فقط، حيث لا يمكن لقلم مهما أوتى من قدرة على التعبير أن يصور حالات الهلع والجزع والفرع التى عاشها الأطفال والنساء بل والرجال فى اللحظات الأخيرة بينما الوحوش يقدمون على استئصال أرواحهم التى أودعها فيهم الخالق. نقدم هنا فقط بعضاً من هذه اللحظات ونحن نعلم أن الكلمات تختزل المشاعر والمواقف. ونستعرض هذا القليل من كثير، لأنه على قلته يكشف بشاعة هذا الجرم الذى شارك فيه الكثيرون بوعى وبدون وعي، وحتى لا يمر استشهاد هؤلاء بلا دروس نستخلصها، على أمل واه فى أن لا يتكرر ما حدث، رغم أن الشواهد تشير إلى أننا قادمون على مواجهة نفس المسألة ولكن على نطاق أوسع بسبب تكاتف الجميع على إخفاء حقيقة ما حدث.

ونستعرض تفاصيل بعض ما حدث أثناء ارتكاب هذه الجرائم استناداً إلى:

- العديد من شهادات الأحياء الذين رأوا ذويهم وهم يقتلون أمام أعينهم.
- ما ورد فى تحقیقات النيابة.

• والتقرير التفصيلي الذى أعدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المصرية، التى أوفدت فى الأيام الأولى بعد وقوع عمليات القتل، خمسة من خيرة كوادرها (وجميعهم من المسلمين). ولم ينشر هذا التقرير تحت ضغوط من قبل السلطات الأمنية، وبعد أن واجه الأمين العام للمنظمة خطر المحاكمة وهو ما سنتعرض له فيما موضع لاحق .

• وقبل كل ذلك استناداً إلى مرافعة النيابة البليغة التى قام بها أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة العليا والتى أبكت الكثيرين من الحاضرين فى المحكمة والتى تمثل النقطة الوحيدة المضيئة فى هذه المحاكمة.

وسوف نقدم أيضاً تفاصيل عملية القتل التى ذهب ضحيتها القتل المسلم الوحيد الذى قتل بطريقة عشوائية بنيران الرعاع الذين كانوا يتعقبون المسيحيين.

نقول النيابة فى مرافعتها وهى توجه حديثها إلى رئيس المحكمة " (...) سيدي الرئيس.. إننا بصدد

مسلسل درامي مثير .. تتساقط مشاهدته وتتدافع واحداً تلو الآخر من خلال أفعال وجرائم على كل شكل ولون... ولكن بينها قاسماً مشتركاً هو الوحشية... وشهوة الانتقام... وكان مسرح هذه الأحداث يأخذ بتلابيبنا إلى الوراء... حيث الغابة التي لا يحكمها قانون... وإنما تسودها الفوضى... فهذا يتحين الفرصة للانقضاض علي ذاك أو لسرقته وإلحاق الأذى به.. ولكن الجرائم البشرية في هذه الوقائع سيدي الرئيس تأتي جماعية... ولا يدع أبطالها فرصة لفرائسهم في الذود عن أنفسهم وحماية ممتلكاتهم.. إنما يكرهونهم إكراها... ويشلون حركتهم بعد أن بثوا في نفوسهم الرعب.. بالقتل الشنيع والإحراق والسرقة بالإكراه".^{٨٨}

وتشير النيابة في موضع آخر من مرافعتها إلى كيف قام هؤلاء الوحوش بقطع الطريق والبحث عن أي مسيحي للفتك به وتقول " وهكذا اجتمع هؤلاء المتهمين على أن ينتهكوا حرمت الطريق العام.. وأن يعيشوا في الأرض فساداً ويشيروا الفوضى والقلق بين المارة والعاشرين.. دون أن يأمن أحد جانبهم.. فقد حزموا أمرهم على الفتك بكل مسيحي يمر آخذين حابلهم بنابلهم.. وصغيرهم بكبيرهم دون أدنى جريرة سوي أنه لم يأت على الوزن الذي اجتمعت إراحتهم على الكيل به".^{٨٩}

بدأت عمليات قتل المسيحيين عقب قداس الأحد في حوالي العاشرة صباحاً، واستمرت إلى ما قبل الإفطار في الخامسة مساءً. حيث قتل البعض في منزله، ومنهم من قتل وهو في حجرة نومه. والبعض الآخر في الحقول. وقد عثر على بعض الجثث كاملة والبعض مقطع الأوصال، والبعض الآخر محترق لم يعثر له على جسده كاملاً بل على بقايا رماد. وكان من يستطيع الفرار إلى سطح منزله يتعقبه الرعاع، أو يجد من يطلق النار عليه من سطح منزل مجاور وكأنه قد استجار من الرمضاء بالنار. ومنهم من نزع حتى الموت دون أية محاولة من الشرطة للتدخل لنقل المصابين إلى المستشفيات. وعندما رفض رئيس نقطة دار السلام المساعدة في نقل المصابين، وضع أحد الآباء جثة ابنه الهامدة فوق عربة يد محاولاً الذهاب إلى أقرب مستشفى على بعد أكثر من عشرة كيلومترات، على أمل أن يكون مازال حياً.

ومع ذلك لم يخل الأمر من شهامة ضابطين وبعض الجنود الذين نقلوا ثلاثة من الجرحى، وكانوا يحملون كل واحد منهم وهم سائرين للخلف في تشكيل دفاعي بظهورهم إلى عربة مصفحة وكأنهم يقومون بعملية عسكرية، بعد أن أطلقت النار عليهم وهم ينقلون أحد الجرحى الذي كان في حمايتهم، وستعرض لذلك بالتفصيل في حينه.

وفيما يلي قليل جداً من كثير مما حدث وتعجز الكلمات عن وصفه:
الشهيدة بونا القمص جبرائيل؛

هي عمة القمص جبرائيل عبد المسيح راعي كنيسة الملاك ميخائيل بالكشخ وتبلغ من العمر خمسين عاماً. لها أربعة بنات وولدان وهي ربة منزل. قتلت داخل منزلها الكائن بشارع متفرع من شارع بور سعيد عند المدخل البحري في مواجهة بنك القرية. سمعت أثناء تواجدتها في غرفة نومها مع ابنتيها مريم، وشهرتها هالة، وصباح وابنها مينا وزوجها

٨٨- انظر الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة في قضية الكشخ الثانية المقيدة برقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا نقلاً عن كتاب "آداب مرافعة الإدعاء (أصول وممارسات) تأليف سمير ناجي وأشرف هلال، القاهرة، الطبعة الذهبية ٢٠٠٢.

٨٩- المصدر السابق.

تسطنطين شنودة صوت إطلاق أعيرة نارية فى الشارع، حيث كان يطلق المتهمون صابر على عبد العال وشهرته إبراهيم ولطفى أحمد حسن وحسن أحمد حسن وأيمن السنوسى صديق والخفير النظامي محمود أمين من قوة شرطة نقطة الكشف، وفقا لما ذكرته هالة، أعيرة نارية عشوائياً بالشارع. وعندها أغلقوا باب المسكن ثم استشعروا هؤلاء وهم يطلقون النار على باب المنزل، فر بعضهم إلى الطابق الثاني وبعض منهم إلى الطابق الثالث.

اقتحم المتهمون المنزل ثم حجرة نوم الشهيدة وأطلقوا عليها أعيرة نارية أصابتها فى الصدر والرقبة ماتت بسببها، ثم أشعلوا النار فى المنزل مما أسفر عن احتراق محل تموين مملوك لزواج القتيلة وحرق إحدى الغرف الكبيرة بالمنزل. وقبيل استشهادهما طلبت من ابنتها مريم أن ترفعها وبينما كانت تهم بذلك، قالت لهم مريم "حرام عليكم ماذا فعلت والى بكم لتضربوها"، فأطلقوا عليها هي الأخرى طلقة نارية أصابت النخاع الشوكي فى العمود الفقري أحدثت بها عاهة مستديمة وهى مصابة الآن بشلل نصفي.

ويقول زوجها للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إنني خلال ذلك كنت مختبئ تحت السرير بالدور الثاني، ونظرت من الشباك كانت عناصر الشرطة لا تفعل شيئاً، وبعد ما ضربوا نارحرقوا غرفة النوم واستولوا على بعض الأجهزة الكهربائية".^{٩١}

الشهيد وائل الضبع ميخائيل حبيب :

يبلغ من العمر ١٧ عاماً، بكر أبية وله ثلاث أخوات من البنات. كان طالباً فى السنة النهائية من الثانوي التعليم الصناعي، وكانت أمنيته أن يدخل كلية الهندسة.

يقول المحامى ميشيل بسادة "إن وائل كان برفقة خالته وتدعى سلوى جوارجيوس بباوى يوم ٢ يناير. توجه والده الضبع ميخائيل إلى منزل جد القتل وائل، وأثناء تواجده به سمع أصوات إطلاق أعيرة نارية. وعندما حاول استطلاع الأمر شاهد ياسر شرف الدين ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وشمس عبد المعبود زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نصر الدين يوسف ومحمد جاد السيد زهران يقومون بإطلاق أعيرة نارية فى اتجاه منزله ومنزل والده المتجاورين فى نفس الشارع، وشاهد تصاعد ألسنة النيران من منزله ورأى شقيقة زوجته تبلغه بأن نجله وائل فى الطريق إليه بعد أن صمم على الذهاب لوالده رغم تحذيرها له بعدم مغادرة المنزل، ولكنه خاف من النيران التي شبت فى المنزل للتواجد فيه مع خالته وأعتقد أنه سيجد الأمان إذا ما هرب من هذا المنزل متوجهاً إلى مكان إقامة والده الضبع ميخائيل. وعقب ذلك سمع الضبع طرقات على باب منزل والده وإذا توجه على الفور هو وزوجته إلى الباب لفتحه متوقعين قدوم الصبي، وجدوه قتيلاً ملقى أمامه، بعد أن سمعوا صوت أعيرة نارية صوب الباب".

يقول والده الضبع ميخائيل حبيب - الشهير بشمشون - ويعمل تاجر قطع غيار لجرارات وماكنات الري، للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٢ ظهراً كانت فيه مجموعة مسلحة تأتى ناحية منزلى من الجهة الغربية وبخلوا منزل والدتي وكان ابني وائل وزوجة شقيقي فى منزلي، وهو يبعد حوالي ١٢٠ م عن منزل والدتي، وبخل هؤلاء وأشعلوا النار خرج وائل

٩٠- وفقاً لما ذكرته هالة فى التحقيقات أمام النيابة وأمام محكمة جنايات سوهاج جلسات يناير ٢٠٠٠.

٩١- الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان".

من بيتنا فى طريقه إلى بيت والدي، وهو بيرن الجرس أطلقوا عليه النيران ومات على عتبة المنزل. وكنت أشاهدهم من فوق سطح المنزل وابني كان غرقان في دمه وكان يينزف باستمرار. حاولت الاتصال بالسنترال دون جدوى، وطلبت رقم ٨٣٠٠٠٤ مركز شرطة دار السلام ولم يرد على أحد. وظل ينزف وضرب النار شغال لمدة نصف ساعة على الأقل ثم توفى. حاولت الذهاب لنقطة الشرطة فأدخلته للمنزل حتى هدا ضرب النار الساعة الخامسة بعد الظهر، حاولت رفع وائل ولم أستطيع فقامت بوضعه على سيارة يد صغيرة "سيارة حديقة" أخذته وباقي الأسرة وتوجهنا لنقطة الشرطة فوجدت هناك مدرعات مصفحات وسيارات أمن مركزي وعدداً لا يقل عن ألفين جندي وضابط ولواءات شرطة وسيارات إسعاف. فقلت لهم "حرام كل الشرطة هنا ولحنا بنموت هناك، ورد على ضابط برتبة عميد وقال كنت عاوز نعملك إيه؟، فدخلت السيدات وابني المتوفى عند منزل خالي بجوار النقطة، ورجعت لهم وقلت لسه فيه أطفال بالبيت اعملوا معروف نروح نخرجهم فاستجاب رئيس النقطة وهو الضابط خالد وأخذ مدرعة وتوجهنا للمنزل أخرجنا منه أسرتين يتكونان من ١٥ فرد أطفال وسيدات، والساعة ٩،٣٠ مساءً ركبنا فى سيارة لوري وأخذنا وائل ومستشفى دار السلام وكان توفى متأثراً بإصابته بطلق نارى فى الكتف أثناء وجوده بمنزله على الطريق ترعة الخيام" ٩٢.

الشهيد وهيب جرجس حنا :

كان يبلغ من العمر ٤١ عاماً، ويعول أسرة كبيرة العدد تتكون من والديه المسنة وزوجته وأولاده العشرة، سبع بنات وثلاثة أولاد. عند بدء عمليات القتل كان داخل منزله بالناحية البحرية للكشخ فى مواجهة أراضى زراعية (كرم الغرابلية). توفى لإصابته بطلقات نارية فى كتفه وساقيه وأصيب ابنه عنتر.

فى حوالي الساعة الثانية عشرة يوم ٢ يناير سمع وهيب جرجس حنا وأسرته المكونة من زوجته وبناته السبع وابنه عنتر إطلاق أعيرة نارية. فصعدوا إلى سطح المنزل لتبين الأمر وشاهد الأب وابنه مجموعات تطلق النار وتقتحم منازل المسيحيين تبعاً، فطلب الابن من والده الهرب من المنزل فرفض الأب قائلاً "إنه لا يوجد سوى طريقين للهروب: الأول هو المرور على القنلة، وبذلك سيسلمون لهم أنفسهم، والطريق الثاني المعاكس يتضمن المرور على أسطح منازل بعض المسلمين الذين قد يقتلوه - كما قال - خاصة وأنه معه زوجته وبناته السبع، وقد يلحق بهم ضرر أكبر من الموت، كأن يتم اغتصاب زوجته أو بناته. وأضاف قائلاً لابنه من الأفضل أن نقتل فى منزلنا وإخوتك البنات معنا فهذا أكرم لنا" ٩٣. هبط الأب وابنه إلى أسفل منزله وأدخل زوجته وبناته السبع إحدى الحجرات، وأغلق عليهم الباب. وكان معهم شخص آخر وهو الضبع سند شاكر كان متواجداً للإحتماء بوهيب، ولكنه هرب عن طريق السطح إلى منزل مجاور.

ثم قام عدة أشخاص، لا يُعرف منهم سوى شخص يدعى معلوى قهمي معلوى (يعمل خفيراً نظامياً بنقطة شرطة الكشف)، وحددت المباحث فيما بعد شخصيات الآخرين بأنهم صابر عسران محمد وأحمد صابر عسران، بإقتحام المنزل وأطلقوا عياراً نارياً على الإبن فقام الأب بإحتضانه، وكان يعرف المدعو معلوى معرفة جيدة ولا توجد بينهم أية خلافات، فأخذ يلومه قائلاً "أنت بتجتل ولدى ليه؟

٩٢- المصدر السابق.

٩٣- وفقاً لما ذكره عنتر للمحامى ميشيل بسادة فى مكتبه.

ولدى عملك إيه؟" ، فقال له ، معتقداً أن عنتر مات ، " وأنت كمان تحصل ولدك " وأطلق عدة أعيرة على وهيب الأب، الذي مات متأثراً بجراحه بعد بضعة ساعات. وبعد ذلك أشعلوا النيران فى فناء المنزل وخرجت الأم والبنات السبع فوجدوا الزوج قتيلاً والابن جريحاً.

وقالت السيدة نعم رياض سعد زوجة وهيب للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه " يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١٢ ظهراً إشتغل ضرب النار في البلد. وبعدين الضرب قرب من البيت فأخذت البنات السبعة وبخلت غرفة آخر البيت، وأغلقت علينا الباب وحطينا خلف الباب متاريس بقطع خشب علشان محدش يدخل، وبعد كده لقينا ضرب النار على الباب، والباب انكسر وبدأ ضرب النار فى البيت وطلقة جت لعنتر فى ذراعه الأيمن وسمعت وهيب يقول كده برضه تضرب الواد يا معلوى، هو ولدى عملك إيه علشان تجتله، رد عليه صوت معرفش هو مين .. وأنت كمان هتحصله يا نصرانى الكلب وسمعت ضرب نار بعدها ٣ أو ٤ طلقات واحدة جت فى كتفه، والباقي فى ساقه، وهما ماشين لفوا من وراء البيت وعلى حوش المنزل رموا كرة نار، وهيب فضل ينزف دم لغاية الساعة ٤ عصراً لما جت الإسعاف ومات أول ما وصل مستشفى سوهاج التعليمي وعنتر لسه فى المستشفى حتى الآن".^{٩٤}

ويقول عنتر وهيب جرجس، الابن الذي كان يرقد للعلاج بمستشفى سوهاج التعليمي للمنظمة "أنا كنت فى الجامعة أؤدي الامتحانات حتى يوم السبت، وصلت إلى القرية في حوالي الساعة ٢ الظهر يوم السبت ٢٠٠٠/١/٢ وعلمت بمشكلة المسلمين والمسيحيين ولعدم وجود سلاح عندنا والدي رجل كبير لم أشعر بخوف من المشكلة بسبب عدم تدخلنا فى أية مشاكل. فى يوم الأحد الساعة ١١ الصبح سمعت صوت أعيرة نارية بشكل كبير وظل الصوت يزيد حتى أنني شعرت أننا فى حرب وبعد كده طلعت أنا والدي إلى الدور الثاني بالمنزل لمشاهدة ما يحدث، فرأيت ناس كتير بتجرى ومعاهم بنادق ورشاشات، وحاولت الخروج لإحضار شقيقتي الصغيرة نجفة حيث كانت فى المدرسة تؤدى الامتحان (الإعدادية)، ووجدتها قادمة من الشارع فأخذتها وبخلت إلى المنزل. وبعد كده بحوالي ساعة حضر شخصين إلى منزلنا وكسروا الباب الرئيسي وأطلقوا عياراً نارياً نحوى ولكنه لم يصيبني وعندما حاولت التحدث معهم أخبروني بإحضار كيروسين أو بنزين أو أنبوبة بوتاجاز ولعدم وجود كيروسين أو بنزين رفضت إحضار الأنبوبة، فأطلق أحدهم رصاصة نحوى أصابتنى فى ذراعي الأيمن وعندما اقترب والدي نحوى وقال حرام عليكم موت ابني، قال واحد وأنت كمان هتموت وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه فى ذراعه وطلقتين فى الفخذ الأيمن وتم نقلنا إلى مستشفى دار السلام العام للعلاج. ولكن توفى والدى لعدم احتمال الإصابة، وكانت حوالي الساعة السادسة مساءً، وبعد كده أجروا جراحة فى ذراعي، وتم تحويلي إلى مستشفى سوهاج التعليمي، لإجراء جراحة أخرى وسوف يتم عمل جراحة أخرى الأسبوع القادم".^{٩٥}

ويروى القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل بالكشخ كيف حاول عنتر إنقاذ إيه المصاب بالرصاص فى المنزل قائلاً "لقد جاء صارخاً وهو ينزف دماً من ذراعه المصاب إلى بيتي قائلاً أنقذوا أبى قبل أن يموت، وحاول عنتر أن يوقف أية سيارة شرطة لإنقاذ والده ونفسه فلم يتمكن

^{٩٤} - الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان". ويضيف تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الكامل حول هذه الشهادة "لم نستطع معاينة المنزل لأن قوات الأمن كانت تقيم فيه".

^{٩٥} - المصدر السابق.

من ذلك، وتصادف مرور سيارة مصفحة أمام منزلي وكان معي القمص بولا فاستوقفناها وذهبنا بها إلى نقطة الكشع، وهناك رفض الضباط خروج أي سيارة لإنقاذ المصابين. وبعد مشادة كلامية بيننا والضباط واللواء عاطف ربيع، تقدم أحد ضباط القوة الخاصة لا أذكر اسمه وهو برتبة عقيد مملوء شهامة ورجولة وقال وهو متأثر أنا سأذهب معكما. واصطحب معه ضابط برتبة نقيب لا أذكر اسمه أيضا لكن أذكر أنه هو الآخر قد تأثر بالفعل لهذا الموقف وأربعة جنود مسلحين من قوات الأمن المركزي. وذهبنا بعربة مصفحة أمام منزلنا وأخذنا عنتر المصاب ابن وهيب، ثم ذهبنا تجاه الطريق المؤدى إلى مجلس القرية وأخذنا المصاب نبيل سامى سيف الذى تم الاعتداء عليه وهو ممسك باللواء أحمد أبو حرب مساعد مدير أمن سوهاج، ثم توجهنا إلى منطقة كرم الغرابلية حيث يسكن المصاب وهيب جرجس والد عنتر، وأثناء السير على الأقدام ومعنا النقيب والجنود الأربعة فوجئنا بمجموعة من المجرمين أطلقت علينا أعيرة نارية مما جعل هذا الضابط والجنود يتبادلون معهم إطلاق النار. وفتح لنا أحد المسيحيين منزله ودخلنا فيه وأحضر النقيب والجنود الأربعة المصاب وهيب جرجس حنا وقد وضعوه على بطانية وحمله اثنان من الجنود، واحد من الأمام وواحد من الخلف بينما الاثنان الآخريان يسيران للخلف وهم في وضع الاستعداد للرد على إطلاق الرصاص ولحمايتنا حتى ركبنا جميعا السيارة المدرعة، ثم توجهنا مرة أخرى إلى الطريق المؤدى إلى مجلس قروي الكشع، وهناك أحضروا المصابة هالة قسطنطين شنودة وكانت غير قادرة على الحركة بعد الإصابة وكانت معها أختها أمل وتوجهنا إلى مستشفى دار السلام المركزي".

ويتابع القمص جبرائيل عبد المسيح حديثه قائلا "فى أثناء السير على الطريق من الكشع إلى دار السلام رأينا بعيوننا ما أنهلنا، مجموعات من الإخوة المسلمين منتشرين على طول الطريق مسلحين بأسلحة نارية وبيضاء مختلفة الأشكال واضعين أجارا ضخمة على الطريق تعترض مرور السيارات لتفتيشها وإنزال المسيحيين والإعتداء عليهم مما استدعى توقف العربة المصفحة أكثر من مرة على الطريق لإزالة هذه الأحجار لكي نمر. وكان العقيد الذى يقود هذه القوة المرافقة لنا من نوعية فريدة حيث اتصل بالقيادات من الأجهزة التي بالسيارة يشرح فيها الوضع السيئ على الطريق طالباً من القيادات إرسال قوات لمطاردة هذه المجموعات، التي تعترض الطريق والمسيحيين، ولم يستجب له أحد لأننا لم نرى أية قوات أو تغيير في الأوضاع بعد أن أوصلنا المصابين للمستشفى ونحن فى طريق العودة من دار السلام للكشع".

ويضيف القمص جبرائيل " أنزلنا المصابين فى المستشفى وكانت المفاجأة أن هناك تعليمات للنقيب قائد العربة المصفحة بعدم العودة إلى الكشع، لوجود أعمال شغب فى دار السلام، فأراد النقيب أن يتركنا فى مستشفى دار السلام، فرفضنا وتمسكنا بأن نبقى معه فى العربة المصفحة، وذهبنا معه إلى موقع الشغب فى دار السلام ورأينا الحرائق فى محلات المسيحيين، ورأينا أعداداً غفيرة من المعتدين وهم يسرقون ويسلبون فى محلات وبيوت المسيحيين. ورأينا كما هائلاً من عربات الأمن المركزي ممثلة بالجنود فى موقع الأحداث دون أن تفعل شيئاً. ورأينا اللواء مصطفى إسماعيل مدير أمن سوهاج واللواء أبو المعالى يسيران بسرعة على قدمهما فى موقع الأحداث. وتلقى منهما النقيب قائد المصفحة تعليمات بالتوجه إلى مبنى مركز الشرطة بدار السلام، وتركنا فى السيارة المصفحة وظل

بعضاً من الوقت فى المركز وبعدها أعادنا إلى الكشع".
ويتناول أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة هذه الجريمة فى مرافعته قائلاً " ... اقتحم جمع من الأشخاص مسكنهم وأطلق أحدهم عليه عياراً نارياً قاصداً قتله.. فأصابه فى ذراعه.. ثم أطلق عدة أعيرة نارية على والده فأرداه قتيلاً. ورغم أنه قد ذكر أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق على الخفير.. الذي لم يكن يعرف اسمه.. فإن النيابة توصلت وإجلاء للحقيقة.. وتوخيا للدقة فى إسناد الجرائم إلى مرتكبيها.. قامت بعرض خمسة أشخاص بينهم الخفير على المجني عليه فى سراي النيابة.. فلم يتردد لحظة وهو يتعرف عليه مقررًا أنه هو الذي اقتحم مسكنهم.. وكان منه ما كان...

... وأيضاً شهادة زوجة المجني عليه.. التي عاشت مع بناتها السبع فى هذا اليوم الحزين نكبة دهمت بيتها فى حالة من الخوف والهلع ثم الحزن النحيب على زوجها القتل..
فشهدت بأن (.....) الذي سمعت زوجها يعاتبه على إصابته لابنه وهو يتساقط أمام عينيه قد رد عليه قائلاً.. "وأنت كمان متحصله!!" فهي لم تتعرف على شخص القاتل.. ورفاقه فحسب.. وإنما راحت تسجل لنا الحوار الأخير الذي دار بين المجني عليه والخفير.. "وينظر وكيل النيابة إلى المتهم الخفير ويقول له "فهل ثمة إدعاء يستقيم لك بعد أن أكدت هذه الشهادة أنك الفاعل مع رفيقي سوئك؟! أظن الإجابة واضحة!"

ويواصل أشرف هلال مرافعته قائلاً " .. شهادة أخرى من موقع الأحداث أدلت بها أكبر البنات اللاتي ارتعدت فرائصهن فى هذا اليوم أيما إرتعاد.. وانهمرت الدموع من أعينهن أنهاراً.. وهن يرين دم أبيهن يسيل أمام أعينهن .. وأخاهن راقداً يئن من جراحه... وقد أكدت فى أقوالها ما جاء فى مضمون شهادة أمها السابقة.(...) وقد أكد مضمون الواقعة كذلك، تحريات المقدم/..... الذي أكد فى شهادته ضلوع هؤلاء المتهمين الثلاثة بجنايتي قتل الأب والشروع فى قتل ابنه..."

ويضيف " ... وهو ما يجعلنا نستخلص من جملة هذه الدلائل مجتمعة ما يؤكد توافر الركن المادي لجريمة قتل المجني عليه..... عمداً والشروع فى قتل ابنه.....
وقد ساقنا شهادة الابن المصاب إلى تأكيد توافر الركن المعنوي لهذه الجريمة أيضاً.
فلدي سؤاله عن القصد الذي أطلق من أجله المتهمون أعيرتهم النارية صوبه (الصحيفة ٨) رد قائلاً:
" هو كان عاوز يموتني "

"وعاوز يموتني " هذه تؤكد لعدالتكم توافر النية والعزم على تنفيذ هذا الجرم.. وكيف تبينت هذا القصد؟ رد قائلاً:

"لانه كان بيضرب النار فى اتجاهي وفي اتجاه والدي... وفعلاً والدي مات لكن أنا الطلقة جت فى ذراعي اليمين وكانت ممكن تيجي فى صدري أو فى دماغي وتموتني "

س: ولماذا لم يتوال إطلاق النار عليك؟

ج: " علشان أنا وقعت على الأرض لما خدت الطلقة فى ذراعي وهو فكر إن أنا مت ضرب والدي بعد كده "

ويواصل " .. فلماذا كان مداد هذه الأقوال يحمل لنا فى هذه الشهادة إجلاء للحقيقة وتوضيحاً لجوانبها ... فما بالنا والنبع الذي استقي منه هذا المداد... قد مزج بأحاسيس حزينة.. لم تندمل جراحها

وقت التحقيقات بعد... وهذا أدعي إلى توافر الصدق القلبي بعد أن توافر لها الصدق الواقعي... بتتابع الأحداث وانسجام الأدلة وتساققها دليلاً عن دليل.

وجماعها يؤكد توافر نية إزهاق روح المجني عليهما.. فتعمد اقتحام المنزل والتجهز بأسلحة نارية وتصويبهما إلى المجني عليهما وإصابتهما بالفعل وظروف الحادث وملابساته وموضع الإصابة وجسامتهما... لتكشف عن قصدهم وغرضهم الذي كانوا يرمون إليه.

أما عن ظرف سبق الإصرار فهو يتأكد من عقد المتهمين العزم على الثأر من أي مسيحي يقطن قرية الكشح بسبب اختلاط الأمر عليهم من جراء شائعة مغرضة ظن مروجوها أنها سوف تشعل الموقف بين عنصرى الأمة في هذه القرية الوداعة...

كما تأكد إصرارهم بقتل الأب بعد أن شرعوا في قتل ابنه... وهو ما يحقق في شأنهم الظرف المشدد الذي يرتب تضامناً في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين بقصد مشترك طبقاً لما نصت عليه المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

وهذا ما يؤكد أيضاً تعمدهم وضع النار في الحظيرة الملحقة بالمسكن... لإلحاق أشد الضرر بأهله بعد أن قتلوا عائلته وشرعوا في القضاء على ابنه... ولولا أن الأم وبناتها قد تدافعن حسبما جاء بشهادة الأم وابنتها الكبيرة..... لإطفاء هذا الحريق.. لالتهم البيت كله. (...) وقد شهد المقدم/.... أن تحرياته قد أكدت قيام المتهمين الثلاثة أنفسهم بوضع النار عمداً في مسكن المجني عليه".^{٩٦}

الشهيد عمداً ظريف قديس وشهرته عماد

كان شاباً يبلغ من العمر ٢٢ عاماً، يعمل موظفاً بالوحدة الصحية في دار السلام، ويعول أسرته المكونة من تسعة أفراد، وكان مصاباً بالشلل فى إحدى قدميه.

وكان الطريق الرئيسي سوهاج - قنا والمؤدي إلى الغردقة مقطوعاً كما أعلنت وزارة الداخلية في بيان رسمي لها، حيث كان الرعاع يعترضون ويوقفون السيارات والأتوبيسات التي تمر بالقرى ويأمرون سائقيها بإخراج المسيحيين ويفتشون بين الركاب ويرون البطاقات كما هو وارد بالتحقيق، في إطار غياب رهيب لسلطة الدولة على الرغم من تواجد عدة آلاف من قوات الشرطة بالمنطقة خلال هذه الأيام التعيسة.

وفى يوم الأحد الدامي سلك عمداً ظريف قديس هذا الطريق قادماً من أولاد طوق ومتوجهاً إلى الكشح برفقة عاطف الضبع أرسل، حيث أوقف الرعاع سيارة الأجرة التي كانا يستقلانها وأبلغوهما بأن الطريق مغلق، وما أن هبطا من السيارة حتى قام الرعاع بالعدو خلفهما بقصد الإعتداء عليهما، وقد تمكن عاطف الضبع من الهرب أما عمداً ظريف قديس فلم يتمكن من الهرب لأنه مصاب بشلل أطفال قديم وكان يعرج وغير قادر على الجري. ضربوه بالعصي على رأسه وجسمه حتى لفظ أنفاسه الأخيرة دون رحمة أو شفقة ثم أحرقوا جثته. وارتكبوا نفس الجريمة بنفس الوحشية على الطرق العام مع اثنين آخرين هما الشهيد عاطف عزت زكى الذى كان يسير مع أمه الضعيفة المسنة، والشهيد معوض شنوده معوض.

ويقول عاطف الضبع الذى كان بصحبته للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إنه عندما أحاط بهما

٩٦- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

المجرمون، طلب عمدان مني أن أهرب قائلًا أهرب أنت وأنا لى رب^{٩٧} ويقول شقيقه فايز ظريف للمنظمة إنه فى "يوم الأحد ١/١/٢٠٠٠ الساعة حوالي ١٠,٣٠ أو ١١ الصباح، عماد كان رايح أولاد طوق يسلم أوراق خاصة بعمله بالمستشفى وأثناء عودته عند عزبة بطيخ فى مدخل الكشخ البحري، الناس قالوا كان فيه ضرب كتير. أخويا فى اليوم ده لم يعود للبيت، وبحثنا عنه كثيرًا ولم نجده. ويوم الأربعاء ٥/١/٢٠٠٠ جاءت إشارة من المركز علشان الناس تتعرف على جثة هناك. ذهبت وكان أخي عمدان، وإصابته كان زى ما يكون مضروب بعصي أو جريد غليظ على رأسه من الخلف".^{٩٨}

ويتراجع وكيل نيابة أمن الدولة عن جريمة قتل وحرق عمدان فيقول " .. أحداث هذا المشهد في المسلسل الإجرامي تصل بنا إلى ذروة العمل الدامي.. حيث تربص هؤلاء المتهمون بالطريق العام المؤدي من عزبة بطيخ إلى قرية الكشخ.. لإصطياد كل من يتحقق لهم أنه مسيحي من بين المارين ويفتكون به فتكاً... دون أن تأخذهم بأحدهم شفقة أو رحمة..

حتى أن المجني عليه.. كان مصاباً بمرض شلل الأطفال.. ولم تحرك إعاقته في نفوسهم ساكناً... فانهاهوا عليه ضرباً بالعصي على رأسه حتى عمدوا إلى قتله.

... وأكبتها شهادة (.....) الذي كان يصحبه في طريق الموت وكتبت له النجاة إثر لوائده بالفرار تاركاً صاحبه الأشل يواجه الموت وحده بعد أن أحوالت الإعاقة دون أن ينجو هو أيضاً بنفسه... يقول ... "عنده شلل أطفال جامد برجله الشمال.. ومشيه بطئ جداً.. حتى هو بيركب عجلة جوه البلد علشان رجله والشلل اللي فيها.. مقدرش يجري بسرعة أو يداري.. لأن الطريق كان مكشوف أمام الناس اللي جاية ورانا".

س: وما سبب قرارك؟ رد قائلًا : (الصحيفة ١٠)
"الناس كانت جاية رافعة شوم فوق وواضح أنهم جاينين يضربونا".

وقد جاءت شهادة العقيد (.....) لتؤكد تحرياته أن المتهمين من ٨٠ إلى ٨٤ هم مرتكبوا الواقعة التي نحن يصدها... وأن أسلحتهم فيها كانت عصي وشوم.. وغرضهم منها قتل المارة من المسيحيين... بل إنه راح يحدد في شهادته دور كل منهم في قتل... حيث ذكر أن المتهمين ٨٤-٨٠ قد أنهاروا على المجني عليه ضرباً بالعصي الشوم حتى أوديا بحياته... بينما ظل باقي المتهمين يشدون من أزهرهم. ولدي سؤاله: (الصحيفة ٨)

س : وفي أي موضع من جسد المجني عليه كان إعتداؤهم؟
رد قائلًا : " في رأسه وأعضاء متفرقة من جسده"

وهو عين ما أكدته تقرير الطب الشرعي بعد ذلك... حيث راح يفصل ذاكرًا أن إصابة المجني عليه كانت رضية إحكاكية حديثة نشأت من المصادمة بجسم صلب راض زي سطح خشن.. وأن وفاته تعزي لإصابته الرضية بيمين الرأس وما صاحب ذلك من نزيف دماغي أدى إلي هبوط حاد بالمراكز الحيوية المخية...

وهكذا يتطابق هذا الدليل الفني مع الدليل القولي الذي سبق... لدي تناول شهادة (.....) وتحريات

٩٧- الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان".

٩٨- المصدر السابق.

العقيد (.....) مما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء المتهمين الخمسة قد أقدموا على هذا الفعل الإجرامي
برجل أثبت الطبيب الشرعي كذلك أنه كان يعاني من ضمور ملحوظ في طرفه الأيسر رجح إصابته
بشلل الأطفال... دون أن يصادف عجزه في قلوبهم رحمة به أو شفقة".^{٩٩}

الشهيد عاطف عزت زكي:

يبلغ من العمر ٢٤ عاماً، عامل زراعي، كان يعمل إخوته الخمسة نظراً لوفاة والده. وتزوج قبل قتله
بشهرين. وهو من أسرة فقيرة تستأجر قراريط قليلة كان يقوم بزراعتها. توفي والده وهو في العاشرة
من عمره. وكان يعطى كل دخله لوالدته حتى تقوم هي بالصرف على البيت، وحتى يُشعر أشقاءه
الثلاثة بأن أمه هي التي تعولهم.

في حوالي الثانية عشرة ظهر يوم ٢ يناير ٢٠٠٠، كان متواجداً هو ووالدته سمحية حافظ السائح
في أرض مؤجرة لهم وفوجئوا، وفقاً لما ذكره المحامي ميشيل بسادة إستناداً إلى تحقيقات النيابة،
بقدوم المتهمين رياض السيد محمد عرنوط والجرو السيد محمد عرنوط ومحسن أحمد حسين، وهم
يعرفون سمحية وعاطف حق المعرفة ليس فقط لأن منازلهم متجاورة ولكن لأنهم يؤجرون لهم أيضاً
القراريط القليلة التي يزرعونها، هذا فضلاً عن أن المتهمين يملكون جراراً سبق وأن استأجرته سمحية
عدة مرات لرى الأرض.

وقاموا بالتعدي عليهما بالضرب المبرح بطريقة جنونية، فهرعت سمحية مذعورة إلى القرية وهي
تصرخ تطلب النجدة وإسعاف ابنها، فلم يستجب لها أحد وامتنعت الشرطة عن مصاحبته إلى مكان
الجريمة وإسعاف ابنها، وعندما عادت لم يعد لابنها وجود.

ظلت هذه السيدة تبحث عن ابنها ساعات طويلة، حتى التقت فجر اليوم التالي مع الأسقفين، اللذان
ذهبا مع القيادات الأمنية إلى الكشخ لتبين آثار هذه المنبحة البشعة، أي أنها ظلت تبحث عنه طوال اليوم
وحتى فجر اليوم التالي حتى التقت معهم وأبلغتهم أن القتلة هم أولاد سيد عرنوط وآخرون كان معاهم
سكاكين وأنهم قعدوا "يغزغزوه لغاية لما موته". وشاهد الجميع أشخاصا يحرقون كومة من البوص
على مرمى البصر. ولم يكن يدرى أحد أن كومة البوص والحطب التي تشتعل كانت تخفي جثة ابن
السيدة التي أحرقوها بعد قتله، و تحولت إلى رماد.

وعندما علم حما القاتل، الذي كان قد صاهره قبل شهرين فقط، بذلك أصيب بلوثة عقلية وظل
يجوب الشوارع هائماً على وجهه ينادى باسمه حتى أودعوه مستشفى الأمراض العقلية، ومكث به
خمساً أشهر وبعد خروجه من المستشفى عاد من جديد هائماً على وجهه وهو يناديه "فينك يا عاطف".
وأفادت سميحة حافظ السائح والدة القاتل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "كنت قاعدة في الغيط
في الناحية البحرية للكشخ وأمامنا أراضى زراعية وده كان يوم الأحد ١/١/٢٠٠٠ الساعة ١١
صباحاً وعاطف كان في الكنيسة أول ما سمع ضرب النارجة جرى علينا علشان يشوف إيه الحكاية،
عاطف حضر ليننا وحاول أخذ المواشي ويرجعها البيت. وهو بيحل الجاموسة جه حوالي ٨ أو ٩
أشخاص معاهم عصى وشوم وجريد نخيل وقعدوا يضربوا فينا وقعدوا يضربوا عاطف على رأسه
وجسمه كله. جريت أنا أصرخ وأصوت علشان حد ينقذنا لم أجد أحد. رجعت تاني أشوف عاطف

لقيتهم موتوه. ويوم الاثنين الحكومة "الشرطة" أخذتني أتعرف على الجثث لم ألقى ابني فيهم. رجعت تانى أدور فى الغيطان على ابني يوم الثلاثاء وجيته محروق ولقيته فى كوم قش وبوص وجثته متفحم تماماً، بلغت الحكومة نقلوه المستشفى فى دار السلام والحكومة لغاية دوقتي رافضه تسلمه لينا، ويقولوا الجثة لواحد عند ٧٤ سنة ومرة تانى يقولوا دى لواحد عنده ٥٠ سنة وأنا بقول ده ابني من شكل سنانه، هو ابني وقلبي حاسس إنه هو"١٠٠

ويقول أشرف هلال فى مرافعته " (.....) لم يرحموا إستغاثه أم ضعيفة... وهي تسير جنباً إلى جنب ابنها... ولم يخطر ببالها أن تنعدم في قلوبهم مشاعر الشفقة والرحمة إلى هذا الحد... فأنهالوا عليها وهي المرأة الضعيفة.. ضرباً حتى أصابوها وسرقوا دابتيها.. أما ابنها المسكين الذي لم يستطع أن ينجو بأمه من برائتهم.. فقد كان قريباً أفرغوا فيه انتقامهم وشهوة سفك الدماء لديهم... فأنهالوا جميعاً بعصيتهم ضرباً عليه... ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يصدمون النفس الإنسانية في مشاعرها دون نفوس هؤلاء التي تجردت من كل رحمة أو شفقة.. وأشعلوا النيران في المجني عليه"١٠١.

ويضيف حول أدلة الجريمة "يأتي على رأس أدلتها شهادة أمه التي أتكلمها هؤلاء المتهمون ولدها أثناء اصطحابه لها.. حيث شهدت بأنها أثناء سيرها مع ولدها يوم ٢٠٠٠/١/٢ فوجئت بعدة أشخاص يحملون عصياً وحددت من بينهم أولاد (.....) وقاموا بالتعدي عليها وعلى ابنتها بالعصي... حتى استطاعت أن تنفذ بجلدها تاركة ابنتها يواجه مصيره المحتوم على أيديهم.. ولدي سؤالها:

س: وهل استطاعت حال ابنك حينما تم الإعتداء عليه بالعصي؟ (الصحيفة ٥)

فأجابت:

"لا ما لحقتش لأنني سبته وهمه باركين عليه بالعصيان"

س: ما دور أولاد (.....) في واقعة الاعتداء عليك وعلى ابنك؟

فردت قائلة: (الصحيفة ١٠)

ولدي سؤالها عن دور باقي الأشخاص قالت في: (الصحيفة ٨)

"هم كانوا ملمومين معاهم واشتركوا معاهم في الضرب والسرقة".

وقد أكد العقيد (.....) في شهادته أن مرتكبي هذه الواقعة هم المتهمون من ٨٠ إلى ٨٤ وأضاف أنهم عقب قتلهم لـ..... اجتازوا الكوبري المعد للعبور على ترعتي البطيخ والمرة حيث التقوا بـ..... والنته وكان من أمرهم معهما ما كان..

ولدي سؤاله عن دور المتهمين الخمسة في هذه الواقعة؟

رد قائلاً:

"(.....) و(.....) هما اللذان قاموا بضرب المجني عليهما بالعصي وبعد فرار قام أحد المتهمين

الثلاثة الآخرين بإشعال النار في المجني عليه (.....)"

س: ومن أين أتى المتهمون بمادة الاشتعال؟

ج: "المنطقة بها أكوام من البوص وهي منطقة سكنهم ومن السهل وضع النار فيها".

س: وما قصدهم من إشعال النار في المجني عليه؟

١٠٠- الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان".

١٠١- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

ج: " قصدهم الإجهاز علي المجني عليه والتأكد من وفاته " .

ومما يدل علي وحشية وقسوة قلوب هؤلاء المتهمين..... أنهم لم يتركوا الجثة إلا بعد أن تأكدوا أنها تفحمت وأن ما تبقي من أشلائها أصبح مشوها... وبعضها وصل إلى درجة الرماد.

وقد شهد النقيب..... رئيس وحدة مباحث مركز دار السلام أنه بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥ وفي إطار تفقده لمواقع القتل بالقرية بحثاً عما بها من أدلة.. عثر بمنطقة الزراعات الكائنة بعزبة بطيخ على أجزاء محترقة في حالة تفحم نسبي لعظام يرجح أنها آدمية.

وقد ثبت للنيابة من خلال معاينتها أن هذه العظام كتل سوداء اللون مختلفة الأحجام ومختلطة بالرماد أسفل نخلتين محترقتين حتى أعلاهما.

... ولنا أن نشارك في هذا الموقف بمشاعرنا التي فاض بها الكيل من شدة وفظاعة ما ارتكبه هذه الأيدي الأثمة.. فهل كان يتصور هذا الشاب المزارع.. الذي كان يخرج من بيته مبكراً ليصادق الأرض ويستخرج أثقالها.. ويساعد بعرقه وكده في إطعام الأفواه من خيرها الذي تفى به حتى على هؤلاء المتهمين أنفسهم.. ويساعد أمه وأسرته فيما يقيم لها أودها..

هل كان يتصور أن يصبح التراب الذي طالما رواه بعرقه وغرس فيه بذور صبره وكفاحه في الحياة.. رماداً من أشلاء جثته.. وأن يتحول عاطف الذي يدب على التراب ديبياً إلى عاطف الذي تدب الأقدام عليه ديبياً... بعد أن تفحمت جثته واختلطت بالرماد.. ولكن هذه الجثة التي أصبحت أرضاً يدب عليها الناس ستظل شاهداً يحكي جرمها فظيلاً ارتكبه هؤلاء القساة.. غلاظ القلوب.. الذين انعدمت فيهم مشاعر الرحمة والرافة بخلق الله...

وياله من مشهد أليم... أصاب مشاعر كل من في هذه القاعة ولا أحسبه أصاب قلوب غلفاً.. تحجرت حتى تماردت في غيها لتفعل بإنسان مثلاً فعلته بهذا العاطف.. الذي لم تكن له من جريرة سوي أنه صاحب أمه في طريقها خوفاً عليها من أن يصيبها مكروه.. فوقع فداء وضحية وقرباناً للمكروه نفسه.. الذي جسده أيادي هؤلاء المتهمين " .

والأمر المحزن أن النيابة عندما عرضت أولاد عرنوط على السيدة سمحية وطلبت منها التعرف عليهم، قررت أنها لا تعرفهم ولم يسبق لها رؤيتهم أو التعامل معهم، رغم أن المنازل متلاصقة ويؤجرون لها الأرض والجرار ورغم آلامها التي لا حد لها، وكان ذلك وليد إكراه أوقعه عليها المتهمون وأهلهم كما جاء في مرافعة النيابة يوم ٢٠٠٠/١٢/٤ أمام محكمة الجنايات .

وبعد زوال الإكراه مباشرة قررت سمحية بتعرضها لهذا الإكراه، ولكنها لم تقدم بلاغاً آخر خوفاً من المستقبل على نفسها وعلى أولادها في عالمها البسيط الذي يتسم بالقهر الشديد.

الشهيد معوض شنوده معوض وشهرته صبرى:

كان يعمل تاجر بقالة ويناهز عمره التسعة والأربعين عاماً. كان يقيم بشارع احمد عرابي المتفرع من شارع بورسعيد، وهو متزوج من مایزة جرجس صادق وله ولدان وبنتان، سهير ببلوم تجارة وإميل يعمل نجاراً وسحر طالبة بالتعليم الثانوي وعماد طالب إعدادي.

ذهب يوم الأحد ٢ يناير إلى دار السلام لشراء بضاعة لبقالته، وقام الرعاع بإتباع نفس الطريقة

الوحشية فى القتل ثم الحرق. إذ كان عائدا من دار السلام إلى الكشخ وهم يترصدون المسيحيين فى الطريق، فقتلوه عند عزبة بطيخ وأحرقوا جثته. ولم تعرف أسرته شيئا عنه إلى أن سمعت زوجته أن هناك جثة محترقة مجهولة فى أحد المستشفيات، وتعرفت عليه من خاتم فى يده وطقم أسنان الذى سقط فى قمه بعد أن احترق وجهه.

وكانت جثة هذا الشهيد هي الثالثة التي أحرقها الرعاع. ولعلنا نتذكر هنا أنه بينما الاساقفة يمرون مع المسؤولين على بيوت الشهداء، أبلغهم شابان أنهم رأوا جثة محروقة فى الحقول. وهناك وجدوا جثة محترقة تماما تحت كومة من البوص المحترق لم يكن من الممكن التعرف بعد أن امتنهن الأشرار حرمتها وأحرقوها فطمست كل معالمها. وظلت هذه الجثة مجهولة الهوية أحد عشر يوما حتى تعرفت عليها زوجته.

وتقول زوجته مايزه جرجس صادق ألتى تبلغ من العمر ٤١ عاما للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان " صبرى راح أولاد طوق يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢٠ الصبح، كان رايح يحضر طلبات لمحل البقالة بتاعه راح ولم يرجع، سئلت عليه كثيرا محدش عارف هو راح فين. كان عندي أمل الأقيه مختبئ فى مكان. يوم الخميس ٢٠٠٠/١/١٣ سمعت إن فيه جثة محروقة فى المستشفى، الشرطة بعثت لي، ذهبت للمستشفى وأتعرفت عليه كان فيه فى إيده خاتم ذهب وهو كمان كان عنده السكر ومركب طقم أسنان، والجثة كانت محروقة على الآخر ولا يوجد بها معالم بس عرفته من الطقم والخاتم، الشرطة قالت لي أمشى دلوقتي وفضلت منتظرة لغاية ما جابوا الجثة ودفناها يوم ٢٠٠٠/١/١٨ " ١٠٣

وسألت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان زوجته مرة ثانية فقالت " .. رحت تانى فى نفس اليوم بالليل طلعو الجثة تانى لقيت الخاتم وكان مركب طقم اسنان وقع فى قمه بعد حريق الجثة، أخذنا الأسنان ورحنا للطبيب الشرعي الذي قام بتركيبها فقال هي اللي ركبيتها. وتأكدت الحكومة من أن اسمه سجل عند الطبيب المعالج على الكمبيوتر. وسبب تأخر دفن الجثة إلى يوم ٢٠٠٠/١/١٨ عدم تعرفنا عليها، وعندما وجبتها الحكومة كانت الجثة متفحمة ووضعناها فى غلق "مقطف" وغطينا عليها بحشائش ".

ويقول شقيقه للمنظمة إنه " يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢٠ كان متوجها إلى سوق دار السلام (أولاد طوق) يشتري بضاعة بقالة ولم يعود، قلنا احتمال يكون راح عند أقاربنا أو مقبوض عليه، بعد ٥ أيام بلغت فى نقطة الكشخ وبدأ البحث عنه لقوا جثة بالأراضي الزراعية ونقلوها لمستشفى درا السلام، وأرسلوا إلي علشان أتعرف عليه وكانت الجثة محروقة زى حبة الفحم ولونها اسود وليس لها ملامح ولم أتعرف عليه فى الاول " ١٠٤

ويتناول أشرف هلال فى مرافعته هذه الجريمة فيقول " .. لقد استخدموا الوحشية نفسها.. وتجردوا عن مشاعر الرحمة.. وقتكوا ب..... بالكيفية نفسها التي سفكوا بها دم..... وقد دلت شهادة كل من زوجة المجني عليه وشقيقه علي أن الجثة التي تفحمت هي جثته..... وذلك بعد ما عرض عليهما الخاتم الذي عثر عليه بالجثة المحترقة... فتبين لهما أنه له..

... وقد أكدت شهادة العقيد (.....) أن هؤلاء المتهمين الخمسة الذين تجردت أنفسهم من إنسانيتها

١٠٣- الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان".

١٠٤- المصدر السابق.

هم مرتكبو هذه الواقعة بالكيفية نفسها التي قتلوا بها.....

يقول العقيد (.....)(الصفحة ١٩)

"المتهمون الخمسة قاموا بالتعدي عليه بالشوم أثناء مروره بذات الطريق وعقب ذلك أشعلوا النار

في جثته"

ثم راح يحدد دورهم قائلًا الخمسة المتهمون "كانوا حاملين جميعاً لعصي شوم واشتركوا معاً في الاعتداء عليه بالضرب بواسطتها وأشعلوا فيه النار مشتركين مع بعض في ذلك .."

س: وما قصد المتهمين من الإعتداء عليه؟

رد قائلًا: (الصفحة ٢٠) "قصدهم موته"

س: ولكن كيف استبان لك أيها العقيد ذلك؟

رد قائلًا: "لقيامهم عقب الاعتداء عليه بإشعال النار في جثته..... ليجهزوا عليه ويتأكدوا من وفاته."

ويضيف "فهل تبقت بعد ذلك حاجة بنا بعد ما لمسناه في هذه الأدلة المتدافعة نحو إثبات الجرم بهم إلى تأكيد توافر القصد الخاص المتمثل في اتجاه إرانتهم إلى إزهاق روح المجني عليهم في جرائم قتل و..... وعمداً؟!"^{١٠٥}

الشهيدان عبد المسيح محروس إسكندر وابنته سامية:

كان عبد المسيح يبلغ من العمر ٥٢ سنة ويعمل حدادا، أما ابنته سامية الشهيرة بثومه فكانت في ريعان شبابها وتبلغ من العمر ٢١ سنة وحاصلة على ببلوم تجارة. وكان عبد المسيح يعول زوجته وابنتيه وولده ويرعى أمه أيضا. قتل الاثنان على سطح منزلهما الكائن بشارع متفرع من شارع مكتب البريد بالناحية الغربية لقرية الكشخ.

كان عبد المسيح وابنته سامية وزوجته كاملة سيدهم عوض قد سمعوا في ظهر يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠، أثناء تواجدهم في منزلهم أصوات أعيرة نارية، فأغلقوا باب المنزل. وبعد فترة وجيزة سمعوا طرقا شديداً على باب منزلهم، وأصوات نداء تطالبهم بفتح الباب ولا سيتم كسره، فهربوا مرتاعين إلى سطح المنزل على سلم خشبي، ففوجئوا بطلقات الرصاص كانت تأتي من البيوت المجاورة. أصيب عبد المسيح بطلق ناري في صدره قلقي مصرعة على الفور، فيما أصيبت سامية بطلق ناري في الرقبة أدّى إلى مقتلها وكشف عن قصبته الهوائية. وشوهد المدعو مدوح سعد الدين يوسف واقفاً بسطح مسكنه القريب هو ومجموعة من الأشخاص يمسون بأسلحة نارية.

والغريب أن تقرير الطب الشرعي برئاسة الدكتور عبد الكريم بيومي أشار إلى أن سامية لم تقتل من إطلاق أعيرة نارية، ولكنها قتلت نبحاً بألة حادة. وقامت النيابة بإستجوابه في هذا الشأن فصمم على تقريره، وأعادت إستجواب الشهود فصمموا على شهادتهم من إنها قتلت أمامهم بإطلاق عيار ناري وليس نبحاً بألة حادة. ولكن جاء في مرافعة النيابة حول هذه النقطة أن الطبيب قام بعمل جرح استكشافي ولكنه نفى ذلك خشية من تعرضه للإتهام بأن ذلك كان سبب وفاتها.

ويقول سامى عبد المسيح ابن الشهيد ويبلغ من العمر ٢٠ سنة ويعمل سائقاً إنه "يوم الأحد/ ٢٠٠٠ ١/٢ الساعة ١١,٣٠ ظهراً سمعنا ضرب نار وصراخ بالخارج وطرقات قوية على الباب، ووضعنا خلف الباب متاريس عبارة عن سوست سيارات حديد كان أبى يضعها بالمنزل. والدي قال أحسن حاجة نصعد فوق السطح يا أولاد، صعدنا فوق السطح برده لقينا ضرب نار من على الأسطح المجاورة، في الوقت ده ضرب النار كان موجه لينا، أبويا قال نحتمي بمنزل جارنا فكيه مفيد، وإحنا بنعدى على بيت فكيه أختي أصيبت فى رقبتها وأبى فى صدره، أبى وقع على وبعدين حاولنا أنا وأمى نشيل سامية ونعدى إلی بيت فكيه، وبعد ما عدينا وقعت سامية ميتة. ذهبنا للنقطة علشان أجيب الإسعاف قاموا لحجزوني في النقطة حتى الساعة العاشرة ليلاً. عمى كان معي ذهبنا إلی البيت أخذنا أختي الثانية وأمى ورحنا اختبأنا في بيت ظريف شاكر. يوم الاثنين حضرت الحكومة "الشرطة" وأخذوا أبى وأختي". ١٠٦

مذبحة الحقل :

عندما ذهب القيادات الأمنية مع وفد قداسة البابا إلى أحد الحقول كان المنظر مروعا ومذهلاً، ثمانية جثث ملقاة فوق أرض الحقل وقد جفت الدماء النازقة بجوارها، ومن فرط بشاعة المنظر جلس العميد عاطف أبو شادي فوق أرض الحقل بعد أن وضع وجهه بين كفيه، ثم غادر المكان لأنه في الغالب لم يتحمل رؤية هذه المناظر الدامية البشعة.

ثمانية أشخاص من عائلتين، الأولى قتل منها الأب وأولاده الثلاثة، وأبناء عمومته عادل وشقيقته ميسون وهى طفلة صغيرة، والثانية قتل منها رفعت زغلول جابر وجده جابر سدرار. قتلوا جميعاً أثناء وجودهم بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى بالناحية البحرية بالكشخ، كل من خليفة رفاعى صادق، وممدوح ماهر عبد الله، وخلف محمود العك، وذلك وفقاً لما ذكره الشخص الجريح والناجى الوحيد من هذه المذبحة ويدعى مرقس رشدي جندي كما سنرى وهم:

الشهيدان عادل عياد فهمي، وشقيقته ميسون عياد فهمي :

الشهيد عادل عياد فهمي كان فى الثالثة والعشرين من عمره. أنهى دراسته فى معهد للكمبيوتر، أما أخته الصغيرة ميسون كانت طالبة فى الصف الأول الإعدادي في مدرسة الكشخ الإعدادية. ذهب ميسون من الكنيسة إلى الحقل وهى لا تزال صائمة لم تقطر بعد تناولها، واستشهدت بطلق ناري بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن، بعد أن أطلق القنلة الرصاص على رأسها، وظلت تترنح تحاول العودة، ولكنها سقطت فى حوض أخوها عادل الذى هرول إلى الحقل بحثاً عنها بعد إندلاع عمليات القتل فعاجله القنلة بإطلاق الرصاص عليه هو الآخر.

تقول والنتهما كماله اندراوس -٤٧ سنة- ربة منزل، للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "يوم الأحد الساعة ١١ ص كانوا عند المواشي فى الغيط، فى حوض عفيفى بحري البلد، وجت بنت صغيرة اسمها إيمان، وقالت أبويا وأولاد عمى ماتوا، ولم أستطيع الذهاب للغيط، ورجت النقطة صرخت هناك وقابلني ضابط لا أعرفه، بلغتهم أنهم ماتوا فى الغيط وفضلوا هناك حتى حضر وقد البابا بعد ٢٤ ساعة، وبعدين نقلوهم لمستشفى دار السلام. يخلص ربنا حقى وحق أولادى، عمرنا ما روحنا نقطة ولا

وظلت جثث الشهداء الثمانية وهذا الجريح حتى فجر اليوم التالي فى العراء حتى قدوم الأسقفين والقيادات الامنية. وذلك على الرغم من أن السيدة كمالة كانت قد ذهبت إلى نقطة الشرطة، قبل ٢٤ ساعة تبلغهم بالقتل وبوجود الجثث فى الحقول.

وتفيد إيمان حليم مقار وتبلغ من العمر عشر سنوات وكانت فى الحقل مع أقاربها وحاولوا قتلها أيضا، وأصيبت بطلق نارى بالرأس أعلى الأذن ولكنها نجت من الموت بمعجزة وكانت الأولى الى أبلغت العائلة بالمنبحة، أنه "يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ الساعة ١٠ أو ١١ صباحا كنت فى الغيط مع والدي وإخوتي الأمير وأشرف وزكريا وأولاد عمى عادل غطاس ورفعتم زغلول وميسون غطاس وعمى مرقس سمعنا ضرب نار فى البلد، وإحنا بنأخذ المواشي علشان نرجع البلد لقينا ثلاثة حضروا ناحيتنا، ومع كل واحد بندقية كبيرة وضربوا بالرصاص فى إخواني أمير وأشرف وزكريا وأولاد عمى عادل وميسون ورفعتم، وأخذني أبويا وجرى إلي بيت عمى جابر سدارك حوالى ٢٠٠ م ولم ندخل البيت، لحقونا الثلاثة وقالوا هات البنت وتعالى خذ المواشي فقلنا حاضر، وتشاورا مع بعض بسرعة وقالوا لعمى جابر أخرج معاهم، ومشينا فضربوا علينا النار وأنا وأبويا حلمى أضربنا الأول وبعدين عمى جابر أغمى على ورجعت البيت بعدها بساعتين" ١٠٨.

الشهداء حليم فهمى مقار وأولاده الثلاثة الأمير وأشرف وزكريا،

فى هذه المنبحة أيضا قتل الأب حليم فهمى مقار وهو رجل مسن يبلغ من العمر ستين عاما وأولاده الثلاثة الأمير ويبلغ من العمر أربعة عشرة عاما وأشرف ويبلغ من العمر واحد وعشرين عاما، وزكريا ويبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما.

عندما سمع صوت الأعيرة النارية، خشي حليم على ماشيته مصدر رزقه فخرج مع أولاده الثلاثة إلى الحقول لمحاولة استعانتها خوفاً من سرقتها أو موتها، وخرج معهم أيضاً مرقس رشدي جندي وهو فلاح يبلغ من العمر ٤٧ عاما لنفس الغرض.

ويقول لي مرقس رشدي جندي "إنه ما أن شاهدتهم القتلة بينما كانوا يجمعون ماشيتهم حتى قالوا لهم اتركوا الماشية، وقالوا لهم بالحرف الواحد "ديروا وشكم جبلى"، وأطلقوا عليهم الرصاص فى ظهورهم فى حالة من الجنون، وأصيب فى ساقه وسقط فى بركة صغيرة بعد أن أصيب بطلق نارى أعلى الركبة بالقدم اليسرى وكسر بالقدم اليمنى وشظايا طلق نارى بها وسرقوا مواشيهم بعد ذلك" ١٠٩.

ويقول مرقس رشدي جندي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "فى يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ كنت مع أولاد عمى حليم فهمى وأولاده - زكريا وأشرف والأمير وعادل وميسون ورفعتم وجابر - عند المواشي بالأرض الزراعية فى الناحية البحرية، وعندما سمعنا ضرب النار- فكرنا نأخذ المواشي ونرجعها بسرعة للقرية، وكان ذلك الساعة ١١ ص وقبل ما نسحب المواشي. طلع علينا، وقالوا ممنوع حد يسحب أي بهيمة، ودور وشك ناحية قبلي، وبدأ ضرب النار كل أقاربي ماتوا فى لحظة ولما ضربوني وقعت فى مصب ماكينة مياه الري، ولم أدري بنفسى إلا الساعة ١٢ م أو يوم الاثنين

١٠٧- المصدر السابق.

١٠٨- المصدر السابق.

١٠٩- فى لقاء معه بالكش.

ويلاحظ هنا أن القتلة أعتقدوا إنه مات فتركوه، وكان هو أحد شهود عملية القتل هذه. كما شاهدت السيدة حنة سلامة ميخائيل المتهمين، وهم بطاردون حلیم فهمی مقار في الحقل حين كان يحاول الهرب منهم.

وقالت السيدة بهجة زكى بشاى زوجة حلیم ووالدة كل من زكريا وأشرف والأمير للمنظمة "إنهم كانوا في الزراعات عند المشية زى كل يوم، جت إيمان يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ وقالت أبويا وإخوتي ماتوا وأخذوا المواشي وحمارتين. ولم أذهب إلي هناك وليس عندي مصدر رزق ومفیش حد موجود غير رينا، من يوم ما رينا خلقنا لا نعرف مشاكل مع أحد من البيت الغيط " ١١١

الشهيد رفعت زغلول جابر:

وفي منبجة الحقل أيضا اغتال القتلة رفعت زغلول جابر وهو عامل زراعي أعزب يبلغ من العمر ٢٧ سنة. وهو أكبر الأبناء لأبيه المتوفى، والعائل الوحيد لأمه وأخيه وأخته. كان يعمل في الأرض التي كان يمتلكها أيضا في أعمال البناء. وكان بصحبة عائلة حلیم فهمی. وتوفى متأثر بإصابته بطلقات نارية.

ويقول شقيقه جرجس زغلول جابر ويبلغ من العمر ١٨ سنة وهو فلاح أيضا إنه "في يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١١ صباحا سمعت ضرب في البلد جريت أنا ورفعت على الغيط علشان نجيب البهايم من الغيط في منطقة عفيقى في الناحية البحرية للبلد المجاورة لعزبة بطيخ. كنا في الغيط أنا ولخويا رفعت وكان معنا عائلة حلمى أبو فهمى اللي مات هو وعياله، أول ما وصلنا الزرع لقينا اثنين بيجروا وانا، قالوا لينا دوروا وجهكم مقبل، وبعدين اشتغل ضرب النار أنا رميت نفسي في التعلب "مسقى أو مجرى مائي"، واقتكروني مت ومحدش ضربني، وفضلت نايم في التعلب وقعدت حوالي ساعة وهم قعدوا يضربوا نار في حلمى أبو فهمى وأولاده وعادل غطاس وميسون غطاس أولاد عصب، وضرب النار اشتغل حوالي ١٠ دقائق. بعد ما انتهى الضرب فضلت نايم في التعلب، بعدين تبعيت للبيت، وذهبت بلغت في النقطة والجثث فضلت في الزرع لغاية يوم الاثنين جت الحكومة وشاقتها " ١١٢

ويقول شنودة عبد الشهيد إسحاق خال الشهيد ويبلغ من العمر ٣٧ عاما وهو أيضا عامل زراعي إن "أختي فوزية عبد الشهيد جاتني بتقول أولادي الاثنين اضربوا، أخذتها وجريت وشلتها على كتفي علشان لم تستطيع المشي، رحنا النقطة نبلغ، وأول ما رحنا النقطة محدش رضى يأخذ منا بلاغات. ورجعونا وقعدت أترجي فيهم علشان يروحوا الزرع جايز يكون فيه حد عايش أو لسه صاحي، رفضوا التعلب معنا، أخذت أختي على كتفي ورجعت البيت تاني، وخفت أروح عند الجثث احتمال يكون فيه حد رايح هناك والحكومة برضه خافت تروح هناك، وحتى الآن لم يسمع أحد أقوالنا في الشرطة أو النيابة " ١١٣

وتلاحظ هنا أن الشرطة رفضت تسجيل البلاغات، بل إنها رفضت أن تذهب إلى مواقع الجثث لإنقاذ من يمكن إنقاذه. ولعل التعبير الذي ورد على لسان هذا الإنسان البسيط وهو "أن الحكومة برضه

١١٠- المصدر السابق.

١١١- المصدر السابق.

١١٢- المصدر السابق.

١١٣- المصدر السابق.

خافت تروح هناك " هو تعبير أكثر دلالة من تحليلات جميع المثقفين والكتاب والمنظرين، والذين جاء عليهم وقت أيضاً كانوا، ولعلمهم ما يزلوا، خائفين من تيارات وإتجاهات تركت بصماتها القاتلة على وجدان الإنسان المصري فى هذه القرى، وأسهم خوفهم وصمتهم ولا شك فى توحش هؤلاء القتلة. ولعلنا نتذكر هنا أن أحد المخبرين نصح رئيس نقطة الكشع عندما شاهد تكسير محلات المسيحيين فى مستهل الأحداث أن لا يتدخل " حتى لا يقتلوه كما قتلوا زميله الذى سبقه ". وإذا كان الخوف هو الدافع وراء عدم ذهاب " الحكومة " إلى موقع المنبجة، فإن رفض " الحكومة " أخذ أقواله لا علاقة له بالخوف، ولكنه يحمل شبهة التواطؤ.

الشهيد جابر سدرالك سعد :

هو جد الشهيد رفعت زغلول جابر، وهو فلاح مسن يناهز الثمانين من عمره. وكان يعيش مع زوجته حنة سلامة ميخائيل فى منزل منفصل عن القرية منذ عشرين عاماً فى أراضى زراعية بالناحية البحرية للكشع أمام عزبة بطيخ، وكان مسالماً مع جيرانه. ذهب إلى الحقل لإحضار برسيم لمواشيه، وهناك التقى مع حفيديه رفعت الذى استشهد وجرجس الذى رمى نفسه فى المجرى المائي وتصور القتلة أنه مات. وللأسف لم تتوفر معلومات كافية عنه، حيث تقول المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى تقريرها "إن زوجته مسنة ولم تستطيع الكلام".

الشهيدان تادرس لاوندى تادرس، وابنه ناصر :

كان الشهيد تادرس لاوندى تادرس أيضاً رجلاً مسناً يبلغ من العمر ٧٦ عاماً ويعمل فلاحاً، أنجب خمسة أولاد وبنات منهم ابنه ناصر الذى يبلغ من العمر ٢٢ عاماً والحاصل على دبلوم التجارة. كان يمتلك حديقة بها نخيل اعتاد ألا يبيع منها شيئاً بل يوزع كل إنتاجها على الفقراء، بعد أن يأخذ منها قسطاً لعائلته.

بعد العودة من القداس يوم الأحد إلى منزلهم الكائن بمنطقة كرم الغرابلية، فوجئت هذه الأسرة فى البداية بإلقاء كرة من القماش المشتعل داخل منزلها وبدأت النيران تشتعل فى المنزل. غير أنهم استطاعوا إطفاءها. وتحصنوا داخل البيت ولكنهم فوجئوا بطلقات النيران تخترق بيتهم الهادئ والأبواب تُكسر ويقتحم القتلة منزلهم بعد أن قاموا بتحطيم الباب.

وقام أحد الغوغاء بإطلاق الرصاص فوراً على "ناصر"، الذى وجده أمامه، فى اتجاه قلبه. وصرخ ناصر بأعلى صوته، "قلبي .. قلبي.."، وجرى والده نحوه وهو يتساءل عن سبب كل ذلك، فرد عليه أحد القتلة وقال له "وانت أيضاً سنقتلك"، ثم أطلق عليه الرصاص هو الآخر وسقط مضرجاً فى دمائه. وبعد أن قتلوا الاثنين نهبوا وسرقوا كل ما فى البيت من معدات كان قد اشتراها ابنه اللذان يعملان بالكويت.

وتقول ابنته سامية تادرس لاوندى "إحنا كنا فى الكنيسة يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ رحنا عند أبويا فى البيت البحري فوجئنا بكورة قماش والعة فى البيت، أخويا وأبويا طفوا النار اللي مسكت فى البوص والخشب، وده كان الساعة ١٠ ص. طفينا النار وحطينا متاريس خشب وراء الباب وقعدنا وراءه، لقينا بعد كده ضرب نار وفوجئنا بتحطيم الباب. كانوا حوالي عشرين راجل هجموا على البيت

واخذوا كل حاجة في البيت، والمواشي معهم. أبويا اضرب في رأسه ومخه طلع بره ومات على طول، وناصر اخويا اضرب في صدره ورقبته. وبعد ما اخويا وأبويا ماتوا قالوا لينا إحنا مش هانضربكوا إحنا هنسيبكوا للعذاب، وراحوا ماشين. طلعت بره أصرخ وأصوت علشان حد يشيل الجثث بتاعة أخويا وأبويا. الجثث فضلت في البيت لغاية تاني يوم الساعة ٩,٣٠ ص لغاية ما الحكومة حضرت "١١٤". أما أشرف هلال فإنه يصور في مرافعته حالة الرعب والشقاء الذي تعرضت له هذه الأسرة قائلاً "لا يمكن لقلم مهما أوتي من بلاغة التصوير أن يجسد مشاعر هذه الأسرة التعيسة التي دهمها القتل فجأة فأخذ عائلها: الأب والابن على أيدي هؤلاء المتهمين الذين دفعهم ما جبلت عليه أنفسهم من شر إلى ارتكاب فعلتهم الشنيعة".

... وتتعدد الأدلة على ثبوت هذه الجريمة:
القتل عمداً مع سبق الإصرار.. مقتراً بسرقة المجني عليهما بالإكراه الواقع على زوجة وابنة.....
في حق المتهمين من الرابع والستين إلى الثالث والسبعين:
ولعل أبرز هذه الأدلة ما شهدت به أذن سمعت وعين رأت في موقع الجريمة أخاها وأباها يقتلان أمامها.. وجاءت شهادتها من واقع الأحداث يؤيدها صدق ما عاينته بنفسها وتجرجعت به مرارة الفقد والحرمان.. وكانت الساعة الثانية ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ موعدها مع التعاسة والحزن والشقاء...
حيث شهدت بأنها رأت بعينها المتهمين من الرابع والستين حتى الواحد والسبعين وهم يرتكبون جريمتهم الوحشية...

شاهدت شقيقها والدها في مشهد مأساوي يقتلان أمام عينيها وفي حضور أمها الضريرة.
فسألته النيابة في (الصحيفة ٢٠):
س : هل كنت تدققين النظر في المتهمين لحظة إطلاق الأعيرة النارية؟
فردت قائلة:

" أيوه أنا شفتهم كويس "

ثم راحت تذكر أوصاف كل منهم في التحقيقات. وقد انطبقت هذه الأوصاف تماماً على هؤلاء المتهمين.

كما أنها أكدت أنهم هم الفاعلون الأصليون لجريمة قتل والدها وشقيقها.. وأنهم عمدوا إلى إطلاق الأعيرة النارية عليهما من الأسلحة التي كانت بحوزتهم. وبذلك تقوم العلاقة السببية بين الاعتداء على حياة الابن وأبيه، ووفاتهما التي أدى إليها هذا الاعتداء.. ويتوافر ركن الجريمة المادي بعناصره الثلاثة.
ويؤيد ذلك أيضاً ما شهدت به الأم الضريرة التي لم يكن لها في الموقف حول ولا طول.. حيث رأي قلبها الفجيع ما لم تره عيناها الضريرتان.. وشهدت حواس الأمومة فيها فلذة كبدها وهو يقتل بين يديها.. وفجعت في زوجها وهي تسمع استغاثته.

وهي إن لم تر عيناها ما يدور حولها.. فإن غريزة الأمومة فيها وتتابع الأحداث وأصوات الأعيرة النارية حولها جعلتها تدرك أن مصاباً عظيماً فاحاً قد ألم بها.. ويا لهول ما سمعت:
ابنها قتل وزوجها أزهقت روحه..

فصرخت صرخات استغاثة عليها تصادف رحمة في نفوس المتهمين.. ولكنها لم تجد سوى قلوب غلف.. لم تعرف الشفقة على أم ضريرة إليها سبيلاً.

ولم ترحم نداء أم تحن على وليدها.. فراحت تتماذى في بغيتها وتهدد الأم وتوعدها وتغلق أذنيها دون توسلاتها وترحماتها.. وأصابها الذعر والهلع.

تقول الأم الضريرة... (فى الصحيفة ٢):

"لما سمعت بنتي يتصرخ صرخت.. وما قدرتش أتحرك من مكاني لأنني كنت خائفة قوى".

ولنا أن نشارك هذه الأم فجيعتها: أنها لا ترى، وتسمع صرخات ابنتها، ثم تعلم بعد ذلك أن ابنها وزوجها قد قتلًا، أليس لها أن تخاف؟!.

فالإجابة سيدي الرئيس.. تسوقنا إليها شواهد الأحداث:

فقد بيتوا النية وعقدوا العزم على الفتك بالمجني عليهما فتكاً.. واقتحموا المسكن.. وما أن ظفروا بهما في فنائنه حتى هشموا رأس الأب بجسام صلبة.. وأنهال المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون على الابن بالأعيرة النارية.. من كل صوب وحذب حتى أردوهم قتيلين في أنهر من الدم.. وصرخات لهفي من الأم الضريرة وابنتها.. لم تجد صدى لدى قلوب لا تمتلئ إلا بالقسوة والوحشية.. التي أصروا على أن ينفذوا بها فعلتهم الشنيعة.

كما يؤكد توافر ظرف سبق الإصرار لديهم أنهم عقدوا العزم منذ اللحظة الأولى التي استباحوا لأنفسهم فيها الإعتداء على الأشخاص والأموال.. وإعدادهم من أجل ذلك أسلحة نارية وآلات حديدية وعصيا من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة.. ثم مجيئهم إلى مسكن المجني عليهما واقتحامه والدلوف في فنائنه حتى كان لهم ما أرادوا وأصروا عليه من إزهاق بشع لروح المجني عليهما... مندفعين في ذلك بشهوة الانتقام التي رسختها في دواخلهم إشاعة مغرضة انتشرت كالنار في الهشيم تزعم بأن مسيحيي القرية قد أشعلوا النار في المعهد الديني وخرّبوا أحد المساجد... ولتأذن لنا عدالة المحكمة في أن ندع الشاهدة التي عاينت بنفسها ما ألم بها وبأسرتها وهي تؤكد لنا في أقوالها التي شهدت به أمام النيابة ارتكاب هؤلاء المتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين جناية السرقة أيضاً وتوافر الإكراه فيها باقتحامهم المسكن شاهرين أسلحتهم ومعتمدين قتل كل من يتصدي لهم... وهو ما فعلوه عندما أردوا رب الأسرة وابنة قتيلين... وهددوا وأوعدوا السيدتين وشلوا حركتهما تماماً حتى يتمكنوا من السرقة دون أدنى مقاومة...

تروى لنا..... تفاصيل ما حدث أمام عينها قائلة في (الصحيفة ١٠).

"بعد قتل أبويا وأخويا دخلوا على البيت كسروه كله وأخذوا البهائم والغلال وشنطة فيها ثلاثين ألف جنيه كان أخويا رفعت باعتهما لأخويا ناصر علشان يشتري دكان وأخذوا مراوح وغسالات وفيديو وتليفزيونات ملونة".

... يعني باختصار سيدي الرئيس.. لم يكتفوا باستحلال دم هذه الأسرة المسكينة بقتل عائلتها وابنتها.. ولكنهم أيضاً ألو على أنفسهم أن يتركوا المسكن دون أن يجردوا من تبقى من أهله من متاعه وأثاثه...

... وهو ما أكدته أيضاً شهادة العقيد..... بتحقيقات النيابة على هؤلاء المتهمين أنفسهم وضلوعهم

بجنايتي القتل مع العمل مع سبق الإصرار المقترن بسرقة الإكراه.
ولئن كان القتيلان في الجريمة... أبا وابنه فإنها لمفارقة مؤسية أن يكون القتيلان في هذه الجريمة
أبا وابناً له أيضاً.....

ومن دواعي الأسف أن يكون الابن حنئاً لم يشب عن الطوق بعد... زرع أبوه في قلبه الحقد
والانتقام. وبدلاً من أن ينأى بابنه الذي أمره الله بأن يحسن ربايته وتأديبه وزجره عن شنائع الفعال...
فيأذا به يحثه ويؤازره على أن يحمل سلاحاً ويشهره في وجه البشر...
فبئست تنشئة الفتى.. وبئس ما كان عوده أبوه...

ولكن المفارقة تكتمل سيدي الرئيس حين نعلم أن ثالثهما المدعو..... يعمل خفياً نظامياً بنقطة الكشع
فهو لم يحفظ لنفسه خفارتها ولم يحافظ على النظام الذي وسد إليه العمل على تحقيقه.
فلم يصن بسوء ما فعل شرف الانتماء إلى هذه الرسالة النبيلة، حفظ الأمن بين المواطنين... لأنه ويا
للأسف لم يكن خفياً على نفسه ولم يكن بين الناس نظامياً.. فماذا جنت أيدي هؤلاء الثلاثة؟!
إن جنائتهم سيدي الرئيس لا تقل في بشاعتها ووحشيتها عن سابقتها لأنهم انتهكوا حرمة مسكن
وروعوا أسرته المكونة من عشرة أفراد.. ثمانية منهم من النساء.. وعندما شاهدوا الابن..... أطلقوا
أعيرة نارية عليه أمام ناظري أبيه... فلما ملا التحسر قلب أبيه الفجيع... عاتب كبير القتلة قائلاً
والدموع تذرّف من عينيه على ابنه الذي تساقط أمامه أثر أصابته:
"كده برضه يا....."

وبدلاً من أن تحرك هذه الكلمات على ما فيها من عتاب ممزوج بالأسى.. على الابن المردى ساكناً ..
في قلب... ورفيقه القتيلين... فإذا بهم يفترون الرجل بأعيرتهم النارية افتراساً... حتى سقط على
الأرض مضرجاً في دماؤه... والأسرة المسكينة يسيطر عليها الرعب والفرع... ويستولي على البنات
السبعة وأمهن إحساس رهيب بالخوف والتوجس والحزن. إن أباهن يسقط بين أيديهن صريعاً. وهن لا
حرك لهن ولا إشفاق عليهن... وظللن داخل إحدى غرف البيت خائفات متوجسات لسفاكي الدماء الذين
دعم القتل منزلهم بهم.

فما كان من هؤلاء إلا أن اتوا محتويات الحظيرة بالمسكن وعمدوا إلى وضع النار بها.. وتركوها
تتكل ما يقع في محيطها الذي أرادوا له أن يتسع ليلتهم كل من وما في المسكن وقد غلب عليهم لحظتئذ
... نهم الاجترأ على حرمة النفس والبيت والانتقام البشع من هذه الأسرة المنكوبة.
فأبى قلوب كانت في صدورهم يقتلون ويهددون ويحرقون أسرة وادعة ثمانية من النساء اللاتي
لا حول لهن ولا طول!!..

وأي أب قاتل هذا.... الذي يسوق ابنه بيديه ليشركه قتل أب أمام أسرته وتساقط ابن مصاب بين
يدي أمه وإخوته!! ألم يشعر لحظة أن هذا الأب مسئول عن ابن وسبع بنات... كما يسأل هو عن أسرته
وآلته!!..

أكان التجرد من مشاعر الأبوة والرافة والرحمة مسيطراً إلى هذا الحد الذي إنعدمت فيه معاني
الإنسانية حتى أدت إلى كل هذا الفجر والتجرؤ في انتهاك حرمة النفس والأهل؟!
يبدو أننا سيدي الرئيس موعودون في هذه القضية بنفوس متحجرة غليظة.. قد صمت آذانها

وأغلقت قلوبها دون مشاعر الرفق واللين في التعامل مع بني الإنسان!!^{١١٥}

الشهيد ممدوح نصحي صادق:

يبلغ من العمر ثلاثين عاماً ويعمل تاجر بقالة. قتل بمنزله الكائن طريق ترعة الخيام الذي يقع بالقرب من الزراعات بالناحية الغربية لقرية الكشح.

فى يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ أطلقوا النيران على بيته وكسروا الأبواب اقتحموا البيت ينهبون أمتعته. وتجمعت الأسرة فى حجرة واحدة، حيث كانت تظن انهم سيكتفون بالنهب والسرقة. ولكن زوجته خرجت من الحجرة فأمسكها الجناة، مما دفع زوجها ممدوح إلى الخروج هو الآخر ليتركوا زوجته فأمسكه، كما يقول المحامى ميشيل بسادة إستناداً إلى تحقيقات النيابة، محبى الدين عبد الرحيم وضربه على رأسه بمؤخرة البندقية ضربة عنيفة أفقدته الوعي ثم جرحوه على السلم بينما كان يلفظ أنفاسه الأخيرة. وأطلقوا عليه أعيرة نارية سقط على إثرها على الأرض قتيلاً بعد إصابته بطلقات نارية فى أنحاء متفرقة من جسمه.

ولم يكتفوا بذلك بل أشعلوا النيران فى البيت بعد أن سرقوا محتوياته، واحترق الجزء الأسفل من جسمه مع محتويات المنزل.

وتقول زوجته منال ظريف تادرس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ حوالي الساعة ١٢ ظهراً حضر لمنزلنا ناس كثير كسروا الباب بعد إطلاق النيران عليه. فاختبأنا في حجرة مظلمة تحت السرير أنا وزوجي وأولادي. وكنا سامعين ناس بتأخذ حاجات من البيت" تلفزيون ١٦ بوصة ألوان و٢ تسجيل كاسيت وعدة تليفون وأنبوبة " ثم أشعلوا النيران فى السرير بحجرة النوم الأساسية بالدور الثاني، ثم أشعلوا النيران في السطوح وكسروا عداد الكهرباء وكسروا فشاراً لصنع الفشار ثم تركوا المنزل ورجعوا قبل العصر. وكنا خرجنا من تحت السرير وأطفأنا الحريق، ولما رجعوا عدنا لتحت السرير. المرة دى كانوا كثير شباب وأطفال وكبار وكسروا المرة دى بعض الأثاث بحجرة الاستقبال بالدور الأرضي بالمنزل وأخذوا ٢٠ ألف جنيه كان هيشترى بيهم عربية، وذهب فى حدود ٤ آلاف جنيه. ثم دخلوا الحجرة اللي كنا موجودين بها، ثم لمحنى واحد منهم طلعت وقلت لهم حرام عليكم، فخاف على زوجي وخرج من تحت السرير وصرخ، ونزلوا تحت ونزل زوجي وراهم ونزلت وراه أنا والأولاد. وفى آخر السلم من تحت ضربه واحد بدبشك البندقية على رأسه. وبعد كده أخرجوني للشارع وفيه واحد اسمه عصام أبو الفضل "مسلم" أخذني معاه وقالهم اللي هايقتلها اقتله، أخذني أبوه في حمايته لغاية بيت أسرتي وبعدها عرفت من الشرطة إن جوزي مات".^{١١٦}

ونشير هنا، وفقاً لما ذكره المحامى ميشيل بسادة استناداً إلى تحقيقات النيابة، إلى أنه في فجر اليوم التالي الإثنين خرجت منال من بيت أسرة والد زوجها وتوجهت إلى منزلها للإطمئنان على زوجها الذي لم تكن تعرف أنه قتل فصادفها شخصان أحدهم يدعى صابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس واقتادها إلى أحد المنازل وأجبرها على التوقيع على شيك بخمسين ألف جنيه تحت ضغط السلاح، وأطلقا عليها عياراً نارياً أصابها في كتفها.

وجاءت عقب هذه الواقعة مباشرة إلى حيث كان الأساقفة ورجال الأمن يتفقدون مواقع جثث

١١٥- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

١١٦- الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان".

الشهداء في كرم الغرابلية ونقلت في سيارة إسعاف إلى مستشفى دار السلام حيث كانت ما تزال تنزف دماً.

ويتعرض وكيل نيابة أمن الدولة لحوادث القتل والحرق ثم اختطاف زوجة المجني عليه قائلاً "لتسمع لنا عدالة المحكمة في أن نختتم هذه المشاهد بمشهد أخير كنا نتمنى أن يكون كما هو معتاد انتصاراً لجانب من جوانب الخير على الشر الذي طغي حتى بلغ سيله الزبي في هذه الأحداث.. ولكن إرادة المتهمين شاءت أن يكون تنويجاً لجرائمهم الشنيعة.. وذروة لأفعالهم المتعاطمة في قبحها. فجاء في السياق نفسه..

شروعاً في قتل، وخطف، وإكراهاً على إمضاء، وإحرازاً لسلح دون ترخيص وكلها جرائم ارتكبت يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/١/٣ وهي نهاية مفاجئة لهذه المأساة الإنسانية التي شهبتها قرية الكشح هذه.. وأبطال هذا المشهد متهمان هما الثاني والخمسون والسادس والتسعون:

أما الضحية سيدي الرئيس، فهي امرأة لم يكن ثمة حول لها ولا طول.. وهي تجابه سوء أفعال هذين المتهمين.. وإنزالهما الشر بها، فقد شهدت بالتحقيقات أنها أثناء توجيهها إلى مسكنها اعترضها المتهمان المائلان.. وكان ثانيهما وهو يحمل سلاحاً نارياً (فرد خرطوش).. واقتادها إلى أحد المنازل بعد تهديدها تحت وطأة السلاح لشل مقاومتها وإكراهاً على الإنصياع لهما.. في توقيع شيك يعبلغ خمسين ألف جنيه..

ثم اصطحبها..... إلى طريق مجاور للزراعات حيث أطلق عليها عياراً نارياً من الخلف قاصداً قتلها.. بعد أن خططا منذ اختطافها أن يتخلصا منها وبيتاً النية وعقدا العزم على ذلك.. ولكنها أصيبت فقط بالكف الأيمن فسقطت أرضاً.. ففر عنها وهو يظن أن روحها قد فارقتها.. وخاب أثر جريمتها لسبب لا نخل لإرانتها فيه وهو مداركه المجني عليها بالعلاج..

ورغم أن المجني عليها قد ذكرت أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق على المتهمين الذين لم تكن تعرف اسميهما.. فإن النيابة إجلاء للحقيقة ووصولاً للعدالة.. وتوخياً للدقة في إسناد الجرائم إلى مرتكبيها قامت بعرض عشرة أشخاص بينهم المتهمان..... وفي سراري النيابة.. فلم تتردد المجني عليها لحظة وهي تتعرف على المتهم (٥٢) قائلة: "إنه هو الشخص الذي قام بإكراهها على الشيك" وأشارت على المتهم (٩٦) قائلة: "إنه هو الشخص الذي طلق عليها عياراً نارياً من فرد خرطوش كان بحوزته قاصداً من ذلك قتلها" ..

كل هذا سيدي الرئيس يحدث بامرأة ضعيفة من رجلين تجردا من مشاعر الرحمة والرفق بالنساء.. امرأة لم تضمم جراحها بعد مقتل زوجها..... في اليوم السابق مباشرة.. وتجرجعت بفقدته مشاعر الحرمان والحزن والألم حتى جاء هذان وأجهزا علي ما تبقى لديها..

.. ولكن هذين المتهمين لم يقدرا لها ذلك.. ولم يشفقا علي مشاعرها.. وأرادا أن يلحقاها بزوجها في جريمة غدر وخسة اجتماعا عليها دون أن يتورع أحدهما عن شهر السلاح في وجه امرأة عزلاء تعاني مشاعر الحزن والفقد والمسكنة..

وقد أكد العقيد/..... في شهادته أن مرتكبي هذه الجرائم البشعة بالمجني عليها هما المتهمان (٥٢) و(٩٦).. وأضاف أن السلاح الذي كان بحوزة عبارة عن فرد روسي..

ولعل في هذا التطابق بين الدليل الفني (تقرير الطبيب الشرعي) وما سبق من أقوال المجني عليها... وتحريات المباحث ما يجعلنا نطمئن إلى ثبوت هذه الجرائم في حق هذين المتهمين.. وإلا، فما الذي يجعل امرأة قتل زوجها بالأمس.. ولم تضمد جراحها بعد.. أن تتهم مجهولين وتذكر أوصافهما ثم تتعرف عليهما بعد ذلك في عرض قانوني أجرته النيابة.. ألم يكن من الأحرى لو أنها تتجنى أن تتهم قاتلي زوجها الذين رأتهم رأي العين يقتحمون المسكن ويعتدون على زوجها بالضرب.. حتى سالت دماؤه أنها رأ.. وسقط بين يديها صريعاً؟!.. ولكن قواها التي خارت من هول ما رأ.. كانت على موعد مع هذين المتهمين ليستكملا معها المشاهد الدامية التي خبأتها لها الأيام.. وببرتها هذه الأنفس الباغية دون رحمة أو شفقة بامرأة في مثل حالتها ومشاعرها.. " ١١٧

الشهيد مهران لبيب شنودة وشهرته فهران:

كان يبلغ من العمر ٣٥ عاماً ويعمل سائقاً ويعول خمسة أبناء. يقع منزله بالناحية البحرية عند مدخل قرية الكشح بجوار مدرسة الكشح الابتدائية. توفى بإصابته بطلقات نارية بالبطن وإشتعال النيران في جسده. بعد أن دوت طلقات الرصاص هرول إلى المدرسة لإحضار أولاده، ثم أراد بعد ذلك أن يطمئن على أخيه الذي يسكن بجواره، فصعد إلى سطح منزله، وكان أخوه قد فعل نفس الشيء، وفوجئ الإثنين بكرات مشتعلة من النار بداخلها أحجار حتى تكون ثقيلة تلقى داخل المنزل، وكان الاثنان يحاولان إعادة إلقاء هذه الكرات المشتعلة إلى الحقل المجاور. ومع ذلك لم تنجح جهودهما في وقف تقدم النار. ولم يكتفي الرعاع بذلك بل أطلقوا عليهما الرصاص، فأصيب مهران وسقط واحترق نصفه الأسفل.

ويقول شقيقه صفوت لبيب ٤٧ سنة ويعمل سائق وشهرته ثروت للمنظمة إنه "يوم الأحد/ ٢٠٠٠ ١/٢ الساعة ١١,٣٠ صباحاً كنت عائد من سوهاج وسمعت ضرب نار في البلد، نزلت أجرى من العربية وبخلت بيتي وأغلقت الباب وعديت من على السطح لبیت أخي مهران، وفوجئنا بمن يلقى علينا بالنار في شكل كرة قماش مشتعلة بداخلها طوب علشان تكون ثقيلة وتصل إلينا، قعدت أنا وأخي مهران نحاول إطفاء النار وحاولنا الإمساك بكور النار ورميها في الزراعات المجاورة بالمنزل. بعد ذلك نخل اثنين من على سطح المنزل المجاور لينا وضربونا من بنادق آلية معهم. أخي مهران أصيب ووقع على الأرض وأنا أصبت في ساقَي اليسرى بالفخذ وإصابات أخرى بالظهر. بعد كده النار مسكت في البيت كله وحضرت المطافئ اللي نزلتني بسلم متحرك عن طريق بلكونة المنزل ونقلوني إلى المستشفى في حالة غيبوبة من ضرب النار والرعب اللي أنا شففته، وخرجت يوم الأربعاء وعرفت بعد كده إن أخي مهران مات من ضرب النار، وكمان النار أكلته علشان هو لما أصيب لم يستطيع النجاة من النيران".

وتقول السيدة سعاد مورييس محارب ٣٥ سنة زوجة فهران للمنظمة إنه "يوم الأحد/ ٢٠٠٠ ١/٢ ١١,٣٠ كان يوم امتحان الإعدادية. العيال راحت الامتحان، وبعدين حصل ضرب النار الساعة حوالي ١٢ ظهرًا. كنا منتظرين العيال وضرب النار وصل لغاية البيت بتاعنا، جوزي فهران قفل الباب. وفي الوقت ده حضر سلفي "شقيق زوجها" ثروت وطلعنا كلنا فوق السطح لما ضرب النار وصل لغاية الباب طلعتنا فوق السطح، فوجئنا بكور النار على السطح وبدأت تنزل جوه البيت في المنور، بعد كده

النار مسكت في البيت كله السطح ومن جوه، فهران وهو يبعد النارجت له رصاصه وقعته على الأرض. وبعدين أصيب ثروت سلفي، وهو كمان جت له رصاصه، وبعد كده جت الحكومة ومعها المطافئ، ونزلتني أنا وثروت من البلكونة على السلم المتحرك وفهران مات وأكلته النيران". ١١٨.

ونشير هنا إلى واقعة أكثر خطورة حيث يقول المحامي ميشيل بسادة " إنه كان يوجد بالمنزل أشخاص آخرون من بينهم (ع. ب.) وابنته وفتاة أخرى هي مريم صابر فؤاد. وكان (ع. ب.) قد ذهب إلى المدرسة واصطحب ابنته خوفاً عليها من الأحداث، ولكنه لم يستطع إكمال طريق العودة لمنزله فاحتسب في منزل مهران لبسب شنودة، وظل الجميع ساكنين في حالة رعب يسمعون إطلاق الأعيرة النارية في أماكن قريبة ولا يقوون على الحركة. وفجأة استمعوا إلى صوت شقيق مهران صارخاً فوق سطح المنزل حيث يقيم في منزل ملاصق وأراد أن يمكث مع شقيقه ليحتموا جميعاً من نيران الدهماء. ولكن هؤلاء شاهدوا شقيق مهران على سطح المنزل فأطلقوا عليه أعيرة نارية أصابته، فصعد مهران للسطح على صوت صراخ شقيقه محاولاً حمله لأسفل، فأطلقوا عليه عدة رصاصات أربته قتيلاً. وبدأ الرعاع يلقون لفافات من القماش مشبعة بغاز الكيوسين ومشتعلة على سطح المنزل وأحاطوا به من أسفل وبدأ أحدهم يصيح في ميكرفون صغير "يا أم صليب (قاصدا زوجة مهران) أسلمي تسلمي، ولا بد من تلاوة الشهادتين وإلا فمصيركم القتل، فردت عليه أم صليب وهي ترى في نفس الوقت أن زوجها قد قتل قائلة "موتونا يا خليفة، إنا مسيحيين وهنموتوا نصارى"، فما كان من خليفة ومن معه سوى كيل السباب لها وتوعدها بالقتل، وبدءوا في محاولة كسر بوابة المنزل الحديدية الضخمة، وواصلوا إلقاء اللفافات المشتعلة هذه المرة من فتحات الباب الخارجي العليا. وبدأ (ع. ب.) يصرخ من داخل المنزل "يا خليفة أنا ها أسلم أنقذني أنا وبنتي وزميلة بنتي وبدأ يتلو الشهادتين، وطلب منه خليفة أن يفتح باب الشرفة ففعل كما أراد، وقال له ما دمت قد أسلمت فانت في حمايتي أنت وبنتك وزميلة بنتك. وأحضروا لهم سلماً خشبياً طويلاً نزل عليه هو وابنته وزميلة ابنته. وكانت تلك لحظات عصيبة على زوجة مهران وأبنائه لأن خليفة ومن معه هددوا بالصعود على السلم، ولكن في هذه اللحظة دوت صفارات عربة المطافئ فتفرق الرعاع وقامت بإطفاء النيران، واصطحبت زوجة مهران وأبنائه وأنقذت حياتهم. وبعد مغادرتهم للمنزل دخلوا إليه ونهبوا كل ما فيه. وقد وردت هذه الواقعة رسمياً في تحقيقات النيابة وأقر بها أصحابها، واتهموا خليفة رفعاى بالقتل. وقد تضاربت أقوال المتهم أمام وكيل النيابة الذي واجهه بالتناقض الكاذب فيها، ولكنه لم يقدم أي تبرير لتناقضه".

الشهيد رفعت فايز عوض فهمي وشهرته شنودة :

كان يبلغ من العمر أحد عشرة عاماً، طالب بالصف الثاني الإعدادي بمدرسة دير النغاميش بالناحية القبلية الغربية لقرية الكشح. توفي لإصابته بكسر وجرح نافذ بالرأس من الخلف وجرح بالكف والظهر إثر تعرضه للضرب بعصي جريد نخيل أثناء قيادته لدراجته الجديدة على الطريق بين قرية النغاميش وقرية الكشح. وفقاً لما جاء في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

يقول لي والده رفعت الشهير بعم حافظ والحسرة تأكل قلبه فوق "الدكة الخشبية التي كنا نجلس عليها في داره إنه لو كانت هذه الدكة تتحدث لوصفت لك النار (اللي جايدة في جلبي) من حزني

عليه. لقد خرج ابني فى صباح يوم الأحد ليلعب بالعجلة الجديدة التي كان شقيقه قد اشتراها له من الكويت. وفجأة جاء لي سُمعه جاد عبد الغنى يقول لي الحق الاولاد "حَلَقُوا" على رفعت، وماسكينه اثنين لا أعلم أسمائهم، وذهبت مهرولاً، فوجدت عربية الإسعاف قادمة من الشرق، أحسست أن ابني داخل العربية فذهبت وراءها. وقال لي طبيب المستشفى أنه مات فى حادث سيارة ورفضوا أن أراه "١١٩". ويضيف عم حافظ أن سُمعه قال للبوليس فى دار السلام "إن اثنين مسكوه وضربوه بالعصي على رأسه". وعندما رحلت المستشفى رفضوا أن يستمعوا لي ورفضوا أن يكشف عليه الطبيب الشرعي. وظللت ٣ أيام علشان أسحب ولدى وما حدثش عايز يطلعه لي ولا يجيب لي عربية لنقله، وأنا داينج السبع دوخات وأجرى كمان وراء ابني الآخر المصاب بالفشل الكلوي ويفسل كل ٣ أيام".

ويقول عم حافظ والدموع تترقق فى عينيه وهو ينظر إلى صورة ابنه المتشحة بالسواد والمعلقة فوق الحائط فى هذا المنزل الريفى المتواضع "إن اثنين من أولادي عندما كانا عائدتين من المستشفى لتجهيز الصندوق لأخيهم القتيل أصيبا بالرصاص، واحد في ذراعه والثاني فى رأسه وظلا بالمستشفى أربعة أيام ولم يعرفا حتى الآن من ضربيهما. وأمام كل ذلك وأنا محاط باليأس والقهر وكل هذه الظروف قلت لهم أنى موافق على أنه مات فى حادث حتى أستعيد جثته، فأعطوه لي ورأيتة فى الثلاجة مضروب ضربة قوية فوق رأسه. قتلوه وتركوا السيارات فيما يبدو تمشى عليه".

ويضيف عم حافظ "كنا عايشين مع بعض من وقت ما اتخلقنا، ولو تعارك اثنان كان الآخرين يتدخلوا لفض المشاجرة بالمحبة والمودة، ولكن فى هذا اليوم المشئوم حتى أولادهم بدءوا يتعاركون مع أولادنا... وإحنا لو جينا "سيوكة" (سلاح صغير) يأخذه البوليس ولكن هم يحصلون على كل ما يريدون ولا يصادر البوليس أسلحتهم".

وهكذا بعد موافقة عم حافظ المزوجة بالقهر ورغبته في استلام جثة ابنه حتى يقوم بدفنها اعتبرت النيابة أن ابن عم حافظ مات فى حادثة، وقيد الحادث على أن الشهيد رفعت سقط من الدراجة أمام إحدى السيارات وتوفى. واستكتبوه إقراراً بذلك رغم أنه، ولم يأخذ عم حافظ التعويض الهزيل المقرر ولم يحصل على كشك من الأكشاك الجديدة التي أقيمت بدلاً من الأكشاك القديمة مثل عائلات الضحايا. ويقول عم حافظ للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "فى يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ كان رايع بظروفها الكشف ومعاه دراجة ومعاه واد من البلد اسمه سُمعه وعند أول طريق نقنق عند المفارق على الطريق الخارجى قطع عليهم الطريق ناس، الواد سُمعه عرف يهرب وشنودة مسكوه وضربوه لغاية لما مات. وأنا فى الساعة ١٢،٣٠ حضرت من البلد وقالوا فيه ضرب وشنودة اتضرب معاهم، ولقيت عربية إسعاف ماشية شعرت إن شنوده فيها جريت وراها لغاية مستشفى دار السلام فى المستشفى عرفت أنخل بعد شوية وفتحت الثلاجة لقيت شنوده فيها".

وقال سُمعه الذى كان بصحبة شنودة قبل أن يقتل، للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "كنت ماشى مع شنودة رايعين الكشف وفى الطريق لقينا ثلاثة رجال ملثمين وقالوا أنتوا منين قلنا إحنا من الدير (دير النغاميش)، وكانوا معاهم جريد وعصيان، وبدأ الضرب أنا جريت بسرعة وشنوده وقع وهو بيجرى نزلوا فيه ضرب وأخذوا العجلة اللي معانا، وده كان عند مطب نقنق قبل الكشف "١٢٠".

١١٩- فى لقاء بمنزله بالكشع.

١٢٠- الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان".

الشهيد أيمن حشمت حمدي :

شاب يبلغ من العمر ٢٣ سنة لا يعمل حاصل على دبلوم صنايع. هو القاتل المسلم الوحيد في هذه الأحداث، ولم يقتله الأقباط وذلك وفقاً لروايات الشهود من المسلمين ولكن قتل بأيدي الرعاع الذين تجمهروا بالطريق السريع المواجه لقرية البلايش المستجدة، لإستيقاف السيارات وإنزال المسيحيين منها لقتلهم أو لسلبهم والتعدي عليهم بالضرب. وعندما حاولوا استيقاف سيارة نصف نقل حمراء ظناً منهم أن مستقليها من المسيحيين، لم تتوقف وفرت هاربة. فانطلقت في إثرها سيارة نصف نقل بيضاء اللون بقيادة شخص من المتجمهرين الواقفين يدعى محمد فوزي شبيب ويعتلى صندوقها شخص يدعى مايز أمين عبد الرحيم ممسكاً بسلح ناري آلي، وبينما كان يطلق منه أعيرة نارية صوب تلك السيارة فقد توازنه وأصاب الرصاصات كل من أيمن حشمت حمدي وراتب أحمد على وعادل صابر عبد المجيد وعزت إبراهيم على الذين كانوا واقفين ضمن الأهالي المتجمهرين في الطريق. وقد تم إسعافهم ما عدا أيمن حشمت حمدي الذي توفي متأثراً بجراحه.

وشهد بذلك عمدة القرية عثمان عبد الشكور عثمان الذي قرر أن المتهم مايز أمين عبد الرحيم، قد اعترف له بارتكاب الواقعة وكذلك ماهر محمود وفارس ثابت عبد الرحيم جاد وأكدوا هذه الواقعة أمام النيابة.

وقال والد أيمن حشمت حمدي أن ابنه "قتل إثر أصابته بطلق ناري أسفل الفم واخترق الوجه وخرج من أسفل الفك الأيسر يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ الساعة ٤,٣٠ مساءً. أنا كنت في المنزل يوم الحادث وكنت عارف إن ابني عند الكوبري وعلمت بأحداث قرية الكشح المجاورة لقريتنا. وحوالي الساعة الرابعة والنصف عصرًا حضر أحد أهالي القرية وأخبروني أن ابني أصيب برصاص على الكوبري. فخرجت مسرعاً إلي الكوبري فوجدت الأهالي متجمعة بعدد كبير ووجدت أيمن ابني تم نقله إلي مستشفى دار السلام، وبعض الأشخاص الآخرين الذين أصيبوا معه. وعند وصولي المستشفى علمت أنه توفي على إثر طلق ناري في أسفل الفم واخترق الوجه وخرج من أسفل الفك الأيسر. وبخلت إلي المشرحة ومعني أقاربي ورأيتة وخرج من المستشفى وتم دفنه يوم الاثنين في المساء ولا أعرف من قام بذلك ولا أعرف تفاصيل أحداث الكشح".^{١٢١}

ويقول عثمان عبد الشكور عثمان عمدة البلايش المستجدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إن البلايش المستجدة لم يحدث فيها وقائع سوى حالة واحدة وهي حالة إطلاق أعيرة نارية من سيارة مسرعة على الطريق على بعض الأهالي مما أدى إلي وفاة شخص وإصابة ثلاثة آخرين. يوم الأحد الساعة ٤,٣٠ عصرًا تواجد تجمع من الأهالي على الكوبري المؤدى إلي البلايش المستجدة، وخلال ذلك أطلقت إحدى السيارات نقل صغيرة عدة أعيرة نارية على الأهالي أدت إلي إصابة شخص يدعى أيمن حشمت حمدي الذي توفي بعد ذلك وآخر يدعى عادل جابر عبد المجيد بطلق نار في الفخذ الأيسر وآخر يدعى راتب أحمد على حفنى بطلق ناري في الفخذ الأيسر وآخر يدعى عزت إبراهيم على أحمد بطلق ناري في الصدر أسفل القفص الصدري ولم تحدث ثمة أحداث غير ذلك".^{١٢٢}

والجدير بالذكر أن المحكمة أصدرت حكماً بمعاقبة مايز عبد الرحيم ومحمد فوزي سباق بالحبس

مع الشغل لمدة سنتين عن تهمة القتل والاصابة الخطأ لحشمت حمدي، وعاقبت مايز عبد الرحيم بالسجن لمدة عشرة سنوات عن تهمة إحراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص. ونلاحظ غرابة هذا الحكم الذي تزيد فيه عقوبة حيازة السلاح على عقوبة "القتل الخطأ" لإنسان.

ويتناول أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة هذه الواقعة في مرافعته أمام المحكمة فيقول "مسرح الواقعة سيدي الرئيس هو قرية البلايش بمركز دار السلام.. حيث نمي إلى علم أهلها أن ثمة أحداثاً تجري وشائعات تطير بجناحين عما يحدث في قرية الكشح.. فاشترك المتهمان مع جمهرة منهم بالطريق السريع للقرية.. وراحوا يتربصون لكل مسيحي يمر.. وما أن شاهدوا سيارة نصف نقل حمراء تخترق جموعهم حتى حاولوا استيقافها معتقدين أن مستقليها مسيحيون.. ولكن السيارة بمن فيها فرت هاربة.. كانما فرت من قسورة فتابعها المتهمان (٩٤) و(٩٥) بسيارة أخرى نصف نقل بيضاء وحاولا مطاربتها اعتلي أولهما صندوقها وأطلق أعيرة نارية على مستقليها قاصداً قتلها.. وفي هذه اللحظة اختل توازنه وأصاب..... فأرداه قتيلاً.. كما أصابت الأعيرة النارية كلاً من و..... و..... .

وتتعدد الأدلة على ثبوت هذه التهمة في حق هذين المتهمين... لكننا نبدوها سيدي بأدلة ثبوت التجمهر..

وهي جريمة اشترط القانون فيها أن يكون التجمهر مؤلفاً من أكثر من خمسة أشخاص وأن يكون الغرض منه ارتكاب جرائم وهو في واقعنا الإعتداء على المسيحيين باستعمال القوة والعنف. ويدل على ذلك ما شهد به والد القتل من خروج بعض أهالي قرية البلايش على الطريق السريع في حالة تجمهر..... ومن بينهم المتهمان (٩٤) و(٩٥) ولدي سؤاله عن سبب ذلك؟ رد قائلاً: (الصحيفة٦).

"همه لما عرفوا إن فيه معركة بين المسيحيين والمسلمين في قرية الكشح.. خرجوا إلى الطريق الزراعي وبدأوا في استيقاف السيارات والاستعلام من راكبيها عما إذا كانوا مسلمين أو مسيحيين". ولدي سؤاله عن عدد المتجمهرين، قال في (الصحيفة٧): "أكثر من مائتي شخص".

أما عمدة قرية البلايش..... فقد أكد في مضمون شهادته ثبوت جريمة التجمهر.. واشترك المتهمين فيها... وذكر أن أهالي القرية فور علمهم بانفجار الأحداث في قرية الكشح المجاورة يوم ٢٠٠٠/١/٢ اشتركوا في تجمهر وقطعوا الطريق علي السيارات المارة وكان بعضهم يحملون أسلحة.. وهو عين ما أكده و..... والذي أضاف أن الغرض من تجمهر أهل القرية هو ارتكاب جرائم الإعتداء على المسيحيين.. وأن ثمة أحداثاً قد جرت أثناء هذه التجمهر حيث استوقفت عدة سيارات وتعدي بعضهم بالضرب على مستقليها من المسيحيين.. وهذا ما يؤكد أن هذا التجمهر كان بغرض الإعتداء وارتكاب الجرائم..

بل إن لنا في اعتراف المتهم (٩٥) نفسه أبلغ دليل على حدوث هذا التجمهر غير المشروع.. فنراه في (الصحيفة١٢) من تحقيقات النيابة يقول:

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ لقيت الأهالي واقفة على الطريق كانوا بيوقفوا السيارات المارة وكانوا عايزين يروحوا على طريق الكشح علشان يعرفوا إيه اللي بيحصل هناك".

وفي هذا الاعتراف.. دليل ناصع على قيام التجمهر في هذه القرية..

وقد أكد المقدم/..... في شهادته ثبوت هذه الواقعة.. كما أكدت تحريات تجمّع أهالي قرية البلايش عقب أحداث الكشف.. وبعد أن ذكر أن هذا التجمّع كان غرضه الإعتداء على مسيحيي القرية.. سألته النيابة عما يراه سبباً لذلك؟
فرد قائلاً: (الصحيفة ٨)

"سرت شائعات يوم ٢٠٠٠/١/٢ في الصباح الباكر من أهالي قرية الكشف والقرى المحيطة بها أن المسيحيين اقتحموا المساجد والمعهد الديني الأزهرى وقاموا بحرقه.. واعتدوا على من فيه من المسلمين.. وقد بدأت تلك الشائعات تسري في القرى المحيطة مما أدى إلى اندلاع تجمهر من الأهالي من المسلمين والمسيحيين بالقرى المحيطة ومنها البلايش المستجدة".

ولدي سؤاله : وهل وقفت على أشخاص من قاموا بهذا التجمهر وعددهم؟

رد قائلاً: (الصحيفة ٨)

"همه تجمّعوا بأعداد كبيرة تزيد على مائتي شخص أو أكثر وعرف منهم المتهمان و.....".

وهل توصلت تحرياتك إلى كيفية قيام التجمهرين بتحقيق غرضهم من التجمهر" رد قائلاً :

"الإعتداء على أي من المسيحيين الذين يمرون بالطريق وقتلهم أثر سريان الإشاعات التي سرت بقرية الكشف".

فهل ثمة حاجة بعد كل هذه الأدلة المتتابة والتي يسلم كل منها للآخر على تأكيد حدوث هذا التجمهر؟! أظن أن تدافع الأدلة جعلنا نعاين هذا التجمهر كأننا نراه.. وقد تأكد من خلالها أيضاً ثبوت هذه الجريمة في حق هذين المتهمين وآخرين مجهولين.. بغرض ارتكاب جرائم الإعتداء على المسيحيين وكان ذلك باستخدام القوة والعنف.. وتنفيذاً لهذا الغرض المقصود من التجمهر وقعت جريمة قتل..... عمداً.. والشروع في قتل المجني عليهم و..... و..... وحياسة المتهم..... بندقية آلية بغير ترخيص ونخائر مما تستعمل عليها..

وقد تعددت الأدلة سيدي الرئيس في هذه التهمة التي تنوعت مشاهد الإجرام فيها.. بيد أننا نجد بين هذه الأدلة دليلاً جديداً ينضاف لأول مرة إلى النهج الذي ترسمنا خطاه.. منذ بدء إثبات التهم المتعددة في هذه القضية.. ذلكم هو الاعتراف حيث ظن المتهمون أن التفافهم بعباءة الإنكار أثناء التحقيقات سوف يخلي ساحتهم من اعتراف جرائم تساندت الأدلة وتنوعت على إثباتها في حقهم.. ولكن هذه العباءة التي تثيروا بها كانت واهية شفافة فكشفت الأدلة القوية الواضحة ما تخبئة تحتها من سوء طوية وتشبث به لم يجد إلا هباء منثوراً.. وهذا هو حالهم مع الإنكار الذي تمسكوا به.. ولفحوا بظلاله.. فآلهبتهم نار الأدلة الأخرى التي لا تقل في تساندها وتطبيقها وتساوقها قوة تدمغ أفعالهم.. وتصور قبح ما اقترفته أيديهم...

وإن كان هذا هو الشأن في الوقائع التي لم يكن بها ثمة اعتراف.. فإننا في هذه الواقعة أمام اعتراف لم يملك المتهمون التنصل كعابنتهم مما جرّه عليهم من قولة حق نطقت بها ألسنتهم.. وإن لم تكن على غير ما تهوي أفئنتهم..

فهناك سيدي الرئيس اعترافات المتهم الخامس والتسعين... التي اتسمت بالوضوح والصرامة.. وجاءت تلقائية وطبيعية لا تعرف ابتساراً أو تقصيراً لتشكّل واحدة من أدلة الثبوت القوية في هذه

الواقعة..

فقد اعترف على وجه القطع واليقين بأن المتهم (٩٤) قد طلب منه قيادة سيارته نصف النقل لمطاردة السيارة التي كانا يعتقدان أن مستقليها من المسيحيين.. وأنه كان يقود بسرعة لإيقاف هذه السيارة الهاربة.. وأنه شاهد مع سلاحاً ألياً أطلق منه عدة أعيرة نارية صوب السيارة المطاردة.. إلا أن الزمام قد أفلت منه فأصاب في مقتل وأحدث إصابات بـ..... و..... و..... .
ولدي سؤاله: وهل كنت تعلم حال مطاردتكما تلك السيارة أن من بها مسيحيو الديانة؟

(الصحيفة ١٨)

رد قائلاً بالفم المليان: "أيوه".

س: وما الوجهة التي صوب عليها المتهم (٩٤) أعيرته النارية؟

رد قائلاً ومؤكداً: (الصحيفة ١٩)

"هو كان يطلق النار على السيارة النصف نقل الحمراء".

س: وما قصده من ذلك؟ قالت:

"هو كان عارف إن الناس اللي فيها مسيحيين وكان عايز يحدث إصابة من فيها علشان كان في معركة قائمة بين المسلمين والمسيحيين في ذلك الوقت".^{١٢٣}
وكان هناك شروع في قتل كل من:

مريم قسطنطين شتودة، ومنال ظريف فارس، وصفوت لبیب شتودة، وسعاد موریس محارب، ورفعت الضبع عزيز، ونان جودة عبد المسيح، والأمير مهران لبیب، وماجدة مهران لبیب، وعاطف غزالي بلامون، ومريم صابر فؤاد، وعنتر وهيب جرجس، وإيمان حليم فهمی، ومرقص رشدى جندى.^{١٢٤}

١٢٣ - الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

١٢٤ - الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان".

فى وقت معاصر لما حدث فى الكشخ كانت الصورة فى مركز دار السلام مربعية. جماهير الرعاع والغوغاء تندفع فى مجموعات كبيرة فى الشوارع وتقتحم منازل ومحال المسيحيين كأنها فى حملة غزو أو فتح، تقوم بكسر أبوابها وبخولها عنوة والاستيلاء على كل ما يجدونه فيها من أثاث وأجهزه كهربائية وبضائع وأدوية وأجهزه طبية ومعدات تصوير وقطع غيار للسيارات. يسرقون وينهبون وكأنهم فى حرب مقدسة يستولون فيها على غنائم مملوكة لكفار.

كان المسيحيون جميعهم مرتاعين؛ اختبئوا، البعض فوق أسطح المنازل والبعض لدى جيرانه المسلمين الطيبين والبعض الآخر كان يسمح "للفاتحين" أن ينهبوا كل ما يريدون فى مقابل عدم الإعتداء على صاحب المنزل وأسرته.

وهذا المنظر المرعب تتوالى أحداثه تحت سمع وبصر رجال الشرطة فى جميع شوارع وطرق دار السلام. بل حدث ذلك فى عقارات ملاصقة لمبنى النيابة العامة ولمركز الشرطة وفى مواجهة إستراحة للسادة الضباط. والأخطر من ذلك كله، كما سنرى فيما بعد، أن بعض جنود قوات الأمن كانوا يشتركون مع الأهالي فى النهب باعتبار أن المال المسروق غنيمة لكل من يمد يده.

وقد أشارت جريدة الوفد إلى ذلك بطريقة مخففة تحت عنوان "انتقال العنف إلى القرى المجاورة واحترق المنازل ونهب المتاجر" وقالت "كانت أحداث العنف قد انتقلت من قرية الكشخ إلى قرى أولاد خلف وأولاد طوق غرب ودير النغاميش ونجع موسى والنصيرات وقرية برامارا ومدينة دار السلام. وقام بعض محترفي البلطجة بالسطو على المنازل وعيادات الأطباء والمحامين واستوديوهات التصوير. كما قاموا بإشعال النيران فى المحلات والاعتداء بالضرب على أصحابها مما أثار الرعب والفرع بين المواطنين. وفرضت أجهزة الأمن حظر التجول وقامت بوضع حراسة مشددة على دور العبادة"^{١٢٥}

ولم تذكر أية صحيفة أن هذه الأحداث جميعها كانت تتم ضد المسيحيين. ولم يكن الأمر هنا يتعلق ببعض محترفي البلطجة لأن الجناة كانوا يستهدفون فقط المسيحيين وممتلكاتهم فى هذه القرى. هذا فضلاً عن أن عمليات النهب كانت يصحبها فى معظم الأحوال حرق الأماكن المنهوبة أى أن المسألة لا تتعلق بالفقر والحاجة والبلطجة ويكشف عن دلالات خطيرة تتمثل فى الحقد والكراهية والرغبة فى الإنتقام قبل أى شئ آخر.

ويروى المحامى ميشيل بسادة مأساة رجل يدعى "عم جيد" يسكن فى دار السلام فى الدور الثانى من أحد المباني ولم يكن موجوداً فى شقته عند إندلاع الأحداث. وعندما أخبروه "الحق ياعم جيد بينهبوا شقتك"، توجه الرجل على الفور إلى شقته فوجد الباب مكسوراً وبعض المتعلقات مبعثرة على الأرض ولا يوجد أثاث بالشقة. وبخل إحدى الغرف فوجدها فارغة تماماً وحال خروجه منها فوجئ بجاره الذي يسكن فى طابق علوى يحمل مرتبة سرير من شقته فوق رأسه، وفوجئ الجار أيضاً بعم جيد أمامه فرفع يده بحركة لإرادية وقال له هو يبتسم فى خجل "سا الخير يا عم جيد"، واستمر فى خروجه بالمرتبة وسط زهول عم جيد الذي لم يكن قادراً على فهم هذا الموقف السريالي.

وتعرضت محلات ومتاجر وعيادات وصيدليات المسيحيين في دار السلام إما للنهب وإما للحرق وإما للإتلاف أو لكل ذلك معاً، وذلك ابتداء من يوم الأحد الذي إندلعت فيه المنيحة في الكشع وحتى يوم الأربعاء بعد انتهاء عمليات القتل في الكشع. حدث ذلك وقوات الأمن مكسبة بالآلاف والطرق مقطوعة بأوامر رسمية وممنوع السير فيها. وكان الطريق الرئيسي سوهاج - قنا المؤدى إلى الغردقة مقطوعاً، كما أعلنت وزارة الداخلية في بيان رسمي لها. ومع ذلك كان بعض أهالي المنطقة يعترضون ويوقفون السيارات والأتوبيسات التي تمر بالقرى ويؤمر سائقوها بإخراج المسيحيين، ويفتشون بين الركاب ويرون البطاقات كما هو وارد بالتحقيقات.

ويؤكد مجدى حسن سليم ٣٧ سنة مقيم بقرية النغاميش عملية قطع الطرق بهدف إنزال المسيحيين من السيارات لقتلهم والإعتداء عليهم بالضرب وذلك في شهادة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حيث يقول "الى حصل انى كنت مركب بعض الأشخاص وطالع على النغاميش يوم الاثنين ٣/١/٢٠٠٠ الساعة ٤ عصرًا وعلى طريق الكشع العمومي ورايح على النغاميش فوجئت ببعض الأشخاص وعددهم حوالي ١٢ شخص أو أكثر وضعين حجارة على الطريق وأوقفوا السيارة وكان معي ٤ أفراد ومنهم واحد مسيحي من النغاميش وحاولوا أخذ الشخص المسيحي وأنا رفضت وأخبرتهم أنه من النغاميش ومحدث يكلمه فخطبوا السيارة من الأمام وكسروا الفانوس والزجاج ونزل المسلمين الى كانوا في السيارة ومشوا ومحدث كلمهم وتركت السيارة وأخذت الشخص المسيحي معي ووصلته حتى منزله وبعد كده رجعت إلى السيارة فوجدتها خاوية من الأنايب التي كانت بها والكاسيت والكوتش الإستبن فأخذت السيارة وذهبت إلى منزلى بالنغاميش ومعملتش محضر بذلك" ١٢٦.

ومعنى ذلك أن الرعاع والغوغاء كانوا، مع إمتناع الشرطة عن التدخل ورغم إغلاق الطرق وفقاً لبيان وزارة الداخلية، يسيطرون على تلك القرى، يقتلون المسيحيين وينهبون ويحرقون منازلهم. بل ويعطلون العمل في دواوين الحكومة والمحاكم والمدارس. ولهذا قرر وزير التربية والتعليم تأجيل الامتحانات، وإعادة امتحانات الدور الأول لجميع المدارس من الابتدائي حتى أولى ثانوي.

ويروى المحامى ميشيل بساده، قصة لأحد الأشخاص في دار السلام اسمه سيفين جاد سيفين والشهير بلقب "القط"، وهو تاجر أدوات منزلية، ويمارس تجارته في منزل مكون من ثلاثة طوابق، لا يشاركه فيه أحد، ويسكن في أحد طوابقه أما باقي المنزل فهو مخصص للتخزين والبيع. وعندما بدأت الأحداث أرسل زوجته وباقي أفراد أسرته إلى نجع حمادى خوفاً عليهم من الإعتداء أو تعرضهم لمكروه. واستمر بمفرده في المنزل بعد أن أغلق جميع أبوابه وشبابيكه كأنه لا يوجد به أحد. ولكن ذلك لم ينطو على المخربين الذين قاموا بالطرق على أبواب المنزل صائحين "إحنا عارفين انك موجود يا قط .. إفتح أحسن لك"، ويكيلون له نفس الوقت أبشع أنواع السباب ولكنه لم يرد حتى يوهمهم بعدم وجوده.

فقام البعض منهم بإحضار "فلق" نخيل طوله حوالي ٦ أمتار وأمسك به حوالي عشرة أفراد بطريقة أفقية واندفعوا به عدة مرات في صوب أبواب محلاته في الدور الأرضي، فحطموها واقتحموا هذه المحلات، وقاموا بنهبها والإستيلاء على البضائع الموجودة بها فثارت أعصابه وهو يرى ماله ينهب أمامه وصعد بسرعة إلى السطح ممسكاً ببقايا أحجار وطوب ملقياً بها على الدهماء والرعاع واللصوص

متصوراً أنهم لن يتمكنوا من كسر بوابة المنزل وهى من الحديد الضخم. ولكنهم بعد أن تلقوا الحجارة والطوب صاحوا متوعدين بقتله وبدءوا في كسر باب الطابق الأرضي بنفس الطريقة، فارتاع مستشعراً أنهم سيقتلونه لو أمسكوا به، فقام بالهرب عن طريق سطح المنزل إلى أحد الجيران المسلمين الذي استضافه لديه وخبأه في غرفه تطل على أحد الشوارع.

وقد قام المخربون باقتحام بوابة المنزل وكل الطوابق والشقق والصعود للسطح بحثاً عن القط، بل قاموا بالسؤال عنه لدى الجيران الذين يخبثونه فأنكروا وجوده لديهم. وظل لدى الجار المسلم الطيب لمدة يوم ونصف أحسن فيها هذا الجار معاملته.

وفى أثناء الليل، ولم يكن هناك نوم يداعب جفونه من هول ما تعرض له، سمع أصواتاً أسفل شبك الغرفة فنظر بين فتحات الشباك باختلاس وشاهد على ضوء مصابيح الشارع ضابطاً يلتف حوله مجموعة من الشبان والأهالي وهم يقومون بتكوير خرقات بالية في شكل كرات ثم إلقائها بعد سكب بنزين عليها على أحد منازل المسيحيين، وسمع الضابط يقول لهم بالحرف الواحد "متكبوش غاز كثير لحسن النار تزيد وتمسك في البيت اللي جنبه ده لأنه بتاع واحد مسلم".

ويقول المحامى ميشيل بسادة إنه "بعد تمكن القط من الخروج من مخبأه تقدم بشكواه وأدلى بكل ذلك في محضر تحقيق رسمي أمام نيابة سوهاج الكلية يوم ٢٠٠٠/١/٤ وقد رفض وكيل النيابة في البداية إثبات الواقعة الخاصة بالضابط فقامت بالإحتجاج والشروع في الإنسحاب من التحقيق ومن الغرفة ومن الشكوى. فارتبك السيد وكيل النيابة وطلب منى الانتظار خارج غرفة التحقيق لدقائق، عدنا بعدها بقليل وأخبرنا أنه سيثبت واقعة الضابط وتم إثباتها وقام بسؤال القط :

- كيف عرفت أنه ضابط؟

- "من الرتب الموجودة على كتفه".

- وما هو اسمه؟

- "لا أعرف، لكنى تبينت شكله جيداً ومستعد للإرشاد عنه إذا ما عرض على".

ويضيف المحامى ميشيل بسادة "أنه للأسف لم يجر التحقيق في هذه الواقعة ولم يعرض ضباط أو صور ضباط على القط رغم سهولة ذلك، لأنه من اليسير معرفة اسم الضابط الذي كان معيناً في الخدمة في هذا الشارع ذلك اليوم".

ولم يكن ذلك هو المثل الوحيد للتحريض الذى قامت به بعض عناصر الشرطة للرعاع الذين لا يحتاجون لتحريض، حيث يروى أحد أطباء مستشفى دار السلام أن ضابط شرطة برتبة رائد كان قد وصل إلى المستشفى بعد إصابته بضربة عصا بذراعه الأيسر فقام باستقباله وعمل الأشعة اللازمة وعرضه على طبيب العظام. وفى أثناء خروجه من باب المستشفى فى حوالي الساعة الواحدة والنصف ظهر يوم الاثنين كان يوجد بفناء المستشفى تجمعات غفيرة من البشر قام بالصياح فيهم قائلاً "يا أولاد الكلب .. المسيحيين قتلوا مسلمين الكشح مفيش دين ولا إسلام؟".

وعقب ذلك توجهت هذه التجمعات الموجودة بالمستشفى وخارجه للتخريب بمركز دار السلام لبيوت ومحلات المسيحيين.

واستمع نفس هذا الطبيب إلى ميكروفون فى سيارة تنادى "بأن مياه الحنفيات مسمومة يا أهالي

دار السلام الكرام لا تشربوا من المياه لأن بها سم نافع"، ونظر من شرفة المستشفى وأصيب بالذهول وهو يرى أن تلك السيارة هي سيارة الإسعاف "البيجو" الخاصة بالمستشفى. ويقول "طلبت رئيس مجلس المدينة وأبلغته بذلك وطلبت مدير المستشفى وأبلغته بذلك أيضاً طالباً منه إعادة السيارة باللاسلكي فوراً ولكنه لم يفعل". وعلم هذا الطبيب من المرضى اللذين ارتادوا عيادة المستشفى أن السيارة مرت على غالبية القرى.

ويقول الطبيب أنه بعد عشر دقائق من خروج الضابط من المستشفى إذا بميكرفون الجامع ينادى بأعلى صوت "فإن قاتلوكم فاقتلوهم" ويكرر كلمة فاقتلوهم.

وقد أشارت جريدة الوفد إلى هذه الأحداث وخاصة أسلوب إلقاء الكرات المشتعلة تحت عنوان: "التقارير تؤكد استخدام مواد مشتعلة بأحداث الشغب في دار السلام"، وقالت "تلقت النيابة بإشراف المستشار أسامة الرشيدى المحامى العام ٢٠ تقريراً من المعمل الجنائي حول معاينات الحرائق بالمنشآت المضارة. أكدت التقارير قيام الجناة باستخدام مواد معجلة للإشعال. وقررت النيابة استعجال باقي تقارير المعمل الجنائي والإدارة الهندسية".^{١٢٧}

وعلى الرغم من هذه الصورة السوداء القاتمة التي كان أبطالها من الغالبية التي أصاب عقلها وقلبها ووجدانها التشويه على مدى عقود خلت، إلا أن بعض المسلمين فى هذه المناطق قدموا صورة منيرة لما يجب أن يكون عليه الذين ينتمون لهذا الوطن. ولم يكن القط هو الوحيد الذى نجى بنفسه من الموت المحقق بسبب حماية جيرانه المسلمين، حيث يقول السيد عبد الوهاب محمد المحامى ولديه مكتب بشارع مجلس المدينة الجديدة، ومقيم بقرية أولاد يحيى فى شهادة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان " (....) فى يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ حوالى الساعة الواحدة ظهراً تجمع عدد كبير من الأهالي على أثر إشاعة بوضع المسيحيين مادة سامة داخل مياه الشرب مما أدى إلي قيام الأهالي بالإحتكاك ببعضهم وعلى ذلك حدثت عمليات الحريق فى المحلات والصيدليات والشقق السكنية. وقد حضر بعض الأشخاص للتعدى على شخص مسيحي يدعى عطا الله وحيث أنه يسكن بنفس العقار الذى أقيم فيه فقامت بالدفاع عن المسيحي وعن الاستديو الخاص به ومنعتهم بحجة أنه شريكى وكان عدد الأشخاص الذين يقومون بذلك حوالى ٢٠٠ شخص أو أكثر ومنذ بداية الأحداث ترك الأخوة المسيحيين منازلهم ومحلاتهم وتوجهوا إلي القرى المجاورة".^{١٢٨}

أيضاً قام الأستاذ إسماعيل على إسماعيل المحامى بإيواء أشرف لطفى عبد الشهيد شنودة وهو أخصائي أشعة بمستشفى دار السلام العام الذى يقول "يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ٢,٣٠ ظهراً أنا كنت ماشى في شارع عبد الخالق رضوان ورأيت الناس وعددهم كبير بتحرق الدكاكين وشوية منهم ضربوني فتوجهت إلي منزل الأستاذ إسماعيل على إسماعيل المحامى وأغلق الباب الرئيسي للمنزل وبقيت لديه حتى الصباح وأوصلني إلي المستشفى فى حوالى الساعة ٩ صباحاً وبقيت داخل المستشفى "محل عملي" حتى يوم الجمعة تقريباً. وسمعت إشاعة عن أن المسيحيين لحرقوا مسجد والمعهد الديني الأزهري بالكشخ مما أدى إلي ازدياد الأحداث وكان الأشخاص كثيرون جداً ويحملون العصى والشوم

١٢٧- جريدة الوفد ٢٣ يناير ٢٠٠٠.

١٢٨- الوثيقة رقم ٢٧ "شهود عيان".

والسلاح والجركن الممتلئ بالبنزين أو الكيروسين ويسكبونه داخل المحل ويشعلون فيه النار وينهبون بعض محتويات المحلات".^{١٢٩}

أديب أديس جرجس، وهو فلاح مقيم بقرية نقنق التي تبعد عن الكشع بحوالي ٢ كم، احتفى لدى الشيخ عبد السلام أبو الوفا كما يقول في شهادة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "فى يوم الأحد فى حوالي الساعة ٣ تقريباً تجمع عدد كبير من الشباب وكانوا جاين ناحيتنا ومعهم طوب وحاولوا يضربونا بالطوب وقبل مجيئهم حضر الشيخ عبد السلام وعم خيرى ساكنين هنا فى البلد ومنعوا الناس إن تضربنا أو تكسر علينا البيوت وطبعاً خوفنا وإحنا سمعنا طلاقات نار من الكشع وطبعاً فى نفس اليوم لم يتركنا الشيخ عبد السلام أبو الوفا، وقرب المغرب سمعنا فى الميكرفونات إن المسيحيين سمموا الميه يمكن ده علشان عامل المحطة مسيحي من دير النغاميش ومن بعيد قام الشباب بإلقاء الحجارة على البيت بتاعنا وكسروا الشبابيك فقط وكان ممكن يموتونا لولا الشيخ عبد السلام كان موجود عندنا - ولم نخرج إحنا وأبنائنا إلا يوم الاثنين آخر النهار بعد ما هديت الأحوال".^{١٣٠}

كما سارع الأستاذ محمد حسين السيد بالتنبيه على جاره جمال راغب ملج المحامى والمقيم بالمساكن الشعبية - عمارة ١٥ بشارع دار السلام حيث يقول جمال للمنظمة إنه "يوم الأحد حوالي الساعة ٦ بعد المغرب ٢/١/٢٠٠٠ دق على الباب الأستاذ محمد حسين السيد جارى فى الدور العلوي وقال لي أنت جالس هنا والناس جاية علشان تحرق شقتك وتموتك، فذهبت معه أنا وبناتي وزوجتي، شاهدت من عنده الناس أسفل العمارة حوالى ٣٠٠ شخص دخلت على العمارة غير الناس الكثيرة الموجودة فى الشارع حوالى ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ شخص نزلت الشقة حوالى الساعة ٢ ليلاً بعد أن ذهبوا وجنتهم قاموا بتكسير الباب الرئيسي واستولوا على الأثاث وقمت بالمبيت عند الأستاذ محمد تلك الليلة - ويوم الاثنين هربت إلي منزل أختي القريب منا واتصلت حوالى الساعة ٤ عصرًا بالشرطة ولم يأتى أحد وقلت لهم أنهم ممكن يهددوني مرة أخرى ولم يأتى أحد إلا فى اليوم التالى للأحداث".^{١٣١}

ويروى محمد حسين السيد بالمساكن الشعبية عمارة رقم ١٥ الدور الرابع بدار السلام بنفسه تفاصيل ذلك وكيف أنه كاد أن يتعرض للإعتداء لأنه أنقذ جاره المحامى المسيحي قائلاً "الى حصل يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ ليلاً جاءت ناس فى الشارع ما يقرب من حوالى ١٠٠٠ شخص وظلوا يشتموا فى جمال راغب المسيحي اللى ساكن فى الدور الثاني نزلت أقول لهم عيب وأمشيهم فلم يرضخوا لى لحد ما طلعت إلي جمال وأخذته هو وأسرته وزوجته وعنده بنتين أطفال سن ٣ سنوات و٥ سنوات ونزلت علشان أقفل شقة جمال وجدت الناس فيها حوالى ٢٠٠ واحد وكانوا بييشلوا الأثاث اللى فى المنزل حاولت أغلق غرفة النوم بتاعته كسروها وأخذوا ما ينفع منها والباقي قاموا بتكسيره وبعدها كسروا الباب وأخذوا يكسروا فى الشقة وبعدها من تحت ظلوا يشتموا فيا علشان أنا أخذت جمال عندي وهددوني بتكسير شقتى وفى حوالى الساعة ٢ ليلاً سمعت ميكروفون على سيارة شاهدتها من الشيك كانت السيارة بيضاء ملاكى - وقالت أن لا أحد يشرب المياه لأن المسيحيين سمموها".^{١٣٢}

١٢٩- المصدر السابق.

١٣٠- المصدر السابق.

١٣١- المصدر السابق.

١٣٢- المصدر السابق.

ويقول الكاهن سوريال راعى كنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب إنه "يوم ٢٠٠٠/١/٢ الساعة العاشرة ص تجمع حول منزلي في منطقة قضاء أشخاص كثيرون ووقت القطار اشتعلت النيران فى منزلي من أوله لأخره وأنا كنت هنا فى البيت وكانوا يقولوا لى أنزل يا قسيس لازم تموت وأنا علاقتي بالمسلمين جيدة ... وأنا الوحيد أمشى الساعة ٢ ليلاً من الكنيسة حتى منزلي وسط الزراعات دون خوف. وبعد حريق المنزل حضرت المطافئ وسيطرت على الحريق واستمر ذلك لمدة ساعتين. والحقيقة إن جيرانى المسلمين وقفوا جنبي وفضلوا ٥ أيام يأتوا لنا بالطعام والشراب ويعلم الله ان أوانى الطعام والخبز إتسقرت كلها".^{١٣٣}

وكان من الممكن أن يتضاعف عدد القتلى عدة مرات إذ لم ينبجُ فكرى حشمت توفيق ناظر مدرسة أولاد سالم بحري الإعدادية المشتركة والمقيم بالمنزل رقم ٢٠ المطل على الطريق العمومي المؤدى إلى قرية الكشح بحياته هو و ٣٠ فرداً من عائلته من القتل إلا بعد إختباثهم عند أحد جيرانه المسلمين ويدعى عبد الله عزوز وبعد أن قام الشيخ مصطفى السيد السلامى وبعض أقاربه بحراستهم لعدة أيام حتى حضور الأمن بعد ثلاثة أيام. ولم يسلم منزله بالطبع من التدمير والحرق والسرقة.^{١٣٤}

ومن الوقائع الغريبة التي تطرح علامات استفهام ضخمة وتستحق دراسة مستفيضة من جميع النواحي الأمنية والقانونية والنفسية والاجتماعية، تلك الإعتداءات التي تعرضت لها الدكتورة هالة عزمي والدكتور نبيل ميخائيل، كما رويأ لي.

حيث يستأجران بيتاً بأكمله فى دار السلام يتكون من دورين، خصص الدور الأرضي لعيادة الدكتور نبيل، وهو أخصائي جراحة المسالك البولية، و لعيادة الدكتورة هالة لأمراض النساء والولادة، وكذلك للصيدلية التي يمتلكانها. كما خصص الدور الثاني للسكن. وللمنزل بوابة حديدية ضخمة. وهذان الطبيبان كانا يقومان بالكشف دون مقابل فى أحيان كثيرة على زوجات وأقارب الضباط المقيمين فى مبنى إستراحة الضباط المواجه لمنزلهما و عيانيتهما، بل ويقدمان لهم العلاج مجاناً. ورغم ذلك تنكر لهما الجميع عندما جمعت أسفل المنزل أعداداً هائلة من الجماهير الفقيرة وهو تهتف "لا إله إلا الله .. النصرأى أعداء الله".

وفوجئت الدكتورة هالة بينما كان زوجها فى عمله بمستشفى دار السلام، والعيابتين الصيدلية مغلقة، بالعشرات يتجمعون أمام المنزل ويرددون هذه الهتافات. وبينما كانت تراقبهم من خلف فتحات نافذة خشبية تطل على الشارع، فوجئت أيضاً بهؤلاء الرعاى يحاولون كسر باب المنزل وباب الصيدلية. وقد نصحهم أحد العساكر المعينين لحراسة استراحة ضباط الشرطة المواجهة لمنزلها بأن يستخدموا قلق نخيل لكسر باب الصيدلية ونفذوا فكرته. وفى تلك الأثناء كانت الدكتورة هالة تتصل بزوجها وبمباحث أمن الدولة ومديرية الأمن بسوهاج تطلب سرعة نجبتها وكان ردهم "طيب حنبت لك حد يشوف إيه الحكاية".

وكان المهاجمون قد استطاعوا كسر باب الصيدلية وبدأوا فى نهب محتوياتها وفى نصف ساعة أتوا عليها، فخرجت إلى إحدى الشرفات وبدأت تصرخ فيهم "حرام عليكم، إحنا عملناكم إيه دى فلوس بنوك وده شقا عمرنا"، ولكن لا من سميع أو من مجيب، وفوجئت الدكتورة هالة باثنين من ضباط

١٣٣- المصدر السابق.

١٣٤- المصدر السابق.

الشرطة المقيمين فى استراحة الضباط المواجهة لمنزلها يقفان فى إحدى شرفات شقق الاستراحة يشربان الشاي ويراقبان المنظر فى غير مبالاة، فأخذت تصرخ مستغيثة بهما "يا فلان بيه .. أغيثوني .. أنجدوني .. مش شايفين اللى بيحصل قدامكم"، ولكنهما لم يجيباها بكلمة فاعتقدت أنهما لا يسمعاها من كثرة الضجيج، فصرخت بأعلى صوتها، فما كانا منهما إلا أن نظرا إليها فى عدم اكتراث ودخلا إلى الشقة.

واستطاع زوجها فى هذه الأثناء أن يصل إلى المنزل قفزاً عبر أسطح المنازل الملاصقة من الخلف وخرج للأهالي من الشرفة صارخاً فيهم بينما كانوا يحاولون كسر الباب الحديدي الضخم للمنزل وظل يصرخ فيهم وهو يرى أن من بينهم سكان نفس الشارع الذى يقيم فيه والشوارع المجاورة والذين كانوا يكشف عليهم فى العيادة دون مقابل فى بعض الأحيان ويعطيهم الأدوية مجانية، ولم يشفع لهما ذلك أمام الهتافات "لا الله إلا الله .. النصارى أعداء الله"، وبدأ بعض الأهالي يشعلون النار فى الصيدلية وبدأوا فى كسر باب المنزل، فعاود الاتصال وهو يبكي متوسلاً برئيس مباحث المركز قائلاً "إلحقنى يا باشا هيدخلوا بيتى وأنا مهدد أنا وزوجتى وإبنتى وذنبى فى رقبتك"، فأخبره أنه سيرسل له أحد الضباط.

هذا فى الوقت الذى بدأت فيه السنة النيران ترتفع من الصيدلية وبدأ الباب الحديدي يضعف أمام الضربات المتوالية لقلق النخيل الضخم، فتفتق ذهن الدكتور نبيل عن فكرة أنقذت حياته حيث أخرج أنبوبة بوتاجاز ورفعها على سور الشرفة مهدداً الرعاع بالقائها عليهم مشعلأ النار فيهم وفى البيت بأكمله إذا ما كسروا باب المنزل. وقد جعل ذلك الرعاع يبتعدون عن الباب وإن كانوا قد استمروا فى إلقاء الحجارة والطوب عليه وهم يهددونه بالقتل.

وفى هذه الأثناء وصلت عربة شرطة بها ضابط واحد وعدة جنود. ولم ينزل الضابط من السيارة وسأل الأهالي عما يحدث فقالوا له: إنه يريد أن يلقي علينا أنبوبة البوتاجاز، ولكن الضابط لم يفعل شيئاً سوى سؤال الدكتور نبيل: "هل فعلاً تريد إلقاء أنبوبة البوتاجاز عليهم"، فأجابه: "إننى أدافع عن نفسى وأرجوك أنقذنى". فلم يرد الضابط بشيء وأمر سائق السيارة بمغادرة المكان. وكان الدكتور نبيل ما يزال ممسكاً بأنبوبة البوتاجاز ويستخدمها كدرع لصد الطوب والحجارة ومررت عشر دقائق كأنها عشر سنوات حتى حضرت ثلاث سيارات شرطة بها المأمور ورئيس المباحث وسيارة إطفاء قامت بإطفاء النيران المشتعلة فى الصيدلية. ويقول الدكتور نبيل "أخبرنا رئيس قوة المطافئ وهو مقدم واسمه نبيل بضرورة خروجنا من المنزل حفاظاً على أرواحنا فحاولنا الخروج فوجدنا كالون الباب قد تلف وأصبح مغلقاً تماماً ولا يستطيع أحد فتحه. فحاول هو ورجال الشرطة كسر الباب ولم يفلح. ورفع سلم السيارة للدور الثانى ونزلت أنا وزوجتى وأطفالي فى حراسة الشرطة. ثم أخذتنا سيارة الشرطة إلى مركز الشرطة، ووجدت حول المركز عدداً ضخماً من العساكر جالسين على الأرض لا يعملون شيئاً "يتشمسون" فقط. وأخذت سيارتي الخاصة من المستشفى وسافرت مع عائلتى إلى بلدى أسبوط للنجاة من هذه الأحداث المأساوية".

ولم يتورع الرعاع عن محاولة عزل "النصارى" العاملين بالوحدة المحلية بالكشع والموجودين بداخلها للانفراد بهم بعد ذلك. ولم ينج هؤلاء إلا بعد أن أدعى زملاؤهم المسلمون بأنهم غادروا المكان.

ويروى هذه الواقعة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان اثنان من المسيحيين، فيقول ميخائيل بشارة إبراهيم رئيس مكتب تموين الكشع " يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١٠ ص سمعت ضرب نار وكنا فى المكتب فى الوحدة المحلية حضرت جماعة وقالوا أعزلوا النصارى عن المسلمين، رد واحد زميلنا من فوق وقال لهم النصارى مشيوا، وإحنا طلعلنا فوق فى المكاتب وقفلنا الأبواب وفضلنا لغاية الساعة واحدة بالليل حضرت مدرعة أخذتنا لمركز دار السلام وفضلنا فى المركز لغاية الساعة ٦ صباح الاثنين^{١٣٥}

ويقول بخيت رزق نجيب ٣٧ سنة وهو أيضا موظف بالوحدة المحلية بالكشع بالمنظمة " يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١١ ظهراً كنت فى شغلى فى الوحدة المحلية وحضر واحد من تحت وبعدين سمعت ضرب النار والراجل الذى حضر كان معاه بندقية آلية وقال أعزلوا المسلمين عن النصارى ولاد الكلب على جنب، رد واحد من زملائنا وقال مفيش نصارى هربوا ومشىوا، بعد كده إختبأنا جميعاً فى غرفة المكتب فوق، مشىوا شوية وبعدين رجعوا كسروا الباب وقعدوا يدوروا على حد جوه الوحدة وبعدين مشىوا، وإحنا فضلنا قاعدين فى المكتب لغاية الساعة ١,٣٠ من صباح يوم الاثنين جت مدرعة وذهبت بنا للمركز^{١٣٦}

وكانت هناك ظاهرة غريبة فى عمليات النهب تتمثل ليس فقط فى سرقة محتويات وموجودات المنازل والمحلات وحرقها ولكن فى إنتزاع وسرقة بعض مكوناتها مثل الأبواب والشبابيك وعدادات الكهرباء والمياه ومراوح السقف، بل وريش المراوح إن لم يستطيعوا نزعها من السقف، طبقاً لروايات العديد من الشهود للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. كما حدث فى معرض للموبيليات ومخلات وشقة الوحش خليفة جندى بشارع الشهر العقارى، وكما حدث لثقة روحية بشرى الضبع بشارع الشهر العقارى، وكذلك فى منزل فكرى حشمت توفيق ناظر مدرسة أولاد سالم بحري الإعدادية المشتركة مقيم بالمنزل رقم ٢٠ المطل على الطريق العمومي المؤدى إلى قرية الكشع بالإضافة إلى حرق وسرقة وتحطيم محتويات المنزل، وكما حدث لمكتب المحامى فكرى راغب مجلع المحامى بشارع الشهر العقارى بدار السلام وانتزاع أقفال الأبواب حتى الداخلية وتكسير محابس الكهرباء ومحابس المياه، وانتزاع وسرقة عدادات المياه والكهرباء كما حدث لمحل مرزوق باسبلى وشهرته روحى صاحب محل ملابس جاهزة بشارع رعاية الطفل متفرع من المحل الجيد، وكما حدث لناجى جندى صاحب مخزن قطن حيث لم يتبقى سوى اللوحة الخشبية للعداد وغيرهم وهذه مجرد أمثلة قليلة حيث هناك المئات الذين فقدوا كل ما يملكون فى هذه الاعتداءات الإجرامية.

ووصل الأمر فى عمليات الإتلاف إلى حد تكسير الحنفيات بدورة مياه وتخليع البلاط كما حدث فى شقة محامى يدعى جمال راغب وشقة محاسب يدعى باسبلى ناشد شكر الله.

وعندما يكتشف الرعاى أن الأشياء التى فى أيديهم قد لا تفيدهم أو لا يعرفون بيعها أو استخدامها فإنهم يحطمونها فى نهم شديد كما حدث لأستوديو ماهر فايق توفيق وشهرته سمير صاحب أستوديو سمير وملحق به معمل تحميض، بشارع السوق بدار السلام حيث تم سرقة محتوياته من أفلام وكاميرات وبعض الأثاث وتم تحطيم جميع المرايا والزجاج والأخشاب، ووجدت الأفلام ونيجاتيف

١٣٥ - المصدر السابق.

١٣٦ - المصدر السابق.

وصور شخصية ممزقة فوق الأرض.

وأيضاً كما حدث لاستديو صبحى فوكيه زكرى بشارع مجلس المدينة القديم بدار السلام، حيث تفحمت جميع محتويات المكان عن آخرها مما يدل على اشتعال النيران به مدة طويلة داخل المحل.

وحدث نفس النهب والسرقه لاستديو جمال راغب رمسيس صاحب استديو إيهاب للتصوير بشارع مجلس المدينة القديم بدار السلام، حيث قام الرعاع بخلع الجزء الحديدي المثبت في الأرض وفتحو باب المحل وسرقوا ما به وحطموا كل ما تبقى. وتدخل بعض الأهالي ومنعوه من إشعال النيران فيه بعد أن وسرقوا أجهزة الاستديو من كاميرات وأجهزة شحن ومطبعة تصوير وأجهزة خاصة بالتحميز.

أما المصور عطا الله فؤاد عطا الله ٣٤ سنة والمقيم بشارع عبد الخالق رضوان بدار السلام، لم ينج بنفسه إلا بعد تدخل محام مسلم أدعى أنه شريكه لإنقاذ استوديو التصوير الخاص به، ومع ذلك قاموا بتحطيم الفاترينتين الخارجيتين وأخذوا ما بهما من كاميرات تصوير، واحتمي بمنزل المحامي هو وأسرته حتى انتهت الأحداث. ولم تسلم شقيقته من النهب والتدمير حيث تم تكسير مفاتيح الكهرباء ونزع مروحة السقف، وسرقه تليفزيون وبوتاجاز وثلاجة وأفلام تصوير جديدة، وتكسير الصور الدينية.^{١٣٧}

وفى القرى المجاورة لم يكتفوا بسرقة محتويات المنزل والمواشي وأجولة القمح والذرة والسمسم مثلما حدث لنصيف حكيم إسحاق المقيم بقرية النصيرات التي تبعد عن الكشع حوالي ٧ كم، بل راحوا ينزعون الأبواب ويقومون بتمزيق أسلاك كهربائية ويخلع رافعة مياه حديدية وبحرق المكان بعد ذلك.^{١٣٨} وهبة حليم عطية بقطر ترزي فى قرية أخرى هى قرية أولاد خلف تعرض لنفس الإعتداءات مساء يوم الأحد تم إلقاء زجاجات بها بنزين مشتعل على سطح منزله وبه شقتين وتم سرقة بعض المواشي الموجودة بالمنزل وكسر باب دكانه الملحق بالمنزل والدخول إلى المنزل منه بعد سرقة كل ما به من أقمشة وماكينه خياطة ومروحة سقف.

كما قام الرعاع أيضاً بحرق وسرقه كنيسةين بالإكراه مع ثبوت تهديد القمص سوريال سيفين حنا راعى كنيسة مار جرجس بأولاد طوق غرب وإطلاق أعيرة نارية عليه بعد قيام المجرمين بإقتحام الكنيسة، وفقاً لما ورد فى الجناية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠ جنايات دار السلام المقيدة برقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ جنايات كلى سوهاج.

ومن الطريف أن النائب العام ماهر عبد الواحد حين جاء من القاهرة على عجل لرؤية الأحداث وقام بالمرور فى الشارع التجاري فى مركز دار السلام قال بالحرف الواحد وبعد أن شاهد آثار النهب والحرائق "إيه ده ؟ .. ده ولا حرب السويس" ^{١٣٩}

وقد أشار التقرير الفنى لخبراء العمل الجنائي الخاص بأحداث دار السلام بأن "جميع الحوادث وقعت بطريقة عشوائية وليس بينها أي عمل مخطط أو منظم، وأستبعد أن تكون الأحداث التي شهدتها قرية الكشع نتيجة لعمل مدبر أو مخطط. وكشفت التقارير التي انتهى الخبراء من إعدادها وعرضها على جهات التحقيق عن أن إحراق المحال التجارية أو إتلافها وتعرضها للنهب لم يجر بأسلوب واحد وإنما اختلفت طرق تنفيذها مما يشير إلى عدم وجود تخطيط منظم لإرتكاب هذه الحوادث فى توقيت

١٣٧- المصدر السابق.

١٣٨- المصدر السابق.

١٣٩- تذكر ذلك أحد مرافقيه مدير النيابة أسامة إبراهيم للمحامي ميشيل بسادة.

واحد.(....)، وإرتكز التقرير الفني الذي تسلمته النيابة على عدة حقائق:

- أن عمليات القتل تمت بطريقة عشوائية.

- أن أسلوب إحراق المحال التجارية والمنازل جرى بشكل غير متلائم مما ينفي تهمة التخطيط المسبق لوقوع تلك الأحداث أو التدبير لها.

وأوضح التقرير أن الحرائق التي نشبت كانت حرائق عمدية لكن اختلفت الطرق المستخدمة فيها. وأسفرت المعاينات الفنية التي جرت للمواقع كاملة عن استخدام القش وقطع القماش في إشعال النيران داخل المتاجر والمنازل وكذلك المواد البترولية "كيروسين" في إحراق عدد من تلك المواقع^{١٤٠}. والملاحظ أن تقرير العمل الجنائي التابع للدولة قد أراد من وراء كل ذلك استبعاد أن تكون الجماعات الإرهابية ضالعة في هذه الجرائم، وقد يبدو هذا بالفعل صحيحاً. ولكن معنى ذلك أنه يوجه التهمة بطريقة فاسحة إلى جماهير الرعاع التي ارتكبت هذه الجرائم، وإلى الشرطة التي وقع كل ذلك تحت بصرها، وإلى هؤلاء الذين تركوا وجدان هذه الجماهير تتشوه إلى هذا الحد الرهيب على مدى عدة عقود.

والأغرب من ذلك أن النيابة عاينت هذه المحلات وأثبتت التلفيات في ١٥١ موقعاً، وعلى الرغم من ذلك لم تسأل أصحابها عن أثلف محلاتهم وممتلكاتهم. هذا في الوقت الذي كانت فيه جميع الجرائم تنشر أخباراً عن تعويض جميع المضارين في أحداث الكشح، وهو ما لم يحدث حيث قدم تعويض هزيل لعائلات القتلى وعدد قليل من المصابين فقط. ويقول المحامي ميشيل بسادة "إنه تم استخدام هذه الأخبار لاغتيال حق المضارين الذين كانوا يتوجهون للشرطة لتقديم بلاغات حول إتلاف وحرق ونهب محلاتهم ومنازلهم وعباداتهم ومكاتبهم، حيث كان الضباط يقولون لهم "مفיש داعى تتهموا حد علشان الأمور ما تكبرش ومتعقدش، وكده كده الحكومة سوف تصرف لكم تعويضات على جميع التلفيات. وكانوا يطلبون من الناس أن يذكروا فقط مقدار التلفيات والخسائر في محلاتهم ولا يتحشون عن أشخاص مرتكبها ولا كيفية وزمان ولا وسائل ارتكابها".

وأصدرت محكمة جنايات سوهاج برئاسة المستشار صفاء النفوس محمد الخطيب الحكم في قضية جناية دار لسلام في ٥ سبتمبر ٢٠٠٠ :

أولاً؛ بمعاقبة كل من: طالب وحيد عباس وأبو زيد صالح أحمد مصطفى وبهيح عبد الحارس عبد الوهاب وأبو السعود محروس عبد الوهاب بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه وألزمته بالمصاريف الجنائية.

ثانياً؛ بمعاقبة كل من: يوسف حمدي عثمان وعصام راشد السيد رستم ومعز عبد الرؤوف أحمد على وعلى منازع سليمان بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما أسند إليه وألزمته بالمصاريف الجنائية.

ثالثاً؛ بمعاقبة كل من: علاء جاد عبد العظيم عمر وعبد العال فريد نور الدين والسيد جلال العاصي حسن وأحمد هاشم أحمد محمد والقاوي العتريس القاوي وأحمد محمد على سليمان ونور الدين فريد عبد العال وعلاء عبد الشافي محمود وعبيد حمدي عثمان السمان وسهرى حسين عبداللاه وفريد عكاشة أحمد محمود بالحبس مع الشغل لسنة واحدة عما أسند إليه وألزمته بالمصاريف الجنائية.

١٤٠ - الأهرام تحت عنوان " جميع الحوادث وقعت بطريقة عشوائية وليس بينها أى عمل مخطط أو منظم " ١٢ يناير ٢٠٠٠ .

رابعاً: بمعاقبة على عبد الرؤوف حمدي بالحبس مع الشغل لسنة واحدة عما أسند إليه ومصادرة السلاح والنخائر المضبوطين وألزمته بالمصاريف الجنائية.

خامساً: بمعاقبة فصاد أبو المجد السيد بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ مائة جنية عما أسند إليه ومصادرة السلاح والنخائر المضبوطين وألزمته بالمصاريف الجنائية.

سادساً: ببراءة كل من : رجب عنتر فرج الله بخيت ومصطفى عبد الحميد محمد وفريد الحاوي محمود عبد الباقي ومحمود أحمد محمد على وعبد نور الدين محمد وعلاء محمد أحمد وإسماعيل إبراهيم طنطاوى وكليب عبد العزيز على وشعبان على إبراهيم بخيت والصدام مصطفى عبد الباري ومحمد أبو الوفا زيان الحمد والسيد عبد الحليم حمدي وعبد الخالق رشاد أحمد محمد وإبراهيم أحمد على وعبيد عبد الغنى خليفة وكمال كامل على وفاروق محمد على وعلاء فاروق محمد على مما نسب إليهم.

وطعن المتهمون الغائبون علي ذلك الحكم بالمعارضة التي نظرت أمام دائرة المستشار محمد عفيفي، فأصدر حكماً ببراءة جميع المتهمين وإلغاء حكم صفاء النفوس محمد الخطيب السابق، ولم تطعن النيابة العامة على حكم البراءة هذا. والمستشار محمد عفيفي هو نفس القاضي الذي نظر في قضية الكشف الثانية وأصدر أيضاً حكماً ببراءة جميع المتهمين بما فيهم هؤلاء المتهمين بقتل واحد وعشرين قبطياً، ما عدا هؤلاء الذين قتلوا حشمت حمدي القاتل المسلم الوحيد في الأحداث كما سنرى فيما بعد.

١٤ - خطف الأنبا يوانس قبل الصلاة على الشهداء

بعد وقوع المنبحة وقيام الأنبا صرابامون والأنبا مرقص بمعاينة جثث القتلى فى الزراعات والمنازل بصحبة القيادات الأمنية، ذهب الجميع إلى منزل القمص جبرائيل فى هذا الصباح الدموى الحزين، ومنهم اللواء محمد شعراوى مدير الأمن العام على مستوى الجمهورية واللواء مصطفى عبد الحسيب مساعد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة فى القاهرة والعميد عاطف أبو شادى واللواء سعيد أبو المعالى مفتش مباحث أمن الدولة، واللواء مصطفى إسماعيل مدير الأمن والمحاظف ومجموعة كبيرة من المسئولين. وقام الأنبا صرابامون والأنبا مرقس بالاتصال بقداسة البابا لإبلاغه بتفاصيل ما شاهدها وطلب منهم قداسته العودة للقاهرة سريعا.

وعلى الرغم من المصاب القادح والحزن الكبير حاول الأمن فى هذه الجلسة الاتفاق على إقامة حفل إفطار فى مساء نفس اليوم، واقترح أن يحضره الأنبا مرقص والأنبا صرابامون وفى وقت لم تكن فيه الجثث قد دفنت بعد، والجراح ما تزال دامية فى النفوس والأبدان. ولكنهما اعتذرا عن ذلك حيث كانت السيارة جاهزة للذهاب بهما إلى مطار الأقصر للعودة بهما على عجل إلى القاهرة، لحضور اجتماع مع قداسة البابا وعدد من المسئولين من بينهم اللواء صلاح سلامة رئيس مباحث أمن الدولة والدكتور أسامة الباز فى مكتب قداسته بالكاتدرائية.

وحاولت السلطات بعد ذلك دفن الجثث بأسرع وقت ممكن وتحديدأ مساء نفس يوم الإثنين، وأرسلوا عربية مصفحة لاصطحاب القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشخ للتفاهم معه فى هذا الموضوع. وعندما قال لهم أنه لا بد من الصلاة عليها كان رد القيادات الأمنية التي جاءت من القاهرة ومنهم بينهم أيضا اللواء مصطفى حسيب والعميد عاطف أبو شادى من أمن الدولة بأنه يمكن الصلاة عليها فى المستشفى. فرد القمص جبرائيل بأنه لا بد له من الرجوع إلى القيادات الدينية، فطلبوا منه الاتصال للتو بهذه القيادات من تليفون المركز. وبالفعل اتصل القمص جبرائيل بالأنبا ويصا الذي أخبره بأنه لا بد من إستشارة قداسة البابا.

وكان اللواء حسيب يبلغ اللواء صلاح سلامة رئيس جهاز مباحث أمن الدولة بهذه الاتصالات أولاً بأول. وتلقى القمص جبرائيل رداً يفيد بأن قداسة البابا طلب أن تجرى الصلاة عليهم بالكنيسة فى العاشرة من صباح اليوم التالي الثلاثاء وأنه سوف يوفد نياقة الأنبا يوانس لحضور الصلاة نيابة عنه. وبعد ذلك حدثت مشادة عنيفة بين القمص جبرائيل واللواء حسيب حول الطريق الذي سوف تسلكه الجثث من المستشفى وحتى الكنيسة وذلك فى حضور الأنبا يوانس فى منطقة كرم الغرابلية التي حدثت فيها الكثير من عمليات القتل وغير الآمنة. ويبدو أن الأمن حاول تجنب مرور الجثث عبر المناطق المسيحية منعاً لإثارة المشاعر، فى إطار المناخ الرهيب المهيم بعد عمليات القتل، ولكن هذا الخيار لم يراعى الظرف النفسى والحساسية الشديدة لدى المسيحيين والتقاليد المرعية فى مثل هذه الظروف. ولنترك القمص جبرائيل يروى بنفسه ما حدث.

يقول "بالنسبة لنقل الجثث، كنت أتصور أنه سوف يجرى نقلها عبر طريق معروف هو الطريق الرئيسي للكشخ واسمه طريق صليبت بشيت وهو أقرب مكان للكنائس وللمدافن ويمر فى وسط بيوتنا. وعندما سألت مصطفى بيه عبد الحسيب هتجيبوا الصناديق منين، وكان ذلك فى وجود الأنبا يوانس، قال لي من طريق آخر وهو طريق يمر على عزبة بطيخ والزازرة ومجموعة بلاد أخرى، وهنا

لحسست وكأنهم عايزين "ينشروننا" ويفرجوا علينا الناس. فقلت له طب ليه تلفف من السكك اللي قبيها كام بلد دى، ما إحنا ننزل على طول من الطريق الرئيسي على الكشع، ولكنه رفض. فحصلت مشادة عنيفة جداً بيني وبينه قدام الأنبا يوانس. وقلت لهم إما نعدى من السكة بتاعتنا وننزل الناس دول من طريقنا أو لا نستلم الجث دى ومش عاوزينهم. وقلت له أنا بقول الكلام ده هنا قبل ما أروح تكلم مع سيدنا الأنبا ويصا. وحاول الأنبا يوانس أن يتدخل في الموضوع فقلت له لا مافيش أي تراجع عن هذا الموضوع، فأخذ مصطفى عبد الحسيب يزعق ويقول إنت بتديني أوامر ومن الصبح عمال تتكلم معانا بالطريقة دى، فقلت له أنا بقول كلام صح ولا أعطى أوامر وبقول الحق بتاعى وما يصحش إن اتتو تنشروننا، الناس مموتينهم وتلفلّفوهم على بيوتهم (المسلمين) وفي شوارعهم؟. وفضلنا نناكف مناكفة شديدة خالص خالص، علت فيها أصواتنا وما كنتش قابل فيها ولا كلمة. وطبعاً لما ملقيوش استجابة منى أبدأ حاول الأنبا يوانس أن يتدخل ولم أعطى له فرصة، وانتهى الأمر أخيراً أنهم قالوا إحنا مأمنين المنطقة المحددة من إمبارح قلت لهم إحنا مش عاوزين ولا عسكري ولا ضابط، إحنا هنروح نجيب الجث بتاعتنا وخلص. واستجابوا للمطلب ده بالعافية. وكان عبد الحسيب بيه يقول لي أنا خايف من مشاعر الناس قلت له يا أخي مستحرم علي الناس تبكى وتطلع دمعة على قتلاهم، وقضلت أزعق بصوتي كله، يعنى مش هاتين عليه يعدى صناديق الميتين دى في وسط بيوتهم علشان الناس ما تيكيش، ويقولك خايف من مشاعر الناس. المهم إن إحنا عدينا جثث الناس بتوعنا من وسط الشارع صليبت بشيت حتى كنيسة الملاك".

وعندما أبلغ القمص جبرائيل بأن عدداً من مشايخ المسلمين يريدون القدوم لتأدية الواجب خشي من حدوث ما لا يحمد عقباه لأن مشاعر الأقباط كانت ملتهبة ومتألّة مما حدث، ويقول "أننى خشيت أن يحدث إحتكاك معهم ويقال بعد ذلك أن المسيحيين لم يحترموا المسلمين الذين جاءوا لمجاملتهم وتقديم العزاء. ولم أستشر الأنبا ويصا في الموضوع، ولكنى استشرت الأنبا يوانس ثم رجوت القيادات بضرورة إلغاء هذه المسألة على أن يجرى تقبل العزاء في وقت آخر. وحضر الصلاة على القتلى السئولون الذين جاءوا من القاهرة ومنهم اللواء محمد شعراوى مدير الأمن العام واللواء عبد اللطيف خضر مساعد الوزير.

الأنبا يوانس والكاميرا؛

وبينما كانت سيارة الأنبا يوانس الذي أنابه قداسة البابا للصلاة على الشهداء يوم الثلاثاء ٤ يناير تقترب من إحدى القرى القريبة من الكشع فى هذا الصباح تعرض الأنبا يوانس ومراقفوه لحادث خطير على بالدلالات، ويكشف عن نتائج بالغة الخطورة على الرأي العام بسبب سياسة التعمية وتشويه الحقائق التي تنتهجها الدولة وجهازها الإعلامي.

يقول الأنبا يوانس "أوفدني سيدنا للصلاة على شهدائنا في الكشع وقمنا بإبلاغ الأمن على أعلى مستوى بأنى سوف أغادر القاهرة السادسة صباحاً، وأن الوصول للأقصر بالطائرة سوف يكون الساعة صباحاً ومنها إلى الكشع. وأبلغت من الأمن أن أحد اللوآت سوف يكون بانتظاري على الطريق الزراعي الذي يربط بين الأقصر وسوهاج. ولكنى لم أراه ولم يراني لأنه لم يأخذ أرقام السيارة التي كانت في انتظاري عند وصولي إلى المطار.

وكان في انتظاري بالمطار القس ويصا الشنودى وكيل دير الأنبا شنودة بسوهاج وبرفقتي أحد الأخوة وكان فى حوزته كاميرا تصوير فيديو. وصلنا إلى مدخل الكشخ حوالي الساعة التاسعة والثلاث صباحاً فوجدناه مغلقاً بالشرطة ولم أرى اللواء الذي كان في انتظاري.

وأخبرني العسكري الذي كان يقف عند مدخل الكشخ بأنه هناك طريق جانبي يمكن استخدامه، وسرنا في هذا الطريق حوالي ٢ كيلومترا إلى أن وصلنا إلى قرية إسمها البلايش. وأوقف أحد الخفراء السيارة على الطريق المؤدى للكشخ. وعندما عرف وجهتنا طلب منا النزول من السيارة وفي ثوان وجدنا أنفسنا محاطين بحوالي خمسة عشرة رجلا من أهالي القرية الذين فتحوا أبواب السيارة وطلبوا مني أيضا النزول.

ونزلنا جميعا وقام أحدهم على الفور بخطف الكاميرا من الأخ الذي كان يرافقنا ظناً منه أنها سلاح وقاموا بتفتيشنا وأخرجوا كل ما في جيوبنا، ثم فتشوا السيارة ظانين أن بها سلاحاً.

وقال أحدهم وصلتنا معلومات أن المسيحيين هم الذين قتلوا المسلمين. وكان أحدهم مسلحاً وطلبوا منا أن نركب السيارة بعد أن أبعدوا سائقنا، وركب أحدهم بدلاً منه واقتادونا إلى مكان مجهول في القرية وأدخلونا أحد المنازل ومعنا ١٢ شخصاً.

قالوا "إن النصارى قتلوا إخواننا المسلمين"، فقلت لهم في هدوء بل إن العكس هو الذي حدث. فسألوا: "كيف نتأكد من صحة كلامك؟".

فقلت لهم "إنني لا أقول لكم أن فلاناً ضرب فلاناً بالقلم، ولكن هناك ٢٠ جثة تنتظر الصلاة وموعد الجنازة الآن وأدعوكم لمراقفتي لتعرفون صحة ما أقول".

فبدأوا يهدؤون وواصلت حديثي قائلاً "نحن في الصعيد نعرف أنه إذا تشابك اثنان يوقفهم كبيرهم ويبدأ بتهديتهم". فقال أحدهم "نعم أنت على حق وهدأت الأمور".

وبدا غفير يتصل بالبوليس وجاء اثنان من الضباط وعند خروجنا من المنزل وجدنا حوالي خمسين شخصاً يحملون العصي وكانوا أيضا مضطربين كالسابقين، وقال أحدهم دون أن يدري ما دار في الداخل "العفو عند المقدرة". وأخذني البوليس إلى قرية الكشخ وقمت بصلاة الجناز مع الأباء الأساقفة الحاضرين وأعاد لنا البوليس الكاميرا^{١٤١}.

وفى يوم الجنازة كانت شرفات القرية ولأول مرة في تاريخها متشحة بالسواد حيث وضع المسيحيون في جميع منازل القرية فوق شرفاتهم وفى الشوارع اللافتات السوداء تعبيراً عن حزنهم وألمهم الجماعي.

ويقول القمص جبرائيل أنه بعد الدفن جلس معنا في مضيقة الكنيسة اللواء مصطفى عبد الحسيب والعميد عاطف أبو شادى وكذلك الأنبا يوانس والأنبا ويصا وأبونا انطونيوس. وقال اللواء والعميد لسيدنا الأنبا ويصا "إن أبونا (جبرائيل) ما يروحش النياية لأن سيصدر قرار من الوزير بإعفائه من التهم المنسوبة إليه". وعلى الرغم من الدلالات الخطيرة لهذا القول فيما يتعلق بالفصل بين السلطات، إلا أنه لم يجرى تنفيذ هذا الوعد كما سنرى بعد ذلك.

١٤١ - في لقاء معه بالكاتدرائية.

١٥ - سوريال وقضية سب الدين

رأينا في فصل سابق كيف إندلعت الشرارة الأولى للأحداث بسبب شجار تم بين راشد وفايز عوض حسين حول شراء أقمشة بعد أن رفض الأول أن يبيع للثاني بالتقسيط. واستندنا في ذلك إلى محضر الضابط خالد عبد الحميد الذي حرره في نفس اليوم بعد سؤال جميع الأطراف، وأكنته النيابة في المحضر الذي حرر في اليوم التالي للأحداث، وأخيراً كما ورد في تصريحات المسؤولين التي نشرتها الصحف في الأيام الأولى بعد اندلاع الأحداث، كما سنرى في فصل لاحق، هذا بالإضافة إلى أقوال اللواء سعيد أبو المعالي أمام الوفد الذي أرسله قداصة البابا والقيادات الأمنية التي حضرت من القاهرة.

ولكن يبدو أن بشاعة الجريمة التي تعرض لها الأقباط، دفعت البعض للبحث عن حجة لتبرير وقوع هذه المذبحة. وهى الإدعاء بقيام المدعو سوريال جيد إسحاق بسبب الدين لسيدة مسلمة في وجود ابنها. وهذه الواقعة قدمها الأمن لتبرير قيام المسلمين بقتل المسيحيين وإتلاف ممتلكاتهم وتدميرها في الكشع وبنار السلام وقرى أخرى في المنطقة.

وأوقعت الصحف وأجهزة الإعلام الرأي العام، كما هو معتاد أيضاً، واستناداً إلى تصريحات غير صحيحة مجهولة المصدر، في خلط شديد بشأن ما حدث في الكشع.

وهكذا طلبت النيابة العامة من المباحث إجراء تحريات عن كل الأحداث التي وقعت. وفي ٤ مارس ٢٠٠٠، أي بعد أكثر من شهرين من وقوعها قدمت المباحث تحرياتهم وقالت عجباً لا علاقة له بالمحضر الذي حرر في فجر الأحداث والذي أخذت فيه أقوال جميع الأطراف، أو محضر النيابة في اليوم التالي، أو رواية اللواء أبو المعالي، أو بالمشاجرة بين راشد وفايز عوض حسين وقيام الأخير هو وأشقائه بالإعتداء على الأول والتي وردت في كل المحاضر والشهادات السابقة.

ويقول المحامي ميشيل بسادة "إن المباحث اخترعت قصة من نسج خيالها مفادها بأن القتل والنهب والسلب والإتلاف والحرق الذي تعرض له المسيحيون وممتلكاتهم، كان عقب مشاجرة حدثت في يوم ٣١/١٢/١٩٩٩، بين رجل مسيحي يدعى سوريال جيد إسحاق من الكشع وسيدة مسلمة تدعى عليّة الديب عبد اللطيف كانت بصحبة ابنتها أحمد عبد الغفار وهو طالب في كلية أصول الدين الأزهرية حول شراء حذاء من متجره، وأنهما اختلفا في سعر الحذاء، فاحتد عليها المسيحي فطلبت منه أن يكون حليماً معها نظراً لصيام شهر رمضان، فقال لها "ينعل دينك ودين رمضان ودين الإسلام"، فتدخل شخص يدعى عوض حسين وطلب من سوريال أن لا يسب الدين للسيدة، فقام سوريال بالتعدي على فايز، فحدثت المشاجرة في شارع السوق في الكشع وهو شارع بورسعيد.

ولهذا السبب قام المسيحيون بهدم أكشاك المسلمين وحين تصدى لهم خالد عبد الحميد ضابط نقطة الكشع قاموا بالهتاف ضده، وقاموا بالسب ضد الحكومة، وقالوا "إحنا عاوزين كلينتون"، وأنه على أثر ذلك توالى باقي الأحداث من المسلمين مدفوعين بالحمية والغيرة على دينهم".

وبناءً على هذه التحريات أمرت النيابة باستدعاء السيدة عليّة الديب وابنتها أحمد عبد الغفار. وسوف نرى من الاستجواب التالي كيف سخرت الشرطة هذه السيدة في تلك المسرحية.

إذ حين سئلت السيدة عليّة في محضر التحقيق "هل تعلمين اسم المسيحي الذي سب لك الدين

وكيف علمت انه مسيحي؟" قالت " لو عرض على أستطيع التعرف عليه ". فأمرت النيابة بعرض سوريا ومجموعة من الأشخاص على السيدة. ويا للمفاجأة لم تسطع السيدة التعرف على سوريا، ولم تتمكن من إخراجه من ضمن الأشخاص المعروضين عليها كما هو ثابت في تحقيقات قضية سوريا. ولكن يبدو أن ابنها كان أكثر حنكة منها حيث أشار إلي سوريا حين عرض عليه هو وآخرين وأخرجه من الأشخاص الذين تم عرضوا عليه.

ويقول الأستاذ ميشيل بسادة دفاع سوريا " إنه يبدو أن السيدة لم تلقن تلقيناً جيداً فلم تستطع إخراج سوريا، بينما ابنها الشاب البالغ من العمر ٢٣ عاماً قد حفظ التلقين جيداً ".

وقد أمرت النيابة أيضاً باستجواب فايز عوض حسين وسألته سؤالاً إيحائياً عن رأيه فيما ورد في التحريات وهذا نصه " أن النيابة انتهت إلي أن سبب الأحداث هو أن مسيحياً من الكشع قام بسب الدين لسيدة مسلمة أمامك، فتدخلت أنت لنجبتها، فحدثت بينكما مشادة تبلورت إلي الأحداث المؤسفة أليس كذلك؟ ".

وهذا سؤال إيحائي لأنه يتضمن الإيعاز له بما يتعين عليه أن يقوله. ومن المقرر في القانون المصري أن مثل هذا السؤال يستوجب مساءلة المحقق الذى وجهه، لأنه يعد تلقيناً وإيحائياً يرغب المحقق في إثباتها وفقاً لهواه. وبالطبع وجد فايز في تلك التحريات مخرجاً رائعاً يضيفي عليه وصف البطولة بوصفه رجلاً شهماً مدافعاً عن عزة الدين الإسلامي حين حاول مسيحي سبه، وأكد ما جاء بالتحريات. وسأله المحقق عن اسم هذا الشخص المسيحي فقال " إنه راشد فهميم منصور ".

وهنا كانت المفاجأة كبرى أمام السيد وكيل النيابة حسبما قال الدفاع، حيث فوجئ بهذا الرد، لأنه كان يتوقع أن يجيبه أن اسم هذا الشخص هو سوريا المتهم فى هذه القضية. وكان معنى هذه الإجابة تكذيب كل ما ورد بالتحريات التي قدمت بعد شهرين من وقوع الأحداث، لتقديم مبرر زائف لأسباب وقوعها. فوجه له وكيل النيابة سؤالاً آخر " كيف وقفت على ذلك؟ " فأجاب فايز بالحرف الواحد " أنا الكلام ده شوفته بعيني وسمعتة بودنى لما راشد سب الدين للست ". وهكذا لم يشر إلى سوريا موضع الاتهام مرة ثانية في هذا الاستجواب.

ولهذا وبعد عدة أيام أمرت نيابة أمن الدولة بإعادة استجواب فايز لمواجهة بقيام أحمد عبد الغفار ابن السيدة علياً بالتعرف على سوريا، فتم إعادة سؤاله، فأجاب " لا .. أنا كان قصدي سوريا ". وبناء على هذه المسرحية الهزلية تم تقديم سوريا في هذه الجنحة " جنح دار السلام "، بتهمة التعدي على الدين الإسلامي بالقول جهراً وعلناً.

وتمسك الدفاع بأن الشرطة " لفقت الاتهام لسوريا، لتبرئ ساحتها من التقصير والتواطؤ، وأنها لم تستطع حماية المسيحيين لأنها كانت أمام ثورة شعبية من المسلمين اللذين هبوا دفاعاً عن دينهم ". ويقول المحامى ميشيل بسادة " إن هناك دليلاً صارخاً على أن قصة سب الدين ملفقة تماماً ولا وجود لها في الحقيقة، وهذا الدليل هو محضر الشرطة رقم ٢ أحوال نقطة الكشع المحرر بتاريخ/ ١٢/ ٣١/ ١٩٩٩ / بمعرفة النقيب خالد عبد الحميد والذى رصد الأحداث في مهدها البكر والذي حرر في ذات يوم ١٢/ ٣١/ ١٩٩٨ وجاء فيه بالحرف الواحد " أنه قد أبلغ لرئيس نقطة الكشع بحدوث مشاجرة بين المسيحيين والمسلمين بشارع بورسعيد، انتقل على أثرها فوراً رئيس النقطة وجميع الضباط

والمخبرين، وأنهم شاهدوا طرفي المشاجرة عبر الطريق، فقام رئيس النقطة بسؤال كل طرف عن سبب المشاجرة فقرر له المسيحيون "أن سبب المشاجرة هو قيام فايز عوض وأشقائه فوزي وعبد الناصر بضرب راشد لامتناعه عن بيع قماش لهم بالتقسيط". وأثبت رئيس النقطة بالحرف الواحد "أنه توجه الطرف المسلم وسأله عن سبب المشاجرة فقرر له المسلمون أن سبب مشاجرتهم، أن راشد طلب من فايز أن يغادر الموقع الذي يبيع فيه خضرواته على عربة اليد المملوكة له من أمام متجر راشد"، ولم يشر المسلمون من بعيد أو قريب في هذا المحضر إلى واقعة ما يسمى بسبب الدين الإسلامي.

ليس ذلك فحسب بل أضاف الدفاع الأستاذ ميشيل بأن السيد الضابط حرر محضراً رسمياً قام فيه بسؤال أطراف المشاجرة بأسئلة تفصيلية بوقائع ما حدث، فأعادوا تكرار ما سلف ذكره ولم يشيروا من قريب أو بعيد إلى رواية سبب الدين. بل أنه في صباح اليوم التالي ١/١/٢٠٠٠ قامت نيابة دار السلام بالانتقال لقرية الكشح لمعاينة موقع الأحداث وأعادت سؤال جميع الأطراف، فقرر كل طرف بوجهة نظره سالفة الذكر. ولم يشر المسلمون من قريب أو بعيد لما أسمته المباحث "واقعة سبب الدين الإسلامي". وكل ذلك يقطع بأنه لم يكن لها ثمة وجود.

وليس ذلك فحسب، بل إن مسلمي الكشح اللذين اتهموا المسيحيين بإتلاف الأكشاك، لم يشيروا إلى واقعة سبب الدين الإسلامي. وهكذا لم يشر أحد إلى هذه الواقعة سوي المباحث.

والأكثر من ذلك أنه لا يوجد بلاغ عن واقعة سبب الدين حتى تاريخ إجراء هذه التحريات بعد شهرين، إذ لم تتقدم السيدة عليّة الديب ببلاغ عن قصة سبب الدين المختلفة. ولا يعقل أن كل الأطراف المسيحيين والمسلمين والشرطة والنيابة يتفقون على إخفاء واقعة سبب الدين يومي ٣١/١٢/١٩٩٩ و ١/١/٢٠٠٠ بل كان الأجدر لو كانت هذه الواقعة حدثت حقيقة أن يشير إليها خالد عبد الحميد في محضره ٣١/١٢/١٩٩٩، كمبرر مقبول لانفلات زمام الأمور من تحت يده. وكيف لا يذكرها وهو رئيس نقطة قرية الكشح الملتهبة بالأحداث منذ ١٩٩٨؟.

ولو كانت هذه الواقعة حقيقة لقال بها فايز ذات يوم حدوثها كمبرر لتعديه بالضرب على راشد، لأنه في يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ وجهت له الشرطة الاتهام بضرب راشد. وفي يوم ١/١/٢٠٠٠ وجهت له النيابة أيضاً الاتهام بضرب راشد. ولهذا لو كانت واقعة سبب الدين قد حدثت حقيقة لكان فايز أول من تحدث عنها كمبرر يمكن أن يكون مقبولا "لأنه يعد بمثابة دفاع شرعي يحترمه القانون"، لقيامه بضرب راشد لمنعه من الاستمرار في التعدي على الدين الإسلامي.

وكذلك الأمر بالنسبة لشقيقه فوزي وعبد الناصر وقد وجهت لهما الشرطة والنيابة يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ ويوم ١/١/٢٠٠٠، الاتهام بضرب راشد وابنه، وكلاهما لم يشر إلى واقعة سبب الدين. وكان الأقرب للعقل لو كانت قد حدثت حقيقة، لتمسكاً بها كعذر يبرر ضربهما لراشد وابنه. كل تلك القرائن تمسك بها دفاع المتهم سوريل، ورغم ذلك عاقبته محكمة جنح دار السلام بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات بدون كفالة لعدم التنفيذ، وللتفويض الفوري دون انتظار الاستئناف. ولم ترد المحكمة على أية نقطة في دفاع المتهم وأعطته أقصى العقوبة في هذه الحالة والتي تتراوح من الحبس يوماً واحداً حتى ثلاث سنوات.

وتم استئناف هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف التي كانت مكونة من ثلاثة قضاة عضو اليسار

منهم كان مسيحياً، وقام الدفاع بتكرار نفس أوجه الدفاع السالفة وقدم مذكرة مكتوبة بدفاعه. وتكرارياً من محكمة الاستئناف ذات ما فعلته محكمة أولى درجة بعدم الرد على دفاع سوريال وعدم مناقشته والاتفاقات عنه. بل أن محكمة الاستئناف لم تكتب أي أسباب لحكمها، سوى تأييد حكم أول درجة لأسبابه مع تخفيض العقوبة من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة كان سوريال قد قضاها بالفعل وخرج من السجن.

وعندما ذهب المحامي ميشيل إلى المحكمة ليكشف عن أسباب الحكم بعد صدوره في ٢٧ مارس ٢٠٠١، وجد أنها لم تكتب أسباب الحكم وهو أمر غير معهود.

ونقول في النهاية بعد كل ذلك أنه حتى ولو كانت واقعة سب الدين صحيحة هل يمكن أن تكون مبرراً لقتل واحد وعشرين شخصاً لم يشاركوا في هذه الواقعة المزعومة؟ وهل يحتاج الأمر إلى البحث عن مبرر مختلق لتبرير هذه المنذبة أمام الرأي العام؟ وهل يوجد دين أو عقيدة أو قانون يبرر قتل إنسان بسبب سبه؟.

وقد تعرض محامي الدفاع في هذه القضية المحامي ميشيل بسادة للعديد من التهديدات، بعضها ضمنى وبعضها الآخر صريح بالتعرض لسيارته في الطريق وقتله، واضطر في أحيان عديدة عند ذهابه لمقر الشرطة أو المحكمة إلى ترك عربته والذهاب إلى دار السلام عبر طريق آخر هو طريق نجع جمادى وهو طريق أكثر طولاً بحوالي خمسين كيلومتراً من الطريق العادي، كما وصلته تهديدات بعدم الحديث عن ضباط أمن الدولة أو ضباط الشرطة.

ويروى ميشيل قصة في منتهى الدلالة دفعته إلى إتخاذ قرار خطير في حياته بعد أن نهبت أرضه، ويقول "إنه كان متواجداً في مكتب اللواء مصطفى إسماعيل مدير أمن سوهاج السابق أثناء أحداث الكشح الأولى مع القمص بولا للشكوى من ابتزاز المجرمين الذين اغتصبوا أرضى ويطلبون منى خمسين ألف جنيه لإعادتها. ولكنه رفض إجراء تحقيق ورفض إتخاذ إجراء وطلب منى إنهاء الموضوع ودياً بدفع ذلك المبلغ قائلًا "اللي يبجي في الفلوس ساهل وده أحسن من المحاضر والتحقيقات ووجع الدماغ. ويعنى أنتو أبونا بولا لو قالوا لكم إنكم تدفعوا مليون جنيه وموضوع الكشح ما يحصلش وما يقتلش ٢١ مش كنتوا دفعتموا". ويقول ميشيل أصابني ذلك بإحباط شديد وأفقدني أي إحساس بالأمان في المجتمع".

وقد قمت بزيارته في بيته في مدينة جرجا وهو منزل والده من عدة طوابق وروى لي كيف أنه يلقي المضايقات من بعض الأهالي، واصطحبني وأراني أرضه التي اغتصبت منه وكانت محاطة بسور. ولم يستطع بعد كل ما لاقاه من معاناة في كل قضايا الكشح التي شارك في الدفاع فيها متطوعاً سوى الهجرة من وطنه الأم الذي يعيشه إلى استراليا بعد أن كان له مكتبان أحدهما في جرجا والثاني في البلينا يعمل بهما أربعة محامين ووكيلين وستة من الكتبة.

١٦ - الشرطة وطمس معالم الجريمة

يتضح من استقراء الاعتداءات الطائفية التي تعرض لها الأقباط خلال العقود الأربعة الماضية والتي وثقت وحررت عنها محاضر شرطة وتحقيقات نيابة ومحاكمات، أن قوات الشرطة المنوط بها حفظ الأمن والحيلولة دون وقوع الحوادث، لا تنتقل عادة إلى مكان الأحداث إلا بعد أن يكون المعتدون ضد الأقباط قد نفذوا مخططهم كاملاً سواء قتلًا أو إتلافًا أو حرقًا للكنائس والممتلكات.

حدث ذلك في الزاوية الحمراء حيث لم تتدخل الشرطة إلا بعد ثلاثة أيام قتل خلالها العشرات من الأقباط، وحدث أيضاً في أماكن أخرى عديدة.

فقط بعد أن تقع الجريمة كاملة يظهر رجال الشرطة مهما كان موقعهم من مكان الحدث قريباً أو بعداً، مما يعطى الانطباع بأن الشرطة قد تصبح في هذه الأحوال في خدمة "الشغب". فهي لا تظهر لمنع الجريمة أو لوقفها، وإنما لتوثيق آثارها في محاضر، ثم تقوم بعد ذلك بتحرير محاضر تحريات تتضمن معلومات مغلوطة ومضللة، كما رأينا في أحداث الكشخ الأولى، تقيد بها النيابة العامة وسلطات التحقيق القضائي والمحاكمة (هذا إذا افترضنا بالطبع عدم اختراق بعض أجنحتها). ذلك أن الجميع يعولون على المحاضر الابتدائية التي تسمى قضائياً "محاضر افتتاح الدعوى" أو الصورة المبدئية للأحداث. وهو الأمر الذي تضيق معه معالم الجريمة والأدلة الجنائية الموجودة بمكان الحادث، فيضيع العنل والحق ويهرب الجناة من العقاب.

وهكذا كان التحقيق في أحداث الكشخ الثانية استمراراً للأسلوب الذي طبق على أحداث الكشخ الأولى، وفي العديد من الإعتداءات التي تعرض لها الأقباط. حيث جاءت التحقيقات انعكاساً لمواقف سياسية وأمنية ضيقة الرؤية لم تسع إلى معرفة الحقيقة وإظهارها. بل كانت على العكس تسعى لطمسها، انطلاقاً من تعصب وتمييز مقيت واستناداً إلى شبكة من العلاقات العشائرية. ولم يكن فساد الاستدلال الذي حكمت به محكمة النقض على أسلوب المحاكمة نفسه بغريب عن سير التحقيقات.

وقد شاب التحقيق في جرائم الكشخ الثانية أيضاً منذ البداية رؤية سياسية تحاول طمس معالم الجريمة، ولم تسع للبحث عن القرائن أو الأسلحة المستخدمة بجدية كما يجب أن تكون التحقيقات التزيية التي لا هم لها سوى البحث عن الجاني وتقديمه للعدالة.

ويقول المحامي ميشيل بسادة أن النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد سلك في البداية مسلكاً غريباً تجاه أحداث الكشخ الثانية، حيث قسّم الوقائع المرتبطة ارتباطاً وثيقاً، والتي تزامنت وحركتها مواقع ولحده، إلى قسمين:

"جنائياً" وأسماءها أحداث مركز دار السلام وقراها، وقيد تلك الأحداث بقضية مستقلة برقم ٣ لسنة ٢٠٠٠ جناية دار السلام، وبرقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ جنايات كلى سوهاج، وقام بتقديم المتهمين فيها إلى محكمة جنايات سوهاج. وشملت اتهامات السرقة بالإكراه والإتلاف والتجمهر والنهب والسلب والضرب وحراز لسلحة نارية.

"أمن دولة" و قصرها على أحداث قرية الكشخ فقط وقيدها برقم آخر مغاير هو ١ لسنة ٢٠٠٠

جنايات دار السلام، وبرقم ٢٣٦ لسنة ٢٠٠٠ جنايات كلّى سوهاج. وتم تقديمها إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا على خلاف قضية دار السلام.

وانعكس جو القضية بوصفها قضية طائفية على قيد ووصف الاتهام حيث جاء وصف النيابة للمتهمين مقسماً وفقاً لديانتهم، رغم تشابه بعض الاتهامات المنسوبة لبعض المتهمين من الجانبين. وهكذا في توصيف التهم جاء ذكر المتهم من ١ إلى ٣٨ مسيحيين، ثم المتهم من ٣٩ إلى ٩٨ مسلمين. وكان الغريب في الوصف والقيد أن النيابة أوردت أسماء المتهمين المسيحيين في بدايتهم القيد وأسهب في وصف اتهامات هزيلة منسوبة لهم، مثل إتلاف عربية يد محملة بخضراوات قيمتها خمسون جنيهاً، ولم تنتهج ذات النهج حين تناولت الأفعال الإجرامية التي ارتكبها القتلة من المسلمين، رغم أنها على درجة عالية من العنف والوحشية وأسفرت عن قتل ٢١ مسيحي. ومن الواضح أن قرار الإحالة تضمن، ربما بدافع إحداث "توازن" سياسى وإعلامي، اتهامات لمتهمة مسيحيين بالشغب ومحاولة التكسير، ومعظمها لا يرقى إلى أكثر من "جنح". وهو أمر أشار له الدفاع في مرافعته لأنها تقدم دلالة واضحة على أن هناك يدأ سياسية اقتضت التحقيقات وتعمدت ذكر المسيحيين على النحو السالف وإعطاء إنطباع لدى العامة بأن مسيحيي الكشع قد قاموا بأعمال إجرامية شأنهم شأن المسلمين، وهو الأمر الذي يرجح شبهة إحداث هذا التوازن في قرار الإحالة بين ما ارتكبه المسيحيون وما ارتكبه المسلمون.

ويقول يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة وطني "إنه سبق قرار الإحالة صدور بيان له صبغة سياسية وليس قانونية وتخالف لغته كل ما نشر من وقائع عن الأحداث وقت وقوعها، مثل أنه تبين من التحقيقات أنه لم تحدث اعتداءات من خارج قرية الكشع، وذلك يناقض الواقع، ومثل أن المسلمين أصابوا المسلمين، وأن المسيحيين أصابوا المسيحيين، وأنه لم يتبين دليل على اشتراك رجال الدين في التحريض أو الشحن. وكان ذلك هو أسلوب النيابة في مقايضة تبرئة شيوخ المساجد المحيطة بالكشع في مقابل تبرئة رجال الدين المسيحي الأبرياء أصلاً".

وتم القبض على ٣٨ مسيحياً اتهموا بإحراز أسلحة بدون ترخيص والتجمهر، ومقاومة السلطات والسرقة بالإكراه وإتلاف أكشاك خشبية لباعة خضار واتهامات أخرى معظمها ملفق واضح فيها الكذب. ومع ذلك أمرت النيابة بحبسهم، البعض من بداية شهر يناير والبعض الآخر من ١٤ مارس وحتى ٧ ديسمبر ٢٠٠٠، على الرغم من أن هذه الاتهامات لا تستوجب الحبس الاحتياطي ولا يوجد أصلاً دليل على صحتها.

والأمر المثير للعجب هو أن الشكاوى التي قدمت ضد المسيحيين لم تتم بعد وقوع الأحداث مباشرة في ٣١/١٢/١٩٩٩، وهو اليوم الذي شهد تحطيم الأكشاك، حيث مضى ما يقرب من أسبوعين قبل أن تنهال الشكاوى ضدهم ابتداءً من الأسبوع الثاني من يناير وحتى ٢٨ فبراير ٢٠٠٠، مما يوحي بأنه كانت هناك يد مجهولة تحرك الشاكين المسلمين وتدفعهم إلى تقديم الشكاوى.

وقد تضمنت هذه الشكاوى أيضاً اتهاماً لجميع كهنة الكشع بلا استثناء، بمعنى أن يتقدم الشخص بشكوى، يتهم فيها عشرة أو أكثر من المسيحيين، يكون من بينهم كاهن أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة.

ويدعى أن الكهنة قاموا بالتكسير مع الشباب. وتلاحقت على هذا المنوال في هذه الفترة أكثر من ٣٠٠ شكوى غالبيتها الساحقة ملفقة ضد المسيحيين، كان الهدف منها في الغالب محاولة إقامة توازن صوري مع المتهمين المسلمين بقتل المسيحيين.

ولسبب مجهول حققت النيابة فقط مع ٣٨، بمعنى أنه إذا اتهم شخص حوالي عشرة أفراد، كانت النيابة تستدعى فقط اثنين منهم بشكل عشوائي، ولا تستدعى الباقين. وهو ما يعنى كما يقول المحامى ميشيل بسادة " أن النيابة نفسها لم تكن مقتنعة بجدية هذه الشكاوى، وربما كانت ترى أنها كيدية وملفقة، ذلك أنه إذا كانت هذه الشكاوى جدية، فإن النيابة تكون نفسها متهمة بالإهمال الجسيم، لأنها لم تستدعى هؤلاء الأشخاص للتحقيق معهم بجدية. هذا فضلاً عن أن الأدلة التي كان يستند إليها الشاكون المسلمون كانت واهية ومتضاربة ومرسلة، كأن يقول أحدهم "أنا كان عندى فرش خضار، وجانى فلان وفلان وكانوا مسكين بعضى"، أو يقول ثانى عن نفس الأشخاص أنهم كانوا ماسكين حديد، أو يقول ثالث عنهم أنهم كانوا ماسكين مواسير، أو أن يقول رابع أنهم كانوا ماسكين طبنجات. وبالطبع دون أن يكون هناك أي شهود أو أية قرائن".

ويضيف "أنه يبدو أنه كان هناك فكر إجرامي ينصح الناس ويفكر لها ويحرضها ويعتمد أن تكون الشكاوى بهذا الشكل، حتى تشمل أكبر قد ممكن من المسيحيين".

وقد يقول قائل أن النيابة قد فعلت حسناً إذ لم تقدم المثات الذين قدمت ضدهم شكاوى إلى محكمة الجنايات وأن ذلك يعتبر عدلاً، وكان يمكن أن نقبل بهذا الرأي لو أنها ظلت حتى النهاية على موقفها هذا ولم تقدم الثمانية والثلاثين الآخرين. ولكن يبدو أن من يحرك الأمور من وراء الستار قد اكتفى بهذا القدر، لأنه لو قدم ثلاثمائة متهم مسيحي وفى وقت سقط فيه ٢١ قبطياً ضحية لهذه المذبحة، فإن الأمر كان سيكون مفضوحاً جداً.

ويبدو أن القبض على مسيحيين، وهم المجني عليهم، كان هدفه مجرد إحداث توازن سياسى وقضائى وإعلامى لجأ إليه طرف يهمه إحداث هذا التوازن أمام الرأي العام الذى أخفيت عنه الحقيقة منذ بداية الأحداث.

وبسبب هذا التوازن المطلوب بدأ المسيحيون المجني عليهم في الكشف يواجهون متاعب جديدة. إذ كان المخبرون يأتون كل يوم، ابتداء من يوم ١٣ يناير ٢٠٠٠، يصطحبون عددا من المسيحيين لا يعودون إلى منازلهم. وبالسؤال عنهم تجيب الشرطة بأنهم في أمن الدولة ليتم التحقيق معهم في سوهاج.

وكانت النيابة تحبس مسيحيين تقدم ضدهم شكاوى مهما بلغت ثقافة التهمة المنسوب إليهم، لدرجة أن البعض كان متهما بإتلاف خضراوات قيمتها خمسون جنيها وفقاً لما ورد في التحقيقات.

ولسبب مجهول أيضاً تم نقل المسيحيين المحبوسين إلى سجن ليمان طرة بالقرب من القاهرة، بينما سجن المسلمون في سجنى سوهاج وأسيوط على مقربة من ذويهم. واستمر السجناء الأقباط في سجن طرة حتى شهر يوليو حين عادوا إلى سجن سوهاج وظلوا به حتى أخلى القاضي محمد عفيفى سبيلهم في ديسمبر ٢٠٠٠ في قرار البراءة الشهير، الذي أخلى فيه أيضاً سراح القتلة.

وتقدم هنا مثلاً صارخاً لهذا الأسلوب العشوائي والتلفيقي في توجيه الاتهامات، بهدف أساسي هو إحداث توازن أمام الرأي العام بالمساواة في توزيع الاتهامات بين الضحايا والجناة، وهو ما حدث مع القمص جبرائيل عبد المسيح. يقول "حققوا معايي في ١١ محضر، خمسة منهم يتهمونى أنى ضربتهم بالرصاص ومصابين، والستة تكسير محلات وسرقة ونهب شوية قوطة. والمحضر رقم ١٢ اللى كان عامله اللواء أحمد أبو حرب مساعد مدير للمنطقة الجنوبية، نسب فيه إليّ بين أشياء أخرى أن ضرب النار بدأ من كنيسة أبو سيفين."

ويتبين عدم صدق هذه الشكاوى من أن القمص جبرائيل راعى كنيسة الملاك ميخائيل، لم يكن أصلاً في الكشخ، حيث كان في زيارة للأنبا ويصا في البلينا عند إندلاع الأحداث، وعند بدء عمليات القتل توجه من البلينا إلى قيادات الشرطة فى سوهاج مباشرة، وظل مع هذه القيادات طوال النهار داخل عربة مصفحة، وعاد إلى الكشخ مع هذه القيادات داخل هذه العربة المصفحة.

ولأن القمص جبرائيل لا يتمتع بخاصية التواجد في عدة أماكن في نفس الوقت، فقد كان من السهل عليه أثناء التحقيق معه تكذيب هذه الشكاوى بالاستناد إلى شهادات الضباط الذين كانوا معه، هذا بالإضافة إلى شهادة مدير الأمن. ولم يستطع النائب العام سوى إسقاط التهم عنه ولم يشمل قرار الاتهام.

والجدير بالذكر أنه عندما حضر المستشار هشام سرايا، محامى عام نيابات أمن الدولة العليا، إلى الكشخ يوم الأربعاء ٥ يناير ٢٠٠٠ وكان معه مجموعة كبيرة من وكلاء النيابة والمحققين وقيادات الشرطة لمعاينة أماكن الأحداث، التقى بالقمص جبرائيل الذي كان قد أصدر أمراً بضبطه وإحضاره فور وقوع الأحداث، وطلب من القمص أن يصحبه لأماكن المعاينات ولم يقبض عليه، رغم أنه تم القبض أثناء هذه المعاينات على مجموعة من المطلوبين للنيابة والمشتبه فيهم.

ويقول القمص جبرائيل "إنه على الرغم من أنه كان قد أصدر قراراً بضبطي وإحضاري، إلا أنه قضى معي ساعات طويلة تتجول فيها للمعاينة. وأحسست أن نظرتي قد تغيرت في هذه المصاحبة، حتى أنه كان يسألني عن أمور كثيرة عن هذه الأحداث، ولاحظ فينا الصراحة والأمانة في الكلام لدرجة أنه لم يقبض على مثل باقي المطلوبين، بل طلب من قيادات الشرطة المرافقة له توصيلنا إلى منازلنا عقب مغادرته الكشخ".

ويقول القمص جبرائيل "إن ذلك يشير إلى أن ضمير النيابة لم يسترح لمثل هذه الاتهامات الملققة، وأدى ذلك إلى إسقاط الاتهامات عني بعد أن قدمت ما يثبت براءتي أمام النيابة، لأننى ببساطة كنت فى صحبة قيادات الشرطة طيلة فترة الأحداث، ويؤسفنى أن تلفق مثل هذه التهم ضد رجل دين لم ولن يحمل سلاحاً في حياته مما يعنى أن هناك يد خفية أرادت أن تطولنى كذباً وبهتاناً".

ولعلنا نتذكر أن اللواء مصطفى عبد الحسيب والعميد عاطف أبو شادى أبلغا الأنبا ويصا عقب دفن الشهداء "بأن أبونا (جبرائيل) ما يروحش النيابة لأنه سيصدر قرار من الوزير بإعفائه من التهم المنسوبة إليه".

ويقول القمص جبرائيل "إنه من الغريب أنه عندما عاد عاطف أبو شادى إلى القاهرة، قال إن

القمص جبرائيل كان ييضرب في الناس وهو ماعندوش خبرة في ضرب النار وموت الناس دى كلها". وعندما طلبتني النيابة قال لهم الانبا ويصا أنه يوم الثلاثاء ٤ يناير، أبلغه اللواء مصطفى عبد الحسيب والعميد عاطف أبو شادى بأنه سيصدر قرار من وزير الداخلية بإعفائه من التهم الموجهة إليه، فردوا عليه قائلين "لا مافيش حاجة زى كده وأبونا مطلوب ولازم نحقق معاه، وفعلأ رحت وأتحقق معايا في ٦ فبراير ٢٠٠٠، يعنى بعدها بحوالي شهر في نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة، حيث بدأ التحقيق في الساعة ٨,٣٠ مساء واستمر حتى الساعة والنصف صباحا خرجت بعده بكفالة ألف جنيه".

والطريف أن القمص جبرائيل قد داعب وكيل النيابة عندما وجه له تهمة إطلاق النار بالقول "أنها أول مرة الواحد يعرف نفسه خايب، ولا طلبة تيجى صح ؟ كل اللى نضربوه يجى في دراعه أو في رجله ؟".

كما تهكم أيضاً الأنبا مرقص حول هذه المسألة عند التحقيق معه قائلًا "إذا كان أبونا قد أصاب بعض الأشخاص، فليجربوا تقديمهم، وإن لم يصب أحداً فمعنى ذلك أنه أعمى وهذا غير صحيح".

وبعد أن تحدث القمص جبرائيل عن القرائن التي في حوزته وطلب شهادات الضباط الذين كانوا في صحبته، أسقط النائب العام بعد ذلك التهم الموجهة إليه ولم يشمله قرار الاتهام.

وفى الوقت الذي كانت تكال فيه التهم للمسيحيين بأي شكل، لاحظت القيادات الكنسية المحلية أنه كانت هناك محاولات من القيادات الأمنية والتنفيذية المحلية لإبعاد أنظار نيابة أمن الدولة العليا التي قدمت من القاهرة للمعاينة في إطار التحقيقات عن مناطق في الكشخ، وقعت بها بعض الجرائم ضد المسيحيين. ويقول القمص جبرائيل حول سلوك هذه القيادات المحلية في هذا الصدد "إنه أثناء زيارة النائب العام ماهر عبد الواحد إلى الكشخ، لم تهتم قيادات الأمن المحلية بأن يزور منطقة هامة جدا في إظهار الحقيقة، وهى منطقة كرم الغرابلية وحوض عفيفى ومنطقة المعهد الدينى الأزهرى، التي شهدت عمليات القتل والحرق والسلب والنهب، وتم التركيز على شارع بورسعيد ومنطقة الأكشاك التي استحوذت على انتباه أكبر من عمليات القتل وهو تركيز خبيث الغرض منه كسب تعاطف النائب العام بإظهار الأكشاك المتلفة في أحداث الشغب، وتعمد عدم اصطحابه لمواقع القتل والحرق الذي تعرض له المسيحيون".

كذلك فإن المعاينات التي تمت بعد زيارة المستشار ماهر عبد الواحد من النيابة والشرطة للمحلات التجارية والمنازل، لم تعكس الحجم الحقيقي للتلفيات والخسائر وحجم الكارثة التي حلت بالأقباط.

ويقول القمص جبرائيل "أنه في "دريشة" عابرة مع النقيب جمال نشأت معاون مباحث مركز دار السلام الذي رافق النيابة في المعاينات، عاتبته حول ما تم تسجيله من خسائر المسيحيين، فألقى باللوم على النيابة قائلًا "أنا ماليش دعوة .. النيابة هي التي فعلت ذلك". وهكذا كانت التعويضات التي قدمت للمتضررين من المسيحيين هزيلة جدا، وعندما استفسرنا من لجان التعويضات بالمحافظة والمركز، أجابوا بأن هذه التقديرات تمت وفقاً لمحاضر النيابة، مما جعلني أرفع مذكرة إلى السيد الرئيس حسنى مبارك بتاريخ ١ فبراير ٢٠٠١ بعد أكثر من عام على الأحداث، أوضحت فيها مدى الغبن الذي وقع علينا وأن التعويضات كانت لا تتناسب مع حجم الخسائر".

وعلى الرغم من أن "نيابة أمن الدولة العليا تحفظت على كميات كبيرة من الأسلحة النارية والبيضاء التي استخدمها أهالي القرية"^{٤٢}، إلا أن هذه المحاكمة عانت من غياب الأدلة وأدوات الجريمة ومن قسود الاستدلال. إذ على الرغم من أن غالبية تقارير الصفة التشريحية للقتلى الواحد والعشرين أثبتت أن معظم الوفيات كانت نتيجة إطلاق أعيرة نارية من أسلحة مختلفة النواعيات، وعلى الرغم من مراقبة النيابة إلا أن ضمير المحكمة برئاسة المستشار محمد عفيفي سمح لها بإصدار الحكم الشهير ببراءة القتلة كما سنرى في الفصل التالي

١٧- المحكمة وفساد الاستدلال

نظرت قضية الكشخ الثانية أمام ذات الدائرة التي أصدرت الحكم فى قضية الكشخ الأولى ضد شيبوب وليم أرسل وبرئاسة نفس القاضي المستشار محمد صفاء النفوس. وقد ظل يؤجل فى القضية حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٠، إلى أن تم إسنادها إلى دائرة أخرى برئاسة المستشار محمد عفيفى الذى كان قد حكم فى ٢٠٠٠/٩/٥ ببراءة جميع المتهمين فى جرائم الاعتداء وسرقة ونهب ممتلكات المسيحيين فى قضية دار السلام.

أظهر المستشار محمد عفيفى منذ الجلسة الأولى رغبته فى الفصل فى هذه القضية فى أسرع وقت ممكن، فحدد ستة أيام متتالية من دور شهر ديسمبر ٢٠٠٠ لسماع شهود الإثبات والنفي، ثم ستة أيام متتالية فى شهر يناير ٢٠٠١ لسماع مرافعات الدفاع، أى إثنتى عشرة يوما فقط رغم ضخامة ملف هذه القضية.

ويتحدث المحامى ميشيل بسادة عن أسلوب القاضي محمد عفيفى فى إدارة هذه المحاكمة فيقول "إنه كان يرفض مجرد إثبات طلبات الدفاع، حيث طلبت منه التصريح باستخراج صورة لشريط فيديو لبرنامج أخبارى اسمه "أخبار الناس" للتلفزيونية رولا خرساء، كان قد أذيع على القناة الأولى فى ٧ أو ٨/١/٢٠٠٠، وجاءت فى البرنامج لقطات لشارع بورسعيد تم تصويرها يوم ٣/١/٢٠٠٠ أى فى اليوم التالى للمنبة، وتوضح منظر الأكشاك اللي تم تكسيرها فى شارع بورسعيد.. وقلنا أمام محكمة الجنايات إن هذا الشريط هام جداً، لأن هناك أكثر من مائة شكوى مقدمة ضد متهم يدعى سمير لمعى، وهو تاجر حديد وأسمنت يمتلك "كلارك" أى رافعه لرفع البضاعة فى الموانئ. وتدعى هذه الشكاوى أنه عندما وقعت الأحداث، إستخدم سمير لمعى هذه الرافعة فى تحطيم جميع الأكشاك. وهذا الشريط التلفزيونى يثبت أن صورة الإتهام ملفقة وكاذبة لأنه يوضح أن التكسير الموجود فى الأكشاك تم بإستخدام الأيدى، ويستحيل حدوثه بإستخدام هذه الرافعة. لكن المحكمة لم توافق على إصدار أمر للتلفزيون بتقديم نسخة من هذا الشريط وإرساله للمحكمة، ولم توافق لنا باستخراج نسخة من الشريط، ولم توافق على عرض الشريط الذى قمت بتقديمه للمحكمة بدون تقديم أية أسباب".

واستمع لجميع الشهود، بما فيهم شهود النفي الذين تمسك بهم الدفاع عن المتهمين المسيحيين وعددهم ٥٤ من سكان الكشخ وسوهاج ومن بينهم مسلمون، فى يوم ونصف فقط. وكان يستمع لأقوالهم وكأن الأمر تحصيل حاصل.

وارتكزت التهم الموجهة للمسيحيين كما يري الدفاع على أربعة دعامات:

الأولى: تحريات المباحث لوقائع يومي الجمعة ٣١/١٢/١٩٩٩ والأحد ١/١/٢٠٠٠

الثانية: محضر ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، المحرر بمعرفة الرائد خالد عبد الحميد بالنسبة لوقائع

وإتهامات هذا اليوم.

الثالثة: أقوال الشاكين وشهود الإثبات لوقائع هذا اليوم ٣١/١٢/١٩٩٩

الرابعة: أقوال المجني عليهم الشاكين فى محضر وقائع ٢ يناير ٢٠٠٠.

وقد تعرض الدفاع لهذه النقاط وصولاً منه لتبرئة المتهمين فى جلسة ١٢/٦/٢٠٠٠، وقدم المحامى ميشيل بسادة عدة دفعات نوجزها فيما يلى:

أولاً:- الدفع ببطلان تحريات المباحث المقدمة بخصوص المتهمين لعدم جديتها ومخالفتها الثابتة بالأوراق واقتنائها على الحقيقة، ولوجود خلافات بين واضعيها (وهم الضباط المتهمين بالتعذيب فى وقائع الكشح الأولى)، والمتهمين وأهليتهم.

ثانياً:- عدم صلاحية محضر الرائد خالد عبد الحميد المؤرخ ١٢/٣١/١٩٩٩ رقم ٢ أحوال نقطة الكشح كدليل على الاتهام لاي من المتهمين. وقد قام المحامى باستجوابه أمام المحكمة، فاقرب بأنه كان هناك حق ضائع للأقباط منذ بداية الأحداث. ولكنه فى المحضر الذى حرره بتاريخ نفس اليوم حجب فيه الحقيقة كما يقول الدفاع، ولم يوضح فيه أنه كان للمسيحيين حقاً ضائعاً، ولم يوضح ماهية هذا الحق وكيفية ضياعه، وما الذى فعله كرجل أمن للحفاظ على حق المسيحيين، أو لعودة حقهم المسلوب الذى أعترف به أمام محكمة الجنايات بوجوده وثبوته فى ذلك الوقت.

ثالثاً:- كذب وتلفيق وعدم معقولة وتناقض أقوال شهود الإثبات والشاكين لوقائع ١٢/٣١/١٩٩٩ ووقائع ١/٢/٢٠٠٠.

وكان ممثلاً النيابة وهما الأستاذ سامح سيف رئيس نيابة أمن الدولة العليا والأستاذ أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة قد أبدعا فى مرافعتهم وقدموا صورة حية لما حدث فى جرائم القتل وبشاعتها، وخاصة أشرف هلال الذى قدم تفصيلات جرائم القتل واحدة بواحدة، مما أثر فى نفوس الجميع بما فيهم المتهمين ودفاعهم وأبكى العديد من الحاضرين عندما تحدث عن جريمة قتل وحرقت عاطف قائل " هل كان يتصور أن يصبح التراب الذى طالما رواه بعرقه وغرس فيه بذور صبره وكفاحه فى الحياة.. رماداً من أشلاء جثته.. وأن يتحول عاطف الذى يدب على التراب بيبياً إلى عاطف الذى تدب الأقدام عليه بيبياً... بعد أن تفحمت جثته واختلطت بالرماد.. ولكن هذه الجثة التى أصبحت أرضاً يدب عليها الناس ستظل شاهداً يحكي جرمًا فظيلاً ارتكبه هؤلاء القساوسة.. غلاظ القلوب.. الذين أنعمت فيهم مشاعر الرحمة والرأفة بخلق الله... "، غير أن هذه المرافعات لم تصل إلى وجدان المحكمة.

ووجهت النيابة فى هذه القضية تهم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، واقتراح ذلك بجرائم الحريق العمد والشروع فى القتل والسرقه بالإكراه، والإتلاف للمال الخاص والنهب وحرابة الأسلحة والنخيرة بدون ترخيص. وطالبت بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين، ما بين الإعدام لحوالى ٣٨ متهمًا والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن للباقيين.

ولم يحترم القاضي المهلة التى حددها هو بنفسه للاستماع إلى شهود النفي والإثبات خلال دور ديسمبر. حيث استمع إلى شهود الإثبات والنفي عن الثمانية والتسعين متهمًا، وطلب من المحامين المرافعة وأنهى المرافعة خلال خمسة أيام فقط بدلا من إثنتى عشرة يوما كان قد حددها فى مستهل المحاكمة، وفى اليوم السادس أصدر قراره بإخلاء سبيل جميع المتهمين قبل صدور الحكم.

ويدل هذا الأمر دلالة قاطعة على أنه كَوَّن رأيا فى الدعوة، وانتهى فى باطنه إلى عدم إدانتهم وبذلك يكون قد أصبح غير صالح للفصل فيها، حيث أبدى رأيه قبل صدور الحكم عندما أخلى سبيل المتهمين.

ذلك أنه إن لم يكن قد كون رأيه بعدم إدانة المتهمين، فلماذا أخلى سبيلهم مع خشية هروبهم فى حالة القضاء بالإدانة؟، وما الضرر الذى يصيب متهماً محبوساً احتياطياً على ذمة قضية بهذه الخطورة إذا استمر حبسه الاحتياطي حتى يصدر الحكم بعد أيام قليلة وهو ما حدث فعلاً؟.

ولا يغير من هذا محاولة القاضي تبرير قراره هذا وتغطيته بتمثيلية للوحدة الوطنية، عندما قام بدعوة أكبر الأعضاء سنّاً من المسلمين ومن المسيحيين، وطلب منهما أن يقبلا بعضهما قبيل إصداره لقرار إخلاء سبيل جميع المتهمين، وخاصة هؤلاء الذين تلوث أيديهم بدماء القتلى. هذا فضلاً عن أن هذا الموقف يعد موقفاً عاطفياً لا يتفق مع ضرورة الحياد والنزاهة من قبل القاضي. ناهيك عن أن قوله "هذه هي مصر الوحدة الوطنية" يعتبر إفصاحاً عن وجهة نظره فى تبرئة الفريقين، وهو ما يخالف القانون المصري الذى يمنع القاضي من إبداء أي رأى مسبق أو وجهة نظر قبل المداولة وصدور الحكم. وأثار الإفراج عن جميع المتهمين وخاصة المتهمين بالقتل حالة من الإستياء الشديد ليس فقط فى أوساط جميع المسيحيين وفى مقدمتهم قداسة البابا، ولكن أيضاً لدى وزير العدل الذى كان فى غاية الاستياء من تصرف القاضي. وتم تقديم الوعد للكنيسة، بأن النيابة سوف تقوم بالطعن فى الحكم إذا ما صدرت أحكام بالبراءة.

كما وعد وزير العدل بمحاولة فتح باب المرافعة مرة أخرى لعرض شريط الفيديو الذى كان المحامى ميشيل بسادة قد إستطاع الحصول عليه لبرنامج "أخبار الناس"، وأن ذلك سيكون فرصة لرد هذا القاضي.

واستطاع وزير العدل وفى محاولة للخروج من هذا المأزق الذى وضع فيه القاضي الجميع، إقناع أحد أعضاء المحكمة بالانسحاب من المحكمة، وهو الأمر الذى يترتب عليه إعادة النظر فى القضية وإعادة الترافع، كما كان سيسمح للدفاع أيضاً برد هذا القاضي.

وقام هذا العضو فعلاً بالذهاب إلى أسيوط وقدم طلباً بانسحابه من المحكمة إلى المستشار (م. س.) رئيس محكمة الاستئناف، التى تتبعها إدارياً محكمة جنايات سوهاج، وهو مسيحي قام بالتأشير عليه بالموافقة.

وعندما علم القاضي محمد عفيفى بذلك غضب من هذا العضو، واستطاع بدوره إقناعه بالعدول عن موقفه الأخير، بل قام بإصطحابه إلى رئيس الدائرة، وطلب منه سحب إستقالته من المحكمة. وكان بإمكان رئيس الدائرة رفض إعادة الطلب إليه باعتباره سنداً رسمياً ساري المفعول، ولكنه خشي من اتهامه بالتحيز لكونه مسيحياً وأعادته إليه، واستطاع القاضي المضي قدماً فى خطته.

وتعجب الوزير من موقف المستشار رئيس محكمة الجنايات والذي يعد عين الوزير فى منطقته، لأنه لم يبلغه بتصرفات وأطوار هذا القاضي، فرد عليه بما معناه أنه مسيحي وعليه العين، ولو كان قد فعل ذلك لكان الوزير أول من اتهمه بالتعصب...

ويقول الدكتور رفعت السعيد أمين حزب التجمع أنه "بعد أن أفرج القاضي عن كل المتهمين فى ديسمبر ٢٠٠٠، انزعج البابا جداً واتصل به طالباً منه الاتصال بالرئيس. وأنه (أي السعيد) قال لقداسته "لماذا لا تتصلون به قداستكم مباشرة؟". فرفض قداسته. فقال له السعيد إن الرئيس قد يفهم إن قداسته لا يريد الاتصال به.. فقال له البابا "إذا سألك الرئيس لماذا لم اتصل به، قل له لأنه يعرف

أنه إذا طلب منه التدخل في الأمر، سيرد بأنه لا يتدخل في شئون القضاء".! وبالفعل، قام د. رفعت بالاتصال بالرئيس الذي سأله لماذا لا يريد البابا أن يتصل به مباشرة؟. ولما أبلغه السعيد برد البابا المسبق ضحك مبارك بشدة ثم قال للسعيد أن يتصل بوزير العدل ليعرف ماذا سيحدث في الأمر. فاتصل السعيد بالفعل بالوزير الذي أبلغه أن الرئيس مبارك قد ناقش الأمر معه، وتقرر ترك القاضي يصدر الحكم الذي يريده (البراءة!) وبعدها ستنقض الحكم".^{١٤٣}

وطلب وزير العدل من وزير الداخلية بعد صدور حكم البراءة إصدار قرار بمنع المتهمين من السفر خاصة وأن بعضهم بدأ في استخراج جوازات سفر للهرب، واستجاب وزير الداخلية لذلك، كما طلب وزير العدل منه أيضا اعتقال كبار المتهمين لتهدة النفوس ولكنه لم يفعل ذلك.

واستطاع القاضي الذهاب حتى النهاية في تنفيذ ما يريد وأصدرت المحكمة أحكامها كما يلي:
أولاً: بمعاقبة مايز أمين عبدالرحيم بالسجن لمدة عشرة سنوات عن تهمتي إحراز السلاح الناري والنخيرة بدون ترخيص.

ثانياً: بمعاقبته ومحمد فوزي سباق بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن تهمتي القتل والإصابة الخطأ.

ثالثاً: إلزام المحكوم ضدهما بالمصاريف الجنائية.

رابعاً: براءة سالفى الذكر من تهمة الاشتراك في التجمهر.

خامساً: بمعاقبة كل من أبو العلا احمد عبدالعال والفنجري عبده شاکر معلوي بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن تهمة اتلاف السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٠٣٨ سوهاج وبالزامهم بالمصاريف الجنائية.

سادساً: ببراءة كل من سالفى الذكر من تهمتي إتلاف السيارة رقم ٤٢٠٢٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ والاشتراك في التجمهر والجرائم التي حدثت خلاله عن يوم ٢٠٠٠/١/٢.

سابعاً: ببراءة كل من كوكو عياد بطرس وبيبو عياد بطرس وروماني منير شلبي وبهيج محب وعادل بطرس وسمير لمعي ومتي شكري وباسيليوس كامل وسمير كامل وسمعان مفيد وصموئيل مرير ومخائيل بقطر وعاطف غبريال وفايز سليم وجبرائيل عدلي والفولي جيد وجمال عياد وجرجس عوض وفوزي حكيم وفيكتور لبيب ورفعت الديب ورافت اديب وجلال رسمي ورمسيس بخيت وسامي شاکر وسعيد سوريال ورفعت أديب ودميان وليم وفوميل سدراك وباسيليوس عبدالملك وايوب ولسن وناجح بطرس والنسر ملموص وجمال مفيد ويوسف فوزي وعاطف فوزي ونور فوزي وجمال عزيز وفايز عوض وفوزي عوض وعبدالناصر عوض وجمال عبدالمبدي وخالد عبدالمبدي والضبع عبدالكريم وياسر شرف الدين ونجم الدين يوسف وشمس الدين عبدالمعبود وطارق شرف الدين وعصام نصر الدين ومحمد جاد ومحبي الدين يوسف وصابر علي ولطفي احمد وحسن احمد حسن وايمان السنوسي وممدوح سعد وممدوح ماهر وسعد خلف وقصاد حفني واحمد قصاد ومحمد قصاد ومحمد عجور وخليفة رفاعي وصابر عسران وصابر

١٤٣- في لقاء معه في باريس في ٣ سبتمبر ٢٠٠١ بحضور المهندس عادل جندى.

عبدالغني وجابر عبدالغني وخيري موسى واحمد صابر وفتوح كمال وجبريل محمد وعلاء جاد الرب و محمد طاهر وعبود موسى ومعلوي فهمي وعز الدين يوسف ومحمد أمين ومحمود محمد وعلي احمد ماحي وخلف محمود وراضي السيد والجرو السيد ومحمود السيد وجلال عبدالغني ومحمد احمد وعنتر مدني واسعد أبو ألوف واشرف حسيب وشريف حسيب وإبراهيم محسن وعبيد نظير وأبوالحمد نظير وصلاح محمد مما نسب إليهم.

كل هذا ذلك رغم قتل ٢١ مسيحياً ورغم كافة الأدلة التي قدمتها النيابة، كما لو كانوا قد قاموا بعملية إنتحار جماعي.

والخطر في هذا الحكم أيضا أنه اعتبر أن حيازة سلاح ناري أشد جسامة من قتل إنسان (حشمت حمدي)، حيث اعتبر أن القتل كان بطريق الخطأ لأن المتهمين لم يقصدوا قتل حمدي وإنما كانوا يقصدون قتل مسيحيين...

ورغم أن بديهيات القانون تقول أن الخطأ في شخصية المجني عليه، لا يغير من السلوك الإجرامي وطبيعته، بمعنى أنه لو أراد قاتل بسلاح أن يقتل "زيد" فأصاب "عبيد"، فإنه يعتبر قتلا عمديا، (كما سنرى في مذكرة نقض الحكم)، رغم عدم وجود علاقة بينه وبين عبيد. ذلك أن القانون ينصرف إلى نية القتل وأن الأشخاص متساوون كلهم أمام القانون. ومعنى ذلك أيضا، وهو الأمر الأشد جسامة، في أحكام هذا القاضي، أن نية قتل مسيحيين كانت أقل أهمية بالنسبة له من حيازة السلاح الناري.

وعلى الرغم من أن النيابة قد أسقطت التهم الموجهة للقمص جبرائيل عبد المسيح لأنه كان في صحبة الأمن عند اندلاع الأحداث كما رأينا في وقت سابق، إلا أن القاضي لم يتورع عن التطوع بمهاجمة رجال الدين المسيحي في المنطقة في حيثيات الحكم رغم أنهم غير مقدمين للمحاكمة.

وقال في حيثيات الحكم "إن رجال الدين المسيحي وهم القس بسادة غبريال وجبرائيل عبدالمسيح واسحق، رعاة كنائس، تقاعسوا في تهدئة الأمور وأشارت التحقيقات إلي أنهم كانوا محرضين علي إثارة المشاعر والغضب ولم يكونوا متعاونين مع رجال الشرطة في تهدئة المتجمهرين والمحكمة تحملهم المسؤولية الأدبية لتصعيد الأحداث علي نحو بشع يدمي القلوب ويدمع العيون". وقد استدعي ذلك رداً من القمص جبرائيل عبد المسيح لم تنشره سوى صحيفة الأهالي فند رأيه وموقفه.

وبعد أن أصدر القاضي حكمه هذا، طلب وزير العدل من المحامي العام استئناف الحكم أمام محكمة النقض وفي دائرة وصفت بأنه جيدة.

وتقرر أن ينظر الطعن في الحكم أمام محكمة النقض في ٢١ مايو التالي لصدور الحكم ثم تأجل الحجز للحكم إلى ٣٠ يوليو. ويعد ذلك أمرا استثنائيا، حيث عادة ما ينظر في النقض بعد عدة سنوات، بل أن قضية شيبوب الذي يقضى خمسة عشرة عاما بالسجن في قضية الكشح الأولى وتم استئنافها أمام محكمة النقض، لم تصدر محكمة النقض أى قرار بشأنها حتى الإنتهاء من إعداد هذا الكتاب في ديسمبر ٢٠٠٣.

ومعنى ذلك أن محكمة النقض، نقضت الحكم الصادر في قضية الكشح الثانية، ولم تنظر في النقض المقدم والخاص بقضية الكشح الأولى، وهو الأمر الذي يعنى أن الدولة بعد كل هذا التخبيط القضائي تجد نفسها الآن في حرج شديد.

وعندما التقى قداسة البابا بالرئيس مبارك بعد سقطة جريدة النبا، روى له البابا بالتفصيل أحداث الكشخ وقام الرئيس مبارك بالاتصال بوزير العدل بشأن قضية الكشخ الثانية... وأكدت النيابة العامة فى طلب الطعن "أن الحكم الصادر من محكمة جنايات سوهاج قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى تسبيب الحثثيات والفساد فى الاستدلال".

وفىما يتعلق بمقتل حشمت حمدى، والذي صدر ضد قاتليه حكم مخفف، أوضحت النيابة "أن القتل فى أحداث الكشخ لم يكن خطأ، بل هو قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد، وأن الحكم قد شابه قصور يتمثل فى عدم مناقشة المحكمة جميع الأدلة ولم تربط بينها، بل أنها أغفلت تلك الأدلة نهائيا". وجاء فى مذكرة الطعن التى وافق عليها المستشار ماهر عبد الواحد، النائب العام، وتقدمت بها النيابة والتى أودعها لمحكمة النقض المستشار هشام بدوى المحامى العام أن الحكم السابق "فسر الواقع وأنزل عليه القانون بصورة صحيحة فى جانب منه، إلا أنه شابه الخطأ فى تطبيق القانون، بل صور ما قام به المتهم الرابع والتسعين والخامس والتسعين (قتلة حشمت حمدى)، محمد فوزى شبيب، ومايز أمين إبراهيم، بأنه قتل خطأ، والصحيح أنه قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد". وأوضحت المذكرة "أنه رغم ما جاء فى الحكم أن المتهمين لم يتخذوا الحيطة اللازمة والمستقر عليها قضاء أثناء ارتكابهما فعلتهما، إلا أن النيابة العامة تؤكد أن نية القتل لديهما متوافرة، فإذا ما أخطأ الجانى وأصاب الغير، فإنه ليس خطأ بل عمدا، لأن النية كانت مبيتة لديه للقتل، كما أكدت ذلك أحكام محكمة النقض السابقة".

وأكدت مذكرة الطعن أن حكم المحكمة شابه الفساد فى الاستدلال، وفندته قانونيا فقالت "استند الحكم المطعون فيه من بين أسبابه التى اعتمد عليها فىمن قضى ببراءتهم إلى عدم الاطمئنان لتحريات الشرطة بمقولة أنها مجهولة المصدر، وبالتالي لم تتعرف المحكمة على سلامة نية هذا المصدر وموضوعيته التى أدلى بها. وهذا غير صحيح لأنه لا يشترط كما هو مستقر عليه أن تتعرف المحكمة على مصدر التحريات التى استقى منها المعلومات حتى تطمئن إليه، وهذا لا يعيب التحريات ولا يبرر عدم الاطمئنان كما هو مستقر عليه فى أحكام محكمة النقض السابقة".

"والمحكمة أيضا عندما قضت بالبراءة لم تبين فى أسباب حكمها إحاطتها الكاملة لظروف الدعوة وأدلة الثبوت عن بصر وبصيرة، فكان أن يلزمها أن تبين ماهية الأسباب ومضمونها، وأن يتضمن الحكم ما يدل على تشككها، فإذا ذكرت أسباب تشككها فإنها تخضع للرقابة القانونية". وأضافت المذكرة "وعندما قضت المحكمة ببراءة بعض المتهمين من تهمة الإتلاف لبعض أكشاك الكشخ لعدم اطمئنانها، واستندت فى أسباب البراءة على أن المجنى عليهم تأخروا فى الإبلاغ. وقد ثبت أن بعض هؤلاء المجنى عليهم لا يمتلكون أكشاك بالفعل، بالإضافة إلى مبالغة بعض المجنى عليهم فى قيمة تلفياتهم للحصول على أكبر تعويضات".

"والنيابة العامة رأت أن ما ساقته المحكمة من أسباب مفصلة عن واقعتي الإتلاف والنهب، لا يؤدى إلى ما انتهت إليه من قضاء. وعن التأخر فى الإبلاغ مثلا فقد انتقلت النيابة العامة على إثر الأحداث إلى موقع الجريمة وأثبتت ملاك الأكشاك المضارة فعليا، واستدعت بعض هؤلاء الملاك لسؤالهم، فإذا مثلوا

أمام النيابة بعد الأحداث وتم سؤالهم من بعد ذلك لا يعد تأخيرا فى الإبلاغ".

"وبالنسبة لواقعة أن بعضهم ثبت عدم امتلاكهم لأكشاك، فالمحكمة ساوت ومن هذا المنطلق، وبين البعض الذى ثبت ملكيته فعلا، وبالتالي ساوت المحكمة بين شهادات الذى لا يملك والبعض الآخر الذى يملك. أما مبالغة بعض أصحاب الأكشاك فى تقدير خسائرهم، فإن النيابة العامة ترى أن هذا التقدير ليس له أثر على ثبوت الاتهام قبل المتهمين وإيقانهم للجريمة".

وعن القصور فى تسبیب الحكم بصفة عامة قالت مذكرة النيابة "إن المحكمة كانت ملزمة وفقا للقانون بمناقشة جميع الأدلة المطروحة أمامها وإحداث الرابط بينها حتى تنتهي إلى قضاء سائغ. ولقد شاب الحكم قصورا فى التسبیب يتمثل فى عدم مناقشة المحكمة جميع الأدلة ولم تربط بينها، بل إنها أغفلت بعض تلك الأدلة على الإطلاق، مثل مناقشة التقارير الفنية لمصلحتي الأدلة الجنائية والطب الشرعى لبعض الوقائع، رغم أهميتها فى القضية مما أدى إلى فسادها فى الاستدلال للحكم فى هذه القضية".

ولقد شارك فى إعداد مذكرة الطعن هذه **سامح سيف وأشرف هلال** واللذان مثلا النيابة أثناء المحاكمة.

وأعيدت المحاكمة وعقدت أول جلسة ٢٠٠١/١١/٣، وفى الجلسات التى جرت فى شهري يناير وفبراير ٢٠٠٢ استمعت هيئة المحكمة إلى عدد كبير من شهود الإثبات من المسيحيين الذين قدموا للمحكمة تفاصيل عمليات القتل الإعتداءات.

ومنهم أيضا سامية تادرس لواندى روت تفاصيل مقتل والدها وأخوها التى شاهنتها بالمنزل وعندما سألها القاضي حول ما إذا كانت تعرف المتهمين قالت نعم لأنهم جيرانى وأنا مستعدة لإخراجهم من قفص الاتهام.

وكذلك منال ظريف فارس التى اصطحبت أطفالها الثلاثة إلى قاعة المحكمة وقالت للقاضي "حقى وحق أولادي الثلاثة عندك"، ثم روت كيفية مقتل زوجها ممدوح نصحى وحرق المنزل ومعه زوجها وروت أيضا الإعتداء عليها مما جعل دفاع المتهمين المسلمين إلى مناقشتها فرفضت المحكمة لأنها استمعت إلى تفاصيل التفاصيل.

وأيضا هالة قسطنطين شنودة التى هزت مشاعر الكل بما فهم هيئة المحكمة عندما دخلت إلى قاعة المحكمة وهى لا تستطيع المشي بسبب العاهة المستديمة التى أصيبت بها. وروت فى جراحة تامة كل ما حدث بالتفصيل فى قتل والبتها بونة القمص جبرائيل وإصابتها وحرق منزلهم، وصممت فى أقوالها أنها رأت ضمن المشتركين فى القتل الخفير النظامي محمود أمين الذى أبعته النيابة من قرار الاتهام بعد أن قدمت الشرطة دلائل زائفة لإخراجه من القضية. والجدير بالذكر أنها كانت هذه هي المرة الأولى التى تقدم فيها شهادتها حيث لم تحضر المحاكمة السابقة قبل النقض. وقد أدت شهادتها الحقيقية إلى عدم حضور المتهمين الذين أشارت لهم فى شهادتها بأنهم مرتكبي جريمة قتل أمها وإصابتها وحرق منزلهم فى اليوم التالي للمحاكمة، وقد أحالتها المحكمة إلى الطب الشرعى لإثبات نسبة العجز.

ومع كل ذلك صدر حكم محكمة الاستئناف فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٣ بالبراءة مرة أخرى. ونوهت المحكمة فى حيثياتها إلى "عدم ضبط أي من مرتكبي هذه الجرائم متلبسا

وعدم ضبط أي أسلحة أو أدوات أو مسروقات رغم ما حفلت به الأوراق من وقائع قتل وحريق وسرقات مما ينبئ عن أن حالة من الارتباك قد سيطرت على الجميع وأنتاب المجني عليهم وذويهم حالة من الهلع والفرع وهالهم جسامه ما لحق به من خسائر مادية وفقدهم لذويهم بأيد غاشمة مجهولة (...) وأنه في ظل ذلك أهتز الدليل في الدعوى وأضحى غير قادر على حمل حكم بالإدانة "١٤٤

وأشار الحكم إلي "استبعاد النيابة العامة لكثير من الوقائع المبلغ بها وعدم إسناد الاتهام فيها لأشخاص معينين رغم اتهامهم من ذوى الشأن. وكذلك التأخير في الإبلاغ عن الوقائع والسرقات رغم عدم وجود مبرر لهذا التأخير لثبوت تواجد قوات الأمن بمنطقة الأحداث وفريق التحقيقات من أعضاء النيابة العامة الذين باشروا التحقيق منذ تفجر الأحداث في ١٢/٢١/١٩٩٩م"١٤٥

وأشارت حيثيات المحكمة علي وجه الخصوص إلي أن تحريات الشرطة "شاب معظمها قصور وتناقض يبعث على الشك وعدم الاطمئنان إليها (...) وجانب معظمها الدقة والصواب والتناقض مع بعضها البعض (...) وجاءت التحريات في كثير من الوقائع قاصرة عن ذكر كيفية وقوع الجرائم التي أدلت بدلوها فيها (...) وتجهيلها لكيفية وقوعها ومن ثم فإن المحكمة لا تعول عليها وتعتبرها مجرد رأى لمجريها"١٤٦ وصادر حكم البراءة كذلك لتناقض الدليل وعدم توافر دليل كاف لحمل الاتهام وتناقض الأدلة الموجودة.

وهذا التناقض يعود كما يقول المحامي ميشيل بسادة للآتي:

عندما جرى استدعاء أهل القتل للإدلاء بأقوالهم أمام النيابة تم ذلك فى جو مرعب ومخيف حيث كان لكل منهم قريب أو أب قتيل، وكانت تأتي عربة شرطة وتقتادوهم إلى مقر النيابة وهم لا يعرفون السبب، وما إذا كانوا مقبوض عليهم أو لأي شئ آخر، وذلك بنفس الطريقة التي جرى بها اقتياد المتهمين المسيحيين. وهكذا وجدوا أنفسهم أمام النيابة وهم أناس بسطاء فى جو من التوتر وهكذا جاءت أقوالهم ليست بالوضوح الكافي ولم تتسم بالقدرة على تذكر كل شئ.

ولكن كانت هناك قضايا توفرت لها أدلة كافية مثل قضية منال لمعى ظريف التي قتل زوجها وجرى اختطافها. حيث تناقضت أقوال المتهم أمام النيابة، وقال له وكيل النيابة أن كلامه متناقض كما هو وارد فى التحقيق.

هناك متهمون قدموا شهادات مزورة بأنهم كانوا متواجدين فى أماكن أخرى أثناء وقوع عمليات القتل.

وهناك واقعة عنتر وهيب الذى تعرف ابنه على الجناة ثلاثة مرات.

ولكن الرعب والخوف وعدم الأمان تولد لدى عائلات القتل بعد أن رأوا الأهوال فى قتل أقاربهم وذويهم ومنازلهم تحرق فى وجود الشرطة، والذين كانوا مثل ريشة فى مهب الريح. ونوه لبعضهم بشكل خفي على ضرورة الابتعاد عن المشاكل، ولهذا فضل بعضهم عدم توجيه الاتهامات. بل إن هناك

١٤٤ - أنظر الوثيقة رقم ٣٢ حكم محكمة جنابات سوهاج الصادر في ٢٧ فبراير ٢٠٠٣ .

١٤٥ - المصدر السابق.

١٤٦ - المصدر السابق.

من لم يحتاج إلى هذا التنويه وكان الرعب وحده كفيلاً بمنعه من توجيه الاتهامات منذ البداية، والمثال على ذلك السيدة المسنة الوحيدة سمحية حافظ السائح والدة القاتل عاطف عزت زكى الذى أحرقوه بعد قتله، وكانت تسير معه فى الطريق وفقاً لما ذكرته النيابة ووفقاً للتحريات، حيث فوجئاً بقدم المتهمين رياض السيد محمد عرنوط، والجرو السيد محمد عرنوط ومحسن أحمد حسين، وهم يعرفون سمحية وعاطف حق المعرفة، ليس فقط لأن منازلهم متجاورة، ولكن لأنهم يؤجرون لهما أيضاً القراريط القليلة التى يزرعونها. هذا فضلاً عن أن المتهمين يملكون جراراً سبق وأن استأجرته سمحية عدة مرات لري الأرض. وعندما عرضت النيابة أولاد عرنوط على السيدة سمحية وطالبت منها التعرف عليهم قررت أنها لا تعرفهم لأنهم سبق وأن اعتدوا عليها بضرب مبرح وقتلوا ابنها أمامها وأصبحت وحيدة لا حول لها ولا قوة. وقالت أنه لم يسبق لها رؤيتهم أو التعامل معهم رغم أن المنازل متلاصقة ويؤجرون لها الأرض والجرار، وكان ذلك وليد إكراه أوقعه عليها المتهمون وأهلهم، كما جاء فى مرافعة النيابة الشفهية يوم ٣/٤/١٢/٢٠٠٠ أمام محكمة الجنايات .

ويقول ميشيل بسادة إن هذه البراءة تعتبر محاكمة للنظام القضائي والنيابة والشرطة فى مصر، لأن الشرطة والنيابة هما المكلفتان بتقصي الحقيقة، وهما مخولتان بسلطة البحث عن مرتكبي الجريمة، ويمتنع عن أي شخص آخر التحري بنفسه على خلاف بعض الأنظمة الأوروبية التى يسمح فيها بالجوء إلى مخبر خاص أو محقق خاص للبحث على الأدلة والعثور عليها.

هذا بالإضافة إلى أن القضية أجلت ثلاث مرات لعدم حضور أسامة عاشور نقيب المحامين، الذى كان البابا قد وُكِّله بوصفه وباسمه الشهير، ولم يحضر رغم وعوده للبابا. كما وكَّل البابا مأمون سلامة، عميد كلية الحقوق وهو أستاذ قانون جنائي يبلغ من العمر ٨٥ عاماً، وترافع لمدة ١٢ دقيقة فقط، وتحدث فى العموميات ولم يدخل فى صلب الموضوع. وهكذا نظر البنقض فى إطار ظروف أقل ما توصف أنه لا علاقة لها بالعدل.

وبعد صدور حكم محكمة الاستئناف فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٣، صدرت مجلة الكرازة بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٣ بافتتاحية غير موقعة هى فى الغالب لقداسة البابا شنودة الثالث تحت عنوان "نستأنف الحكم إلى الله وحده" جاء فيه :

"إن الله الذى قال لقائين القاتل الأول: "صوت أخيك صارخ إلى من الأرض" (تك:٤:١) .. تصرخ إلى عدله الإلهي دماء عشرين قبطياً سالت على أرض الكشخ فى مصر.

وتصرخ معهم دماء أخوة لهم سالت فى (أبو قرقاص، وفى الدير المحرق، وفى ديروط وصنبو، وفى التوفيقية بسمالوط، وفى منشأة دملو)، وفى غير ذلك تصرخ كلها إلى عدله الإلهي..

كان الحكم الذى صدر فى قضية الكشخ مصدر إحباط للأقباط كلهم، وترك فى نفوسهم جرحاً عميقاً، وأثراً لا يمحو من ذاكرتهم على مر الزمن.

لذلك هم يتجهون إلى الله الذى لم ينس مطلقاً دماء هبيل الصديق.

فهو يقيم العدل، ويعطى العزاء."

وفوجئ الجميع بعد ذلك بأسبوعين بقيام المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام فى ١٣ مارس ٢٠٠٣ بالموافقة على تقديم الطعن للمرة الثانية فى حكم محكمة سوهاج الأخير. وجاء فى أسباب الطعن

بالنقض على الحكم، الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب. وهي نفس أسباب النقض الأول لحكم محكمة سوهاج الصادر في ٥ فبراير ٢٠٠١

وبالطبع فإن هذا الطعن يعكس حالة من الحرج الشديد الذي تعاني منه الدوائر القضائية العليا في مصر أمام هذا النوع من الأحكام في مواجهة منبحة بشعة تعرض لها الأقباط في قرية الكشخ ولا قصاص فيها ضد القتل.

ومجرد قيام النائب العام بالطعن للمرة الثانية، فإن ذلك يعد دليلاً قاطعاً في حد ذاته حول ما قيل عن الأسلوب الذي تم به التحقيق في هذه القضية، ويثير علامات استفهام خطيرة حول العدالة وبعض أجنحة القضاء في مصر، والذي يمكن أن يفتح أبواباً كثيرة خارج مصر بشأن هذه القضية، بعد أن طالب بعض أقباط الخارج على شبكة الإنترنت بضرورة إثارة القضية أمام هيئات قضائية خارج مصر.

١٨ - اهتزاز الدولة بعد تقرير الصنداي تليجراف

بعد أحداث الكشف الأولى لم تستجب الأجهزة المحلية والمركزية فى الدولة كما رأينا للمحاولات التى بذلتها القيادات القبطية المحلية فى معرض سعيها للشكوى من عمليات التعذيب، ولم تتخذ أي إجراء عقابي ضد الضباط الضالعين فى هذه الجريمة.

وعلى الرغم من قيام صحيفة الاهالي فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨ بنشر تحقيق مطول تحت عنوان " حفنة ضباط حولت مركز شرطة بسوهاج لسلخانة " ، " التعذيب شمل السيدات والفتيات والأطفال " ، " تعليق الضحايا كالنباث وصعقهم بالكهرباء " ، قدم تفاصيل مذهلة لعمليات التعذيب والقبض العشوائي التى تعرض لها الاقباط، على الرغم من كل ذلك لم يتحرك أحد للتحقيق أو محاولة إنصاف الضحايا الذين تعرضوا لأبشع أنواع الإهانات للكرامة البشرية.

ولكن فجأة وبعد شهرين ونصف، وتحديدًا بعد نشر تقرير للصحيفة البريطانية الصنداي تليجراف عن الموضوع فى الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٩٨، بدا من الواضح أن السلطة فى مصر تعرضت لهزة شديدة لم تكن تتوقعها على الإطلاق. ودفعتها إلى القيام بحملة سياسية وصحفية اتسمت بهستيرية شديدة لم تشهد لها مصر مثيلاً من قبل.

ويأتى ذلك أيضا بعد العديد من الخطابات التى كان قد وجهها اللورد ديفيد ألتون عضو مجلس اللوردات البريطانى عن مقاطعة ليقربول إلى الرئيس حسنى مبارك ووزير الداخلية حبيب العادلى ومحافظ سوهاج والسفير المصرى فى لندن، والتى لم يعلن منها سوى الخطاب الذى وجهه إلى المحافظ والذي أثار حملة كبيرة فى الصحف المصرية، سوف نتحدث عنها فيما بعد.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التقرير الذى نشرته الصحيفة البريطانية كريستينا لامب^{١٤٧}، قد احتوى على بعض المغالطات والمبالغات، مثل الحديث عن اغتصاب فتيات صغيرات. والصحيح هو أن بعض الفتيات الصغيرات الذين تم القبض عليهن فى إطار عمليات التعذيب لانتزاع اعترافات منهن، قد جرى تهديدهن بالاغتصاب إذا لم يقمن بالاعتراف بأن أحد المسيحيين هو قاتل سمير وكرم، فى إطار محاولة الأمن للبحث عن قاتل مسيحي.

أما بالنسبة لاستخدام كلمة " الصلب " فى موضوع كريستينا لامب فقد يرى البعض أن هناك مبالغة فى استخدامها وقد يرى البعض الآخر غير ذلك. إذ أنه طبقا لتقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد تم ربط بعض المسيحيين الذين عذبوا على شباك غرفة التعذيب بطريقة تشبه الصلب بعد أن تم ربط اليدين كل واحدة فى ناحية، مما يتوافق فى رأى البعض مع استخدام الصحيفة لهذا التعبير الذى ورد فى الترجمة الإنجليزية لتقرير المنظمة. وغنى عن الذكر أن هذا الوضع، وضع الصلب، له حساسية ومكانة خاصة فى الوجدان المسيحي.

ولابد وأن نشير هنا أيضاً إلى مسألة هامة وهى أن الأنبا ويصا لم يستخدم مثل هذه التعبيرات عندما استضافته إذاعة " البى بى سى " مع محمد عبد المنعم رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير

١٤٧- انظر الوثيقة رقم ٣ تقرير الصنداي تليجراف بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٨

روزاليوسف، والدكتور حلمى جرجس رئيس الهيئة القبطية البريطانية.
وما عدا ما ذكر زعمًا عن اغتصاب فتيات صغيرات والمبالغة في عدد من "صلبوا"، فإن ما ورد في هذا التقرير كان صحيحاً.

وفى مقال له بجريدة الشعب^{١٤٨} اتهم حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة لحقوق الإنسان، بيت الحرية "Freedom House" بأنه أمد كاتبة التقرير بمعلومات زائفة، وذلك بعد الحملة التي تعرضت لها المنظمة من الأجهزة السياسية والإعلامية فى مصر والتي أدت فى النهاية إلى القبض على أبو سعدة.

ورد "بيت الحرية" بأن كريستينا لامب كانت قد اتصلت بمركز الحرية الدينية في واشنطن بعد نشر مقالها لطلب "إيضاحات حول الملابس المحيطة بما حدث في الكشع"، وأنه أرسل لها تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، كما أكد لها أن ما ورد فى مقالها (حول الاغتصاب والصلب) غير صحيح، وأنه احتج على ما نشرته الصنداي تليجراف من مزاعم سخيفة تتعلق بصلب المسيحيين وتعرض النساء للاغتصاب.

ويبدو أن ما فشلت فيه الاتصالات المبدئية مع الأجهزة الأمنية والسياسية والتنفيذية فى مصر لمحاولة دفعها للاهتمام بهذه القضية قد نجح فيه هذا المقال ولكن بطريقة سلبية، إذ بدلا من أن تتجه الدولة لحل المشاكل من خلال رؤية سياسية ناضجة، وجدت نفسها فى موضع المتهم على الساحة السياسية الدولية. واتجهت للتحرك بالطريقة المعتادة، طريقة رد الفعل والنفي وتبرير الأخطاء استنادا لنظرية المؤامرة، وشنت حملة كبيرة لتبرئة نفسها.

وعلى مدى الأيام القليلة التى أعقبت نشر تقرير الصنداي تليجراف ذهب المسؤولون في الدولة، فى إطار هذه الحملة، فى عدة اتجاهات على المستوى الداخلى والخارجي لتبرئة ساحتهم، وفى إطار تسلسل زمنى سريع الإيقاع، وكأن هناك من يحرك الجميع من وراء الستار. ونتوقف هنا عند معالم هذا التحرك وهذه الحملة فى محاولة لاستقراء سلوك الدولة فى هذا الصدد.

أولا: التكذيب الرسمي لكل ما حدث؛

اعتادت السلطات في مصر عندما تجد نفسها في موضع المتهم أو فى مواجهة أزمة خطيرة تسلط الضوء على الأخطاء التي وقعت فيها أو ارتكبتها أجهزتها، أن تنفى وتكذب كل ما حدث. وكان من الممكن أن نفهم هذا التصرف لو أنها اكتفت بنفي المغالطات والمبالغات التي وردت في مقال لامب، ولكنها نفت كل ما ورد فيه بما في ذلك التكذيب والمشاكل التي عانى منها الأقباط فى هذه القرية أثناء حملة التعذيب.

وبدأت في إطار هذا التوجه حملة رسمية وإعلامية وظفت فيها الغالبية الساحقة من أجهزة الإعلام المصرية لتكذيب كل ما حدث. وستتوقف هنا عند تكذيب المسؤولين وتعرض فى موضع لاحق للحملة الصحفية فى هذا المجال.

فى مساء نفس يوم نشر تقرير جريدة الصنداي تليجراف (٢٥/١٠/١٩٩٨)، أصدر صفوت

ال الشريف وزير الإعلام تعليماته بإعداد رد فوري على ما نشر. وتضمن الرد احتجاجاً قوياً على ما وصفه بالافتراءات والمزاعم التي وردت في التقرير، وطالب بضرورة نشر الرد في مكان بارز. وأعطى تعليماته بنشر الرد المصري على الصحيفة البريطانية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت". وأرسل صفوت الشريف احتجاجاً إلى هيئة الإذاعة البريطانية، ووجه إنذاراً لمكتبها بالقاهرة يتضمن رفض مصر لإصرار المسؤولين بالقسم العربي على إذاعة ملخص للتقرير حول تعذيب الأقباط. ونسبت إحدى الصحف له قوله "إن رئيس القسم العربي أجرى تحقيقاً حول ما حدث، وقرر إيقاف المسئول عن تكرار إذاعة تقرير الصحيفة البريطانية"^{١٤٩}. ولا ندري كيف يمكن إيقاف صحفي في إذاعة يمارس فيها الصحفيون عملهم في حرية تامة.

واستجابت الإذاعة البريطانية لطلب وزارة الإعلام المصرية وأجرت حواراً مع نبيل عثمان رئيس هيئة الاستعلامات أذيع ثلاث مرات بدون حذف. أشار فيه نبيل عثمان "إلى أن قيام إذاعة لندن بتكرار بث تقرير صحيفة الصنداي تلجراف، يثير علامات استقهام حول موضوعية وحياد الإذاعة البريطانية". ووصف التقرير "بأنه مشبوه وحافل بالمبالغات والأخطاء ويعيد تماماً عن الموضوعية وعن الحقيقة". وتساءل نبيل عثمان عن "أسباب عدم قيام الصحيفة البريطانية ومكتب هيئة الإذاعة البريطانية بالقاهرة باستكشاف الحقيقة بدلاً من الاعتماد على مصادر معلومات مشبوهة ومغرضة تريد تشويه صورة مصر".

كما أرسل نبيل عثمان خطاباً شديداً للهجة إلى دومينيك لوسون رئيس تحرير صحيفة الصنداي تلجراف البريطانية رداً على "المزاعم التي نشرتها عن اضطهاد وتعذيب الأقباط في مصر". نشرته الصحف في مصر ومنها الوفد، قبل نشره في الصنداي تلجراف في أول نوفمبر ١٩٩٨. مع إضافة فقرة لم يتضمنها الرد الذي نشر في الصحيفة البريطانية:^{١٥٠}

وفي اليوم التالي لنشر التقرير، وصف الرئيس حسنى مبارك ما جاء فيه خلال لقاء مع قادة ضباط البحرية بأنه "مهاترات"^{١٥١}.

وبعد ثلاثة أيام من نشر التقرير لم يكتفِ المسئول التنفيذي الأول في المنطقة، وهو المحافظ، فقط بقي للغالطات التي وردت في تقرير لامب، ولكنه نفى كل ما حدث في قرية الكشح من تعذيب. بل أنه أكد أن المتهم قد اعترف، وهو ما لم يحدث. ونشرت الصحف له تصريحاته كما يلي: "نفى أحمد عبد العزيز بكر محافظ سوهاج ما تناولته وسائل الإعلام الأجنبية بشأن حادثة قرية الكشح مركز دار السلام. وأشار إلى أن هذه الواقعة جنائية بحتة وتم ضبط المتهم فيها وإحالاته إلى جهات التحقيق التي باشرت أعمالها. وأصبحت الواقعة في حوزة القضاء وهو سلطة مستقلة مشهود لها بالحيادة والنزاهة. وأضاف أنه لا صحة لما تردد حول اضطهاد بعض أبناء القرية وتعذيب المشتبه في ارتكابهم حادث مصرع شابين من الأقباط، حيث أن المتهم فيها "قبطي" وهو ابن عم أحد المجني عليهما، واعترف بارتكاب الجريمة."^{١٥٢}

^{١٥٠} - حريصة الوفد بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٨

^{١٥١} - نظر الوثيقة رقم ٤ رد الهيئة العامة للإستعلامات على الصنداي تلجراف

^{١٥٢} - برقية الوكالة الأنباء الفرنسية من القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ نشرتها الصحف المصرية وجريدة الحياة بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨

^{١٥٣} - حريصة الأهرام ٢٩ أكتوبر ١٩٩٨

وقضاً للحكم الصادر ضده. فضلاً عن المغالطات فى هذا التصريح فإنه يتضمن كذباً حول ما أسماه باعتراف المتهم بارتكاب الجريمة، حيث لم يعترف أي من الذين جرى تعذيبهم، كما أن المتهم شيبوب لم يعترف أبداً، بل أنه قدم

وعلى الرغم من أن القيادة الدينية المحلية المتمثلة في الأنبا ويصا قد أرسلت عدة شكاوى للمحافظ والمسؤولين الأمنيين والقضائيين ولقيادات مركزية عليا منها وزير الداخلية، على مدى شهرين ولم يجر الاستجابة لها، إلا أن المحافظ ينعى الشكاوى لجهات أجنبية عندما قال فى تصريحاته "إن مصر دولة مستقلة ذات سيادة عندما يكون بها شخص مظلوم فهو يلجأ بالشكاوى لجميع الأجهزة التنفيذية، ولكن لا يشكو إلي جهة أجنبية، فهذا نرفضه تماماً، أما لو فرض جدلاً أن هناك تجاوزاً وقع من بعض ضباط الشرطة أثناء البحث عن الجناة فى حادث مقتل شابين مسيحيين، فكان يجب تقديم الشكاوى إلي النائب العام أو رئيس الوزراء أو وزير الداخلية، وهذا لم يحدث إطلاقاً، أما الشكاوى التي وصلتنا عن التجاوزات فقد تم فحصها والتحري للتأكد منها وثبت عدم صحتها، وكانت هناك دعوى ظالمة بأن هناك ١٥ شخص مسيحياً تعرضوا للضرب داخل قسم شرطة دار السلام، وقد أرسلوا للطب الشرعي بسوهاج، وثبت عدم وجود أية إصابات أو آثار تعذيب أو ضرب. وقد أوفد وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى مساعده عن منطقة جنوب الصعيد اللواء عبد الوهاب أبو زيد لتقصى الحقيقة ولقاء الأنبا ويصا .. وأفرج عن المحتجزين بقسم الشرطة وعددهم قليل" ١٥٣

ونرى فى تصريحات المحافظ عدة أكاذيب وخاصة عندما قال " أنه كان يجب تقديم الشكاوى إلي النائب العام أو رئيس الوزراء أو وزير الداخلية"، وهو يعلم أن القيادة الدينية المحلية الممثلة فى الأنبا ويصا قد أرسلت عدة شكاوى لهؤلاء جميعاً وللمحافظ نفسه ولغيرهم ولم يجرى الاستجابة لأي منها. أما وصفه لشكاوى الضحايا بأنها ظالمة فإنه أمر لا يستحق التعليق.

ويصل الأمر بالسلطات المصرية فى رد فعلها الذى اتسم بالمبالغة إلي إثارة الأمر مع مجموعة من رؤساء تحرير صحف إقليمية فرنسية، كانوا فى زيارة لمصر، بشأن هذا المقال. وقالت إحدى الصحف أنه "فى المرة الثانية فى غضون أسبوع يرد الرئيس حسنى مبارك بنفسه على حملات الترويح الكاذب، لفنتنة مختلقة بين المسلمين والاقباط من أبناء مصر. لقد أكد الرئيس فى تصريحاته أمس لرؤساء تحرير الصحف الإقليمية الفرنسية أن هذه الحملات، تأتى نتيجة لعملية تحريك متعمدة لوسائل الإعلام الأجنبية للإساءة إلي الشعب المصري، وإثارة الفرقة بين المسلمين والاقباط، ووصف ما تناقلته وسائل الإعلام تلك بأنه كذب واختلاق ومناورة مكشوفة الأبعاد" ١٥٤

وإذا ألقينا نظرة على موقف وزارة الداخلية بعد أحداث الكشخ الأولى سنجد أن السيد وزير الداخلية حبيب العادلى قد لجأ أيضاً إلى نفى ما حدث، وإلقاء التبعة على "المخطط الخارجى والقلة التي تحاول تشويه سمعة مصر"، حيث أكد فى اجتماع مع القيادات الأمنية للوزارة فى الثامن من نوفمبر يمتدتي تج أن أحداث قرية الكشخ أوضحت أن هناك نوعاً من أنواع المخططات لضرب الاستقرار فى مصر. وأنه منذ أول يوم الحادث وتداعياته وما أثير من ادعاءات ومراسلات واتصالات تجرى بين قلة

١٥٣ - جريدة الوفد ٢٩ أكتوبر ١٩٩٨

١٥٤ - جريدة الأهرام تحت عنوان "متى تعتذر صحيفة صنداي تليجراف" ٢ نوفمبر ١٩٩٨م

بالداخل والخارج من أجهزة أعلام غير محايدة، تؤكد أن التصعيد كان واضحاً وليس مرتبطاً بقضية الكشح، وأنه لو لم تكن الكشح لكان غيرها..... إن التصعيد وتوقيته مقصود في حد ذاته، وأن محاولة تفسير ما يحدث وريته بتجاوزات الشرطة يستوجب التنبه الوطني للتعامل معه بوعي كامل، مشيراً إلى مبادرة الأقباط أنفسهم وقياداتهم الدينية بالرد على الادعاءات التي أثارها القلة من التعصبيين^{١٥٠}.

ونحن لا نعرف على وجه التحديد ماذا يعنى الوزير "بمسألة التوقيت المقصود"، التي تخرج علينا بعد كل حدث أو خطأ يؤدي إلى إدانة سلوك الدولة. وهل يأتي قيام البعض بقتل واحد وعشرين من المسيحيين في صعيد مصر في إطار مخطط خارجي وفي توقيت معين؟ وهل الشكوى والتظلم من التعذيب، في إطار غياب القصاص من المجرمين، تأتي في إطار مخطط خارجي؟ وإذا كان هناك بالفعل مخطط خارجي وقلة متعصبة تقف وراء تصعيد حملات الإساءة إلى مصر، لماذا أعلن الوزير أنه قام "بنقل الضباط الأربعة"^{١٥١} الذين وجهت لهم تهمة التعذيب بعد أيام من نشر تقرير لامب. وكان بإمكانه أن يفعل ذلك قبل شهرين ونصف عند حدوثها؟

وهكذا وفي إطار محاولات إخفاء الحقيقة هذه، وجدت وزارة الداخلية نفسها مرغمة على تقديم تفسير لما حدث لم يخرج عن التفسير السقيم والممل والمتكرر، إذ تعيد السبب تارة إلى قلة في الداخل تقف وراء هذه الأحداث وتحاول تزكيتها، والمقصود بالقلة هنا الأنبا ويصا والذي اتهمته الدولة بالاتصال بالخارج. وتلقى بالتبعية تارة أخرى على عناصر خارجية تحاول ابتزاز مصر، في إشارة واضحة إلى أقباط الخارج. أي أن سبب الأحداث في الكشح الأولى، هم تارة أقباط الداخل وهم الضحية، وتارة أخرى أقباط الخارج الذين يحاولون بطريقتهم رفع صوتهم ضد هذا الغبن الذي وقع ويقع ضد مواطنين مصريين هم أشقاؤهم في الداخل.

وعلى نفس المنوال يعلن الدكتور أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية "أن هناك عناصر أجنبية تحاول ابتزاز مصر"^{١٥٢}، وذلك بعد حوالي أكثر من شهرين ونصف من معرفته بحقيقة الأحداث، وبعد لقاءاته واتصالاته مع الأنبا ويصا الذي روى له بالتفصيل كل ما حدث هاتفياً، ثم في لقاء في مكتبه بعد ذلك. ولهذا يصعب فهم سر هذا التوجه للتعمية والتغطية عند قمة السلطة في مصر. وأمام محاولات التكذيب المنتظمة هذه لا يسعنا هنا سوى أن نشير إلى رسالة موقعة من ٦٠ شاباً من شباب الكشح إلى جريدة الأهالي تحت عنوان "شباب الكشح يشكرون الأهالي ويأسفون لبيان وزير الداخلية، أعربوا فيها عن امتنانهم للمعالجة الموضوعية والنزيهة التي حظيت بها قضية تعذيب مواطني القرية في قسم الشرطة من قبل الجريدة، كما عبروا عن انزعاجهم من البيان الذي أعلنه وزير الداخلية حبيب العادلي بشأن هذه الأحداث حيث وصفها بأنها مدبرة وملفقة من الخارج. وأبدت الرسالة عشتها من قول الوزير "بأنه إذا ثبت وقوع تجاوزات من قبل الضباط فسوف يعاقبون على ذلك وهو ما يوحي بأن الوزير يشكك في وقائع التعذيب وهم شهود عليها". وأوضحت الرسالة أن نقل الضباط

١٥٠- انظر صفح ٩ نوفمبر ١٩٩٨ وخاصة الأحرار

١٥١- كما سئري في موضع لاحق في هذا الفصل

١٥٢- جريدة الجمهورية ٤ نوفمبر ١٩٩٨

١٥٣- جريدة الأهالي ١١ نوفمبر ١٩٩٨

الذين ارتكبوا التجاوزات فى قسم الشرطة جاء بمثابة ترقية لهم لأنهم نقلوا إلى أماكن أفضل مما كانوا فيها. وتقول الاهالي إنه لو تمت معالجة تلك التجاوزات داخل قسم الشرط بالسرعة والشفافية والحزم اللازم لما شعر شباب القرية بهذا القدر من المرارة الذى يقطر من رسالتهم.

ثانيا : إصدار بيان "الألفين" باسم الأقباط:

وفى إطار تحرك السلطة فى مصر لمواجهة آثار تقرير الصندائ تلججراف وبعد قيام أقباط الولايات المتحدة بنشر إعلان فى "الواشنطن بوست" حول نفس الموضوع، تم إصدار بيان باسم الأقباط بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٨ نفى كل ما ورد فى مقال الجريدة البريطانية. ونشر هذا البيان فى شكل إعلانات مدفوعة الأجر فى وقت واحد فى جريدة الصندائ تلججراف نفسها والجريدتين الأمريكيتين النيويورك تايمز والواشنطن بوست، وجريدة الهيرالد تريبيون الدولية، والجريدتين الكنديتين جلوب أند ميل وجلوبال اكسبريس، وجريدة لوموند الفرنسية.

ويروى رجل الأعمال المصري والنائب السابق رامى لكح دوره فى نشر بيان "الألفين" فى شكل إعلانات فى هذه الصحف العالمية فيقول "إنه بعد مقال كريستينا لامب فى الصندائ تلججراف كان لابد وأن يحدث تحرك لأن تصعيد الموقف فى ذلك الوقت لم يكن فى مصلحة أحد، لا المسيحيين ولا مصر. اتصلت تليفونياً فى اليوم التالي لنشر مقال لامب مع نجيب ساويرس لدراسة ماذا نفعل. وجاءت فكرة عمل بيان حول الموضوع. وقد نشر البيان فى شكل إعلان فى عدة صحف وتكلف ذلك ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ألف دولار تحمل غالبيتها أنا ونجيب ساويرس ورؤوف غبور ومحمد أبو العينين".

والغريب أن فكرة إصدار هذا البيان الذى يحمل عنوان "رسالة من المسيحيين فى مصر"، لم تأت من الأقباط أنفسهم ولكنها جاءت، كما يقول رامى لكح، من عادل حمودة الذى قام بصياغته أيضا. ونشرت هذه الصحف فى ٨ نوفمبر ١٩٩٨ ما سمي ببيان "الألفين" فى شكل إعلان بعنوان "رسالة من المسيحيين فى مصر". وحمل الإعلان المنشور أسماء عشرين فقط لشخصيات قبطية مصرية وليس ألفين، وهم القس نبيل صموئيل إبادير من الكنيسة الإنجيلية، واللواء إميل اسعد وملجد عطية نائب رئيس تحرير مجلة المصور والممثل المنتصر بالله والمخرج خيرى بشاره وأمين فهيم رئيس جمعية الصعيد (السابق) ورجل الأعمال رؤوف غبور وتاجر المجوهرات رؤوف شفيق غالى والأب رفيق جريش من الكنيسة الكاثوليكية، ورجل الأعمال نصيف قزمان، ورجل الأعمال رامى لكح والجراح شريف فؤاد نجيب ونصر أ. نصر من وزارة التعليم وعادل يوسف رياض الأستاذ بجامعة عين شمس ومكرم رياض المستشار الطبي لمحافظة الجيزة ورجل الأعمال سامى سعد والقس أديب سلامة من الكنيسة الإنجيلية ورجل الأعمال نجيب ساويرس والممثلة هالة صدقى والمحامى ثروت عبد الشهيد. ويبدو أن عدداً قليلاً من هؤلاء وقع بالفعل على البيان.

ونشر نص هذا الإعلان بالطبع بإسهاب شديد فى جميع الصحف المصرية بلا استثناء وبشكل كامل، فى حين أن هذه الصحف لم تقم بنشر التقرير الذى أعدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول أحداث الكشخ الأولى الذى يجئ هذا البيان رداً عليه، على الرغم من إرساله إلى جميع رؤساء تحرير الصحف والعديد من الصحفيين قبل ذلك بشهرين.

ونشرته إحدى الصحف تحت عنوان: "٢٠٠٠ من الشخصيات القبطية المصرية البارزة يدينون المزاعم الكاذبة عن إضطهاد الأقباط في مصر" جاء فيه "إستنكر أكثر من ٢٠٠٠ من الشخصيات المسيحية المصرية البارزة المحاولات المستمرة لقوى الظلام المعادية لمصر، التي تلعب على وتر المشاعر الدينية للمجتمعات الأجنبية بنشر مزاعم كاذبة عن اضطهاد الأقباط في مصر. كما استنكرت الشخصيات المسيحية قيام بخلاء بإثارة قضية زائفة باسمهم واسم المسيحيون في مصر لتشويه صورة الشعب والحكومة المصرية أمام المجتمع الدولي. أكدوا في بيان أصدره أمس أن أقباط مصر يمارسون شعائرهم الدينية ويشيّدون كنائسهم بحرية، وأن الأقباط والمسلمين يتبادلون مشاعر الود، ويتكاملون مع بعضهم بعضاً اجتماعياً. وأشاروا إلى أن وجود مؤسسات ومجموعات تجارية ضخمة ومهمة يمتلكها أقباط وشخصيات قبطية من أبرز الشخصيات في المجتمع المصري يعد دليلاً واضحاً على ذلك. وأوضح البيان أنه إذا كان هناك قضايا ثانوية تتعلق بمعاملة الأقباط في مصر فإنها تخص أفراد بعينهم، ولا يمكن أن تنسب إلى سياسة الحكومة، بل أن الحكومة على النقيض تتدخل لمصلحة الأقباط في العديد من تلك القضايا".^{١٥٩}

ونشرته صحيفة أخرى في شكل رسالة من واشنطنون تحت عنوان: "الأقباط يمارسون شعائر دينهم بكل حرية في بلادنا" جاء فيها: "تحرك أقباط مصر للرد على حملات الافتراء المسعورة ضد مصر. نشر ألفا قبطي مصري بياناً موقعاً منهم في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية الصادرة أمس تحت عنوان "رسالة من مسيحي مصر". أكدت الرسالة رفض الأقباط للمحاولات المتكررة من جانب قوى الظلام المعادية لمصر والتي تسعى إلى اللعب بالمشاعر الدينية للمجتمعات الأجنبية خارج مصر. كما أكدت أن هذه المحاولات تهدف إلى نشر إدعاءات كاذبة حول اضطهاد الأقباط في مصر، بينما يمارس الأقباط في الواقع شعائر دينهم بحرية في مصر. أشار البيان إلى أواصر الصداقة والمحبة التي تربط بين الأقباط والمسلمين في مصر. كما أشار إلى امتلاك الأقباط للعديد من المشروعات. أكد البيان رفض أقباط مصر استغلال الخارج لاسمهم للحديث حول قضية كاذبة من أجل تشويه صورة شعب مصر وحكومتها أمام المجتمع الدولي. اضطر الموقعون إلى نشر الرسالة التي احتلت صفحة كاملة في صورة إعلان مدفوع الأجر".^{١٦٠}

ونلاحظ أن هذا البيان استوحى كل "الأغنيات السياسية" التي ترددها الحكومة وفي مقدمتها الحديث عن بناء الكنائس في حرية تامة، وهو ما يتناقض مع الواقع، ونلاحظ أيضاً الاستكانة إلى نظرية المؤامرة وقوى الظلام التي تقف دائماً متربصة بنا. وإذا سلمنا بأنه لا توجد سياسة حكومية منتظمة لممارسة الاضطهاد ضد الأقباط في مصر وأن الأقباط يمارسون شعائرهم الدينية بحرية فيها، فإن ذلك لا ينفي وجود مشاكل يعاني منها الأقباط وبعضها خطير جداً يمس مبدأ حرية العبادة الوارد في الدستور بسبب القيود المفروضة على حرية بناء الكنائس. وسنعود لذلك في وقت لاحق.

١٥٩- حرية الأهرام بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٩٩

١٦٠- حرية الوفد رسالة من واشنطنون من توماس جورجسيان ٤ نوفمبر ١٩٩٨

ثالثاً: توظيف بعض الشخصيات القبطية:

اعتادت الدولة عندما تشتد سخونة الملف القبطي اللجوء إلى توظيف بعض الشخصيات العامة القبطية وهي تحاول نفي الاتهامات التي توجه لها فيما يتعلق بهذا الملف. وهناك من الشخصيات القبطية وكتاب المقالات المسيحيين، من لا تحتاج الدولة إلى توظيفهم في هذا المجال، حيث يتبرع بعضهم للكتابة في الصحف في اتجاه السياق العام وعلى هوى الدولة، وتتسم كتاباتهم بالنفاق ولوى الحقائق، في إطار الأوركسترا الإعلامية العامة التي تعزف كنبا ونشازاً دون أية محاولة لمعرفة الحقيقة. ويعود ذلك في الغالب إلى عدة أسباب مثل المشاعر الوطنية الصادقة التي ترفض أي تدخل أجنبي، أو إلى الرغبة في التواجد العام، أو الحفاظ على مصلحة معينة.

وهناك سبب آخر أدهشني كثيراً وأنا أقوم بإعداد هذا الكتاب، وهو أن الكثير من الأقباط في الداخل، ومن بينهم عدد من الشخصيات البارزة، لم يكن يعلم بحقيقة ما حدث في الكشخ، وتفاصيل التعذيب الذي تعرض له أقباط الكشخ بعد مقتل سمير وكرم في منتصف أغسطس عام ١٩٩٨، وكذلك التفاصيل الخاصة باستشهاد ٢١ قبطياً، بسبب حالة التعطيم الإعلامي والتكتم الرسمي. وباستثناء القيادات الكنسية، لم يكن الأقباط بشكل عام، يعلمون بحقيقة ما حدث. بل أن الكثيرين منهم ردوا، بقصد أو بغير قصد، الكثير من الأكاذيب التي ساقها الجهاز الإعلامي بعد أن طفت هذه القضية على السطح بشكل مشوه، في إطار الهوجة الإعلامية التي أعقبت نشر تقرير الصنداي تليجراف.

وكان في مقدمة من تصدر لنفي ما حدث وللدرد على تحركات الأقباط في الخارج، أعضاء مجلسي الشعب والشورى المعينين من الأقباط، لترديد وتأكيد الأغاني المستهلكة ورواية الأمن حول ما حدث، بل والمشاركة في الحملة ضد كبش الفداء المستهدف الأنبا ويصا وأقباط المهجر.

ففي تحقيق لجريدة كبرى تقول الدكتورة هناء سمير جبرة عضوة مجلس الشعب "إن ما حدث في سوهاج إنما هو حادث فردي بين ثلاثة مسيحيين لخلاف بينهم، ومن يقول غير ذلك لا يريد سلام لمصر، وليس هناك ما يقال على أنه فتنة طائفية". وتتحدث الدكتورة عما تسميه "أكذوبة جديدة تستهدف النيل هذه المرة من الشرطة المصرية التي قدمت من أبنائها فداءً واستشهاداً"^{١٦١}.

وفي نفس التحقيق تساءل الدكتور جورج فيليب جرجس عضو مجلس الشعب قائلاً "لو كانت هناك فتنة طائفية ما كنت هنا الآن في مجلس الشعب، ولما بقيت نائباً في البرلمان المصري أمثل الشعب كله". واستطرد قائلاً "دعونا نفصل الأحداث فنحن كعلميين، علينا أن لا نقبل الكلمات أو الروايات ثم نردها ببلاهة، هل يعقل أن تقبض الشرطة على ١٠٠٠ شخص مرة واحدة؟. وتساءل أيضاً أين هو هذا القسم الذي يستطيع أن يحوى هذه الأعداد الهائلة، لقد عفي الزمان على من يسير بالطلبة والحاوي الذي يدور بالتوت والمزمار لترديد حكايات الجهالة".

وتدلى السيدة يسرية سمير لوزة عضوة مجلس الشعب بشهادتها قائلة "هذه شهادة أقولها أمام الله لا توجد فتنة طائفية في مصر، وليس هناك تفرقة بين مسلم ومسيحي في مصر في المعاملة، (...) ولا بد أن نكون واعين بحملة التربص بنا من تلك الدول واستخدامها لإعلامها الموجه، فهو إعلام موجه بالنسبة لهم وأما بالنسبة لنا فهو إعلام أعمى يقصد التشهير بنا بعد ضرب السياحة واستيعاب أجهزة

١٦١- جريدة الأهرام تحقيق تحت عنوان "الحقيقة على السنتهم .. أكذوبة اسمها الفتنة الطائفية" ٣١ أكتوبر ١٩٩٨

الأمن لها". وعن أجهزة وزارة الداخلية تقول السيدة عضو مجلس الشعب "إنهم أخيراً يعملون فى صمت ليس لديهم الوقت للدعاية والنتيجة واضحة دون استعراضات هم يعملون وإلا لما كان هذا الاستقرار".

وبعد ذلك بأسبوع استكملت تصريحات لأعضاء مجلس الشعب والشورى من الأقباط الآخرين الذين لم تتسع المساحة لذكرهم فى الجزء الأول من هذا التحقيق.

وبعد أن يقول الدكتور إدوار غالى الدهبى عضو مجلس الشعب أنه ليس هناك ما يسمى بفئنة طائفية، (...) وإنما حوادث فردية ليست تعبيراً عن مشاعر جماعية على الإطلاق، وأن ذلك يعود إلى الأمية الدينية، يلقي بظلال الشك حول عدول الشاهدين عن شهادة الزور التى أكرها عليها ويقول "إنه إذا كانت الشرطة قد استطاعت أن تثبت وجودها أمام (...) ظاهرة الإرهاب، فإنها بالتأكيد أيضاً للأسف عليها العبء كله فى مواجهة العناصر الضعيفة لدورها فى إثارة ما يسمى بالفئنة الطائفية وعلى أي حال - هي لا تستحق ترديد أكاذيب حولها حتى لا تأخذ أكثر من حجمها الصغير جداً، وأنا كرجل قانون لا أستطيع أن أتهم أشخاصاً إلا بعد ثبوت دليل إدانة ضدهم.. وحين يثبت وجود عناصر مثيرة للشغب والفئنة، فإنني أخطب المسيحيين منهم .. وأقول لهم: أنكركم بقول "لا تكنبوا" كما نص عليها الإنجيل فالكذب عند تغيير الشهادة إنما هو "رذيلة مذمومة" ^{١٦٢}

ويقول فهمى ناشد عضو مجلس الشورى "إن من يتصور وجود ما يسمى بالفئنة الطائفية فهو جاهل بمصر ونسيجها القومي لأن النسيج الواحد والوطن الواحد كلها عناصر ثابتة عمادها الالتزام الدينى صاحب الخصوصية العالية دائماً. (...) أما الدكتور سينوت حنا عضو مجلس الشورى فيركز على قضية الوحدة الوطنية فى مصر وموقف الأقليات فى العالم فيقول (...) إننا فى مصر بكل صراحة حاصلون على كل حقوقنا ولكن هناك نقاط لابد أن تراعى لتلافياً لنشوب أي خلافات لاحقة وهى مراعاة مستمرة وهى : كيف للأغلبية أن تقبل الأقلية وكيف للأقلية أن تنسجم مع الأغلبية وهذا هو سبب نجاح تسيج الوحدة فى مصر، (...) وكلما استقرت أحوال مصر وبدأت السير قدماً فى اتجاه مستقبل أفضل كانت المحاولات لضرب تلك المسيرة، فلنكن على يقظة لتضييع الفرص أمام المتربصين لمصر للنيل منها واتنا نحاور عدواً خبيثاً يعرف كيف يستغل الفرص، وبأسوأ صور الاستغلال حين يحاول التعريض بجهاز الشرطة الذى يعكس هبة الدولة فى محاولة يائسة لفقدها الثقة بينها وبين الشعب لقطع صلات المشاركة والترابط وضرب التواصل بين الضباط والمواطنين التى توافرت فى الآونة الأخيرة بكل وضوح وهذا الضرب يستهدف ضرب أمن مصر لزعزعة نظامها ثم اقتصادها" ^{١٦٣}

ويذهب إدوارد غالى الدهبى فى نفس السياق ويقول "إن ما رددته هذه الصحف عملية مفتعلة ومدقوعة الأجر من أعداء مصر اللذين يسوئهم الدور الريادي الذي تنفرد به مصر فى المنطقة سواء فيما يتعلق بمشروعاتها التنموية العملاقة أو فيما يتعلق بعملية السلام. (...) وإنه يكفى للتدليل على ذلك أن كتابة هذا المقال المفضوح فى جريدة الصندائى تليجراف لم تزر مصر إطلاقاً وأن ما كتبه مدقوعة من أعداء مصر" ^{١٦٤}

١٦٢- جريدة الأهرام الجزء التالى من التحقيق السابق تحت عنوان "الداء والدواء فى مزاعم الفئنة الطائفية" ٧ نوفمبر ١٩٩٨

١٦٣- المصدر السابق

١٦٤- جريدة الأهرام تحقيق آخر تحت عنوان "النواب يستنكرون لماذا كل هذا الحقد؟" ٤ نوفمبر ١٩٩٨

ونلاحظ فى الأسئلة المطروحة على تلك الشخصيات المسيحية من خلال الإجابات التي قدموها أنها أسئلة خارج الموضوع، ذلك أن الأمر لا يتعلق بالفعل بفتنة طائفية، ولكن بانتهاك لحقوق الإنسان. وعندما يُسأل أي منهم عن وجود فتنة طائفية من عدمه، فإنه من الطبيعي أن يقوم بنفي وجود فتنة. ولكن الأمر الخطير الذي لا يقطن له هؤلاء أن هذا النفي لوجود فتنة طائفية يستخدم وبشكل ضمني وعن طريق الإسقاط لنفي حقيقة ما حدث فى الكشع، وهو أن هناك معتدى وهناك ضحية، وأن المعتدى هو الشرطة وأن الضحية هم مواطنون مصريون. وتأتى هذه التصريحات بعد ذلك فتستخدم لتبرئة الشرطة والدفاع عنها أو لتبرير ما حدث.

هذا فضلا عن أن أغنية "الشان الداخلي"، لم تعد مقبولة فى العالم الذي نعيش فيه ويسعى لاحترام حقوق الإنسان، وبعد أن أصبح الدفاع عن حقوق الإنسان ظاهرة عالمية وبات جزء لا يتجزأ من السياسة الدولية. وكثيرا ما تلجأ المنظمات الدولية العاملة فى هذا المجال إلى إدانة دول غربية قطعت شوطا بعيدا فى احترام حقوق الإنسان. ولهذا فإن الدفاع عن أنفسنا لن يكون بالقول أن هذا شانا داخليا أو بمحاولة رؤية ذلك على أنه حملة أجنبية تحاول زعزعة الاستقرار فى مصر، ولكن بوصفه توجهها عالميا يأتي فى إطار حق التدخل المباشر الذي بدأ المجتمع الدولي يستنه لمواجهة المجاعات وانتهاك حقوق الإنسان وكافة أنواع التمييز والاضطهاد. ولم يعد هناك أمامنا سوى حل واحد ووحيد لا بديل له، هو احترام حقوق الإنسان ودون أية محاولة للمراوغة.

رابعا إعلان وزير الداخلية نقل الضباط المتهمين بالتعذيب:

أمام الضغط الكبير الذي تعرضت له وزارة الداخلية بعد نشر هذا التقرير، اضطر السيد حبيب العادلى إلى الإعلان عن نقل الضباط الأربعة الذين اتهموا بالتعذيب، بدعوى الحرص على حياد التحقيق. حيث قال أمام اجتماع القيادات الأمنية فى وزارة الداخلية رداً على سؤال حول ما أثير عن تجاوزات الشرطة "إن وزارة الداخلية لا تتستر على أي تجاوز، مشيراً إلى أن تحريك أربع ضباط بسوهاج إلى مواقع أخرى داخل مديرية الأمن، جاء لضمان الحيادة فى التحقيقات. وأوضح انه إذا ثبت من التحقيقات حدوث تجاوزات سيتم التصدي لمرتكبيها بكل حسم وحزم".^{١٦٥}

ولكن السيد وزير الداخلية لا بد وأنه كان يعلم بشكوى التعذيب ضد الضباط الأربعة وأحد خفراء أمن الدولة، والتي قدمت فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٨، أي قبل تصريحه بحوالي شهر وعشرين يوما على وجه التحديد. وقيدت الشكوى برقم ٢٠٦٢/١٩٩٨ إداري دار السلام. ولكنها حفظت بعد ذلك بة أيام بزم عدم كفاية الأدلة رغم أن وكيل النيابة أثبت الإصابات فى المحضر الخاص بها لأنه لم يقتنع بأقوال طبيب الصحة، وقام بتحويلهم للطب الشرعي.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو لماذا لم يقم السيد وزير الداخلية بتحريك هؤلاء الضباط قبل نشر موضوع الصنداي تليجراف وقبل الحملة التي أعقبته؟، بل والأكثر من ذلك لماذا لم يجر التحقيق بجدية في شكوى التعذيب المقدمة من المسيحيين قبل ذلك؟. وكان لديه من الوقت ومن الإمكانيات ما يسمح له بالتعرف على ما إذا كان هؤلاء الضباط قد ارتكبوا هذه الانتهاكات أم لا،

١٦٥- اجتماع تم مع قيادات الشرطة دون مناسبة فى وزارة الداخلية فى ٨ نوفمبر ١٩٩٨ أشارت له جميع الصحف بإسهاب فى اليوم التالي

وتجنينا ما نشر فى الصندائى تليجراف.

ولعل هذا التأخير، إن صح وصفه بالتأخير، قد دعي سبع منظمات مصرية لحقوق الإنسان إلى توجيه رسالة للرئيس حسنى مبارك تطالبه بالتحقيق مع الضباط المتهمين بالتعذيب وتطالب وزير الداخلية بشرح تأخره عن "إجراء تحقيق داخل وزارته مع الضباط المسؤولين عن أحداث قرية الكشخ رغم مرور ٣ أشهر على ارتكاب هذه الجرائم. واتهمت المنظمات السبع وزارة الداخلية بالتقصير فى القيام بواجبها، مؤكدة أن النيابة العامة حققت فى وقائع التعذيب وأثبتت بعضها فى محاضرها. إلا أن وزير الداخلية وبعد ١٢ أسبوعا، اكتفى بنقل بعض الضباط لعدم التأثير على التحقيقات. وأعربت منظمات حقوق الإنسان عن دهولها من الهزة العصبية التي انتابت أجهزة الدولة فى مصر بسبب ما نشر فى صحيفة أجنبية، بينما لم يختلج لها وتر إزاء الجرائم الفعلية البربرية التي ارتكبت ضد مواطنيها فى هذه القرية. وبدلا من أن تشرع فى القيام بالقصاص القانوني الذى يحتمه الدستور ومواثيق حقوق الإنسان، وجهت جل طاقتها لتنظيم الحملات الإعلامية داخل مصر وخارجها لمواجهة خطر مقتل على الوطن"^{١٦٦}

وحقيقة تحريك هؤلاء الضباط، كما ذكرنا فى موضع سابق، أنه تحريك لمن لا علاقة لهم بالتعذيب، وترقية بعض المتهمين بالتعذيب، بل والإبقاء على المتهمين الرئيسيين. وفى النهاية منح مكافأة لهم فى سيناريو مقيت، يصر على نفي هذا التعذيب. ولعل السبب فى ذلك يعود، كما ذكر لنا الدكتور أسامة الباز أيضاً، إلى عدم الرغبة فى "الضغط على الشرطة لأننا ما زلنا نخشى من عودة العمليات الإرهابية، ولا نريد أن تهبط معنويات رجالها حتى ولو ارتكبوا بعض الأخطاء، فقد سبق وقتل منهم الكثيرون ومنهم رتب كبيرة (.....)، وإلى أن الشرطة حساسة من الاتهام بالتعذيب ولديها عقدة العثور على الدليل الصحيح منذ أيام العمليات الإرهابية"^{١٦٧}. ولعل الأمر الذى يؤكد هذا التوجه هو الإصرار على تبرئة الضباط، بعد مناورة النقل "حفاظاً على نزاهة التحقيق".

أضف إلى ذلك أنه فى نفس يوم إعلان الوزير عن نقل الضباط الأربعة، يجرى الإعلان عن أن "تقارير الطب الشرعي تؤكد عدم وجود إصابات بالأقباط فى الكشخ، وأن نيابة سوهاج تواصل تحقيقاتها بإشراف المستشار أسامة الرشيدي المحامى العام لنيابات سوهاج فى الاتهامات المنسوبة للأنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام و٢ من القساوسة من بينها إثارة الفتنة الطائفية والتجاوز فى الخطب الكنائسية وتحريض شهود حادث مقتل الشابين المسيحيين لتغيير شهادتهما أمام النيابة"^{١٦٨}. ويعكس هذا النشر المكرر للاتهامات حالة من التخبط الشديد فى موقف الدولة، ففي الوقت الذى تحاول فيه التستر على الضباط والظهور كمن يحاول التحقيق معهم والإعلان عن نقلهم "لضمان نزاهة التحقيق"، يجرى إعادة نشر الاتهام للضحايا للتوصل من الضغوط الناجمة عن نشر تقرير لامب.

١٦٦- جريدة القدس العربي اللندنية، رسالة من سبع منظمات مصرية لحقوق الإنسان أرسلت للرئيس حسنى مبارك فى ٩ نوفمبر ١٩٩٨ تطالبه بمحاكمة

الضباط المتهمين، فى ١٠ نوفمبر ١٩٩٨

١٦٧- لقاء فى مكتب السفير المصري السابق فى باريس على ماهر فى ٢٨ أبريل ٢٠٠٠ مع مجموعة من المصريين الأقباط بفرنسا

١٦٨- الأهرام تحت عنوان "تقارير الطب الشرعي تؤكد عدم وجود إصابات بالأقباط بالكشخ" ٨ نوفمبر ١٩٩٨

خامسا وزير الداخلية يطالب البابا بإصدار بيان؛

بعد نشر تقرير لامب، طلب السيد حبيب العادلى وزير الداخلية من قداسة البابا شنودة الثالث إصدار بيان يقر فيه بأن الأوضاع طبيعية. ورغم الإلحاح الشديد للوزير خلال مكالمة استغرقت فترة طويلة، رفض قداسته إصدار بيان ما لم يجرى أولا معاقبة الضباط المسؤولين عن تعذيب الأقباط أو على الأقل نقلهم من الكشخ. ووعده الوزير وكبار قيادات الأمن فى مباحث أمن الدولة بذلك وبخاصة نقل اللواء سعيد أبو المعالي.

وبعد ما أشيع عن نقل الضباط، أصدر البابا تنفيذا لوعده لوزير الداخلية، بيانا فى ٥ نوفمبر ١٩٩٨ كتبه بخط يده كالمعتاد، وأرسله إلى الصحف المصرية وإلى وكالة أنباء الشرق الأوسط، تحدث فيه عن قيام وزير الداخلية باتخاذ إجراءات حاسمة ضد بعض رجال الشرطة الذين حدثت منهم تجاوزات، وأن ما نشر فى وسائل الإعلام الأجنبية كان مبالغاً فيه جداً، ويسئ إلى سمعة مصر، الأمر الذى لا نقبله.^{١٦٩}

سادسا تنظيم مسيرة شعبية فى الكشخ وسوهاج؛

بعد نشر التقرير بأيام قليلة، تم "بمبادرة" من جمعية الكتاب والأدباء والفنانين بمصر، تنظيم مسيرة شعبية من ديوان عام محافظة سوهاج حتى إستاد جامعة سوهاج، عقد فى نهايتها مهرجان ألقى فيها الخطب والأحاديث المعتادة التى لا تقدم ولا تؤخر عن الوحدة الوطنية، حضرتها بالطبع القيادات الشعبية والأمنية والتنفيذية وفى مقدمتها محافظ سوهاج.

وقامت جمعية الكتاب والأدباء بتقديم احتفال شاهده القيادات الشعبية والتنفيذية وقيادات الدين الإسلامى والمسيحي بسوهاج دون الأنبا ويصا بالطبع، قدم الفنانون فيها عدداً من الفقرات الفنية التى "تجسد وحدة مصر الوطنية"، وألقى الشعراء قصائد فى نفس الاتجاه. ووقع المشاركون فى المؤتمر فى نهايته على وثيقة إدانة للحملة المفرضة ضد مصر أكدوا فيها على "وحدة الصف والتماسك".

وفى كلمته أشار رئيس جمعية أنباء وكتاب مصر أمام المؤتمر الجماهيري إلى أن "المقصود من هذه الحملة ليس الإسلام أو المسيحية وإنما شباب هذا البلد للنيل من أمنها لكننا نقول لهؤلاء : سنقوت عليكم الفرصة وموتوا بغيظكم .. قمصر منتصرة إلى يوم الدين".

وأمام هذا الجمع وبعد شهرين ونصف من وقوع التعذيب، ينفى محافظ سوهاج مرة أخرى حدوثه وعاد لترديد نفس الأكاذيب قائلاً "إن وظيفة الشرطة هي ضبط الجناة، لقد بدأت تحرياتنا بغض النظر عن الدين، وانتهى دورها بمجرد القبض على المتهم وإحالاته للنياية وإن الاستدعاء إجراء قانوني للوصول إلى الحقيقة وأن الشرطة لا تحابى أحداً".^{١٧٠}

وفى هذا المؤتمر كشف المحافظ للمرة الأولى عن تلقيه خطاب من اللورد ديفيد ألتون عضو مجلس اللوردات البريطانى هدد فيه بأنه إذا لم يتم الإفراج عن شيبوب وليم أرسل المتهم فى جريمة الكشخ، ستكون هناك حملة ضد السياحة المصرية.

١٦٩- انظر الوثيقة رقم ٥ بيان قداسة البابا شنودة الثالث حول أحداث الكشخ الأولى بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٨

١٧٠- جريدة الأهرام ٥ نوفمبر ١٩٩٨

وتحدى اللواء خليل مخلوف مدير الأمن "أن يكون هناك اضطهاد من جانب أفراد الشرطة للمسيحيين بقرية الكشح كما زعمت صحيفة الصنداي تليجراف. وأوضح أن عدد من تم القبض عليهم في الأحداث بلغ ٥٥ منهم ٢٠ مسلماً و٣٥ مسيحياً، وتم اتخاذ الإجراءات كما يقضى القانون وتقديم المتهم للمحاكمة. وأضاف أن جمعية حقوق الإنسان التي نشرت تقريرها لم تتحرر الدقة ولم تزر القرية أو تلتقى بالمستولين للوقوف على الحقيقة، وأكد أننا حريصون على أمن مصر ولن نبيعه".^{١٧١}

ونلاحظ هنا أنه كانت هي المرة الأولى التي يجرى فيها الحديث علناً عن خطابات تأتي من الخارج حول ما حدث في الكشح، ونلاحظ أيضاً الإدعاء بأن منظمة حقوق الإنسان المصرية لم تزر القرية. وتحدث الأنبا باخوم أسقف سوهاج والمنشأة والمراغة أمام هذا المهرجان فقال "إن ما رددته الصنداي تليجراف افتراءات وإدعاءات سياسية كاذبة وراءها اليهود، إنها محاولة دنيئة للوقعية بين أبناء مصر. وأقول لهم لقد ضللتكم الطريق، نحن نقطف الورد معاً ونخرج من الشوك معاً، لا فرق بين مسيحي ومسلم، فالوحدة الوطنية راسخة. (.....) ونفى الأنبا باخوم وجود أي مظهر من مظاهر اضطهاد الأقباط في مصر، مشيراً إلى ما كان يعانيه الأقباط من اضطهاد الرومان لهم، وكما كانت فرحة الأقباط عندما سمعوا الأذان يردد الله أكبر. وأكد أن مؤتمر موسعاً سيقام في الكشح يفند فيه رجال الدين المسيحي والإسلامي، إدعاءات وأكاذيب بعض وسائل الإعلام الأجنبية وسنكرم خلاله الشيخ عبد الرحيم سمين".^{١٧٢}

ونحن بالطبع نتحفظ في أن تكون الجريدة قد نقلت ما قاله الأنبا باخوم بدقة، حيث أعلن فيما بعد أن تصريحاته قد شوهت من جانب الإعلام...

وقد واجهت صحيفة الجمهورية بعد جولتها في القرية، المحافظ بيبض مما هو مطروح، فقال "لا بد وأن نضع الأحداث في حجمها الطبيعي كما حدث، ولا زلت أكرر مجرد حادث قتل عادي، وإجراءات الشرطة عادية في مثل هذه الحوادث، وتوسيع دائرة الاشتباه مطلوبة أحياناً للقبض على الجناة، وخاصة أن بعض الاخوة المسيحيين أنكروا الجريمة في البداية، واختفى القاتل في ظروف غامضة، وتم القبض عليه وأُعترف ثم عاد وأنكر بسرعة، وأكد (المحافظ) أن المستندات الرسمية تؤكد أنه تم القبض على ٥٥ متهم منهم ٢٠ مسلمين، والجميع يعرف بقطر وسوابقه فهو تاجر سلاح معروف بالمنطقة".^{١٧٣}

وإذا كان المحافظ يتحدث في استحياء عن التعذيب من قبيل الفرض والجدل، وعن ضرورة توسيع دائرة الاشتباه، فإننا لا ندري أية مستندات رسمية استند عليها في توجيه الاتهام إلى بقطر؟. وكانت هذه سقطة منه، حيث كان لا يدري أن الشرطة أفرجت عن بقطر بعد تدخل أبا زيد مساعد وزير الداخلية، بعد أن روى له سكان الكشح في كنيسة الملاك ميخائيل تفاصيل التعذيب الذين تعرضوا له بالفعل. هذا فضلاً عن أن الحكم لم يصدر ضد بقطر ولكن ضد شيبوب وليم أرسل، الذي ما زال يقضى عقوبة بالسجن ١٥ عاماً.

ثم عقدت جمعية الكتاب والادباء والفنانين في اليوم التالي لقاء بالكشح، كان مناسبة لأن يتعرف هذا الوفد على صورة مغايرة تماماً لما عرفه، حيث تحدث القمص جبرائيل بصراحة عن كل ما حدث

١٧١- جريدة الجمهورية ٤ نوفمبر ١٩٩٨

١٧٢- المصدر السابق

١٧٣- جريدة الجمهورية ٦ نوفمبر ١٩٩٨

ووجه اتهامات محددة للقيادات الأمنية والشعبية ومنها عضو مجلس الشعب حسن رضوان الذى كان متواجداً، سوف نتعرض لها فى وقت لاحق عند الحديث عن موقف مجلس الشعب.

سابعاً التمهيد لضرب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

بعد نشر تقرير الصنداي تليجراف بأيام قليلة اتجهت السلطة إلى ضرب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من الداخل وسط حملة صحفية شرسة امتلأت بالكاذيب، لأن كريستينا لامب استعانت ببعض ما ورد فى التقرير الذى أصدرته المنظمة حول أحداث الكشح الأولى. فقد فوجئ الجميع باستقالة ستة من أعضاء المنظمة فى ٤/١١/١٩٩٨، أصدره ما سُمي "بفرع المنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان فى سوهاج"، احتجاجاً على ما وصفوه "بالدور المشبوه التى تقوم به اللجنة بالقاهرة وكتابة تقارير كاذبة لحقوق الإنسان فى مصر لجهات أجنبية تستخدم فى الإساءة لأجهزة الدولة الرسمية". وأبرزت جميع الصحف القومية الكبرى والصغرى هذه الاستقالة.

وعلى الرغم من أن المنظمة أرسلت بياناً لجميع الصحف فى اليوم التالي ٥ نوفمبر ١٩٩٨ يؤكد على أنه لا يوجد فروع للمنظمة بمحافظة سوهاج، إلا أن أياً من الصحف لم ينشره. وسوف نتعرض لهذه القضية تفصيلاً فى الفصل الخاص بالتحقيق مع أبو سعدة بسبب التقرير الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول التعذيب فى الكشح، وفى الفصل الخاص بسلوك الصحافة..

وكان ذلك تمهيداً للقبض على حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة وسط حملة شنتها الصحف المصرية تتهم المنظمة بالخيانة والعمالة.

وهكذا فى قراءة بسيطة للتواريخ الخاصة بهذه التحركات المتسارعة نجد أن صفوت الشريف قد كذب ما جاء فى تقرير الصنداي تليجراف فى مساء يوم نشره (٢٥ أكتوبر ١٩٩٨) ثم تم تنظيم المسيرة فى ٤ نوفمبر، ونشر بيان الألفين فى ٥ نوفمبر، وصدر بيان قداسة البابا فى ٦ نوفمبر، وتصريح العادلى بنقل الضباط فى ٨ نوفمبر ١٩٩٨، ثم بعد ذلك بأسبوع الاستقالة الجماعية لما يسمى بفرع منظمة حقوق الإنسان فى سوهاج، ثم القبض على الأمين العام للمنظمة وحبسه على ذمة التحقيق بعد ذلك بأسبوع.

ويكشف ذلك عن أمرين:

الأول: هو أنه كان هناك فيما يبدو من يقف وراء الستار ينظم هذه التحركات ويتابعها على مدى أيام قليلة متلاحقة بعد نشر التقرير حتى تحدث أثرها. ويمكننا فى هذا السياق أن نفهم تصريح وزير الداخلية فى نهاية مطاف هذه التحركات عندما أشار "إلى مبادرة الأقباط وقيادتهم الدينية بالرد على الإدعاءات التى أثارها القلة المتعصبة".^{١٧٤}

والثاني: يكشف عن أن أسلوب الحكومة فى إدارة الأزمات يقوم على رد الفعل الفوري تحت ضغط الأحداث، ويتسم بغياب الرؤية السياسية الناضجة، وغياب الرغبة فى التعامل بجدية مع الأزمات بشكل عام والملف القبطي بشكل خاص.

وفى الدول المتقدمة، بل وفى بعض الدول غير المتقدمة، عندما تقع أزمة كبيرة يجرى تشكيل خلية أزمة من المختصين الذين يحاولون التعامل معها على الفور بهدوء، وطرح حلول زمنية على مراحل متتالية، تستهدف علاج التبعات اللحظية والسريعة، ثم طرح حلول جذرية لمعالجة الأزمة على المدى البعيد.

١٩- السلطة من القاع إلى القمة

عندما قام الإرهاب بقتل ٥٨ من السائحين الأجانب الأبرياء في الأقصر عام ١٩٩٧، انتقل الرئيس مبارك على الفور إلى المدينة بعد ساعات قليلة في نفس اليوم، وقام باتخاذ إجراءات غير معهودة، حيث أقال وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء حسن الألفي وكبار القيادات الأمنية، فيما يبدو وكأنه رسالة موجهة إلى العالم في مواجهة بشاعة هذه الجريمة.

ولكن في المقابل، وعلى الرغم من قتل واحد وعشرين مواطناً مصرياً، في أبشع وأخطر إعتداء طائفي شهدته مصر في عهده، لم ينتقل الرئيس مبارك إلى هذه القرية حتى يخفف من معاناة الأقباط أو لمواساتهم، أو على الأقل حتى ليعرف بنفسه تفاصيل ما حدث، وما إذا كانت التقارير المرفوعة إليه صحيحة أو غير صحيحة. ذلك أن قراءة سريعة لسلوك الوزراء الثلاثة الذين أرسلهم وخاصة اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية والإدارة المحلية تدعونا للشك الكبير في أن الصورة كانت واضحة أمامه.

وسوف نكتشف أن الدولة في مصر تعاني من مرض خطير وهي أنها دولة معصومة من الخطأ، لا ترتكب أية أخطاء ولا تعترف بها حتى عندما يرتكبها مسئولون صغار. بل تسعى الدولة إلى حمايتهم والتغطية عليهم والكذب أمام الرأي العام الداخلي والخارجي. وذلك على عكس الوضع في الدول المتقدمة، بل والنامية، والتي تعترف الدولة فيها بما يسمى بالمسئولية السياسية، التي يتحملها كبار المسئولين حتى لو كان الخطأ قد ارتكب من صغارهم.

وهكذا أعلنت الدولة في فرنسا مثلاً على لسان وزيرة الصحة كاترين ديفوا بعد اكتشاف قضية الدم الملوث بفيروس الإيدز قولها الشهير أمام المحكمة التي حاكمتها في هذه القضية، "أنها مسئولة وليست مذنبه"، وكانت تقصد بذلك أن المسئول الحقيقي هو رئيس العمل الذي لم يتخذ الاحتياطات الواجبة ولكنها مسئولة سياسياً بحكم أنها الوزيرة المسئولة التي يقع هذا العمل في نطاق وزارتها.

وقد يقول البعض أن المقارنة مجحفة وأن مصر ليست فرنسا، والرد على ذلك أن دولة مثل السنغال وهي دولة إفريقية نامية، اعترف رئيس الجمهورية فيها الرئيس عبد الله واد بمسئولية الدولة عندما غرقت الباخرة جولا على ساحل السنغال وراح ضحية الحادث حوالي ألف مواطن بسبب ارتكاب بعض الأجهزة الفنية التابعة للدولة عدداً من الأخطاء في صيانة الباخرة. ولا يعني ذلك أن الرئيس واد كان مسئولاً عن غرق الباخرة ولكنها المسئولية السياسية للدولة.

ولكن الأمر المحزن في مصر هو أن السلطات المركزية عندما تكتشف أخطاء القيادات المحلية، ناهيك عن القيادات المركزية، لا تكتفي بعدم معاقبتها فقط بل تسعى للتستر عليها، مثلما حدث في قضية التعذيب في أحداث الكشع الأولى عندما تسترت على الضباط المتهمين بل وقامت بمكافأتهم.

وحتى عندما تريد معاقبتهم فإنها تفعل ذلك بعد مرور وقت طويل وبشكل غير علني مثل نقل اللواء سعيد أبو المعالي بعد عام ونصف من أحداث الكشع الأولى، وعدم التمديد للمحافظ عند صدور التشكيلات الجديدة، هذا إذا كان هذا النقل وعدم التمديد لمحافظ سوهاج عقوبة. بينما رأينا في المقابل وبعد مذبحه الأقصر كيف تم إقصاء وزير الداخلية والقيادات الأمنية المسئولة عن المنطقة في نفس اليوم

وعلى الفور عندما تعلق الأمر بسائحين أجانب وبالرأي العام العالمي.

وإذا حاولنا استقراء سلوك مجلس الوزراء ثم وزارة الداخلية والقيادات المركزية التي وفدت من القاهرة إلى الكشع، وخاصة اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية والقيادات المحلية وفي مقدمتها المحافظ اللواء عبد العزيز بكر، سنكتشف أن مواقفهم وتصريحاتهم ومحاولاتهم المتواصلة لإخفاء الحقيقة، كانت بمثابة إهانة لعقل كل مصري وقدرته على الفهم، وقبل كل ذلك إعتداء إضافيا على الضحايا.

وإذا كنا في فصل سابق قد تعرضنا لسلوك الدولة في مواجهة مقال نشرته صحيفة أجنبية، فإننا في هذا الفصل سوف نتعرض لسلوك الدولة تجاه أحداث الكشع الأولى والثانية، ابتداء من أدنى السلم التمثل في الغفير وحتى قمة السلطة المركزية، مروراً بالسلطة التنفيذية المحلية الممثلة في المحافظ والأجهزة التابعة له والوزارات المعنية.

الأمّن:

عندما كان الجهاز السياسي للدولة هو صاحب القرار فيما يمكن أن نسميه بالملف القبطي، لم تشهد البلاد في عهد عبد الناصر هذا النوع من الإعتداءات البشعة، ولا هذا الاحتقان الرهيب. ولكن بعد مجيء السادات والمواجهة التي تمت بينه وبين البابا، أصبح الأمن يلعب الدور الرئيسي في هذا الملف الخطير الذي يحتاج لرؤية إستراتيجية لا تتوفر لديه، قياساً على ممارساته في هذا المجال. إذ أن نظرت لهذه القضايا الخطيرة تنطلق من رؤية أمنية ضيقة، أدت إلى العديد من الكوارث في هذا الملف الساخن وغيره.

وفي مواجهة هذا الأسلوب الذي يتمثل في تخويل الأمن دائماً مهمة التعامل مع هذه القضية الخطيرة، جاء وقت سادت فيه مشاعر الضجر لدى قيادة الكنيسة لدرجة أن قداسة البابا كثيراً ما كان يكف سكرتيه الانبا يوانس بالرد على المسؤولين الأمنيين الذين يتصلون بالكنيسة في إطار هذه القضايا.

ولا يمكن الحديث عن دور الأمن بشكل عام دون التحدث عن دور المخبر في الريف المصري والذي تحكمه صلة القرابة ويتحكم فيه الفقر والجهل وما يقتزن بهما من تعصب.

ويقدم خالد الدخيل توصيفاً حقيقياً لدور ووضع المخبر والضابط في هذه الأماكن وكيف أنه يحتل دور الدولة بكامل أجهزتها ويؤدي ذلك إلى تآكل الدولة وتراجعها.. ويقول لقد "تم اختزال الدولة في صورة "مخبر" يرتدى الجلباب ويعرفه كل الأهالي. هو وحده المتحكم في مصائر العباد، وشاية منه يمكن أن تضيق مستقبل بني آدم. الضابط في مركز الشرطة لا يعرف سواه الأهالي لا يرون من رموز السلطة سواه، وهو يعاني من مشاكل مادية لا حصر لها. والبسطاء دائماً يمنحون الكثير للمخبر من أجل مستقبل أولادهم وأراضيهم وخوفاً من البقاء ليلة واحدة في الحجز. كيف إذاً نتعامل ما حدث في الكشع والدولة غير موجودة في الأصل هناك؟(.....) شائعة واحدة كفيلة بإحراق كل شيء لينطلق الغضب من الصدور غضب من المخبر ومعاون المباحث وبتنوع تنفيذ الأحكام وموظفي الجسعية الزراعية، ويصبح الغضب وحده هو المتحكم في كل الأمور وليس سواه. والغضب انفجر

وأنتهي بحرائق وقتلى وكوارث وصراخ وفقد، وبقي على الناس الآن تسديد ثمن هذا الغضب وسيحدث " ١٧٥.

هنا نجد ممكن الداء المتمثل في التقارير غير الصحيحة أو غير الدقيقة في أحسن الأحوال، والكاذبة في معظم الأحوال لأسباب عصبية وقبلية، ناهيك عن التعصب المقيت. هذا دون الحديث عن الإتاوات التي فرضها المخبرون في أحداث الكشع الأولي على الأقباط عندما تملكهم الذعر من عمليات التعذيب. وقد وردت هذه الظاهرة في شكوى عدد من أهالي الكشع ضد الضباط الذين مارسوا التعذيب وذكروا أسماء المخبرين الذين فرضوا الإتاوات على المسيحيين الذين انتاب معظمهم الرعب حتى لا يشي هؤلاء بأسمائهم إلى الضباط ويتعرضون بالتالي للتعذيب.

وأشار إلى هذه الظاهرة أيضا الأنبا ويصا في لقاءاته مع المسؤولين في المنطقة ومنهم اللواء سعيد أبو المعالي مفتش أمن الدولة بسوهاج واللواء مصطفى سليم رئيس المباحث الجنائية واللواء خليل مخلوف مدير الأمن. وحدد أسماء المخبرين السريين والخفر ومنهم الطاهر على إسماعيل وشهرته التايه ومحمد عبد الرحمن وكامل عبادي ومخبر أمن الدولة الذي يعمل في قرية الكشع ويدعى عمر حمدي عثمان وهو من عائلة الكراشوة التي اتهمتها عائلة القتيلين سمير وكرم بقتلها.

ويقول الأنبا ويصا إنه "ذكر هذه الأسماء تحديداً للمسؤولين وتحققوا من أفعالهم، ولكن لم تجر مساءلتهم. ورغم أن السيد مدير الأمن أمر (شفاهاً) بنقلهم فوراً إلا أن ذلك لم يحدث. وقد ذكرت لمفتش أمن الدولة اللواء سعيد أبو المعالي أن تصرفات هؤلاء الخفر تسيئه شخصياً، ولكن لم يجز اتخاذ أي إجراء ضد هؤلاء، ولم يتم أي تحقيق أو معاقبة لهؤلاء على هذا السلوك المشين الذي يقترب من أسلوب المافيا ويتسم بالإجرام".

ولعل صلة القربة التي أدت إلى التستر على هؤلاء الذين ارتكبوا هذه الجرائم كان لها أكبر الدور في هذه المأساة كما ترى فريدة النقاش التي كتبت تقول "كشفت مأساة الكشع أن شبكة من محافظة واحدة وعائلة واحدة "الهوارة" تسيطر على كل مواقع السلطة في المحافظة. بينهم مفتش مباحث أمن الدولة ووكيل فرع أمن الدولة ورئيس شعبة البحث الجنائي والمحامي العام بالمحافظة. وقد ساهم في تفجير الأحداث في قرية الكشع مساندة كلا منهم لقريبه الآخر مما ساهم في طمس الحقائق وعدم الكشف عن المتهمين الحقيقيين وراء الأحداث ومحاسبة المسؤولين عنها. كما لعبت المصالح الانتخابية والتجارية دوراً آخر في التحريض على اندلاع هذه الكارثة بعد أن رفضت السلطات المحلية تنفيذ حكم قضائي بإزالة الأكشاك التجارية التي تمت إقامتها أمام متاجر بعض المواطنين الأقباط، مما يجعل بقاء ممثلي السلطات المحلية أمراً محقوقاً بالمخاطر" ١٧٦.

كذلك فإن الحديث عن التقصير الأمني في أحداث الكشع الثانية كان من المسلمات التي أقر بها الكثيرون ووردت في تعليقات الكتاب الشرفاء الذين لم يسمح لهم ضميرهم بالتغطية على هذه الجرائم. وعندما يعود التقصير الأمني أحياناً إلى تجاوز الأحداث لقدرة رجال الأمن على اتخاذ القرار

١٧٥ - جريدة الأسبوع خالد الدخيل، تحت عنوان "قراءة أخرى لمأساة الكشع" ١٠ يناير ٢٠٠٠

١٧٦ - جريدة الأهالي فريدة النقاش مقال تحت عنوان "من المسؤول عن أحداث الكشع؟"، القيادات المحلية والمصالح التجارية تتحمل مسؤولية

انفجار الموقف؟ ١٢ يناير ٢٠٠٠

الناسب فإن ذلك يصبح أمراً في نطاق الخطأ الإنساني غير المتعمد، ولكن أحداث الكشع شهدت أنواعاً من القصور تدخل في نطاق الجريمة التي ترتكب مع سبق الإصرار والتعمد عندما يعزف الأمن عن التدخل، إما بسبب الخوف أو بسبب التواطؤ.

وفيما يتعلق بالخوف لعلنا نتذكر ما قاله أحد أفراد الشرطة لجريدة الاهالي في تحقيق لها من الكشع حول تطورات الأحداث في الساعات الأولى من "أنه كان من الممكن السيطرة على الأحداث في بدايتها، خصوصاً أن بداية النزاع بين راشد فهيم وفايز عوض حسين بدأ على بعد ١٠٠ متر من نقطة الشرطة وأن الضابط هم بالتدخل، ولكن وكيل شيخ الخفر ويدعى ماهر على نصحه بالابتعاد حتى لا يقتلوه مثلما فعلوا مع سلفه^{١٧٧} وإذا كان ذلك صحيحاً فإنه يثير الكثير من علامات الاستفهام.

أما السلوك الذي يرقى إلى مستوى التواطؤ، فإنه يتمثل في ترك كميات كبيرة من أسلحة لم يعتاد الريف المصري عليها في أيدي الكثيرين، حيث وجهت قيادة شعبية الاتهام بشكل مباشر إلى جهاز الأمن وقالت "أين دور أجهزة الأمن وأين حملاتها التفتيشية لضبط الأسلحة غير المرخصة التي فاجأتنا بها أحداث أوائل الأسبوع؟! ويستطرد المسئول رأينا المدافع الرشاشة والبنادق الآلية وغير الآلية و"الاربيحيات" تشعل سماء الكشع حتى أن أجهزة الأمن لم تتمكن من دخول الكشع إلا بعد ثلاثة أيام كاملة!! و للمرة الثانية تشير أصابع الاتهام إلى أيدي بعينها تثير الفتنة وتحرك مجريات الأحداث إلا أن شيئاً أو إجراءً واحداً لم يتخذ حيال هؤلاء الأشخاص، والجميع في سوهاج يهيمسون بهذه الأسماء - حتى رجال الأمن- إلا أن أحداً لم يجرؤ على اتخاذ قرار بشأنها!!^{١٧٨}

ومعنى ذلك أن هذه القيادة الشعبية توجه الاتهام بشكل واضح للأمن المحلي الذي ترك الأسلحة في أيدي هؤلاء من معارفه وأفراد عشيرته.

ولكن الأخطر من ذلك هو هذا السلوك الذي يرقى إلى مرتبة التحريض على ارتكاب الجريمة من قبل شخصية أمنية رفيعة المستوى بشكل يتعارض مع مهامها الملقاة على عاتقها وهي الحفاظ على الأمن، إننا صرح ما نسب للواء أبو المعالي في اجتماع المساء السابق على اندلاع المنبحة، بدعوى الترتيب للعصالة قبيل الأحداث، وحضره جمع من ممثلي كبار العائلات المسلمة والعمد والمشايخ في الكشع والقرى المجاورة .

يقول الأنبا ويصا أنه نما إلى علمه من صديق مسلم إنه في مساء يوم السبت أول يناير دعت قيادات الأمن، المفتش سعيد أبو المعالي ومدير الأمن مصطفى إسماعيل، كبار عائلات المسلمين إلى اجتماع للتداول في شأن هذه الأمور، قال فيه اللواء مصطفى إسماعيل "أنا مش عارف إزاي ده يحصل؟" (قاصداً في الغالب عمليات حرق وتدمير محلات المسيحيين). لكن اللواء أبو المعالي قال "إزاي تسيبوا أخواتكم المسلمين تنكسر أكشاكهم، وتسكتوا على حاجة زي كده...؟". وأثار هذا الكلام من قبل أبو المعالي امتعاض الحاضرين من قرية البلايش.

ويؤكد القمص جبرائيل "أنه على خلاف ما كان يتوقع أبو المعالي اعترض مسلمو قرية البلايش الحاضرين على هذا الكلام، وكان عددهم ثمانية عشرة شخصاً، وقالوا له لقد حضرنا من أجل الصلح وليس من أجل هذا الكلام... فاستشاط أبو المعالي غضباً، فأثروا الانسحاب من الجلسة".

١٧٧ - مصدر سابق، جريدة الاهالي تحت عنوان "١٥ غريباً عن القرية.. أطلقوا النار من السلاح الآلي وهربوا" ٢١ يناير ٢٠٠٠

١٧٨ - جريدة الجمهورية ٥ يناير ٢٠٠٠

وحول أين عقد هذا الإجماع، ومن دعا إليه؟ يقول القمص جبرائيل "حسب ما علمنا فقد عقد فى مركز دار السلام ودعى إليه اللواء مصطفى إسماعيل مدير الأمن واللواء سعيد أبو المعالي مفتش أمن الدولة وكان هو المتحدث الأساسى، ولم يكن مصطفى إسماعيل هو الذي يتحدث".

وقد أشارت روزاليوسف إلى اجتماع العمد والمشايخ والعائلات المسلمة هذا فى أعقاب أحداث خناقة يوم الجمعة، فى مسعى إلى حل لمشكلة المحال والاكتشاك تمهيداً لاجتماع آخر مع الجانب المسيحى فى اليوم التالى. وجاء فى هذا التحقيق تصريح لحسن رضوان أشار فيه إلى "ضرورة أن يندم من دعى إلى هذا الإجماع،(.....) لأن هذا التصرف غير المسئول كان أحد عوامل ترسب أسباب الضغينة الذي استقبل وهو مغمض العينين شائعات "تسميم المياه" و"إعلان الجهاد" و "شفرة دق الأجراس" التي تاهت بينها نقطة بداية الأحداث"^{١٧٩}

ولم يذكر حسن رضوان أو روزاليوسف أسباب هذا الندم الذي طالب به، والذي يعطى فى نفس الوقت قدراً من المصادقية لما نما إلى علم الأنبا ويصا. فالسؤال هنا لماذا يندم من دعى إلى هذا الاجتماع إلا إذا كانت هذه المعلومات التي لا يمكن تصديقها تحمل قدراً من الصدق؟ ولماذا كان هذا التصرف غير مسئول؟، وهل يدعوننا ذلك إلى تصديق ما لا يمكن تصديقه حول موقف اللواء أبو المعالي فى هذا الاجتماع؟. أسئلة رهيبة وعلامات استفهام خطيرة تسلط الضوء مجدداً على طبيعة الممارسات التي أدت إلى المنبحة التي شهدتها الكشخ فى مستهل الألفية الثالثة، ومن قبلها الممارسات الخطيرة من قبل بعض القيادات الأمنية فى أحداث الكشخ الأولى كما رأينا.

ولعل السؤال الخطير يدور حول مدى مصادقية هذه الرواية. يرد القمص جبرائيل عليه بالقول "هذا كلام رواه أحد الحاضرين لواحد مسيحي صديق له. ونحن لا نستطيع أن نقر بصدق هذه الرواية بنسبة مائة فى المائة، لأنه لم يحضر أحد منا. ولكن الذي يثبت أن هذا الاجتماع لم يكن طيباً، هو ما حدث يوم الأحد. هذا الاجتماع كان يوم السبت مساءً، ويوم الأحد وقعت جرائم القتل والسلب والنهب والحرق. ولو كان هذا الاجتماع أمراً طيباً جيداً هل كانت نتائجه ستكون سيئة إلى هذا الحد فى قرية الكشخ فقط وغالبية قرى المركز ومدينة دار السلام؟".

وإذا حق للبعض منا التشكك فى هذه الرواية، إلا أن هناك ما يدعو الكثيرين من الأقباط إلى الاعتقاد بأن جهاز الأمن مخترق من العناصر الإسلامية المتطرفة...

وزارة الداخلية:

لعلنا نتذكر أن وزير الداخلية السيد حبيب العادلى، قد لجأ بعد أحداث الكشخ الأولى إلى نفى ما حدث وإلقاء التبعة تارة على قلة فى الداخل، وتارة أخرى على عناصر خارجية تحاول تشويه سمعة مصر. وبنفس الطريقة تم التعامل مع أحداث الكشخ الثانية حيث تكرر نفس هذا السلوك دون أية محاولة حقيقية لاستخلاص الدروس. وكشفت محاولات تبرير وتفسير ما حدث عن موقف هو فى حقيقته نتاج لقصور فى الفهم وغياب الشفافية إن لم يكن أكثر من ذلك. إذ فى يوم ١/٢ وبعد ساعات من المنبحة أصدرت وزارة الداخلية بيانها الأول الذي ذكر معلومات منقوصة عندما أعلن "عن مقتل

اثنين وجرح ثمانية في تبادل إطلاق النار على سطوح منازل في القرية من بعض الاهالي طرفي الشجرة".

والاخطر من ذلك أن مصادر مصرية أكدت "أن تكرار الأحداث في الكشع كان صدفة بحتة، واستبعدت وجود مؤامرة للوقية بين المسلمين والأقباط في القرية، وأوضحت أن خلافاً وقع بين تاجر الفاكهة فايز عوض أحمد حسين (مسلم)، وتاجر الأقمشة راشد فهيم منصور (قبطي) بشأن شراء قطعة قماش، (...) لكن الأحداث اندلعت مجدداً على إثر عتاب وقع بين الاثنين وتطور إلي مشاجرة ثم معركة استخدمت فيها الأسلحة الآلية والمستنسات بعدما تدخل أقارب الاثنين".^{١٨٠}

وهكذا حمل البيان الأول لوزارة الداخلية معلومات خاطئة حول عدد القتلى حيث أشار إلى مقتل اثنين وجرح ثمانية فقط. وليس هناك لذلك سوى تفسيرين:

إما أن تكون وزارة الداخلية قد حاولت إخفاء الحقائق في مواجهة حجم الكارثة الذي فوجئت به رغم توالى مكالمات المسيحيين على نقطة شرطة الكشع تبلغها بجرائم القتل والاعتداءات وتطلب النجدة كما تكرت عائلات الشهداء.

أو أنها لم تكن تدرك في هذه الساعات بحقيقة الموقف رغم الاحتشاد الأمني الخطير في المنطقة وتواجد العشرات من الرتب الكبيرة قبل اندلاع عمليات القتل. وهو الأمر الذي يكشف عن دلالات خطيرة فيما يتعلق بقدرة هؤلاء على التعرف على أبعاد أية أزمة في الساعات الأولى واستيعابها ثم تصعيد المعلومات الدقيقة إلى وزارة الداخلية.

ونذكر أن السيد صلاح سلامة رئيس مباحث أمن الدولة، وهو جهاز يتبع وزير الداخلية، كان يعلم على الأقل بوقوع خمسة قتلى بعد ساعتين من بدء المنبحة عندما طلب من الأنبا مرقس الذهاب على عجل إلى الكشع، وقبل عدة ساعات من صدور بيان الداخلية، وهو الأمر الذي يثير علامات الاستفهام حول سرعة تبادل المعلومات بين أجهزة الوزارة.

هذا بالطبع إذا ما أغفلنا الحديث عن تصريحات المصدر الأمني الذي تحدث عن "أن تكرار الأحداث في الكشع كان صدفة بحتة" وعن "تدخل أقارب الاثنين".

ونذكر هنا أن جميع قيادات الأمن التي اجتمعت مع الأنبا صرابامون والأنبا مرقس في الساعات الأولى من فجر يوم الاثنين ٣/١/٢٠٠٠ في مقر نقطة دار السلام وبحضور جميع القيادات الأمنية القادمة من القاهرة، كانت على دراية بالعدد الكلى وهو ٢٠ قتيلاً، بعد قيامهم بزيارة المنازل والزراعات واكتشاف الجثث الثمانية الباقية.

وبعد أن بدأت وكالات الأنباء العالمية تتحدث عن العدد الصحيح للقتلى اضطرت وزارة الداخلية إلى إصدار بيانها الثاني في اليوم التالي، الاثنين ٣ يناير ٢٠٠٠ وأعلنت فيه عن ٢٠ قتيلاً وإصابة ٣٣ جريحاً. وفسر مصدر أمني "زيادة عدد القتلى بقيام الاهالي باصطحاب المصابين إلي المنازل دون الإبلاغ عنهم والعثور على بعضهم متوفياً داخل الزراعات".^{١٨١}

والأمر المذهل أن بيان وزارة الداخلية لم يشير إلي كون القتلى العشرين هم من الأقباط، بينما تكررت وكالات الأنبا العالمية وصحف عربية مثل جريدة الحياة وجريدة القدس العربي في مانشيتات

^{١٨٠} - جريدة الحياة اللندنية ٣ يناير ٢٠٠٠

^{١٨١} - جريدة الأهرام ٤ يناير ٢٠٠٠

كبيرة إلى "مقتل ٢٠ قبطياً" نظراً لدلالات الحدث وخطورته. وسوف نتعرض لذلك فيما بعد. ومع ذلك أدعي بيان وزارة الداخلية بعد ٤٨ ساعة من انتهاء عمليات القتل "أن الموقف أقل بكثير مما تناقلته الإذاعات الأجنبية وأن أجهزة الإعلام بالداخلية حريصة على توضيح الحقيقة أولاً بأول وأن تحرك القيادات الشعبية والتنفيذية ورجال الدين الإسلامي والمسيحي مع القيادات الأمنية كان له أكبر الأثر فى القضاء على الفتنة".^{١٨٢}

ونتساءل هنا عن السبب فى التقليل من خطورة وجسامة ما حدث فى واحدة من أخطر المذابح التي تعرض لها الأقباط؟ ثم كيف يمكن اتهام الإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية أن تبالغ فى تصوير الموقف وهى التي تعمل عادة فى إطار احترام القواعد المهنية.

وهكذا شابت بيانات وزارة الداخلية وتصريحات المصادر الأمنية حالة من التخبط الشديد، تعكس كالمعتاد محاولات غير مجدية لإخفاء الحقيقة.

فبعد أن ذكرت مصادر أمنية مصرية لصحيفة عربية دولية (الحياة) فى البداية "أن تكرار الأحداث فى الكشع يعود إلى "صدفة بحتة"، واستبعدت وجود مؤامرة للوقعية بين المسلمين والأقباط فى القرية، وأن الأمر يعود إلى خلاف وقع بين تاجر الفاكهة فايز عوض أحمد حسين وتاجر الأقمشة راشد فهيم منصور بشأن شراء قطعة قماش"، أعلن مصدر أمني آخر "أن سبب الخلاف يعود إلى أن بعض العناصر الإجرامية عمدت إلى إشعال فتيل الخلاف بين عدد من المسلمين والمسيحيين نتيجة معاملات تجارية بينهم"^{١٨٣} ثم نجد بعد ذلك "مصادر أمنية مسئولة" تعيد فى اليوم التالي أسباب تجدد الأحداث إلى "العناصر التى أرادت تعكير حالة الهدوء الأمني فى هذه الفترة وإفساد المناخ الأمني بعد الاحتفال بالآلفية الثالثة فى منطقة الأهرام وذلك لخدمة بعض الجهات التى أرادت تشويه صورة مصر والإساءة بين العلاقة بين المسلمين والأقباط".^{١٨٤}

ونجد أن هذه التفسيرات من قبيل "سمك، لبن، تمر هندي". فهي من ناحية ترجع أسباب المنبحة إلى عناصر داخلية فى إشارة ضمنية إلى التيار الإسلامي الرافض للاحتفال بالآلفية الميلادية الثالثة، وأن هذه العناصر قد قامت بذلك لخدمة بعض الجهات التى أرادت تشويه صورة مصر فى الخارج والمقصود هنا كالمعتاد أقباط الخارج. وترجمة هذه الهلوسة تعنى أن عناصر التيار الإسلامي قد قامت بذلك لخدمة أقباط الخارج. والأمر هنا لم يعد يحتاج إلى تعليق.

وبين الصدفة البحتة والعناصر الإجرامية ومحاولة إفساد الآلفية الثالثة وتشويه صورة مصر فى الخارج، نجد أنفسنا مرة أخرى أمام غياب البصيرة والقصور فى فهم ما حدث، ومحاولة التعمية والتغطية على المسؤولين الحقيقيين الذين انتهكوا حقوق مواطنين مصريين فى أحداث الكشع الأولى، قبل ستة عشر شهراً من هذه الأحداث الثانية، وهؤلاء الذين وقعت المنبحة فى حضورهم وتخلفوا عن أداء واجبهم المهني.

ويأتى ذلك بالطبع على شاكلة موقف الوزير الذي يصر على إخفاء الحقيقة. حيث أشار الدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع الوطني ورئيس مجلس إدارة الأهالي إلى "إصرار أحد الوزراء

١٨٢- جريدة المساء ٥ يناير ٢٠٠٠

١٨٣- جريدة الجمهورية ٣ يناير ٢٠٠٠

١٨٤- جريدة الأهرام تحت عنوان "لماذا تجددت الأحداث" ٤ يناير ٢٠٠٠

قى لقاء مع رؤساء تحرير الصحف على الإدلاء بتصريحات بائسة فى اجتماع مهم، وكأنه يحاول أن يعلى اتجاهأ محددأ ويصمم - فى ذات الوقت - على حماية المخطئين من رجاله الذين تشير أصابع الاتهام إليهم إن لم يكن بالإهمال والتبرير، فبالواطؤ والتبوير".^{١٨٥}

وزارة الإعلام؛

بعد هذا التخطى من قِبَل الداخلية وفى ٤ يناير ٢٠٠٠ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عاطف عبيد وأصدر قرارأ بتكليف وزير الداخلية بإعلان الحقائق أولاً بأول ليعرف المواطنون الحقيقة، كما لو كان إعلان الحقيقة يحتاج بالفعل إلى تكليف من الحكومة بأكملها لوزير الداخلية، وهو أمر بالغ الدلالة قى حد ذاته!.

ومع ذلك يخرج علينا السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بعد اجتماع مجلس الوزراء وتكليفه الشهير لوزير الداخلية بإعلان الحقيقة، بتصريحات لا تمت للحقيقة بصلة. فبعد أن يعلن أن مجلس الوزراء استمع إلى تقرير حول الأحداث، وأنها بدأت نتيجة للخلاف حول معاملات مالية بين مواطنين، أحدهما مسلم والآخر مسيحي، نجد السيد وزير الإعلام يلقى باللوم قى تصريحه على الجانبين، بما قيههم المجنى عليهم، والذين سقط منهم عشرون شهيدا، قائلاً "أن رؤوس الإثارة والفتنة وعناصر التطرف من الجانبين استغلوا واستثمروا الخلاف لتعكير صفو العلاقة التي تربط بين أبناء القرية الواحدة".^{١٨٦}

ولم يتتدع صفوت الشريف قى تصريحه هذا جديداً، ذلك أن كل المسؤولين قى الدولة على مدى الأربعين عاما الماضية رددوا هذه الأغنية التي تتحدث عن "المتطرفين من الجانبين". ونحن لا نعرف أين هم المتطرفون الأقباط قى عمليات التعذيب التي تمت قى أحداث الكشع الأولى، اللهم إذا اعتبرنا أن شكواهم، التي لم يتم التحقيق فيها بجدية، هي شكل من أشكال التطرف. وسوف نعود إلى مقولة "المتطرفين الجانبين" قى موضع لاحق.

وتلئى هذه التصريحات أيضا قى نفس اليوم الذى قدم فيه رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد تعازيه تليفونيا للأنبا ويصا قى مقتل واحد وعشرين مسيحياً، وذلك قى حضور اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية قى مكتب الأنبا ويصا بعد أن ذهب إلى مطرانية البلينا لتطبيب الخواطر ومحاولة تهدئة النفوس، وبعد أن قام هو بنفسه ومن مكتب الأنبا ويصا، بطلب رئيس الوزراء ليبلغه، كالمعتاد، بأن كل شئ على ما يرام.

كما واصل السيد وزير الإعلام، الذي تشدق بالشفافية وإعلان الحقيقة، عملية تضليل الرأي العام بإعلانه أمام نادى الليونز بعد ذلك بعدة أسابيع "أن أحداث الكشع (.....) نعالجها بكل الشفافية والحق والعمل من خلال التحقيقات الدائرة الآن والتي تشمل كل مسلم ومسيحي لأن الكل "سواسية أمام الدستور". وأشار الشريف "إلى أنه إذا كان البعض قى الخارج يريد تشويه الصورة فلإننى أقول لهم عيشوا حياتكم قى الخارج ونحن هنا قى الداخل يهمننا حق المصريين قى المعرفة، وسوف يظل المصريون

١٨٥ - جريدة الأهرام تحت عنوان "الكشع المأساة والحل" ٢٦ يناير ٢٠٠٠

١٨٦ - جريدة الوفد ٥ يناير ٢٠٠٠

نسيجاً واحداً لا يعرفون إلا مصريتهم وأن الدين لله والوطن للجميع^{١٨٧}. وباختصار شديد هو لا يريد قول الحقيقة ولا يريد لغيره قولها.

وزير التنمية والمحافظة:

لم يختلف سلوك الرجل الذي أرسله الرئيس حسنى مبارك إلى موقع الأحداث عن زميليه وزيري الإعلام والداخلية، ومسئوليته هنا مضاعفة لأنه التقى بكافة الأطراف وعرف أكبر قدر ممكن من الحقيقة ولكنه لم يفعل شيئاً سوى التضليل مع سبق الإصرار. وشاركه فى نفس السلوك المحافظ، الذي من المفترض أنه على دراية بكل صغيرة وكبيرة فى محافظته، أو على الأقل فى الكشغ التي تدور أحداثها منذ أكثر من عام ونصف. ويتردد أسمها على الساحة الدولية بسبب ما حدث عام ١٩٩٨ وقراءة لسلوك هذين الرجلين تجعلنا نكتشف أن الاثنين قد اتبعا "تكتيكاً" في غاية الخطورة وذهبا لتنفيذه في ثلاثة اتجاهات:

الأول هو طمأنة القيادة فى القاهرة بأي شكل من الأشكال ومهما كان الثمن. وفى إطار هذا التوجه لم يكلأ عن الحديث عن المصالحة، وهو أمر طيب إن كانت صادقة واقتربت بحل حقيقي، ولكنها كانت، كما سنرى، زائفة.

والثاني هو موقف ازدواجي خطير تجاه الأنبا ويصا، ففي الوقت الذي يذهبان إليه لتطبيب خاطر وتقديم واجب العزاء له فى قتل واحد وعشرين قبطياً ويعقدان معه "اتفاقات" ويقدمان له الوعود بحل المشاكل، يقومان بشن حملة شرسة ضده، يوجه له فيها أبشع الاتهامات في معرض البحث عن كبش فداء يجرى التضحية به على منبج الكذب والتغطية على المسئولين الحقيقيين.

والثالث هو الدخول فى سباق تصريحات حول تعمير الكشغ وتحويلها إلى قرية نموذجية. وقد تبارى فى ذلك الوزير والمحافظ وصغار كبار موظفي محافظة سوهاج، حتى أن ذلك أثار حفيظة سكان القرى المجاورة كما سنرى.

* التكتيك الأول: الشكر على مقتل الضحايا، والمصالحة الفورية المزعومة:

فى إطار حملة نفاق رسمي واسعة النطاق لم يكن هناك هم للواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية الإدارية سوى التأكيد على أن أبناء الكشغ يلهجون بالشكر للرئيس مبارك، وذلك حتى تبدو مهمته ناجحة أمام الرئيس الذي أوفده وأمام الرأي العام مهما كان الثمن القادح الذي يمكن أن يدفعه هذا الوطن وأبنائه فى هذه القرية من جرات تكرار الأحداث بسبب غياب المعالجة والكذب والتضليل.

ويصرح وزير التنمية الإدارية في هذا الإطار "بأن أهالي الضحايا أشادوا بإنسانية ورعاية الرئيس مبارك لكل فئات المجتمع"^{١٨٨}. وإذا كان الرئيس الذي أوفده لا يحتاج إلى ذلك، فإنه من الصعب أن نتصور هؤلاء الذين عاشوا أحداث الكشغ الأولى ثم فقدوا واحد وعشرين شهيداً وهم يشيدون برعاية أي رئيس، ودماء الضحايا لم تجف بعد، مهما كانت درجة تقديرهم له.

وعندما يكتب الأستاذ سمير رجب رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة دار التحرير "أن أهالي

١٨٧ - جريدة الجمهورية ٢٥ يناير ٢٠٠٠

١٨٨ - جريدة الجمهورية ٦ يناير ٢٠٠٠

الكشع تلهج ألسنتهم بالشكر للرئيس مبارك الذي كان وسيظل معهم بقلبه وعقله وجهده، إنهم يقدرون متابعته المستمرة للأحداث وتوجيهاته لمختلف القيادات بضرورة احتواء الموقف"، لا يعود ذلك إلى أن سمير رجب ذهب إلى الكشع واستمع إلى أهالي الضحايا، ولكن لأن ناقل هذا الكلام هو اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية. حيث بدء سمير رجب مقالته بالقول "طمأنني اللواء مصطفى عبد القادر على أحوال الكشع فور عودته منها بلحظات".^{١٨٩}

وإذا كان رئيس الجمهورية لم يرسله من أجل هذا النفاق ولكن من أجل حل المشكلة وتضميد الجراح، فإن تصريحات وزير التنمية لم تتفق مع الواقع الذي وصفه صحفي بقوله "إنه بعد دخولنا إلى القرية شعرنا بمرارة الحزن والخوف تملأ العيون آثار الدمار في شارع بورسعيد التجاري الذي يتوسط القرية تبدو واضحة المنازل مغلقة ومصفحات وسيارات الشرطة تسيطر على الشوارع".^{١٩٠} ولم يكن هذا النوع من التصريحات للسيد وزير التنمية الإدارية يتفق مع واقع المشاعر التي كانت تسيطر على المسيحيين والذين قاموا لتوهم بدفن قتلاهم والذين وصل الأمر بواحد منهم كما ورد في التحقيقات إلى أن يقول "دى حكومة وسخة ومعركة وعازين نجيب كلينتون". ومع إدانتنا لهذا القول، إلا أنه يعكس حالة من اليأس الكامل من الحكومة وكافة السلطات، وأن مسيحيي الكشع فقدوا الثقة في جميع القيادات وجميع الأجهزة الأمنية والتنفيذية والشعبية، كيف إذن "تلهج قلوبهم بالشكر؟".

ونشير هنا في مجال حرص السيد وزير التنمية على ضرورة إعلان الشكر للرئيس والإشادة بحكمته إلى واقعة في منتهى الدلالة. ففي خلال لقائه الأول بالأنبا ويصا في الرابع من يناير طلب منه أن يأتي لزيارته في القاهرة. وتم هذا اللقاء بالفعل بعد اللقاء الأول بحوالي ٢٦ يوماً وتحديداً في ٣٠ يناير في مكتبه في القاهرة. وجلس مع الأنبا ويصا حوالي ساعتين طلب منه خلالها ما أسماه بالتعقل والحكمة وإصدار بيان بثلاث لغات، بالإنجليزية والفرنسية إلى جانب العربية، يعلن فيه أنه يتق في حكمة الرئيس حسنى مبارك وأن يمدح فيه وأن الأمور هادئة ومستقرة، ويطلب أيضاً ضرورة عدم الاتصال بالخارج. وفي وسط الحديث كان يلقي بعبارات غريبة لا يجب أن تأتي من مسئول كبير، مثلاً حول الاستفزاز الذى يحدث عندما تكون أبراج الكنائس أعلى من منارات الجوامع، وحول دقات جرس إحدى الكنائس صبيحة الأحد ٢ يناير (الذى كان للصلاة على أحد المتوفين الذي توفي كما ذكرنا). وخرج الأنبا ويصا من هذا الاجتماع وهو يشعر بالغليان ووجه له خطاباً^{١٩١} في اليوم التالي يشكره على اللقاء ويشرح له فيه كيف يمكن أن يكون التعقل.

وبشان المصالحة الفورية المزعومة التي حدثت ودم القتلى لم يجف بعد، فحدث ولا حرج. ففي مساء الرابع من يناير ٢٠٠٠، وبعد دفن الجثث بساعات وصل الوزير اللواء مصطفى عبد القادر وزير والتنمية المحلية إلى مقر المطرانية في البلينا في الساعة التاسعة مساء واجتمع مع الأنبا ويصا وقال له أنه موافق من رئيس الجمهورية لتقديم العزاء، وروى له الأنبا ويصا كل شئ واتفقا

١٨٩- جريدة الجمهورية ٧ يناير ٢٠٠٠ سمير رجب "خطوط فاصلة".

١٩٠- جريدة الأخبار تحت عنوان "الكشع قرية دمرتها الشائعات" ٦ يناير ٢٠٠٠

١٩١- انظر الوثيقة رقم ٢١ خطاب الأنبا ويصا لمصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية

على ثلاث نقاط :

- تعويض كل العائلات التي أضررت بالقتل أو التدمير أو النهب.
- تشكيل لجنة للمصالحة كالمعتاد، من ثلاثة من الكهنة واثنين من الشيوخ وأعضاء مجلس الشعب والشورى عن المنطقة والمحافطة والأمن ومن ترغب اللجنة فى دعوته. وقد اقترح الوزير علي الأنبا ويصا عمل جلسة عامة للمصالحة، ولكن الأنبا ويصا الذي عانى من تمثيلات جلسات المصالحة، التي تستهدف فقط النقاط الصور ولا تقوم بأي جهد حقيقي من أجل المصالحة، فضل أن تكون الجلسة غير علنية فى البداية. وعقدت هذه اللجنة اجتماعا بعد هذا اللقاء وفى الوحدة صباحا. وتم فى إحدى الجلسات النهائية توزيع المحلات التى بنى بعضها فى نهر الشارع الرئيسي بدلا من الأكشاك الخشبية التي كانت سببا فى اشتعال الأحداث .

- سير العدالة فى مجرى طبيعى لينال كل واحد حقه. وكان ذلك هو مطلب الأنبا ويصا الأول.

وتم تشكيل لجنة للمصالحة برئاسة د. أحمد عبد العال الدردير رئيس المجلس الشعبي المحلى للمحافطة، وبدأ فى حل المشاكل على مستوى التصريحات فقط وليس على أرض الواقع. وسارع اللواء الوزير بالتحدث عن نجاح المصالحة فور تشكيل اللجنة فى تصريحات قال فيها: "إن هذه اللجان ستقوم بعمل جلسات خاصة بين المتنازعين كل على حدة لتصفية النفوس ومحاولة إزالة رواسب آثار النزاع الدامي بعد بين الطرفين بعد أن نجحت جهود هذه اللجان خلال اليومين الماضيين في تحقيق المصالحة" ١٩٢

ورغم حديثه عن "نجاح جهود هذه اللجان خلال اليومين الماضيين في تحقيق المصالحة"، فإن الواقع وبعض تعليقات الصحف الصادرة النادرة حول هذا الموضوع كذبت هذه التصريحات، التي حاول الوزير فيها وفى عجلة أن يغير من الأمر الواقع على هواه عندما قالت إحداها "إن العشرات من جلسات الصلح التي قامت بها الأجهزة الشعبية والأمنية كانت كما يؤكد الجميع مجرد "دهان على وبر" وجلسات شكلية لم تبحث أسباب المشكلة وتعمل على حلها جذريا، فبقيت النار مشتعلة تحت الرماد" ١٩٣. ومثل الوزير اللواء مصطفى عبد القادر، تحدث المحافظ اللواء أبو بكر عن المصالحة المزعومة وقال "إنه انتهى من وضع صيغة نهائية لإجراء مفاوضات الصلح بين أطراف النزاع" ١٩٤.

ولا يسعنا سوى أن نتساءل كيف يمكن إجراء مفاوضات صلح بين مواطنين مصريين، بعضهم معتدى والآخر معتدى عليه؟ وهل تصلح هذه العبارات المطاطة والفارغة من المحتوى لحل مشكلة داخل قرية مصرية كما لو كان الأمر يتعلق بنزاع الشرق الأوسط؟. وهل كان يريد المحافظ أن تحل صيغته النهائية المزعومة هذه المشكلة بدلا من تحقیقات النيابة وقصاص المحكمة التي من المفترض أن تعاقب الجاني؟، إن تصفية الرواسب لا تحتاج إلى صيغة " نهائية " للمفاوضات، ولكن إلى تنفيذ القرارات التي أوقف المحافظ تنفيذها فيما يتعلق بالاكشاك، وعقاب المخطئ والقصاص من المجرم، وإحقاق الحق، وعدم التواطؤ. وعلى نقیض الزفة العامة حول المصالحة والصلح فى الكشف تشير إحدى الصحف إلى "عجز المشاركين للتوصل إلى صيغة محددة للمصالحة واحتواء الأزمة واكتفوا بترديد

١٩٢- جريدة الأحرار ٧ يناير ٢٠٠٠

١٩٣- جريدة الجمهورية ٥ يناير ٢٠٠٠

١٩٤- جريدة الوفد ٧ يناير ٢٠٠٠

وحتى بعد عشرين يوماً من الحديث عن هذه المصالحة المزعومة وعودة الحياة إلى طبيعتها في الكشخ يكتب مبعوث جريدة الوفد تحت عنوان: "هل أعلن تجار الكشخ الاضراب العام؟" قائلاً "عندما تجولت في القرية فوجئت بأن كل المحال التجارية التي يمتلكها الأقباط ما زالت مغلقة وخاصة في شارع صليب بشيت أهم الشوارع التجارية بالقرية، وشارع بورسعيد وهو الشارع التجاري الذي انفجرت منه الأحداث الأخيرة. وعندما سألت أهل القرية لم أجد تفسيراً واضحاً أو مبرراً لذلك. ولكن أثناء تجولي في شارع صليب بشيت فوجئت بشخص يسرع بغلق دكانه، وكان هذا المحل هو الوحيد الذي يفتح أبوابه بهذا الشارع الحيوي، وعندما سألته لماذا تغلق المحل قال: لن أفتحه إلا بعد أن ترحل أنت وزميلك المصور!!" ^{١٩٦}

وهكذا بعد حوالي ٢٠ يوماً كتبت الوفد مشيرةً لواقع إغلاق المسيحيين لمحلاتهم واستمرارهم في إعلان الحداد بل ومطالبة الصحفي وزميله المصور بالرحيل. لينفى ما ذكره الوزير والمحافظ عن نجاح المصالحة.

ويضطر أحمد عبد العال الدريد رئيس المجلس المحلي بمحافظة سوهاج ورئيس لجنة المصالحة إلى إعلان فشلها بطريقة ضمنية بسبب "صعوبة عمل اللجنة باعتباره عملاً مادياً يخضع لمجموعة حسابات في ظروف تلك المنطقة التي تربط عائلاتها العصبية القبلية والتي يجب التعامل معها بحساب (...). أكد أن الأوضاع تغيرت تماماً وهدأت النفوس وظهرت الروح الطيبة من الجانبين، وأوضح أن أي صلح لابد أن يكون فيه تنازل من الجانبين" ^{١٩٧}

على الرغم من التناقض الواضح في هذا الكلام بين "صعوبة عمل اللجنة"، وأن "الأوضاع تغيرت تماماً وأن النفوس هدأت"، وعلى الرغم من تناقضه مع كل ما قيل حول إتمام المصالحة بعد أيام من وقوع المذبحة، يحق لنا أن نتساءل أي صلح هذا الذي يسعى إليه هؤلاء ويكون فيه تنازل من "الجانبين"، أي من جانب الضحية أيضاً؟ وعن ماذا يمكن أن يتنازل الجانب الذي فقد واحداً وعشرين من أبنائه؟

* التكتيك الثاني: ازدواجية الموقف تجاه الأنبا ويصا:

بعد زيارة اللواء مصطفى عبد القادر والمحافظ وكل القيادات المحلية للأنبا ويصا في مكتبه بالبلينا لتقديم العزاء والاتفاق معه على النقاط الثلاث المشار إليها، اتصل مصطفى عبد القادر من مكتب الأنبا ويصا برئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد وأبلغه بما تم الاتفاق عليه وأن كل شيء على ما يرام. وأعطى الهاتف للأنبا ويصا ليتحدث مع رئيس الوزراء الذي قدم له العزاء، وشكره الأنبا ويصا وقال له "إنه طالما الأمور في أيديكم فإنني مطمئن".

وطالب الوزير من الأنبا ويصا إعداد مذكرة بما تم الاتفاق عليه وأعد له الأنبا ويصا مذكرة تناولت الأحداث منذ أغسطس ١٩٩٨ وتوجه الأنبا ويصا في اليوم التالي يصحبه الأستاذ ميشيل بسادة المحامي لتسليم المذكرة للوزير الذي كان في انتظاره على باب المحافظة بسوهاج. وأثناء صعودهم

١٩٥- جريدة الوفد ٧ يناير ٢٠٠٠

١٩٦- جريدة الوفد، في تحقيق للسيد عبد المعلى تحت عنوان "هل أعلن تجار الكشخ الاضراب العام؟" ٢٠ يناير ٢٠٠٠

١٩٧- جريدة الجمهورية ٢١ يناير ٢٠٠٠

بإدراك الوزير بمصالحته مع المحافظ عبد العزيز أبو بكر حيث كانت العلاقات متوترة بينهما، لأن الأنبا ويصا يرى أنه لم يقدّم بدوره كسلطة محلية أثناء الأحداث أو قبلها. وقام الأنبا ويصا بتسليم المذكرة للوزير، وانتهى اللقاء في جو ودي. وعند الانصراف قال الأنبا ويصا للمحافظ "أنا مش هاجي أعيد عليك لأنني عندي حداد ولازم أكون بالكشخ، فاعتبر زيارتي الآن هي المعايدة"، فابتسم المحافظ وانصرف الأنبا ويصا.

وتصور الأنبا ويصا بعد هذه اللقاءات وتلك الوعود على أعلى مستوى أن الأمور سوف تتجه إلى منحى آخر خاصة بعد حديثه مع رئيس الوزراء واستقباله موفد الرئيس. ولكن الأمور وللأسف سارت على نفس المنوال السابق الذي رأيناه في أحداث الكشخ الأولى؛ منوال الموقف المزدوج تجاه الأنبا ويصا. فبعد محاولات الصلح التي تحدثوا عنها معه وبعد لجنة المصالحة التي اتفقوا معه على تشكيلها وبعد مبادئ عمل هذه اللجنة التي اتفقوا عليها معه والحديث هاتفيا مع رئيس الوزراء وبعد الحديث عن الوحدة الوطنية في مطرانية البلينا بعيداً عن أعين الرأي العام والصحافة، بعد كل ذلك يقومون بمهاجمته علانية وأمام أجهزة الإعلام بمجرد مغادرتهم لمكتبه.

واعتقد أنه كان من الممكن أن تنحى الأمور منحى آخر لو أن الروح التي سادت داخل المكاتب كانت قد ظهرت في أجهزة الإعلام. وكان ذلك سيثلج صدور المسيحيين الذين عاشوا صدمتين، الثانية أخطر من الأولى، على مدى عام ونصف، ويوضح لهم أن الدولة والمستولين جادين هذه المرة.

وفي إطار هذه ازدواجية، وأمام الصورة السيئة للأنبا ويصا التي كانت قد تكونت أمام الرأي العام منذ أحداث الكشخ الأولى بفعل الحملة الشديدة التي تعرض لها، لم يكن من الممكن تسليط الضوء على هذه الزيارات واللقاءات والاتصالات معه، وتقديم صورة حقيقية لما يدور فيها والحديث عن الوعود التي قدمت له. حيث كان كل ذلك يتم في تعميم شديد ودون أية إشارة له في أجهزة الإعلام بالصورة التي تمت به.

وعندما كانت تجرى الإشارة للقاء مع الأنبا ويصا فإن ذلك كان يتم من خلال الهجوم عليه أو توجيه الاتهام له بشكل مباشر أو غير مباشر.

إحدى الصحف تقول بعد أن قدم الوزير واجب العزاء للأنبا ويصا أنه "عندما وصل وزير التنمية المحلية إلي سوهاج وقت انطلاق مدفع الإفطار أثر على نفسه تناول إفطاره في ديوان عام المحافظة وسط القيادات الشعبية والتنفيذية التي كانت في انتظاره. ثم توجه مباشرة إلي مطرانية الأقباط الأرثوذكس بمدينة البلينا التي تبعد حوالي ٥٠ كيلو متراً من مدينة سوهاج عاصمة المحافظة. هناك التقى بالأنبا ويصا مطران البلينا ودار السلام لما لهذا الرجل من دور فعال في الأزمة".^{١٩٨}

ونلاحظ هنا تعبير "لما لهذا الرجل من دور فعال في الأزمة"، وبتساءل من الذي أوحى للصحفيين بذلك؟. ولكن يبدو أن وزير التنمية الذي ذهب لتطبيب خاطر الأنبا ويصا، أراد أن لا يظهر ذلك واضحاً أمام الرأي العام وأوحى بهذا الغمز واللمز للصحفيين القادمين من القاهرة، لأنهم لا يعرفون الأنبا ويصا ولم يتصلوا به قبل. ولكن يبدو أيضاً أن أحداً منهم لم يسأل نفسه عن "الدور الفعال الذي نسبوه للأنبا ويصا في الأزمة".

وقد احتل خبر اللقاء مع الأنبا ويصا عدة سطور في تحقيق للجمهورية، وعدة سطور في جريدة الأخبار^{١٩٩} وعلى عمود واحد فقط . بينما لم تورد الصحف الأخرى أي شيء عنه على الإطلاق.

أما فيما يتعلق بموقف المحافظ من الأنبا ويصا لعلنا نتذكر أن علاقته به منذ أحداث الكشع الأولى لم تكن على ما يرام، لأنه لم يعتاد هو وكافة القيادات الأمنية المحلية على قيام الضحية بالمطالبة بحقوقها والاتصال بمنظمات حقوق الإنسان، بل ومحاولة ملاحقة هؤلاء الذين انتهكوا القانون.

وفي أحداث الكشع الثانية لم يكن سلوك المحافظ منذ الساعات الأولى مختلفاً عن موقفه في أحداث الكشع التي وقعت قبل أكثر من ستة عشرة شهراً. حيث شارك في حملة توجيه الاتهامات للأنبا ويصا بنفس الطريقة التي حدثت من قبل، بينما رنن حديثه عن المصالحة والوحدة الوطنية داخل المكاتب قبل تلك الساعات لم يختلف بعد من الأذان، وعلى نفس الخط والتوجه الذي سلك فيه اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية في إلقاء تبغات ما حدث أي المنبحة على الأنبا ويصا.

وهكذا في نفس الوقت الذي يتحدث فيه المحافظ عن "صيغة نهائية في لمفاوضات الصلح"، نجده يتهم الأنبا ويصا بالمبالغة والإثارة حيث تقول إحدى الجرائد "طلب اللواء أحمد بكر محافظ سوهاج من الأنبا ويصا مطران البلينا الالتزام بالموضوعية والأمانة في عرض الأحداث وعدم المبالغة والإثارة في تصريحاته لوسائل الإعلام الغربية. وقال المحافظ إن هناك عناصر مأجورة وغير مسئولة تثير الفتنة لتحقيق أغراض شخصية"^{٢٠٠}

ويحق لنا هنا أن نتساءل هنا من الذي أثار الفتنة؟ ألم يكن هو المحافظ الذي أمر بوقف تنفيذ قرارات إزالة الأكشاك التي كانت سبباً للتوتر المزمع بين المسلمين والمسيحيين في الكشع؟ بل يكفي أن نشير هنا إلى ما ذكره الدكتور رفعت السعيد عندما تحدث عن موضوع الأكشاك وعن دور المسؤولين المحليين الذي كان سبباً في المسألة. يقول "وكان المسؤولين المحليين صمموا على بقائها (الأكشاك) نكبة وعناداً، أو غباءً. أو كل ذلك معاً، (...) وكأنه جعل محافظاً ليحافظ على ما يخالف القانون ومصالح الوطن وما يهدر أحكام القضاء. ولعل من حقنا أن نسأله الآن : تحافظ على ماذا؟ ولماذا؟ ولاي مصلحة؟"^{٢٠١}

ولا تنسى هنا أيضاً كيف أطلق السيد المحافظ سراح من كان يطلق الشائعات ولم يقبض عليه واكتفى بتوبيخه. وكانت هناك فرصة ثمينة أمام أجهزة الدولة للتعرف على من يقف وراء هذه الشائعات، إن لم تكن تعرف، لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة مع من أطلقوها. هذه الشائعات التي كان لها الأثر الحاسم في انطلاق عمليات القتل في الكشع والنهب والحرق والسرقة والاعتداءات في دار السلام وفي القرى المجاورة لها في نفس الوقت. ولم يتخذ معه أي إجراء ولم يحاول معرفة من يقف وراءه. أو لعله يعرف وتغاضى عن ملاحقته، أو أنه لم يشأ الدخول في صدام مع من يقف وراءه. وعندما يعلن المحافظ أنه "أرسل تقريراً مفصلاً للدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء يضمن كافة الخلفيات وأسباب اندلاع الأحداث ومن يقف وراءها. وأوضح أن الأخوة الأقباط انساقوا وراء الشائعات التي أطلقها مطران البلينا ودار السلام مستخدماً وسائل الإعلام الغربية المفرضة في ترويج

١٩٩- جريدة الأخبار ٥ يناير ٢٠٠٠

٢٠٠- جريدة الوفد ٥ يناير ٢٠٠٠

٢٠١- جريدة الأهرام مقال للدكتور رفعت السعيد تحت عنوان "الكشع المسألة والحل"، ٢٦ يناير ٢٠٠٠

الأكاذيب والإشاعات"،^{٢٠٢} يمكننا أن نتصور مدى سلامة تقديرات مجلس الوزراء للموقف، ومدى سلامة القرارات التي يتخذها المجلس في مواجهة ملف خطير مثل هذا.

ويحق لنا أن نتساءل هنا كيف يمكن لمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً سليماً، حتى لو أراد، في ضوء معلومات كاذبة يرفعها إليه المسئول التنفيذي الأول في المنطقة وهو المحافظ، والذي يبدو أن هناك تواطؤاً بينه وبين الأمن والقيادات الشعبية الأخرى المحلية على إخفاء الحقائق وتلفيق الاتهامات للأنبا ويصا للتغطية على الأخطاء الكوارث التي ارتكبوها.

* التكتيك الثالث: أكذوبة تعمير الكشخ؛

ونأتي هنا إلى التكتيك الثالث والذي اتبعه الوزير اللواء والمحافظ اللواء وكبار صفار موظفي محافظة سوهاج، وهو أكذوبة تحويل الكشخ إلى قرية نموذجية. فبعد أن وقعت المأساة توافد على الكشخ العديد من اللجان بهدف تعميرها وتطويرها، ومنهم أعضاء الجهاز المركزي للتعمير بأسبوط وبعض أساتذة التخطيط العمراني بإقليم جنوب الصعيد والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي وكافة المسئولين المحليين، بصحبة وزيرى الإسكان والتنمية والمحافظ. واكتشف الكثيرون من خارج المنطقة واقعاً رهيباً تعاني منه القرية (المدينة). ولكن على الرغم من النقص المزري فى الخدمات فإن معظم المسئولين سواء على المستوى المركزي مثل الوزراء الذين تم إيفادهم، أو على المستوى المحلي، والذين يتحملون مسئولية هذه الأوضاع، لم يتورعوا عن إصدار تصريحات متناقضة. فتارة يتحدث البعض منهم عن نقص الخدمات، وتارة يتحدث البعض الآخر ودون حياء عن حصول الكشخ على نصيب الأسد من ميزانية المحافظة.

وبالطبع فإن كل الوزراء المعنيين بالكشخ وخاصة وزير التنمية المحلية ظلوا لأيام عديدة بعد المأساة يتحدثون عن تعمير الكشخ وتحويلها إلى قرية نموذجية، وهو اعتراف ضمني، رغم كل التصريحات الكاذبة من القيادات المحلية حول حصولها على نصيب.

وهكذا بعد أيام قليلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة من وقوع المجزرة يؤكد اللواء مصطفى عبد القادر "أنه تم وضع المحافظة والقرية ضمن قائمة جولات الوزراء خاصة الوزارات الخدمية، بعد إجازة عيد الفطر لمناقشة المشاكل الخاصة بها ووضع الحلول المناسبة لها. كما تقرر وضع أبناء القرية من الشباب العاطلين ضمن التعيينات الجديدة التي قررتها الحكومة والتي سيتم الإعلان عنها عقب إجازة عيد الفطر".^{٢٠٣}

ولا تمضى ثلاثة أسابيع حتى يصدر الوزير اللواء تصريحات مخالفة لهذا التوجه حاول فيها إشاعة أن الكشخ تحصل على خدمات كبيرة حيث أعلن "أنه سيتم الانتهاء من تطوير قرية الكشخ بسوهاج خلال الثلاث الشهور القادمة ضمن خطة الوزارة لتطوير قرى جميع المحافظات، وقال إن جملة المشروعات الخدمية الجاري إقامتها بالقرية بلغت ٢٠٧٤ مشروعاً، منها ٤٩ مشروعاً اقتصادياً باستثمارات تصل إلى ٢ مليون ١٦٣ ألف جنيه".^{٢٠٤}

٢٠٢- جريدة الجمهورية ٦ يناير ٢٠٠٠

٢٠٣- جريدة الأحرار ٧ يناير ٢٠٠٠

٢٠٤- جريدة المساء ٢١ يناير ٢٠٠٠

ومع ذلك فإن الكشف لم تحصل على نصيب الأسد كما قال أحد المسؤولين في المحافظة، إذ يتضح من الجدول المرفق مع حديث الوزير أن الكشف، وهي القرية الكبيرة العدد، قد حصلت على خدمات أقل من قرى أخرى أصغر منها مجاورة لها وفقاً للإحصائيات التي ذكرها. فإذا كان قد تم تنفيذ ٢٠٧٤ مشروعاً خدمياً و ٨٩ مشروعاً اقتصادياً بقيمة ٢ مليون ١٦٣ ألف جنيه في وحدة الكشف، فإن وحدة الخيام وهي أصغر منها بكثير تم فيها تنفيذ ٤٦٧٦ مشروعاً خدمياً ٣١٣ مشروعاً اقتصادياً بقيمة ٤ مليون و ٩٨٩ ألف جنيه، وفي وحدة أولاد يحيى تم تنفيذ ٢٣٢٠ مشروعاً خدمياً ١١٠ مشروعاً اقتصادياً بإجمالي ٢ مليون ٤١٠ ألف جنيه. ويعنى ذلك أن قرى أصغر من الكشف حجماً وعدداً تم فيها تنفيذ عدداً أكبر من المشروعات وفقاً لتصريحات السيد الوزير.

ولا يسعنا أمام هذه الآلاف من المشروعات سوى أن نتساءل عن طبيعتها ومدى نوعيتها وحجمها. ولو كانت هذه المشروعات تحمل بجدية هذا المصطلح، لأصبحت الكشف منتجعا سياحياً يقصده الصريون والأجانب للراحة.

وإذا كنا نرى ضرورة أن تصل الخدمات إلى جميع قرى مصر دون تفرقة، فإن هذه التصريحات من قبل رؤساء الأجهزة المحلية، تضع أصابعنا على أصل الداء. فإذا كانت الكشف تحصل على نصيب الأسد بالفعل هل يمكن أن نعتبر المدرسة التي أقيمت بالأواح خشبية، وبعد أن تبرع المسيحيون بقطعة الأرض المقامة عليها لتعليم أبنائهم، نصيباً للأسد؟! إنها بالطبع دعوة لمواصلة الوضع السابق في تجاهل الكشف وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية.

ولعله من المفيد أن نتوقف عند تصريحات المسؤولين المحليين المزمنين في الكشف، ابتداء من رئيس مدينة الكشف وحتى المحافظ، مروراً برئيس مدينة دار السلام، بعد أيام من المنبحة، لأنها تحمل في طياتها شكلاً من أشكال الدفاع الضمني ضد الاتهامات التي ترددت حول حرمان الكشف من الخدمات: جمال مكاوي رئيس مدينة دار السلام والذي كان عضواً في لجنة المصالحة التي شكلت بعد المنبحة يقول "إن الكشف تحصل على ثلث اعتمادات الخطة الاستثمارية سنوياً بدار السلام، والدليل المشروعات القائمة فيها حالياً، لكن هذا لا يمنع أنها تحتاج مثلاً مثل أي قرية لخدمات أخرى ضرورية تساعد على تنمية المجتمع الذي حرم لسنوات من الخدمات". ولعل التناقض واضح بين "حصولها على ثلث اعتمادات الخطة" وبين "الحرمان لسنوات طويلة من الخدمات".

بعد ذلك بأكثر من أسبوعين يعود جمال مكاوي وتحت وطأة الأحداث ليقول "إن الكشف تحصل على نصيب الأسد في اعتمادات الخطة الاستثمارية للمركز وضرب عدة أمثلة لأعضاء اللجنة (لجنة من كبار أبناء وتنمية القرية) حول المشروعات التي يجري تنفيذها حالياً ومنها ٢٥٠ ألف جنيه لإقامة مبنى إداري وملاعب مفتوحة للشباب و ١٦٠ ألف جنيه لإنارة الشوارع بجانب ٧٥٠ ألف جنيه لرصف طرق نجع الفخار الكشف والكشع عزبة سعد بطول ٣ كيلو مترات" ٢٠٦. والأمر المحزن حقاً أن هذا النوع من التصريحات غير الصحيحة، يثير حفيظة الكثيرين من سكان المنطقة من خارج الكشف، حيث تساءل بعض السكان في شكل احتجاج حول "لماذا يجري تطوير الكشف

٢٠٠٠ - جريدة الجمهورية تحت عنوان "الأسبوعي يحقق على الطبيعة لماذا تكررت أحداث الكشف؟" ٢ يناير ٢٠٠٠

٢٠٠٠ - جريدة الجمهورية ١٧ يناير ٢٠٠٠

بعد بالفتنة؟". واحتجوا على ما أسموه "بتنمية الكشح فقط" على الرغم من الواقع المخالف لذلك. وتقول الجمهورية "هنا في دارالسلام فرضت أحداث الكشح نفسها على الأجهزة الشعبية بشكل يختلف هذه المرة، حيث طالب الجميع بالآ تقتصر النظرة على الكشح وحدها لأنها تحصل على نصيب كبير من الخدمات دون غيرها من القرى المجاورة بدارالسلام، لذلك لابد من أن يعم التطور أغلب هذه القرى التي ظلت منسية لسنوات طويلة. وطرح هذا التصور بل فرض نفسه بقوة خلال المناقشات التي دارت بين الأجهزة الشعبية والتنفيذيين، وعلى رأسهم المحافظ اللواء أحمد عبد العزيز والدكتور إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء وتنمية القرية"^{٢٠٧} وهؤلاء المعترضون هم بالطبع فريسة، ليس فقط للتنمية والكذب الذي تعاملت به جميع الأجهزة، ولكن أيضاً لحالة مزمنة من الجهل والتعصب الذي لا يريد الخير لغيره.

والأكثر حزناً أن السيد وزير التنمية الإدارية بدلاً من أن يتحدث عن نقص الخدمات في الكشح قياساً على مثيلاتها من القرى المجاورة، فإنه أمام هذه الاعتراضات وتلك الاحتجاجات، برر ذلك بأنه كان مقرراً قبل الأحداث، أي أنه بدلاً من أن يقوم بالتنوعية ويقرب بأن الكشح حرمت من الخدمات، يتهرب أمام هذا الضغط الجماهيري المتخلف ويقدم تفسيراً، هو قبل كل ذلك اعترافاً بنقص الخدمات بها قبل الأحداث.

وهكذا عندما سئل حول ما إذا كانت هناك علاقة بين أحداث الفتنة في الكشح والخطوات التي تتخذها الحكومة لتطويرها؟، أجاب مصطفى عبد القادر بأن "تطوير قرية الكشح يتم في إطار إعادة تخطيط ١٢ قرية نموذجية اختيرت كمرحلة أولى من محافظات مختلفة، في إطار سياسة تهدف إلى اختيار قرية نموذجية من كل محافظة وإعادة تخطيطها بحيث تخضع هذه القرى لخطوات التنظيم، ويتم مواجهة العشوائيات والمحافظة على قوانين البيئة وإقامة الأسواق الدائمة بها وتوفير قاعدة بيانات قائمة بها وتوفير قاعدة بيانات ميدانية لدعم أوجه التنمية ودعم الاستثمار وتحسين الخدمات. وقد تحدد إقامة ٢٠٧٤ مشروعاً خدمياً و٨٩ مشروعاً إنتاجياً في قرية الكشح خلال الفترة ٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ وبذلك يتضح أنه لا علاقة بين الأحداث الأخيرة في الكشح وتطويرها"^{٢٠٨} وبغض النظر عن هذا "الهجس" المزمن وأسلوب حل المشاكل على مستوى التصريحات فإن الكذب واضح هنا، حيث لم يجر اختيار "تل أبيب" الصعيد لتكون قرية نموذجية، إلا إذا كانت كلمة نموذجية هنا تعني أنها كانت نموذجية في نقص الخدمات.

ولعلنا نتذكر في النهاية تصريحات للدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة بعد الأحداث والتي قال فيها حول الكشح "بأنه سيتم اعتماد الحيز العمراني الجديد لدارالسلام والكشح من المحافظ والارتقاء بشبكة المياه وتوفير كوب مياه نظيف لكل مواطن، كما ستوضع دارالسلام في خطة العام القادم في إقامة مشروع صرف صحي بها"^{٢٠٩} وهذا يؤكد ما ذكرناه أنه لم يكن بالكشح عند وقوع الأحداث كوب ماء نظيف، مع الإقرار بأن عدم اعتماد

٢٠٧- جريدة الجمهورية ١٨ يناير ٢٠٠٧

٢٠٨- جريدة الجمهورية حديث أدلى به مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية تحت عنوان "الناس يسألون لماذا تعمير الكشح بعد الفتنة؟" ٢٧ يناير ٢٠٠٧

٢٠٩- جريدة الجمهورية ١٨ يناير ٢٠٠٧

الحيز العمراني كان يسبب مشكلة حقيقية لهذه القرية المدينة.

هذه هي رؤية وتوجهات وسلوك المسئولين الكبار الذين أرسلهم رئيس الجمهورية لاحتواء وعلاج نتائج المنبحة.

رئيس الوزراء:

ونرى نفس هذا التوجه والسلوك فى موقف رئيس الوزراء، حيث يقترح الدكتور عاطف عبيد، فى تصريح له بعد أسبوعين من وقوع الأحداث " عقد لقاء فكرى يجمع رجال الدين المسيحي والإسلامي فى مصر لبحث مختلف التطورات الراهنة والتأكيد على الوحدة الوطنية (.....) وأن يضم هذا اللقاء خبراء فى العلوم الاجتماعية وذلك لدراسة الأوضاع الحالية وتأثير ما يحدث فى بعض المناطق فى العالم على الأوضاع فى مصر. وقال لا يمكن التغاضي عما يحدث فى دول عديدة وتأثيرها على مصر، (.....) وأن الاقتراح الفكرى المقترح بين رجال الدين الإسلامى والمسيحي من شأنه تحديد المسئوليات وعدم التورط فى استعداد أطراف خارجية " ٢١٠

وإذا كان هذا الاقتراح من النوع الذى لا ينفع ولا يضر فى مثل هذه الظروف، إلا أن الخطير فيه هو أنه لا يأتى من أجل حل صادق، ولكن فى النهاية من أجل " عدم التورط فى استعداد أطراف خارجية ". وهى إشارة ضمنية أخرى تعكس حالة من الهوس لدى كافة المسئولين وعلى كافة المستويات، تحاول إلقاء مسئولية ما حدث على من يكشفون الحقائق وليس على من تسببوا فيه.

ويشير عبد العال الباقورى إلى أن الدكتور عاطف عبيد أكد فى لقاء له مع رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة و " الفردية " ، على عدد من المبادئ، التى قال أنها تحكم موقف الحكومة من أحداث الكشح، وهى مبادئ تدور حول حتمية وجود الدولة كمانع وراعى لأي معتدى على القانون وعدم السماح بأية مخالفة للشرعية مهما يكن مرتكبها سواء كان يرتدى ملابس الكهنوت أو العمامة والتأكيد على مبدأ " المواطنة " .

وكما يقول كاتب المقال " كلام جميل قد لا يكون حوله كبير خلاف بشرط أن يتحول من كلام إلى عمل، ومن مبادئ إلى تطبيق وقواعد سارية فى الحياة اليومية، وفى كافة الميادين والمجالات حتى يكون المصريون جميعاً مواطنين سواسية كاسنان المشط لا فضل لأحد منهم على الآخر إلا بالعمل والكفاءة والإنتاج والقدرة على العطاء " ٢١١

ولا يسعنا أمام هذه المواقف وتلك التصريحات سوى أن نقول إن مجلس وزراء دولة مثل مصر، عندما يسلك وزير داخلية على هذا النحو، وعندما يتحدث وزير إعلامه عن " المتطرفين من الجانبين " فى وقت سقط فيه ٢١ قتيلاً من المسيحيين، وهو على دراية بما حدث ويستخدم هذا النوع من اللغة والمواقف، وعندما يتبع الوزير الذى أوفده رئيس الدولة لمواجهة المشكلة هذا السلوك، وعندما يتحدث رئيس وزرائه عن ضرورة عدم استعداد أطراف خارجية، وهو يقدم اقتراحاً للحل، فإن كل ذلك يدعو إلى التساؤل حول قدرة أمثال هذا المجلس على إدارة شئون هذا الوطن وتنفيذ مهامه بجدارة.

رئيس الجمهورية:

قل أن نتحدث عن موقف الرئيس حسنى مبارك من أحداث الكشح لابد وأن نشير هنا إلى منطق

٢١٠ - جريدة أخبار اليوم ١٥ يناير ٢٠٠٠

٢١١ - جريدة الجمهورية عبد العال الباقورى، عمود "خاطر عربية" بعنوان "الدولة المصرية وأبنائها فى الكشح" ٢٧ يناير ٢٠٠٠

هام فى موقفه النظري يختلف تماما عن موقف الرئيس أنور السادات الذى كان قد أطلق العنان للجماعات الإسلامية، وأعلن فى خطابه الأخير قبيل اغتياله وتحديد إقامة البابا " أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة ". ولعب بهذا التصريح على الوجدان الدينى لغالبية الشعب المصرى وقدم فى نفس الوقت استقالته أمام الأقباط.

ولكن الرئيس حسنى مبارك قام، وخاصة بعد أحداث الكشخ الأولى، بتصحيح هذه السقطة الرئاسية فى مواجهة قطاع من الشعب المصرى عندما أعلن " أنا رئيس لكل المصريين " ^{٢١٢}. ومع ذلك فإن هناك الكثير من الأقباط يعتبرون عليه أنه لم يذهب إلى الكشخ بعد المذبحة، ولو كان قد فعل لذهبت مصر كلها معه لتضميد جراح الأقباط جميعا. وكان سيلمس بنفسه، وعن قرب، حجم الكارثة بعيدا عن التزييف الذى عانت منه عند كل مستويات السلطة. وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقديم تحليل لسياسته تجاه الملف القبطى بشكل عام، حيث هناك الكثير الذى يمكن قوله وليس هذا موضعه، فإن رؤية رئيس الجمهورية وموقفه من أحداث الكشخ، قد تأثرت بعدة أمور:

فى مقدمتها، وفى ضوء كل ما سبق، لا يمكن أن نتصور بأي حال من الأحوال فى إطار سياسية التعتيم والكذب على كافة المستويات، أنه كان على دراية كاملة، وبصورة صحيحة، بكل ما وقع فى أحداث الكشخ الأولى والثانية. ولهذا نجد أن موقفه من هذه الأحداث ورؤيته لها، استناداً إلى تصريحاته، تسيطر عليه المعلومات المغلوطة التى رفعت إليه عن الأحداث .

كذلك تأتى المعلومات التى صعدت له عن موقف وتحركات الأنبا ويصا والكثير منها مغلوطة لتترك بصماتها على رؤيته. ويبدو ذلك واضحا التصريحات القليلة له حول أحداث الكشخ الأولى، عندما يقول ردا على سؤال من أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم حول أحداث الكشخ الأولى "إن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى نشر على شبكة إنترنت نشرة تناولت الموضوع (...). وإذا كانت هناك دوائر تختلق خلافاً بين الأقباط والمسلمين فى مصر وتستهدف من وراء ذلك إخضاع القرار المصرى أو التأثير عليه فنحن لن نقبل ذلك ونرفضه ولن نهتم به مبدئياً"، وأبدى أسفه لأن هناك "عناصر قليلة للغاية داخل مصر تذكى هذا الموضوع ومنهم من يطلب مقابلة الرئيس". وقال "أنا رئيس لكل المصريين، وأقابلهم كمواطنين مصريين بعيدا عن الطائفية. نحن جميعاً نعمل تحت علم مصر والدستور يكفل لكل المواطنين الحقوق والواجبات دون تفرقة وبغض النظر عن معتقداتهم" ^{٢١٣}.

وهكذا يربط بين "عناصر قليلة بالداخل تذكى هذا الموضوع" وبين محاولة إسرائيل استغلال ما حدث.

ولا يكفى فى النهاية الاحتماء بنص الدستور فى مواجهة المشاكل وترديد مقولة أن " الدستور يكفل لكل المواطنين الحقوق والواجبات دون تفرقة وبغض النظر عن معتقداتهم." لأن الواقع المعاش يختلف عن نص الدستور الذى يجب تطبيقه.

والمسألة ليست " فى وجود دوائر تقتل خلافاً بين الأقباط والمسلمين فى مصر وتستهدف من

٢١٢- تصريح للرئيس حسنى مبارك فى ١٠ نوفمبر ١٩٩٨

٢١٣- تصريح للرئيس حسنى مبارك فى ١٠ نوفمبر ١٩٩٨

وراء ذلك إخضاع القرار المصري أو التأثير عليه"، إذ ستكون أول من يرفض ذلك، ولكن المشكلة تكمن في أن هذه "الدوائر التي تفتعل المشاكل بين الأقباط والمسلمين" موجودة داخل مصر ولا تريد حل هذه المشاكل.

وتأتى تحركات أقباط الخارج الموجعة للدولة من ناحية أخرى لتترك بصماتها على رؤيته، ويبدو ذلك واضحاً من تصريح له في لقائه السنوي بالمفكرين في معرض الكتاب حين قال "إن البعض في الخارج انتهب فرصة الخلاف لإثارة القضية على إنها خلاف بين المسلمين والمسيحيين. (...)" وهي "عملية سخيفة" أعطت الفرصة لهؤلاء المدافعين في الخارج. ولا يصح أن يقبض "شخص ما قرشين" للإدعاء بأن هناك خلافاً بين المسلمين والمسيحيين في مصر رغم أن الحادث جنائي^{٢١٤}.

وعندما سئل في نفس اللقاء حول ما إذا كانت هذه الأحداث قد وقعت نتيجة فراغ سياسي طالب الرئيس مبارك "المؤسسات والأحزاب السياسية بأن تمارس دورها (...)" وحول المجموعات التي تعمل في الخارج للمساس بأمن مصر، أشار الرئيس مبارك خلال اللقاء إلى أن هؤلاء الذين تحركهم الدوافع المادية والذين يستغلون من قبل جهات أجنبية وأهمون ومغرضون ومرفضون^{٢١٥}. ويكشف ذلك رؤية السلطة في مصر لتحركات أقباط بكل ما يترتب عليها من سلوكيات أفرزت أحداث الكشخ.

وهكذا عندما عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعاً^{٢١٦} وزارياً حضره الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء وصفوت الشريف وزير الإعلام والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل وحبيب العادلى وزير الداخلية والدكتور زكريا عزمى أمين عام ديوان رئيس الجمهورية، لبحث قضية الكشخ، نعتقد أن الواقع الذى كانت تعيشه الكشخ لم يكن مطروحا في هذا الاجتماع، حيث صرح بعده صفوت الشريف بأن "الرئيس استعرض الإجراءات التى تقوم بها الحكومة من أجل دفع تعويضات الأضرار التى وقعت نتيجة لإحداث الكشخ وكل ما يتعلق بتعميرها وإزالة أسباب التوتر بشكل نهائي، (...) وأن وزير الداخلية نوه إلى عوامل الاستقرار فى الكشخ"^{٢١٧}. ونشك في ضوء كل ما تقدم فى أن الصورة كانت واضحة أمامه. ويحق لنا هنا أن نتساءل هل كان بإمكانه أن يتخذ فى إطار هذا الوضع قرارات سليمة وتتعامل مع هذه القضية كما يجب أن تتعامل معها؟.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن الرئيس مبارك يدرك "عدم دقة" المعلومات التى تصله من أجهزة معينة، ففي حديث مع الدكتور رفعت سعيد أمين عام حزب التجمع خلال لقاء معه فى باريس قال "إن الرئيس لا يثق فى تقارير جهاز مباحث أمن الدولة وأنه يعتمد الآن على جهاز المخابرات فى الحصول على المعلومات وأنه ليس أمامه حل آخر للحصول على المعلومات".

وهكذا عندما توفر للرئيس حسنى مبارك قدر صحيح من المعلومات بعد أن شاهد فيلم "فيديو" لما حدث فى "بنى ولس" مثلاً من حرق لكنيستها والمساكن المجاورة لها والإعتداء على المسيحيين أثناء الصلاة، أدرك قدراً من فداحة الكارثة. وقد بدأ مؤخراً فى إرسال بعض المؤشرات والرسائل إلى مواطنيه

٢١٤- جريدة الوفد ٢٧ يناير ٢٠٠٠

٢١٥- الصحف المصرية وخاصة الأحرار بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٠

٢١٦- اجتماع وزارى برئاسة الرئيس حسنى مبارك حضره رئيس الوزراء ووزيرى الداخلية والإعلام والعدل لمناقشة موضوع الكشخ ١٧ يناير ٢٠٠٠

٢١٧- انظر صفح ١٨ يناير ٢٠٠٠

٢٠- الكونجرس ومجلس اللوردات يلعبان دور مجلس الشعب

بعد أن تعرضنا فى فصول سابقة لموقف السلطة القضائية ثم السلطة التنفيذية، نتعرض فى هذا الفصل لموقف السلطة التشريعية من هذه الأحداث. وسوف نتوقف أولاً عند موقف أعضاء مجلس الشعب عن دائرة دار السلام التي تتبعها الكشخ، وأخيراً نستعرض موقف، أو لا موقف، مجلسي الشعب الشورى بشكل عام تجاه أحداث الكشخ الأولى والثانية .

وعلى الرغم من بشاعة الأحداث التي تعرض لها مواطنون مصريون لم نجد أحداً من أعضاء مجلس الشعب يقوم باستجواب الحكومة حول هذه الأحداث الخطيرة، أو حتى طالب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق. وذلك على الرغم من قيام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فور علمها بما وقع بإرسال مندوبيها لتقصي الحقائق، ثم إبلاغ مجلس الشعب بنتيجة هذا التحقيق فى تقرير أرسلته إلى جميع أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

ويمكن القول فى البداية أنه باستثناء المحاولة اليتيمة التي قام بها مجلس الشعب تجاه الإعتداء الذي وقع ضد الأقباط فى الخانكة عام ١٩٧٢، والتي انتهت إلى صياغة التقرير الشهير، الذي يحمل اسم الدكتور جمال العطيفى، فإن مجلس الشعب المصري لم يقم بأي دور فى مساءلة الحكومة أو تقصى الحقائق بشأن الاعتداءات التي وقعت ضد الأقباط خلال الثلاثين عاماً الأخيرة. ولم يكتف المجلس فقط بالغياب عن القيام بدوره ولكنه شارك فى محاولة نفى ما حدث وترك الساحة خالية أمام أعضاء مجالس نيابية أجنبية حاولوا الاستقصاء بدلاً منه فى هذه الأحداث بكل ما تبعه ذلك من مساس بالسيادة والكرامة الوطنية، التي حاول " الوطنجية " الدفاع عنها ظاهرياً أمام هذه المحاولات الأجنبية.

المحاولة اليتيمة:

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى تلك المحاولة اليتيمة التي قام بها مجلس الشعب تجاه الاعتداءات ضد الأقباط والتي أصطلح على تسميتها تجاوزاً بالأحداث الطائفية، وحول إعتداء كان أقل جسامته من التعذيب فى أحداث الكشخ الأولى، ومن القتل والذبح والحرق والنهب فى أحداث الكشخ الثانية.

فقد حاول مجلس الشعب منذ ثلاثين عاماً القيام بدور، حتى ولو كان بمبادرة من خارجه، تمثلت فى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة الدكتور جمال العطيفى وكيل مجلس الشعب فى ذلك الحين حول أحداث الخانكة، إنتهت إلى صياغة التقرير الشهير الذي يحمل اسمه والذي تضمن توصيات لو كانت قد نفذت على مدى العقود الثلاثة الماضية ما كانت أحداث الكشخ، أو أية أحداث طائفية أخرى، قد تكررت بعد أحداث الخانكة.

إذ بعد إحراق كنيسة الخانكة قام رجال الدين المسيحي بمسيرة إلى الخانكة للصلاة فى الكنيسة المحترقة احتجاجاً على عدم قيام الدولة باتخاذ إجراء جذري، ولكن ذلك أحدث هياجاً لدى الرئيس أنور السادات.

يقول الكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل "إن الرئيس السادات اتصل به وكان هائجاً من اللحظة الأولى يقول لي إنه لم يعد يطيق صبراً على "شنودة" يقصد البابا شنودة. فهو فى رأيه

يتصرف وكأن الدولة غير موجودة، أو كأنه يريد أن يصبح فوق الدولة، وهو بذلك سوف يقود البلد إلى فتنة طائفية، وقد قرر هو (السادات) أن يتحمل مسؤوليته وأن يضع "شنودة" في حجمه الطبيعي، ولذلك سوف يذهب أول الأسبوع القادم إلى مجلس الشعب ويفجر "الموضوع الطائفي" ويطلب من المجلس أن يتحمل مسؤولياته وأن يتخذ من الإجراءات ما يكفل وضع الأمور في نصابها^{٢١٨} ويشرح هيكل كيف استطاع إقناع السادات بأنه بدلاً من أن يقوم هو بإلقاء خطاب وتفجير الموضوع، يمكنه أن يبعث إلى المجلس بخطاب يطلب فيه منه أن يقوم بتقصي الحقيقة حول أحداث الخانكة. وفي اليوم التالي دعي الأستاذ هيكل الدكتور جمال العطيقي المستشار القانوني للأهرام والذي كان وكيلاً لمجلس الشعب في نفس الوقت، وأبلغه بالاتفاق مع السادات. وسأله الدكتور العطيقي دون تردد حول ما إذا كان "هيكل" يرى أن يكون هو المسئول عن هذه اللجنة باعتباره وكيلاً لمجلس الشعب؟ ورد هيكل عليه بأن ذلك ترتيباً مثالياً لو أمكن تبديره. فرد عليه العطيقي بأن يساعده في "الترتيب" بالاتصال مع السيد حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب بعد أن يكون هو قد تولى شرح التفاصيل له فور أن يتلقى مكتبه رسالة من الرئيس السادات^{٢١٩}

وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور جمال العطيقي وعضوية السادة محمد فؤاد أبوهميلة وعبد المنصف حزين وكمال الشاذلي وألبرت برسوم والدكتور رشدي سعيد ومحب إستينو. ويذكر هيكل في مقاله "أن العطيقي جاءني بعد أسبوع، (...) وكان حائراً في كيفية كتابة تقرير اللجنة رداً على إحالة الرئيس، ولم يكن هناك حل إلا إعادة الأمر إلى رئاسة الدولة باعتبار أن الرئيس يسهر على حماية الوحدة الوطنية." وصدر تقرير لجنة العطيقي ولكن أحداً لم يكلف نفسه محاولة تنفيذ التوصيات الواردة فيه، لأن المبادرة لم تكن مخصصة، ولأن النوايا لم تكن جادة في التعامل بصدق مع مشاكل الاقباط. ورغم أن توصياته يمكن أن تكون منطلقاً لا بأس به في حل مشاكل الاقباط إلا أنه ما يزال حبيس الأدراج وتجاوزته الأحداث بمراحل كبيرة.

الشاذلي عضواً في لجنة العطيقي؛ والمثير للدهشة أن كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب أثناء أحداث الكشع الأولى والثانية، كان عضواً في لجنة العطيقي لتقصي الحقائق حول أحداث الخانكة، ولم نر منه أي تحرك داخل المجلس من أجل تقصي الحقيقة حول أحداث الكشع الأولى أو الثانية، ولم يستفد من تجربته البرلمانية في لجنة العطيقي قبل ثلاثين عاماً. ويقول لي أحد أعضاء الهيئة البرلمانية "للحزن الوطني" الشهير بالحزب الوطني أنه عندما اجتمعت لبحث ما حدث في الكشع في مستهل الألفية الثالثة، قال كمال الشاذلي لنترك الأمر للرئيس حتى يكون ذلك (credit) له. أي لنترك المبادرة للرئيس لعمل شيء ما وحتى يستفيد منه الرئيس جماهيرياً، كما لو أن الرئيس بحاجة للاستفادة جماهيرياً من ذلك.

وكانت هناك فيما يبدو محاولة أخرى لطرح الموضوع أجهضها الدكتور فتحي سرور الرئيس المزمّن

٢١٨- مجلة وجهات نظر، مقالة بقلم محمد حسنين هيكل تحت عنوان "الاقباط والسلمون بمصر" عدد فبراير ٢٠٠١

٢١٩- المصدر السابق

المجلس. ففي حديث جانبي على حفل عشاء دعنتني إليه السفيرة نيفين سميقة قنصل عام مصر في باريس على شرف وفد مجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبدالله رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب السابق، والذي كان قد حضر اجتماعا برلمانيا في مرسيليا عام ٢٠٠٠، قالت لي شخصية بارزة في هذا الوفد البرلماني عندما عاتبتها على عدم قيام مجلس الشعب بواجبه تجاه هذه المسألة، أنه كانت هناك محاولة ولكن الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس أجهضها.

وهكذا كان سلوك مجلس الشعب تجاه أحداث الكشع الأولى وفقاً للتعبير الشهير "لا أسمع، لا أرى، لا أتكلم".

ولكن بعد نشر تقرير الصنداي تليجراف وفي إطار الحملة التي شنتها السلطة في مصر في كافة الاتجاهات ضد تقرير الصحيفة البريطانية، قدم نواب مجلس الشعب عن محافظة سوهاج "طلب إحاطة عاجل" للدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب. ولم يكن الطلب "للإحاطة" بما حدث في الكشع، ولكن للرد الفوري على أحد خطابات اللورد البريطاني ديفيد ألتون، والتي كان قد أرسلها للمسؤولين في مصر ومنهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ومحافظ سوهاج وهدد فيه للأسف بشن حملة ضد السياحة في مصر إذا لم يجر إطلاق سراح شيبوب وليم أرسل.

وطالب السيد الشريف عضو مجلس الشعب نيابة عن نواب محافظة سوهاج في طلب "إحاطته العاجل" هذا، والذي أرسله لرئيس المجلس بالفاكس صباح ١١/٣/١٩٩٨، من عمرو موسى وزير الخارجية في ذلك الحين "الرد السريع على اللورد البريطاني ومطالبة الحكومة البريطانية بتقديم الاعتذار الرسمي عن هذا التصرف الأحمق ومطالبة مجلس اللوردات البريطاني بتقديم اللورد ألتون للمحاكمة". وقال "نحن على أتم استعداد لكشف كل أوراقنا فور الحصول على الضوء الأخضر من قياداتنا لأننا بكل صراحة لم نقم بأي خطأ"^{٢٢٠}. ونسى عضو مجلس الشعب المصري أن اللورد ألتون لم يحصل على ضوء أخضر أو أصفر أو أحمر من قيادته حتى يقول رأيه ويعلن موقفه، وأن مجلس اللوردات لن يحاكمه حتى ولو كان أعرب عن رأى خاطئ أو موقف يختلف فيه مع الحكومة البريطانية.

وكان هذا هو رد السلطات البريطانية عندما اتصل دبلوماسيون مصريون مع وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطاني في القاهرة ديفيد بلازديك. حيث أوضحت الردود البريطانية "أن اللورد ألتون يعبر عن وجهة نظره، (...)" وأن عضو مجلس اللوردات يتمتع بحصانة وله الحق في التعبير عن وجهة نظره، وأنه لا يعبر عن موقف الحكومة البريطانية"^{٢٢١}، وكان الدبلوماسيين المصريين الذين اتصلوا بالخارجية البريطانية في حاجة إلى هذا الرد البديهي، ولكنهم في الغالب قاموا بذلك بناء على تعليمات تجهل طبيعة الديمقراطية.

وعندما قرأت في عنوان إحدى الجرائد أن "أعضاء مجلسي الشعب والشورى يطلبون محاكمة المتورطين في أحداث قرية الكشع"^{٢٢٢}، استبشرت خيراً وتصورت أنه يطالب بمحاكمة المتورطين في التعذيب، ولكن سرعان ما أحسست بالحزن واليأس لأنني اكتشفت أن أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن سوهاج يطالبون بمحاكمة هؤلاء الذين اشتكوا من الظلم الذي وقع ضدهم، أي أنهم

٢٢٠- جريدة الأخبار ٥ نوفمبر ١٩٩٨

٢٢١- جريدة الحياة ٥ نوفمبر ١٩٩٨

٢٢٢- جريدة الوفد ٥ نوفمبر ١٩٩٨

يطالبون بمحاكمة من يشكو من هذا الظلم. ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين يفترض فيهم أن يكونوا أول الباحثين عن الحقيقة كانوا أول العازفين عن البحث عنها، لأنهم طالبوا بمحاكمة من تصوروا أنهم "أساءوا لسمعة مصر".

ويصل الأمر بهؤلاء الذين يطالبون بمحاكمة الضحايا إلى اتهامهم بالتخابر، والمقصود بالطبع هنا الأنبا ويصا أسقف البلينا، حيث "طالب أعضاء مجلسي الشعب والشورى فى سوهاج بإحالة المتورطين فى إرسال منشورات وبيانات للخارج حول حادث الكشخ للنيابة العامة للتحقيق معهم بتهمة الإساءة لسمعة مصر وإثارة الفتنة الطائفية، خاصة أنه تم تحديد الأشخاص الذين قاموا بإرسال هذه المنشورات والتحفظ على صور من هذه البيانات بتوقيع أصحابها، لمنع تكرار هذا التصرف مستقبلاً، جاء ذلك خلال لقاء أعضاء مجلسي الشعب والشورى مساء أمس الأول مع وفد من جمعية الكتاب والأدباء والشعراء والفنانين بالقاهرة بالصالة المغطاة بالإستاد الرياضي، وأكد الأعضاء أن هذه الحملة الشرسة ضد مصر تستهدف إحراج الحكومة المصرية، وأن المتطرفين الذين قاموا بالاتصال بالخارج والتخابر ضد مصر وتصوير الحادث بأنه اضطهاد ديني يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب مادية ومعنوية".^{٢٢٣}

كما تقدم النائب حسن رضوان بطلب إحاطة عاجل للدكتور فتحي سرور بعد نشر تقرير الصحيفة البريطانية وليس قبله، لكى تقوم الحكومة بإصدار بيان شامل يتضمن أبعاد الحادث وتحقيقات النيابة. ولكن هذا الطلب الذي "يطالب" بإعلان الحقيقة في ظاهره، كان من أجل "اتخاذ موقف صارم ضد المتربصين بأمن مصر لمنع قيام ضعاف النفوس باستغلال هذه الحوادث مستقبلاً وتشويه صورة مصر، وأن مركز دار السلام لم تقع به حادثة تعكر صفو العلاقة بين المسلمين والمسيحيين. وأضاف أننا نفاجأ بقيام مراسلين أجانب بزيارة القرية وأخذ الكلام من طرف واحد ويقوم بالترجمة لهم أشخاص غير معروفين لدينا وهم ماجورين ضد مصر وقال إن جميع المنشورات التى تم إرسالها للخارج تم التوصل إليها، ويجب أن يكون هناك موقف حكومي ضد هؤلاء الذين اتصلوا بوسائل الإعلام الأجنبية دون إتباع القنوات الشرعية، وأشار إلى أنه منذ ثلاثة سنوات وقفنا ضد تجاوزات صغار الضباط ضد المواطنين، وطالبنا من خلال بيان عاجل بالمجلس بمحاكمتهم واليوم بدأت علاقة الشرطة تتحسن مع المواطنين ونفاجأ بتوجيه اتهامات كاذبة لهم، وتساءل ماذا يحدث لو أن الشرطة لم تتوصل للمتهم فى قضية الكشخ".^{٢٢٤}

ونكتشف هنا رؤية السيد عضو مجلس الشعب بشأن حرية التعبير عندما يطالب بأن تكون هناك قنوات شرعية للاتصال بأجهزة الإعلام الأجنبية، وعندما "يطالب باتخاذ موقف حكومي ضد هؤلاء الذين اتصلوا بوسائل الإعلام الأجنبية دون إتباع القنوات الشرعية". وبالإضافة لذلك يقول "إنه منذ ثلاث سنوات وقفنا ضد تجاوزات صغار الضباط ضد المواطنين"، وإذا علمنا أن أحداث الكشخ الأولى كانت قبل ذلك بعد أسابيع يمكننا أن نستنتج استنتاجاً خطيراً، وهو أن السيد عضو مجلس الشعب لم يتحرك عندما تعرض سكان الكشخ المسيحيين للتعذيب.

والغريب أن حسن رضوان نصح الذين وجه لهم الإتهام "بأنه كان يجب عليهم أن يتقدموا بشكاوى الجهات الشرعية ضد الشرطة، لإثبات إن كان هناك تجاوز من عدمه"، وهو يعلم بكل الاتصالات وشكاوى المسيحيين التي أرسلت لكافة المسئولين وهو واحد منهم ولكن دون جدوى.

غير أن موقف حسن رضوان، رحمه الله، يستحق وقفة خاصة، ذلك أن "طلب إحاطته" هذا، رافقه نقي لكل ما حدث، بل وصل به الأمر للإشادة بدور الشرطة في المنطقة. حين أعلن "أن ما رددته بعض الصحف والإذاعات الأجنبية عن تعرض سكان قرية الكشح من اضطهاد ومعاملة غير آدمية من قبل الأجهزة التنفيذية أمر غريب لا يتفق مع العقل أو المنطق السليم. (...)" إن ما حدث لا يستهدف غير الإضرار بمصر وشعبها ويؤكد أن هناك من يريد أن يشوه سمعة مصر بعدما أصبحت أكثر تأثيراً في منطقة وجودها الإقليمية والدولية. وبصفتي نائباً عن تلك القرية في البرلمان فإنني لم أجد يوماً ما يخالف تلك الحقيقة حيث يمارس أهلها أعمال التجارة مع أخوتهم المسلمين دون أدنى حساسية أو مجرد التفكير في اختلاف عقيدة المسلمين عن المسيحيين" وأضاف حسن رضوان "إنه يرفض بشدة مثل هذه الإدعاءات المغرضة والكانبة التي استهدفت إحدى قرى دائرته الانتخابية مطالباً بأن تكون هناك قائمة سوداء يدرج بها كل من يسئ إلى مصر وشعبها".^{٢٢٥}

والغريب في هذا الكورال الذي يؤكد أن كل شيء على ما يرام أنه يطالب "بقائمة سوداء"، لتكليم أتواء هؤلاء الذين يشكون الظلم والقهر تحت زعم "الإساءة لمصر وشعبها".

ويصل الأمر ببعضو مجلس الشعب الراحل عن المنطقة، والذي يتحمل مسئولية كبيرة فيما حدث، إلى توجيه الشكر لأجهزة الأمن المتهمة بالتعذيب، وذلك في إطار الحملة التي قامت بها السلطات بعد نشر تقرير لامب، وهو الأمر الذي يدعم اتهامات بعض الأقباط الذين أكدوا رؤيتهم له في قسم الشرطة وهو يواز الضباط المتورطين في التعذيب. حيث أعلن "أن أبناء الدائرة والقرية في ذنول مما تردده هذه الوسائل من كذب وافتراء وأنهم حملوني رسالة استغراب لأجهزة الإعلام يتساءلون فيها: هل تقبلون أن يعود إلينا أجنبي يتدخل في الشؤون الداخلية لبلادنا رغم أنه لا توجد أية مظاهر غير طبيعية لكل ما تنقله وسائل الإعلام الغربية على أرض الواقع، هل هذه فتنة جديدة بعملاء جدد وبأساليب جديدة؟. إن الحوادث العادية التي تقع في مجتمع به ٦٠ مليون مواطن أمر طبيعي ولا بد أن نوجه الشكر لأجهزة الأمن حتى هذه اللحظة".^{٢٢٦}

وبعد إشانيته بالأمن في أحداث الكشح الأولى، نجده يشيد به مرة ثانية بعد حوالى عام ونصف وبعد المنبة التي وقعت أثناء تواجد قواته في المنطقة في تصريحات أخرى قال فيها "إن رجال الأمن يتلوا ما يفوق طاقة البشر أثناء الأحداث ولولا تسخلمهم السريع والحاسم لتفاقمت الأمور وازداد عدد الضحايا أكثر من ذلك من الطرفين، وإن أهالي الكشح حالياً متعاونون مع جميع الأجهزة الأمنية حفاظاً على مصر، وأضاف إنها سوف تعمل بمنتهى الإخلاص لتمر هذه الأزمة الطارئة بسلام".^{٢٢٧}

ولم يختلف موقف أعضاء مجلس الشعب الآخرين عن المنطقة في ذلك الحين عن هذا الكورال. وكان من الممكن أن نفهم موقف حسن رضوان بأن "الأمور تسير بشكل طبيعي، وأن التلاحم

^{٢٢٥} - جريدة الأهرام تحت عنوان "النواب يستكرون لماذا كل هذا الحقد؟" ٤ نوفمبر ١٩٩٨.

^{٢٢٦} - جريدة الجمهورية ٤ نوفمبر ١٩٩٨.

^{٢٢٧} - جريدة الأخبار ٦ يناير ٢٠٠٠.

واضح ... إلخ " ، لو أن السيد النائب أقر بوجود تعذيب وحدث انتهاكات، ولكن عندما يوجه الشكر إلى البوليس فإن المسؤولية ترقى إلى مرتبة التواطؤ بالتستر عليها، على أقل الاحتمالات.

هذا هو موقف أعضاء مجلس الشعب عن الدائرة والمنطقة حول ما حدث، وهو لا يعدو أن يكون إقراراً طبيعياً لهذا النوع من المجالس التي لا تقوم بواجبها الذي أوكلته إليه الأمة.

وإذا كان ذلك هو موقف أعضاء مجلس الشعب عن المنطقة، فإن موقف مجلس الشعب كهيئة نيابية تمثل جميع فئات الشعب المصري لم يكن مختلفاً. فبعد صمته الرهيب إزاء تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول التعذيب في الكشخ، انبرى لتكذيب كل ما ورد في التقرير الذي نشرته صحيفة الصنداي تليجراف عن أحداث الكشخ الأولى والذي شابته بعض المبالغات، وتركز موقفه على إصدار بيان يندد بهذه المبالغات، دون أدنى محاولة لذكر حقيقة ما حدث، كما انتفض للرد على خطابات اللورد ألتون التي وجهها إلى المسؤولين المصريين بشأن أحداث الكشخ، وانصب دوره على التكذيب وترديد الأغاني الكثيية الخاصة بالوحدة الوطنية.

أما مجلس الشورى، والذي لا نعرف مدى فعالية الدور الذي يقوم به، فلم يخرج دوره حيال أحداث الكشخ عن هذا المنوال. غير أن لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى انبرت بدورها لإصدار بيان استنكر "المزاعم والافتراءات التي نشرتها الصنداي تليجراف"^{٢٢٨}. جاء فيه أنه لا يوجد في مصر تعذيب أو اضطهاد لأي من مواطنيها ولا توجد اعتقالات خارج القانون، وأن كل ما نشر هو مجرد مزاعم، وأن العالم أصبح قرية صغيرة، وأن كل ما يحدث فيها يعرفه الجميع على الفور ويبدو أن اللجنة بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة أصرت على نفى كل ما يعرفه سكان هذه القرية الصغيرة.

وكان في مقدمة من لجأت إليهم الحكومة لنفى ما حدث والرد على تحركات الأقباط في الخارج، أعضاء مجلس الشعب المعينين من الأقباط لترديد وتأكيد الأغاني المستهلكة، ورواية الأمن حول ما حدث، بل والمشاركة في الحملة ضد كبش الفداء المستهدف الانبا ويصا وأقباط المهجر، وتعرضنا لذلك في الفصل الخاص بردود أفعال الدولة بعد مقالة الصنداي تليجراف.

وفي حالات نادرة جاء اتهام التخوين من قبل بعض الأقباط، ففي أثناء اجتماع لمجلس الشورى قال نبيل لوقا بباوى أحد أعضاء المجلس من الأقباط "إن أقباط المهجر خونة ولا بد من سحب الجنسية منهم فلا يمكنهم التحدث كمصريين ، فطلب الدكتور رفعت السعيد شطب العبارة من مضبطة الجلسة قائلاً يجب التعامل معهم بطريقة أخرى"^{٢٢٩}.

وهكذا نظراً للتدهور الشديد في أسلوب عمل مجلس الشعب، الذي كانت عضويته بالنسبة لبعض الفاسدين مثل تجار المخدرات ونواب القروض مجرد محاولة للحصول على حصانة برلمانية للهروب من العدالة، و"يستوى فيه حضور أعضائه مع غيابهم"^{٢٣٠} والمتخصص في سلق القوانين تحت شعار "موافقون .. موافقة"^{٢٣١}، لم يبق دور تجاه أحداث الكشخ الأولى والثانية، والتي تعرض فيه مواطنون

٢٢٨- بيان مجلس الشورى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨

٢٢٩- لقاء مع الدكتور رفعت السعيد في باريس في ٣ سبتمبر ٢٠٠١

٢٣٠- مجلة آخر ساعة، محسن محمد عدد ٢٩ مايو ٢٠٠٢

٢٣١- جريدة الأخبار ٢٨ مايو ٢٠٠٢

المعارضة واللورد؛

والأمر الملفت للنظر هو أن موقف المعارضة داخل المجلس، إن كانت هناك معارضة حقيقية مؤثرة بالمعنى السائد في الديمقراطيات الحقيقية أو حتى النسبية، لم يختلف كثيراً عن موقف الأغلبية، حيث لم نسمع لها صوتاً لإدانة أحداث الكشع الأولى والثانية أو للمطالبة بلجنة لتقصي الحقائق. ومع ذلك فإن موقف النائب المعارض عن حزب الوفد الدكتور أيمن نور نائب زعيم المعارضة البرلمانية في ذلك الحين يستحق وقفة، نظراً للدلالات الخطيرة التي يكشف عنها.

سعى أيمن نور إلى لقاء اللورد ألتون في مجلس اللوردات البريطاني، والذي كان قد هدد للأسف في خطابات أرسلها للرئيس حسنى مبارك والسفير المصرى في لندن ومحافظ سوهاج ووزير الداخلية بالدعوة لمقاطعة السياحة في مصر. وذلك بدعوى تصحيح معلوماته عن الكشع والحصول على اعتذار منه. وقد حاول أيمن نور ذلك أولاً في رسالة بعث بها إلى اللورد ألتون، وفي مقال له بجريدة الوفد. وإذا كانت محاولة إبراز الحقيقة هي أمر محمود إلا أنها لا يجب أن تكون انتقائية، حيث أورد النائب المعارض في ردوده وخطابه الذي أرسله للورد ألتون مغالطات فيما يتعلق بأحداث الكشع الأولى. وإذا افترضنا أن محاولة أيمن نور قد جاءت من منطق شخصي وليس في إطار الكورال العام الذي أشرنا له في معرض قراءتنا لسلوك الدولة تجاه تقرير لامب، فإن نفى ما وقع في الكشع أو محاولة التقليل هو أمر يتناقض مع واجبه النيابي ومع ما حدث بالفعل.

وإذا كان الحزب الوطني، حزب الغالبية، قد تستر كما هو معتاد على المشاكل القائمة، فهو كئيب معارض كان من الأجدر به أن يعارض الحكومة في عملية التعتيم التي فرضتها على الكشع، خاصة وأنه عضو في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ويعلم بالتقرير الذي أعدته عن أحداث الكشع. وإذا كانت لديه شكوك حول جدية هذا التقرير وما ورد فيه كان من الأجدر به أن يطالب الحكومة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق.

ولا يسعنا هنا سوى أن نلاحظ أن تحركه قد تزامن مع الكورال الذي تحثنا عنه في فصل سابق وتلاحق في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، حيث وجه رسالته إلى اللورد ألتون في ٤ نوفمبر ١٩٩٨، يعنف النائب المعارض أيمن نور اللورد ألتون في هذه الرسالة لكونه انحدر في مواقفه وتصريحاته حول الشئون الداخلية لدولة أجنبية مستقيماً معلوماته من مصادر صحفية كاذبة، وأضاف قائلاً "إن لديه صورة مغلوطة عن وضع حقوق الإنسان للأقليات في مصر، (...) ولكوني أصغر عضو في المعارضة ولكوني عضواً منتخباً في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتي لا تعترف بها الحكومة المصرية، أود أن أبلغك رداً على ما نشرته جريدة الصنداي تليجراف، وما أثير عن بعض السكان في محافظة سوهاج، أنني زرت بنفسي قرية الكشع في سوهاج مع أعضاء آخرين من منظمات حقوق الإنسان، ووجدنا بعض انتهاكات من ضابط واحد لحقوق واحد من المواطنين الذين يشك في مشاركتهم في جريمة قتل في هذه القرية، هذه الانتهاكات تحدث بعض الأحيان من ضباط البوليس عند التحقيق في بعض الجرائم الحرجة" ٢٣٢.

وكان من المذهل أن يقول النائب المعارض فى خطابه "وجدنا بعض انتهاكات من ضابط واحد لحقوق مواطن واحد"، وهو عضو فى مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذى كان قد عرض عليه تقريرها بشأن الكشخ الأولى فى جلستين بتاريخ ٨ نوفمبر و٢٩ نوفمبر ١٩٩٨ ووجده "تقريراً محايداً وموضوعياً"^{٢٣٣} فإن ذلك يعنى أنه تعمد عدم ذكر الحقيقة كاملة، والتقليل من شأن التعذيب "الجماعى" الذى تعرض له السكان، كما ورد فى هذا التقرير الذى يشير عنوانه فى وضوح إلى "احتجاز عشوائي وتعذيب وإمتهان الكرامة الإنسانية للمواطنين ورجال الشرطة المسئولون عن ذلك بمنأى عن المحاسبة والعقاب"^{٢٣٤}.

وجاء فى صلب التقرير الذى قرأه النائب المعارض على هواه "خلصت نتائج بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى قرية الكشخ إلى أن رجال شرطة مركز دار السلام ومديرية أمن محافظة سوهاج قد توسعوا فى ممارسة "العقاب الجماعى" ضد أهالى قرية الكشخ فى أعقاب مقتل سمير عويضة وكرم تامر. وشملت هذه الممارسات الاحتجاز العشوائي لعدة مئات من المواطنين وترويع السكان واحتجاز الرهائن وممارسة التعذيب ضد المحتجزين لإجبارهم على الإدلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبي الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين أسر بأكملها وضمت أمهات وعجائز وفتيات وأطفال، كما كانت قوات الشرطة التى ذهبت للقبض على الأهالى والمشتبه فيهم من منازلهم تقوم بإهانة وترويع جميع أفراد الأسرة. (...) ورصدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان شيوع ممارسة رجال الشرطة لنمط "الاحتجاز" والتعذيب العائلى، فقد قامت بالاحتجاز أسر بأكملها بصورة غير قانونية وشملت قوائم المحتجزين وضحايا التعذيب أمهات وعجائز وفتيات وأطفال"^{٢٣٥}.

ويقول النائب المعارض فى رسالته إلى اللورد التون "وفى مطبوعاتنا السابقة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومكاتبنا للجهاز الأمنى حذرناهم من هذه الانتهاكات وكان الجهاز فى كل مناسبة إيجابياً فى تعامله مع الموقف لإيقافها".

"ومع ذلك لم نجد أثراً لاي سبب ديني أو سياسة لهذه الانتهاكات وأؤكد لك أن أي شخص يدعى أنه كان هناك سبب سياسى أو ديني لما حدث فى سوهاج يمكن وصفه أنه كاذب ومزور للحقيقة والواقع".

والملفت للنظر هنا أن الأمر الذى كان يهم النائب هو نفى سبب التعذيب على أنه ديني، ومع افتراض أنه لم يكن هناك دافع ديني وراء عمليات التعذيب، يحق لنا أن نسأل النائب المعارض بوصفه عضواً فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، هل هناك سبب يمكن أن يبرر أي انتهاك لحقوق الإنسان؟، وفضلاً عن ذلك نسأله عن السبب فى نفيه لمسألة العقاب الجماعى الذى تعرض له أشقاؤه فى الوطن؟.

ويقول الدكتور أيمن اللورد التون "أريد أن أبلغكم ومجلس اللوردات بكوني عضواً فى المعارضة المصرية فى البرلمان الذى يعارض الحكومة المصرية، أنني أرفض تحليلكم لأوضاع حقوق الإنسان الخاصة بالأقليات، وأرفض تدخلكم لمسألة داخلية تتعلق باستجابات وتحقيقات مرتبطة بجريمة قتل مواطن مصرى مسيحي، قام بها مواطنون مصريون مسيحيون آخرون، يمثلون الآن أمام المحكمة

٢٣٣- انظر إستجواب النيابة للأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى الملاحق

٢٣٤- انظر الوثيقة رقم ١ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول التعذيب فى الكشخ عام ١٩٩٨

٢٣٥- الوثيقة رقم ١

ويواجهون الاتهامات أمام العدالة المصرية وفقاً للقانون المصري".

وهكذا نصب النائب الدكتور المعارض نفسه محققاً ووكيل نيابة وقاضى محكمة، وأصدر حكمه على المتهمين بصيغة الجمع عندما يقول "جريمة قتل قام بها مواطنون مصريون مسيحيون آخرون"، فى خطابه قبل أكثر من عام ونصف من صدور حكم المحكمة ضد شيبوب، الذى قدم نقضاً ضد هذا الحكم فى الخامس من يونيو ٢٠٠٠، وما زال حتى كتابة هذه السطور ينتظر حكم محكمة النقض، وذلك ضرباً بعرض الحائط بالمبدأ القانوني الشهير بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته. وهو ما يعنى أيضاً أن الدكتور النائب المعارض قد تبنى رواية الشرطة وتحرّياتها قبل صدور الحكم أيضاً.

هذه الرسالة أرسلها أيمن نور إلى اللورد ألتون قبل نشره لمقالة فى الـ ١٣ نوفمبر ١٩٩٨ وفى ١٧ نوفمبر ١٩٩٨ رد اللورد ألتون على خطاب نور، ودون أن يعرف فى الغالب بمقالته فى جريدة الـ وفد التى قال فيها أنه إلتقى مع اللورد وهو أمر نفاه الأخير. وقال ألتون فى رسالته إلى نور "لقد تابعت بنفسى وعن قرب ما يحدث للمسيحيين المصريين، وأنا على يقين تام بأن "تكتيكات" حكومتكم تتضمن الضغط على المسيحيين المصريين، حتى ينكروا وجود إضطهاد ضدهم. (...) وإذا قامت الحكومة المصرية فوراً بإطلاق سراح المحتجزين المسيحيين فى حادثة قرية الكشح، وفى نفس الوقت معاقبة ضابط البوليس المسئول وكذلك تعويض السكان المسيحيين المضارين من البوليس، فإن حكومتكم سوف تكون قادرة على إقناع العالم أنها اتخذت إجراءات لتطبيق العدالة وأنها ضد احتجاز وتعذيب الاقباط. وبدلاً من ذلك ماذا تفعل السلطات المصرية؟

(...) إنك تدعى فى خطابك أنك كشفت عن بعض الانتهاكات من واحد من ضباط البوليس ضد حق لحد المواطنين متهم بجريمة قتل فى القرية، وذلك لا يتعارض فقط مع تقارير المصادر المحلية وما تتضمنه أقوال القرويين الذين تم تعذيبهم، ولكن ذلك يتعارض أيضاً مع تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتى قامت بتوثيق تعذيب عدد من المسيحيين، بما فى ذلك بعض الاطفال الاقباط الذين تم تعذيبهم بالتيار الكهربائي، وليس فقط واحداً كما ذكرت، ذلك أنه يوجد أيضاً ٣٦ صورة فوتوغرافية متداولة فى المملكة المتحدة تشمل صور للإصابات التى أصيب بها الاقباط فى الكشح نتيجة للتعذيب. وإذا ما كانت الحكومة المصرية مهتمة بأمر الاقباط، وإذا لم تكن هناك خلفية دينية، لماذا حاولت إخفاء ما حدث بدلاً من تحقيق العدل للاقباط الذين أسيئت معاملتهم، ومازال بعضهم رهن الحجز؟ ولماذا تم توجيه الاتهام للأنبا ويصا واثنين من الكهنة بدلاً من معاقبة ضباط البوليس الضالعين فى سوء المعاملة؟ ولم يجرى سجن أو تعذيب مسلم واحد، وفى المقابل جرى اعتقال وتعذيب عدد كبير من المسيحيين بما فى ذلك الاطفال. وفى مواجهة الزعم بأن الدين لا علاقة له بذلك، هل هي مجرد مصادفة أن يكون جميع هؤلاء الذين عانوا من الاضطهاد فى الكشح من بين المسيحيين فقط؟

(...) أنت تقول أنك عضو فى المعارضة، (...) إننى أمل أن تستخدم وضعك لمساءلة الحكومة المصرية بشأن تجاهلها لمشاكل الاقباط، وأن تثير المسائل التى ذكرتها عاليه. وعلى وجه التأكيد أنا لست البرلماني الوحيد الذى يقلق على وضع الاقباط فى مصر. وأنا أعلم أن عدداً من رجال الكونجرس الأمريكى والبرلمانيين البريطانيين قد أعربوا عن قلقهم بشأن ما حدث فى الكشح. هذا فضلاً عن أن الإضطهاد والتمييز ضد المسيحيين فى مصر من قبل السلطات، قد قامت بتوثيقه منظمات حقوق

الإنسان مثل هيومان رايت واتش، وكريستيان سوليدارتي إنترناشيونال، وفريدوم هوس، وجوبيلي كومبان، والجمعيات القبطية فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وإستراليا، وأنت تحاول أن تقنعنى بأن معلومات هذه المنظمات والمجموعات كلها خاطئة".^{٢٣٦}

وكان الدكتور أيمن نور قد ذكر فى مقالة له بالوفد "بصفتي مصرياً أولاً، ونائباً غير حكومي وعضواً منتخباً فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حملت أوراقى وتوجهت إلى بيت البرلمان، الذى يجمع مجلسي العموم واللوردات، والتقيت اللورد ألتون وسلمته بياناً شخصياً نعرض لتفاصيله غداً".^{٢٣٧} ولكن النائب لم يعرض تفاصيل لقائه فى مقاله فى اليوم التالي. وإنما أشاد باللورد ألتون قائلاً "أن صحفيين أصدقاء له صححوا معلوماته عن هذا اللورد" وقال فى مقالته فى اليوم التالي إنه "فى المكتب الصحفي فى بيت اللوردات التقيت عقب لقاء اللورد مجموعة من ممثلي الصحف البريطانية ووكالات الأنباء، الذين سلمتهم صورة من البيان الذى تسلمه اللورد ألتون عقب نهاية لقائى".^{٢٣٨} ولكن الأمر المثير للدهشة أن هذه "العنصرية البرلمانية"، و"الحقوق إنسانية" للنائب المعارض حرصاً على سمعة مصر، وهو أمر محمود فى حد ذاته، لم تتم فيما يبدو كما أراد وبالصورة التى يدعيها لأن اللورد ألتون رفض إستقباله كما ذكر فى خطاب إلى محام مصري يدعى أمين فهميم كان يشغل منصب رئيس جمعية الصعيد فى ذلك الحين. وكان أمين فهميم قد طلب من السفير البريطانى فى القاهرة أن يعد له لقاء مع اللورد ألتون. وتم اللقاء فى حضور حلمى جرجس رئيس جمعية أقباط المملكة المتحدة . وعندما سأل اللورد ألتون أمين فهميم: "أليس هناك اضطهاد فى مصر؟"، رد أمين فهميم: "بالتأكيد هناك تفرقة ومواقف نحاول التعامل معها داخل مصر".

وبعد أن عاد أمين فهميم إلى القاهرة نُشر خبر على عمود واحد وفى سطور قليلة تحت عنوان "رئيس جمعية الصعيد يصحح معلومات اللورد ألتون".^{٢٣٩}

ويبدو أن هذا الخبر قد نما إلى علم اللورد ألتون، فأرسل خطاباً إلى أمين فهميم بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٨ (رداً على خطاب كان قد أرسله له أمين فهميم بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨)، يعبر فيه عن إستيائه لما ورد فى هذا الخبر، ويقول "إنه يجرى لوي الحقائق عندما تقول أنك صححت معلوماتي". ويضيف ألتون فى هذا الخطاب "إنني تلقيت طلبات من الدكتور أيمن نور عضو البرلمان المصري، ولكنى رفضت لقاءه بسبب القصة الزائفة التى نشرها فى الوفد حول لقائنا".^{٢٤٠}

ويضيف اللورد ألتون "أن هناك حملة منظمة تدور الآن وتحاول تغيير وجهة نظري حول اضطهاد الأقباط، وتحاول النيل من مصداقية ما قلت عن الأقباط. إن هذه التكتيكات لن يكون لها فائدة، ولكننا نقنعني أكثر أن هناك ظلم يقع فى مصر، (...) وأن الحكومة المصرية تواصل عجزها فى اتخاذ أي عمل إيجابي بشأن حادثة سواهج".

^{٢٤١} ونلاحظ أيضاً فارقاً طفيفاً ولكنه ذا مغزى كبير، ذلك أنه فى الترجمة التى نشرت فى إحدى الجرائد

٢٣٦- انظر الوثيقة رقم ١٢ رد اللورد ألتون على د. أيمن نور

٢٣٧- انظر الوثيقة رقم ١٣ جريدة الوفد "يوميات نائب وفدى بلندن البحث عن جزيرة الكلاب .. لقاء كريستينا وألتون" ١٣ نوفمبر ١٩٩٨

٢٣٨- جريدة الوفد ١٤ نوفمبر ١٩٩٨

٢٣٩- جريدة الأخبار تحت عنوان "رئيس جمعية الصعيد يصحح معلومات اللورد ألتون" ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨

٢٤٠- انظر الوثيقة رقم ١٤ خطاب اللورد ألتون إلى أمين فهميم

٢٤١- جريدة الأسبوع بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨

الخطاب للورد ألتون إلى الدكتور أيمن نور، جاء فى بدايتها " أكتب إليك رداً على خطابك الذى تسلمته منك فى ٤ نوفمبر..الخ"، والصحيح أن اللورد ألتون لم يستخدم تعبير "الذى تسلمته منك" (الذى قد يحى بأنه تسلمه منه أثناء لقاء) ولكنه قال "أكتب رداً على خطابك بتاريخ ٤ نوفمبر..الخ". ورغم كل ذلك يقول النائب المعارض فى ختام مقالته "انتهت رحلتي إلي لندن وشعرت أنى أدت بعضاً من واجبي كمصري وكتائب وفدى معارض. وتبقى هناك العديد من علامات الاستفهام حول أنوار كثيرة غابت - وما زالت - أو حضرت ببعض وعيها ونصف قلبها فكان غيابها هو الأفضل". ولا ندري بالطبع غياب من كان الأفضل، ومن الذى حضر بأقل من نصف وعى وأقل من ربع قلب. تلك أن النائب المعارض لم ينجح فى مهمته المعلنة، وهى الحصول على اعتذار اللورد ألتون، أو حتى فى الحصول على موعد معه فى "جزيرة الكلاب" وفقاً لعنوان مقاله الذى يقوم فيه بترجمة (لا تخلو من الإيحاء) لاسم المنطقة التى يوجد فيها من سعى إلى لقائهم ودافعوا عن أشقائه فى الوطن بدلاً منه فى هذه القضية، ولو بطريقة شابها سوء التقدير فيما يتعلق بتهديد السياحة فى مصر. ونحن لا نعلم من الذى صحح معلومات من فى قضية الكشع؟، ويكفى أن أصدقاءه قد صححوا معلوماته عن اللورد الذى مقره فى "جزيرة الكلاب".

والأمر المؤكد هو أن اللورد البريطاني قد تكونت لديه فكرة صحيحة عن طبيعة المعارضة فى مجلس الشعب المصري، من خلال هذه التجربة.

وإذا كانت الأغلبية الساحقة من المجلس قد تبنت هذا الدور المتخاذل، فقد تكون هناك قلة نادرة من النواب الشرفاء الذين لم يرضهم ذلك، ولكن مواقفهم ومحاولاتهم كانت خافتة أو ماتت فى المهد أمام هذا المد الرهيب.

ولم يكن البرلمان البريطاني هو الوحيد الذى كان له رد فعل لأحداث الكشع، ففى فرنسا أصدرت كريستين بوتان عضو الجمعية الوطنية الفرنسية بياناً فى ٦ يناير ٢٠٠٠ أى بعد خمسة أيام من المنبحة جاء فيه "أن فرنسا لا يمكنها تجاهل هذه الفضيحة، وأنا نطالب هيوبرت فيدرين وزير الخارجية لإعلان إدانة فرنسا لهذه الأحداث، وبالتدخل لدى الهيئات الدولية لإستعادة وإحترام السلام المدنى والحرية الدينية".

ووجهت النائبة بوتان خطاباً إلى وزير الخارجية فيدرين تطالبه فيه بإبلاغها بالتحركات التى يعتزم القيام بها فى هذا الصدد.

وأعلن فرانسوا ريفاسو المتحدث الرسمى بإسم الخارجية الفرنسية فى مؤتمر صحفى بأن فرنسا تتابع عن كثب هذه الأحداث وتدخلت لدى السلطات المصرية بشأنها.

الكونجرس...

ولم يكن اللورد ألتون، على خلاف أعضاء مجلس الشعب المصري، هو الوحيد الذى تحرك فقط لدى السلطات المصرية بشأن قضية الكشع، حيث اهتم السيناتور الأمريكى الشهير فرانك وولف بهذا الأمر أيضاً، وأعرب للسكرتير المصرى فى واشنطن أحمد ماهر فى خطاب وجهه له فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٨ "عن قلقه حول ما يبدو أنه تهريب من السلطات ضد سكان الكشع، وأن ذلك يضيف إلى اعتقاد البعض بأن

هناك اضطهاد ديني في مصر".

وفى نفس اليوم أرسل السيناتور وولف خطاباً إلى السفير الأمريكي في القاهرة دانييل كورتزر يطلب فيه منه التدخل لدى السلطات المصرية على أعلى مستوى حول هذا الأمر واستقصاء الأمر في سوهاج حول ما حدث، والتأكد من أن شيبوب يحصل على محاكمة عادلة، والتأكيد لدى الحكومة المصرية على أن فشلها في التعامل بحزم مع هذه الادعاءات سوف يخدم الانطباع الموجود في الغرب بأن هناك اضطهاد ديني في مصر.

ورد السفير الأمريكي في القاهرة في ٥ أكتوبر ١٩٩٨ على خطاب عضو الكونجرس وولف برسالة يشرح فيها الموقف داخل الكشخ ويقول أنهم اتصلوا بالأنبا ويصا في ١٤ سبتمبر ١٩٩٨ وأنه أبلغهم أن البوليس أوقف حملة الاعتقالات وقام بإطلاق سراح المقبوض عليهم. وتضيف الرسالة "أن السفير تحدث مع محافظ سوهاج بالتليفون يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٨، وأن المحافظ أبلغ السفير بما حدث وبما لم يحدث، وأن المحافظ قدم تأكيدات بأن البوليس لم يرتكب أشياء خاطئة وأنه أصدر تعليماته بإرسال مساعد وزير الداخلية يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٨، وأنه عندما ذهب اللواء عبد الوهاب أبا زيد إلى الأنبا ويصا أصدر أمره للبوليس بإطلاق سراح أسرة بقطر".^{٢٤٢}

وقال السفير "قمت أيضاً بإثارة الموضوع في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨ مع الدكتور الباز، وأبلغنا قلقنا بهذا الشأن لإدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية المصرية. كما تم الاتصال أيضاً بمكتب المدعى العام مع المسئول عن التحقيق مع ضباط البوليس اللذين أساءوا معاملة سكان القرية، وأكد لنا هذا المكتب أن الحكومة المصرية بدأت التحقيق في هذا الموضوع، واتصلنا أيضاً بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي كانت قد أرسلت فريقاً إلى الكشخ لاستقصاء الحقائق".

"وما يزال ينقصنا شرح رسمي لدوافع وتصرفات البوليس أثناء التحقيق في مقتل الاثنين المسيحيين من قرية الكشخ في ١٤ أغسطس ١٩٩٨".

"ولمعلوماتك نرسل لك صورة ترجمة لتقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨ هذا التقرير يؤكد أن البوليس استخدم التعذيب ووسائل أخرى وسوء المعاملة مع عدد كبير من سكان الكشخ. والسؤال الذي لا إجابة له يدور حول ما إذا كان الدين عاملاً في تصرفات البوليس لأن الضحيتين المقتولتين مسيحيتان وأن غالبية السكان من المسيحيين".

وقال السفير "إن موضوع انتهاكات البوليس هو في مقدمة أولوياتنا في الحوار الثنائي، ونتحدث بشأن هذه المشكلة بشكل منتظم مع وزير الداخلية والعدل، كما نعمل مع وكالات في واشنطن لتأمين جمع التمويل من أجل تدريب البوليس".

وفى أول أكتوبر ١٩٩٨ طالب السيناتور جوزيف آر بيتس والسيناتور توني ب. هول عضواً الكونجرس من زملائهم التوقيع على خطاب احتجاج موجه للرئيس حسنى مبارك جاء فيه "أنه لأمير مثير للاضطراب أنه في هذه القرية التي يعيش فيها المسيحيون والمسلمون في سلام، تحدث فيها الآن انتهاكات رهيبية لحقوق الإنسان قامت بها السلطات المكلفة بحمايتهم". وأشار خطاب الاحتجاج إلى غلق كنيسة المعادى في يوليو ١٩٩٨ بعد أن قامت سبع عربات بوليس أقلت العديد من رجال البوليس

٢٤٢-أنظر الوثيقة رقم ١٥ خطابات متبادلة بين أعضاء من الكونجرس والسفير المصري في واشنطن والسفير الأمريكي في القاهرة. وهذه الرسائل

متداولة لدى نشطاء من أقباط الولايات المتحدة وأوروبا

والضباط، ومنهم رتب على مستوى عال. وأضاف خطاب الاحتجاج أنه كانت تجرى إقامة الصلوات فى سلام منذ أربع سنوات فى هذه الكنيسة. ويطلبون منه التدخل واتخاذ إجراءات تعكس التزام مصر بالقانون الدولي وحقوق الإنسان وإعادة فتح كنيسة العذراء بالمعادي.

ورد السفير المصري فى واشنطنون أحمد ماهر بخطاب فى ٨ أكتوبر ١٩٩٨، موجه للسيناتور بيتس والسيناتور هول بناء على معلومات وردت له من القاهرة مؤداها "أن المعلومات التى وصلتتهما حول الكشف غير صحيحة، وأن الجماعات الإسلامية لا تقف وراء قتل سمير وتامر، وأن الأنبا ويصا المعروف بتطرف آرائه الدينية، والذي قام فى وقت سابق بإحداث فتنة طائفية يحاول تصعيد الموقف ودفع ١٤ من السكان لتقديم شكوى ضد رجال البوليس، وأن هدف هذه الحملة هو الضغط على رجال البوليس لوقف استقصائهم وإخفاء قتل قبطني من قبل آخر لأسباب شخصية" ٢٤٣.

وأضاف السفير أن سبب الإغلاق حول كنيسة المعادي يعود إلى أنها بنيت مخالفة للإجراءات القانونية.

وبعد أسبوع من هذه الرسالة، وفى ١٥ أكتوبر ١٩٩٨، وجه السفير أحمد ماهر رسالة أخرى إلى السيناتور بيتس يبلغه فيها بتدخل الرئيس حسنى مبارك شخصيا للسماح للمصلين بالصلاة فيها لحين إتخاذ الإجراءات القانونية.

ويوجه السيناتور وولف رسالة أخرى للسفير الأمريكى فى القاهرة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨ يقول فيها "إنه هناك ما يبدو على أنه محاولة من الحكومة المصرية للتغطية على المزايع الخاصة بالعنف البوليسى ومحاولة النيل من مصداقية هؤلاء الذين أعربوا عن قلقهم بشأن القبض والتعذيب، (...) إن موقف الحكومة المصرية يثير الاضطراب (مثل) المحاولات التى تسعى للنيل أيضا من مصداقية المصريين الذين تحنثوا عن التعذيب، كالأنبا ويصا الذى يوصف على أنه طائفي ومتطرف من قبل الحكومة، (...) هذا فضلا عن أن الحكومة لم تفعل الكثير للتحقيق فى مزايع التعذيب، (...) ويجب تشجيع الحكومة المصرية على التعامل مع هذه المسألة بمسئولية وعدل، وسوف أقدر قيامكم بمواصلة الإحتجاج على أعلى مستوى وأن تبلغنى بما تم مع رجال البوليس (المسئولين عن التعذيب)" ٢٤٤.

وفى السابع والعشرين من يناير يرسل السفير أحمد ماهر خطابا آخر إلى السيناتور بيتس يحاول فيها "توضيح الحقائق"، ويكرر فيها رواية لعب القمار والقتل "وأن الأنبا ويصا له تاريخ قديم فى التطرف والطائفية، وأنه بدأ حملة للضغط على قوات الأمن، تستهدف دفعها إلى التخلي عن متابعة المتهم لأنه من كنيسة الأنبا ويصا، وهو يسعى بكل قوة إلى فرض وجهة نظره واتهام شخص مسلم".

ويشير السفير فى خطابه إلى بيتس إلى مقال الصندائى تليجراف وإلى "أن أشقاءنا المصريين، مسيحيين ومسلمين، يرفضون هذه المزايع، وكذلك قداسة البابا شنودة الذى يؤكد أنه لا يوجد إضطهاد مبنى فى الكشف"، كما يشير إلى "بيان الألفين الذى نشر فى عدة صحف أمريكية".
ويشير السفير فى خطابه إلى السيناتور الأمريكى أيضا إلى أن القبض على حافظ أبو سعدة يعود إلى اتهامه بأنه تلقى أموالا أجنبية فى مقابل التقرير الذى أعدته المنظمة وأوردت فيه "مزايع زائفة" عن الكشف.

٢٤٣- انظر الوثيقة رقم ١٥

٢٤٤- انظر الوثيقة رقم ١٥

ونحن لا نريد أن نتصور ما دار فى خيال عضو الكونجرس الأمريكى عندما تلقى هذا الخطاب بعد القبض والتحقيق مع أمين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهو أمر لا يمكن أن يحدث فى أية ديموقراطية ولؤ نسبىة، ولكن للسفير كل العذر حيث لا يملك سوى إبلاغ السيناتور بالمعلومات الواردة له من القاهرة.

ويبدو أن السفير كان فى وضع حرج وهو يكتب هذا الخطاب حيث إضطر إلى تبرير ما أسماه بعنف البوليس بأنه " يحدث فى دول عديدة فى العالم ومنها الولايات المتحدة ومصر ". ولكنه يعرف أيضا أنه إذا وقع ذلك فى الولايات المتحدة فإن تحقيقاً جدياً سيتم وسيلقى رجل البوليس جزاءه دون أن تحاول الحكومة الدفاع عنه أو التغطية على جرائمه.

ولم يتوقف الأمر عند تبادل الرسائل أو اتصالات السفارة الأمريكية والبريطانية، حيث اجتمع حوالي ٢٥ من أعضاء الكونجرس ومن هيئة "بيت الحرية الأمريكى" (Freedom House)، قطعوا الآلاف من الكيلومترات بعد أحداث الكشع الأولى، مع السيد حبيب العادلى وزير الداخلية للإستفسار منه عما حدث، على النقيض من أعضاء مجلس الشعب المصرى.

ويبدو أن السيد وزير الداخلية قد أعطى لهم صورة حول الأنبا ويصا على إنه "إرهابى ومتطرف"، حيث قالوا للأنبا ويصا فى لقاء معه بعد ذلك بأنهم "لو كنا قد استجبنا لكلامه عنك أو صدقناه، ما كنا قد جئنا لمقابلتك".

كما قام أعضاء لجنة الحريات بمجلس الشيوخ الأمريكى ببحث هذا الأمر مع الدكتور أسامة الباز وغيره من الشخصيات البارزة فى الدوائر السياسية والدينية والإعلامية فى مصر.

ومن المؤكد أن السلطة التى حاولت نفى التعذيب فى أحداث الكشع الأولى، لم يكن بإمكانها نفى المنبحة التى تعرض لها أقباط الكشع بعد ذلك. وإذا كانت قد نجحت فى البداية فى التعطيم على ما حدث أمام الرأي العام الداخلى، فإنه لم يكن بالإمكان هذه المرة أن تسوق نفس الحجج والحملات التى ساقتها ضد اللورد ألتون، ولم يكن بإمكانها أن ترفض أية محاولات أجنبية للاستفسار حول ما حدث.

وهكذا استقبل أيضا الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء بعد أحداث الكشع الثانية وقدا أمريكيا يتكون من خبراء ومستشارى الكونجرس الأمريكى برئاسة كينج كاي. وأكد رئيس الوزراء أن أحداث الكشع وقعت بسبب خلاف بين شخصين مثلاً يحدث فى أي دولة أو فى الولايات المتحدة نفسها.

والطريف أن الوفد الأمريكى (والعهدة على جريدة الوفد) "قدم الشكر إلى الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء على دور الدولة لعودة الأمور إلى نصابها فى قرية الكشع، وضمان إشراف القضاء على التحقيق فى أحداث العنف التى شهنتها القرية" ٢٤٥

وعلى الرغم من أن جريدة الوفد لم تقدم تفصيلات لقاء هذا الوفد الأمريكى مع رئيس الوزراء، وعلى الرغم من غرابة الخبر، حيث كيف يتسنى لوفد أجنبي أن يشكر حكومة بلد على عودة الأوضاع الطبيعية فى قرية بداخلها، نتساءل لماذا لم يوفر علينا مجلس الشعب المصرى هذه المهانة الدولية، ويشكل لجنة لتقصى الحقائق فى الكشع، ولماذا لم يقيم باستجواب رئيس الحكومة ووزير الداخلية إعمالاً لدوره الذى كلفه به الشعب؟.

ويقول الدكتور أسامة الباز إن "سيناتور" من بنسلفانيا، كان يعرفه منذ أيام عمله بالولايات المتحدة، حاول مع آخرين إصدار قانون توضع فيه مصر على قائمة تضم ١٦ دولة تمارس الاضطهاد الديني ضد المسيحيين، فسأله الباز: كيف تتحدث عن اضطهاد المسيحيين فقط؟، وماذا عن فئات أخرى (مثل البهائيين في إيران أو المسلمين في البوسنة)؟، ثم كيف تتدخل في شئوننا الداخلية؟ ومع ذلك طلب منه أن يزور مصر ليرى على الطبيعة أنه ليس هناك اضطهاد للمسيحيين. ثم طلب من البابا أن يستقبله، فرد البابا قائلاً "كيف استقبل شخصية أجنبية للتحدث عن شئون مصرية؟" "هوله إيه عندي؟" ثم عرض أسماء ثلاثة من الأقباط يمكنهم لقاء هذا السيناتور.^{٢٤٦}

وإذا كانت الحكومة المصرية قد رفضت السماح لوفد الكونجرس بالتحقيق في أسباب أحداث قرية الكشح الثانية، إلا أنها في ضوء اتصالات من الإدارة الأمريكية وتحت ضغوط من أعضاء الكونجرس الأمريكي الذين كانوا قد تحركوا في أحداث الكشح الأولى "تعهدت بإبلاغ الإدارة الأمريكية بكافة الإجابات على الأسئلة الأمريكية وتوفير التقارير المطلوبة عبر البيانات الرسمية، والتي سيتم إرسالها عبر القنوات الدبلوماسية الشرعية. أكدت المصادر إجراء اتصالات مكثفة حالياً بين مصر والولايات المتحدة للاتفاق على قيام وفد مصري رسمي يضم رجال الدين إسلاميين ومسيحيين وديبلوماسيين بزيارة الولايات المتحدة خلال الأسابيع القادمة تهدف الزيارة إلى طمأنة المسؤولين الأمريكيين على سلامة الإجراءات التي تتخذها مصر لمنع حدوث أي أعمال عنف طائفية والرد على مزاعم اضطهاد الأقباط، لمنع حدوث أزمات بين القاهرة وواشنطن. تأتي زيارة الوفد المصري في إطار الترتيبات اللازمة للإعداد لزيارة الرئيس حسنى مبارك إلى واشنطن خلال شهر مارس القادم ولقاء القمة بينه وبين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون".^{٢٤٧}

البرلمان الأوروبي؛

ولم تقتصر التحركات على مجلس اللوردات البريطاني أو الكونجرس الأمريكي، حيث تحرك البرلمان الأوربي للمرة الأولى رغم علاقات مصر الممتازة مع الاتحاد الأوربي لبحث موضوع الكشح. وإذا كنا مثل النعامة نخفى رؤوسنا في الرمال، فإن العالم كله كان يدرى بما حدث، وفوجئ الجميع داخل مصر بأن لحزباً أوروبياً كانت على دراية بتفاصيل ما حدث في الكشح، وتقدم مشروعاً لإدانة مصر بسبب عدم اتخاذها للإجراءات الواجبة تجاه هذه المسألة.

واضطر الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب للهرولة أمام البرلمان الأوربي ومحاولة احتواء توجه البرلمان الأوربي لإصدار قرار يدين مصر. وسارع بالاتصال بالسيدة نيكول فونتين رئيسة البرلمان الأوربي ورؤساء برلمانات أوروبية أخرى، كما اتصل سفراء مصر في باريس ولندن وبروكسل على عجل مع البرلمان الأوربي للحيلولة دون ذلك.

ويقول الدكتور فتحى سرور "عندما علمت أن هناك مشروع قرار مقدم أمام البرلمان الأوربي حول مشكلة الكشح وكيف أن ذلك سيلحق ضرراً بسمعة مصر، لكون المشكلة أخذت حجماً أكبر من واقعها في الخارج، كان لابد من التصدي لذلك كله، فأرسلت برسالة عاجلة للسيدة نيكول فونتين رئيسة

٢٤٦ - في لقاء مع عدد من الأقباط في مكتب السفير المصري في ذلك الحين على ما هو في ٢٨ أبريل ٢٠٠٠

٢٤٧ - جريدة الوفد تحت عنوان "مصر ترفض استغلال أمريكا لأحداث الكشح" ٢١ يناير ٢٠٠٠

البرلمان الأوربي. ونحمد الله سبحانه وتعالى أنها أخذت بوجهة نظر مجلس الشعب المصري، وتحول القرار بالإدانة إلى قرار يمتدح فيه كافة إجراءات الحل فى مصر على كافة المستويات مع الإشادة بأن الدستور المصري يكفل المساواة المطلقة بين الجميع فى الحقوق والواجبات.. كما يكفل حق ممارسة شعائر كل دين دون تمييز.. وكذلك احترام مصر لجميع الاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها بشأن حقوق الإنسان" ٢٤٨

واضطر فتحى سرور الذى رفض أن يناقش موضوع الكشخ داخل البرلمان المصري لأن "يعرب عن عميق احترامه لحق زملائه أعضاء البرلمان الأوربي الراسخ فى عرض مشروع حول الكشخ أمام البرلمان الأوربي"، فى رسالته إلى رئيسة البرلمان. وذكر أسباباً لما وقع فى الكشخ لا علاقة لها بما حدث. حيث أشار فيها إلى "الثار والخارجين عن القانون واللصوص الذين استغلوا هذا الحادث وقاموا بالسلب والنهب، وارتكبوا عمداً منبحة شنعاء" ٢٤٩

وكانت هذه هي المرة الأولى التى يستخدم فيها مسئول مصري تعبير "منبحة شنعاء" وهو يخاطب محفلاً دولياً ولم يستخدم أي مسئول مصرى، بما فى ذلك سرور نفسه، هذا التعبير داخل مصر. وتناسى أن الذى ارتكب هذه المنبحة الشنعاء فى مستهل الألفية الثالثة هم قرويون مصريون وجيران للقتلى.

ورغم أن موضوع الكشخ لا علاقة له بالإرهاب التقليدي بشكل مباشر، إلا أن سفراء مصر لعبوا جميعاً على هذا الوتر الحساس لدى الأوربيين فى اتصالاتهم داخل البرلمان، وتحذروا عن الإرهاب وكيف أن مصر ضحية للإرهاب مثلكم ولا يجب إدانتها.

وأدت هذه التحركات بالفعل إلى قيام البرلمان الأوربي بإصدار قرار لم يشد بموقف مصر فى محاربة الإرهاب كما ذكرت الصحف، ولكنه "يأخذ علماً بالجهود التى تبذلها الحكومة المصرية فى مواجهة الأصولية وكل صيغ التطرف، ويدعو الدولة المصرية فى هذا الصدد إلى مواصلة توعية الرأى العام بالتسامح الدينى، وإحترام حقوق الإنسان، وحريات الأقليات والقيام بحملة ضد الحقد والعنف الطائفى، وأن تقوم بمبادرات فى إتجاه إلغاء عقوبة الإعدام". ودعى البرلمان الأوربي "المجلس (مجلس وزراء الاتحاد) للتطلع إلى القيام بأعمال لزيادة التوعية بالديموقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الدينى" ٢٥٠

وكان هذا القرار هو أسرع قرار يتخذه البرلمان الأوربي وتم التصويت عليه بأغلبية ساحقة وبرفع الأيدي. ولكن الجميع فى مصر اعتبروه إشادة صافية ونقية بالحكومة المصرية. ولم تنشر أية صحيفة مصرية النص الكامل لهذا القرار.

وأشاد نواب مجلس الشعب الغائب عن أحداث الكشخ، بما فى ذلك بعض نواب المعارضة "بالبلاء الحسن" الذى أبداه سرور. ووصل الأمر بالنائب الوفدي المعارض د أيمن نور إلى أن يصرح "بأن هذا الموقف السريع من دكتور سرور يجب أن يكون درساً للأجيال القادمة من البرلمانين وغير البرلمانين

٢٤٨- انظر الوثيقة رقم ٢٢ رسالة الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب إلى رئيسة البرلمان الأوربي مجلة آخر ساعة ٩ فبراير ٢٠٠٠

٢٤٩- المصدر السابق

٢٥٠- الوثيقة رقم ٢٢ ملخص القرار الصادر من البرلمان الأوربي حول أحداث الكشخ الثانية فى ٢١ يناير ٢٠٠٠ وفى إطار بند حقوق الإنسان

وقال النائب المعارض البدرى فرغلى (تجمع) "إن الدكتور أحمد فتحى سرور دائماً يضرب المثل والتدرة، وما هو بمجرد أن نما إلي علمه أن البرلمان الأوربي سوف يصدر قراراً بشأن أحداث الكشع سارع بإرسال خطاب شديد اللهجة إلي رئيسة البرلمان الأوربي موضحاً فيه جميع الحقائق حول هذه القضية".^{٢٥٢} ولا ندري بالطبع أين اللهجة الشديدة التى وجدها نائب حزب التجمع فى خطاب سرور وأنا كان لا يسعدنا قيام أي محفل دولي بإدانة مصر، إلا أننا وللأسف نشهد هنا اتفاقاً من المعارضة مع الأغلبية على إخفاء الحقائق مرة أخرى، ونشهد هزة عنيفة كما هو معتاد تجاه أي توجه من الخارج لإدانة مصر، دون أي محاولة فى الداخل لتجنب الإدانة. ومعنى ذلك خطير وهو أن السلطة فى مصر تخاف من الرأي العام الدولي، ولكنها لا تخاف من الرأي العام المصري، وتخاف على سمعتها ولا تأبه بسمعة وكرامة المواطن المصري.

ولكن آثار هذه الهزلة لم تدم وقتاً طويلاً حيث أدان الاتحاد الأوربي مصر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فى قرار أصدره فى ١٠ أبريل ٢٠٠٣.

ولم يجد بالطبع ما وصفته الصحف المصرية "برد قوى من رئيس مجلس الشعب على اتهامات البرلمان الأوربي"^{٢٥٣} إذ على النقيض من هذا الموقف العلني للمسؤولين المصريين، تشهد القاعات المغلقة داخل الاتحاد الأوربي تقديم تعهدات من المسؤولين المصريين بتنفيذ كافة بنود الشراكة بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان.

وفى شهر سبتمبر ٢٠٠٣ رفضت القاهرة طلباً من الاتحاد الأوربي لإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأوربي لتقصى الحقائق حول أوضاع الأقباط فى مصر ميدانياً. وتعللت القاهرة بأن ذلك "يعد تدخلاً فى الشؤون الداخلية ترفضه مصر بشكل قاطع". وأشارت مصر فى رفضها إلى ما وصفته "بالحملات الدورية التى تنظمها هيئات وجمعيات مشبوهة لدى الكونجرس الأمريكى بهدف تشويه سمعة مصر". وقالت القاهرة "إن استجابة القاهرة لهذه الحملات تنتظر إليه القاهرة بوصفه أمراً طارئاً فى طبيعة العلاقات بين المصرية الأوربية ينبغى عدم التوقف عنده طويلاً".

ويحق لنا أن نتساءل بعد كل ذلك: من الذى يهين سمعة مصر أمام المحافل الدولية، هل هم هؤلاء التين يطالبون داخل مصر بتحقيقات جادة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان؟ أم هؤلاء الذين يهرولون لتق ما حدث، ويكررون هذه السلوك فى استجداء مهين للكرامة الوطنية أمام المحافل الدولية التى جاءت تشك فى مصداقية هذا السلوك؟. وألم يكن من الأفضل أن يهرول مجلس الشعب ورئيسه إلى الكشع لمعرفة الحقيقة وتقصى الحقائق بدلاً من محاولات لجنة الحريات فى الكونجرس الأمريكى ولجنة حقوق الإنسان فى الاتحاد الأوربي؟. ولكن يبدو أن سمعة مصر فوق كرامة المواطن بل فوق العدل. ولا بأس من الظلم والكذب والتعتيم من أجل الحفاظ على سمعة مصر فى الخارج.

ولا يفوتنا أن نتهى الحديث عن دور المجلس دون أن نشير إلى الحل السحري والجذري الذى تفتق

٢٥١- جريدة الأخبار وجريدة الأهرام المسائى ٢٤ يناير ٢٠٠٣

٢٥٢- جريدة الأهرام المسائى ٢٤ يناير ٢٠٠٣

٢٥٣- جريدة أخبار اليوم "رد قوى من رئيس مجلس الشعب على اتهامات البرلمان الأوربي" ١٩ أبريل ٢٠٠٣

٢٥٤- إيلاف، جريدة عربية على شبكة الإنترنت، تحت عنوان "بعد رفضها وفد لتقصى الحقائق عن أوضاع الأقباط: مصر بين سندان تطلعه لاوريا

بمطرفة الساسة الحقوقية" ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣

عنه ذهن نواب الموافقة الدائمة لحل مشكلة الكشح، فى بادرة تعكس الحالة التى وصل إليها نوابنا فى تشخيص الداء والدواء. إذ درست لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب أربعة اقتراحات لتغيير اسم قرية الكشح، واختارت فى النهاية تحويل اسمها إلى قرية المحبة. وقام المجلس فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٠ باتخاذ قرار خطير هو تغيير اسم قرية الكشح إلى قرية المحبة. والطريف أنه حتى هذا الاقتراح، جاء من خارج المجلس وورد فى مقال لأحد الصحفيين^{٢٥٥}.

ويحق لنا هنا أن نتساءل فى النهاية أيهم أقرب للمواطنين المصريين الذين تم اغتيالهم، هل هم أعضاء مجلس الكونجرس الأمريكي وأعضاء مجلس اللوردات البريطانى الذين حاولوا التدخل والتحقيق فى هذه الأحداث أيا ما كانت الدوافع؟ أم أعضاء مجلس الشعب المصري شركائهم فى الوطن الذى صنع وجدانهم المشترك؟ أيهم أقرب، اللورد ألتون عضو مجلس اللوردات البريطانى عن مدينة ليفربول والسيناتور الأمريكى وولف، أم حسن رضوان عن دائرة دار السلام والدكتور أيمن نور عضو المعارضة فى مجلس الشعب المصرى؟ وأيهما أكثر أهمية فى النهاية، هل هو تصحيح بعض المعلومات الخاطئة لصحفية أجنبية والرد على أحد اللوردات، أم ضرورة البحث عن الحقيقة والدفاع عن مواطنين مصريين انطلاقاً من المهمة التى أوكلها لهم المواطنون فى إطار شرف هذا التكليف.

إننى أشعر بعد هذه المواقف وخاصة موقف النائب المعارض الذى حمل رحاله إلى "جزيرة الكلاب"، وبعد تلك المواقف من مجلس شعب كهذا، بأننى جريح فى شعورى بالمواطنة، وجريح فى وجدانى المشترك مع النائب المعارض ونواب الموافقة الدائمة، حيث كنت أتمنى أن تكون الصورة معكوسة وأن يلعب النائب المعارض الدور الذى لعبه اللورد ألتون فى الدفاع عن مواطنيه من ضحايا التعذيب داخل مجلس الشعب حتى لا نسمح للورد أو عضو فى الكونجرس الأمريكى أن يعطونا ونوابنا دروساً فى الدفاع عن حقوق مواطنيهم، وحتى لا نسمح لأحد بالتدخل فى شئوننا الداخلية.

٢١- القبض على حافظ أبو سعدة

بعد الهزة التى تعرضت لها أجهزة الدولة عقب نشر تقرير كريستينا لامب، والذى استعانت فيه بمعلومات وردت فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، اتجهت النوايا بعد التخبط الذى شاب ردود الفعل تجاه تقرير الصنداي تليجراف، إلى ضرب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وأمينها العام. وكانت الدولة قد تركت المنظمة تعمل على مدى أكثر من ثماني سنوات كمنظمة تحت التأسيس دون الاعتراف بها رسمياً بإصدار ترخيص رسمى لها بالعمل. وتحملت على مدى هذه السنوات مواقفها وبياناتها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر فى إطار تعميم إعلامي على بياناتها ومنشوراتها. وقبل تقريرها عن الكشف أصدرت المنظمة عدة تقارير عن التعذيب (قبل الكشف)، مثل التقرير الذى أصدرته فى يناير ١٩٩١ كما أصدرت تقريراً فى نهاية شهر أغسطس ١٩٩٨ حول الاختفاء القسري فى مصر وتناول ٣٢ حالة اختفاء لمواطنين بعد القبض عليهم واختفائهم فى ظروف غير معروفة. وأصدرت تقريراً آخر فى أول سبتمبر ١٩٩٨ يتناول وقائع قبض عشوائي وتعذيب فى خمسة مناطق أخرى فى مصر هى الحامول وبلقاس ونبروة والفواخير والقرية، وكذلك تقرير حول أوضاع السجناء والسجون. وأرسلت كل هذه التقارير إلى الجهات الرسمية مثل النائب العام ووزير الداخلية ولم تتلق المنظمة ردوداً عليها، ولم تتعرض هي أو أمينها لأية ملاحقات.

ولكن عندما بدأت المنظمة تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان بشأن الاقباط كان ذلك بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير، وأقدمت الدولة على ضرب المنظمة من الداخل، وعلى خطوة خطيرة هى حبس أمينها العام. وكان ذلك هو أيضاً موقف الدولة تجاه مركز ابن خلدون ورئيسه الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة الذى وضع حقوق الأقليات وخاصة الاقباط فى مصر نصب عينيه، كما سئرى فى الفصل التالى.

وهكذا كان موقف الدولة تجاه حافظ أبو سعدة والدكتور سعد الدين إبراهيم ، أمراً ذا دلالات كبيرة. والاثنتان هما من القلة النادرة من مثقفي مصر الذين اهتموا بشكل جدي بأوضاع الاقباط، فى إطار اهتمامهما العام بحقوق الإنسان والديموقراطية. وقد واجها بسبب ذلك الاتهامات الباطلة والمحاكمة غير العادلة والتخبط فى توصيف الاتهامات.

عندما بدأت جريدة وطني فى نشر تقارير صحفية عن التعذيب الذى يتعرض له المسيحيون فى الكشع وسط إظلام تام من أجهزة الإعلام المصرية لفت ذلك أنظار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. ويقول المحامى الشاب مصطفى زيدان الذى أوفدته المنظمة للتحقيق فى هذه الأحداث "لقد علمنا بموضوع الكشع فى البداية من جريدة وطني وكنت وقتها محامياً فى قسم العمل الميداني بالمنظمة، ورأى الأستاذ محمود قنديل رئيس القسم، وهو من الناس الأكفاء، ضرورة رصد هذه الواقعة. وقمت بالفعل بالاتصال هاتفياً بالأب بولا والأب أرسانيوس والأب أنطونيوس وكيل مطرانية البلينا، وطلبت مقابلة ولم أشأ الحديث عن الموضوع فى التليفون. وقمت أيضاً بعد ذلك بالاتصال بالأنبا ويصا وأبلغته برغبتى فى المجيء إلى البلينا والذهاب للكشع فوافق. وأنتهز هذه المناسبة وأقول أن الأنبا ويصا هو إنسان محترم ومستنير ولديه شجاعة ويستطيع أن يواجه نفسه ومن حوله. ولا يجب وصفه بالتشدد

أو التطرف لأنه يتمسك بحقه. وهو من أفضل الشخصيات الكنسية التي قابلتها ومثال لما يجب أن يكون عليه الإنسان المصرى الذى لا يصمت عن حقه، حيث تعاملت من قبل مع بعض المطارنة وقيادات كنسية مثل الأنبا (.....) ووجدت منه موقفاً جباناً فى موضوع إغلاق كنيسة (.....) ٢٥٦

ويقول مصطفى زيدان " ذهبت وقابلت الأنبا ويصا وقلت له أنا أريد أن أقابل الناس. وذهبت بنفسى وناقشتهم وقمت بتصوير الإصابات. ومن بين أثار تعذيب التى أذكرها الآن أثار تعذيب على جسم طفل عمره أربعة شهور تم تعذيبه أمام والته وذلك حتى يعترف أبوه أو أن تعترف أمه على أبوه بأنه ارتكب جريمة القتل، وكان هذا الطفل حالة ثقيلة لأن أثار التعذيب كانت باينة عليه قوى " .

ويواصل مصطفى زيدان حديثه قائلاً " عدت بهذه الشهادات إلى القاهرة وعرضتها على الأستاذ محمود قنديل رئيس الوحدة فأعجب بالمجهود وعرضها على الأستاذ حافظ الذى أعجبه التقرير كثيراً كما أعجبه الصور ولكن للأسف لم ينشر هذه الصور. وسافرت مرة أخرى قبل طبع التقرير بثلاثة أيام لاستكمال معلومات، وما أن وضعت قدمي فى سوهاج حتى أوقفنا كمين أمام مدخل البلينا، حيث قابلني اثنان من الضباط كانوا لطيفين جداً، وقاموا بتوصيلنا لغاية مطرانية البلينا، ثم أخذنا الأب بولا بعربته للكشخ أنا وصحفي كان معي، وقابلت الناس فى الكشخ عند أبونا جبرائيل عبد المسيح. وكانت المعلومات التى حصلنا عليها أكثر من المرة الأولى بمراحل وتأكدت من الأوضاع بنفسى. وفى طريقنا من الكشخ إلى سوهاج وجدت الكمين مرة أخرى، حيث قابلني مقدم شرطة وقال " اتفضلوا معنا" وعندما حاولت الرفض، قال لى " أمامك حل من اثنين، أما أن تأتى معنا أو تمشى من هنا " فقلت له " لا.. مش هامشى "، وعندما وجدت أنه سيكون هناك قدر كبير من البلبلة، قلت له " لنرى أولاً مواعيد القطارات "، فوافق على رؤية مواعيد القطارات وقال " إن لم نجد قطارات ستسافر بالاتوبيس "، فقلت له " لا أستطيع السفر ثمانى ساعات باتوبيس غير مكيف حتى القاهرة "، فقال لى " هى دى تليكيتك يا أستاذ مصطفى؟ هنلاقى لها حل " . وطلب لنا من هيئة النقل العام بالمنطقة أتوبيس مكيف من أتوبيسات الوجه القبلى، وسارت وراءنا عربة شرطة حتى غادر الاتوبيس حدود محافظة سوهاج " .

ويقول الأستاذ زيدان: " يشهد على ذلك صحفي أمريكي اسمه نيكولا كان بصحبتي ويعمل فى جريدة تصدر فى القاهرة بالإنجليزية وتسمى "كايرو تايمز" وهى جريدة أسبوعية. وهكذا تم ترحيلي فى مساء هذا اليوم إلى القاهرة بعد خروجي من كنيسة الكشخ فى الساعة الخامسة مساءً. وأضفت المعلومات الجديدة التى حصلت عليها هذه المرة إلى التقرير " .

وقبل صدور التقرير تم إرساله إلى وزارة الداخلية حتى ترد على الاتهامات الواردة فيه وحتى يتضمنها التقرير كما قال لى الأستاذ حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة. ولكن وزارة الداخلية لم ترد. فقامت المنظمة بإصدار هذا التقرير وأرسلته للصحف المصرية وجميع أعضاء مجلسي الشعب والشورى ورؤساء تحرير الصحف، ولكن أحدا لم ينشر منه حرفاً واحداً، كما أن أعضاء مجلسي الشعب والشورى لم يحركوا ساكناً كما رأينا.

ويقول الأستاذ زيدان إنه عندما نشر فى "الصندائ تليجراف" معلومات مأخوذة بصورة محرقة من هذا التقرير، " علمنا قبل أن تصل استدعاءات التحقيق بأربعة أيام أنه سيجرى التحقيق معي أنا

والأستاذ حافظ " . إلى حيث وسفلاً قد مللنا رجلاً يفتكلاً ذاك " فمعد بها فقام بها راقي

ومع تصاعد الحملة ضد المنظمة فى أجهزة الإعلام المصرية أصدرت بعض المنظمات العربية والدولية المصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان بيانات تعرب فيها تحسباً لأي احتمال، عن "مخاوفها العميقة إزاء تصاعد الحملة التى تستهدف تلويث سمعة حركة حقوق الإنسان والظعن فى نزاهة ووطنية القائمين عليها بغية عزلها تمهيداً لتطويقها وإحكام الخناق عليها" ٢٥٧

ونظراً لأن مصر تعيش فى حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨١، تتجدد بانتظام منذ ذلك التاريخ، يحظر قانون الطوارئ جمع أو تلقى التبرعات دون موافقة مسبقة من السلطات. وتنص المادة ٢ منه على عقوبة السجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات لكل من يخالف أحكام هذا المرسوم.

وتحققت مخاوف المنظمات المصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان بعد بيانها بثلاثة أيام حيث قررت السلطات تطبيق المرسوم العسكرى رقم ١٩٩٢/٤ طوارئ على المنظمة على الرغم من أنها كانت تتلقى التبرعات والتمويل من الخارج منذ ثمانى سنوات بل ومنذ نشأتها. ولكن عندما تعرضت لموضوع الأقباط لجأت الدولة إلى استخدام هذا السيف المسلط على رقيبتها وخاصة ضد حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة والمحامى الشاب مصطفى زيدان الذى قام بإعداد التقرير.

ولعله أمر بالغ الدلالة أن السلطات لم تقبض على أبو سعدة بعد صدور تقرير المنظمة حول الكشف وبعد إرساله لوزارة الداخلية للرد عليه، بل ألفت القبض عليه بعد أسابيع من التداعيات الناجمة عن تقرير الصنداي تيلجراف، وبعد شهرين من صدور التقرير نفسه. ولكن يكفى أن تلقى نظرة عابرة على البيانات والنداءات التى صدرت على المستوى المحلى وعلى الساحة الدولية والتي كشفت عن العلاقة الوثيقة بين القبض على أبو سعدة وصدور التقرير عن الكشف. ولنتوقف أولاً عند التقارير والنداءات والبيانات التى صدرت على المستوى المحلى داخل مصر.

يقول موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق بشأن أحداث الكشف الثانية إنه "من أبرز تداعيات أحداث الكشف ١٩٩٨ حبس الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حافظ أبو سعدة فى ديسمبر ١٩٩٨ بسبب التقرير الذى أصدرته المنظمة عن تعذيب المواطنين فى قرية الكشف . فقد تعرض للسجن خمسة أيام على ذمة التحقيقات فى القضية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٩٨ حصر أمن دولة عليا فى ديسمبر عام ١٩٩٨" ٢٥٨

وكان النداء الذى وجهته المنظمة إلى رئيس الجمهورية عقب القبض على أمينها العام أكثر وضوحاً عندما أشار إلى السبب الحقيقي للقبض على أبو سعدة عندما قال "إننا نعتقد أن تسليط الإتهام بشكل خاص فى مواجهة المنظمة وأمينها العام، دون مؤسسات أخرى يمكن أن يطولها هذا الإتهام، إنما يعكس رغبة بعض الأجهزة فى إسكات صوت المدافعين عن حقوق الإنسان وكبرى منظماتهم، وخاصة أن هذا الإتهام لم يتم تحريكه إلا فى أعقاب صدور تقرير المنظمة الذى رصد تجاوزات خطيرة لأجهزة الأمن بحق المواطنين فى قرية الكشف فى أغسطس ١٩٩٨، وأن هذه الأجهزة لم تجد بداً من الاستناد للأمر العسكري عندما عجزت عن الربط بين تقرير الكشف والدعم المالى الذى تلقته المنظمة".

٢٥٧ - نشرة الوعي الديمقراطي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان عدد ديسمبر ١٩٩٨

٢٥٨ - انظر الوثيقة رقم ٢٦ "موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق بشأن أحداث الكشف الثانية" الصادر فى

ويقول لي حافظ أبو سعدة "إن التقرير الذى أصدرناه عن الكشف يدين رجال الشرطة بجريمة تعذيب للمواطنين، وكان المطلوب هو نفي التهمة عن الشرطة وإلقائها على المنظمة واتهامها بأنها هى التى تثير الرأى العام الدولى. وكان المطلوب أيضا هو التغطية على جريمة التعذيب التى تمت ضد مواطنين مصريين. وخذ بالك من الأحداث ساعتها .. إن الضباط الخمسة أو الستة أبرياء، ثم يحصل كل واحد منهم على مكافأة ألف جنيه، وهذا كان معناه أن قضية نفي التهمة عن هؤلاء هى الأمر المهم عندهم. ومن هنا كان البحث عن كبش فداء وكان كبش الفداء هذا هو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهذا معناه أيضاً اتهام مباشر لى شخصياً بأنى تلقيت أموالاً، ومعناه أيضاً أن كل ما ورد بالتقرير غير صحيح، وهنا يأتى موضوع تشويه سمعة البلاد"^{٢٥٩}

ويضيف حافظ "تلقيت خطاباً من الضحايا فى الكشف يبلغونني فيه باستعدادهم للمجيء معي إلى المحكمة للشهادة بأن كل ما ورد فى التحقيق حدث لهم. وقلت لوكيل النيابة الذى كان يحقق معي "إن الناس موجودة ومستعدة تشهد معيا. لأنني كاتب أسماء ناس علشان تثبت أن هذا التقرير صحيح أم لا، هاتوا الناس دول كلهم واسألوهم هل أعطيتهم هذه المعلومات للمنظمة المصرية أم لا؟ نحن لم نفعل سوى الانتقال والاستماع للناس، وحصلنا على شهاداتهم وأخذنا صور بحالات التعذيب ونشرناها فى المجلة."

والسألة بالطبع - كما ورد فى البيانات التى أصدرتها منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية - ليست مسألة أموال تلقاها رئيس المنظمة فهي لم تكن لحسابه وإنما أودعت فى حساب المنظمة. وهى على أي حال ليست قصة تمويل، فالعشرات بل المئات من الجمعيات فى مصر تتلقى تمويلاً من الخارج. وقد شُنت حملة صحفية ضد سعدة بسبب شيك بمبلغ ٢٥ ألف دولار من لجنة حقوق الإنسان فى مجلس العموم البريطانى لصالح دعم برنامج المساعدة القانونية للنساء والمعاقين. وهو جزء من عقد وقع قبل عدة سنوات من تولى حافظ أبو سعدة أمانة المنظمة. هذا فضلاً عن أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كانت قد قبلت منذ عام ١٩٩٣ مشاركة الهيئات الدولية المانحة فى دعم الأنشطة والبرامج التى تضعها المنظمة وتتسق مع أهدافها، كما أن مصادر تمويلها معروفة للكافة بما فى ذلك الحكومة وأجهزتها الأمنية.

ويقول حافظ أبو سعدة "إنه عند القبض علىّ قال لي وكيل النيابة "معلش يا أستاذ حافظ هتفضل معانا ١٥ يوم. فقلت له وأنا أمزح لي طلبان، أن أحتفظ بتليفوني المحمول مثل (وذكر اسم إحدى الممثلات) للاتصال بأهلي، وأن أعرف فى أي سجن، فرفض وسجنت فى سجن طرة وحلقوا لى شعري فى اليوم الأول".

وعند التحقيق مع أبو سعدة، كانت الكشف والتقرير الذى أصدرته المنظمة عن تعذيب المسيحيين فيها هي الموضوع الرئيسى لأسئلة رئيس نيابة أمن الدولة العليا^{٢٦٠} فى التحقيق الذى دام ٤ ساعات ونصف ابتداء من الثانية عشرة ظهراً، وهذه بعض منها:

س: هل قامت المنظمة بإصدار تقرير يتعلق بقرية الكشف بمحافظة سوهاج؟

٢٥٩- فى لقاء مع حافظ أبو سعدة فى مكتبه بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى ٢٢ يوليو ٢٠٠١

٢٦٠- الوثيقة رقم ١٦ محضر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا فى أول ديسمبر رقم ٩٨/٦٩٥ حصر تحقيقات نيابة أمن دولة عليا، ملف صحفى

(٣مكرر) إصدار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، إعداد محمد حجي، بدون تاريخ ويقف من قرائته أنه صادر فى فبراير ١٩٩٩

ج: نعم.

س: وما ظروف إصدار هذا التقرير؟

ج: إحنا تلقينا شكوى فى المنظمة من أحد الأشخاص بسوهاج وأعتقد أن اسمه جبرائيل عبد المسيح (يقصد القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل بالكشخ)، بأن هناك تعذيب وقبض على عدد من المواطنين هناك، كما نشرت صحيفة الاهالى صفحة كاملة عن القبض والتعذيب بالكشخ، وذكرت عدداً من الحالات التى تعرضت للتعذيب، فتم التحرك بعد نشر هذا الموضوع بإرسال محامى المنظمة إلي الكشخ وهو مصطفى زيدان، لتحقيق الوقائع المنشورة بجريدة الاهالى، وتم إعطاؤه خطابين أحدهما لمدير أمن سوهاج والآخر لمأمور مركز البلينا للمساعدة فى تحقيق الشكوى، ثم جاء بالمعلومات من خلال المواطنين الذين قابلهم والمحامين وحضور تحقیقات النيابة تفيد أن عددا من المواطنين تعرضوا للتعذيب، فتم عمل بلاغ للسيد النائب العام فى ٢٠/٩/١٩٩٨ / وبلاغ لوزير الداخلية أيضاً فى نفس التاريخ وجرى اتصال تليفونى بيني وأحد ضباط مباحث أمن الدولة اسمه (.....) وأخبرته بما حدث وضرورة أن يكون هناك تحرك للإفراج عن المحتجزين واتخاذ إجراءات ضد الضباط الذين قاموا بالتعذيب، كما تم إرسال خطاب رسمى له أيضاً يتضمن نفس المعنى وتم عمل تقرير يتضمن ما انتهى إليه الأستاذ مصطفى زيدان .

س: وما الغرض من إعداد هذا التقرير؟

ج: التقرير يعد لإعلانه للرأى العام ولتحرك الجهات الرسمية فى مصر لتحقيق الوقائع الواردة فيه.

س: هل تم إرسال نسخة من هذا التقرير لجهات التحقيق المعنية؟

ج: أعتقد أنه تم إرساله إلي النائب العام ووزير الداخلية.

س: هل تم إرسال هذا التقرير إلي أي جهة خارج البلاد؟

ج: خارج البلاد لا، نحن نبعث للصحف الموجودة فى مصر ووكالات الانباء التى لها مكاتب فى مصر.

س: وما الهدف من ذلك؟

ج: ذلك مرتبط بآلية عمل المنظمة التى تقوم على إخطار السلطات المختصة بوجود انتهاكات، ثم تنتظر فترة من ٨ إلي ١٥ يوم لتلقى ردود تفيد تحرك الجهات الرسمية للتحقيق، فإن لم يحدث نلجأ إلي الرأى العام ممثلاً فى الصحافة ووكالات الانباء.

س: وما هو دورك فى إصدار هذا التقرير؟

ج: أنا المشرف تماماً عن كل ما ورد فى هذا التقرير والذي قمت بمراجعته.

(....)

س: هل تأكدت من صحة الوقائع التى تضمنها هذا التقرير؟

ج: نحن نرصد بالتقرير شهادات المواطنين والوقائع التى يراها محامى المنظمة ونصيغها جميعها فى صيغة الادعاءات والمزاعم ونرسلها لجهات التحقيق، لأن الذى يتأكد من صحة هذه الوقائع قد تمت أم لا هى جهات التحقيق.

س: ومتى تم نشر هذا التقرير؟

س: هل تلقت المنظمة المصرية أية مبالغ مالية من دول أجنبية فى الفترة السابقة واللاحقة لنشر هذا التقرير.

ج: لا لم يحدث إلا من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان البريطانى وهو خاص بمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعايير.

وأصدر المحقق فى نهاية هذا التحقيق قرارا بحبس أبو سعدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق. وسجن حافظ كمجرم عادى بين الأول والسادس من ديسمبر ١٩٩٨ فى زنزانة مساحتها متران فى مترين، وألبس ملابس السجن بعد أن وجهت له نيابة أمن الدولة الإتهام بأنه "قبل نقوداً من دولة أجنبية بقصد عمل ضار بمصلحة مصر، وإشاعة أخبار ونشر دعايات كاذبة بالخارج من شأنها الإضرار بالمصالح القومية العليا للبلاد، فضلاً عن تلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات الرسمية". والمقصود بالطبع هنا بمسألة إشاعة أخبار ونشر دعايات كاذبة بالخارج هو التقرير الذى أصدرته المنظمة عن أحداث الكشع الأولى.

ومنذ اليوم الأول لسجن أبو سعدة انهالت ردود الفعل المحلية والدولية من قبل منظمات حقوق الإنسان تدين هذا الإجراء وتطالب بالإفراج عنه.

وتصاعدت ردود الفعل المحلية إذ دعى حزب التجمع إلى إطلاق سراح أبو سعدة، وأعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها من هذه الإجراءات، وأكدت فى بيان أصدرته "أن أبو سعدة سجين رأى بسبب دفاعه عن حقوق الإنسان"^{٢٦١}. وطالبت منظمة العفو الدولية بإطلاق سراح أبو سعدة فوراً ودون قيد أو شرط.^{٢٦٢}

وفى إطار ردود الأفعال الدولية احتجت هيئة "فريدم هوس" فى رسالة بعثتها إلى الرئيس حسنى مبارك على اعتقال أبو سعدة قالت فيها "إن اللقاءات المباشرة التى أجرتها مع شهود عيان، أيدت صحة ما جاء فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول الأسلوب الوحشى الذى تعاملت فيه الشرطة المصرية مع أقباط قرية الكشع".^{٢٦٣}

كما طالبت أيضاً منظمة "هيومان رايتس وواتش" الأمريكية المدافعة عن حقوق الإنسان فى رسالة وجهتها إلى الرئيس حسنى مبارك "بالإفراج عن حافظ أبو سعدة فوراً ووضع حداً للتنكيل والترهيب الذى تمارسه الحكومة المصرية ضد منظمات حقوق الإنسان". ووصف هانى مجلى المدير التنفيذى للشرق الأوسط فى المنظمة فى نفس يوم توجيه الرسالة إلى الرئيس حسنى مبارك "اعتقال أبو سعدة بأنه سابقة بالغة الخطورة. لقد صدمنا لهذا التطور، (...) وأنه كان الأحرى بالحكومة أن تحقق فى أعمال التعذيب التى ترتكبها الشرطة وأجهزة الأمن وتعاقب المسؤولين عنها لا أن ترسل نشطاء حقوق الإنسان إلى السجن".^{٢٦٤}

٢٦١- بيان للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى ٣ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٢- بيان لمنظمة العفو الدولية فى ٣ ديسمبر ١٩٩٨ يطالب بالإفراج على حافظ أبو سعدة

٢٦٣- رسالة إحتجاج على القبض على حافظ أبو سعدة أرسلتها هيئة فريدم هوس الأمريكية إلى الرئيس حسنى مبارك فى ٢ ديسمبر ١٩٩٨، جريدة القدس العربى اللندنية فى ٤ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٤- رسالة وجهتها منظمة "هيومان رايت وواتش" للرئيس حسنى مبارك فى وأصدرت بياناً حول اعتقال أبو سعدة، جريدة الشرق الأوسط اللندنية فى ٥ ديسمبر ١٩٩٨

كما أعربت اللجنة الدولية للقانونيين عن قلقها العميق فى بيان صدر بجنيف بشأن اعتقال أبو سعدة الذى وصفته "بأنه مدافع بارز عن حقوق الإنسان، (....) وأن هذه الخطوة تستهدف على ما يبدو إسكات المنظمة" ٢٦٥

وقال مسئول أمريكي بوزارة الخارجية الأمريكية طلب عدم نشر اسمه "إن هذا الاعتقال أثار قلق واشنطن وأنتنا نؤمن بأهمية عمل المنظمات المستقلة المدافعة عن حقوق الإنسان من أجل تنمية المجتمع، وندعو الحكومة لأن تمكنها من أداء عملها دون تحرش" ٢٦٦. وأضاف المسئول قوله "أن السفارة الأمريكية فى العاصمة المصرية القاهرة على اتصال مع الحكومة المصرية وتعمل على التأكد من الحقائق مضيفاً أن مصر تعهدت بالتحقيق فى مزاعم عن وحشية الشرطة فى قرية الكشح"، وأضاف المسئول قوله "أطلعنا على التقرير من البداية ونواصل حث الحكومة المصرية على إجراء تحقيق كامل وتقديم المسئولين عن وحشية الشرطة للعدالة" ٢٦٧

وقال متحدث باسم سفارة بريطانيا بالقاهرة "إن بريطانيا تتابع قضية أبو سعدة عن كثب وأنها على اتصال بأعضاء آخرين بالاتحاد الأوربي يقدمون تبرعات للمنظمات غير الحكومية فى مصر" ٢٦٨ كما وجهت ٢٠ منظمة حقوقية عربية وأجنبية نداءً إلى الرئيس حسنى مبارك لاستخدام الصلاحيات والسلطات الممنوحة له لإطلاق سراح أبو سعدة. فى الوقت الذى وصلت فيه إلى القاهرة بعثة دولية لتقصى الحقائق حول القضية.

وطالبت المنظمات العشرين فى بيان لها "برفع يد الحكومة المصرية عن حركة حقوق الإنسان وعدم المساس بأى من نشاطاتها والتحقيق فى بلاغات التعذيب الذى يتعرض له المواطنون" ٢٦٩. وأفاد نائب رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ياسر حسن "بأن بعثة الفيدرالية الأوربية وهى منظمة عالمية مقرها باريس تضم ممثلي ثمانين دولة وصلت إلى القاهرة وبحث فى ملابسات إعتقال أبو سعدة. وتتوى البعثة لقاء وزراء الداخلية والخارجية والنائب العام والمطالبة بزيارة أبو سعدة فى سجنه" ٢٧٠.

ويحق لنا هنا أن نتساءل بعد ردود الفعل هذه من قبل منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية من الذى أساء إلى سمعة مصر هل هو أبو سعدة، أم هؤلاء الذين أرادوا ضرب المنظمة؟ ويبدو أن الضغوط والاحتجاجات من منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية قد دفعت الدولة إلى التوجه لإخلاء سبيل حافظ أبو سعدة حيث قام رئيس النيابة باستدعائه من سجنه لهذا الغرض بعد اليوم السادس وليس فى نهاية الخمسة عشرة يوماً المقررة. وعندما سأله المحقق السؤال الأول رفض حافظ أن يجيب على أسئلته وقال له "أنا حاسس إن القضية لها بعد سياسى وعاوز أمثل أمام قاضى التحقيق وأرفض الإجابة على أية سؤال". وأصدر المحقق قراراً بإخلاء سبيل أبو سعدة بضمان مالي قدره خمسمائة جنيه، وسرعة وضبط

٢٦٥ - جريدة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٦ - المصدر السابق

٢٦٧ - جريدة القدس العربى فى ٤ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٨ - جريدة القدس العربى فى ٦ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٩ - جريدة الحياة فى ٦ ديسمبر ١٩٩٨

٢٧٠ - وصلت هذه البعثة فى ٤ ديسمبر ١٩٩٨

وإحضار المحامي الشاب مصطفى زيدان الذى قام بالذهاب إلى الكشخ ورصد ظاهرة التعذيب. وإذا كانت الدولة قد حاولت تطبيق قانون الطوارئ ضد الأمين العام للمنظمة بصفته وبسبب حصول المنظمة على تمويل خارجي وفقا للتوصيف الرسمي للاتهام، فإن مصطفى زيدان وبهذا المنطق لم يحصل على أى تمويل خارجي وبالتالي لا ينطبق عليه الاتهام الرسمي، ولكن ذلك لم يمنع من استدعائه والتحقيق معه، وهذا دليل إضافي على أن هذا القبض والتحقيق يرتبط بشكل مباشر بالتقرير الذى أعده عن الكشخ.

وقد أكد ذلك مصدر أمني عندما صرح "بأن الشرطة تلاحق المحامي مصطفى زيدان عضو المنظمة الذى أصدرت نيابة أمن الدولة قراراً بتوقيفه بتهمة إعداد تقرير عن أحداث الكشخ أصدرته المنظمة وأستندت إليه وسائل إعلام غربية لنشر تحقيقات عن إضطهاد الشرطة المصرية للأقباط فى قرية الكشخ".^{٢٧١}

وقدم مصطفى زيدان نفسه بعد الإفراج عن حافظ أبو سعدة بعشرة أيام من استدعائه من قبل نيابة أمن الدولة العليا، بناء على طلب المستشار المحامى العام الأول، لإستجوابه فى القضية رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٩٨

وتركزت أسئلة المحقق أيضا على تقرير الكشخ وهذه بعض منها:

س: ما هي معلوماتك عن الوقائع التى أثرت بشأن قرية الكشخ؟

ج: جاء للمنظمة شكاوى من شخص يدعى جبرائيل وآخر يدعى بولا تفيد بوجود انتهاكات للمواطنين أثناء التحقيق فى جريمة قتل. وتلك الشكاوى جاءت إلى الأمين العام، فقام بإيفادي إلى القرية لعمل الإجراءات القانونية اللازمة. وبالفعل توجهت إلى مدير أمن سوهاج ب خطاب من المنظمة تسلمه منى المقدم من شعبة المباحث الجنائية بمديرية أمن سوهاج. كما قام الأهالي ببث ونقل شكاوهم إلى وبالفعل تقدمت بعدة بلاغات للنائب العام ووزير الداخلية والنيابة العامة.

(.....)

س: وما الإجراءات التى اتخذتها فى هذا الصدد؟

ج: الإجراءات هي أولاً توجهت إلى مأمور مركز البلينا لأن الشاكين جاء عنوانهم على البلينا، ثم قمت بمقابلة الشاكين، ثم قمت بالتوجه لمديرية أمن سوهاج ولم أستطيع مقابلة مدير الأمن لعدم وجوده، وقابلت المقدم واستلم منى خطابات المنظمة. وعندما حضرت قمت بتقديم شكاوى ملخصة عما حدث على لسان الأهالي للنائب العام ووزير الداخلية.

(.....)

س: وهل تابعت تلك التحقيقات؟

ج: جاء بعد ذلك تحقيق نيابة سوهاج الكلية مع الأنبا ويصا، وإثنين من القساوسة ذكروا فيه أنه تم إعتداء من قبل الضباط على أهالي قرية الكشخ بتفصيلات دقيقة. وأنا حضرت هذا التحقيق بصفتي ممثلاً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وجاء فى التحقيق تفصيلات الشكاوى المقدمة للمنظمة على لسان الأنبا ويصا والقسيسين.

س: وما الذي خلصت إليه بعد التحقيق؟

ج: أن هناك شكوى جاءت على سبيل الإدعاءات والمزاعم بحصول الإعتداءات، والتي حققتها النيابة وبحدوث إعتداء وتعذيب لأهالي قرية الكشح عن طريق بعض الضباط والذين ذكروا أسمائهم فى التحقيق.

(....)

س: وهل قدمت للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى تتبعها أي مدونات أو تقارير فى هذا الخصوص؟

ج: نعم قدمت شكاوى الأهالي التى استمعت إليها وكتبوها لي كما قدمت ما ورد فى تحقیقات النيابة أثناء حضورى.

واكتفى المحقق بإخلاء سبيله بكفالة قدرها مائتي جنيه وبعد أن وجه له الاتهام "بارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية للبلاد، والإدلاء بشائعات كاذبة بالخارج من شأنها الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد".

ولأنه كان قد تم الإفراج عن حافظ أبو سعدة قبل ذلك بعدة أيام بعد الضغوط المحلية والدولية، لم يكن من الممكن إصدار أمر بحبس مصطفى زيدان.

ومن الواضح أن هذه الحملة قد أرهبت المنظمة رغم سلامة موقفها، ورغم أن هذا التمويل قائم لنفس المشروع منذ عام ١٩٩٥ ولم يتحرك أحد أو لم يجر تحريك أحد لتقديم بلاغ إلي النائب العام وتسريب صور للمستندات المالية الخاصة بهذه المساعدة قبل صدور تقرير الكشح الصادر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨، وقبل التداعيات المترتبة على نشر تقرير لامب.

وعندما وقعت أحداث الكشح الثانية أرسلت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعثة أخرى لتقصي الحقائق ضمت أربعة من أفضل عناصرها للكشح هم المحامون محمود قنديل وسيد الطوخى ورضا عبد العزيز وجمال ببركات. وكان الأمين العام للمنظمة حافظ أبو سعدة علي رأس هذه البعثة ولكنه تخلف في اللحظة الأخيرة عن مصاحبته بعد أن نصحته شخصية هامة بالمنظمة بعدم الذهاب لأنه ليس من عادة المنظمة أن ترسل أمينها العام في مثل هذه الأحوال وعاد أبو سعدة من محطة القطار بعد اتصال تليفوني من هذه الشخصية أصرت فيه علي عدم ذهابه.

ويقول الأستاذ مصطفى زيدان "أن البعثة أعدت تقريراً تفصيلياً تم فيه رصد كيف اندلعت الأحداث وأسبابها وأعداد القتلى والمصابين وتفاصيل التلفيات التى تعرضت لها منازل ومحال المسيحيين. ولكن لم تصدر المنظمة التقرير الأصلي التفصيلي".

وعندما بدا أمام السلطة أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تعتزم نشر تقريرها الثاني عن المنبحة قرر إحالة حافظ أبو سعدة للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بتهمة تلقي أموال من جهات خارجية دون الحصول علي موافقة السلطات المختصة وهي التهمة التي سبق وأن وجهت له بعد احتجازه علي ذمة التحقيق في أعقاب صدور تقرير المنظمة حول الانتهاكات التي شهنتها قرية الكشح في أغسطس عام ١٩٨٨

ويبدو أن الأمين العام للمنظمة استشعر قدرا من الخطر بعد ذلك وسافر إلي باريس في مستهل

ويشير بيان أصدرته تسع مراكز مصرية عاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة واستقلال القضاء والمحاماة وتنمية الديمقراطية بعد القبض على أبو سعدة بعنوان "حاكموا الجلادين بدلا من محاكمة صوت الضحايا" إلى نفس السبب عندما أكد "أن إستدعاء الأمر العسكري وإشهاره في وجه المنظمة، جاء في أعقاب إقدام المنظمة على إصدار تقريرها الشهير الموثق لجرائم التعذيب وممارسات العقاب الجماعي التي طالت مئات المواطنين في قرية الكشح في أغسطس ١٩٩٨، ليقطع بأن المحاكمة التي جرى التدبير لها منذ ذلك الوقت، إنما تستهدف التنكيل بالمنظمة المصرية التي تجاسرت على كشف وتوثيق هذه الجرائم التي لم يفلت مرتكبوها من العقاب وحسب بل تمت مكافأتهم بعد ذلك".

وعلى المستوى الدولي أيضا كان السبب في تحويل أبو سعدة للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة واضحا للجميع. ففي بيان مشترك أصدرته سبع منظمات عالمية عاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في مقدمتها منظمة العفو الدولية والإتحاد الدولي لحقوق الإنسان، أشارت هذه المنظمات إلى "أن التهم المنسوبة إلى أبو سعدة متصلة فيما يبدو بالتقارير التي أصدرتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشأن حالات انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. (...) إن التحقيقات الأولية جرت في هذه الحالة بعد أسابيع قليلة من نشر المنظمة المذكورة تقريرا بالغ الحساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في صيف عام ١٩٩٨ في قرية الكشح في صعيد مصر التي تقطنها أغلبية مسيحية".^{٢٧٢}

أما البيان الذي أصدرته نهاده أبو القمصان زوجة حافظ أبو سعدة بعنوان "حافظ في خطر" بعد تحويل زوجها للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث طرحت في وضوح سؤالين: لماذا حافظ أبو سعدة ؟ ولماذا الآن ؟

تقول نهاده في ردها على السؤال الأول "عندما تولى حافظ الأمانة العامة للمنظمة في يونيو ١٩٨٨، أي قبل شهرين تقريبا من أحداث الكشح ١٩٨٨، أحدث طفرة في نشاط الرصد والمراقبة لأوضاع حقوق الإنسان وصدر عن المنظمة عدة تقارير تدين التعذيب والانتهاك، وأبرزها تقرير قرية الكشح ذات الأغلبية المسيحية في نهاية ١٩٩٨، والذي أكد بشدة على عدم وجود شبهة طائفية، ولكن على أثره وجهت الحكومة له التهم المذكورة كمحاولة لإبعاد تهمة التعذيب عن الضباط ومحاولة وصف المنظمة بالخيانة والعمالة".

وفي إجابتها على السؤال الثاني "لماذا الآن ؟ تقول أبو القمصان في نفس النداء "إن المنظمة كانت تستعد لحديث:

إصدار تقرير أحداث قرية الكشح الثانية ١٩٩٩ والذي يرصد بدقة وقائع العنف داخل القرية وتعامل السلطات معها.^{٢٧٣}

إعداد أوراق المنظمة للتسجيل طبقا للقانون ١٥٣/١٩٩٩ المنظم لعمل الجمعيات. وتضيف زوجة أبو سعدة "أن السلطات حاولت إرهاب المنظمة حتى لا تصدر هذا التقرير أيضا

٢٧٢- بيان مشترك لسبع منظمات عالمية صادر في ١٥ فبراير ٢٠٠٠

٢٧٣- نذكر هنا بأن المنحة التي وقعت في يناير ٢٠٠٠ سبقتها الخلافات في ٢٩ ديسمبر ثم الإعتداء علي راشد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ ولهذا تشير

القمصان إلي أحداث الكشح الثانية علي أنها أحداث ١٩٩٩

إتهام الأمين العام بجنائية تتيج لوزارة الشؤون الاجتماعية الإعتراض على اسمه فى قوائم المؤسسين لتضمن بذلك إبعاده عن المنظمة حتى يسهل السيطرة عليها".

وكانت هذه هي المرة الأولى التى يجرى فيها الإشارة علناً إلى أن المنظمة كانت تعتزم نشر تقريرها الكامل عن المنبحة والتي بدأت أحداثها فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩ ولكنها لم تصدر هذا التقرير بعد القبض على أبو سعدة وتوجيه اتهامات له وهو التقرير الذى ننشره هنا فى ملاحق هذا الكتاب للمرة الأولى.

وبعد أن سافر أبو سعدة إلى باريس روجت إشاعة بأنه سوف يطلب حق اللجوء السياسي من فرنسا. وكان يمكن أن نتصور حجم الفضيحة السياسية لمصر لو أن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان طلب اللجوء السياسي من بلد صديق لها مثل فرنسا، خاصة بعد الضجة المحلية والدولية التى صاحبت القبض عليه. وقد أحدثت هذه الإشاعة أثرها فيما يبدو لدى السلطة التى قامت بالاتصال به وإقناعه بالعدول عن ذلك، فيما يبدو وكأنه صفقة بين الطرفين تتمثل فى عدم محاكمته فى مقابل عودته لمصر وعدم نشر التقرير الأصلي الخاص بالمنبحة التى تعرض لها عدد من سكان الكشخ.

ويقول لي حافظ حول قصة طلب اللجوء السياسى هذه "لقد سألنى صحفيون من (الأهرام إبدو) حول وجود معلومات تتعلق بقيامى بطلب اللجوء السياسى، فقلت لهم أنا لم أطلب اللجوء السياسى، وكل ما أطلبه هو أن أحاكم أمام محكمة عادية وليس محكمة طوارئ، وقلت لهم أنا لا أحتاج لطلب اللجوء السياسى من فرنسا لأن معى تأشيرة صالحة لمدة سنة، وإقامة فى الولايات المتحدة لمدة خمسة سنوات، وفى الحالتين لا أحتاج للجوء".

ويضيف "أننى كنت قد ذهبت لباريس لحضور مؤتمر عن الاختفاء القسري فى العالم العربى، عقدته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان فى باريس". ويقول "إنه بعد أن انتهى المؤتمر، أصدر النائب العام قراراً بإحالة القضية، التى تم التحقيق فيها معى بعد صدور تقرير المنظمة عن التعذيب فى أحداث الكشخ الأولى، إلى محكمة أمن الدولة، وكنت قد فكرت فى العودة إلى مصر فى اليوم التالى، ولكن اتصل بي من القاهرة أصدقائي المحامين فى المنظمة وطلبوا منى عدم العودة والانتظار قليلاً لأن هناك احتمال بصور قرار بمنع من السفر ولهذا قررت الانتظار قليلاً".

قلت له: هناك ما يشير إلى أن عودتك إلى مصر بعد ذلك، تمت فى إطار صفقة بينك وبين الحكومة فى مقابل عدم قيامك بطلب اللجوء السياسى من فرنسا، وذلك فى ضوء اللقاء الذى تم بينك وبين الدكتور زكريا عزمى أمين عام رئاسة الجمهورية فى فندق ماريوت فى باريس؟.

فقال "كان هناك وفد من مجلس الشعب يضم الدكتور زكريا عزمى وكمال الشاذلى وأحمد فتحى سرور وآخرين يقومون فى ذلك الوقت بزيارة للجزائر وباريس، واتصل بي الدكتور زكريا بعد وصوله إلى باريس وقال لى "أنا عاوز أشوفك"، فالتقينا فى فندق ماريوت فى الشانزليزيه فى نهاية فبراير ٢٠٠٠، لمدة نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة.

وقال لي إزيك وعامل إيه وأخبارك وإيه بقى حكاية اللجوء السياسى دى؟
فقلت له هذا غير صحيح أنا راجع مصر بعد سبعة أو عشرة أيام. فقال لي هل هذه هي مجرد إشاعة؟

قلت له إشاعة لا أعرف عنها شئ. ثم أريد أن أسألك سؤالاً هل تصدق أننى أخذت فلوس وعملت

تقرير عن الكشح؟.

قال أنت ما أختش فلوس.

قلت له القضية تقول أنني أخذت فلوس مقابل تقرير الكشح؟

قال لا ، أنت ما أختش فلوس وإحنا عارفين أنك ما أختش فلوس مقابل التقرير.

قلت له نحن فى المنظمة نعترض على هذا القانون الذى يجرى تطبيقه عليها.

فقال تقاريركم شديدة قوى.

فقلت له يا دكتور إنها صحيحة.

وبينما كنا جالسين جاء الاستاذ كمال الشاذلى إلى بهو الفندق، وتناقشنا فى بعض الأمور. ولما تأكدنا

أننى لن أطلب اللجوء السياسى، قالوا لي خلاص ترجع مصر ونشوقك فى مصر بإذن الله

وقال لي د. عزمى أنت خايف من العودة لمصر؟.

قلت له أنا اتحاكمت قبل كدة أكثر من مرة ولكن حاكمونى أمام محكمة جنائية.

قال خلاص ترجع إنشاء الله.

ويقول حافظ أبو سعدة " إنه بعد هذا اللقاء وعندما كنت موجوداً فى باريس كان هناك لقاء بين وفد

مجلس الشعب برئاسة أحمد فتحى سرور يصحبه د. زكريا عزمى وكمال الشاذلى وآخرون، مع

بعض أعضاء الجمعية الوطنية. وسأل نائب اشتراكي فرنسي د.سرور عن "أحوال حافظ" فقال له

فتحى سرور الذى لم يكن يعلم بالإتصال الذى تم بينى ود. زكريا عزمى "إنه سوف يحاكم فى تهمة

جنائية".

فرد عليه النائب مندهشاً "أسيحاكم بتهمة جنائية؟ "

فأجابه سرور ليس معنى ذلك أنه سوف يعاقب حتماً.

وبعد ذلك فى اتصال بين حافظ أبو سعدة ومستولين فرنسيين من الخارجية الفرنسية أبلغه

الفرنسيون أن المسألة الخاصة به قد حلت. وفى ضوء ذلك ألغى موعد كان مقرراً بين حافظ أبو سعدة

وأحد مستشاري الرئيس الفرنسي جاك شيراك.

ويقول حافظ "إنه من ناحية أخرى سأل رئيس قسم الشرق الأوسط فى منظمة هيومان رايتس

واتش السفير المصري فى واشنطن نبيل فهمى عن موضوعي فرد السفير بأنه تم التوصل إلى حل

للموضوع".

ويضيف "أنه بعد أن عدت إلى القاهرة فوجئت بأن النائب العام يعلن فى تصريحات صحفية له

"بأنه لم يعلن إحالة القضية للمحكمة ولم يصدر قراراً بذلك، وأن هذا لم يحدث". ويضحك حافظ كثيراً

بعد هذه العبارة.

ويقول حافظ "أنا لا أعرف هل هذه الإشاعة صدرت للتأثير على مسألة إصدار التقرير الثانى عن

الكشح؟ لقد أعلننا عن قرب صدور التقرير الثانى عن الكشح. هل المقصود أن يتم التأثير على المنظمة

حتى لا تصدر التقرير؟".

قلت له: بل إن الهدف من هذه الإشاعة هو الضغط على الحكومة حتى لا يجرى التحقيق معك،

وليس لمنعك من إصدار تقرير الكشح، لأنه من الواضح فى ضوء اللقاء الذى تم فى باريس، أنه هناك

شكل من أشكال التفاهم بينك وبين الدولة حول عودتك وعدم محاكمتك فى مقابل عدم صدور التقرير الكامل عن أحداث الكشخ الثانية. وقد نفيت هذه الإشاعة فى لقاء باريس على حد قولك، فعودك بأنه لن تحدث لك مشكلة وعدت إلى القاهرة ولم يصدر التقرير الثانى الخاص بمنبحة الكشخ.

ويرد حافظ: "إنهم لم يقدموا لي وعود أو ضمانات محددة، ولكن دلالة هذا اللقاء بالنسبة لي هو أنه ليس من الممكن أن تلتقي شخصية بهذه الأهمية مع شخص سيحاكم بعد يومين. ده اللي أنا وصلني فى الحقيقة، وأعطاني اطمئنان علي وعلى المنظمة، وأنى ممكن أرجع وتستمر المنظمة بصرف النظر عن الأمر العسكري، لأن كل الاتهامات غير صحيحة".

فقلت له: إن ونتيجة كل ذلك أيضا هي عدم صدور التقرير الثانى عن الكشخ، هذا فضلا عن أن التقرير الثانى المختصر الذى أصدرتموه عن أحداث الكشخ الثانية يعكس محاولة لإقامة توازن يتسم بالخلل الشديد بين الضحايا من الأقباط والمعتدين.

قال: "أنا لم أكن راضياً عن التقرير الموجز الذى صدر وهو لا يعكس وجهة نظر المنظمة بالكامل، والتقرير الكامل الذى لم يصدر هو الذى يعكس وجهة نظر المنظمة. وإحنا بنحاول ما نخبطش جامد فى الدولة علشان ما تعاندش معنا جامد وتواجه المنظمة الموت، لأننا لا نعرف ماذا ستفعل معنا الحكومة بعد أن قدمنا طلب تسجيل المنظمة. وبعد ما كانوا موافقين رفضوا بناء على طلب أجهزة الأمن، وكان ذلك أغرب قرار أأخذ وهو رفض التسجيل بناء على طلب أجهزة الأمن".

ومعنى كل ذلك أن عدم إصدار التقرير الثانى عن الكشخ كان جزءا من هذه الصفقة.

ويقول الأستاذ مصطفى زيدان "إن هذا التقرير أعده خمسة من أفضل محامى المنظمة بعد تكليفهم، ومنهم الأستاذ محمود قنديل وهو من أكفأ الناس فى المنظمة، والأستاذ رضا عبد العزيز وهو من المحامين الأفاضل فى المنظمة وقد قرأت مسودته وكانت أفضل من رائعة، ولكن هذا التقرير لم يصدر. وبعد كتابته على الكمبيوتر تم حرق المسودة الخاصة به، ولكن "الديسكات" موجودة بالمنظمة. ورفض الأستاذ حافظ أبو سعده إصداره".

ويقول الأستاذ مصطفى زيدان "أنا أدعى أن التقرير لم يصدر بناء على أوامر من أمن الدولة للأمن العام للأستاذ حافظ أبو سعده".

قلت له "إن التقرير غير الكامل الذى أصدرته المنظمة عن أحداث الكشخ الثانية تقرير هزيل ويضع الطرفين، الجناة والضحايا، فى نفس المستوى؟

قال "إن التقرير الموجز الذى أصدرته المنظمة لا يمت للتقرير الأصلي بصلة، ولا تتجاوز عدد صفحاته ١٤ صفحة، فى حين أن التقرير الأصلي تقرير صادق راصد للأزمة ولأسبابها، من أين بدأت ودور الشرطة فى إشعال الأزمة، ومحدد فيه من هو المسئول عن إشعال أزمة الكشخ الثانية بشكل صريح، كما أشار إلي أسماء الضباط الذين رفضوا التدخل ودور الشرطة فى إشعال الأزمة وذلك حتى تكون صريحين".

ويقول مصطفى زيدان "إنه بعد أن سافر حافظ باريس وقابل هناك مسئولين وعدوه بحل الأزمة، عقد مؤتمرا صحفياً بعد أسبوع تقريبا من هذا اللقاء بالمنظمة حضره عدد من الصحفيين وأقضى سر الزيارة، لأنه يبدو أن الصفقة لم تكن قد نضجت بعد وأنه كان خائفاً لأنه عندما يقول أنه قابل زكريا

عزى أو آخرين من الحكومة أو الأمن فإنه يؤمن ظهره وحتى يدفع الحكومة إلى احترام كلمتها". وهكذا لم يعد أحد بعد ذلك يسمع شيئاً عن القضية الخاصة بالاتهامات الموجهة للأمن العام للمنظمة.

ولكن السلطات فى مصر لم تكتفِ بعدم صدور التقرير التفصيلي عن أحداث الكشغ الثانية وعدول حافظ أبو سعدة عن طلب حق اللجوء السياسى لفرنسا حيث قررت ضرب المنظمة من الداخل حتى تتحول إلى مجرد "يافطة" لا تقوم بأى دور حقيقى.

ولعل تصريح حافظ أبو سعدة بعد الإفراج ومغادرته سجن طره فى جنوب القاهرة فى اتصال مع وكالة الأنباء الفرنسية كان ينبئ عن هذا الاستعداد عندما قال "إن هناك ترتيبات تجرى من أجل بدء حوار مع الحكومة بهدف الحفاظ على وجود المنظمة فى المرحلة المقبلة، فالخطورة ما زالت قائمة على وجود المنظمة".

٢٢- د. سعد الدين إبراهيم .. تخصص أقليّات

كان موقف الدولة من الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية مشابهاً إلى حد كبير لموقفها من حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعد صدور التقرير الخاص بأحداث الكشع الأولى. وبفارق شهور قليلة تكرر نفس سلوك الدولة تجاه شخصية مصرية وطنية تناضل من أجل الديمقراطية وتقدم هذا الوطن، بسبب موقفه من الأقليات بشكل عام والأقباط بشكل خاص، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في محنة محاكمته وسجنه. ونحن لا نستهدف هنا استعراض كافة جوانب قضية د. سعد الدين إبراهيم أو الرد على كافة الاتهامات التي تعرض لها، ولكن فقط الكشف عن أن أحد أسباب المحنة الرهيبة التي تعرض لها، كان إثارته لمشاكل الأقباط.

بدأت متاعب الدكتور سعد الدين إبراهيم مع السلطات المصرية عندما حاول عقد مؤتمر حول الأقليات في العالم العربي عام ١٩٩٤ ومنعت الحكومة عقده في مصر. وثار ضده زوبعة إعلامية شديدة وهستيريا غوغائية شككت في وطنيته واضطرت إلى عقد هذا المؤتمر في قبرص في نفس العام. ويعنى ذلك أنه ليس من حق أحد أن يناقش سوى الموضوعات التي ترضى عنها السلطة أو أبواقها في أجهزة الإعلام. وفيما عدا ذلك يكون الإنسان خائناً وخارجاً عما يسمى بالإجماع الوطني. هذا الإجماع هو في حقيقته، على هذا المنوال، شكل من أشكال الإرهاب الفكري لكل من يخرج عليه. ولم ترهب هذه الحملات والضغط د. إبراهيم أو مركز ابن خلدون الذي استمر يعقد هذا المؤتمر كل عام. وجاء هذا التحدي من قبل الدكتور إبراهيم سافراً في مقدمة التقرير السنوي السابع للملل والنحل والأعراق حيث كتب يقول "لم يرهب مركز ابن خلدون المناخ الغوغائي الذي أحاط بنشاطه البحثي في مجال مشكلة الأقليات، بل ظل يسير على هذا النهج، وبات يعقد مؤتمراً سنوياً استنه المركز حتى تظل هموم الأقليات قيد الدراسة والبحث، والتعرف على التطورات التي تطرأ عليها".^{٢٧٤}

وأمام "ثقافة التستر" التي أرادت الدولة فرضها في مواجهة "ثقافة الشفافية"، والتعبير هنا للدكتور سعد الدين إبراهيم، أطلق المركز مبادرة جديدة في مجال نشر ثقافة التسامح والمواطنة وقبول الآخر في مجال التعليم تحت اسم "جعل التعليم أكثر حساسية لهموم الأقليات" تتمثل في إعداد مقررات دراسية تنشر ثقافة التسامح من خلال التعريف بالآخر الديني (القبطي) والتعرف على تاريخه وإسهامه الحضاري والوطني في تاريخ مصر".^{٢٧٥}

وعلى الرغم من أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم قد حضر الندوة الخاصة بمناقشة هذه المقررات في أواخر ديسمبر عام ١٩٩٨ وأثنى على جهد المركز ووعد بتشكيل لجنة لدراسة المقررات الدراسية المقدمة وسبل الاستفادة منها، إلا أن ذلك لم يرضِ على وجه التأكيد قطاعات أخرى في السلطة وخارجها.

والأمر المثير هو أن د. إبراهيم كان قد طلب منه تقديم برنامج تلفزيوني - بعيداً عن الأضواء - ظل يقدمه على شاشة التلفزيون المصري لعدة سنوات، حيث يقول "لقد طلبت منى الدولة على لسان أكبر

٢٧٤- الملل والنحل والأعراق التقرير السابع ٢٠٠٠، إصدار مركز ابن خلدون ص ١٠

٢٧٥- المصدر السابق ص ٢٢

مسئول فى الإعلام (السيد صفوت الشريف) أن أقدم برنامج تليفزيونى .. وحينما طلب منى هذا الطلب كان يعبر - كما قال لي - عن رغبة أعلى قيادة سياسية فى هذا البلد. وقبلت أربع سنوات وربما شئت الصدفة أن يرى بعضكم هذا البرنامج - بعيداً عن الأضواء الذى كان يبشر بممارسة المجتمع وسلوكيات المجتمع المدنى كبديل للإرهاب والتطرف. وكان هذا البرنامج منذ عام ١٩٩٢ إلى أواخر عام ١٩٩٥ فى قمة المرحلة التى كانت تواجه فيها مصر أخطر التحديات الداخلية - تحدى الإرهاب. هذا المتهم الأول الذى وثقت فيه الدولة والذى كان يخاطب عشرين مليون كل اسبوع، كل يوم جمعة مساءً بعد الأخبار^{٢٧٦}. ولكن هذا التحالف المؤقت ضد الإرهاب لم يشفع للدكتور إبراهيم حيث انقلبت عليه الدولة عندما اقترب من "المحاذير أو من الأمور المسكوت عنها" وفقاً لتعبيره الخاص.

ولعل أهم ما ضايق السلطات فى مصر هو قيام مركز ابن خلدون بإعداد حصر للإعتداءات التى تعرض لها الأقباط خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بعد حوالي ستة أسابيع من مجزرة الكشع، وبعنوان "طريق الأشواك من الخانكة (١٩٧٢) إلى الكشع (٢٠٠٠)"^{٢٧٧} ثم قيامه مع آخرين بإصدار "نداء إلى الأمة" قدم فيه عشر وصايا للوحدة الوطنية "لو تم تنفيذها سوف يشرق من جديد وجه مصر السمح. وتناول البيان بوضوح شديد الأسباب التى أدت إلى هذه المجزرة. فبعد أن ذكر الكثير من الإعتداءات التى تعرض لها الأقباط خلال العقود الثلاثة الأخيرة، أشار إلى "أن ما وقع فى الكشع ليس تبيراً خارجياً ولا هو من صنع أيد خفية، إنه فى الأساس نتاج لتعليم قاصر وإعلام مشوه وممارسات سياسية مضطربة وإجراءات أمنية معيبة".

وجاءت محاولته لمراقبة الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠ بالنسبة لثلاثة فئات هى الأقباط والمرأة والتيار الإسلامى لتكون بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير الذى لا يفهم حتمية التطور الديموقراطى، فتم إلقاء القبض عليه.

وإذا كانت هناك أسباب أخرى وراء القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم، وخاصة موقفه من وراثة الحكم الجمهورى وتعبيره الشهير "الجمكية" أي الجمهورية الملكية، أو قيامه بتقديم تقرير إلى المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى جنيف ٢٠٠٠ حول إنتهاكات حقوق الإنسان فى مصر، إلا أن موقفه من الأقليات وخاصة الأقباط كان هو الخلفية التى نضجت عليها محاولة توجيه ضربة له ولمركز ابن خلدون. ويكفى أن نقرأ عريضة الاتهامات الموجهة له ولمركز ابن خلدون، وفى مقدمتها تشويه سمعة مصر والحصول على أموال من الخارج من الاتحاد الأوربي.

ولكن الإتهام الذى يعنينا هنا ليس هو الحصول على أموال من الخارج، حيث لم يكن ذلك سوى ذريعة للإتهام الرئيسى وهو تشويه سمعة مصر، بل الإتهام بأنه "أذاع عمداً فى الخارج بيانات كاذبة وإشاعات مغرضة تتعلق ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد ومن شأنها إضعاف هبة الدولة واعتبارها، بأن أذاع بالخارج بيانات عديدة تفيد تزوير أي انتخابات تجرى بالبلاد وكذا وجود اضطهاد ديني بها على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات".

ونجد هنا تطابقاً تاماً مع التهم التى وجهت لحافظ أبو سعدة وهى تلقى أموال من جهات أجنبية والإضرار بسمعة مصر بسبب التقرير الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول التعذيب فى

٢٧٦- مقتطف من رد الدكتور سعد الدين إبراهيم عندما سألته القاضي فى جلسة ٢١ مايو ٢٠٠١ فى نهاية مرافعة الدفاع حول ما يقصد بالمجتمع التى

٢٧٧- جريدة وطنى عدد ١٣ فبراير ٢٠٠٠

وكالمعتاد واجه الدكتور حملة صحفية تراكبت مع القبض عليه والتحقيق معه وحبسه على ذمة التحقيق، لم تمن على الإطلاق بتقصي الحقيقة، وكان هدفها هو اغتياله معنويا والتمثيل بكرامته وانتماؤه الوطني ومبادئه وأفكاره أمام الرأي العام. وقد أحدث ذلك أثرا بالغاً ليس فقط لدى رجل الشارع ولكن أيضاً أمام العديد من المثقفين.

إذ بينما كنت أحضر أمسية للشعر الخليجي فى معهد العالم العربي فى باريس شعرت بالذهول عندما قالت لى شاعرة خليجية فى معرض التعليق على الحكم الذى صدر ضد د. سعد الدين إبراهيم "إنهم يقولون أن المستشار الثقافى للسفارة الإسرائيلية فى القاهرة نايم واكل شارب فى بيت سعد الدين"، وأدركت على الفور أن محاولة اغتيال هذا الرجل معنويا وسياسيا قد تجاوزت كل الحدود، وسألتها هل تصدقين هذا الكلام بالفعل؟ وقلت لها رأيي فى هذه المسألة.

ولم يكن الأمر مجرد شائعات، حيث تكشف حالة التخطب الشديد فى توصيف وتوجيه الاتهامات للدكتور سعد الدين إبراهيم محاولة التلغيق بأي شكل من الأشكال، وخاصة بعد ما تردد حول توجيه تهمة التخابر له ثم عدول السلطة عن ذلك بعد ضغوط دولية.

إذ نشرت بعض الصحف المصرية والعربية أن النيابة حققت معه بتهمة التخابر مع دولة أجنبية جاء فيها "أنه بعد ما وجهت إليه نيابة أمن الدولة العليا تهمة التخابر مع دولة أجنبية هي الولايات المتحدة بقصد الإضرار بمصلحة مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية، خضع إبراهيم لجلسة تحقيق جديدة استمرت حتى فجر أمس واجهته فيها النيابة بمعلومات جديدة عن علاقته بجهاز الاستخبارات الأمريكى "سى . آي . إيه". وقدم المحامى فريد الديب إلى المحققين نسخة من كتاب جمعت فيه أبحاث وكلمات ألفت فى مؤتمر عقد فى نيسان "أبريل" عام ١٩٩٤ ونظمت "كلية الدفاع الوطنى" التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية حضره موكله مع عدد آخر من السياسيين والأكاديميين المصريين. واستندت تهمة "التخابر" التى وجهت إلى إبراهيم إلى عبارات قالها أثناء المؤتمر تتعلق بأمور عسكرية مصرية وأوضح الديب أن الكتاب نشر بعد المؤتمر مباشرة وحوى كل التفاصيل لما جرى فيه "٢٧

وأشارت جريدة أخرى إلى توجيه الاتهام بالتخابر مع الولايات المتحدة بشكل واضح وقالت "من المتوقع أن يمثل د/ سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون والأستاذ بالجامعة الأمريكية أمام المدعى العسكرى لإستكمال التحقيقات التى كانت قد بدأتها نيابة أمن الدولة العليا فى تهمتي التخابر مع دولة أجنبية هي أمريكا، والرشوة الدولية بتقاضيه أموالاً من دول ومنظمات أجنبية دون إخطار السلطات المختصة وبالمخالفة لقرار الحاكم العسكرى. علمت "الأهالى" أن المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام أصدر أمراً بنسخ القضية مع تأشيرة تقول "ترسل إلى الجهة المختصة للتحقيق فى تهمتي التخابر والرشوة الدولية". وأوضح سمير الباجورى المحامى عن المتهم الرابع فى القضية أن الجهة المختصة هي إدارة القضاء العسكرى. المعروف أن محاكمة د. سعد الدين إبراهيم و٢٧ من أعوانه والعاملين معه قد بدأت السبت الماضى أمام محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمد عبد المجيد شلبى، ولم يشمل قرار الاتهام تهمتي التخابر والرشوة الدولية. وعقب خروجه من قفص

الاتهام ، يوم السبت الماضي ، قال : د. سعد الدين إبراهيم "للأهالي: "فوجئت بتوقع إحالتي للتحقيق مرة أخرى أمام القضاء العسكري فى هاتين التهمتين ولا أعلم لماذا؟، لكنني كمصري وطني أثق فى نزاهة القضاء المصرى مهما كانت الاتهامات. وأشارت مصادر هيئة الدفاع عن د. سعد الدين إبراهيم أن المحققين واجهوه بوجود "تحريرات" تشير إلى أنه تحدث فى موضوعات تتجاوز الورقة التى تقدم بها إلى المؤتمر، وما تضمنته من معلومات وأراء، وتلقى مقابل ذلك مبلغاً مالياً كبيراً. وكان د. سعد الدين إبراهيم أقر فى التحقيقات مشاركته فى الندوة التى حضرها حسب قوله "السفير المصرى فى أمريكا وطاقم من أعضاء السفارة وعدد كبير من الباحثين والمفكرين المصريين منهم د. أسامة الغزالي حرب، واللواء أحمد فخر، واللواء أحمد عبد الحليم من مركز دراسات الشرق الأوسط والدبلوماسي تحسين بشير وغيرهم" ٢٧٩

ولكن يبدو أن هذا التوجه لدى السلطات المصرية فى شأن محاكمة د. إبراهيم بتهمة التخابر قد أثار الولايات المتحدة لأنه يحمل أيضاً الجنسية الأمريكية. ويبدو أن السيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية اتصلت على الفور بالسيد عمرو موسى وزير الخارجية وأبدت دهشتها الشديدة متسائلة "هل يعقل أن توجهوا له تهمة التخابر معنا؟" وهددت بسحب السفير الأمريكى إذا لم يجر تحديد الإتهامات الموجهة له خاصة وأنه فى الحبس منذ ٤٥ يوما.

وقال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "إن ممثلين للسفارة الأمريكية فى القاهرة إجتمعوا مع مسؤولين مصريين كبار بمجرد أن علمت السفارة بالنبأ، وأنهم أبلغونا أن الحكومة المصرية لم توجه أى تهمة ضد الدكتور إبراهيم"، وقال باوتشر "نحن سعداء أن نجد تلك التقارير غير صحيحة لكننا مازلنا نشعر بقلق عميق بسبب استمرار احتجاجه دون تهمة". وأضاف قائلاً "لا نفهم قرار إطالة احتجاجه وندعو الحكومة المصرية إلى توضيح التهم الرسمية ضده أو الإفراج عنه وهو الأفضل"، وأوضح أن مسؤولين فى سفارة أمريكا التقوا مسؤولين مصريين أكدوا لهم أن أى اتهام رسمى لم يوجه بعد إلى رئيس مركز ابن خلدون. كما التقى السفير الأمريكى فى القاهرة دانيال كيرتزر أول من أمس رئيس الوزراء المصرى الدكتور عاطف عبيد للمرة الثانية منذ توجيه تهمة التخابر لإبراهيم قبل ثلاثة أيام، ورغم أن أحداً لم يصرح بشيء عن مضمون اللقاء إلا أن المراقبين اعتبروا أن كيرتزر بحث مع عبيد موضوع إبراهيم باعتباره يحمل الجنسية الأمريكية إضافة إلى جنسيته المصرية" ٢٨٠

وفى اليوم التالي مباشرة للإعلان فى الصحف عن توجيه الاتهام بالتخابر وبعد هذه الاتصالات الأمريكية العاجلة، سارع النائب العام ماهر عبد الواحد بعقد مؤتمر صحفى دعيت له أجهزة الإعلام المصرية والعربية والعالمية نفى توجيه تهمة التخابر ضد سعد الدين إبراهيم. وقال "إنه لا يمكن إستادتهم بعينها قبل أن تتوافر الأدلة عليها، (...) وأن النيابة لم تنته بعد من تحقيقاتها ولم تتصرف فيها وأشار إلى عدم منطقية ما نشر فى صحف الأمس بشأن اتهام د. سعد الدين بالتخابر" ٢٨١

ولكن إذا ما قرأنا محضر التحقيقات مع د. إبراهيم نجد المحقق يوجه له السؤال التالي

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك من اتهامك بالتخابر مع دول أجنبية ومؤسسات تعمل لمصلحة

٢٧٩- جريدة الأهالي تحت عنوان "مفاجأة لحالة سعد الدين إبراهيم للقضاء العسكرى بتهمة التخابر والرشوة الدولية" ٩ أغسطس ٢٠٠٠

٢٨٠- جريدة الحياة اللندنية تحت عنوان "النائب العام يفجر مفاجأة وينفى إتهام سعد الدين بالتخابر مع أمريكا" ٩ أغسطس ٢٠٠٠

٢٨١- جريدة الأهرام ٩ أغسطس ٢٠٠٠

دول أجنبية بقصد الإضرار بمركز مصر الحربى والسياسى والإقتصادى وأخذك مبالغ مالية من تلك الجهات بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية؟

ج: أولاً: قبل الإجابة على هذا السؤال لابد أن أسجل احتجاجي على الطريقة التى استدعيت بها اليومين الأخيرين وعلى وسيلة نقلتي من سجن الاستقبال إلي مبنى نيابة أمن الدولة. فقد تم استدعائي فى مساء يوم الجمعة بغير استعداد وبغير إخبار لبقية هيئة الدفاع لحضور التحقيق. ونقلت فى وسيلة نقل مثلت تهديداً على حياتي فقد كانت أرضية الشاحنة التى نقلت فيها مغطاة بما لا يقل عن اسم بالكيروسين، وكان جندي الحراسة يخن كل الوقت ولولا رجائي وتنبهى بأن يلقي طرف السيارة المشتعل خارج نافذة الشاحنة لاحترقنا جميعاً من جراء حريق محتمل. أما اليوم فقد تم استدعائي بعد أن ذهبت إلي الفراش ورجوت المسئولين فى سجن الاستقبال بأن يبلغوا النيابة أنني قد ذهبت للنوم وإرجاء هذا الاستدعاء إلي الغد، ولكنهم ادعوا أنه لا وسيلة لديهم للاتصال بنيابة أمن الدولة، وزيادة فى المهانة والتعسف طلب مني ركوب شاحنة لا تليق بنقل الحيوانات فقد كان أرضيتها مليئة بالمخلفات الآدمية وغير الآدمية، وأرجو من النيابة بأن تعين وسيلة النقل هذه وهى موجودة أمام المبنى، فلم تكن القذارة هي العامل المهيمن الوحيد ولكن أيضاً عدم وجود أي مقابض أو مماسك للمساك بها حتى لا أقع على أرض السيارة....) أما عن السؤال فهو إدعاء باطل كلياً وتاماً فبدون تحديد ما هي هذه الدول وما هي هذه الجهات وما هو طبيعة التخابر وأي أسرار يعنيها السؤال أو أي أضرار ترتبت على مثل هذا التخابر أو يمكن أن تترتب، فأنا أدعى أنني لم اتصل بأى دول ليست لها علاقات وثيقة بالدولة المصرية وأدعى أن كل الجهات التى تعامل معها مركز ابن خلدون هي جهات تتعامل معها الدولة المصرية ويوجد بعضها فى مصر بمقتضى إتفاقات تنظم العلاقة بين هذه الجهات والدولة المصرية بما فى ذلك بنود من الاتفاقات التى تعطى هذه الجهات حق عقد اتفاقات مع جهات غير حكومية مثل شركة ابن خلدون للدراسات الانمائية وفى ضوء هذه الخلفية لم نقم إلا بأعمال بحثية مشروعة ومنشورة وليس فيها ما يضير مصر من قريب أو من بعيد" ٢٨٢

واحتجت ست منظمات مصرية عاملة فى مجال حقوق الإنسان على " الحملة الإعلامية المنظمة التى صاحبت المحاكمة والتي لم يسبق لها مثيل وجرت فى مناخ من الكراهية استهدفت الاغتيال المعنوي لشخصية الدكتور سعد الدين إبراهيم داعية المجتمع المدني، الأمر الذى لا يمكن استبعاد تأثيره على مجريات المحاكمة، وبينما أجرت النيابة تحقيقاً مع مؤلف كتاب يدافع عن الدكتور سعد الدين إبراهيم، نجدها لم تحرك ساكناً أمام اتهامات بالخيانة والجاسوسية على شاشات التلفزيون المصرى " ٢٨٣

وإذا كان اهتمامه بالأقليات والملف القبطي بشكل خاص هو أحد الأسباب الرئيسية للقبض عليه، فقد ظهر ذلك واضحاً أيضاً فى رده عندما وجه له المحقق سؤالاً آخر حول الاتهام بالتخابر. فبعد أن تحدث عن " الأمور المسكوت عنها " والتي لا تستطيع النيابة أن تحقق فيها مثل تزوير الانتخابات فى عدة نواتر قال " ربما كان هناك مسكوت عنه آخر فى هذه القضية وهو ملف المسألة القبطية التى تصدى لها المركز فى السنوات الخمس الأخيرة بعد أن تزايدت الأحداث الطائفية الدامية من صنبو إلي كفر

٢٨٢- انظر الوثيقة رقم ٣٣ مقتطفات من محضر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا مع الدكتور سعد الدين إبراهيم

٢٨٣- بين ست منظمات مصرية هي: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز هشام مبارك للقانون، ومركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء،

واللجنة المصرية لحقوق الإنسان، والمركز العربى لإستقلال القضاء، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف فى ٢٣ مايو ٢٠٠١

دميان إلى عزة الأقباط إلى الكشع ١ والكشع ٢ . لقد كان مركزنا ومراكز شقيقة تنبه وتنذر وكنا نطالب احترام حقوق المواطنة كاملاً لأقباط مصر قولاً وعملاً، وكان احترام هذا الحق عملاً يتأتى بأن يشارك أقباط مصر مشاركة كاملة محسوسة وملموسة في السلطة وخاصة التشريعية، لم يكن اجتهدنا في هذا الصدد على هدى الأجهزة الأمنية لأنها كانت قد درجت على نفس الاسطوانة المشروخة مع كل حادث فتنة طائفية باتهام دوائر خارجية عن كل ما يحدث في الداخل المصري ولم تكلف هذه الأجهزة نفسها أن تلاحظ أن الحزب الوطني الحاكم لم يرشح قبطياً واحداً في ٢٢٢ دائرة التي تتكون منها مصر المحروسة، لا في انتخابات ١٩٩٥ أو ١٩٩٠ ولم تكلف هذه الأجهزة خاطرها لتفحص محتويات التعليم والإعلام المصريين، وما يقال أو لا يقال عن أقباط مصر، هذا المسكوت عنه في هذه القضية، في اعتقادي من الأسباب الحقيقية للنزعة التليفقية الانتقامية لدى هذه الأجهزة" ٢٨٤

كذلك لم يفارق الملف القبطي الدكتور سعد الدين إبراهيم حتى وهو داخل السجن بمزرعة طرة، حيث أرسل رسالة من داخل السجن إلى أحد الكتاب الصحفيين يقول فيها "إنه في مصر الليبرالية، سواء كان الوفد في الحكم أو خارجه، ما كان لهذه التشنجات الطائفية أن تطفو على السطح بهذا الشكل القبيح - كما أصبحنا نراها دورياً منذ حادث الخانكة ١٩٧٢ وإنهاء بالكشع ٢٠٠٠ والنبأ ٢٠٠١ . وبين الأول والآخر ٦٠ (ستين) حادثاً طائفيًا، كل منها أكثر احتقاناً من سابقه. وفي رأيي، وأظن أنك وآخرين لمحو لذلك، طالما استمر ملف الأقباط في حوزة وزارة الداخلية، وطالما ظل يعالج أمنياً، وليس سياسياً، فستظل الفتنة تطل علينا دورياً، مثل انفجار الألغام الأرضية... السجن : سعد الدين إبراهيم" ٢٨٥

وفي غضون ذلك أرسل كريس باتن، المفوض الأوربي للشئون الخارجية، رسالة إلى الرئيس حسنى مبارك يطلب منه فيها الإفراج عن سعد الدين إبراهيم، ويقول فيها أن مفوضية الاتحاد لم تر أي إخلال من قبل سعد الدين بالاتفاق الذى وقع معها. وأصدرت المفوضية الأوربية بياناً قالت فيه "إن مشروعى "مركز ابن خلدون" و"هيئة دعم الناخبات" قد خضعا لمراجعة خارجية أثناء التنفيذ، ولم تشر تقارير المراجع الخارجي إلى ما يمكن أن يثير أي تساؤل مالي أو مضموني. أما التقريران النهائيان اللذان حان موعدهما فسيخضعان أيضاً لنفس الإجراءات المعتادة ومطالبتنا بهذه التقارير النهائية لا علاقة له بالاتهامات الموجهة للدكتور سعد الدين إبراهيم وزملائه، كما لا تنطوي على أي هاجس لدى المفوضية الأوربية حيال إدارة هذين المشروعين" ٢٨٦

وبعد أسابيع من احتجاجه طلبت السلطات الأمريكية الإفراج عنه خلال ٤٨ ساعة، وهو الأمر الذي حدث بالفعل بعد ذلك بحوالي ٤٨ ساعة. ونسب إلى محاميه السابق فتحى الديب، قوله في برنامج "رئيس تحرير" الذي يقدمه حمدى قنديل، أن الرئيس مبارك كان قد قبل استعطافاً من سعد الدين إبراهيم. كما نسب فيما بعد إلى الدكتور إبراهيم قوله بأن رسالة من الرئاسة عن طريق الدكتور أسامة الباز لمحاميه طالبته بأن يتوقف عن توجيه الانتقادات وأنه سوف يجرى حفظ القضية إذا ما تم ذلك، وتم الإفراج عنه بالفعل من السجن.

غير أن المحامى فريد الديب نفى ذلك فى مقال له تحت عنوان "عيب يا دكتور سعد" قال فيه

٢٨٤- الوثيقة رقم ٣٣

٢٨٥- جريدة الوفد، رسالة للدكتور سعد الدين إبراهيم إلى الأستاذ مجدى منها، نشرها فى عموده "فى المنوع" فى ٢٧ يونيو ٢٠٠١

٢٨٦- بيان المفوضية الأوربية حول محاكمة داعية الديموقراطية الدكتور سعد الدين إبراهيم، بروكسيل ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠

"إنني إبان قيامي بالدفاع عنه فى مرحلة التحقيقات لم أقل له أبدا - كما قال فى حديثه المشار إليه - أن مسئولا كبيرا أو حتى صغيرا، طلب منى أن يصمت حتى تحفظ القضية ولم أقل مثل هذا الكلام فى برنامج حوار صريح جداً كما يقول، وكل ما حدث هو أنني نصحته عقب إفراج نيابة أمن الدولة عنه فى العاشر من أغسطس ٢٠٠٠ بأن يتوقف تماماً عن جميع الأفعال التى استتبعت تعقب أجهزة الأمن له وتقديمه للنيابة العامة".^{٢٨٧}

غير أن د. إبراهيم راح يتهكم على الأمن وما تعرض له داخل السجن فى محاضرة له بالجامعة الأمريكية تحت "كيف قضيت أجازة الصيف" .. ويبدو أن السلطات فى مصر لم تغفر له ذلك وأضمرت إعادته للسجن.

وفى الجلسة النهائية للمحاكمة، ألقى د. إبراهيم كلمة تحدث فيها عن كيف أنه قرر وهو فى سن الخامسة والثلاثين وبعد أن وصل إلى مرتبة الأستاذية فى واحدة من أكبر جامعات العالم العودة إلى مصر وأن يعيش مع أهله فى بلده بخلوه ومره، ولكنه لم يتصور أبدا أنه سيصل إلى ما وصل إليه فى صيف ٢٠٠٠ وأصدر القاضي حكماً مفاجئاً فى نفس الجلسة، وبعد ساعتين فقط من مراقبة الدفاع، بحبسه سبع سنوات، وهو الأمر الذى أثار استنكار الكثيرين ومنهم ست منظمات مصرية عاملة فى مجال حقوق الإنسان التى أصدرت بياناً تحت عنوان "الحكم بسجن سعد الدين وزملائه.. تهديد لمؤسسات المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير فى مصر".^{٢٨٨}

وظل د. إبراهيم فى السجن انتظاراً لحكم محكمة النقض. وفى ١٨ مارس ٢٠٠٣ أصدرت محكمة النقض حكماً بالبراءة هو فى حقيقته إدانة للتوجهات التى حاولت تكميم المجتمع المدني وللحملة الصحفية التى حاولت النيل من انتماؤه الوطنى.

وحول الاتهام "بأنه أذاع عمداً فى الخارج بيانات كاذبة وإشاعات مغرضة تتعلق ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد ومن شأنها إضعاف هبة الدولة واعتبارها، بأن أذاع بالخارج بيانات عديدة تفيد تزوير انتخابات تجرى بالبلاد وكذا وجود اضطهاد ديني بها على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات". قالت المحكمة "إن الدكتور سعد الدين إبراهيم وهو من العلماء فى مجال تخصصه .. لم يتخل عن انتماؤه لبلده الأول مصر وأنه فى نطاق ما كفله الدستور من أن حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو التصوير (...)، قام بتوظيف عمله فى دراسة سلبيات المجتمع المدني المصري فى تحوله الديموقراطي، وبعد أن أوردها وأحصاها تاريخياً ومن واقع ما نشر عنها وأثبت يصدها بغير تزييف أو تزوير، عمد هو إلى تحليلها ووضع الحلول لها ساعياً للقضاء على هذه السلبيات مستعيناً فى ذلك بالإسهامات والعقود التى تسمح بها الاتفاقات الدولية التى انضمت إليها مصر، ولا يعدو ما أورده فى تقاريره أو أبحاثه عن تزوير الانتخابات وهموم الأقليات أن يكون رجع صدى لما نشر عنها فى مؤلف أو تناولته الصحف أو تردد فى دعوى قضائية مما لا يستعصى مع ثورة الاتصالات أن يصل العلم به لمن يطلبه من خارج البلاد، ومن ثم فإن إرسال المتهم لشئ من هذه المعلومات أو الأبحاث إلى جهة معينة فى الخارج بمناسبة اقتراح المتهم على هذه الجهة مشروعا يتصل

٢٨٧- أخبار اليوم بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢

٢٨٨- بيان لست منظمات مصرية هي: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز هشام مبارك للقانون، ومركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، والنقطة المصرية لحقوق الإنسان، والمركز العربى لإستقلال القضاء، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠١

بتمتية المجتمع تتعاقدان عليه سويا لرغبتهما فى بلوغ أهدافه، فإنه ليس فى هذا الإرسال على ما سلف ذكره ما يتضمن أخبارا كاذبة ولا لإشاعة مغرضة بالخارج. (....) ومن نافلة القول أن مناقشة هموم الأقباط لا زالت بعض الصحف المصرية تتناوله إذ نشر فى مجلة أكتوبر بعددها رقم ١٣٦٥ الصادر فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢ تحت عنوان "مشاكل الأقباط فى مصر على طريق نحو الحل" حديثاً تضمن تعرض الأقباط فى مصر على يد الرومان المسيحيين للتمييز وأن الحكم العثماني حرم المسيحيين من الوقوف على قدم المساواة مع المسلمين فى السير الطرقات وإرتداء أنواع معينة من الملابس وركوب الخيل وحمل السلاح - وكيف انتهى أثر ذلك وأن الأقباط حالياً تطالب بإذاعة قداس الأحد من إحدى الكنائس مثل ما يحدث فى صلاة الجمعة وتطالب بتمثيلهم فى المناصب القيادية والسياسية والإدارية والتفيذية والقضائية بنسبة عددهم إلى عدد السكان كما تطالب بإتمام إجراءات إعادة الأوقاف القبطية مع عدم تجاهل التعليم لتاريخ الأقباط مع تنقية الخطاب الديني الإسلامي والمسيحي من التعصب وهو ما لا يخرج عما سبق وتعرض له سعد الدين إبراهيم".

وأشارت المحكمة إلى نزاهة الدكتور سعد الدين إبراهيم ومكانته العلمية استناداً لآراء عدد من كبار المثقفين المصريين مثل فريدة النقاش وسلامة أحمد سلامة وميلاد حنا والدكتور إبراهيم دسوقي أباطة والدكتور محمد السيد سعيد والدكتور سعيد النجار، وإلى أقوال شهود النفي مثل الدكتور أحمد كمال أبو المجد والدكتور عبد المنعم سعيد والدكتور محمد إبراهيم شاكر ومنير فخرى عبد النور ومحمد محمود الجوهري وأحمد محمود عبد العليم.

واستعانت المحكمة فى حيثيات حكمها الذى برأت فيه د. إبراهيم بعدد من الكتب والأبحاث مثل كتاب "النظام السياسي المصري نحو انتخابات مبكرة" الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام الذى يتضمن حدوث أخطاء وتجاوزات فى إنتخابات عام ١٩٩٥ مثل البلطجة والتزوير، وأن هموم الأقباط ومشكلاتهم ترتبط بقيود مفروضة على الحقوق السياسية للمصريين جميعاً، وأن ما حدث عقب جريمة قرية الكشع سنة ١٩٩٨ لم يكن جديداً على المصريين مسلمين ومسيحيين كالاتهامات التى ترتكبها الشرطة أو قطاع واسع منها معروفة وتتم ممارستها بانتظام، والأسوأ أنها صارت أمراً عادياً وجزءاً من طبائع السلوك ومما يعود إليه ذلك من ضعف كفاءة كثير من العاملين فى جهاز الشرطة ولذلك يصير إلقاء القبض على أعداد كبيرة من المشتبه فيهم بل وحتى أقارب المشتبه فيهم عقب كثير من الجرائم العادية تعويضاً عن تدنى قدرات البحث الجنائي ويصبح الضرب والتعذيب والتككيل والتعذيب للحصول على اعترافات تعويضاً عن ضعف القدرة على الوصول إلى الحقيقة عبر الطرق والأساليب المشروعة وأن ضيق الهامش الديموقراطي لا يتيح حتى الآن رقابة على أداء أى جهاز رسمى وليس فقط جهاز الشرطة ولا إمكانية لمساءلة ومحاسبة على التجاوزات التى تنطوي على جرائم حقيقية، وعلى انتهاك الدستور نفسه وأن مشكلات الأقباط مثل المسلمين تحلها الديموقراطية لا الجموح الطائفي، وأن القضيتين اللتين حظيتا بأكبر جدل حول مشكلات الأقباط تتعلقان بنسبتهن فى المناصب العامة والمجالس النيابية من ناحية وإجراءات بناء وتجديد الكنائس من ناحية أخرى، وأن السعي لتكريس الديموقراطية وليس تكريس تزوير الانتخابات هو الذى يحل مشكلة التمثيل القبطي فى المجالس النيابية".

وعندما سئل الدكتور سعد الدين إبراهيم بعد الإفراج عنه فى المرة الأولى وقبل عودته للسجن بعد صدور الحكم ضده بسبع سنوات "لماذا يحدث لك هذا؟" أجاب "هناك العديد من النظريات. أحدها أن ذلك يعد انتقاما من موقفى بشأن ما حدث فى الكشف فى يناير ٢٠٠٠ إذ يبدو أن البيان الذى أصدرته، والمحاضرات التى ألقيتها، والبيانات التى وقعتها، قد أثارت الغضب لدى أمن الدولة. والنظرية الثانية حول الانتخابات القادمة وخططنا لمراقبتها. ويبدو أن الاستعداد لذلك والقيام الذى أنتجناه، والذي لم يعرض إطلاقا هو قلب هذه الإتهامات، والذي نقول فيه للناس أن الانتخابات الأخيرة زيفت، وأنهم إذا أرادوا عدم تزييفها لابد من مشاركتهم. ذلك أنه تبين لنا فى أبحاثنا ومن خلال خبرتنا، أنه عندما تكون نسبة المشاركة عالية يقل التزييف. هذه هي رسالتنا وبسببها نحن متهمون بالإضرار بسمعة مصر. والنظرية الثالثة تعود ليس إلى المركز ولكن إلى كتاباتي حول "الجمهوريات الملكية"، على الرغم من أنني لم أذكر مصر بالاسم. حيث قلت أن هناك ظاهرة جديدة هي الجمهوريات التى يجرى وراثتها بالخلافة ولهذا هي تقترب من الملكيات. ونقول هذه النظريات أنه فهم بأن ذلك هو إسقاط على مصر".^{٢٨٩}

في هذا الفصل سوف نستعرض قراءة الميثاق المهني للصحافة والصحفيين تجاه أبحاث الكشع من منظور مهني أولاً، على قواعد العمل الصحفي الأمين، ثم على التزاماتها لهذه القواعد المهنية التي لا تغني عن أحد من العاملين في المجال الصحفي، وذلك فيما يتعلق بالخطبة الإخبارية والتحديات المهنية والمقالات.

وسوف نقدم في الفصل لاحقاً تحليل الممارسات التطبيقية التي سبقتها الصحافة في مواجهة أبحاث الكشع بشكل خاص، وذلك انطلاقاً بشكل عام، وذلك في إطار تحليل المضمون هذه الممارسات الراسخة التي تنجح بشكل تلقائي في مواجهة ما يسمى بالأبحاث التطبيقية.

وسوف نجد أن أجهزة الإعلام المضمون وخاصة الإذاعة والتلفزيون، كانت أبداً من أبرز النماذج السبقة لوقت الأجهزة التي تعالمت مع هذه الأزمة التطبيقية، وسوف نلاحظ مدى هذا على الصحافة المصرية بشكل خاص. وسنجد أنها، مع استثناءات قليلة، التزمت بجميع قواعد العمل الصحفي الأمين وهي تتعامل مع أبحاث الكشع كأي أبحاث أخرى، وتعمل مع بطاقة كأي بطاقة علمية.

الجزء الرابع:

الصحافة : سلوك مهني وتحليل المضمون

والأكثر أهمية قواعد العمل الصحفي قد برز واضحاً في الخطبة الإخبارية، وأبعد البعد من كتب المقالات والأبحاث من الصحافة في أنها كثيراً ما يفتقر إلى مهلة قبل أن يكتب أن هناك نقاشاً من كتاب المقالات والأبحاث الصحفية حاولوا من خلال أبحاثهم إقناع القراء بضرورة العودة إلى مهنة الصحافة.

وكان هناك أيضاً عديد قليل من المقالات التي حاولت عرض الحقيقة بشكل متوازن مع بيني الروايات الرسمية فيما يمكن أن تكونه اقتصاداً في الرؤية، أو محاولة لتعريب بعض من الحقيقة دون الخروج في المبالغة.

أما فيما يتعلق بالمقالات الصحفية فقد قسمت غالبية منها بالبعد كعاداً عن الحقيقة، وإن كانت هناك محاولات وأبحاث بسيطة من قبل بعض الصحفيين ولكنها للأسف كانت محاولات غير مكتملة ومشوهة لأسلوب تتخلل بهم أو خارجة عن إرادتهم.

ولعل من المفيد أن نشير على الفور منذ البداية أنه إلى جانب جريدة والتي نشرت صحيفة الأقباط تطبيقاً مطولاً تحت عنوان "محنة ضحايا موتات موكب شوشة بسوهاج لسلطة" ، التطبيق عمل السبوت والمقالات والأبحاث، تطبيق الضحايا كضحايا وضحايا بالأكبر، ذكرت فيه أيضاً كغيرها من المقالات، وتحت التصنيفات مختلفة لضحايا التطبيق والبيض المشواشي التي تعرض لها الأقباط من أحداث الكشع الأولى، وما عدا ذلك الجريئة، كانت هذا أو تلك حذرات تحاول الإشارة إلى تفصيل

٢٣- أجهزة الإعلام تنتهك قواعد المهنة

فى هذا الفصل سوف نحاول قراءة السلوك المهني للصحافة والصحفيين تجاه أحداث الكشف من منظور مهني، قياساً على قواعد العمل الصحفي الأمين، لنرى مدى احترامها لهذه القواعد المهنية التي لا تخفى عن أحد من العاملين في الحقل الصحفي. وذلك فيما يتعلق بالتغطية الإخبارية والتحقيقات الصحفية والمقالات.

وسوف نقدم فى فصل لاحق تحليلاً للمقولات التقليدية التي ساقتها الصحافة فى مواجهة أحداث الكشف بشكل خاص والملف الطائفي بشكل عام، وذلك فى إطار تحليل لمضمون هذه المقولات الراسخة التي تخرج بشكل تلقائي فى مواجهة ما يسمى بالأحداث الطائفية.

وسوف نجد أن أجهزة الإعلام المصري وخاصة الإذاعة والتلفزيون، كانت أداة من أدوات الدعاية السياسية لموقف الأجهزة التي تعاملت مع هذه الأزمة الخطيرة. وسوف نقصر حديثنا هنا على الصحافة المكتوبة بشكل خاص. وسنجد أنها، مع استثناءات نادرة للغاية، انتهكت جميع قواعد العمل الصحفي الأمين وهي تتعامل مع أحداث الكشف. وتبنت سلوكاً لا تستحق أن تحمل معه بجدارة لقب صاحبة الجلالة، لأنها أحتت هامتها أمام جلالة السلطة. ولم تلعب دورها كسلطة رابعة، هذا الدور الذي تمارسه الصحافة عادة في الديموقراطيات الحقيقية. وسنرى أيضاً أنها، وفيما يتعلق بالكشف لم يتوقف الأمر فقط على إخفاء الحقيقة أو حتى عدم السعي للبحث عنها، بل وصل الأمر بدورية أو اثنتين إلى التحريض على محاكمة هؤلاء الذين سعوا لإعلان الحقيقة أو البحث عنها.

وإذا كان انتهاك قواعد العمل الصحفي قد برز واضحاً فى التغطية الإخبارية، وابتعد العديد من كتاب المقالات والأعمدة عن الحقيقة في فيما كتبوا بقصد أو بجهل، فإن ذلك لا ينفي أن هناك قلة نادرة من كتاب المقالات والأعمدة الصحفية حاولوا من خلال أعمدتهم إنقاذ شرف الصحافة المصرية في مواجهة هذا الحدث.

وكان هناك أيضاً عدد قليل من المقالات التي حاولت عرض الحقيقة بشكل منقوص مع تبني الروايات الرسمية، فيما يمكن أن نعتبره انفصاماً في الرؤية، أو محاولة لتمرير بعض من الحقيقة دون الوقوع فى المحاذير.

أما فيما يتعلق بالتحقيقات الصحفية، فقد اتسمت الغالبية منها بالبعد تماماً عن الحقيقة، وإن كانت هناك محاولات وإرهاصات بسيطة من قبل بعض الصحفيين ولكنها للأسف كانت محاولات غير مكتملة ومشوهة لأسباب تتعلق بهم أو خارجة عن إرادتهم.

ولعله من المفيد أن نشير على الفور منذ البداية أنه إلى جانب جريدة وطني، نشرت صحيفة الأهالي تحقيقاً مطولاً تحت عنوان "حفنة ضباط حولت مركز شرطة بسوهاج لسلخانة"^{٢٩}، "التعذيب شمل السيدات والفتيات والأطفال"، "تعليق الضحايا كالنباث وصعقهم بالكهرباء"، ذكرت فيه قدراً كبيراً من الحقيقة، وقدمت تفاصيل مذهلة لعمليات التعذيب والقبض العشوائي التي تعرض لها الأقباط فى أحداث الكشف الأولى. وما عدا تلك الجريدتين، كانت، هنا أو هناك، شذرات تحاول الإشارة إلى تفاصيل

صادقة ولكنها كانت تضيق في زحام الأكاذيب.

وسوف نتوقف بالتفصيل عند معالم المعالجة الصحفية لأحداث الكشع الأولى والثانية.

الغياب عن الحدث:

إذا كانت أول أبجديات العمل الصحفي هي الذهاب إلى مكان الحدث سعياً وراء الحقيقة، فإننا قد شاهدنا غياباً كاملاً للصحافة وللصحفيين المصريين عن أحداث الكشع الأولى والثانية، هذا في الوقت الذي لم يتوقف فيه ذهاب الصحفيين الأجانب من كافة وسائل الإعلام الأجنبية إلى قرية الكشع للإلتقاء بأهالي الضحايا، ولقر مطرانية البلينا لمقابلة الأنبا ويصا لمعرفة حقيقة ما حدث.

وقد تم ذلك في ظروف صعبة للغاية بسبب التواجد الأمني المكثف في المنطقة والذي كان يمثل حاجزاً أمام قيام الصحافة الأجنبية بعملها بحرية تامة. هذا فضلاً عن أن الصحفيين الأجانب الذين كانوا يحصلون على تصريح رسمي، كانوا يذهبون إلى الكشع بصحبة مرافق من المركز الصحفي التابع للهيئة العامة للاستعلامات، بكل ما يحمل ذلك من معوقات بحثاً عن الحقيقة، وخاصة بالنسبة للشهود الذين يمكن أن يتخرجوا من قول الحقيقة أمام المرافق الصحفي خشية من المتابعة لاحقاً.

وعلى الرغم من كل هذه المعوقات لم تقلح السلطة في حجب الحقيقة عن أجهزة الإعلام الأجنبية، حيث عرف العالم حقيقة ما حدث في أدق تفاصيله، ويعود ذلك إلى سبب بسيط للغاية وهي أن الصحفي المحترف والذي يحترم قواعد المهنة يعرف كيف يصل إلى الحقيقة مهما كانت المعوقات.

وأذكر في المرة الأولى التي ذهبت فيها للكشع بعد حوالي ثلاثة أسابيع من أحداث الكشع الثانية، وجدت طاقماً من أحد التلفزيونات الألمانية عند القمص جبرائيل عبد المسيح راعي كنيسة الملاك بالكشع، وكان هذا الطاقم يريد رؤية بعض العائلات المسيحية، وأرسل القمص جبرائيل أحد الصبية مع الفريق لإرشاده، ولكن هذا الصبي عاد بعد دقائق قليلة وأفاد بأن أحد الضباط نهره وطلب منه الابتعاد، ثم أخذ معه الطاقم التلفزيوني....

ويقول لي الأب جبرائيل أنها ليست هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، حيث تبين لنا أنه عادة ما يضطرب الضباط أي فريق تلفزيوني لا يكون بصحبة مرافق صحفي من الهيئة العامة للاستعلامات إلى أماكن تجمع الأخوة المسلمين حيث تبدأ بعض النسوة في النحيب والبكاء والصراخ والحديث عن إعتداءات الأقباط عليهم.

فقلت للأب جبرائيل لا تخشى من شيء ذلك لأن الصحفيين المحترفين يعرفون تبين الحقيقة من الزيف ولديهم طرق في الاستقصاء تسمح لهم بتجاوز أية رقابة أو تزيف وسيعرفون كيف يصلون للحقيقة.

ولهذا السبب إذا كان الإعلام المصري قد حاول حجب الحقيقة عن الرأي العام الداخلي رغم قربه فإنه لم يستطع حجبها عن الإعلام الخارجي رغم بعده في زمن الأقمار الصناعية والإنترنت.

وإذا كان الأستاذ سمير رجب رئيس مجلس إدارة دار التحرير ورئيس تحرير الجمهورية يعيب ومعه كل الحق، على كريستينا لامب الكتابة حول أحداث الكشع عن بعد، فإننا نجد أن الصحافة المصرية في مجملها قد وقعت في نفس الخطأ.

حيث كتب يقول "هل يتصور أحد أن كاتبة تنشر تحقيقاً إخبارياً .. دون أن تزور موقع الحدث ولا تتلقى بأي طرف من أطرافه وبغير أن تقوم بالتقاط صورة واحدة؟". إن هذا - ولا شك - لا يمت لأصول المهنة من قريب أو بعيد .. بل يمكن وصفه بأنه كلام فارغ!"^{٢٩١} ونتساءل بدورنا كم من الصحفيين المصريين ذهبوا إلى الكشخ بحثاً عن الحقيقة بعد أن أرسلت المنظمة المصرية تقريرها عن أحداث الكشخ الأولى لرؤساء التحرير وللعديد من الصحفيين؟. وذلك على الرغم من قصر المسافة بين القاهرة والكشخ، عنها بين لندن والكشخ. وما هو عذر هؤلاء الذين كتبوا وعلقوا على الكشخ عن بعد من القاهرة، أو هؤلاء الذين زاروها واكتفوا بالتصريحات الكاتبة للمحافظ وبعض الوزراء والقيادات المحلية وأعضاء مجلس الشعب عن هذه الدائرة؟.

وأين مسئولية هؤلاء الذين لم ينشروا برقيات وكالات الأنباء حول ما حدث في الكشخ والتي حوت قدراً كبيراً من الحقيقة منذ الساعات الأولى، بينما ينشرون برقياتها كل يوم في تغطية جميع الأحداث التي تقع بالخارج وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأمر بأقليات مسلمة في دول غير مسلمة؟.

وإذا كان البعض يري أن المشكلة تعود إلى "كسل إعلامي هو المسئول عن خلق هذا الفراغ الذي ملأته تلك الرواية المفبركة التي نشرتها الصنداي تليجراف وردبتها صحف وإذاعات أجنبية كثيرة"^{٢٩٢} فإن المسألة في يقيني هي أخطر من كسل إعلامي ولكنها تتعلق بنظام إعلامي لا يتمتع فيه الصحفيون بحرية كاملة في مواجهة بعض القضايا الحساسة، وبأسلوب عمل "المنظومة الإعلامية" كما يعشق السيد صفوت الشريف تسميتها حينما يتحدث عن إنجازاته.

ترديد الرواية الرسمية فقط:

وإذا كانت الصحافة هي مهنة يكرس فيها الصحفي قلمه وضميره، بل وحياته لمحاولة تقديم صورة أمينة للحدث، والاستماع لكافة الأطراف وعرض المعلومات التي تتوفر له بأكبر قدر من الموضوعية يمكن أن تتيحه الطبيعة البشرية، حتى ولو كانت تختلف عن قناعاته وتوجهاته الشخصية، إلا أننا شاهدنا محاولات منتظمة ومتعمدة لإخفاء حقيقة ما حدث في الكشخ. فبعد أن انفجرت الحقيقة في وجوهنا في تقرير لصحيفة أجنبية، بشكل مبالغ فيه، بدأت رحلة ترديد الرواية الرسمية فقط. وأرسلت الصحف القومية وصحف المعارضة عدداً من الصحفيين لتغطية ما سمي بمسيرة الأبناء والفنانين. وذهب هؤلاء إلى الكشخ والبلينا مزودين بالرواية الرسمية، التي قدمها الأمن وبالأغاني المعتادة، وقامت بترديدها كاللبغاء، مع إستثناءات نادرة، دون رغبة في التعرف على حقيقة ما حدث، أو على الأقل محاولة عرضها بقدر من الأمانة. وهم في سعيهم هذا لم يقدموا حقيقة ما حدث كما عايشها الأقباط وتجاهلوا شهاداتهم ووجهة نظرهم ومواقفهم. وإن كان بعضاً منهم قد حاول فإن محاولاته ضاعت في رحام زفة الوحدة الوطنية والتصريحات الكاتبة.

وفيما يتعلق بالأنبا ويصا الذي سعى البعض لمقابلته، فإنهم لم ينشروا تصريحاته بدقة وأمانة، ولم يقوموا بعرض وجهة نظره كما هي. وعندما توقف لهذا السبب عن مقابلة الصحفيين المصريين، بدأ البعض في توجيه الاتهام له بأنه يرفض الإدلاء بأحاديث للصحافة الوطنية وأنه يفضل الصحفيين

٢٩١- جريدة الجمهورية تحت عنوان "أيداً لن نستسلم لأية صحافة صفراء في الداخل أو في الخارج" ٥ نوفمبر ١٩٩٨

٢٩٢- جريدة الجمهورية عمود "بالعربي" سعد هجرس تحت عنوان "الصنداي تليجراف كاتبة ونحن كسالى" ٥ نوفمبر ١٩٩٨

الأجانب. وقد رفض بالفعل العديد من الطلبات الصحفية لأن النشر كان يأتي مخالفاً تماماً لما قاله وما قدمه من معلومات، ما عدا واحدة أو اثنتين من صحف المعارضة، وخاصة صحيفة الاهالي التي حاولت تقديم الحقيقة بشكل منتظم، وكذلك صحيفتي الوفد والأحرار بطريقة غير منتظمة، في الوقت الذي شاركتا فيه أيضاً في الحملة العامة ضده .

ونقدم هنا روايتين للتدليل على سلوك الغالبية الساحقة من الصحفيين المصريين الذين ذهبوا للكشخ من القاهرة أو بصفتهم مراسلين محليين.

في إحدى المرات كان الأستاذ ميشيل بسادة المحامي متواجداً في حضور صحفيين من "الأهرام أبداً" في مكتب الأنبا ويصا. وصمم هؤلاء على الحصول على حديث مطول يتناولون فيه الأحداث منذ بدايتها، وصمم محاميه على أن يثبت هذا الحديث كتابةً وأن يوقع الصحفيون وأسقف البلينا على ما ورد فيه منعاً من نشر أحاديث غير صحيحة على لسانه، كما حدث في العديد من المرات السابقة. فوافق الصحفيون وتم تحرير الحديث كتابةً، لكن لم يتم نشر هذا الحديث، وإنما نشرت تصريحات وأخبار لا تمت بصلة لما حدث ولا لتصريحات الأنبا ويصا لهم.

ويقدم الأستاذ ميشيل بسادة المحامي رواية أخرى. إذ حدث عندما كان متواجداً في غرفة المحامين في إحدى جلسات محاكمة شيبوب بعد أسابيع قليلة من المذبحة، أنه لاحظ وجود صحفي من مجلة المصور كان يتحدث بصوت عال مع صحفيين آخرين من القاهرة، وكان يقول "المسيحيين عملوا حاجة مش لطيفة، لم يأخذوا عزاء وما نصبوش للعشرين قتيلاً، وأنا كنت عند المحافظ عبد العزيز بكر وقال لي إن الحركة دي مش حلوة، وأن المسيحيين لازم ينصبوا ويتقبلوا العزاء علشان المسلمين ما يفهموش أن المسيحيين هيضربوهم مرة ثانية وبالتالي سيقومون بضرب المسيحيين".

ويقول الأستاذ بسادة أن هذا الكلام كان مستفزاً ومثيراً للأعصاب لذلك أقحم نفسه قائلاً للصحفي "ما هذا الهزل، هو ما فيش صحفي، ولا حد في المجال الصحفي عنده ضمير ويراعى ريناً؟. انتو بتقبلوا الأبيض أسود والأسود أحمر ليه؟، بقى سيابتك مش مستلطف إن المسيحيين ما ينصبوش لناسهم المقتولين، هو ده اللي لفت نظرك في أحداث الكشخ ونسيت اللي عمله المسلمين وما قلتش كلمة ولا شرحت هما عملوا إيه؟".

فرد قائلاً: "دى خناقة عادية".

فقلت له: "إما أنك عارف الحقيقة وتضل أو أنك لا تعرفها ودى مصيبة أعظم".

فقال لي: "إيه الحقيقة من وجهة نظرك؟".

فشرحت له كل ما حدث وكان كلامي قاسياً وبعبارات صريحة.

قال لي: "هل أنت مستعد لتحمل مسئولية نشر هذا الكلام".

فقلت له: "أنا متحمل أي مسئولية ومستعد للتوقيع على ما يفيد ذلك ولكنني متأكد أنك لن تنشر أي كلمة مما قلته لك".

ويضيف ميشيل ولم يتم نشر أي شيء بالفعل، بل نشر بالمجلة موضوع لا يعرض الحقيقة ولا أي جزء منها.

وهكذا قد أتبع للصحفي أن يعرف الحقيقة أو قدرها منها، أو حتى وجهة نظر الطرف الآخر وهو

الضحية، ولكنه لم يفعل شيئاً لنقلها كما هي، وربما يعود ذلك إلى قناعاته الشخصية أو إلى معوقات خارجية عن إرادته، تتمثل في الرقابة الذاتية أو حتى تلك الناجمة عن مسئولية التحرير، أو إلى الخضوع للتعليمات حول كيفية النشر حول هذا الأحداث.

والشيء المؤكد هو أنه لو كان هذا الصحفي صادقاً مع نفسه ومع ضميره، ويحترم قواعد المهنة، لاستمات من أجل نشر الحقيقة أو المعلومات التي عرفها. وقد يقول البعض أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بمفرده؛ لكن لو أصر الجميع ما تحولت الصحافة المصرية مع استثناءات قليلة إلى آلة للدعاية السياسية في مواجهة مثل هذه الأحداث.

وهكذا تبنت الأغلبية الساحقة من الصحفيين المصريين الذين ذهبوا للكشع رواية البوليس والشرطة والمحاظ.

وقد اقترن ترديد الرواية الرسمية بالتقليل من حجم الحدث وخطورته. حيث جاء في تحقيق بعنوان "تمثيلية اضطهاد الأقباط في الكشع" لإحدى المجلات: "أن ما جرى في الكشع في ١٥ أغسطس الماضي بمعايير أي صحافة حتى ولو كانت صفراء لم يكن يستحق سوى خبر من ١٠ سطور على عمود في صفحة الحوادث في أي صحيفة محلية ولكن فجأة صارت حديث العالم. (...) ومن المفهوم في إطار ضغوط المهنة وأمام غرابة الجريمة " أن تستدعى " الشرطة عددا كبيرا من الناس لتسألهم. (...) هذه العملية المركبة أدت بسرعة إلى إمطة اللثام عن غموض الجريمة. (...) فالقتيلان كانا يلعبان القمار بالكوتشينة معهما ومع القاتل " شيبوب وليم أرسل ". وأوردت المجلة رواية الشرطة بحذافيرها، وحتى تلصق التهمة بالمدعى عليه، استعرضت ما أسمته " بالتاريخ الإجرامي الطويل لشيبوب "، وذكرت كل أنواع الجنع التي سجلت ضده وتقول " إن القاتل ليس غريباً عن دنيا الإجرام إذ قبل القبض عليه كما تقول المحاضر استدعى ملفه من السجلات الجنائية حيث اتضح أن عليه ١٣ سابقة كاملة " ٢٩٣ ونلاحظ هنا أن المجلة استخدمت تعبير " القاتل "، وقامت بدور الإدعاء دون أي تحسب بشأن هذه الرواية، أو أي إحتراس تفرضه قواعد العمل المهني مثل " المتهم " بدلا من تعبير القاتل. هذا فضلاً عن إن إرتكاب الإنسان لبعض الجنع لا يعنى بالضرورة أنه قاتل. وهناك بالطبع العشرات من التحقيقات التي كتبت عن الكشع والتي ذهبت في هذا المنحى، سوف يضيق المجال لو أردنا نشرها كلها.

النشر السلبي؛

ومن الأساليب التي لجأت إليها الصحافة المصرية في مواجهة أحداث الكشع الأولى والثانية على المستوى المهني، هو ما أسميه بالنشر السلبي. وأعنى بذلك أنها عندما تعجز عن نشر الحقيقة الموجهة للسلطة تقوم بنشر نفى لما لم تنشره. وبمعنى آخر أنها تكتفي بالإشارة إلى المعلومة أو الموقف غير المرغوب نشره، من خلال الرد عليه وليس نشره كاملاً ثم الرد عليه.

ولدينا هنا مثلاً صارخان؛

الأول يتعلق بالتقرير الذي أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حيث لم يجر نشر التقرير الذي أرسلته إلي جميع رؤساء تحرير الصحف والعديد من الصحفيين قبل ذلك بشهرين، ولكنها أشارت إلى شذرات منه للرد على بعض ما ورد فيه في إطار الحملة ضد المنظمة.

والثاني يتعلق بتقرير الصنداي تلجراف، حيث نشر "بيان الألفين" الذي ينفي كل ما جاء فيه بإسهاب شديد فى جميع الصحف المصرية بلا استثناء وبشكل كامل، ودون أن تستعرض الصحف ما جاء فيه فى معرض الرد عليه.

النشر الانتقائي فى "شهد شاهد من أهلها":

لجأت العديد من الصحف المصرية، بعد الغياب وعدم ذكر الحقيقة وتبنى رواية السلطة، إلى أسلوب خطير، فى إطار حملة التكذيب الكاذبة، وهو أسلوب "شهد شاهد من أهلها". أي استصرach الشخصيات العامة المسيحية وأعضاء مجلسي الشعب والشورى من المسيحيين وبعض رجال الدين المسيحي من داخل وخارج الكشع ومطرائية البلينا.

وهكذا عندما استصرحت بعض الكهنة فإن ما نشرته كان انتقائيا. حيث كانت تختار من تصريحات "أهلها" هذه، ما يتوافق مع الزفة العامة، مع إسقاط باقي التصريحات التي تذهب ضد التيار العام، مثلما حدث مع الأنبا ويصا وكهنة الكشع. فإذا كان هؤلاء الكهنة قد تحدثوا بصدق عن أن العلاقات كانت على ما يرام مع إخوانهم المسلمين قبل أحداث الكشع الأولى، وتحدثوا عن متاعبهم مع الأمن وشكواهم منه، فإن العديد من الصحفيين كانوا يستعرضون أقوالهم على غرار "ولا تقربوا الصلاة" فقط. أي يأخذون من تصريحاتهم ما يشير إلى علاقات المودة التي كانت سائدة مع إخوانهم المسلمين ويجرى إبرازها فى العناوين الرئيسية ثم المقدمات والعناوين الفرعية ويجرى التركيز عليها بشكل أساسي فى النص، ثم يسقطون شكواهم من تصرفات الأمن والشرطة وانتقاداتهم للقيادات الشعبية والتنفيذية المحلية. وهكذا يختفي الجزء المتعلق بذكر الأسباب التي أدت إلى هذه الأحداث من هذه التغطية الصحفية التي لا تستحق هذه التسمية.

وحتى فى الحالات القليلة النادرة التي كان يحاول فيها صحفي الإشارة لجانب من هذه التصريحات المتعلقة بالأمن، فإنها كانت تأتى مبتسرة وغير مفهومة أو فى سطر عابر وتضع فى ضوضاء الأوركسترا العامة.

ويأتى ذلك مع استثناء نادر ووحيد فى صحيفة قومية كبرى جاء على لسان القمص بسادة تحدث فيه عن "تعرض أهالي القرية أقباط ومسلمين لعمليات ضبط عشوائى"^{٢٩٤}، ولكنها لم تبرز ذلك فى العناوين الرئيسية كما أبرزته صحيفة الاهالي مثلا.

وهكذا فإن معظم الصحف والتي أفردت مساحات كبيرة للمظاهرة المنظمة التي تمت فى سوهاج والتي أسمى بمسيرة الكتاب والأدباء والفنانين، لم تشر عند استعراضها للقاء الذي تم فى كنيسة الملك ميخائيل فى الكشع، إلى قيام القمص جبرائيل عبد المسيح راعى بهجوم شديد ضد النائب حسن رضوان الذى جاء مع وفد من الكتاب والأدباء والفنانين إلى الكنيسة، واتهامه له بأنه أحد أسباب ما حدث، وذلك باستثناء جريدة واحدة^{٢٩٥} نشرت فقرة أو فقرتين من هذه الاتهامات، وتبرير حسن رضوان رداً عليها "أنكم لم ترسلوا إليّ أحد"، بينما أغفلت الصحف الأخرى هذه الانتقادات فيما نشر عن القمص جبرائيل.

٢٩٤- جريدة الامرام تصريحات القمص بسادة من كنيسة الملك ميخائيل بالكشع ٨ نوفمبر ١٩٩٨

٢٩٥- جريدة الجمهورية ٦ نوفمبر ١٩٩٨

وهكذا بعد أن عاش أهالي قرية محنة كبيرة فى إطار حملة الاستجواب والتعذيب للبحث عن قاتل مسيحي فى أحداث الكشخ الأولى، فإن الصحافة فى مصر لم تعكس هذه المعاناة، بل والأكثر من ذلك ذهبت إلى حد تزوير الحالة النفسية والواقعية التي عاشها المسيحيون، وذهبت فى الاتجاه المعاكس حيث كتبت إحدى الصحف تحت عنوان "أهالي قرية الكشخ بسوهاج: لا نعرف الاضطهاد ونرفض محاولات التدخل في شئوننا". وقالت الصحيفة "أكد أهالي قرية الكشخ بسوهاج إدانتهم الكاملة لمحاولة الوقعة التى تقوم بها بعض وسائل الإعلام الغربية بهدف النيل من الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط. أكد الأهالي خلال مظاهراتهم الغاضبة أن مصر لا تعرف الاضطهاد الديني وخرج كل أهالي القرية مسلمين وأقباط فى مظاهرة ومسيرة احتجاج تندد بتلك المحاولات الرخيصة التي يقوم بها أعداء مصر"^{٢٩٦}

وكثيرا ما كان الصحفيون الذين تحملوا مشقة الذهاب للكشخ لتغطية مسيرة الألباء والفنانين يتعمدون توجيه أسئلة يعرفون إجاباتها مقدماً. وعلى هذا المنوال كان السؤال الذي يمثل القاسم المشترك الأعظم للصحفيين الموجه لرجال الدين المسيحي "هل هناك فتنة طائفية؟"، ويجئ الرد المعروف والممل بأنه ليست هناك فتنة طائفية. ويستخدم هذا كله بعد ذلك للإسقاط بأن ما حدث وقيل عن التعذيب هو أكاذيب وتضليل وغير صحيح.

وكنموذج صارخ لأسلوب "شهد شاهد من أهلها" كان الأنبا باخوم أسقف سوهاج والمنشأة والمرافة (وهذا لا يعني أن البلينا والكشخ تتبعانه دينياً)، محط أنظار جميع أجهزة الإعلام المصرية، تستصدر منه بسهولة غريبة تصريحات، إما لنفى ما حدث فى الكشخ، أو لمهاجمة الأنبا ويصا. ويدل ذلك على أن جهة ما كانت تقوم بتوجيه أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون إلى الأنبا باخوم للحصول على تصريحات منه فى هذه الاتجاه. وقام الأنبا باخوم بترديد ما رده الكثيرون، من أنه ليس هناك مذابح للأقباط، وليس هناك فتنة طائفية، وأن العلاقة بين المسلمين والأقباط تقوم على الإخاء والمودة. واستغلت أجهزة الإعلام هذه التصريحات بطريقة مباشرة وغير مباشرة، في محاولة نفى ما تعرض له الأقباط. وهكذا كان الأنبا باخوم هو نجم النفي في جميع الصحف المصرية التي نشرت تصريحاته فى مانشيتات كبيرة وبارزة، بعد أن كان وزير الداخلية قد فشل في الحصول على نفى صريح من قداصة البابا.

ونراه هنا مثل الكثيرين يلقي تبعة ما حدث على مؤامرة خارجية حيث نسب له تحت عنوان "الأنبا باخوم يكشف نوايا اليهود"، قوله "أرادوها حرباً طائفية فى الكشخ ولكننا نقول لهم أخطأتم الطريق فنحن أخوة وأحباب وأصحاب مصلحة واحدة"^{٢٩٧}

وإذا كان من المحمود نشر رسالة الحب والمودة بين أبناء الوطن الواحد، كما بدا فى بعض تصريحاته وخاصة أحاديثه المتكررة عن المودة السائدة بين المسلمين والمسيحيين فى سوهاج، إلا أن ذلك لم يكن هو الواقع فى قرية الكشخ. ونلاحظ هنا أن الأنبا باخوم قد أرجع بدوره ما حدث إلى اليهود واللوبي الصهيوني في الخارج، على خلاف بيان قداصة البابا شنودة الثالث حول الكشخ الأولى والذي صدر بعد إلحاح من وزير الداخلية، والذي جاء متوازناً "بين رفض التدخل الأجنبي، والحديث عن إجراء

٢٩٦- جريدة الأخبار فى تغطية مسيرة ما سمي بمسيرة الكتاب والأدباء والفنانين ٤ نوفمبر ١٩٩٨

٢٩٧- جريدة الجمهورية تحت عنوان "الأنبا باخوم يكشف نوايا اليهود" ٢٧ نوفمبر ١٩٩٨

حازم ضد بعض ضباط الشرطة، ووجود مشاكل يجرى حلها مع المسئولين فى بلادنا". وجاء بيانه موجزاً يضع بعض النقاط على الحروف ويقرر واقعاً، وهو أن ما نشر كان مبالغاً فيه ويسيء إلى سمعة مصر.

وهكذا فى المؤتمر الجماهيري الذى عقد فى إستاد سوهاج، والذي لم يدعى إليه الأنبا ويصا الأسقف الذي تتبعه الكشخ، كرر الأنبا باخوم ما قاله فى مناسبة أخرى وهو "إن ما رددته الصنداي تليجراف افتراءات وادعاءات سياسية كاذبة وراها اليهود، إنها محاولة دنيئة للوقیعة بين أبناء مصر وأقول لهم لقد ضللتكم الطريق. نحن نقطف الورد معاً ونخرج من الشوك معاً، لا فرق بين مسيحي ومسلم، فالوحدة الوطنية راسخة (...) ونفى وجود أي مظهر من مظاهر اضطهاد الأقباط فى مصر مشيراً إلى ما كان يعانيه الأقباط من اضطهاد الرومان لهم وكما كانت فرحة الأقباط عندما سمعوا الأذان يردد الله أكبر وأكد أن مؤتمراً موسعاً سيقام فى الكشخ يفند فيه رجال الدين المسيحي والإسلامي إدعاءات وأكاذيب بعض وسائل الاعلام الأجنبية وسنكرم خلاله الشيخ عبد الرحيم سمين^{٢٩٨} وفى تصريحات أخرى نسبت للأنبا باخوم بعد المنبة، نجده يضع المسيحيين والمسلمين فى القرية على نفس مستوى المسئولية بشكل ضمنى عندما يقول "إن الجهل هو أساس المشكلة لأن الجاهل سهل أن يتعصب وأن تعمى عيناه فلا يرى الحقيقة، وأضاف إن الكنيسة حزينة جداً للحالة السيئة التي وصل إليها المسيحيون والمسلمون فى قرية الكشخ ورغم أنهم نسيج واحد يشكل وجدان هذه القرية^{٢٩٩} وعلى الرغم من الأنبا باخوم قد أعلن أنه لم يصرح بتصريح أدان فيه بوضوح الأنبا ويصا إلا أن علامات الاستفهام تثور حول موقفه. ومع ذلك نقول أنه يمكن أن تكون تصريحاته قد تم تلوينها واختيار أجزاء منها وإسقاط أخرى، ولكنه يبدو وكأنه سقط في هذا الفخ الإعلامي والسياسي بسهولة، وإلا لكان قد امتنع عن الإدلاء بمثل هذا النوع من التصريحات، كما فعل الأنبا ويصا بعد أن لاحظ السلوك المهني للصحافة المصرية.

الهوية الدينية للصحايا:

لا بد أن نتوقف هنا عند ظاهرة خطيرة لمسناها في المعالجة الإخبارية الخاصة بالتحقيق القضائي بعد المنبة، تكشف فى الأسلوب الذي تعاملت به الصحف مع الهوية الدينية للقتلى ثم المتهمين. ولا تنطلق هذه الوقفة من مفهوم طائفي ولكن بقاعدة هامة من قواعد العمل الصحفي وهى الأمانة والدقة في التعامل مع الأخبار. ذلك أن الهوية الدينية للقتلى في مثل هذا النوع من الأحداث تكتسب أهمية خاصة لأنها تشير على الفور إلى طبيعة الحدث لكون جميع القتلى من الأقباط من ناحية، وتلعب دوراً فى توعية الرأي العام به من حيث خطورته وجسامته من ناحية أخرى. حيث رأينا كيف أن التعمية الكاملة قد أدت إلى خلق رأى عام ضد الأقباط. ولعلنا نتذكر هنا قيام بعض القرويين بخطف الأنبا يوانس وهو فى طريقه للصلاة على القتلى، وكانوا يجهلون حقيقة ما حدث، رغم أنهم من قرية مجاورة للكشخ، وكانوا يتصورون أن الأقباط هم الذين قتلوا المسلمين. وكما لمست أنا فى ردود فعل بعض الأصدقاء والزعماء المسلمين بعد عدة أسابيع من المجزرة.

٢٩٨- جريدة الجمهورية ٤ نوفمبر ١٩٩٨

٢٩٩- جريدة الأخبار ٦ يناير ٢٠٠٠

ففي الوقت الذي بدأت فيه أجهزة الإعلام الأجنبية والعربية فى نشر بعض من الحقيقة حول ما حدث، لم نجد فى أي صحيفة مصرية فى الأيام الأولى التي أعقبت المذبحة أي انعكاس لحقيقة ما حدث، وأي ذكر لقتل عشرين قبطياً. واكتفت الصحف فى البداية بالإشارة إلى بيان وزارة الداخلية الأول الذي صدر فى مساء نفس يوم حدوث المذبحة، والذي أورد معلومات خاطئة عندما تحدثت عن "مقتل اثنين وجرح ثمانية فى تبادل إطلاق النار على سطوح منازل فى القرية من بعض الأهالي طرفي المشاجرة". ثم البيان الثاني الذي تحدث عن عدد القتلى فقط. وهذا لا يعفى أجهزة الإعلام المصرية من المسئولية، ذلك أن جميع وكالات الأنباء قد ذكرت تفاصيل ما حدث منذ الساعات الأولى. وإذا كان يحق لمسئولي الديسك الأخباري بوسائل الإعلام الإشارة إلى هذه البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية، فإن قواعد العمل السليم التي يعرفونها جيداً كانت تفرض عليهم أن يذكروا أيضاً المعلومات الواردة من مصادر أخرى مثل وكالات الأنباء التي تحدثت جميعها عن هوية القتلى من الأقباط منذ الساعات الأولى بعد بدء الأحداث، بل وقبل صدور بيانات الداخلية. وهذا ما يحدث عند التعامل مع أخبار أخرى فى معظم الأحيان، وكما يحدث مثلاً مع الأخبار الخاصة بحوادث العنف الطائفي بين المسلمين والسيخ، حيث تشير الصحف المصرية وغيرها إلى الهوية الدينية للقتلى من السيخ والمسلمين، ودون أن يعنى ذلك توجهاً طائفيًا من هذه الصحف، لأن ذلك يعد جزءاً من المكونات الخبرية للحدث.

وبعد ٤٨ ساعة من وقوع المذبحة وعندما تضطر الإذاعة والتلفزيون والصحف داخل مصر للإشارة إلى عدد القتلى، لا نعرف على الفور طبيعة الحدث عندما تشير في العنوان إلى "مصرع عشرين مواطناً فى الكشخ". ولكن عندما نقول صحيفة دولية عربية مثل جريدة الحياة اللندنية في منشيتها الصفحة الأولى "مصرع عشرون مواطناً قبطياً فى أحداث طائفية" أو "مصر: الفتنة الطائفية فى مصر تحصد عشرين قبطياً وتذكر بأحداث الزاوية الحمراء"^{٣٠٠}، نعرف على الفور طبيعة الحدث بكل ما يترتب على ذلك من نتائج على عمل الأجهزة المعنية والرأي العام، وعلى دور الكتاب والمثقفين وقادة الرأي في المجتمع.

وهكذا لم تصدر جريدة واحدة فى الأيام الأولى تشير إلى هوية القتلى ما عدا جريدة وطني، واكتفت جميعها فى مرحلة أولى بنشر البيان الخاطئ للداخلية، ثم البيان التالي الذي ذكر عدد القتلى الصحيح، بعد الأحداث بـ ٤٨ ساعة، دون إشارة إلى هوية القتلى مع إغفال برقيات وكالات الأنباء التي حددت هويتهم.

ولنستعرض معا كيف تعاملت الصحف المصرية بعد المذبحة بيوم واحد، ثم بعد يومين، ثم بعد ثلاثة أيام.

بعد يوم واحد:

الجمهورية: (علي عمودين) مصدر أمني يعلن:

"الحالة هادئة فى الكشخ بعد مصادمات بين المسلمين والمسيحيين بسبب خلافات مالية".
وتشير الصحيفة إلى "مصرع ثمانية وإصابة ١٠ آخرين"^{٣٠١} وتذكر الصحيفة (بناءً على تصريحات الصدر الأمني) أن المصابين عشرة، سبعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين. وهو الأمر الذي يعنى

٣٠٠- جريدة الحياة اللندنية ٤ يناير ٢٠٠٠

٣٠١- جريدة الجمهورية ٣ يناير ٢٠٠٠

افتراضاً وضمناً أمام القارئ الذي لا يعرف الحقيقة، ويرى ارتفاع عدد المصابين المسلمين قياساً على عددهم من المسيحيين، أن المسيحيين هم المعتدون. بينما المعلومات المتوفرة لدى الجميع من خلال برقيات وكالات الأنباء، تشير إلى أن القتلى عشرون وأنهم مسيحيون، بالإضافة إلى أن عدد الجرحى من المسيحيين كان أكبر وفقاً للحالات الواردة للمستشفيات.

الوفد: "تجدد الخلافات بالكشج .. مصرع ٢ وإصابة ٨ مواطنين"

وتشير الصحيفة في صلب الخبر إلى "تبادل" المواطنين الرصاص من فوق أسطح المنازل بسبب خلافات مالية، وأن عبد المسيح محروس وابنته سامية لقيا مصرعهما. ولعلنا نلاحظ هنا مسألة "تبادل" الرصاص، والحقيقة أن القتل كسروا الباب واقتحموا المنزل، وعندما هرب الاثنان إلى السطح صدعوا وراءهما وأطلقوا عليهما الرصاص.

بعد يومين:

صدرت بعض الصحف وهي تشير إلى العدد الحقيقي للقتلى ولكن دون أن تشير إلي أنهم من

الأقباط كما يلي:

الأخبار: "مصرع ٢٠ مواطناً وإصابة ٣٣ في أحداث الكشج".^{٣٠٢}

الأهرام: عنوان صغير:

"ارتفاع عدد القتلى في أحداث الكشج إلى ٢٠ شخصاً وإصابة ٣٣".^{٣٠٣}

عنوان كبير:

"إحراق وإتلاف ٧٨ محلاً تجارياً مملوكاً للمواطنين في الكشج ودار السلام".^{٣٠٤}

الأحرار: "السيطرة على أحداث الكشج".^{٣٠٥}

"رجال الدين الإسلامي والمسيحي نجحوا في إحتواء الموقف والصالح بين الطرفين

المتنازعين".

الوفد: "تصعيد خطير في أحداث الكشج"

"انتقال العنف إلي القرى المجاورة واحتراق المنازل ونهب المتاجر"

"احتراق عشرات المنازل والصيدليات وعيادات الأطباء ومكاتب المحامين إصابة

٣٧ مواطناً وتضارب الأرقام حول الوفيات".^{٣٠٦}

ونلاحظ هنا في هذه العناوين أن جريدة أشارت إلي مقتل عشرين مواطناً، وأخرى إلى مصرع

عشرين مواطناً، كما لو كان ذلك نتيجة لحادث تصادم أو غرق أو توبيس في ترعة أو انهيار أحد المنازل.

بينما أغفلت جميع الصحف الأخرى الإشارة إلي عدد القتلى رغم البيان الرسمي الثاني لوزارة الداخلية.

ولنتظر الآن إلى صلب التغطية الإخبارية.

جريدة الوفد كانت هي الوحيدة وبعد ٤٨ ساعة من أحداث القتل التي أشارت إلى أسماء أعداد كبيرة

من القتلى والجرحى المسيحيين في صلب الخبر، ولكنها أشارت في نهاية التقرير الإخباري إلي شائعة

غير صحيحة كسبب لاندلاع الأحداث وقالت "إن الأحداث بدأت يوم الجمعة الماضي بين بعض الأهالي

بسبب خلافات مالية وتصاعدت عقب قيام بعض المواطنين بعمل أكمنة من فوق أسطح المنازل ودور

٣٠٢ - جريدة الأخبار ٤ يناير ٢٠٠٠

٣٠٣ - جريدة الأهرام ٤ يناير ٢٠٠٠

٣٠٤ - جريدة الأهرام ٤ يناير ٢٠٠٠

٣٠٥ - جريدة الأحرار ٤ يناير ٢٠٠٠

٣٠٦ - جريدة الوفد ٤ يناير ٢٠٠٠

العبادة وإطلاق الأعيرة النارية بشكل عشوائي مما أدى إلى إصابة الرائد أسامة سعد الدين برصاصة بساعده الأيسر، وأيضاً قيامهم بإشعال النيران بالمعهد الديني والمسجد الكبير بقرية الكشح وتم الاستعانة بقوات إضافية من قوات الأمن بمديرتي أسبوط وقنا لتكثيف التواجد الأمني بمركز دار السلام والسيطرة على الأحداث^{٣٠٧} ونلاحظ هنا أن تعبير دور العبادة يعنى الكنائس وأن ترديد شائعة "إشعال النيران بالمعهد الديني والمسجد الكبير" يتضمن اتهاماً ضمنياً للمسيحيين.

بعد ثلاثة أيام من المذبحة:

الأخبار: عناوين:

"الحياة تعود إلي طبيعتها في قرية الكشح".

د. عبيد "سنضرب بشدة كل محاولة لإثارة الفتنة".

"تكليف وزير الداخلية بإعلان كل الحقائق والملايسات في أحداث الكشح"

وللمرة الأولى تشير جريدة قومية (الأخبار) في صلب الخبر وليس في العناوين إلي أن "القتلى عشرون من بينهم ١٨ مسيحياً وشخص مسلم وآخر غير محدد المعالم والهوية"^{٣٠٨} وذكرت أسماء القتلى المسيحيين والقتيل المسلم. وكانت الوحيدة التي ذكرت ذلك بين الصحف القومية.

الأهرام: عناوين:

"عودة الحياة الطبيعية إلي قرية الكشح وملاحقة المشتبه فيهم وضبط

الأسلحة"^{٣٠٩}

"حبس ٢٨ متهماً ودفن ١٨ قتيلاً في جنازة جماعية ومؤتمرات شعبية لاحتواء الموقف".

واكتفت جريدة الأهرام في هذا الخبر بذكر أن مدينة دار السلام شهدت جنازة جماعية مهيبة لـ ١٩ قتيلاً خرجت من مستشفى دار السلام إلي مقابر قرية الكشح ولكنها لم تتحدث عن هوية القتلى الدينية.

الجمهورية: عناوين:

"الفتنة خمدت.. الوضع تحت السيطرة.. الإعداد لجلسة الصلح"

"الكشح مرة ثانية لماذا؟"^{٣١٠}

"الخلافات بين الأهالي عادية جداً تحدث كل يوم في مناطق عديدة ولكن"

"منظمات أجنبية خبيثة تتعمد إثارة الفتنة"

وتحاول الجمهورية أن تقدم ترتيباً لتوالى الأحداث، فتقول بعد ثلاثة أيام من وقوع المجزرة "إن الشرارة الأولى انطلقت بسبب مشاجرة عادية بين تاجرين من أبناء القرية أحدهما مسيحي والآخر مسلم على بيع صفقة أقمشة بالتقسيط تطورت إلي إطلاق أعيرة نارية أصيب على أسرها ثلاثة مسيحيين. صباح اليوم التالي اختلفت سيدة مسلمة مع تاجر أجذية مسيحي على ثمن حذاء حريمي . تطور الأمر لمشادة كلامية وانطلقت شائعة بتعدي التاجر المسيحي على الزبونة المسلمة بالضرب بعدها انطلقت الرصاصات وأصيب خمسة من الطرفين. في عصر نفس اليوم تدخلت أطراف لها مآرب الفتنة في إطلاق الشائعات وكانت النتيجة تدمير ٣٣ محلاً تجارياً يمتلكها المسلمون. في مساء نفس اليوم انتقلت الأجهزة الأمنية، مدير الأمن ومفتشي مباحث أمن الدولة ومعهما حسن توفيق رضوان عضو

٣٠٧- جريدة الوفد ٤ يناير ٢٠٠٠

٣٠٨- جريدة الأخبار ٥ يناير ٢٠٠٠

٣٠٩- جريدة الأهرام ٥ يناير ٢٠٠٠

مجلس الشعب واتفق الجميع على تعويض أصحاب المحلات وتهدة الأوضاع. صباح الأحد الماضي انطلقت شائعة احتجاج طلاب المعهد الديني ومعها انطلقت الرصاصات واشتعلت الفتنة التي انطلقت للقرى المجاورة^{٣١٠}. وتشير جريدة الجمهورية إلى رفض الأنبا ويصا التحدث معها تحت عنوان "لا للإعلام الوطني".

ولنا عدة ملاحظات على ما نشرته جريدة الجمهورية حيث أشارت إلى أن اندلاع الشرارة يعود إلى إطلاق شائعة بتعدي التاجر المسيحي على الزبونة المسلمة ثم شائعة أخرى حول احتجاج طلاب المعهد الديني صباح الأحد، ومنها انطلقت الرصاصات.

وعندما تشير جريدة الجمهورية إلى أنه عصر اليوم التالي تم تدمير ٢٣ محلاً تجارياً يمتلكها المسلمون فإن ذلك يجافى الحقيقة، حيث جاء تدمير أكشاك المسلمين مساء الجمعة بعد تدمير وإحراق محال للمسيحيين في شارع بورسعيد وأماكن أخرى.

ونلاحظ هنا أن جريدة الجمهورية التي لم تشر مثل كل أجهزة الإعلام إلى هوية القتلى المسيحيين في اليومين الأولين، تحدثت عن الهوية الدينية في معرض إلقاء المسؤولية بشكل ضمنى على الطرف المسيحي عندما أشارت إلى شائعة تعدى تاجر مسيحي على زبونة مسلمة. وهو الأمر الذي يعنى أيضاً توجيه الاتهام بشكل صارخ إلى المسيحيين أثناء عرض الحدث رغم حديثها عن "شائعة".

بعد ستة أيام من وقوع المجزرة أشارت الجمهورية إلى الهوية الدينية للمصابين المسلمين فقط. حيث نشرت خبراً تحت عنوان "عدسة الجمهورية تسجل ما دار في الكواليس"، وبعد أن تحدثت عن متانة وحدة مصر داخل مستشفى دار السلام، تقول أنه "تم نقل ٢٢ مصاباً للعلاج بينهم ستة مسلمين"^{٣١١}. لم تتحدث الصحيفة عن هوية الستة عشرة الآخرين، وهل هم مسيحيون أم بوذيون أم جاءوا من فوق سطح القمر؟. ونتساءل أيضاً لماذا اكتفت بنشر الهوية الدينية للستة المسلمين فقط؟ وهي تتحدث عن "الوحدة الوطنية"، وكيف أن الطبيب مجدى موريس عالج أحمد، والطبيب محمد المصري عالج عزت فهمي عوض. أي أن محرر الخبر يتحدث عن الوحدة الوطنية في سطحية شديدة وهو يسقط مثل غيره في هوة تجهيل المصابين المسيحيين، في الوقت الذى ينوه فيه إلى الهوية الدينية للمصابين المسلمين.

وبعد ستة أيام من المنبحة وفي الوقت الذي أشارت فيه جريدة الوفد إلى "القبض على أبو الفضل أبو القاسم وخليفة عبد المبدى، المتهمين بقتل ثمانية أقباط. وإلقاء أجهزة الأمن القبض على كل من الجديو السيد محمد ومحمود السيد محمد المتهمين بقتل مواطن مسيحي"^{٣١٢}، أشارت الأهرام في نفس اليوم "إلى أن أجهزة الأمن تمكنت من ضبط ١٣ شخصاً من المتهمين بارتكاب بعض حوادث القتل التي شهنتها القرية"^{٣١٣}، دون أن تشير إلى الهوية الدينية للمقتولين.

وأذكر في لقاء لي في استراحة أحد الأصدقاء المسلمين، وهو بمثابة شقيق لي، مع عدد آخر من أصدقائه وأقربائه بعد شهر من الأحداث، أنه كان في حديثهم تساؤل مشوب بالعتاب حول كيف يقوم

٣١٠- جريدة الجمهورية ٥ يناير ٢٠٠٠

٣١١- جريدة الجمهورية ٧ يناير ٢٠٠٠

٣١٢- جريدة الوفد ٧ يناير ٢٠٠٠

٣١٣- جريدة الأهرام ٧ يناير ٢٠٠٠

الأقباط في الصعيد بقتل المسلمين هكذا، ولكن بعد أن ذكرت لهم أنني قادم للتو من الكشخ، وعندما رويت أمامهم ما حدث كانوا في حالة ذهول وحزن وإدانة منقطعة النظير للحالة التي وصلنا إليها. وهكذا تصور الرأي العام في مصر أن المسيحيين هم المعتدون. وسنرى ذلك جلياً من أسلوب النشر الخاص بالتحقيقات بعد أن تحدثنا عن الجانب الإخباري.

توجيه الاتهام للمجني عليهم بعد المنبحة:

ولم يقتصر الأمر على هذا التجاهل والتجهيل المتعمد والخطير لأحد العناصر الأساسية لمكونات الحدث التي تكشف عن طبيعته، بل وصل أسلوب النشر إلى حد إلى إلقاء التهمة بشكل مباشر وغير مباشر علي مسيحيي الكشخ بشكل عام. ووجدت في شخص القمص جبرائيل عبد المسيح، بعد الأنبا ويصا، كبش فداء آخر، وذلك مع إدراك الكثيرين بعد أيام عديدة من المنبحة داخل أجهزة الإعلام المصرية وسلطات التحقيق بأن جميع القتلى من المسيحيين. هذا فضلاً عن أن الأمن والشرطة يعرفان أن القمص جبرائيل عبد المسيح كان أثناء اندلاع عمليات القتل على بعد حوالي ٦٠ كيلومترا من الكشخ في البلينا عند الأنبا ويصا. وفور علمه بالأحداث توجه إلى نقطة الشرطة مباشرة، وكان بصحبة الأمن في عربة مصفحة للشرطة طوال الوقت بعد أن رفض دخول الكشخ خوفاً على حياته. ومع ذلك تنشر الصحف واستناداً إلى قرارات النيابة عجباً.

حيث كتبت الأهرام تحت عنوان "نيابة أمن الدولة العليا تأمر بالقبض على ٩٢ متهماً" تقول "أمر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بسرعة القبض على ٢٩ متهماً من بين الذين شاركوا في الأحداث التي شهنتها قرية الكشخ بسوهاج يوم الجمعة الماضي. وقد شمل القرار الذي أصدره المحامي العام عدداً من الأشخاص منهم القمص جبرائيل راعي كنيسة الكشخ الذي أكدت أقوال المصابين والشهود في الحادث قيامه بإطلاق الرصاص من سلاح آلي من أعلى كوبري القرية مما أدى إلى إصابة عدد من المواطنين، ومن المتوقع أن يرتفع عدد المتهمين في الأحداث بعد الانتهاء من سماع باقي أقوال الشهود والمصابين والذين سيجري استجوابهم بمقر نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة".^{٣١٤}

جريدة المساء بعد أن تحدثت عن "هدوء الأوضاع وأن المصالحة تمت في القرية وعودة الهدوء والسلام وتبادل التهاني بعيد الفطر وعيد الميلاد" أشارت إلى أن "أجهزة الأمن تواصل البحث عن شخص يدعى "كوكي" قام باستخدام بلدوزر زراعي في هدم وإزالة أكشاك الباعة في الكشخ مما زاد في اشتعال الأحداث".^{٣١٥}

جريدة الأسبوع تنشر بعد ثمانية أيام من المنبحة، تحت عنوان "تحقيقات النيابة تكشف أسباباً جديدة فجرت أحداث الكشخ"، معلومات مغلوطة قالت فيها "أكد الشهود أن بداية الأحداث تعود إلى يوم الأربعاء ٢٩ ديسمبر الماضي، حينما اعترض تاجر مسلم -يمت بصلة قرابة لعضو بالمجلس المحلي لنار السلام- على ارتفاع برج كنيسة الملاك ميخائيل بالقرية عن الدرجة المسموح بها، فقام عدد من الأقباط في القرية بإطلاق النار عليه، مما أدى إلى إصابته وتدخلت الشرطة للسيطرة على الأحداث. بعد

٣١٤- جريدة الأهرام ٧ يناير ٢٠٠٠

٣١٥- جريدة المساء ٧ يناير ٢٠٠٠

ذلك بيومين حدث خلاف بين اثنين من التجار أحدهما قبطي والآخر مسلم، وأثناء الاشتباكات بينهما أطلق أحد الخفراء أعيرة نارية أصابت ثلاثة أقباط بطريق الخطأ، وبينما كان يتم نقلهم للعلاج سرت إشاعة بأنهم توفوا، مما أدى إلى توتر الأوضاع وقامت عائلة التاجر المسلم باستدعاء أقاربها في القرى المجاورة خوفاً من حدوث اشتباكات أخرى بين الطرفين. وعندما علم الإنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام أصدر تعليمات بدق أجراس كنيسة الملاك ميخائيل بالكشع والكنائس المجاورة دقات تنذر بالخطر، ومع تصاعد التوتر فوجئ تجار القرية بلدوزر يهدم أكشاك الفاكهة التي يملكها التجار المسلمون^{٣١٦}.

وفيما يتعلق باعتراض أحد المسلمين على أن "منارة الكنيسة تعلو عن الدرجة المسموح بها"، وبغض النظر حول ما إذا كانت هناك درجة مسموح بها لإرتفاع منارات الكنائس ومدى أحقية هذا الشخص في الإعتراض، لم تذكر أي من المحاضر التي حررت في هذا اليوم واليوم الذي تلاه هذه المعلومات. والأمر الخطير هنا الزعم بأن الأقباط أطلقوا النار على هذا الشخص وهو أمر لم تذكره المحاضر أيضاً، بالإضافة إلى الإشارة بأن عائلة التاجر المسلم استدعت أقاربها خوفاً من حدوث اشتباكات، ثم في النهاية ترديد كذبة الأمن المعروفة حول إصدار تعليمات من قبل الإنبا ويصا لدق الأجراس بطريقة تنذر بالخطر. والمعروف أن جرس الكنيسة يدق إيذاناً بالصلاة، أو دقات فرح بمناسبة إحدى الزيجات أو دقات حزن عند الصلاة على أحد الموتى. وفي النهاية فإن كل هذه التقولات تلقى المسئولية بشكل مباشر على أقباط الكشع في كل ما حدث.

وبعد خمسة عشر يوماً من المذبحة تنشر جريدة المساء عنواناً مثيراً يحمل دلالات الاتهام بشكل واضح للأقباط جاء فيه:

"اتهم لـ"كوكو" و"بيبو" و"ميخائيل" في أحداث الكشع":

تقول فيه "أمر المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابات أمن الدولة العليا بحبس كل من كوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو، ومظهر يونس ميخائيل ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات في أحداث قرية الكشع. وجهت النيابة للمتهمين ٦ تهم هي: حمل سلاح بدون ترخيص، والشروع في القتل، والإضرار بالمال العام، وإحداث فتنة وترويع المواطنين والإساءة إلى نظام الأمن والسلام الاجتماعي. (...) أشارت التقارير العملية والفنية للطب الشرعي، إلى أن الأسلحة المستخدمة في الأحداث يصل عددها إلى ٤٠ قطعة سلاح مختلفة الأنواع. (...) وتبذل أجهزة الأمن جهودها لضبط القس جبرائيل راعي كنيسة الملاك وإحالته للنياحة بعد أن صدر ضده قرار بالضبط والإحضار باعتباره متهماً في أحداث الكشع الأخيرة"^{٣١٧}.

ولا يتورع محرر الخبر بجريدة الجمهورية في نفس اليوم عن استخدام عنوان صارخ يختلف عما جاء في صلب الخبر ذكر فيه بالحرف الواحد "ضبط وإحضار القمص جبرائيل .. ٣٤ متهماً"^{٣١٨} حيث أسقطت من العنوان كلمة "الأمر بضبط" التي أشار إليها في صلب الخبر. وقد يقول قائل أن ذلك أسلوب من أساليب العمل الصحفي وضرورة أن يأتي العنوان مختصراً

٣١٦-جريدة الأسبوع ١٠ يناير ٢٠٠٠

٣١٧-جريدة المساء ١٧ يناير ٢٠٠٠

٣١٨-جريدة الجمهورية ١٧ يناير ٢٠٠٠

ولكن الرد على ذلك ينبع من قاعدة أخرى أكثر أهمية، وهي ضرورة أن يكون العنوان انعكاساً حقيقياً لصلب الخبر، وبالأذات في مثل هذا النوع من الأحداث التي تتعلق بالقضاء والتحقيقات والعدالة. ثم ماذا سيكون العنوان لو كان قد تم القبض عليه وتم ضبطه وإحضاره بالفعل. وقد يقول آخر أنه تم هنا إسقاط كلمة "الأمر" وأن القارئ سوف يفهم ذلك عند قراءة الخبر. ولكن هذا الإسقاط خطير للغاية، فهو من ناحية يعكس موقفاً من محرر الخبر تجاه المادة الإخبارية التي يتعامل معها، ومن ناحية يترك أثراً على العامة أو على هؤلاء الذين لم يسمح لهم وقتهم بغير قراءة العنوان كما يحدث في أحيان كثيرة. ثم ما القول عندما نعرف أنه لم يجر القبض على القمص جبرائيل عندما كان بصحبة المستشار هشام سرايا محامى عام نيابات أمن الدولة العليا عندما حضر للكشف يوم الأربعاء ٥ يناير ٢٠٠٠، أي قبل نشر هذا الخبر بـ ١٢ يوماً، ولم يقبض عليه رغم الأمر الذي كان قد أصدره بضبطه وإحضاره، بل أمر بإيصاله إلى منزله بالسيارة الرسمية التي جاء بها إلى الكشف.

وكتبت الجمهورية تقول في صلب الخبر "أصدرت نيابة أمن الدولة العليا قراراً بضبط وإحضار القمص جبرائيل قس كنيسة الملاك بقرية الكشح الذي اتهمه عدد من المجني عليهم من أبناء القرية بإشعال الفتنة وإطلاق الرصاص عشوائياً من بندقية آلية واشترائه في تحطيم أكشاك السوق بالقرية، وضبط وإحضار ٣٤ آخرين شاركوا في الأحداث. من ناحية أخرى تنظر النيابة غداً قرار تجديد حبس ٣١ متهماً من بينهم الشقيقان كوكو وبيبو عياد بطرس المتهمان الرئيسان في اندلاع الأحداث لاشتراكهما في تحطيم أكشاك ومحلات السوق وإصابة عدد من أبناء القرية بالرصاص".

وتشير طريقة النشر هذه بطريقة ضمنية إلى أن المتضررين هم من المسلمين في حين أنهم كانوا جسيماً ودون استثناء من المسيحيين. ذلك أن تجديد الحبس لواحد وثلاثين متهماً لم يقتصر على المسيحيين فقط، ومع ذلك تكتفي الجريدة أو من أبلغها بذكر أسماء مسيحية فقط.

وتتحدث الجريدة في نفس التقرير عن تلقي النيابة لـ ٦٠ تقريراً من الإدارة الهندسية لمدينة دار السلام حول حجم الخسائر بكل محل تضرر في الأحداث ولم تذكر أن الغالبية الساحقة المتضررين كانوا من المسيحيين.

وفي اليوم التالي تنشر المساء في إصرار غريب تحت عنوان: "تحقيقات النيابة أدانت القس جبرائيل في أحداث الكشح" خبراً كتبه أربعة من صحفييها يقول "كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا بعد سماع أقوال المصابين في أحداث الكشح وأقوال قوات الأمن، أن القس جبرائيل راعى كنيسة التلاك بالقرية قام بإطلاق الأعيرة النارية على طلاب المعهد الأزهري والإعدادي فأصاب ٢٠ طالباً. كما أصاب الرائد أسامة سعد الدين من قوات مباحث شرق سوهاج الذي حضر إلى موقع الحادث. أكدت التحقيقات أيضاً أن القس قام بعمل وقية حيث أوهم قوات الأمن بوجود منبحة داخل المنبحة ضد المسيحيين، فقامت الأجهزة الأمنية على الفور بالانتشار في المزارع ففوجئوا بقيام أنصاره بإطلاق النار على قوات الأمن. بعد الحادث فر القس هارباً إلى داخل الكنيسة فقامت نيابة أمن الدولة بإصدار قرار بضبطه وإحضاره، وسماع أقواله في التهم المنسوبة إليه. صرح مصدر أمنى مسئول بأن أجهزة الأمن تتعامل مع القس جبرائيل في مسألة ضبطه وإحضاره بطرق شرعية وقانونية حتى يقوم بتسليم نفسه إلى النيابة العامة الثالثة بابا الإسكندرية لتسليمه للعدالة في التهمة المنسوبة إليه" ٣١٩.

وفضلاً عن الجهل بأبسط القواعد القضائية فى هذا العنوان، وهو أن النيابة توجه الاتهامات وأن المحكمة وليست النيابة هي التي تدين، يتضمن صلب الخبر العديد من الأكاذيب. ومنها أن القس قام بإطلاق الأعيرة النارية على طلبة المعهد الأزهرى وأصاب عشرين طالباً، وأصاب راثداً وهو غير صحيح، وأنه أوهم قوات الأمن بوجود منبحة في المزارع، وهذا ليس وهماً ولكنه الواقع الأليم الذى عاينته قيادات مباحث أمن الدولة المحلية والقادمة من القاهرة عندما زارت الكشخ الحقول بصحبة الأنبا مرقص والأنبا صرابامون فى ساعات الصباح الباكر من يوم ٣ يناير ٢٠٠٠ وبشأن "قيام أنصاره بإطلاق النار على قوات الأمن التي كانت بصحبة هذه القيادات"، فإن الصحيح هو أن شباباً كانوا "يُكبرون"، وهم يحيطون بالكومة التي كانوا يحرقون تحتها جثة عاطف زكى، هم الذين أطلقوا النار بينما كانت هذه القيادات تعالين الجثث فى المزارع بصحبة القمص جبرائيل والأسقفين. وعندما طلب منهم أحد الأساقفة محاولة القبض على هؤلاء لم يحرك أحد من الضباط أو قوات الشرطة ساكناً. كيف يمكن إذاً إبلاغ الصحافة بكل هذه الأكاذيب بعد ستة عشرة يوماً من المنبحة؟.

ولعلنا نتذكر أن العقيد عاطف أبو شادي من مباحث أمن الدولة بالقاهرة قد جلس القرقصاء ووضع كفيه على وجهه وهو فى حالة ذهول مما رأى. هذا فضلاً عن أن القمص جبرائيل لم يهرب بل ذهب جميع القيادات الأمنية المحلية والمركزية القادمة من القاهرة إلى منزله، وتناولت طعام الإفطار فى ضيافته. وفى نفس اليوم أبلغ اللواء مصطفى عبد الحسيب مساعد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة فى القاهرة والعميد عاطف أبو شادي من مباحث أمن الدولة بالقاهرة أيضاً، الأنبا ويصا والقمص أنطونيوس والقمص جبرائيل "بأن أبونا (جبرائيل) ما يروحش النيابة لأن سيصدر قرار من الوزير بإعفائه من التهم المنسوبة إليه".^{٣٢٠}

ونجد أنفسنا هنا أمام مفارقة مؤلة للغاية، ففي الوقت الذي لم تشر فيه جميع البيانات ومانشيتات الصحف التي صدرت بعد أيام من المجزرة إلى الهوية الدينية للضحايا، يجرى هنا توجيه الاتهام إلى أسماء مسيحية وإلى رجل دين مسيحي. وسعى الإعلام ومن قبله أجهزة الدولة بالطبع للبحث علنياً عن كبش فداء مسيحي، وكما حدث هذا في وقت سابق مع الأنبا ويصا، يجرى هنا البحث عن كبش فداء آخر في شخص القمص جبرائيل، وهؤلاء جميعاً لم يقتلوا نبابة واحدة.

وفى هذا المناخ، وفى نفس اليوم الذي صدرت فيه الصحف تتحدث عن ضبط وإحضار القمص جبرائيل وتوجه الاتهام صراحة وضمناً لأقباط الكشخ، يعقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعاً وزارياً بمقر رئاسة الجمهورية حضره الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء وصفوت الشريف وزير الإعلام والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل وحبيب العادلى وزير الداخلية والدكتور زكريا عزمى وزير ديوان رئيس الجمهورية. ويصرح صفوت الشريف عقب الاجتماع بأن الرئيس أكد على "أنه لا تستر أبداً على مخطئ وسيتم التعامل بحسم على كل من يخرج على الشرعية أو يمس الوحدة الوطنية، أو يحاول النيل من نسيج الأمة. وأن الرئيس استعرض الإجراءات التي تقوم بها الحكومة من أجل رفع تعويضات الأضرار التي وقعت نتيجة لأحداث الكشخ وكل ما يتعلق بتعميرها وإزالة أسباب التوتر بشكل نهائي، وأن الرئيس أكد على أهمية الوجود الأمني واستمراره والشفافية والحياد الكاملين الذين تتسم بهما جهات التحقيق وإعلان الحقيقة فوراً أولاً بأول. وأن وزير العدل أضاف خلال الاجتماع إلى

أن النيابة العامة سوف تنتهي من إجراءات التحقيق وإعلان الحقائق خلال أسبوع وأن وزير الداخلية نوه إلى عوامل الاستقرار فى الكشخ " ٣٢١

وإذا كان الأمر لا يحتاج لتعليق، فإنه يحق لنا هنا أن نتساءل: أي " حقيقة " يا ترى طرحت فى هذا الاجتماع؟ وفى إطار هذا المناخ العام، الذى يجرى فيه توجيه الاتهامات صريحة للأقباط، إلى من يشير هذا الوعيد " بأنه لا تستر أبداً على مخطئ وسيتم التعامل بحسم على كل من يخرج على الشرعية أو يمس الوحدة الوطنية، أو يحاول النيل من نسيج الأمة؟"، وإلى من تتجه أنظار الرأي العام عندما تصدر النيابة أمراً " بضبط وإحضار القمص جبرائيل"، وعندما يجرى توجيه "تهم لـ" كوكو " و "بيبو " و ميخائيل.. فى أحداث الكشخ " دون الإشارة إلى أسماء قتلة الـ٢١ قبطياً؟

وإذا كانت القيادات الأمنية والوزارية تعرف تفاصيل ما حدث، فإن غياب الشفافية هنا لم يكن يستهدف إخفاء الحقيقة عن قمة السلطة فقط، حتى لا تكشف تقصيرها الرهيب، ولكن أيضاً عن الرأي العام المصري والرأي العام العالمي.

ولكن ذلك لا يعفى الصحافة من مسئوليتها، فهي التى يجب عليها أن تمثل ضمير الوطن وأن تكشف عن الحقيقة، ولكنها سقطت فى هذا الامتحان بشكل ذريع عندما قامت بنشر هذه التصريحات الكاذبة دون تمحيص وتفكير، بل وهى تعلم فى كثير من الأحيان أنها كاذبة، وكذلك فى قيامها بإبراز بعض عناصر التصريحات وإسقاط أخرى، وممارستها دور المدعى العام وانحيازها إلى جانب ضد آخر من قرائها.

وقبل كل ذلك عندما أسقطت التهم عن القمص جبرائيل عبد المسيح لم تشر إلى ذلك صحيفة واحدة من الصحف التى حاكمته ووجهت له الاتهامات قبل النيابة وبعدها.

نشر الاتهام فقط دون نشر دفاع المتهم:

اعتادت أجهزة الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة فى مصر علي نشر الاتهامات فى القضايا المنظورة أمام القضاء دون تحسب أو احتراز، وبطريقة مخالفة لكافة القوانين والأعراف والمبادئ، وخاصة المبدأ الشهير أن " المتهم برئ حتى تثبت إدانته ".

وتزداد خطورة هذه الظاهرة فى القضايا التى تحمل شبهة سياسية مثل القضايا التى تتعلق بحقوق الإنسان والمرفوعة ضد النشطاء المعارضين للنظام، أو تلك التى تحمل طابع التصفيات السياسية بين مراكز القوى داخل السلطة. وهنا يتحول الصحفيون إلى مدعين وقضاة ويصدرون الأحكام التى تذهب فى اتجاه تدعيم الخطاب الرسمي للدولة، ودون أدنى محاولة لنشر دفاع الأشخاص الذين يجرى تجريمهم قبل المحاكمة.

حدث ذلك فى القضايا الخاصة بالكشخ ضد الأنبا ويصا، وضد شيبوب وليم أرسل المتهم فى قضية الكشخ الأولى ومع حافظ أبو سعدة والدكتور إبراهيم سعد الدين وكثيرين غيرهم.

ولكن مع استثناء نادر فى الصحف القومية، إذ نشرت جريدة الأخبار فى صفحة الرأي مقالا تحت عنوان " دفاع .. عن الأنبا ويصا " بقلم القمص مينا جاد جرس، ردّاً على مقال نشرته لجمال أسعد

٣٢١- اجتماع فى ١٧ يناير ٢٠٠٠ نشرت تفاصيله جميع الصحف الصادرة فى ١٨ يناير ٢٠٠٠ وخاصة الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد والأحرار ٢٠٠٠

تحت عنوان "هذه هي أحداث الكشح يا أقباط المهجر"^{٣٢٢} قال فيه أسعد إن "الأنبا ويصا لعب دوراً في تعقيد الأمور وليس حلها". وفى رده على هذا المقال قال القمص مينا "إن الأنبا ويصا رجل مثقف وعلاقته برجال الحكومة علاقة جيدة، ويكن لهم كل الإحترام والحب ولم تصدر منه أية أفعال يلام عليها خلال فترة أسقفيته فى الخمس والعشرين سنة الماضية وقد لمسنا تلك الروح البناءة العالية فى الأحاديث التى أدلى بها كهنته فى الكشح إلى الصحف المصرية والأخبار"^{٣٢٣}

ويقول الكاتب الصحفي الأستاذ سعيد سنبل حول هذه الظاهرة أنه "إذا كان من واجب الصحافة الدفاع عن الحريات والكشف عن الفساد ومطاردة المفسدين.. فإن من واجبها أيضاً احترام المبادئ والدفاع عنها، والتصدي لمن يحاول هدمها أو تحطيمها. وأحد هذه المبادئ الأساسية التى يفترض أن يحترمها المجتمع وأن تحترمها الصحافة، هو المبدأ القائل "بأن كل متهم برئ.. إلى أن تثبت إدانته" .. لأنه يوم يتم إهدار هذا المبدأ ويجرى اتهام الناس وإدانتهم، وبلا سند أو دليل، أو قبل توفير محاكمة عادلة لهم .. يتحول المجتمع إلى غابة يسحق فيها القوى الضعيف (...). ولم تكتف الصحف بنشر الحقائق والتحقيقات مجردة كما يفترض أن يتم النشر فى قضايا لا تزال موضع تحقيق، أو قضايا انتهى فيها التحقيق ولم تعرض على القضاء بعد.. إنما تحول البعض منها إلى سياط تجلد ظهور المتهمين وتدينهم قبل أن يقول القضاء .. صاحب الحق الوحيد فى البراءة أو الإدانة.. حكمه وكلمته"^{٣٢٤}

وإذا كان المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام قد وجه نداء إلى مختلف الصحف والمجلات يناشدها التروي فى النشر، ويذكرها بمبدأ "المتهم برئ إلى تثبت إدانته" وهى مناشدة كان من المفترض أن تجئ من المجلس الأعلى للصحافة ومن نقابة الصحفيين، كما يقول الأستاذ سعيد سنبل، إلا أننا نتساءل لماذا لم يناشد النائب العام الصحافة قبل ذلك وهذا المبدأ ينتهك كل يوم؟، ولماذا لم يحمى من سبقوه على مدى عقود من قبله بمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة؟، بل لماذا يأخذ ذلك طابع المناشدة أمام جريمة ترتكبها الصحافة فى حق المتهم الذى يواجهه الرأي العام ممتن الكرامة، وتدوس الأعلام سمعته بجبر زائف؟

ولا يقتصر الأمر على انتهاك المبدأ الشهير القائل "بأن المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته"، ولكن الصحف لا تنشر دفاعه عن نفسه أمام هذه الاتهامات. واتضح ذلك بشكل جلى فى قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم، حيث لم تنشر الصحف دفاعه عن نفسه وتصريحاته، ومع الأنبا ويصا فى أحداث الكشح الأولى والثانية، وفى قضايا أخرى عديدة ذات طابع سياسى.

وفى قضية حافظ أبو سعدة الذى اتهم بتشويه سمعة مصر من قبل السلطة وبعد استدعائه للتحقيق معه، أدلى بتصريحات للصحف وكالة الأنباء الفرنسية، نشرتها صحف عربية غير مصرية مثل الشرق الأوسط قال فيها إن هذا التحقيق "مقدمة ليس فقط لتصفية منظمنا ولكن لتصفية جميع منظمات حقوق الإنسان فى مصر"^{٣٢٥}

ولكن بعض كتاب الرأي مثل المرحوم لطفي الخولي وسلامة أحمد سلامة كانوا أكثر شجاعة في اتخاذ مواقف واضحة ضد الحملة التى تعرضت لها المنظمة وأمينها العام فى توضيح الموقف أمام الرأي

٣٢٢- جريدة الأخبار فى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨

٣٢٣- جريدة الأخبار فى ٩ نوفمبر ١٩٩٨

٣٢٤- جريدة الأخبار "صباح الخير" عمود يومى بقلم سعيد سنبل ٨ سبتمبر ٢٠٠٢

٣٢٥- جريدة الشرق الأوسط اللندنية ٢٥ نوفمبر ١٩٨٨

العام حتى لا يجرى تضليله.

فبعد حبس الأمين العام للمنظمة بيومين طالب الأستاذ سلامة أحمد سلامة الأجهزة بأن ترفع أيديها عن المنظمة في هذه الحملة الظالمة التي تشارك فيها بعض الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية للنيل من جماعات حقوق الإنسان في مصر. وقال في عموده اليومي "أنه في وقت تزداد في الانتقادات لحالة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتستغل فيه بعض أحداث فردية وجرائم عادية لتشويه سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، فليس من مصلحة أحد أن تنظم حملة ظالمة تشارك فيها بعض الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية للنيل من جماعات حقوق الإنسان في مصر لتقويض بنيانها وتشويه القائمين عليها وتوجيه الاتهام لهم بالعمالة أو التبعية لجهات أجنبية".^{٣٢٦}

بل أن المرحوم الأستاذ لطفي الخولي انتقد قرار النيابة في بلاغ إلى الرأي العام المستنير، ووصف الحملة ضد المنظمة على أنها "هزيمة الوطنية الفارغة"، ووجه انتقادات حادة لقرار المحامي العام لنيابة أمن الدولة بحبس أبو سعدة. ووصف هذا القرار بأنه متسرع وخاطئ شكلاً ومضموناً، وأضاف "لو كنت من أتباع مدرسة المؤامرة في تحليل الأحداث، لاتهمت أهل الهزيمة الوطنية الزاعقة بأنهم دفعوا النيابة، وهي جزء من قوام العدالة إلى اتخاذ هذا القرار المجحف في هذا الوقت بالذات الذي يحتفل به العالم بالعيد الخمسيني لشرعة حقوق الإنسان، التي شاركت مصر في صياغتها، والذي تناقش فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع بيان لحماية نشطاء حقوق الإنسان، وكان مصر حريصة في هذا المناخ الدولي، أن تجاهر بعوائدها لحركة حقوق الإنسان!"^{٣٢٧}

وإذا كان كاتب المقال يرى أن "هزيمة الوطنية" هي التي تسببت في توريث النيابة العامة في قرارات تضع بلادنا في "موضع الاتهام العالمي"، إلا أننا نرى أن هؤلاء الذين يحركون الوطنية ويصدرون التعليمات لهم لهيبش المدافعين عن حقوق الإنسان، ومراكز ومنظمات المجتمع المدني هم المسؤولون، لأن الوطنية هم مجرد أداة، مخلب قط يستخدم عندما يراد ضرب هؤلاء الذين يرتفع صوتهم بما لا يناسب الأجهزة.

وكما هو الحال مع حافظ أبو سعدة ومع الدكتور سعد الدين إبراهيم، وجهت الاتهامات للأبناء ويصا في حملة مستمرة ضده دون أن يستطيع الدفاع عن نفسه ودون أن تنشر الصحف تصريحاته، قبل أن يتوقف على إعطاء تصريحات للصحفيين "الحكوميين"، بل ولم تنشر إسقاط التهم عنه. ولم ينبز البعض للدفاع عنه كما حدث أبو سعدة والدكتور إبراهيم. ولم نر في معالجة الصحافة لأحداث الكشح هذا النوع من "شجاعة الرأي" الذي تبدي في حالة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز ابن خلدون. ولهذا لم يكن غريباً أيضاً أن يهتف المتهمون وأهاليهم ضد الصحافة والصحفيين في بعض

المحاكمات.^{٣٢٨}

ومع ذلك نقول أن الصحافة المصرية لعبت أدواراً عظيمة في مواقف أخرى، وجاءت أوقات وقضايا لم تصمت فيها أمام الانتهاكات، ولعبت دورها المنتظر منها داخل هذا المجتمع. ومن المؤكد أنه بين شأياها صحفيون وأساتذة كبار يشجبون هذه التصرفات التي تطفو على وجه الصحافة المصرية من وقت لآخر.

٣٢٦- جريدة الأهرام عمود "من قريب" بقلم سلامة أحمد سلامة تحت عنوان "ارفعوا أيديكم عنها" ٣ ديسمبر ١٩٩٨

٣٢٧- جريدة الأهرام عمود "اجتهادات" بقلم لطفي الخولي ٥ ديسمبر ١٩٩٨

٣٢٨- جريدة الأخبار قضية ازدراء الأديان ٣٠ مايو ٢٠٠٢

عشوائيات صحفية .. مقلب للأمن:

وإذا كان من واجب الصحافة الكشف عن الفساد ومطالبة القضاء بالتحقيق فيه وفقاً للأمانة الملقاة على عاتقها، إلا أنها عندما تتحول إلى مقلب قط لبعض مراكز السلطة فإنها تفقد شرف الانتماء إلى هذه المهنة.

وبالطبع لا نستطيع القول بأن الصحف في مصر هي مقلب قط في يد الأمن. ولكن هناك دوريات من العشوائيات الصحفية التي شهدت مصر ظهورها خلال السنوات الأخيرة، لا تحترم في عملها أبسط قواعد المهنة، وتلعب على الأوتار الدنيا من غرائز القراء. وتشير الدلائل إلى أن جهات في السلطة تقف وراء هذه العشوائيات الصفراء التي تستخدم لإحداث فرقعات إعلامية تلهي بها الرأي العام عن مشاكله الحقيقية من ناحية، وفي تصفية الحسابات بين مراكز السلطة بعضها البعض من ناحية أخرى.

ومن العجيب أن حصول هذه العشوائيات على التصريح بالصدور تم بسهولة غريبة في وقت لم تستطع فيه مشاريع جادة الحصول على هذه التصريحات، وفي وقت عانت فيه جريدة وطني وظلت تنتظر صدور التصريح لخمس سنوات. ولولا الجهود المستميتة التي بذلها الدكتور رفعت السعيد داخل المجلس الأعلى للصحافة لتأخر الحصول على هذا التصريح لسنوات أخرى.

ويقول المستشار ملك مينا عضو المجلس الأعلى أنه عندما ذهب وقد نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة ورجال الأمن إلى الكاتدرائية، في محاولة لاحتواء مظاهرات الشباب القبطي الغاضب بعد سقطة جريدة النبا التي نشرت (في يونيو ٢٠١٠) موضوعاً تحت عنوان "دير المحرق يتحول إلى وكر للدعارة"، قال لهم قداسة البابا لهم "عايزين تقولوا لي إن الأمر خارج من أيديكم، وأنتم تعطون الصحف الصفراء تراخيص بسرعة في حين أن وطني ظلت خمس سنوات حتى تحصل على الترخيص؟".

ولعل السؤال الخطير هو كيف سمحت الدولة بصدور هذا النوع من الصحافة في وقت رفضت فيه إعطاء تصريحات لصدور صحف جادة أخرى؟

يجيب على هذا السؤال وبوضوح شديد واحد من كبار الكتاب الصحفيين العالمين ببواطن الأمور، هو الأستاذ إبراهيم سعدة في مقال له حول سقطة النبا شن فيه هجوماً عنيفاً على الحكومة بسبب "مسألة إصدار التراخيص للمحاسبين". وشرح فيه كيف أن الحكومة وضعت شروطاً صعبة وتعجيزية للموافقة على إصدار تراخيص للصحف حتى لا تتسلل جهات أجنبية عن طريقها، وتحدث عن كيف "أنها رفضت إعطاء تراخيص لمصريين شرفاء يملكون المال الوفير، وكيف أن الحكومة تجاهلت هذه القوانين وأصدرت موافقتها - في أقل من ٤٨ ساعة - لعدد من صغار الصحفيين لإصدار ما يشاءون من الصحف والمجلات، رغم عدم توفر شروط إصدارها، ولحفنة من المحظوظين والمقربين من سلطة إصدار القرار". ثم يكشف عن السبب وراء ذلك فيقول بالحرف الواحد "المبرر الوحيد الذي سمعناه من البعض هو أن الحكومة وافقت لفلان وعلان وترتان، على إصدار الصحف - رغم عدم أحقيتهم - لا شيء.. إلا لأنها - أي الحكومة - ستستخدم هذه الصحف "المستقلة" لنشر ما يجب ألا ينشر في الصحف القومية، حتى لا يحسب على الحكومة، باعتبار أن الصحف القومية هي لسان حال السلطة

هذه العشوائيات الصحفية هي بمثابة مخلب قط في يد الأجهزة وخاصة جهاز الأمن. ويعرف الكثيرون من الذي يقف وراءها ووراء سقطة النبأ وسقطات غيرها من هذه العشوائيات التي تخصصت في شن الحملات على الشرفاء والنشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان في هذا الوطن. وهكذا قامت جريدة الأسبوع بشن حملة جديدة على الأنبا ويصا بعد المذبحة، كما شنت عليه حملة بعد أحداث الكشخ الأولى، وكررت نفس اتهامات اللواء مصطفى عبد القادر والأمن والمحافظ له، وكتبت تقول "كان يمكن منذ البداية احتواء ما جرى، وهو أمر طبيعي يحدث كثيراً على أرض الوطن وبين أبناء الشعب الواحد بل والأسرة الواحدة، ولكن الأنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام يريدان ناراً مشتعلة على أرض الوطن، يدفع المسلمون والمسيحيون ثمنها. في عام ١٩٩٨ أشعل الأنبا ويصا الحرب ضد مصر بأسرها، اتصل بالصحف الأجنبية والمنظمات المشبوهة خارج البلاد وراح يتحدث عن الاضطهاد الذي تمارسه الشرطة ضد الأقباط، استعان بالأجانب ضد بلاده، وقدم وقائع كاذبة ومعلومات خاطئة استخدمها الغرب أسوأ استخدام. حاول منذ البداية أن يلصق تهمة مصرع مواطنين مسيحيين بالمسلمين ليشعلها فتنة في الكشخ ومصر كلها. وعندما أدرك أن القتل من المسيحيين أنفسهم سعى إلى منع الشهود من الإدلاء بشهاداتهم، وراح يثير الزوابع هنا وهناك كي يجد مبرراً لقلعه الشنعاء واستعاثته بالأجانب ضد بنى وطنه. وقد أكدت الوقائع بعد ذلك أن الأنبا ويصا متورط حتى النخاع في إثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد وتحريض قوى الخارج ضد بلاده ولكن الحكومة للأسف التزمت الصمت، ولم تحاسب الأنبا ويصا على فعلته رغم فتح التحقيق الجنائي ضده بعد أن قام بالاحتجاز الشهود وتحريضهم" ٣٣٠

وإذا كان الأمر لا يحتاج للتعليق أو الحديث عن مصدر معلومات الكاتب واتهاماته، يكفي أن نحيله إلى مذكرة النائب العام التي أسقطت الاتهامات عن الأنبا ويصا. هذا فضلاً عن أن الجريدة لم تسأل نفسها لماذا لم يحاكم الأنبا ويصا على "فعلته"، ولماذا التزمت الحكومة الصمت؟. الإجابة واضحة وهي أنه ليست هناك تهمة يحاكم عليها، اللهم إلا إذا كانت الشكوى من الظلم وضد انتهاكات حقوق الإنسان هي تهمة يحاكم عليها الإنسان.

وقد لوحظ أن جريدة "الأسبوع" هي التي قادت أيضاً الحملات التي أدت إلى قيام الدولة بسجن نشطاء حقوق الإنسان مثل حافظ أبو سعدة وسعد الدين إبراهيم. ويعتقد البعض ومنهم أبو سعدة، أن الذي يقف وراء ذلك هو جهاز الأمن. حيث قال أبو سعد في مؤتمر صحفي عقدته المنظمة "إنه تم تسليم الشيك من قبل أجهزة الأمن لإحدى الصحف" ٣٣١.

وأكدت ثمان منظمات مصرية لحقوق الإنسان في بيان لها "على الصلة الوثيقة بين صحيفة الأسبوع والدوائر الأمنية المصرية، مشيرة إلى إصرار مؤسسات الدولة وأجهزة إعلامها الرسمي على التضييق على جرائم التعذيب التي مارستها الشرطة في قرية الكشخ، وعلى إجراءات التحقيق المفترض أن تجري بشأنه والتي اكتفي النائب العام بوصفها أنها تجاوزات فردية" ٣٣٢.

٣٣٠- جريدة أخبار اليوم "الموقف السياسي" ٢٣ يوليو ٢٠٠١

٣٣١- جريدة الأسبوع في عمود لمصطفى بكرى "بالعقل" تحت عنوان "كلمات صريحة" ١٠ يناير ٢٠٠٠

٣٣٢- مؤتمر صحفي لمجلس أمناء المنظمة في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٨

٣٣٣- بيان ثمان منظمات مصرية لحقوق الإنسان ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨

وأعربت المنظمات الثماني في نفس البيان " عن دهشتها أمام سرعة فتح تحقيق فى بلاغ الأسبوع في وقت تجاهل فيه النائب العام فى السنوات الأخيرة التحقيق فى مئات من البلاغات التى تقدمت بها منظمات حقوق الإنسان إزاء الانتهاكات الجسيمة التى تمارسها أجهزة الأمن والتي أدت إلى وفاة عشرات الأشخاص من جراء التعذيب فى تلك الفترة " .

ويكتب محمد العزبى في الجمهورية " لست أدرى من الذي قدم النصيحة بالبحث عن كبش فداء أو تصفية حسابات أو تعليق كل الاتهامات في رقبة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. فكانت قصة الشيك الذي قدمه صحفي حصل عليه بطريقة ما، ثم التحقيق فى قضية رشوة واتهام بالعمالة لدولة أجنبية وخيانة .. الخ: الصحفي يشهد وسكرتير منظمة حقوق الإنسان يحبس: ثم يصدر قرار من المنظمة بتجميد نشاطها (....) ومرة أخرى نشير موضوع الحريات أمام الرأي العام الخارجي بصورة تسئ إلينا أو فى أحسن الحالات تثير الشبهات: وقد حاولت أن أعرف من هو صاحب النصيحة ولمصلحة من كانت قصة الشيك؟! " ٣٣٣

ويقول الأستاذ حسين عبد الرازق رئيس تحرير مجلة اليسار " إن أحد دروس الأزمة (حول المنظمة المصرية لحقوق الإنسان) هو الكشف عن اختراق الدولة لبعض مؤسسات المجتمع المدني كبعض الأحزاب السياسية وبعض الصحف، وهو أمر يحتاج لوقفة للكشف عن مع الديمقراطية ومن هو ضدها " ٣٣٤

ويتحدث عبد الحليم قنديل في جريدة " العربي " عن هؤلاء الذين يرفعون عقيرتهم ضد التمويل الأجنبي وهو موقف صحيح فى ذاته " إلا أنهم يؤيدون انتهاكات مفزعة لحقوق الإنسان. أو يتفاوضون عنها في الأقل. وليس صعباً أن تكشف النيات والطوايا. وهى على أي حال - كشفت نفسها بنفسها- فهؤلاء مع هوى أجهزة الأمن دائماً ، ومصالحهم ظاهرة وأيديهم ملوثة وتوارىخهم ملتبسة وغامضة وقرارات النائب العام محجوزة لهم عند الطلب... " ٣٣٥

وأمام هذا النوع من الصحافة، ليس غريباً أن يفقد المواطنون ثقتهم في أجهزة الإعلام ويلجئون للإذاعات ومحطات التلفزيون الأجنبية بحثاً عن الحقيقة.

ويبقى فى النهاية أن نقول أنه رغم كل ذلك هناك صحفيون مصريون يجاهدون كل يوم من أجل نشر الحقيقة وكتاب عظماء لم تتحني هاماتهم أمام هذا التيار العاتي القادم من السلطة أو من خارجها. حيث لاحظنا وجود مفارقة كبيرة بين هذه التغطية الإخبارية التى انتهكت قواعد العمل الصحفي ومقالات عدد قليل من الكتاب والمعلقين لم تذهب مع الزفة العامة سوف نشير إليها فى الفصل التالي ويدعوننا ذلك أيضاً للتساؤل كيف يتمتع عدد قليل من كبار الكتاب بقدر كبير من الحرية فى الكتابة ولا يتمتع به المسئول عن " الديسك " الإخباري فى أجهزة الإعلام هذه.

٣٣٣- جريدة الجمهورية محمد العزبى مقال بعنوان " مصلحة من؟ " ٦ ديسمبر ١٩٩٨

٣٣٤- جريدة الأحرار مقال لمحيى الدين سعيد تحت عنوان " أزمة حقوق الإنسان كشفت ضعف مؤسسات المجتمع فى مصر " ٢١ ديسمبر ١٩٩٨

٣٣٥- جريدة " العربي " عبد الحليم قنديل عمود " لوجه الوطن " تحت عنوان " حقوق التمويل " ٢١ ديسمبر ١٩٩٨

٢٤- أكاذيب مزمنة .. فى الملف القبطي

بعد أن قمنا بتحليل السلوك المهني الذى تبنته الصحافة المصرية بشكل عام قياساً على قواعد العمل الصحفي المهني السليم تجاه أحداث الكشخ، قد يكون من المفيد وحتى تكتمل الصورة، أن نقوم بتحليل مضمون ما نشر، لتسليط الضوء على الأفكار والمقولات التى ارتكزت عليها الدولة وطرحتها فى مواجهة أحداث الكشخ الأولى والثانية، وقامت بتوظيف الجهاز الإعلامى لترديدها، كما يحدث عادة عند طرح مشاكل الأقباط بشكل عام.

وسنجد أن هذه المقولات تتكرر على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، حتى أن المحلل يشعر بالضجر الكبير، ولحسن الحظ، من عدم قدرة الدولة على اختراع أفكار ومقولات جديدة لتبرير موقفها. وسنجد أن هذه المقولات التى اعتدنا عليها وتتردد بشكل دائم لا تخرج عن الحديث الدائم عن الفتنة الطائفية، و"هوسة تشويه سمعة مصر" فى الخارج التى تخرج علينا بشكل تلقائى كلما أرادت الدولة أن تسكت صوتاً، والحديث الدائم عن "مخطط خارجى" فى إطار نظرية "المؤامرة والاتصالات المشبوهة التى تقوم بها قلة فى الداخل والخارج للنيل من مكانة مصر". كما اعتدنا أيضاً على مقولة "المتطرفين من الجانبين" فى معرض الحديث عن الإعتداءات الطائفية. ولا يخلو الأمر بالطبع من الحديث عن "المساواة أمام الدستور" وأنه لا تفرقة بين مسلم ومسيحي. ولعل أخطر ما فى الأمر هو "تخوين" الذين يرتفع صوتهم ضد انتهاكات حقوق الإنسان، أضف إلى كل ذلك "أغنية الشأن الداخلى" التى تقوم أجهزة الإعلام بترديدها بشكل تلقائى عندما لا يكون هناك أى تبرير لأخطاء الدولة أمام ضغوط خارجية.

وإن دلت هذه المقولات على شئ، فإنها لا تدل فقط على غياب الشفافية، وإنما أيضاً على حالة من التقاه الفكرية والعقائدية والسياسية منقطعة النظير. وسوف نتوقف قليلاً بالتفصيل عند بعض هذه المقولات والأغاني "الوطنية" التى تدفع الدولة لجهاز الإعلام لترديدها.

الفتنة الطائفية:

فى مقدمة المقولات التى تلجأ إليها الدولة وترددها أجهزة الإعلام مثل الببغاوات عند وقوع هذا النوع من الأحداث، هو الحديث عن "فتنة طائفية" عندما يتعرض الأقباط لإعتداءات. وتستخدم الأغلبية الساحقة من الشخصيات السياسية على اختلاف طوائفها بما فى ذلك المعارضة، وكذلك الصحفيون والعديد من الكتاب هذا المصطلح الزائف لتوصيف الإعتداءات التى يتعرض لها الأقباط منذ عدة عقود. واعتقد أنه لو كانت هناك رغبة حقيقية ومخلصة لمواجهة هذا النوع من المشاكل التى نعاني منها لثم توصيفها، فى معرض التشخيص الصحيح لمشاكل هذا الوطن، بالإعتداءات الطائفية، ليس فقط من أجل تشخيص السليم والبحث عن العلاج الصحيح، ولكن قبل كل ذلك من أجل توعية الشعب بحقيقة الأمر. وهكذا نجد أن الدولة أسهمت بهذا التشخيص غير السليم فى إيهام الرأي العام المصرى بضلوع الأقباط فيما يسمى بالفتنة الطائفية، وبالتالي فى خلق مناخ عام غير صحي يقبل هذا النوع من الاعتداءات فى إطار هذا التشخيص الزائف.

وبالطبع لسنا فى حاجة إلى تقديم نماذج لاستخدام هذه المقولة الزائفة التى يرددها الكثيرون مثل الببغاوات، هذا فضلاً عن أن ذلك سوف يحتاج إلى مجلدات ضخمة.

"أم الأكاذيب" المتطرفون من الجانبين:

تعشق الدولة والصحافة فى مصر بعد كل إعتداء على الأقباط ترديد إكذوبة مزمنة وهم تحول من فرط ترديده إلى ما يشبه الحقيقة المسلم بها فى أذهان الكثيرين، وهى الحديث عن "المتطرفين من الجانبين".

وهذا الطرح الخاطئ الذى تكرر كثيراً خلال العقود الماضية والذي لا يمت للواقع بصلة، يفترض أن هناك أيضاً متطرفين أقباط داخل مصر وهو أمر لا نعرف أساساً له.

وكان التطرف القبطي الوحيد الذى ظهر فى تاريخ الأقباط ضد قيادة الكنيسة القبطية، عندما قامت جماعة الامة القبطية باختطاف الأنبا يوساب ووضعت فى أحد الأديرة لأنها اعتبرت أنه غير قادر على إدارة شئون الكنيسة.

وما عدا ذلك لم نر جماعة قبطية تكونت وقامت بإحراق المساجد كما حدث للعديد من الكنائس وأشهرها كنيسة الخانكة فى ١١/٦/١٩٧٢ وفى منطقة أبو زعبل ومدينة سمالوط وكنائس أخرى فى محافظات المنيا وأسيوط والقاهرة عام ١٩٧٨ وكنيسة روض الفرج عام ١٩٨٨ وكنيسة قصرية الريحان الأثرية عام ١٩٧٩، والهجوم على بعض الكنائس فى الإسكندرية عام ١٩٨٠، وكذلك إلقاء عبوة ناسفة على كنيسة العذراء فى عين شمس عام ١٩٩٠.

ولم يحدث أن قام أقباط بإطلاق النار على المصلين داخل الجوامع كما قامت جماعات بإطلاق النار على المصلين واغتيالهم وهم يقومون بالعبادة فى كنيسة أبوقرقاص بالمنيا فى مارس ١٩٩٧ وكما حدث فى قرية الفكرية بالمنيا عام ١٩٩٧ وأدى ذلك إلى قتل عشرة مصلين داخل الكنيسة.

ولم يرقم أقباط بالإعتداء على محلات الذهب المملوكة للمسلمين كما قامت بذلك عشرات المرات جماعات إرهابية مستحلة "أموال الكفار" فى عمليات سطو إجرامية على محلات ذهب مملوكة للأقباط فى عين شمس وشبرا والزيتون فى أبريل عام ١٩٩١، واغتيال جواهري مسيحي فى أغسطس عام ١٩٩٣ والعشرات الأخرى من هذا النوع من الإعتداءات.

ولم يحدث أن قام أقباط بالإعتداء على صيدليات مملوكة لمسلمين وفرض إتاوات عليهم وحرقتها إن رفض صاحبها دفع الإتاوة، كما حدث فى حرق ثلاث صيدليات كبرى فى بنى سويف فى فبراير عام ١٩٩١، واغتيال صيدلي قبطى فى ديروط عام ١٩٩٣ وفى العديد من محافظات الصعيد.

ولم يحدث أن قام متطرفون أقباط بقتل رجال دين وشيوخ مساجد كما حدث فى قتل القمص غبريال عبد المتجلى ومعه امرأة وطفل فى التوفيقية بسمالوط فى سبتمبر عام ١٩٧٨ والقس رويس زاخر فى أبوتيج فى نوفمبر ١٩٧٨ ولا يتسع المقام هنا لذكر عدد رجال الدين المسيحي الذين راحوا ضحية لهذه الإعتداءات.

ولم يُلقي أقباط عبوة ناسفة على حفل زفاف إسلامي كما حدث فى كنيسة العذراء فى مسرة بشبرا عام ١٩٨٨^{٣٣} ولم يحدث أن قام أقباط بقتل العشرات من المسلمين فى إعتداءات متفرقة على مدى العقود الماضية فى العديد من محافظات مصر شمالاً وجنوباً، بدءاً من الزاوية الحمراء فى مارس عام ١٩٨١ حيث قتل العشرات منهم فى هذا الإعتداء فقط، وحرقت العديد من محلاتهم، وحتى أحداث الكشج الثانية فى يناير عام ٢٠٠٠

ولم يحدث أن حمل أقباط السلاح ضد الدولة كما فعلت العديد من الجماعات الإسلامية، ولم يرقم قبطى بإغتيال رئيس الدولة ورئيس مجلس الشعب ومفكرين مثل فرج فودة، أو بمحاولة إغتيال نجيب

٣٣- دراسة أعدتها مركز الوثائق والمعلومات بمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية تحت عنوان "أحداث العنف ضد الأقباط ١٩٧٢-٢٠٠٠"

وقبل كل ذلك لم نر جماعات "للجهاد القبطي"، ولم نر شباباً قبطياً يقتال المسلمين لأنهم مسلمين، ويخطف الفتيات لإجبارهن على التحول عن دينهن، ولم نرى شباباً قبطياً يهرب للجبال ويقوم بتصنيع السلاح، أو يتلقى الدعم من جهات أجنبية.

والغريب أننا لم نر أصواتاً تعلق في أجهزة الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة ضد هذه الجرائم التي تعرض لها الأقباط أو قاموا بحملات تدينها وتقف ضدها، وذلك بسبب عمليات التعمية المنتظمة والحديث المتكرر عن "المتطرفين من الجانبين" عند حدوث مثل هذه الجرائم والذي عادة ما يشار إليها، وبشكل نادر، في سطور قليلة في أخبار الحوادث في الصفحات الأخيرة من الجرائد.

ولهذا فإن الحديث عن "المتطرفين من الجانبين" وهو ما يعنى وجود تطرف قبطي في مصر هو "أم الأكاذيب" في الملف القبطي إن صح التعبير.

ويستهدف المسؤولون في الدولة من وراء استخدام هذه المقولة منذ أكثر من ثلاثين عاما التغطية على فشل الدولة في التعامل مع الاعتداءات الطائفية، وذلك بإحداث توازن زائف ومزعوم بين الجانبين أمام الرأي العام في معرض تبرير هذه الإعتداءات، وإلقاء تبعاتها بالتالى على كاهل ما يسمى "المتطرفين من الجانبين". وهذا التبرير يشكل نوعاً من التواطؤ الذى يضع الضحية في مستوى الجاني، ويوهم الرأي العام المسلم بأن هناك متطرفين أقباط بالفعل وأن هذه الإعتداءات ضد الأقباط إنما تجئ رداً على تطرفهم المزعوم.

وهكذا أسهمت الدولة ومعها أجهزة الإعلام ليس في إخفاء الحقيقة فقط، بل وفي خلق مناخ عام يبرر الإعتداء على الأقباط بشكل ضمنى ويشجع الجهالة والرعاع على القيام بهذه الإعتداءات.

وما حدث للأنبا يوانس عندما أوفده قداسة البابا للصلاة على شهداء الكشخ في الجنازة الجماعية يوم الثلاثاء ٤ يناير ٢٠٠٠، عندما قامت مجموعة من القرويين بخطفه لاعتقادهم أن المسيحيين هم الذين قتلوا المسلمين لهو أبلغ دليل على ذلك، ويكشف آثار سياسة التعمية وتشويه الحقائق، ويسلط الضوء على نتائج موقف الدولة على الرأي العام. وكاد الأنبا يوانس أن يدفع حياته هو ومن معه، كما دفع الكثير من الأقباط قبله ثمناً لهذه التعمية.

ولعلنا نتذكر أن خاطفيه قالوا له ومن معه بالحرف الواحد "أن النصارى قتلوا أخوتنا المسلمين"، فأبلغهم أن العكس هو الذى حدث، وأن هناك ٢٠ جثة تنتظر الصلاة وموعد الجنازة الآن ودعاهم لمرافقته ليعرفون صحة ما يقول. وهذا الموقف عندما قال لهم "نحن في الصعيد نعرف أنه إذا تشابك ثتان يوقفهم كبيرهم ويبدأ بتهديتهم". فقال أحدهم "نعم أنت على حق" وهذأت الأمور بفضل حكمة الأنبا يوانس.

ويتبين من هذا الموقف الخطير أمران:

أنه بسبب التضليل الإعلامي وعدم نشر الحقائق، وعدم إعلان الحقيقة بشكل فوري كما تشدقت السلطة، بالإضافة إلى أغنية "المتطرفين من الجانبين"، كان الممكن أن يزيد عدد القتلى في الكشخ ثلاثة أو أربعة في هذه المحنة.

أن الإنسان المصري البسيط إذا أتيحت له فرصة معرفة الحقائق لن ترضيه هذه الأحداث البشعة إذا كان وجدانه الفطري ما يزال نقياً بلا تشويه.

ولعل شهداء الكشخ إذا استمعوا إلى المسؤولين في الدولة يتحدثون في تصريحاتهم، عن المتطرفين من الجانبين بعد اغتيال ٢١ منهم لتحركوا في قبورهم، وشعروا أن هؤلاء قد قتلوه مرة ثانية بهذه

وهكذا تطلع علينا أجهزة الإعلام فى كل مرة بهذه الأكاذوبة المزمّنة دون أية محاولة للتفكير فى مضمونها ومدى صحتها ونتائجها على تماسك النسيج الوطني، وتردها بشكل تلقائي. وهى هنا مثل الذى يكرر كذبة حتى يسلم بها فى النهاية على أنها حقيقة.

ولعلنا لا ننسى تصريح صفوت الشريف بعد اجتماع مجلس الوزراء بعد المنبحة بيومين وتكليفه الشهير لوزير الداخلية بإعلان الحقائق أولاً بأول، الذى تحت فيه عن "المتطرفين من الجانبين" وقيام جميع أجهزة الإعلام فى نفس اليوم واليوم التالى^{٣٣٧} بترديد هذه الأكاذوبة.

وهكذا قامت معظم الجرائد بإيراد تصريحات صفوت الشريف وغيره من المسؤولين والتي تتحدث عن "إجراءات حاسمة لمواجهة عناصر التطرف من كلا الجانبين"^{٣٣٨} بعد ثلاثة أيام من المنبحة وعقب اجتماع مجلس الوزراء.

غير أن جريدة واحدة هي الأخبار نشرت تصريحات رئيس الوزراء ووزير الإعلام فى نفس اليوم بعد أن حذفت منها تعبير "كلا من الجانبين" حيث ذكرت تحت عنوان "سنضرب بشدة كل محاولة لإثارة الفتنة" مع حذف هذا التعبير من العنوان والنص.

وقد يقول قائل إنه لا بد من نشر تصريحات المسؤولين، ولكن ما العمل إذا كانت هذه التصريحات مليئة بالأكاذيب، هل يجرى الاكتفاء بنشرها كما لو كان الصحفيون مجرد أجهزة تسجيل؟ ثم ما هو دور الصحفي فى هذه الحالة؟، وأين أبجديات العمل الصحفي فى التحقق من صحة الخبر أو المعلومات المزمّنة التى يدلى المسؤولون عن وعى أو بغير وعى؟، ثم أين التحقيقات التى تكشف أن هناك قاتل وضحية، وأين التعليقات التى تنتقد هذا النوع من التصريحات وهذا الموقف من قبل الحكومة، ولا تضع الجناة والقتلة فى نفس مستوى الضحايا المقتولين.

وإذا كان من المعتاد أن تقوم الصحافة بالمعالجة الخيرية لتصريحات أى مسئول كبير، فإن دورها لا يجب أن يقتصر على ترديد تصريحاته بشكل أعمى دون أن تقدم الحقائق التى يمكن أن تكذب تصريحات هذا المسئول إذا كانت كاذبة، أو تلقى الضوء على مدى صدقها وجديتها، وأن تفسح المجال لتصريحات الأطراف المعنية المحلية التى عانت فى هذه المشكلة التى يمكن أن تلقى الضوء على مدى صدق تصريحات هؤلاء المسئولين.

المساواة أمام الدستور:

من الأغاني المزمّنة التى تردها الدولة أيضاً بعد كل إعتداء طائفى ضد الأقباط، أنه لا فرق بين مسلم ومسيحى وأن الجميع "سواسية أمام الدستور"، ويقوم الجهاز الإعلامى بترديد هذه المقولة بشكل أعمى.

وإذا كان المواطنون المصريون متساوين نظرياً أمام الدستور، إلا أن ترديد هذه المقولة المزمّنة فى مواجهة مشاكل الأقباط، لا يعنى فقط أن المسؤولين فى الدولة يحتمون وراء نص الدستور فى مواجهة الواقع الذى يعيش فيه مناخ وعرف طائفى، ولكن يعنى أيضاً التغاضي عن هذا الواقع الذى يعيشه الأقباط وهمومهم ومشاكلهم داخل الوطن الذى يعيشون فيه. ويعنى أيضاً تجاهل الاعراف والقوانين التى تتعارض مع الدستور، وسنتعرض لذلك فى موضع لاحق، وخاصة فيما يتعلق ببناء الكنائس. ولعله أمراً مثيراً للسخرية أيضاً أن يتحدث البعض عن نوع آخر من المساواة بين الأقباط والمسلمين

٣٣٧- انظر العديد من الصحف المصرية فى ٥ يناير ٢٠٠٠

٣٣٨- جريدة الأهرام المسائي ٥ يناير ٢٠٠٠

عندما يجرى الحديث وبشكل نادر عن تجاوزات الشرطة فى المقالات والتحقيقات والأحاديث التى نشرتها الصحف. حيث يجرى تبريرها بأنها تحدث مع كل المواطنين، وكان ذلك يعد مبرراً كافياً لوقوع التعذيب أو للتخفيف من بشاعة هذا الجرم، وتكون المحصلة النهائية من هذه التعليقات الصحفية هي إصباغ الشرعية على سلوك الشرطة. وهكذا على الرغم من قيامه بنفي قصده فى أن يكون ما كتبه دفاعاً عن الشرطة، وعلى الرغم من قيامه بانتقاد الحكومة على الخطأ فى المعالجة قصيرة النظر من قبل بعض القيادات التى فضلت أن "تخفى على الخبر ماجور"، يكتب أحد المحللين فى جرة يحسد عليها يقول "تعالوا إلي جولة فى مقال "الواشنطن تايمز" لنفند ما جاء فيه من أكاذيب .. نتحدث الصحيفة عن أحداث "الكشع" وعن تعذيب أكثر من ١٠٠٠ مواطن قبطي فى أعقاب جريمة القتل التى حدثت. وربما كان كل ذلك أو بعض منه صحيحاً لانتزاع الاعتراف بالقوة من المتهمين وغير المتهمين، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى إثبات، ولكن ذلك يحدث -إذا حدث- مع جميع المواطنين مسلمين ومسيحيين. وبعبارة أخرى فإن التجاوزات إذا حدثت مع بعض المواطنين الأقباط لم تحدث لأنهم يعتقدون المسيحية مثلما تحاول الصحيفة أن توهم القراء وإنما حدث بصفتهم مواطنين يتعاملون مع جهاز شرطة قد لا يحترم بعض رجاله حقوق الإنسان، بل لعل سلوك الشرطة فى هذه التحقيقات تحديداً يتفق مع مفهوم الوحدة الوطنية لأنه لا يستثنى مسلماً أو قبطياً .. فالكل فى الهم سواء" ٣٣٩

وكنتم أفضل أن يدين كاتب المقال الانتهاكات التى يتعرض لها المسلمون أيضاً دون أن ينصب همه الأساسى على نفي الطابع الدينى للانتهاكات، بدلاً من التأكيد على أن سلوك الشرطة وهى ترتكب ما يسمى بالتجاوزات مع الجانبين يتفق مع مفهوم الوحدة الوطنية. ونرى أن صاحبنا الذى أجهد نفسه فى نفي الطابع الدينى للتعذيب، قد أثرى أدبياتنا السياسية بمصطلح جديد لمفهوم الوحدة الوطنية وهو المساواة فى التعذيب.

هوسة تشويه سمعة مصر والمخطط الخارجى؛

إذا كانت مصر تعيش حالة من الصراع السياسى بالمنطقة بسبب قضية الشرق الأوسط، وإذا كانت بالفعل هدفاً فى بعض الأحيان لضغوط خارجية، بسبب هذا الصراع ذى الأبعاد الإقليمية، يميل الكثيرون من رجال السياسة ومن ورائهم العديد من الصحفيين، إلى إرجاع العديد من مشاكلنا وخاصة تلك التى نفشل فى التعامل معها إلى مؤامرة خارجية. وتبدأ حالة من الهوس السياسى والإعلامى عند طرح هذه المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالملف القبطي وما ترتب عليه من ردود فعل بين أقباط الخارج، ونرى عندئذ حالة الصراع العام ترى فى ذلك محاولة "لتشويه سمعة مصر" فى الخارج والنيل من مكانتها.

وعادة ما يكون وراء هذه "المؤامرة وهذا المخطط الخارجى" "أصابع خفية" أو "أيدي خفية" أو "قوة فى الداخل" أو "قوة فى الخارج".

واعتادت الكثير من أجهزة الإعلام فى مصر الاستكانة، فى راحة مَرَضِيَّة، إلى نظرية المؤامرة، دون أن تبذل جهداً حقيقياً فى التحليل والنقد كما تفرض ذلك قواعد العمل الصحفى. وهكذا عندما ألقى السيد وزير الداخلية حبيب العادلى بهذا التفسير مثل كل من سبقوه من وزراء الداخلية وكبار المسؤولين، فى إطار الحملة التى انطلقت بعد تقرير الصندائى تليجراف، صدرت جميع الصحف القومية والمعارضة وما يسمى بالمستقلة فى اليوم التالى وهى تبرز هذا التفسير، وخاصة عندما قال "إن أحداث قرية الكشع أوضحت أن هناك نوع من أنواع المخططات لضرب الاستقرار فى مصر، وأنه منذ أول

يوم الحادث وتداعياته وما أثير من إدعاءات ومراسلات واتصالات تجرى بين قلة بالداخل والخارج من أجهزة أعلام غير محايدة، تؤكد أن التصعيد كان واضحاً وليس مرتبطاً بقضية الكشح، وأنه لو لم تكن الكشح لكان غيرها. وقال إن التصعيد وتوقيته مقصود في حد ذاته وإن محاولة تفسير ما يحدث وريطة بتجاوزات الشرطة يستوجب التنبه الوطني للتعامل معه بوعي كامل، مشيراً إلى مبادرة الأقباط أنفسهم وقياداتهم الدينية بالرد على الإدعاءات التي أثارها القلة من المتعصبين".^{٣٤٠}

ونحن نعرف بالطبع كيف جاءت مبادرة الأقباط أنفسهم وكيف اتصل العادلي بقداصة البابا لإصدار بيانه حول هذه الأحداث، وكيف تم تحريك عدد من الأقباط لإصدار ما سمي ببيان الألفين.

وفى اليوم التالي لتصريح العادلي لم تخلُ صحيفة واحدة من هذا التفسير، ليس فقط فى العرض الأخباري ولكن فى التحليلات والتعليقات الصحفية دون تبصر بإلقاء اللوم على "قلة فى الخارج وقلة فى الداخل"، حتى أنه يخال للمرء أن الوجدان السياسى لهؤلاء المسئولين وهذا النوع من الصحفيين يتسم بالفقر السياسى الشديد والكسل الكبير فى تفسير المشاكل واستقصاء الأسباب وتقديم الحلول، دون الاستكانة لنظرية المؤامرة المريحة.

ويكفى أن نتوقف عند بعض العناوين والتعليقات الصحفية لنلمس معالم الزفة الإعلامية الخاصة بأغنية تشويه سمعة مصر، والتي تصاحب كالعادة هذا النوع من التصريحات وتستمر لعدة أيام فى هذا الاتجاه:

"العادلي: الحملة حول أحداث الكشح هدفها ضرب الاستقرار الوطنى"

وبعد أن تشير الصحيفة إلى تصريحات الوزير تورد فى نفس الخبر فقرة من بيان لما يسمى "بجمعية أنصار حقوق الإنسان" جاء فيها "إن بعض وسائل الإعلام الأجنبية ومنها بعض العناصر المعادية لمصر فى الخارج تتعمد تشويه إنجازات نصر أكتوبر والدور المصرى الرائد دفاعاً عن قضايا السلام والتحرر الوطنى"^{٣٤١} ونحن لا ندري هنا ما هي العلاقة بين نصر أكتوبر الذى تم عام ١٩٧٣ وأحداث الكشح الأولى التى وقعت بعد خمسة عشرة عاماً، والثانية التى وقعت بعد سبعة عشرة عاماً؟

"استغلال حادث الكشح مؤامرة خطط لها أعداء الوطن"

"مصر لا تعرف الأقليات .. الداخلية لا تتستر على تجاوزات". وبعد أن تورد الصحيفة تصريحات الوزير، تكتب تحت عنوان فرعى "تحية للأقلام الوطنية"، تقول "إن العادلي أشاد بموقف وسائل الإعلام المصرية فى التصدى للمؤامرة .. وقال: أحيى الأقلام الوطنية - مؤيدين ومعارضين - لتعاملهم مع الحقائق بشكل مجرد لكشف أبعاد المؤامرة التى تستهدف النيل من إستقرار الوطن"^{٣٤٢} أما بالنسبة للتعليقات والتحليلات الصحفية حول أحداث الكشح فإنها تعثر فى عبقرية غير مفهومة، على روابط بين أحداث وأوضاع لا يوجد رابط بينها. حيث يرى أحدهم علاقة بين التعذيب فى الكشح الأولى وردود الفعل الناجمة عنه، وبين محاولة خلق واقع جديد فى الشرق الأوسط، ويقول "ستظل مصر هدفاً لمتربصين كثيرين يريدون بها سوءاً.. طالما أنها قادرة على أن تقول "لا" وأن تفسد كل المخططات المشبوهة، التى تحاول خلق واقع جديد فى منطقة الشرق الأوسط .. ولم ينقد مصر من هؤلاء المتربصين ومن مخططاتهم المشبوهة إلا يقظة أبنائها ووعيهم لخطورة ما يحاك ضد وطنهم من

٣٤٠- فى كلمة لوزير الداخلية أما القيادات الأمنية بوزارة الداخلية بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٨، أوردتها جميع الصحف فى اليوم التالى وخاصة الأحرار ٩ نوفمبر ١٩٩٨

٣٤١- جريدة الأهرام ٩ نوفمبر ١٩٩٨

٣٤٢- جريدة الجمهورية ٩ نوفمبر

مؤامرات ولسوف يبحث هؤلاء المتربصون كل يوم عن ثغرة ينفذون منها إلى تهديد الأمن القومي لمصر، وتدمير وحنيتها الوطنية" ٣٤٣

وإذا أردنا البحث، وفقاً لهذه الرؤية، عن أسباب هذه "المؤامرة" التي نفذت في الكشف وأدت إلى قتل واحد وعشرين قبطياً نجد عجباً. إذ يرى أحدهم أن "خلق أحداث مثل الكشف من شأنه أن يشغل مصر، ويجعلها تنكب على مشاكلها الداخلية". والهدف هو "محاولة تقليص دور مصر في القضية الفلسطينية، (...) وما سوف يستجد من مفاوضات بشأن الجولان ومن ثم القدس فيما بعد". وكتب تحت عنوان "ثقل مصر وتأثيرها ربما أفرز أحداث الكشف وآلامها" يقول "لا بأس من المحاولات عن طريق استمرار المخططات لخدمة أمريكا وحليفها إسرائيل". ويستبعد دور الجماعات الإسلامية من الأحداث ويتحدث عن دور "البلطجية" قائلاً "إننا نعترف بأنه دور غير منكور، (...) والسؤال هنا من حرك البلطجية وغيرهم عن طريق الإثارة وإطلاق الشائعات". ويضيف أنه "مهما كانت براعتهم في وضع الخطط ومهما كانت قوتهم في تنفيذها فإن الله أبرع وأقوى وقد أعماههم عن حقائق وضرب بفتنتهم عرض الحائط بعيداً عن الثوابت إذ غاب عنهم أن كشف مخططهم وإثباته ليس بعسير في ظل استبعاد كل متابع ومراقب ومناظر لدور الجماعات الإرهابية أو الاتجاهات الإسلامية أو الجماعات أو الاتجاهات المسيحية إن صح القول عن أحداث الكشف المتوالية" ٣٤٤

وإذا استبعدنا دور الجماعات الإسلامية كما يقول كاتب التعليق، وإذا صدقنا ما يقوله حول المخططات الأمريكية لضرب الوحدة الوطنية، هل معنى ذلك أن أمريكا طلبت من البلطجية بالكشف التحرك، وأن الصهيونية طلبت من فايز عوض حسين أن يقوم بضرب راشد فهميم، وأنها طلبت من القتل أن يقتلوا المسيحيين في الكشف؟ وإذا كان لمصر ثقل في الموازين الدولية فإن ذلك ليس دافعا لأن يرى بعض الكتاب والصحفيون أن هذا الثقل هو سبب المشاكل الموجودة في الكشف والأحداث التي وقعت فيها.

وعندما يقول السيد وزير الداخلية "إن التصعيد كان واضحا وليس مرتبطاً بقضية الكشف وأنه لو تكن الكشف لكان غيرها". نجد بعض الصحفيين يتبنى نفس هذا التفسير ويقول بالحرف الواحد "لو لم تقع أحداث الكشف لثم اختراعها، (...) لو أنه لم تجر هذه الأحداث الغريبة والمريبة في الكشف لكان قد تم اختراعها ولو لم تحدث كل تلك ردود الأفعال في الخارج .. وما تلاها في الداخل .. لكان قد تم إختلاقها ولكانت صحيفة التلجراف قد إبتدعت أى شئ كى تتحدث عن أوهاام إضطهاد الاقباط في مصر" ٣٤٥

ومن المقولات الزائفة التي انتشرت في التعليقات حول أحداث الكشف وتسوقها الصحافة المصرية بإصرار هو أن ما حدث في الكشف يعود إلى أن قيام مصر باتخاذ مواقف رافضة في قضية الشرق الأوسط لموقف الدول الكبرى المؤثرة.

وقد لجأت العديد من الصحف المصرية إلى ترديد هذه الاغنية في الحملة الصحفية ضد الصنداي تلجراف، وأن المقال الذي نشر فيها يعود إلى موقف مصر الراض "للسياسيات الأمريكية والصهيونية". وتقول إحدى الدوريات إن "الحملة الشرسة التي تعرضت لها مصر في الآونة الأخيرة تخفى وراءها أهدافاً عدوانية ونوايا مبيتة .. فالاتهامات مشرعة وجاهزة كلما اتخذت مصر موقفا مغايراً أو رافضاً للسياسات الأمريكية والصهيونية للمنطقة .. وقد بات واضحاً أن هدف تركيع مصر

٣٤٣- جريدة المساء "عاصفة الكشف" بقلم مؤمن الهبء ٣١ أكتوبر ١٩٩٨

٣٤٤- جريدة الوفد تحت عنوان "ثقل مصر وتأثيرها ربما أفرز أحداث الكشف وآلامها" منحت الهرميل ٢٦ يناير ٢٠٠٠

٣٤٥- روز اليوسف تحت عنوان "البريطانيون لم يأتوا إلينا بسبب سواد عيوننا" بقلم عبدالله كمال ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨

يشكل أحد ملامح السياسات التي يجرى نسجها في الخفاء لتخرج إلينا على شكل حملات صحفية وإعلامية مضللة .. تارة ترتدى ثوب "اضطهاد الأقباط وأخرى تزعم امتلاك مصر أسلحة بيولوجية وصواريخ بعيدة المدى " ... "ولذا لم تكن مزاعم اضطهاد الأقباط في مصر والتي نشرتها الصنداي تليجراف مسألة وليدة المصادفة بل جاءت في إطار حملة مسمومة جاء التخطيط لها بدقة ضد مصر .. لعب فيها كل من اللوبي الصهيوني وما يسمى بالاتحاد القبطي الدولي الدور الأساسي والفعال".^{٣٤٦}

ولعل المتابع لمعطيات الوضع في الشرق الأوسط يجد أن مصر شاركت في حرب الخليج وفي الائتلاف الدولي الذي تزعمته الولايات المتحدة في إطار الأمم المتحدة، وقامت بالتنسيق الدائم مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة بشكل شبه دائم. وإذا كانت مصر لها بعض المواقف الراضية لبعض السياسات تجاه الشرق الأوسط، إلا أننا لا ندري كيف أدت مواقف مصر الراضية هذه إلى أحداث الكشف؟. وعادة ما تساق هذه المقولة بشكل أعمى وتلقائي ولا يدري كاتبوها كيف يمكن أن يؤدي ما رفضته مصر إلى دفع بعض قرويون من الكشف والقرى المجاورة لها، إلى قتل واحد وعشرين قبطيا في هذه القرية؟.

وهكذا نقرأ في افتتاحية لصحيفة قومية بعد مقال الصنداي تليجراف تحت عنوان "حملة رخيصة وتوقيت مشبوه"، "لسنا في حاجة للقول بأن توقيت هذه الحملة البغيضة يرتبط إلي حد كبير بمواقف مصر الصريحة والواضحة التي ترتبط بسياساتها الداخلية والخارجية. (...) نحن لا نجاوز الحقيقة عندما نقول إن مصر بتحركاتها الجادة والمخلصة لدعم الموقف الفلسطيني والحقوق والمطالب العربية العادلة والمشروعة قد أثارت الأفاعي التي تحركت من أوكارها لنفث سمومها وتنفيذ مخططاتها الخبيثة لتشويه اسم مصر وسمعتها".^{٣٤٧}

وفي تعليق آخر، فإن ما يسمى بالحملة ضد مصر يعود إلى رفض الرئيس حسنى مبارك تسليم الجاسوس الإسرائيلي عزام، وهكذا نجد جريدة معارضة تقول في معرض تعليقها تحت عنوان "حملة وقحة جديدة لتشويه سمعة مصر"، "واصل أمس أعضاء اللوبي الصهيوني المنتشرون في الدول الغربية حملة وقحة للإساءة إلي مصر بعد يومين من رفض الرئيس حسنى مبارك طلب إسرائيل تسليم الجاسوس الإسرائيلي عزام. نشرت صحيفة الصنداي تليجراف البريطانية المملوكة للمليونير اليهودي روبرت مردوخ تقريرا محشوا بالكاذيب والافتراءات حول اضطهاد الأقباط في مصر".^{٣٤٨}

ونحن لا ندري ما هي العلاقة بين رفض الرئيس لتسليم الجاسوس عزام لإسرائيل ونشر التقرير بعد ذلك بيومين، حيث يعرف العاملون في مجال الصحافة أن إعداد تقرير مثل هذا يتطلب قدراً من الوقت بين إتصالات وإستفسارات. ولهذا لا يمكن أن تكون هناك علاقة بين الرفض ونشر التقرير الذي يتعلق بأحداث وقعت في الكشف قبل هذا الرفض بشهور.

ويصل الأمر بإحدى الدوريات إلى ترديد هلوسة الأمن التي يطلع بها علينا كل فترة في مواجهة المشاكل القبطية عندما يتحدث عن مزاعم إقامة دولة قبطية، حيث خرجت علينا هذه الدورية تحت عنوان "المخطط يستهدف إقامة كيان قبطي متميز" له برلمان خاص ووزارة لشئون الأقباط تتبع البابا".^{٣٤٩}

ونعتقد أن هذا التفكير على فداحته لا يستحق التوقف عنده كثيرا، لأنه لم يرد أبداً في ذهن الأقباط أو الكنيسة في مصر. وقد سبق وشهدنا هذا النوع من الهذيان السياسي في وثيقة زائفة مرسوسة

٣٤٦ - جريدة الأسبوع ٢ نوفمبر ١٩٩٨

٣٤٧ - جريدة الأهرام المسائي ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨

٣٤٨ - جريدة الوفد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨

٣٤٩ - جريدة الأسبوع ٢ نوفمبر ١٩٩٨

ظهرت في الإسكندرية في مستهل السبعينيات، كان وراءها أحد رجال الدين الإسلامي، وقام قداسته بلنفي مثل هذه المزاعم بناء على أسباب منطقية وتاريخية.

وبعد الربط بين الكشخ وموقف مصر الرفض في القضية الفلسطينية، ثم مع موقف مصر الرفض لتسليم الجاسوس عزام، نجد هناك من يحاول الربط بين صدور قانون الحرية الدينية في الولايات المتحدة، الذي تصادف التوقيع عليه في تلك الأيام، وبين أحداث الكشخ. وكأنه قد جرى تفصيل هذا القانون على ما حدث في هذه القرية المصرية. حيث كتبت إحدى الصحف القومية تحت عنوان "ماذا تريد أمريكا والغرب من مصر؟"، تقول "بعد نشر تقرير الصنداي تلجراف بثلاثة أيام وقع الرئيس كلينتون قانون الاضطهاد الديني الذي يتضمن فرض عقوبات أمريكية ضد الدول التي تمارس الاضطهاد الديني. وقال المراقبون إن الحملة -كما يبدو من التوقيت- لها أهداف معينة أحدها إضعاف موقف مصر في العالم، بعد ما تبين أن الحملة كاذبة من الأساس"^{٣٥٠}

ونحن لا ندري "أي مراقبين" لجأت إليهم الصحيفة للحصول على هذا السبق الصحفي. ومع التسليم بأنه يوجد داخل الكونجرس الأمريكي جماعات ضغط معادية لمصر، إلا أننا لا يمكن أن نتصور أن هذا الكونجرس يسبق قانون الحريات هذا خلال ثلاثة أيام. ولعل كاتب المقال قد تأثر بما يحدث في مجلس الشعب المصري، إذ لا يعقل أن يكون الرئيس الأمريكي قد انتظر تقرير الصنداي تلجراف حتى يوقع على قانون الحريات الذي كان مطروحاً على الكونجرس قبل نشره بعدة أشهر للبحث والمناقشة. ونفس هذا التفسير المريض أفرزته أعلام أخرى في صحف أخرى، وجاء فيه أنه "لم تكن مجرد مصادفة أن تنشر صحيفة "الصنداي تلجراف" البريطانية تلك الرواية المؤذية التي أدعت فيها أن الأقباط في إحدى قرى محافظة سوهاج تعرضوا للصلب والاعتصاب بعد أيام قليلة فقط من إقرار مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون الاضطهاد الديني، (...) إنه من السذاجة الاعتقاد بأن تزامن نشر مقال الصنداي تلجراف مع إقرار مشروع القانون الأمريكي كان مجرد مصادفة. ففي قضايا التحولات الأساسية لا مكان للمصادفات. فالموضوع الذي نشرته الصحيفة البريطانية هو أول الغيث ليس بالنسبة لمصر وحدها إنما بالنسبة لدول عربية وإسلامية عديدة أخرى"^{٣٥١}

ونلاحظ في الحملة التي شنتها الصحف المصرية ضد تقرير الصنداي تلجراف، هجوماً عنيفاً على الحكومة البريطانية، وعلى الحكومة الأمريكية. وهو الأمر الذي يعنى من وجهة نظر هذه الصحف، أن حكومة توني بلير وأن إدارة الرئيس كلينتون تقفان وراء هذا التقرير. بينما هذه الصحف، كما هو معروف للجميع، لا تخضع لنفوذ هذه الحكومات ولا تأتمر بأوامرها ولا تتلقى منها توجيهات أو تعليمات كما يحدث في "المنظومات الإعلامية" في بعض الدول....

وإذا أردنا أن نتحدث عن موقف إدارة كلينتون عند صدور قانون الحريات الدينية، يعرف الكثيرون في دوائر السلطة في مصر أن مادلين أولبرايت وزيرة خارجيتها، بذلت جهوداً مضنية حتى ترفع لجنة الكونجرس المختصة بنظر هذا القانون اسم مصر من قائمة الـ ١٦ دولة التي ستنتشر مع قانون الحريات الدينية، بوصفها دولة لا تحترم الحرية الدينية بشكل كاف. والذي لا يعرفه كاتب ذلك المقال أيضاً هو أن وزيرة الخارجية الأمريكية أرسلت خطاباً إلى اللجنة المعنية في الكونجرس تحذر فيها من وضع اسم مصر على هذه القائمة. بل أنها طالبت أيضاً برفع اسم السودان والسعودية اللتان توجدان على رأس قائمة الدول الملحقة بالقانون والتي يجري فيها اضطهاد الأقليات. وسببت وزيرة الخارجية مطلبها هذا بأن إدراج هذه الدول سوف تكون له آثار سلبية على علاقات الولايات المتحدة الاستراتيجية

٣٥٠- جريدة الجمهورية تحت عنوان "ماذا تريد أمريكا والغرب من مصر؟" ٥ نوفمبر ١٩٩٨

٣٥١- جريدة الأهرام "كل أربعاء" بقلم محمد السماك ٤ نوفمبر ١٩٩٨

مع هذه الدول بإعتبار أنها صديقة وحليفة للولايات المتحدة. وتم فى النهاية إسقاط هذه الدول من القانون وتم تمريره بصورته التى صدرت به.

ولعل الدليل الأكبر على عدم وجود علاقة بين صدور قانون الحريات وأحداث الكشخ، هو أن الدكتور أسامة الباز والدكتور يوسف بطرس غالى قد أوعزا إلى ثلاثة من الأقباط بالذهاب إلى واشنطن فى شهر يونيو ١٩٩٨ أى قبل وقوع أحداث الكشخ الأولى بحوالى شهرين، ولقاء عدد من أعضاء الكونجرس المشاركين فى إعداد قانون الحريات الدينية بعد أن تردد اسم مصر أثناء المناقشات بوصفها إحدى الدول التى لا تحترم الحريات الدينية.

والأخطر من كل ذلك نجد هناك من يدرك أن العيب فىنا ولكنه يصر على إلقاء التبعة على بريطانيا والولايات المتحدة فيما نشرته الصحيفة البريطانية حول إعتداءات الكشخ، كما ورد فى تقرير لإحدى الدوريات تحت عنوان "من سوهاج العظمى إلى بريطانيا الصغرى جداً"، وبعد أن أشار فى مقدمة التقرير "بأن هناك ممارسات طائفية ومتطرفة فى مصر"، يقول "إن التقرير الذى نشرته الأفاقة كريستينا لامب يأتى متزامناً فى نفس اللحظة التى تصرح فيها مادلين أولبرايت بأن صبرها نقد من موقف العرب من التطبيع وخصوصاً مصر، (....) بأي معنى تنقلب أمريكا وأوروبا من أجل الإنسان المصري .. ومن؟ من بريطانيا التى احتلته وأذاقته العذاب ٧٠ عاماً وتأمرت عليه؟، (....) ثم ما هذه الفجاجة واللجاجة فى التدخل فى الشأن الداخلى المصري؟ هل يقبل البريطانيون تحالفاً بين الكاثوليك المصريين والكاثوليك البريطانيين ضد البروتستانت؟" ^{٣٥٢}

ورغم هذه الاتهامات لبريطانيا والولايات المتحدة، تعترف هذه الدورية بأن هناك جو طائفي فى مصر وتقول "هناك جو طائفي فى مصر منذ أن ابتليت البلاد فى أواخر السبعينات بالجماعات المتطرفة وأنصارهم وأنصار أنصارهم .. وهو جو لم يقتصر على أولئك الذين ركبوا الجبال وحملوا السلاح وقتلوا الأبرياء وأحرقوا الزرع والدرع، بل يمتد ليشمل المتأثرين بأفكارهم والمتواطئين عليها والصامتين خوفاً ونفاقاً. وهناك أيضاً ولا نعرف هنا أين النتيجة وأين سبب اعتمادنا على "الحل الأمني" فقط .. وهو وضع نتج عنه تضخم وتجاوزات ولكنه حقق بعض النتائج التى لا نتكر إلا أن كل ذلك يبقى منقوصاً، (....) لا نخف من شأن الجو الطائفي البغيض الذى يسود أحياناً عقليات بعض المافونين فى بلادنا ونقر أن أصل المشكلة داخلي وأنا نغيب زماننا والعيب فىنا .. ولكن يا أحقر قوى عاشت وكبرت وسادت بامتصاص دماء الشعوب اتركينا وشأننا".

ولا يسعنا القول ونحن نرى هنا أن كاتب هذا التقرير قد شخص المرض، إلا أنه يعانى من انقصاص فى الرؤية فهو كمن يدرى أن العيب فىنا، ولكنه يتهم الآخرين ويسبهم أبشع الألفاظ. ولكن يبدو أن الكثير من رجال السياسية فى مصر والعديد من الصحفيين قد ورثوا هذا التبرير الجاهز حتى أنه يخال للمرء أنه أصبح مطبوعاً فى مكونات "الجيئات" التى تشكل خلاياهم السياسية والصحفية، ويرددونه مثل أجهزة التسجيل التى ينطلق الصوت منها عند ضغط زر التشغيل عندما تدعو الحاجة.

التخوين:

من أقسى الاتهامات التى يمكن أن توجه إلى إنسان هى تهمة الخيانة والعمالة لقوة أجنبية ضد وطنه وهو برئ منها. وهى تهمة اعتادت أجهزة الأمن وبعض أجهزة الإعلام فى مصر إلقائها جزاراً

دون تبصر، إذا ما أرادت تدمير أي إنسان أمام الرأي العام أو إسكات صوت يرتفع ويسبح ضد التيار. وهذا الاتهام الذي يصعب على أي قاضى نزيه إصداره، ما لم تتوفر أمامه أدلة وبراهين لا شك فيها، يلقى به فى بساطة مذهلة من قبل بعض الصحفيين المتخصصين فى التخوين والذين تقف ورائهم أجهزة معينة.

وكانت هذه المقولة هي القاسم المشترك الأعظم فى جميع الاتهامات التي وجهت إلى حافظ أبو سعدة وسعد الدين إبراهيم والأنبا ويصا وغيرهم. وكان يكفى الضغط على "الزر" حتى تنطلق الكلاب المسعورة تنهش شرف من يراد تحطيمه وتدميره.

تخوين الأنبا ويصا؛

وعلى هذا المنوال وجهت تهمة الخيانة على صفحات الجرائد إلى الأنبا ويصا، بل أن الدولة هددت فى حديث مع قيادة كنسية بتقديمه للمحاكمة وأبلغته هذه القيادة الكنسية بهذا التوجه لدى السلطة، ولكنها أسقطت الاتهامات الموجهة له فى التحقيق الذى تم معه للأسباب التى تعرضنا لها فى فصل سابق.

وتعرض الأنبا ويصا لحملات تشويه واتهامات كاذبة لا حصر لها من صحفيين لا يعرفونه ولم يلتقوا به من قبل، وانحصرت كل معلوماتهم عنه فيما زودهم به جهاز الأمن أو ما وصلهم عبر آلة الدعاية الإعلامية الضخمة.

وهكذا لم تستطع جريدة الأسبوع أن تمنع نفسها كالمعتاد، وبعد المنبة بأسبوع^{٣٥٣} من مهاجمة الأنبا ويصا وتخوينه كما حدث بعد أحداث الكشف الأولى. وفى تقرير لبعثة أرسلتها إلى الكشف نقرأ فيه عجباً وتناقضات أعجب. حيث نرى كاتبى هذا التقرير وقد جاءوا إلى الكشف فى إطار التوجه العام للجريدة لفتح النار على الأنبا ويصا الذى رفض أن يتحدث معهم، ويكتبون مثل وكلاء نيابة على غير دراية بالقانون تحت عنوان "الشرارة الأولى"، "كانت بدايتنا فى مركز البلينا حيث تقع مطرانية الأقباط الأرثوذكس التى يرأسها الأنبا ويصا الرجل الذى تفضل مشكوراً وأشعل شرارة الكارثة، وهو أيضاً الذى أشعل مشكلة الكشف الأولى ١٩٩٨ وهو أيضاً العائد لتوه من رحلة لأمريكا ذهب خلالها لتسليم جائزة بيت الحرية الأمريكى مقابل دوره المهم فى تذويق وتفصيل وتضبيب أحداث الكشف الأولى على مقاس الأمريكان وبعض أقباط المهجر. هذه مقدمة لابد منها عن الرجل الذى نوجه له قائمة بالاتهام أقلها أنه لم يقم بدوره المطلوب كرجل دين يدعو للتسامح والحب. تقع المطرانية فى قلب مركز البلينا وبجوارها مسجد، نخلنا كان الأنبا ويصا يقيم قداساً فى قاعة الصلاة .. لمحنا ونحن ننتظر شاباً يدون كلاماً فى أوراق أمامه، علمنا انه من أتباع مركز مشبوه يرمى حقوق الأقباط، وتوقعنا أن تكون الأوراق التى فى يده مجرد مسودة لتقرير نارى متماسك مدفوع الثمن عن إضطهاد الأقباط فى مصر!!! تجمع القساوسة حولنا ومعهم رواد الكنيسة، ردوا كلاماً غاضباً كثيراً قالوا: البعض يؤكد أن المشايخ يدعون إلى الجهاد ضد المسيحيين من فوق المنابر. قالوا أيضاً: إقتحموا علينا كنائسنا وبيوتنا وقتلوا أطفالنا وشبابنا.. شيئاً فشيئاً ارتفعت حدة الغضب، أثرتنا الإنسحاب من المكان ونحن نقدر مشاعر من فقدوا ذويهم فى معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وقبل أن تغادر المكان حاولنا أن نسأل الأنبا ويصا عن الجائزة التى منحها له بيت الحرية الأمريكى منذ أسبوع واحد فقط نظير مجهوداته فى الحادث الأول لكن لم نوفق^{٣٥٤}.

وهكذا عندما يلمحون شاباً يدون كلاماً فى ورقة أمامه لا يعرفون مضمونه فهو "لابد وأن يكون

٣٥٣- جريدة الأسبوع عمود "بالعقل" تحت عنوان "كلمات صريحة للأمن والمحافظة" مصطفى بكرى ١٠ يناير ٢٠٠٠

٣٥٤- جريدة الأسبوع تحت عنوان "السنة اللهب خمدت لكن بقيت رائحة الحريق" ١٠ يناير ٢٠٠٠

من اتباع مركز مشبوه يرمى حقوق الاقباط وأن تكون الأوراق التي فى يده مجرد مسودة لتقرير نارى متماسك مدفوع الثمن عن اضطهاد الاقباط فى مصر".

وتصف البعثة مع ذلك الجنازة وحالة الحزن التى تسود فى الشوارع والسواد الذى يخيم على الشوارع "والاعلام السوداء تطل من الشرفات والنوافذ وامرأة تصرخ فى الجنازة وتضرب كل شئ يقابلها.. تنفجر فى بكاء هستيرى.. تتحرك مثل دجاجة نبحث لتوها، خلفها طفل لا ينطق ولا يبكى وكأن الدهشة رسمت ملامحه هكذا. (...)، قاعة الكنيسة ازدهمت بالناس.. النساء يلطمن الخدود ويصرخن بكل ما فيهن من قوة. الصرخة تطلقها امرأة عاشت الف سنة تعب وشقاء وبهدة وفقر وقلة قيمة والمحصلة النهائية صفر حتى الحيل راح الصرخة تخلع القلب والالم ليس له نهاية .. شيعت مصر الدامية التى لا تملك من أمرها شيئاً أولادها "الاقباط أو المسلمين لا يهم " الصرخة واحدة والحزن لا ينتمى إلا لنفسه".

وعلى الرغم من حالة الحزن التى عايشتها البعثة التى كتبت هذا التقرير بعد المذبحة وهى مكونة من ثلاثة صحفيين ومصور، وتعرضت فى تقريرها بشكل عاجل لغضب الاقباط ووجهة نظرهم ورؤيتهم"، وعلى الرغم من "الصرخات التى تخلع القلب" كما قالوا، إلا أنهم لم يكونوا فى مستوى جلال هذا الحزن، وعادوا ليرددوا الاتهامات التى ذهبوا بها قبل زيارتهم للكشخ وفى مقدمتها الاتهام بالخيانة. ومع ذلك وبعده تقول الأسبوع "غادرنا الكشخ ودار السلام ولم نطمئن حتى النهاية، فهما "الفرانس برس والأسوشيتيد برس، تؤكدان على لسان الأنبا ويصا أن جميع الضحايا من المسيحيين قتلوا فى أثناء ثورة المحتجين المسلمين الذين حطموا منازل ومتاجر الاقباط وأحرقوا كنيسة "!!"، وهما هو تقرير لمنظمة الاقباط الأمريكية بواشنطن يصدر يوم ٢ من يناير يزعم أن رجال الدين الإسلامى فى القرى المجاورة للكشخ دعوا المسلمين للتجمع والذهاب للكشخ لقتل المسيحيين وأن الدعوة انطلقت عبر ميكرفونات المساجد وأن قوات الشرطة لم تفعل شيئاً لتوقفهم".

لقد لمس هؤلاء الصحفيون غضب السكان وآثروا الانسحاب، ومع ذلك لم يفكر واحد منهم فى أسباب غضب هؤلاء السكان. وما كتبوه لا يكشف عن ذرة واحدة من "التقدير لمشاعر من فقدوا ذويهم فى معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل" كما قالوا، ولم يفكروا مرتين فى قائمة الاتهامات الزائفة التى وجهوها للأنبا ويصا وفى مقدمتها التخوين.

وعندما تقول الجريدة أنها توجه للأنبا ويصا قائمة بالاتهامات أقلها أنه لم يقم بدوره، وأنه تفضل مشكوراً وأشعل الكارثة، لسنا فى حاجة إلى تصور أكثرها عندما تقول "ذهب لتسلم جائزة بيت الحرية الأمريكى مقابل دوره المهم فى تزويق وتفصيل وتضبيب أحداث الكشخ الأولى على مقاس الأمريكان"، حيث الاتهام بالخيانة واضح لكل من يستطيع قراءة هذا النوع من الصحافة. ولكننا نعتقد أن خيانة الحقيقة هي الكارثة الأولى التى أحلت بهذا الوطن، وهى التى أشعلت النار فيه عدة مرات، وسوف تشتعل إذا ما أستمّر هذا النوع من الصحافة.

ويعود آخر، بعد أسبوعين من تخوينه لاقباط الخارج، ليلقى بنفس هذه الاتهامات ضد الأنبا ويصا فى إطار "الحملة القومية" ضده ويقول "كثيرون يخشون من عاقبة الهجوم على رجال الدين، ولا سيما إذا كانوا من رجال الدين المسيحى، ولا سيما إذا كان ذلك فى مواجهة واحد لا يتورع عن أن يهدد بالجوء إلى الأمريكان ليحثهم على التدخل، ولقد نفذ تهديده من قبل ونفذه من بعد، وكان أهلاً للحصول على جائزة أمريكية تحيط بها الشبهات من كل جانب. (...) والغريب أن فصائل اليسار ينحازون إلى رجل متهم بالاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية عدوهم التاريخى للتدخل فى شئون

بلاده، ولو أنه استعان بالاتحاد السوفيتي " رحمه الله " لقلنا أن معهم عذرهم ، لكنه استعان بالإمبريالية التي تتحرك بتعليمات من الصهيونية العالمية " ٣٥٥
وعندما تشير صحيفة أخرى بعد يومين من المذبحة إلى رفض الأنبا ويصا " الإدلاء بأية أحداث أو تصريحات للإعلام الوطني المصري " ، فهو في حقيقة الأمر لم يقل لا للإعلام الوطني ولكن للإعلام المزيف لحقيقة ما حدث في الكشع.

تخوين أقباط المهجر:

ولم يسلم أقباط المهجر بالطبع من هذا الإتهام منذ عدة عقود. وعادة ما يأتي مقرونا بالتآمر مع " اللوبي الصهيوني ". مع استخدام وصف " القلة المأجورة " وفقاً للتعبير المل.

وهكذا كانت جريدة الأسبوع التي اعتادت على التخوين سباقة في تخوين أقباط المهجر أيضاً، وتقول في إحدى طلعاتها " (...) تكشف المعلومات عن أن هناك خلية تضم نحو ٢٠٠ قبطي تم تجميعهم بمعرفة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، تتحرك منذ نحو عام لهدف إثارة الزوابع بين المسلمين والأقباط وتفتيت الوحدة الوطنية.. وأن مكتب الموساد الإسرائيلي في العاصمة اليونانية أثينا له دور مهم في هذه العملية حيث عقدت تلك الخلية أحد اجتماعاتها المهمة في أثينا في يوليو الماضي وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على تأجيل الحملات الدولية ضد مصر، والضغط عليها بشأن موضوع الأقباط خاصة بعد النجاح المهم الذي حققه الأمن المصري على المستوى الدولي وعلى مستويات الرأي العام " ٣٥٦.

وعندما تقول الجريدة " تكشف المعلومات " لا ندري ما هي مصادرها في هذه المعلومات؟ هل هي المخابرات الأمريكية أم الإسرائيلية أمتها بها بعد أن قامت بتجميع ٢٠٠ قبطي كما قالت؟، أم أن جهات أخرى داخل مصر قامت بتزويدها بمثل هذه المعلومات المغلوطة؟.

وفى نفس العدد وفى موضوع آخر بتوقيع آخر تقول الجريدة " تحولت قلة مأجورة وجاهلة من أقباط المهجر إلى مقلب لقط سام ينبش في جسد الوطن لصالح أعداء مصر بحجة الدفاع عن أقباطها المضطهدين. آخر حركات هذه القلة هي المظاهرة التي شارك فيها ٢٥٠ قبطي بكندا يوم السبت قبل الماضي وطالبوا فيها بالمساواة بين المسلمين والأقباط في المظاهرة نظمتها الهيئة القبطية الكندية ومعها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بكندا ".

" ولأنها قلة مأجورة فهي لا تكتفي بالمظاهرات السلمية ولكنها تتخربط في جمعيات وتنظيمات مدعومة من منظمات صهيونية تتعاون مع مراكز داخل مصر وتمدها بوقائع محرفة لتنتشرها تلك الجمعيات في صحفها وفى سياق محموم للنيل من سمعة مصر فى العالم كله فى محاولة لإنزال عقوبات دولية على الشعب المصري. (...) كما تدعم المنظمات الصهيونية الاتحاد القبطي فى الولايات المتحدة مالياً وسياسياً. (...) هذا اللقاء الخبيث ما بين الحركة الصهيونية وهذه القلة المأجورة يعود إلى سنوات خلت وتحديداً إلى فترة حكم الرئيس الجمهورى رونالد ريجان " ٣٥٧.

ونفس الصحفي الذى لجأ إلى أسلوب التخوين عدة مرات، يعود بعد عامين وبعد المذبحة مستخدماً نفس مقولة التخوين ضد أقباط المهجر. وهو لم يكتف بالتخوين فقط ولكن أضاف إليه استخفافاً لا شيل له عندما هون من اغتيال واحد وعشرين من مواطنيه، ويتساءل عن سر هذه الهوجة حول أحداث الكشع قائلاً " لم يحدث شئ فى الكشع يستحق كل هذه الهلّة، ويستدعى أن نقف على رجل واحدة نقاً وفزعاً، ويستلزم أن يشد الصحفيون الرحال إليها من كل أنحاء المعمورة ويصبح اسمها على كل

٣٥٥ - جريدة الأحرار " كلام فى الها " سليم عزوز ٢٣ يناير ٢٠٠٠

٣٥٦ - جريدة الأسبوع ٢ نوفمبر ١٩٩٨

٣٥٧ - المصدر السابق تحت عنوان " هجوم أقباط المهجر على مصر قنابل دخان " ٢ نوفمبر ١٩٩٨

لسان ومصدراً للتقارير المغلوطة التي تخصص فيها نفر من أقباط المهجر، عرفوا بعلاقاتهم الوثيقة بأجهزة التخابر في إسرائيل وغيرها والصهاينة وعملائهم في أمريكا، حتى باتت أشهر قرية في العالم. فالذي حدث على بشاعته - حيث بلغ عدد الضحايا ٢٢ قتيلاً و ٣٥ مصاباً - أمر طبيعي ويحدث بشكل متكرر في الصعيد، حيث تقوم الدنيا وتشعل الحروب، لأتفه الأسباب. (...) ولعلنا نذكر أن الحادث الأول في هذه القرية الذي قلب الدنيا، وأقامها ولم يقعدها كان بسبب جريمة قتل ارتكبتها بعض المسيحيين ضد اثنين منهم، ولا نخل للمسلمين بها، وإن كان البعض توافقت مصالحهم في أن يحولوها إلي حادث طائفي، على أساس أن المسلمين نبحو الأقباط في هذه القرية، وهؤلاء هم بعض العملاء في الداخل وخدم الصهاينة في الخارج والذين يسيطرون على مؤسسات اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك حجرة نوم الرئيس الأمريكي نفسه، ولا ننكر أننا ساعدناهم في ذلك عندما خرج فريق منا ليؤكد على أن ما حدث ورائه بعد طائفي وأن القتل من المسلمين والمقتولين من الأقباط لكي يلفتوا الأنظار عن التعذيب الذي وقع للمشتبه في ارتكابهم جريمة القتل وتجاوز كل الحدود، وإن كان أمراً عادياً ويحدث مع أحسن العائلات، وقد خرجت مليشيات الإعلام من بلدنا كالثور الهائج تتحدث عن أن الحادث وإن كان طائفيًا إلا أنه فردى " ٣٥٨

ولا يمكن أن نجد تفسيراً منطقياً لموقف كاتب المقال وكان الأولى به أن يحذر من خطورة ما حدث، لأن السبب في قتل هؤلاء، يختلف عن القتل الذي اعتاد عليه "لأتفه الأسباب في الصعيد"، إذا كان من الممكن الاعتقاد على عادة الثار. ولا نجد هنا سوى نموذج صارخ للاستخفاف بالحقيقة وبخطورة ما حدث، واستنطاق فكري ومهني لا مثيل له، فهو بعد أن يوجه الاتهام لأقباط المهجر بالتخابر، يشيد بالداخلية والمحافظ وأداء الأمن.

ولا تتورع إحدى الصحفيات عن القول بأنها "ليست فقط حملة شرسة وموجهة ضد مصر، ولكنها أيضاً منظمة وموقوتة في إطار مخطط طويل المدى عملت الحركة الصهيونية العالمية على دفعه إلي حيز التنفيذ في محاولة مكشوفة ومتعمدة للنيل من مصر والضغط عليها، فتارة يخرج الكونجرس الأمريكي بقانون متطفل، وتارة نرى أحد اللوردات يهاجم مصر بشكل مباشر في خطاب وقع!! وفي كل هذه المحاولات استخدمت فئة قليلة من أقباط ومسيحي المهجر المصريين لضرب الوحدة الوطنية المصرية بل ضرب وحدة الكنيسة القبطية المصرية ذاتها. غير خاف على أحد ما يجري، ولا يكفينا رفع مقال مغرض من أحد صفحات الإنترنت الخاصة بمجلس الوزراء الإسرائيلي فهو لا يعدو أن يكون سوى واجهة رسمية بأصابع إسرائيل تركت بصماتها على كل الواجهات الأخرى ومن مختلف المواقع والعواصم. فقط نحن في هذا التقرير نوضح حقيقة التحالف الصهيوني العالمي ونكشف خيوط اللعبة التي لن تهز المصريين وثقتهم في رباط مقدس جمع المسلم والمسيحي على أرض الكنانة " ٣٥٩

والسؤال إذا كان هناك مقال مغرض على صفحات الإنترنت لمجلس الوزراء الإسرائيلي، هل يعنى ذلك خيانة أقباط المهجر أم محاولة إسرائيلية لاستغلال مطالب واحتجاجات الأقباط والصيد في الماء العكر؟ وهل يجب الصمت وقبول الانتهاكات وعدم الحديث عن هموم ومشاكل الأقباط حتى لا يرد ذلك في موقع إنترنت إسرائيلي؟، أم أنه من الأسلم لمصر ولمواطنيها من الأقباط السعي بجدية لحل المشاكل حتى يعيش جميع المواطنين المصريين معززين مكرمين في وطنهم؟.

و لم يرد تخوين أقباط الخارج على لسان الصحفيين وكبار المسئولين فقط، ولكنه امتد إلى رئيس الجمهورية كما رأينا في لقائه السنوي بالفكرين في معرض الكتاب بعد أربعة أسابيع من المنبحة عندما

قال "إنه لا يصح أن يقيض "شخص ما قرشين" للإدعاء بأن هناك خلافاً بين المسلمين والمسيحيين في مصر رغم أن الحادث جنائي"^{٣٦} وعندما سئل حول "المجموعات التي تعمل في الخارج للمساس بأمن مصر" أشار "إلي أن هؤلاء الذين تحركهم الدوافع المادية والذين يستغلون من قبل جهات أجنبية واهمون ومغرضون ومرفوضون"^{٣٧}. وبالطبع صدرت جميع الصحف وأجهزة الإعلام في نفس اليوم واليوم التالي وهي تردد هذه المقولة.

من الواضح إن أقباط المهجر يستخدمون الوسائل المتاحة لهم في دول ديمقراطية، مثل الاتصال بالنواب الذين يمثلونهم في برلمانات الدول التي هاجروا إليها أو اللجوء إلى منظمات حقوق الإنسان، بعد أن يثسوا من عدم استجابة الدولة للتعامل مع الملف القبطي بجدية وليس في أي هذا شبهة خيانة لوطنهم الأصلي.

الشأن الداخلي؛

هناك مقولة لن نتوقف عندها طويلاً لأننا لسنا في حاجة إلى تأكيدها وهي أغنية "الشأن الداخلي"، تقوم السلطة ومن ورائها الصحافة بترديدها بشكل تلقائي عندما نعجز عن تقديم المبررات وتفسير ما حدث. وترفع هذه الراية كوسيلة للهروب في مواجهة أية انتقادات خارجية لا تتحملها حتى ولو كانت صادقة.

وتتمثل هذه المقولة في ضرورة أن تحل المشاكل فيما بيننا، وهو أمر مطلوب على وجه التأكيد، ولكن ما العمل إذا ما فشلت كل المحاولات التي سعت لحل المشكلات في الإطار الوطني. هذا هو في الغالب ما شعر ويشعر به كثير من الأقباط في الداخل والخارج.

وكما يقول الأستاذ سعد هجرس "أنه لم يعد يكفي أن نركن إلي الخطاب القديم الذي يجد ملاذه في التنديد بالتدخل في الشؤون الداخلية فالعالم أصبح غير العالم وما كان مُسلماً به بالأمس لم يعد كذلك اليوم ونحن لا نعيش بمعزل عن (...) ثم إن توصيفنا لأمر ما من أمورنا بأنه شأن داخلي ليس مسوغاً لأن "نركنه" أو نسكت عنه، (...) ولم يعد يكفي كلما طرأت في ساحتها مشكلة أن نواجهها بصورة قسيس يعانق شيخاً!!، (...) وعلى سبيل المثال فإنني لا أفهم لماذا يتحمل النظام القائم وزر أوضاع وتشريعات صدرت منذ عشرات السنين ولم يكن له دخل فيها مثل الخط الهمايوني الذي تجاوزته العصر ولم يعد مقبولاً أن يستمر بتعقيدهاته وشروطه التي تجعل إنشاء كنيسة أو ترميمها بحاجة إلى قرار جمهوري"^{٣٨}.

هذا فضلاً عن أن هذه "الاسطوانة" تدور مع ظهور أية مشكلة ثم تختفي سريعاً بمجرد تسكينها وترديد الفاصل الأخير من هذه الأغنية. وهو الأمر الذي يعني أن كل توجهات الدولة في هذا المجال ليست سوى إرهابات غير محسوسة تموت عندما تغيب المشكلة عن السطح، إرهابات تتم في الخفاء بسبب الخشية من "الرأي العام الإسلامي".

ضرورة عدم تدخل رجال الدين في السياسة؛

وفي إطار المقولات التي تردت في مواجهة أحداث الكشخ بصوت زاقق كانت هناك مقولة خفيفة

٣٦- جريدة الوفد في ٢٧ يناير ٢٠٠٠

٣٧- الصحف المصرية وخاصة الأحرار ٢٧ يناير ٢٠٠٠

٣٨- جريدة الجمهورية عمود "بالعربي" تحت عنوان الصنادي لتجفاف كذابة ونحن كسالي " سعد هجرس ٥ نوفمبر ١٩٩٨

الصوت فى عدد قليل من المقالات الموسمية لواحد أو إثنين من الأقباط حول ضرورة عدم تدخل رجال الدين فى السياسة وفصل الدين عن الدولة. وهذا النوع من المقالات هو حق يراد به باطل. والحق هنا هو بالفعل ضرورة فصل الدين عن الدولة، والباطل هو المشاركة فى الأوركسترا الخاصة التى استهدفت رجال دين مسيحيين تجرأوا ورفع صوتهم بالشكوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان.

وعادة ما ينصب حديث هؤلاء فى اتجاه واحد فقط، أى عندما يرتفع صوت قبطي ضد انتهاك حقوق أقباط فى الكشخ. ويتناسى كتاب هذا النوع من المقالات أن تحرك الأنبا ويصا يأتى من الفراغ الذى تركه غياب الدولة فى مواجهة شكاوى الأقباط، وعزوفها عن حل مشاكلهم. وأنها عندما استقالت أمام مواطنيها الأقباط، لم يكن أمام هؤلاء سوى اللجوء إلى الكنيسة للشكوى من مشاكل دنيوية وهى ظاهرة غير طيبة. وبعد أن وجدوا، وهم مواطنون بسطاء، أن الدولة الممثلة فى الخفاء والمخبرين وضباط الشرطة ووكلاء النيابة والأمن لم تصن أدنى حقوقهم. بل قامت هذه الإنكشارية بإهدارها ولم يحاول أى مسئول فى إنصافهم.

ومن المؤكد أن الأنبا ويصا أو القمص جبرائيل عبد المسيح لم يدر فى خلد هما، وليس من طموحهما، أن يلعبا دوراً سياسياً لأن مكانة الراعى الروحي تفوق بكثير مكانة ودور رجل السياسة، وهو أمر يعرفه جيداً هؤلاء المتخصصين فى ترديد هذه المقولة فى اتجاه واحد.

ونحن إذا كنا مع فصل الدين عن السياسة، لأن ذلك هو الخلاص الأوحى لحل مشاكل مصر وجميع مواطنيها مسلمين وأقباط، إلا أننا لم نسمع أيضاً صوت هؤلاء الكتاب الذين يعيشون هذا النوع من المطالبة عندما وقعت الإعتداءات ضد الأقباط. ونتساءل أين كان هؤلاء المطالبين بعدم تدخل رجال الدين من شكاوى المواطنين المعنبن؟ ولماذا لم يقيم هؤلاء بوصفهم قيادات رأى فى المجتمع المدني، إذا كانوا يحملون هذه الصفة بأمانة، بدورهم فى الدفاع عنهم بدلاً من رجال الدين المسيحي، وبوصفهم مواطنين مصريين يدافعون عن مواطنين مصريين؟. ألا يعنى هذا أنهم قدموا استقالتهم من دورهم كقادة للرأى العام؟.

وبالطبع لم نر فيهم مثل هذه الشجاعة بينما كثير من الأئمة يتحدثون فى أمور السياسة كل يوم فوق منابر المساجد وعلى صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون وموجات الإذاعة، والأمثلة عديدة لا حصر لها.

ولم نسمع أيضاً صوتاً لهم عندما كانت عقيرة البعض تنعق فوق شاشة التلفزيون المصري تشوه عقائد الأقباط. ومع ذلك وحتى تستقيم دعوتهم الحميدة لفصل الدين عن السياسة، يجب أن تقوم الدولة أولاً بالحفاظ على كرامة المواطن والدفاع عنه فى مواجهة كل الإنتهاكات، والسعى لوجود حلول لمشاكله، عندها لن يجد أى رجل دين موقعا فى الساحة السياسية. ولكن عندما تستقيل الدولة ورجال السياسة، وهؤلاء وغيرهم، من مهامهم الأساسية، فإنهم يتركون الساحة خالية أمام رجال الدين، أى دين للمثا. كما حدث فى الدائرة الإسلامية، وما يمكن أن يحدث فى الدائرة المسيحية إذا ما برحت الأوضاع فى مكانها.

ويبقى فى النهاية أن نقول أن هناك عدد قليل من الكتاب الشرفاء الذين لم يسمح لهم ضميرهم بالذهاب فى اتجاه الزفة العامة وترديد مقولات الدولة هذه. ويحضرنا هنا مقالات الدكتور رفعت السعيد فى الأهالي والسفير عادل الصفتى فى الأخبار والكاثب نبيل عبد الفتاح فى الأهرام بشأن أحداث الكشخ الأولى والثانية. وفيما يتعلق بالهجوم على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برزت مقالات الأستاذ سلامة أحمد سلامة والكاثب الراحل لطفي الخولى فى الأهرام، وآخرون قليلون جداً. هذا بالطبع

إلى جانب جريدة وطني وعلى رأسها الأستاذ يوسف سيدهم.

وهناك أيضا قلة نادرة من المعلقين الذين أصابوا في رؤيتهم وتحليلهم ولم يعصف بهم هذا التيار الجامح. ويصيب جمال عبد الدايم في قوله إن "الحكومة لم تستقد من أحداث الكشح الماضية وتركت النار تحت الرماد حتى تفجرت الأزمة من جديد ولكن بصورة مروعة فضحت أسلوب الحكومة في معالجة الإحداث الماضية"، وتساءل "حول ما إذا كانت الحكومة ستتحرك هذه المرة بطريقة حكيمة وجادة لتقتلع جذور الفتنة التي لم تعرفها مصر من قبل".^{٣٦٣}

ويشير سامح فوزي في مقال بعنوان "المأساة الحكومية في إدارة الأزمات الحياتية" إلى عدم تحرك أى مسئول للرد على ما نشر في "وطنى" و"الأهالي" و"الشعب" في مقالات وتحقيقات صحفية، وكيف أن الإدارة الحكومية حولت "حادثاً جنائياً" (في حالة الكشح الأولى) إلى "حادث طائفي" وتحدث عن عدم تصدى المسئولين للرد والإيضاح إلا عندما نشرت صحيفة البريطانية تقريراً ملغوماً عن الحادث و"تجاوزات الشرطة".

ويؤكد طلعت جاب الله في مقال تحت عنوان "لنوم أنفسنا قبل الآخرين في حادثة الكشح" إلى أن "الحاجة ماسة لمراجعة أخطائنا والاعتراف بها في التعامل مع كل حدث يقع على أرض مصر وأن يكون في المقدمة حادثة قرية الكشح بمحافظة سوهاج والتي حصدنا منها محاولات لتشويه سمعة مصر وإثارة الفتنة فيها وإطلاق الشائعات عليها والإساءة للاستقرار فيها، لأننا بكل بساطة ارتكبنا أخطاء متتالية ومتزايدة في التعامل مع هذه الحادثة وتداعياتها فقدمنا بأنفسنا صيداً سهلاً للمتربصين لمصر من صحف وإذاعات أجنبية تسعى للإساءة للاستقرار في مصر وتقويضها من خلال إثارة اللغظ عليها، ولكن دعونا من لوم الآخرين والافضل أن لنوم أنفسنا فيما ارتكبناه من أخطاء".^{٣٦٥}

وعلى الرغم من الحملة التي قادتتها جريدة الأسبوع ضد الأنبا ويصا والمغالطات الكثيرة التي أوربتها حول أحداث الكشح الأولى والثانية، كتب عزازى على صفحاتها تحت عنوان "أخطاء معالجة البداية تحول الشجار العادى إلى فتنة"^{٣٦٦} مقالاً يشير فيه إلى أخطاء في المعالجة الأمنية وإلى أن أحداث الكشح أغسطس ١٩٩٨ هي الشرارة الحقيقية للكارثة الوطنية الكبرى التي جرت في يناير ٢٠٠٠.

ويتحدث الدكتور محمد الغنام (وهو عقيد ومدير البحوث القانونية والفتوى بوزارة الداخلية سابقاً) في مقال بجريدة الأهالي تحت عنوان "لماذا حدثت الكشح الثانية؟"^{٣٦٧} عن التقصير الأمنى الجسيم، وأن تأخر وزارة الداخلية في إتخاذ قرار التدخل الأمنى كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأزم الموقف وتزايد أعداد القتلى والجرحى وتدمير وتخريب وحرق العديد من الممتلكات. وأشار إلى سياسية وزارة الداخلية وخاصة دفن الرؤوس في الرمال، وغياب الديمقراطية عن مصر. وقد وضع الدكتور محمد الغنام يده على أصل الداء فيما يتعلق بسلوك وزارة الداخلية على وجه الخصوص، وهو بإعتباره مسئول سابق في الوزارة يبدو على دراية بكيفية سير الأمور فيها.

ولكن للأسف فإن هذه المقالات النادرة تضيق في زحام الحملة الجارفة العاتية والتي لا يكاد يستطيع معها أحد أن يستمع في ضجيجها العاتى إلى صوت العقل.

٣٦٣- جريدة الوفد "أحداث الكشح مسئولية من؟" جمال عبدالدايم ٢٢ يناير ٢٠٠٠

٣٦٤- جريدة الأسبوع "المأساة الحكومية في إدارة الأزمات الحياتية" سامح فوزي ٢ نوفمبر ١٩٩٨

٣٦٥- جريدة الوفد "لنوم أنفسنا قبل أن تلوم الآخرين" طلعت جاب الله ٢ نوفمبر ١٩٩٨

٣٦٦- جريدة الأسبوع "أخطاء معالجة البداية تحو الشجار العادى إلى فتنة طائفية" عزازى على عزازى ١٠ نوفمبر ٢٠٠٠

٣٦٧- جريدة الأهالي "لماذا حدثت الكشح الثانية" الدكتور محمد الغنام ٢٦ يناير ٢٠٠٠

٢٥- أقباط الداخل والخارج: ردود أفعال

لا يمكن أن ننسى هنا التبعات الخطيرة لردود أفعال أقباط الداخل والخارج تجاه أحداث الكشع الأولى والثانية، حيث لا يسع المقام لذلك ولكن سوف نذكر في تقديم صورة عامة لردود الفعل هذه، كما نذكر في بعض جوانبها منطلقاً جديداً في التعامل مع الدولة، وإلا استغنية التوثيق التي وقعت في جلسة البابا شنودة الثالث والرهبانيات الأورثوذكسية، فإنه على خلاف ردود الفعل الإكليريكية التقليدية، والتي اعتبرت الفعل مسروراً وخارجياً يقبل الأمر الواقع والرضوخ له قبل أحداث الكشع، بدأت تظهر بين رجال الكنيسة نوعية جديدة لم تعد تقبل الأمر الواقع وسلوكيات رجال الإدارة والأمن بعد أن أصبح التفكير والتفحيم بما يقوم بدوره البطريرك على الأحداث، وبدأت هذه النوعية الجديدة تولج في الدعوة باستخدام الطرق السلمية للاعتراض على العديد من سلوكياتها وتصرفاتها، وبشكل تلك الظاهرة نوعية سوف نترك بقية ألبانها النوعية، مع الوقت على سلوك الدولة وسياساتها باختلاف في الاعتراف والتعصب من صدور رأي من قراءاتها الخاصة بالأقباط.

الجزء الخامس:

الأقباط .. ردود أفعال

أقباط الداخل .. المجتمع المدني
في معرض قراءتنا لردود أفعال المجتمع المدني القبطي في الداخل، نأخذ اهتماماً خاصاً بخطرته، وإن كانت غير مستقرة، فهي جيل القلبية السليمة منه بما حدثت حيث لم يكن الأقباط بشكل عام، بما في ذلك الشخصيات البارزة منهم، يطعن الكثير عن التعذيب أو سلوك الشرطة أو الأجهزة الأمنية بعد مقتل مسير وكرم في منتصف أغسطس عام ١٩٩٨ في أحداث الكشع الأولى، بسبب حالة التعقيم الإعلامي والتخوين الرسمي الخلق، بل أن الكثيرين منهم، بقصد أو بغير قصد، رفضوا الكثير من التوجيه التي ساقها الجهاز الإعلامي بعد اندلاع القضية بشكل واسع في إطار الهوجة الإعلامية التي طغت على تقرير الصنداق للجوراف.

ولما ما تأملنا ردود أفعال عدد من الشخصيات المسيحية التي تشارك في العمل العام مثل أعضائه من الشعب المسيحيين في ذلك الحق، وكلهم يعترفون، لم تخرج تصريحاتهم تحت المظلة الإعلامية الرسمية الرعية في إطار هذه الهوجة، عن عرف الأورثوذكسرا العامة التي كانت تعرف كاداً وبقا، والاضطراب أن بعض الكتاب المسيحيين ذهبوا في تناولهم لهذه القضية في اتجاه الصياغة العام لهذه المستندات تالية، وأسمعت كتابهم بالثاق وأولى الخلق مثل قريهم، ولما لم يكن هناك رد فعل علني مؤثر ففعل مصر من قبل نخبة قبطية مدنية تجاه أحداث الكشع

٢٥- أقباط الداخل والخارج: ردود أفعال

لا يمكن أن ندعى هنا تقديم حصر كامل لردود أفعال أقباط الداخل والخارج تجاه أحداث الكشع الأولى والثانية، حيث لا يتسع المقام لذلك. ولكن سوف نكتفي بتقديم صورة عامة لردود الفعل هذه، لأنها تشكل فى بعض جوانبها منعطفاً جديداً في التعامل مع الدولة. وإذا استثنينا المواجهة التي وقعت بين قداسة البابا شنودة الثالث والرئيس أنور السادات، فإنه على خلاف ردود الفعل الإكليروس التقليدية، والتي إتسمت داخل مصر وخارجها بقبول الأمر الواقع والرضوخ له قبل أحداث الكشع، بدأت تظهر بين رجال الكنيسة نوعية جديدة لم تعد تقبل الأمر الواقع وسلوكيات رجال الإدارة والأمن بعد أن فاض الكيل وطفح بما يفوق قدرة البشر على الاحتمال، وبدأت هذه النوعية الجديدة تواجه رجال السلطة باستخدام الطرق السلمية للاعتراض على العديد من سلوكياتها وتصرفاتها. وبشكل ذلك ظاهرة جديدة سوف تترك بصماتها النوعية، مع الوقت، على سلوك الدولة وقيامها بأخذها فى الاعتبار والتحسب عن صدور أي من قراراتها الخاصة بالأقباط.

وفيما يتعلق بالمجتمع المدني القبطي داخل مصر قبل الكشع، يمكن الإقرار بغيابه عن الساحة بعد أن قامت الدولة بتهميشه ما عدا استثناءات قليلة. ومع ذلك شهدت الفترة الأخيرة ما يمكن أنه نسميه بانتفاضة للشباب القبطي والتي تنصور أنها إرهاصة لسلوك جديد مختلف عما اعتادت عليه السلطة بل والكنيسة من قبل، سوف يتعاضم مع الوقت. وهناك بعض المؤشرات ظهرت فى الفترة الأخيرة بعد سقطة جريدة "النبا" وتظاهر الآلاف من الشباب القبطي في شارع العباسية، وقيام رهبان دير الأنبا أنطونيوس بالتصدي للقوات التي أرادت هدم سور الدير، وعندما حاول رجال الأمن منع الصلاة في كنيسة أبو جورج الأثرية عند سفح أحد الجبال غرب أسيوط، وقام الآلاف من الأقباط بمحاصرة قوة الأمن التي حاصرت الكنيسة فى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣.

أقباط الداخل .. المجتمع المدني؛

فى معرض قراءتنا لردود أفعال المجتمع المدني القبطي فى الداخل، أثارت انتباهنا ظاهرة خطيرة وإن كانت غير مستغربة، وهى جهل الغالبية الساحقة منه بما حدث، حيث لم يكن الأقباط بشكل عام، بما فى ذلك الشخصيات البارزة منهم، يعلمون الكثير عن التعذيب أو سلوك الشرطة أو الأجهزة المحلية بعد مقتل سمير وكرم فى منتصف أغسطس عام ١٩٩٨ فى أحداث الكشع الأولى، بسبب حالة التعتيم الإعلامي والتشويه الرسمي للحقائق. بل أن الكثيرين منهم، بقصد أو بغير قصد، رددوا الكثير من الأكاذيب التي ساقها الجهاز الإعلامي بعد اندلاع القضية بشكل واسع فى إطار الهوجة الإعلامية التي أعقبت نشر تقرير الصنداي تليجراف.

وإذا ما تأملنا ردود أفعال عدد من الشخصيات المسيحية التي تشارك فى العمل العام مثل أعضاء مجلس الشعب المسيحيين فى ذلك الحين، وكلهم معينون، لم تخرج تصريحاتهم تحت الضغوط الإعلامية والسياسية الرهيبة فى إطار هذه الهوجة، عن عزف الأوركسترا العامة التي كانت تعزف كنباً ونشازاً. هنا فضلاً عن أن بعض الكتاب المسيحيين ذهبوا فى تناولهم لهذه القضية فى اتجاه السياق العام أيضاً، مع استثناءات قليلة، واتسمت كتاباتهم بالنفاق ولوى الحقائق مثل غيرهم.

ولهذا لم يكن هناك رد فعل علني مؤثر داخل مصر من قبل نخبة قبطية مدنية تجاه أحداث الكشع

الأولى والثانية. بل لا يمكن التحدث أساساً عن وجود نخبة قبطية تمارس العمل العام ويكون لها تواجد ملموس على الساحة السياسية عند نشوب هذا النوع من المشاكل، وتقوم بوقفة مع السلطة أو تساعد في التوصل إلى حلول لها كما كان الحال قبل الثورة. حيث كانت هناك قيادات قبطية مدنية بارزة مثل فخري عبد النور ومكرم عبيد وويصا واصف وبطرس غالي، كانت بمثابة صمام أمان في إطار العمل الوطني العام. ولم يكن ذلك استناداً إلى رؤية طائفية ولكن قياساً على واقع النضال الوطني الذي تلاحم فيه الجميع في القضايا الوطنية الخارجية والداخلية. وكان الأقباط عند حدوث مشكلة ما يرجعون أيضاً إلى المجلس الملى إذا كانت هناك مشاكل ذات طبيعة قبطية، وكان هذا المجلس بمثابة همزة وصل ومرجعاً مدنياً لحل هذه المشاكل.

ويعود تقلص الدور السياسي للعلمانيين الأقباط إلى تغييبهم المتعمد من خلايا الثورة داخل الجيش ومجلس قيادة الثورة، بسبب التدخل النشط للإخوان المسلمين في هذه المراحل الأولى كما تشير إلى ذلك العديد من المذكرات التي نشرت حول الثورة حتى الآن. ويعود هذا الغياب العلماني القبطي منذ ١٩٥٢ أيضاً إلى غياب الديمقراطية في الدولة أساساً، والذي حال دون بروز أية قيادات شعبية مصرية بغض النظر عن الديانة، كما كان هو الحال أثناء وبعد ثورة ١٩١٩.

وبالإضافة إلى تقلص النخبة العلمانية القبطية ودورها، فإن الكنيسة بشكل عام لم تشجع على قيام مثل هذه النخبة، وذلك لأسباب عديدة منها الشخصية الكاريزمية لقدااسة البابا شنودة الثالث. كما تقلص دور المجلس الملى، وخاصة بعد المواجهات التي حدثت مع الدولة أيام السادات بشأن الخانكة وقانون الردة. ويقول لنا بعض أعضاء المجلس أن قدااسة البابا يرى أن أعضاء المجلس يستطيعون بوضعهم البارز ووظائفهم واتصالاتهم مع المسؤولين القيام بدور هام على المستوى الشخصي والفردي، لأنه لو قام المجلس بدوره على المستوى الجماعي كمجلس، قد يفسر ذلك من الدولة على أنه موقف للبابا. هذا فضلاً عن أن لائحة المجلس الملى تنص على أن دور المجلس الملى هو مساعدة البابا في إدارة شئون الكنيسة. ويرى بعض أعضاء المجلس أن دور المجلس، ليس كما يجب أن يكون وأنه ليست هناك له أية فاعلية فيما يتعلق بحل مشاكل الأقباط، حيث لا تستجيب الدولة لمطالبه ومذكراته الخاصة بالمشاكل القبطية كما كان الحال من قبل. وذلك بالطبع ما عدا اثنين أو ثلاثة من أعضائه يحاولون على المستوى الفردي، استناداً إلى علاقاتهم مع المسؤولين في الدولة التدخل عندما يلتهب الموقف في إحدى المسائل.

وهكذا رأينا شخصيات قبطية مثل المستشار ملك مينا يقوم بهمزة الوصل بين قيادة الكنيسة ووزير العدل في قضية الكشح الثانية، والمحامي فكرى حبيب مع مسئولين في رئاسة الجمهورية، والنائب منير فخري عبد النور، وهم يحاولون الاستفادة من علاقاتهم المهنية وصلاتهم مع شخصيات في مواقع المسئولية، وعلاقاتهم بقيادة الكنيسة لمحاولة احتواء بعض المشاكل. ولكن دون أن يكون لهم التأثير الكافي لدى صانع القرار السياسي، مقارنة بالرعييل السياسي المدني الأول من الأقباط قبل الثورة.

ويأتى كل ذلك أيضاً في إطار من العزوف القبطي العام عن المشاركة في العمل السياسي لأسباب تتعلق بالإنطواء على الذات لعوامل كثيرة قد لا يكون هنا مجال التعرض لها. ومع ذلك يذكر التاريخ لقدااسة البابا شنودة الثالث أنه كثيراً ما حاول تشجيع الأقباط على التقدم للانتخابات وخاصة انتخابات النقابات المهنية، وطلب من العديد من الفئات المهنية المشاركة بفعالية في انتخابات نقاباتهم، على الأقل لترجيح كفة التيار الذي يعمل أكثر لمصلحة مصر.

وهكذا نظرا لغياب النخبة القبطية العلمانية ذات الدور المؤثر، وعملية التعطيم الرهيبة التي مارسها الجهاز الإعلامي، لم يكن هناك أي رد فعل للمجتمع المدني القبطي بعد أحداث الكشخ الأولى. ولكن مع مرور الوقت وغياب الحل، وبعد منبحة الكشخ كان الجمر يزداد اشتعالا تحت الرماد، وكانت ردود فعل الأقباط داخل مصر بعد أحداث الكشخ الثانية بمثابة ثورة سلمية صامتة لا مثيل لها في تاريخ مصر الحديث، تحولت إلى زلزال في الداخل بعد الاعتداء على مقدسات الأقباط اهتزت له السلطة مع أول مظاهرات علنية لعدة آلاف من الشباب القبطي بعد سقطة جريدة النبأ، وحاولت احتوائها بشكل فوري وجندت لذلك كل الأجهزة المعنية لأول مرة.

قيادة الكنيسة... ردود أفعال:

بعد مرور حوالي سبعة وعشرين عاماً على المواجهة بين قيادة الكنيسة وقيادة الدولة؛ أى بين قداسة البابا شنودة الثالث والرئيس أنور السادات عقب أحداث الخانكة، ولأن الدولة لم تحاول استخلاص الدروس والعبر بطريقة جديّة ورشيّدة، تكررت نفس المواجهة على المستوى المحلي في سوهاج، بين القيادة الدينية القبطية والسلطات المحلية الأمنية والتنفيذية في المنطقة؛ أى بين الأنبا ويصا وكهنة الكشخ من ناحية، واللواء خليل مخلوف مدير الأمن واللواء سعيد أبو المعالي مساعد مفتش مباحث أمن الدولة في ١٩٩٨ وعدد من صغار كبار ضباط الشرطة ومباحث أمن الدولة من ناحية أخرى، بشأن تعرض ١٠١٤ قبطي للتعذيب في الكشخ.

وبعد أكثر من ستة عشرة شهراً من أحداث الكشخ الأولى واستمرار نفس السياسات، وقعت الطامة الكبرى في مستهل عام ٢٠٠٠ في منبحة لواحد وعشرين قبطياً في نفس القرية. وإذا أردنا أن نتحدث عن ردود فعل الكنيسة إزاء هذه الأحداث، هناك رد فعل القيادة المتمثلة في قداسة البابا شنودة، ثم رد فعل القيادة الدينية الإقليمية المحلية المتمثلة في الأنبا ويصا وفي كهنة الكشخ وخاصة القمص جبرائيل عبد المسيح.

كانت قيادة الكنيسة بين نارين، الأولى هي نار السلطة حيث كانت تجربة المواجهة مع السادات مريرة للغاية حاولت فيها الدولة تغيير قيادة الكنيسة. والثانية هي نار الأقباط في الخارج والذين لم تعد ترضيهم أية محاولات لنفى ما حدث أو للتقليل من شأنه. وحتى نفهم رد فعل قيادة الكنيسة تجاه هذه الأحداث لابد وأن نتوقف سريعا عند أوضاع العلاقة بين قيادة الدولة وقيادة الكنيسة.

إذا كان من الشائع أنه كانت هناك علاقة حميمة نشأت بين قداسة البابا كيرلس السادس والرئيس جمال عبد الناصر، فإن العلاقة بين الرئيس أنور السادات وقداسة البابا شنودة كانت تتجه حتما للمواجهة بسبب السياسية التي إتبعها الرئيس أنور السادات في التعامل مع ما يسمى بالأحداث الطائفية. إذ تكشف العديد من مذكرات الذين عملوا معه أو بالقرب منه دوره في خلق الجماعات الإسلامية. ومن بين هؤلاء النبوي إسماعيل وزير الداخلية الأسبق الذي أكد "أن الجماعات الإسلامية المتطرفة لاقت دعماً كبيراً من الرئيس الراحل أنور السادات لضرب اليسار"^{٣٦٨} وقد أدت هذه السياسة إلى تهديد أسس وحدة الجماعة الوطنية وسلامة وأمن الدولة والمواطن في مصر.

ويؤكد ذلك أيضاً الأستاذ محمد حسنين هيكل بقوله "إن بداية المتاعب بين "السادات" والبابا "شنودة" هي السياسة الجديدة والتي فكر فيها وأشرف على تنفيذها المهندس "عثمان أحمد عثمان". (...) وكان مؤدى سياسة "عثمان" استعمال شباب الجماعات الإسلامية، في التصدي لجمهور الشباب القومي (وفيه الناصري) في الجامعات. (...) وكان أن ظهرت العصي والجانزير وسكاكين قرون

الغزال، وبالطبع فإن نزعة العنف لم تقتصر على الجامعة وإنما تسربت وسالت إلى المجتمع الواسع خارجها".^{٣٦٩}

ويقول لي قداسة البابا "إن السادات اعتمد على الإخوان الذين أخرجهم من السجن باسم الحرية في مظهر تمثيلي يمسك فيه فأساً ويهدم السجن. أخرج هؤلاء وقام بترقيتهم في وظائفهم بأثر رجعي وأعطاهم سلطة. وكان بينه وبينهم اتفاق "جنتلمان" أن يساندونه في مقابل إعطائهم حريتهم، وكان في ذلك إساءة للأقباط، ذلك أن هؤلاء الذين خرجوا من السجن لا يستطيعوا في ضوء هذا الاتفاق، أن يصبوا غضبهم على الدولة ولكن على الأقباط، على أن تكون هذه سياسة مؤقتة إلى أن تتاح لهم الفرصة لضرب الدولة. وبدأ "الإخوان المسلمون" ينظمون أنفسهم واستطاعت هذه الجماعة أن تلد جمعيات كثيرة متطرفة كثيرة أولها "جماعة التكفير والهجرة". وبدءوا بقتل الشيخ الذهبي وهو رجل دين مسلم مشهود له، وكانهم أعلنوا بذلك أنهم يكفرون ليس من يختلف في الدين معهم فقط، ولكن كل مسلم ليس من نفس الفكر الذي يعتنقونه".^{٣٧٠}

وهكذا بدأت مصر تشهد كثافة في أعمال العنف ضد الأقباط حاولت قيادة الكنيسة أن تجد حلاً لها مع القيادة السياسية من خلال اتصالات مباشرة مع الرئيس السادات دون جدوى، حتى وقعت المواجهة الشهيرة بين الجانبين، وخاصة بعد المسيرة التي نظمتها الكنيسة احتجاجاً على حرق كنيسة الخانكة، ثم رفض تلقى التهاني في العيد وهو الذي وصفه البعض بعدم احتفال الكنيسة بالعيد. وبعد أن تولى الرئيس مبارك الرئاسة عقب اغتيال السادات ظل قداسه في الدير أربعين شهراً بدعوى حمايته والمحافظة على حياته.

ولذا كانت التقاليد المرعية تقتضي بأن يستقبل رئيس الجمهورية القيادات الدينية بعد توليه السلطة، ولما كان البابا شنودة في ذلك الحين محدد الإقامة في الدير، فإنه بعد خروجه من الدير لم يستقبله الرئيس مبارك إعمالاً لهذا التقليد بأثر رجعي مثلما يستقبل كل الرموز المصرية التي كان السادات قد وضعها في السجن قبيل اغتياله، ثم أفرج عنها بعد توليه السلطة مباشرة. ويعزى البعض هذا الجفاء إلى أن مبارك لم ينس موقفاً للبابا الذي كان قد طلب مقابلة السادات بسبب تزايد الإعتداءات على الأقباط، ولكن السادات أشار بأن يقابله نائب الرئيس حسنى مبارك، ولكن قداسة البابا اعتذر لأنه كان يريد مقابلة السادات شخصياً".^{٣٧١}

ويقول المحامى فكرى حبيب "إن المرحوم صبحي سليمان شفيق، وكان عضواً معيناً في مجلس الشعب آنذاك، أبلغه أنه يوم خميس العهد عام ١٩٨٠، وهو اليوم الذى أعلنت فيه الكنيسة عدم استقبالها للمهنتين في عيد القيامة احتجاجاً على الإعتداءات الطائفية أن السيد حسنى مبارك، نائب الرئيس، اتهم البابا شنودة في اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بلوى الذراع. ودخل السادات بعد ذلك وقال "شنودة ما يلويش ذراعنا".

بين البابا شنودة والرئيس مبارك؛

كانت اللقاءات المباشرة بينهما نادرة وبعضها تم على هامش لقاءات عامة. وقبل أحداث الكشح بسنوات انتهز قداسة البابا ما سمي بقاء "المبايعة" الأولى قبل الولاية الثالثة للرئيس حسنى مبارك (سنة ١٩٩٢)، واصطحب معه عشرة أساقفة في هذا اللقاء. وأثناء اللقاء قام كل منهم بالتحدث عن

٣٦٩- مجلة وجهات نظر "المسلمون والأقباط في مصر" بقلم محمد حسنين هيكل عدد مارس ٢٠٠٠

٣٧٠- لقاء مع قداسة البابا شنودة الثالث بالكاتدرائية المرقسية في ١٣ يوليو ٢٠٠٠

٣٧١- لقاء مع المحامى حبيب فكرى في مكتبته في ٢٦ فبراير ٢٠٠٢

المشاكل التي يتعرض لها الأقباط في أبروشيته.

وبين هذه اللقاءات النادرة، كانت الاتصالات بين الدولة والبابا تتم عن طريق جهاز أمن الدولة ورئاسته، حتى أصيب البابا بالضجر من ذلك، وقام بتصدير سكرتيه الخاص الأنبا يوانس للرد علي من يتصل من جهاز الأمن في معظم الأحوال.

وتم أحد هذه اللقاءات النادرة على هامش مؤتمر الإسكان عام ٢٠٠١، إذ طلب البابا من الدكتور زكريا عزمي لقاء الرئيس، وفوجئ قداسته بالدكتور عزمي يبلغه أن الرئيس سوف يستقبله في قاعة جانبية في مبنى المؤتمرات، بينما كان قداسته يستهدف لقاءً مطولاً مع الرئيس ومعه عدد من الأساقفة. ويبدو أن التطورات بعد ذلك، وخاصة بعد سقطة النبا، دفعت البابا لطلب لقاء مع الرئيس مبارك الذي كان في استراحته بالإسكندرية أيضاً. وما إن وضعت سماعة التليفون حتى دق هاتف قداسة البابا، في مكاملة من الرئاسة تطلب منه التفضل بالحضور فوراً لمقابلة الرئيس.

وفى هذا اللقاء روى له البابا بالتفصيل أحداث الكشع وقام الرئيس مبارك بالاتصال بوزير العدل بشأن القاضي الذي سينظر في قضية الكشع الثانية... وطلب مبارك من البابا أن يكون على اتصال مباشر به.

وإذا كانت اللقاءات المباشرة التي تمت بينهما، هي اثنين أو ثلاثة على أكثر تقدير خلال هذه السنوات الطويلة. فإن الدلائل تشير على تحسن كبير جداً في العلاقات الآن بين قيادة الكنيسة والرئاسة.

ولكن قبل هذا التحسن كانت العلاقة بين قيادة الكنيسة وقيادة الدولة تتسم بالحساسية الشديدة. وبعد نشر تقرير الصنداي تليجراف طلبت الدولة من البابا نقل الأنبا ويصا من البلبينا والأب جبرائيل عبد المسيح إلي الخارج، من خلال إتصالات قام بها الدكتور أسامة الباز الذي يبدو أن الرئيس كان قد أوكل إليه هذا الملف في ذلك الحين. ولكن قداسته أفهم الدولة أن قوانين الكنيسة لا تسمح بذلك، وأنه لا يستطيع نقل أي أسقف من أبروشيته حتى الموت، بل إنه لا يستطيع نقل أي كاهن خارج أبروشيتي القاهرة والإسكندرية اللتان تتبعانه مباشرة، وأنه بالتالي لا يستطيع الاستجابة لأي من هذين المطلبين.

وإذا كان قداسة البابا يتجاوب أحياناً مع الدولة في محاولة تهدئة أقباط الخارج بإصدار البيانات، فإن ذلك يأتى في إطار قدر كبير من الحكمة في إدارته للأزمات، خاصة بعد تجربته القاسية مع السادات. ولكن عندما طلب منه حبيب العادلى وزير الداخلية إصدار بيان عقب أحداث الكشع الأولى يقر فيه بأن الأوضاع طبيعية، ورغم الإلحاح الشديد للوزير واستغراق المكاملة لفترة طويلة، رفض قداسته إصدار بيان ما لم يجرى أولاً معاقبة الضباط المسؤولين عن تعذيب الأقباط، أو على الأقل نقلهم من الكشع. ووعده الوزير وكبار قيادات الأمن في مباحث أمن الدولة بذلك وبخاصة نقل اللواء أبو المعالي.

وبينما كان القمص جبرائيل في محطة القطار في سوهاج يستعد مع القمص بولا للحاق بالأنبا ويصا في القاهرة لمقابلة البابا، قام أحد الضباط ببلاغ القمص بولا بأنه تم نقل الضباط، ولكن دون أن يقصص عن أسماءهم. مما أفهم القمص بولا بأنه تم نقل الضباط المتهمين بالتعذيب، وقاما بنقل تلك المعلومة (التي ثبت فيما بعد أنها زائفة) إلى قداسة البابا.

وتنفيذا لوعده مع الوزير أصدر البابا بياناً في ٥ نوفمبر ١٩٩٨ كتبه بخط يده كالمعتاد، وأرسله إلى الصحف المصرية وإلى وكالة أنباء الشرق الأوسط تحدث فيه عن "قيام وزير الداخلية باتخاذ إجراءات حاسمة ضد المتجاوزين، وأن ما نشر في وسائل الإعلام الأجنبية كان مبالغاً فيه جداً ويسئ إلى سمعة مصر، الأمر الذى لا نقبله، (...)" ونحن لا نقبل التدخل الأجنبي في شئوننا الداخلية التي نقوم بحلها في هدوء مع المسؤولين في بلادنا".

وقد إستاء البابا بعد أن علم أن الضباط المتهمين بالتعذيب لم ينقلوا وإنما جرى "تحريك" بعضهم في نطاق محافظة سوهاج مع ترقية بعضهم إلى منصب أعلى، بينما الضباط المتهمين الرئيسيين المتهمين بالتعذيب ظلوا في الكشخ.

وبعد أحداث الكشخ الثانية وإيفاد البابا لاثنين من الأساقفة إلى القرية للوقوف على ما حدث بها، وبناء أيضاً على طلب اللواء صلاح سلامة رئيس مباحث أمن الدولة، عاد الأسقفان إلى القاهرة وقدموا للبابا بياناً من صفحتين على عجل، واجتمع قداسة البابا بهما في حضور عدد من الشخصيات السياسية والأمنية، من بينها الدكتور أسامة الباز. وحذر البابا المسؤولين الحاضرين في هذا الاجتماع قائلاً لهم "إنهم إذا لم يتخذوا أي إجراء حاسم لن تتوقف دائرة العنف"^{٣٧٢}

وكان من المقرر قبل وقوع المنبحة أن يقوم قداسة البابا بعد احتفالات عيد الميلاد عام ٢٠٠٠، أي بعد المنبحة مباشرة، بزيارة إلى الولايات المتحدة. ولكن يبدو أن التوتر الكبير الذي ساد بين أقباط الولايات المتحدة، مثل سائر أقباط الخارج، بسبب عدم قيام الدولة بواجبها إزاء الأحداث، قد دفعه إلى إلغاء هذه الزيارة.

وفي نفس الوقت كان الجميع يتربحون موقف البابا الرسمي من هذه الأحداث، وصدر العدد الأول من الكرازة لعام ٢٠٠٠ (بتاريخ ٧ يناير) بدون أن يتضمن أي شيء. ومن المؤكد أن الضغوط كانت رهيبية على الكنيسة من الأقباط في الخارج حتى تتخذ موقفاً واضحاً من هذه المسألة.

وبعد ثلاثة أسابيع من المجزرة صدر العدد التالي من مجلة الكرازة بتاريخ الجمعة ٢١ يناير ٢٠٠٠ وجاء المانشيت الرئيسي بعنوان "**شهداؤنا في الكشخ**" مع صورة لجانب من الجنازة الجماعية التي بدا فيها أقباط الكشخ وهم يحملون العديد من صناديق الشهداء.

وكان المانشيت والصورة يعكسان جانباً من هذه المسألة الرهيبة التي تعرض لها الأقباط في الكشخ، وبمثابة رسالة مزدوجة موجهة للأقباط في الداخل والخارج تطمئنهم بشأن موقف الكنيسة، ورسالة للدولة بأن ما حدث تجاوز كل الخطوط الحمراء، وأنه لم يعد من الممكن السكوت على كل ما حدث، وأن الأساليب القديمة لم تعد مجدية.

وتلقى الأقباط في الداخل والخارج هذه الرسالة بارتياح شديد، ورأوا أن موقف الكنيسة قد اتسم بالشجاعة وأنها لن تلتزم الصمت حول ما حدث، إن لم يجر اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وجاءت الافتتاحية (التي يفترض أن كاتبها هو البابا) تتحدث في صراحة شديدة عن "فشل الشرطة المحلية في حفظ الأمن في الكشخ وأن الأمر انتهى إلى صورة بشعة وصفها البعض بأنها منبحة، ووصفها البعض الآخر بأنها مجزرة".

وأضافت "كلنا نريد أن نحل مشكلة الكشخ. غير أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بمحاولة التغطيات، ولا بأسلوب التوازنات، ولا بتحويل المجني عليهم إلى جناة".

وعلى مساحة أربع صفحات كاملة، قدمت الكرازة قدراً لا بأس به من التفاصيل حول عمليات القتل والنهب والحرق التي تعرض لها الأقباط، وتحدثت عن مسئولية الأمن وقياداته المحلية.

وفي لقاء مع محافظ القاهرة عبد الرحيم شحاته بعد أحداث الكشخ الثانية بعدة أيام، لأسباب لا تتعلق بالكشخ، قال له قداسة البابا عندما أثار المحافظ هذا الموضوع "إنه ليس من الطبيعي أن يقتل ٢١ شخصاً من الأقباط ويقال أن الأقباط هم اللذين اعتدوا، وأشتكى من الشكوى من الأمن وبالتحديد من مباحث أمن الدولة في سوهاج، وبدأ على المحافظ التفهم التام".^{٣٧٣}

٣٧٢- لقاء مع الأنبا مرقس في مكتبته بأبرشية شبرا الخيمة في ١٣ أغسطس ٢٠٠١

٣٧٣- لقاء رتيه النائب منير فخري عبد النور في ١٠ يناير ٢٠٠٠ لمناقشة موضوع لا علاقة له بالكشخ أثار قلق الكنيسة القبطية. لقاء مع منير فخري عبد

النور في باريس في ٢٧ يناير ٢٠٠٢

وبعد أن أصدر القاضي قراره بالإفراج عن جميع المتهمين في قضية الكشع الثانية أثار ذلك حالة من الاستياء الشديد في أوساط جميع المسيحيين وفي مقدمتهم قداسة البابا الذي أرسل شخصية قضائية هو المستشار ملك مينا إلى وزير العدل لكي ينقل له موقف البابا والكنيسة من هذا الحكم.

وفي اللقاء السنوي الذي تم مع قداسة البابا في معرض الكتاب^{٣٧٤} بعد يوم واحد من صدور الأحكام في قضية الكشع الثانية، وعندما سألت صحفية قداسته عن مغزى ما حدث في الكشع وسبل عدم تكراره مستقبلاً، قال قداسة البابا وهو يديق بقبضة يده على المنضدة "كل ما أريد أن أقوله في هذا الموضوع هو أن أحداث الكشع مرفوضة، وأن الكنيسة ستلجأ إلى الطعن فيها أمام محكمة النقض بكل الطرق القانونية الممكنة". وهنا ضجت القاعة بتصفيق حاد استمر طويلاً عكس رأى الحاضرين في الأحكام. ولكن سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب الذي كان يدير الندوة، فوجئ برد فعل من كانوا في القاعة وعلق ضاحكاً "ما أعلنه قداسة البابا يمثل قنبلة الندوة"^{٣٧٥}.

أما فيما يتعلق بردود فعل القيادات الدينية الإقليمية، فإن الأنبا ويصا هو نوعية فريدة من رجال الدين رغم كل ما يقال عن تشدده. وقد رفض في صلابة الرضوخ للأمر الواقع أو أن ينحني أمام ضغوط الأمن في المنطقة أو حتى أمام الوزراء الذين قاموا بزيارته، ولم تقلع معه الوعود الكاذبة ولم تخيفه الحملة الرهيبة التي تعرض لها.

ولم يتورع عن إرسال الرسائل إلى أعلى المستويات، كالرئيس حسنى مبارك ورئيس الوزراء عاطف عبيد ووزير الداخلية بالإضافة إلى كافة القيادات الأمنية المحلية، ومطالبته في لقاءات مباشرة بضرورة إتخاذ إجراءات حاسمة في مواجهة هذه الاعتداءات التي تعرض لها المسيحيون الذين لجأوا إليه في أبرشيته. ولم ينحني أمام التهديدات والتي وصل بعضها إلى حد التهديد بمحاكمته بتهمة الخيانة، واستخدم كل الوسائل القانونية المتاحة في يده، وهو يعلم أنه قد لا تكون هناك نتيجة، بسبب الأخطبوط الذي يحيط بعنق القضية.

وفي التحقيق معه كان رابط الجأش، بل كان يكيل الاتهامات للشرطة والنيابة ويصر على إثباتها. كما أنه لم يهتز في مواجهة الحملة الإعلامية الشرسة التي تعرض لها، ولم يتورع عن إفساد بعض محاولات الشرطة لتلفيق التهمة لبرئ عندما احتفظ بالفتاة هنية بالأبرشية لمدة ثلاثة أسابيع، وبعد أن أرسلها إلى طبيب نساء لإثبات بكارته.

هذا فضلاً أنه عندما لم يجد أية استجابة من المسؤولين المحليين أو على مستوى السلطة المركزية، لم يتورع عن الاتصال بمنظمة حقوق الإنسان المصرية والرد في وضوح على استفسارات المصريين في الخارج.

أما القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشع فهو يمثل نوعية جديدة من رجال الدين المسيحيين تثير إعجاب الكثيرين، وهو يتسم بالفكر الراجح والإيمان العميق والجرأة وعدم الخوف. ويقول لي في السيارة التي كانت تقلنا وهو يصحبني من الكشع إلى البلينا في إحدى زياراتي للمنطقة، وهو يتحدث عن القيادات الأمنية والتنفيذية المحلية وتلك التي جاءت من القاهرة "بعد أن استخدمنا معهم كل وسائل الأدب والاحترام وبعد أن تصرفوا كما تصرفوا، سقطت هيبتهم أمام عيني مهما كانت الرتبة والمستوى الرفيع الذي يحتلونه، ولم يعد هناك مفر من قول الحق والإصرار عليه"^{٣٧٦}.

٣٧٤- معرض الكتاب في ٦ فبراير ٢٠٠١

٣٧٥- جريدة الحياة تحت عنوان "البابا شنودة يرفض أحكام الكشع" بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠١

٣٧٦- لقاء مع القمص جبرائيل عبد المسيح ١٧ أغسطس ٢٠٠١

أقباط الخارج .. ردود أفعال:

يمكن تقسيم الأقباط في الخارج إلى ثلاث فئات:

الأولى: يمكن وصفها بأنها فئة متشددة وناشطة، تستخدم كافة الإمكانيات المتاحة أمامها في مجتمعات حرة وديمقراطية، مثل التظاهر والاتصال بمنظمات حقوق الإنسان وبرلمانات الدول التي يعيشون فيها والفعاليات السياسية بها، وذلك بعد أن فقدت ثقافتها في إمكانية استجابة الدولة لأية مطالب لها. ومن المهم الإشارة هنا إلى وجود بضعة أفراد يمكن تجاوزا إطلاق صفة "التطرف" عليهم بسبب شطحاتهم الفكرية. وهؤلاء لا يشكلون تياراً ذا أهمية داخل هذه الفئة.

والثانية: يمكن اعتبارها بأنها معتدلة، وترى أن الحوار كفيل بالتوصل مع الزمن إلى حلول إذا ما قامت الدولة بمعالجة جدية ملف الأقباط. ولكنها على وشك الاقتناع بأن الدولة غير مهتمة بالأمر، بعد أن فشلت حتى الآن في إجراء حوار حقيقي مع الدولة، وأصبحت ترى أنه لا مفر من استخدام آليات العمل في المجتمعات الحرة كاسلوب للضغط على الدولة. وكانت هذه الفئة هي الهدف الأساسي للاتصالات التي قام بها الدكتور أسامة الباز رئيس مكتب الشؤون الخارجية برئاسة الجمهورية والدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع وآخرون.

والثالثة: وهي التي تشكل الغالبية الساحقة، وتتمثل في الأقباط الذين يرتادون على الكنائس للصلاة وللإقامة الأقباط الآخرين لأسباب اجتماعية. وهذه الفئة لم تكن تتابع حتى عهد قريب، وقبل أحداث الكشخ، أحوال الأقباط في الوطن بشكل دؤوب. ولكنها بدأت بعد هذه الأحداث تتابع عن كثب ما يحدث في الداخل وتهتم بأخبار وأحوال الوطن والأقباط، ويمكنها أن تستجيب للمشاركة في المظاهرات كما حدث في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها من بلاد المهجر، وأصبحت تشكل الجسم العريض الذي يمكن أن يستجيب لمحاولات الاحتجاج.

وتباينت ردود أفعال أقباط الخارج بشكل عام تجاه ما حدث في الكشخ وفقاً لمواقعهم، وإمكانياتهم وهامش الحرية المتاح لهم. وقبل أن نتحدث عن ردود الفعل هذه لابد من نبذة سريعة حول نشأة الحركة القبطية في الخارج.

يعود ظهور الحركة القبطية في الخارج إلى نهاية الستينات مع هجرة الكثير من الأقباط إلى خارج مصر بعد ثورة ١٩٥٢. حيث قام الدكتور سليم نجيب في كندا مع آخرين بتأسيس أول هيئة قبطية في فبراير ١٩٦٩ كان هدفها كما يقول هو "الدفاع عن الأقباط في مصر ورفع صوتهم والتعريف بهم، وكنا نصدر نشرة اسمها "الرسالة القبطية" ثلاث مرات في السنة في أعياد الميلاد والقيامة والنيروز. وبعد وفاة عبد الناصر ومجيء السادات بدأنا معه دون هجوم، ولكنه أخرج الإخوان من السجن وتقرب من التيار الإسلامي".^{٣٧٧}

بدأ دور هذه الحركة يظهر بوضوح بعد أحداث الخانكة وإحراق إحدى الكنائس بها عندما تكونت الهيئة القبطية الأمريكية عام ١٩٧٢. وسجلت رسمياً عام ١٩٧٤ برئاسة الراحل الدكتور شوقي كراس. وتوالى بعد ذلك تكوين الهيئات والجمعيات القبطية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ثم بريطانيا وفرنسا وفي أماكن أخرى من أوروبا. وتعاظم دور هذه الجمعيات وخاصة بعد الصدام بين

٣٧٧- لقاء مع الدكتور سليم نجيب في باريس في ١٦ سبتمبر ٢٠٠١

قداسة البابا شنودة الثالث والرئيس أنور السادات بسبب عدم تحمل الدولة لمسئولياتها فى مواجهة الإعتداءات المتكررة ضد الأقباط. واستمر فى عهد الرئيس حسنى مبارك لإخراج قداسة البابا من الدير ومع تزايد الإعتداءات الطائفية فى التسعينيات.

وللمرة الأولى بدأ رئيس الجمهورية المصرية وسفراء مصر فى الخارج يتلقون خطابات من شخصيات نيابية وسياسية أمريكية وأوروبية حول ضرورة إطلاق سراح البابا وخاصة من الرئيس الأمريكى الأسبق جيمي كارتر وبعض نواب الكونجرس الأمريكى. وكان شوقي كراس ومجموعته فى الهيئة القبطية الأمريكية، من الأقباط القلائل الذين سببوا إزعاجاً شديداً للحكومة المصرية بعد أحداث الخانكة عام ١٩٧٢ .

وفى لقاء معه فى باريس وجدت لشدة دهشتي رجلاً يتحدث بلهجة صعيدية تتخللها الكثير من الكلمات الإنجليزية. يقول " إن ديكتاتورية الكهنوت أضعفت الشعب القبطي، الكنيسة قوية ولكن الشعب القبطي ضعيف. وأتذكر فى السبعينات أن أحد الأساقفة قال لنا "سيبوا المشكلة القبطية للمجمع المقدس". ولكن بعد أن وضعوهم فى السجن انتهى كل شئ وظهرت الكنيسة مهلهلة وتعاون معظم رجال الإكليروس مع الحكومة، خمسة وعشرون من أعضاء المجمع المقدس كانوا مع الحكومة ولم يقف مع البابا سوى اثنين فقط، كما استطاعوا إسكات الإكليروس فى الخارج ولكنهم لم يستطيعوا إسكات الهيئات القبطية التى وقفت إلى جانب البابا حتى خرج من الدير. ولكنى لم أقابل البابا سوى مرة واحدة لمدة ٣ ساعات عام ١٩٨٩ حتى لا أسبب له المتاعب" ^{٣٧٨}

ويروى كراس محاولات التدخل لدى الرئيس مبارك للإفراج عن البابا قائلاً " فى ٤ نوفمبر ١٩٨١ اتصلنا برئيس إحدى اللجان فى مجلس الشيوخ (روجرز جيبسون) وشرحنا له كل شئ. فأبدى استغرابه. وقال إنه سوف يرسل مذكرة لمبارك سيوقع عليها ٦٠ من أعضاء مجلس الشيوخ المائة، يطلبون منه فيها أن يخرج البابا من الدير فى يناير ١٩٨٢ حتى يحتفل بالعيد مع رعيته. وكنت قد تحدثت عن هذا المسعى فى اجتماع عام فى الكنيسة، فجاء البعض بالأنبا ، الذى كان فى زيارة لشيكاجو، إلى واشنطن وقال للسناتور "إن مبارك راجل كويس وأن هذا الخطاب سيكون له أثر سيئ" فلم يرسل الخطاب .

ويقول كراس "ولكنى اتصلت مع المساعد السياسى لجيبسون وقلت له إن الأنبا عضو فى اللجنة الخماسية "السياسية" التى اختارتها الدولة لإدارة شئون الكنيسة وهو معادى للبابا، فقام جيبسون بعد ذلك بإرسال خطاب شخصى إلى مبارك قال له فيه "أرجو أن تطلق سراحه فى الوقت المناسب".

ويشير كراس "كان الرأي السائد والذي رددته الدولة وقبله بعض الأساقفة، بل وحتى فى الأوساط الكنيسة العالمية، أنه من مصلحة الكنيسة أن لا يخرج البابا خوفاً على حياته. وقال لي ذلك أيضاً مستر ريتشارد بانكر رئيس قسم الشرق الأوسط فى مجلس الكنائس أمريكا، فقلت له "دعنا إذن نضع ريجان - الرئيس الأمريكى فى ذلك الحين - فى السجن حتى يكون تحت الحماية".

ويضيف كراس "لقد قام بعض الإكليروس بتهديدنا أكثر من مرة بالحرمان الكنسى بسبب ذلك، وكنت أرد عليهم هل هناك حرمان بدون محاكمة؟. وطلبت محاكمتي كنسياً لأنهم وفقاً للديسقولية المقدسة (قوانين الكنيسة) التى وضعها الآباء الرسل تعاونوا مع السلطة المدنية ضد رئيس الكنيسة".

ويواصل كراس حديثه قائلاً "بعد ذلك نشرت إعلاناً حول هذا الموضوع فى النيويورك تايمز، وكنت دائماً أضع عنواني، فاتصل بي محامى من هيوستون فى تكساس اسمه ديفيد وارين وسألني ماذا

٣٧٨- لقاء مع شوقي كراس فى أحد فنادق العاصمة الفرنسية فى باريس ١٦ سبتمبر ٢٠٠١ عندما زارها لحضور الجمعية القبطية فى اليونسكو

يمكنه أن يفعل للمساعدة؟ فقلت له : هل تعرف الرئيس السابق كارتر؟ قال أعرف وزير العدل فى حكومته السابقة، فقلت له "نريد خطاباً من كارتر إلى مبارك". وبالفعل أرسل كارتر خطاباً إلى الرئيس مبارك، وأرسل لي وارين صورة من هذا الخطاب. وكان كارتر يتصل بمبارك من وقت لآخر حول هذا الموضوع".

ويتابع كراس حديثه حول قصة إطلاق سراح البابا قائلًا "اتصلنا بعد ذلك برئيس لجنة حقوق الإنسان فى الكونجرس وكان اسمه جراس ياترون، وهو من أصل يوناني كان يعيش فى مصر وهاجر مع والده إلى الولايات المتحدة، وأثار المشكلة مع الرئيس مبارك عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣، وكان الرئيس مبارك يعدّه بالإفراج عنه، بل إنه قال له إنه بإمكان البابا إن يعود إلى القاهرة كما يريد. وفى سنة ١٩٨٤ قال ياترون لمبارك أثناء زيارة إلى واشنطن أنه قد وعدّه عدة مرات بإطلاق سراحه، ثم أشار إلى المعونات الأمريكية لمصر".

وأضاف "ونشرت الصحف بعدها فى مصر أن الهيئة القبطية تريد إيقاف المعونة الأمريكية لمصر حتى يخرج البابا شنودة وأن البابا لا يوافق على ذلك. وفى يوم الخميس ٣ يناير ١٩٨٥ علمت أن كارتر قال إن الرئيس مبارك سوف يوقع اليوم على قرار بخروج البابا من الدير، وخرج البابا يوم السبت ٥ يناير. ولكنه كان ممنوعاً من إقامة المحاضرات ومن السفر إلى الإسكندرية أو إصدار الكرازة، فذهبت إلى ياترون وشرحت له ذلك وقلت له إنه خرج من التحفظ فى الدير إلى التحفظ فى البطيركية، فاتصل بالسفير المصري غاضباً. فرد عليه السفير بأن كل شئ سيكون على ما يرام فى يونيو القادم. وبعد ذلك استطاع البابا السفر بالفعل إلى الإسكندرية وأصدر الكرازة ورسم الأساقفة. وكان أول أسقف رسمه هو الأنبا صرابيون كأسقف عام ليحل محل المتنيح الأنبا صموئيل وقد صرّفنا الكثير على الإعلانات حتى يخرج البابا من الدير".

ويمكن القول أن ردود أفعال الأقباط فى الخارج بشأن الكشخ ذهبت فى عدة اتجاهات تمثلت فى إصدار البيانات ونشر الإعلانات والاتصال بالفعاليات السياسية فى الدول التى يعيشون فيها بالإضافة إلى التظاهر.

إصدار البيانات ونشر الإعلانات والاتصالات؛

بعد أحداث الكشخ الأولى والثانية وفى ضوء عدم استجابة الدولة لتحركاتهم اتجه النشطاء بينهم، وخاصة فى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا، إلى تزويد الكونجرس ومجلس اللوردات البريطانى والبرلمان الإسترالى وجمعيات حقوق الإنسان بمعلومات حول ما حدث، وهكذا سلم بعض أعضاء الكونجرس ملفاً إلى الرئيس مبارك فى إحدى زيارته، كما أن البرلمان الأوربي تسلم ملفاً كاملاً حول ما حدث.

وعادة ما تؤدى هذه الاتصالات إلى إرسال لجان وشخصيات من الكونجرس، كما حدث مع لجنة الحريات الدينية التى تزور بعض البلاد التى يوجد بها توتر أو شكوك فى حدوث توتر بسبب أوضاع تمس الحريات الدينية. وزارت هذه اللجنة مصر عدة مرات وأصدرت تقريراً عن الحريات الدينية فى مصر لم يأتى إنعكاساً أميناً للواقع لأسباب عديدة منها الضغوط التى تمارس على الكنيسة حتى تهون وتقلل من المشاكل الدينية فى مصر، واستقطاب عدد من الأقباط الساعين إلى الشهرة والتواجد لكي يقبلوا الحقائق والأوضاع، بالإضافة إلى المصالح الأمريكية المصرية المشتركة.

والأمر الجديد بعد أحداث الكشخ أنه لم يعد يقتصر على العلمانيين من الأقباط والجمعيات

والهيئات القبطية، حيث بدأت بعض الكنائس تتحرك في هذا الاتجاه وترسل بيانات وشكاوى موقع عليها إلى نفس الجهات التي اعتادت الجمعيات مخاطبتها وخاصة بعد سقطة النبا.

وبدأت هذه المعلومات والبيانات تجد طريقها أيضاً في الانتشار إلى الجميع عبر الإنترنت الذي يستخدمه الأقباط بنجاح في التبادل الفوري للمعلومات حول الإعتداءات التي يتعرض لها الأقباط والمشاكل التي يعانون منها داخل مصر، مثل موقعي أقباط الولايات المتحدة، الذي يشرف عليه مايكل منير، والهيئة القبطية الأمريكية التي أسسها د. شوقي كراس. كما ظهرت العديد من المواقع القبطية في العديد من دول المهجر، والتي أصبح بعضها ساحة للحوار وتبادل الأفكار والمعلومات حول قضايا الأقباط، ويشارك فيها أحياناً مسلمون بطرح تساؤلات أو أفكار أو ردود أفعال على ما يطرح فيها.

كذلك يلجأ أقباط المهجر إلى نشر إعلانات مدفوعة الأجر، وهي من الأمور التي تسبب إزعاجاً شديداً للسلطات المصرية، خاصة أنها تتزامن عادة مع الزيارات الرئاسية إلى واشنطن. وتشير هذه الإعلانات إلى أوضاع الأقباط ومطالبهم، وذلك بسبب رفض السلطات المصرية التعامل مع هذه المطالب بجدية. واعتاد الأقباط نشرها في واشنطن تايمز لأنها رخيصة نسبياً، وثمان الصفحة بها أقل من عشرة آلاف دولار، بينما تقوم الحكومة المصرية أو من ينوب عنها من رجال الأعمال الأقباط بالنشر في واشنطن بوست حيث يزيد سعر الصفحة سبعة أضعاف. وعندما نشر أقباط الولايات المتحدة إعلاناً بها حول قضية سعد الدين إبراهيم ودفاعاً عنه في نصف صفحة، نشرت الحكومة ثلاث صفحات في واشنطن بوست.

وفي أغلب الزيارات التي قام بها الرئيس مبارك نشرت إعلانات من قبل الهيئات القبطية بالخارج. ففي شهر مارس ٢٠٠١ نشر إعلان حول أحكام الكشع الهزيلة قبل قيام محكمة النقض بإصدار حكمها الأخير والذي لم يكن أفضل من سابقه.

وفي ٥ مارس ٢٠٠٢ نشر إعلان على صفحة كاملة في جريدة واشنطن تايمز على شكل رسالة مفتوحة للرئيسين جورج دبليو بوش والرئيس مبارك، مؤداها أن الرئيس مبارك لا يحتاج لقطع مسافة نصف الكرة الأرضية حتى يفعل شيئاً في مواجهة الإرهاب، حيث يتعرض الأقباط في بلاده للإرهاب. وهذا الإرهاب لا يقوم به أسامة بن لادن أو القاعدة أو الجهاد الإسلامي، ولكن مواطنوهم وجيرانهم. وأشارت الرسالة إلى قتل ٢١ قبطي في الكشع وإلى إحراق كنيسة بنى والس ١٥ منزلاً للأقباط فيها. وتشير إلى أن بذور الكراهية والتعصب قد زرعت في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وأن أية محاولة لاستئصال الإرهاب يجب أن تقتلعه من جذوره، ذلك أن أيمن الظواهري ومحمد عطا هما نتاج لنظام التعليم المصرى الذى يشوه عقيدة المسيحيين وإيمانهم، بالإضافة للقواعد والممارسات القانونية غير العادلة مثل الخط الهمايوني. وتقول الرسالة في النهاية أن أحدا لا يدري بقضية الأقباط لأنهم لا يفجرون أنفسهم.

وقد وصل الأمر إلى حد تسلل اثنين من المتشددین الأقباط خلال زيارة مبارك لواشنطن في أبريل ٢٠٠٠ بين الصحفيين في المؤتمر الصحفي الذى عقده مبارك مع نائب الرئيس الأمريكى فى ذلك الحين ألبرت جور، حيث يحملان كارتاً صحفياً نظراً لقيامهما بإصدار نشرة فصلية، ووجها أسئلة وأقوالاً حادة إلى آل جور ومبارك كانت سبباً في انتهاء المؤتمر بطريقة غير طبيعية.

المظاهرات:

كذلك يلجأ أقباط المهجر للتظاهر وخاصة أثناء الزيارات الرئاسية، وعادة ما يتظاهر عدة مئات أمام

البيت الأبيض أثناء دخول وخروج الرئيس المصري ويرفعون لافتات الاحتجاج. وبعد أن بدأ ذلك يأخذ شكل المظاهرة في كل مرة يزور فيها رئيس مصري واشنتون، بدأت السفارات المصرية في تنظيم مظاهرات مضادة خلال الزيارات الأخيرة. كما تطوع ذات مرة أحد أعضاء مجلس الشورى من الأقباط بالذهاب لأمريكا على نفقته الخاصة، ورتب مظاهرة مضادة من مصريين بينهم أقباط وأحضر اللافتات والأعلام.^{٣٧٩}

وبعد أحداث الكشف الثانية تم ترتيب مسيرتين أمام البيت الأبيض، الأولى في مارس ٢٠٠٠ أثناء أول زيارة يقوم بها الرئيس مبارك إلى واشنطن بعد تلك الأحداث. وكان عدد الأقباط في هذه المسيرة حوالي ٦٠٠ جاء معظمهم من نيويورك إلى واشنطن على مدى ست ساعات بالأتوبيسات، وحصلوا على ترخيص بالوقوف في الشارع الملاصق للبيت الأبيض، وكانوا يحملون صوراً كبيرة لشهداء الكشف وهم يرتلون "يا رب ارحم"، ويرددون هتافات تتلخص في أن الدولة لا تحمي الأقباط في مصر. وفي نفس الوقت كانت هناك مسيرة مؤيدة للحكومة شارك فيها حوالي ١٥٠ متظاهراً، حصلوا على ترخيص للوقوف في -لافايت بارك- بعيداً قليلاً عن البيت الأبيض، وحاولوا التحرش بالمسيرة القبطية ولكن بوليس الخيالة أعادهم إلى مكانهم.

ويقول شوقي كراس "إنه بعد صدور الحكم الأول في قضية الكشف الثانية والتي حكم فيها ببراءة جميع المتهمين، جاء الأنبا (.....) إلى واشنطن بصحبة أحد ضباط المباحث قبل زيارة مبارك لواشنطن لتهدئة الأقباط، وكان ذلك أكبر خطأ يرتكبه، ولو كان هناك ضغط لإرساله كان عليه أن يلوذ بالصمت. وعندما حضر هو والأنبا ديفيد إلى مقر الهيئة لم أقبله بسبب نصيحة الأطباء (بسبب جلطة قلبية) وقابله نائبي منير داوود، وطلبا منا أن نكون معتدلين وأن نعد بإفطة للترحيب بمبارك، ولكننا طالبناهم بضرورة معاقبة مجرمي الكشف. وقام بالفعل عدد قليل برفع إفطة بهذا المعنى فقام بقية المتظاهرين بتمزيقها، ولم تكن الهتافات هذه المرة ضد مبارك ولكن ضد النظام. وكانت المسيرة أكبر مما نتوقع حيث شارك فيها حوالي ٨٠٠ شخص جاءوا من نيويورك وجرسي سيتي، إنها بركة الأنبا (.....). وكنا نريد أن نأتى بصندوق للموتى ولكننا عدلنا عن الفكرة".

ولم يقتصر أسلوب التظاهر على أمريكا فقط، بل كان في كندا وأستراليا. حيث شهدت أستراليا مظاهرة بعد أحداث الكشف الثانية سار فيها حوالي ٢٠٠٠ حملوا فيها ٢١ نعشاً أسود ذهبت إلى مقر البرلمان والحكومة الأسترالية. كما سار عدة آلاف في المظاهرة التي تمت احتجاجاً على سقطة النبا. وإذا كان الكهنة والأساقفة لم يشاركوا في المظاهرة الخاصة بأحداث الكشف الثانية، إلا أنهم شاركوا في المظاهرة ضد ما نشرته النبا. وبعد المسيرة التي شارك فيها أسقف سيدني الأنبا سوريال وكهنة سيدني (حوالي ١٧ في ذلك الوقت) اصطحبوا معهم أحد أعضاء البرلمان وهو فريد نيل. وعندما حاول الأنبا سوريال مقابلة قنصل مصر في سيدني بعد المظاهرة وضع هذا الأخير لذلك ثلاثة شروط لاستقباله هي أن يأتي بدون الصحافة، وألا يكون فيها أجنبي وأن يتحدث العربية. ولذا لم يحضر النائب اللقاء بل جلس في حجرة جانبية.

وفي اليوم الثاني كان اللقاء مع السفير في كانبيرا سيئاً للغاية. وعند بداية الحديث قال السفير "ما حداث يتكلم إنجليزي"، وكان هناك أحد الآباء الكهنة من الجيل المهاجر الجديد لا يتحدث العربية فقال له "يا تتكلم عربي يا متكلمش". وكان حديثه يتسم بالحدة والعصبية الشديدة.

وحدث بعد هذا اللقاء قطيعة بين السفارة والقنصلية من ناحية والكنيسة في أستراليا من ناحية أخرى، ولم يحضر مسئولون قدامات العيد، وهي المناسبات التي يجري فيها قراءة الخطاب المعتاد الذي

يرسله رئيس الجمهورية إلى أقباط المهجر مهنتاً بالعيد. واقتصر الأمر على كروت المعايدة. ولكن بعد زيارة قداسة البابا لاستراليا في ديسمبر ٢٠٠٢ تحسنت العلاقات بين الجانبين تمهيداً لاستقبال البابا. وشهدت كندا أيضاً عدد من المظاهرات. وبعد أحداث الكشع الأولى قام عدد من الأقباط بمظاهرة تحمل لافتات تطالب بالعدالة وبالمساواة بين المسلمين والأقباط، ويشير بعضها إلى أن الأقباط يضطهدون في مصر. وقد وقف المتظاهرون نحو ساعتين أمام مجلس العموم في العاصمة الكندية أوتاوا. ثم انتقلوا بعد ذلك بسيارات الأتوبيس إلى مبنى السفارة المصرية نفسها.

وقد أشارت إحدى الصحف القومية في مصر إلى محاولة السفير المصري تفادي المظاهرة قائلة: "وقد فشلت محاولات السفير المصري في أوتاوا الذي تحدث تليفونياً مع أكبر قانتها ووعده بإرسال جميع استفساراته إلى المسئولين بالقاهرة ثم إبلاغه بعد أيام بالرد على تلك الاستفسارات، لكنه لم يقنع بالانتظار واتصل القنصل العام في مونتريال أيضاً بكثير من أبناء الجالية المصرية من الأقباط الذين فشلوا في إقناع زملائهم بالعدول عن هذا العمل".^{٣٨٠}

ومع ذلك امتنع أقباط أمريكا، عن التظاهر أثناء زيارة الرئيس مبارك إلى واشنطن في مارس ٢٠٠٢، ربما في بادرة حسن نية لا يستطيع المرء أن يحدد مدى آثارها وما إذا كانت تشكل توجهاً جديداً لدى الأقباط في الولايات المتحدة في المستقبل. ويقول الدكتور رفعت السعيد "إن (.....) أرسل لي فاكس يقول فيه أنه لن تكون هناك مظاهرات عند زيارة الرئيس في هذه المرة، ثم قال لي في مكالمة تليفونية أنه لن تكون هناك مظاهرات بنسبة ٩٠٪ فقلت له إما أن تكون النسبة ١٠٪ أو صفر في المائة. فاتصل بي بعد ذلك وقال لي لن تكون هناك مظاهرات بنسبة ١٠٪".^{٣٨١}

وفي خارج دول المهجر التقليدية (أمريكا وكندا وأستراليا) حيث توجد جاليات قبطية أصغر عدداً وتأثيراً، يلاحظ أن الجمعيات أو الهيئات القبطية الرئيسية توجد في بريطانيا وفرنسا. وهذه عادة لا تلجأ لأساليب المظاهرات، بل يقتصر الأمر على الاتصالات مع الفعاليات السياسية وإصدار بيانات الإدانة، كما تشارك في الإعلانات الصحفية التي تنشر في أمريكا. وإن كان المصريون الأقباط في اليونان قد تظاهروا صبيحة يوم عيد الميلاد ٧ يناير ٢٠٠٠ أمام مقر السفارة المصرية في أثينا.

وفيما يتعلق بباريس فقد قامت "جمعية أقباط فرنسا" بعمل أمسية ثقافية فنية قبطية داخل اليونسكو للمرة الأولى بمبادرة تحت رعاية السيدة نيكول فونتين رئيسة البرلمان الأوربي التي كان السيد فتحى سرور قد هرول إليها لتغيير مضمون قرار البرلمان بشأن أحداث الكشع الثانية، وأيضاً تحت رعاية النائب الفرنسى باتريك بلوك رئيس جمعية الصداقة الفرنسية المصرية.

وشارك عدد من الفرق القبطية والفنانين المصريين في إحياء هذه الأمسية. وقدم الفنان هانى شنودة مقطوعات من الموسيقى القبطية التي قام بإعادة صياغتها آلة الأورج بمصاحبة كورالية. وغنت مريم نوح، ابنة الفنان محمد نوح، أغنية باللغات العربية والقبطية والفرنسية بعنوان "كيميت"، وهو الاسم القبطي لمصر، يقول مقطعها الأول "اللي يحب مصر المصريين بيحبوه" من تلحين هانى شنودة، وأغنية باللغة الفرنسية من تلحين محمد نوح. وقدمت مغنية الأوبرا منى رفلة أغنية باللغة الفرنسية للحب والسلام والحرية باللغة القبطية من كلمات الدكتور كمال فريد إسحاق وتلحين هانى شنودة، وألقت قصيدة للأديب والشاعر إدوار الخراط بعنوان "كيميت". وشارك أيضاً كورال دافيد بقاءة جورج كيرلس، وقدمت ابنته ذات الصوت الساحر مونيكا عدداً من التراتيل القبطية. وأيضاً فرقة مسرح كورال القبطي بقيادة الدكتور أسامة عشم. وعزفت الفنانة مها سفير بمعهد الكونسرفتوار مقطوعة

٣٨٠- جريدة الاهرام رسالة من مصطفى سامى تحت عنوان "مظاهرة النصف في المائة" ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨

٣٨١- في لقاء في مكتبته بالقاهرة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٢

موسيقية على البيانو. وصاحب هذه الفرق وهؤلاء الفنانيين من القاهرة الدكتور كمال فريد إسحاق أستاذ اللغة القبطية والصحفي بيومي قنديل عاشق الحضارة المصرية والقبطية.

وقد قاطع الأمسية السفير المصري في باريس على ماهر وسفيرة مصر لدى اليونسكو تهاني عمر ورجال السفارة المصرية، والقمص جرجس لوقا راعي كنيسة شاتنى مالابرى الباريسية الذي يحتفظ بعلاقات ممتازة مع السفارة المصرية لأن الجمعية لم تنسق معه لهذه الأمسية. ويمكن تصور أن مبادرة مثل هذه لم تحدث أبداً من قبل، قد لا تلقى الترحيب من السلطات الرسمية. بل إن الملصقات الخاصة بها داخل اليونسكو جرى انتزاعها عدة مرات مما أثار دهشة بعض العاملين في المنظمة الدولية. ولو كانت النية خالصة لكان الدبلوماسيون المصريون قد شاركوا في أمسية كهذه بل تبناها، على أساس أن الفن القبطي هو جزء من التراث المصري. وقد حضر هذه الأمسية وهي الأولى من نوعها عدد من أقباط الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا.

وبعد كل ما تقدم، لا يجب أن يسود الإنطباع بأنه ليس هناك بين الأقباط والدولة سوى هذه الموجهات عبر التظاهر ونشر الإعلانات والاتصال بالفعاليات السياسية العالمية السخ، إذ كانت هناك محاولات للحوار بين الدولة وأقباط الخارج كما سنرى في الفصل التالي.

سبق وأن أشرنا من قبل إلى وجود تيار بين الأقباط في الخارج يرى ضرورة إقامة حوار مع السلطة في مصر، وأن ذلك كفيل إذا خلصت النيات بالتوصل إلى حلول. ولكن هذه التوجه يصطدم بأسلوب تعامل السلطة في مصر مع أقباط الخارج، ربما لأنها ترى أن الدخول في حوار حقيقي معهم هو انتقاص من سيانتها.

وتركزت محاولات هذا التيار في لقاءات واتصالات مع الدكتور أسامة الباز ومع السفراء المصريين في عواصم دول المهجر الرئيسية، كانت تتضمن الكثير من الكلام الطيب، ولكنها لم تتعدى ذلك إلى مرحلة مناقشات جدية للمشاكل والحلول.

وبعد أحداث الكشخ، وخاصة المنبحة، ترسخت قناعات بين مجموعة من هذا التيار بضرورة القيام بمعالجة الملف القبطي بصفة جذرية وكموضوع حقوق مواطنة في الأساس، وذلك من باب الحرص على مصر ذاتها وعلى مستقبلها ومكانتها قبل كل شيء.

ولعل أكثر محاولات الأقباط في الخارج جدية للحوار مع الدولة هو محاولة الاتفاق على ورقة عمل تتضمن مجموعة واضحة من المبادئ والمواقف مع تحديد للمشاكل وتقديم اقتراحات بحلول محددة، فيما أسموه "إعلان وطني مصري في الشأن القبطي الميثاق القبطي". وقد وقع على هذا الإعلان العديد من الأقباط والمسلمين، وستعرض لمضمونه فيما بعد.

وقام عادل جندى في باريس، بالنيابة عن المجموعة التنسيقية (والتي تضم عدداً من الأقباط في مصر وأمريكا وكندا وأستراليا وأوروبا) التي تولت إعداد ذلك الإعلان، بمفاتيحة الدكتور رفعت السعيد، باعتباره من أكثر المهتمين بضرورة معالجة الملف القبطي ك مطلب وطني. فنصح بإرساله للدولة وخاصة لرئيس الجمهورية حتى يكونوا على علم به مباشرة ولا يُنظر إليه كعمل سرى، ويعطى المبرر في نفس الوقت للدولة لكي تفتح ملف الأقباط وتناقشه مع بعض الأقباط المعتدلين، وذلك حتى لا يأتي أحد بعد ذلك من يقول "لم نكن نعرف أن هناك معتدلين". وأبدى موافقته على إرسال الوثيقة إلى رئاسة الجمهورية مع خطاب تقديم منه للرئيس.

والتقى عادل جندى بعد ذلك بالسفير المصري في باريس على ماهر في نهاية شهر أغسطس ٢٠٠١ وسلمه نسخة من الصورة النهائية للإعلان - الميثاق مع خطاب للرئيس.

ويقول د. السعيد " لقد أرسله إلى الرئيس مع خطاب تقديم. ولكني علمت فيما بعد أنه ظل مع باقي البريد غير العاجل، حتى وصل للرئاسة تقرير من السفير نبيل فهمي يقول فيه إن (مستول إحدى الهيئات القبطية بأمريكا) أبلغه بأن هناك وثيقة أرسلت للرئيس عن طريق رفعت السعيد، وأن الهيئات القبطية ترفض هذه الورقة، بل وتعتبر أن معيها مدفوعون من الدولة لتقديمها بهدف إحداث إنشقاق في وسط المجموعات القبطية " ٣٨٢.

ويضيف السعيد "أنه عند قراءة الرئيس للتقارير طلب أن يرى تلك الوثيقة. وبعد أن قرأ خطاب التقديم بدأ في تصفح الوثيقة، وما أن نظر إلى العنوان على الغلاف حتى أمر بإبعادها فوراً عنه إذ لم يعجبه تعبير "الميثاق القبطي"، وقال انه "إذا فتح الباب لميثاق قبطي سيولد فوراً ميثاق إسلامي ولا تنتهي. ولو جاء هؤلاء الناس بورقة حول تقوية الوحدة الوطنية لأمكن التعامل معها". وكان عادل جندى قد أبلغ الدكتور السعيد بأن الهدف من استخدام تعبير "الميثاق" هو للتأكيد على أنها وثيقة مصرية تتضمن التزامات من الموقعين عليها (أقباطا ومسلمين) حول عدد من المبادئ والثوابت، وأنها

ليست طائفية.

غير أن المشكلة الحقيقية هي أنه ليست هناك استجابة بشكل عام، حيث بحث العديد من الأصوات في السابق من أجل إقامة مجلس للحكماء أو مجلس تابع لرئاسة الجمهورية لمعالجة هذه القضايا وتوجيه المشورة بشأنها للرئيس وللمؤسسات الدولة، ولكن ليس هناك من سميع أو مجيب.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من المحاولات العلنية لتخوين أقباط الخارج، قامت الدولة بمحاولات غير علنية للاتصال بعدد من العناصر المعتدلة منهم عن طريق شخصيات سياسية مثل الدكتور الدكتور أسامة الباز. كما قامت شخصيات حزبية وفكرية مثل الدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع بمبادرات في هذا الصدد. وحاولت بعض الشخصيات القبطية من الداخل أيضاً الاتصال بعدد من أقباط الخارج في محاولة لإجراء حوار بينهم وبين الدولة.

والدكتور رفعت السعيد هو من السياسيين والمفكرين المصريين القلائل الذين وضعوا يدهم على أصل الداء فيما يتعلق بالمسألة القبطية كما يتضح من مقالاته التي ينشرها في جريدة الأهرام. وهو يلعب دوراً من وراء الستار بين الكنيسة والدولة في الداخل، وبين أقباط الخارج من ناحية والدولة وأجهزتها من ناحية أخرى. وظهر هذا الدور بوضوح داخل المجلس الأعلى للصحافة حيث بذل جهوداً مستميتة على مدى عدة سنوات حتى تحصل جريدة وطني على ترخيص بالصدور بعد أن تحولت إلى شركة مساهمة.

وفي الوقت الذي استهدفت فيه بعض هذه الشخصيات دفع الدولة إلى إقامة حوار حقيقي مع الأقباط، كان الهدف الأساسي في نوايا الدولة من وراء هذه الاتصالات، فيما يبدو، هو محاولة الاحتواء وليس إقامة حوار حقيقي، وذلك على الرغم من الإرادة الطيبة من قبل بعض هذه الشخصيات التي كانت مخلصاً في سعيها.

والمشكلة لا تكمن فقط في عدم وجود توجهات واضحة من قبل الدولة للتعامل مع الملف القبطي، ولكن في رؤيتها لأقباط الخارج. حيث تسيطر عليها العنجهية السياسية بل والتخوين. ويقول الدكتور السعيد "إن الرئيس مبارك لم يكن يعرف بالضبط ماهية تكوين الهيئات القبطية وكان يظن أنها منتخبة من عموم الأقباط في الخارج، وعندما أدرك أنها ليست منتخبة، قال "يعني هم الذين انتخبوا أنفسهم؟!" وبدأ يوجه بعض الأسئلة بشأنهم. وفهم أنهم بضعة أفراد في كل هيئة وكون اعتقاداً، ربما بناء على معلومات من المخابرات، أن الهيئات القبطية الأمريكية حتى ولو كانت قد بدأت بحسن نية إلا أنها أصبحت العوبة في يد الـ CIA التي تستغلها للشوشرة على مصر عندما يستلزم الأمر عند حدوث اختلافات سياسية".

ويرى د. السعيد في هذا الصدد "أن أساليب أقباط المهجر غير مجدية كثيراً. فإذا قاموا بمظاهرة تستطيع الدولة تنظيم مظاهرة مضادة يشارك فيها أقباط أيضاً، وإن نشروا إعلاناً تقوم الدولة بنشر إعلانات مضادة بواسطة أقباط وعلى حسابهم! وإذا هاجموا النظام هناك أقباط مستعدون للتأييد "على روحهم" (!) وقبل أن تطلب الدولة منهم ذلك. وهناك من لا يستطيعون التردد إذا طلبت الدولة أو ضغطت. وهم (أقباط المهجر) في النهاية بضعة أفراد يقومون بمقاومة دولة بكل إمكانياتها، في عالم تراعى فيه الدول بعضها البعض وفقاً لمصالحها المتبادلة، وتوضع التوازنات السياسية في الاعتبار بغض النظر عن المبادئ".

ومع ذلك يعتقد د. السعيد أن الدولة تمر بمرحلة تغير بطيء في طريقة معالجتها لملف الأقباط، ولكنها لا تعرف مع من تتكلم. فالانطباع السائد لدى الدولة أن أقباط المهجر هم إما جموع صامتة أو

أقلية زاعقة و "شتامون"، وأن المنظمات القبطية هي تنظيمات "ورق" ضعيفة، ولا يشارك في كل منها سوى بضعة أفراد وأحياناً شخص واحد. وهم "يتناقسون فيما بينهم بل ويكرهون بعضهم البعض، ويقوم البعض منهم بتصرفات متشنجة لا تؤدي إلا لنتائج عكسية".

ونحن نعتقد أن هذه الرؤية لدى الدولة لأقباط الخارج تمثل تبسيطاً مبالغاً لأوضاعهم وسلوكياتهم وإمكانياتهم وقدرتهم على الحركة. وهم يستطيعون إزعاج السلطات المصرية من خلال اتصالاتهم بمنظمات حقوق الإنسان وبرلمانات الدول التي يعيشون فيها والتي ترى أن مطالبهم، مع تعاظم الدعوة لحقوق الإنسان، مشروعة.

وإذا كانت عقدة السلطة في مصر هم من تطلق عليهم لقب "القلة المأجورة" في الولايات المتحدة، ماذا سيكون موقفها إذا علمت أنها لم تعد قلة، وأن الجسم العريض لأقباط المهجر يتبنى الآن هذه المطالب. بل إن الغالبية الساحقة لأقباط الداخل، أصبحوا يشعرون بقدر كبير من الإعجاب لأقباط المهجر وقدرتهم على التحرك، ومدى فعاليتهم. ويكفى أن نحلل بدقة غضب الشباب القبطي بعد سقطة النبأ وقيام الآلاف منهم داخل مصر بالتظاهر لمدة ثلاثة أيام، اهتزت خلالها أوهام كثيرة لدى الدولة ومؤسساتها حول الأقباط.

وفضلاً عن كل ذلك فإن الغالبية من الناشطين ليسوا شتامين، كما لم تعد الأغلبية صامتة. وهناك الكثير من العقلاء بينهم خاطبوا الدولة مراراً على مدى سنوات طويلة بأسلوب هادئ مثل الدكتور سليم نجيب رئيس الجمعية القبطية في كندا، وكان من أشد المؤمنين بضرورة الحوار، ولكن دون جدوى. وقد أرسل العديد من الرسائل إلى الرئيس حسنى مبارك والدكتور أسامة الباز، وبعض الشخصيات الدينية المصرية الإسلامية وبعض رؤساء الصحف والكتاب المصريين دون كلل. وتميزت رسائله بالتهذيب، حتى أن الرئيس مبارك رد على بعض رسائله (وإن كانت دائماً ردوداً مجاملاتية)، وكذلك الدكتور أسامة الباز. ولكن عندما التقيت به في باريس على هامش الأمسية القبطية التي أقيمت باليونيسكو، وجدته في حالة يأس كبير من إمكانية استجابة السلطات لأسلوب الحوار.

ومنهم أيضاً عادل جندي وبعض الأقباط من باريس الذين التقوا عدة مرات بالسفير المصري في ذلك الحين في باريس على ماهر، وهو رجل يتمتع بقدرات دبلوماسية وسياسية حازت إعجاب الكثيرين من رجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي في باريس. وقاموا بتسليمه عدة خطابات للرئيس مبارك تتضمن مقترحات لحل مشاكل الأقباط. وكان السفير يتقبل هذه المبادرات بصدر رحب دون الدخول في مصادمات مع الذين اتخذوها كما رتب لقاء طويلاً مع الدكتور أسامة الباز أثناء زيارة له إلى باريس في أبريل ٢٠٠٠ ولكن لم تكن هناك أية استجابة من الدولة أو أية نتيجة ملموسة لهذه الاتصالات.

ومن المحاولات المخلصة في مجال إجراء حوار بين الدولة وأقباط الخارج والتي أجهضت بسبب أسلوب الدولة، اقتراح للدكتور السعيد قبيل زيارة مبارك لأمريكا سنة ٢٠٠٠ بمقابلة الرئيس عدداً من الأقباط المعتدلين في أمريكا. ولكن السفير المصري في الولايات المتحدة في ذلك الحين اعترض قائلاً أنه لا يوجد "عقلاء" كثيرون ورفض معظم الأسماء التي اقترحها الدكتور السعيد وقال إنه لا يضمن عدم قيام أحدهم بالتطاول، فعدل عن الفكرة.

وقد كانت هناك، بالذات بعد أحداث الكشخ، عدة محاولات غير ناجحة لعقد لقاء بين مبارك وبعض الأقباط في واشنطن. ويقول مجدى خليل الصحفي المقيم في أمريكا إن المفكر المعروف طارق حجي قال له قبل مجيء الرئيس مبارك في أبريل ٢٠٠١ أنه يريد عمل لقاء بينه وبين عدد من الأقباط، وأنه يصدد إعداد قائمة سوف يرسلها لأسامة الباز. وكتب حجي بالفعل مذكرة من أربع صفحات لرئاسة

الجمهورية، ولكنه اتصل بمجدي خليل بعد ذلك وقال له "إنه ليس لديهم رغبة في الحوار مع أحد".

مبادرات من أقباط الداخل؛

ونتوقف هنا عند محاولة من الداخل قام بها ثلاثة من الأقباط، هم النائب منير فخري عبد النور ويوسف سيدهم رئيس تحرير وطني والرحوم مراد محب إستينو، جاءت استجابة لمطلب من الدكتور أسامة الباز والدكتور يوسف بطرس غالى. وقبل هؤلاء القيام بها بدافع وطني من ناحية وربما علي أمل مساعدة الدولة على القيام بخطوات جادة في معرض تسوية المشاكل التي تواجه الأقباط من ناحية أخرى. ولكنها أيضا انتهت كمحاولة للتهدئة وتقديم الوعود التي لا تنفذ في إطار الازدواجية المعتادة في أسلوب تعامل الدولة مع الأقباط.

وقد التقى الثلاثي قبيل سفرهم وتحديدا في ١٩ يونيو ١٩٩٨ بالدكتور أسامة الباز حيث قدم لهم الكثير من الوعود بشأن تسوية العديد من المشاكل. وذهب الثلاثة إلى واشنطن بعد أن قام مكتب أمريكي للعلاقات العامة يسمى "Baner Man" بترتيب عدد من اللقاءات لهم داخل الكونجرس وخاصة مع أعضاء اللجنة التي كانت تعد قانون الحريات ومع عدد من كبار موظفي الخارجية. كما أجروا عددا من الاتصالات المباشرة مع مجموعات من الأقباط في كندا ونيوجيرسى وكاليفورنيا ونورث كارولينا عن طريق نظام Conference call. دعوة للحضور للقاهرة لمناقشة المشاكل المصرية داخل مصر، وكان رد هؤلاء أنهم يشكون في أن تكون هناك أي نتيجة من وراء ذلك لأن الحكومة غير جادة في الحوار.

وقام الثلاثة بإعداد مذكرة مع أربعة من أعضاء الاتحاد القبطي العالمي (وهو تجمع للمنظمات القبطية في شتى أنحاء العالم، وإن كان قد جمد دوره فيما بعد) في ٢٥ يونيو ١٩٩٨، تضمنت بعض مطالب الأقباط.

وإذا كانت هذه الشخصيات القبطية وغير القبطية تستجيب لمثل هذه المساعي من قبل الدولة وترى فيها بوادر لاتجاه الدولة في التعامل بجدية مع المشاكل، إلا أنني أعتقد أن الكثير منها قد أصابتها أيضا خيبة الأمل مثلما حدث لأقباط الخارج والداخل.

وقد أرسل الثلاثة في ١٩ يوليو ١٩٩٨ عقب عودتهم للقاهرة من رحلتهم للولايات المتحدة رسالة إلى الدكتور أسامة الباز يقولون فيها "لقد فوجئنا باستمرار المشاكل التي تعترض صدور تراخيص بناء وترميم الكنائس على نحو يخالف ما لمسناه من سيادتكم أثناء إجتماعنا بكم يوم ١٩ يونيو ١٩٩٨". وأشار الثلاثة في خطابهم "إلى قيام الأمن بغلق كنيسة طرة بطريقة استفزت مشاعر المسلمين في المنطقة قبل المسيحيين (وهي الكنيسة التي تدخل الرئيس مبارك بعد ذلك لإعادة افتتاحها بعد وصول رسائل في هذا الصدد من أعضاء في الكونجرس)، وإلى استمرار غلق كنائس مرخصة أغلقها الأجهزة الأمنية لدواعي الأمن". وقدموا أمثلة على ذلك وعلى تعثر الموافقات على طلبات ترميم وصيانة الكنائس من قبل بعض المحافظين والجهات الأمنية، وأرفق الثلاثة بالخطاب مذكرة للمجلس الأعلى العام "حول الشأن القبطي".

ويعتقد الكثيرون أن الدكتور أسامة الباز هو مثل الأسبرين تقدمه الدولة في كل لقاء له مع الأقباط في الداخل أو الخارج ويقوم بعمل تسكين مؤقت للألم أو للصداع دون أن يقضى عليه أو يتعامل مع أسبابه. ويقول أحد كبار الأقباط "إن د. أسامة يعطى وعود ولا ينفذ منها شيء، وهو فقط ناقل جيد

ووسيط جيد ما بين الأنبا شنودة من ناحية، وأجهزة الدولة من جهة أخرى، وهو ليس صاحب قرار وتمسك البعض به هو من قبيل الأمل ولكنه لا يحل ولا يربط"

وأذكر هنا الانطباع الذي خرجنا به من لقائنا مع الدكتور أسامة الباز بعد أربعة أشهر تقريباً من مجزرة الكشع. فبعد هذا اللقاء الذي دام ساعة ونصف وتحدث فيه الباز بصراحة رداً على بعض أسئلة الحاضرين، خرجنا في حالة ذهول من بعض إجاباته وخاصة بعد أن قال "إننا لا نريد الضغط على الشرطة لأننا ما زلنا نخشى عودة العمليات الإرهابية، ولا نريد أن تهبط معنويات رجالها حتى لو ارتكبوا بعض الأخطاء". وعندما سئل د. الباز لماذا لا تعترف الدولة بمشاكل الأقباط وتتحدث علانية عن الإعتداءات التي يتعرضون لها بوضوح أمام الرأي العام، تمهيداً لتعبئته وإعداده لاتخاذ حلول جذرية، وليس مجرد مسكنات أو معالجات سطحية. فرد قائلاً "إننا لا نريد أن نقول علناً أن هناك مشاكل، ولكننا نعمل في نفس الوقت لحلها بهدوء وبالتدرج، وإننا نعمل بهدوء حتى لا نثير المسلمين المعتدلين ضد الأقباط". وعندما نوقش في مدى فائدة هذا الأسلوب قال "إننا لن نستخدم أسلوب الصدمة (مستخدماً التعبير الإنجليزي Shock treatment)^{٣٨٤}".

وعندما سئل د. الباز عن معنى "إغلاق بعض الكنائس لأسباب أمنية، رد بأنه قد لوحظ وجود بعض البؤر الإرهابية إلى جوار بعض الكنائس، وبدلاً من إعطاء الفرصة لهؤلاء للإعتداء على الأقباط (كما حدث في أبو قرقاص) نفضل إغلاقها". وقيل له إن هذا المنطق يعنى خضوع الدولة لابتزاز "back mail" المتطرفين الذين يمكنهم بهذه الطريقة الوصول بالضبط إلى ما يريدون، فرد قائلاً "إنه إجراء احتياطي، وليس هناك خضوع للمتطرفين"، ثم سئل عما هو بالضبط "المثير لمشاعر المسلمين في افتتاح كنيسة (مغلقة)؟". لم يرد وتدخل السيد السفير قائلاً "إنه يمكن إجراء بحث لمعالجة مشاكل الكنائس المغلقة لأسباب أمنية".

وهكذا أصبنا بالذهول الشديد وخيبة الأمل المبررة من هذا الإقرار وعلى أعلى مستوى من الدولة بأنها لا تريد الاعتراف بالمشاكل علناً ولا تريد إغضاب ما أسماه بالشارع الإسلامى المعتدل. ومن هذا المنطلق الخائف من الشارع الإسلامى المتطرف والمعتدل لا تقوم الدولة بأية محاولة جادة لاستنارته. وإذا ما استمر الحال على هذا الوضع لن تكون هناك فائدة وستقدم مصر في الغالب على أحداث مثل الكشع ولكن على نطاق أوسع.

ومسئولية السلطة هنا مضاعفة لأن د. الباز قدم تحليلات صائبة وصحيحة حول أسباب تشويه ضمير مصر. ورد ذلك إلى غياب النخبة الثقافية والسياسية، المسيحية والمسلمة المستنيرة، وإلى التعبئة الدينية منذ أيام السادات وكيف أنه أخرج المارد من القمقم، ولم يعد قادراً على التحكم فيه. وهو يرى أن مشكلة التطرف ليست جديدة وأنها بدأت على يد الإخوان الذين نادى بعضهم كما قال "إلى الحبشة أيها الأقباط"، ثم تفاقمت المشكلة بعد ذلك بسبب الأعداد الهائلة من المصريين اللذين عملوا في السعودية وتأثروا بالمدب الوهابى المتشدد للغاية.

ويبدو أن د. الباز قد استهدف من هذا اللقاء احتواء المعتدلين من الأقباط، دون محاولة جدية للتوصل إلى حل للمشاكل.

ولكن الدكتور رفعت السعيد الذي يعتقد بأن الدولة تمر بتغير بطيء يقول "إن الرئيس حسنى مبارك بدأ يشعر شخصياً (بعد أحداث الكشع الثانية) أن هناك مشكلة قبطية، وأنه يجب عمل شئ بخصوصها، وبدأ إخراج هذا الملف من أيدي الأمن الذي كان المسئول الوحيد عنه في الماضي، وإشراك المخابرات

٣٨٤- لقاء مع الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون الخارجية. مع عدد من الأقباط فى مكتب السفير المصرى فى باريس فى ذلك الحين على

صاحبه فى ٢٨ أبريل ٢٠٠٠

العامة فيه، وبدأ يتولاه هو شخصياً وبشكل تدريجي^{٣٨٥}. وإذا كان هذا الكلام صحيحاً فإن يعني عدم توفر معلومات دقيقة وبالتالي رؤية صحيحة لدى القيادة السياسية في الماضي حول الواقع المعاش بالنسبة لقطاع عريض من الشعب المصري، ولطبيعة العشرات من الإعتداءات التي تعرض لها الأقباط خلال العشرين سنة الماضية. وأعطى د. السعيد بعض الأمثلة التي تشير إلى ظهور هذا الوعي الجديد حول قضايا الأقباط، مثل تدخل الرئيس السريع لإعادة بناء المبنى التابع لأبرشية شبرا الخيمة والذي هدمته محافظة القليوبية بناء على طلب من الأمن بدعوى عدم وجود ترخيص بناء، وتدخله السريع لإصلاح كنيسة بنى والمس ومنازل الأقباط التي أحرقها الغوغاء. وتحركه السريع بعد سقطة النبا ومحاولته احتواء الموقف بطريقة ترضى الأقباط، ويمكن أن نضيف لذلك اتخاذ القرار، ولأول مرة، باعتبار عيد الميلاد إجازة رسمية لجميع المصريين.

ويؤكد المحامى فكرى حبيب هذا التوجه لدى الرئيس مبارك ويقول إنه "بعد أحداث الكشع الثانية يرغب في أن "يريح" الأقباط بعد أن ضاقت نفسه بالتصرفات ضدهم، ولكنى أتساءل حول وجود ضغوط قوية ضده قد تعرقل السير فى هذا الطريق؟"^{٣٨٦}

ويدعونا ذلك إلى التساؤل حول ما إذا كانت هناك إرادة حقيقية للقيام بخطوات حقيقية ومبادرات جذرية لتقديم الحلول للمشاكل؟، أم سيستمر الاكتفاء فقط بإرسال مؤشرات هي أقرب للمسكنات؟. وبناء على تجربة العقود الماضية فقد انتهى عدد كبير من نشطاء أقباط المهجر قبل وقت طويل إلى القناة التي توصل إليها أخيراً الدكتور سليم نجيب، بأنه لا فائدة من الاتصال بالسلطات المصرية. وذلك خاصة بين الرعيل الأول من المهاجرين أمثال الراحل شوق كراس وعدد من المحيطين به الذين اتجهت اتصالاتهم في وقت مبكر إلى منحى آخر تركّز على الاتصال مع نواب الكونجرس الأمريكي وبعض الشخصيات السياسية والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وأجهزة الإعلام.

وفى اعتقادي أيضاً أن الأسلوب الذي تتعامل به الدولة وردود فعلها تجاه تحركات أقباط الخارج، يتسم بعدم فهم الواقع الذي يعيشونه ويعيشه عالمنا المعاصر، والذي يعد فيه الدفاع عن حقوق الإنسان من القواعد الأساسية التي تحكمه وتحكم العلاقات بين الدول. حتى أن هذا المبدأ أصبح البند الأساسي المشترك في أي اتفاق للشراكة يعقده الاتحاد الأوربي مثلاً مع أي دولة. وسوف يتعاضد هذا التوجه خلال العقود القادمة. وإذا لم تحترم أية دولة، ومنها مصر، مهما كانت علاقاتها الطيبة مع هذه التجمعات السياسية الكبرى، ومهما كانت المصالح والتوازنات، توقيعاتها على هذه الاتفاقيات، التي تنص على ضرورة احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنها سوف تتعرض بشكل متعاضد لهذا النوع من الاتهامات وللضغوط الدولية، ولن يجدي في هذا المقام أي حديث عن السيادة الوطنية والشئون الداخلية، أو إنكار وجود هذه المشاكل أو التعلل بالإرهاب.

٣٨٥- لقاء فى باريس بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٠١ بحضور المهندس عادل جندى

٣٨٦- لقاء مع المحامى فكرى حبيب فى مكتبه بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٢

لم تكن هناك أية محاولة جدية من قبل الدولة، كما رأينا من قبل، فى التعامل مع مشاكل الاقباط بشكل عام خلال العقود الماضية. وتجلّى ذلك بشكل واضح أثناء أحداث الكشع الأولى على وجه الخصوص، حيث نفت أجهزة الدولة ما حدث، وقامت بالتغطية على الضباط المتهمين بالتعذيب. هذا السلوك الذى يتكرر منذ أكثر من ثلاثة عقود، على الرغم من الإعتداءات العديدة التى تعرض لها الاقباط فى طول مصر وعرضها، يعكس عدم رغبة أو قدرة الدولة على التعاطى بمسئولية مع الملف القبطي وتشخيص الداء وتقديم الدواء.

ولكن يبدو أن قمة السلطة فى الدولة بعد أحداث الكشع الثانية بدأت تشعر بوجود مشكلة حقيقية بعد المنبحة التى تعرض لها الاقباط فى هذه القرية. وبدأت تلوح فى الأفق، مع هذا الشعور، إرهابات قليلة تصدر مؤشرات صغيرة فى اتجاه الاقباط على فترات متباعدة.

شخصيات قبطية فى مسلسلات تلفزيونية:

شهدت شاشة التلفزيون المصري عودة شخصيات قبطية إلى الظهور فى مسلسلات تلفزيونية، وذلك بعد غياب طويل إستغرق أكثر من نصف قرن. وكما يقول المخرج المصري سمير سيف "إنه لو جاء شخص من المريخ وشاهد التلفزيون المصري لمدة أسبوع ودون أن يخرج من منزله، سوف يعود إلى المريخ دون أن يدري أن مصر فيها أقباط".^{٣٨٧}

ويبدو أن الدولة بعد أحداث الكشع الثانية أرادت أن تقوم بإدارة تجاه الرأي العام القبطي فى هذا المجال، وشجعت على إعداد وإخراج مسلسل "أوان الورد" الذى أذاعه التلفزيون فى شهر رمضان فى نهاية عام ٢٠٠٠، حيث يقول مخرج المسلسل سمير سيف "أنه فى مناسبة الاحتفال بتوزيع جوائز الدولة سال صفوت الشريف الكاتب وحيد حامد قائلاً "بقالك مدة ما قدمتش حاجة للتلفزيون من ساعة مسلسل العائلة، فقال له لدى فكرة للكتابة فى موضوع حساس له علاقة بين المسلمين والاقباط" فقال له "اكتب ومالكش دعوة".

وهكذا ظهر مسلسل "أوان الورد" على شاشة التلفزيون المصري بعد أن أوكلت مهمة إخراجة إلى المخرج المصري القبطي سمير سيف. وأثار المسلسل ضجة كبيرة فى أوساط الاقباط على الرغم من أنه كانت هذه هي المرة الأولى التى يجرى فيها تقديم شخصية مسيحية، منذ عقود طويلة، تقوم بدور أساسى وتصلى وترشم علامة الصليب على شاشة التلفزيون، وكان ذلك من المحرمات على مدى عقود خلت. وتعود هذه الضجة إلى أنه تعرض لمسألة حساسة هي مسألة الزواج المختلط، حيث اعتبر الكثيرون من الاقباط أنه تم تقديم هذه الشخصية القبطية على حساب العقيدة.

ولكن الذين قاموا على هذا المسلسل لم يضعوا فى الحسبان رد الفعل القبطي وأصيبوا بمفاجأة شديدة لم يكونوا يتوقعوها. ويقول سمير سيف الذى تعرض لحملة شديدة من الاقباط بسبب المسلسل "إن الأجهزة الرسمية التى كانت تتبنى المسلسل أصيبت بدهشة شديدة من رد فعل القبطي وكانت تعتقد أنها "ستبسط الاقباط"، بل أنها كانت قلقة من ردود فعل الجهات الإسلامية المتطرفة المحتملة، والتي يمكن أن تحتج قائلة "مطلعين لنا كنائس وصلبان وصلوات مسيحية فى التلفزيون فى شهر رمضان؟". ولكن مفاجأتهم الشديدة، أن الانتقاد والثورة، جاءت من الجانب القبطي، لدرجة أن عبد

الرحمن حافظ رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون في ذلك الوقت، قال لي "إيه الجماعة بتوعكم عاملين كده ليه"، وكان على اتصال مباشر بى يوم بيوم أثناء عمل المسلسل حيث كانوا معتقدين إن إحنا بنعمل حاجة كويسة. وربما أسكتت هذه الضوضاء التي جاءت من الجانب القبطي، الجانب الآخر".

ويقول سمير سيف "أنه بعد هذه الضجة طلبت الرئاسة الحلقات التي أذيعت، لأن الرئيس مبارك أراد مشاهدتها حتى يعرف أسباب هذه الضجة، بعد أن وصلت الكثير من تلغرافات الاحتجاج إلي الرئاسة بحجم لم يحدث من قبل. وجاءتني مكالمات هاتفية من رئيس الرقابة يسألني "الحلقات اللي جايه هيكون فيها مشاكل؟، لأنه لو فيها مشاكل ما فيش داعى، لأنهم ممكن يقولوا لنا "وقفوا بقى وبلاش وجع دماغ". ويضيف سمير سيف "قبل ذلك كان هناك مسلسل "خالتي صفية والدير" للكاتب الكبير بهاء طاهر وكان به الكثير من المشاهد المسيحية حول الحياة المسيحية بالدير وفى الصعيد، ولكن روى أن تخفف هذه المشاهد عند بث المسلسل. ومن قبله كان هناك مسلسل "اتحدوا يا أزواج العالم" كتبته عاطف بشاى ولكنه كان كوميدياً تقوم فيها الشخصيات القبطية بالتعامل بطريقة هزلية مع بعض الآيات المسيحية، مما أثار أيضاً انتقاد قطاع عريض من الأقباط. وقبلهما كان هناك مسلسلان في منتصف التسعينات "من لا يحب فاطمة" لانيس منصور من إخراج أحمد صقر وفيه تتزوج شخصية أجنبية من شخصية مصرية، فتشهر الأولى إسلامها، ومسلسل عن قصة إحسان عبد القدوس "لن أعيش في جلباب أبى" تأليف مصطفى محرم وإخراج أحمد توفيق، ونرى فيها شخصية مسلمة مصرية تتزوج شخصية مسيحية أوربية وتشهر الأخيرة إسلامها، ويجرى الاحتفاء بهما، فأدى ذلك إلى انبراء بعض الأقالام المسيحية بالنقد، ووصل الأمر لرفع بعض القضايا على التلفزيون".

ولو عدنا إلى الوراء عدة عقود، وتحديدًا قبل عام ١٩٥٢، كانت التعددية الموجودة في المجتمع تنعكس في الأعمال الفنية مثل أعمال نجيب الريحاني العظيمة والذي كان يقدم الشخصية القبطية أحياناً في شكل كاريكاتورى مقبول، مثل الباشكاتب الأمين المدقق الذى يحفظ كل شئ عن ظهر قلب. وحتى بداية الستينات كان بالإمكان إنتاج فيلم بعنوان شفيقة القبطية، وتتوقف الكاميرا عند آية "من منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر" دون أن يسبب ذلك أية حساسية لأحد. وبعد ذلك اختفت الشخصية المسيحية التي تتولى دور البطولة من المسلسلات التلفزيونية، ولم تعد موجودة سوى في شخصيات كومبارس هامشية مثل جارة يونانية أو شخصية شامية. وكان ذلك انعكاساً للمناخ العام.

وتقول الباحثة انتصار بدر في ندوة عقدت حول ملامح الشخصية القبطية فى الأفلام الروائية والتسجيلية "إنه من خلال رحلة بحث فى السينما المصرية اكتشفت أنه تم تجاهل الأقباط فى مسيرة الإنتاج السينمائى المصرى الذى يصل إلى ثلاثة آلاف فيلم يظهر منهم على استحياء ٢٣ فيلماً من بطولة شخصيات قبطية، على الرغم من أن أقدم فيلم عرض في عام ١٩٢٣ كان اسمه "برسوم يبحث عن وظيفة"، وكانت أول بطولة لشخص قبطي، والفيلم من إخراج محمد بيومى. وكانت درجة الحرية في هذه الفترة في الإنتاج والمعالجة كبيرة. وفى عام ١٩٢٨ نجد أفلاماً تدور حول الزواج بين شاب مصري مسلم وأجنبية مثل "قبة في الصحراء" و "وخز الضمير" و "الخطيب رقم ١٣". وبعد غياب أكثر من عشرين عاماً ظهر الأقباط مرة أخرى بأسلوب ساخر في فيلم "حسن ومرقص وكوهين" الذي جسّد المسيحي الماكر. وعلى نفس الوتيرة كان فيلم "فاطمة وماريكا وراشيل" وهى أفلام لم تكن تقدم الأقباط بقدر ما كانت تقدم شخصيات نمطية جاهزة".^{٣٨٨}

وفى مجال الأفلام التسجيلية يتحدث الناقد مصطفى عبد الوهاب في هذه الندوة عن الأفلام التي

٣٨٨- جريدة وطنى تحت عنوان "حول ملامح الشخصية القبطية فى السينما الروائية والتسجيلية" ١٣ يوليو ٢٠٠٣ حول ندوة إقامتها مجلة أدب وثقافة

بحزب التجمع "الشخصيات القبطية فى السينما الروائية"

تعاملت مع المسيحية والأقباط مثل " رحلة إلى دير درنكة " لفريد المزاوى و " المتحف القبطى " لرمضان خليفة. وحول المتحف القبطي كان هناك أيضا فيلمان لولى الدين سامح وهانى لاشين، و " الفن القبطي " لحسن بشير، و " زخارف قبطية " لعبد القادر التلمساني، و " عيد الميرون " ليوسف شاهين، وهى أفلام لم يعرضها التلفزيون حتى فى المناسبات القبطية.

ويقول سيف " إنه يبدو من وراء كل ذلك أنه كانت هناك محاولات لتغيب الشخصية المسيحية من الأعمال التلفزيونية. ولا نعرف ما إذا كان ذلك يعود فقط إلى الابتعاد عن المشاكل، أم يعود أيضا إلى أسباب أخرى ".

ومن بين هذه الأسباب أن التلفزيون المصري تركز همه على إعداد مسلسلات صالحة للتصدير إلى السعودية ومنطقة الخليج كما رأينا على مدى العقود الثلاثة الماضية لمجرد الربح المادى.

ولعل ذلك كان أيضا هو السبب فى أن تقول مشاهدة سعودية فى برنامج لعماد الدين أديب على قناة أوريت بعد أن شاهدت المسلسل " كيف تشاهد إبنى ممثلة كبيرة مثل هذه على قناة أوريت، وهى ترشم علامة الصليب وتصلى؟ إن الناس سوف يقلدونها ". ويعود رد فعل المشاهدة السعودية، إلى تغيب الشخصية القبطية.

وهكذا أتاح مسلسل " أوان الورد " على القناة الأولى فى التلفزيون المصرى وتلفزيونات دول الخليج فى شهر رمضان، حيث أعلى نسبة للمشاهدة، مناقشات غير مألوفة وحادة لم تحدث من قبل، فى المصالح والمكاتب بين الأقباط والمسلمين. ويرى سيف فى تفاؤل شديد أنها مثل سقوط حائط برلين، لأنها أدخلت الرموز المسيحية فى الحياة اليومية الاعتيادية.

ولعل ما أقلق سيف هو أن هذه الضجة سوف تخيف الكثيرين من المخرجين وقد تدفع البعض منهم إلى الإحجام عن الذهاب فى هذه الإتجاه إعمالا بمبدأ " بلاش وجع دماغ ". ويشير إلى رد فعل شاب قبطي جامعي عندما قال له " إننا نفضل التعقيم والإهمال على أن نخرج إلى شاشة التلفزيون بهذا الشكل ".

ونعتقد أنه لو كانت أجهزة الإعلام المصرية وخاصة التلفزيون قد قدمت صورة حقيقة للواقع المصري خلال العقود الماضية وقدم الشخصية القبطية كما هى، لما شاهدنا ردود الفعل الغاضبة هذه بعد إظهار هذه الشخصيات المسيحية على حساب العقيدة القبطية، وبعد أن تولدت لدى الأقباط حساسية من قيام التلفزيون بالسماح للكثير من الدعاة بتشويه عقيدتهم فى طوال العقود الماضية. وإذا كان هناك الآن قليل جدا من البرامج التى تهتم بالأقباط والتراث القبطي، فإنها على ضآلتها، موجهة للتصدير للخارج على قناة النيل . والنادر منها فقط موجه للداخل.

ترميم مسار العائلة المقدسة:

هناك أيضا اهتمام الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة بترميم وإحياء وتطوير مسار العائلة المقدسة بمناسبة الإحتفال بمرور ٢٠٠٠ عاما على دخول العائلة المقدسة مصر والذى تمت المرحلة الأولى منها بمساهمة بعض رجال الأعمال المصريين وفى مقدمتهم منير غبور. ولم يفكر وزراء السياحة السابقون فى هذه المسألة رغم أهميتها للسياح الذين يمكن أن يقبلوا عليها وما يمكن أن يدره ذلك من دخل لمصر. حيث من المعروف أن السياحة الدينية تشكل موردا كبيرا للدول التى تهتم بها، فما بالنا بـ مسار العائلة المقدسة.

ولكن هذا الجهد الذى ظهر بعد أحداث الكشح الثانية توقف بعد ذلك، حيث لم يجر استكمالها فى

شمال مصر وجنوبها وفى وادي النطرون، ليس فقط بسبب عدم توفر الميزانية لذلك، ولكن لأن المردود الإعلامى المؤقت بعد أحداث الكشف الثانية وبعد ترميم المرحلة الأولى، قد تحقق للدولة، بالإضافة إلى أسباب أخرى بالطبع.

ولا ننسى أيضا الاحتفال الكبير الذي تم على صفحة النيل أمام كنيسة العذراء فى المعادى فى يونيو ٢٠٠٠ بمناسبة مرور ٢٠٠٠ عام على دخول العائلة المقدسة مصر.

وهناك أيضا الأوبرا المسيحية الأولى فى التاريخ باللغة العربية فى ١٠ يناير ٢٠٠٢ على المسرح الكبير بدار الأوبرا فى إطار احتفالية دخول العائلة المقدسة الى أرض مصر. وتضمنت الاحتفالية عرضا لأوبرا عيد الميلاد "من مصر دعوت ابني" من إخراج دكتورة نبيلة عريان وتأليف ناجى يوسف. وتقدم أحداث ميلاد السيد المسيح كما وردت بالكتاب المقدس، وتميزت موسيقاها بنجاح مؤلفها في مزج المقامات الشرقية وإيقاعاتها مع الموسيقى الغربية.

وإذا كانت الأوبرا قد قدمت فى إطار "حضور جماهيري ضئيل تأثر ببرودة الجو"^{٣٨٩}، فإن السبب الحقيقي يعود إلى برودة الاهتمام الإعلامى. ولو كانت هذه الأوبرا قد حظيت بالاهتمام الإعلامى الكافى لامتلات القاعة عن آخرها بالمسلمين قبل المسيحيين، ولكنها الدولة التي تريد القيام ببعض البوادر على طريقة الرقص على السلم.

محاولة احتواء الأزمات سريعا:

شبرا الخيمة

وهناك أيضا محاولة الإحتواء السريعة لأحداث شبرا الخيمة بعد أن تم هدم مبنى خدمات تابع للكنيسة بأوامر من محافظ القليوبية اللواء عدلى حسين فى ٢٤ فبراير ٢٠٠١ بناء على تعليمات من الأمن.

وكان الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة قد اشترى عام ١٩٩٨ قطعة أرض مساحتها ٤٤١ مترا مربعا عليها مبنى صغير يشغل مساحة ١٢١ متراً فقط، وطلب رخصة للبناء على المساحة الباقية لإقامة مبنى للخدمات وضمه للعقار القائم، ولكنهم رفضوا إعطائه تصريحاً، فقام بالبناء عليه مثل كل المباني المحيطة التي أقيمت بطريقة عشوائية دون ترخيص، وأدخل به الكهرباء بطريقة رسمية.

وأرسل الأنبا مرقص فى ١٩ فبراير ٢٠٠١ إلى أمن الدولة يبلغه أن المبنى هو للخدمات، عيادة ومحو أمية وتعليم ومشغل ودروس تقوية ودروس دينية وقاعة للأفراح. إلا أنه فوجئ وهو فى القدس لحضور مؤتمر حول المدينة المقدسة بعد ذلك بعدة أيام وتحديداً فى يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠١، بمن يتصل به على عجل ويبلغه بأنه يجرى هدم المبنى بالبلدوزر، وتم إجراء إتصالات بمحافظ القليوبية عدلى حسين وبالأجهزة لوقف الهدم ولكن دون جدوى.

ويقول الأنبا مرقص "إننى لا أعرف سر هذا التوقيت، واتصلت بأعضاء مجلس الشعب والشورى والمجلس المحلى والحزب الوطنى حتى نذهب جميعا لمعاينة المبنى. وذهبنا جميعاً بعد عودتي من القدس ووجدناهم قد حطموا جزءاً منه حتى الأساسات وقاموا بإجلاء أربعة منازل حوله حيث أصبح مائلاً بالإضافة إلى إصابة المبنى القديم بأضرار بالغة فى أساساته"^{٣٩٠}.

ويضيف الأنبا مرقص "توجهنا للمحافظ عدلى حسين ومعنا الأنبا مكسيموس والأستاذ هانى عزيز واللواء عبد الرحمن شديد عضو مجلس الشورى وأمين عام الحزب الوطنى بالقليوبية وأعضاء مجلس

٣٨٩- الأخبار ١٠ باب أخبار الناس يناير ٢٠٠٢

٣٩٠- لقاء مع الأنبا مرقص فى مكتبه بمقر أبرشية شبرا الخيمة فى ٢٩ يوليو ٢٠٠١

الشعب الحاج محمد عودة والحاج حسن سعودي والحاج فاروق الديب ودار بينى وبينه الحوار التالي:

المحافظ : هذا المبنى الذي هُدم كنيسة.

أنبا مرقص : لا ليس كنيسة.

المحافظ : لا بل هو كنيسة.

أنبا مرقص : وهل تهدم كنيسة؟

المحافظ : إنها بدون ترخيص.

أنبا مرقص : مثل كل المباني في المنطقة وهى عشوائية، هذا فضلاً عن توصيل الكهرباء.

والشارع كله مساكن عشوائية، بالإضافة إلى أنني أرسلت خطاباً إلى أمن الدولة.

المحافظ : أمن الدولة هو الذي طلب منى هدمه.

أنبا مرقص : ولو كانوا قد طلبوا منك ذلك، هل تقوم بهدمه وأنت رجل قانون؟

ويعد أن علم الرئيس مبارك بالقصة، بعد أن تم تصعيد الأمر إليه، أمر بإعادة بناء المبنى على حساب المحافظة كما كان عليه من قبل. وعندما وصلت الرسوم إلى مهندس البلدية في شبرا الخيمة، قال إن الرسوم المقدمة تعتبر رسومات كنيسة في حين أنه مبنى للخدمات، ذلك أن الرسوم قد تضمنت وجود قبة حتى يجرى تمييزه، كما يقول الأنبا مرقص، ولكن بعد إعتراض مهندس البلدية على الرسوم أزيلت القبة من الرسوم.

ويقول الأنبا مرقص "تعطل البناء بعد ذلك. وتحدد موعد مع قداسة البابا ١٩/٧/٢٠٠١، بناء على اقتراح من الدكتور على السمان والدكتور طارق حجي بحضور المحافظ، ولكن المحافظ لم يذهب ولم يعتذر".

وكانت المطرانية قد عهدت إلى مكتب الاستشاري الدكتور السيد محمد حسين الحزين بتقديم تقرير عن الحالة بعد الهدم العشوائي والانتقائي أوصى فيه "بإزالة جميع الأساسات للمبنى المزال وكذلك إزالة المبنى الصغير المجاور بالكامل حتى سطح الأرض بما فى ذلك أساساته ثم يتم إقامة مبنى جديد على كامل المسطح".^{٣٩١}

واشتمل الرسم الهندسي الذي قدمته الكنيسة بشأن إعادة البناء، على إقامة مبنى واحد على كامل السطح، على أن يكون السلم فى موقع المبنى القديم الذى تأثرت أساساته والذي أوصى المهندس الإستشاري "بهدمه تماماً نظراً لأن عناصره الإنشائية قد تأثرت لتعرضه للهدم العشوائي".

ولأن قرار الرئيس مبارك جاء على غير هوى السلطات المحلية والأمنية، فإنها قامت بإعادة بناء المبنى الجديد الذى كانت المطرانية قد بنته دون ترخيص، ولكن بطريقة لا تسمح باستخدامه، حيث فوجئت المطرانية بتسليمها فى ١٩ يناير ٢٠٠٢ مبنى دون تشطيب من ثلاثة أدوار ودون سلم يربط بين أنواره ولم يجر هدم المبنى القديم، الذي أصيب بأضرار بالغة في أساساته، وإعادة بنائه وهو الذي كان يحتوى على السلم الذي يخدم المبنى بكامله.

وكانت المطرانية قد تقدمت بطلب إلى محافظ القليوبية عدلى حسين فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١ لاستكمال هدم الجزء المتبقي، ثم إلى مدير أمن القليوبية فى ١٩ يناير ٢٠٠٢ للحصول "على تصريح بإستكمال هدم المبنى وإعادة البناء لإستكمال السلم الذى يخدم المبنىين معا". وحتى كتابة هذه السطور لم يجر صدور التصريح عقاباً للمطرانية على لجوئها للرئيس وضرباً بقرار رئيس الجمهورية عرض الحادث.

ويعتقد البعض أن ذلك القرار السريع للرئيس الذي استهدف احتواء الأمر سريعاً وإرضاء الأقباط بعد أحداث الكشع، قد جاء أيضاً قبيل زيارة للولايات المتحدة في أول لقاء له مع الرئيس الأمريكي

الجديد جورج دبليو بوش. وكان البابا بعد قرار الرئيس قد وجه رسالة لأقباط الولايات المتحدة تدعوهم للترحيب بزيارته.

بنى والمس:

وهناك أيضا التحرك السريع للرئيس مبارك بعد حادثة إحراق كنيسة وخمسة عشرة من المنازل المحيطة بها فى قرية بنى والمس بالقرب من مغاغة.

ويشير د. رفعت السعيد إلى خلفية الأحداث قائلا "إنه بعد أن قام ٣٠٠ مسيحي في بنى والمس بتأسيس جمعية للأقباط، أغلق (م.ا) عضو مجلس الشعب عن المنطقة في بنى والمس الجمعية ووضع علي مقرها قفلاً واحتفظ بالفتاح، وقال فليفتحوها بعد أن أموت. وهو الذي قاد الحملة الأخيرة في الإعتداء على الكنيسة" ٣٩٢

أما كنيسة القرية التي أحرقت فهي كنيسة قديمة صدر قرار بتجديدها وتم التصريح لها بتركيب جرس. وأثناء التجديد وعلى بعد أمتار من الكنيسة أقيم جامع بالخرسانة المسلحة مع مثانة تطلو برج الكنيسة بأمطار. كما بدأت مناوشات واعتراضات وإتلاف لمزروعات بعض الأقباط. وأخطر الأمن بكل ذلك. وأخيراً تحدد يوم ١٠ فبراير ٢٠٠٢ لافتتاح الكنيسة وأخطرت الشرطة ومركز مغاغة ومباحث أمن الدولة بخطاب موقع عليه من أسقف مغاغة الانبا اغاثون، وذلك بسبب المناوشات السابقة ومن أجل الحفاظ على الأمن.

وتم إقامة حفل افتتاح للمسجد المجاور للكنيسة على وجه السرعة في أول فبراير ٢٠٠٢ رغم أن مبانيه لم تكن قد اكتملت بعد.

وفى الثامنة والنصف صباح يوم الأحد ١٠ فبراير ٢٠٠٢ وصل الأسقف وكان هناك بعض الضيوف والشعب المسيحي داخل الكنيسة، ولم يحدث أى احتفال كما ذكر في الصحافة، مثل ذبح الذبائح ودق الأجراس طوال الليل، ولم يحدث أكثر من دق جرس الكنيسة المتعارف عليه لدى كافة قرى مصر عند وصول الأسقف. ولا يتصور عاقل أن يكون دق الأجراس قد استمر لمدة أربع ساعات، لأن معنى ذلك أنها بدأت تدق من الرابعة صباح الأحد وهذا غير معقول.

وما إن دخل الأسقف الكنيسة وبدأت الصلاة حتى انطلق ميكرفون مثانة الجامع بالقول "الله اكبر حي على الجهاد .. بالطول بالعرض هنجيب الصليب الأرض"، ثم توالى قذف الأحجار على الكنيسة وعبوات مشتعلة مملوءة كيروسين أدت إلى اشتعال الحريق بالكنيسة.

سارع بعض الاهالي مسيحيين ومسلمين إلى نقل الأسقف إلى بنك التنمية المجاور للحفاظ على حياته بعد أن تجمهر عدد من المسلمين أمام بنك التنمية يهتفون "هاتو كبير النصارى لنقتله".

وقدما يتعلق بالحراسة التي تقرر بعد قيام الأسقف بإخطار الأجهزة المعنية، فإنها كانت هزيلة حيث كان هناك رائد وثلاثة جنود. وظل الإعتداء وإلقاء العبوات المملوءة بالكيروسين مستمراً من الثامنة والنصف صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً دون أن تصل أية قوات، كما هو معتاد فى عمليات الإعتداء على الأقباط. وتمكن المعتدون في هذا الوقت من دخول الكنيسة بعد خروج الأسقف، وجمعوا الدك الخشبية والسجاجيد وقاموا بحرقها داخل الكنيسة، وألقوا العبوات الحارقة على ١٥ منزلاً للمسيحيين مجاوراً للكنيسة.

وفى أثناء إلقاء العبوات وإشعال الحرائق، أطلق أحد المسيحيين عدة أعيرة نارية في الهواء من بندقية خرطوش مرخص له بحملها للدفاع عن النفس والمال، ولا يتصور أن تستعمل إلا في مثل هذه الحالة. ولن يكون هناك إعتداء على المال والنفس أكثر مما ذكر. وأصيب ثلاثة أشخاص بإصابات سطحية.

أخطرت مديرية الأمن ومدير الأمن وكذلك مركز مفاغة عند بدء الأحداث ولكن لم تصل أى قوات إلا فى حوالى الثانية عشر ظهراً، أى بعد بدء الإعتداءات بحوالى أربع ساعات. وعندما وصلت سيارة مطافئ بعد عدة ساعات عند مدخل القرية منعها المعتدون من دخولها وتم قطع خراطيم المياه الخاصة بها بآلات حادة.

وعندما وصلت قوات الأمن، كانت الكنيسة قد أحرقت وتم إسقاط الصليب وجرس الكنيسة بعد أن صعد أحدهم لأعلى برج الكنيسة وقام بربطهما بالحبل، وقام المعتدون بشد الحبل حتى سقطا على الأرض.

وقامت القوات بنقل الأسقف والكهنة وبعض المصلين الضيوف داخل عربات مصفحة إلى مقر المطرانية في مفاغة.

وتمثلت المفاجأة - كما يقول المستشار ملك مينا - في قيام بعض المحتفلين الذي كان يعتزم تصوير مناسبة الإفتتاح بتصوير بعض وقائع الإعتداء لمدة ٢٣ دقيقة، ظهر فيها الكثير من رجال القرية، ومن بينهم أحد رجال الدين، يشجعون الذين يلقون بالعبوات الحارقة والأحجار، وكذلك سيدات عجائز يحملن الطوب إلى المعتدين. ولم تسمع أصوات أعيرة نارية إلا أثناء الحرائق المشتعلة وهذا ثابت من الشريط . وتم القبض على ٤٩ مسلم ومسيحي واحد، هو الذي اتهم بإطلاق أعيرة للدفاع عن نفسه وماله، ومع ذلك قالت الشرطة إن ٩٠٪ من المصابين مسلمون .

وفى هذا الشريط يظهر شيخ واقفاً بعضا يقول "أنا وراكم يا رجالة"، في الوقت الذي أشارت فيه تصريحات محافظ المنيا كعادة المسؤولين عند وقوع هذا النوع من الإعتداءات إلى "أنها أعمال قام بها بعض الصبية غير المسؤولين ولا تمثل الواقع".

وقد وصل هذا الشريط إلى الرئيس حسنى مبارك الذي شاهده، وأيضاً إلى أعلى المستويات الأمنية في مصر عن طريق المحامى فكرى حبيب الذي أعطاه للسفير ماجد عبد الفتاح سكرتير الرئيس للمعلومات^{٣٩٣}. وأصدر الرئيس مبارك أمراً بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه. وكانت هناك مساومات ومفاوضات على مستويات عليا حتى أعيد وضع الجرس في مكانه. وطلبت الشرطة أن تحدد مواعيد لدق الجرس منعاً للإثارة، ولكن المسيحيين رفضوا لأن ذلك طقس كنسى. ولعل هذا المطلب هو في حد ذاته دلالة خطيرة على تطور عقلية ووجدان ورؤية الناس في هذه المناطق لممارسة المسيحيين لشعائهم، حيث لم تكن دقات أجراس الكنائس أو ارتفاع منارتها تثير الناس قبل عدة عقود.

وعندما أثير موضوع مفاغة بعد ذلك بأيام في حضور البابا قال "سوف يصلحون المنازل والكنيسة ولكن من سيصلح الجرح الغائر في القلوب؟"، فقال أحد كبار الشخصيات من الأقباط المتواجدين "لا بأس إذا كان هناك فقط واحد فى الألف متطرفين"، فرد البابا عليه وهو يمسك كوب في يده قائلاً "إننا نخل ميكروب غير مرئي إلى هذا الكوب سوف يصيب الكوب كله".

جائزة التسامح:

ومن بين هذه الإرهاصات أيضاً قيام وزارة الثقافة بتدعيم ترشيح قداسة البابا شنودة الثالث للحصول على جائزة التسامح التى تتبناها المنظمة الدولية اليونسكو عام ٢٠٠١ وعلى الرغم من ذلك كانت هناك مفارقة بين موقف وزارة الثقافة وموقف الإعلام المصري بشأن هذا الحدث. إذ بعد أن قام قاروق حسنى بتدعيم الملف الخاص بترشيح قداسة البابا، وإرساله توجيهات إلى السفارة تهانى عمر شوية مصر فى اليونسكو لترشيح البابا رسمياً لنوال الجائزة، وعلى الرغم من الدور الذى لعبه

الدكتور ناصر الأنصارى رئيس معهد العالم العربى عضو لجنة التحكيم، فإن الإعلام المصرى لم يقدّم بتغطية هذه الحدث كما يليق به. ولم يقدّم أى من المراسلين المصريين بتغطية هذا الاحتفال على نقىض أجهزة الإعلام الفرنسية والأجنبية التى اهتمت به اهتماماً كبيراً. واكتفت الأهرام والأخبار بنشر الخبر فى سطور قليلة فقط، وكان يمكن أن ننصّر الاهتمام الشديد لو كانت هناك شخصية إسلامية قد فازت بهذه الجائزة.

وهكذا على الرغم من صدق الجهود التى بذلتها السفارة تهنئ عمر فى الاحتفاء بالبابا وبنواله الجائزة ودعوتها رئيس المنظمة الدولية وجميع السفراء المعتمدين بها وكبار العاملين فيها إلى حفل استقبال كبير لقداسة البابا، لم تبد أجهزة الإعلام المصرية اهتماماً بهذا الحدث. كما أن المؤتمر الصحفى الذى أعده على القاضى المستشار الصحفى لهذه المناسبة كان هزياً جداً رغم مشاعر الرجل الطيبة، ولكن يبدو أن التعليمات كانت مختلفة عن نواياه الحسنة مما يعنى أن الاهتمام الرسمى بهذه المسألة من قبل السلطات المصرية كان للتصدير للخارج فقط.

وهذا التصدير الإعلامى للخارج فقط لمسناه أيضاً عندما زار قداسة البابا معرض الفن القبطى فى معهد العالم العربى بعد أحداث الكشع الثانية. إذ على الرغم من الجهود التى بذلها المعهد فى الاحتفاء بالبابا وفى الإعداد لمؤتمر صحفى لقداسته، لم يكن له صدق إعلامى له داخل مصر وقامت بتغطيته فقط قناة النيل الفضائية المصرية الموجهة للخارج.

ويبقى فى النهاية أن نقول بأن هذه الإرهاصات التى تحدثنا عنها فى هذا الفصل ليست سوى مؤشرات واهية تأتى متأخرة جداً بعد أن استشرى المرض للعين فى جسم الوطن. وهى لا تمثل تياراً راسخاً فى توجهات السلطة ولكنها محاولات ترقيع وتسكين بسبب الخشية من التيار المتطرف الذى تهدأه والشارع المعتدل الذى لا تريد إثارته. ولن ينفع شئ عندما يحدث الانفجار الكبير ويتولى التيار المتطرف قيادة الشارع المعتدل.

٢٨- حتى لا تتكرر الكشج مرة أخرى

بعد هذه الرحلة الطويلة مع أحداث الكشج نجد أنفسنا أمام سؤال جوهرى وهو كيف لا تكرر هذه المأساة مرة ثانية؟.

والإجابة على هذا السؤال تقتضى منا وقفة سريعة عند واقع يعيشه الأقباط في وطنهم، لا يتمتعون فيه بحقوق المواطنة كاملة أسوة بأشقائهم وشركائهم فى الوطن فى كافة مناحى الحياة، ابتداء من حقهم فى ضرورة المشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية بكافة أشكالها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحتى حريتهم فى ممارسة عقبتهم بحرية كاملة دون أية قيود يفرضها عرف سائد أو قانون بائد.

ونظرة سريعة على هذا الواقع تجعلنا نلمس العديد من مواطن القصور فى تمتعهم بحقوقهم فى هذا الوطن الذى تعرض لهجمة شرسة فى العقود الأخيرة أدت إلى تشويه وجدان قطاعات شاسعة من النسيج الوطنى المصرى أفرزت تشوهات فى وجه مصر وقادتنا إلى أحداث الكشج وغيرها. ولا يسع أى منصف إلا أن يسلم بأن أحداث الكشج التى تعرضنا لها بالتفصيل فى هذا الكتاب ما كانت لتحدث لو كان الأقباط يعيشون كمواطنين "من الدرجة الأولى" فى وطنهم. ونتوقف فى هذا الفصل بشكل سريع للغاية عند هذا الواقع الذى يعيشه الأقباط والذى ترسخ مع الزمن فى كافة قطاعات الحياة.

تمثيل الأقباط فى مجلس الشعب:

التمثيل النيابى للأقباط فى مجلس الشعب تمثيل هزيل جدا حيث لا يزيد عدد النواب الأقباط عن أصابع اليد الواحدة. ولو كان هناك تمثيل حقيقى يتناسب مع حجمهم العددي ل زاد عدد النواب المسيحيين فى مجلس الشعب عن أربعين عضواً. وإذا كان الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر قد استن تقليداً لمواجهة الغياب القبطي يتمثل فى قائمة النواب العشرة الذين يقوم الرئيس بتعيينهم، وكانت غالبيتهم من الأقباط، فإن عددهم (فى العشرة) تقلص حالياً إلى اثنين، أو ثلاثة دون سبب مفهوم.

هذا فضلاً عن أن جميع القوائم الحزبية، بما فى ذلك قائمة الحزب الوطنى الشهير بـ "الحن الوطنى"، ما عدا حزب التجمع، كانت تخلو من وجود عدد ملموس للأقباط على قوائمها. هذا دون الحديث بالطبع عن قيام بعض مرشحي "الحن الوطنى" بدعوة المواطنين إلى عدم "انتخاب الكفار"، ورفعوا شعار "من انتخب كافراً فهو كافر" كما حدث من أحد مرشحي الحزب الوطنى الذى تنافس بطريقة غير أمينة مع منير فخرى عبد النور الذى نزل مرشحاً عن حزب الوفد، وسانده الإخوان المسلمون فى حي الوايلى بالقاهرة بذكاء شديد لإسقاط هذا الاتهام عنهم.

ونشير هنا إلى تقليد وعرف يتعلق بعدد الأقباط، حيث تنشر الدولة أرقاماً حول عددهم فى الإحصاءات التى تقوم بها، تخالف واقعهم العددي بصورة فاضحة. وربما يعود ذلك إلى الرغبة فى تقليل تمثيلهم إلى أدنى حد ممكن فى كافة قطاعات الدولة.

وإذا كان من الصعب نجاح عدد كبير من الأقباط فى الانتخابات البرلمانية كما كان الحال قبل الثورة بسبب غياب الوعي وانتشار التعصب، فإنه يجب على الدولة لو خلصت لديها النية أن تجد الوسيلة

المناسبة للوصول إلى تمثيل حقيقي للأقباط في مجلس الشعب، حتى تكون هناك مشاركة حقيقية لهم في إدارة شئون هذا الوطن.

الأقباط والسلطة التنفيذية؛

كذلك يسعى الأقباط إلى أن يكون لهم تواجد ملموس في مواقع السلطة التنفيذية يتلائم وحجمهم الحقيقي داخل الوطن، ونحن نقول هنا نعم هناك تمييز ضد المسيحيين يتمثل في التقنيين الطائفي لعددهم في الوزارة ومؤسسات الدولة، هذا دون الحديث عن الطائفية التي تعيش في الإدارة المصرية، وسيادة عرف طائفي يرتاح له الجميع، ويكفى أن نقدم أمثلة قليلة من واقع مؤلم يصيب جسد الأمة بهذا المرض اللعين.

فإذا كان الرئيس حسنى مبارك قد أعلن خلال اللقاء السنوي المفتوح مع الكتاب والمفكرين بمعرض القاهرة للكتاب "أنه لا فرق بين مسلم ومسيحي في الاختيار للمناصب القيادية، حيث يتم إختيار المؤهلين لهذه المناصب دون النظر أو البحث عن دينهم"^{٣٩٤}، فإن الواقع يشير إلى غير ذلك.

وإذا كان اختيار المسؤولين للمناصب يتم بالفعل دون النظر لهويتهم الدينية لماذا الإصرار الدائم على أن لا يزيد عدد الأقباط في الوزارة عن وزير "ونصف"؟ ولماذا لا تأتى وزارة يكون فيها مثلاً أربعة أو خمسة وزراء مسيحيين، ووزارة أخرى بلا مسيحيين على الإطلاق إذا كانت المسألة لا تخضع "لتقنين طائفي" منذ تولى الجيش السلطة في مصر عام ١٩٥٢؟ ثم لماذا لا يتولى المسيحيون الوزارات السيادية مثل الخارجية والداخلية والدفاع، ولا نقول الإعلام لأن وجود وزير للإعلام في أي وزارة يتناقض مع الديمقراطية والحرية، وهو منصب لا يوجد في الديمقراطيات المعروفة؟

وعندما عين الدكتور بطرس غالى نائباً لرئيس الوزراء للشئون الخارجية، كانت هناك مفارقة عجيبة في المنصب استنتها عباقرة العرف الطائفي، حيث كان وزير دولة للشئون الخارجية وليس وزيراً للخارجية. ودون الحديث عن هذا المفارقة وهذا الغموض في المنصب، لماذا لم يتولى رئاسة الوزارة في وقت تولى فيه جده رئاسة الوزارة قبل الثورة؟ بل إن مصر عندما كبر حجمه السياسي فضلت أن تؤيد ترشيحه لمنصب دولي هو منصب الأمين العام للأمم المتحدة بعيداً عن وجع الدماغ. وهل لا توجد شخصية قبطية يمكنها أن تتولى رئاسة الوزارة كما كان الأمر قبل الثورة؟ إن المسألة لا تتعلق إذن بالكفاءة، ولكن بعرف ساد وتقنين طائفي بعد الثورة تم فيه تقديم تنازلات خطيرة بعد الثورة للتيار الإسلامي الذى ينادى بمقولة "لا ولاية لغير مسلم على مسلم".

ولعلنا نذكر أنه في وزارة سعد باشا التي قدمها للملك في ٢٨ يناير ١٩٢٤ وتتكون من عشر وزراء كان من بين أعضائها وزيران قبطيان هما واصف غالى باشا للخارجية ومرقس حنا للأشغال. وهناك قضية غياب المسيحيين من المناصب التنفيذية العليا مثل المحافظين. وعندما عين المرحوم اللواء عزيز غالى محافظاً في سيناء قيل بعد ذلك أنه كانت لديه حساسية للمنصب. وفي حدود علمنا أن هناك الكثير من الأقباط لا يشعرون بالحساسية لأي منصب. هذا دون الحديث عن الآلاف من رؤساء المدن والأحياء والقرى الذين تعينهم وزارة الداخلية وليس من بينهم أقباط. ويكفى أن نشير هنا إلى أن رئيس قرية الكشح هو محمد يوسف رغم أغلبيتها المسيحية.

كما لا يوجد رئيس قبطي واحد لجامعة أو بين عمداء الكليات الذين يزيد عددهم على الثلاثمائة، وأنكر أن المرحوم الدكتور خليل صابات أستاذ الصحافة الكبير المشهود له بالكفاءة والاحترام من قبل

الجميع، تولى تلاميذه رئاسة قسم الصحافة وهو على قيد الحياة، وكذلك كان هو الحال بالنسبة للمرحوم الدكتور سامى عزيز في قسم الصحافة أيضاً.

كما أن عدد السفراء المسيحيين أقل من أصابع اليد الواحدة. هذا فضلاً عن التصفية عند المنبع والتي لا تسمح بدخول عدد من الأقباط لا يزيد عن واحد في المائة في الكليات العسكرية، وأيضاً دون ذكر العرف العقيم الذى لا يسمح بتخصص الطلبة المسيحيين فى طب الولادة.

وعلى الرغم من الحديث الدائم من قبل السلطة حول المساواة أمام الدستور فإن الواقع الذى يعيشه الأقباط يمثل انتهاكاً صارخاً لمواد الدستور.

بل أن هذا الدستور الذى يجرى التشدد به يعلن انحيازه لدين دون آخر بتبنيه كدين للدولة، وبالتالي لقسم من المواطنين ضد قسم آخر كما يقول الكاتب والمفكر الدكتور سيد القمنى، حيث نجد "أن دستور الوطن (...) يفرق ويميز رسمياً وعلناً بين أبناء بلاده ويصفنهم درجات في المواطنة حسب عقائدهم وليس حسب ولائهم وجذورهم الوطنية عبر امتد ادهم التاريخي في عمق هذا الوطن الزمني، ثم أنه دستور يعلن انحيازه السافر لبعض المواطنين دون البعض الآخر انحيازاً لعقيدة هؤلاء ضد هؤلاء، وهو أن الدولة تعلن بوضوح حمايتها ورعايتها لدين قسم من رعاياها، وتخلع مظلتها عن دين القسم الآخر بانحياز طائفي يترتب عليه بالضرورة عدم المساواة أو العدالة فى ترك كل دين يعمل ويظهر أو لا يظهر وفقاً لقواه الذاتية، كما لابد سيترتب عليه - وهذا الأخطر عدم المساواة بين الرعاية فى الحقوق بعد أن سلبهم أول حقوقهم (حق الاعتقاد)، وما ترتب عليه من حرمانهم (حق المواطنة الرسمي). لأنه فى البداية وفى النهاية لن تجد تفسيراً آخر لهذه النصوص الدستورية العلنية سوى كونها قراراً رسمياً من الدولة بنفي بعض مواطني الدولة من المواطنة لأنهم لا يدينون بدين الدولة الرسمي، وأن الدولة لا تخلع عليهم رعايتها حتى يفيثوا إلى دينها الرسمي ويدينون به"^{٣٩٥}

الأقباط والإعلام؛

وإذا كنا ضد إفساح مساحة للدين، أى دين فى أجهزة الإعلام خارج نطاق إذاعة الشعائر الدينية، فإن المنطق الآخر الذى يسمح بإذاعة المواد الدينية على هذا النحو المبالغ فيه يتضمن تمييزاً ضد الأقباط بعدم إذاعة قداس الأحد كل يوم أحد على القنوات العامة المصرية. ويكفينا خجلاً أن قداس الأحد كان يذاع على القناة التي كانت مخصصة لإذاعة فلسطين الموجهة للاجئين الفلسطينيين في مصر. أي أن المواطنين المصريين يستمعون إلى قداس الأحد في وطنهم على موجة إذاعة موجهة للاجئين.

ناهيك عن عدم إفراد أي مساحة للمادة الدينية المسيحية في أجهزة الإعلام المصرية، على غرار الأحاديث والبرامج الدينية التي تحتل مساحة زمنية هائلة فى الإذاعة والتلفزيون، وصفحات الجمعة فى الصحف. وتطبيقاً للمنطق السائد نتساءل لماذا لا تكون هناك مساحة فى الصحف القومية التي تصدر يوم الأحد تخصص لمقالات دينية مسيحية أسوة بما يحدث على صفحات الجمعة، بل والجرائد الدينية التابعة للأحزاب مثل الجريدة الدينية للحزب الوطني اللواء الإسلامى. ولماذا لا تكون هناك مادة دينية للأقباط فى الإذاعة والتلفزيون أسوة بالأحاديث الدينية فى هذه الأجهزة والتي يمولها المصريون المسيحيون أيضاً من الضرائب التي يدفعونها.

وقد يقول البعض إن ذلك سوف يؤدى إلى إثارة أنصار التيار الإسلامى، والرد على ذلك أن هؤلاء يجب أن يتعلموا أنهم لا يعيشون بمفردهم فى هذا الوطن، وأن لهم أصدقاء يختلفون عنهم فى الديانة

٣٩٥ - وطنى تحت عنوان "حول ضرورة إعادة النظر فى المواد الدينية بالدستور"، الحلقة الأولى بقلم الدكتور سيد القمنى بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٠٣

ومن حقهم أيضاً أن يتلقوا هذه المادة الدينية في أجهزة الإعلام وخاصة مثل الإذاعة والتلفزيون التي تمول من أيضاً من الضرائب التي يدفعونها مثلهم، وأن يكون لهم الحق في قراءة هذا النوع من المقالات في الصحف القومية وغيرها.

وعلى سبيل المثال فالقناة الثانية من التلفزيون الفرنسي وهي قناة عامة، لأن الأولى قناة خاصة، تخصص أربعة برامج دينية للمسلمين واليهود والبوذيين والمسيحيين صباح الأحد فقط، رغم أن دين الغالبية هو المسيحية ودون أن يشكل ذلك حساسية أو اعتراض من أحد، وفي إطار مساواة بين الجميع على شاشة التلفزيون.

وقضاً عن ذلك فإنه حتى الصحف القومية في مصر تفرق بين قرائها، حيث تقدم مادة دينية غزيرة لقسم منهم يومياً، وخاصة يوم الجمعة، وتتجاهل قطاعاً هاماً من قراءها يوم الأحد، ومن حقهم هؤلاء أن يجدوا هذه المادة في الصحف، التي يشترونها، أسوة بأشقائهم في هذا الوطن. وإذا كان هناك من يخشى على نفسه من قراءة هذه المادة فليمتنع عن قراءتها.

ويقتصر الأمر فقط على نشر مقالات البابا وبعض رجال الدين المسيحي مرتين في السنة مع حلول الأعياد. مع استثناء واحد ووحيد في جريدة الوفد التي تقرد بابا كل يوم أحد بعنوان "لقاء الأحد" يشرف عليه القمص مرقس عزيز ميخائيل. وإفراد صحيفة الجمهورية مؤخراً المساحة لمقال لقداسة البابا يتناول فيه موضوعات عامة في الوقت الذي يتناول فيه فضيلة شيخ الأزهر والمفتي وعدد لا بأس به من الشيوخ والمتخصصين في الشئون الإسلامية الحديث بشكل مباشر عن المسائل الدينية البحتة. ولعلنا نتذكر هنا المبادرة اليتيمة التي أجهضت والتي اتخذها الراحل إبراهيم نوار رئيس تحرير جريدة الجمهورية الأسبق عندما طلب من قداسة البابا أن يكتب له مقالاً كل يوم أحد، وكانت فرصة رائعة رجب بها الأقباط، وزادت من توزيع جريدة الجمهورية بشكل كبير. ولكن هذه المحاولة اليتيمة لم تستمر طويلاً، حيث تعرض الأستاذ إبراهيم نوار لضغوط رهيبة اضطر معها قداسة البابا، حتى لا يسبب حرجاً للرجل، إلى التوقف عن كتابة المقال.

وقد جاء وقت كان فيه التلفزيون المصري وهو الجهاز الرسمي للدولة يزايد فيه على الجماعات المتطرفة وخاصة في عهد الرئيس أنور السادات حتى يثبت للأغلبية الساحقة من المواطنين أن النظام أكثر إسلاماً من هذه الجماعات. وتحول هذا الجهاز نفسه في وقت من الأوقات إلى جهاز متطرف يجرى فيه تشويه عقائد المسيحيين في خطب بعض الدعاة، ودون أن يستطيع أحد الرد عليهم، وضاعت العديد من ردود المنتحيح الأنبا إغريغوريوس للرد عليهم في مهبط الصمت والتواطؤ. ثم لما نذهب بعيداً إلى عهد السادات حيث لا يزال ذلك موجوداً على شاشة التلفزيون المصري. ففي عصر الثلاثاء ٣١ أغسطس ١٩٩٩ قامت شخصية دينية في موقع المسئولية هو الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف على القناة الثانية من التلفزيون المصري في برنامج "فتاوى وأحكام" بإعطاء إجابة على سؤال تضع المسيحيين في عداد الكافرين. حيث سألته مقدم البرنامج "هل يقبل الله توبة من ارتكب شروراً وأثاماً" فرد الشيخ رئيس لجنة الفتوى "إن الله غفور رحيم يقبل توبة أي إنسان يدين بدين الحق، وأما من لا يؤمن بدين الحق، فهو كافر ولا يمكن أن يقبل الله توبته". وبذلك كفر فضيلته ملايين الأقباط في مصر والذين لا يدينون بالإسلام. وهو الأمر الذي دعي بعض الشخصيات القبطية من الخارج إلى توجيه رسالة للعالم الجليل السماح فضيلة الشيخ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر يطلبون منه نشر بيان رسمي برأيه في فتوى الشيخ صقر. ٣٩٦

وقد دعي ذلك إلى قيام الدكتور رفعت السعيد إلى كتابة مقال في الأهالي بعنوان "يا وزير الإعلام رفقا بمصر ووحنتها الوطنية" قال فيه "إنه يبقى أن يتحسس كل مسيحي رقبته، فهو "كافر" ولا يمكن أن تقبل توبته، ويبقى عليه أن يتحمل عبء سوء الظن، وسوء المعاملة من كل من يستمع للتلفزيون ويصدق، ويبقى أن تتراكم تداعيات مثل هذه الأقوال وترسباتها في نفوس العامة لتجرح وتدمى وحننا الوطنية، التي نحاول جاهدين - وإن بمجرد القول - أن نوحى بأنها بخير، وهى ليست كذلك".^{٣٩٧} وطالب الدكتور السعيد التلفزيون بتقديم اعتذار، ولكن لا من سميع أو مجيب.

ويكشف ذلك إلى أن التلفزيون المصري والذين يلقون بمثل هذه الفتاوى في وجهنا جميعا، لا يعون بأن هناك ملايين الأقباط من أبناء هذا الوطن يشاهدونه كل يوم. وقد حان الوقت لضرورة تنقية المواد التي يجرى بثها في الإذاعة التلفزيون المصري من كل ما يمس عقيدة الأقباط لأن ذلك ببساطة شديدة يقع تحت طائلة القانون ويتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان ومع بنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى وقعت عليه مصر.

الأقباط والتعليم؛

وهناك المناهج الدراسية التي تحتوى على الكثير من المعلومات التي تسئ إلى المسيحيين والمسيحية، والتي لا تسهم على الإطلاق فى تنمية سلوك احترام الآخر وترسيخ روح التسامح بين النشء والتي تحتاج إلى مراجعة شاملة طالب بها العديد من المسلمين قبل الأقباط قبل أن تطالب بها دوائر أجنبية. وشهدت السنوات الأخيرة محاولات غير كاملة فى هذه الصدد تمخضت عن فأر صغير وما زلنا نحتاج إلى تغيير جذرى فى المناهج لأن أوضاع التعليم فى بلادنا هى أصل الداء الذى تنبع منه كافة مشاكلنا.

ولعل نجاح البعض في إجهاض المحاولة الخاصة بإنشاء قسم للدراسات والحضارة القبطية بإحدى الجامعات المصرية يكشف الرؤية السائدة بين قطاعات كبيرة للمسؤولين عن التعليم. وكاد هؤلاء أن يتنجحوا أيضا في إجهاض إقامة "كرسي الدراسات القبطية" بالجامعة الأمريكية.

ويقول الأستاذ يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة وطني "إنه كانت هناك محاولة لإقامة قسم للدراسات القبطية فى جامعة بورتلاند بناء على فكرة للدكتور جودت جبرة وهو عالم قبطيات وابن الراحل سامى جبرة مدير المتحف القبطى السابق، وتراوحت التكلفة بين ٣ و ١٠ مليون دولار كان لابد من جمعها في ٣ سنوات. والتزمت الجامعة بأن توفر باقي المبلغ. وتكونت مجموعة من سامى جبرة وسعد شحاته وأمين فخرى عبد النور ويوسف سيدهم وأقباط آخرين. ولكن المهندس عدلي أبادير في سويسرا ود. فؤاد سوريال رفضا فكرة تأسيس القسم خارج مصر، فضلا إنشاء القسم فى مصر بتكاليف أقل ولأن هناك العديد من أقسام الدراسات القبطية فى جامعات العالم. وتمت مخاطبة وزير التعليم العالي الدكتور مفيد شهاب وأرسل له أمين فخرى عبد النور وآخرين مذكرة تطالب بإنشاء هذا القسم في إحدى الجامعات المصرية. وتمت مخاطبة عميد كلية آداب القاهرة في مراسلات معه عام ١٩٩٨، ورد بأنه جارى عرض الخطة على مجلس الكلية. ثم أفاد المجلس بعد ذلك بأن الدراسات القبطية موجودة وتدرج تحت قسم الآثار اليونانية والرومانية".^{٣٩٨} وكتب يوسف سيدهم رداً على ذلك في مقال بجريدة وطني أشار فيه إلى "أنه ما يزال هناك انزعاج من كلمة قبطى. ويدل ذلك على الربط بين التاريخ

٣٩٧- الأهالي "يا وزير الإعلام رفقا بمصر ووحنتها الوطنية" بقلم الدكتور رفعت السعيد بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩٩

٣٩٨- لقاء مع المهندس يوسف سيدهم بمكتبه فى جريدة وطني ٢٣ يوليو ٢٠٠١

والحضارة القبطية والعقيدة المسيحية، في حين أن التاريخ القبطي هو جزء من تاريخ مصر". وبعد رفض الجامعة المصرية لإقامة قسم للدراسات القبطية، قام كمال إبراهيم وسعد شحاته وأمين فخري عبد النور ود. طارق حجي بالاتصال مع الجامعة الأمريكية، بواسطة الدكتور سعد الدين إبراهيم، لإقامة هذا القسم بها، وبدأت الحملة لجمع تبرعات. وكاد هذا المشروع يجد نفس المصير لدى الجامعة المصرية بعد أن بذل البعض من خارجها فيما يبدو محاولات في هذا الاتجاه ويقول سيدهم "أنا لا أبري إدارة التنمية في الجامعة الأمريكية من التعطيم الإعلامي حول الموضوع والمشاركة في إفشاله. وطلبت من (.....) تقرير كل أسبوعين لنشره في وطني فقالت إنه طبقاً للوائح لابد من العودة للمكثبين والمساهمين للحصول على موافقتهم. وحتى هذا الحديث كانت هناك محاولة لإعادة النقود إلى من ساهموا ولكن الراحل الدكتور جون جيرهارد رئيس الجامعة الراحل ومعه عدد من المهتمين بإقامة المشروع أقباطاً ومسلمين بذلوا جهوداً خارقة لإنجاح المشروع".

ويقول يوسف سيدهم "كنت دوماً أطلع إلى أن تكون المبادرة بتأسيس قسم للدراسات القبطية من نصيب واحدة من جامعاتنا المصرية العريقة لما في ذلك من مدلولات مهمة تثبت أن تاريخ مصر ملك لكل المصريين، وأنه لا مجال للتكرار لذلك تحت أي مسمى أو استبعاده تحت تأثير حساسيات دينية أو تعصب مقيت، وها هي الجامعة الأمريكية تأخذ زمام المبادرة من جامعاتنا المصرية وتسبقها في تأسيس "كرسي للدراسات القبطية" لتعطي المثل في احترام تعدد الثقافات والحضارات".^{٣٩٩}

الخط الهمايوني :

وإذا كنا نفضل التوسع في بناء المدارس والمصانع والمعامل عن التوسع في بناء دور العبادة، فإن الواقع الذي يعيشه الأقباط في هذا المجال يمثل انتهاكاً لمبدأ هام وهو حرية العبادة. حيث لا يتمتع المواطن المصري القبطي بنفس حق شريكه المسلم في هذا الوطن. حيث يستطيع المواطن المسلم أن يبنى جامعاً في أي مكان يريد ودون الحصول على أي ترخيص من جهة كانت، بينما يلهث المواطن المسيحي للحصول على ترخيص من رئيس الجمهورية حتى عهد قريب لبناء كنيسة، وانتقل حق إصدار هذا الترخيص بعد ذلك إلى المحافظين. وبذلك يكون حقه في حرية العبادة منقوصاً وغير كامل قياساً على حق المواطن المسلم.

وتتعلل الإدارة وخاصة مباحث أمن الدولة، وهي الجهة الرئيسية التي تعرقل صدور هذه التصريحات بل وتلجأ إلى إغلاق كنائس قائمة إستناداً إلى دعاوى زائفة بالأمن، بالغائب الحاضر في الأذهان والواقع وهو ما يسمى بالخط الهمايوني بعد أن جرى تحويله عن أهدافه التي أصدره من أجلها "الباب العالي" ومنها ضمان ممارسة الأقليات الدينية لشعائر دينها في حرية.

والخط الهمايوني ليس قانوناً ولكنه خطاب أصدره السلطان العثماني عبد المجيد برقم ١٢٧٢ والموشح "بالخط الهمايوني" في ١٨ فبراير ١٨٥٦ وهو لا يتعلق فقط ببناء الكنائس ودور العبادة في عهد السلطان العثماني ولكنه ينظم علاقة الدولة بغير المسلمين في العديد من المجالات فيما يعد خطوة تقدمية في عصره. وتضمن قبل تغييره من قبل أحد وكلاء الوزارات المصريين بعض الامتيازات المادية والادبية لغير المسلمين، ولعله من المفيد أن نعود إلى نص ترجمته الركيكة إلى اللغة العربية حتى نتبين ذلك:

٣٩٩- جريدة وطني "جون جيرهارد الأمريكي الذي أحبته مصر" رثاء بقلم يوسف سيدهم ٢٧ يوليو ٢٠٠٣

"بما أن التأمينات التي صار الوعد بها والإحسان بها من طرفي الأشرف السلطاني لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعتي الموجودين في أي دين أو مذهب كان بدون استثناء بموجب خطي الهمايوني الذي تلي في كلخانة (...) لا ينبغي أن تقع موانع في تعمیر وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات في المداين والقصبات والقرى التي جميع أهاليها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطررك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة إلى بابنا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتي السننية الملوكانية وتبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدة معينة إذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن إجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع ظاهراً وعلناً أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمیر وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها إتباعاً للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حداثها لكن متى لزمها أبنية يقتضي إنشاؤها جديداً يلزم أن تستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالي لتصدر رخصتنا عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شيء وينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد سيما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤبداً من المحررات الديوانية جميع الألفاظ والتعبيرات التي تتضمن تدنى صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتي السننية بسبب المذاهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانوننا استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان بين أفراد الناس أو من طرف المأمورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد في ممالك المحروسة بوجه الحرية أن لا يمنع أحد أصلاً من تبعتي الشاهانية عن إجراء فرائض ديانته ولا يعاين من جراء ذلك جوراً ولا أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه أما انتخاب ونصب مأموري سلطنتي السننية وخدامها فهو منوط بإرادتي الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون في المأموريات امتثالاً إلى النظمات المرعية المرعية الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم واللذين هم من تبعة سلطنتي السننية يقبلون جميعاً عندما يقون الشروط المقررة سواء كان من جهة السن أو الامتحانات في النظمات الموضوعية للمكاتب بدون فرق ولا تمييز في مكاتب دولتي العلية العسكرية والملكية".

ويتبين من قراءة هذا النص أنه يعطى عدداً من الإمتيازات المادية والأبنية لغير المسلمين أهمها:

- ألا توضع عراقيل أمام أي إنسان يود القيام بفرائض ديانته ولا يلقي جراء من ذلك جوراً أو أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانته.
- المساواة في الوظائف بين المسلمين والمسيحيين.
- يقوم الأب البطريرك بتقديم طلبات بناء الكنائس للباب العالي وتصدر الترخيصات اللازمة لبنائها في ظرف مدة معينة.

وفى مصر قام أحد وكلاء وزارة الداخلية وهو "العزبي باشا" عام ١٩٣٤ بوضع عشرة شروط تنفيذية تعجيزية للسماح بصدور القرار الملكي، الجمهوري فيما بعد، لبناء كنيسة، وحول "خطاب"

الخط الهمايوني الذي أراد به "الباب العالي" التركي أن يكون لضمان حق المسيحيين في بناء كنائسهم، إلى قيود علي بنائها زادت من الأمر تعقيداً. وهذه الشروط هي كما يلي:

- هل الأرض المرغوب بناء الكنيسة عليها هي أرض قضاء أم أرض زراعية؟ وهل مملوكة للطالب؟ والطالب هنا هل هو المطران أم بطريرك الأقباط؟- مع تقديم المستندات على ثبوت الملكية وترفق هذه المستندات بالأوراق.

- ما هي مقادير أبعاد النقطة المراد بناء الكنيسة عليها من المساجد والأضرحة الموجودة بالناحية؟

- إذا كانت النقطة المذكورة من أرض القضاء فهل هي وسط أماكن المسلمين أو المسيحيين؟.

- إذا كانت بين أماكن المسلمين فهل لا يوجد مانع من بنائها؟.

- هل يوجد للطائفة المذكورة كنيسة بهذه البلدة خلاف المطلوب بناؤها؟

- إن لم يكن بها كنائس فما مقدار المسافة بين البلد وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلدة المذكورة؟

- ما هو عدد أفراد الطائفة المذكورة الموجودين بهذه البلدة؟

- إذا تبين أن المكان المراد بناء الكنيسة عليه قريب من جسور النيل والترع والمنافع العامة بمصلحة الري، فيؤخذ رأي تفتيش الري، وكذا إذا كان قريباً من خطوط السكة الحديدية ومبانيه فيؤخذ رأي المصلحة المختصة في ذلك؟

- يعمل محضر رسمي عن هذه التحريات ويبين فيه ما يجاور النقطة المراد إنشاء الكنيسة عليها من المحلات السارية عليها لائحة المحلات العمومية. والمسافة بين تلك النقطة وكل محل من هذا القبيل ويبعث به إلى الوزارة.

- يجب على الطالب أن يقدم مع طلبه رسماً عملياً بمقياس واحد في الألف يوقع عليه الرئيس الديني العام للطائفة ومن المهندس الذي له خبرة عن الموقع المراد بناء الكنيسة به. وعلى الجهة المنوطة بالتحريات أن تتحقق من صحتها وأن تؤثر عليها بذلك وتقدمها مع أوراق التحريات. ومن جوانب التفرقة أيضاً والغير واردة صراحة في هذه الشروط العشرة هو عدم السماح ببناء كنيسة على مقربة من أحد الجوامع، مع السماح بالامر في الإتجاه العكسي أي إمكانية بناء مسجد ملاصق لأي كنيسة.

وبالطبع فإن هذه الشروط العشرة بل أن الخط الهمايوني نفسه لا يستند إلى أي مواد في الدستور أو القانون المصري، وإذا أردنا أن ننظر فيه من الناحية القانونية نسوق هنا الأدلة التي ساقها البعض للتدليل على عدم وجود قانونية للخط الهمايوني وهي:

"أن الخط الهمايوني الصادر في ١٨٥٦ ليس قانوناً كما يدعى البعض بل هو قرار إداري صادر من السلطان العثماني عبد المجيد وقد إنتهى هذا القرار الإداري بإنهاء الخلافة العثمانية وإستقلال مصر.

أن الخط الهمايوني ليس قانوناً بل هو خطاب يصدر عن رئيس دولة ليست له صفة التشريع الملزم وذلك خلافاً للفرمان أو "الديكريتو". ويؤكد هذا المعنى أن الخط الهمايوني لم يصدر مصاغاً مثل القوانين في مواد ونصوص منضبطة كما هو الشأن في القوانين والتشريعات وإنما صدر مكتوباً بصيغة الخطاب.

أن الوقائع المصرية وهي الجريدة الرسمية المخصصة لنشر القوانين والتشريعات بدأت في الصدور في عام ١٨٣٠ بينما صدر الخط الهمايوني في عام ١٨٥٦ أي بعد صدور الجريدة الرسمية

بسته وعشرين عاماً، ومع ذلك لم ينشر الخط الهمايوني فى الوقائع المصرية حتى يكتسب صفة التشريع والإلزام، فعلم الكافة شرط أساسى لى يكون التشريع ملزماً، وتأسيساً على ذلك فالخط الهمايوني ليس قانوناً ملزماً.

فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أعلنت الأستانة الحماية على مصر وفق تصريح ٢٨ فبراير، وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى اعتباراً من ١٥ مارس ١٩٢٢ ومنذ ذلك التاريخ ظلت مصر تحكمها القوانين الصادرة من البرلمان المصرى فى ظل الدستور الصادر فى ١٩٢٣ والإعلان الدستورى فى ١٩٢٣ وبستور ١٩٥٦ وبستور ١٩٥٨ وبستور ١٩٦٤ وبستور ١٩٧١ الذى تم تعديله فى ١٩٨٠ ولم يحدث أن طبقت مصر من خلال المحاكم الدستورية أى قانون صادر من السلطان العثمانى بعد استقلال مصر.

أن جميع القرارات الجمهورية الصادرة ببناء كنائس لا تذكر فى ديبلوماسيتها أنها تستند إلى الخط الهمايوني. ويعد ذلك أكبر دليل على أن الخط الهمايوني لا وجود له فى نظامنا القانونى "٤٠٠". وإذا كان هناك البعض يرى استناداً لما تقدم أنه لا وجود للخط الهمايوني فى نظامنا القانونى وأنه لا يوجد من الناحية العملية فى واقعنا المصرى، نقول إن الخط الهمايوني موجود فى مجال التطبيق العملى وأشارت له بعض مكاتبات وزارة الداخلية عند التعامل مع طلبات إنشاء بعض الكنائس فى مكاتبات سرية بين إداراتها المختلفة ولدينا مستندات تثبت ذلك.

ونقول مذكرة للمجلس الملى موجهة لرئاسة الجمهورية سلمت للدكتور أسامة الباز حول الموضوع "إن قرار العزبى باشا غير مستند فى صدره إلى أى سند قانونى، ولو جاز القول بأنه مستند إلى ما جاء فى الخط الهمايوني، إلا أنه فى واقع الأمر جاء فى تفصيلاته مختلفاً عنه، بل ومتعارضاً معه، وخاصة أن ما تضمنه القرار يتعلق بلحدى الحريات التى كفلتها الساتير المتعاقبة وهى حرية إقامة الشعائر الدينية، ومن هنا كان القرار الصادر من وكيل وزارة الداخلية حجر الزاوية فى مشكلة تقلق الأقباط وتجعلهم يشعرون بالإحباط، فالقرار بحد ذاته يمثل قيداً على الحرية وخروجاً على مبادئ الدستور، وأكثر من ذلك يضيف تطبيق القرار على عسفه عسفاً أكبر وتعتناً أشد "٤٠١".

وطالبت المذكرة بضرورة صدور قانون يضع الأحكام والقواعد التى تنظم بناء دور العبادة. وأشارت مذكرة المجلس إلى حكم محكمة القضاء الإدارى برئاسة د. عبد الرازق السنهورى باشا بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ والذى جاء فيه "إنه لينبغى استصدار تشريع ينظم الإجراءات اللازم مراعاتها فى إنشاء دور العبادة ويبسط الشروط الواجب توافرها حتى إذا ما أستوفيت هذه الشروط وروعت هذه الإجراءات تعين صدور الترخيص فى مدة يعينها التشريع، فإذا لم يصدر فى هذه المدة كان الطالب فى حل من إقامة دار العبادة التى طلب الترخيص فى إنشائها".

وقد طلب المجلس الملى عدة مرات أن يعرض هذا الأمر على المحكمة الدستورية ولكن الدولة ترفض حتى الآن الإقدام على هذه الخطوة.

بل يصل الأمر فى نهايات القرن العشرين إلى ضرورة صدور قرار من رئيس الجمهورية إذا ما دعت الحاجة إلى إصلاح دورة مياه فى كنيسة، ونحيل غير المصدقين إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ الصادر فى ١٦ أبريل ١٩٩١ ونصه "يرخص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بتجديد دورة مياه والحيز التابعين لكنيسة ميت بره التابعة لطائفة الأقباط الأرثوذكس مركز قويسنا محافظة المنوفية

٤٠٠- سلسلة كراسات إستراتيجية، إصدارات الأهرام "تأثير أقباط المهجر على السياسة الخارجية المصرية"، الأهرام الدولى ١٧ يونيو ٢٠٠٣ د. جهاد حجة، وأ. هويدا شوقى.

٤٠١- مذكرة المجلس الملى ملحقة برسالة إلى الدكتور أسامة الباز فى ١٩ يوليو ١٩٩٨ وبتوقيع مراد محب إستينو ومثير فخرى عبد النور ويوسف توفيق سيدهم أعضاء المجلس الملى.

ويقول السفير عادل الصفقى "إن كلمة همايوني تعنى في ضمير الشعب المصري "كلام فارغ" ومن العار أن تخطو مصر إلى القرن الواحد والعشرين وفى دفاترها الرسمية هذا الشيء الغبى والخط الهمايوني (...) يحدد شروط وقواعد بناء وترميم الكنائس، وكيف يزداد على بنائها غرفة، أو تغلق في دورة مياه نافذة، (...) والحق إنني أرى أن هذا الخط التعيس ليس قانوناً يجب إحترامه، ولو وصل أمره إلى محكمتنا الدستورية الرشيدة فسوف تبطله جملة وتفصيلاً، فهو يفرق فى المعاملة بين المسلمين والأقباط بسبب الدين، فالقانون المصرى يعطى لأى مسلم الحق فى أن يبنى مسجداً دون إذن فى أى مبنى يقيمه، بل ويشجعه على ذلك إذ يعفيه من عوائد المباني ويعطيه الماء والكهرباء اللازمين للمسجد مجاناً، ويسمح العرف وتتهاون الإدارة بوضع ميكروفون عظيم القوة يصم أذان الناس (.....) "٤٠٣

وعندما التقينا مع الدكتور أسامة الباز في باريس وسئل د.الباز عن أسباب عدم إلغاء الخط الهمايوني حتى الآن قال "إن هذا يتم بالتدريج. ففي المرحلة الأولى تم تحويل سلطة إصلاح الكنائس إلى إدارات الإسكان". ولكنه رفض الإجابة عن متى وكيف تأتى المرحلة الثانية. وأنكر أن الخط الهمايوني كان مجمداً أيام عبد الناصر قائلاً "إنه كان دائماً موجوداً، وكانت هناك بسببه مشاكل في الماضي". ولم يرد عندما قيل له أنه من الملاحظ أن الأمن يستغل هذا القانون في العصر الحالي لإجبار المواطنين الأقباط على المرور عبر إجراءات إذلالية. وعندما سئل لماذا لا يكون هناك - على الأقل - أسلوب برجماتى للتعامل مع الأمر في الوقت الحالي حين صدور قانون موحد لدور العبادة، للحيلولة دون أن قيام الأمن بوضع عقبات أمام بناء الكنائس ولفحص الطلبات المعلقة منذ سنين والبت فيها بسرعة، قال "إنه يمكن أن يوجد هذا ولكن ليس بهذا الشكل المؤسسي الواضح وإنما عن طريق الاتصالات الهادئة وعند اللزوم" ٤٠٤

ويقول الدكتور رفعت السعيد "إنه عندما سأل الرئيس مبارك قداسة البابا عن مشاكله عند لقائه به بعد أحداث النبا، تحدث البابا عن عدة مشاكل ومطالب ومن بينها الخط الهمايوني فوجد مبارك بتسهيل الأمور وليس إلغاء الهمايونى، سائلاً البابا لماذا لم يحم سعد زغلول بإلغاء الهمايوني، فأجابه أنه كان مجمداً، فرد الرئيس أنه هو أيضاً سيجمده"، بمعنى التساهل في إصدار التصاريح والقرارات الجمهورية.

غير أن الرئيس محمد حسنى مبارك أصدر قراراً جمهورياً رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ بأن يكون الترخيص بترميم الكنائس من اختصاصات المحافظين بعد أن كان في الماضي بقرار جمهورى. ثم تم إلغاء القرار الجمهورى السابق وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ بأن يكون ترميم جميع دور العبادة من اختصاصات الإدارات الهندسية بالمراكز والمدن. وإذا كان القرار هو التطور الوحيد في هذه القضية منذ شروط العزى العشرة الشهيرة، هو أمر

٤٠٢ - انظر الجريدة الرسمية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد ١٨ بتاريخ ٢ مايو ١٩٩١

٤٠٣ - الأخبار "حديث عن المسلمين والمسيحيين" بقلم السفير عادل الصفقى بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٠

٤٠٤ - فى لقاء مع عدد من الأقباط فى باريس أشرنا له سابقاً

३२९

محاولات جادة لتقنين مطالب الأقباط:

شهدت السنوات الأخيرة محاولات جادة من قبل بعض أقباط الخارج لتقنين المواقف والمطالب في معرض تقديم إقتراحات للدولة لحل مشاكل الأقباط.

وجاء في مقدمة هذه المحاولات ورقة عمل تتضمن مطالبهم ومواقفهم بشكل واضح فيما أسموه "إعلان وطني مصري في الشأن القبطي الميثاق القبطي"، الذي تحدثنا عنه في وقت سابق، وكذلك الإعلان المصري وهو "ورقة عمل قبطية من أجل مصر ديموقراطية حديثة".

ويتضمن الإعلان- الميثاق أربعة أنواع من الأهداف:

أهداف محددة لتغيير مناخ عدم قبول الآخر الموجه ضد الأقباط في مصر مثل:

- ضرورة التأكيد على تنقية المناهج التعليمية من أية إشارة تنطوي على تحقير لغير المسلمين ولدياناتهم، مع تشجيع قبول واحترام الآخر المختلف واستحداث مناهج إجبارية حول حقوق الإنسان في كافة المراحل التعليمية.

- تجريم حملات الكراهية أيا كان مصدرها، سواء من وسائل إعلام أو هيئات أو شخصيات دينية. هذا مع ملاحظة أن الأدبيات المنشورة والتي تنعت غير المسلمين بأنهم كفّار، ليست سوى دعاوى مفتوحة لا ارتكاب أعمال ضدهم، بالإضافة إلى الحط من شأنهم.

أهداف محددة لتغيير واقع استبعاد وتهميش الأقباط في مصر:

- ضرورة قيام الدولة في مصر بعمل تعداد دقيق يعلن العدد الحقيقي للأقباط. فأخر تعداد رسمي لأقباط مصر (١٩٩٦) هو ٣,٦ مليون (وهو تقريباً نفس العدد في الخمسينات، بينما تزايد إجمالي السكان بما يقرب من ثلاثة أضعاف في نفس الفترة)، وهذه أرقام تقل بصورة كبيرة عن كافة التقديرات المستقلة والموثوق بها.

- أن يكون للأقباط حضور تمثيلي واقعي في كافة المجالس والهيئات المنتخبة والمعيّنة، فالوضع الحالي الذي يمثل فيه الأقباط بالكاد أو بصورة تقل جداً عما يجب، لهو أمر مرفوض. مع تخصيص ما لا يقل عن ١٥٪ من مقاعد كافة المجالس للأقباط من أجل استعادة التوازن السياسي والنفسي. وسوف يكون ذلك بمثابة "فعل تأكيد إيجابي" يساعد على إقرار العدالة

وضمن مشاركة الأقباط في إدارة شئون وطنهم إلى جانب شركائهم في المواطنة من المسلمين. - تعديل المقررات الدراسية لتشمل الحضارة واللغة القبطيتين، ولتغطي الفترة القبطية من تاريخ مصر.

- تخصيص مساحة مناسبة لنشر مواد تتعلق بالأقباط عبر الإعلام القومي، وهو الذي يقوم حالياً بنشر كم هائل من المطبوعات الإسلامية، ويخصص مئات الساعات أسبوعياً لبرامج إسلامية.

ويجب استعمال معايير واحدة فيما يتعلق بالمساحة والوقت وحرية الكلمة بين كل المصريين. - التأكيد على أن تكون الهوية القومية للمصريين مبنية على خصائص مصرية أصيلة، وعلى أن يصبح التفتح إزاء القيم الإنسانية الحديثة والتسامح والتفهم الديني جزءاً لا يتجزأ من تلك

الخصائص المصرية.

أهداف محددة لإزالة التفرقة ضد الأقباط في مصر:

- إلغاء كافة القوانين واللوائح والإجراءات التي تطبق فقط على غير المسلمين والتي تحدّ من حقهم في ممارسة ديانتهم بحرية. وكمثال واضح لهذا، الخط الهمايوني (الذي يرجع إلى عام ١٨٥٦ في أثناء العصر العثماني) وما يتبعه من شروط إنذالية لبناء دور العبادة.

- تعديل الدستور المصري بما يؤكد الطبيعة المدنية للدولة والمساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر عن العقيدة، وبما يجعل الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع، بدلاً من كونها المصدر الرئيسي.

- إزالة مظاهر التفرقة الواضحة بين المواطنين عن طريق إلغاء خانة الديانة في الوثائق الرسمية (مثل بطاقة الهوية، والاستمارات، إلخ).

- الالتزام الكامل بمبادئ حرية العقيدة، وتطبيق قواعد متماثلة في مجال حرية الاعتقاد وعلى إجراءات التحول من أي دين إلى آخر.

- التأكد من أن تكون كافة التعيينات للوظائف بحسب الكفاءة المطلقة والتواجد العادل. وهذا أمر هام بالذات في حالات المناصب "الحساسة" التي يُستبعد منها الأقباط حالياً؛ مثل الوزارات السيادية والمحافظين ورؤساء المدن ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، والمناصب الرئيسية في الإعلام والقوات المسلحة والشرطة (بما فيها أمن الدولة). وينطبق الأمر كذلك على الانتساب للكليات العسكرية، أو القبول في مناصب التدريس بالجامعات وكليات المعلمين، أو في السلك القضائي أو السلك الدبلوماسي حيث هناك عرف سائد حالياً بتحديد سقف أعلى (هو عادة في حدود ١-٢٪) للمقبولين من الأقباط.

- القضاء على كافة ممارسات التفرقة على أساس الدين وتجريمها، مثل التي يرتكبها البعض ممن يحتلون مناصب مؤثرة في الحكومة والمؤسسات، أو في القطاع الخاص.

- إلغاء الازدواجية المبنية على أساس ديني في التعليم العام. فقد تضاعف عدد الطلاب في نظام التعليم المخصص للمسلمين فقط بنسبة ٢٥٠ مرة في العقود الثلاثة الأخيرة ليصل إلى ١,٣ مليون طالب.

أهداف محددة لوقف التحرشات ضد الأقباط في مصر:

- تطبيق القانون بحزم في القبض على ومعاينة من يتجهجون على الأقباط، مع تعويض المتضررين بصورة عادلة. فالسلطات المحلية، وهي القادرة عادة على اتخاذ الإجراءات الحاسمة في حالة الإعتداء على المسؤولين أو السائحين، لا ينبغي أن تصبح متهاونة إذا تعلق الأمر بالأقباط.

- الكف عن التحيز من جانب الشرطة والسلطات الأخرى في حالات التحول القسري (باستخدام ضغوط متنوعة) إلى الإسلام.

وضع حدّ لأساليب التحرش التي انتشرت في الريف المصري (تحت أعين السلطات المحلية في كثير من الأحيان) والتي تصل إلى فرض الجزية على الأقباط بواسطة جماعات متطرفة، مختلطة

بفئات من المجرمين. فإذا امتنعوا عن الدفع، أو لجأوا للشكوى، تصبح حياتهم وممتلكاتهم مهددة، مما اضطر العديد من الأقباط إلى الهروب والإقامة في عشوائيات المدن بدافع اليأس.

إعمال الموضوعية في فحص شكاوى الأقباط عند تعرضهم للاعتداء والإذلال والإعتداء على حقوقهم الإنسانية، ومعاقبة المتسببين لها.

وتبع ذلك محاولة أخرى جادة صدرت في كتاب تحت عنوان "الإعلان المصري .. ورقة عمل من أجل مصر ديمقراطية حديثة"^{٤٠٧} من إصدارات المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان ومنظمة أقباط الولايات المتحدة في الذكرى السنوية العاشرة لإستشهاد الدكتور فرج فودة (٨ يونيو ٢٠٠٢).

وأراد القائلون على هذا الإعلان "أن يكون رؤية علمية موضوعية، وتفهم وطني عميق لمسألة الأقباط، وفي الإطار المصري العام (...). وليس مجرد عرض لمطالب قبطية خاصة، وإنما هو ورقة عمل من أجل مصر ديمقراطية حديثة، يتمتع فيها المسلمون والأقباط بل وكل المصريين، بحقوق المواطنة الكاملة، طبقا لمعايير اليوم الدولية والإنسانية، من أجل دفع مصر إلى الأمام"^{٤٠٨}.

ولعل أبرز ما في هذا الإعلان هو الفصل الخاص بالأهداف الإصلاحية العامة والذي حاول من خلال استعراضها تقديم حلول لمشاكل الأقباط في إطار الحلول العامة لمشاكل مصر، وذلك من خلال تقديم مشروعين الأول هو مشروع ميثاق مصري للحريات والحقوق والواجبات، والثاني هو مشروع قانون مصري للحريات الدينية. ويطمح المشروعان في أن يمثلًا "الدعائم الدستورية والقانونية لوحدة وطنية حقيقية، ولحقوق مواطنة كاملة للجميع".

ويمثل هذا الإعلان خطوة جادة وعملية من خلال بلورة نصوص دستورية وقانونية للمرة الأولى، يمكنها، لو طبقت، أن تشكل حلاً لمشاكل مصر بشكل عام ومشاكل الأقباط بشكل تلقائي.

٤٠٧- من إصدارات المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان ومنظمة أقباط الولايات المتحدة مونتريال/ واشنطن ٢٠٠٢ تقديم نبيل عبد الملك ومايكل

٤٠٨- المصدر السابق ص ١٨

ملاحظات عامة

العديد من الوثائق منسوخة بخط اليد وخاصة محاضر التلقة، وإذا
ربما نسخها بالآلة الكاتبة لتسهيل مهمة القارئ مع نشر صورة
نسخة للصفحة الأولى والأخيرة منها. مع ملاحظة أننا تركنا الأخطاء
النحوية واللغوية كما هي.

الجزء السادس:

في تقرير الكامل للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والذي لم تنشره
المنظمة وتقوم بنشره هنا كاملاً. كانت العديد من صفحاته تحتوي على
نسخة مطبوعة وفقاً لأكبر الحالات التي استقرت المنظمة
عليها. ولدينا نسخة مطبوعة على صفحات من الورق المختار المساحة
والتي كانت المتداولة بين أعضاء من الكونغرس والسفير الأمريكي في
البحرين والسفير المصري في واشنطن والوجهة أيضاً إلى مسئولين
في منظمة مستداولة بين عدد من الناشطين المصريين الاقباط في الخارج
والذين حصلوا عليها من مصادرهم.

ملاحظات عامة

- العديد من الوثائق منسوخة بخط اليد وخاصة محاضر النيابة، ولذا قررنا نسخها بالآلة الكاتبة لتسهيل مهمة القارئ مع نشر صورة ضوئية للصفحة الأولى والأخيرة منها. مع ملاحظة أننا تركنا الأخطاء الطباعية واللغوية كما هي.
- التقرير الكامل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والذي لم تنشره المنظمة ونقوم بنشره هنا كاملاً، كانت العديد من صفحاته تحتوي علي بضعة سطور فقط وفقاً لكل حالة من الحالات التي استقصت المنظمة بشأنه، وقررنا ضغطه وطبعه علي صفحات متوالية اختصاراً للمساحة.
- الخطابات المتداولة بين أعضاء من الكونجرس والسفير الأمريكي في القاهرة والسفير المصري في واشنطن والموجهة أيضاً إلي مسئولين مصريين متداولة بين عدد من الناشطين المصريين الأقباط في الخارج والذين حصلوا عليها من مصادرهم.

الوثائق الخاصة بأحداث الكشخ الأولي

١- تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أحداث التعذيب في الكشخ عام ١٩٨٨

الرقم: ١٩٨٨/٩٠٩

قرية "الكشخ"

عقاب جماعي للمواطنين

[احتجاز عشوائي وتعذيب وانتهاب تعسفي للإحتياطية للمواطنين]
و رجال الشرطة "مستولون" عن ذلك يستأى عن المحاسبة والعقاب

تقرير اللجنة التي أوفدها المنظمة إلى قرية الكشخ لتقصي الحقائق حول :

ممارسات العقاب الجماعي التي ارتكبتها قوات الشرطة في حق المواطنين

" قرية الكشخ ، قرية قروية تقع على بعد ١٠ كم من مدينة سوهاج ، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٠٠ ألف نسمة ، قديماً
تسمى منهم موشة ، خطها الطولي ٣٠ ألف نسمة ، ويحيط بها مزارع كثيرة ، وتعرف باسم "القرية" ، وتعرف أيضاً باسم "القرية" ،
صغيراً من كمياتها المتوفرة بالقرية ، المنطقة بمحافظة سوهاج .

حتى منتصف شهر أغسطس ١٩٩٨ ، لم يكن أحد يعلم شيئاً عن قرية الكشخ بمحافظة سوهاج فهي مجرد قرية تشابه في تضاريسها وظروف سكانها وطبيعة عملهم ومستوى معيشتهم مع غيرها من قرى الصعيد ودلتا مصر . لا يميزها عن غيرها سوى أن حوالى من سكانها من المواطنين الأقباط والباقي مسلمون ، ومع ذلك يعيش سكان القرية في نسج اجتماعي واحد يسوده الود والوثام . وحسب مختلف الشهادات والروايات التي استمعت إليها بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لم يحدث في الماضي أي خلاف أو توتر بين سكان القرية بسبب اختلاف الهوية الدينية .

وفي مساء يوم الجمعة ١٤/٨/١٩٩٨ عثر الأهالي على جثة شابين من أبناء القرية ، هما سمير عويضة "٢٥ سنة" وكرم تامر "٢٧ سنة" وكانت ظروف وملابس مقتلهما تشير إلى أنها جريمة قتل عادية تحدث العشرات منها كل يوم في مدن وقرى ونجوع مصر ، وبالتالي يجب على أجهزة الأمن ، طبقاً لقواعد الشرطة الجنائية ، أن تبدأ رحلة البحث عن الجناة وتقديمهم إلى العدالة كي ينالوا القصاص القانوني العادل . ولكن كان لضباط وجنود شرطة مركز "دار السلام" رأياً مختلفاً حيث انطلقوا "فيما يبدو" من فكرة أن الجاني لابد أن يكون مسيحياً حتى لا تحدث اضطرابات وقلق بين سكان القرية من المسلمين والأقباط . وقد عبروا عن هذا الرأي بتصرفات شاذة وغير قانونية جعلت قرية الكشخ الهادئة تحتل بلا مقدمات بؤرة الأحداث وتطرح من جديد إشكالية العلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين سواء داخل أقسام الشرطة أو خارجها . وفيما يلي سرد نتائج بعثة تقصي الحقائق التي أوفقتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى قرية الكشخ :

من قتل سمير عويضة وكرم تامر؟

مع بزوغ فجر السبت ١٥/٨/١٩٩٨ تغيرت معالم الشخوص والأشياء داخل قرية الكشخ وسادت حالة من الرعب والهلع بين الأهالي مع بداية الحملة الأمنية الموسعة التي شنتها أجهزة الأمن بحثاً عن الجناة المتورطين في جريمة مقتل سمير عويضة وكرم تامر . وتأسف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

لان تقرر للرأي العام أن سلوك وتصرفات رجال الشرطة قد شكلت مخالفة صارخة لأحكام الدستور وقانون الإجراءات الجنائية، وانتهاكاً جسيماً لحقوق المواطنين وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية. فمن المفترض "وفقاً لنص المادة ١٨٤ من الدستور المصري لسنة ١٩٧١" أن جهاز الشرطة: "هيئة مدنية" .. تؤدي واجباً في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتسهر على حفظ الأمن والنظام العام والأداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك كله على الوجه المبين بالقانون" ... ولكن للأسف الشديد لم يلتزم رجال الشرطة المكلفون بحفظ الأمن وخدمة المواطنين في قرية الكشح وكفالة الطمأنينة والأمن لهم بحدود ومفترضات هذا الدور الذي تعتبر ممارسته إحدى ركائز الاستقرار الإجتماعي في دولة سيادة القانون.

لكن خلصت نتائج بعثة تقصى الحقائق التي أوفعتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلي قرية الكشح إلي أن رجال شرطة مركز دار السلام ومديرية أمن محافظة سوهاج قد توسعوا في ممارسة "العقاب الجماعي" ضد أهالي قرية الكشح في أعقاب مقتل سمير عويضة وكرم تامر. وشملت هذه الممارسات الاحتجاز العشوائي لعدة مئات من المواطنين وترويع السكان واحتجاز الرهائن وممارسة التعذيب ضد المحتجزين لإجبارهم على الإدلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبي الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين أسر بأكملها وضمت أمهات وعجائز وفتيات وأطفال، كما كانت قوات الشرطة التي ذهبت للقبض على الأهالي والمشتبه فيهم من منازلهم تقوم بإهانة وترويع جميع أفراد الأسرة.

وكان السؤال الرئيسي الذي حرصت بعثة تقصى الحقائق التي أوفعتها المنظمة على البحث عن إجابة له هو: هل تنطوي هذه الجريمة التي قتل فيها اثنان من المواطنين المسيحيين على دلالات أو خطورة خاصة تبرر الإجراءات غير الشرعية التي اتخذتها أجهزة الأمن وشكلت إعتداء جسيماً على حقوق وحريات أهالي الكشح وكرامتهم الإنسانية؟ وكان الهدف من وراء طرح هذا السؤال هو معرفة أبعاد هذه الجريمة وهل هي جريمة قتل عادية أم لا.. وهل هناك علاقة بين الهوية الدينية للقتيلين وارتكاب الجريمة؟

في شهادة أنبا ويصا أسقف "البلينا" لمدوب المنظمة قال ما يلي: "قرية الكشح بل الأبرشية كلها لا يوجد بها أي خلافات بين المسلمين والمسيحيين نهائياً، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين بها كبير جداً ويتعايشون في سلم كامل مع إخوانهم المسلمين، أي أن القتل جريمة عادية وليست سياسية". وهناك أقاويل تتردد بأن وراء الجريمة خصومة "ثأرية" بين القتل و"عائلة الكراوشة" وسبب هذه الأقاويل أن المواطن حارس الدسوقي من عائلة "الكراوشة" قد توفي منذ فترة قصيرة ورغم أن ظروف وفاته طبيعية فإن عائلته إتهمت سمير عويضة وكرم تامر بقتله بالسهم وهو نائم في فراشه. كما ترددت معلومات أخرى بأن القتيلين من أصحاب السمعة السيئة وأنهما من معتادي لعب القمار وشرب الخمر .. الخ. وهناك إنفاق عام ومشترك بين مختلف الشهادات التي استمعت إليها بعثة المنظمة بأن الجريمة هي محض جريمة عادية ولم يكن وراءها أية أبعاد دينية أو سياسية وأن الجاني المتورط في ارتكابها قد يكون مسلماً أو مسيحياً.

ممارسات أجهزة الأمن

إعتداء على شرعية وحقوق الإنسان؛

وفقاً لشهادة معظم المواطنين التي استمعت إليهم بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بقرية الكشح فقد شنت أجهزة الأمن في أعقاب العثور على جثة القتيلين حملة أحتجاز عشوائية لم تقتصر على الأشخاص المشتبه في تورطهم في الجريمة، بل شملت قطاعات واسعة من الأهالي. وقد ردت المصادر أن عدد المحتجزين بصورة غير قانونية خلال فترة البحث والاستدلال على الجناة بعدة مئات من الأشخاص. ورصدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان شيوع ممارسة رجال الشرطة لنسب "الاحتجاز" والتعذيب العائلي فقد قامت باحتجاز أسر بأكملها بصورة غير قانونية وشملت قوائم المحتجزين وضحايا التعذيب أمهات وعجائز وفتيات وأطفال.

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تدين بشدة لجوء رجال الشرطة إلي ممارسة الاحتجاز العشوائي للمواطنين لما يمثله ذلك من إعتداء على الدستور والقانون وانتهاكاً جسيماً لحق المواطنين في الحرية والأمان الشخصي. فمن المعلوم أن المادة "١٤" من الدستور قد أرست القاعدة الأصلية وهي أن الحرية

الشخصية حق طبيعى وأنها مضمونة لا تمس، ونصت على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر من القاضي المختص أو من النيابة. وقد أجازت المادة "٣٤" من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه، وإذا لم يكن المتهم حاضراً يجوز لمأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة "٣٥" من القانون أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك فى المحضر. وفى غير أحوال التلبس التصوص عليها فى المادة "٣٤" إجراءات أجازت المادة "٣٥" لمأمور الضبط القضائي .. إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة .. أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه.

وطبقاً لما رصدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فإن ضباط الشرطة باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي، لم يراعوا - عند قيامهم باحتجاز المئات من أهالي قرية الكشح - ما نصت عليه المادة "٣٥" إجراءات من ضرورة توافر "الدلائل الكافية" على اتهام الأشخاص كمبرر لاحتجازهم جزئياً تحفظياً بدون الحصول على إذن من النيابة العامة بالقبض عليهم، حيث أكدت الشهادات التى وقتتها بعثة المنظمة قيام أجهزة الأمن بمجرد علمها بوقوع الجريمة بالقبض على عدد قدرته بعض المصادر بـ ١٢٠٠ شخص دون أن تتوفر دلائل كافية على ارتكابهم هذه الجريمة. بل أن احتجاز هذا العدد الكبير من الأهالي يعنى فى حد ذاته عدم توافر أى دلائل كافية لدى أجهزة الأمن حول اتهام شخص ما بارتكاب هذه الجريمة. وهو ما يعد انتهاكاً جسيماً لنص المادة "٤١" من الدستور والمادتين "٣٥، ٣٤" من قانون الإجراءات الجنائية، ومخالفة صارخة لما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية من مجرد "العلم أو التبليغ بالجريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل التحريات عما اشتمل عليه البلاغ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فعندئذ يسوغ القبض على المتهم".

وبالرغم من أن المادة "٣٦" من قانون الإجراءات الجنائية قد ألزمت ضباط الشرطة، باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي، بأن يسمعوا أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأتى ما يبرره، يرسله فى مدى أربعة وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة .. إلا أن ما حدث فى قرية الكشح جرى على غير ذلك حيث لم يلتزم ضباط الشرطة بهذه المدة القانونية واستمر احتجاز الأهالي بصورة غير قانونية لعدة أيام بدون عرض على النيابة. وخلال فترة الاحتجاز غير القانونية تمت ممارسة التعذيب الوحشي وإساءة المعاملة ضد المحتجزين لحملهم على الاعتراف بارتكاب الجريمة أو الإدلاء بمعلومات حول هوية الجناة.

نمط جديد من الاحتجاز والتعذيب العائلي؛

فى بداية مرحلة البحث عن الجناة اتجهت أنظار أجهزة الأمن إلى المواطن "بقطر أبو اليمين سيخايل" باعتباره أقوى المشتبه فيهم، وذلك بزعم أن ابنته هنية بقطر أبو اليمين "١٥ سنة" كانت على علاقة بأحد القتيلين، فلما علم الوالد بهذه العلاقة قام بقتل الشابين بمشاركة أحد أبنائه. ومن أجل التحقق من صحة هذا الادعاء قام رجال الشرطة باحتجاز جميع أفراد الأسرة وممارسة أبشع صور التعذيب ضدهم بهدف حملهم على الاعتراف بأن والدهم هو القاتل.

ويروى المواطن أيمن بقطر أبو اليمين عن تفاصيل ما حدث قائلاً؛

"كنت متغيباً عن المنزل لمدة ٢٤ ساعة وذلك للبحث عن وسيلة للإفراج عن والدى بعد القبض عليه يوم ١٥ أغسطس. ولما رجعت البيت لم أجد به أحد فسألت الجيران فأخبروني بأن الشرطة قبضت عليهم وهم فى المركز. وتوجهت بسرعة إلى هناك فوجدت أختي أميرة "١٣ سنة" فى الطرقة الخاصة بالمباحث تبكي، وكانت أختي هنية "١٥ سنة" داخل غرفة المباحث وهى مقيدة اليدين. كما رأيت والبتى فى آخر الطرقة وسمعت صوت أخي رومانى "١١ سنة" وهو يتأوه من التعذيب. وقد طلبت من المخبر إبلاغ أحد الضباط بحضورى للسؤال عن سبب احتجاز أسرتي، فتم استدعائي إلى غرفة المباحث وكان بها عدة ضباط أذكر منهم هانى كمال وأبو الفضل ثابت وإسلام بيه. وقاموا بسؤالى أسئلة عادية ثم جأوا فى تعذيبى. فى الأول عصبوا عيني أجبروني على خلع ملابسي وقاموا بتوصيل سلكين كهربائيين

أحدهما بالقضيب والآخر بأصبع قدمي اليمنى واستمروا فى صعقى بالكهرباء لمدة ساعة على فترات متقطعة كانوا خلالها يعتدون على بالضرب. وبعد ساعة من التعذيب أصبت بحالة إغماء وذلك بعد أن قاموا بتعليقي كنبiche على كرسيين بعد تقيدي وبعد ذلك وضعوني فى غرفة مظلمة وأنا مقيد لمدة ثلاثة أيام كانوا خلالها يستدعونى للتعذيب لإجباري على الاعتراف بقتل المذكورين بمشاركة والدى. وفى إحدى المرات أدخلوني غرفة كان فيها مجند يدعى عبده ميخائيل رأيته فى حالة صعوبة من التعذيب كان معلقاً على شبك الغرفة وتوسل إلي أن اعترف على غير الحقيقة بأنى اشتريت منه فرد سلاح ولكنى رفضت".

التعذيب بالمروحة

إن ما جرى مع أيمن بقطر من تعذيب غير انساني يهون أمام قسوة التعذيب الذى تعرض له أخيه رومانى بقطر ميخائيل "١١ سنة" ويروى رومانى مأساته قائلاً:

"يوم ١٦/٨/١٩٩٨ قبضوا على أنا وأختي أميرة والدتي وبعد أن قاموا بتعصيب عيني وتقييد يدي وقدمي القوي على كرسي كالخروف المشوي ووضعوا سلك كهربائي فى أذنى وطلبوا منى الاعتراف بأن أبى وأخى هما القتلة. وبعد ذلك أنزلوني إلى الأرض وأمر الضابط أبو الفضل بتعليقي بالمروحة فى السقف وقاموا بإدارة المروحة على فترات، شعرت بدوار شديد وفقدت الوعي. وبعد ذلك أنزلوني ولم أشعر بنفسى إلا فى الحجز وقد استمر احتجازي لمدة ستة أيام وخرجت يوم ٢١ أغسطس". والجدير بالذكر أن النيابة العامة قامت بالتحقيق فى واقعة تعذيب رومانى بقطر وأمرت بإحالة للطلب الشرعي وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠١ لسنة ٩٨ إدارى دار السلام.

وبسؤال الأمير بقطر أبو اليمين الذى وجه إليه رجال الشرطة تهمة قتل المذكورين بمشاركة والده عن تفاصيل وقائع احتجاجه وتعذيبه قال لمندوب المنظمة:

"يوم ١٥ أغسطس قبضوا على من منزلي واصطحبوني إلى نقطة شرطة الكشح وحاول الضابط هانى كمال واسلام بيه إجباري على الاعتراف أنى قتلت المذكورين ولما رفضت قاموا بتعليقي فى وضع "الشواية" والاعتداء على بالضرب بالأيدى والكرابيج. كما قاموا بتوصيل سلك كهربائي فى قضيبى وقدمي وصعقوني بالكهرباء عدة مرات ومن شدة الألم رحت فى حالة إغماء أكثر من مرة. وفى اليوم الخامس رحلوني إلى مركز دار السلام وبدءوا فى ممارسة مسلسل التعذيب معي من جديد. وكانوا يوم بيبعلقونى فى وضع الشواية ويضربونى وفى اليوم التالي اكتفوا بصعقي بالكهرباء وقد استمر هذا الوضع لمدة ١٢ يوم وفى ١٦ سبتمبر أدخلوا سبيلى بقرار من مساعد وزير الداخلية بعد احتجاجي لمدة ٣٢ يوماً".

وقد لاحظ مندوب المنظمة آثار إصابات واضحة على جسد المواطن الأمير بقطر عبارة عن إصابات تقحية بقطر حوالي ٥ سم فى اليد اليمنى وإصابة أخرى بها صديد فى اليد اليسرى، كما يوجد إصابات طولية ٤ سم بالقدمين اليمنى واليسرى. كما يعانى المذكور من صعوبة تحريك اليد اليمنى.

حتى نساء الأسرة لم يسلمن من التعذيب

كان تصور رجال الشرطة عن مرتكبي الجريمة يركز فى الأساس - كما سبق القول - على وجود علاقة بين إحدى بنات المواطن بقطر أبو اليمين وأحد القتيلين، وأن والدها قام بقتلهما عندما علم بهذه العلاقة. ولإثبات صحة هذا التصور قاموا بالقبض على جميع أفراد الأسرة .. نساءها ورجالها وأطفالها ومارسوا معهم أبشع صور التعذيب لإجبارهم على الاعتراف بأن الوالد بقطر أبو اليمين هو القاتل.

وقد أفادت هنية بقطر أبو اليمين "١٥ سنة" لمندوب المنظمة بما يلي:

"يوم ١٨ أغسطس حضر الضابط هانى جمال إلى المنزل وسألني عن حادث الكشح وهل أعرف القتيلين ولما أجبت بالنفى اصطحبني بالقوة أنا وأخوى الصغيرين إلى نقطة الكشح وهناك اعتدوا على بالضرب ثم رحلوني إلى مركز دار السلام واحتجزوني بغرفة بمفردى وعذبوني لاعترفي بأن أخى وأبى هو القاتل. قاموا بتقييد يدي وقدمي بشريط قماش وتعليقي فى وضع الشواية، كما ربطوا بسلكين كهربائيين فى أصابع قدمي أوصلوهما بمصدر كهربائي. وعندما فقدت الوعي أفاقوني برش مياه مثججة على وجهي. وقد استمر ذلك حتى الساعة الحادية عشر مساءً حيث قاموا بتقييد يدي وتعصيب عيني

ووضعي في غرفة الحجز مع آخرين. وحوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي استدعوني مرة أخرى إلى غرفة التحقيق وسألني الضابط إسلام بيه عن علاقتي بأحد القتيلين وصفعني على وجهي. وقد تكرر نفس الأمر في المساء بواسطة الضابطين إسلام بيه وهاني جمال وحاولا إجباري على الاعتراف بأن أخي قام بقتل المذكورين عندما علم بعلاقتي مع أحدهما. وقد خرجت من المركز الساعة ١٢ مساء يوم أغسطس وذهبت إلى نقطة الكشع أوصلني أحد المخبزين إلى المنزل. وتم استدعائي بعد ذلك بثلاث أيام إلى نقطة الكشع وحجزوني في غرفة وحضر الضابط محمد قطب وحاول إجباري على الإقرار ولكنني رفضت أدخلوا سبيلي الساعة ١٢ مساءً. وقد تكرر هذا السيناريو عدة مرات. ويذكر أن النيابة العامة قد حققت أيضاً في واقعة تعذيب المواطنة هنية وأحالتها للطب الشرعي لاثبات التعذيب الواقع عليها وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠٢ لسنة ٩٨ إداري دار السلام. وقد تكرر نفس الأمر مع أميرة بقطر ميخائيل "١٣ سنة" وتم تعذيبها داخل مركز شرطة دار السلام لمدة أربعة أيام لإجبارها على الاعتراف بأن والدها هو القاتل وقد تمثل التعذيب في توثيقها وتعليقها على طريقة الشواية وصعقها بالكهرباء والإعتداء عليها بالضرب. وتحكى الأم إن عزيز وقائع احتجازها وتعذيبها قائلة:

"تم القبض على يوم ١٦/٨/١٩٩٨ بمعرفة الضابط هاني جمال وأبو الفضل ثابت وإسلام بيه أخذوني إلى المركز وبعد فترة أسخوني حجرة أحد الضباط واعتدوا علي بالضرب للاعتراف بأن زوجي أو ابني هما اللذان قتلوا المذكورين وعندما رفضت قيدوا قدمي ويدي وعلقوني في وضع الشواية كما صعقوني بالكهرباء وضربوني بالعصا والصفع على الوجه. واستمر احتجازي لمدة أربعة أيام، كل يوم كان الضابط يستدعيني ويقومون بتعذيبي لإجباري على الاعتراف بأن زوجي هو القاتل.

احتجاز الأب لمدة ٣٤ يوماً بصورة غير قانونية

والجدير بالذكر أن رجال الشرطة وضعوا الأب بقطر أبو اليمين رهن الاحتجاز غير القانوني لمدة ٣٤ يوماً ذاق خلالها أشد أنواع التعذيب ويروى قائلاً:

تم القبض على يوم ١٥/٨/١٩٩٨ الساعة الثامنة صباحاً وأنا في الشارع واصطحبوني إلى المركز وأسخوني غرفة أحد الضباط وأنا معصوب العينين ومكبل بالحديد، وبمجرد بخولي الغرفة تحولت إلى قطعة من جهنم لا أظن أن هناك طريقة في التعذيب لم يستعملوها معي لإجباري على الاعتراف أنني قتلت المذكورين صعق بالكهرباء في أماكن حساسة، تهديد بإحضار زوجتي وبناتي واغتصابهن، تعليق على باب غرفة الحجز، ضرب بالعصا والأيدي، فقد استمر تعذيبي لمدة عشرين يوماً، ولم يخفوا جرعات التعذيب إلا بعد أن تقيأت دماً. ويوم ١٦/٩/١٩٩٨ قام الضابط محمد قطب بعرضي على النيابة بتهمة حيازة سلاح محلي الصنع ولكنني أثبتت للنيابة أن التهمة ملفقة لأنني محتجز في المركز منذ ٣ يوماً فأخلت النيابة سبيلي".

تعذيب أقارب المقتولين:

كما رصدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن ممارسات رجال الشرطة لم تقتصر على احتجاز المشتبه فيهم وأسرههم وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف .. بل قاموا بالقبض على بعض أقارب المقتولين بصورة غير قانونية وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف بأن بقطر أبو اليمين ونجله هما القتلة. حدث ذلك مع أسرة سمير وليم سعد "ابن عم أحد المقتولين" حيث قام رجال الشرطة بالقبض عليه هو وزوجته وثلاثة من أبنائه وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الإقرار بأن بقطر أبو اليمين هو القاتل. وفي ذلك يروى علاء سمير وليم قائلاً:

"يوم ٢٨/٨/١٩٩٨ حضر إلى المنزل ضابط شرطة يدعى محمد منصور ومعه قوة من الأمن وقبضوا على أنا وأخوي ناجي ووائل واللتين كماله فايز عبد المسيح اصطحبوني إلى نقطة شرطة الكشع. وقام المخبرون بتعصيب عيني وتقيدني من الخلف أسخوني حجرة بها أحد الضباط الذي بدأ يسألني عن مكان وجودي أثناء ارتكاب الجريمة. وعذبوني حتى أعترف بأن بقطر أبو اليمين هو القاتل إن عم والدي ولكن رفضت ذلك. وكان التعذيب عبارة عن توصيل سلك كهربائي إلى أذني من مصدر كهربائي لفترات متقطعة والإعتداء على بالضرب وكنت أسمع صراخ شقيقي وائل وناجي من التعذيب واستمر احتجازنا لمدة ١٢ يوماً". وقد أحالت النيابة العامة المواطن علاء سمير سعد وأسرتة للطب

الشرعي لإثبات آثار التعذيب عليهم وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠٢ لسنة ٩٨ دار السلام".
وعندما حضر الأب من القاهرة يوم ١٩٩٨/٨/٣٠ وعلم بوجود أسرته بمركز دار السلام ذهب إلي هناك وطلب مقابلة إسلام بيه فسمح له بالدخول وبمجرد دخوله إلي الغرفة بدأ مسلسل التعذيب وهو على نحو ما سرد سمير سعد ما يلي:

"بمجرد دخولي إلي حجرة إسلام بيه أجبرني على خلع ملابسي فيما عدا الشورت وضربني الضابط بقبضة يده في صدري فوقعت على الأرض . فطلب مني أما أن أشهد على بقطر أبو اليمين بأنه قتل ابن عمي هو وابنه أيمن أو يرميني في الحجز ولما رفضت صعقوني بالكهرباء وألقوني في وضع الشواية. وكلما أرفض يفقد الضابط صوابه لدرجة أنهم قاموا بالوقوف على صدري وبطني حتى أنى تبولت وتبرزت من شدة الثقل. وهددونني بتلقيق قضية مخدرات لي إذا لم أعترف. وقد استمر تعذبي لمدة ١٢ يوماً هي فترة احتجائي".

تعذيب شاهد:

وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها المنظمة قام رجال الشرطة بالقبض على المواطن زكريا بطرس براشة "٢٧ سنة" يوم ١٩/٨/١٩٩٨ أسأله حول صحة أقوال ابن عمه أيمن بقطر بشأن وجوده معه في المهوى وقت وقوع الجريمة وعندما أخبرهم زكريا بطرس بصحة هذه الأقوال قام رجال الشرطة بتعذيبه بقسوة شديدة لإجباره على تغيير أقواله والاعتراف بأن عمه هو القاتل. وقد تمثل التعذيب حسب أقوال زكريا فيما يلي:

التعليق في وضع الشواية

الصعق بالكهرباء

الصفع على الوجه وتوجيه اللكمات إلي مناطق مختلفة من الجسم.

وقد استمر احتجاز المذكور لمدة ٢٠ يوماً بصورة غير قانونية حيث تم إطلاق سراحه يوم ٨/٩/١٩٩٨ محاولة ثانية للبحث عن قاتل:

لم تنحصر دائرة اشتباه الشرطة في بقطر أبو اليمين بل شملت أيضاً أحد المواطنين ويدعى مورييس شكر الله، حيث قام رجال الشرطة بالقبض على المذكور يوم ١٥/٨/١٩٩٨ وإيداعه مركز دار السلام، كما قاموا بالاحتجاز وزوجته وطفله، جمال مورييس "عام ونصف" كرهائن لإجباره على الاعتراف بقتل سمير عويضة وكرم تامر.

وقد أفاد المذكور في شهادته للمنظمة بأن رجال الشرطة قاموا بالإعتداء عليه بالضرب والصعق بالكهرباء والتعليق في وضع الشواية كما اعتدوا على زوجته وطفله الصغير أمامه لإجباره على الاعتراف. وقد استمر احتجاز المذكور لمدة ١٩ يوماً حيث أطلق سراحه يوم ٤/٩/١٩٩٨

محاولة ثالثة تثمر عن وجود قاتل..

بعد عدة أسابيع من وقوع الجريمة أفادت المصادر الأمنية بأن أجهزة الأمن بسوهاج ألقت القبض على مرتكبي حادث مقتل سمير عويضة وكرم تامر، حيث كشفت التحريات أن القاتل يدعى شيبوب وليم ارتورى الذى كان برفقة المجني عليهما ليلة الحادث أثناء لعبهما القمار وتعاطى الخمر وقد حدث شجار بينهما حول حصيلة لعب القمار أخرج على أثرها المتهم مسدسه غير المرخص أطلق النار على المجني عليهما فقتلا في الحال. وقد تم القبض على المذكور وعرضه على النيابة التى أمرت بحبسه على ذمة التحقيقات.

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان لا صلة لها بنتائج التحقيقات ومدى اقترابها من الحقيقة ولكنها تدين بشدة أساليب التعذيب والإكراه التى استخدمها رجال الشرطة خلال مراحل التحقيقات. حيث حصلت المنظمة على معلومات بشأن قيام رجال الشرطة بممارسة الإكراه والتعذيب على بعض الأهالي الذين تم احتجازهم بصورة غير قانونية لإجبارهم على الاعتراف بأن شيبوب هو القاتل والشاهد الأول على شيبوب الذى أعترف بارتكاب الجريمة لم يسلم حسب المعلومات التى حصلت عليها المنظمة من ممارسات التعذيب والإكراه ضده وفيما يلي بعض الشهادات التى استمعت إليها المنظمة:

- ميخائيل مليك ميخائيل

التقى مندوب المنظمة مع المواطن ميخائيل مليك ميخائيل وثلاثة من أبنائه هم عبده ومرزوقة وناصره، وجميعهم قد تعرضوا للتعذيب بشع بمعرفة ضباط المركز في محاولة منهم لنزع اعترافات بأن القاتل هو شيبوب.

ويروى ميخائيل مليك لمندوب المنظمة أنه في يوم ١٤/٨/١٩٩٨ ألقى القبض عليه بمعرفة الضابط هاني جمال، حيث تم اقتياده إلى نقطة شرطة الكشح وهناك تعرض المذكور للإهانة وسوء المعاملة والتعذيب بالإضافة إلى سبه بأفدع الشتائم قام الضابط المذكور بضربه بالحذاء وتقيده وتعصيب عينيه، وضرب رأسه بعنف. كل هذا لإجباره على الاعتراف بأن شيبوب هو القاتل، وظل على هذا الحال لمدة ثلاثة أيام متواصلة قبل أن يخلى سبيله فجر اليوم الرابع.

وفي الوقت نفسه ألقى القبض على المواطن عبده ميخائيل شاهد الإثبات بعد أن تم استدعاؤه من وحدته حيث أنه مجند بالجيش، واحتجز بنقطة شرطة الكشح لمدة ١٨ يوم متواصلة تم صلبه خلالها على شبك إحدى الغرف، وكان أفراد الشرطة يوسعونه ضرباً خلال هذه الفترة لكي يعترف أن القاتل هو شيبوب ويروى المذكور أنه لم يكن يسمح له بالطعام أو الشراب أو قضاء حاجته فكان يتبول ويتبرز وهو مصلوب، ووصل به الأمر أن يمتص ملابسه المبتلة ببوله من شدة العطش. ولم يعترف إلا بعد أن هددوه باغتصاب أمه وشقيقته وقال ذلك في أقوال النيابة، ولكن اعترافه هذا جعله الشاهد الوحيد في القضية.

كما استمع مندوب المنظمة لشهادات كل من مرزوقة وناصره ابنتي ميخائيل مليك أنه تم استدعاؤهما لنقطة شرطة الكشح بعد الحادث بخمسة أيام، وكان أخوهما محتجزاً في هذه الأثناء أفادت بأنه بعد ضربه وصفعها هدها الضابط هاني جمال والزغبى إبراهيم ومحمد قطب باغتصابها وقاموا بتعليقها كالنبيحة وصعقها في أماكن حساسة من جسمها كل هذا على مرأى ومسمع من أخيها المحتجز، وطالبوها بالاعتراف بأن القاتل هو شيبوب. وتقول ناصرة بأنها تعرضت للتهديد بالاعتصاب إن لم تعترف على شيبوب، مثلما حدث لأختها مرزوقة حدث لها حيث صعقوها بالكهرباء في أماكن حساسة من جسمها أمام أخيها.

- نادى عياد بطرس

وفي الوقت التي كانت أسرة ميخائيل مليك تتعرض فيه للتعذيب، استهدف ضابط الشرطة أسرة أخرى وهي أسرة نادى عياد بطرس "٣٠ سنة" ويروى المذكور لمندوب المنظمة أنه في يوم ٨/٨/١٩٩٨ تم استدعاؤه هو وأسرته إلى نقطة شرطة الكشح وبعد تقييدهم وتعصيب أعينهم تم ترحيلهم إلى مركز الشرطة بدار السلام ويحكى نادى عياد قصة تعذيبه داخل المركز قائلاً: على أنه تم تكيله بالقيود الحديدية وتعليقه كالنبيحة وصعقه بالكهرباء في عضوه الذكري وأذنيه، واستمر على هذا الحال ما يزيد على يوم كامل كان يطلب منه خلالها أن يعترف بأن شيبوب هو القاتل. وأخلى سبيله يوم ٨/٢٨/٩٨ ليعاود ضباط الشرطة القبض عليه مجدداً يوم ٢/٩/١٩٩٨ ومطالبته مجدداً بالاعتراف بأن شيبوب هو القاتل ولما رفض تعرض للتعذيب من جديد صباح اليوم التالي حيث أخلى سبيله.

- جلال رسمى حبشى "٢٧ سنة"

وفي يوم ١٩/٨/١٩٩٨ ألفت الشرطة القبض على المواطن رسمى حبشى "٧٠ سنة" وحسب رواية ابن المذكور جلال رسمى "٢٧ سنة" فإن رجال الشرطة قاموا بتعصيب عيني الأب وضرب رأسه في الحائط بقوة مما أدى إلى أصابته بالعمى الكلى. يضيف الابن قائلاً: "أنه بعد ذلك القوا القبض على واقتادوني إلى نقطة شرطة الكشح وطلبوا مني أن أعترف بأن شيبوب هو القاتل، ولما رفضت ضربوني بشدة وكهربوني في أذني وقدمي على مدار ساعة كاملة ثم أدخلوا سبيلي بعد ذلك وفي مساء نفس اليوم حضر اثنان من الخفراء إلى منزلي وطلبوا مني أن أذهب إلى النقطة واعترف على شيبوب ولما رفضت، القوا القبض على ثانية وعذبوني مرة أخرى.

- أيوب حنا شنودة "٣٧ سنة"

إثناء لقاء مندوب المنظمة مع المواطن أيوب حنا شنودة أبلغه المذكور بأنه ألقى القبض عليه

يوم ١٢/٩/١٩٩٨ وترحيله إلى مركز شرطة السلام وهناك تم تعصيب عينيه وتجريده من ملابسه عدا ملابسه الداخلية وأهموه أنه هو المتهم بالقتل وأن لديهم إثباتات قوية على ذلك، وفي هذه الأثناء كان يتلقى ضربات ولكمات من أشخاص لا يراهم بالأيدي والأرجل وأجسام صلبة، ويروى المذكور أن الضابط قال له "قول أن شيبوب قتل وسوف تذهب إلى منزل"، ولما رفض تم صعقه بالكهرباء في أذنه وعضوه الذكري وتعليقه كالنبيحة.

وبعد ذلك تم تعليقه على شبك إحدى الغرف بحيث أن قدمه لا تطل الأرض ما يزيد على يوم كامل، كما أحضروا زوجته وهددوه باغتصابها ولكنه لم يوافق على طلبهم بالاعتراف على شيبوب فأخلوا سبيله بعد أربع أيام كاملة.

إتاوات على الأهالي؛

اشتكى العديد من الأهالي ممن استمعت اليهم البعثة من أن الخفراء وصغار مخبري المباحث كانوا يفرضون إتاوات على الأهالي في مقابل عدم الإبلاغ عنهم واحتجازهم كمشتبه فيهم وفي ذلك يروى المواطن غطاس سيريديوس بولس أنه تم القبض عليه يوم ١٥/٨/١٩٩٨ أودع نقطة شرطة الكشح حيث تعرض للتعذيب الشديد لمدة خمسة أيام قبل إطلاق سراحه يوم ١٩/٨/١٩٩٨ وفي ٢٢/٨ القبض عليه مرة أخرى لمدة ٣ أيام واحتجازه داخل نقطة شرطة الكشح تعرض خلالها للضلع بالكهرباء والتعليق في وضع الشواية والضرب وقد زعم المواطن المذكور أن أحد المخبرين حضر إلى منزله بعد إطلاق سراحه وطلب منه مبلغ ٢٠٠ جنيه لعدم الإبلاغ عنه.

وكذلك اشتكى المواطن عياد لمعي جاد من أن قوات الشرطة ألقت القبض عليه يوم ١٧/٨/١٩٩٨ واستمر محتجزاً عدة أيام تعرض خلالها للتعذيب ولم يطلقوا سراحه إلا بعد أن تعهد لهم بأن يعمل مرشداً للأمن.

الخلاصة والتوصيات:

جددت الأحداث المؤسسة التي شهنتها قرية الكشح بمحافظة سوهاج المخاوف لدى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من خلق وترسيخ حالة من العداء بين أجهزة الأمن والمواطنين بسبب التجاوزات والانتهاكات الجسيمة التي دأبت الأجهزة على ارتكابها ضد حقوق وحریات المواطنين وكراماتهم الإنسانية والتي جاءت نتيجة سلسلة متواصلة من الممارسات العدوانية وغير القانونية لبعض رجال الشرطة الذين باتوا يعتقدون، في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ وغياب أية رقابة فعلية على تصرفاتهم، بأنهم بمنأى عن المحاسبة والعقاب.

كما تحذر المنظمة من أن عدم تحمل أجهزة الدولة المختصة مسئوليتها في محاسبة أفراد جهاز الشرطة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة التي طالت عدة مئات من المواطنين في قرية الكشح من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استغلال ما حدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم الدينية. إن ما حدث في قرية الكشح من توسع جهاز الشرطة في ممارسة سياسة العقاب الجماعي ضد المواطنين في إطار بحثها عن الجناة في حادثة مقتل اثنين من المواطنين الأقباط، وهي مجرد جريمة جنائية عادية، يمكن أن يكون مرتكبها مسلماً أو مسيحياً دون أن يعنى ذلك وجود أبعاد دينية أو سياسية وراءها.

إن ما حدث يطرح من جديد إشكالية العلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين فطبقاً للمعلومات الواردة للمنظمة لم يكن ما حدث في قرية الكشح من انتهاكات جسيمة محض تجاوزات فردية يسأل عنها فرد أو مجموعة من أفراد جهاز الشرطة يمكن محاسبتهم، كما أنه لم يكن حادثة خاصة أملت سمة المكان وظروفه وتركيبة سكانه طابع القسوة والعنف واللاإنسانية التي اتسمت بها ممارسات رجال الشرطة، ولكن ما حدث من تجاوزات يشكل النمط السائد للعلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين. وترصد المنظمة في هذا الإطار أن العنف هو الأسلوب المتعمد لتعامل رجال الشرطة مع المواطنين سواء داخل أقسام الشرطة عند استجواب المتهمين أو المشتبه فيهم خلال المراحل الأولى للتحقيقات، أو خلال تعامل أجهزة الشرطة مع المواطنين العاديين خارج أقسام الشرطة.

فمن ناحية ترصد المنظمة أن التعذيب وإساءة معاملة المواطنين صار عملاً روتينياً متعمداً على يد

ضباط الشرطة ومعاونيهم وتشير المعلومات التي وثقتها المنظمة خلال السنوات السبع الماضية إلى أن أغلب حالات التعذيب تتم بعد القبض على المواطنين مباشرة بمعرفة ضباط الشرطة وقبل عرضهم على النيابة المختصة وهذا بهدف إجبارهم على الاعتراف بجرائم معينة. وتفيد المعلومات التي وثقتها المنظمة إلى أن ضباط الشرطة يقومون فور وقوع أية جريمة بحصر دائرة المشتبه فيهم من الأشخاص والقبض عليهم وتعذيبهم حتى يعترف أحداً منهم بارتكابها. ومن المفارقات الصارخة أنه حدث في بعض الحالات أن يعترف شخص ما بارتكاب الجريمة تحت وطأة التعذيب، ثم يثبت بعد ذلك أنه ليس الفاعل لها بل قد يعترف أكثر من شخص بارتكاب نفس الجريمة التماساً "للرحمة" أو النجاة من العذاب.

حدث ذلك بالفعل مع المواطن زينهم محمد بدر الذي تم القبض عليه يوم ١٩٩٧/٧/٣٠ بتهمة اختطاف إحدى الفتيات وتدعى ايمان فيصل قرح ومورس ضده أبشع أساليب التعذيب داخل مركز شرطة كهرياء "زاوية غزال" مما حدا به إلى الاعتراف بأنه اختطف الفتاة واغتصبها وقتلها بل ودقنها في منزله بمشاركة بعض أفراد أسرته الذين تم القبض عليهم أيضاً ومورس ضدهم صورشتى من التعذيب ليعترفوا بقتل الفتاة وبعد أيام من حبس المذكور بمعرفة النيابة بتهمة القتل العمد ظهرت الفتاة مرة أخرى في القرية واتضح أنها كانت هاربة في الإسكندرية من قسوة أسرتها. كما ترصد تقارير المنظمة أن التعذيب لا يمارس ضد المحتجزين من الأشخاص المشتبه فيهم أيضاً، بل تتسع دائرة التعذيب لتشمل أسر وأهالي الأشخاص المشتبه فيهم أو المطلوب القبض عليهم تنفيذاً لبعض الأحكام، فيما يعرف بسياسة "حجز الرهائن" حيث يقوم ضباط الشرطة بالقبض بدون وجه حق على والد الشخص المطلوب أو شقيقه أو ابنه أو زوجته أو كلهم كرهينة لإجباره على الاعتراف وعادة ما يمارس التعذيب ضد هؤلاء الأشخاص بهدف حملهم على الإدلاء بمعلومات حول تورط ذويهم أو أماكن اختبائهم.

ومن أمثلة ذلك قيام ضباط شرطة قسم قصر النيل يوم ١٩٩٨/٩/٦ بالقبض على ١٢ مواطناً من أسرة واحدة واحتجازهم وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف بقيام أحد أفراد الأسرة بسرقة منزل أحد المواطنين التي تتمتع بصلات قوية بضباط الشرطة.

وبقدر ما تتعدد أشكال التعذيب فإنها تشير إلى وجود خلل ما في طبيعة عمل جهاز أفراد الشرطة وحدود صلاحياتهم وسلطاتهم أثناء التعامل مع المواطنين وخاصة المشتبه فيهم. ووجود جهل واضح بحقوق وحريات هؤلاء المواطنين فنسبة كبيرة من ضباط أقسام الشرطة من أنصار القاعدة الرومانية البائدة "الإنسان لا يتكلم إلا إذا تالم" وبدلاً من لجوءهم إلى البحث والتحري واكتشاف الحقيقة الواقعية عند ارتكاب الجرائم يرتكن ضباط الشرطة إلى "التعذيب" كأسلوب سريع للحصول على الاعترافات والمعلومات التي يبحثون عنها.

ومن ناحية أخرى ترصد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن العنف أجهزة الأمن لا ينحصر فقط داخل أقسام الشرطة بل عادة ما تلجأ أجهزة الأمن إلى ممارسة العنف بضراوة ضد التجمعات والتظاهرات السلمية للمواطنين فتبدوا وكأنها تعاقب المواطنين بشكل "جماعي" لتمردهم السلمي على حالة "التجاهل" و "القهر" التي يعانون منها.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في مدينة بلقاس حيث تعددت الشكاوى من سوء المعاملة داخل مركز شرطة بلقاس ومع ذلك لم تتحرك الأجهزة الرسمية لوقف هذه الظاهرة ومعاقبة المسؤولين فكان من الطبيعي أن يشعر ضباط الشرطة بأنهم بمنأى عن العقاب فتزايدت حدة انتهاكاتهم لحقوق المواطنين تصل إلى حد قتل أحد المواطنين نتيجة التعذيب، ومرة أخرى كانت جميع الأبواب موصدة أمام مطالب المواطنين بالتحقق في الواقعة وعندما تجمعوا سلمياً للتعبير عن رفضهم لهذا التجاهل أطلقت قوات الشرطة الرصاص والقنابل على المتظاهرين وكانت النتيجة سقوط قتيل آخر وعشرات المصابين وإلقاء القبض على عشرات آخرين وتكرر نفس الأمر في مدينة الحامول وكفر الجراية وقرية الجرنة ومنطقة التواخيرية بمصر القديمة.

وتؤكد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن شيوع ظاهرة تعذيب المواطنين داخل أقسام ومراكز الشرطة جاءت ثمرة لمجموعة متضافرة من العوامل لا بد من تجاوزها وأهمها:

قصور التعريف التشريعي لجريمة التعذيب وعدم توأمه مع نص المادة الثانية من الاتفاقية الدولية

لمناهضة التعذيب التى صادقت عليها الحكومة المصرية.
حرمان ضحايا التعذيب من حق الادعاء المباشر ضد ضباط وجنود الشرطة المتورطون فى ممارسة التعذيب ضدهم.

التقاعس عن التحقيق فى شكاوى التعذيب والاحتجاز القانوني حيث ترصد المنظمة وجود حالة تقاعس من السلطات عن التحقيق فى الإنتهاكات التى ترتكب داخل أقسام الشرطة وخاصة تلك المتعلقة باحتجاز الأشخاص بدون وجه حق وتعذيبهم على أيدي ضباط الشرطة المسؤولين عن احتجازهم وتجدر الإشارة إلى أن المادتين ٤٣، ٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت للنيابات العامة فى التفتيش على أقسام الشرطة للتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية والانتقال فوراً إلى أقسام الشرطة بمجرد العلم بوجود محبوس بصفة غير قانونية فيها ، وإجراء التحقيق اللازم وأن تامر بالإفراج عن المحبوس فوراً - إلا أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلاحظ أن هذه الضمانات القانونية لم تعد كافية لوضع حد للإعتداءات التى يتعرض لها المواطنون داخل أقسام الشرطة وخاصة فى ظل محدودية عدد موظفي النيابة العامة بالمقارنة مع عدد القضايا المطروحة عليهم من ناحية وعدد أقسام ومراكز الشرطة الهائل التى يفترض أن تقوم النيابة بالتفتيش عليها من ناحية أخرى. يضاف إلى ذلك أن استمرار العمل بقانون الطوارئ للعام السابع عشر على التوالي والتعديلات الخاصة بمكافحة الإرهاب .. قد قلصت إلى حد كبير سلطات النيابة العامة وصلاحياتها فى التفتيش على أقسام ومراكز الشرطة.

والجدير بالذكر أن المادة ٢٨٠ من "قانون العقوبات" تنص على أن "كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس والغرامة مائتي جنيه" كما تنص المادة (٢٨٢) على معاقبة كل من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذب بالتعذيب البدنية بالأشغال الشاقة المؤقتة.

وفى الوقت نفسه، تقضى المادتين (١٣، ١٥) من "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب" بوجوب التحقيق فى شكاوى التعذيب وعدم الاستشهاد أو الاعتراف بأية اعترافات يثبت الإدلاء بها تحت وطأة التعذيب. كما تنص المادة ١٢ من نفس الاتفاقية على وجوب إجراء تحقيق نزيه على وجه السرعة، كلما وجدت أسباب معقولة للاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب ، حتى فى حالة عدم وجود شكوى رسمية.

ومع هذا كله لاحظت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن النيابة العامة عادة ما تقوم بحفظ التحقيق فى أغلب حالات التعذيب التى تعرض عليها رغم مناظرتها لآثار التعذيب على أجسام الضحايا من المحتجزين أثناء التحقيق معهم، ورغم وجود تقارير طبية صادرة من مصلحة الطب الشرعي أو إحدى المستشفيات العامة تثبت آثار التعذيب على أجساد المحتجزين. وتخشى المنظمة أن يكون مصير التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة فى وقائع تعذيب المواطنين بقرية الكشخ مثل أغلب التحقيقات التى أجرتها النيابة وهو "الحفظ".

ومما يثير من قلق المنظمة أنه ما لم يتم إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة فى دعاوى المحتجزين المستمرة والواسعة النطاق عن تعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة على أيدي ضباط ورجال الشرطة، وما لم يتم تقديم المسؤولين عن هذه الإنتهاكات إلى ساحة القضاء -وهو ما يعين على النيابة العامة القيام به بمقتضى أحكام الدستور والقانون والتزامات مصر الدولية- فسوف يترسخ لدى ضباط الشرطة الاعتقاد بأن التعذيب والإساءة وسيلة مقبولة لانتزاع الاعترافات من المحتجزين، وهو الأمر الذى يشجعهم فى المستقبل على الاستمرار فى تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم.

وتنوه المنظمة إلى أنها قامت خلال السنوات الثلاث الماضية بتقديم "بلاغات متعددة" إلى النائب العام بشأن وقائع تعذيب التى يتعرض لها بعض المحتجزين داخل أقسام الشرطة، والتى وثقت بعضاً منها ضمن هذا التقرير وطالبت بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة فيها، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة القضاء .. إلا أنها لم تحصل على أية إجابة بشأن ما تم فى هذه البلاغات من التحقيقات.

التوصيات:

سبق للمنظمة منذ صدور تقريرها فى العام ١٩٩٠، أن قدمت إلى السلطات المصرية المختصة عدداً من التوصيات الهامة من أجل اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية التى تكفل وقف "مأساة" تعذيب المواطنين وساءة معاملتهم داخل أقسام الشرطة، ولا تزال هذه التوصيات بنفس القدر من الأهمية لعدم قيام السلطات بالوفاء بالتزاماتها.

ومن ثم تجدد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان دعوتها للسلطات المصرية المختصة من أجل تنفيذ التوصيات التى قدمتها المنظمة من قبل، كما تحثها إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات التالية:

إجراء تحقيق قضائي مستقل فى كافة وقائع التعذيب الواردة فى صلب هذا التقرير، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

إنشاء "آلية" تحقيق دائمة ومستقلة تشمل قضاء ومحامين وأطباء تقوم بفحص جميع ادعاءات التعذيب التى تحدث فى أقسام ومراكز الشرطة وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة وعلى أن تخول السلطة اللازمة لدخول جميع مراكز الاحتجاز والوصول إلى المعلومات والبيانات التى تحتاجها، وإلى كل الأشخاص الذين ترغب فى الاستماع إليهم، وألا ينحصر دورها فى المسائل القانونية بل يمتد إلى الإحاطة بالإبعاد السياسية والاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف داخل أقسام الشرطة، وتقديم الحلول اللازمة لوقف هذه الظاهرة.

إعداد دورات تدريبية عاجلة لضباط الشرطة، وخاصة العاملين فى إدارات المباحث الجنائية، حول كيفية التعامل مع المحتجزين داخل أقسام ومراكز الشرطة .. بما يضمن احترام كرامة المواطن وحرياته الأساسية التى كفلتها نصوص الدستور والقانون وأحكام المواثيق الدولية المعنية لحقوق الإنسان التى التزمت بها الحكومة المصرية ، وذلك بالمواكبة مع تدريس مادة حقوق الإنسان فى مناهج التعليم فى كلية واكاديمية الشرطة وكافة معاهد ومدارس التدريب التى يجرى فيها الإعداد المهنى لرجال الشرطة.

تعديل المادة (٦٣) من قانون الإجراءات الجنائية بما يكفل للمجنى عليه حق الادعاء المباشر فى جرائم التعذيب التى يرتكبها ضباط ورجال الشرطة.

إصدار قانون جديد بالعمل بنظام الشرطة القضائية، على أن تتبع وزارة العدل ويعهد إليها بأعمال الضبطية القضائية وسائر المهام التى تعين على حسن سير العدالة وتنفيذ الأحكام.

إضافة "مادة" جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية تمنح المتهم حق الاستعانة بمحام أثناء استجوابه فى أقسام الشرطة بمعرفة مأموري الضبط القضائي.

إصدار الإعلانين المشار إليهما فى المادتين (٢١، ٢٢) من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والذي بمقتضاها يمكن للجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة أن تبت فى الشكاوى المقدمة من دول وأشخاص وتتعلق بانتهاك الحكومة المصرية لالتزاماتها المنصوص عليها فى الاتفاقية.

٢- شكوى الأنبا ويصا إلى المحامى العام لنيابات سوهاج

لاستاذ الفستشار / المحامي العام بسوهاج

تَحِيَّة طَيِّبَةٌ وَبَعْدُ

پنج مساء الجمعة ١٤ أغسطس ١٩٩٨ - قتل بقرية الكشح، مركز كازار
 ، محافظة سوهاج - كل من: سمير غنيم حكيم ، كرم تامر أربش ، وكلاً
 تم نقلهما من مكان الحادث الى موضع آخر بالقرية - بعربة كارو ملك حربي
 البرديسي ، وهذا الشخص صاحب العربة الكارو مسيحي .

القرية الكنعان بل الابارشية كلها لا يوجد بها أى خلافت بين المسلمين
والمسيحيين نهانيا ، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين بها كبير جدا
ومتعايشين فى سلم كامل مع اخوتهم المسلمين - أى أن القتل جريمة وليس
سياسة .

+ منذ فجر السبت ١٩٩٨/٨/١٥ والبوليس يقبض على الأهالي الإبرياء بحجة الاستيلاء فيهم ويعاملوا بأسوأ معاملة بوليسية وقد بلغ عدد الذين قبض عليهم حتى كتابة هذه السطور أكثر من ١٠٠١ شخص من جميع الاعمار رجال وسيدات وبنات وأطفال... وما زال مسلسل التعذيب مستمر.

كما قامت قوات الشرطة دون تأني أو فحص باتهام غير عادى للمسيحيين بأنهم هم القتل ، وتركز المباحث أنفلارها على : بقطر أبو اليمين ميخائيل وابنيه إيمان والامير / / وايضا زكريا بطرس برأشا . وتلقى لهم تهمة القتل بادعاء أن الفتاة هنية بقطر أبو اليمين (١٤ سنة) خطيبة زكريا بطرس / برأشا كانت على علاقة سية بأحد القتيلىين ولما اكتشفت هذه العلاقة قام والد الفتاة ونجليه بقتل هذين الشابين . وهذا الادعاء البوليسى عار تماما من الصحة ولكن أدانوا الفتاة المسيكية ألوان العذاب والتهديد والتخويف لتعترف بعلاقة لا تعرف عنها شئ وكان البوليس فى طريقة لعرض الفتاة على الطبيب الشرعى ولكنى استطعت ان ابقها طر فى بالمطرائية لاحيها من تعذيب ومهاترات البوليس وعرضتها على أحد أطباء النساء وتأكدت من سلامتها وبكورتيتها . وسرّال الفتاة طرفى الى أن تنتهى هذه المهازلة . أما ما قاسته هذه المسيكية فيطول شرحه ...

(+) رغم ملازمته للفراش لوقوع حادث لسيارته في ٨/٣ .. وحدث جرح
بشرخ بقدمي اليسرى) الا أنني توجهت الى سوهاج وقابلت السيد اللواء سيد
مفتش مباحث أمن الدولة وعلى مدى ساعة ونصف شرحت له الموقف وعرفته
بالأسماء المستتبه فيهم وانحرافات الخفر والمخبر ورغم وعده لي بإخلاء سبيل
من لم تنبئ لدائته الا أن شينا لم يحدث وسارت الامور من سى الى اسوأ.

+ ونظرا لظروفي الصحية طلبت من نيافة الانبا باخوم اسقف سوهاج ومعه اثنين من كهنة الكشخ بمقابلة السيد اللواء مدير أمن سوهاج ، الذى اساء معاملته الكهنة جدا فى مكتبه وافهمهم بأن اضطهاد المسيحيين بالكشخ سيزداد اذ اعتبر بمقابلة الانبا وبصا لمفتش امن الدولة شكوى ضده ورغم انهم افهموه بأنه كان متعبيا فى الراحة اوسوء معاملته الناس اضطهرهم لهذه المقابلة ولكن دون جدوى

+ اجبر البوليس الاهالى على تسليم مسدس عيار (٨) ليدعوا أن هذا المسدس هو الذى استخدم فى الجريمة .. وقام الاهالى الضعفاء المغلوب على امرهم بشراء

المسدس المطلوب وتسليمه للبوليس الذى حرزه مدعيا بأنه المستخدم فى الجريمة؟؟ وبالطبع ليس هذا المسدس الذى استخدم فعلا ولكنها خطة بوليسية ..
+ توجه كهنه الكشخ أيضا لمقابلة السيد مدير مباحث سوهاج للتهنئة ولكن دون جدوى ونون أى استجابة .

+ بلغنا المسنولين بأسماء المشتبه فيهم وهم : عبد الله الدسوقي حسن واخيه حسن الدسوقي حسن ، ومدوح فاروق اسماعيل (ما يزال بالحجز نجرانته الأخلاقية) ، عادل عبد النظير صديق ، بهاء سيد كحول (وهؤلاء جميعا من عائلة الكراشوة بالكشخ) وهنئ أحمد ماحي ، وأيضا السائق عيسوى بلامون . احتمال كبير أن شاهد الجريمة (قبض على هؤلاء بعد ابلاغنا وافرغ عنهم فى الحال دون أى ايداء أو معاملة سينة مثل اولادنا المسيحيين ؟؟؟)

سبب الاشتباه فى هذه الاسماء أن شقيق عبدالله وحسن المدعو حارس الدسوقي حسن قد توفي منذ فترة قليلة ورغم أن وفاته طبيعية إلا أنهم اتهموا هذين الشخصين المقتولين بقتله بالسهم ولذلك قتلوهما أخذا بالثار - واعتقد أن هذا السبب الحقيقى الراجح والمنطقى لجريمة القتل ...

+ المشتائم التى يوجهها رجال الشرطة للارباب خاصة بالدين وسب الصليب والقدسين وعلى البابا بينودة وكل رجال الدين - ويقولون يا كفرة يا مشركين ..
+ أما التعذيب فبتسليط الكهرباء على أماكن حساسة بالاجساد خاصة البنات والسيدات لا نستطيع ذكرها وعلى الأذنين ، والضرب بالسياط (الكراج) والتعليق فى الاسقف ، وقد تم تعليق الطفل روميثى بقطر أبو اليمين (١١ سنة) فى مروحة السقف واداروها .. وكذلك تغمية العينين وجعل الأيدي على الأرض والأرجل مستندة الى الحائط ويظل هذا الوضع طوال الليل .. كل هذا بالإضافة الى أساليب التخويف خاصة للصغار والارهاب للكبار ، وقد ذكر المقدم أبو الفضل ثابث من شعبة الكوثر بسوهاج أنه سيجرى هذه القرية (الكشخ) كما فعل نيرون وفلاح ومعه الضباط بأعمال التعذيب المذكورة .

+ ويلاحظ أنه فى نفس الوقت من قبض عليه من المسلمين يعامل بمنتهى الرقة والاحترام حتى المتهم فى قضايا أخلاقية وما يزال بالحجز يعامل برفق للآتى :

أ - مخبر أمن الدولة الذى يعمل فى قرية الكشخ - يدعى عمر حمدى عثمان وهو من عائلة الكراشوة السابق ذكرها إذ المشتبه فيهم من هذه العائلة التى لها ماضى مؤسف بالكشخ بل والحاضر أيضا مستغلين هذا المخبر للدفاع عنهم ، كما أن قريبه منان كامل اسماعيل مقبوض عليه الآن ومودع بسجن القاهرة إذ قبض عليه فى جريمة سرقة .. ولأن الجريمة وقعت بالقاهرة لذا ينال جزاءه أما أعمال السرقة التى كان يحدثها بالكشخ فلم يعاقب على أى منها وبفرج عنه سريعا بواسطة قريبه المخبر ؟؟؟ وهذا أيضا يؤكد اشتباهنا فى الاسماء التى ذكرناها من هذه العائلة حيث كلما يقبض على أحد منهم لا ينام المخبر عمر الا اذا أتم الإفراج عنه .

ب - أقامت عائلة الكراشوة ولاء للضباط فى منزل عبد الخالق طاهر حسن أبو بكر (قريب المخبر عمر) وامتدت الولاء لأقرباء الضباط (ومعهم المقدم أبو

أفضل ثابت .. المتحفر لحرق القرية) وربما قدمت بعض الهدايا الرمزية وكانت نتيجة هذه الولائم التغاضي وإخلاء سبيل كل من يشتبه فيه من عائلة الكراشوة .
ج - تأسست تحريات الشرطة على أقوال باجر الأسلحة بالقرية المدعو أبو فضل أبو القاسم الشهير بالشنبري وهذا الإنسان المفروض أن لا يؤخذ بأقواله بيت عدائه ومنافسته للمتهم يقطر أبو اليمين ميخائيل لأنهما يعملان بتجارة لأسلحة ، ونجل هذا الشخص قبض عليه عدة مرات لأنه منضم للإرهابيين . أخيرا لأن قريبه أحمد عجور قبض عليه منذ أيام قليلة لجرائم سرقة بالاكراه قاطع طريق .. فهل يعقل الاستناد لأقوال مثل هذا الإنسان ؟

د .. يقوم الخفر محمد عبد الرحمن . والناية على - وكامل عبادي .. بفرض نوات على الأهالي المغلوب على أمرهم ويقوموا بتحصيل مبلغ ر ٥٠ خمسون نيتها والاي ساق من لا يسدد المبلغ المطلوب يرحل الى الشرطة وتجري عليه عمليات التعذيب - أما من هو قادر على التسديد فلا يرحل الى المركز . وينجو من عذاب .. وقد ذكرنا أسماء هؤلاء الخفر للمسؤولين وتحققوا من أفعالهم ولم يسألوا لو لمجرد استجواب رغم أن السيد مدير الأمن امر (شفاها) بنقلهم فوراً .. كان الأمر مجرد تهدئة خواطر أو استخفافاً بنا واحتقاراً لمشاعرنا . وقد ذكرت مفتش أمن الدولة أن تصرفات هؤلاء الخفر تسببته شخصياً وقد فهم ما أقصد من أنه شريك يتقاسم مع الخفر هذه المبالغ ورغم ذلك مايزالوا بالقرية ..

هـ ختاماً لا يعيننا مطلقاً من القاتل مسيحي أو مسلم ويجب أن تأخذ العدالة مجراها لكن بالعدل وبمعاملة المتهم على أنه بريء التي أن تثبت ادانته أما المعاملة لوحشية فلسنا نجد لها مبرر وكل طلبنا هو رفع الظلم عن الضعفاء الفقراء الأبرياء أهالي قرية الكشح . والموضوع الذي كان مجرد جريمة قتل أصبح الآن في صورة اضطهاد وإذلال للمسيحيين ..

البليتا في ١٢ سبتمبر ١٩٩٨ .

أنبا
أسقف البليتا

١٩٩٨ / ٩ / ١٢

مرفق مجرد عينة من أسماء الذين قبض عليهم

Egyptian police 'crucify' and rape Christians

Thousands of Copts in Egypt have been nailed to the doors of their homes, beaten and tortured as authorities crack down on non-Muslims, reports **Christina Lamb**

EGYPTIAN Christians have been subjected to horrific crucifixion rituals, raped and tortured by the security forces during a crackdown on the ancient Coptic community, according to international human rights and Christian groups.

Hundreds of Copts have been rounded up in southern Egypt after suspected retaliatory killings involving local Muslims and Christians. Apart from the crucifixions, teenage girls have been raped and babies as young as three months savagely beaten.

Most Copts are too frightened to speak about their plight. But the local bishop and two priests are now facing the death penalty for bringing the persecution to

the attention of the world. To the embarrassment of President Hosni Mubarak, whose government is attempting to win back tourists after last year's Luxor massacre by Islamic militants, 29 American Congressmen have now written to him to demand an end to the torture.

The Egyptian embassy in London refused to comment last week. However, over the past month, police have reportedly detained about 1,200 Christians in Al-Ka-shah, near Luxor in Upper Egypt. Seized in groups of 50 at a time, many were nailed to crosses or manacled to doors with their legs tied together, then beaten and tortured with electric shocks to their genitals, while police

denounced them as "infidels".

An 11-year-old boy, Romani Boctor, was hung upside down from an electric ceiling fan and tortured as the fan rotated. Young girls were raped and mothers were forced to lay their babies on the floor of police stations and watch police beat them with sticks.

Bishop Anba Wissa, the local head of the Coptic Church, said: "It was horrific — entire families were severely beaten and tortured, and some of the children will be scarred for life. When I protested to the regional police chief, he said 'you haven't seen anything yet'."

The bishop and two priests were detained last week by police and charged on five counts including "using religion for the purpose of inciting strife and damaging national unity", charges punishable by death or life imprisonment.

The Al-Kosheh crackdown followed the murders of two Christians, allegedly by Muslims seeking revenge for the poisoning of one of their brothers, although doctors had recorded his death as due to natural causes. Rather than investigate, Bishop Wissa

said, police simply rounded up Christians, apparently to avoid a clash between religious communities in the town which has 35,000 Christians and 15,000 Muslims.

Although Coptic Christians make up six per cent of the population of Egypt and their numbers include the former United Nations Secretary General, Boutros Boutros Ghali, the government refuses to recognise them as an official minority and they have suffered persecution for years from Islamic extremists.

This latest incident is the first time that the police have been the perpetrators and the Coptic community fears it may be the sign of worse to come. It follows the closure in July of a Coptic church in the Maadi suburb of Cairo, which was surrounded by seven armoured vehicles as its doors and windows were sealed by security forces.

Although President Mubarak portrays himself as a moderate, human rights activists believe that the police action reflects a wider infiltration of Islamic extremists into senior official positions. "This is not an isolated incident," said Joseph Assad, a project co-

ordinator with Freedom House, the Washington-based centre for religious liberties founded by Eleanor Roosevelt. "I fear Egypt is turning by stealth into an Islamic state".

"There is this image of Egypt as a secular country which is fighting fundamentalism," said Simon Qadri, of Christian Solidarity, a human rights agency, "but it is not true at all. Islamic law is the basis of the constitution and there is no freedom of religion. If anything, Mubarak tries to appease the fundamentalists."

Copts were the ancient inhabitants of Egypt before the Arab invasions in the seventh century, but have been surrounded for centuries by a hostile Muslim majority. They now need presidential permission to open a church, their history cannot be taught in schools and people can be arrested under the National Security Act for converting to their faith.

Mustafa Shukravi, a human rights activist who converted to Christianity and was jailed for 10 months, was granted asylum in England last month. He recalled: "I was beaten with sticks and electric shocks. I was hung, blindfolded, made to stand for five

days and five nights."

Despite the outcry over the Al Kosheh attack, the Mubarak government has refused to take action. A letter of protest from Freedom House to the Egyptian ambassador in Washington elicited the reply that only 25-40 Christians were arrested, adding: "Bishop Wissa is known for his extreme religious views and stirring sectarianism."

Last week the United States Senate approved the Freedom from Religious Persecution Act under which President Clinton is obliged to take some form of action

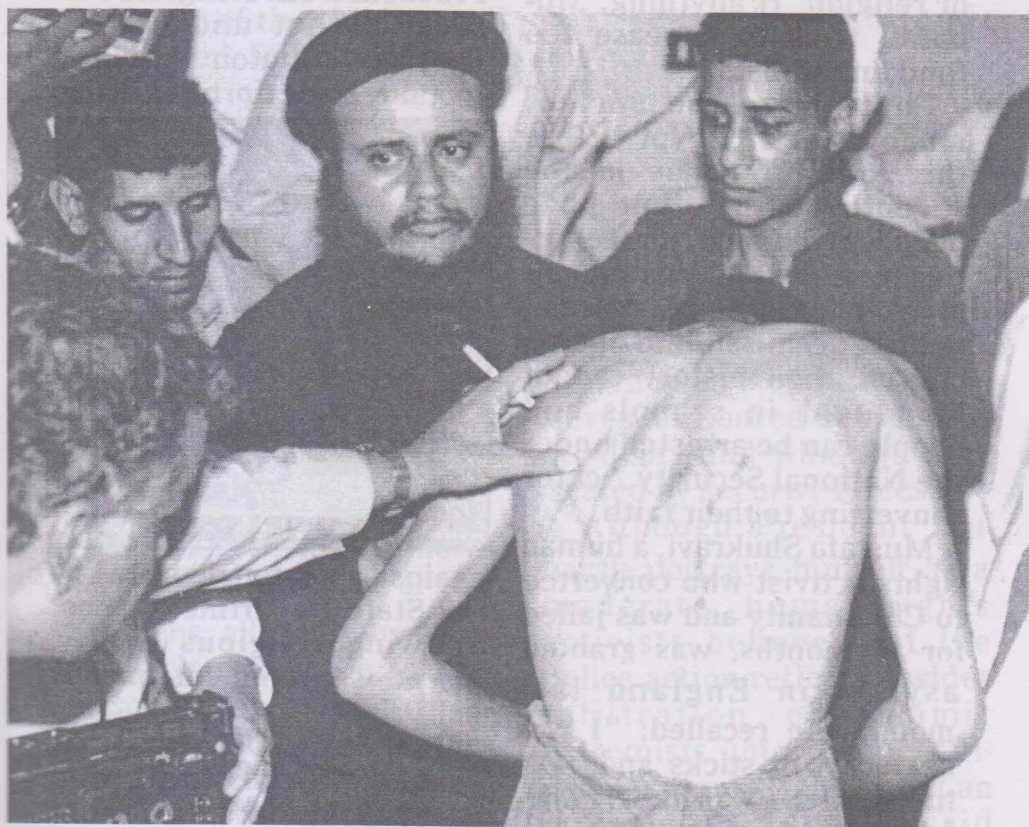


against all countries cited by the State Department as not allowing religious liberty. Egypt is prominent on this list.

The State Department is sending officials to Cairo to meet Bishop Wissa next

week. The bishop has medical reports on many of those detained, some of whom will be permanently disfigured, on addition to photographs of their injuries and hopes that these may be used to lobby for a boycott on tourism or other form of sanctions.

But the Clinton administration sees Mr Mubarak as a key player in peace negotiations between Israel and the Palestinians and seems unlikely to risk upsetting him by reducing its £1.3 billion aid package.



investigate, Bishop Wissa Joseph Assad, a project co-

Arab melting pot

The report "Egyptian police 'crucify' and rape Christians" (October 25) reflected nothing but hearsay and abounded with ungrounded claims and allegations, but certainly made good material for a story bent on sensationalism; an easy and sometimes cheap approach to serious issues befitting tabloids rather than distinguished forum such as *The Sunday Telegraph*.

The writer, Christina Lamb, from a distance and without checking, let her imagination go wild, concocting atrocities and inflated figures about arrests and torture. If she was really interested in the issue, she would have been most welcome to visit Egypt and look into the matter.

Here in Cairo we cite the example of the New York Council of Churches which issued a comprehensive report (March 1998) refuting allegations of persecution of Copts in Egypt. This report was circulated widely by this council and is certainly available to your distinguished

newspaper. The report said: "There was no evidence that the Egyptian Government allows religious persecution against Copts living in the country."

Ms Lamb is probably unaware that Egypt, historically, is the oldest melting pot. Here we do not speak of minorities. All Egyptians, irrespective of faith, creed, ideology or political views, are equal before the law. Both Muslims and Copts have lived in peace and amity for centuries, enjoying the same rights and obligations, a far-off goal still pursued by a number of European communities that have gone through sectarian strife and ethnic discrimination, of which some are still suffering.

We hope our right to reply will be respected and our response will be made available to your respectable readership.

Nabil Osman
Chairman
Egyptian State
Information Service
Cairo

Egypt misleads us all

I was encouraged by your exposure of the Egyptian authorities' persecution of Christians in Sohag ("Egypt police crucify and rape Christians", October 25); and Nabil Osman's letter last week was misleading.

Persecution of Christians in Sohag is part of a bigger picture of persecution and discrimination against Egyptian Christians. This has been documented by groups such as Jubilee Campaign, Human Rights Watch, Freedom House, Minority Rights Group and the British Coptic Association. There is extensive documentation by the Egyptian Human Rights Organisation of the Sohag incident. The British Coptic Association is in possession of 36 photographs of the tortured Copts of Sohag showing their injuries.

Coptic bishops generally keep a low profile on issues of persecution because of the fear of a backlash against them if they speak out. That Bishop Anba Wissa spoke out as he did is an indication of the severity and despera-

tion of the situation in Sohag.

The Egyptian Government is far more concerned with denying that religious persecution exists than with actually dealing the problem.

Helmy Guirguis

Chairman

British Coptic

Association

Dunstable, Beds

Nabil Osman does not deny that the incident took place; he mentions only "inflated figures". I hope that this will be noted by other concerned Christians and that they will show solidarity with their persecuted brothers and sisters in Islamic lands by writing a letter of protest to the Egyptian Ambassador.

My congratulations to Christina Lamb for daring to make public that it is Christians who are being persecuted, a fact that is usually ignored by the secular press when reporting on massacres in Eastern and African countries.

M L Lauwereins

Brasschaat,

Antwerp

٥ - بيان قداسة البابا شنودة الثالث بعد نشر
تقرير الصنداي تليجراف
في ٥ نوفمبر ١٩٩٨ حول أحداث الكشخ الأولى

Coptic Orthodox Patriarchate

FROM H.H. POPE SHENOUDA III

Deir Anba Rueiss, Ramses Avenue, ABBASSIYA,

CAIRO 11381, EGYPT

CABLE : EL ANBA RUEISS, CAIRO.

بيان

من البابا شنودة الثالث
حول أحداث الكشخ



- ١- قرية الكشخ قرية هادئة جداً في أقصى الصعيد ، غالبة سكانها من
القبائل . ولم تحدث فيها أية فتنة طائفية ، ولداً على خلاف طائفتي بين
المسيحية والمسيحية . بل العلاقة بينهم طيبة جداً
- ٢- الجريمة التي حدثت في هذه القرية في ١٤ أغسطس سنة ١٩٩٨ ، وتُتَلَّ
فيها إثماته من المسيحية ، هي جريمة قتل عادية ، لا علاقة لها بالهجرة
بالوحدة الوطنية
- ٣- كل ما في الأمر ، أنه بعض رجال الشرطة حدثت منهم تجاوزات
واعتداءات أثناء التحقيق في الجريمة . وقد أخذ وزير الداخلية اجراء
حاسماً ضد المتجاوزين في هذا الموضوع . والنيابة تتولى التحقيق .
- ٤- إنه ما نُشر في وسائل الإعلام الأجنبية ، كان مبالغاً فيه جداً ،
رئيساً الى سمعة مصر ، الأمر الذي لا نقبله
- ٥- أرى من الحكمة أنه ينتهي الموضوع عند هذا الحد . ولدينا قوة على
تصعيد الأمور . فاستمر هذا التصعيد ليس من الصالح في شيء .
- ٦- ونحن لا نقبل التدخل الأجنبي في أمورنا الداخلية التي نقوم بحلها
في حدود مع المسئولين في بلادنا . وقد صرحت بهذا مراراً
- ٧- وختاماً ، ندعو الجميع الى تهدئة الأمور ، لا الى إثارتها
ولتكن مصر وجهكم بخير ، وفي سلام

شودة
١٩٩٨/١١/٥

صورة البيان الذي أرسله قداسة البابا بخط يده إلى الصحف المصرية ومجلة أنباء الشرق الأوسط

٦- بيان الألفين في الصنداي تليجراف وصحف أوربية وأمريكية وكندية

A MESSAGE FROM THE CHRISTIANS OF EGYPT

The Christians of Egypt denounce the continuous attempts of hostile dark forces against Egypt that play on the religious sentiments of foreign communities outside Egypt.

These attempts are targeted to spread false claims of persecution against Copts in Egypt, while in reality Copts practice their religion freely in Egypt, they build their churches in spite of the bureaucracy. Copts and Muslims are very friendly towards one another, and are completely integrated socially. The presence of outstanding Copt-owned business groups and pillars of the society is evident proof.

If there are any minor issues related to the treatment of Copts in Egypt, they are due to individuals and can not be attributed to government policy. On the contrary, the government positively interferes in many of these issues.

The Copts of Egypt resent the outsiders' manipulation of a false cause under their name to disfigure the image of the people and government of Egypt before the international community.

This statement has been signed by more than 2000 from the most prominent writers, journalists, businessmen, lawyers, physicians, entertainers, performers, etc. ... of the Christians of Egypt.

• **REV. NABIL SAMUEL ABADIR**
General Manager of Coptic Evangelic Organisation for Social Services

• **EMILE ASAAD**
F. General (Police)

• **IMAGUED ATEYA**
Assistant Chief Editor of Mosawir Magazine

• **MONTASSER BELLAH**
Actor

• **KHAIRY BESHARA**
Movie Director

• **AMIN FAHIM**
Executive President of the Association of Upper Egypt for Education and Development
Board member of the Egyptian Association for the Promotion of National Unity
Member of Penitential Council of the Vatican of Italy

• **RAOUF GHABBOUR**
Businessman

• **RAOUF CHAFIK GHALLY**
Journalist

• **REV. RAFIK GREISH**
President of the Episcopal Committee
for the Catholic Church

• **NASSIF KAUFMAN**
Businessman

• **RAMY LAKAH**
Businessman

• **SHERIF FOUAD NAGUIB**
Surgeon

• **NASR A. NASR**
General Supervisor Ministry of Education

• **ADEL YOUSSEF RIAD**
Prof. at Ain Shams Univ.

• **MAKRAM RIAD**
Medical Consultant of Giza Governor.
Medical Consultant of the Parliament E.
Medical Consultant of the Shoura Council L.

• **SAMY SAAD**
Businessman

• **REV. ADIB SALAMA**
Director of Information and Public Relation of Coptic Evangelic
Organisation for Social Services

• **NAGUIB SAWERESS**
Businessman

• **HALA SEDKI**
Actress

• **SARWAT ABDEL SHAHID**
Lawyer at Appeal Court

For more information please call : Tel : 202 1180624 Fax : 202 1189624
68, El Margham St. Heliopolis - Cairo, Egypt
www.2000signatures.com

- بالنسبة لحادث القضية رقم ١٨٨٢/٩٨ إدارى دار السلام والخاص بالعثور على جثتين لكلا من :
- ١- سمير عويضة حكيم ٢٥ سنة سائق وتباع مولود ومقيم بقرية الكشح مركز دار السلام
 - ٢- كرم تامر أرسل ١٩ سنة تباع مولود ومقيم بقرية الكشح مركز دار السلام
- المصابان بأعيرة نارية وذلك بالقرب من مدرسة الكشح الابتدائية ونظراً لخطورة الحادث وما يمثله من الإخلال الجسيم بالأمن ولا سيما فى الظروف الراهنة وبناء على توجيهات السيد اللواء مساعد الوزير مدير الأمن بسرعة كشف غموض الحادث وملابساته وضبط الجاني والسلاح المستخدم فقد تم تشكيل فريق بحث تحت إشراف السيد العميد مدير إدارة البحث الجنائي بالتنسيق مع فرعى الأمن العام وأمن الدولة بسوهاج وضم ضباط إدارة البحث الجنائي وفرع بحث الشرق ووحدة مباحث مركز دار السلام وتضمنت خطة البحث فى بنودها ما يلي:
- سرعة الانتقال إلى محل الحادث لإعادة المعاينة فى محاولة لوجود أثار تفيد فى كشف غموض الحادث.
 - فحص محل الحادث من حيث المترددين عليه والطرق الموصلة له وأصحاب الأراضي المحيطة والمساكن المجاورة لمكان الحادث والمترددين بحكم عملهم (مدرسين - عمال المدرسة).
 - محاولة وجود علاقة ربط بين المجني عليهما وخلاقاتهما وعلاقاتهما فى محاولة للوصول لوجود دافع على ارتكاب الحادث.
 - فحص أهلية المجني عليهما وعمما إذا كان هناك خلافات بينهما وعائلات أخرى بالناحية قد ترقى لمستوى الدافع.
 - فحص خط سير المجني عليهما منذ خروجهما من مسكنهما حتى وقت العثور على جثتهما فى محاولة للوصول إلى شاهد رؤية قد شاهد الجناة برفقة المجني عليهما.
 - فحص الأماكن التى يتردد عليها المجني عليهما أو المترددين على الأماكن وكذا أصدقاء المجني عليهما والمخالطين لهما من سيئ السمعة.
 - فحص علاقة المجني عليهما بالآخر على وجه التحديد وعمما إذا كان هناك خلافات سابقة بينهما.
 - فحص المقرج عنهم حديثاً من السجون والمسجلين وذوى السمعة السيئة والمشهور عنهم ارتكاب مثل هذه الحوادث.
 - تجنيد المصادر السرية وتكليف الشرطة السرية بالانتشار بمحل الواقعة لجمع المعلومات التى تفيد فى كشف غموض الحادث.
 - محاولة التوصل للدافع على ارتكاب الحادث وعمما إذا كان بقصد الانتقام أو السرقة.
 - الاستعانة بقسم المعلومات الجنائية للكشف عن سوابق واتهامات المجني عليهما عما إذا كان هناك اتهامات أو خصومات هم أطراف فيها - - - وكذا سلوكهما بالمنطقة.
- فقد أسفرت جهود البحث على النتائج التالية:
- المجني عليهما سيئ السمعة والسلوك اعتادا لعب القمار والميسر وتجارة الخمر ومخالطة الأصدقاء الخطرين بالمنطقة. وتبين من الكشف عليهما جنائياً أن المجني عليه كرم تامر أرسل تم ضبطه فى القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٤ بجلسة ١٥/٥/١٩٩٤ وأعيدت قيدها برقم ٢٨ أحداث ٩٤ وحكم عليه بوضع الحدث تحت الاختبار القضائي وكذا القضية ٦٤٢٨ لسنة ٩٧ جنح دار السلام وأعيد قيدها برقم ٩٥ لسنة ٩٧ جنح أحداث وحكم عليه بوضع الحدث تحت الاختبار القضائي (بيع خمر).
 - ومن خلال فحص المترددين على المجني عليهما بمحل الحادث وكذا أصدقائهما أمكن لفريق البحث التوصل إلى شاهدي رؤية وقت ارتكاب الحادث هما:
- (١) ياسر شهيد علام ٢٣ سنة عامل أجرى مولود ومقيم بقرية الكشح وحالياً بإدارة قوات أمن المنى.

(٢) عبده ميخائيل ملك ٢٢ سنة عامل أجرى مولود ومقيم بقرية الكشح وحالياً بإدارة قوات أمن المنيّا.

● وبمناقشة الأول أقر شفاهة بأنه مساء يوم الجمعة الموافق ١٤/٨/١٩٩٨ كان متواجد أمام محل سوبر ماركت (شرى ماركت) بقرية الكشح تقابل مع المجنى عليه كرم تامر أرسل ممسكاً بكشاف أحمر اللون على ناصية الشارع الذي يقطن به الأخير والذي قرر بأنه فى طريقه لقضاء سهرة مع بعض الأصدقاء وسلك طريقه شرقاً على الجسر العمومي ومنه إلى الطريق الوسطاني وبعدها بفترة وجيزة تقابل مع المدعو عبده ميخائيل مل أثناء خروجه من الشارع والذي يقطن به فأخبره بأن كرم سلك الطريق الوسطاني ومعه كشاف لقضاء سهرة مع بعض الأصدقاء/ وفور ذلك توجه عبده ميخائيل إلى الناحية البحرية من الجسر وتقابل مع المدعو/ شيبوب وليم أرسل وتحدثا سوياً وسلك بعد ذلك شرقاً على الجسر وجلسا أمام حنفية الخطافي واتجها إليهما واستفسر من عبده عن وجهته فقرر له الأخير بأنه والمدعو شيبوب يتجهان إلى الطريق الوسطاني لمقابلة أحد الأصدقاء فتبعهما حتى وصل إلى الأرض القضاء الواقعة أمام المدرسة من الناحية الشرقية وعند وصوله شاهد كلا من كرم تامر وسمير عويضة المجنى عليهما يلعبان القمار على ضوء الكشاف الخاص بالمجنى عليه الأول فى وجود عبده ميخائيل وشيبوب وليم أرسل وبعد ذلك بفترة وجيزة حضر المدعو / أيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ من ذات الناحية وطلب كلا من شيبوب وأيوب الانضمام إلى كلا من كرم وسمير للعب القمار معهما وقام كرم بالانسحاب من اللعب والبقاء بنفس المكان بينما ظل سمير وأيوب وشيبوب يقومون بلعب القمار وبعد ذلك بحوالي ساعة تقريباً انصرفا ومعه عبده ميخائيل من المكان حيث اتجه الأول سالكاً الطريق إلى منزله بينما اتجه هو سالكاً الطريق الوسطاني من الناحية البحرية وبعد عروجه على الجسر شاهد المدعو عبد ميخائيل أثناء عوبته على الطريق الوسطاني المؤدى إلى الأرض القضاء محل الحادث وعاد مرة أخرى وتقابل مع سالفى الذكر مرة أخرى حيث كان قد انضم إليهم كرم تامر للعب القمار وبعد قيام المجنى عليه سمير عويضة بتحقيق مكسب مالي كبير أراد الانصراف إلا أن المدعو شيبوب وليم رفض ذلك لتعويض ما خسره أثناء اللعب وأصر على استمراره فى اللعب واحتدم النقاش بينهما مما أدى إلى تشابكهما بالأيدي وأثناء ذلك تدخل المجنى عليه كرم تامر لفض المشاجرة بينما قام المدعو أيوب الدرج بالمسك بالمدعو شيبوب لإبعاده بينما قام المجنى عليهما بالتشاجر مع بعضهما نظراً لصلة القرابة بين كرم وشيبوب (أبناء عمومة) وقيام المجنى عليه سمير أتتعدى على المجنى عليه كرم بالأيدي وأثناء ذلك قام المدعو شيبوب بإخراج سلاح نارى من ملابسه عبارة عن طبنجة وأطلق عياراً نارياً تجاه المجنى عليهما فأصابت المجنى عليه كرم فسقط على الأرض فأسرع ومعه عبده ميخائيل تجاه المصاب قائلين له (ابن عمك مايقصدكش ودى بسيطة) فرد عليهما قائلاً (هموت واتحرم من الشلة الحلوة) وأثناء ذلك قام المدعو أيوب الدرج بالهرب من مكان الحادث سالكاً الناحية القبلية بالطريق الوسطاني كما أضاف قيام المدعو شيبوب وليم بإطلاق عدة أعيرة نارية تجاه المجنى عليه سمير عويضة أثناء قيامه بتجميع النقود من على الأرض حصيلة للعب أردته قتيلاً وشاهد وزميله عبده ميخائيل المدعو شيبوب ممسكاً بالكشاف الغير مضيء والهرب من المكان إلى الجهة الشرقية للمدرسة سالكاً زراعات الذرة بينما قام وزميله بالفرار من مكان الحادث سالكين الطريق الوسطاني من الناحية البحرية حتى وصلا الجسر العمومي وانصرفا كلا منهما إلى منزله.

● وبمناقشة الثاني أقر شفاهة بأنه مساء يوم الجمعة ١٤/٨/١٩٩٨ توجه إلى منزل المجنى عليه كرم تامر للسؤال عنه فأبلغته والدته بأنه خرج ومعه الكشاف بعد (أن) قام بالسداء عليه أحد أصدقائه وأنه تقابل مع شيبوب وليم أمام محل السوبر ماركت (شيرى ماركت) واستعلم منه عن كرم فأبلغه الأخير بأنه لا يعلم مكانه وأثناء ذلك كان متواجد ياسر شهيد علام بنفس المكان فأبلغه الأخير بأنه تقابل مع كرم وأبلغه بأنه متوجه لقضاء سهرة مع بعض الأصدقاء وأنه شاهد كرم ومعه الكشاف متجهاً إلى الطريق الوسطاني وأنه قام بإبلاغ شيبوب وليم بحديث ياسر حيث توجه وبصحبه شيبوب وليم سالكين الجسر العمومي شرقاً حتى وصلا إلى حنفية المطافئ وانتظرا بعض الوقت حيث حضر إليهما ياسر شهيد واستفسر عن وجهتهما فقرر له بأنهما سوف يتجها إلى الطريق الوسطاني لزيارة أحد الأصدقاء وانصرفا سالكين ذات الطريق المتجه إلى الناحية القبلية حتى وصلا إلى الأرض القضاء

الواقعة شرق المدرسة ووجدا كلا من سمير عويضة وكرم تامر يقوما(ن) بلعب القمار وأثناء ذلك حضر المدعو ياسر شهيد وتلاه المدعو أيوب الدرج وطلب شيبوب وأيوب اللعب فانسحب كرم واستمر في نفس المكان كلا من سمير وشيبوب وأيوب في اللعب وبعد حوالي ساعة تقريباً انصرف ومعه المدعو ياسر شهيد حيث سلكا الطريق المؤدى إلى الناحية الغربية الموصول إلى منزله بينما سلك الثاني الطريق الوسطاني للناحية البحرية وأضاف بأنه مكث بعض الوقت بمنزله وشعر بالضيق فعاد مرة أخرى لذات المكان وتبعه ذلك ياسر شهيد حيث شاهد المجني عليه كرم قد انضم للعب مع سالف الذكر وأثناء ذلك طلب المجني عليه سمير عويضة الانصراف بعد تحقيق مكسب مالي من جراء لعب القمار إلا أن شيبوب رفض ذلك مما أدى إلى حدوث مشاجرة بينهما تدخل على أثرها المجني عليه كرم وأيوب وأمسك كلا من سمير وكرم ببعضهما وتعدى الأول على الثاني بالضرب بالأيدي وعند ذلك أخرج شيبوب سلاحاً نارياً من ملابسه وأطلق منه عياراً نارياً أصاب ابن عمه كرم الذي سقط على الأرض فأسرع نحوه ومعه ياسر شهيد قائلين له (ابن عمك مايقصدكش ودي بسيطة) فرد عليهما (حموت واتحرم من الشلة الحلوة) وعقب ذلك قام أيوب الدرج بالهرب من مكان الحادث سالكاً الناحية القبليّة للطريق الوسطاني وأثناء قيام المجني عليه سمير عويضة بتجميع المبالغ المالية من على الأرض قام المدعو شيبوب ولزم بإطلاق عدة أعيرة نارية تجاهه أربته قتيلاً وعقب ذلك شاهد وزميله المدعو شيبوب ممسكاً بالكشاف الغير مضيء يقوم بالهرب من الناحية الشرقية لمكان الحادث سالكاً زراعات الذرة بينما قام وزميله ياسر بالفرار من مكان الحادث سالكين الطريق الوسطاني للناحية البحرية حتى وصلا إلى الجسر العمومي واتجه كلاهما إلى مسكنه.

واقفل المحضر عقب ذلك في ساعته وتاريخه عقب إثبات ما تقدم ويعرض على الأستاذ وكيل النيابة بشاهدي الرؤية وإرفاقه بالمحضر رقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إداري دار السلام .

توقيع وكيل النيابة ١٩٩٨/٩/١٤ نظر

بالحضر مسكنه الحاضر سلك الناحية القبليّة للطريق الوسطاني وأثناء قيام المجني عليه سمير عويضة بتجميع المبالغ المالية من على الأرض قام المدعو شيبوب ولزم بإطلاق عدة أعيرة نارية تجاهه أربته قتيلاً وعقب ذلك شاهد وزميله المدعو شيبوب ممسكاً بالكشاف الغير مضيء يقوم بالهرب من الناحية الشرقية لمكان الحادث سالكاً زراعات الذرة بينما قام وزميله ياسر بالفرار من مكان الحادث سالكين الطريق الوسطاني للناحية البحرية حتى وصلا إلى الجسر العمومي واتجه كلاهما إلى مسكنه.

واقفل المحضر عقب ذلك في ساعته وتاريخه عقب إثبات ما تقدم ويعرض على الأستاذ وكيل النيابة بشاهدي الرؤية وإرفاقه بالمحضر رقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إداري دار السلام .

١٩٩٨ - ٩ - ١٤

٨- محضر النيابة مع العقيد الهابط بشأن تحرياته ضد الأنبا ويصا والقمصين والشاهدين وعدول الشاهدين عن شهادة الزور وتوجيه الاتهامات لهما والتحقيق مع الأنبا ويصا والقمصين

١٦٤

٢٩ درية

سبر السهرجى لرميم

مجلس النيابة

محضر تدبير النيابة

١٦٤

فتح الموضوع ١٠/٧/١٩٥٨
 تحت بند إختيار خاروفه
 بجأفت محمد محمود
 رئيس ضابط
 عسكري النسيه

اليوم الاثنين ١٠/٧/١٩٥٨
 المنعقد للمجلس ١٠/٧/١٩٥٨
 اليه ما دار بمعرفة العقيد نيل حوده الرباط رئيس قسم الجاهات
 الجاهات يوجه انيت به بالنسبة للوثائق التي تحريه نيابة مركز
 دار السلام في القوسه رقم ١٨٨٤ ٩٨ اذرى مركز دار السلام وكما
 جادت صقل كلاس الموطنة كيم كاسر ارسى رسميه موصيه حكم
 والمتمم في المدعى شيعوب ولهم ارسى وقد توافق معلوماته خلال
 المصادر السريه والتي تدل على الحريات السريه (الدقيقه) انه
 افعال اديه لم يكن مما قطعه سوجه عن مضمون الانبا ويصا « اوجه
 الدنيا لاقباط الارثوذكس » في خطه لانتفال الجاهات المسار اليه
 في اثاره ايجاد الطائفة المسيحيه المماثلين وذلك من خلال
 الترويج والوعاءات المقصده به هناك تجاورات قد اتت به
 جانب احيظه لزمه اتنا اذ ايرار الى التتبع من مكتب الوقافه
 وذلك على خلاف الحقيقه وانه لا يصف المذكور اعتمد في تنفيذ هذا
 المخطط على بعض صغار من عرف منهم القمص انطونيوس فؤاد
 حنا « المعلق وحمل مكراته (كلينا لاقباط الارثوذكس » ولهم
 ستوده القمص عبد الجيو متماثل « ارسى كليه الانبا ستوده بروج
 الرياضه مركز ساقليه » وانه المذكور رسميه يروجوه لاجتماعات
 الكازيه وداعوا على الفتنة الفصريه به خلال لقاء القمص ابناء
 الطائفة في الكنائس وخلال الزيارات التي قاموا بها لعدد من
 ابناء الطائفة تنضمه انه احيظه لزمه فاقا يتلفعه كارتيا
 للمتمم شيعوب ولهم ارسى وانه ما ادى به كلاس مستعد
 الجاهات وهم عمده فيما قيل خلال وياجر سقيده علامه اقول
 تنقيحات النيابة مخالفه للحقيقه وكنت ضابط احيظه لزمه
 رؤسا

بسم الله الرحمن الرحيم
نيابة سوهاج الكلية
محضر تحقيق النيابة
فتح المحضر يوم ١٠/٩٨ الساعة ١٢,٥ صباحاً بسرأي النيابة
رئيس النيابة
سكرتير التحقيق

تحت عبد العزيز فاروق
أرفت محمد محمود

اليوم وأثناء تواجدنا بسرأي النيابة وبناء على انتداب السيد الأستاذ المستشار المحامي العام للتحقيق والتصرف المحضر المحرر بتاريخ ١٠/٩٨ الساعة ١٠,٣٠ مساءً بمعرفة العقيد نبيل جودة الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية بسوهاج أثبت به بالنسبة للتحقيقات التي تجريها نيابة مركز دار السلام فى القضية رقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إدارى دار السلام والخاص بحادث مقتل كل من كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم والمتهم فيها المدعو شيبوب وليم أرسل فقد توافرت معلومات من خلال المصادر السرية والتي أكتنتها التحريات السرية الدقيقة (١) أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس يخططون لاستغلال الحادث المشار إليه فى إثارة الطائفة المسيحية بالمحافظة وذلك من خلال الترويج والإدعاءات المغرضة بأن هناك تجاوزات قد اتخذت من جانب أجهزة الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الواقعة وذلك على خلاف الحقيقة وإن الأسقف المذكور اعتمد فى تنفيذ هذه المخطط على بعض معاونيه عرف منهم القمص انطونيوس فؤاد حنا وكيل مطرانية البلينا للأقباط الأرثوذكس والقمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل راعى كنيسة الأنبا شنودة بنجوع الربانة مركز ساقلته وأن المذكورين يروجون الإشاعات الكاذبة ودأبوا على الفتن العنصرية من خلال لقاءاتهم بأبناء الطائفة فى الكنائس وخلال الزيارات التي قاوموا بها لعدد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلقيق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به من كلا من شهد الحادث وهم عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة مخالفة للحقيقة وتمت تحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك بهدف إصاق التهمة لمواطن مسيحي وتستر على المتهم الحقيقي "على حسب ادعائهم الكاذبة من المسلمين" وأن الأنبا ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحي على اتصال دائم وتنسيق المواقف بأحد المحامين بمدينة القاهرة يدعى مورييس حيث يتدارسون معه كيفية تصعيد مخططهم الإثارى والإتصال ببعض الجهات الأجنبية لنشر ادعائهم ومحاولة إفساد القضية المشار إليها حيث اتفقوا فيما بينهم على استغلالهم لنفوذهم الديني للضغط على شاهدي الحادث للعدول عن أقوالهم التى أدلى بها بتحقيقات النيابة وقد أكدت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه فى إطار سعيهم لتنفيذ ذلك قاموا بالعديد بالآتي:

الاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابقة أن أدلى بها فى القضية

تردد القمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل بتكليف من الأنبا ويصا على معسكر قوات أمن المنيا "أثبت تردده على المعسكر بدقتر الاستعلامات الخاص بالمعسكر بتاريخ ١٠/٩٨ حيث التقى ببعض الضباط المسؤولين به والتمس منح كلا من المجندين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام شاهدي الإثبات إجازة لمدة خمسة أيام اعتباراً من ١٠/٩٨ حتى ١٠/٩٨/١٠ وقد قام باصطحاب المجندين المذكورين برفقته إلى محافظة سوهاج - التقى الأنبا ويصا ومعاونيه بالمجندين المذكورين "شاهدي الحادث" عقب وصولهما لسوهاج حيث قاما بالضغط عليهما وإقناعهما بضرورة أن يتوجها إلى النيابة والعدول عما سبق أن أدلى به من أقوال تدين المتهم شيبوب وليم أرسل والإدعاء أمام النيابة على خلاف الحقيقة بأنهما تعرضا لضغط وإكراه من قبل ضابط المباحث للاعتراف بأن المتهم المذكور هو مرتكب الحادث - كما فرضوا على المذكورين نطاق من السرية لمنع اتصاليهما بأي شخص وأضافا المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه السابق ذكره قد نجحوا فى إقناع شاهدي الحادث فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتهم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما وأنهما يعزما التوجه إلى النيابة للإدلاء

بما أُملي عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السابق الإشارة إليه - كما أشارت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومساعديه من رجال الكنيسة يخططون لتصعيد تحركهم الإثاري في أعقاب إدلاء المجندين المذكورين بالأقوال الجديدة أمام النيابة ويهدفون من ورائه إلى الإسقاط على أجهزة الأمن والإدعاء بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للاضطهاد والاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الإدعاءات المغرضة هذا وقد أشرنا على الأوراق منا بما يفيد النظر والإرفاق - وبمناسبة تواجد العقيد نبيل جوده الهابط رئيس مباحث الجنائية خارج غرفة التحقيق فقد دعوناها لداخلها ورأينا سؤاله بالآتي أجاب :

اسمي نبيل جودة الهابط ٤٣ سنة رئيس قسم المباحث الجنائية بسوهاج وسكنى معلوم لدى جهة عملي
حلف اليمين

س: ما هو موضوع المحضر المقدم منك

ج: بتاريخ ١٥/٨/٩٨ وقع حادث مقتل كلا من المواطنين كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم بناحية الكشح مركز دار السلام وأتهم فيها المدعو شيبوب وليم أرسل وقد باشرت النيابة العامة التحقيق في تلك الواقعة بنياية مركز دار السلام وقيدت برقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إدارى دار السلام وبالنسبة لهذا الحادث فقد توافرت معلومات من خلال مصادرها السرية وأكتمتها التحريات السرية الدقيقة تفيد الآتي:

أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس يخططون لاستغلال الحادث المشار إليه في إثارة أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة وذلك من خلال الترويج لإدعاءات مغرضة بأن هناك تجاوزات قد اتخذت من جانب أجهزة الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الواقعة وذلك على خلاف الحقيقة - أن الأسقف المذكور اعتمد في تنفيذ هذا المخطط على بعض معاونيه من رجال الكنيسة عرف منهم القمص انطونيوس فؤاد حنا " وكيل مطرانية البلينا للأقباط الأرثوذكس " والقمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل " راعى كنيسة الأنبا شنودة بنجوع الربانة مركز ساقلته " وأن المذكورين يروجون الإشاعات الكاذبة ودأبوا على الفتنة العنصرية من خلال لقاءاتهم بأبناء الطائفة في الكنائس وخلال الزيارات التي قاموا بها لعدد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلقيق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به كلا شهود الحادث عبده ميخائيل ملك ويسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة مخالف للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي والتستر على المتهم الحقيقي " على حسب ادعاءاتهم الكاذبة " من المسلمين وأن الأنبا ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحي على اتصال دائم وتنسيق المواقف بأحد المحامين بمدينة القاهرة يدعى مورييس حيث يتدارسون معه كيفية تصعيد مخططهم الإثاري والاتصال ببعض الجهات الأجنبية لنشر ادعاءاتهم ومحاولة إفساد القضية المشار إليها حيث اتفقوا فيما بينهم على استغلالهم لنفوذهم الديني للضغط على شاهدي الحادث للعدول عن أقوالهم التي أدلى بها بتحقيقات النيابة وقد أكدت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه في إطار سعيهم لتنفيذ ذلك قاموا بما يلي:

- الاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابقة أن أدلى بها في القضية - تردد القمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل بتكليف من الأنبا ويصا على معسكر قوات أمن المنيا " أثبت تردده على المعسكر بدفتر الاستعلامات الخاص بالمعسكر بتاريخ ٥/١٠/٩٨ حيث التقى ببعض الضباط المسؤولين به والتمس منح كلا من المجندين عبده ميخائيل ملك ويسر شهيد علام شاهدي الإثبات إجازة لمدة خمسة أيام اعتباراً من ٥/١٠/٩٨ حتى ٩٨/١٠/٩٨ وقام باصطحاب المجندين المذكورين برفقته إلى محافظة سوهاج التقى الأنبا ويصا ومعاونيه بالمجندين المذكورين " شاهدي الحادث " عقب وصولهما لسوهاج حيث قاما بالضغط عليهما وإقناعهما بضرورة أن يتوجها إلى النيابة والعدول عما سبق أن أدلى به من أقوال تدين المتهم شيبوب وليم أرسل والادعاء أمام النيابة على خلاف الحقيقة بأنهما تعرضا لضغط وإكراه من قبل ضباط المباحث للاعتراف

بأن المتهم المذكور هو مرتكب الحادث -كما فرضوا على المذكورين نطاق من السرية لمنع اتصالهما بأي شخص وأضاف المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه السابق ذكرهم قد نجحوا في إقناع شاهدي الحادث في تنفيذ ذلك بعد تنخل أهليتهم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما وأنهما يعتزما التوجه إلى النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السابق الإشارة إليه كما أشرت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومساعديه من رجال الكنيسة يخططون لتصعيد تحركهم الإثاري في أعقاب إدلاء المجندين المذكورين بالأقوال الجديدة أمام النيابة ويهدفون من وراءه إلى الإسقاط على أجهزة الأمن والادعاء بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للاضطهاد والاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الادعاءات المغرضة

س: وهل أجريتم تحريات عما أدلت به من أقوال

ج: نعم أجريت تحريات أسفرت عما تردد من أقوال بمحضر التحقيق الآن

س: وهل شارك أحد في إجراء تلك التحريات

ج: التحريات أجريها بنفسه بالاستعانة ببعض المصادر السرية التي لا أستطيع البوح بها حفاظاً على الأمن العام

س: وما المدة التي استغرقتها تلك التحريات

ج: بدأت هذه التحريات عقب الحادث بأسبوع وحتى قبل تحرير هذا المحضر

س: وما مصدر تحرياتكم

ج: مصادر سرية لا أستطيع البوح بها حرصاً على الأمن العام

س: وما الذي أسفرت عنه تلك التحريات

ج: أسفرت عن أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا ومساعديه القمص انطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل وآخرين يخططون لإستغلال الحادث المحرر عنه المحضر رقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إداري مركز دار السلام في إثارة الطائفة المسيحية بترويج ادعاءات مغرضة بحدوث تجاوزات من جانب أجهزة الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الحادث وذلك على خلاف الحقيقة وأن مرتكب الحادث شخص مسلم وليس مسيحي الديانة

س: وما موضوع المحضر ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إداري مركز دار السلام

ج: تخلص واقعة المحضر ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إدارة مركز دار السلام فيما تبلغ به من المواطن عادل تامر أرسل سليمان ٣٢ سنة عامل ومقيم بقرية الكشح التابعة للمركز من عثوره على جثتين أمام المدرسة الابتدائية بالقرب من منطقة الزراعات وأن الجثة الأولى لشقيقه كرم تامر أرسل ١٦ سنة تباع سيارة والجثة الثانية للمدعو سمير عويضة حكيم ٢٥ سنة تباع وبهما أعيرة نارية وأسفرت جهود البحث على أن مرتكب الحادث المدعو شيبوب وليم أرسل وتبين من الفحص أن المجني عليهما اعتادا التردد على مكان العثور على جثتيهما للعب القمار والميسر واحتساء الخمر صحبة أصدقائهما أمام المدرسة إلي أن توصلت جهود البحث إلي وجود عدد اثنين شاهد رؤية للحادث لحظة ارتكابه وهما المدعو ياسر شهيد علام ٢٢ سنة مجند بإدارة قوات الأمن بالمنيا ومقيم بناحية الكشح ٢ - عبده ميخائيل ملك مجند بإدارة قوات الأمن بالمنيا ومقيم بنفس الناحية وباشرت النيابة التحقيق

س: وهل أدلى كلا من ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك بأقوالهم أمام النيابة

ج: أيوه

س: وما مضمون ما أدلى به

ج: قرر الشاهدان سألني الذكر أنهما تواجدا صحبة المجني عليهما كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم مساء الجمعة الموافق ١٤ / ٨ / ٩٨ / وبصحبتهما المدعو شيبوب وليم أرسل بمكان الحادث قاما المجني عليهما بلعب القمار واثناء ذلك أراد أحدهما الإنصراف عقب فوزه وحصوله على مبلغ مالى إلا أن المدعو شيبوب وليم أرسل رفض ذلك وأصر على الاستمرار في اللعب وتعويض خسارته فحدث مشادة كلامية تطورت إلي مشاجرة قام على أثرها المدعو شيبوب وليم أرسل بإخراج طبنجة من طيات ملابسه أطلق منها عياراً نارياً أصاب المجني عليه كرم تامر أرسل بطريق الخطأ فأراد قتيلاً واستمر في إطلاق الأعيرة النارية حيث أصاب المجني عليه الثاني ولقيا مصرعهما في الحال وفر هارباً وهذه

ما أدلى به الشاهدين بمحضر تحقيق النيابة العامة بدار السلام

س: وما الذى ترتب على شهادة كلا من ياسر شهيد علام وعبد مياخائل ملك

ج: ترتب على ذلك صدور قرار من النيابة العامة بضبط المتهم شيبوب وليم حيث تم ضبطه تنفيذاً لقرار النيابة العامة وبمواجهته بما جاء بأقوال شاهدي الحادث اعترف بارتكابه وأضاف بأنه قد تخلص من السلاح بإلقائه بالحقول الزراعية بالطريق الذى سلكه أثناء الهروب وتم ضبط السلاح والمتهم محبوس حالياً على ذمة هذه القضية

س: ألم يكن هناك شهود آخرون لواقعة مقتل المجني عليهما سألقى الذكر

ج: ما توصلت إليه التحريات تواجد الشاهدين السلف الذكر والذان أدلى بأقوالهم أمام النيابة

س: وما هي التصرفات التى بدرت من رجال الدين المسيحي ومنهم ويصا أسقف البلينا للأقباط

الأرثوذكس حيال هذه القضية

ج: عقب الحادث وأثناء السير فى إجراءات البحث قاما الأنبا ويصا ومعاونيه بالتحرك بالقرية وهى قرية الكشح محل الحادث مركز دار السلام وتحريض المواطنين بعدم الإدلاء بأى معلومات تفيد فى الكشف عن غموض الحادث متسترين وراء الصفة الدينية خلاف الحقيقة وقد أدى هذا إلى إحجام المواطنين عن الإدلاء بأى معلومات لأجهزة الأمن كما قاموا بإظهار إستيائهم من استدعاء المواطنين لاستجوابهم بحجة أن عدد المستجوبين المسيحيين أكثر من مثيلهم من المسلمين وترديد هذه الأقوال بين المواطنين ونقل هذه الصورة الغير صحيحة إلى كافة المواطنين المسيحيين وإشاعة اضطهاد الشرطة للمسيحيين وتركيزهم على البحث عن المتهم فى هذا الحادث فى أوساط المسيحيين دون المسلمين علماً بأن الفحص شمل ذوى السمعة السيئة ولاعبى القمار والميسر ومخالطهم من أصدقاء المجني عليهما دون تفرقة بين مسلم ومسيحي إلا أن تم تحديد المتهم الحقيقي للحادث بناء على ما شهد به شاهدي الحادث المشار إليهما وتقديمه للنيابة العامة التى قررت حبسه فقام الأنبا ويصا ومعاونيه وعلى وجه التحديد انطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح وآخرين بالاتصال بصحف المعارضة مثل جرينتي الوفد والأهالي ونشر أقاويل تثير الفتنة الطائفية عن عمليات تعذيب وقبض عشوائي للمسيحيين دون المسلمين تنم عن إثارة وبعبدة عن حقيقة ما حدث كما قاموا بالاتصال ببعض الجهات الأجنبية ومنها منظمة حقوق الإنسان العالمية وأمدوها بمعلومات مغايرة للحقيقة عن تجاوزات لأجهزة الأمن واضطهاد لآبناء الطائفة المسيحية وترتب عليها حضور العديد من الصحفيين الأجانب موفدين من قبل المنظمة لمقابلة أهالي قرية الكشح والإطلاع على ما يحدث بها كما قاموا بإرسال فاكسات لجهات خارجية ونشر معلومات مغايرة للحقيقة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت والتي تتيج لكل دول العالم الإطلاع على ما هو منشور لها على لسانهم بالاضطهاد للمسيحيين وتجاوزات رجال الأمن كما قاموا بإجراء العديد من اللقاءات وتجمعات للمواطنين داخل الكنائس والمطرايات التابعة لهم وحث المواطنين المسيحيين على عدم السكوت قبل ما حدث فى القضية من حبس المتهم شيبوب وليم أرسل وتأثرتهم ضد أجهزة الأمن ودفعهم إلى التقدم للنيابة العامة ببلاغات كاذبة ضد ضباط المباحث وقيامهم بتعذيب المواطنين فى واقعة تحققها النيابة العامة بدار السلام وهى محل تحقيق وأخيراً محاولة إنبال كافة القساوسة ورجال الكنيسة على مستوى محافظة سوهاج من شمالها إلى جنوبها لترديد هذه القولات مستغلين تأثيرهم الديني على مواطنين داخل الكنائس خلافاً لدورهم الحقيقي وتصعيداً لهذه النواقف قاما الأنبا ويصا بتكليف القمص شنودة القمص عبد المسيح بالتوجه إلى قوات أمن المنيا والتماس منح المجندين شاهدي الواقعة إجازة لمدة خمسة أيام لظروف عائلية خلافاً للحقيقة حيث يمكن من الحصول على إجازة لمدة خمسة أيام لشاهدي الواقعة واصطحبهما إلى سوهاج واتصلا هو والأنبا ويصا وباقي القساوسة بأهلية الشاهدين وقاموا بالضغط عليهما وذويهما مستغلين الصفة الدينية لتغيير شهادتهما والعدول عنها أمام النيابة العامة وتعرضهما لضغط وإكراه من قبل أجهزة الأمن وقد تحجروا فى إقناع الشاهدين بالعدول عن شهادتهما وفرضوا عليهما نطاق من السرية لعدم الاتصال بهما وأنهما ينون التوجه إلى النيابة العامة للإدلاء بذلك

س: وأين يتواجد الشاهدين عبده مياخائل ملك وياسر شهيد علام

ج: هما متواجدان فى مكان كنسي^٢ يسيطر عليه الأنبا ويصا ومعاونيه وهذا ما تبين من التحريات
س: وما هي الأقوال التى شهد بها الشاهدين
ج: تم الاتفاق معهما وأهليتهما عن العدول عما شهدا به من رؤيتهما وتواجدتهما أثناء واقعة مقتل
تامر كرم أرسل وسمير عويضة حكيم وكذا مشاهدتهما للمتهم شيبوب لحظة ارتكابه للواقعة وأن ما
قرروه بالتحقيقات سلفاً ما هو إلا نتيجة للضغوط الأمنية واکراههما على ما شهدا به
س: وهل هناك إكراه أو إجبار على شهادي الواقعة للعدول عما شهدا به بتحقيقات النيابة
ج: نعم هناك إكراه معنوي متمثل فى السلطة الدينية لرجال الكنيسة على أبناء الطائفة وذويهم
س: وما هي سلطة الأنبا ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحي على شاهدي الواقعة
ج: شاهدي الواقعة يتبعان دينياً كنيسة دار السلام التابعة للسلطة الدينية للأنبا ويصا حيث أنه
مطران أبروشية المنيا ودار السلام ويعتبر الرئيس الدينى الأعلى لهما وذويهما وطاعته واجب دينى
عليهما وذويهما
س: وما هي المنفعة التى ستعود على الأنبا ويصا ومعاونيه من عدول شاهدي الواقعة عن أقوالهم
التي شهدا بها أمام نيابة دار السلام
ج: عدول شاهدي الواقعة يتيح له ترديد مقولة أن أبناء الطائفة المسيحية يتعرضون للاضطهاد
الديني للبلاد ويتيح له الاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج ويدلل على صدق
مقولته بعدول شاهدي الواقعة مما يمكنه أيضاً الإسقاط على أجهزة الأمن باظهارها فى صورة الأجهزة
التي تقوم باضطهاد المسيحيين بالدولة والتفرقة بينهم
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: لا
تمت أقواله ووقع نبيل جوده الهابط

رئيس النيابة

واقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم وقررنا الآتى:

أولاً : يصرف الحاضر من سراي النيابة

ثانياً : تطلب القضية رقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إدارى مركز دار السلام للأطلاع عليها

رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف : محضر العدول عن الشهادة الزور لعبده ميخائيل والتحقيق معه
وتوجيه النيابة له تهمة التزوير فى نفس المحضر):

فتح المحضر اليوم فى تاريخه الساعة ٨,٤٥ مساءً بسراي النيابة بالهيئة السابقة
حيث عرض علينا الجنائية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ جنائيات دار السلام والتي كانت مقيدة برقم
١٨٨٢ لسنة ٩٨ إدارى مركز دار السلام وتم الإطلاع عليها وعلى شهادة كلا من عبده ميخائيل ملك
وياسر شهيد علام وبمناسبة تواجد شاهدي الواقعة سالفى الذكر خارج غرفة التحقيق فقد دعونا الأول
داخلها وسألناه بالآتى أجاب:

اسمي عبد ميخائيل ملك ٢١ سنة مجند بقوات أمن المنيا مولود بقرية الكشح بمركز دار السلام
ويحمل بطاقة رقم ٥٥٨٧٦ سجل مدنى دار السلام

س: ما قولك فيما سطره العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية بمحضره
المؤرخ ٩٨/١٠/١٦ الساعة العاشرة والنصف مساءً وما قرره بالتحقيقات "تلوناه عليه"

ج: هو فعلاً القمص شنودة القمص عبد المسيح حضر إلي المعسكر بفرق أمن المنيا يوم الاثنين
الموافق ٩٨/١٠/٥ والتمس من قائد المعسكر إجازة لي ولزميلي ياسر شهيد علام وفعلاً تم الموافقة لنا
على إجازة تبدأ من يوم ٩٨/١٠/٥ حتى ٩٨/١٠/١٠ واصطحبنا القمص شنودة القمص إلي مدينة

٢- الصحيح أن الشاهدين كانا متواجدين فى السجن بعد أمرت النيابة بجسبهما عندما ذهبوا للعدول عن الشهادة. ويلاحظ أن تاريخ هذا المحضر وهو

١٧ أكتوبر ١٩٩٨ هو نفس تاريخ محضر العدول عن الشهادة وعدم إطلاق سراحهما

سوهاج بسيارته الخاصة وهى ماركة بيجو صالون وعندما وصلنا إلى مدينة سوهاج مساء يوم الاثنين بالليل توجه بنا إلى أحد المساكن بسوهاج وأقمنا بهذا المسكن الذى لا أعرف عنوانه حتى اليوم وقمنا بالتوجه صحبة الأستاذ وديع نصحى المحامى إلي سراي النيابة الكلية للعدول عن شهادتنا التى كنا قد أدلينا بها أمام نيابة دار السلام ولم يمارس على أحد الضغط أو الإكراه للعدول عن الشهادة والتي أدليت بها أمام النيابة اليوم

س: ما قولك وقد أثبت بمحضره وبالتحقيقات من أن بعض رجال الدين المسيحي ومنهم الأنبا ويصا يروجون بين أبناء الطائفة بأن أجهزة الأمن قامت بتفريق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل ج: أنا لا أعرف شئ عن هذا الموضوع

س: ما قول وقد أضاف أن ما أدلى به كلا من شاهدى الإثبات عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة العامة مخالف للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وانهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي وهذا ما يردده رجال الدين المسيحي ومنهم ويصا ج: أنا لا أعرف حاجة عن الكلام ده خالص

س: ما قولك وقد أضاف أن رجال الدين ومنهم الأنبا ويصا ومعاونيه قاموا بالاتصال بأهليتك والضغط عليهم وأقناعهم بضرورة عدولك عن أقوالك السابقة أن أدليت بها فى القضية ج: لم يحدث هذا ولم يتصل أحد بأهليتي

س: ما قولك وقد أضاف بأن القمص شنودة القمص عبد المسيح بتكليف من الأنبا ويصا تردد على معسكر قوات أمن المنيا وذلك كما هو ثابت تردده بدفتر الإستعلامات بالمعسكر بتاريخ ٩٨/١٠/٥ ج: أيوه حصل أن القمص شنودة القمص عبد المسيح حضر إلي المعسكر يوم الاثنين الموافق ٩٨/١٠/٥

س: وما سبب تردده على معسكر قوات الأمن بالمنيا بذات التاريخ ج: هو جه يأخذ لي إجازة من قوات الأمن علشان أنا لي خمسين يوم ما نزلتش س: وما مدة الإجازة التى حصلت عليها

ج: أنا حصلت على إجازة خمسة أيام من ٩٨/١٠/٥ حتى ٩٨/١٠/١٠ س: وهل أصطحبك القمص شنودة عبد المسيح عقب الحصول على إجازة ج: نعم أنا ركبت سيارة القمص بيجو صالون وعدنا إلي سوهاج س: ومن كان برفقتكم حينئذ

ج: أنا كان معنا فى العربية ياسر شهيد علام لأنه القمص جاب له أجازة برضه س: وما سبب توجه القمص إلي معسكر قوات أمن المنيا والحصول لكما على إجازة ج: أنا معرفش سبب مجيئه أيه وسبب حصوله على الإجازة لينا ليه

س: ألم يدور حوار فيما بينكما والقمص شنودة القمص عبد المسيح أثناء العودة إلي مدينة سوهاج ج: لم يحدث أي حوار فيما بيننا طول المسافة من المنيا إلي سوهاج س: ألم تقضى له ما بداخلك للعدول عن شهادتك باعتباره أنه رجل دين

ج: أيوه هو حصل أن احنا واحنا جاينين فى السكة قلت له يا أبونا أنا شهدت شهادة زور على شيبوب وليم أرسل فا إيه رأيك أعمل إيه وقال لي يا ابني روح ريح ضميرك وقدام وكيل النيابة علشان يسامحك الله

س: وهل ذكر ياسر شهيد علام ذلك للقمص شنودة القمص عبد المسيح ج: أيوه هو قاله زى ما أنا قلت له س: ومتى وصلتكم إلي مدينة سوهاج

ج: أحنا وصلنا سوهاج يوم الاثنين بالليل حوالى الساعة ٣ صباحاً س: والى أين توجهتم

ج: هو قعد يلف بينا بالعربية على الجماعة قرايبه لحد ما لقي لينا سكن فاضى وقعدنا فيه لغاية يوم الأربعاء لحظة توجهنا للنيابة س: وأين هذا السكن الذى أقمتم به

ج: أنا معرفهوش

س: ومن الذى كان يقيم معك فيه

ج: مكنتش قاعد معانا غير ياسر فقط

س: ولماذا لم تتوجهوا إلى قرية الكشح مركز دار السلام محل اقامتكمما

ج: أئنا قلنا لئنا نرتاح هنا فى سوهاج لغاية يوم الاربع علشان نروح النيابة

س: وهل أفهمك القمص شنودة القمص عبد المسيح عن كيفية ما سوف تدلى به من شهادة لإزالة

ضميرك
ج: أيوة هو قال لي روح قول الحقيقة ولو كانت على رقبتيك وبرضه قال لزميلي ياسر هذا الكلام
س: ما قولك فيما جاء بأقوال العقيد نبيل جودة الهابط بالتحقيقات أن الأنبا ويصا ومعاونيه قد
التقى بكما عقب وصولكما إلى مدينة سوهاج وقاما بأقناعكما بضرورة التوجه إلى النيابة والعدول على
ما سبق أدليت به

ج: لم يتقابل معنا أحد ومفيش ضغوط ولا حاجة

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا ومعاونيه نجحوا فى إقناعك وزميلك فى تنفيذ ذلك بعد
تدخل أهليكم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما

ج: محصلش الكلام ده

س: ما قولك وقد صدق ما أدلى به بالتحقيقات العقيد نبيل جودة الهابط وحضوركم اليوم للعدول
عن الشهادة

ج: أنا اللي أعرفه قلت عليه

س: وما تعليقك لما سطره بمحضره وما قرره بالتحقيقات

ج: الله اعلم وأنا معرفش حاجة عن الموضوع اللي هو قاله

س: ما قولك وقد قرر العقيد نبيل الهابط بمحضره أن رجال الدين المسيحى بمحاظنة سوهاج وعقب
العدول عن أقوالك يهدفون الإسقاط على أجهزة الأمن بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للإضطهاد
والإتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الادعاءات المغرضة

ج: أنا معرفش حاجة عن الكلام ده

س: أنت متهم^٣ بالشهادة الزور لصالح متهم "شيبوب وليم أرسل" فى جنائية

ج: محصلش وما قررت للعدول عن شهادتي هو الحقيقة

س: كما وأنت متهم بالتزوير فى محرر رسمى وهو تحقيق النيابة اليوم كما هو ثابت بمحضر

تحريرات المباحث فى الجنائية ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ دار السلام

ج: محصلش والكلام الذى ذكرته اليوم هو الحقيقة

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله ويصم

رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف: محضر العدول عن الشهادة الزور لياسر شهيد علام والتحقيق معه
وتوجيه الاتهام له بالتزوير فى نفس المحضر)

ثم دعونا الثانى ياسر شهيد علام داخل غرفة التحقيقات بعد أن أخرجنا الأول وسألناه بالأتى أجاب:

اسمى ياسر شهيد علام ٢٢ سنة مجند بقوات أمن المنيا مولود بقرية الكشح بمركز دار السلام

ويحمل بطاقة رقم ٥٢٣٨٤ سجل مدنى دار السلام

س: ما قولك فيما سطره العقيد نبيل جودة الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية بمحضره

المؤرخ ٩٨/١٠/٦ الساعة العاشرة والنصف مساءً وما قرره بالتحقيقات "تلوناه عليه"

ج: أنا ما عرفش حاجة عن الكلام الذى اتقال فى المحضر بتاع ضابط المباحث ولم يمارس على أي

٣- يلاحظ أن الإتهام بالشهادة الزور لصالح المتهم شيبوب جاء بعد عدولهما مباشرة عن الشهادة الزور وفى نفس المحضر

ضغوط للعدول عن الشهادة أو على أهلي وأنا لم التقى بهم وبالنسبة لموضوع الإجازة فأنا توجهت لقائد فرق الأمن بالمنيا أنا وزميلي عبده ميخائيل ملك وطلبنا منه إجازة لأننا لنا فترة كبيرة وطويلة بالمعسكر فسمح لنا بإجازة لمدة خمسة أيام تبدأ من يوم ٩٨/١٠/٥ حتى ٩٨/١٠/١٠ وطلعت أنا وزميلي عبده وجينا في المنيا في اليوم ده علشان إني احنا عارفين إن يوم الثلاثاء إجازة واحنا متفقين اني احنا أول ما ننزل سوهاج نروح النيابة وبعد كده يوم الثلاثاء ركبنا قطار من المنيا الساعة ٢ صباح الأربعاء ووصلنا سوهاج اليوم حوالي الساعة ٦ صباحاً وبعدين التقينا بالأستاذ وديع نصحي المحامى وحكيانا له على الموضوع وجابنا وجينا على النيابة وقررنا بالتحقيقات العدول عما سبق إن أدلينا به بنبابة دار السلام.

س: ما قولك وقد أثبت بمحضر التحقيقات من أن بعض رجال الدين المسيحي ومنهم الأنبا ويصا يروجون بين أبناء الطائفة بأن أجهزة الأمن قامت بتفريق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل ج: أنا معرفش حاجة عن الكلام ده

س: ما قولك وقد أضاف أنهم يروجون بأن ما أدلى به كلا من شاهدي الحادث عبده ميخائيل ملك ويساير شهيد علام من أقوال مخالف للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وانهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي

ج: أنا مليش دخل بالكلام ده خالص

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا ومعاونيه قاموا بالإتصال بأهليتك والضغط عليهم واقناعهم بضرورة عدولك عن أقوالك السابقة أن أدليت بها في القضية

ج: أنا لم أتصل بأهلي حتى الآن

س: ما قولك وقد أضاف أن القمص شنودة القمص عبد المسيح بتكليف من الأنبا ويصا تردد على معسكر قوات أمن المنيا وذلك كما هو ثابت بدفتر الاستعلامات بالمعسكر بتاريخ

ج: محصلش وأنا حصلت على إجازتي العادية أنا وزميلي عبده ميخائيل ملك

س: ما قولك فيما جاء بدفتر استعلامات معسكر قوات الأمن بالمنيا

ج: أنا لم التقى بالقمص شنودة ولم أراه

س: ما قولك فيما جاء بأقوال عبده ميخائيل ملك من حضور القمص شنودة القمص المعسكر قوات أمن المنيا للحصول لكما على إجازة

ج: أنا معرفش حاجة عن الموضوع ده وكنت في خدمة

س: ما قولك وقد أضاف أن القمص استحصل لكما على إجازة اعتباراً من ٩٨/١٠/٥ حتى ٩٨/١٠/١٠

ج: محصلش وأنا أخذت إجازتي العادية

س: ما قولك وقد أضاف أن القمص شنودة القمص اصطحبكما بسيارته البيجو وعدتم سوياً إلي سوهاج

ج: محصلش الكلام ده واحنا جينا في المنيا وتانى يوم بالليل ركبنا القطار

س: ما قولك وقد أضاف أن أثناء عوبتكم رفقة القمص شنودة القمص وفي الطريق أخبرتموه برغبتكم في العدول عن أقوالكم

ج: محصلش وأنا لم التقى بالقمص شنودة القمص

س: ما قولك وقد أضاف أنه عقب وصولكم إلي مدينه سوهاج قام القمص شنودة القمص بالبحث لكما عن مسكن لكي تبيتو فيه وقد تمكن من إيجاد مسكن لكم ولكنه لا يعرف عنوانه

ج: محصلش الكلام ده واللى قلت عليه اني احنا جينا إلي المنيا وجينا تانى يوم سوهاج

س: وما تعليقك لما جاء بأقوال عبده ميخائيل ملك

ج: أنا معرفش هو بيقول كده ليه ولكن اللي حصل بالضبط أنا قلت عليه

س: ما قولك فيما جاء بتحريات المباحث والتحقيقات من أن الأنبا ويصا ومعاونيه قد التقى بكما عقب وصولكما إلي مدينة سوهاج وقاما بأقناعكما بضرورة التوجه إلي النيابة والعدول عما سبق ان أدليتما به

ج: أنا لم أتقابل مع أحد

س: ما قولك وقد أضاف من أن الأنبا ويصا ومعاونيه نجحوا فى أقناعك وزميلك فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتك وممارسة ضغوط عنيفة عليهما
ج: محصلش الكلام ده
س: ما قولك وقد صدق ما أدلى بالتحقيقات العقيد نبيل جوده الهابط وحضوركم اليوم للعدول عن الشهادة

ج: أحنا جينا من تلقاء أنفسنا واللى أعرفه قلت عليه

س: وما تعليقك إذأ لما جاء بمحضر التحريات

ج: أنا معرفش حاجة عن الكلام ده وأنا اللي قررته بالتحقيقات اليوم هو الحقيقة

ملحوظة

قمنا بمواجهة كلا من ياسر شهيد علام وعبد مياخائل ملك فيما إختلفا فيه من أقوال فأصر كلا منهما على ما أدلى به من أقوال

رئيس النيابة

تمت الملحوظة

س: أنت متهم بالشهادة الزور لصالح متهم "شبيب وليم أرسل" فى جنائية

ج: محصلش

س: كما وأنت متهم بالتزوير فى محرر رسمى وهو تحقيق النيابة اليوم بتاريخ ٩٨/١٠/٧ كما هو ثابت وطبقاً لمحضر التحريات فى الجنائية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ جنائيات دار السلام

ج: محصلش

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

رئيس النيابة

تمت أقواله وبصم

(ملحوظة من المؤلف: قرار النيابة بحبس الشاهدين بعد عدولهما عن الشهادة الزور واستدعاء الأنبا ويصا والقمصين)

ملحوظة

حضر الأستاذ وديع نصحي المحامى مع المتهمين الماثلين منذ بداية التحقيقات ووعد بسداد الدفعة والتمس إخلاء سبيل المتهمين الماثلين

رئيس النيابة

تمت الملحوظة

واقفل المحضر عقب اثبات ما قدم وقررنا الآتى:

أولاً : حجز كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام وعرضه علينا باكر

ثانياً : يطلب كلا من الأنبا ويصا أسقف البلينا وأنطونيوس فؤاد حنا راعى كنيسة الأنبا شنودة والقمص شنودة القمص عبد المسيح لجلسة تحقيق السبت ٩٨/١٠/١٠ باكر ٩٨/١٠/٨

رئيس النيابة

فتح المحضر اليوم ٩٨/١٠/٨ الساعة ٢،٤٢م بسراى النيابة بالهيئة السابقة

حيث أرسل إلينا القسم كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام وبمناسبة تواجدهما خارج غرفة التحقيق فقد دعونا الأول داخلها وأرأينا سؤاله بالآتى أجاب

اسمى عبده ميخائيل ملك سابق سؤاله

س: أنت متهم بإخفاء أدلة الجنائية ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ ج دار السلام وتقديم معلومات تتعلق بالجنائية وتعلم بعدم صحتها وهى تعديل أقوالك بمحضر الجنائية سالف الذكر

ج: أنا ذكرت الحقيقة بتحقيق النيابة أمس وأننى لم أشاهد مرتكب حادث مقتل المجنى عليهما

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

رئيس النيابة

تمت أقواله وبصم

ثم دعونا الثاني داخل غرفة التحقيق بعد أن أمرنا بإخراج الأول ورأينا سؤاله بالآتي أجاب
اسمي ياسر شهيد علام سابق سؤاله
س: أنت متهم بإخفاء أدلة الجناية ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ ج دار السلام وتقديم معلومات تتعلق بالجناية
وتعلم بعدم صحتها وهى تعديل أقوالك بمحضر الجناية سالف الذكر

ج: محصلش

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

رئيس النيابة

تمت أقواله وبصم

واقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم وقررنا الآتي:

أولاً: يحبس كلا من المتهمين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام أربعة أيام احتياطياً على ذمة
التحقيق ويراعى التجديد فى الميعاد ويحرر لكلا منهما فيش وتشبيه وتطلب صحيفة سوابقهما
ثانياً: يطلب سجل زيارات معسكر فرق أمن المنيا عن يوم ١٠/٥/٩٨ يعاد طلب الأنبا ويصا
والقمص أنطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح جلسة تحقيق ١٠/٥/٩٨
رئيس النيابة

فتح المحضر اليوم ١٠/٥/٩٨ الساعة ٩،٢٠ صباحاً بسراى النيابة بالهيئة السابقة
اليوم وأثناء تواجدها بسراى النيابة حضر السيد العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث
الجنائية وقدم لنا المحضر رقم ٧/٦٠ أحوال ادارة البحث الجنائى بسوهاج مؤرخ ٩/١٠/٩٨ الساعة
١١ مساءً بمعرفته. (؟؟؟) أنه بالنسبة لقرار النيابة الكلية بسوهاج فى المحضر ١٥٦٤ لسنة ٩٨ إداري
قسم ثان سوهاج والذي يتضمن طلب سجل زيارات معسكر فرق أمن المنيا يوم ٥/١٠/٩٨ وطلب
حضور كلا من الأنبا ويصا مطران البلينا والقمص أنطونيوس فؤاد حنا وكيل مطرانية البلينا والقمص
عبد المسيح راعى كنيسة الأنبا شنودة بساقلته وذلك لجلسة تحقيق ١٠/٥/١٩٩٨ / وعليه فقد تم
إحضار سجل زيارات معسكر إدارة قوات الأمن بالمنيا من يوم ٥/١٠/٩٨ وكذا إعلان المطلوب
حضورهم وكذا دفتر الأحوال الخاص بإدارة قوات أمن المنيا. وقدم لنا الحاضر سجل الزيارات ودفتر
ودفتر أحوال معسكر قوات أمن المنيا وبمطالعة سجل الزيارات عن يوم الاثنين ٥/١٠/٩٨ تبين أنه
مدون تحت اسم خانة الزائر القمص شنودة ميعاد الدخول الساعة الواحدة مساءً وتحت خانة البطاقة
رقم ٢٢٨٤٤ وتحت خانة سبب الزيارة ساقلته سوهاج وتحت خانة ميعاد الانصراف الساعة
١،١٥ مساءً وتحت خانة التوقيع توقيع القمص شنودة أشرنا عليه بما يفيد النظر ورد مقدمه.
وبالإطلاع على دفتر الأحوال الخاص بإدارة قوات أمن المنيا تبين أنه مثبت بالصحيفة رقم ٣١٥
بتاريخ ٥/١٠/٩٨ الموافق يوم الإثنين الساعة الواحدة ظهراً قيام المجندين عبده ميخائيل ملط وياسر
شهيد علام بإجازة دورية حتى يوم ١٠/٥/٩٨ وذلك حسب تعليمات وكيل الإدارة فأشرنا عليه منا
بما يفيد النظر ورد مقدمه وأشرنا على المحضر رقم ٦/٧٠ أحوال إدارة البحث الجنائى بما يفيد النظر
والإرفاق. وأقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم وقررنا الآتي :

أولاً يصرف الحاضر من سراى النيابة

ثانياً يستعجل تنفيذ قراراتنا السابقة

التوقيع رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف : محضر التحقيق مع الأنبا ويصا)

استكمالا لمحضر تحقيق نيابة سوهاج الكلية بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٨ الساعة ١٢،٣٠ صباحاً بسرايا

النيابة بمعرفة عبد العزيز فاروق رئيس النيابة

رافقت محمد محمود سكرتير التحقيق

اسمي الأنبا ويصا وبالميلاد بطرس يوسف تكلا ٦٠ سنة أسقف البلينا ومولود ومقيم البلينا -

٤- كلمة غير مفهومة

٥- ملحوظة: تم استجواب الأنبا ويصا بعد استجواب القمص شنودة القمص ولكننا نضع محضر استجوابه فى البداية

سوهاج ويحمل بطاقة شخصية رقم ٢٢٤٦٢ سجل مدنى روض الفرج القاهرة

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك

ج: محصلش

س: ما قولك فى المحضر المحرر بمعرفة العقيد نبيل جودة الهابط رئيس قسم المباحث

بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٨ عليه

ج: محصلش هذا الموضوع ولكن اللى حصل أنه فى أعقاب الحادث المشار إليه بمحضر التحريات حضر إلي بالمطرانية فى البلينا ميخائيل ملك والد الشاهد عبده ميخائيل ملك وقال لى أنا عايز الواد ينزل إجازة علشان ضميره تعبان من الشهادة التى أدلى بها أمام النيابة واتهام شيبوب وليم أرسل وذلك على خلاف الحقيقة وأنه شهد زورا / وفى زيارة القمص شنودة القمص لى منذ فترة لا أذكرها طلبت منه لصلته العديدة بالمسؤولين محاولة منح كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام إجازة حتى يريحوا ضمائرهم / والتوجه إلي النيابة للعدول عن أقوالهم التى سبق وأن أدلوا بها أمام نيابة دار السلام وذلك حتى يرتاح ضميرهم ولا يزوجوا ببريء إلي السجن وأخذ القمص شنودة هذا الموضوع بجد واستطاع أن يحصل للشاهدين على إجازة وعقب حصولهما على هذه الإجازة توجهوا إلي النيابة وأدلو بأقوالهم الحقيقية. هذا هو الموضوع أما بالنسبة للتحريات فليس فيها شئ صدق وانهم حرروا هذا المحضر بغية التعتيم على ما حدث بقرية الكشح عقب الحادث والتجاوزات التى ارتكبوها وهذا ثابت من التحقيقات التى أجريت بمعرفة منظمة حقوق الإنسان المصرية هذا ما استطيع الرد عليه والتطبيق على محضر التحريات

س: وقد حضر إليك من يدعى ميخائيل ملك بمطرانية البلينا

ج: هو حضر إلي بمطرانية البلينا عقب الحادث مباشرة أو بعد يوم أو يومين من الحادث

س: وهل تقابلت معه

ج: نعم تقابلت معه

س: وما هو مضمون الحوار الذى دار بينك وبين ميخائيل ملك

ج: هو طلب منى محاولة نزول ابنه عبده ميخائيل ملك بإجازة من معسكر فرق أمن المنيا لتغيير شهادته التى شهد بها أمام نيابة دار السلام لأن ما قرره كذب وزور وتحت ضغط وتعذيب وأن ضميره يعذبه ويريد أن يعدل عن أقواله ويقول قول الحق

س: وما الذى فعلته تجاه ما طلبه منك ميخائيل ملك

ج: أنا ذكرت له انه يستريح وسوف يحدث كل شئ على خير

س: ومتى قام القمص شنودة بزيارتك

ج: هو حضر لي فى مطرانية البلينا للزيارة ولا أتذكر التاريخ

س: وما الذى طلبته منه

ج: طلبت منه محاولة سعيه للحصول على إجازة لكلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام

س: وهل ذكرت له أسباب ذلك

ج: نعم ذكرت له أن أحد فلدى هذين الشابين حضر لى وطلب منى محاولة نزول ابنه فى إجازة لأنه تعبان نفسياً من الشهادة التى أدلى بها أمام النيابة بالزور على شيبوب وليم أرسل ويريد أن يعدل عن هذه الشهادة لأنها كانت وليدة ضغط وتعذيب من قبل أجهزة الأمن ليقول القول الصدق والحق

س: وهل فعل القمص شنودة ما طلبته منه

ج: نعم هو استطاع أن يحصل لهما على إجازة وعقب نزولهما بالإجازة توجهوا إلي النيابة وقرروا بالتحقيقات القول الحق والصدق

س: وكيف نما إلي علمك توجه الشاهدين إلي النيابة العامة والعدول عن أقوالهما

ج: اتصل بي القمص شنودة القمص عبد المسيح بمطرانية البلينا صبيحة يوم حضورهم إلي سوهاج وأخذنى بأنه أحضر المجندين وأنه فى طريقه لعرضهم على النيابة لإبداء الأقوال الجديدة

س: ما قولك وقد جاء بمحضر التحريات بأن التحريات توصلت إلي أن بعض رجال الدين المسيحي بمحاظرة سوهاج عرف منهم الانبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس يخططون لاستغلال حادث

مقتل كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم بدار السلام والمتهم فيها شيبوب وليم أرسل أحد أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة

ج: هذا الكلام جانبه الصواب تماماً لأن محافظة سوهاج مقسمة إلى ست أسقفيات وأنا ليس لي سلطة إلا في حدود أسقفيتين فقط وبمجرد سماعي انتهاكات الشرطة لحقوق الأبرياء حاولت الإتصال بالسيد مدير الأمن فكان في إجازة فتوجهت إلي السيد اللواء سعيد أبو المعالي يوم الثلاثاء ١٩٩٨/٨/١٨ وعلى مدى ساعة ونصف شرحت له الموقف والتضرر من التجاوزات التي تنتهجها الشرطة مع الأبرياء واحتجازهم بدون داعي فوعدني خيراً ولم يحدث شيء واستمر مسلسل الضغط والتعذيب وذكرت له أيضاً أن الخفر يستغلون الموقف ويبتزون البسطاء ويأخذون منهم مبالغ من المال وفي مساء نفس اليوم ١٩٩٨/٨/١٨ الساعة ١٠ مساء التقى اثنان من كهنة الكشخ مع السيد العميد مصطفى سليم وأيضاً شرحوا له الموقف ولم يحدث أي تغيير وفي يوم الثلاثاء ١٩٩٨/٨/٢٥ طلبت أحد الأساقفة ليلتقي مع السيد اللواء خليل مخلوف مدير الأمن وهو الآنبا باخوم وكانت مقابلة سيئة للغاية وذكر بالحرف الواحد أن الكشخ لسة ماشفتش حاجة ولم نجد أي وسيلة شرعية تسير فيها أقصد في ذلك أنني أسير في النهار ولا أعمل في خفي ولم أثير أي فتنة وهذا ما حدث مني كرجل من رجال الدين.

س: ما قولك وقد أثبت بمحضره أنك اعتمدت في تنفيذ هذا المخطط بترويج الادعاءات المفترضة بتجاوزات من جهة الأمن على خلاف الحقيقة ولكلا من القمص انطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح

ج: أنا كما ذكرت كل خطواتي كانت شرعية متمثلة في لقاءات مع مسئولو الأمن بالمحافظة وذكرت لهم ما يدور في قرية الكشخ كما أنني أرسلت مذكرة إلي السيد المحافظ والنيابة العامة بمعنى أن كل خطواتي ومحاولاتي كانت واضحة وبأوراق لدى الجهات التي ذكرت لها أما القمص شنودة فهو عندي بمناسبة الصداقة أما بالنسبة للقمص انطونيوس فهو وكيل المطرانية ويتبعني وباقي الكهنة أما التحريض على باقي المحافظة فكما ذكرت أنني ليس لي السلطة على باقي المحافظة

س: ما قولك وقد أضاف أنكم دأبتم على إثارة الفتنة العنصرية من خلال لقاءاتكم بأبناء الطائفة في الكنائس ومن خلال الزيارات التي قمتم بها لعدد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتفريق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل

ج: محصلش

س: ما قولك وقد أضاف أنكم ترددون أن ما شهد به شهود الحادث عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة مخالف لحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك بهدف إصاق التهمة لمواطن مسيحي وتستتر على التهم الحقيقي وهو على حسب ادعائكم من المسلمين

ج: أنا لم أتهم أحد من المسلمين بارتكاب الواقعة وأنا ذكرت بعض أسماء المسلمين حتى يتم جهاز الأمن تحرياته أما كون شيبوب مظلوم فأنتي على يقين من ذلك وأن ما شهد به شهود الحادث كانت تحت التعذيب والإكراه

س: ما قولك وقد أضاف أنك ومعاونيك كنت على اتصال دائم وتنسيق بأحد المحامين بالقاهرة يدعى موريس تندارسون معه كيفية تصعيد هذا المخطط الإثاري والاتصال ببعض الجهات الأجنبية لتشر هذه الادعاءات ومحاوله إفساد القضية

ج: كل معرفتي بالأستاذ موريس أنه عضو في منظمة حقوق الإنسان وعرفني به أحد الضباط في القاهرة وهو الذي اتصل بي للاستفسار عن هذا الموضوع وحقيقته

س: ما قولك وقد أضاف أنكم اتفقتم فيما بينكم واستغلالكم لفوزكم الديني للضغط على شاهدي الحادث للعدول عن أقوالهما التي أدلى بها بتحقيقات النيابة

ج: أنا لا أعرف شاهدي الواقعة أو أسمائهم

س: ما قولك وقد أضاف أنكم قمتم بالاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وأقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عم أقوالهم السابق ذكرها أمام النيابة

ج: هذا افتراء واضح لأن الحقيقة أن والد أحد الشاهدين كما ذكرت هو الذي حضر إلي بمقر إقامتي بمطرانية البلينا

س: ما قولك وقد أضاف بأنك قد أوفدت القمص شنودة القمص إلى معسكر قوات الأمن بالمتن
ليحصل على إجازة لشاهدي الواقعة

ج: أنا لا أستطيع أن أعطى أوامر أو تعليمات للقمص شنودة لأنه من مطرانية أخميم وليس لي
سلطة عليه وتربطني به مجرد صداقة ويحضر لى بين الحين والآخر

س: ما قولك وقد أضاف أنك التقيت بالمجندين شاهدي الحادث بمجرد وصولهم إلى مدينة سوهاج
بعد حصولهم على إجازة من المعسكر

ج: أنا لم أتحرك من مكاني بمطرانية البلينا

س: ما قولك وقد أضاف أنك قمت بالضغط على شاهدي الواقعة كى يتوجه إلى النيابة للعدول عما
سبق وإن ادلى به من أقوال تدين المتهم شيبوب وليم أرسل وانه ما شهدا به كان نتيجة ضغط وإكراه
من قبل ضابط المباحث

ج: أنا لم التقي بالشاهدين نهائياً فكيف ضغطت عليهم

س: ما قولك وقد أضاف أنك ومساعدك من رجال الكنيسة تخططون لتصعيد تحرككم الإثاري فى
أعقاب إدلاء المجندين بالأقوال الجديدة وتهدفون من وراءه إلى الإسقاط على أجهزة الأمن وتعرض أبناء
الطائفة المسيحيين للإضطهاد والإتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج
لهذه الادعاءات المفرضة

ج: هذا الكلام كله خطأ ومغرض وله أسبابه أن منظمة حقوق الإنسان قد توجهت إلى قرية الكشج
ورأت ما رأت وسطرت هذا فى تقرير يتداول مع الجميع

س: ما قولك وقد حضر شاهدي الواقعة وقاموا بالإدلاء بأقوال تغاير ما أدلى به بتحقيقات نيابة دار
السلام بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨

ج: ما ذكره هو الحقيقة التى كانا نريغها فى الإدلاء بها وبعيداً عن الضغوط التى لاقوها حين
سمعت شهادتهم لأول مرة

س: ما قولك فيما جاء بأقوال القمص شنودة القمص عبد المسيح بالتحقيقات "تلوناها عليه"

ج: أقوالي هي التى ذكرتها بالتحقيقات

س: ما قولك وقد قرر القمص شنودة القمص أنه لم يكن يعرف سبب طلبك له لمحاولة منح
الشاهدين أجازة فى حين أنك قد قررت فى التحقيقات أنك ذكرت له السبب فى طلبك لنزولهم للعدول
عن الشهادة

ج: هو لم يكن يعلم تفاصيل سبب طلبي هذا

س: ما قولك وقد قرر بالتحقيقات أنه عقب وصوله إلى مدينة سوهاج وبرفقته المجندين تركهما
بموقف السيارات فى حين أنك قررت انه اتصل بك وابلغك بحضور المجندين وهو فى طريقه لعرضه
على النيابة

ج: هو اتصل بي وأبلغني بوصولهم

س: ألم تلتقى بالمجندين سالفى الذكر قبل توجيههم إلى النيابة

ج: لا

س: ألم تمارس عليهم ثمة ضغوط أو إكراه لكى يعدلوا عن أقوالهم أو على ذويهم

ج: لم يحدث هذا إطلاقاً

س: أنت متهم بترويج أقوال من شأنها الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى

ج: محصلش وأنا رجل دين ملتزم وفى لقاءاتي مع المسؤولين ومذكراتي التى سطرته يتضح منها
أننى لا يمكن أن استغل مركزى فى هذه الإدعاءات الباطلة

س: أنت متهم باستغلال الدين فى ترويج أفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والإضرار بالوحدة
الوطنية والسلام الاجتماعى

ج: ما هي هذه الأفكار التى قمت بترويجها وما الدليل على ذلك

س: كما وأنت متهم بذكر أمور من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى
مطروحة أمام النيابة والتأثير فى الشهود لاداء شهادة من شأنها منع شخص من الإقضاء بمعلومات

لأولى الأمر والتأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى
ج: ما هي مصلحتي في ذلك إن عملي أن أقرر الحقائق وأعلم الناس الفضيلة وليس الكذب والتعظيم
وسلطانني ليس سلطان مادي ولكن سلطان روحي وأعلم الناس أن يعيشوا في سلام وفي وحدة
س: كما أنك متهم من أنك وبصفتك رجل دين ألقى في أماكن العبادة أقوالاً من شأنها قدح وذم
في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية

ج: أنا ذكرت الحقائق والوقائع الحقيقية وملابسات قضية أنا اعتبرها قضية قتل عادية وليس ذي
أهمية حتى تصل ما تصل إليه الآن ولكن أنا لم أستطيع شرح الواقع والتجاوزات للسيد اللواء مساعد
وزير الداخلية واصطحبته إلي قرية الكشح فرأى وسمع بنفسه.

س: كما أنك متهم بالاشتراك مع آخرين بإعانة المتهم في جناية وذلك بإخفاء أدلة الجريمة وتقديم
معلومات تتعلق بالجريمة وأنت تعلم بعدم صحتها

ج: ليس هذا من عملي وليس لي نخل بتحريات الشرطة وليس متضرر من واقعة القتل لأنها مجرد
جريمة يحدث مثلها عشرات الجرائم يومياً ولكن تضرري فقط من تجاوزات الشرطة وهو نابع من
الرسالات الدينية وصرخات الأبناء من تجاوزات الشرطة

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: نعم أنا أجد في هذه التحريات تضليل كامل وتعميه للحقيقة وتضليل للعدالة أيضاً فأنا لست
متضرر نهائياً من حادث القتل كما ذكرت ذلك لكل الأجهزة ولكن تضرري من التجاوزات الصارخة
للشرطة وقيامهم باحتجاز وتعذيب الأبرياء دون مصوغ قانوني هذه التحريات لتكملة التغطية بأن
الشرطة لم تحدث فقط إصابات بل عاهات والنيابة حولت المتضررين إلي الطب الشرعي وللأسف فإن
الطب الشرعي أيضاً بتحريض من الشرطة لم يثبت هذه العاهات ولذلك المتضررين في طريقهم إلى
إثبات هذه العاهات بأطباء واستشاريين ثم إنني رجل دين ورسالتني أن أضع الحق في نصابه وأعلم
الفضيلة فهذه التحريات والاتهامات ليس لها أدنى أساس وأرى أن التجاوز الحقيقي للشرطة هو الذي
يجب أن يسأل

س: هل لديك إضافات أخرى

ج: لا

رئيس النيابة

تمت أقواله وتوقع منه

(ملحوظة من المؤلف: محضر التحقيق مع القمص شنودة القمص)

فتح المحضر اليوم ١٠/١٠/٩٨ الساعة ٩،٢٠ صباحاً بسراي النيابة بالهيئة السابقة
اليوم وأثناء تواجدنا بسراي النيابة حضر السيد العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث
الجنائية وقدم لنا المحضر رقم ٧/٦٠ أحوال إدارة البحث الجنائي بسوهاج مؤرخ ٩٨/١٠/٩ الساعة
١١ مساءً بمعرفته أثبت به أنه بالنسبة لقرار النيابة الكلية بسوهاج في المحضر ١٥٦٤ لسنة ٩٨ أداري
قسم ثان سوهاج والذي يتضمن طلب سجل زيارات معسكر فرق أمن المنيا يوم ٩٨/١٠/٥ وطلب
حضور كلا من الأنبا ويصا مطران البلينا والقمص انطونيوس فؤاد حنا وكيل مطرانية البلينا والقمص
عبد المسيح راعي كنيسة الأنبا شنودة بمركز ساقلته وذلك لجلسة تحقيق ٩٨/١٠/٥ وعليه فقد تم
إحضار سجل زيارات معسكر إدارة الأمن بالمنيا من يوم ٩٨/١٠/٥ وكذا إعلان المطلوب حضورهم
وكذا دفتر الأحوال الخاص لإدارة قوات أمن المنيا وقدم لنا الحاضر سجل الزيارات ودفتر أحوال
معسكر فرق أمن المنيا وبمطالعة سجل الزيارات عن يوم الاثنين ٩٨/١٠/٥ تبين أنه مدون تحت اسم
خانة الزائر القمص شنودة القمص ميعاد الدخول الساعة الواحدة مساءً وتحت خانة البطاقة رقم ٢٢٨٤
وتحت خانة سبب الزيارة ساقلته سوهاج وتحت خانة ميعاد الانصراف الساعة ١،١٥ مساءً وتحت خانة
التوقيع القمص شنودة أشرنا عليه منا بما يفيد النظر ورد المقدمة

وبالإطلاع على دفتر الأحوال الخاص بإدارة قوات أمن المنيا تبين أنه مثبت بالصحيفة رقم ٣١٥
بتاريخ ٩٨/١٠/٥ الموافق يوم الاثنين الساعة الواحدة ظهراً قيام المجندين عبده ميخائيل ملك وياسر

شهيد علام بأجازة دورية حتى يوم ١٠/١٠/٩٨ وذلك حسب تعليمات وكيل الإدارة فأشرنا عليه بما يفيد النظر ورد لمقدمه وأشرنا على المحضر رقم ٦٠/٧ أحوال إدارة البحث الجنائي بما يفيد النظر والإرفاق

واقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم وقررنا الآتي:

أولاً : يصرف الحاضر من سراي النيابة

ثانياً : يستجمل تنفيذ قراراتنا السابقة

رئيس النيابة

فتح المحضر اليوم فى تاريخه الساعة واحدة مساء بسراي النيابة بالهيئة السابقة حيث تبين تواجد القمص شنودة القمص والأنبا ويصا والقمص انطونيوس فؤاد حنا خارج غرفة التحقيق فقد دعونا الاول داخلها وسألناه بالآتى أجاب:

إسمى القمص شنودة القس عبد المسيح ميخائيل ٤٣ سنة راعى كنيسة الأنبا شنودة الشرقى بساقلته مولود ومقيم بنجوع الرابنة مركز ساقلته ويحمل بطاقة عائلية رقم ٢٢٨٤٤ سجل مدنى ساقلته

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك

ج: محصلش

س: ما قولك فيما جاء بمحضر التحريات المؤرخ ٩٨/١٠/٦ بمعرفة العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية بسوهاج "تلوناه عليه"

ج: الكلام ده محصلش واللى حصل أنى من حوالي شهر كنت فى زيارة للأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس للسؤال عنه وفى نهاية الزيارة طلب منى الأنبا ويصا التدخل لدى معسكر قوات أمن المنيا بشأن محاولة منح كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام المجندين بالمعسكر بإجازة فقامت بالانتقال إلي مدينة المنيا وقمنا بزيارة السيد اللواء حكمدار أمن المنيا ورجوته بمنح المجندين عبد ميخائيل وياسر شهيد إجازة لرؤية أهاليهم فقام بالاتصال بالسيد العقيد عاطف خليفة وطلب منه هذه الأسماء فأجابوا بأنه لا توجد هذه الأسماء من ضمن المجندين بالأمن المركزى فقام بالاتصال بقوات الأمن العقيد مصطفى وطلب منه نزول المجندين إذا لم يكن عليهم أي جزاءات فأخبره بأنه لا يوجد جزاءات ومنح كل منهم خمسة أيام تبدأ من ٩٨/١٠/٥ حتى ٩٨/١٠/١٠ وقمت باصطحابهم معى بسيارتي الخاصة إلي مدينة سوهاج وعند وصولنا إلي مدينة سوهاج قمنا بإنزالهم من السيارة وانصرف

س: ومن الذى طلب منك محاولة الحصول على إجازة للمجندين سألنى الذكر

ج: الذى طلب منى ذلك الأنبا ويصا

س: وما سبب طلبه لك بمحاولة منح سألنى الذكر إجازة

ج: لا أنا معرفش السبب وهى طبعاً عمل أنساني

س: وما سبب تواجدك طرف الأنبا ويصا

ج: أنا كنت فى زيارة له للسؤال عن صحته لأنه كان مريض

س: ومتى تواجدت فى المنيا

ج: أنا كنت فى مدينة المنيا يوم الاثنين الموافق ٩٨/١٠/٥

س: وما تاريخ لقاءك بالأنبا ويصا

ج: من حوالي شهر

س: والى أين ذهبت أثناء تواجدك لمدينة المنيا

ج: أنا توجهت إلي مديرية أمن المنيا

س: ومع من تقابلت

ج: تقابلت مع السيد اللواء حسن فريد

س: وما سبب زيارتك اللواء حسن فريد

ج: سبب الزيارة للتوسط لديه لنزول المجندين سألنى الذكر بإجازة لزيارة أهاليهم

س: وهل نجحت فى ذلك
ج: نعم تم منح كلا من المجندين سالفى الذكر اجازة دورية لمدة خمسة أيام تبدأ من ٩٨/١٠/٥ حتى ٩٨/١٠/١٠

س: وما هو وقت منح هذه الإجازة للمجندين
ج: أنا استلمت المجندين سالفى الذكر من معسكر قوان أمن المنيا من الساعة ٥ مساء الاثنين الموافق ٩٨/١٠/٥

س: وهل كان لك صله معرفة بالمجندين
ج: ليس لي سابق معرفة بالمجندين
س: والى أين اصطحبت المجندين بعد حصولهم على تلك الإجازة
ج: بعد حصول المجندين على الإجازة قمنا باصطحابهم بسيارتي الخاصة إلى مدينة سوهاج حيث كانت الساعة العاشرة صباح يوم الثلاثاء

س: وهل توجهت بهم إلى ثمة مكان خلال رحلة العودة
ج: نعم قمنا بالمبيت بأحد الأديرة بسمالوط
س: ولماذا لم تتركهم يعودون إلى أهليتهم عقب حصولهم على الإجازة
ج: هما قالوا أن أحنا معناش فلوس وطلبت منهم المبيت والعودة بهم صباح اليوم الثانى إلى مدينة سوهاج

س: وهل من حديث دار بينك وبين المجندين خلال مدة المبيت معك ورحلة العودة
ج: لم يحدث بيني وبينهما ثمة حوار فى أي موضوع كان
س: عند وصولك إلى مدينة سوهاج رفقة المجندين ما الذى فعلته معهما
ج: أنا أنزلتهم بموقف البلينا الكشع بمدينة سوهاج
س: هل أعطيتهم ثمة نقود أو أموال المواصلات التى تقلهم إلى بليتهم
ج: هما طلبوا النزول وتركتهم وانصرف

س: ما قولك فيما أثبت العقيد نبيل جوده الهابط من أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج يستغلون حادث مقتل المواطنين كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم والمتهم فيها شيبوب وليم أرسل فى إثارة أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة
ج: لم يحدث ذلك

س: ما قولك وقد أضاف بأنه عرف من رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج الأنبا ويصا أسقف البلينا والقمص انطونيوس فؤاد حنا وكيل مطرانية البلينا والقمص شنودة القمص عبد المسيح
ج: لم يحدث ذلك

س: وما قولك وقد أضاف أن هؤلاء يقوموا بترويج الادعاءات المغرضة بأن هناك تجاوزات قد اتخذت من جانب أجهزة الأمن أثناء اجراءات البحث عن مرتكب الواقعة على خلاف الحقيقة
ج: الحادثة وقعت فى الكشع مركز دار السلام وأنا محل إقامتي دير الأنبا شنودة بساقلته والمسافة تبعد بين هذا وذاك حوالي ستين كيلو

س: ما قولك وقد أضاف أن المذكورين يروجون الإشاعات الكاذبة ودأبوا على الفتن العنصرية من خلال لقاءاتهم بأبناء الطائفة فى الكنائس وخلال الزيارات التى قاموا بها لعدد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الإتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل
ج: محصلش وأنا فى مكان وهما فى مكان

س: ما قولك وقد أثبت أيضاً أن الأنبا ويصا ومعاونيه يروجون بأن شهود الحادث عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام قد أدلى فى تحقيقات النيابة بأقوال مخالفة للحقيقة تحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي وتستر على المتهم الحقيقي
ج: محصل ومعرف عن الحادثة حاجة خالص

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحي على إتصال دائم وتنسيق المواقف لأحد المحامين بمدينة القاهرة يدعى مورييس يتدارسون معه كيفية تصعيد مخططهم

الإثاري والإتصال ببعض الجهات الأجنبية لنشر إدعاءاتهم ومحاولة إفساد القضية إستغلالاً لنفوذهم الديني على شاهدي الحادث للعدول عن أقوالهم
ج: لم يحدث هذا ولا أعلم شئ عن هذه الواقعة
س: ما قولك وقد أضاف أن رجال الدين المسيحي اتصلوا بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابق أن أدلى بها فى القضية
ج: محصلش

س: ما قولك وقد أضاف أنك قمت بتكليف من الأنبا ويصا بالتردد على معسكر قوات أمن المنيا حيث التقيت ببعض الضباط المسئولين والتمست منح شاهدى الحادث أجازة لمدة خمسة أيام لظروف عائلية وقد نجحت فى ذلك
ج: بالنسبة لنزول المجندين أنا ذكرت تفصيلاً فى صدر المحضر ملابسات نزولهم وذلك لخدمة إنسانية لا أكثر ولا أقل

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا ومعاونيه ذكروا للمجندين أن يقرأوا أمام النيابة بأن ما أدلى به فى التحقيقات لدى سؤالهم كان تحت ضغط وإكراه من قبل ضباط المباحث للإعتراف بأن المتهم شيبوب وليم أرسل هو مرتكب الحادث
ج: كما ذكرت سلفاً بأن لا علم لي بهذه الواقعة على الإطلاق
س: ما قولك وقد أضاف بأنكم قمتم بفرض نطاق من السرية على الشاهدين منذ وصولهم إلي مدينة سوهاج لمنح إتصالهم بأى شخص

ج: محصلش وأنا كما ذكرت بأنني تركتهم بموقف السيارات ولا أعلم عنهم شئ بعد ذلك
س: ما قولك وقد أضاف أن رجال الدين المسيحي قد نجحوا فى إقناع شاهدي الحادث فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتهم وممارسة ضغوط عليهما وأنهما يعتزما التوجه إلي النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السابق
ج: معرفش عن الموضوع ده حاجة

س: ما قولك وقد أنهى محضره بأن الأنبا ويصا ومساعديه من رجال الكنيسة يخططون لتصعيد تحركهم الأثاري فى أعقاب إدلاء المجندين المذكورين بالأقوال الجديدة أمام النيابة ويهدفون من ورائه إلي الإسقاط على أجهزة الأمن والإدعاء بتعرض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الادعاءات المغرضة

ج: أنا معرفش حاجة عن هذا الكلام
س: وما تعليقك إذا لما قرره العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية
ج: أنا رجل دين وليس لي صلة بما ذكر بمحضر الشرطة
س: ما قولك وقد توجه شاهدي الواقعة إلي النيابة العامة يوم الأربعاء الموافق ٩٨/١٠/٧ للعدول عما أدلى به بتحقيقات النيابة بتاريخ ٩٨/٩/١٤
ج: أنا معرفش حاجة من الكلام ده خالص

س: ما قولك فيما جاء بأقوال عبده ميخائيل ملك بالتحقيقات "تلونه عليه أقواله"
ج: كل ما ذكره عبده ميخائيل صحيح فيما يتعلق بحصولي على إجازة لهم واصطحابهم معي إلي مدينة سوهاج ولكن ماذكره بشأن الشهادة فى قضية ما أو تدبير سكن لهم بمدينة سوهاج فهذا لم يحدث

س: ما قولك فيما جاء بأقوال ياسر شهيد علام بالتحقيقات "تلونه عليه أقواله"
ج: كلام ياسر شهيد علام بالتحقيق قول مجزوم عليه حيث أنني حصلت على إجازة له واصطحبت معي بسيارتي إلي محافظة سوهاج

س: إذا ما تعليقك لما جاء بأقوال سالفى الذكر بالتحقيقات
ج: أنا معرفش حاجة عن الموضوع ده
س: أنت متهم بالترويج بالقول وذلك إضراراً بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى
ج: محصلش وأنا سبق لي الترشيح لعضوية مجلس الشعب دائرة ساقلته ولا يحدث منى هنا

س: كما أنك متهم باستغلال الدين فى الترويج والتجنيد بالقول لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى
ج: محصلش وأنا رجل دين اجتماعي وأخالط المسيحي والمسلم على السواء وأقوم بالمصالحات بين المسلمين والمسيحيين

س: كما أنك متهم بمحاولة ذكر أمور من شأنها التأثير فى القضاة الذين ينامط بهم الفصل فى الدعوى المطروحة أمام أي جهة من جهات القضاء فى البلاد او فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من المواطنين المكلفين بتحقيق وكذا التأثير فى الشهود اللذين قد يطلبون لإدلاء الشهادة فى تلك الدعوى أو أمور من شأنها منع شخص من الإقضاء بمعلومات لاولى الأمر أو التأثير فى الرأي العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده

ج: محصلش

س: كما وانك متهم وانت من رجال الدين القيت فى أحد أماكن العبادة وفى المحافل الدينية أثناء تأدية وظيفتك قديماً وذكماً فى عمل من أعمال جهات الإدارة

ج: محصلش

س: كما أنك متهم بالإشتراك مع سالفى الذكر عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام بإخفاء أدلة وذلك بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وأنت تعلم بعدم صحتها

ج: محصلش وأنا معرفش حاجة عن الموضوع ده

س هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله وتوقع منه القمص شنودة

رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف: محضر التحقيق مع القمص أنطونيوس)

ثم دعونا الثالث داخل غرفة التحقيق بعد أمرنا بإخراج الثانى خارجها وسألناه بالأتى أجاب:
أسمى القمص انطونيوس فؤاد حنا وبالميلاد قرحان ٥٤ سنة وكيل مطرانية البلينا ومقيم بالبلينا عمارة المطرانية ويحمل بطاقة عائلية رقم ٢٨٢٤٠ سجل مدني بندرأسوان محافظة سوهاج

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك

ج: محصلش

س: ما قولك فيما جاء بمحضر التحريات المؤرخ ٩٨/١٠/٦ بمعرفة العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية "تلوناه عليه"

ج: ما ورد بمحض التحريات أقوال مرسله عارية من الحقيقة ومحض اقتراء من أجهزة الشرطة ولم يحدث شئ مما سطر فى محضر للتحريات

س: وما قولك وقد أثبت بمحضه من أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج منهم الأنبا ويصا يخططون لاستغلال الحادث الخاص بمقتل كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم والمتهم فيها شيبوب وليم أرسل فى إثارة أبناء الطائفة المسيحيين بالمحافظة

ج: لا يمكن أن يحدث كما صور فى محضر التحريات وأن رسالة الدين المسيحي رسالة خدمة والحث على الفضيلة

س: ما قولك وقد أضاف أنكم دأبتم على ترويج الادعاءات المغرضة بأن هناك تجاوزات اتخذت من جانب أجهزة الأمن أثناء اجراءات البحث عن مرتكب الواقعة

ج: لا وأنا خلال فترة وقوع الحادث وما بعده وحتى ٩٨/٩/١٥ لم أكن متواجد بالنيابة وكنت متواجد بالقاهرة لخطوبة نجلى وبعدها كريمةتي

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا اعتمد فى تنفيذ هذا المخطط على معاونين له من رجال

الكنيسة وهما القمص أنطونيوس والقمص شنودة
ج: سبق وأن ذكرت بأنني لم أكن متواجد وأن رسالتي تعتمد على الروحية ولا تتدخل في أمر
سياسي

س: ما قولك وقد أضاف بأنكم قد دأبتم على الفتنة العنصرية وذلك من خلال لقائكم بأبناء الطائفة
في الكنائس وخلال الزيارات التي قمتم بها للعديد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت
بتفقيق الإتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به كلا من شهود الحادث مخالف للحقيقة وتحت
ضغط وإكراه أجهزة الأمن بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي

ج: عملنا في الكنائس هو إقامة الشعائر الدينية والصلوات الطقسية حسب كتب الكنائس التي تصلى
بها كل الكنائس عامة وأن المنبر في العظات لا يتعرض إطلاقاً إلا لشرح الإنجيل ولا يمكن أن تناقش
عليه أمور سياسية أو عالمية أو أي شيء من هذه القبيل وفي أي لقاءات أخرى لم يحدث هذا

س: ما قولك وقد أضاف بأن ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحي على إتصال بأحد المحامين
بمدينة القاهرة ويدعى موريس يتدارسون معه كيفية تصعيد مخططهم الإثاري والإتصال ببعض الجهات
الأجنبية لنشر إدعائهم ومحاولة إفساد القضية
ج: لم يحدث هذا ولا أعرف حتى موريس هذا ولم يسبق الإتصال به ومعرفته نهائياً ودورنا روحي
فقط

س: ما قولك وقد أضاف بأنكم قمتم بالاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة
عدول أبنائهم عن أقوالهم السابق أن أدلى بها
ج: لم يحدث هذا
س: ما قولك وقد أضاف تردد القمص شنودة القمص على معسكر أمن المنيا والحصول على أجازة
للشاهدين

ج: لا أعرف هذا الموضوع

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا تقابل مع الشاهدين عقب وصولهم لمدينة سوهاج

ج: أنا لا أعرف عن هذا الموضوع شيء

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا قام بالضغط هو ومعاونيه على الشاهدين لتعديل أقوالهم

ج: نحن نعلم الناس الفضيلة

س: ما قولك وقد أضاف بأنكم قد نجحتم في قناع شاهدي الحادث بعد تدخل أهليتهم وممارسة

الضغوط العنيفة عليهم بأن عزما الشاهدين بالتوجه إلي النيابة لتغيير أقوالهم

ج: كما ذكرت أنه لا دليل على ما جاء بمحضر التحريات ولم يحدث ما سطرته

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا ومساعديه يخطون لتصعيد تحركهم الإثاري في أعقاب

إدلاء الشاهدين بالأقوال الجديدة بالإسقاط على أجهزة الأمن والإدعاء بتعرض أبناء الطائفة المسيحية

للإضطهاد والإتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الإدعاءات

المفرضة

ج: الأنبا ويصا عندما شاهد تجاوزات من بعض رجال الأمن قام باتخاذ الطرق الشرعية لدفع هذه

التجاوزات ولكن لم يحدث أن تثار بل ترفض انتشار كلمه الاضطهاد الديني داخل مصر والقضية ليس

بين مسلمين ومسيحيين إطلاقاً

س: وما تعليقك إذا لما جاء بمحضر التحريات

ج: هو محض افتراء ومحاولة إبخال رجال الدين في قضية قتل عادية تحدث مئات المرات ولا نخل

للدن فيها وذلك لحماية الضباط من التجاوزات التي صنعوها

س: ما قولك فيما جاء بأقوال عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام "تلونا عليه"

ج: محصلش وأنا معنديش علم بهذا الموضوع

س: ما قولك فيما جاء بأقوال القمص شنودة بالتحقيقات "تلونا عليه"

ج: أنا ذكرت ليس لي علم بهذا الموضوع إطلاقاً

س: ما قولك فيما جاء بأقوال الأنبا ويصا بالتحقيقات "تلونا عليه"

ج: ما ذكره الأنبا ويصا بالتحقيقات فهو صحيح حيث أن طرق القنوات الشرعية عقب شكاية أهالى الكشخ

س: أنت متهم بترويج أقوال من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي

ج: لم أكن موجوداً ولا أعلم عن هذا الموضوع شئ

س: كما أنك متهم وبصفتك رجل دين قمت بالترويج بالقول لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى

ج: هذا لم يحدث إطلاقاً بل إنني أشمئز من هذه التعبيرات لأنها ضد رسالتي الروحية

س: كما أنك متهم بذكر أمور من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى

مطروحة أمام النيابة والتأثير فى الشهود وذلك من شأنه منع شخص من الإفضاء بمعلومات لمصلحة طرف فى الدعوى والتحقيق معه فيها

ج: محصلش وأنا معرفش حاجة خالص

س: كما وأنت متهم وأنت من رجال الدين القيت فى أحد أماكن العبادة قبحاً وذنماً فى عمل من

أعمال جهات الادارة العمومية

ج: أنا لا أعلم شئ عن هذا الموضوع

س: كم أنك متهم بالاشتراك مع آخرين بإخفاء أدلة جريمة بتقديم معلومات تعلم بعدم صحتها

ج: محصلش وأنا ليس سلطة مختصة بهذا الأمر

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

رئيس النيابة

تمت أقواله ووقع القمص انطونيوس فؤاد حنا

٩- تقرير الأنبا ويصا إلى المجمع المقدس

تقرير موجز عن أحداث الكشف سنة ١٩٩٨ مقدم للمجمع المقدس

الكشف : قرية تبعد خمسين كيلو متر عن سوهاج يبلغ عدد سكانها أربعين ألف شخص ويبلغ عدد المسيحيين فيها أكثر من سبعين في المائة

ماحدث : يوم ١٤ / ٨ / ١٩٩٨ تم العثور على جثة شاين مسيحي مقتولين وهما :-

١- سمير عويضة حكم ٢- كرم تامر أرسل وكانت الشبهات تنحصر في قيام بعض أفراد عائلة تدعى الكراشوة بالقرية بقتلها أخذاً بالنار من وفاة أحد أفرادها ويدعى / حارس الدسوقي حسن والذي توفي قبل مقتلها بفترة وفاة طبيعية ولكن تلك العائلة زعمت أن القتيلين قد دسا السم له .

- بدأت قوات الشرطة تجرى تحرياتها فقامت بإلقاء القبض على مئات المسيحيين - يبلغ عددهم مايزيد عن ألف شخص - وتعرضوا للضرب والتعذيب والشتيم وسب الديانة وقد استبعدت الشرطة جميع المسلمين عن دائرة الاشتباه وانحصر هدفها في إلصاق الأتِّام بأي شخص مسيحي لإبعاد أي شبهة فتنه أو إرهاب في الموضوع مما قد يعرض أفرادها للوم من الجهات الرقابية وكانت الشرطة تعذب المسيحيين المقبوض عليهم لكي تجبرهم على الأدلاء بأية معلومات وللشهادة الزور على أي شخص مسيحي وقد حضر لقر المطرانية مئات المسيحيين للشكوى مما حدث .

- بدأت الشرطة تنسج خيوطها حول شخص يدعى بقطر أبو اليمين متهماه بأنه وابنه قتل كرم وسمير عندما علم بأتهما إغتصاباً إبنته/هنية و حملت منهما وأجهضت فقامت بإستدعاء/هنية وهي تبلغ من العمر ١٤ عام وكلفت أحد أطباء النساء بالكشف عليها. فقرر بأنها بكر وسليمة تماماً

- يوم ١٨ / ٨ / ١٩٩٨ ذهبت لسوهاج لمقابلة مدير الأمن فلم أجده فاطلعت مفتش مباحث أمن الدولة اللواء / سعيد أبو المعال بما يحدث على مدى ساعة ونصف بمكتبة

- مساء يوم ١٨ / ٨ / ١٩٩٨ أرسلت القس/ جبرائيل - كاهن بالكشف - فقابل اللواء/ مصطفى سليم رئيس مباحث المحافظة في مقر مركز شرطة دار السلام وشكى له ما يحدث وكان صراخ المسيحيين يصل إليهما أثناء جلوسهما بمكتب المأمور نتيجة الضرب والتعذيب ولم يفعل سيادته شيئاً لوقف هذه المهزلة التي وصلت لحد أن أحد الضباط كان يكرر قوله " أنا هاحرق المسيحيين ذى ما نيرون حرق روما "

- نظراً لأصابتى فقد كلفت اثنين من الأباء الكهنة بالذهاب مع نيافة الأنبا باخوم أسقف سوهاج لمقابلة مدير الأمن حيث أساء مقابلتهم وقال لهم بالحرف الواحد :-

- " لسة الكشف ماشفتش حاجة "

- ثم ساومهم في التأثير على المدعو / بقطر أبو اليمين لكي يعترف على نفسه بالأتِّام في مقابل إطلاق سراح إبنته .

- مخبرين القرية بدأوا في فرض آتاوات على الأهالي في مقابل عدم إتيادهم لمركز شرطة تحت دائرة الأشيخ والتحرى .

- يوم ١٣ / ٩ / ١٩٩٨ أرسلت مع وكيل المطرانية مذكرة للسيد المحافظ مما يحدث تفصيلاً والذي لم يتحرك وأحالها للسيد مدير الأمن الذي لم يفعل شيئاً .

- أرسلت الكهنة إلى القاهرة لمقابلة وزير الداخلية دون جدوى فقدّموا مذكرة بما يحدث أحوالها سيادته لمدير الأمن لتحقيقها والذي لم يفعل شيئاً .

- يوم ١٦ / ٩ / ١٩٩٨ أرسلت مذكرة للمستشار احمى العام بسوهاج وضحا فيها ما يحدث بالتفصيل ولم يفعل شيئاً

- ضباط الشرطة استطاعوا إجبار مجندين مسيحين هما ١- عبده ميخائيل ٢- ياسر شهيد على الشهادة زوراً عن طريق التعذيب والضرب بأنهما شاهدا شخص يدعى / شيبوب وليم أرسل وهو يقتل الجنى عليهما وقد شهدا بذلك أمام نيابة دار السلام في وجود ضابط التعذيب في ذات غرفة التحقيق

- أرسلت شكوى إلى المنظمة المصرية لحقوق الانسان بما يحدث بالكشخ والتي أرسلت مندوبين من أعضاءها إلى الكشخ والتقوا بالاهالى وحصلوا منهم على آحاديث مكتوبة تفصيلية عما لاقوه من تعذيب وضرب وإهانات - بدون أى تدخل منا -

- يوم ١٦ / ٩ / ١٩٩٨ حضر لمقر المطرانية صحفى هولندى - بمعرفة الامن وبسيارة الحفاظة وتقابل مع الاهالى - المنظمة المصرية لحقوق الانسان أرسلت نشرات لها لجميع المنظمات التى تهم بحقوق الانسان بدون أن نطلب أو نعلم - بما حدث في الكشخ بعدما شاهد وسمع مندوبيها بأنفسهما حقيقة الأمور هناك وأرسلت هذه النشرات إلى جميع الجهات الرسمية المسؤولة في الدولة ورئاسة الجمهورية ومنها إنتشرت أخبار الكارثة في العالم أجمع - يوم ١٧ / ٩ / ١٩٩٨ إلتقيت باللواء/ عبد الوهاب ابو زيد مساعد وزير الداخلية للمنطقة الجنوية وأطلعتة على ما يحدث و لم يكن مصدقا وطلبت إصطحابة إلى الكشخ لمقابلة الاهالى فوافق مشكوراً و توجهنا على الفور إلى هناك و أحضرت لة الاهالى بالكنيسة واخذوا يشرحون لة فرداً فرداً ما حدث معهم و قد تأثر جدا من سماع أقوال طفل صغير و طفلة تبلغ ١٣ عام عن التعذيب والضرب والكهرباء التى تعرضوا لها و كانوا يبكون بكاءً شديداً فلم يحتمل الموقف و قال أنه لم يكن يتصور أن الامور قد وصلت إلى هذا الحد و ذهب إلى مركز الشرطة و أخلى سبيل جميع المقبوض عليهم و من يومها توقف القبض و التعذيب

- حضر لمقر المطرانية والد الشاهد / عبده ميخائيل وقال أن ابنه قد تم إجباره عن طريق التعذيب والضرب والكهرباء على الشهادة زوراً بأنه وزميله ياسر شهيد شاهدا قيام شيبوب وليم أرسل بقتل كرم وسمير وأن ابنه يعانى من إحساس قاسى بالذنب لأنه سيتسبب بشهادته الكاذبة في معاقبة المذكور عن جريمة لم يرتكبها وطلب منى مساعدته في حصول ابنه على آجازة للرجوع إلى أسرته وللعدول عن شهادته الكاذبة المكرهة فصرفه من المطرانية ولم يكن في ذهنى تصرف معين . وبالصدفة حضر للمطرانية بعدها بعدة أيام القمص / شنودة القمص عبد المسيح وهو كاهن بمركز ساقلنة وصديق لنا للسؤال عنا ودار الحديث عن الكشخ فأخبرته برغبة

والد الشاهد في الحصول على أجازة لنجدة فذهب إلى مكان تجنيد وحصل له بواسطة صداقته لبعض رجال الشرطة على أجازة له وللشاهد الثاني / ياسر شهيد .

- يوم ٧/١٠/١٩٩٨ توجه الشاهدان / ياسر شهيد ، وعبد ميخائيل للنيابة العامة وأدلوا بأقوالهما بأن شهادتهما السابق الأدلاء بها ضد / شيبوب هي شهادة كاذبة تم إجبارهما عليها بواسطة ضباط شرطة مركز (دار السلام) لتعرضهما لتعذيب وكهرباء وضرب بالسياط هناك وأن حقيقة الامر أنهما لم يشاهدا واقعة مقتل كرم وسمير ولكن بعد ادلائهما بأقوالهما كشهود وجهت لهما نيابة سوهاج في ذات اللحظة قمة التزوير في أوراق رسمية والشهادة الزور وتضليل العدالة وحبستهما أربعة ايام ثم ١٥ يوم ثم ١٥ يوم ثم ١٥ يوم ثالثة ثم أُخلى سبيلهما بضمان مالى مائة جنيه . ولم يصدر للأُن قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق معهما أو تقديعهما إلى المحاكمة الجنائية

- يوم ٨/١٠/١٩٩٨ وصلنى طلب من نيابة سوهاج الكلية للحضور أمامها يوم ١٠/١٠/١٩٩٨ أنا والكهنة القمص / شنودة والقمص / انطونيوس وكيل المطرانية وحضرنا في هذا الموعد فوجهت لنا نيابة سوهاج اتهامات بالاضرار بالوحدة الوطنية والترويج لشائعات كاذبة تحرض على الفتنة الطائفية واستغلال الدين في الترويج لأفكار متطرفة والذم والقذف في عمل من أعمال جهة الإدارة في أماكن العبادة والتأثير على الشهود والأشتراك مع الشاهدين / عبده وياسر في إخفاء أدلة جريمة مقتل كرم وسمير وتم إخلاء سبيلنا بضمان مالى مائة جنيه لكل منا على ذمة التحقيقات ولم يصدر حتى الآن قرار في هذا الحضر بحفظه أو تقديمه للمحاكمة الجنائية .

- وسائل الاعلام باختلاف أنواعها ضللت الرأى العام وقلبت الحقائق عن عمد ونشرت أحاديث كاذبة نسبتها زوراً لنا ولبعض الكهنة ولبعض الأهالي ولبعض الانبا باخوم أسقف سوهاج والذي كذبا نيافته وقد فضلنا الصمت مادامت وسائل الاعلام تتعمد التضليل وتغيير الحقائق

- تم نقل بعض الضباط المشاركين في + تعذيب الاهالي إلى أماكن أخرى مميزة ولم يجرى معهما تحقيق أو مجازاة من أى نوع

- شيبوب ولیم أرسل الذى أتمته الشرطة بالقتل مازال محبوس منذ ١٤ / ٨ / ١٩٩٨ وحتى الآن على ذمة تحقيقات الجنائية رقم ١٨٨٢ لسنة ١٩٩٨ دار السلام ولم يصدر فيها قرار من النيابة العامة حتى الآن سواء بالحفظ أو تقديمه للمحاكمة الجنائية

- قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث على علم تام بمجرىات الامور في حينها وحتى الان

لهمه التعذيب عن الضباط

نہایت، وسیعہ

والمقيمتين برقمي ٢٣٣٦، ٢٩٢٠ لسنة ١٩٩٨ فحص المكتب الفني

وحيث انه بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٨ ورد بمحضر تحريات ثابت به القبض على المتهم شيبوب وايم
رسائله اقر لي المحضر بارتكابه الحادث وتخلص من السلاح المستخدم بالقائه في زراعات الذرة بجوار

النيابة العامة - مكتب النائب العام - المكتب الفني - مذكرة

في القضيتين رقمي ٦٢٥٧ لسنة ١٩٩٨ جنائيات سوهاج

١٥٦٤٠ لسنة ١٩٩٨ أتداری ثان سوهاج

والمقيدتين برقمي ٣٣٣٩، ٣٩٧٠ لسنة ١٩٩٨ فحص المكتب الفني

حيث تخلص وقائع القضية رقم ٦٢٥٧ لسنة ١٩٩٨ جنائيات دار السلام فيما ابلغ به أحد الخفراء النظاميين على جثتين بجوار مدرسة الكشخ الابتدائية بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٨ وبالفحص تبين أن الجثتين لكل من سمير عويضة حكيم وكرم تامر أرسل والجثتين مصابتين بأعيرة نارية وبسؤال كل من عويضة حكيم وعبد الشهيد والد المجني عليه الأول وعياد تامر أرسل شقيق المجني عليه الثاني نفيا علمهما بالحادث ولم يتهما أحد.

إذ سئل ناجح حسني اسكاروس شيخ الكشخ نفى علمه بظروف الحادث ولم يتهم أحد بارتكابه. وإذ سئل شرقاوى نظير الخفير النظامي قرر بأنه لاحظ تجمعهم أمام مدرسة الكشخ وعند استطلاع الأمر شاهد جثتي المجني عليهما فقام بالإبلاغ ونفى علمه بظروف الحادث وقرر بمضمون ذلك العقيد محمد ناجي نائب مأمور مركز دار السلام.

وحيث أنه بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ عرض محضر تحريات أثبت فيه محرره أن جهود البحث أسفرت عن وجود شاهدي رؤية للحادث وهما ياسر شهيد علام وعبد ميخائيل ملك وقررا انهما كانا بصحبة المجني عليهما ليلة ١٤/٨/١٩٩٨ ومعهما أيوب حنا شنوده وشيبيوب وليم أرسل وتوجهوا جميعاً إلى المنطقة المجاورة لمدرسة الكشخ الابتدائية وجلس من كانوا بصحبتهما يلعبون القمار وأثناء ذلك تشاجر شيبيوب وليم أرسل وسمير عويضة حكيم وكرم تامر أرسل فأخرج شيبيوب سلاحاً نارياً من ملابسه [طبنجة] وأطلق عياراً نارياً أصاب المجني عليه كرم تامر ثم أطلق أعيرة أخرى أصابت أحدهما المجني عليه سمير عويضة حكيم ولأن الجميع بالفرار

وإذ سئل الشاهدين ياسر شهيد علام وعبد ميخائيل ملك قررا بمضمون ما جاء بمحضر التحريات وإضافة بأن المتهم شيبيوب وليم أرسل أطلق العيار الناري الأول من سلاحه كان يقصد قتل المجني عليه سمير عويضة حكيم إلا أن الطلقة أخطأت وأصابت كرم تامر ثم عاود المتهم إطلاق الأعيرة النارية على المجني عليه سمير فحدثت إصابته والتي أودت بحياته.

وحيث أنه بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٨ ورد بمحضر تحريات ثابت به القبض على المتهم شيبيوب وليم أرسل وأنه أقر في المحضر بارتكابه الحادث وتخلص من السلاح المستخدم بإلقائه في زراعات الذرة بجوار الحادث وأنه له كارت إجرامى برقم ١٣/٩٦٨ وسبق اتهامه والحكم عليه في أربع عشر قضية ما بين السرقة والسر وبيع الخمر.

وحال سؤال المتهم بالتحقيقات وبمناظرته لم يكن به إصابات ظاهره وانكر ما نسب إليه واستشهد بكل من عادل تامر أرسل وأنه كان بصحبته وقت الحادث.

وإذ سئل كل من عياد تامر أرسل وعادل تامر أرسل الذين استشهد بهما المتهم نفياً انهما كانا بصحبته.

وإذ سئل أيوب حنا شنوده نفى أنه كان بصحبته شاهدي الواقعة والمتهم حال وقوع الحادث. وحيث أنه بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٨ ابلغ سمير وليم أرسل من أنه أثناء زيارة شقيقه المتهم لاحظ وجود إصابات به قرر له أنه من آثار التعدي عليه بحبسه.

وإذ سئل المتهم شيبيوب وليم أرسل قرر بأن الضابط أبو الفضل واسلام وهانى تعدوا عليه بالضرب اعتباراً من ١٥/٨/١٩٩٨

وحيث أوري تقرير مفتش الصحة بالكشف على المتهم تبين أنه لا توجد به إصابات ظاهرة سوى بعض الالتهابات الجلدية بالرقبة وأوري تقرير الطب الشرعي بالكشف على المتهم لم يتبين ثمة علامات ذات مظهر إصابى واضح سوى التسخج الاحتكاكى بمقدمة الركبة اليسرى وأسفل الساعد الأيمن وكلاهما يحدث من الاحتكاك بجسم صلب مسطح والإصابة الأولى حدثت قبل الكشف بنحو ٧٢ ساعة والثانية قبل الكشف بنحو ٤٨ ساعة ولا يوجد ما يؤيد حدوث الواقعة وفق تصوير المتهم بالتحقيقات.

وحيث أنه بتاريخ ٧/١٠/٩٨ حضر للنيابة الشاهدين ياسر شهيد علام وعبد ميخائيل ملك بصحبة

محامى وطلب إعادة سماع أقوالهما وقررا بالتحقيقات أن ما سبق وأدليا به من اتهام شيوب بقتل المجني عليهما إنما كان وليد إكراه من أجهزة الأمن وانهما لم يشاهدا واقعة مقتل المجني عليهما وحضرا للعدول عن أقوالهما السابقة أضاف بأنه لا توجد بأي منهما إصابات ظاهرة. وإن سئل المقدم أبو الفضل ثابت أنكر ما نسبته المتهم إليه وأضاف حال سؤاله كشاهد بأن تحريات دلت على أن مرتكب الحادث هو المتهم شيوب وليم أرسل.

وإن سئل كل من الرائد إسلام إسماعيل والرائد هانى جمال أنكرا ما نسبته المتهم إليهما وحيث أوري تقرير الطب الشرعي عن إصابات المجني عليهما وفحص السلاح أن إصابة المجني عليه سمير عويضة حكيم بالرأس حيوية حديثة ذات طبعه نارية وان وفاته نشأت من الإصابة النارية. وان إصابة المجني عليه كرم تامر أرسل بالوجه والعنق والصدر حيوية حديثة وهى كدمات مسحة وإصابة نارية حيوية بأسفل يسار العنق والصدر وتحت من عيار ناري ووفاته المجني عليه تحدث من إصابته النارية.

وإصابات المجني عليهما سالفة الوصف تحدث وفيه تصوير مذكرتي النيابة وانه ثبت حادثة إطلاق السلاح المضبوط بتاريخ قد يتفق وتاريخ الواقعة وإصابة المجني عليهما النارية تحدث من مثل السلاح والطلقتين الناريتين المضبوطتين.

وحيث تخلص واقعات القضية رقم ١٥٦٤ لسنة ٩٨ إداري قسم ثان فيما أثبتته بمحضره وقرره بالتحقيقات العقيد نبيل الهابط رئيس المباحث الجنائية بسوهاج من أنه بالنسبة للتحقيقات التى تجريها النيابة فى الحادثة محل الجناية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ جنائيات دار السلام فقد دلت المعلومات ان بعض رجال الدين المسيحي بسوهاج منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا يخطط لاستغلال الحادث بثأرة الطائفة المسيحية ضد أجهزة الأمن وانه أعتمد فى ذلك على القمص انطونيوس قؤاد والقمص شنودة القمص عبد المسيح وانه استغلوا نفوذهم للضغط على شاهدي الإثبات فى الجناية سالفة البيان وذلك للعدول عن شهادتهما كما تردد القمص شنودة على معسكرات قوات أمن المنيا وذلك بتاريخ ٩٨/١٠/٥ وطلب منح المجندين الشاهدين إجازة لمدة خمسة أيام من ٥ حتى ٩٨/١٠/١٠ واصطحبهما إلى محافظة سوهاج للأنبا ويصا وقام بالضغط عليهما للعدول عن شهادتهما والقول بأنهما تعرض لإكراه أجهزة الأمن وأضاف أن رجال الدين المذكورين يخططون لتصعيد تحركهم.

وحيث انه بتاريخ ٩٨/١٠/٧ حضر للنيابة كل من الشاهدين عبده ميخائيل ملك ويسر شهيد علام وبصحبتهما محام وقدمتا طلب مضمونه ان الاقوال التى سبق ان شهدا بها امام نيابة دار السلام كانت وليدة إكراه وتعذيب.

وإن سئل كل منهما بالتحقيقات قررا أن ما أدليا به من أقوال بتاريخ ٩٨/٩/١٤ كان وليده إكراه وتعذيب من قبل رجال الشرطة وانهما لم يشاهدا واقعة مقتل المجني عليهما ولم يتواجدا على مسرح الجريمة وليس لديهما أى معلومات عنها وبمواجهتهما بمحضر التحريات وما شهد به العقيد نبيل الهابط فى ٩٨/١٠/٦ فقرر الأول عبده ميخائيل ملك بصحة ما جاء بالتحريات فى شأن توجه القمص شنودة عبد المسيح لهما بمعسكر أمن المنيا بتاريخ ٩٨/١٠/٥ وتحصله على إجازة لهما واصطحبهما إلى سوهاج بسيارته الخاصة حيث اسكنهما فى إحدى الشقق حتى تاريخ مثولهما أمام النيابة وأنكر تعرضه من قبل رجال الدين المسيحي للعدول عن الشهادة.

وإن سئل الثاني ياسر شهيد علام أنكر ما ورد بالتحريات وما قرره الأول أصر كل منهما على أقواله حال مواجهتهما.

وإن سئل كل من القمص شنودة القس راعى كنيسة الأنبا شنودة بساقلته والأنبا ويصا تكلأ أسقف البلينا والقمص انطونيوس قؤاد حنا وكيل بطركية البلينا ومواجهتهم بما ورد بمحضر التحريات فى شأن استغلال حادث الجناية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ ج دار السلام لأثارة ابناء الطائفة المسيحية من الادعاءات بتجاوزات رجال الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكبي الحادث والاتصال ببعض الجهات الأجنبية ونشر ادعاءاتهم ومحاولة الضغط على شاهدي الجناية سالفة البيان للعدول عن أقوالهما بالتحقيقات أنكروا جميعاً ما نسب إليهم بينما قرر الأول من أن الأنبا ويصا أسقف البلينا طلب منه التدخل لدى معسكر قوات أمن المنيا لمنع كل من عبده ميخائيل ملك ويسر شهيد علام المجندين إجازة

ولم يبلغه الاسقف مناسبة ذلك وتوجه لمديرية أمن المنيا يوم ٩٨/١٠/٥ وتم منح المجندين إجازة اعتباراً من ١٠/٥ حتى ٩٨/١٠/١٠ واصطحبهما بسيارته حيث باتوا ليلتهما بأحد الأديرة بمركز سمالوط ثم عاد بهما إلى سوهاج في اليوم التالي وتركهما بموقف السيارات للتوجه إلى مدينتهم. وحيث قرر الأنبا ويصا أنه حضر إليه بالمطرانية ميخائيل ملك والد الشاهد الأول مقرر له أن ابنه يشعر بتأنيب الضمير بسبب شهادته التي أدلى بها أمام النيابة خلاف الحقيقة وعلى أثر ذلك طلب من القمص شنودة السعي لدى المسؤولين بمنح الشاهدين إجازة ليتوجهوا إلى النيابة للعدول عن أقوالهما وقد نفذ القمص شنودة ما طلب منه.

وإذ سئل ميخائيل ملك والد الشاهد عبده ميخائيل ملك نفى ما قرره الأنبا ويصا من حضوره إليه والتصريح له بشعور ابنه بوخذ الضمير من جراء ما أدلى به من أقوال. وحيث أنه عن الجناية رقم ٦٢٥٧ جنائيات دار السلام فإنها تشكل في مجال التكليف القانوني لوقائعها جناية القتل العمد للمجني عليه كرم تامر أرسل المقرنة بجناية قتل المجنى عليه سمير عويضة حكيم عمداً وجناية احراز سلاح نارى مششخن "مسدس" بغير ترخيص من الجهة المختصة وإحراز نخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حال كونه غير مرخص بحمله وإحرازه. وحيث أنه في مجال الإسناد فإن التهمة ثابتة قبل المتهم شيبوب وليم أرسل ثبوتاً كافياً يقيناً اخذ بما جاء بشهادة كل من ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك في بداية التحقيقات على النحو السالف بيانه وما ثبت بالتحريات المجرية وشهادة مجريها بالتحقيقات والمؤيدة لرواية الشاهدين الأولى بالتحقيقات وافر المتهم له بمحضر الضبط وإرشاده على السلاح المستخدم وضبط السلاح في المكان الذي سبق أن أرشد عنه المتهم فضلاً عما ثبت بتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح والطلقتين المضبوطتين من أن إصابة المجني عليهما والتي أودت بحياتهما تحدث وفق رواية الشاهدين بالتحقيقات ومن مثل السلاح المضبوط وطلقتين النخيرة وسبق إطلاق السلاح المضبوط في تاريخ يتفق وتاريخ الحادث. ولا ينال من تلك الأدلة عدول الشاهدين عن أقوالهما في تاريخ لاحق لشهادتهما الأولى أمام النيابة بتاريخ ٩٨/٩/١٤ إذ أن عدولهما عن أقوالهما قد أحاط به الريبة والشك ووليدة ضغط عليهما من رجال الدين وفقاً لما ثبت بتحقيقات النيابة بتاريخ ٩٨/١٠/٦ قبل عدول الشاهدين عن شهادتهما وما قرره العقيد نبيل الهابط بالتحقيقات من أنه والد الشاهد الأول حضر إليه مقررأ بأنه نجله الشاهد الأول يشعر الأنبا ويصا بالتحقيقات من أنه والد الشاهد الأول حضر إليه مقررأ بأنه نجله الشاهد الأول يشعر بتأنيب الضمير فطلب على أثر ذلك من القمص شنودة السعي لدى المسؤولين لحصول الشاهدين على إجازة لرغبتهما في العدول عن أقوالهما الأمر الذي يكون معه عدول الشاهدين عن أقولهما أمام النيابة وليد ضغط عليهما فضلاً عن أنه لم يتبين بأي منهما أي إصابات حال الإدلاء بالشهادة الأولى وأن النيابة العامة تطمئن إلى شهادتهما في بداية التحقيقات والتي اتفقت مع ظروف الحادث وملابساته وتأييد بتقرير الصفة التشريحية وتحريات الشرطة.

الأمر الذي يكون الاتهام ثابت يقيناً في حق المتهم وليم أرسل ويتعين إحالته للمحاكمة الجنائية. وحيث أنه عما أثاره المتهم شيبوب وليم أرسل بالتحقيقات من أن الضباط أبو الفضل وإسلام وهانى تعدوا عليه بالضرب اعتباراً تاريخ ١٩٩٨/٨/١٥ بقصد إجباره على الاعتراف من أن بقطر أبو اليمين وولده هما قاتلى المجنى عليهما..... وثبت بتوقيع الكشف الطبي على المتهم أنه لا توجد به إصابات سوى بعض الالتهابات الجلدية وثبت بتقرير الطب الشرعي بالكشف على المتهم أنه لا توجد به علامات أو مظاهر إصابية واضحة سوى تسحج احتكاكي بمقدمة الركبة وأسفل الساعد الايمن وأنها حدثت قبل الكشف بنحو ٧٢ ساعة ولا يوجد ما يؤيد حدوث الواقعة وفق تصوير المتهم الأمر الذي يكون معه اتهام المتهم لضباط الشرطة باستعمال القسوة والإعتداء عليه بالضرب أقوال مرسلة لم يؤيدها أى دليل وثبت ذلك بالتقريرين الطبيين المرفقين بالكشف عليه من مفتش الصحة والطبيب الشرعى ويكون ما أسنده المتهم للضابط أبو الفضل ثابت وإسلام اسماعيل البدرى وهانى جمال عارياً من أى دليل أو سند يتعين الالتفات عنه واستبعاد ما ينسب للضابط سالف الذكر.

وحيث أنه عن القضية رقم ١٥٦٤ لسنة ٩٨ إداري قسم ثان سوهاج ولما كانت الأوراق تنير فيها شبه جناية تغيير الحقيقة في محرر رسمى وهى تحقيقات النيابة في

محضر الجناية رقم ٦٢٥٧ لسنة ١٩٩٨ جنایات دار السلام وهى التى اسندتها النيابة العامة إلى الشاهدين المتهمين عبده ميخائيل ملك ويسر شهيد علام وشبهه جناية الإشتراك فى تغيير الحقيقة فى محرر رسمي بطريق الاتفاق التحريض وما اسند إلى المتهمين الأنبا ويصا أسقف البلينا والقمص شنودة والقمص انطونيوس فؤاد إلا أن شبه هذه الجناية تنتقي من الأوراق إذ أن الركن الأساسي من أركان التزوير أن يكون هناك تغيير للحقيقة وهو العنصر الأساسي فى التزوير المعاقب عليه ولما كان حصول التغيير من صاحب الحق فيه فانه لا يعنى الافتئات على الحقيقة بقدر ما هو حرية فى التعبير عنها ويشترط أن يكون تغيير الحقيقة حاصلًا فى كتابة أى محرر موجود من الأصل أو بكتابة أى إنشاء محرر بقصد تغيير الحقيقة أما تغيير الحقيقة الذى يقع بقول أو فعل لا يعد تزويراً وإنما يعاقب القانون بنصوص خاصة عليه كما هي الحالة الماثلة المعاقب عليها بنص خاص وهو المادة ١٤٥ بفقرتها الأولى والثانية من قانون العقوبات وهو يعلم بوقوع جناية وإعانة الجاني بأي طريقة كانت على القرار من وجه القضاء وذلك بإخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها وهذا ما اقترفه المتهمين عبده ميخائيل ملك ويسر شهيد علام وما اشترك فيه بطريق التحريض باقى المتهمين الأمر الذى يتعين معه استبعاد شبهه جناية التزوير فى محرر رسمي من الأوراق.

وحيث انه عما أسندته النيابة العامة للمتهمين الثلاثة من رجال الدين المسيحي من الترويج بالقول للإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي واستغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وقيامهم بإلقاء مقالة فى محفل ديني يتضمن قبحاً فى عمل من أعمال جهات الإدارة فان الأوراق خالية من ثمة دليل على تلك الاتهامات سوى ما ثبته العقيد نبيل الهابط بمحضره وما قرره بالتحقيقات ... ولما كانت التحريات لا تعد دليلاً كافياً لإسناد الاتهام دائماً، هي قرينة تعزز بأدلة أخرى وهى افقنته الأوراق الأمر الذى يتعين معه استبعاد ما نسب إلى رجال الدين المسيحي بشأن الاتهامات سالفة البيان لخلو الأوراق من ثمة دليل عليها سوى تحريات الشرطة.

وحيث انه على هدى ما تقدم يكون الثابت فى الأوراق وفى حق المتهمين جميعاً الجريمة المؤتممة بالمادة ١٤٥ بفقرتها الأولى والثانية من قانون العقوبات وهى ثابتة فى حق المتهمين الأول عبده ميخائيل ملك ويسر شهيد علام إذ أن الثابت انهم علما بوقوع جناية عقوبتها الإعدام وحاولا إعانة الجاني على الفرار ومن وجه القضاء بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة ويعلموا جيداً بعدم صحتها وذلك عندما ذهبوا إلى النيابة العامة صباح يوم ٧/١٠/٩٨ للإدلاء بشهادتهما المخالفة للحقيقة وفقاً لما سلف بيانه.

وكذلك فان الاتهام ثابت فى حق باقى المتهمين من رجال الدين المسيحي وذلك بطريق الاتفاق والتحريض للمتهمين الأول والثاني وذلك للعدول عن أقوالهما بالتحقيقات لمساعدة الجاني على الفرار من وجه القضاء وثابت ذلك بما قرره العقيد نبيل الهابط بالتحقيقات قبل قيام المتهمين بالإدلاء بالشهادة وفقاً لما قرره المتهم الأول وما قرره القمص شنودة باصطحابهما وأخذاً بما قرره بالتحقيقات المتهم الأنبا ويصا من حضور والد الشاهد الأول طالباً منه أن نجله يشعر بوخز الضمير وطلبه العدول عن شهادته وهو ما نفاه والد المتهم الأول بالتحقيقات لذلك فان الأدلة توافرت فى حق المتهمين جميعاً

وحيث أن النيابة ترى وهى الأمانة على الدعوى الجنائية ولا اعتبارات الملازمة فى إقامة الدعوى ارجاء البت والتصرف فى الاتهام المسند إلى المتهمين جميعاً لحين صدور حكم فى الجناية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ ج دار السلام مع ارفاق الأوراق بالجناية سالفة البيان واعانتها للتصرف بعد الفصل فيها

لذلك

ترى لدى الموافقه:

أولاً: فى الجناية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ جنایات دار السلام:

١ - تقديم المتهم / شبيب وليم أرسل للمحاكمة الجنائية وفقاً للقيد والوصف المنطبقين

ب - استبعاد ما نسب للضابط أبو الفضل ثابت احمد واسلام اسماعيل البدرى وهانى جمال.

ثانياً: فى القضية رقم ١٥٦٤ لسنة ٩٨ إداري قسم ثان سوهاج، استبعاد شبهة جنائتي التزوير فى محرر رسمي والاشتراك بطريق الاتفاق والتحريض فى التزوير فى محرر رسمي من الأوراق مع إرجاء البت فى التصرف بشأن ما نسب للمتهمين جميعاً لحين الفصل فى الجناية سائلة البيان وإرفاقها بها أعانتها عقب الفصل فيها للنظر.

تحريراً فى ١٩٩٩/٤/١٩

المحامى العام - بالمكتب الفني للنائب العام
المستشار/ كمال قرنى عثمان

تأشيرات:

١٩٩٩/٤/٢٤ نظر توقيع النائب العام

بإدله أخرى وهي مقتدته الأوراق الذي يتعين منه استبعاد مانسب الي رجال الدين المسيحي بشأن الاتهامات سالفه البيان لخلو الأوراق من ثمة دليل عليها سوى تحريات الشرطة .

وحيث انه علي مدي ماتقدم يكون الثابت في الأوراق وفي حق المتهمين جميعا الجريمة المؤتمه بالماده ١٤٥ بفقرتها الأولى والثانيه من قانون العقوبات وهي ثابتة في حق المتهمين الأول عبده ميخائيل ملك وباسر شهيد علام إذ ان الثابت انهم علما بوقوع جنايه عقوبتها الاعدام وحاولا اغانة الجاني علي الفرار ومن وجه القضاء بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة ويعلم جيدا بعدم صحتها وذلك عندما ذهب الي النيابة العامة صباح يوم ١٠/٧/١٩٩٨ للدلاء بشهادتهما المخالفه للحقيقه وفقا لما سلف بيانه .

وكذلك فان الاتهام ثابت في حق باقي المتهمين من رجال الدين المسيحي وذلك بطريق الاتفاق والتحريض للمتهمين الأول والثاني وذلك للعدول عن اقوالهما بالتحقيقات لمساعدته الجاني علي الفرار من وجه القضاء وثابت ذلك بما قرره العقيد نبيل الهابط بالتحقيقات قبل قيام المتهمين بالدلاء بالشهادة وفقا لما قرره المتهم الأول وما قرره القمى شنوده باصطحابهما واخذًا بما قرره بالتحقيقات المتهم الانبا ويصا من حضور والد الشاهد الأول اليه طالبا منه ان نجله يشعر بوخذ الضمير وتاليه العدول عن شهادته وهو ما نفاه والد المتهم الأول بالتحقيقات .

لذلك فان الادله توافرت في حق المتهمين جميعا .

وحيث ان النيابة تري وهي الامينه علي الدعوي الجنائية ولاعتبارات الملائمة في اقامه الدعوي ارجاء البت والتصرف في الاتهام المستد الي المتهمين جميعا لحين صدور حكم في الجنايه رقم ٦٢٥٧ لسنة ١٩٩٨ ج دار السلام مع ارفاق الأوراق بالجنايه سالفه البيان واعادتها للتصرف بعد الفصل فيها .

الملك

لوري لدي المواقفه .

اولا : في الجنايه رقم ٦٢٥٧ لسنة ١٩٩٨ جنايات دار السلام :

١ - تقديم المتهم / شبيب وليم ارسل للمحاكمه الجنائيه وفقا للقيد والوصف المنطيقين .

ب - استبعاد ما نسب للضابط ابو الفضل ثابت احمد واسلام اسماعيل البديري و هاني جمال .

ثانيا : في القضية رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩٩٨ اداري قسم ثان سوهاج ، استبعاد شبيهه

جنايتي التزوير في محرر رسمي والاشترار بطريق الاتفاق والتحريض في التزوير في محرر رسمي من الأوراق مع ارجاء البت في التصرف بشأن ما نسب للمتهمين جميعا لحين الفصل في الجنايه سالفه البيان وارفاقها بها واعادتها عقب الفصل فيها للنظر .

تحريرا في ١٦/٤/١٩٩٩

لشهيده

المحامي العام

بالمكتبه الفني للنائب العام

المستشار

كا لحرني عماره

(كمال قوني عثمان)

٩٩١٤١٤٤

نظرا

النائب العام

١١ - خطابات متبادلة بين اللورد ألتون ومسئولين مصريين

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

The Ambassador
Embassy of the Arab Republic of Egypt
12 Curzon Street
London W1Y 7FJ

September 15th 1998

Your Excellency,

I am very concerned about a serious case of persecution against Christians in Upper Egypt. On August 14, 1998, in the village of El-Kosheh, Dar Assalam, Governate of Sohag, 2 Christian young men, Samir Oweda Hakim, 25, and Karam Tamer Arsal, 27, were killed. The killers, who are known to the police, are alleged to be, Abdallah Desouki Hassan, Hassan Desouki Hassan, Mamdouh Farouk Ismail, Adel Abdel Nazir Sidik and Bahaa Kahoul Sayed, all Egyptian Muslims.

Bishop Wisa of Baliana reported the alleged killers to the police. General Said Abul Moal, National Security Inspector of the Sohag Governate responded by arresting an estimated 1,000 Christians, including children, women, girls, elderly and young men, many of whom were subjected to violent and inhumane treatment. This included the application of electric shocks to sensitive parts of the womens' bodies, beatings and whipping and suspension by the feet. In one case, an 11 year old boy, Romani Boctor Abul Yamin was suspended from a fan in the ceiling and the police officers were turning it manually.

I am informed that the police were torturing the Christians in an attempt to force a "confession" from them and exonerate the Muslim killers. One of the police officers, Abu Al-Fadel Thabet, from Sohag Governate police force, threatened to burn down El-Kosheh village.

Bishop Bakhoum of Sohag asked to meet with General Khalil Makhoul, Director of the Security of Sohag Province to put a halt to the arrest and torture of Christians. Unfortunately, General Khalil Makhoul treated Bishop Bakhoum and the accompanying priests very badly and threatened to increase the persecution.

I am informed that the authorities in Sohag are still trying to falsify evidence against the following Christians: Mr. Boctor Abul Yamin Mikhail, his sons Aiman and Al-

Director: The Foundation for Citizenship, Liverpool John Moores University
Rodney House, 70 Mount Pleasant, Liverpool L3 5UX
Telephone 0151 231 3852 Fax 0151 231 3853 E-mail D.Alton@LIVJM.AC.UK

Home: Laund House, 25 North Mossley Hill Road, Liverpool L18 8BL

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords

London SW1A 0PW

Amir and Mr. Zakaria Boutros Barasha (the fiance of Mr. Bector Abul Yamin Mikhail's daughter, Miss Hania Bector Abul Yamin Mikhail). The Sohag police are claiming that one of the two dead men had a sexual relationship with Hania and that this is why Hania's father killed both of them. They are trying to frame Hania's father for the killings.

What actually happened is that one of the police officers tried to sexually assault Hania while she was in detention, in order to try and support the police claim that she had had a sexual relationship with one of the two murdered Christian men.

I am informed by local Egyptian sources that the real motive behind the killings of the Christians by the Muslims was to avenge the death of Haris Desouki Hassan, the brother of one of the killers, Abdallah Desouki Hassan, though Haris apparently died of natural causes. The Muslim killers wrongly believed that Samir Oweda Hakim and Karam Tamer Aarsal poisoned Haris Desouki Hassan.

What is currently happening in Sohag is appalling and I urge your government to quickly intervene and ensure that justice is done. All the arrest and torture of Christians should stop and the real killers of the 2 Christian men must be brought to justice and punished. The police officers including their leaders, General Sald Abul Moal and General Khalil Makhlouf should be investigated and punished for their part in this terrible persecution against the Christians in Sohag Governorate.

If this situation is not quickly resolved in a just way, it will prove very embarrassing to your country as it will be very widely publicised in the West. It might also affect your tourist trade as well as many of the tourists visiting Egypt are from Christian countries and they will be very offended at the way Christians in Egypt are treated. I do hope your government will take swift action to intervene in this situation.

I look forward to hearing from you.

Yours sincerely,

David

Professor the Lord Alton of Liverpool

Director: The Foundation for Citizenship, Liverpool John Moores University
Rodney House, 70 Mount Pleasant, Liverpool L3 5UX
Telephone 0151 231 3852 Fax 0151 231 3853 E-mail D.Alton@LIVJM.AC.UK

Home: Laund House, 25 North Mossley Hill Road, Liverpool L18 8BL

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO THE GOVERNOR OF SOHAG PROVINCE
OCTOBER 30TH 1998

Your Excellency,

I am extremely concerned to learn that you have been putting pressure on Bishop Wissa because of his willingness to speak out against the injustices which his people have been facing. Furthermore you have blamed him for my reference to Egyptian tourism being affected by this incident of religious persecution. I want to stress to you that Bishop Wissa never raised the issue of tourism, that was my idea and I am seriously considering pursuing an extensive campaign against Egyptian tourism if justice is not done for the Christians of Sohag soon. I am also consulting with my colleague in the United States Congress about the possibility of a joint U.S-British campaign against Egyptian tourism.

This idea of mine regarding tourism is not one I have come to lightly. But I am extremely disappointed with the Egyptian government's conduct in the Sohag affair so far. Instead of punishing the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag the Egyptian authorities have charged 3 priests including Bishop Wissa and presently keep 3 Copts in detention. The 3 detained Copts are Shaiboob William Aarsal, Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam. Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam were tortured to make them make statements accusing Shaiboob of the murder of the 2 Copts. When they tried to withdraw their statements after they were released they were simply detained again. I can assure you that I am monitoring the situation very closely and have so far seen little sincerity on the part of the Egyptian authorities in obtaining justice for the persecuted Christians. Instead the Egyptian authorities are mistreating more Copts and threatening Bishop Wissa and his priests in an attempt to cover up their mistakes.

I urge that the Egyptian authorities: 1) Release Shaiboob William Aarsal. 2) Apprehend the real murderers of the 2 Copts. 3) Release Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam, both of whom were tortured to make them give statements against Shaiboob. 4) Punish all the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag. 5) Compensate all the Christians who were detained and tortured in this incident.

Director: The Foundation for Citizenship, Liverpool John Moores University
Roscoe Court, 4 Rodney Street, Liverpool L1 2TZ
Telephone: 0151 231 3852 Fax 0151 231 3853 e-mail D.Alton@livjm.ac.uk

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

I know that if your government has the political will, they could easily ensure that the above measures are taken. Let me assure you that the longer that we have to wait for justice for the Christians of Sohag, the more likely that there will be a strong international campaign against Egyptian tourism.

Yours sincerely,

David

Professor The Lord Alton of Liverpool

١٢- خطاب د. أيمن نور في ٤ نوفمبر
ورد اللورد ألتون عليه في ١٧ نوفمبر ١٩٩٨

His Lordship Lord David Patrick Alton of Liverpool,
The house of Lords,
Palace of Westminster,
London,
U.K

Nov 4th, 1998

Your Lordship,

While paying a short visit to my favourite European capital, London, I was shocked and startled by the news I read quoting a message that—they said— you personally sent to the Egyptian Governor of Suhag in upper Egypt.

Your message contained several sentences and expressed thoughts, opinions and attitudes in a manner that indicated how very unclear and even distorted image you have about the human rights of minorities in Egypt.

It makes me feel very sorry to find a British Lord in this Great country dragging himself to attitudes and declarations regarding the interior affairs of another country because he read some false and inaccurate news reports published by the newspaper without even sending its correspondent down to double confirm the information it got.

It makes me feel more sorry that a prominent and well known British lord would base his evaluation to the human rights of another country on such *third-hand-reporting* and starts giving out threats to this country in a manner that affects its sovereignty and independence.

Being the youngest liberal opposition parliament member, deputy leader of the opposition in the parliament, and being an elected board member of the non-governmental Egyptian organisation for Human rights (EOHR) which is not recognised by the government, I would like to inform you that, in response to the report published in the Sunday times and to the few queries from some residents in the village, I have visited *Al Kakhah* village in *Suhag*, with other researchers and colleagues from other human rights organisations.

We have uncovered certain violations from *one* police officer to the rights of *one* of the citizens suspected to have participated in a *crime murder* case in this village. These violations sometime take place by a few policemen when they start investigating critical cases.

In our organisation's printed reports and newsletters, We have previously notified and warned the security organs of these violations, and they've been always very positive about taking every necessary action to stop them.

However, We have never traced any sign of a *political* or *religious* reason for these violations. I confirm here that anyone claiming that there is a *political* or *religious* background behind what happened in Suhag or previously in other cases, can be described as a liar and as falsifying the truth and reality for some sick imaginations that he has in his own head.

I would like to invite you to read the reports and the press releases of the EOHR since its establishment back in 1985 and I can promise that you'll find no trace of human rights violations for *religious* reasons in Egypt.

The concept of national unity is one of the most holy untouchable concepts that Egyptians, Muslims and Christians, always keep.

I don't have any concerns regarding the threat that you have personally made warning Egypt and Egyptians that you will use the weapon of stopping tourists from visiting my country.

However, I have many concerns that your threat to use this weapon meets very much with the threats that the terrorists groups have made repeatedly in my country and said that they will hit at Egypt's economy and at Egyptians by attacking tourists to discourage them from coming to Egypt.

I am amazed that despite your country and my country's resistance to these groups and their stand against them so as not to achieve their goals of hitting tourism and therefore harming Egyptians good either Moslems or Christians, your lordship is today declaring the opposite.

I would like to inform your lordship and the house of lords which you are a member of, that I, as an Egyptian Liberal opposition parliament member who does oppose the Egyptian government, that I reject your evaluation of human rights of minorities in Egypt, and reject your interference in an interior matter related to some interrogations and investigations done in connection to a murdering crime of an Egyptian Christian citizen by other Egyptian Christian citizens who now stand in front of a court and who are now facing accusations under the Egyptian justice and according to the Egyptian laws.

I consider your demand to release suspected murderers in a court case shows how unknowledgable your lordship is with Justice rules and the Egyptian laws that does not even give the Egyptian President of State the right to interfere in court cases and release murderers.

Basing your attitude on *third-hand* information and publishing such threats and statements have in fact caused considerable damage to the reputation of my country.

I take the opportunity to invite you to a live discussion on TV networks with the Sunday Telegraph's reporter, to be able to tell you and tell everyone with evidence and proofs how inaccurate the information you have and how harmful your statement was to the image of Egypt.

I also would like you to extend your apologies and regrets to Egypt and Egyptians, both Moslems and Christians for what you have done to them the Egyptian people who always had kind and warm feelings towards the British people and have had strong relations along history.

Finally, I would like to personally invite you to come and visit Egypt and make your own judgment of how Egyptians live and practice their rights away from false reporting.

Dr. Ayman Noor-- Ph.D

Liberal opposition Egyptian Parliament member

Deputy Leader of the opposition in Parliament

Daily columnist and Journalist

Elected board member of EOHR (Egyptian Org. for Human rights)

Cell phone 0033611488327 or 0171-4931232 Fax 171-4913201 R 142

Cairo: 202-3320981/2 or Fax 202-3412555 -Cell 20122102405

To: Dr. Ayman Noor
From: Professor the Lord Alton of Liverpool

November 17th 1998

Dear Dr. Noor,

I am writing in response to your letter of November 4th. You claim that my information about the persecution of the Copts is based on third-hand reporting and inaccurate news reports. That is certainly not the case. I have previously visited Egypt and spoken to numerous Christians and Christian leaders in your country, who confirmed to me that many Egyptian Christians face discrimination and persecution by both the Egyptian authorities and the Islamic extremists. Regarding the incident at El-Kosheh, my information has come directly from inside Egypt itself.

You claim that I am making threats affecting Egyptian sovereignty. The fact is that as a single backbench Parliamentarian, I am hardly in a position to make threats regarding any country's sovereignty. But whether Christians in the West want to spend their money visiting Egypt is an issue for westerners to decide, not the Egyptian government, so this is not an issue within Egypt's authority to determine.

Many Christians in the West are very concerned about the indifference of the Egyptian government towards the Christians in Egypt. The Egyptian government also actively discriminates against Christians through measures such as the Hamayouni decrees, which require the President's permission for the building of churches and makes it very difficult for the Copts to have a sufficient number of churches. I raised this issue with the Egyptian Interior Minister in a meeting in 1993 yet five years later the discriminatory laws on church building and maintenance continue to be in force. There are also numerous occasions when the Egyptian police or security services actively persecute Christians as happened in El-Kosheh recently or negligently fail to protect Christians from persecution by Islamic extremists or rioting Muslim mobs . . .

Many Christians in the West are growing extremely frustrated with the Egyptian government's regular attempts to cover up and deny the problems which the Copts face. I have been closely following what is happening to Egypt's Christians for many years and I am fully aware that your government's tactics include pressurising Egyptian Christians to deny that persecution exists. If the Egyptian government is not seen to be trying harder to deal with these problems in a sincere and constructive manner, it is probably only a matter of time before churches and

human rights groups in the West begin to organise boycotts of Egyptian tourism. **These Christians will not need me to lead a boycott, they will take the initiative themselves if the Egyptian government continues to refuse to help the Copts in getting justice.** Many western Christians are beginning to ask themselves why they should spend money in a country which discriminates against and persecutes Christians. They might as well go somewhere else and there is no shortage of tourist places in other parts of the world for them to visit.

Take for example the Maldives, which has recently imprisoned many Christians. As a result of the Maldivian government's continued refusal to unconditionally release all the detained Christians, there is currently a growing campaign against Maldivian tourism by western Christians. This campaign against Maldivian tourism is even featured on the Internet and began as an initiative by Christians in the West who were fed up with the the way the Maldivian authorities were treating Christians.

If the Egyptian government had moved swiftly to release all the Christians detained in the El-Kosheh incident, to strictly punish the police officers involved and to compensate the many Christians who were mistreated by the police, then your government could more convincingly argue that it was taking serious measures to ensure that justice was done and that they totally disapproved of the detention and torture of the Copts.

Instead, what do the Egyptian authorities do? They start to persecute those Christian leaders like Bishop Wissa, who courageously spoke out against the injustices. They charge Bishop Wissa and two of his priests instead of charging the Muslim police officers who persecuted the Christians. Three Christians continue to be in detention at the present time. They are Shaiboob William Aarsal, Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam. Abdu and Yasser were both tortured to make false statements against Shaiboob. When they later tried to withdraw their statements after they were released they were detained again. I know this information from reliable sources in Egypt.

Obviously the use of torture to incriminate Shaiboob makes the accusations against him very unsound yet he continues to be in detention. I am also aware that the Egyptian police previously tortured the Bactor family in an attempt to get them to implicate their family members in the murders of the two Copts. When this failed then they tried to put the blame on Shaiboob.

So what we have is a situation where Muslim police officers persecute a thousand or more Christians and instead of moving swiftly to correct this horrendous situation

and ensure justice is done, the Egyptian government (which as you know, is dominated by Muslims) attempts to help cover up the misbehaviour of the police officers by charging the priests and Bishop who spoke out against the injustices and continue to keep three Christians in detention. Different sources close to the situation in El-Kosheh have reported that the police did not want to arrest any Muslim suspects connected with the murders of the two Copts. The police believed that it would be better to have a Christian suspect because they worried about "possible repercussions" for the local Muslims if they arrested a Muslim suspect, since Muslims only make up about 30 percent of the local people and the majority of the people there are Christians.

It is appalling that the police should make their arrests based on religious beliefs rather than hard evidence. It is equally appalling that the Egyptian government should try so hard to cover up what is going on rather than swiftly taking action to rectify these gross injustices.

You claim in your letter that "We have uncovered certain violations from one police officer to the rights of one of the citizens suspected to have participated in a crime murder case in this village." Not only does this claim of yours clearly contradict what sources in the area (including what the villagers who were tortured had to say) have said, it also contradicts the EOHR's own reporting on the situation which documents the torture of several Christians (including some Coptic children who were even given electric shocks) not just one. There is also a set of 36 photos circulating in this country at the moment which include photos of injuries suffered by the Copts at El-Kosheh as a result of torture.

If the Egyptian government is truly concerned about the Copts and if there is no religious prejudice involved, why have they tried to cover up what is happening instead of ensuring that justice is done for the Copts who were mistreated, some of whom remain in detention? Why have they charged Bishop Wissa and his two priests instead of strictly punishing the police officers involved in the mistreatment? Not one single Muslim has been jailed or tortured in the whole incident yet large numbers of Christians, even children have been arrested and tortured, yet it is being claimed that this has nothing to do with religion. Is it mere coincidence that all those who have suffered persecution at El-Kosheh have only been Christians?

I have received reports that some of the police officers involved in the human rights abuses were recently transferred to desk jobs. This has only occurred months after the abuses started and is not a sufficient punishment when you consider the gravity

of their abuses (eg. the torture of several Coptic children) All the police officers involved in the incident should be sacked and charged with causing bodily harm and those Egyptian officials who failed to take quick action to help the Copts should also be investigated to find out the reasons behind their failure to assist the persecuted Copts .

I would be willing to discuss with you on TV the issue of the situation of Copts in Egypt but this must be on a TV network which both of us are happy to use and the format of the discussion must be mutually agreed between us.

You say you are a member of the opposition. However, I understand that you are appointed by the Egyptian government as an appointed Member of Parliament. I hope you will use your position to question the Egyptian government's indifference to the problems of the Copts and raise the issues I have described above. I am certainly not the only Parliamentarian concerned about the Copts in Egypt. I am aware of concerns having been raised about what happened at El-Kosheh by several U.S Congressmen and British MPs. The persecution and discrimination against Christians in Egypt by the Egyptian authorities is also well documented by human rights organisations such as Human Rights Watch, Christian Solidarity International, Freedom House, Jubilee Campaign, Middle East Concern and the Coptic Associations in the United States, Canada, Britain and Australia. Yet you are trying to persuade me that the information of all these groups is wrong.

I certainly have NO intention of keeping quiet on the issue of the Copts but even if I did, there would be plenty of other Parliamentarians and human rights groups which will continue to speak out for Christians in Egypt. If the Egyptian government truly wishes to protect their reputation (because it is their reputation which has been hurt by events at El-Kosheh, not the reputation of ordinary Egyptian people) , there is no better way to do it than to ensure that the persecution and discrimination against the Copts is ended once and for all. Continued attempts to cover up the persecution and discrimination against Egyptian Christians will only lead to further international condemnation, further embarrassment for the Egyptian government and perhaps ultimately a boycott of tourism to Egypt.

Yours sincerely,

Professor the Lord Alton of Liverpool

لقاء اللورد ألتون

١٠. للغم الذي فجره صحبه

الوحيد إنما أصبح حقاً..
 ●● بصفتي مصرية نولاً، وثقافياً
 غير خدومي - وعضواً أمينخداً
 للنقطة المصرية لحقوق الإنسان
 حملت نوراً، وتوجهت إلي بيوت
 البرلماني، الذي يجمع بين مجلس
 العموم والوزراء، والتفت للوزراء
 فتون وسلمت يداها شخصياً نعره
 لتفصيحه غداً..

لندن: د. أيمن نو

ورد «كثون» ، حتى تلقيت مكانه من الصديق حسن بن
مولى الأناقة البربطانية ، ورتبنا سويا بالاتفاق مع رئيس
زبي الأرمني ، حسن معوض للقاء على الهواء ، حول مصر والـ

المحيطي: راجعاً برون

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

١٤ - خطاب اللورد ألتون إلى المحامي أمين فاهيم
بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٩٨ بعد لقاتهما في لندن

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO AMIN FAHIM

DECEMBER 16TH 1998

Dear Amin,

I am writing in response to your letter of 28th November. I am disappointed to see that certain facts regarding my meeting with you in London have been twisted around and publicised. I enclose a translation of an article from Al Akhbar newspaper, where you supposedly "corrected" my knowledge. I have also been receiving approaches from Dr. Ayman Noor, an MP in the Egyptian Parliament. I have refused to meet him because of the fabricated story of our meeting published in Al Wafd Newspaper and I enclose a copy for your reference.

I am also aware that one Egyptian newspaper has been reporting on my so-called forthcoming visit to Egypt and it seems a number of Egyptians are objecting to this "visit". Let me make it clear that I never said I was coming to Egypt. I am certainly open to visiting Egypt and have done so in the past, when many Christian leaders spoke to me about the persecution and discrimination which Egyptian Christians face. **But I will choose when I will visit Egypt and who I ask to organise such a visit is my own business.**

It certainly appears to me that there is an orchestrated campaign going on to try and change my view on the persecution of the Copts and also to try and discredit what I have been saying about the Copts. Such tactics will not work and only convince me even more that there are serious injustices taking place in Egypt.

I also enclose a press release I have recently put out, in view of the Egyptian government's continuing failure to take any positive action regarding the Sohag incident.

Yours sincerely,

David Alton

Professor the Lord Alton of Liverpool

Director: The Foundation for Citizenship, Liverpool John Moores University
Roscoe Court, 4 Rodney Street, Liverpool L1 2TZ
Telephone: 0151 231 3852 Fax 0151 231 3853 e-mail D.Alton@livjm.ac.uk

١٥ - خطابات متبادلة بين أعضاء من الكونجرس والسفير المصري
في واشنطن والسفير الأمريكي في القاهرة

FRANK R. WOLF
10th District, Virginia

WASHINGTON OFFICE:
1400 CALHOUN BUILDING
WASHINGTON, DC 20004-4810
(202) 226-3138

CONSTITUENT SERVICES OFFICE:
1301 PARK CENTER ROAD
SUITE 100
DANVILLE, VA 22017
(703) 709-6800
(800) 643-6857
(Within Virginia)

110 NORTH CAMDEN STREET
BALTIMORE, MD 21201
(410) 939-1400

Congress of the United States
House of Representatives
Washington, DC 20515-4610

September 22, 1998

COMMITTEE ON APPROPRIATIONS
SUBCOMMITTEES
TRANSPORTATION-CHAIRMAN
TREASURY-POSTAL SERVICE-GENERAL
GOVERNMENT
FOREIGN OPERATIONS-EXPORT
FINANCING AND RELATED PROGRAMS
COMMISSION ON SECURITY AND
COOPERATION IN EUROPE

His Excellency Ahmed Mayer El Sayed
Ambassador To the United States
Embassy of the Arab Republic of Egypt
3521 International Court NW
Washington DC 20008

Dear Mr. Ambassador:

I wanted to share with you a letter I received recently from British parliamentarian Lord David Alton regarding allegations of recent large-scale arrests of Christians in Sohag Governorate in Upper Egypt in the weeks following the August 14 shooting deaths of Samir Oweda Hakim and Karim Tamar Aarsal. I share his concern.

It is my understanding that the arrests have stopped. However, a number of allegations have been made about the incident which I believe warrant attention by your government. There is credible evidence that in the weeks following the murders as many as 1,000 Coptic Christian citizens were arrested and tortured while in police custody (including some children). None of the three Muslim men accused by the Copt community of committing the murders have even been questioned. Police allegedly told Bishop Wisa that the arrests were to prevent "sectarian violence." A young girl is alleging that police tried to rape her while she was in police custody. Many are alleging that the police are trying to frame members of the victims' families for the murders by trying to force them into confessing to the killings.

I am not in a position to judge the merits of this case, but I am concerned about what appears to be intimidation by authorities against an already vulnerable population. Incidents like these further add to the perception of many that there is religious persecution in Egypt.

I would appreciate any information you can provide me about this matter.

Thank you and best wishes.

Sincerely,

Frank R. Wolf
Member of Congress

FRW:act

THIS STATIONERY PRINTED ON PAPER MADE OF RECYCLED FIBERS

FRANK R. WOLF

11th DISTRICT, VIRGINIA

CONGRESSIONAL OFFICE:
300 CANNON Bldg.
WASHINGTON, DC 20515-4610
(202) 225-8116

CONGRESSIONAL SERVICE OFFICE:

1325 PART CENTER ROAD
SUITE 130
ARLINGTON, VA 22201
(703) 706-4800
(800) 648-9868
(ARLINGTON, VIRGINIA)

116 CANNON Bldg.
WASHINGTON, DC 20515
(202) 647-4490
(800) 650-3463
(ARLINGTON, VIRGINIA)

Congress of the United States
House of Representatives
Washington, DC 20515-4610

September 22, 1998

COMMITTEE ON APPROPRIATIONS

SUBCOMMITTEE:

TRANSPORTATION-CHAIRMAN
TREASURY-POSTAL SERVICE-GENERAL
GOVERNMENT

FOREIGN OPERATIONS-EXCISE
FINANCING AND RELATED PROGRAMS
COMMISSION ON SECURITY AND
COOPERATION IN EUROPE

The Honorable Daniel C. Kurtzer
Embassy of the United States
Unit 64900 - Box 5
Embassy Cairo APO AE 09839

Dear Mr. Ambassador:

I wanted to share with you the enclosed letter we received recently from Lord David Alton regarding the allegations of recent large-scale arrests of Christians in Sohag in upper Egypt. A number of other Coptic groups have also contacted me about this issue. They are greatly concerned. I share their concern.

I understand that the Embassy has already been looking into this matter. I appreciate all efforts that are being made to confirm the facts and the expressions of concern that have already been made to the Egyptian government.

The most recent information indicates that the arrests may have stopped. Nevertheless, there are a number of allegations surrounding this recent incident that cannot go unnoticed. In the weeks following the shooting deaths of two Coptic men, a large number of Coptic Christian citizens (including some children) were arrested and tortured while in police custody. A young girl alleges that police tried to rape her while she was in custody. Police told Bishop Wisa that the arrests were to "prevent sectarian violence." None of the three men believed by many in the Coptic community to be responsible for the murders have been questioned. There are allegations that the police are trying to force some members of the victims' families and others to confess to the murders.

While I am not in a position to judge the merits of this case, I am concerned that the Coptic community feels they cannot rely on the police for protection and justice and that innocent people may have been had their rights violated because they are of a particular religious background. They feel helpless and are asking for our help.

First, it would be helpful if someone from the Embassy could visit Sohag to investigate this incident. Second, I would appreciate it if you would raise concern about the incident with Egyptian authorities at the highest levels and urge them to investigate whether any improper police conduct may have occurred. Also, one Coptic Christian man remains in custody for the murders. Please help ensure that he receives fair legal proceedings. Finally, I would appreciate

THIS STATIONERY PRINTED ON PAPER MADE OF RECYCLED FIBER

The Honorable Daniel C. Kurtzer

September 22, 1998

Page 2

it if you would please share with Egyptian authorities that incidents like these, and the failure of the Egyptian government to deal forthrightly with these allegations, only serves to foster the impression in the West that there is religious persecution in Egypt. These incidents cannot go by unnoticed.

Thank you for your attention to this issue. I would appreciate the opportunity to meet you during your next visit to Washington to discuss issues of concern.

In the meantime, please feel free to contact me anytime by phone at 202-225-5136.

Thank you and best wishes.

Sincerely,

Frank R. Wolf
Member of Congress

FRW:ach

cc: Molly Phee, Political Officer

I really would appreciate
your help with this matter
Thank you



Embassy of The Arab Republic of Egypt

Ahmed Maher El Sayed
Ambassador

October 5, 1998

Dear Congressman Wolf,

I thank you for sharing with me the letter of Lord Alton. I believe that such a dialogue between us can be very fruitful and productive, and can assist in clarifying facts, and protecting our common endeavors and values, thus strengthening the relations of friendship and cooperation between our two countries.

I would like to convey the following facts about the case you alluded to. Samir Oweida Hakim and Karam Tamer Aarsal were found dead by gun shots on August 15, 1998. An investigative team was quickly assembled, and as part of its investigation, twenty five suspects, Moslem and Christian acquaintances of both deceased, were temporarily held for questioning. The team's investigation resulted in the arrest of Sheiboo William Aarsal for this double murder. He had problems with the deceased because of differences over gambling debts, and various members of the village community, of his own religious faith, have affirmed that they had witnessed the murder.

The allegations that the authorities unjustly arrested any individual, or particularly targeted Copts, or that Islamic groups were in any way involved, are far from the truth. The security measures taken by the Egyptian authorities in El-kosheh village to arrest the suspects in this case raised concerns on the part of Bishop Wissa (known for his extreme religious views and his previous record in stirring sectarianism) and other village clergy who strove to escalate the incident by faxing false allegations to various Coptic and human rights organizations in Egypt and abroad. These allegations included excesses on the part of the security forces, and that members of Islamic groups were behind the incident. The intention of the village clergy in spreading these allegations was to exert pressure on the security forces to cease their search, knowing that the killer was a member of their church. In their attempt to escalate the situation, the clergy urged 14 members of the Coptic community to file complaints against a number of police officers that included allegations of torture. After thorough investigation, including medical examinations on those claiming to have been tortured, all these allegations proved to be false.

I would have expected that the fact that the investigation resulted in the prompt arrest of the accused to be welcomed. In any case he will face a fair trial that will help elucidate the truth of the matter.

Best regards

Sincerely,

Ahmed Maher El Sayed

The Honorable Frank Wolf
United States Congress
241 Cannon House Office Building
Washington D.C. 20515



Embassy of the United States of America

2/8

Cairo, Egypt
October 05, 1998

Dear Congressman Wolf:

Thank you for your letter of September 22. We responded quickly to the allegations of abuse of authority by the police in the village of Al-Kush in the governate of Sohag.

We first learned of the allegations of widespread arrests of residents of Al-Kush on September 13. We succeeded in contacting Bishop Wisa by telephone on September 14. Bishop Wisa informed us at that time that he believed the police had ceased arresting suspects and had released the bulk of detainees. I reached the Governor of Sohag, Ahmad Abdel Aziz Ahmad Bakr, by telephone on September 16. He briefed me on what had and had not happened, offered his personal assurances of appropriate police conduct, and instructed an Under Secretary of the Interior Ministry (the top security official in Sohag) to visit Al-Kush on September 17.

During his visit to the village, the Under Secretary of the Interior Ministry, Major General Abdel Wahab Abu Zeid, ordered the police to release those members of the Boktor family still in detention. We understand Major General Abu Zeid advised the Boktor family to sue the police for compensation for the ill-treatment. The Major General also met with Bishop Wisa and visited a local church where he listened to the complaints of villagers who had been abused by the police.

The Honorable
Frank R. Wolf,
House of Representatives.

I also raised this issue in a September 27 meeting with Presidential Advisor Osama Al-Baz. Separately, members of my staff raised our concern about the matter with the Office of Human Rights in the Ministry of Foreign Affairs. They also consulted with the technical office of the Public Prosecutor, which is responsible for investigating allegations of police misconduct and prosecuting offenders. This office confirmed that the government had initiated an investigation into the matter.

We also conferred with the Egyptian Organization for Human Rights (EOHR), which sent a team to Al-Kush to investigate, and with an Egyptian journalist for the opposition weekly newspaper, "Al Ahaly," who also traveled to Al-Kush to report on the matter. We have consulted with other human rights activists, church officials, journalists, and interested individuals. Finally, we have remained in contact with Bishop Wisa.

We still lack an authoritative understanding of the police motivations and conduct during the investigation of the double murder of two Coptic men from Al-Kush on August 14. For your information, I have enclosed a summary translation of the report prepared by EOHR and released on September 28. This report confirms that the police used torture and other methods of ill-treatment during their contact with a large number of the residents of Al-Kush.

An unresolved question is whether religion was a factor in the behavior of the police. Because the murder victims were Christian and a majority of the residents of Al-Kush are Christian, a properly conducted police investigation of Christian relatives and neighbors who might shed light on the incident would have been appropriate. We know that Muslims were also detained and interrogated. When the legitimate police investigation turned into police abuse of suspects, however, the door was opened to confusion and suspicion about police motives. In any case, as you noted in your letter, the mere appearance of discriminatory treatment is harmful.

The subject of police abuse of authority has been high on our list of priorities for our bilateral dialogue. We regularly confer with the Ministries of Interior and Justice

4/8

about this problem, and have been working with Washington agencies to secure increased funding to offer appropriate police training. In addition to our efforts to respond to immediate crises such as the problems in Al-Kush, we will continue to support long-term improvement efforts.

I hope you find this information useful. Thank you and warm wishes.

Sincerely,

Daniel Kurtzer

Daniel C. Kurtzer
Ambassador



Embassy of The Arab Republic of Egypt

Ahmed Maher El Sayed
Ambassador

October 8, 1998

Dear Congressman Pitts,
Dear Congressman Hall,

Your joint letter addressed to President Mubarak currently being circulated regarding " Egyptian Security Force Action against Egyptian Christians " has been brought to my attention . I had hoped that you would have sought to clarify the issue objectively before embarking on this endeavor. I believe that dialogue can be very fruitful and productive, and can assist in clarifying facts, and protecting our common values, thus strengthening the relations of friendship and cooperation between our two countries.

I would like to convey the following facts which I received from Cairo about the two cases you alluded to. The only case dealing with church closure is that of the church of Saint Arsanios, built in violation of existing laws and regulations. The building was set up by Bishop Daniel of Maadi as a carpet factory, but was transformed into a church after remodelling its interior. Religious sermons were then carried out in secret instead of going through the necessary legal steps. As a consequence the authorities, in conjunction with the Governor, decided to administratively close down the building until the legal requirements are met.

The facts pertaining to the second case are as follows. Samir Owaida Hakim and Karam Tamer Arsal were found dead by gun shots on August 15, 1998. An investigative team was quickly assembled, and as part of its investigation, twenty five suspects, Moslem and Christian acquaintances of both deceased, were temporarily held for questioning. The team's investigation resulted in the arrest of Sheiboo William Arsal for this double murder. He had problems with the deceased because of differences over gambling debts, and various members of the village community, of his own religious faith, have affirmed that they had witnessed the murder.

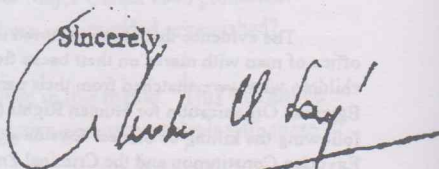
The allegations that the authorities unjustly arrested any individual, or particularly targeted Copts, or that Islamic groups were in any way involved, are far from the truth. The security measures taken by the Egyptian authorities in El-koshuh village to arrest the

suspects in this case were met by an attempt by Bishop Wissa (known for his extreme religious views and his previous record in stirring sectarianism) to escalate the incident by faxing false information to various Coptic and human rights organizations in Egypt and abroad alleging that excesses had taken place on the part of the security forces, and that members of Islamic groups were behind the incident. The intention of this campaign was to exert pressure on the security forces to cease their search so as to hide the fact that the case concerned the murder of a Copt by another for personal reasons. In a further attempt to escalate the situation, 14 members of the Coptic community were encouraged to file complaints against a number of police officers that included allegations of torture. After thorough investigation, including medical examinations on those claiming to have been tortured, all these allegations were proven to be false.

I would have expected that the fact that the investigation resulted in the prompt arrest of the accused to be welcomed. In any case he will face a fair trial that will help elucidate the truth of the matter.

I hope that you will take these facts into consideration and bring them to the attention of whoever you invite to sign the letter, which you may find has after these clarifications become without object.

Sincerely,



Ahmed Maher El Sayed

The Honorable Joseph Pitts
Fax: 202-225-2013

The Honorable Tony Hall
Fax: 202-226-1443

FRANK R. WOLF
107th District, Virginia

WASHINGTON, D.C.
341 Capitol Building
Washington, DC 20516-0010
(202) 535-3138

CONSTITUENT ADDRESS SERVICE
13075 Ford Center Road
Suite 104
Myersville, VA 20111
(703) 796-6107
(1-800-843-0867)
(Northern Virginia)

118 NORTH CANTON STREET
VALENTIA, VA 22001
(703) 687-0810
(1-800-880-1103)
(Northern Virginia)

Congress of the United States
House of Representatives
Washington, DC 20515-4610

November 30, 1998

COMMITTEE ON APPROPRIATIONS
SUBCOMMITTEE
TRANSPORTATION-CHAIRMAN
TREASURY-POSTAL SERVICE-GENERAL
GOVERNMENT
FOREIGN OPERATIONS-EXPORT
FINANCING AND RELATED PROGRAMS
COMMISSION ON SECURITY AND
COOPERATION IN EUROPE

The Honorable Daniel C. Kurtzer
Embassy of the United States
Unit 64900 - Box 5
Embassy Cairo APO AE 09839

Dear Mr. Ambassador:

I am writing to you again regarding the August arrests of the Christians in El-Koshch village in the city of Sohag. Unfortunately, my concern about this incident continues to grow in the face of what appears to be an attempt by the government of Egypt to cover up allegations of police brutality and discredit those who have raised concern about the arrest and torture of innocent men and women.

Unfortunately, I don't hear much from the U.S. government about this. At what levels are we protesting?

The evidence that abuse occurred is becoming almost undeniable. I have pictures in my office of men with marks on their backs from beatings and torture, including electric shocks, and children who were snatched from their parents and thrown on the floor of the police station. The Egyptian Organization for Human Rights (EOHR) said the behavior of the police in the events following the killing of Sameer Eweida and Karam Tamar "constitutes a blatant violation of the Egyptian Constitution and the Criminal Procedure Code, and a gross violation of people's rights and freedom and of their human dignity... the security response included the random arrest and intimidation of hundreds of citizens, hostage-taking, and the use of torture to extract confessions." Seven human rights groups have protested the incident to the Egyptian government. A Reuters article on this is enclosed.

The government of Egypt's reaction to this incident has been disturbing. Attempts to discredit Egyptians who were speaking out, like Bishop Wissa, began immediately. He and two of his priests were charged with criminal offenses. He is being labeled "sectarian" and "extremist" by the government. This seems like an unfair charge against a man who appears to me to be concerned only about the arrest and torture of innocent men and women.

Groups outside the country who have raised concern have been, like usual, vilified

The Honorable Daniel C. Kurtzer

November 25, 1998

Page 2

At the same time, very little has been done by the government to investigate the allegations of police brutality and punish those who were responsible. According to the Centre for Human Rights for Consolidation of National Unity in Cairo, some 10 officers were responsible for wrongdoing. The latest information indicates that only four officers were transferred — two of whom were not even on the list of officers accused. They were all transferred within a 25 miles radius of El-Kosheh.

Moreover, the man identified as chiefly responsible for torture, Major Hani Gamal, was promoted to be the head of investigations at the second division in the city of Sohag. Other officials accused of torture, extorting money from the accused and other abuses have not been punished at all.

Whether this was a case of improper police conduct and brutality or outright religious persecution, the government of Egypt must be encouraged to deal with this matter responsibly and justly.

I would appreciate it if you would continue to protest this incident at the highest levels and confirm details about what exactly has been done regarding the police. How many police have been punished? Is there an ongoing investigation? Has Major Gamal been promoted? Have any of the other officers accused in the EOHR report been reprimanded or punished?

I urge you to speak out and become personally involved in this matter. This will not go away until it is clear that justice has been served and the Egyptian government deals with these allegations.

Please keep me informed about current developments. Thank you and best wishes.

Sincerely,

Frank R. Wolf
Member of Congress

FRW:acb



Embassy of The Arab Republic of Egypt

Ahmed Maher El Sayid
Ambassador

January 27, 1999

Dear Congressman Pitts,

As I know your interest in questions of human rights, as well as your interest in the relations between the United States and Egypt, I was not surprised to see that you are signing, at the initiative of some of your colleagues, a letter to be sent to President Hosny Mubarak concerning the situation in the Village of El-Kosheh after a murder case.

I am sure therefore that you will appreciate my clarifying the facts and dispelling certain impressions resulting from false allegations:

After two persons were found dead by gun shots on August 15, 1998, a thorough investigation was immediately started in the course of which about twenty five suspects, Moslem and Christian acquaintances of the victims, were temporarily held for questioning. The investigation finally resulted in the arrest of Sheihoob William Arsel who was, on the basis of the testimony of various members of the community, indicted for the double murder because of a quarrel over gambling debts. At no time did the issue of the religious affiliation of the victims, the suspects and the accused arise as an element in the investigation. Unfortunately, the introduction of the religious element (the victims and the accused being Copt) came from Bishop Wissa, who has a previous history of extremism and sectarianism. He has engaged in a campaign of propagating false allegations and stirring unrest in order to pressure the security forces into abandoning their pursuit of the accused because he belongs to the Church of Bishop Wissa, who clearly in his eagerness to advance his own agenda, wanted to blame a Moslem for the crime.

Unfortunately, the preposterous allegations of religious persecution at El-Kosheh found their way to an outrageous and untruthful report published by London's Sunday Telegraph on October 25, 1998, which then was used as a basis for a campaign of smear and lies. Our brothers in Egypt, Christians and Moslems, rose to refute these allegations, and His Holiness Pope Shenouda,

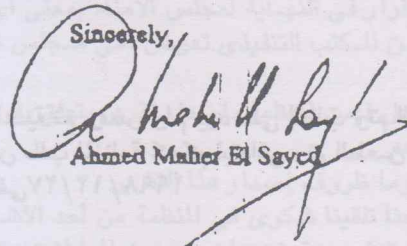
Patriarch of the Egyptian Church, affirmed that there was no religious persecution at El Koshch. Numerous Copts published in major U.S. newspapers a denunciation of these allegations aimed at exploiting the laudable religious sentiments in foreign countries.

I must add that the authorities have examined allegations of police brutality and the medical examination did not show any proof of torture of the persons who alleged having been subjected to it. However, an investigation is taking its course, and the Minister of the Interior removed some officers to dispel any suspicion that they may try to influence the investigation. Unfortunately, police brutality does happen in many countries, including the U.S. and Egypt, and the authorities have a duty to investigate it and punish the culprits, and we are determined to do so.

As to Mr. Hafez Abu Seda, he was arrested then released on bail pending the result of the investigation about accusations that he received money from foreign sources to his organization not legally registered, in exchange for a report containing false allegations concerning the El-Koshch case. But even these allegations did not include accusations of persecution for religious reasons.

I will be glad to inform you of the result of these investigations, in the desire of maintaining a dialogue aimed at strengthening our mutual understanding, and the relationships between our two countries who share and cherish values of democracy, justice, human dignity and tolerance. I can assure you that in Egypt, Moslems and Christians live in harmony, overcoming any problems in a spirit of brotherhood as they belong to one united people striving for a better future for itself, for the whole Region and the world at large.

Sincerely,



Ahmed Maher El Sayed

The Honorable Joseph Pitts
504 Cannon House Office Building
Washington, D.C. 20515

١٦- التحقيق مع حافظ أبو سعدة ومصطفى زيدان

المحقق هشام بدوى رئيس النيابة

المحضر رقم ٩٨/٦٩٥ حصر تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا

المتهم حافظ أبو سعدة

التاريخ ١٩٩٨/١٢/١

مدة التحقيق ١٢ ظهراً إلى ٤,٥ مساءً

المحامين الحاضرين:

عبد العزيز محمد - ضياء الدين داود - ياسر حسن - ناصر أمين محمود قنديل - منتصر الزيات

- سمير الباجورى - طارق خاطر صلاح سليمان - محمد زارع

المحقق / سألنا المتهم شفاهة عن التهم الموجه اليه وهى:

قبول وأخذ من دولة أجنبية نقوداً بشكل يضر بالمصلحة القومية للبلاد وإذاعة اشاعات واخبار كاذبة فى الخارج من شأنها الإضرار بالمصالح القومية للبلاد.

وذلك بعد لحنائه علماً بها وبمعقوباتها وان النيابة العامة هى التى تباشر معه اجراءات التحقيق.

رايك إيه يا أستاذ حافظ

حافظ / أنكرها

المحقق ورأينا استجوابه كمتهم

اسمى حافظ محمد السيد أحمد سعدة ٣٢ سنة أعمل محامى حر وأمين عام المنظمة المصرية لحقوق

الانسان وأقيم فى ٣٥ ش عبد الله عبد الباقي المطبعة-دار السلام

س: وما قولك فيما هو منسوب إليك

ج- غير صحيح على الإطلاق

س: منذ متى تتولى منصب الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان

ج- منذ ١٩٩٨/٧/٥

س: ومتى تم إنشاء هذه المنظمة

ج : عام ١٩٨٥ كفرع للمنظمة العربية لحقوق الانسان

س: وما هو الشكل القانونى لتلك المنظمة

ج: تحت التأسيس

س: يعنى أيه تحت التأسيس

ج- المنظمة تقدمت بطلب لوزارة الشؤون الاجتماعية ثم رفض ولم يرد على الطلب وتم الطعن على

القرار السلبى أمام محكمة القضاء الإدارى ثم رفض طلب المنظمة كحكم ابتدائى وتم الطعن عليه امام

المحكمة الادارية العليا ومازال متداول ولدينا جلسة فى ١٩٩٨/١٢/٢٧

س: وما هى أهداف تلك المنظمة

ج- انا لى سؤال فى الاول انا جاي وفقاً لما أعلنت به انى مستدعى كشاهد وافهم انى بلاغ من

مصطفى بكرى حول تقرير وشيك

عاوز أفهم أولاً وأشوف البلاغ هل التحقيق يجرى على ما جاء ببلاغ ام محاكمة للمنظمة لو كدة

اطلب استدعاء مجلس امناء المنظمة الحالى والسابق.

ملحوظة مكن المتهم من الاطلاع على البلاغ وكذلك الاستاذ عبد العزيز محمد المحامى

س: نرجع لأهداف تلك المنظمة

ج- بشكل أساسى نشر ثقافة حقوق الانسان فى مصر من خلال المواثيق المعاهدات الدولية التى

وقعت عليها مصر واصبحت وفقاً للمادة ٥١ للدستور جزء من القانون الداخلى وايضاً رصد انتهاكات

حقوق الانسان وابلاغ السلطات المختصة بهذه الانتهاكات فيها وإحالة المتهمين للمحاكمة باعتبارها تعد

انتهاكاً للقانون للمواثيق الدولية التى نلتزم بها وفى هذا الاطار نقدم خدمات المساعدة القانونية للنساء

والمعاقين والفئات ذوى الحاجات الخاصة وايضاً الدفاع عن سجناء الرأى والضمير والعمل على تأكيد

حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير وكذلك العمل على نزاهة الانتخابات وتأكيد الديمقراطية بشكل عام وكل هذه الاهداف فى اطار مرجعية المنظمة الممثلة والمواثيق الدولية التى وقعت عليها مصر.

س: ومن الذى يتولى إدارة تلك المنظمة
ج: يتولى ادارة المنظمة مجلس الامناء المنتخب من الجمعية العمومية ومجلس الامناء ينتخب مكتب تنفيذى لادارة العمل اليومى والذى ينوب الامين العام فى هذه الأعمال.

س: ما هى اختصاصاتك كأمين عام
ج: إدارة العمل اليومى تحت إشراف المكتب التنفيذى والإشراف على عمل الموظفين اليومى من حيث إصدار النشرات والتكليف بالعمل وفقاً لائحة المنظمة يختص الأمين العام بتسيير شئون المنظمة واللجان وهو مسئول أمام مجلس الامناء ويمثل أمين عام المنظمة أمام الجهات ويوقع على محاضر مجلس الامناء بجوار الرئيس وله ان يستعين فى اداء مهامه بمعاونين دائمين أو مؤقتين يعينون موافقة المكتب التنفيذى

س: وما هى مصادر تمويل المنظمة

ج- ١ : اشتراكات الأعضاء

٢- التبرعات المحلية أو العربية

٣- المشروعات المشتركة مع منظمات دولية

س: وما الذى تقصده بالمشروعات المشتركة مع المنظمات الدولية

ج: هى المشروعات التى تضعها المنظمة وتجرى اتفاق بها مع مؤسسات دولية تعمل فى مجال حقوق الانسان لتنفيذ هذه المشروعات وتقوم هى بالتمويل مثل مشروع المساعدة القانونية للنساء الذى انشأ عام ١٩٩٥ بالمنظمة ويختص برفع قضايا للنساء والمعوقين ويجرى تمويله من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى.

س: هل تعتمد المنظمة فى الاتفاق على معونات تقدم من دول أجنبية

ج: لا

س: ومن هو القائم على متابعة المركز المالى للمنظمة

ج: حساب المنظمة يتم الصرف منه بعد اعتما توقيعات ثلاثة الرئيس وامين الصندوق والامين العام

س: ومن الذى يتولى التنسيق مع المنظمات الدولية على اوجه نشاط المنظمة

ج: القرار فى النهاية لمجلس الامناء بمعنى أى مشروعات يجرى الاتفاق عليها أو تكون رغبة فى اتمامها من المكتب التنفيذى تعرض على مجلس الامناء أما قبل عرضها أو بعد وصولها لإجازاتها أو رفضها

س: هل قامت المنظمة بإصدار تقرير يتعلق بقرية الكشح بمحافظة سوهاج

ج: نعم

س: وما ظروف إصدار هذا التقرير

ج: إحنا تلقينا شكوى فى المنظمة من أحد الأشخاص بسوهاج واعتقد ان اسمه جبرائيل عبد المسيح بأن هناك تعذيب وقبض على عدد من المواطنين هناك كما نشرت صحيفة الاهالى فى صفحة كاملة عن القبض والتعذيب بالكشح وذكرت عدد من الحالات التى تعرضت للتعذيب فتم التحرك بعد نشر هذا الموضوع بإرسال محامى المنظمة إلى الكشح وهو مصطفى زيدان لتحقيق الوقائع المنشورة بجريدة الاهالى وتم اعطاؤه خطابين احدهما لمدير امن سوهاج والاخر لأمور مركز البلينا لمساعدة فى تحقيق الشكوى ثم جاء بالمعلومات من خلال المواطنين الذين قابلهم والمحامين وحضور تحقيقات النيابة تفيد ان عدد من المواطنين تعرضوا للتعذيب فتم عمل بلاغ للسيد النائب العام فى ١٩٩٨/٩/٢٠ وبلاغ لوزير الداخلية أيضاً فى نفس التاريخ وجرى اتصال تليفونى بينى واحد ضباط أمن الدولة اسمه طارق خيرت واخبرته بما حدث وضرورة ان يكون هناك تحرك للإفراج عن المحتجزين واتخاذ إجراءات ضد الضباط الذين قاموا بالتعذيب كما تم ارسال خطاب رسمى له أيضاً يتضمن نفس المعنى وتم عمل تقرير يتضمن ما انتهى اليه الاستاذ مصطفى زيدان

س: وما الغرض من إعداد هذا التقرير

ج: التقرير يعد لإعلانه للرأى العام ولتحرك الجهات الرسمية فى مصر لتحقيق الوقائع الواردة فيه
س: هل تم إرسال نسخة من هذا التقرير لجهات التحقيق المعنية
ج: اعتقد انه تم إرساله إلي النائب العام ووزير الداخلية
س: هل تم إرسال هذا التقرير إلي أى جهة خارج البلاد
ج: خارج البلاد لا نحن نبعث للصحف الموجودة فى مصر ووكالات الانباء التى لها مكاتب فى مصر

س: وما الهدف من ذلك
ج: ذلك مرتبط بألية عمل المنظمة التى تقوم على:
أخطار السلطات المختصة بوجود انتهاكات
نتتظر فترة من ٨ إلى ١٥ يوم لتلقى ردود تفيد تحرك الجهات الرسمية للتحقيق فأن لم يحدث تلجا
إلي الرأى العام ممثلاً فى الصحافة ووكالات الانباء
س: وما هو دورك فى إصدار هذا التقرير
ج: انا المشرف تماماً عن كل ما ورد فى هذا التقرير والذى قمت بمراجعته
س: هل تم عرض هذا التقرير على مجلس أمناء المنظمة
ج: نعم تم عرضه واشاد مجلس الأمناء به ووصفه انه محايد وموضوعى بجلسة ١١/٨
وجلسة ١٩٩٨/١١/٢٦
س: وهل أجاز مجلس الأمناء هذا التقرير
مجلس الأمناء غير مختص بإجازة النشر من عدمه وهو من اختصاص المكتب التنفيذى والأمين العام
س: وهل أجاز المكتب التنفيذى هذا التقرير

ج: نعم
س: هل تأكدت من صحة الوقائع التى تضمنها هذا التقرير
ج: نحن نرصد بالتقرير شهادات المواطنين والوقائع التى يراها محامى المنظمة ونصيغها جميعها فى
صيغة الادعاءات والمزاعم ونرسلها لجهات التحقيق لان الذى يتأكد من صحة هذه الوقائع قد تمت أم لا
هى جهات التحقيق.
س: ومتى تم نشر هذا التقرير
ج: فى ١٩٩٨/٩/٢٨
س: هل تلقت المنظمة المصرية أية مبالغ مالية من دول اجنبية فى الفترة السابقة واللاحقة لنشر هذا
التقرير
ج: لا لم يحدث إلا من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان البريطانى وهو خاص بمشروع المساعدة
القانونية للنساء والمعاقين

س: وما هى ظروف اصدار هذا الشيك للمنظمة
ج: الاتفاق مع لجنة حقوق الانسان بالبرلمان البريطانى تم سنة ١٩٩٦ واجيز فى ميزانية المنظمة
المعلنة فى سنة ١٩٩٦ من الجمعية العمومية وكان أول مبلغ بتمويل هذا المشروع ١٧٣٤٦ دولار وانفقت
على المشروع وكان فى الفترة من سبتمبر ١٩٩٦ إلى سبتمبر ١٩٩٧ وكان الشيك الثانى لتغطية الفترة
من سبتمبر ١٩٩٨ إلى سبتمبر ١٩٩٩
س: وما مضمون الاتفاق الذى تم المنظمة بين المصرية وتلك اللجنة
ج: هو خاص بتمويل مشروع المساعدة القانونية للنساء وتدريب قانونى للنساء
س: هل تم تحديد المبالغ التى ستقوم لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى بدفعها للمنظمة فى
هذا الاتفاق.

ج: نعم سنة ١٩٩٦ كان ١٧٣٤٦ دولار بناء على طلب المنظمة
س: وكيف تسلمت المنظمة هذا المبلغ
ج: جاء للمنظمة بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٦ على بنك القاهرة باركليز بمبلغ ١٧٣٤٦ دولار

س: هل تضمن هذا الشيك جهة المسحوب لحسابها هذا المبلغ

ج: لا

س: هل ثبت على الشيك اسم هذه الجهة

ج: لا وفى سنة ١٩٩٦ مش متذكر إن كان فى بيان أم لا لا أعرف لأنى فى الوقت ده لم أكن موجود

س: هل تم إيداع هذا الشيك فى حساب المنظمة بالبنوك المصرية

ج: نعم أودع بالبنك الوطنى المصرى فرع ثروت

س: هل تعتبر لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى جهة حكومية

ج: لا أعرف

س: قررت بوضع التحقيقات بأن المنظمة المصرية لحقوق الانسان لا تتلقى أى أموال من جهات حكومية اجنبية وقررت الان ان المنظمة سبق وان تلقت مبلغ من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى

ما رأيك فى هذا الكلام

ج: هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية من خلال ميزانية ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وأقرته الجمعية العمومية وفى رأى لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى لا تعد جهة دولية أو حكومية.

س: هل تم مخاطبة تلك الدولة بضرورة دفع أى مبالغ للإلتفاق على مشروع المساعدة القانونية للنساء غير القادرات خلال العام الحالى

ج: تم الموافقة على استكمال المشروع من جانب المنظمة وتم إخطار اللجنة على هذا المشروع

س: ومتى تم إخطار اللجنة بهذا الأمر

ج: بعد تولى المجلس الجديد بالمنظمة تم إرسال خطابات لكل منظمات حقوق الانسان التى تتعامل معها بإخطارهم أن هناك مجلس جديد للمنظمة تم انتخابه واننا نرغب فى استكمال التعاون على المشروعات القائمة وده جواب عام لجميع منظمات حقوق الانسان وجهات التمويل التى تتعامل معها وجاء للمنظمة رد من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى للرجبة فى استكمال المشروع وتم الاتفاق على تجديد المشروع.

س: وهل لديك ما يثبت ذلك

ج: انا عندى كل المراسلات بين المنظمة واللجنة وأوراق المشروع الأول الذى تم بموافقة الأمين العام السابق فى خطاب من المنظمة ثم خطاب المنظمة لكل مؤسسات التمويل بوجود مجلس جديد ثم رد اللجنة ثم الخطاب الخاص بتخصيص مبلغ ٢٥٧٠٣ دولار للمنظمة لمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين

س: لماذا لم توفر لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى منذ سبتمبر ١٩٩٧

ج: هناك مؤسسة تدعى أجير أنساميل فرنسية الجنسية مولت المشروع لعام ١٩٩٧ بـ ٧٥٠٠ دولار وتم استكمال باقى المشروع من المنظمة الهولندية للتعامل الإنمائى الدولى نوفيبي التى كانت تمول المنظمة ٥٥٧٧٠ ف هـ

س: ما هو اخر مبلغ تلقتة المنظمة من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى

ج: ٢٥٧٠٣ دولار

س: ومتى تسلمت المنظمة هذا المبلغ

ج: ذى المبلغ الأول بشيك وصل للمنظمة مسحوب على بنك القاهرة باركليز

س: وهل تم إيداع هذا الشيك فى حساب المنظمة

ج: تم إيداعه بالبنك العقارى العربى فرع المهندسين

س: متى اخترت لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى والمنظمة لعزمها على ارسال المبلغ

ج: فى ٣٠ يوليو ١٩٩٨

س: هل هناك تعاون بين المنظمة المصرية ولجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى بخلاف مشروع

مساعدة النساء

ج: لا يوجد أى نشاط سوى دعم مشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين

س: هل تم ارسال نسخة من التقرير الذى أعلنته المنظمة عن قرية الكشك لتلك اللجنة

ج: لا ترسل

س: هل وقفت على ان الشيك الذى تم ايداعه لحساب المنظمة بالبنك العقارى العربى فرع المهندسين كان من حساب السفارة البريطانية فى مصر

ج: لا

س: ما سبب تأخر الشيك الخاص باللجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى خاصة وانك قررت ان اللجنة الاخيرة اخطرت المنظمة فى ٣٠ يوليو بعزمها على ارسال هذا الشيك

ج: هى لم تتأخر وإنما ما تم ان الموافقة على المشروع تتم أولاً ثم تبدأ اللجنة اجراءات تحويل الاموال فى فترة من شهر إلى ثلاثة اشهر وتاريخ تحويل اللجنة هذا العام مقارب لتاريخ التحويل عام ١٩٩٦ فقد كان فى ١٩٩٦ التحويل ١٣/١١/١٩٩٦ اذن فى هذا العام مبكر

س: هل تم عرض هذا الشيك على مجلس امناء المنظمة

ج: نعم تم عرضه فى جلسة ١٩٩٨/١/٢٦ وقرر المجلس إزاء المزايدات الباطلة من صحيفة الاسبوع والتي تحاول تشويه سمعة المنظمة المصرية، إعادة قيمة الشيك إلى اللجنة مع توجيه الشكر لها على تمويلها المشروع ١٩٩٦-١٩٩٧

س: وكيف تم ذلك

ج: تجرى الآن أعمال الرد

س: كيف

ج: المفروض انا ورئيس وامين الصندوق نقوم بعمل مذكرة للبنك لتحويل المبلغ إلى البنك

س: وهل مازال هذا الشيك مودع لحساب المنظمة بالبنك العقارى فرع المهندسين

ج: نعم والمجلس كان قد اكد على عدم جواز الحصول على أى تمويل من دولة أجنبية أو ما يدخل فى تكوين الدولة من مؤسسات رسمية أو حكومية وحذر أى تعامل مالى مع سفارات دول أجنبية وتأكيداً للقرار السابق قرر المجلس رد قيمة الشيك المرسل من لجنة حقوق الانسان للسفارة البريطانية والخاص بمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين مع التوجيه بالشكر لها على تنفيذ هذا المشروع الاجتماعى الهام خلال أعوام ١٩٩٦-١٩٩٧

س: وكيف وقف المجلس على ان هذا الشيك صادر من السفارة البريطانية

ج: اعلن فى الصحف انه صادر من السفارة وايضاً التحويل يتم خلال السفارة لان اللجنة ليس لها فروع فى القاهرة أو مكتب

س: مل هى المبالغ التى تلقتها المنظمة منذ توليك الامين العام لها وحتى الان

ج: كان فى حساب المنظمة وقت ان توليت مبلغ ٨٠ الف جنيه ثم تلقينا تمويل من لجنة حقوق الانسان للبرلمان الإنجليزى فى شهر ١٠ وتمويل مؤسسة المنحة الديمقراطية بأمريكا وشيك اللجنة تم تجنبه لاجازته من مجلس الامناء ثم تلقينا من المنحة المحلية الديمقراطية وهى مؤسسة غير حكومية امريكية مبلغ ١٣ الف دولار خاص بطباعة كتب المنظمة

س: ومتى تلقت المنظمة المبلغ الاخير

ج: اعتقد فى اكتوبر ١٩٩٨

س: وهل تم عرض هذا الأمر على مجلس الامناء أو المجلس التنفيذى للمنظمة

ج: نعم عرض على المكتب التنفيذى ووافق عليه لأن هذه المنظمة تمولنا سنوياً واعتمدت من الجمعية العمومية وسبق لمجلس الامناء للدورة السابعة الموافقة عليه يعتبر مجاز

س: وهل تم عرض أمر الشيك الخاص بلجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى على المجلس

التنفيذى عند اخطار المنظمة بوضوله

ج: نعم وقرر عرضه على مجلس الامناء

س: ومتى تم عرضه على مجلس الامناء

ج: فى جلسة ١٩٩٨/١١/٢٦ وكان المفروض ان يعرض ١٩٩٨/١١/٨ هى أولى جلسات المجلس بعد الانتخابات إلا أن النصاب القانونى لم يكتمل فتأجل عرض التقرير المالى وبالتحديد موضوع الشيك

فى الجلسة القادمة.

س: ما هى أسماء أعضاء مجلس الأمناء

ج: هم :

عبد العزيز محمد رئيس المنظمة

ياسر حسن نائب الرئيس

ابراهيم الشربيني أمين الصندوق

حافظ أبو سعده أمين عام

د. عاطف البنا - د. يحيى الجمل - المستشار سعيد الجمل - د. محمد سليم العوا - عادل عيد - د.

أيمن نور - حسنين كروم - احمد عبد المالك - عبد الله عبد اللطيف - رضا طلبه - ابو القاسم النبوى

س: ما هى أسماء أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة

ج: أربعة بحكم مناصبهم الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام وأمين الصندوق

س: هل يتم استطلاع رأى أى جهة حكومية قبل حصول المنظمة أموال من الخارج

ج: لا لأن المنظمة لم تسجل بعد فى وزارة الشؤون الاجتماعية

س: هل يتم عرض أمر أى أموال ترد للمنظمة من الخارج على المجلس التنفيذي لها بمناسبة

وصول تلك الأموال

ج: يجب ان يتم عرضه على المجلس كل الأموال التى ترد للمنظمة بل والنفقات من خلال تقرير

مالى شهري أو حسب ما يجتمع المجلس لأن المجلس من الممكن ان لا ينعقد إلا كل شهرين أو ثلاثة

س: ما سبب قيام المنظمة والمسؤولين عنها برد الشيك الخاص بلجنة حقوق الانسان البرلمان

الإنجليزى خاصة وان المنظمة سبق وان تلقت أموال من نفس الجهة بناء على اتفاق سابق بينها وبين

المنظمة

ج: تحت تأثير الحملة الاعلامية الضخمة التى تحاول النيل من مصداقية المنظمة ولأن المجلس

صاحب القرار فى النهاية يصدر ما يراه فيمكن للمجلس السابق ان يوافق على جهات التمويل ويحق

للمجلس الحالى ان يرفض مثل هذا التمويل

س: من الذى تسلم الشيك الخاص بلجنة حقوق الإنسان

ج: انا تسلمت الشيك بنفسى ووصلنى بالبريد فى المنظمة

س: وما الذى قمت به بعد ذلك

ج: انا بعد ما استلمت الشيك حولته على الحساب بتوقيع أمين الصندوق لإرساله للإيداع بالبنك فى

حساب المنظمة وتم تكليف محمود ثابت المحاسب بالمنظمة بإيداعه فى البنك وفعلأ توجه وادعه فى

البنك

س: الم يتم استرداد هذا الشيك من البنك العقارى العربى

ج: عندما توجه المحاسب للبنك لإيداع الشيك طلب البنك تفويض من الأمين العام أو أمين الصندوق

أو الرئيس حتى يتمكنوا من صرف قيمة الشيك فى اليوم التالى وأعيد الشيك إلينا حتى نقوم نحن

بصرفه وإيداعه بالبنك العقارى فتم تظهير الشيك بتوقيعى وتوقيع أمين الصندوق وتم إعطاؤه للمحاسب

مرة أخرى لصرفه واتصور انه ارسل احد العاملين بالمنظمة لصرفه وقام هو شخصياً بإيداعه فى البنك

العقارى العربى فرع المهندسين

س: ما قولك فى ما شهد به محمد مصطفى بكرى بتحقيقات النيابة العامة بأنه وصلت اليه رسالة

بريدية تتضمن أن المنظمة المصرية تلقت شيكاً من السفارة البريطانية ٢٥٧٠٣ دولار كمنحة للمنظمة بعد

التقرير الذى اعنته والخاص بقرية الكشف بسوهاج

ج: أولاً لا أعرف كيف وصل الشيك لمصطفى بكرى واشك فى هذه الرواية بالكامل

ثانياً مصطفى بكرى كان عضواً بمجلس الأمناء للمنظمة دوره كاملة ١٩٩٤-١٩٩٥ وكان موافقاً

على تمويل المنظمة لمشروع المساعدة القانونية للنساء من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى ولأن

المفاوضات مع اللجنة فى ١٩٩٥ اثناء وجود الأمين العام السابق نجاد البرعى وحضور محمد مصطفى

بكرى عضواً فى مجلس الأمناء وكان حاضراً جلسة مجلس الأمناء التى اقرت مشروع المساعدة

القانونية واقرت له من اللجنة

ثالثاً: أن تقرير الكشخ ليس له علاقة بهذا الشيك وأنه فى إطار عمل المنظمة فى رصد انتهاكات حقوق الإنسان وسبق هذا التقرير تقرير آخر فى أول ٩ يتناول وقائع قبض عشوائى وتعذيب فى خمسة مناطق أخرى فى مصر وهو الحامول بلقاس نبروة الفواخير القرية وكذلك تقرير آخر فى آخر شهر ٨ هو الاختفاء القسرى فى مصر وتناول ٣٢ حالة اختفاء لمواطنين بعد القبض عليهم واختفائهم فى ظروف غير معروفة وكذلك تقرير حول أوضاع السجناء حول السجون وكل هذه التقارير إن صدرت بنفس الألية وأرسلت إلى الجهات الرسمية النائب العام ووزير الداخلية ولم نتلق أى ردود رد تحقيقات حول الوقائع الواردة فى التقرير إذن الربط الذى ربطه مصطفى البكرى غير صحيح بين الشيك والتقرير غير صحيح على الإطلاق وأنه عضو فى مجلس الأمناء فيعلم تماماً لا نأخذ مقابل التقارير التى تصدرها رابعاً: أن تقرير الكشخ تكلف ٣٢٣ جنيه

س: على هذا التقرير هو نفس التقرير الذى نشرته المنظمة عن قرية الكشخ ملحوظة اطلعناه عليه

ج: هو نفس التقرير الذى اعدهت المنظمة

س: ما قولك ما شهد به محمد مصطفى بكرى بالتحقيقات أنه عضواً بالمكتب التنفيذى ومسئول عن الإعلام قبل عام ١٩٩٤ وعندما وقف أن هناك اصرار من القائمين على أمر المنظمة على تلقى تمويل من جهات اجنبية رفض بنفسه مرة أخرى بالمنظمة

ج: هذا غير صحيح نهائى

أولاً: أول مرة تلتقت فيها المنظمة تمويلها لمشروعات عام ١٩٩٣ وانتخب السيد مصطفى فى عضوية مجلس الأمناء عام ١٩٩٤ واستمر حتى نهاية ١٩٩٥ ولم يستقيل اثناء وجوده ولديه الآن ميزانية ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٤ اثناء وجوده من خلال ميزانية المنظمة المعلنة تم تمويل المشروعات من الجهات الآتية:

لجنة المحامين الامريكية لحقوق الانسان

نوفيب، الصندوق السويدى، مؤسسة الجهات الرسالية السويدية، جلويل فاند

د. سعاد الصباح، فريدريش ابرت، رينال فورم الدولية، وفى سنة ١٩٩٥ تقرير المنظمة تمويلها فى مشروعاتها من المؤسسات التالية وفقاً للميزانية المعلنة

المركز الدولى لتنمية الديمقراطية كندا، الصندوق الأوربى لحقوق الانسان

المنحة القومية للديمقراطية، جون ميرك، المعهد القومى الديمقراطى للشئون الدولية، لجنة الحقوقين

الدوليين، مؤسسة اجير انسامل.

وهذا التمويل لمشروعات المنظمة فى عامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ اثناء وجود مصطفى بكرى بمجلس

الأمناء وموافقة على تمويل هذه المشروعات ورئاسته للجنة الاعلام ورئاسة تحرير نشره المنظمة

واسمها حقوق الانسان وسوف اقدم فى حافظة مستندات الاعداد التى نشرت من المجلة وعليها اسم

الاستاذ مصطفى رئيس للتحرير ورئيس اللجنة الاعلام.

س: ما قولك وقد شهد ايضاً انه اثناء اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة كان هناك تحذير دائم

ومستمر من تلقى أى معلومات من جهات حكومية غربية بعيداً عن المؤسسات غير الحكومية العاملة فى

مجال حقوق الانسان

ج: لم يكن تحذير ولكنها قرارات الجمعية العمومية بالموافقة على الميزانية التى يقدمها مجلس الأمناء

والتي يوجد بها المنظمات التى تمول مشروعات المنظمة وقرار الجمعية العمومية بعدم الحصول على

تمويل لمشروعات المنظمة من حكومات.

س: وبماذا تفسر الموافقة على قبول مبلغ من السفارة الامريكية

ج: المبلغ من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى وهو بموافقة سابقة لمجلس الأمناء الدورية

السابقة وقد رد المبلغ بقرار مجلس الأمناء

س: وبماذا تفسر مخالفة مجلس الأمناء لما سبق وان قرره الجمعية العمومية للمنظمة من ضرورة

عدم الموافقة على تلقى الاموال من جهات حكومية اجنبية

ج: يسأل عن ذلك المجلس السابق لأننى لم أكن عضواً به وأنا رأى ان هذه الجهة تعد غير حكومية
س: وكيف وصلت ان هذا التفسير وخاصة ان هذا الشيك عن طريق جهة حكومية اجنبية
ج: من موافقة مجلس الامناء السابق والجمعية العمومية
س: هل لديك موافقة مجلس الامناء أو المجلس التنفيذي على تلقى الشيك من السفارة البريطانية
لحساب لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى

ج: لا يوجد موافقة الآن لأن المجلس رفض ورد المبلغ وموافقة المجلس التنفيذي سوف تقدمها
س: ما الذى دعاك إلى ان تتسلم هذا الشيك وان تأمر بصرف قيمته من البنك الصادر منه هذا
الشيك

ج: لأن دى الاجراءات المتبعة فى المنظمة ولأن هناك اتفاق من عام ١٩٩٦ وسوف يعرض الامر فى
النهاية على المركز علماً بأنه لم يتم التصرف فى المبلغ بأى شكل ولم يتم أخذ أموال منه انتظاراً لقرار
المجلس

س: ما قولك وقد شهد بالتحقيقات ان الجمعية العمومية بالمنظمة والتي انعقدت فى ١٩٩٨/٦/٢٨
أكدت رفض أى تمويل للمنظمة من جهات حكومية أجنبية وعلى الاعتماد فى التمويل على الجهات الغير
حكومية

ج: أولاً الجمعية العمومية انعقدت فى ١٩٩٨/٦/٢٦ وليس ١٩٩٨ ٦/٢٨
ثانياً الجمعية اقرت الميزانية المقدمة من مجلس الامناء وبها الجهات التى تمول مشروعات المنظمة
مما يعنى الموافقة على هذه الجهات لا سيما ولم يسجل أى من الاعضاء ملاحظة على التمويل والميزانية
لأن الجمعية على الميزانيات الآتية ميزانية عام ١٩٩٥ المقدمة من المحاسب ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧
س: ما قولك بما شهد به من التقرير الذى أصدرته المنظمة حول معلومات خاطئة ومضللة عن قرية
الكشح بسوهاج وصور الأمر على وجود اضطهاد اقباط تلك القرية

ج: هذه غير حقيقى لأن التقرير تضمن شهادات المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات وفى صفحة
ثلاثة من التقرير كان السؤال الرئيسى لمحامى المنظمة للأسقف ويصا أسقف البلينا هذه الأحداث
تنطوى على أى اضطهاد للأقباط فجاء رداً ناقياً لهذه المسألة وتم ابراز إجابة أسقف البلينا والتي ذكر
فيها المسلمين والمسيحيون يعيشون فى سلام كامل مع اخوانهم وان الجريمة عادية وفى صفحة ١٢ من
التقرير اصدرت المنظمة بداية عدم تحمل أجهزة الدولة فى محاسبة افراد الشرطة والمسؤولين عن تلك
الانتهاكات الجسيمة التى طالت عدة مئات من المواطنين فى قرية الكشح من شأنه يفتح الباب على
مصراعيه لإساءة استخدام ما حدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد
المواطنين الاقباط وفى الحقيقة لم يأت فى التقرير أى عبارة تفيد أو تصور الأمر على أنه اضطهاد وانما
هو إجراءات وتجاوزات لضباط الشرطة وهى تتم وفقاً لتقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المتعددة
دون التمييز بين المصريين وأنا اقدم هذه التقرير وكل التقارير عن التعذيب وإساءة المعاملة داخل اقسام
الشرطة للنيابة باعتبارها الامين على الدعوة العمومية للتحقيق فيها وأنا اقدم هذه التقارير استناداً على
مادة بقانون الاجراءات الجنائية الذى يعطى الحق لكل مواطن

وأن المنظمة ببيان فى ١٩٩٨/١٠/٢٨ تنفى فيه حدوث أية انتهاكات ضد المواطنين بسبب هويتهم
الدينية وسوف اقدمه فى حافظة مستندات

س: ما قولك وقد شهد أيضاً بالتحقيقات ان اعداد التقرير على تلك الصورة ونشره كان بهدف
ترضية بعض الجهات الغربية التى تقوم بمد المنظمة بالدعم المالى

ج: غير صحيح على الإطلاق
س: ما قولك فيما ورد بتحريات مباحث أمن الدولة أن المنظمة أصدرت بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢ تقرير
عن أحداث قرية الكشح تضمن اقتراءات حول تعذيب المسيحيين على نحو يثير مزاعم حول اضطهاد
الاقباط ويشير+ + الطائفية ويسوء لأوضاع البلاد وقامت صحيفة الصنداي تليحراف بنشر ما تقرر
هذا التقرير

ج: هذا غير صحيح أيضاً لأنى اضطلعت على مقال الصنداي تليجراف وأنه لم يحتوى على أية
معلومات من المنظمة وانما هى وقائع تلتقتها كاتبة المقال والمصادر التى استندت فيها لهذه المعلومات كما

جاء فى المقال هى منظمة التضامن المسيحى ولقول شخص يدعى مصطفى شقيرفى وهى مصرى
حاصل على لجوء سياسى بانجلترا كما جاء فى المقال ايضاً ولم تشر من قريب أو بعيد إلى تقرير
المنظمة

ثانياً: ان تقرير المنظمة لم يتضمن أى وقائع وردت فى مقال الصندائى تلجراف وان التقرير بين
ايدىكم ومتمسكين بكل ما جاء فيه.

س: ما قولك فيما ورد بتحريات مباحث أمن الدولة ايضاً ان السفارة البريطانية أصدرت الشيك
رقم ٣٠٨٨٤ بمبلغ ٢٥٧٠٣ دولار لصالح المنظمة وقمت بصفتك الامين العام للمنظمة بتسليمه للبنك
العقارى العربى

ج: انا قلت فى السابق ان الشيك من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى جاء من خلال
السفارة للمنظمة لمشروع المساعدة القانونية للنساء استكمالاً للمرحلة الاولى التى بدأت فى سبتمبر
١٩٩٦ وانه تم ايداعه فى حساب المنظمة كالأجراءات المتبعة ولم يتم الانفاق منه لحين قدمته لمجلس
الامناء عليه باعتبار اننا مجلس جديد

س: أنت متهم بقبول نقود من دولة اجنبية بقصد عمل ضار بمصر

ج: غير صحيح
س: أنت متهم بإشاعة أخبار ونشر دعايات كاذبة بالخارج من شأنها الاضرار بالمصالح القومية
للبلاد

ج: غير صحيح
س: أنت متهم بتلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة

ج: غير صحيح
س: هل سبق فى اتهاكم فى وقائع مماثلة

ج: لا وأود إثبات الآتى:

أولاً: وجود المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وتأسيسها وهى ممارسة لحق الدستور بحق تكوين
الجمعيات

ثانياً: وجود المنظمة المصرية يخدم الحكومة والدولة المصرية والمجتمع الذى يقدم مصر للمجتمع
القومى كدولة تحترم حقوق الانسان وتحترم الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

ثالثاً: لا الامين العام ولا أى من أعضاء مجلس الامناء يتلقون أى مقابل من نشاطهم فى المنظمة
وانما هو عمل تطوعى وان الاموال التى ترد لمشروعات المنظمة تنفق فى المشروعات ودليل على ذلك
سوف أقدم حافظة مستندات ايضاً بها أسماء السيدات وأرقام توكيلاتهم والتى تبلغ عددهم ٢٠٨ سيدة
ومعاق تلقوا خدمات المنظمة فى مشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين.

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

القرار يحبس المتهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات

التحقيق الثانى مع الأمين العام أمام نيابة أمن الدولة العليا والإفراج عنه فى ١٩٩٨/١٢/٦

نيابة أمن الدولة العليا

المحقق هشام بدوى رئيس النيابة

المحضر رقم ٩٨/٩٤٥

المتهم حافظ أبو سعدة

التاريخ ١٩٩٨/١٢/٦

المحامين الحاضرين:

عبد الله خليل - ناصر إبراهيم - أحمد سيف الاسلام - نهاد أبو القمصان - محمود عبد الشافى -
محمد الصاوى - محمود قنديل طارق خاطر - صلاح سليمان - محمد زارع

المحقق / أثبت حضور المتهم

اسمى حافظ محمد السيد أحمد سعدة ٣٢ سنة أعمل محامى حر وأمين عام المنظمة المصرية لحقوق
الانسان وأقيم فى ٣٥ ش عبدالله عبد الباقي المطبعة دار السلام

س: ما هى جملة التبرعات المحلية والعربية التى تلقتها المنظمة منذ توليك منصب الامين العام
فى ١٩٩٨/٧/٥

ج: أنا عاوز أمتنع عن الاجابة

المحقق: ليه يا أستاذ حافظ

ج: لأن حاسس أن القضية لها بعد سياسى وعاوز أمثل أمام قاضى التحقيق وارفض الاجابة على
أية سؤال

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

الدفاع الحاضر عن المتهم قرر

الاستاذ عبد الله خليل المحامى

اطلب إخلاء سبيل المتهم لحين تحقيق دفاعه المبدى بمحضر التحقيق اليوم حيث أن المتهم له محل
اقامة ثابت فى الاوراق ولا يخشى من هربه

كما أن الاوراق جاءت خلو من أى دليل تجاه المتهم وان الاتهام المسند إليه مبناه أقوال مرسله من
مصطفى بكرى رئيس تحرير الاسبوع وتحريات مباحث أمن الدولة لم تصادق أو تساند أقواله من ان
الشيك كان سبب اصدار تقرير الكشح.

كما ان هناك انتقاء تام من نية الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد حيث ان الثابت ان هذا التقرير فى
صدره وبجلاء انه لا يوجد اضطهاد دينى بالقرية بل بالأبرشية كلها وان الحدث كان جريمة عادية
وليست جريمة سياسية

كما ان العبارات التى جاءت بها أقوال مصطفى بكرى وتحريات مباحث أمن الدولة جاءت مععمة ولم
يثبت فيها أن هذه الوقائع قد خلقت خلقة أو أنها حرفت وهو شرط لقيام الاتهام فى المادة ٨٠/د

وأضيف أن صحيفة الصنداي تليجراف لم تقم بنشر ما تقرر فى هذا التقرير

ونحن نقول فى مقام التدليل واستكمال الأليات الدولية أن الإقرار بوجود مشكلة هو دليل على
حسن النوايا وإذا كانت هناك مشكلة فى تلك القرية وهى تجاوز جهات التحقيق والتحرى فى توسيع
دائرة القبض والاشتباه هو دليل على وجود هذه المشكلة ليس فى هذه القرية ولكن أسلوب عمل جهات
البحث والتحرى

إعلان الدول عن وجود مشاكل فى المجال الدولى هو دليل على حسن النوايا واللجان الإشرافية
والتعاهدية فى الأمم المتحدة تأخذ هذا الأمر على حسن نوايا الحكومة وعلى الثقة فيها ، أما أسلوب
التورية وإخفاء الحقائق فهو أمر غير مقبول دولياً ويضع الحكومة فى أزمة مع تلك اللجان فى الوقت
الذى قبلت فيه الإشراف الدولى طبقاً للعهود الدولية التى صادقت عليها

وعلينا أن نفرق بين الشخصية الدولية القانونية للدولة وقت إصدار القانون الإيטالى سنة ١٩٣١
والقانون الرومانى سنة ١٩٣٧ والمأخوذ عنها ٨٠,٧٨/د وهى قوانين تنسم بالفاشية وصدرت قبل

بزوغ شمس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية والتي تغيرت معها الفلسفة القانونية الدولية للدولة

ومع صدور العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وإقرار الحق في حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات بلا حدود أصبح الأمر يتعلق بضرورة تغيير فلسفة التشريع والأركان المادية لهذه الجريمة تمسّياً مع الفلسفة الحديثة للتشريعات المعاصرة بهدف فهم العلاقات الدولية والتعاون الدولي وعليه

وعلية
إننى أتمسك بطلب الإفراج عن الأستاذ حافظ أبو سعدة لأن الأمر يتعلق بأمين عام منظمة هي من
أعرق المنظمات العربية وشهدت لها المحافل الدولية بالمصداقية والحياد وهو أمر تفخر به في مجتمعنا
المصرى بل يجب أن تفخر به الحكومة المصرية لوجود هذه المنظمة بين ربوع هذا الوطن بدلاً من القبض
على أمينها العام في وقت يحتفل فيه العالم أجمع بذكرى ٥٠ عام على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
وتوقيع الإعلان العالمي لحماية نشاط حقوق الإنسان والمُدعو إليه الأستاذ حافظ بصفته.

فحرصاً على هذا الجو العالمي ألا يغيب عن مصر تمثيلها في هذه المحافل الدولية وحتى لا يقال ونحن لا نرضي ذلك أننا نحقق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالقبض على نشاطه حقوق الإنسان الأستاذ / أحمد سيف الإسلام عبد الفتاح المحامي

دفع الحاضر مع المتهم أولا بالاحتفاظ بـجـحا في إبداء الدفع الشكـية والموضوعية حيث لم تمكن جهة التحقيق من الاطلاع على محاضر التحقيق بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية كما منعا حتى من مقابلة السيد المحقق حيث يرفض حرس مبنى النيابة صعود المحامين للقاء المحقق

كما دفع ببطلان تحقيق نيابة أمن الدولة بالقضية الماثلة تأسيساً على عدم دستورية إنشائها حيث أنشأت وحدد اختصاصها بناء على قرارات صادرة من وزير العدل بدءاً من القرار الصادر في مارس ١٩٥٣ حتى القرار الصادر في /////////////// وتعارض ذلك مع المادة ١٦٧ من الدستور المصري

ونتشرف بتقديم مذكرة بها الدفع

وتندفع بضرورة التحقيق في الجرائم المرتكبة من قِوى الشرطة بقرية الكشح باعتبارها مسألة أولية لتحديد الركن المادى للحرمة المنصوص عليها فى المادة ٨٠ د من قانون العقوبات والتي يحقق مع

المتهم على أساسها

الأستاذ طارق خاطر المحامي

نصمم على مثول المتهم أمام قاضي التحقيق كون السيد المحقق قد أخل إخلالاً جسيماً بحقوق الدفاع وذلك بأن خالف نص المادة ٨٣، ١٤١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٥٢ من قانون المحاماة

الدفاع وذلك بأن حاكمت نفس المحكمة ١٩٩٨/٩/٢٣ من كافة حقوقه التي كفلها القانون والدستور وهو ما يؤكد عدم الحياد وتمكين المتهم من كافة حقوقه التي كفلها القانون والدستور كما أشار دفاع المتهم أن كافة ما ورد بتقرير قرية الكشح الصادر عن المنظمة قد ورد بلفظة في عدد جريدة الاهالى المنشور فى ١٩٩٨/٩/٢٣ قبل خمسة ايام من نشر تقرير المنظمة المصرية تحت عناوين دالة وهى:

دالة وهي:

حفنة ضابط حولت مركز دار السلام إلى سلخانة

تعليق الضحايا كالنبائح وصعقهم بالكهرباء وإهدار آدميتهم

وشمول التعذيب السيدات والفتيات والأطفال

فهل كانت جريدة الأمل لسان حال حزب التجمع مرشحة من السفارة البريطانية
وطلب ضم العدد للتحقيقات كما طلب ضم العدد رقم ٢٩٥ من جريدة العربي لسان حال الحزب
الناصرى على ما ورد بها من آراء لكبار المفكرين والمثقفين من تفسير لتلك الهجمة الشرسة من الجهات
الامنية على أمين عام المنظمة بهدف تقويض نشاط نشطاء حقوق الإنسان

الأستاذ / صلاح سليمان المحامى

كما طلب الدفاع من السيد المحقق مناظرة وإثبات حالة وشكل المتهم وما تعرض له من إساءة معاملة أثناء احتجازه على ذمة التحقيق بالحبس الانفرادى فىعتبر التأديب وحرمانه م ملابس المدنية وقص شعره ومثوله لمدة تزيد على ٤٨ ساعة يعتبر التأديب بالمخالفة للقوانين والمعاهدات الدولية الموقعة من مصر والتي نص الدستور المصرى فى المادة ١٥١ باعتبارها جزء من القانون ونطالب بمناظرة المتهم

القرار

اخلاء سبيل المتهم بضمان مالي قدره خمسمائة جنيه وسرعة وضبط واحضار مصطفى زيدان

التحقيق مع محامى المنظمة مصطفى زيدان جامع مادة تقرير الكشج *

أمام نيابة أمن الدولة العليا فى ١٢/٩/١٩٩٨

نيابة أمن الدولة العليا

المحقق سامح سيف رئيس النيابة

القضية رقم ٩٨/٩٤٥

المتهم مصطفى زيدان

التاريخ ١٢/٩/١٩٩٨

مدة التحقيق من ١,١٥ إلى ٣,٤٥

المحامين الحاضرين:

عبد العزيز محمد - نجاد البرعى - سمير الباجورى - ناصر سليمان - أحمد سيف الإسلام -

محمود قنديل - طارق خضر - جمال بركات - عصام الاسلامبولى

بناء على طلب المستشار المحامى العام الأول باستجواب المتهم مصطفى زيدان فى القضية رقم

٩٤٥ لسنة ١٩٩٨

وقد ثبت وجوده خارج غرفة التحقيق حاضراً من تلقاء نفسه فدعوانه لغرفة التحقيق وحضر معه

الأساتذة المحامون وكذلك سامح عاشور وحلمى إسماعيل ومحمد أبو الوفا وطارق الكاشف وسيد

الطوخي وبشارة بسالى وسعيد عبد الحافظ ورحمة محمد رفعت ومحمد أبو العلا وأبو القاسم نوبى

إبراهيم

وقد طلب الآخرون إثبات حضورهم واعتذروا عن استكمال حضور التحقيق وقد أخطنا المتهم علماً

أن النيابة العامة هى التى تباشر معه التحقيق كما أخطناه بالتهمة المنسوبة إليه وهى:

القيام بعمل ضار بالمصلحة القومية والإدلاء بأخبار وشائعات كاذبة بقصد الإضرار بالمصالح

القومية للبلاد

المحقق / إيه رايك يا أستاذ مصطفى

مصطفى / أنكرها

المحقق / هل لديك شهود يعاونوك الآن

مصطفى / لا

المحقق / وأينا استجوابه كمتهم

اسمى مصطفى عبد المنعم زيدان سالم ٢٥ سنة محامى حر ومقيم مساكن أم المصريين عمارة ٢٨

مخل ٢ شقة ٢٢ بطاقة عضوية نقابة المحامين رقم قيد ١٧٤٦١٨ لسنة ١٩٩٧

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك

ج / محصلش

س: ما هو مدى اتصالك بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

ج: أنا أعمل بالمنظمة محامى بوحدة العمل الميدانى

س: منذ متى وأنت تباشر ذلك العمل

ج: أغسطس ١٩٩٧

س: ما هو الاختصاص المنوط إليك

ج: نحن نتلقى شكاوى الأهالى ثم نقوم بإبلاغ الجهات المختصة مثل النائب العام ووزير الداخلية

ومدير مصلحة السجون وأيضاً النيابة المختصة

س: وهل يشاركك أحد هذا الاختصاص

ج: يوجد فريق عمل كامل مكون من محامين عاملين بالمنظمة وأعنى عاملين بأنهم أعضاء عاملين

س: وما هى الكيفية التى من خلالها تباشرون فحص الشكاوى المقدمة إلى المنظمة

ج: يتقدم لنا الشاكين أما بأنفسهم أو بواسطة رسائل بها شكاوهم ونقوم بإبلاغ الجهات المختصة

س: أليس من المتبع التثبت من صحة الشكاوى التى تتلقونها
ج: التثبت عن طريق كلام الشاكى نفسه فهى شكاوى تبلغ للجهات المختصة بها للتحقيق بصفتنا محامين ويوجد بالمكتب الفنى للنائب العام سجل خاص بالمنظمة به عدة مئات من الشكاوى وكذلك فى النيابة المختلفة

س: ألا تعنى المنظمة بإبداء رأى فيما قد يرد إليها من شكاوى
ج/ المنظمة لا تبدى رأياً أو تعليقاً وتقدم الشكاوى إلى الجهات المختصة
س: هل يمتد اختصاصكم إلى غير ذلك
ج: هذا فى نطاق عمل الوحدة الميدانية بالمنظمة
س: هل يعنى ذلك أن هناك أفرع أخرى وحدات تتألف منها المنظمة بخلاف الوحدة الميدانية
ج: فى عدة وحدات بس أنا مش ملم بها مثل وحدة البحث والنشر وهى تعنى ببحث التقارير وإسنادها الإسناد القانونى والعمل على نشرها وكذلك ترجمة وحدة سكرتارية وحدة إعلام
س: وهل هناك نطاق محدد تختص فى حدوده بتلقى الشكاوى
ج: فى أى مكان ولا حدود لاختصاصى فى تلقى الشكاوى من الناحية الجغرافية
س: ما هى معلوماتك عن الوقائع التى أثرت بشأن قرية الكشح
ج: جاء للمنظمة شكاوى من شخص يدعى جبرائيل وآخر يدعى بولا تفيد بوجود انتهاكات للمواطنين أثناء التحقيق فى جريمة قتل وتلك الشكاوى جاءت إلى الأمين العام فقام بإيفادى إلى القرية لعمل الإجراءات القانونية الأزمة وبالفعل توجهت إلى مدير أمن سوهاج بخطاب من المنظمة وتسلمه منى المقدم هشام عبد الجواد من شعبة المباحث الجنائية بمديرية أمن سوهاج كما قام الأهالى ببيت ونقل شكاوهم إلى وبالفعل تقدمت بعدة بلاغات للنائب العام ووزير الداخلية والنيابة العامة.

ملحوظة :

وقدم المائل صورتين ضوئيتين لكتابين موجهين من المنظمة لكل من مدير أمن سوهاج ومأمور مركز البلينا والورخين ١٩٩٨/٩/٢١
س: منذ متى تحديداً أتت الشكاوى
ج: أنا غير متأكد بالضبط ولكن فى تاريخ سابق للخطابين ١٩٩٨/ ٩/ ٢١
س: وما هو مضمون هذه الشكاوى
ج: انه على أثر مقتل اثنين من أهالى القرية قامت الشرطة بحملات موسعة بالقبض على الأهالى وإبعادهم فى الحجز بدون عرضهم على النيابة المختصة وبعضهم تعرض للتعذيب على يدى ضباط مذكورين بالاسم فى الشكاوى
س: ومن الذى أرسل هذه الشكاوى
ج: شخص يدعى جبرائيل عبد المسيح وآخر يدعى بولا
س: هل أطلعت على هذه الشكاوى

ج: نعم

س: وبما كلفت عقب تلقى المنظمة هذه الشكاوى
ج: كلفت بمقابلة الشاكين والتوجه إلى مديرية أمن سوهاج والجهات المختصة للتحقيق
س: لماذا

ج: للتحقيق فى الشكاوى

س: وما الإجراءات التى اتخذتها فى هذا الصدد
ج: الإجراءات هى أولاً توجهت إلى مأمور مركز البلينا لأن الشاكين جاء عنوانهم على البلينا ثم قمت بمقابلة الشاكين ثم قمت بالتوجه لمديرية أمن سوهاج ولم أستطيع مقابلة مدير الأمن لعدم جونه وقابلت المقدم هشام عبد الجواد واستلم منى خطابات المنظمة وعندما حضرت قمت بتقديم شكاوى ملخصة عما حدث على لسان الأهالى للنائب العام ووزير الداخلية.

س: ومع من الأهالى التقيت أثناء تقصيك حقيقة الشكاوى

ج: التقيت بعدد كبير من الأهالى لا أذكرهم

س: وهل كانت الوقائع المدعى بها جارية أثناء لقاء هؤلاء
ج: لا الوقائع كانت انتهت وكان يحقق فى نيابة دار السلام حول تعذيبهم
س: وهل تابعت تلك التحقيقات

ج: جاء بعد ذلك تحقيق نيابة سوهاج الكلية مع الأنبا ويصا واثنين من القساوسة ذكروا فيه انه تم
إعتداء من قبل الضباط على أهالى قرية الكشح بتفصيلات دقيقة وأنا حضرت هذا التحقيق بصفتى
ممثلاً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وجاء فى التحقيق تفصيلات الشكوى المقدمة للمنظمة على لسان
الأنبا ويصا والقسيسان

س: وما الذى خلصت إليه بعد التحقيق
ج: أن هناك شكوى جاءت على سبيل الادعاءات والمزاعم بحصول الاعتداءات والتي حققتها النيابة
ويحدث اعتداء وتعذيب لأهالى قرية الكشح عن طريق بعض الضباط والذين ذكروا أسمائهم فى
التحقيق

س: وهل وقفت عن النتيجة التى أسفرت عنها هذه التحقيقات
ج: أنا لم أتابع التحقيقات لأنها فى سوهاج ويستلزم صدور أمر من الأمين العام لمتابعة التحقيقات
س: وهل حررت أى تقارير بشأن الشكوى
ج: بحكم عملى بالمنظمة أنا غير نختص بتحرير أو كتابة أى تقارير ولكن أكتب ما رأيته وما خلصت
إليه الشكاوى وأقدمه للمسؤولين عن ذلك
س: وهل قدمت للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى تتبعها أى مدونات أو تقارير فى هذا
الخصوص

ج: نعم قدمت شكاوى الأهالى التى استمعت إليها وكتبوها لى كما قدمت ما ورد فى التحقيقات
النيابة أثناء حضورى

س: وهل ضمننت هذه المحاضرات رأياً شخصياً خلصت إليه
ج: لا أنا لم اضمن هذه الأوراق آراء شخصية
ج: لا أنا وقفت على نتائج التحقيقات حتى تاريخ وجودى فى سوهاج ولا أعرف حتى الآن النتيجة
النهائية لهذه التحقيقات

س: ولم سلمت هذه الأوراق التى حررتها بمضمون بحثك والوقائع قرية الكشح

ج: سلمتها للأمين العام حافظ أبو سعده شخصياً

س: وما التصرف الذى اتخذه الأستاذ حافظ أبو سعده حيال هذه الأوراق
ج: لا أعرف

س: ما هو المتبع والذى درج عليه العمل فى مثل هذه المحررات
ج: أحياناً تحفظ وذلك حسب النتيجة وأحياناً تحررها شكاوى للجهات المختصة وأحياناً تحول
لوحدة البحث والنشر لإصدار التقارير

س: وضع لنا الكيفية التى من خلالها تقوم وحدة البحث والنشر فى التصرف فى هذه الأوراق

ج: نظراً لأننى ليس من العاملين بوحدة البحث والنشر فأنا لا أعلم بالضبط كيفية عملهم

س: ولأية جهة توجه التقارير التى يتم إعدادها عن طريق وحدة البحث والنشر

ج: لا أعرف وهذه الوحدة لها اختصاص لا أعلمه

س: هل تتقاضى أجراً عن عملك بالمنظمة

ج: نعم أنا أتقاضى أجر شهرى قيمته ٣٧٠ جنيه مصرى قبل الخصم

س: ما هى الأغراض التى أنشأت هذه المنظمة

ج: الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وتلقى الشكاوى من الأهالى وإبلاغها للجهات المختصة طبقاً
إذا كانت وقائع هذه الشكاوى تتضمن انتهاكات أو تعديات على الأفراد أو حقوقهم أو المواثيق التى
وقعت عليها مصر وأصبحت بمثابة القانون الداخلى على حسب نص المادة ١٥١ من الدستور ونص
المادة ٢٥ إجراءات جنائية

س: وهل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أية اتصالات بمماثلتها بالخارج

ج: لا أعرف

س: ورد بالتقرير الذى عرض عليك الآن والمنسوب للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن رجال الشرطة بمركز دار السلام قد التزموا نهجاً محدداً خلال تحقيقهم واقعة مقتل شخصين من أهالى قرية الكشح وهو أن يكون الجانى مختلف مسيحياً فهل لذلك دلالة خاصة لديك.

ج: أنا لم أذكر ذلك وأقتصر دورى على نقل شكاوى المواطنين والأهالى وما دار فى التحقيقات.

س: كما جاء فى التقرير أيضاً أن ذلك التوجه من قبل رجال الشرطة قد شكل مخالفة لأحكام الدستور وقانون الإجراءات الجنائية فهل تضمن المحررات التى قدمتها للمنظمة كنتاج بحثك الواقعة ما يقطع بذلك.

ج: ليس أنا من يقوم بالإسناد القانونى أو إصدار التقارير بالمنظمة ودورى فقط فيما ذكرت

س: ورد بالتقرير كذلك أن رجال الشرطة قد لجأوا إلى احتجاز وتعذيب أسر بأكملها فيما فيها من أمهات وعجائز وأطفال فهل ذلك هو ما عاينته بنفسك لبيان تحقيق الواقعة محل الشكوى بقرية الكشح.

ج: ورد فى بعض الشكاوى احتجاز أسر وهذه ما تضمنته الشكوى الأولى والشكاوى اللاحقة بها كما قام الأهالى بتقديم شكاوى إلى جهات التحقيق المختصة يفيد ذلك.

س: هل عاينت أنت بذلك بحواسك

ج: لا لأننى لم أرى بنفسى هذه الوقائع ولم أشوف ضابط بيضرب

س: جاء بالتقرير ذلك تفصيلاً وتوضيحاً لكيفية وقائع التعذيب التى جرت على يد رجال الشرطة حسبما جاء بها وهل ذلك التفصيل هو ما تضمنه تقريرك المسلم للمنظمة.

ج: جاء على لسان الأهالى وشكواهم كما جاء بمحاضر النيابة التى باشرت شكوى النيابة حول

تعريضهم للتعذيب وتحويلهم للطب الشرعى تفصيلاً ما أدعوا أنه تعرضوا إليه من تعذيب وقد نشرت

جريدة وطنى والأهالى تفصيلات التعذيب الذى ادعى بها الأهالى قبل صدور التقرير وبالتالى أنا قد

بينت فى أوراقي التى قدمتها للمنظمة تفصيلات التعذيب على لسان الأهالى.

س: وهل وقفت الآن على نتيجة التحقيقات التى أشرت إليها بشأن وقائع التعذيب

ملحوظة:

قمنا بعرض صورة التقرير الموضوع عن قرية الكشح الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

المعنون قرية الكشح عقاب جماعى ضد المواطنين

أطلعناه عليه وتم الملاحظة

س: هل التقرير المعروض عليك الآن قد صدر منك وعنك

ج: لا

س: ولن ينسب هذا التقرير إذن

ج: المختص فى المنظمة بتكليف الأشخاص أو عمل التقارير هو الأمين العام حافظ أبو سعدة ولكى

لا أعرف بالتحديد من كلفه الأستاذ حافظ بعمل التقرير

س: وهل ما جاء بهذا التقرير هو ما انتهت إليه ببحث شكاوى أهالى قرية الكشح

ج: أنا قدمت شكاوى الأهالى وما جاء بالنيابة العامة وقد يغير معد التقرير ألفاظ أو عبارات

س: وهل كان يشارك أحد بحث الشكوى المنوه عنها

ج: لا المنظمة كلفتنى أنا ببحث الشكوى

س: وما مضمون الشكاوى التى تلقيتها أبان بحثك الشكوى التى قدمت للمنظمة والتى نوهت عنها

فى أوراقي للمسئولين بها

ج: هذه الشكوى جاء فيها تعرض الأهالى للتعذيب والاحتجاز من قبل ضباط شرطة مركز دار

السلام ونقطة الكشح وهو ما قدم به بالفعل بلاغات للنيابة العامة ووزارة الداخلية من قبل الأهالى أو

ما جاء على لسان القساوسة فى التحقيق الذى أجراه الأستاذ عبد العزيز مخلوف رئيس النيابة الكلية

بسوهاج

س: وهل أشارت هذه الشكاوى إلى اختصاص طائفة معينة من الأهالى ووقائع التعذيب والاحتجاز

على نحو ما ذكرت

ج: لا أهالى دون تخصيص لأى طائفة

س: ألا يتم أى جهة أو دولة أجنبية بما تخلص إليه المنظمة المصرية

ج: لا أعرف

س: ما هى المصادر المالية التى تعتمد عليها هذه المنظمة

ج: لا أعرف وأن كان يوجد فى صدر المنظمة لوحة رخام بها شكر لبعض الأفراد والمؤسسات التى تساهم فى تدعيمها مثل الحزب الناصرى وحزب التجمع والسيدة سعاد الصباح بالإضافة إلى بعض الشخصيات التى لا أذكرها

س: ورد بجريدة الأسبوع عدد ٩٣ صورة شيك

ملحوظة:

عرضنا على المائل صورة الشيك الذى تصدر الصفحة الأولى بذلك العدد

س: هل لديك أية معلومات عن ذلك الشيك ومصدره

ج: لا ولكن أنا شفته لما طالعت جريدة الأسبوع ولا أعرف عنه شيئاً

س: ما قولك وقد ورد بالتحقيقات بأقوال محمد بكرى انه قد ابلغ أن الشيك المشار إليه بالتحقيقات قد منح من السفارة البريطانية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان كمنحة لقاء التقرير الذى وضع من قبل المنظمة بشأن أحداث الكشح

ج: أنا لا أعرف شئ عن هذا الموضوع

س: أنت متهم بارتكاب عمل ضار بمصلحة القومية للبلاد والإدلاء بشائعات كاذبة بالخارج من شأنها الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد

ج: الكلام ده محصلش ولا أعلم عنه شئ ولست مسئولاً عن إعداد أو طبع أو نشر التقرير

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

والدفاع الحاضر مع المتهم قرر

الأستاذ طارق خاطر المحامى

إن الأفعال المنسوبة صدورها للمتهم لا يجوز تجريمها كونها أعمال مرتبطة ولازمة ومتمة لوظيفته كمحامى وهو ذات ما نص عليه قانون المحاماة بأن المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية فى تحقيق العدالة وفى تأكيد سيادة القانون وفى كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية كم نوه الدفاع عن المبادئ التى أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ خاصة فى المبدأ رقم ١٤ والذى نص على يسعى المحامون لدى حماية حقوق موكلهم وإعلاء شأن العدالة إلى التمسك بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتى يعترف بها القانون الدولى والقانون الوطنى وتكون تصرفاتهم فى جميع الأحوال حرة متبينة مماشية للقانون والمعايير المعترف بها وأخلاقيات مهنة القانون وأكد خاصة على المبدأ رقم ١٨ والذى قرر أنه لا يجوز لاداء المحامين لمهام وظائفهم بجبرية موكلهم أو بقضايا هؤلاء الموكلين وأن لهم الحق فى حرية الرأى والتعبير وبصفة خاصة المشاركة فى المناقشات العامة وإقامة العدل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

كما التمس الدفاع من جهة التحقيق إسناد الاتهام بشكل مفصل استناداً إلى وقائع محددة وردت فى البلاغ أو أسفرت عنها التحقيقات حتى يستقيم القول بأن هناك توافر لركان الجرائم المنسوبة إلى المتهم من عدمه.

وأكد أخيراً على أن نتائج التحقيقات التى تجرى حول أحداث قرية الكشح ووقائع القبض العشوائى على الأهالى والاحتجاز دون مسوغ قانونى وأعمال التعذيب الواقعة عليهم هى بالأساس ما يجب أن يولى اهتمام النيابة العامة وفى مرحلة لاحقة يجوز القول بأن ما تضمنه تقرير الكشح هو بيانات كاذبة أو بيانات صادقة إشاعات مغرضة أو حقائق ألم بها الدانى والقاصى.

وقدم فى هذا الشأن أربعة ورقات فى حجم الفلوسكاف تضمنت المبادئ الجمعية العامة للأمم المتحدة وكتاباً صادراً عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يحوى كافة المواثيق الدولية السارية داخل مصر بعدد التوقيع عليها من طرف الدولة المصرية.

الأستاذ سمير الباجورى المحامى

دفع الحاضرون ببطان إجراءات التحقيقات لاتخاذها من جهة غير مختصة وذلك استناداً إلى دعم دستورية قرار وزير العدل الخاص بإنشاء نيابة أمن الدولة العليا والقرارات المكملة واللاحقة له وذلك لمخالفة نص المادة ١٦٧ من الدستور وقدم مذكرة تحوى تأسيس هذا الدفع

الأستاذ نجاد البرعى المحامى

نطلب ضم التحقيقات التى جرت مع ضباط مركز دار السلام حول البلاغات المقدمة وما أسفرت عنه هذه التحقيقات والنتيجة التى انتهت إليه وكذلك الاستعلام من المكتب الفنى للنائب العام فى التحقيق فى البلاغين المقدمين من المنظمة المصرية بتاريخ سابق عن نشر التقرير بعشرة أيام وعما إذا كان تم الانتهاء منه أم لا ونطلب بيان من المكتب الفنى للنائب العام بعدد الضباط الذين أحيلوا للمحاكمة فى وقائع تعذيب أو استعمال قسوة. والتمس التصريح بالادعاء المدنى ضد الشاكى بمبلغ ٥٠١ جنيه والتصريح لى بسداد الرسم

الأستاذ عصام الاسلامبولى المحامى

طالب أولاً: إخلاء سبيل المتهم نظراً لأنه غير مرتكب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات وأنه طبيعة عمله فى المنظمة ليست لها أية علاقة بالتهمة الموجهة إليه بالمادة ٨٠/د لأنها تنطبق على من أشاع عمداً فى الخارج أخباراً ببيانات أو إشاعات كاذبة وهو ما لا يمكن أن يكون مسئول عنه.

ثانياً: أن تحت يدى المتهم مستندات وأدلة تؤكد كل ما جاء بأقواله ولا يمكن تقديم هذه المستندات إلا بمعرفته شخصياً.

ثالثاً: أن الشكاوى التى تلقاها من الذين يستجدون بالمنظمة ومن الذين قابلهم بقرية الكشح كلها جاءت حول تجاوزات الشرطة التى حدثت بهذه المنطقة وهذا ما أكده مدير مكتب رئيس الجمهورية أسامة الباز عندما قرر فى الصحف اليومية فى تصريحات منسوبة إليه أن حقيقة ما وقع من أحداث لا تخرج عن كونها تجاوزات من الشرطة ويجرى مسائلة الذين وقع منهم هذه التجاوزات الأمر الذى ينتفى معه قيام التهمة بحق المتهم ولا يقوم فى حقه أى سبب من أسباب حبسه على ذمة التحقيق.

الأستاذ أحمد سيف الإسلام المحامى

لا يوجد فى تلقى الشكاوى وتقديمها للجهات المسئولة أى جوانب تأثير وهو حق دستورى مقرر ولا يوجد فى جمع المعلومات ونقلها وحتى إرسالها للخارج أى جوانب تأثيم فى قانون العقوبات المصرى وذلك عملاً بنصوص المواد ١٩/٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والذى أصبح جزءاً من التشريع المصرى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ ونشر نصها بالكامل فى الجريدة الرسمية فى العدد ١٥ أبريل ١٩٨٢ والمادة ٦٠ من قانون العقوبات التى تحذر معاقبة أى فعل آتاه مواطن مشروع وفقاً للقانون.

والمسنود للمتهم لا يمكن إدراجه تحت العبارة الأخيرة من المادة ٨٠ والتى تتضمن مباشرة أى نشاط من شأنه الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد. فتلقى البلاغات وإرسالها للجهات المختصة بالقطع لا يمثل ضرراً بالمصلحة القومية ومن ثم تنتفى مبررات الحبس.

القرار

إخلاء سبيل المتهم بضمان مالى قدره مائتان جنيه

١٧- بيان نهاد أبو القمصان: حافظ في خطر

حافظ أبو سعده في خطر

انا نهاد أبو القمصان زوجة حافظ أبو سعده الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان اكبر منظمه حقوق انسان في مصر والوطن العربي وقد تلقيت بصدمة شديدة خبر احوالة زوجي الى محكمة امن الدولة العليا طوارئ لاتهامه بجناية تلقى أموال من مجلس العموم البريطاني مخالفة لأوامر الحكم العسكري وهي تهمة تصل عقوبتها الى خمسة عشر عام . وفي حالة الرأفة تصل العقوبة الى سبعة سنوات وبالطبع هذا الامر غير صحيح فقد تولى حافظ مهام العمل في المنظمة ولديها عقود والتزامات تعلمها الحكومة المصرية جيدا . وما تلقته المنظمة هو شيك من لجنة حقوق الانسان في مجلس العموم البريطاني لصالح دعم برنامج المساعدة القانونية للنساء بالمنظمة .

وهي جزء من عقد وقع في ١٩٩٧ اي قبل ولاية حافظ أبو سعده بعام كامل ولا يعد هذا الامر جريمة على الاطلاق بل ان ملاحقة حافظ أبو سعده هو مخالفة صحيحة للقانون المصري والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها مصر .

- لماذا حافظ أبو سعده ؟

حافظ هو أبرز نشطاء حقوق الانسان في مصر التحق بالمنظمة كمحامى متطوع ١٩٩٠ وظل يدافع بشدة عن المعتقلين والمفقودين والمتهمين حقوقهم والمعتقلين والنساء المتهمات والممرضات للنفس . عندما تولى حافظ الامانة العامة للمنظمة المصرية للحقوق الانسان في يونيو ١٩٩٨ أحدث طفرة في نشاط الرصد والمراقبة لأوضاع حقوق الانسان وصدر عن المنظمة عدة تقارير تدين التعذيب والانتهاك ومن أبرزها واشهرها تقرير قرية الكشخ ذات الأغلبية المسيحية في نهاية ١٩٩٨ والذي أكد بشدة على عدم وجود شبهة طائفية . ولكن على أثره وجهت الحكومة له التهم المذكورة كمحاولة لإبعاد تهمة التعذيب عن الضباط ومحاولة وصف المنظمة بالخيانة والعمالة لصالح الغرب .

- وظلت الدعوة سيف مسلط على رقبة الامين العام . وبطبع باقي النشطاء في مصر .
- لماذا الآن ؟

تستعد المنظمة المصرية لحدثين هامين

١- اصدر تقرير أحداث قرية الكشخ ١٩٩٩ والذي يرصد بدقة وقائع العنف داخل القرية وتعامل السلطات المصرية معها

٢- اعد أوراق المنظمة للتسجيل طبقا للقانون ١٥٣/١٩٩٩ المنظم لعمل الجمعيات وبالطبع حاولت السلطات إرهاب المنظمة حتى لا تصدر التقرير وأيضا اتهم الامين العام بجناية تتيج لوزارة الشؤون الاجتماعية الاعتراض على اسمه في قوائم المؤسسين لتضمن بذلك أبعاده عن المنظمة حتى يسهل السيطرة عليها

المسألة لم تعد مسألة أموال تلقته المنظمة فهو لم يتلقاها لحسابه وانما لحساب المنظمة وأودعت في حساب المنظمة . وهي ليست قصة تمويل فالمعشرات بل المئات من الجمعيات في مصر تتلقى تمويل المسألة هي حافظ أبو سعده نفسه الامين العام لأكبر منظمة حقوق انسان في مصر والقضاء عليه بإلقاء داخل السجن لمدة لا تقل عن سبعة سنوات وقد تصل الى خمسة عشر عام أيضا إرهاب كافة النشطاء والمنظمات الدفاعية في مصر وإنهاء صفحة حقوق الانسان وهي الصوت الوحيد الذي يعبر عن البسطاء والمعتدين

- حافظ ابوسعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان وزوجي هو فقط رمز لحركة ضاقت الحكومة المصرية بها ولم تعد تحتملها . إذا استطاعوا القضاء عليه فأنها خطوة أولى للقضاء على الحركة كاملة

حافظ في خطر كبير

فندفع عنه اليوم حتى نجد من يدافع عنا غدا

نهاد أبو القمصان

باسم الشعب

محكمة جنايات سوسة

المشكلة علنا بولاية المستشار / ضياء القنوس محمد الخليل رئيس المحكمة
وحضور السيد / محمد بن محمد الخليل الرئيس بالمحكمة / فواز ابراهيم محمد بن
المستشارين بمحكمة استئناف / أحمد
والسيد / أحمد / السيد / أحمد / أمين سر المحكمة
ج دار السلام / أصدرت المحكم الآتي :
فما قضية النيابة العامة رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٨ (ورقم ٢٠٨ سنة ١٩٩٩ كلى)

ضد
شيبوب ولهم أرسل

تمره سنة صناعته سكنه

مفر المنهم

ومفر المنهم مع المنهم الأساتذة / رجائي عطية ورجائي عطية
ومحمد بن مزي وموريس مباد وميلاد صبار فديم ووديع
نقى وميخيل بشاره ووجيه مباد وأرمانيوس بشاره
البنافسونه (كوك كلغونه)

بعد تلاوة أمر المالك / رجائي عطية النيابة العامة والمرافعة
الشفوية في المرافعة على الأوراعه والمرافعة ما شرفنا
بمهمته أنه النيابة العامة انتهت (أزكور) لأنه من المصلحة
تيمم ١٤ / ٨ / ١٩٩٨ بدائرة مركز دار السلام - صافطت سوسة

ملحقة ديوان عام وزارة العدل

باسم الشعب

محكمة جنايات سوهاج

المشكلة علنا برئاسة المستشار/ صفاء النفوس محمد الخطيب رئيس المحكمة وحضور
السيدين المستشارين / مدحت الحكيم الرئيس بالمحكمة ، فواز إبراهيم محمد نائب
المستشارين بمحكمة استئناف أسيوط.

والسيد الأستاذ / أسامة إبراهيم وكيل النيابة والسيد / محمود فرج بركات أمين سر
المحكمة.

أصدرت الحكم الآتى:

فى قضية النيابة العامة رقم ٦٢٥٧ لسنة ١٩٩٨ م (ورقم ٢٠٨٨ لسنة ١٩٩٨ كلى)

ضد

شيبوب وليم أرسل

عمره _____ سنه _____ صناعته _____ سكنه _____

حضر المتهم *

وحضر للدفاع مع المتهم الاساتذة / رجائى عطية وسامح عاشور وممدوح رمزى وموريس
صادق وميلاد صاروفيم ووديع نصحى وميشيل بسانة ووجيه جاد وارمانيوس بشارة المحامون
الموكلون *

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة والمرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق
والمداولة قانونا.

حيث أن النيابة العامة اتهمت المذكور لأنه فى ليلة يوم ١٤ / ٨ / ١٩٩٨ بدائرة مركز دار السلام
محافظة سوهاج.

أولا : قتل كرم تامر ارسل عمداً بأن أطلق عياراً نارياً من سلاح كان بحوزته صوب سمير عويضة
حكيم قاصداً قتله الا ان الطلقة حادت عن هدفها واصابت المجنى عليه الاول فحدثت اصابته النارية
الموضوعة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته.

وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى أنه فى ذات الزمان والمكان قتل سمير عويضة حكيم
عمداً بأن أطلق صوبه عدة أعيرة نارية من السلاح سالف الذكر قاصد من ذلك قتله فأصابته إحداها
بالإصابة النارية الموضوعة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته.

ثانياً: أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً "مسدس فردى الاطلاق"
ثالثاً : أحرز نخائر "عدة طلقات" من المستعملة على السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون
مرخصاً له بحيازته وإحرازه .

وبتاريخ ٢٦/٤/١٩٩٩ أحال السيد المستشار المحامى العام الدعوى على هذه المحكمة لمعاقبة المتهم
بالمواد ٢٣ عقوبات والمواد ٣٠، ٥، ٢٦، ٣٠ / ١ من القانون ٣٦٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والنخيرة
والمعدل بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١، والبند (١) من القسم الاول من الجدول رقم ٣ الملحق
بالقانون الاول والمستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤ لسنة ١٩٩٥ .

وبجلسات ٥/٣/٢٠٠٠ ، ٦/٣/٢٠٠٠ ، ٧/٥/٢٠٠٠ ، ٩/٥/٢٠٠٠ ، ٥/٦/٢٠٠٠ نظرت
الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة.

"المحكمة"

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة واقوال المتهم وشهادة من شهد والمرافعة
ومطالعة الاوراق والمداولة قانونا.

وحيث أن الواقعة حسبما استقرت فى يقين المحكمة وأطمئن إليه وجدانها مستخلصة من
مطالعة سائر أوراقها وما تضمنته من استدالات وتقارير فنية وما تم فيها من تحقيقات وما دار
بشأنها فى جلسة المحاكمة تتحصل فى أن المتهم شيبوب وليم ارسل اطلق لشهواته العنان وأضله
الشيطان فغوى وانساق فى طريق الإثم مستبيحاً للمال الحرام من لعب الميسر مع رفاقه على شاكلته
لا يردعه خوف من الله ولا يرعى صلة قبرى أو رحم يسعى فى الارض فساداً، المال ماريه والجريمة
وسيلته مستبدلاً الخطأ بالخطيئة، ففي ليلة يوم ١٤ / ٨ / ١٩٩٨ وحال تواجده بلحدى الزراعات الكائنة

أمام مدرسة الكشح الابتدائية مركز دار السلام وبرفقته المجني عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم والشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبد ميخائيل ملك ميخائيل وآخر يدعى أيوب حنا شنودة يوسف وشهرته أيوب الدرخ، نشبت مشادة كلامية وتشابك بالأيدي بين المتهم شيبوب وليم ارسل والمجني عليه سمير عويضة حكيم بسبب اكتساب الأخير حصيلة كبيرة من لعب الميسر معه والمجني عليه كرم تامر ارسل ومن يدعى أيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ، على أثرها سارع المتهم شيبوب وليم ارسل بإطلاق عيار ناري من مسدس كان بحوزته قاصدا قتل المجني عليه سمير عويضة حكيم فحاد العيار عن هدفه وأصاب المجني عليه كرم تامر ارسل فأرداه قتيلا ثم أعقب ذلك إطلاقه عدة أعيرة نارية من ذات السلاح صوب المجني عليه سمير عويضة حكيم قاصدا قتل فأصابه إحداهما وأرداه قتيلا.

وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجني عليه كرم تامر ارسل حدثت من إصابته النارية وما نشأ عنها من تهتك بالأوعية الدموية بيسار العنق وتهتك بالرئة اليسرى وتهتك بالأوعية الدموية الرئيسية بالصدر بالجزم المتوسط وما نشأ عنها من نزيف حاد، وأن وفاة المجني عليه سمير عويضة حكيم حدثت من إصابته النارية بالرأس وما نشأ عنها من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ وما صاحب ذلك من توقف وشلل بمراكز المخ الحيوية الرئيسية.

وحيث أن الواقعة على النحو المتقدم استقام الدليل اليقين والحازم والدافع على صحة حدوثها وسلامة إسنادها إلى المتهم شيبوب وليم ارسل وذلك بشهادة كل من ياسر شهيد علام قديس وعبد ميخائيل ملك ميخائيل والمقدم ابو الفضل ثابت احمد رئيس فرع بحث شرق سوهاج وما أورته معاينة الشرطة لمسرح الحادث صبيحة يوم ١٥/٨/١٩٩٨م وما قرره عياد تامر ارسل سليمان وبما ثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثتي المجني عليهما: كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم.

فقد شهد ياسر شهيد علام قديس ببداية تحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ أنه مساء يوم الجمعة الموافق ١٤/٨/١٩٩٨ وعلى أثر خروجه من مسكنه بناحية الكشح الساعة السابعة وثلاثون دقيقة مساءً تقابل مع المجني عليه كرم تامر ارسل في إحدى طرق البلدة وكان الأخير ممسكاً في يده كشاف نور احمر اللون وقد أنهى إليه المجني عليه كرم تامر ارسل أنه متوجها لجماعة من أصحابه سوف يمارسون لعب الكوتشينة فتوجها إلى الطريق الوسطاني من البلدة المؤدى إلى مدرسة الكشح الابتدائية، ثم عقب ذلك تقابل أيضا مع عبده ميخائيل ملك وتحدث معه عما قرره له المجني عليه كرم تامر ارسل ثم عقب ذلك تقابل عبده ميخائيل ملك مع المتهم شيبوب وليم ارسل وسارا معا إلى الناحية الشرقية المؤدية لحنفية المياه الخاصة بالمطافئ فسارع هو ناحيتهم وسأل عبده ميخائيل ملك عن وجهته فقرر له انه والمتهم شيبوب وليم ارسل متوجهين إلى الطريق الوسطاني لمقابلة شخص فقام هو بالسير خلفهما حتى وصلوا جميعا إلى أمام مدرسة الكشح الابتدائية من الناحية الشرقية وبهذا المكان شاهد المجني عليه سمير عويضة حكيم والمجني عليه كرم تامر ارسل يمارسان لعب الكوتشينة على ضوء نور الكشاف الذي كان يحمله المجني عليه كرم تامر ارسل وعلى بصيص نور القمر، وقام المتهم شيبوب وليم ارسل وعبد ميخائيل ملك بمشاهدتهما أثناء لعب الكوتشينة ثم انضم هو إليهما أيضا لمشاهدة اللعب ثم بعد ذلك حضر أيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ، وطلب المتهم شيبوب وليم ارسل وأيوب الدرخ ممارسة اللعب مع المجني عليهما سمير عويضة حكيم وكرم تامر ارسل، فقام المجني عليه كرم تامر ارسل، بترك اللعب واستمر في لعب الكوتشينة بالفلوس لكل من المجني عليه سمير عويضة حكيم والمتهم شيبوب وليم ارسل وأيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ، ثم بعد انقضاء فترة ساعة من اللعب انصرف هو ومعه عبده ميخائيل ملك ثم عاد وأعقبه أيضا في العودة عبده ميخائيل ملك، فشهد المجني عليه كرم تامر ارسل يلعب القمار مع المجني عليه سمير عويضة حكيم والمتهم شيبوب وليم ارسل وأيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ ثم بعد ما اكتسب المجني عليه سمير عويضة حكيم مبلغ كبير من النقود من لعب الكوتشينة ممن كان يمارس معهم اللعب طلب الانصراف لكن المتهم شيبوب وليم ارسل رفض وطلب من المجني عليه سمير عويضة حكيم الاستمرار وتكملة اللعب فرفض المجني عليه سمير عويضة حكيم، فقاما المتهم شيبوب وليم والمجني عليه سمير عويضة حكيم بالإمساك ببعضهما وقام المجني عليه كرم تامر ارسل وأيوب حنا شنودة بحجزهما عن بعض، ثم فوجئ بالمجني عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم قد تشابكا وتشاجرا مع بعض وقد تعدى المجني عليه سمير عويضة حكيم على المجني عليه كرم تامر ارسل بالأيدي، وعلى أثر ذلك

قام المتهم شبيب وليم أرسل بإخراج طبنجة من الصديري الذي كان يرتديه تحت الجلباب وضرب طلقة واحدة من الطبنجة صوب المجني عليهما سمير عويضة حكيم وكرم تامر أرسل حال إمساكهما ببعض فأصابتهما الطلقة المجني عليه كرم تامر أرسل فسقط على الأرض وحال ذلك قام أيوب حنا شنودة بالهرب للناحية القبلية وتوجه هو ومعه عبده ميخائيل ملك تجاه المجني عليه كرم تامر أرسل وقررا له أن المتهم شبيب وليم أرسل ابن عمك لا يقصدك وأثناء ذلك قام المتهم شبيب وليم أرسل والمجني عليه سمير عويضة حكيم بالإمساك ببعضهما ثم قام المتهم شبيب وليم أرسل بالرجوع للخلف وكان المجني عليه سمير عويضة حكيم بالاطلاق خمس طلقات من الطبنجة صوب المجني عليه سمير عويضة حكيم فأصابه شبيب وليم أرسل بإطلاق خمس طلقات من الطبنجة صوب المجني عليه سمير عويضة حكيم فأصابه وعقب ذلك قام هو وعبده ميخائيل ملك بالسير للناحية البحرية وقد شاهد المتهم شبيب وليم أرسل يحمل الكشف مطلقاً ويعبر سيالة متوجهاً من الناحية الشرقية وتوجه هو وعبده ميخائيل ملك كل منهما إلى مسكنه ثم توجه عقب ذلك إلى مكان تجنيده بمعسكر فرق أمن المنيا.

وشهد عبده ميخائيل ملك ميخائيل ببداية تحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ بما لا يخرج في مضمونه عما شهد به ياسر شهيد علام قديس.

وشهد المقدم أبو الفضل ثابت احمد بتحقيقات النيابة العامة بأن تحرياته السرية بشأن واقعة مقتل المجني عليهما كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم دللتا على أن كلا من الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل المجندين بإدارة قوات امن المنيا قد شاهدا الحادث إبان حدوثه مساء يوم الجمعة الموافق ١٤/٨/١٩٩٨ وأن تحرياته أسفرت عن صحة حدوث الحادث وفق تصوير هذين الشاهدين ببداية تحقيقات النيابة العامة وأنه بمواجهته للمتهم شبيب وليم أرسل بما توصلت إليه التحريات اقر بارتكابه الحادث وأنه تخلص من السلاح المستعمل في الحادث بإلقائه بالزراعات القريبة من مسرح الحادث وقد تمكن من ضبط السلاح بذات المنطقة التي قررها له المتهم.

وأوردت معاينة الشرطة التي أجريت لمسرح الحادث بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٨ الساعة التاسعة وثلاثون دقيقة صلباً بمعرفة العقيد محمد ناجي كمال محمد مأمور مركز شرطة دار السلام العثور على عدد واحد كوتشينة عبارة عن عدد خمسة وعشرون زوج من ورقها وذلك بجوار جثة المجني عليه كرم تامر أرسل وأيضاً العثور على بعد ثلاثة أمتار من تلك الجثة على عدد اثنين ظرف فارغ يرجح أن يكون لسلاح ناري عيار ٨,٥ مم، كما تم العثور بملابس المجني عليه سمير عويضة حكيم على حافظة نقود جلدية تحوى مبلغ مائتي وواحد وأربعين جنيهاً عبارة عن عدد ثلاثة وعشرين ورقة مالية فئة العشرة جنيهاً وعدد اثنين ورقة فئة الخمسة جنيهاً وورقة واحدة فئة الجنيه.

وقرر عياد تامر أرسل شقيق المجني عليه كرم تامر أرسل ببداية تحقيقات النيابة العامة بأنه مساء يوم ١٤/٨/١٩٩٨ حوالي الساعة الثامنة وثلاثون دقيقة مساءً حضر إلى المسكن المجني عليه سمير عويضة حكيم وقام بالدعاء على شقيقه المجني عليه كرم تامر أرسل وطلب منه إحضار كشفاء معه ثم غادر شقيقه المجني عليه كرم تامر أرسل المنزل صحبة المجني عليه سمير عويضة حكيم ولدى تأخر شقيقه المجني عليه كرم تامر أرسل عن العودة للمسكن سأل والدته فأخبرته بأن شقيقه المجني عليه كرم تامر أرسل سوف يقضى سهرته مع المجني عليه سمير عويضة حكيم ثم يعود للمسكن.

وثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجني عليه كرم تامر أرسل أن إصاباته بالوجه والعنق والصدر والساعد الأيسر حيوية حديثة وتحديث من المصادمة بجسم أو اجسام صلبة راضة خشنة للتمس أياً كان نوعها وجائزة الحدوث من مثل التماسك والتجاذب وهى فى حد ذاتها سطحية وبسيطة وغير كفيلة بأحداث الوفاة ولا يخل لها بأحداث وفاة المذكور، وأن إصابته أسفل يسار العنق والصدر تحدث من عيار ناري واحد مما يعمر بالمقذوف المقود، أصاب المجني عليه بجرح ناري دخولي بأسفل يسار مقدم العنق ونظرا لخروجه من يسار الظهر من الجرح الناري الخروجي دون أن يستقر هو أو أي جزء مميز منه بالجثة فإنه يتعذر فنياً تحديد نوعه وعيابه وبالتالي يتعذر فنياً تحديد نوع السلاح و عيار السلاح المطلق له وكانت مسافة الإطلاق قد تجاوزت حدود مدى الإطلاق القريب وهو ما تقدر عادة بأكتر من ربع المتر فى حالة الأسلحة قصيرة المسورة كالطبنجات وأكثر من نصف المتر فى حالة الأسلحة طويلة المسورة كالبنادق وقد تزيد المسافة عن ذلك قليلاً أو كثيراً، هذا وقد كان اتجاه الإطلاق فى الوضع الطبيعى القائم المعتدل الثابت للجسم بصفة أساسية من الامام للخلف ويميل من أعلى لأسفل مع الأخذ فى الاعتبار حرية حركة الجذع وفى اتجاهات عديدة، وأن الوفاة تعزى إلى إصابته

النارية وما نشأ عنها من تهتك بالأوعية الدموية بيسار العنق وتهتك بالرئة اليسرى وتهتك بالأوعية الدموية الرئيسية بالصدر بالجيزوم المتوسط وما نشأ عنها من نزيف دموي حاد، وأن الإصابة النارية للمجني عليه كرم تامر ارسل تحدث وفق التصورين الواردين بمذكرة النيابة العامة وبتاريخ يتفق وتاريخ الحادث المثبت بالأوراق.

وثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجني عليه سمير عويضة حكيم أن إصابته بالرأس حيوية وحديثة وذات طبيعة نارية وحدثت من عيار ناري واحد مما يعمر بالمقذوف المفرد أصاب المجني عليه بجرح ناري دخولي يمين فروة الرأس واستقر بيمين الرأس وتم استخراجه ووجد على درجة من التطور يتعذر معها تحديد نوعه وعياره إلا أنه يطلق من سلاح ناري متوسط السرعة (طبنجة) مششخنة المسورة بششخنة يمينية الاتجاه تعذر تحديد عددها على وجه الدقة، وكانت مسافة الإطلاق قد تجاوزت حدود مدى الإطلاق القريب وهي ما تقدر في هذه الحالة نحو إلى أكثر من ربع المتر وقد تزيد المسافة عن ذلك قليلاً أو كثيراً، وكان اتجاه الإطلاق في الوضع الطبيعي القائم المعتدل الثابت للجسم بصفة أساسية من اليمن إلى اليسار مع الأخذ في الاعتبار حركية حركة الرأس في اتجاهات عديدة وقد نشأت الوفاة من إصابته النارية بالرأس وما نشأ عنها من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ وما صاحب ذلك من توقف وشلل بمراكز المخ الحيوية الرئيسية، وأن الإصابة النارية للمجني عليه سمير عويضة حكيم تحدث وفق التصورين الواردين بمذكرة النيابة العامة وبتاريخ يتفق وتاريخ الحادث المثبت بالأوراق.

وثبت أيضاً من تقرير الصفة التشريحية أن الطلقتين الفارغتين المضبوطتين بمسرح الحادث كل منها من عيار ٩ مم قصير وكل منها مغدوغة الكبسولة بغدغ شبه مركزي عميق ثبت حدوثه انطلاقاً بتاريخ يتعذر تحديده على وجه الدقة وقد يتفق وتاريخ العثور على جثتي المجني عليهما وأن إصابة المجني عليهما سمير عويضة حكيم وكرم تامر ارسل تحدث من مثل مقذوفات الطلقتين الناريتين الفارغتين المضبوطتين.

وثبت أيضاً من تقرير الصفة التشريحية أن السلاح المضبوط عبارة عن طبنجة عيار ٩ مم قصيرة مششخنة المسورة بعدد ستة ششخنة يمينية الاتجاه مطموسة الأرقام صناعة إيطالية مدون عليها كلمة كورتو باللغة الأجنبية وثبت صلاحيتها للاستعمال، وأن إصابة المجني عليهما النارية تحدث من مثل ذلك السلاح المضبوط.

وحيث أنه بسؤال المتهم بتحقيقات النيابة العامة أنكر ما اسند إليه.

وحيث أنه بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٨م تقدم الشاهدان عبده ميخائيل ملك ميخائيل ويسر شهيد علام قديس بطلب للنيابة العامة لسماع شهادتهما في القضية الماثلة وقد استمعت النيابة لشهادتهما والتي عدلا فيها عن شهادتهما السابقة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨م ونفيا مشاهدتهما للحادث حال وقوعه وعدم اتهامهما للمتهم شيبوب وليم ارسل بارتكابه وانهما أدليا بشهادتهما بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨م نتيجة ضغط وإكراه من أجهزة الأمن.

وحيث أنه بجلسات المحاكمة مثل المتهم ومعه هيئة دفاع وقد اعتصم المتهم بالإنكار وهيئة الدفاع الحاضرة معه طلبت مناقشة شهادتي الإثبات ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل والمقدم أبو الفضل ثابت أحمد وضم المحضر رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٩٨م إداري دار السلام، وقد استمعت المحكمة لشهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل فشهدا بعدم مشاهدتهما للحادث حالة وقوعه وعدم اتهامهما للمتهم شيبوب وليم ارسل بارتكابه وأن ما أدليا به من شهادة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨م كان وليد ضغط وإكراه مادي ومعنوي، كما استمعت المحكمة لشهادة المقدم أبو الفضل ثابت أحمد والذي جاءت شهادته بالتعويل على شهادة النيابة العامة بشأن تفاصيل الواقعة مقررًا أنه لم يتذكر تفاصيلها لانقضاء فترة زمنية على حدوثها، كما اطلعت المحكمة على الصورة طبق الأصل من المحضر الإداري رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٩٨م إداري دار السلام الذي تضمن تضرر بعض أهالي بلدة الكشح من وقوع وقائع تعدى وتعذيب عليهم من أجهزة الأمن في غضون الحادث بغية الإدلاء بشهادة مخالفة للحقيقة ولم يثبت بهؤلاء الأشخاص من واقع التقارير الطبية الشرعية وجود ثمة آثار إصابية مرجعها لوقوع تعذيب أو تعد عليهم، كما استمعت المحكمة أيضاً لشهود نفى طلب الدفاع سماع شهادتهم وهم عادل تامر ارسل وعويضة حكيم عبد الشهيد وأيوب حتا شنودة وقد شهدوا بعدم معرفتهم بأي تفاصيل عن كيفية وقوع الحادث ولكنهم تعرضوا للتعذيب

للإدلاء باتهام شيبوب وليم ارسل بقتل المجنى عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم هذا وقد ضمت المحكمة دفتر حضور وانصراف المجندين "الإجازات والغياب" من قسم قوات أمن المنيا وذلك عن شهري أغسطس وسبتمبر عام ١٩٩٨ م وقامت بالاطلاع عليهما ومكنت أيضا هيئة الدفاع من الاطلاع عليهما. وحيث أن هيئة الدفاع الحاضرة مع المتهم تناولت شرح ظروف الدعوى وملابساتها منتبهة إلى طلب القضاء ببراءة المتهم مما اسند إليه تأسيسا على بطلان شهادة الشاهدين الأول والثاني بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م لكونها وليدة إكراه وتعذيب واحتجازهما بدون وجه حق.

٢- بطلان القبض على المتهم لحصوله فى تاريخ سابق على أمر النيابة.

٣- تلفيق واقعة العثور على السلاح المضبوط.

٤- المنازعة فى ميقات الحادث.

٥- المنازعة فى مكان حدوث الواقعة.

٦- تناقض الدليل القولي مع الدليل الفنى عن تحديد توقيت الوفاة ووجود كدمات متسجحة حيوية وحديثة بلون محمر بيمين ويسار الوجه ويخلفية الساعد الأيسر بجثة المجنى عليه كرم تامر ارسل.

٧- عدم الاستساعة العقلية لتصوير الحادث بحالة انعدام مصدر إضاءة بمسرح الحادث.

٨ - عدم وجود آثار مادية بمسرح الحادث.

٩- إحضار الشاهدين الأول والثاني من معسكرهما بقوات أمن المنيا واحتجازهما بمدرية أمن سوها حتى أدلائهما بشهادتهما بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م

١٠- كذب تحريات الشرطة واصطناع الدليل وأن الفاعل مجهول.

١١- المنازعة فى القيد والوصف بحالة انتفاء نية القتل، وتناولت هيئة الدفاع ادلة الاتهام بالتشكيك واقوال الشهود بالتجريح.

وحيث أن المحكمة وقد ألت بواقعة الدعوى عن بعد وبصيرة وتمحصت فحوى سائر أوراقها وتوغلت سبر أغوارها، فإنها تقدم بقضائها ما هو مقرر من أن تقدير قيمة الشهادة التى يدلى بها الشهود أمام المحكمة وفى التحقيقات الأولية تخضع للسلطة المطلقة لمحكمة الموضوع، فللمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد وتطرح شهادة الآخرين ويجوز ان تطمئن لشهادة المجنى عليه فقط دون الآخرين، كما وانه وفى مقام وزن شهادة الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات فان للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه وان تعول على أقوال الشاهد فى أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه، وإذ تنزل المحكمة هذه الأقوال المنزلة التى تراها وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه فإنها تأخذ بشهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبد مياخائل ملك مياخائل بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م وتلتفت عن تلك الواردة بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٨ م وبجلسة المحاكمة وذلك لمصادقيتها واتساقها وتطابقها مع ماديات الحادث وملابساته وتوافقها مع جوهر الدليل الفنى فى الدعوى ومن ثم تطمئن بيقين لشهادتهما بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م وتأخذ بها دليلاً وعماداً لقضائها فى الدعوى ولا ينال من ذلك ما زعمه الشاهدين من وقوع إكراه وتعذيب عليهما من الشرطة للإدلاء بشهادتهما الواردة بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م إذ انه من المقرر أن الإكراه نوعان مادي ومعنوي، فالإكراه المادي يتمثل فى استعمال وسائل تعذيب شتى من شأنها التأثير على إرادة الشاهد لحمله على الشهادة بوجه معين والإكراه المعنوي يتمثل فى وعداً ووعداً لإجبار الشاهد على إدلائه بالشهادة على نحو معين، لما كان ذلك وكانت المحكمة يطمئن وجدانها كل الاطمئنان إلى صحة وسلامة ومصادقية الشهادة التى أدلى بها الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبد مياخائل ملك مياخائل أمام سلطة التحقيق "النيابة العامة" بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م وبمقرها وقد وجهه سلطة التحقيق سؤلاً صريحاً لكل من الشاهدين عما إذا كانت شهادة أيهما وليدة إكراه أو تهديد أو وعداً ووعداً فأجاب كلاهما بالنفي، ولم يثبت فى الأوراق وقوع ثمة إكراه أئدنى أو معنوي أيا ما كان عليهما قبل إدلائهما بالشهادة أمام النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م فضلاً عن أن الأوراق والتحقيقات فى جميع مراحلها وحتى مرحلة المحاكمة جاءت خلوا من دليل صدق ما يدعيه الشاهدين من وقوع إكراه أيا كان ومن ثم فإن المحكمة تطمئن تمام الاطمئنان إلى صحة وسلامة ومصادقية شهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبد مياخائل ملك مياخائل أمام النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م وتخلص إلى انهما حينما أدليا بشهادتهما والتي تأخذ بها المحكمة ثقة فى مصادقيتها انما

تحديثاً بلسان صدق بإرادة حرة واعية مبرئة من ثمة ما يعيبها وقد تأيدت تلك الشهادة بماديات الدعوى وأدلتها الفنية وتضحى معه أقوال الشاهدين سالف الذكر والتي أدليا بها بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ صحيحة وتمت وفق سياق الشرعية الإجرائية بمنأى عن ثمة شائبة أو عيوب، ومن ثم تلتفت المحكمة عما أثير فى الأوراق ومن دفاع المتهمين فى هذا الشأن لعدم استناده إلي واقع فى الأوراق أو سند صحيح من القانون.

وحيث انه عما أثاره الدفاع من بطلان شهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبد مياخائل ملك مياخائل بتحقيقات النيابة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م لكونها وليدة إكراه وتعذيب والقبض عليهما واحتجازهما بدون وجه حق، فمردود عليه بما سلف بيانه من عدم ثبوت وقوع ثمة إكراه بدني أو معنوي أيا ما كان عليهما قبل إدلائهما بشهادتهما أمام النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ وعلى زعم الدفاع من احتجاز الشاهدين بدون وجه حق فمردود عليه بأن قولاً مرسلاً أطلق على عواهنه لم يؤيده ثمة دليل فى أوراق الدعوى فضلاً عما إذا كان ما زعم صحيحاً لبادر أهل وذوى ألقارب الشاهدين إلي إبلاغ السلطات المختصة بذلك ومن ثم تلتفت المحكمة عما أثير من الدفاع فى هذا الشأن لعدم استناده إلي واقع أو سند صحيح من القانون.

وحيث انه عما أثاره الدفاع عن تلفيق واقعة العثور على السلاح المضبوط، فمردود عليه بأن المحكمة وهى بصدد إدانة المتهم أسندت إليه إحراز السلاح الناري والنخائر التى استعملها فى الحادث وركنت فى ذلك أقوال الشهود وما اسفر عنه تقرير الصفة التشريحية ولم تتعرض المحكمة للسلاح الناري المضبوط إلا بصدد القضاء بمصادرته.

وحيث انه عما أثاره الدفاع من منازعة فى ميقات الحادث، فمردود عليه بأن محكمة الموضوع لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وتستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت فى وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكينات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق، اذ كان ذلك وكان الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن جثتي المجنى عليهما تم حفظهما فى ثلاجة المشرحة وانه يتعذر فنياً تحديد الفترة الزمنية التى مضت على الوفاة لحين إجراء الصفة التشريحية على وجه الدقة حيث أن درجة برودة الثلاجة تؤدى إلي حدوث بطء شديد أو توقف تام بالتغيرات الدمية التى تحدث بعد الوفاة والتي يعتمد على مدى تطورها بالجثة فى تحديد تلك الفترة على وجه التقريب إلا انه لا يوجد ما يتعارض وجواز حدوث الوفاة بتاريخ يعاصر تاريخ العثور على الجثتين، ومن ثم فإن ما يثيره الدفاع فى هذا الصدد ينحل إلي جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها.

وحيث أنه عما أثاره الدفاع من منازعة فى مكان الحادث فمردود عليه من أن الثابت من معاينة العقيد محمد ناجى مأمور مركز شرطة دار السلام لمسرح الحادث صبيحة يوم ١٥/٨/١٩٩٨ م عثوره على آثار دماء بجوار جثة المجنى عليه سمير عويضة حكيم وأيضاً عثوره على عدد اثنين طلق فارغ على بعد ثلاثة أمتار من تلك الجثة كما ثبت من معاينة النيابة العامة أن ملابس جثة المجنى عليه سمير عويضة حكيم ملطخة بالدماء وكذلك أيضاً ملابس جثة المجنى عليه كرم تامر ارسل ملطخة بالدماء وأيضاً وجود آثار دماء بجوار جثة المجنى عليه سمير عويضة حكيم، مما تطمئن معه المحكمة على أن مكان العثور على الجثتين هو بذاته مسرح وقوع الحادث. وحيث عما أثاره الدفاع من تناقض الدليل القولى مع الدليل الفني، فمردود عليه بأن الثابت من تقرير الصفة التشريحية لجثتي المجنى عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم جواز حدوث اصابتهم والواقعة وفق تصويرى الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبد مياخائل ملك مياخائل وأيضاً من حيث الزمان والمكان وأن الإصابات التى بالمجنى عليه كرم تامر ارسل وهى عبارة عن كدمات متسجحة بلون محمر بيمين ويسار الوجه وبخلفية الساعد الأيسر تحدث من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة خشنة الملمس أيا كان نوعها ويشير مظهرها الإصابي إلي جواز حدوثها من مثل التماسك والتجاذب وهى فى حد ذاتها بسيطة وسطحية ولا نخل لها فى إحداث الوفاة مما يتفق وأقوال الشاهدين من حدوث تشابك وتجاذب بين المجنى عليه كرم تامر ارسل والمجنى عليه سمير عويضة حكيم قبل إطلاق النار عليهما من المتهم شيبوب وليم ارسل ومن ثم بضحي الدليل القولى قد توافق مع جوهر الدليل الفني وثقة واطمئنان المحكمة إليه لسلامة النتائج الفنية التى أوردها وكفايته فى توضيح صورة الدعوى مما تلتفت معه المحكمة عن هذا الدفع.

وحيث أنه عما أثاره الدفاع من عدم وجود آثار مادية بمسرح الحادث فمردود عليه بأن الثابت من معاينة العقيد محمد ناجى مأمور مركز شرطة دار السلام لمسرح الحادث صبيحة يوم ١٥/٨/١٩٩٨ العثور على ورق كوتشينة بجوار جثة المجنى عليه كرم تامر ارسل وعدد اثنين طلق فارغ على بعد ثلاثة أمتار أيضا من جثة المجنى عليه المذكور وال العثور أيضا على بقع دماء بجوار جثة المجنى عليه سمير عويضة حكيم كما ثبت أيضا من معاينة النيابة العامة أن ملابس المجنى عليهما ملطخة بالدماء مما يضحى معه ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن على غير سند من الواقع تلتفت عنه المحكمة.

وحيث أنه مما أثاره الدفاع من عدم الاستساعة العقلية لتصوير الحادث بحالة انعدام مصدر أضاءة بمسرح الحادث فمردود عليه بأنه فضلا عن أن هذا الدفع من الدفوع الموضوعية يخضع لتقدير محكمة الموضوع فإن الثابت من الاوراق وماديتها واقوال الشاهدين الاول والثانى أن لعب الميسر كان على ضوء كشاف احمر اللون أحضره المجنى عليه كرم تامر ارسل علاوة على ضوء القمر ومن ثم فإن المحكمة ترى بعد اطمئنانها تمام الاطمئنان بشهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبد مبخائل ملك مبخائل بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ المؤيدة بماديات الواقعة بالعثور بمسرح الحادث على كوتشينة ومبلغ مائتي واحد وأربعين جنيها مع المجنى عليه سمير عويضة حكيم وأيضا المؤيدة أيضا بتحريات الشرطة وتقدير الصفة التشريحية إمكانية حدوث الواقعة وفق رواية الشاهدين بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ وأنها لا تتجافى مع المنطق ومعقول الأمور ومن ثم لا تحول المحكمة على ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن.

وحيث أنه عما أثاره الدفاع من احضار الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبد مبخائل ملك مبخائل من معسكرهما بقوات أمن المنيا واحتجازهما بمديرية أمن سوهاج حتى ادلائهما بشهادتهما أمام النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ م فمردود عليه بأنه لم يثبت فى الاوراق بوجه قاطع ويقينى حصول هذا الاحتجاز المزعوم به ولا ينال من ذلك ما أشار إليه الدفاع بالوارد بالدفتر الثالث من دفاتر الانصراف الحضور والغياب بمعسكر قوات الأمن بالمنيا فإن ذلك لا يقدم فى حد ذاته أن الشاهدين قد تم إحضارهما واحتجازهما لدى أجهزة الأمن بسوهاج لحين إدلائهما بشهادتهما أمام النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ لعدم استناده إلى دليل يقينى وقطعى على صحته فضلا عن انه على فرض زعم لكان الأجدر بأقارب الشاهدين وأهليتهم وذويهم المبادرة بإبلاغ السلطات المختصة فى حينه بذلك كما أيضا لو صح زعم الدفاع بذلك لسارع الشاهدين بأخبار النيابة العامة بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨ لذلك حال إدلائهما بشهادتهما أمامها وتوجيه سؤال صريح من النيابة إليهما عما إذا كان هناك إكراه أو تهديد وقع عليهما أو ثمة وعد أو وعيد وجه إليهما فأجاب كلاهما بالنفى كما لا ينال أيضا من ذلك سعى أجهزة الأمن إلى الشاهدين وإحضارهما من معسكرهما أو أي مكان آخر فإنه من المقرر وفق نصوص المواد ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن لأمور الضبط القضائي أن يقوم بالبحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق فى الدعوى وأنه من الواجبات المفروضة عليه أن يقوم بنفسه أو بواسطة مرؤسيه بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأي كيفية أن كانت وأن يتحصل على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها كما له أثناء جمع الاستدلالات أن يناقش من يرى لزوما لمناقشته ما عسى أن يكون لديه من معلومات وله أيضا أن يستدعى المتهم ومناقشته فيما أسفرت عنه التحريات من معلومات ضده طالما أن هذا الاستدعاء لا يتضمن تعرضا ماديا ومن ثم يضحى ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن على غير سند من الواقع والقانون تلتفت عنه المحكمة.

وحيث أنه مما أثاره الدفاع من القبض على المتهم قبل حصول أمر من النيابة بذلك فإنه قول مرسل أطلق على عواهنه لاسناده ثمة دليل فى الاوراق والتحقيقات ومن ثم تلتفت عنه المحكمة.

وحيث أنه عما أثاره الدفاع من أوجه جدل فى الموضوع فإنه من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم فى مناحي دفاعه وفى كل جزئية يثيرها وأن اطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأحدها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عن هذه المزاعم لعدم اتفاقها وصحیح ماديات الواقعة ومخالفتها لأدلة الإثبات التى اطمأنت إليها المحكمة وأن جل مصدر الدفاع من ذلك توهين الدليل الذى عولت عليه المحكمة فى قضائها على النحو سالف البيان كما تلتفت المحكمة كليا عن الإنكار الذى لا بد به المتهم فى تحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحكمة ولا تعول عليه لما اتسم به من كذب واضح

وتلاعب لا يخفى على المبصر المظن قصد به التنصل من وزر الجرم الذى تردى فيه ومعية عقابه فضلاً عن مجافاة هذا الإنكار لما توافر فى حقه من أدلة وقرائن تحيط به إحاطة السوار بالمعصم وتأخذ بتلابيبه صارخة بما ارتكبه من أثم وعدوان.

وحيث أنه عن نية القتل فإن من المقرر أنه أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوة والإجراءات والمظاهر الخارجية التى يأتيناها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكل لقاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وحرية فى تقدير الوقائع.

ومتى كان ذلك فإن المحكمة تظهر نية القتل من نفس المتهم الأثمة من اطلاق النار من سلاح قاتل بطبيعته وفى مواضع قاتلة من جسد المجنى عليهما مما توافر معه نية ازهاق الروح فى حق المتهم.

وحيث أنه عن الاقتران وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فإنه ثابت فى حق المتهم شبيب وليم ارسل من اعتدائه بإطلاق النار على المجنى عليه سمير عويضة حكيم قاصداً قتله فحاد الطلق الهدف واصاب المجنى على كرم تامر ارسل فى مقتل ثم قيامه عقب ذلك بإطلاق عدة أعيرة نارية صوب المجنى عليه سمير عويضة حكيم قاصداً قتله فأصابه إحداها وأرداه قتيلاً ومن ثم فإن إعتداء المتهم على المجنى عليهما كان من جراء اعتداء مستقل على كل منهما وقد تم ذلك على مسرح واحد واقترفت كل جريمة بفعل مستقل فكوت كل منها جناية مستقلة قائمة بذاتها ووقعتا فى وقت واحد ومن ثم قد جمعتهم رابطة زمنية واحدة بما يتحقق معه الاقتران المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات.

وحيث أن المحكمة بعد أن اطمانت تمام الاطمئنان إلى أدلة الإثبات التى ساقتها ووثقت بها لسادها وتساندها واتساقها وتضافرها وتكاملها ومن ثم يكون قد ثبت للمحكمة ورسخ فى عقيدتها ووفر فى يقينها على وجه القطع والجزم بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهم :

شبيب وليم ارسل

فى ليلة يوم ١٤/٨/١٩٩٨ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج.

أولاً : قتل كرم تامر ارسل عمداً بأن أطلق عياراً نارياً من سلاح "مسدس" كان بحوزته صوب سمير عويضة حكيم قاصداً قتله بيد أن الطلقة حادت عن هدفها واصابت المجنى عليه الاول فاحدثت اصابته النارية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى أنه فى ذات الزمان والمكان قتل سمير عويضة حكيم عمداً بأن أطلق صوبه عدة أعيرة نارية من السلاح سالف الذكر قاصداً من ذلك قتله فأصابته إحداها بالإصابة النارية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته.

ثانياً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مشخناً "مسدس" فردى الاطلاق.

ثالثاً : أحرز نخائر "عدة طلقات" من المستعملة على السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحياته ولحرازه الأمر المؤتم بالمادة ٢٣٤/٢٢١ من قانون العقوبات والمواد ٢٢/٢٦ ، ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والنخائر والمعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤ لسنة ١٩٩٥ لما يتعين إدانته ومعاقبته بموجبها عملاً بنص المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع مصادرة السلاح الناري المضبوط عملاً بنص المادة ٣٠ / ٢ من قانون العقوبات لكون حيازته جريمة فى ذاتها.

وحيث أن الجرائم التى قارفها المتهم ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً لا يقبل التجزئة لكونها وليدة إرادة إجرامية واحدة ووقعت لغرض واحد مما يتعين وعملاً بنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات اعتبارها جريمة واحدة وأخذ المتهم بالعقوبة الأشد لايهم دون غيرها.

وحيث أن المحكمة ترى نظراً لظروف الدعوى وملابساتها أخذ المتهم بقسط من الرأفة إعمالاً لحقها المخول لها بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات وعلى النحو الوارد بمنطوق هذا الحكم.

وحيث أنه عن المصاريف الجنائية تلزم بها المتهم بصفته المحكوم عليه وذلك عملاً بنص المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

(فلهذه الأسباب)

وبعد الاطلاع على المواد سائلة الذكر.

حكمت المحكمة حضوريا بمعاينة شيبوب ولیم ارسل بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما اسند اليه وبمصادرة السلاح الناري المضبوط والزمتة المصروفات الجنائية. صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة الاثنين ٢ ربيع الاول ١٤٢١ هـ الموافق ٥ يونيو ٢٠٠٠ م. بذات الهيئة عدا السيد الأستاذ محمود كدواني وكيل النيابة.

أمين السر

رئيس المحكمة

الوثائق الخاصة بأحداث الكشخ الثانية ١٩- تقرير الأسقفين إلى البابا عقب الأحداث

تقرير مرفوع لقداسة البابا شنودة الثالث بخصوص أحداث الكشخ بتاريخ ٢ يناير لسنة ٢٠٠٠

وصلنا إلى مركز دار السلام الساعة العاشرة مساء الأحد ٢ يناير ٢٠٠٠
لقاء مع مفتش أمن الدولة

* حكى موضوع أن سبب المشكلة بيع طماطم أمام أكشاك المسلمين و محلات
المسيحيين قال له صاحب محل مسيحي اذهب بعيدا، فرد وقال له انا واقف في
شارع ربنا وقامت مشاجرة بسيطة وتم الاعتداء على بعض المحلات و الأكشاك
(استكى الشعب و الكهنة للأمن - تدخل الأمن بعد فترة وتم الهدوء)

* وهذا الجو يوم السبت وتم أنلاف بعض محلات المسيحيين.
* يوم الأحد الساعة ١١ صباحا - استكى طفل مسيحي بأنه أصيب و فوجئ الجميع
بأجراس الكنيسة تدق بنغمة حزن - وبدا إطلاق الرصاص (المسيحيين يطلقون
على المسلمين) وصعد مسيحي لمنارة الكنيسة وظل يطلق الرصاص ولم يستطع
الأمن السيطرة على الموقف.

* استدعينا الكهنة فطلبوا سيارة شرطة مصفحة لكي تنقلهم من المنازل إلى مركز
شرطة دار السلام حيث تواجدنا-أصروا على ذلك وقالوا انهم لا يستطيعون
الخروج من بيوتهم لاهم ولا أحد من الشعب.

* حضر الآباء الكهنة- منفعلين جدا و سعيينا و نجحنا في تهدئتهم في ذكر الآباء
الآتي:-

* شاب مسلم اسمه فايز عوض حسين يشتري قماس من محل مسيحي راشد فهم
منصور- واختلفا وقامت مشاجرة - اخطر الأمن بعد أن تم أنلاف بعض محلات
المسيحيين .

قام بعض المسلمين من الساعة الحادية عشر مساء الجمعة وحتى الساعة العاشرة
من صباح اليوم التالي (السبت) بتعطيم المتاجر و المنازل وأيضا أنلفوا الأكشاك
الخشبية الخاصة بهم ليلاصقوا التهمة بالمسيحيين في وجود الأمن
* وهدأت الأمور باقي يوم السبت.

* يوم الأحد بعد القداس - دقت أجراس الكنيسة بنغمة حزن لوجود حالة وفاة عادية
فوجئ المسيحيين بوابل من الرصاص وأنلاف المحلات و المنازل و حرقها و
اقتحامها و قتل ما يمكن قتله و نهب ما يمكن نهبه و أنلاف ما يمكن أيضا.
* اتهم المسيحيين مفتش الأمن اللواء سعيد أبو المعالي بالتواطؤ و الإهمال- علنا
امام رجال الأمن كلهم.

* طلبنا زيارة الأماكن التي تلفت و المنازل التي بها قتل.
* قمنا مع حراسة مشددة الساعة ٥ صباحا وزرنا الأماكن ووجدنا الآتي:-

- ١- عدد ١٢ قتل داخل المنازل بالرصاص.
- ٢- عدد ٨ قتل في الأراضي الزراعية منهم طفله عمرها حوالي ٧ سنوات.
- ٣- مصاب بالرصاص ملقى داخل حجرة باليوص في الأرض الزراعية.
وقال أن الذين قتلوا الثمانية هم : خليفة رفاعي وخلف أبو القاسم.
لم يتحرك أحد لنقل المصاب لولا حدة سيدنا الأنبا صرابامون.
- ٤- تلف عدد كبير من المنازل و حرقها بالكامل.
- ٥- تلف محلات كثيرة وأتلاف البضائع والقائما في الشارع ولا يستطيع أحد أن يجمعها.
- ٦- سيدة اسمها منال ظريف أصيبت بطلق ناري في ظهرها الساعة الخامسة من صباح اليوم الاثنين ٣ يناير ٢٠٠٠ وأرغمت على التوقيع على شيك بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنية.
- ٧- قوات الأمن غير متواجدة إطلاقا قبل نزلنا بدقائق ثم إرسلت قوات أمن لا تكفي إلا لمنطقة صغيرة و الباقي لا يوجد بها أحد من رجال الأمن .
- ٨- الرعب الشديد مسيطر على المسيحيين.
- ٩- أثناء زيارتنا للأماكن رأينا مجموعة مسلمين يهتفون الله اكبر - ولا يوجد من يتحرك نحوهم.
- ١٠- سمعنا طلقات نارية أكثر من ثلاث دفعات.
- ١١- أثناء تواجدها بمركز شرطة دار السلام سمعنا ميكرفون من جامع مجاور يقول يا مسلمين انتبهوا المسيحيين وضعوا السم في مياه الشرب لكي يقتلوكم (كرر هذه العبارة السيد اللواء المحافظ و قال انه ضرب من قال هذه الإثارة) طبعا لم يقبض عليه.
- ١٢- لم يقبض على أحد إطلاقا.
- ١٣- قيل لنا أن المصابين المسلمين ١٧ و المسيحيين ٩ و لكن لم نستطع الذهاب لنراهم.
- ١٤- شعرنا بأننا لأبد من الرجوع بسرعة حيث أن الأمن خطط لجلسة صلح قبل أن يروا المجازر ولكن بعد أن زاروا المواقع و المجازر و التخريب لم يطلبوا هذا.
- ١٥- انصرفنا بسلام بعد أن اتفقنا مع الأباء الكهنة على الصلاة على المرضى بالمستشفى و تقوم قوات الأمن مع الأهالي بدفن الجثث.
وتم تكرار تهديده الموقف ولكن؟

كما قال الآباء الكهنة:

* ما الذي يفعله المسيحيين العزل من السلاح ؟

* المسيحيين في رعب و لا يستطيعون حتى فتح الشبائيك أو الأبواب.

* وطلب الآباء الكهنة ترك القرية و الذهاب إلى القاهرة وطلب الشعب حماية الشرطة.

* طلبنا من المرافقين لنا من وزارة الداخلية وضع طلبات الآباء الكهنة في الاعتبار وهم:

١- نواطئ أمن الدولة أو ترك الأمور في يد المسلمين.

٢- التحريض على الإتلاف.

٣- عدم التحرك رغم معرفتهم المسبقة بأنه يوجد تحرش وتوقع أحداث خطيرة.

٤- تهديد بالتليفونات - تغيير الدين أو القتل.

الخلاصة:

* المسيحيين نالوا من الإذلال و الهوان ما لا يمكن وصفه إنما يمكن رؤيته

* بيوت بها ٤ أبناء أشقاء قتلوا، زوج وشقيق زوجة سيدة وأيضاً طفلين

* تخريب واضح و متعمد.

* هجوم وحشي بربري على منازل المسيحيين وقتل ونهب أتلاف وتخریب كل ما تصل له أيدي

المخربين المجرمين.

ملحوظة:-

أمر المحافظ بإلغاء امتحانات الإعدادية لخطورة الموقف.

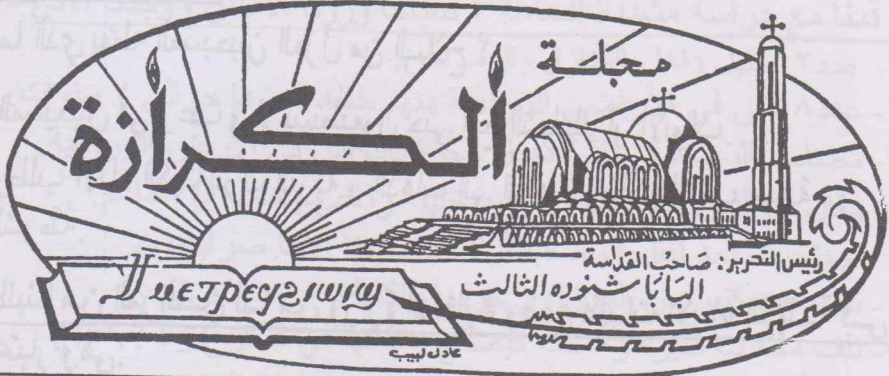
أبناء قداستكم

الأنبا مرقس

أسقف شبرا الخيمة وتوابعها

الأنبا صريامون

أسقف ورئيس دير الأنبا بيشوى



العددان ٤، ٣

الثمن ٥٠ قرشاً

الجمعة ٢١ يناير ٢٠٠٠ - ١٢ طوبه ١٧١٦ ش

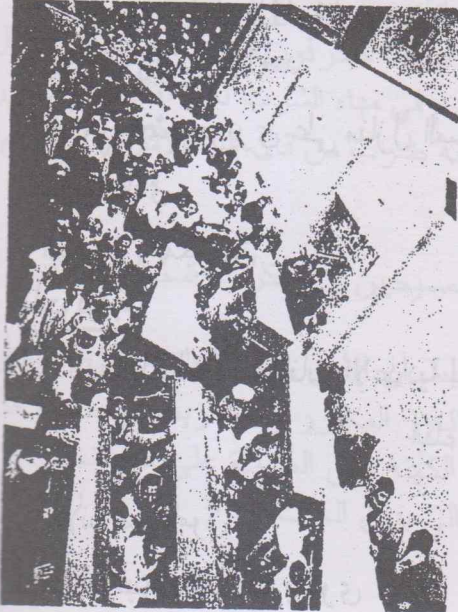
السنة الثامنة والعشرون

شَهِدَاؤُنَا فِي الْكَشْجِ

مستوى المسئولية. وهل عاجوا الشغب قبل أن يتطور إلى جريمة يتسع نطاقها؟!

إن الواجب الأول لرجال الأمن هو منع الجريمة قبل وقوعها. فإن لم يستطيعوا، فعلى الأكل وضع حد لها قبل أن تتسع وتنتشر. فهل قاموا بهذا الواجب؟

نحن نشق بالقيادات فى القاهرة. لكن المشكلة تكمن فى المسئولين فى منطقة الأحداث . (أنظر البقية ص ٣، ٢)



مصر التى نحبها من أعماق قلوبنا، والتى نتغنى بها فى كل مكان، من المؤلم لنا جداً أن نساء إلى سمعتها على مستوى المطبوعات والإنترنت، ووكالات الأنباء الأجنبية وصحفا وإذاعاتها. وكل ذلك من أجل قرية فى الصعيد هى قرية الكشج، فُشلت الشرطة المحلية فى حفظ الأمن فيها. وانتهى الأمر إلى صورة بشعة وصفها البعض بأنها مذبحة، ووصفها البعض الآخر بأنها مجزرة..!

كلنا نريد أن نحل مشكلة الكشج. غير أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بمحاولة التغطيات، ولا بأسلوب التوازنات، ولا بتحويل المعنى عليهم إلى جناة!!

إن للناس عولاً أن نقبل كل تلك الأساليب فى تبرير الأخطاء بأخطاء. وإن كان من الخير إيجاد جو من تهدئة الخواطر لو من المصالحة، فلنضع أماناً هذا المبدأ:

من شروط المصالحة : المصارحة

وبصراحة نقول إن محاولة التغطية على ما حدث فى الكشج منذ عام ونصف (فى أغسطس ١٩٩٨) بطريقة تيرنة المخطئين واتهام المجرحين، أدت إلى تكرار المشكلة بطريقة أبشع، والتحول من الإعداد إلى القتل ...

بوصار عدد القتلى من الأقباط عشرين غير المفقودين، مع عشرات من المصابين، بالإضافة إلى أحداث الحرق والتخريب، ونهب محلات الأقباط، مع حرق مساكنهم .

فلنتكلم إذن بصراحة : فى مصلحة من هذا الذى حدث !!

فى مصلحة من تشويه سمعة مصر على مستوى الإعلام الأجنبى؟! وفى مصلحة من إقلاق كنائس الغرب بما قرأوه عن تلك المذبحة البشرية؟!

كنا لا نريد أن نتكلم، ولكن نتيجة ما نُشر في الصحف بطريقة مغلوبة، من أشخاص لم يروا بأعينهم ما حدث، رأينا أخيراً أنه يجب أن نضع الناس أمام شهود عيان، من أشخاص موضع ثقة رأوا بأنفسهم وسجلوا ما رأوه .

تسلسل الأحداث :

فلنتعرض للأحداث معاً، ونرى: بدلت المشكلة بمشادة كلامية بين تاجر ومشتري. وكان ذلك يوم الجمعة ٩٩/٢/٣١ في ليلة رأس السنة. وكان يمكن تدارك الأمر. ولم يكن قد حدث بعد تخريب ولا قتل.. ومن الساعة ١١ من مساء الجمعة وحتى العاشرة من صباح يوم السبت ١/٢ في بداية العام الجديد بدأت عمليات النهب والتخريب وكسر متاجر الأقباط وحرق مساكنهم. فابن كان رجال الأمن وهكذا. في قرية صغيرة (الكشخ) ومعروف أن لها حماسية خاصة وتحتجأ إلى غلبة أكبر!!

وفي يوم الأحد وصباح الاثنين بدأت عمليات القتل. واستمر عدد القتلى يتصاعد حتى وصل إلى عشرين قتيلاً منهم إثنيان تم حرقهما بعد قتلهما .

كان الأقباط في رعب في منازلهم لا يستطيعون الخروج، ولا حتى فتح النوافذ ولا يشعرون إطلاقاً أنهم في أمن... كل ذلك والشرطة لا عمل لها ... والموجود منهم متركزون في مناطق غير مناطق الأحداث ولا دفاع إطلاقاً عن الأقباط. بينما صوت الأعمرة النارية يدوى ...

بدأ الاتصال بالبابا يوم الأحد، وكان وقتذاك بالدير.

وقد تم الاتفاق على إرسال إثني من الأساقفة، هما صاحباً النيابة الأقباطية صرليامون رئيس دير الأنبا بيشوي، والأنبا مرقس ليقتف شبرا الخيمة، ومعهما العميد عاطف أبو شادي، حيث سافروا بالطائرة ووصلوا إلى موقع الأحداث لتهدئة الجو .

وأرسلت عربية مصفحة لإحضار الآباء الكهنة الذين كانوا لا يستطيعون مغادرة منازلهم. وهذا الوضع مؤقتاً. ولم يكن الآباء

القتلى :

ثم خرج الأبوان الأسقفان مع العميد عاطف أبو شادي لرؤية القتلى على الطبيعة وكان الضحايا ١١ قتيلاً في البيوت، ٨ في المزارع، وواحد اكتشف فيما بعد .

كان المنظر مؤثراً جداً. والثمانية القتلى في المزارع كان معهم ثاسع مصاب ويسمى، واسمه مرقس رشدي جندى، ظنه الجناة قد مات وتركوه. ولكنه كان مازال حياً. وصاح نياقة الأنبا صرليامون كيف يترك هذا للجريح ينفذ حتى يموت. دون أية محاولة لإنقاذه!! واستجاب العميد عاطف أبو شادي وأمر بإحضار عربة إسعاف لنقله إلى المستشفى. وإلى حين حضورها سألوه عن الحناة، فأحلف إنيهما: خلف أبو القاسم، وخليفة وغامعي صادق. هما اللذين قتلوا الثمانية، وأصابوه، وكان ذلك في الأخصاص (جمع خض)

* وكان بين الثمانية القتلى بنت صغيرة اسمها ميسون عياد فهمى شوها ووجهها وقتلواها. هذه كان أخوها عادل عياد فهمى قد صلى شماساً في الكنيسة يوم الأحد. ثم ذهب لإحضار أخوته من الحقل فقتلوه هم أيضاً بالرصاص .

أما القتلى والجرحى في البيوت، فكل منهم قصة تعتبر مساة إنسانية أبكت حتى بعض رجال الأمن المراقبين .

* منهم عماد صاوي الذي قتلوه أمام زوجته (منال ظريف) وأحرقوه. وأخذوا الزوجة معهم وأرغموها على التوقيع على شك بمبلغ خمسين ألف جنيه. ثم أطلقوها لما انتشر رجال الأمن فيما بعد .

وقد اعترفت زوجة هذا القاتل علي أربعة من الجناة هم :

طارق شرف الدين يوسف .

وأخوه ياسر شرف الدين .

وعاصم أبو الفضل أبو القاسم .

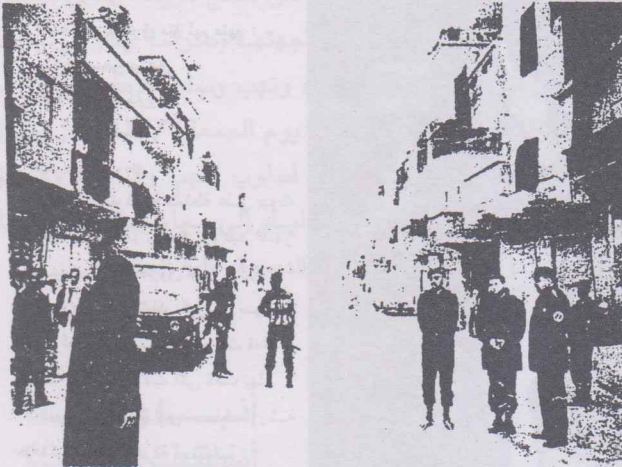
وعاصم نصر الدين يوسف .

وقد شاهد الأبوان الأسقفان آثار الرصاص في بيوت القتلى، ودعاهم ...

* ومن بين القتلى شخص اسمه عاطف عزت زكي اعتدوا عليه بالمطوى في صدره أمام أمه سمحة حافظ السايح، التي اعترفت بما فعلوه بابنها وأنهم أخذوه واتهمت أولاد سيد عروظ وآخرين.

وقد اكتشفت جثته فيما بعد محروقة فوق كوم من البوص. وأمام المحققين تعرفت أمه عليه بخاتم كان في أصبعه . كما تعرفت أمام المحققين أيضاً على الذين قتلوه .

كل ذلك تم اكتشافه، وما كان الممنولون يظهره. بل أن السيد المحافظ قال حينما التقى بالأسقفين إن ما وصل إليه هو أن الضحايا خمسة، بينما القتلى كانوا عشرين غير المصابين .



أخيراً بعد أن انتهى الجناة من القتل بالقتلى والمصابين، حضر رجال الشرطة إلى الموقع. د.ع. الش.ع. خائسا، و.نوت المسيحيين مجلة بالسواد (جداً)

المصايون

أما المصايون فأمامنا عشرات الأسماء،
قدعنا كمشوقاً بها إلى المصلولين في الدولة.

*وسر بينهم (بيوت سني: سيف) وهو
تاجر جملة كبير لثمود الغذائية. وقد ضربوه
وحرقوا مخازنه. وتقدر خسارته بحواله
١٥٠ ألفاً من الجنيهات. وقد اتهم الذين
اعتوا عليه بأسمائهم أمام النيابة

*ومن بين المصايين أيضاً الجريش
مرفس رشدي جندي الذي اعترف على
القتلة. وقد سمع أقواله المعيد عاطف أبو
شادي، والعقيد محمود صقر .

*وكذلك من المصايين: السيدة منال
طريف فارس التي قتلوا زوجها الشهيد
ممدوح نصحي صادق (كما ذكرنا) .

*ومن المصايين يطلق ناري :
اشرف حليم اسطفانوس (في كتفه انشمال) .
ومرفس شوده جريس (في رجله). وكردى
رزق اسحق (في صدره) .

المضارون من التخريب

منيز عزمي لاوندي: صاحب معرض
موبيليا، تم تخريب محله. ووجد في المحل
بطاقة رقم ٢٢٠٨٥ (دار السلام) باسم جابر
عبد الغني عبد الله. وقد قدم الاصل للنيابة
في محضر رسمي .

*اشخاص تم حرق منازلهم منهم :

ممدوح نصحي صادق .

ناجع حسني اسكاروس .

سامي سيف معوض .

عبد سيف معوض .

*القيت كرات نارية مشتعلة على بيوت
كثي من موسى فخري غالي. وعبد الله
شهيد سيفين، وليمة فاروق لبيب .

*موريس حنسي شاكر كهريائي مديرات
تسلط النار في ورشته وحرقته تعامداً .
وسرقت المعدات والآلات التي كانت بها .

*ليليل جرجس بباوي. صاحب ورشة
حذاة تم تحطيمها وسرقة محتوياتها .

*منال دبوس حنين: صاحب اسنيز . تم
تفريقه بالكامل، وفقدت منه ماكينة تصوير .

*رفعت موزيل: جيدة: تاجر حديد. تم
تحطيم باب مخزنه وسرقة الحديد الذي فيه .

*منيز حرمسو ناشد. وأخوه ميجالين
سرمسو ناشد: تاجر غلال: تم تحطيم باب
مخزنهم وسرقة كل ما فيه من غلال .

*ثلاثه أصحاب محلات سائفلتورة
(أقمشة) هم سوزيل حلسي سيفين. ويوحنا
سيفين طانيوس. وبنابا شهيد قدس. نهبت
كل الأقمشة التي في محلاتهم

*الضبع عطية شوده: تروزي بندي. تم
سرقة ماكنتين للحياطة من محله. مع كل
الأقمشة الخاصة بالعملاء والتي لم تكمل
خياطتها بعد .

*صلاح نجيب جيد: حطموها ميترته
وباب منزله .

*نجيب موسى عيسى: تاجر بذلة. نهبت
كل البضاعة من محله ومنزله .

*هناك بيوت كثيرة اعتدى عليها
بالطوب: مثل بيوت عماد بناد حنا. وشمشون
ميخائيل صنيب. وبيباوي جرجس بباوي .

*كما تم الاعتداء أيضاً على محلات :
ميلاد وصفي. عطية صاحب سورر

ماركت. وأشرف يوسف افرام صاحب محل
اكسسوارات. وموسى فكرى غالي حيث
تم اشعل النيران في مخزنه للأسمدة الكيماوية.

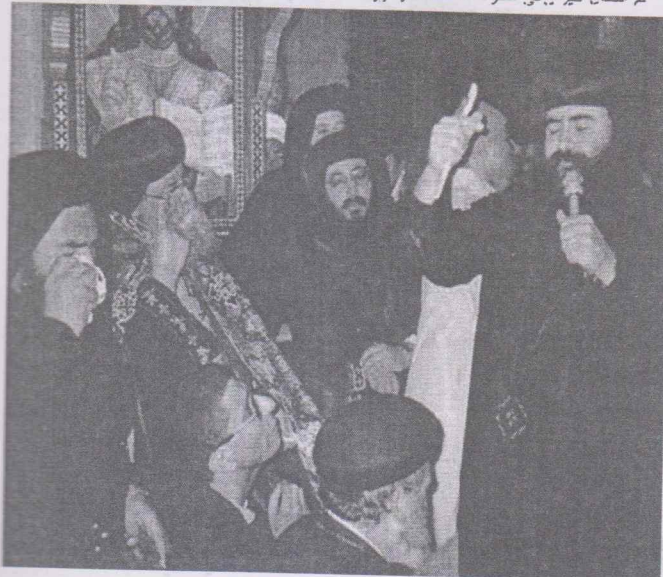
تكتفى بهذه الأمثلة لنرى الواقع من
التخريب، وقطع أرزاق البعض بالتهب .
وإشاعة الرعب في قلوب الناس .
وهنا نسال أين كان رجال الأمن من
مساء الجمعة إلى صباح الإثنين؟

التعرض لسكرتير البابا

أوفد قداسة البابا سكرتيره نيافة الأبا
يوانس لحضور الجناز على القتل وللصلاة
على أرواحهم فحدث ما لم يكن في الحسبان:
أوقفوه في الطريق، وقتلوه، وقتلوا
العربية، ظانين أنه جاء يحمل سلاحاً
للمسيحيين! وأبعدوا سائقه عن العرب
وجلسوا محله! وأخذوا بياقة الأبا يوانس
معهم إلى حيث لا يدري. على الرغم من أنه
طماث في هدوء. وجاءت الشرطة أخيراً
وانقذته.

وذهب فصلى صلاة الجناز مع أصحاب
النيافة الاباء الأساقفة الذين جاءوا من
الإنيار شيلت المجاورة .

كان موكب الجناز مهيباً، والناس يملنون
صناديق موتاهم، والبيوت مجللة بالسواد.
وانكس يبكى حتى الاباء الكهنة. بل بكى
بعض رجال الأمن من تأثير الموقف .



٢١- خطاب من الأنبا ويصا إلى اللواء مصطفى عبد القادر

البلينا فى ٣١ يناير ٢٠٠٠

معالي الوزير اللواء مصطفى عبد القادر .

تحية طيبة وبعد ،،،

كان لقاء الأمس وإفساح صدركم لاحتواء متاعبنا له أطيب الأثر فينا وقد شعرنا بإخلاصكم للحق وارتفاع الظلم والمعاناة ولبدء حياة جديدة بفكر واعى وب عقل كبير على حد قولكم ، كما أننا اعتبرنا توجيهاتكم واقتراحاتكم أوامر تستلزم ضرورة التنفيذ، لكى تهدأ الأمور وتعود المياه إلى مجاريها الطبيعية وتفاعل بعضنا مع بعض بمصريتنا وتقاليدينا ووطنيتنا القويمة.

غير أنني حاولت جاهدا أن أعقل كيف أبدأ ببناء الدور الأعلى قبل حفر الأساس الذى يتحمل البناء كله، وكيف أطلب ثمرة من شجرة ليس لها جذور أو خرايع ممتدة بالأرض ،،، فكيف تظل أصابع الاتهام الظالمة والمفسدة والمضلة للحق تنهم الأبرياء ونطلب سلاما واستقرارا، وكيف يشار بالتعامل مع الأجانب وارتفاع المآذن والمنائر وأثقل الاتهامات الكاذبة ثم يطلب منا بيان، وماذا سنقول فيه ؟ إنني على يقين كامل بأنني لو فكرت فى إصدار بيان بكل المعاناة والظلم الذى وقع على وعلى أولادي منذ أغسطس ١٩٩٨ ، وحتى الآن فلن يرضى أي إنسان منصف إعلان الحقائق المجردة والمدعمة بالمستندات الدامغة للمعاناة والظلم وقلب الحقائق وتضليل العدالة ، وإهدار آدمية المواطن المصري الضعيف الذى لا حول له ولا قوة.

لذلك أرجو أن ينال اقتراحي التفاتة من معاليكم فى أن نرجئ هذا الطلب إلى أن تتضح الأمور ونأمل التفاتة أبوية من السيد رئيس الجمهورية الذى نكن له كل التقدير والحب والإعزاز ونصلى لأجل حياته وسلامه دائما، حتى يضع يده على اصل الداء ويرفع عنا هذه الآتعا ب والمعاناة بقرار حاسم يعيد لنا حقوقنا المهضومة ويرفع عنا الظلم، دون بيانات أو لقاءات لا تسفر عن نتائج مريحة وأنني أرى أن العلاج الحقيقي لاحتواء هذه الأزمة ليس باحتوائها أو إخمادها بل بمواجهتها بصراحة وحزم وليعاقب المحرض والمخطط الحقيقي لكل الأحداث والذي تسبب فى قتل الأبرياء ونهب وسلب الأمنين، وأرى أن العقل الكبير يستوعب كيف يعالج أحداثا تبدأ بافتعال مشاجرة غروب يوم الجمعة ٩٩/١٢/٣١ وتكمل بقتل ٢١ مواطنا بريئا، وتمتد إلى مدينة وقرى مركز دار السلام بنفس أسلوب النهب والسرقة والحرق والتدمير حتى مساء الثلاثاء ٤ يناير ٢٠٠٠ فتستقر الأحوال وتعود المياه إلى مجاريها، ونقيم البناء بأسس قوية ونجني الثمار المطلوبة ، وتحيا مصر وطننا الغالي فى ظل الديمقراطية الحقيقية .

مع رجاء قبول تحياتي وأصدق الدعاء ،،،

أنبا ويصا

أسقف البلينا

٢٢- رسالة د. فتحى سرور للسيدة نيكول فونتين رئيسة البرلمان الأوروبي* وقرار البرلمان

" علمت وقد انتابتني الدهشة المفاجئة بمشروع القرار المعروض على مجلسكم الموقر، والذي يتعرض للحوادث المحزنة التى وقعت فى قرية "الكشع" بصعيد مصر. لا يسعني بداية إلا أن أعرب عن عميق احترامي لحق زملائنا أعضاء البرلمان الأوروبي الراسخ فى عرض مثل هذا المشروع، وأعرب لكم عن تقديري للاهتمام الذى يوليه مجلسكم لبلادنا ومع ذلك، فإنه بقراءة مشروع القرار المقدم بإسم مجموعة (PPE/DE) نلاحظ أنه غير كامل بل غير عادل وقائم على معلومات ناقصة. لذلك أكون ممتناً لو أنك تفضلت بإبلاغ زملائنا نواب البرلمان الأوروبي للحقائق التالية:

أن حق كل مواطن مصري فى اختيار عقيدته يكفله الدستور المصري، كما أن الحكومة تكفل المساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات بين الجميع، وأيضا الحرية الكاملة فى ممارسة شعائر كل ديانة بلا تمييز. ويؤكد الدستور المصري أيضا حماية حقوق الإنسان. وتؤكد المحكمة الدستورية العليا فى مصر هذا المعنى فى أحكامها.

تعمل الحكومة المصرية دائما بكل اليقظة والصرامة ضد أي مساس بأمن المواطنين، وحقهم فى ممارسة شعائرهم الدينية فى حرية كاملة دون أى تمييز بين الأديان.

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة فهي فى الواقع أحداث مؤسفة نجمت من مجرد مشاجرة وقعت بين تاجرين فى قرية فقيرة ظروفها الاجتماعية والاقتصادية متردية وفى منطقة ما زال النار فيها حيا وجزءا من الحياة اليومية. إلا أن بعض الخارجين عن القانون واللصوص استغلوا هذا الحادث وقاموا بالسلب والنهب، وارتكبوا عمدا منبحة شتعاء. وتوجهت الشرطة على الفور إلى مكان الحادث وحاصرت القرية. وأجرت النيابة تحت إشراف النائب العام تحقيقاً سريعاً وجاداً لم يعلن بعد عن نتائجه. وقد احتجز المشتبه فيهم.

واجتمعت الحكومة برئاسة رئيس الوزراء وأكدت عزم الدولة على إجراء تحقيق عادل وسريع، وتقرر أيضا إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة النظام وتطبيق القانون بكل صرامة.

وتقرر كذلك منح تعويضات للضحايا، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة بناء المساكن والمحال التى خربت.

ولقد أدانت بشدة كافة المؤسسات والأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات والسلطات الدينية والعليا وفى المقام الأول مجلس الشعب المصرى هذا الحادث المؤسف وهذا العنف الدخيل على تقاليدنا بل على الطبيعة السمحة للشعب المصرى.

وفى ضوء ما عرضته بإيجاز أرى من العدل، بل من الضرورى الإشارة إلى هذا الموقف الصارم من جانب السلطات المصرية وتصرفها السريع فى القرار الذى سيصوت عليه مجلسكم حتى يأتى هذا القرار عادلا ومتوازنا.

وفى الختام أود أن أؤكد لكم احترامنا لكافة الاتفاقيات والإعلانات التى وقعتها مصر وخاصة إعلانات برشلونة.

* انظر مجلة آخر ساعة عدد ٩ فبراير ٢٠٠٠

قرار البرلمان الأوروبي بشأن أحداث الكشخ الثانية الصادر فى ٢١ يناير ٢٠٠٠ فى إطار بند حقوق الإنسان

إن البرلمان الأوروبي وهو يتبنى هذا القرار بشأن حوادث الأخيرة فى صعيد مصر، يأخذ علماً بالجهود التى تبذلها الحكومة المصرية فى مواجهة الاصولية وكل صيغ التطرف، ويدعو الدولة المصرية فى هذا الصدد إلى مواصلة إلى مواصلة توعية الرأي العام بالتسامح الدينى، واحترام حقوق الإنسان، وحرىات الأقليات والقيام بحملة ضد الحقد والعنف الطائفي، وأن تقوم بمبادرات فى إتجاه إلغاء عقوبة الإعدام.

ويساند الجهود التى تبذلها الحكومة المصرية لتدعيم الوحدة الوطنية، وإلقاء الضوء على هذه الأحداث، وتقديم المسؤولين عن أحداث العنف هذه للعدالة. ويرحب بقرار الحكومة المصرية لتعويض المواطنين الذين أضرروا فى هذه أحداث العنف هذه.

ويدعو البرلمان المجلس (مجلس وزراء الاتحاد) للتطلع إلى القيام بأعمال لزيادة التوعية بالديموقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الدينى.

ويطالب الأمم المتحدة بالعمل على نشر المعلومات التى تستهدف تنمية التسامح بين الأقليات العرقية والدينية فى العالم.

ويكلف رئيس البرلمان بإبلاغ هذا القرار إلى لجنة الاتحاد وإلى مجلس الإتحاد والحكومة المصرية وجميع شركائنا الأوروبيين وفى حوض المتوسط.

٢٣- محضر التحقيق مع الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة أمام نيابة
أمن الدولة العليا (بناء على طلبه)

٢٢٩١

الناشط العام
أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

تبع لحضر اليوم الاثنين الموافق ١١/١٠/١٩٩١ الساعة ٢-٣ مساءً بمبنى النيابة
محضر التحقيق مع الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة

حيث عهد البنا السيد الأستاذ المستشار
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة
الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة رئيس النيابة العامة

النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا
محضر تحقيق

فتح المحضر اليوم الاثنين الموافق ٢٤/١/٢٠٠٠ الساعة ٨,٣٠م بسراي النيابة
نحن حسام هلال
وماهر محمد على
رئيس النيابة
سكرتير التحقيق

حيث عهد إلينا السيد المستشار المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بسؤال الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة وذلك فيما ورد بشكواه المرفوعة لقداسة الباب شنودة الثالث وتسلمنا من سياسته الشكوى المنوه عنها وهى عبارة عن صورة ضوئية من شكوى قدمت من كل من الأنبا مرقص والأنبا سريامون وتقع فى عدد ثلاث ورقات وبمناسبة تواجده خارج غرفة التحقيق دعوانا إلى داخلها ورأينا سؤاله فأجاب

اسمى الأنبا مرقص وبالميلاد نجيب نسيم ناروز ٥٦ سنة ومقيم كنيسة مارى جرجس شبرا البلد ولا يحمل تحقيق شخصية "وقرر أن يشهد بالحق"

س: ما مناسبة تواجذك اليوم بسراي النيابة

ج: بناء على طلب منا للشهادة بشأن ما شاهدناه فى قرية الكشح فى أعقاب الأحداث الأخيرة جاءتني أمس مكالمة تليفونية بأن أتوجه للنيابة برفقة الأنبا سريامون للشهادة بما رأيناه ونعلمه من أحداث بقرية الكشح فأتينا اليوم للشهادة على ما شهدناه

س: وما مصدر معلوماتك بشأن شهادتك

ج: مصدر معلوماتي هو مصدر شخصي من خلال إنتقالى إلى قرية الكشح فى يوم الأحد مساءً اثنين يناير ٢٠٠٠ بعد أن توجهت والأنبا سريامون وذلك بناء على تفويض من قداسة الباب شنودة للوقوف على حجم الأحداث بقرية الكشح ودار السلام

س: وما هي طبيعة المنصب الديني الذى تشغله

ج: أسقف شبرا الخيمة وتوابعها

س: وما مناسبة سفرك إلى قرية الكشح وقرية دار السلام بزماد محافظة سوهاج وهل هناك صلة بين منصبك الديني والمطارنة المستولة عن تلك المناطق

ج: لا توجد صلة بين الكنيسة التى اشغل منصب أسقف لها وبين الكنيسة التى تتبعها قرية الكشح وقرية دار السلام إلا أن قداسة البابا شنودة الثالث يشرف على كافة الكنائس ويرأس جميع الأبرشيات والأساقفة وفوضنى والأسقف سريامون أن أتوجه إلى قرية الكشح ودار السلام

س: وما مناسبة تكليفك والأسقف سريامون للسفر إلى قرية الكشح ودار السلام

ج: على حسب ما وقفت عليه من معلومات فالسيد صلاح سلامة مدير جهاز مباحث أمن الدولة طلب من قداسة البابا شنودة أن يوفد بعض الأساقفة لتهدئة الأمور وإعادتها إلى نصابها

س: وما طبيعة وحدود المأمورية التى كلفت والأنبا سريامون بها

ج: تحددت لنا مأموريتنا وانحصرت فى الوقوف على حجم الأحداث وطبيعتها وأسبابها والعمل بقدر الإمكان على تهدئة النفوس لتلافى تداعيات الأحداث

س: وهل قمت بتلك المأمورية كلاكما

ج: قداسة البابا شنودة الثالث أرسلني والأنبا سريامون من الكنيسة

س: وهل كان لديك معلومات عن حقيقة وحجم تلك الأحداث قبيل سفرك

ج: لم تكن لدينا أي معلومات

س: ومتى غادرت مدينة القاهرة وما تاريخ وساعة وصولكما إلى مركز دار السلام

ج: استقلينا الطائرة الساعة ٥ عصرًا ووصلنا مطار الأقصر ومنه توجهنا إلى مركز شرطة دار السلام برفقة مجموعة من الأمن ومنها العميد عاطف أبو شادى واللواء مصطفى أبو حسيب والسيد مدير الأمن العام ووصلنا حوالى الساعة ١٠ مساءً

س: وما طبيعة الإجراءات التي قمت والأنبا سرابامون حال وصولكما إلي مركز شرطة دار السلام ج: قبل الحديث فيما اتخذناه من إجراءات أحب أن أنوه عن شيء شاهدته بعيني أثناء انتقالنا مع قوات الشرطة للوصول إلي مركز الشرطة حيث شاهدت قبل الوصول إلي المركز بحوالى خمس دقائق وعلى ذات الطريق المؤدى إلي مركز الشرطة سيارة نقل تشتعل والنيران ممسكة بها وبالقرب منها سيارة إطفاء وتلاحظ لي إنها لا تتعامل إطفاء مع تلك السيارة وسيارة أخرى على تلك الجانب من الطريق مطفئة وأسفلها آثار مياه نتيجة هذا الإطفاء ولم أستطيع حتى تاريخ مثولي أمام النيابة معرفة سبب عدم قيام رجال الإطفاء بواجبهم لإطفاء تلك السيارة ولم أقف كذلك على ما إذا كانت تلك السيارة مملوكة لمسلم أو مسيحي لأنه شيء لا يعنيني لكن ما يعنيني في هذا المقام ما لمست من وجود حالة من الإهمال وعدم تقدير من الجهات المسئولة لخطورة ما يحدث بل إنني سألت سيادة العميد عاطف أبو شادى عما إذا كان قد شاهد تلك السيارة المشتعلة وموقف رجال الإطفاء منها فرد على أنه شاهدها وأثار هذا الموقف تعجبه هو الآخر ولا أدري سبب لتلك الحالة من اللامبالاة التي أصابت المسئولين في تعاملهم مع تلك الأحداث وأما عن الإجراءات التي قمنا باتخاذها عقب وصولي للمركز ومجرد أن وصلنا المركز تقابلنا مع مفتش مباحث أمن الدولة اللواء سعيد أبو المعالي وجلس معنا في حضور قيادات الأمن وأخذ يقص علينا الأحداث وكيف بدأت وأثناء سرده للأحداث كنت أحاول قد الإمكان أن أستشف منه وأعرف حجم الخسائر من مصابين وقتلى وتلفيات حتى أستطيع أن أقدر حجم المشكلة ومن ثم أستطيع إخطار قساسة البابا شنودة الثالث إلا أنني قد تلاحظ لي أنه لا يجيب على بلإجابة شافية واعتقادي انه لم يرد ذكر أرقام محددة عن المصابين والقتلى بسبب غياب الحقيقة عنه شخصياً لأن الأمور كانت ما زالت تتداعى وبناء على ما لمست ونظراً لأن ما روى إلي عن الأحداث رأيت انه غير منطقي فطلبت أن أقابل بعض كهنة الكنيسة بقرية الكشح حتى أقف منهم على مدى صحة ما روى إلي من قصص عن بداية الأحداث ونتحدث مع القمص جبرائيل عبد المسيح والقس بوليس فؤاد وطلبت أن يحضرا لمركز الشرطة فاجابا بعدم استطاعتهما مغادرة المنزل بسبب خشية كل منهما أن يتعرض لأذى لاستمرار حالات ألتعدى وطلبا أيضاً قوات شرطة لحراستهما للمثل أماننا وبالفعل إستجابت قيادات الشرطة وأرسلت مجموعة من القوات وحضرت كل من القس جبرائيل عبد المسيح والقمص بوليس فؤاد والقس مقار والقس باخوم وخامس لا اعرف اسمه وتقابلنا معهم في حضور كل قيادات الشرطة المتواجدة وشرحوا لنا كيفية بدء الأحداث وما حدث من تداعيات وما آلت إليه الأحداث من قتل العديد من المسيحيين وجرح آخرين وإتلاف الممتلكات وذكروا أن عدد القتلى وصل إلي خمسة وعشرين قتيلاً وكان الكهنة في حالة شديدة من الانفعال وتمكنا بفضل الله أن نهدئهم وطلبوا أن نعين الأحداث على الطبيعة للوقوف على حجم الخراب الذى لحق بالقرية سواء من أرواح وممتلكات وطلبنا من قيادات الشرطة المتواجدة أن تحقق هذا المطلب بعد أن قاموا بإعداد القوة اللازمة وأعدوا العديد من السيارات المصفحة وانتقلنا بالفعل حوالي الساعة الخامسة صباحاً من فجر يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/١/٣ وأثناء وجودنا بالمركز سمعت صوت صادر من ميكرفون بعيد نوعاً ما حيث لم أستطيع تحديد العبارات التي رددت عبر الميكرفون لكن بوصول السيد محافظ سوهاج حوالي الساعة ٣ صباحاً سمعت منه شخصياً أنه أثناء حضوره إلي المركز سمع عبر جهاز مكبر الصوت الخاص بأحد مساجد المجاورة شخص ردد عبارة "يا مسلمين الحقوا المسيحيين سمموا المياه" وأن المحافظ نفسه جاب هذا الشخص وضربه بالأقلام ونهره عما قام به وبالفعل اتصلنا في حوالي الساعة الخامسة صباحاً ووصلنا الساعة ٥,١٥ تقريباً وما أن وصلنا إلي الشارع الذى به بعض القتلى فتلاحظ لي عدم وجود أي قوات أمن في هذه المنطقة وطلبت إحضار قوات مناسبة وبالفعل تم توافرها بناء على طلبي وبدأت ومن برفقتي من رجال الكنيسة ورجال الأمن في معاينة المنازل التي ذكر أن بها قتلى فتمكنت من معاينة عدد ست قتلى داخل المنازل وثمانية قتلى بالأرض الزراعية المجاورة وسيدة كانت تصرخ وتردد أن ابنها قتل في منطقة ما خلاف الأعداد التي ذكرتها وتبين لنا بعد ذلك أن ابنها قتل وحرقت جثته وعرقته من خاتم يده وبناء عليه يكون عدد القتلى الذين شاهدتهم بعيني وعلمت بموتهم من المسيحيين خمسة عشر وذكر المحافظ أن هناك خمسة آخرين بالمستشفى وبذلك وصل العدد إلي عشرين قتيلاً وتم مراجعة تلك الأعداد مع مسئولى الأمن بالمنطقة وعند سؤالي هذا الوقت عن عدد القتلى من المسلمين ذكر لي انه لم يصل بعد إلي المستشفى أي من القتلى المسلمين كما شاهدت عدد من المنازل تم تخريبها وإتلافها وحرقها والاستيلاء على ما بها من أموال ومن ضمن الحالات التي شفتها سيدة اسمها منال ظريف كانت مصابة بطلق

ناري في ظهرها وقررت لنا أنها احتجزت بعد قتل زوجها وابنها وأرغمت على التوقيع على شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه وأثناء مشاهدتنا للقتلى الثمانية بالمنطقة الزراعية كان هناك مصاب من بينهم ذكر لنا أسماء من تعدوا عليهم وهذه هي معلوماتي عن حقائق الخسائر التي شاهدها وعاينتها بنفسي لكن ما أريد أن أسجله في شهادتي أمام التحقيق ليس إيراد حجم الخسائر سواء من المسيحيين أو المسلمين أو تسجيل عدد القتلى والجرحى لأن كل ذلك سيتم حصره بمعرفة جهة التحقيق التي ستقف على حجم عدد القتلى وحجم عدد الجرحى والأموال التي سلبت من الطرفين والأموال التي سلبت وحرقت لكن الذي أريد تسجيله وبحق هو ما لمست به نفسي خلال الزيارة التي قمت بها من وجود إهمال ولا مبالاة شديدين تتحمله الجهات الأمنية على الأقل حسبما شاهدها أثناء انتقالي في فجر يوم الاثنين والله أعلم ما إذا كان هذا الإهمال والتهاون كان من الأسباب التي أدت إلي خلق هذه المشكلة وضياح هذه الأرواح البريئة وهو في أغلب الظن (٥) عن التحقيقات ومن ضمن الشواهد التي رأيناها على وجود هذا الإهمال: ١- واقعة السيارة التي كانت تشتعل بها النيران ولم يتحرك أحد لإطفائها ٢- غياب قوات الأمن عن مسرح الأحداث في قرية الكشح ذاتها وما لمست من نشر لبعض جنود الأمن أثناء انتقالنا لتأميننا وبمجرد تركنا لمكان الحادث تلاحظ لي صرف القوات لدرجة أنني تحدثت مع بعض قيادات الأمن العام ولفت نظرهم إلي ذلك فقاموا بنشر القوات مرة أخرى بمعنى أن هذه القوات لم تكن متواجدة أصلاً لمنع وقوع هذه الأحداث ٣- أثناء انتقالنا لقرية الكشح وعودتنا مرة أخرى سمعت إطلاق عدد من الأعيرة النارية لا نعلم مصدرها وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ قيادات الأمن أي إجراء قبلها ٤- شاهدنا أحد الأشخاص يأتي مستغيثاً أثناء وجودنا بالقرية وشاهدنا على مرمى الرؤية اشتعال النيران في كومة من البوص واستغاث بنا للإمسك بشخصين يقفان بجوار كومة البوص وقرر انهما يتوليا حرق مزروعاته وعلى الرغم من ذلك لم يتحرك أي من المسؤولين ٥- قيام بعض الأشخاص من الشباب بترديد بعض الإهانات أثناء مرور قوات الشرطة وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ قوات الشرطة أي إجراء قبلهم وعلمنا بعد ذلك أن كومة البوص التي كانت تحرق كان أسفلها نجل السيدة التي أبلغتنا بقتل أبنها في مكان ما.

س: وهل وقفت من خلال انتقالك إلي قرية الكشح على طبيعة الأحداث وأسبابها
ج: أستطيع القول ومن خلال ما تنهاني إلي سمعي سواء من قيادات الشرطة أو المسؤولين وكذلك من خلال رجال الكنيسة أن الأحداث في قرية الكشح ودار السلام وإن بدأت كمشاجرة عادية بين طرفين أحدهما مسيحي والآخر مسلم وهو ما يمكن أن يحدث في أي زمان ومكان ويعد من الأمور الطبيعية إلا أن السبب لهذه المشاجرة لا يعد المحرك الرئيسي لتلك الأحداث ولكن لا بد من وجود آثار سلبية لما شهنته قرية الكشح في نهاية عام ١٩٩٨ وما تسبب عن تلك الأحداث من شحن للنفوس وترتب على تلك المشاجرة أياً كان سببها أن قاما الطرفان بإحداث بعض التلفيات بالأموال بصورة جماعية وهنا كان يجب أن تقف الجهات الأمنية والشعبية والدينية وقفة رجل واحد لمنع تلك التداعيات خاصة أن الخسائر في تلك الفترة كانت خسائر في الأموال مما يمكن تداركها وتعويضها للطرفين وكان يمكن تهدئة النفوس إلا أن الغياب الأمني والسياسي والديني ترتب عليه أن تصاعدت الأحداث وبدلاً من أن تقف إلي حد الأموال وصلت إلي حد القتل وضياح الأرواح وهو ما يصعب رآب الصدع بعدما وصل عدد القتلى إلي عشرين قتيل وعليه وعلى الرغم من أنني وحتى تلك الساعة لم أستطيع الوصول إلي حقيقة ما حدث وأسبابه ودوافعه الحقيقية إلا أنني أحمل كافة الجهات المسئولة مسئولية تطور تلك الأحداث وضياح تلك الأرواح والأموال وما ترتب على ذلك من إسجاء لنار الفتنة بين قطبي الأمة

س: وهل وقفت على عدد القتلى من أبناء الطائفة المسيحية وعدد القتلى من المسلمين
ج: كما علمت فإن عدد القتلى من المسيحيين عشرين وعلمت بوفاة أحد المسلمين بقرية البلايش واعتقد أنه لا علاقة له بهذه الأحداث

س: وهل وقفت على قيمة المبالغ التي تم الاستيلاء عليها وعدد المنازل التي أُلقت لأبناء الطائفة المسيحية

ج: هناك تقرير تم إعداده بمعرفة الكهنة بكنيسة الكشح ومعني الآن هذا التقرير وأستاذنا النيابة في تقديمه وإرفاقه.

ملحوظة: قدم لنا المائل تقرير محرر في واحد يناير ٢٠٠٠ معنون استكمالاً لتجاوزات الشرطة

بقرية الكشح يتضمن فى بدايته ايراد لكيفية بدء الأحداث وايراد لعدد من المنازل التى تم إتلافها وبعض المحال التى تلفت وتبين من الإطلاع عليه ايراد حجم التلفيات لبعض المحال والمنازل حتى تاريخ واحد يناير ٢٠٠٠ وقرر المائل أن هناك تقرير آخر تم إعداده بشأن القتل والجرحى وسيتم تقديمه فيما بعد وقد تأشّر منا على التقرير المحرز بالحساب الألى بما يفيد النظر والإرفاق بتاريخ اليوم تمت الملاحظة

رئيس النيابة

س: وهل التلفيات الثابتة بالتقرير المقدم هي مجمل التلفيات التى نجمت عن الواقعة
ج: هذه التلفيات ما حدث منها حتى تاريخ واحد ألفين وهناك تلفيات أخرى حدثت فى يوم اثنين

يناير

س: وهل تم إجراء حصر لكافة التلفيات وقيمة الخسائر المترتبة عنها

ج: يسأل فى هذا أصحاب الشأن

س: ومن الذى تولى إعداد هذا التقرير

ج: بعض الكهنة من قرية الكشح

س: وهل تمكنت من تحديد عدد القتلى والجرحى بالأحداث

ج: على حسب ما وصل إلي من معلومات فأن عدد القتلى من المسيحيين وصل لعشرين ولم

استطيع تحديد عدد الجرحى

س: وهل توصلت من خلال انتقالك لقرية الكشح إلي تحديد الدوافع الحقيقية وراء تلك الأحداث

ج: الأسباب الحقيقية هي النفوس المشحونة مع تلك المشاجرة التى تداعت دون أن يقف المسئولين

أمامها وقفة جادة محاولين تدارك الأمر

س: وما مقصدك من عبارة " النفوس المشحونة "

ج: فى تصوري أن الأحداث فى نهاية عام ١٩٩٨ وموقف الأجهزة الأمنية من معالجة الأمور وترك

الحبل على الغارب دون رقيب أفسح المجال لذوى النفوس الضعيفة أن تتصرف كما تشاء ودون رادع

من الشرطة فالأمر الذى تسبب عنه شحن النفوس الضعيفة سواء من المسيحيين أو المسلمين وفى كل

يوم يحدث العديد من المشاجرات ومنها ما يقع بين مسيحي ومسلم ولا تتعدى هذه المشاجرة إلا أن ما

وقع فى قرية الكشح كان استمرارا لحالة الشحن التى استغلها بعض ضعاف النفوس وأثاروا الواقعة

وعدم وقوف الأجهزة من شرطة وأجهزة سياسية ودينية لمحاولة حل هذه المشاكل كان سبب رئيسياً

لهذه التداعيات.

س: وهل وقفت من خلال انتقالك لقرية الكشح وقرية دار السلام إلي كيفية حدوث إصابة القتلى

والمصابين

ج: من خلال معاينتي لجثث القتلى فمعظمهم وان لم يكن كلهم مصابين بأعيرة نارية وأنا لم أشاهد

من الجرحى سوى اثنين وكلاهما مصابين بأعيرة نارية

س: وهل وقفت على محدث تلك الإصابات

ج: من خلال ما سمعته من أحد المصابين كان ذكر ان السبب فى قتل العديد من القتلى واحد اسمه

خلف أبو القاسم وخليفة رفاعى وهناك بعض المصابين ذكروا أمام رجال الشرطة محدثى أصابتهم

ومحدثى إصابة المجنى عليهم من القتلى

س: وكيف تمكنت من تحديد الاسمين سالفة الذكر.

ج: المصاب مرقص رشدى هو الذى قال لنا على أسمائهم

س: وهل تمكنت من تحديد أسباب حدوث التلفيات فى المحال والمنازل حسبما ورد بالتقرير المقدم

منكم بتاريخ اليوم

ج: الثابت من المعاينة أن هناك إتلاف للعديد من المنازل والمحلات عن طريق تحطيمها وان هناك

حرق لبعضها وبعض الممتلكات تم الاستيلاء عليها

س: سبق وان أوردت بالشكوى المقدمة بعض الوقائع التى نقلت إليك من خلال بعض الروايات فهل

وقفت على صحة ما أوردته بشكواك

ج: أنا أوردت بالشكوى مجرد ما تناهى إلي سمعي سواء من جانب مباحث أمن دولة أو من خلال

ما سمعته من كهنة الكنيسة وجميعها معلومات العاقبة فيها على الراوى ولا أرغب فى الخوض فيها

وأوردتها بالشكوى كما سمعتها وأطلب أن أقصر حديثي على ما سمعته من بعض المصابين وما شأنته

بعيني أثناء تجولي بالقرية
س: سبق وأن قررت بالتحقيقات أنك أثناء انتقالك لمركز شرطة دار السلام فقد شاهدت إحدى السيارات تشتعل فهل يمكنك تحديد مكان تواجد تلك السيارة ونوعها وهل وقفت على أسباب اشتعال النيران فيها

ج: السيارة كانت متواجدة على الطريق الرئيسي المؤدى لمركز دار السلام وتبعد عن المركز حوالي كيلو أو كيلو ونصف تقريباً وهي عبارة عن سيارة نقل كبيرة ولم أستطيع تحديد نوعها وكانت على يسار الطريق ولحنا متجهين للمركز وكانت النيران ممسكة بيها ولم استطع تحديد سبب اشتعال النيران بها

س: وهل استطعت تحديد مالك تلك السيارة

ج: لم أستطيع

س: ما الذى دعاك إلي إيراد تلك الواقعة

ج: ما استرعى انتباهي وجود سيارة مطافئ بجوار تلك السيارة وعلى مقربة منها بحيث تستطيع أن تتدخل وتطفئ النيران وتقلل من الخسائر بتلك السيارة وعلى الرغم من ذلك رأيت السيارة تشتعل ولم يتحرك أحد من رجال المطافئ

س: وهل وقفت على الأسباب التى دعت رجال الإطفاء إلي عدم التدخل

ج: الله أعلم أنا كنت مستقل السيارة ولا أستطيع تحديد الأسباب وهل هناك تعمداً أو إهمال أو عدم توافر الامكانيات لكن الغريب فى الأمر لما وصلت إلي المركز سألت العميد عاطف أبو شادى وفوجئت أن هو بيقولى أنه شاف السيارة وتعجب إلي أنه مفيش حد بيطفئها

س: وما الكيفية التى انتقلت بها إلي قرية الكشح لمعينة الأحداث ومتى كان ذلك

ج: أحنأ وصلنا حوالي الساعة ٥,١٥ ص وكان برفقتنا مجموعة كبيرة من قوات الشرطة لتأميننا

س: وهل وقفت قبل انتقالك إلي قرية الكشح إلي عدد القتلى والمصابين

ج: أنا لم أستطيع أن أقف إلي حجم الخسائر لأن كل الكلام الذى كان بيذكر أمامى كان مجرد إخطارات لمصابين وقتلى ولم أقف على عدد المصابين

س: وما الذى تلاحظ لك حال وصولك إلي قرية الكشح

ج: تلاحظ ل أن القرية بأكملها خالية ومفيش حد ماشى فى الشوارع وأثار التفجيات التى لحقت بالمحال والأكشاك واضحة وما يمكن أن أقوله أننى استشعرت انه هناك حالة من الخراب وحالة من الخوف والهلع ولا يوجد بنى آدم فى الشارع كما تلاحظ لى عدم وجود قوات أمن إلا فى المنطقة التى سبقتنا إليها قوات الأمن لتأميننا

س: وما تعليقك إلي ذلك

ج: أنا لا أستطيع تحديد الأسباب التى دعت إلي عدم وجود قوات أمن بالمنطقة بشكل يتناسب مع ما شاهده من دمار وخراب وخاصة وأن الأحداث حتى انتقالنا كانت ما زالت على حالتها وكانت هناك حالات من الفوضى ولا أستطيع القول إلا أن أوجه اللوم إلي الجهات الأمنية التى تعاملت مع الحدث بما لا يتناسب مع حجمه الطبيعي

س: وهل تمكنت من تحديد مكان تواجد القتلى

ج: داخل البيوت والزارعات

س: وما طبيعة ما نقلته إليك السيدة التى التقيت بها أثناء تواجدك بقرية الكشح وما أسمها وما

الحالة التى كانت عليها

ج: أنا التقيت بسيدتين الأولى اسمها منال ظريف والثانية لا أتذكر أسمها أبلغتني إلي أن هناك أشخاص أقتحمها مسكنها وقتلوا زوجها وأصابوها فى عيار نارى فى ظهرها واصطحبوها فى مكان وطلبوا منها التوقيع على شيك بمبلغ خمسين الف جنيه، أما الثانية أبلغتني أن هناك بعض الأشخاص تدوا على ابنها وقتلوه ولا تعلم مكانه وذكرت الأسماء التى اعتدت على ابنها وقامت الشرطة بتسجيل هذه الأسماء وعلمت ان ابنها عثر عليه مقتولاً بألات حادة وأشعل فى جسده النار

س: وهل حددت كلاهما أسماء المتسببين فى أحداث وفاة زوج الأولى ونجل الثانية

ج: أبوة حددوا للشرطة

س: وهل وقفت على الكيفية التى قتل بها زوج الأولى ونجل الثانية

ج: الوحيدة التي علمت منها هي منال ظريف وذكرت أن بعض الأشخاص اقتحموا مسكنها وقتلوا زوجها بعد أن أطلقوا عليه الأعبرة النارية من أسلحة نارية لم تحددها وقاموا بأحداث أصابتها من ناحية كتفها وأجبروها على التوقيع على شيك بخمسين ألف جنيه أما الثانية فذكرت أن ثلاث رجال تعدوا على ابنها بطريق طعنه بالآلات حادة في أجزاء مختلفة من جسده والقوه في مكان ما لا تعرفه ولم تستطيع تحديده نظراً لما مرت به من ظروف قاسية

س: وهل وقفت على تحديد اسم المجني عليه في كل من الواقعتين

ج: موجودة في أسماء القتلى وأتذكر أن المجني عليه الأول يبدأ بأسم مدوح

س: وما تفصيلات الواقعة التي قررت بها بالتحقيقات من إبلاغ أحد الأشخاص بقيام مجهولين بإحراق ممتلكاته

ج: التي حصل إن فيه أحد الأشخاص مسيحي لا أتذكر أسمه وعلمت أنه مسيحي من خلال استغاثته بي بصفتي الدينية وبلغني وكذلك القوة المرافقة أن فيه مجهولين من الأشخاص يقوموا بإحراق بعض عيدان الزراعة الجافة أمام مسكنه ويخشى من حرق ممتلكاته وطلب الاستغاثة بقوات الأمن وعندما نظرت ببصري وجدت مجموعة من الأشخاص بعضها ظاهر والبعض مختبئ خلف أعواد الذرة الجافة ولم أستطيع تحديد عددهم ولاحظت انبعاث النيران والدخان فطلبت من العقيد محمود صقر أن يتصرف فرد على وقال لي قوللي أعمل إيه فقلت له أنا تعلمت الصلاة ولم أتعلم الأمن وأنا مش هقولك حتعمل إيه وتحركت قوات الأمن دون أن تتخذ أي إجراء وتركنا الرجل مستمراً في صراخه

س: وهل توصلت إلي اسم هذا الشخص الذي استغاث بقوات الشرطة

ج: لا

س: وما الذي دعاك إلي التقرير بأن هذا الشخص يدين بالمسيحية

ج: لأن هو قالى الحقنى يا أبونا لأن هذا اللفظ لا يذكره إلا مسيحي

س: وما مضمون ما أبلغك والقوات المرافقة به

ج: هو كلامه أن فيه مجموعة من الأشخاص بتحرق الحطب اللي موجود أمام بيته وأنه يخشى أن يتعرضوا لبيته ويحرقوه الآخر وأنهم ما زالوا موجودين أمام الحطب وبيته

س: وما الذي اتخذته قوات الأمن عقب ما أبلغ به المذكور

ج: لم تتخذ أي إجراء على الرغم من أن المتعدين ما زالوا متواجدين أمام مسكنه

س: وكيف تسنى لك تحديد أن المتعدين ما زالوا متواجدين بمسرح الحادث

ج: لأنني شفقتهم بعيني

س: وما مضمون ما شاهدته تحديداً

ج: أن شخصين يتواجدان بالقرب من كومة حطب وكان على ما يبدو أن هناك آخرين خلف الكومة المرتفعة خاصة أنها تحجب ما خلفها وشاهدت انبعاث للنيران والسنة الدخان من تلك الكومة

س: وما المسافة التي كانت تفصل بينك وبين هؤلاء الأشخاص

ج: حوالي مائتي متر تقريباً

س: وما طبيعة الضوء في هذا المكان

ج: الشمس كانت طلعت لكن كان فيه شبورة شوية في الجو وبالتالي الرؤية ما كنتش واضحة قوى

س: وهل أبلغكم المذكور بعدد الأشخاص وأسمائهم

ج: هو ما قلش العدد ولا الأسماء وكان كلامه الحقونى فيه ناس بتحرق الحطب أمام البيت

س: وهل حدد مقصد هؤلاء الأشخاص من وضع النار في كومة الحطب

ج: هو قال أن الحطب بتاعه وهما بيحرقوه ويخشى أنهم يحرقوا بيته

س: وهل ذكر ما إذا كان هؤلاء الأشخاص من ذات بلده أو قريته

ج: أحتا ما دخلناش في أي تفاصيل وكان المقصود إن إحنا نقدم له يد العون ونمنع هؤلاء

الأشخاص ان يستمروا في(؟)

س: وهل وقفت على ديانة المتعدين

ج: لا مقدرناش نحدد لأنه مكنش فيه مجال للوصول في هذه التفصيلات

س: وهل تمكنت من تحديد هؤلاء الأشخاص

ج: لا أنا مشفتش غير أثنين

س: وهل كان هناك آخرين

ج: معرفش

س: وهل أمكنك تحديد هذين الشخصين

ج: لا

س: وما الإجراءات التى اتخذتها قوات الشرطة المرافقة حيال هذا البلاغ

ج: معمولش أي حاجة

س: وما تعليقك لذلك

ج: قوات الأمن اللى كانت موجودة كانت موجودة لحمايتنا واعتقد أنه مع حجم الخسائر فأن واقعة حرق بوص فهى واقعة بالمقارنة بما تم حصره من خسائر تعد واقعة لا قيمة لها من الناحية المادية والأمنية

س: ورد بأقوالك أنك قد تناهى إلي سمعك صوت إطلاق أعيرة نارية أثناء انتقالك لقرية الكشح فهل تمكنت من تحديد مصدر هذه الأعيرة النارية

ج: أنا مقدرش أحدد مصدرها أو الهدف من إطلاقها

س: هل هناك وقائع أخرى وقفت عليها من خلال زيارتك لقرية الكشح خلاف الوقائع التى ذكرتها

ج: لا لم أقف على وقائع أخرى

س: ورد بالشكوى المقدمة عبارة وجود (طواطأ) من أمن الدولة وترك الأمور للمسلمين

ج: سبق وأن أوضحت بالتحقيقات أن ما لمسته من المعايينة الشخصية يؤكد غياب الوجود الأمني على الرغم من توافر الكثرة العددية لقوات الأمن وان الأحداث لم تتدلج مرة واحدة وانما فى مجموعة من الأحداث التى بدأت بمشاجرة فئاتلاف ونهب على مدى يومين ثم أحداث القتل فمعنى القول بوجود (طواطأ) هو الغياب الأمني على الرغم من خطورة الأحداث فهذا الإهمال يعد إهمال جسيم ويمكن أن يرقى لمرتبة (الطواطأ) ولكن لم أقف على حوادث تسخل فيها الأمن بدور إيجابي فى أحداث التفليات أو القتل على حسب ما شهدته

س: ورد كذلك بالبند أثنين عبارة التحريض على الاتلاف فما المقصود بهذه العبارة

ج: عبارة التحريض على الإتلاف فهى عبارة موجهة أساساً لأجهزة الأمن على أساس أن غياب الدور الأمنى سمح لمن أتلّف كما سمح لمن نهب أن يفعل جرائمه بمنهى الحرية وهو على علم بغياب التواجد الأمنى على مسرح الأحداث بحيث يستطيع أن يفعل ما يشاء

س: كما ورد بالبند رقم ٤ تهديد بالتليفونات - تغير الدين أو القتل - فما تعليقك لتلك العبارة

ج: أثناء سيرنا فى الموكب الأمنى خرج لنا بعض الرجال وذكروا أنهم تلقوا بعض التليفونات اللى كان فيها عبارات التهديد بالقتل اذا ما أسلموش

س: وهل يمكنك تحديد أسماء من أبلغك بذلك

ج: ما اقدرش أحدد

س: وهل يمكنك تحديد مصدر تلك الشكوى

ج: الناس اللى قالت لنا الكلام ده مقلتش مين اللى بيهدد لانهم مععرفوش

س: وما المقصود من الإبلاغ بهذا التهديد

ج: هما ببيلغوا الشرطة الموجودة معنا علشان تتخذ أى إجراء لحمايتهم

س: وهل وقفت على مدى صحة تلك التهديدات

ج: أنا مقدرش أحدد لكن هذه الشكوى ترددت من العديد من الأشخاص أثناء سيرنا بالقرية

س: وهل قامت قوة الشرطة باتخاذ ثمة إجراءات بشأن تلك الشكوى

س: محصلش أى إجراء لأن القوة المرافقة كان هدفها حصر عدد القتلى والجرحى

س: وما الإجراءات التى تم اتخاذها عقب انتهاككم من المعايينة بقرية الكشح

س: اصطحبتنا قوة الشرطة لمنزل القس جبرائيل وتناولنا وجبة الإفطار معه حوالي الساعة ١٢

ظهراً وتحديثنا بشأن التصرف فى القتلى وأداء طقوس الصلاة والدفنة مع مراعاة البعد الأمنى فيما قد يتجم من تذمر من الأهالى أثناء إقامة الصلاة على الموتى وغادرنا منزل القس جبرائيل متوجهين إلي

القاهرة حتى أبلغت البابا شنودة بأخر التطورات بعد أن أبلغته أثناء تواجدي بالكشح أول بأول بما رأيته
س: وما الإجراءات التي اتخذتها الكنيسة في إطار مواجهتها لتلك الأحداث
ج: تم إعداد تقرير واضح بالعديد من الطلبات لتأمين المسيحيين من هذا التحدى وسلم للواء صلاح
سلامة والسيد الدكتور أسامة لياز

س: ورد بالتقرير وجود عدد اثني عشر قتيلا داخل المنازل وثمانية بالاراضي الزراعية على خلاف ما قررت من مشاهدتك لسته قتل بالامنازل وثمانية بالزراعات وشاب قتل باستخدام الاسلحة البيضاء فما تعليقك لذلك

ج: ما ورد بالشكوى المقدمة كان إيراد لمجمل القتل فزى ما قلت لحنا شفنا ستة المنازل وثمانية بالزراعات والشاب الذى قتل باستخدام الأسلحة البيضاء والمحافظ ذكر بوجود خمسة بالمستشفى فتم إيراد مجمل الأرقام بالشكوى المقدمة

س: وما الأسباب التى دعتك إلى التقرير بوجود إهمال و(تواطؤ) من قوات الأمن وهل ينسب هذا الإهمال لشخص معين

ج: ١- غياب التواجد الأمني على مسرح الأحداث ٢- ما لمستّه من غياب علم رجال الأمن أثناء تواجدها بمركز السلام بحجم الخسائر ٣- بقاء القتل بالمنازل والزراعات حتى وصولنا إلي القرية فمنهم من مات ولم يلقى الرعاية الإسعافية ٤- اللامبالاه في إتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع حدوث تلك التداعيات من وقت يوم واحد يناير على الرغم من استمرار الأحداث قرابة يومين دون التدخل من أي جهة سواء أمنية أو سياسية أو شعبية وترك الأمور على الغارب حتى وصلت إلي ما نحن فيه الآن ٥- على الرغم من سماعنا إطلاق أعيرة نارية لم تتخذ قوات الأمن المرافقة أي إجراء ٦- اللامبالاة الشديدة التي بدرت من قوات الشرطة المرافقة عند مشاهدتنا للأشخاص الذين يحرقون الحطب وكان يمكن ضبطهم وهذا الإهمال ينسب لا لشخص معين ولكن لجهاز الأمن والأجهزة التنفيذية والشعبية والدينية بالمنطقة التي لم تتخذ من الإجراءات ما يحول من دون وقوع تلك الكارثة

س: وما قصدك من الإبلاغ

ج: الشكوى كانت مرفوعة أساسا لقداسة البابا شنودة الثالث ورأى قداسته أن نغلي شهادتنا أمام
جهات التحقيق لنعينها على كشف الحقيقة

نمت أقواله ووقع الأنبا مرقص بالميلاد نجيب نسيم ناروز
وأقبل المحضر على ذلك عقب إثبات ما تقدم مباشرة وقررنا الآتي: يصرف الحاضر من
سرايا النيابة

رئيس النيابة

[illegible]

٢٤- التحقيق مع الأنبا صرابامون في نيابة أمن الدولة العليا
(بناء على طلبه كشاهد)

٢٤١٨

نيابة العامة
مكتب النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر اليوم الاثنين الموافق ١٤٤٠/١٠/٠٠ بمكتب النائب العام
مكتب النائب العام

مكتب النائب العام

صلى الله عليه وسلم

الأنبا صرابامون

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

استغفر الله له ولجميع المسلمين

النيابة العامة
مكتب النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر يوم الاثنين الموافق ٢٤/١/٢٠٠٠ الساعة ٨,٣٠ م بسراي النيابة
نحن هشام بدوى رئيس النيابة
ونبيل مسعد محمد سلام أمين السر

حيث عهد إلينا السيد المستشار المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بسؤال الأنبا صرابامون أسقف ورئيس دير الأنبا بيشوى وقد تسلمنا من سيادته التقرير المرفوع لقداسة البابا شنودة الثالث بخصوص أحداث الكشخ التي وقعت بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٠ والمنسوب للأنبا صرابامون والأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة وتوابعها وقد تبين تواجده خارج غرفة التحقيق فدعوناه داخلها وسألناه بالآتي أجاب:
أسمى: الأنبا صرابامون ٦٣ سنة أسقف ورئيس دير الأنبا بيشوى بواى النطرون ومقيم به
حلف اليمين

س: ما معلوماتك عن الواقعة محل التحقيق؟

ج: يوم الأحد الموافق ٢/١/٢٠٠٠ أنا كنت موجود بالدير وكلفني قداسة البابا شنودة الثالث بالتوجه صحبة الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة إلى مدينة دار السلام بمحافظة سوهاج لتهدئة الأمور والوضع فى قرية الكشخ بعد الأحداث التي وقعت بها فى هذا اليوم وذلك بعد التنسيق بين مباحث أمن الدولة وبين قداسته وطلب منه إرسال مندوبين عنه لتهدئة الأمور فى القرية لأن قداسة البابا يحب بلده وأن الأمور تبقى هادئة دائماً ، وبالفعل توجهت صحبة الأنبا مرقص إلى الأقصر بالطائرة وكان معنا العميد عاطف أبو شادى من مباحث أمن الدولة ومن مدينة الأقصر أخذنا السيارة إلى مدينة دار السلام وكان معنا قوات كبيرة للتأمين وقيل الدخول إلى مدينة دار السلام لاحظت وجود سيارة نقل مشتعلة على جانب الطريق وأخري على الجانب الآخر من الطريق محترقة تماماً ووصلنا لمركز شرطة دار السلام حوالي الساعة ١٠ مساءً ووجدت هناك مجموعة كبيرة من ضباط الشرطة واللى كان يتحدث معنا هو اللواء سعيد أبو المعالى مفتش مباحث أمن الدولة بسوهاج وقال أن فيه واحد بيعاع طماطم بقرية الكشخ كان واقف قصاص محل قماش ملوك لمسيحي وعلى ما أذكر انه قال إن اسمه راشد والمسيحي قال لبيعاع الطماطم خليك بعيد عن المحل فرد عليه وقاله أنا واقف فى شارع رينا وحصلت مشادة بينهم، وتجمع الناس ولجأ صاحب محل القماش الأمن وتم تهدئة الأمور والكلام ده حصل بعد تكسير بعض المحلات فى القرية وهذات المواضيع دى وقال اللواء سعيد أبو المعالى كمان أن يوم الجمعة ٣١/١٢/١٩٩٩ حصل تكسير فى محلات المسيحيين واكشاك المسلمين واستمر الكلام ده ليوم السبت وقال إن عملية التكسير يوم السبت كانت شديدة وقال إن برده الكهنة والشعب المسيحي اشتكوا أن المحلات بتاعتهم تم تكسيرها وقال إن فيه تكسير حصل فى أكشاك المسلمين فى اليومين دول وقال إن يوم الأحد الساعة ١١ صباحاً اشتكى طفل أنه أصيب وبعد كده دقت أجراس الكنيسة فى القرية أجراس حزن وكأنها إشارة لشيء معين حسب ما قال اللواء سعيد أبو المعالى لأن بعد الأجراس دى ما دقت ابتدئ المسيحيون يطلقوا الرصاص على المسلمين وقال كمان انه فى الوقت ده شوهد أحد المسيحيين يطلق النار على المسلمين من على منارة الكنيسة الموجودة فى القرية وبعد كده قال إن الأمور كبرت وأن الأمن فقد السيطرة على الموقف والسبب اللى خلانا نروح هناك تهدئة الأمور فى القرية ولكي نصل لهذا الهدف فلا بد لنا من الاستعانة بكهنة القرية وطلبنا حضورهم لمقابلتنا بالتليفون وردوا علينا وقالوا أنهم موجودين فى مساكنهم فى حالة رعب وفزع ولا يستطيعوا النزول عن مساكنهم لمقابلتنا إلا لو أحضروا هم سيارة مصفحة تجمعهم وبالفعل الأمن أرسل سيارة مصفحة أحضرت أربعة من الكهنة اللى أذكره منهم أبونا جبرائيل كاهن كنيسة قرية الكشخ وأبونا بسادة كاهن كنيسة بالقرية والاثنين الآخرين لا أتذكر أسمائهم ولما دخلوا علينا المركز كانوا ثائرين جداً والبعض منهم يعيط فعملنا على تهدئتهم ونشكر رينا أنهم هداؤا وقلت لهم يا أبناء اتكلموا بهدوء وبلاش الزفرزة دى وابتديت أسألهم فى وجود اللواء سعيد أبو المعالى عن اللى حصل فقالوا إن فيه واحد مسلم راح يشتري قماش من محل ملوك لمسيحي واسمه راشد

وحصلت مشادة ومشاجرة بين الاثنين يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ وصاحب المحل المسيحي استطاع أن يخرج من بين تجمع الناس ولجأ إلى الشرطة في النقطة وكان من نتيجة تجمع الناس انهم كسروا محل القماش وبعض المحلات الأخرى وقالوا لي إن فيه خفير في النقطة كان واقف لحفظ النظام في منطقة المحلات دى أطلق أعيرة نارية في الهواء لتفرقة المتجمعين مما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص وسألناهم إيه حكاية الأجراس اللي بتدق حزاينى فاجابوا أن دى حاجة طبيعية لأن كان فيه واحد مسيحي متوفى طبيعى فعلشان كده دقوا الأجراس صباح يوم الأحد بعد القداس وأنا ليه تعليق أن لو فيه حد مسيحي كان بيضرب نار من منارة الكنيسة فكان لابد أن يصيب المسيحيين اللي جاين من الكنيسة والكهنة اتهموا الأمن والشرطة المتواجدة هناك ومن بينهم اللواء سعيد أبو المعالي بالتواطؤ في الأحداث دى لأن فيه ناس اتقتلت وناس بيوتها اتحرقت واتنهبت وطلبوا منى والأنبا مرقس أن أحنا نتوجه لقرية الكشح علشان نشوف الأحداث دى على الطبيعة واستمر الحديث مع الآباء دول ورجال الأمن فترة طويلة والآباء قالوا إن لو كان فيه أمن في القرية ماكنتش الأمور وصلت إلى هذه الدرجة وأثناء وجودنا في مركز دار السلام حضر سيادة محافظ سوهاج وأثيرت أمامه عمليات القتل والنهب التى وقعت في القرية وقال لنا أن عدد القتلى في القرية حوالي خمسة وكان فيه تخطيط أن أحنا كلنا حنقعد مع بعض تانى يوم لتهدة النفوس واستمرينا قاعدين في مركز دار السلام لغاية الساعة ٥ صباحاً وبعد كده الأمن أحضر عربية مصفحة وركبنا فيها وكان معنا الكهنة الأربعة والعميد عاطف أبو شادى والعقيد محمود صقر ومجموعة كبيرة من الضباط والقوات لغاية ما وصلنا إلى قرية الكشح الواقع لما وصلنا هناك الكهنة بتوع القرية اصطحبونا لمشاهدة المساكن التى وقعت بها حوادث القتل والنهب وابتدينا نخش البيوت دى وكان معنا عربيات إسعاف والكهنة كانوا عارفين الأماكن اللي فيها قتلى فقعنا ندخل البيوت ونطلع القتلى وحطناهم في عربيات الإسعاف لنقلهم للمستشفى والمنظر كان شديد لانهم كانوا مرميين في الأرض ومضروبين بالرصاص وسلمنا قوات الشرطة اللي كانت موجودة معنا الاظرف الفارغة اللي عثرنا عليها في تلك المساكن وفيه بيت طلعا منه واحد قتل ودول كانوا موجودين فوق سطح المسكن بتاعهم والجناة طلعا عليهم من فوق البيت وطاردوهم لغاية السطح وقتلوهم فوق السطح وانزلناهم وحطناهم في عربية الإسعاف وبخلنا بيت آخر وجدنا فيه قتل محروق وحاطين على جثته نشارة خشب وبخلنا بيت ثالث لقينا ست مقتولة ودى عمة أبونا جبرائيل وابتدينا ندخل البيوت اللي وهرلنا الكهنة وأخذونا كمان على أماكن المحلات والاكشاك اللي إنكسرت لاحظنا أن ما فيش قوات أمن في تلك الأماكن ولا قريب منها وبخلنا بيت رابع لقينا فيه اثنين مقتولين واحنا داخلين البيوت دى اتنا لاحظت أن الناس قافلة الشبابيك والأبواب والناس اللي كانت بتقابلنا كانوا يبششوا أنه تم نهب بيوتهم والقتلى اللي كنا بنخرجهم كان الأمن بياخد أسمائهم وبياناتهم والكهنة اللي كانوا معنا كانوا عارفين أسماء هؤلاء القتلى وبعد كده توجهنا إلى منطقة زراعية قريبة من البيوت والكهنة اللي كانوا معنا قالوا إن فيها جثث قتلى وقوات الأمن اللي كانت معنا قالوا إن اتنا ممكن أستريح لأن المشوار لمنطقة الزراعات كثير عليه فانا قلنا لا أنا أحب أشوف الحاجات دى بنفسى وابتدينا نخش منطقة الزراعات وتقابلنا مع ست كبيرة في السن فقالت أن أبنا قتل في هذا المكان وإن من قام بقتله ويدعى سيد عرووط وآخرين كان معاهم سكاكين وأنهم قعدوا يغزغزوا فيه لغاية ما موتوه قدام عيناه وأنا سألتها جثته فين فقالت كانت موجودة في الحته دى وبحنا على الجثة فترة طويلة ولكننا لم نعرث عليها المهم بعد كده ابتدينا ندخل في الزراعات مسافة كبيرة وكان معنا عدد كبير من قوات الأمن لغاية ما وصلنا منطقة فيها ثمانية جثث والمنظر كان شديد وصعب لدرجة أن بعض رجال الأمن اللي كانوا معنا تأثروا من هذا المنظر وكان من بين الثمانية بنت صغيرة شوهوا وجهها وكان عمرها لا يزيد عن سبع سنوات وأخوها شماس في الكنيسة وكان بيصلى في اليوم ده في الكنيسة وخرج بعد الصلاة علشان يجيب أخته من الزراعات فاصيب وقتل بجوارها وكان موجود جنبها ومنظر الشباب ده كان صعب شوية لأن مخه كان طالع بره وكان موجود مكانه قش وكان منظر صعب، وفي المكان ده زى ما قلت ثمانية جثث والكهنة إدوا لقوات الشرطة اللي كانوا معنا أسماء القتلة والثمانية دول كانوا أقرباء بعض وكان بجوار المكان ده خص زى أرضه صغيرة معمولة بالبوص وجدنا فيها مصاب لسه عايش فسالناه عن اسمه فقال مرقس رشدى جندى وكان بيزف فانا سألته والمجموعة اللي كانت معنا من اللي ضرب عليك النار فقال اثنين واحد اسمه خلف أبو القاسم والثاني اسمه خليفة فانا طلبت من العميد عاطف أبو شادى أن يجيب طيارة لإنقاذ هذا المصاب وأنا قلته إنك في إمكانك تجيب أى حاجة تتقذ بيها هذا المصاب ففعلاً استجاب ولقيت عربيات الإسعاف وبخلت عندها في الزراعات وأخذوه وأخذوا الجثث الثمانية واحنا ماشين في الزراعات سمعنا ناس بتهتف من قرية مجاورة لبيوت الأهالي اسمها كفر بطيخ وبيقولوا الله أكبر وسمعنا كمان في الوقت ده صوت أعيرة نارية جاى من بعيد وبرده من منطقة الزراعات قابلنا الست اللي كانت قبلتنا من بعيد وقعدنا نبحت معاها عن جثة أبنا على قد الواحد ما بيقدّر واحنا واقفين شفنا حريق من بعيد قبلتنا

فى منطقة الزراعات وشاورنا عليها لرجال الأمن ومن بين المصابين اللى شفناهم فى اليوم ده واحدة مصابة بطلق نارى فى كتفها وهى زوجة قتيل اسمه معدوح وقالت لنا إن بعد ما قتلوا جوزها أخذوها إلى أحد البيوت وأرغموها على الإمضاء على شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه والكهنة فى الوقت ده طلبوا عدة طلبات أخرى لأنهم كانوا عاوزين يحسوا بالأمن والأمان لأنهم كانوا تعبانين تماماً واتهموا اللواء سعيد أبو المعالى بالتواطؤ فى تلك الأحداث وقالوا لو كانت الأمور اتعالجت بطريقة صحيحة فى بداية الأحداث يوم الجمعة مكنتش الأمور وصلت للحد التى وصلت ليه وحسينا إحساس داخلي أن المسيحيين كانوا فى حالة إذلال فى الوقت ده وكان المفروض زى ما اتفقنا مع المحافظ أن احنا نقعد فى اليوم التالى جلسة صلح إنما بعد ما شفنا المناظر اللى حصلت دى طلبت أن احنا نمشى ونرجع على مصر والمسئولين مطلوبش منا إن احنا نقعد جلسة الصلح دى وبعد ما طلعنا من الزراعات دخلنا بيت أحد الكهنة وأثناء تواجدنا هناك جه بعض المسئولين لا أتذكر أسمائهم واتكلموا معانا فى دفن الجثث فقلنا لهم إن الكهنة بتتورع القرية موجودين وانهم ممكن يصلوا عليهم ولو فى المستشفى وبعد كده احنا رجعنا على مصر وتقابلنا مع قداسة البابا وشرحنا له بالتفصيل ايه اللى احنا شوفناه وأنا عايز أقول إن أسماء وعدد القتلى مكتوبين فى ورقة مع زميلى الأنبا مرقس وأنا عاوز أقول أن مصر حلوة وفيها أمن وربنا يعطى المحبة ويزودها ويحافظ على رئيسنا المحبوب حسنى مبارك وكل العاملين معه ونرجوا من الله التوفيق لما جميعا والسلام.

س: متى كلفك قداسة البابا شنودة الثالث بالتوجه صحبة الأنبا مرقس لقرية الكشع بمحافظة سوهاج؟

ج: يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ بعد الساعة ١٢ ظهراً

س: وما هو الهدف من التوجه إلى هناك؟

ج: تهدئة الأمور وقالي بالحرف الواحد أنا عايزكم تروحوا هناك علشان تهدوا الأمور فى القرية وفعلأ نشكر ربنا أن احنا قدرنا نهدي الأمور

س: وهل تم إبلاغك فى هذا الوقت بأي شئ خاص عن الأحداث التى وقعت بقرية الكشع فى الايام السابقة؟

ج: لغاية ما قابلت البابا يوم الأحد أنا مكنتش أعرف أي حاجة عن اللى حصل فى قرية الكشع ولما قابلته هو ما قلش أي تفاصيل وكل اللى قاله لى ان فيه شوية حاجات حصلت فى الكشع وعايزك تروح مع الأنبا مرقس علشان تهدوا الأمور هناك واتفقنا انه أنا هنزل على مصر ونركب الطائرة للأقصر ومنها لسوهاج

س: ومع من قابلت عند وصولك لمدينة دار السلام؟

ج: أنا اتقابلت مع مجموعة كبيرة من ضباط الشرطة انما اللى كان بيكلمنا سيادة اللواء سعيد أبو المعالى وحكى لى الأحداث اللى حصلت زى ما قلتها دلوقتى

س: ومتى حدثت تلك المشاجرة التى قرر لك بها اللواء سعيد أبو المعالى؟

ج: هو قال إن يوم الجمعة والسبت كان فيه تكسير للمحلات الملوكه للمسيحيين والأكشاك الملوكه للمسلمين وان كان فيه أحداث سلب ونهب فيهم انما قال ان أكثر حاجة حصلت هى اللى حصلت يوم الأحد وهو اليوم اللى وصلنا فيه لمدينة دار السلام وقالي إن الأحداث ابتدأت الساعة ١١ الصبح يوم الأحد وان بعد ما أجراس الكنيسة دقت أجراس حزن ابتدئ المسيحيون يطلقون الرصاص على المسلمين وانه شهود احد المسيحيين يطلق النار على المسلمين من أعلى منارة كنيسة موجودة فى القرية ويعدها الأمور كبرت والأمن فقد السيطرة على الموقف

س: ألم تستفسر منه عن معنى فقد قوات الأمن السيطرة على الموقف فى القرية؟

ج: أنا قلت إن الكلام ده هعرفه من الكهنة فأننا علشان كده طلبت الكهنة يحضروا إلى على طول

س: هل قرر لك اللواء سعيد أبو المعالى بوجود قوات أمن فى القرية فى ذلك اليوم أو فى الايام السابقة عليه؟

ج: هو قال لى إن كان فيه قوات أمن يوم الجمعة والسبت استطاعت السيطرة على الموقف بعد المشاجرة اللى حصلت إنما أنا لما زرت القرية على الطبيعة ملاحظتش أى تواجد كافى لقوات الأمن

س: ألم تشاهد فى ذلك الوقت أي قوات أمن فى الطرق المؤدية لقرية الكشع من مدينة دار السلام أو بداخل القرية نفسها؟

ج: أنا كنت موجود فى عربة مصفحة فى الطريق من دار السلام لقرية الكشع علشان كده مكنتش اقدر أشوف أي قوات خارج العربية انما لما نزلنا ورجعنا شفنا القتلى فى البيوت والزراعات ما كنتش فيه أي قوات أمن غير المرافقة لينا علشان التأمين

س: ألم تشاهد ثمة تواجد لقوات الأمن فى منطقة المحلات والأكشاك التى تم اتلافها؟

ج: ما كنتش فيه أي قوات أمن خالص ويادوب لما كنا بننزل فى حته علشان نشوف الوضع كان بيبقى

فيه قوات لتأميننا فقط وكان عددهم بسيط جداً

س: ما كيفية اتصالكم بكهنة الكشع الذين طلبت حضورهم لمدينة دار السلام لمقابلتكم؟

ج: أحد الضباط اللي كانوا موجودين معنا في مركز شرطة دار السلام اتصل بأحد الكهنة على تليفون سكته وطلب منهم الحضور لمقابلتي بناء على طلبي انا والأنبا مرقس

س: هل تحدثت تليفونياً مع أحد منهم في ذلك الوقت

ج: لا محصلش خالص إنما اللي قام بالاتصال أبلغني انهم طالبين عربية مصفحة لانهم شاعرين بعدم اطمئنان وخوف من الأحداث اللي حصلت وبالفعل المسئولين استجابوا لهم وارسلوا عربية مصفحة أحضرت أربعة من كهنة القرية اللي ا تذكر اسمائهم اثنين أبونا جبرائيل وأبونا بشارة

س: وما الذي قرروه لك في تلك المقابلة؟

ج: أنا لاحظت انهم أول ما دخلوا كانوا ثائرين جداً فانا قلتهم يا أيها لازم تتكلموا بهدوء وبلاش نرفزة واللى عايزين تقولوه قولوه بس في هدوء وقالولي ان احنا ما نحكش على الموقف من المكان اللي احنا فيه وان انا والأنبا مرقس لازم نروح نشوف الوضع على الطبيعة وابتدوا يحكو عن مشاجرة حصلت يوم الجمعة ما بين واحد مسلم وصاحب محل قماش مسيحي وحصل تجمع من الأهالي من المسيحيين والمسلمين وتطورت الأمور إلي مشاجرة أسفرت عن تكسير المحلات والاكشاك الموجودة في القرية وده بخلاف القصة اللي قالها اللواء سعيد أبو المعالي من أن المشاجرة كانت بين بياض طماطم وأحد أصحاب المحلات والكهنة قالوا كمان إن أثناء فض المشاجرة قام خفير موجود بالمكان ده بإطلاق أعيرة نارية في الهواء لتفريق المتجمعين وحدث نتيجة ذلك إصابة ثلاثة أشخاص وأنا سألتهم عن موضوع دق أجراس الكنيسة دقات حزينة يوم الأحد صلباً فقالوا لي أن ده كان أمر طبيعي لأن فيه واحد مسيحي توفى طبيعي في صباح يوم الأحد علشان كده كانت الأجراس دقت دقات حزينة

س: ما المقصود بدق الأجراس الخاصة بالكنيسة دقات حزينة؟

ج: هناك نوعين لدقات الكنائس دقات عادية ويبقى الجرس فيها بيدق ورا بعض انما دقات الحزن تبقى عبارة عن ثلاث دقات ثانية ويسكت ثم يضرب ثلاث دقات ثانية ويسكت وبعددوى ثم ثلاث دقات ثانية ويسكت ودى عادة معروفة عندنا وده معناه ان فيه واحد مسيحي توفى في ذلك اليوم والدليل على كده أن احنا رحنا يوم الأحد كان فيه صيوان في نفس الكنيسة اللي الأجراس بتاعتها دقت دقات حزن

س: هل تذكر اسم هذه الكنيسة؟

ج: معرفش أسماء الكنائس أدى

س: كيف وقفت على أن الكنيسة التى نسب ان الاجراس الخاصة بها دقت اجراس حزن هي نفس الكنيسة التى شاهدت شادر العزاء مقام بها؟

ج: الكهنة اللي كانوا موجودين معنا اللي قالوا لي إن دى الكنيسة اللي دقت أجراسها أجراس حزن وشاهدت تلك الكنيسة صيوان للعزاء واحب ان اقول ان الاشاعات دايماً بتتسبب في احداث المشاكل بدليل ان واحنا موجودين في مركز شرطة دار السلام سمعت واحد بيتكلم على ميكرفون على عربية وبيقول يا مسلمين خلوا بالكم المسيحيين عايزين يحطوا ليكم السم في الميه طيب الميه دى مش هيشربها المسيحي والمسلم فانا عايز أقول إن الإشاعات دى تبقى كلها مش صحيحة

س: هل قرر لك أحد من كهنة القرية عن اسم الخفر الذى قام بإطلاق الأعيرة النارية لفض المشاجرة التى وقعت يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١

ج: أحد الكهنة لا أتذكر اسمه قالى إن لقب الغفير ده أو اسم شهرته هو التايه أو حاجة زى كده

س: قررت بمجمل أقوالك بالتحقيقات بأن كهنة القرية الذين تقابلت معهم أبلغوك بتواطؤ قوات الأمن في الأحداث التى وقعت في القرية فما المقصود بذلك؟

ج: الكهنة قالوا لي إنه لو كان فيه قوات أمن كثيرة كانت متواجدة بالقرية بعد الأحداث اللي وقعت يوم الجمعة والسبت كانت قدرت تسيطر على الموقف ومكانش اللي حصل يوم يحصل في تواجد الأعداد الكبيرة من قوات الأمن وده كان رأى الكهنة اللي أبلغوني

س: هل يعنى ذلك ان كهنة القرية اخذوا على قوات الأمن انها كانت غير كافية؟

ج: ايوة هما قالوا انه لو كان فيه قوات أمن كافية بعد اللي حصل يوم الجمعة ويوم السبت ما كنش اللي حصل يوم الأحد ده حصل

س: وهل اعتبر كهنة القرية قلة عدد قوات الأمن المتواجدة في القرية قبل صباح يوم الأحد يسئل عنه اللواء سعيد أبو المعالي؟

ج: هم قالوا الكلام ده أمام اللواء سعيد أبو المعالي وقالوا له إن لو كان فيه قوات أمن كافية قبل يوم

الأحد ما كنش الأحداث اللي حصلت يوم الأحد وقعت وهو لم يعلق على هذا الكلام والكهنة اعتبروا ان قلة عدد قوات الأمن المتواجدة في القرية نوع من التواطؤ

س: ما هو أول مكان دخلت به في قرية الكشح صحبة كهنة القرية؟

ج: أنا زى ما قلت قبل كده إن دى أول مرة أروح فيها البلدة دى وكان معايا لما وصلت القرية الكهنة الأربعة وقوات الأمن وهم اللي كانوا يرشدوني عن الأماكن اللي أنا رحتها وكان من ضمن القوات اللي كانت معانا العميد عاطف أبو شادى والعقيد محمود صقر وأول مكان نزلنا فيه بالعربيات في القرية كان الشارع إلي فيه المحلات والأكشاك دى اسمه شارع بورسعيد واحنا بصينا على المحلات وعلى الأكشاك وبعد كده ابتدينا نمشى على رجلينا واتجهنا من الشارع ده إلي المساكن اللي فيها القتلى واللى أُرشدنا عنها كهنة القرية وبعض الأهالي من أقرباء القتلى وكان أول بيت دخلته كان بيت واحد قتيل وبنته وقعدنا ندور في أرض البيت ده على القتلى اللي فيه لأن أهاليهم قالوا إن صاحب البيت وبنته قتلوا في البيت ده فلم نعثر على جثثهم وخلينا واحنا واقفين بعض العساكر اللي كانوا مرافقين لنا يطلعوا السطح بتاع البيت علشان يشوفوا الجثث دى موجوده ولا لا وجبنا سلم خشب هما طلعوا عليه للسطح وقالوا إن فيه فعلاً جثة راجل وست قتلنا منهم ينزلوهم وتبيننا إنها جثة لراجل وبنته وسمعنا واحنا موجودين في البيت ده إن الجناه دخلوا عليهم في البيت وطلعوا وراهم السلالم لغاية ما طلعوا فوق سطح البيت وقتلوهم بالأسلحة النارية اللي كانت معاهم فاصطحبناهم لعربية الإسعاف وكان رجال الأمن هم اللي بينقلوهم ويعدوهم ويأخذوا بياناتهم

س: هل تذكر اسم المجني عليهما؟

ج: لا أتذكره

س: ومن الذى قرر لك تفاصيل وفاتهم؟

ج: الكهنة اللي كانوا معايا قالوا لي ان اللي حكى الواقعة دى شقيق الراجل المتوفى وقالهم انه كان موجود معاهم في البيت وقت ما الجناه دخلوا انما هو قدر يستخفى في دورة المياه ومحدث من الجناه خد باله منه وطلعوا يطاردوا اخوه وبنته لغاية فوق السطح إلي أن قتلوهما فوق السطح

س: هل تذكر من الكهنة المرافقين لك أبلغك بذلك ؟

ج: أبونا جبرائيل لأن ده الكاهن بتاع الكنيسة

س: وهل أبلغك الأب جبرائيل عما إذا كان هناك شخص قد شاهد الجناة في ذلك الوقت؟

ج: أبونا جبرائيل قال لي إن شقيق المتوفى قاله عن أسماء الناس اللي دخلوا البيت وقتلوا شقيقه وبنته وانا لا أتذكر الأسماء دى انما كل اللي أتذكره انهم كانوا من المسلمين اللي ساكنين بجواره في المسكن

س: هل تقابلت مع هذا الشخص أو أحد من أقارب المجني عليهما في ذلك الوقت؟

ج: لا أنا ما شفتش حد منهم في الوقت ده

س: والى أين توجهت بعد ذلك ؟

ج: الكهنة أخذوني على مسكن آخر وجدنا فيه قتيل يدعى ممدوح على ما أتذكر وكان محطوط على جثته نشارة خشب

س: وما المسافة التي تفصل بين مسكن هذا المتوفى والمسكن الذى عثرتم بسطحه على جثة الرجل وابنته

ج: مسافة صغيرة مقدرش احدها

س: هل تقابلت مع أحد من أهل المجني عليه ممدوح؟

ج: لا وإنما واحنا موجودين في منطقة البيوت جت عربية الأسعاف وكان فيها ست مصابة تبين لنا حسب ما ذكرت ان اسمها منال وانها زوجة ممدوح وكانت مصابة في كتفها وقالت لنا ان الجناه بعد ما حرقوا جوزها اطلقوا عليها النار بعد ما أخذوها لبيت تانى وأرغموها على التوقيع على شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه

س: هل ذكرت لكم تفاصيل الاعتداء على زوجها؟

ج: مقالتش أكثر من انهم قتلوا جوزها وحرقوه وبعد كده اخذوها لبيت تانى معرفش كان قريب ولا بعيد وضربوا عليها ناروا رغموها على التوقيع على الشيك اللي قلت عنه

س: هل قررت لكم عن أسماء هؤلاء الجناة؟

ج: لا مسمعتش

س: ألم تقرر لكم عن سبب ارغامها عال التوقيع على شيك بهذا المبلغ بعد اطلاق الأعيةرة النارية عليها

ج: هي مقالتش السبب اللي خلوهم يضربوها ويعدين يرغموها على التوقيع على الشيك

س: قررت بمجمل أقوالك بالتحقيقات أنكم توجهتم بعد ذلك إلي مكان العثور على جثة عمه الأب جبرائيل

فأين كانت تلك الجثة تحديداً داخل المسكن؟

ج: الجثة دى كانت موجودة فى بيتها فى الدور الثانى بجوار سرير حجرة النوم وكانت الجثة مغطاة ومحدث قالى من الكهنة ولا الناس اللى هناك عن تفاصيل وفاتها ولا على أسماء الناس اللى قتلوها وزوج المجنى عليها قالى ان القتل حرقوا له ثلاثة مخازن للغلال موجودين بجوار مسكنه عن طريق وضع البوص المشتعل داخل تلك المخازن الأمر الذى أدى إلى إحراقها تماماً

س: ما المسافة التى كانت تفصل بين مساكن القرية والمنطقة الزراعية التى عثرتم بها على ثمانية جثث

ج: حوالي ٢ كيلو متر وربما تكون أكثر

س: ما الوضع الذى كانت عليه تلك الجثث؟

ج: كلهم كانوا على الأرض فى منطقة واحدة قريبة من بعضها فكان فيه خمس جثث بجوار بعضهم وبعد فيه جثتين وكان فيه قناية على الضفة الثانية منها كان فيه جثة حيث ماكينة المياه ويقال أنهم جميعهم أقرباء

س: هل تقابلت مع أحد من أقارب المجنى عليهم فى ذلك الوقت؟

ج: لا إنما واحنا فى المنطقة اللى كان فيها الجثث دى كان فيه خص وهو عبارة عن حجرة صغيرة من البوص لقينا فيها شخص مصاب وكان نايم على ظهره وبينزف من النصف السفلى من جسمه وكان عليه بطانية وسألناه عن اسمه فقال اسمه مرقص رشدى جندى وسألته من اللى ضرب عليه والمجنى عليهم التانيين فقال أنهم اثنين واحد اسمه خليفة والثانى اسمه خلف القاسم

س: هل قررتك المجنى عليه مرقص رشدى جندى تفاصيل حدوث إصابته ووفاة المجنى عليهم الثمانية؟

ج: هو كل اللى قاله إن اللى ضربه فكره أنه مات وأنهم نفسهم هم اللى ضربوا الثمانية بسلاح ناري وهم خلف أبو القاسم والثانى اسمه خليفة

س: قررت بمجمل أقوالك بالتحقيقات بأنكم أثناء تواجدكم بمنطقة الزراعات تقابلتم مع سيدة فصحت لكم عن قتل ابنها إلا أنها لم تعثر على جثته فهل تذكر اسم هذه السيدة؟

ج: أنا مش متذكر اسمها وإنما لما لقيتها بتعيط وكانت حالتها صعبة قتلها مين اللى قتل ابنك فذكرت لي واحد اسمه سيد عرنوط وآخرين قالت على أسمائهم إنما مش متذكرهم دلوقتى وأذكر أنها قالت ان الجناه قتلوا ابنها امامها وقعدوا يغزغزوا فيه لغاية ما قتلوه وسابوه فى مكان الزراعات وهى سابت الجثة وراحت تنده علينا علشان نيجى نبص عليها ولما رجعنا معاها لم نعثر على الجثة دى وقعدنا ندور على الجثة فى الأماكن القريبة من المكان اللى قالت لنا عليه إنما احنا لم نعثر عليه

س: ما عدد الجثث التى شاهدتها فى هذا اليوم؟

ج: أنا فى اليوم ده شفت ١٤ جثة ثمانية فى الزراعات وستة فى البيوت وهى جثة عمه جبرائيل وجثتين بتوع الرجل وبنته وجثة بتاعة ممدوح اللى لاقيناها محروقة وفيه جثتين تانيين احنا برضه شفناهم فى بيت قبل الزراعة على طول وكانوا الاثنين رجالة ولا أتذكر أسمائهم إنما الأسماء دى كاتبها الأنبا مرقص معاه

س: وما الحالة التى شاهدت عليها الجثتين المتواجبتين بالمسكن القريب من المنطقة الزراعية؟

ج: هما كانوا جثتين جنب بعض جثة منها كانت مرمية على ظهرها وكان فيه طلاقات فى دماغه وفى كف أيده وكان الدم مالى بالمنطقة تحت دماغه والجثة الثانية كانت على جنبها وكانت مضروبة بالنار على ما أتذكر

س: هل تقابلت مع أحد من أقاربهم؟

ج: لا

س: هل أنهى اليك أحد من المرافقين لك من كهنة القرية شيئاً بشأن وفاتهما؟

ج: محدش قالى لا على تفاصيل قتلهم ولا على أسماء القتلة ولا المجنى عليه والكهنة اللى كانوا معنا كانوا عارفين أسماء المجنى عليهم وكانوا بيدوها لضباط الشرطة المرافقين لنا

س: ثبت من التقرير المقدم منك والأنبا مرقص لقداسة البابا شنودة الثالث أن عدد القتلى بالقرية عندما توجهتم لزيارتها فى الساعة الخامسة من صباح يوم الاثنين الموافق ١/٣/٢٠٠٠ بلغ حوالى عشرين قتيلاً بينما ثبت من التحقيقات انه حتى ذلك التاريخ كان قد بلغ عدد القتلى من المسيحيين تسعة عشر قتيلاً

ج: اللى خلانا كتبنا رقم عشرين إن احنا اعتبرنا ان فيه جثة زيادة هى جثة ابن الست اللى احنا قابلناها واحنا اضعفنا على الجثث اللى احنا شفناها فى القرية الخمس جثث اللى قال عليهم محافظ سوهاج لما قابلناه فى مركز دار السلام وهو قال إن الخمس جثث دول راحوا على المستشفى

س: هل وقفت على عدد المصابين فى تلك الأحداث؟

ج: لا احنا ما رحناش المستشفيات وقيل لنا إن هناك مصابين من المسيحيين والمسلمين ولكننا ما زرناش المستشفى

س: قررت بأقوالك بالتحقيقات بأنك أثناء تواجدك فى مركز شرطة دار السلام تناهى إلي سمعك صوت شخص يتحدث فى ميكروفون على سيارة ويحذر المسلمين من قيام المسيحيين بوضع السم فى الماء فى حين ثبت فى التقرير المقدم منك والأنبا مرقص إلي قداسة البابا شنودة الثالث أنكم سمعتم هذا الصوت بميكروفون جامع مجاور

ج: احنا سمعنا فعلاً الصوت ده ومنعرفش إذا كان بيتكلم على عربية أو من جامع انما اللي اكد الواقعة دى سيادة المحافظ لما جه المركز قالنا انه مسك الولد اللي قال الكلام ده قبل ما يجينا ومنعرفش اذا كان قبض عليه ولا لا

س: ما المقصود بعبارة "تواطؤ أمن الدولة أو ترك الأمور في يد المسلمين" و "التحريض على الإطلاف"؟

ج: الكلام ده زى ما قلت قبل كده بلغنى بيه الكهنة بتقوع القرية وقالوا إن قلة أعداد قوات الأمن المتواجدة فى القرية يوم الأحد هى السبب فى وقوع الأحداث التى تمت وكان من رأيهم ان لو كان الأمن متواجد بكثرة فى ذلك الوقت كان من الممكن منع وتلاشى وقوع تلك الأحداث

س: ثبت من أقوالك أنك استمعت إلي رواية مفتش مباحث أمن الدولة عن الأحداث التي وقعت كما استمعت إلي رواية كهنة القرية عن تلك الأحداث ثم قمت بنفسك على الطبيعة بزيارة مواقع الأحداث في القرية فما هو من وجه نظرك السبب في وقوع تلك الأحداث؟

ج: أننا في رأي أن المشاجرة التي وقعت يوم الجمعة الموافق ١٢/٣١/١٩٩٩ وما حدث بعدها من إتلاف لممتلكات المملوكة للمسيحيين والاكشاك المملوكة للمسلمين امر يمكن حدوثه في أى وقت وبين أى اشخاص سواء كانوا مسيحيين مع بعض أو مسلمين مع بعض لأن ممكن المشاجرة تتطور بهذا الوضع بغض النظر عن أفرادها وإنما اللي حصل من حوادث قتل ونهب يوم الأحد مرجعه الأول إلى قلة قوات الأمن المتواجدة في القرية بعد وقوع المشاجرة ولوجود رواسب داخلية وأنا اعتبر أن المسئول عن تنقية تلك الرواسب المسئولين عن القرية من رجال شرطة أو مجالس محلية أو رجال دين

س: هل لديك أقوال أخرى؟
ج: أنا في رأي انه لابد ان يكون هناك وعى دينى لان كل ما الإنسان يتعمق فى دينه كل ما تروح من عنده هذه الرواسب

س: هل ما زال لديك أوال أخرى؟
ج: لا

تمت أقواله وتقع منه

الأنبا صرابامون

واقفل المحضر على ذلك وعقب إثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ١,٣٠ صباحاً وقررنا الآتي:

رئيس النيابة

صرف الحاضر من سراي النيابة وتعرض الأوراق

[illegible]

النيابة العامة
مكتب النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق
فتح المحضر يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/٦/٢ الساعة ١٠,٣٠ م بسراي النيابة

سامح سيف
فاروق سليمان
رئيس النيابة
أمين السر

حيث عهد إلينا السيد الأستاذ المستشار المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا بسؤال القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح وذلك في القضية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا وبمناسبة وجوده خارج غرفة التحقيق فقد دعونه داخلها وبمناظرته القيانه رجلاً في منتصف العقد الرابع تقريباً متوسط الطول والبنية ذو بشرة سمراء أصح قمحية وهو ملتج وذو شارب ويرتدى زي رجال الدين المسيحي وقد أحطناه علماً بأن النيابة العامة هي التي تبأشر مع إجراءات التحقيق كما أحطناه كذلك بالاتهامات المسندة إليه وبعقوبتها وهي تولى قيادة عصبة هاجمت طائفة من السكان والاشترك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والسرقة بالإكراه وحيازة أسلحة نارية ونخائر بدون ترخيص بقصد استعمالها في أغراض مخلة بالأمن العام وكذا الإتلاف العمدي لممتلكات الغير والشروع في قتل كل من ممدوح يونس عباس ومحمد رجب محمد وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم والسباعي عبد المقصود سليمان وأبو الفضل أبو القاسم إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار والترصد والاشترك مع آخرين في سرقة البضائع المبينة وصفاً بقيمة بالأوراق والاشترك مع آخرين في إتلاف الأكشاك والعربات والفرش الخاص بالمجنى عليهم وكذا حيازة وإحراز أسلحة نارية بغير ترخيص فانكرها ثم سألناه عما إذا كان لديه شهود نفى يبغى الاستشهاد بهم فأجاب بالنفي وقد تبين حضور الأستاذين ممدوح رمزي وسامي عبد الصادق المحامين مع المتهم المائل وسددوا الدمغة اللازمة وعليه فقد شرعنا في استجوابه فأجاب بالآتي:

القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح السن ٣٦ سنة وأعمل كاهن كنيسة الملاك بقرية الكشح مركز دار السلام محافظة سوهاج ومقيم بالكشح وأحمل بطاقة رقم ٤٤٧٧٨ سجل مدني دار السلام سوهاج

س: ما قولك فيما هو منسوب اليك من أنك متهم بتولي قيادة عصبة هاجمت طائفة من السكان

ج: لم يحدث وكيف أكون رجل دين وينسب إلي هذا الاتهام

س: كما أنك متهم بالاشترك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والسرقة بالإكراه والإتلاف العمدي لممتلكات الغير وحيازة أسلحة نارية ونخائر بغير ترخيص بقصد استعمالها في أغراض مخلة للأمن والنظام العام

ج: لم يحدث

س: كما أنك متهم أيضاً بالاشترك مع آخرين بالشروع في قتل كل من محمد رجب محمد وشيخ يونس عباس وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم والسباعي عبد المقصود سليمان وأبو الفضل أبو القاسم إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار

ج: هذا لم يحدث إطلاقاً

س: كما أنك متهم كذلك بالاشترك مع آخرين في سرقة البضائع المبينة وصفاً بقيمة بالأوراق والملوكة للديب أحمد عبد العال وكمال فرج بدر والسيد أحمد عباس وعلى محمد علي وسنجاب عبد الكريم رايف وإبراهيم حسن أحمد إبراهيم وكان ذلك بطريقة الإكراه الواقع عليهم

ج: لم يحدث ولا يكون مني هذا أبداً

س: كما أنك متهم أيضاً بالاشترك مع آخرين في إتلاف الأكشاك والعربات والفرش الخاص بالمجنى عليهم المذكورين وآخرين

ج: لم يحدث

س: كما أنك متهم أيضاً بحازة أسلحة نارية ونخائر بغير ترخيص

ج: لم يحدث وأود أن أوضح أن العلاقة بين المسيحيين والمسلمين في الكشح علاقة طيبة وترتبط

١١- لم يذكر المحضر رقم القضية أو مكان نظرها، مع ملاحظة أن هذا التحقيق لم يضم الملف القضية المنظورة أمام محكمة سوهاج بعد إسقاط كل التهم

الموجهة إلى القمص جبرائيل عبد المسيح

علاقات طيبة وصداقات وعلاقات مودة وزيارات متبادلة ونشترك معاً في الأفراح والواجبات ونشترك في حل المشاكل معاً التي قد تحدث بين المسيحيين والمسلمين ونعمل على تسويتها في أحسن صورة وإذا كان هو الحال والصورة العامة التي تربطنا مع بعض مسلمين ومسيحيين وخصوصاً رجال الدين وكبار العائلات من الطرفين فكيف أصبح هذه الصورة صورة معتمة وهذه الاتهامات خالية من الحقائق ولا نرضى عنها لا عن نفسي ولا أحد من رجال الدين الذين يعتلون المنابر لتعليم الناس الفضيلة والبعد عن الرذيلة ولم يحدث أبداً أن تؤخذ صورة عن رجل الدين بهذه الصورة البشعة لأنه كيف يعلم الناس هذه الفضائل ويصنع هو الرذائل كيف يعلم الناس المحبة والأمانة ويكون هو غير عايش لهذه الفضائل

س: ما صنعتك الدينية بقرية الكشح

ج: كاهن كنيسة الملك ميخائيل بالكشح

س: منذ متى؟

ج: أنا أعمل كاهن في هذه الكنيسة والبلدة منذ ثلاثة عشر عاماً

س: كم كنيسة ببلدة الكشح؟

ج: أربعة كنائس

س: من هم رعاتها؟

ج: الرعاة كثيرون لأن كل كنيسة بها حوالي ثلاثة تقريباً

س: فمن إذاً على رأس هذه الكنائس؟

ج: ليس هناك مدير يرأس الكنيسة إنما جميعنا سواسية ويرأسنا الأنبا ويصا أسقف البلينا ودار

السلام

س: ما معلوماتك بشأن الأحداث التي جرت بقرية الكشح الآونة الأخيرة؟

ج: معلوماتي وكما سمعت هو أنه منذ أحداث ١٩٩٨ أصبحت هناك حساسيات في النفوس فيما بين بعض المسلمين والمسيحيين بالقرية لأن المشكلة وقتها لم يتم حلها أو علاجها بطريقة صحيحة وحدث أنه وكما سمعت مشادة من سيدة تعاملت مع تاجر مسيحي ثم انصرف في أثناء تعاملها احتك بعض الأخوة المسلمين من أهالي الكشح بالتاجر وهو اسمه راشد واعتدوا عليه بالضرب وفي طريقه للإبلاغ اعتدوا عليه أيضاً واعتدوا عليه مرة أخرى وكما سمعت وقيل في أن أحد الضباط شاهد واقعة نفس الاعتداء على الكشك الموجهة بالشارع وتواجدت قوات بعد ذلك التي حضرت من سوهاج إلا أن الأمور بعد ذلك تفاقمت في اليومين التاليين السبت والأحد وخصوصاً يوم الأحد

س: ذكرت أيضاً بأقوالك أن هناك ما حدث في غضون ١٩٩٨ اعتبرته مثاراً للأحداث التي جرت بالكشح في الآونة الأخيرة فبين لنا ما وقع في ذلك العام

ج: الذي حدث في ١٩٩٨ أنه قتل شابان مسيحيان والشرطة تعاملت مع هذه الواقعة بشيء من القسوة فحدثت وقائع تعذيب للكثير من المسيحيين وانتهت عملها باتهام شخص مسيحي ولكن أهالي المجنى عليهما نفوا الإتهام عنه حتى أن الشهود الذين سبق وأدلو بأقوالهم هذه عدلوا عنها أمام النيابة العامة وأمام المحكمة وقالوا بأن الشرطة أجبرتهم على أقوالهم الأولى وأشيع كذباً أن الأنبا ويصا تدخل ليعدلوا عن شهادتهم وهذا غير صحيح ولذلك فأنا باعتبار هذا الموضوع سبباً للحساسية التي نشأت في القرية

س: ما المصدر الذي استقيت منه هذه المعلومات عن الواقعة التي حدثت عام ١٩٩٨؟

ج: هذه المعلومات سمعتها من الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب وأهالي المجني عليهما وقيل هذا الكلام منهم لمساعد وزير الداخلية لما جه الكشح واجتمع بهم في الكنيسة

س: هل تيقنت من صحة تلك المعلومات وتحررت صحتها؟

ج: ليس من عملي أني أتحرى وإنما هذا ما سمعته

س: وعلى أي نحو اعتمدت نفوس بعض المسلمين والمسيحيين فيما أسميته الحساسية على أثر هذه الواقعة وعدم علاجها على نحو صحيح؟

ج: في الفترة الأخيرة لاحظت أن هناك عدم ارتياح بينهم وده مما رأيته من حدوث اعتداءات ومشاجرات بين الطرفين لم تكن موجودة من قبل لدرجة أني كنت أتدخل شخصياً في النزاعات التي تحدث ومعنى كبار من المسلمين والمسيحيين بالبلد وكان يشاركني في ذلك زملائي الكهنة

س: وما المشكلة التي طرأت يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١

ج: كما قلت أنه في هذا اليوم كانت هناك سيدة تتعامل مع تاجر مسيحي اسمه راشد وفي هذه الإثناء

أحتك به بعض المسلمين من أهالى الكشع واعتدوا عليه بالضرب ثم عادوا واعتدوا عليه مرة أخرى وهو فى الطريق للإبلاغ وشاهد هذه الواقعة أحد الضباط

س: وما المصدر الذى أرتكبت إليه فى تحصيل هذه المعلومة؟

ج: سمعت من الناس لأننى لم أكن متواجد فى هذا المكان إنما كنت فى المنزل

س: ألا يمكنك أن تحدد الأشخاص الذين أبلغوك بهذا الأمر؟

ج: لا أستطيع التحديد لأنى سمعت هذا الموضوع من كثيرين لا أنكرهم الآن

س: ألم تقف على شخصية المرأة التى كانت تتعامل مع التاجر المذكور

ج: لا

س: وهل تبينت الأسباب التى دعت المسلمين الذين اشرت إليهم للإعتداء على ذلك التاجر فى هذه الأثناء؟

ج: لا ولا أعرف السبب

س: ما أسم التاجر المسيحي وأولئك اللذين أعتدوا عليه؟

ج: اسمه راشد فهم منصور وأذكر من بين المسلمين اللذين اعتدوا عليه فايز عوض حسين

س: وكم كان عددهم حسبما علمت؟

ج: لا أعرف

س: وما الكيفية التى من خلالها أوقعوا التعدى عل راشد فهم

ج: لا أعرف إلا أنه كان ضرب ولا أعرف أكثر من ذلك

س: وهل تعتبر هذه الواقعة فى ذات سياق النتائج التى ترتبت على الأمور التى حدثت عام ١٩٩٨

ج: أيوه لأنها من ذات نوع الوقائع التى تحدث بين المسلمين والمسيحيين منذ عام ١٩٩٨ وحتى هذه اللحظة

س: وعلى أي نحو تطورت هذه الوقائع الأخيرة؟

ج: فى نفس ذلك اليوم ١٢/٣١/١٩٩٩ مساءً وبعد الساعة الحادية عشر حدثت اعتداءات على محلات المسيحيين وثانى يوم يعنى السبت تقابلنا مع مفتش أمن الدولة ومدير الأمن بنقطة الكشع وشكينا له وحتى مفتش أمن الدولة وقع منه إحتكاك بأحد الكهنة وهو القس باخوم جاورجى جرجس الجبلى وعين المفتش والمدير التفتيات فى المحلات ولكن فى اليوم التالي الأحد ١/٢/٢٠٠٠ حدثت الوقائع الجسيمة من قتل وحرق وخلافه

س: بما تيرر تطور الأمر إلى هذا الحد

ج: لأن الأمور لم تحسم أمنياً حسماً صحيحاً

س: سبق وأن قررت أن وقائع الاعتداء طالت أيضاً الأكشاك الكائنة بنهر الشارع الذى به محلات المسيحيين فهل حدث ذلك فى آن واحد؟

ج: معرفش

س: من هم ملاك المحلات التى تم الاعتداء عليها وكم عددها؟

ج: لا أعرف وعموماً هم مقدمين بلاغات للنيابة

س: وفيين تقع تلك المحلات على وجه التحديد بالقرية؟

ج: فى شارع بورسعيد

س: فى أي صورة تمثل الإعتداء عليها؟

ج: الإتلاف والحرق والسرقة

س: وهل تعرف الجناة اللذين أقدموا على ذلك

ج: لا

س: ملك من الأكشاك الكائنة فى ش بورسعيد؟

ج: مسلمين ومسيحيين

س: كم كان عدد هذه الأكشاك؟

ج: لا أستطيع حصرها

س: هل وقفت على إتلافها عياناً؟

ج: لما كنا بنعائين مع المفتش ومدير الأمن صباح يوم السبت ١/٢/٢٠٠٠ شفت المحلات والأكشاك

متلفه

س: ومن الذى أتلّفها؟

ج: لا أعرف
 س: بخلاف ما ذكرته من وقائع الاعتداء والاتلاف على نحو ما قررت هل هناك وقائع أخرى وقفت عليها من حيث تفصيلاتها وأشخاص اطرافها جرت يومى ١٢/٣١/١٩٩٩ و ١/١/٢٠٠٠
 ج: لا لم أرى شيئاً
 س: ما موقف رعاة الكنيسة وكهنتها من تلك الأحداث آنذاك؟
 ج: إحنا جميعاً التقينا برجال الأمن وطرحنا عليهم الموقف وشكوانا بما حدث
 س: وهل اتخذتم أي إجراءات أخرى بخلاف ما تقدم؟
 ج: لا إحنا كلامنا كان مع مفتش أمن الدولة ومدير الأمن والقيادات الأمنية والمحافظ
 س: ألم تشاهد بنفسك أي واقعة من وقائع الاعتداء السابق ذكرها؟
 ج: لا
 س: أين كنت تحديداً يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ منذ صبحته وحتى مغربه؟
 ج: أنا كنت فى الكنيسة الصبح أؤدي الصلاة وبعدين توجهت إلى منزلي الموجود إلى جوار الكنيسة مباشرة وبقيت فيه لغاية الساعة الثامنة مساءً ولما أرسلوا لى وأخبرونى أن الحكماء عايزنا فى الكنيسة فخرجت لمقابلته فى الكنيسة واحب أوضح ان يوم الجمعة بالذات بيكون فيه سوق فى البلد وبالنسبة لنا ككهنة لا توجد لنا مصلحة نخرج من أجلها
 س: هل كان معك أحد منذ صبيحة ذلك اليوم وحتى مغادرة مسكنك فى حوالي الساعة الثامنة مساءً كما قررت؟
 ج: فى الصبح كان معايى فى الكنيسة القس رويس منقريوس والقس بسادة غبريال ولما عدت لمنزلي كان معي زوجتي وأولادى يعنى أسرتي
 س: هل القسيسين رويس منقريوس وبسادة غبريال من بين كهنة كنيسة الملاك؟
 ج: نعم
 س: ومتى التقيت بهما فى الكنيسة؟
 ج: حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً
 س: ومتى افترقتم؟
 ج: حوالي التاسعة صباحاً
 س: وهل أدى العامة معكم الصلاة؟
 ج: كان ناس قليلين بعض الطلبة وتلاميذ المدارس
 س: هل تذكر أي من هؤلاء التلاميذ أو الطلبة؟
 ج: لا أتذكر
 س: هل تقطع أنن بأنك لم تغادر الكنيسة أو مسكنك إلي الطريق منذ صبيحة يوم ١٢/٣١/٩٩ وحتى مغربه
 ج: أيوه أننا لم نغادر الكنيسة ولا بيتي لغاية ما استدعيت وأخبروني أن الحكماء حضر الكنيسة ويطلب مقابلتى
 س: ألم يحدث وان نما إلي علمك خلال هذه الفترة أن هناك وقائع تعدى قد حدثت بالقرية؟
 ج: أيوه طبعاً أنا سمعت من الناس اللى حضروا عندي فى المنزل وأخبروني أن هناك مشكلة راشد فهيم منصور والناس اللى اعتدوا عليه وانه فى مشاكل فى البلد فى محلات وأكشاك اتكسرت
 س: من الذى حضر إلي مسكنك وأطلعك على هذه الأمور؟
 ج: ناس كثير مش فاكدر حد فيهم
 س: كم كانت الساعة حينما أتوك وأطلعوك على ما حدث
 ج: بعد الساعة الخامسة مساءً يعنى الساعة خمسة ونصف تقريباً
 س: ألم يحيطوك علماً بمحدث تلك الوقائع؟
 ج: لا
 س: ألم تستفسر منهم الاسباب التى دعت إلي ذلك؟
 ج: كلامهم من البداية عن مشكلة راشد وتطور المسألة إلي اتلاف الاكشاك والمحلات كان يعنى انه مسألة الاعتداء على راشد هى التى تسببت فى قيام البعض فى اتلاف الاكشاك والمحلات
 س: وهل وقفت وقتئذ عن الكيفية التى من خلالها اتلفت الاكشاك والمحلات؟
 ج: لا

س: ألم تخرج لإستطلاع الأمر

ج: لا

س: جاء بأقوالك من قبل ان اتلاف الحوانيت المملوكة لبعض المسيحيين والكائنة بشارع بورسعيد قد تم اتلافها مساء يوم ١٢/٣١/٩٩ وحددت متيقناً لذلك وهو الساعة الحادية عشر فما هو قولك وقد قررت الآتي: انك قد احطت بوقائع اتلاف تلك الحوانيت والاكشاك حوالى الساعة الخامسة والنصف مساء

ج: ترتبياً للوقائع ففي البداية حدثت واقعة الاعتداء على راشد فهيم وبعدها تم ارتكاب اتلاف وتكسير المحلات وبعد ذلك حدث اتلاف الاكشاك وفى مساء نفس اليوم لما قلت الساعة الحادية عشر وبعد ذلك كانت هناك وقائع أخرى تعرضت لها المحلات هى السرقة والنهب والحرق ولذلك فلا تناقض فى أقوالي

س: هل تحوز أي أسلحة نارية أو نواثر؟

ج: لا طبعاً

س: ألم يسبق وان استصدرت ترخيصاً بغرض حيازة وإحراز مثل تلك النوعية من الأسلحة؟

ج: لم يحدث ولن يحدث

س: ما قولك ومثبت بالتحقيقات وعلى نحو جاء بمحاضر جمع الاستدلالات والبلاغات المقدمة قيام جمع غفير من النصارى بمهاجمة الاكشاك الخاصة بالمسلمين والكائنة بشارع بورسعيد بالكشف وذلك قبيل مغرب يوم ١٢/٣١/٩٩

ج: أنا لم أرى هذا ولا أعرف من الذى اتلف الاكشاك وكذلك المحلات

س: وما قولك وقد جاء بالتحقيقات قيام ذلك الجمع بإتلاف هذه الاكشاك والاستيلاء على ما بها من

بضائع؟

ج: فعلاً فى اكشاك محطة لكن أنا لا أعرف من الذى فعل ذلك

س: هل تعرف سمير لمعى جيد ومتى شكرى شنودة وسمير لبيب كامل وباسوس كامل لبيب وزرور

فريد مساك وسمعان مفيد خليل؟

ج: أيوة طبعاً أعرفهم

س: ما مدى علاقتك بهم

ج: فيهم من هم أقربائي وفيهم رعية لابد ان اعرفهم

س: من منهم تربطك بهم صلة قرابة؟

ج: سمعان مفيد خليل ابن عمى

س: هل لسالف الذكر اسم شهرة؟

ج: لا أعرف له اسم شهرة وهو اسمه سمعان مفيد خليل

س: وفيما يتعلق بالباقيين فما هي معلوماتك بشأنهم؟

ج: متى شكرى شنودة يعمل فى مجلس المدينة مهندس والباقيون تجار فى البلد

س: هل التقيت بهؤلاء يوم الجمعة ١٢/٣١/٩٩ ؟

ج: لا

س: ما قولك وقد خلصت تحريات المباحث إلي اشتراكهم فى اتلاف الاكشاك؟

ج: معرفش

س: كما خلصت التحريات كذلك إلي ان الاول سمير لمعى ميخائيل كان يستخدم فى ذلك آلة رافعة

"لودر"

ج: معرفش

س: وما قولك وقد جاء بالتحقيقات ايضاً انك كنت ضمن ذلك الجمع الذى هاجم الاكشاك واتلفها؟

ج: لم يحدث هذا أبداً وأنا ذكرت أماكن تواجدي طوال يوم الجمعة

س: ما هي صلتك بالديب احمد عبد العال وكمال فرج بدر إبراهيم والسيد حمدى عباس وعلى محمد

على وسنجاب عبد الكريم وإبراهيم حسن احمد إبراهيم؟

ج: معرفش أي واحد منهم

س: ما قولك وقد اجمعوا بأقوالهم بالتحقيقات انك كنت ضمن تلك العصابة؟

ج: ده غير صحيح

س: ما قولك وقد فصل الديب احمد عبد العال انه فى ذلك اليوم توجه لتناول افطاره ولدى عوبته

فوجيء بتحطيم الاكشاك بما فى ذلك الشادر الخاص به وشاهد المتهم سمير لمعى جيد يقود لورد أخذاً فى

تحطيم ما تبقى منها؟

ج: لا أعرف شيء عن هذا الموضوع

س: كما أضاف أنه شاهدك حينئذ واقفاً حاملاً بندقية آلية وبصحبك عدد كبير من المسيحيين وكان بعضهم قائماً بالاستيلاء على البضائع التي كانت بالأكشاك والشوارع

ج: ده كلام محصلش وأنا كنت فى بيتي وإذا كانت حدث فليه ما بلغش فى نفس اليوم أو اليوم التالي السبت

س: هل تعرف متى أبلغ

ج: معرفش

س: أضاف سالف الذكر أيضاً أنك كنت معنياً فى هذه الأثناء بحماية المتهمين متلفي الأكشاك بحملك ذلك السلاح النارى؟

ج: محصلش

س: وما قولك وقد قرر كمال فرج بدر إبراهيم بالتحقيقات أنه فى ذات اليوم وفى حوالى الساعة الخامسة إلا الربع مساءً وأثناء وجوده بالسوق بشارع بورسعيد تتقدم جمع كبير من المسيحيين حاملاً سلاحاً نارياً وقام من كان بصحبك باتلاف الأكشاك من بينها فرشه وبضاعته؟

ج: محصلش

س: هل تعرف جرجس عوض سلوانس؟

ج: أيوة هو طبيب بيطري بالكشع

س: قرر كمال فرج بدر أنه أيضاً كان إلى جوارك ويحمل هو الآخر سلاحاً نارياً

ج: أنا لم أرى الدكتور جرجس من مدة

س: كما أضاف سالف الذكر أيضاً أنكما اطلقتما أعيرة نارية فى الهواء بقصد الإرهاب

ج: محصلش

س: كما أضاف أيضاً فضلاً عن اتلاف فرشه وبضاعته فقد تم الإستيلاء على مبلغ مائتى جنيه كانوا من بينهم

ج: محصلش

س: وما قولك وقد أيدته فى ذلك السيد حمدى عباس

ج: محصلش

س: كما أضاف أنه تم اتلاف فرشه وبضاعته

ج: هذا الكلام لا أعرف عنه شيء

س: قرر سالف الذكر أيضاً أن السلاح الذى كنت تحمله وكذلك جرجس عوض سلوانس تسلمان^{١٢} بالحادثة

ج: أنا لم أحمل سلاح طول عمري

س: وما قولك وقد وافق على محمد على فى أقواله أقوال السابقين وأضاف أنك كنت متزعمًا تلك العصبية

ج: محصلش

س: كما قرر أيضاً أنك ومن كانوا معك قمتم بإتلاف الكشك الخاص به وسرقتم ما كان فيه من بضاعة؟

ج: محصلش

س: وما قولك وقد صادق على ذلك أيضاً سنجاب عبد الكريم وإبراهيم حسن محمد حيث قررا بقيامك ومن كان معك بإتلاف أشياءهم وبضاعتهم حيث قرر الأخير أن بعض من كان معك كانوا يحملون أسلحة وسمك وانت تأمرهم بالهجوم عليه وبقيّة ملاك الأكشاك

ج: محصلش

س: بما تعلل ما جاء بأقوالهم على النحو المبين آنفاً إذن؟

ج: لا أعرف ولا توجد معرفة بيني وبينهم ولا توجد أيضاً عداوة واعتقد أن هذه تدابير لإسخال رجال الدين فى الموضوع وكيف هذا ورجال الأمن موجودين بالقرية وعندما تواجدنا بعد ذلك مع مدير الأمن ومفتش أمن الدولة والحكمدار لم يثار هذا الكلام والسبت والأحد أيضاً

س: وضع لنا تحركاتك يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢

ج: فى الصباح صلينا وبعد ذلك ذهبنا ومعنا القمص لوقا جاورجى جرجس الجبلى إلى البلينا لمقابلة

الأنبا ويصا وبعد ذلك علمنا ونحن في البلينا بالأحداث التي حصلت في الكشع فاتصلنا بمدير الأمن واخذنا ميعاد لمقابلته في الحال ثم توجهنا لسوهاج لمقابلته ولما وصلنا هناك علمنا انه ذهب إلي الكشع وكان معنا لما توجهنا إلي سوهاج القس بولا فؤاد نخله بسيارته المرسيدس وفي الطريق من سوهاج إلي الكشع وقيل دار السلام بكيلو مترات شاهدنا موكب مدير الأمن فمشينا وراه لغاية مدخل الكشع البحري وهناك وقفنا الموكب ووجدنا مفتش أمن الدولة راكب جنب المدير في سيارة واحدة فتحدثنا مع المفتش على التي حصل فقال إنه خطر عليكم أن تنتقلوا في الكشع بهذه السيارة احنا داخلين لأن العربية التي راكبناها مصفحة فقلنا له إذا فندخل من المدخل القبلي ربما يكون أمن فهو أصر على الدخول من المدخل البحري وكان في عربية خلفهم مصفحة تخص مفتش أمن الدولة وهو استدعى الضابط الذي كان في السيارة الأخرى المصفحة واسمه محمد بك وقاله يركبنا معاه في العربية المصفحة فركبنا فعلاً معاه ودخلنا معاه أيضاً من المدخل القبلي بهذه السيارة والذي حدث بالضبط هو أن الضابط محمد مشى خلفنا بالسيارة المصفحة بناء على أوامر مفتش أمن الدولة ولما قربنا على بيوت المسيحيين عند المدخل القبلي ركبنا السيارة المرسيدس الخاصة بالقس بولا فؤاد نخله وركبنا مع محمد بك في السيارة المصفحة وتوجهنا إلي نقطة شرطة الكشع علشان نتقابل مع مفتش مباحث أمن الدولة ومدير الأمن ونفهم إيه التي حصل بالضبط

س: هل أقيمت الصلاة يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢

ج: نعم أنا أميت المصلين ومعني القس رويس منقريوس والقس بسادة غبريال وهذا بالتبادل بيني وبينهم حسب نظام الكنيسة
س: متى بدأت الصلاة؟

ج: الساعة السادسة والنصف صباحاً

س: ومتى أنهيت مراسم القداس؟

ج: حوالي الساعة التاسعة صباحاً

س: ومت غادرت الكشع متوجهاً إلي البلينا؟

ج: بعد الصلاة تقابلت مع القمص لوقا جوارجي جرجس الجبلى وبحشنا عن سيارة وحوالي الساعة العاشرة صباحاً إلا ربع تقريباً قابلنا السائق عياد تامر أرسل وطلبنا منه ان يحضر سيارته وفعلاً أحضرها وهي سيارة ربع نقل وركب هو في الصندوق وقاد السيارة القمص لوقا وأنا كنت إلي جواره وذهبنا إلي البلينا يعني احنا اتحركنا من الكشع إلي البلينا الساعة العاشرة صباحاً

س: أي كنيسة يتبع القمص لوقا الجبلى؟

ج: كنيسة السيدة العذراء بالكشع

س: وما الغرض الذي من أجله توجهتما إلي البلينا؟

ج: لتدارس الأمور مع الأنبا ويصا من أجل إيجاد حل واسلوب للتفاهم مع الأمن لحل هذه المشكلة

س: أي أمور تقصد بالتحديد؟

ج: أقصد المشاكل الأخيرة التي حدثت يوم الجمعة ٩٩/١٢/٣١

س: وهل كان توجهكما لمقابلة الأنبا ويصا بالبلينا منبثقاً من ارايتكما الخالصة أم كان باستدعاء منه؟

ج: لا احنا اللي توجهنا من أنفسنا علشان نخطره حتى يببر حل لهذه المشكلة

س: وكم كانت الساعة عندما بلغتم البلينا؟

ج: الساعة الحادية عشر صباحاً

س: ما المسافة التي تفصل بين قرية الكشع والبلينا؟

ج: لا أعرف المسافة بالضبط إنما بتأخذ حوالي خمسين دقيقة ولكن نظراً لظروف رصف الطريق فوصلنا في ساعة تقريباً

س: وهل تقابلتم مع الأنبا ويصا؟

ج: نعم

س: ما الحوار الذي دار بينكما وبينه وما المدة التي استغرقتها هذا اللقاء؟

ج: احنا ما لحقناش نتحدث لأنه وصل محادثة هاتفية من الكشع يقول أنه في ضرب نار واحداث شغب في الكشع فاحنا اتصلنا بمدير أمن سوهاج على الموبيل بتاعه ورقمه ٠١٢٣١١٢٢٨٩ من تليفون المطرانية ومرة ثانية لما الاتصالات كترت وبتنقل لنا الأخبار اللي بتحصل في الكشع وفي المرة الثانية اتصلنا بيه من تليفون اللا سلكي الخاص بالقس بولا فؤاد نخله الذي كان متواجد في المطرانية في ذلك الوقت

س: من الذى اتصل بكم وأبلغكم بما يدور فى الكشع؟
ج: تليفونات كثيرة من ناس لا أتذكرها
س: كم كانت الساعة حينما بدأت تلك الاتصالات
ج: من بعد الساعة الحادية عشر صباحاً يعنى أول ما وصلنا
س: وما الذى أبلغتم به تحديداً؟
ج: ما فيش غير أنه فيه مشاكل فى ضرب نار فى الكشع
س: ومتى اتصلتم بمدير الأمن لأول مرة؟
ج: حوالي الحادية عشر والرابع
س: ومن الذى حابثه منكم؟
ج: فى الأول اتصل به القس بولا وأنا أيضاً كلمته فى نفس المكالمة
س: وما الحديث الذى دار بينكما وبينه؟
ج: احنا قلنا له فى مشاكل بتحصل فى الكشع وعازين نقابلك بسرعة فقال انا مستنيكم فى المديرية
س: وفيما كان اتصالكم به فى المرة الثانية؟
ج: لأن التليفونات اللي جاية من الكشع كثر فابونا بولا اتصل به مؤكداً الميعاد
س: وهل توجهتم فعلاً للقائه؟
ج: ايوه احنا اتحركنا بسرعة بسيارة ابونا بولا المرسيدس وكانت الساعة الحادية عشر والنصف تقريباً
س: وهل توجهتم إلي سوهاج مباشرة؟
ج: أيوة
س: ومتى بلغتوها؟
ج: حوالي الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً ولكن عرفنا ان مدير الأمن توجه إلي الكشع لأنه فى أحداث فى الكشع
س: وما التصرف الذى اتخذتموه على اثر ذلك؟
ج: احنا توجهنا إلي الكشع وفى الطريق وقبل دار السلام بكيلو مترات تقابلنا مع موكب مدير الأمن ومشينا وراه لغاية مدخل الكشع البحرى فاستوقفنا الموكب ونزلنا احنا الثلاثة انا وابونا بولا وابونا لوقا الجبلى واتكلمنا مع مفتش أمن الدولة واسمه سعيد ابو المعالى وهو بدرجة لواء وكان جنبه فى نفس العربية مدير أمن سوهاج وقلنا له انه فى مشاكل فى الكشع فقال احنا عارفين ونصحنا أن احنا ما نخشش بعربيتنا وأمر ضابط كان راكب فى العربية المصفحة اللي وراه انه يمشى معنا وبعدين يدخل بنا من المدخل القبلي علشان أمن وده اللي حصل فعلاً وبخلنا بالعربية المصفحة من المدخل القبلي وكان معنا الضابط اللي اسمه محمد بك
س: متى بلغتكم الكشع؟
ج: حوالي الساعة الواحدة وخمسة وثلاثين دقيقة تقريباً ظهراً
س: والى أين توجهتم عقب بلوغكم إياها؟
ج: العربية المصفحة وصلتنا لغاية نقطة شرطة الكشع واتقابلنا مع مدير الأمن والحكمدار ومفتش أمن الدولة وضباط كثير معرفهمش وكان موجود بينهم ضابط أمن الدولة رئيس فرع جرجا واسمه محمد صقر والرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة الكشع واشرف عمارة رئيس مباحث الكشع
س: وما الذى حدث آنذاك؟
ج: كان مدير الأمن واقف مع ضباط فى حوش النقطة ومفتش أمن الدولة كان واقف هو كمان مع ضباط واحنا كنا واقفين فى الحوش ولكن بعيد شوية وبعدين محمد بك صقر اخدنا وبخل بينا فى احد المكاتب فى النقطة وتحدث معنا حسن العلاقة بين المسيحيين والمسلمين وان الأمور لابد أن تعود كما كانت من قبل ويبقوا كلهم حباب وناكل فى طبق واحد
س: إلي متى مكثتم بنقطة الكشع؟
ج: احنا فضلنا فى نقطة الكشع إلي الساعة الثالثة مساءً
س: وهل كنتم على رأى من رجال الأمن الموجودين بمقر النقطة؟
ج: أيوة أحياناً كانوا بيكلمونا ويطلبوا منا الجلوس فى أي مكتب
س: والى أين توجهتم عقب مغادرتكم مقر النقطة
ج: احنا طلبنا الانصراف والذهاب إلي بيوتنا فاحضروا لنا سيارة مصفحة صغيرة ووصلنا إلي البيت

عندى احنا الثلاثة

س: وما الذى حدث بعد ذلك؟

ج: أول ما وصلنا البيت تقابلنا مع أحد الاباء من الكهنة لا اذكر اسمه الآن واخبرنا ان فى قتلى كثير والباب خبط علينا وكانت الساعة الثالثة والرابع مساء تقريبا ولما فتحت لقينا عنتر وهيب جرجس مصاب فى ذراعه تقريبا وبينزف دم كثير على هدمه وقال لنا انه اضرب بالنار وابوه فى البيت مضروب بالنار هو كمان وبيموت

س: ما أوصاف عنتر وهيب جرجس؟

ج: هو شاب صغير فى العشرينات مش فاكرواوصافه بالضبط لكن لو شفته اعرفه

س: ما الحالة التى كان عليها؟

ج: هو كان مصاب وبينزف

س: فى أي موضع من جسده كان مصاب؟

ج: على ما أذكر كان مصاب فى ذراعه

س: وهل افصح لك عن كيفية حدوث إصابته والأداة التى استخدمت فى ذلك؟

ج: كل اللى قاله انه مضروب بالنار وابوه كمان مضروب بالنار وموجود فى البيت وبيموت وطلب مننا انقاذهم

س: وهل افصح لك عن أسماء الجناة؟

ج: لا

س: ألم يحدثك بشأن الظروف التى صاحبت الواقعة؟

ج: لا الظرف لم يكن يسمح

س: من كان معك فى هذه الأثناء؟

ج: كان معي القس بولا فؤاد

س: وأين كان القس لوقا الجبلى

ج: كان تركنا وروح

س: كم كانت الساعة حينما ترككم؟

ج: بعد الثالثة مساء يعنى بعد ما وصلنا على طول

س: وما التصرف الذى اتخذته والقس بولا بعد وقفتما على حالة عنتر وهيب جرجس؟

ج: احنا خرجنا من البيت واستوقفنا سيارة مصفحة وركبت فيها أنا وأبونا بولا وذهبنا بها إلى النقطة وهناك احتدنا فى الكلام مع الضباط الموجودين ولم يكن هناك مدير الأمن ولا مفتش أمن الدولة وقلنا لهم فين التواجد الأمنى اللى بتقولوا عليه واحنا محتاجين الإسعاف تشوف المصابين بسرعة فجاوبونا سيارة مصفحة كبيرة ورجعنا بها عند البيت عندي أخذنا عنتر وهيب وكان سائق العربية المصفحة عقيد شرطة اسمه محمد بك وهو لابس بدلة الشرطة السوداء وعلى كتفه رتبة العقيد وبعد ما أخذنا عنتر كنا سمعنا منه فى مصاب كمان آخر اسمه نبيل سامى سيف فرجعنا بالعربية علشان نأخذه معانا ولقيناه واقف عند بيته ومصاب فى ذراعه وعرفت منه انه مكسور وانه مضروب فى دماغه فأخذناه ورجعنا على بيت وهيب جرجس حنا والضابط اللى كان جالس إلى جوار العقيد اللى كان سائق السيارة نزل هو والعساكر واحنا نزلنا كمان وهم دخلوا وجابوا المصاب وهيب جرجس حنا على بطانية ووضعوه فى المصفحة معانا وفى طريقنا مرينا منه أمام بيت نبيل سامى سيف فلقينا عربية شرطة وقفتنا وكان فيها مريم قسطنطين شنودة وركبوها معانا فى العربية ومعها أختها أمل قسطنطين شنودة ومريم قسطنطين هذه تبقى بنت عمتي بونة القمص جبرائيل وهى ماتت فى هذه الأحداث وبعد ذلك توجهنا إلى مستشفى دار السلام

س: ما هي الحالة التى وجدت عليها نبيل سامى سيف؟

ج: هو أنا شفته وهو بيركب العربية وكان ماسك ذراعه وقال ان ذراعه مكسور ومضروب فى رأسه

س: هل أوضح على ظروف إصابته ومحتثيها؟

ج: لا

س: ما أوصاف نبيل سامى سيف؟

ج: هو شاب جسمه مليون متوسط الطول قمحاوى اللون وبيلبس جلباب

س: وما هي الحالة التى وجدت عليها وهيب جرجس حنا؟

ج: هم جابوه منه جوه بيته على بطانية وأنا ما سمعتوش بيتكلم

س: هل ناظرته حينئذ؟
ج: أنا كل اللي شفته وهو فى الباطنية كان هدومه مليانة دم ولكن معرفش اصابته ايه بالضبط
س: وما هي الحالة التي شاهدت عليها مريم قسطنطين شنودة؟
ج: الحقيقة أنا لم ادقق فيها وكل اللي حصل انهم انخلوها السيارة محمولة
س: ألم تتبين إصابتها؟
ج: لا
س: هل كانت فى وعيها فى ذلك الوقت
ج: معرفش ما اخنتش بالي انما اختها امل هي اللي كانت بتبكي وتصرخ ولما حاولت اهديها قالتلى ان
عمتى اللي هي أمها بونه القمص جبرائيل ماتت بعد ما ضربوها بالنار
س: وهل حدثك أمل قسطنطين عن ظروف مقتل والبتها وإصابة شقيقتها؟
ج: لا كل اللي قالته إن أمي ضربوها بالنار وماتت
س: ألم تخبرك بأسماء وأشخاص الجناة
ج: لا
س: وهل علمت فيما بعد بطرف الواقعة وأشخاص الجناة؟
ج: لا لأنني حتى هذه اللحظة لم أقابلهم.
س: ومتى بلغتكم مستشفى دار السلام؟
ج: بعد الساعة الرابعة مساء بقليل
س: والى متى بقيت بالمستشفى؟
ج: احنا على طول نزلنا المصابين وبعدين العقيد لخبرنا انه مطلوب فى المركز ومنع من العودة إلى
الكشع لوجود أحداث شغب فى دار السلام وكان عايز يتركنا فى المستشفى ولكن احنا فضلنا البقاء معه
فى المصفحة وذهب بينا إلى مكان الشغب فى دار السلام وبعدين توجه إلى المركز وعاد بينا إلى الكشع
حوالي الساعة الخامسة والنصف مساء
س: قررت انك توجهت مع عقيد الشرطة داخل السيارة المصفحة إلى أماكن الشغب بمركز دار
السلام فأين تقع هذه الأماكن تحديداً بذلك المركز وما الذى شاهدته؟
ج: السيارة توقفت بنا عند سور المدرسة الابتدائية والإعدادية مواجهة شارع فرعى فيه عيادة دكتور
اسمه انور زكريا وكل ما رأيته حرائق فى ذلك الشارع فى المحلات وأثناء وقوفنا حضرت المطاقى
س: وهل تفقدت مواقع الأحداث بالكشع بعد ما عدت بعد توصيل المصابين؟
ج: لا أنا عدت إلى منزلي مباشرة بالسيارة المصفحة ومعى القس بولا فؤاد ولم نخرج إلا بعد حضور
وفد البابا وطلب منا مقابلته فى المركز وكان ذلك بعد الساعة الثانية عشرة بالليل
س: ألم تتقابل مع أحد من أهل قرية الكشع عقب وصولك إليها؟
ج: لا أنا لم أقابل إلا أخوتي الكهنة فهم حضروا فى البيت عندي
س: هل علمت بتفاصيل وقائع العنف التي تمت فى ذلك اليوم فيما عدا ما ذكرته آنفاً
ج: لا
س: ألم يحدثك من زاروك من الكهنة فى هذه الأمور؟
ج: احنا جميعاً كنا فى حالة ذهول مما حدث ولكنى كنت باسمعهم يقولوا فى عدد مصابين ومتوفيين
كثير.
س: قررت انك لم تغادر مسكنك حتى استدعيت لمقابلة وفد البابا بمركز دار السلام فهل حتى ذلك
الحين لم تتفقد مواقع الأحداث؟
ج: لا
س: ومتى غادرت مسكنك متوجهاً إلى دار السلام؟
ج: بعد الثانية عشر بالليل وركبت أنا والملاة الكهنة فى عربية مصفحة جاءت خصيصاً وتوجهنا إلى
مركز شرطة دار السلام وتقابلنا مع الوفد
س: من هم أعضاء الوفد الكنسي اللذين تقابلت معهم؟
ج: الأنبا صرابامون رئيس دير الأنبا بيشوى والأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة
س: فصل لنا مجريات ذلك اللقاء
ج: هم استفسروا منا عما حدث فحكينا لهم ما وقع يوم الجمعة وما تطورت إليه الأمور فى الوضع
الحالى

س: ما الذى حدثتهما بشأنه من وقائع؟

ج: رويت لهما ما حدث وما شاهدته يوم ٢٠٠٠/١/٢ من أحوال المصابين وهى الوقائع الخاصة بوهيب جرجس وابنه عنتر ونبيل سامى سيف ومريم قسطنطين فقط

س: هل حدثتهما بشأن وقائع أخرى؟

ج: لا وهذا الكلام حدث بحضور قادة رجال الأمن

س: ما قولك فيما قرره لواء أحمد أحمد أبو حرب مساعد منطقة شرق سوهاج من انه فى يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ وعقب انتهاء الصلاة فى الكنائس وحوالى الساعة العاشرة والرابع صباحاً شاهد تجمع من المسيحيين بالقرب من كنيسة أبى سيفين فتدخل لتفرقة هذا التجمع وتمكن من إقناعهم بذلك إلا أنه وعلى أثر ذلك مباشرة تناهى إلى سمعه صوت أجراس كنيسة الملاك تدق بطريقة وصفها على حسب قوله بالأجراس الجنائزية فما مدلول ذلك لديك؟

ج: أولاً أنا فى هذه الساعة لم أكن موجوداً فى الكشخ لأنه فى العاشرة صباحاً كما قلت غادرت الكشخ إلى البلينا

س: ألم يكن أحداً من كهنة كنيسة الملاك موجوداً فى ذلك الحين؟

ج: طبعاً كان موجود القس رويس منقربوس والقس بسادة غبريال.

س: وما قولك وقد أضاف كذلك انه وقبل انتهاء دقات الأجراس فوجئ بإطلاق الاعيرة النارية بكثافة تنبعث من أكثر من موضع من الجهة الشرقية حيث الكثافة المسيحية والجهة الغربية حيث الكثافة المسلمة

ج: أنا لم أكن حاضراً فى ذلك الوقت

س: كما قرر أيضاً أن الأحداث قد انطلقت وتفاقت فيما بعد وقد سمع اصوات الاعيرة النارية تنطلق من أعلى كنيسة أبى سيفين

ج: أولاً أنا لم أكن موجود فى اللحظات نظراً لتوجهي إلى البلينا ولكن منطقياً كيف يتم إطلاق النار من برج الكنيسة أبى سيفين والذى يسكن من خلفه الكثافة السكانية المسلمة والتى يقول انها أطلقت اعيرة نارية وبما ان البرج عبارة عن أربعة أعمدة فارغة لا يوجد بها مباني ولا سقف فكيف يتم منها ضرب النار فمن الأسهل أن يصطادوه من جوار الأعمدة الفارغة التى لا يوجد بها مباني.

س: وعلى أي نحو إذن تطورت وتفاقت الأحداث يوم ٢٠٠٠/١/٢

ج: التى سمعته أن رجال الأمن اللى كانوا موجودين فى الكشخ هذا اليوم حاولوا إقامة الأكشاك المتلفة مرة أخرى مع أصحابها المسلمين وهنا حدثت المشاجرة والخلاف وما صاحب ذلك حسبما أعتقد من شتائم وخلافه فتطور الامر وهذا ما سمعته

س: ألم تسمع إذن بواقعة دق الأجراس الجنائزية وما أعقبها من تبادل الاعيرة النارية؟

ج: هذا الكلام سمعته ولكن من قيادات الأمن ولكن ليس معنى دق الأجراس أنها علامة لشيء كما يقولون لأن الأجراس عندنا وفى كل الكنائس فى الجمهورية تكون لما يتوفى أحد والاربعينات

س: هل يعنى ذلك انه كان فى ذلك اليوم مناسبة لدق الأجراس لوفاة أحد أو حتى أربعين يوماً على وفاته؟

ج: غالباً كانت هناك حالة وفاة.

س: ألا تستطيع الجزم بذلك؟

ج: لا بالتأكيد كان فى حد متوفى ولكن أنا مش متذكر مين هو

س: هل تعرف محمد رجب محمد؟

ج: لا

س: ما قولك وقد قرر سالف الذكر بالتحقيقات من انه عندما علم بوقوع أحداث العنف بالكشخ سارع لأحضار شقيقه من المعهد الدينى ولدى عبوره الجسر شاهدك تحمل بندقية وإلى جوارك آخر يحمل طبنجة وانك ما إن رأيته استبدلت الطبنجة بالبندقية فتناولت الاخيرة لمن كان إلى جوارك وأخذت منه طبنجته وأطلقت على المذكور أربعة أعيرة نارية أصابت إحداها فى بطنه والآخرى نفذت من ذراعه؟

ج: أنا ما كنتش موجود لحظة اندلاع الأحداث وكنت مغادر الكشخ اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً ولم يحدث هذا على الإطلاق وإذا كان هناك خلاف ومشاكل فى الكشخ ورأى وأنا أحمل سلاح فكيف لم يتحاشانى ويهرب وهذا فرض جدلى وأنا على قدر علمي انه كان فى إجازة بالنسبة للمدارس فيما عدا الشهادة الإعدادية كان عندهم امتحانات فيجب الاستعلام إذا كان شقيقه هذا فى أي سنة دراسية وإذا كانت هناك إجازة فى المعاهد الأزهرية ألم كانت هناك دراسة؟

س: (كلمة غير مفهومة) محمد رجب محمد حدث حوالى الساعة الثانية عشر ظهراً فى ذلك اليوم؟

ج: سبق وأن قلت إن كنت في البلينا توجهنا إلى سوهاج وكان معي القمص لوقا الجبلى والقس بولا فؤاد لمقابلة السيد مدير الأمن ورجعنا الكشع ووصلنا الساعة الواحدة والخامسة والثلاثين الظهر تقريبا وبقيت فيها إلى الساعة الثالثة مساء

س: وما قولك وقد أضاف انك كنت تقصد من ذلك قتله؟

ج: هذا كلام غير صادق وغير صحيح وأنا لم أكن موجوداً.

س: وما هي صلتك بعبد الرحمن محمود عبد الرحيم؟

ج: معرفهوش

س: ما قولك وقد قرر كذلك بالتحقيقات انه في طريقه إلى المعهد الدينى رآك تحمل سلاحاً ألياً ومعك آخرين من المسيحيين وما ان رأيته حتى أطلقت عليه عياراً نارياً اصابه فى ركة وذلك حوالى الساعة الحادية عشر صباحاً

ج: محصلش ، فى هذه الساعة كنت قد وصلت إلى البلينا ومعى القمص لوقا الجبلى وسائق السيارة عياد تامر أرسل من الكشع وفى هذا المكان بالذات كانت تتواجد فيه قوات الأمن فلماذا لم يمسونى وأنا كنت أحمل سلاحاً إذا فرضنا هذا جدلاً

س: كما أضاف انك وآخرين قد عمدتم إلى الاعتداء على أي مسلم يمر من ذلك المكان.

ج: ده لا يمكن ان يحدث أبداً لأن المسلمين أخواتى وأنا فى الأصل لم أكن موجوداً.

س: كما قرر انك كنت تقصد من ذلك قتله.

ج: محصلش.

س: ما قولك وقد ثبت بالتقرير الطبى الموقع عليه اصابته بطلق نارى اسفل الركبه اليسرى

ج: أنا لا أعرف من الذى اصابه

س: وما هي صلتك بالنميرى يونس عباس؟

ج: لا أعرفه

س: ما قولك وقد قرر بالتحقيقات انه أثناء توجهه لإصطحاب شقيقه من المعهد الدينى وفى حوالى الساعة الحادية عشر صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ وفى طريقه إلى المعهد قابلته ومعك آخرين مسلحين وكان بحوزتك بندقية أليه أطلقت منها تجاهه عياراً نارياً اصابه فى ساقه اليسرى

ج: أنا لم أكن موجوداً فى هذه الساعة وكنت فى البلينا كما أوضحت سابقاً وكان معى القمص لوقا الجبلى والسائق عياد تامر أرسل ولم يحدث هذا على الإطلاق بالإضافة إلى أن هذا المكان هو أقرب مكان للتواجد الأمنى فلماذا لم يتم القبض على متلبساً بسلاحى وأنا بجوار النقطة

س: وما قولك وقد قرر انك كنت تقصد من ذلك قتله

ج: لم يحدث هذا كما قلت

س: كما أضاف انك ومن كان بصحبتك كنتم تتصدون للعابرين من المسلمين فى ذلك المكان لتحقيق الخلاف فيما بين المسلمين والمسيحيين

ج: هذا لم يحدث مطلقاً وأننى أرى أنها كلها روايات متقاربة من بعض ومرتببة ولا أعلم من المدبر لهذه الروايات

س: ما هي صلتك بالسباعى عبد المقصود محمود سليمان؟

ج: معرفهوش خالص لا شكل ولا اسم.

س: وما هي صلتك ببقطر يونس مشرف وكوكو وبيبو عياد بطرس؟

ج: ببقطر يونس من عزبة سعد وليس من الكشع وأنا أعرفه اسماً وشكلاً ولكن لا علاقة لى به أما بيبو وكوكو عياد بطرس فهم من عزبة سعد وليسوا من الكشع ولكنهم مقيمين بالكشع ولا علاقة لى بهم

س: ما مدى معلوماتك عنهم؟

ج: اللى أعرفه أن ببقطر موظف بمجلس القرية وبيبو وكوكو عندهم ورشة خراطة فى الكشع ولا أعرف عنهم أكثر من هذا وهمه لأنهم من عزبة سعد فأنهم يستعينوا بكهنة كنيسة مارجرجس بعزبة سعد فى مناسباتهم وافرأهم ولا يصلون بكناثس الكشع

س: ومن أين تقف معرفتك بهم إذا؟

ج: لأنهم موجودين بالكشع

س: ألم تلتقى بهم أو بأيهام يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢

ج: أبداً على الإطلاق

س: ما قولك وقد قرر السباعى عبد المقصود محمود سليمان انه وفى حوالى الساعة الثانية عشر

ظهراً وعند عبوره جسر الكشح شاهدك ويقطر يونس مشرف وكوكو وبيبو عياد بطرس يحملون أسلحة آلية نارية؟

ج: لم يحدث هذا لأنني في هذا الوقت كنت في طريقي إلى سوهاج لمقابلة مدير الأمن ولم أكن موجوداً في الكشح أساساً

س: كما قرر كذلك أنه سمعك تأمر المذكورين بإطلاق الأعيرة النارية عليه بدعوى أنه مسلم

ج: محصلش والمسلمين دول أخواتي ولا أرضى لهم بالضرب ولم أكن موجوداً في الكشح في هذا الوقت

س: وإضاف كذلك أنك تعرفه شخصياً حيث أنك تدخلت من قبل في حل مشكلة طرأت فيما بينه واحد المسيحيين؟

ج: محصلش وأنا غير متذكر المشكلة ولا الشخص

س: كما أضاف أيضاً أنك والباقيين صوبتم تجاهه واطلقتم أعيرة نارية من مسافة خمسة عشر متر تقريباً حيث أصيب بطلق نارى في بطنه

ج: لم يحدث هذا لعدم وجودي في الكشح

س: وإضاف كذلك أنك كنتم تقصدون من ذلك قتله؟

ج: محصلش

س: ما هي صلتك بأبو الفضل أبو القاسم ابراهيم الشهير بخلف

ج: أنا أعرفه شكلاً واسماً ولكن لا توجد بيني وبينه تعاملات

س: وكيف تحققت معرفتك بشخصه واسمه؟

ج: أعرفه كأى إنسان في البلد

س: ما هي معلوماتك عنه؟

ج: مفيش أي معلومات عنه

س: هل توجد خلافات سابقة بينك وبينه

ج: أبداً على الإطلاق

س: ما قولك وقد قررت بالتحقيقات أنه في يوم ٢٠٠٠/١/٢ حوالى الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً ولدى بلوغه المعهد الدينى لأصطحاب نجله شاهدك ومعك آخرين وكان بيدك طبنجة وما أن شاهدته حتى ناولت أحد الذين كانوا معك الطبنجة وأخذت منه البندقية واطلقت عليه عياراً نارياً أصابه في ساقه قاصداً من ذلك قتله إلا أنه عدى فاراً

ج: لم يحدث وفي ذلك لم أكن موجوداً قلت وكنا في بداية تحركنا من مطرانية البلبينا متوجهين إلى سوهاج لمقابلة مدير الأمن وكان معى القمص لوقا الجبلى والقس بولا فؤاد

س: وما قولك وقد وصف السلاح الآلى الذى استخدمته فى الواقعة بأنه ذو حزام "قايش" أحمر وهو ما وافق وصف السلاح حسبما جاء بأقوال المجنى عليه عبد الرحمن محمود عبد الرحيم

ج: هذا لم يحدث وأنا لم أحمل سلاحاً ولا أستخدم سلاح ولا أتصور أنه فى رجل دين يستخدم سلاح

س: وبما تعلل أقوال المجنى عليهم سألنى الذكر على النحو المبين سابقاً؟

ج: هذا أمر مدير المقصود به إدخال رجال الدين فى المشاكل التى حدثت باعتبارهم رموز فى حدود المجتمع المسيحى والإسلامى كذلك

س: أين يقع مسكنك ببلدة الكشح؟

ج: فى شارع صليب بشيت والى جوار كنيسة الملاك ومدافن المسيحيين

س: كم يبعد مسكنك من المعهد الدينى بالكشح؟

ج: أكثر من أربعمئة متر تقريباً

س: الثابت من واقع إثبات الشخصية الخاص بك أن اسمك هو القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح فهل القس يعد اسماً أم لقباً دينياً

ج: بالنسبة للكهنة والرهبان فكلمة القس جزء لا ينفصل عن الاسم ولذلك فأننا أسمى القس جبرائيل عبد المسيح

س: وإذا ما ذكر الاسم على نحو "القمص جبرائيل عبد المسيح جبرائيل" فلمن ينسب هذا الاسم ومن يكون المقصود به؟

ج: أكيد أكون أنا المقصود به خصوصاً وأن جدي قبل أن يترسم كاهناً كان اسمه متوشلح وبعد أن

ترسم اصبح جبرائيل فان قيل القس أو القمص جبرائيل عبد المسيح جبرائيل فى الكشح فلكون أنا

س: أنت متهم بتولي عصا هاجمت طائفة من السكان؟

ج: لم يحدث هذا على الإطلاق كما ذكرت سابقاً

س: كما أنك متهم بالاشتراك فى اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والسرقة بالإكراه والإتلاف العمدى لممتلكات الغير وحياسة أسلحة نارية ونخائر بغير ترخيص بقصد استعمالها فى أغراض مخلة بالامن والنظام العام

ج: لم يحدث

س: كما أنك متهم أيضاً وآخرين بالشروع فى قتل كل من محمد رجب ونميرى يونس عباس وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم والسباعى عبد المقصود وسليمان وأبو الفضل أبو القاسم إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار والترصد

ج: هذا لم يحدث إطلاقاً

س: كما أنك متهم كذلك بالاشتراك مع آخرين فى سرقة البضائع المبينه وصفاً بقيمة بالأوراق والملوكة للديب أحمد عبد العال وكمال فرج بدر والسيد حمدي عباس وعلى محمد على وسليمان عبد الكريم رايف وإبراهيم حسن أحمد وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليهم

ج: لم يحدث

س: كما أنك متهم أيضاً بالإشتراك مع آخرين فى إتلاف الاكشاك والعربات والفرش الخاصة بالمجنى عليهم المذكورين وآخرين

ج: لم يحدث

كما أنك متهم بحياسة واحراز اسلحة نارية ونخائر بغير ترخيص

ج: لم يحدث

س: هل لديك أقوال أخرى ج: نعم كل هذه التهم المنسوبة لا أعتقد أبداً أن تنسب لرجل دين لأن هذا ليس منهجه فى تكوين العصابات أو السرقة أو جرائم بقصد ارتكاب القتل لكن رجل الدين له مكانته وينادى ويعلم من على المنابر ومن خلال الخطب أن يغير الناس إلى السلوك الأفضل فكيف يعلم وهو واقع فى مثل هذه التهم لأن فاقد الشيء لا يعطيه والديانات السماوية التى نكرز ونعلم بما أنزلته لم تتأدى إلا بالقيم والمبادئ فإن كان هناك أناس يبروا هذه المكائد فنحن نقف فى العدالة بالهام من الله وبصوت الضمير إلى أن يكشف جرم من يبر هذه الاتهامات والمكائد لنا

س: هل لديك ما تضيفه

ج: لا

تمت أقواله وتوقع منه

القس جبرائيل عبد المسيح متولشج

رئيس النيابة

ملحوظة: هذا وقد قرر الحاضران مع المتهم انه من واقع التحقيق يتبين ان كل هذه الاتهامات الموجه للمتهم هى مجرد أقوال مرسله لا يساندها واقع ولا يدعمها دليل كما ان التحقيقات قد خلت من ثمة تحريات وجهت اتهامات من قريب أو من بعيد إلى المتهم المائل اللهم إلا أقوال الشهود والمجنى عليهم وهم أصحاب مصلحة فى هذا الاتهام وليس منطقياً أن يصلح الشخص خصماً وحكماً فى آن واحد وعليه فإن الدفاع الحاضر مع المتهم يقرر فضلاً عن ذلك أن الاتهامات رواياتها قد تناقضت فيما لا يمكن سلطة التحقيق أن تطمئن إلى من (٩) عنهم من خلال التفريق حيث معظم من اسندوا هذه الاتهامات جاءت أقوالهم مشبوهة وموجهة ولا يقبل أن يؤخذ كلام قائل على انه دليل يربأ من التفريق حيث كل هذا لا يعدوا نيل من رمز يعيش بين المسلم والقبطي يشارك كلاهما أفراده وأحزانه ولم يتجاسر يوماً على أن يقلب طرفاً على آخر وهو الذى سيقبى بينهم ما بقيت المودة بين المسلم والمسيحي وعليه فإن الدفاع الحاضر مع المتهم يلتزم بإخلاء سبيله من سراي النيابة وأقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم وقررنا الآتي: أولاً: يخلى سبيل المتهم القس جبرائيل عبد المسيح متولشج إذا سدد ضماناً مالياً قدره ألف جنيه ما لم يكن مطلوباً أو محبوساً لسبب آخر.

ثانياً: تعرض الأوراق

رئيس النيابة

٢٦- موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق بشأن أحداث الكشخ الثانية

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

الدور المائس - ١٠/٨ شارع متحف النيل - منيل الروضة - القاهرة - مصر

هاتف: +٢٠-٠٢-٣٦٣٦٨١١

+٢٠-٠٢-٣٦٢٢٤٦٢

+٢٠-٠٢-٣٦٢٢٦١٢

فاكسيلي:

E-Mail: cohr@dsce.gov.eg; cohr@link.com.eg

Home Page: <http://www.cohr.org.eg>



٢٠٠٠/٩/١٥

موجز عن

نتائج بعثة المنظمة المصرية لتقصي الحقائق بشأن

أحداث قرية الكشخ بسوهاج

مقدمة

تابعت المنظمة المصرية لحقوق الانسان أحداث العنف التي شهنتها قرية الكشح بمحافظة سوهاج والتي بدأت يوم ١٢/٣١/١٩٩٩ وقد أرسلت المنظمة المصرية بعثتين لتقصي الحقائق، كانت الاولى وقت اندلاع الاحداث فى الفترة من ٢ الى ٥ يناير ٢٠٠٠، ونظرا لتوتر الموقف داخل القرية فقد واجهت البعثة صعوبات شديدة حالت دون استكمال أعمالها ومن ثم فقد أرسلت المنظمة بعثتها الثانية فى الفترة من ١٦ الى ٢١ يناير وقد استطاعت أن تلتقي بجميع الأطراف وفيما يلي أسماء من التقت بهم البعثة:

سكرتير عام محافظة سوهاج
مدير أمن سوهاج

لواء/ فاروق عبد الرضى
لواء / مصطفى اسماعيل
العقيد / مأمور مركز دار السلام
النتقيب/ رئيس نقطة الكشح
المحامى العام لنيابات سوهاج

رئيس المجلس الأعلى بمركز دار السلام. حسن محمد اسماعيل رضوان
عضو مجلس الشعب. حسن رضوان

سرجاعوس بقطر موسى
الأتبا ويصا
الأب أنطونيوس
سكرتير الأتبا باخوم

بعض القساوسة بالكشح (جبرائيل عبد المسيح، مرقص عبد المسيح، سوريال عبد المسيح، بسادة)

رئيس الوحدة البيطرية بالكشح
رئيس الوحدة الصحية
رئيس مكتب تموين الكشح
عمدة البلابيش المستجدة
عمدة أولاد سالم
عمدة أولاد طوق غرب

نحو ٣٠٠ من مواطني الكشح والقرى المجاورة
وقد قامت البعثة بالأعمال التالية:

تقصي الحقائق حول مقتل ٢٢ مواطن

تقصي الحقائق حول إصابة ٢٤ مواطن

تسجيل ٤٩ شهادة لشهود عيان عن الأحداث بشكل عام

تقصي الحقائق بشأن إتلاف ٢٧ منزل

تقصي الحقائق بشأن إتلاف ٤٥ محل تجارى

تقصي الحقائق بشأن إتلاف ٢٩ كشك خشبي

وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة فى هذا الموجز تتضمن فقط وصفاً لمنطقة الكشح وملابسات الأحداث، وملاحظات المنظمة على شهادات الشهود الذين استمعت إليهم. أما تقرير المنظمة عن أحداث الكشح فسوف يصدر لاحقاً بعد الإطلاع على تحقيقات النيابة العامة والتي تجرى الآن

تحقيقاتها مع المتهمين فى هذه الأحداث.^{١٤}

١- مواقع ومعلومات:

تتبع قرية الكشح إدارياً مركز دار السلام بمحافظة سوهاج، وتقع على مسافة ٦٥ كم من مدينة سوهاج، ومسافة ٥ كم من مدينة دار السلام وتعد آخر الحدود الجغرافية للمحافظة المتاخمة لمحافظة

١٤- لم يصدر التقرير النهائى الذى أعته المنظمة حول أحداث الكشح الثانية بسبب الضغوط التى مارسها السلطة والذى ننشره فى ملاحق هذا الكتاب

قنا من الجنوب. والدخول للكشخ يكون عبر الطريق الصحراوي لمصر أسوان من خلال ثلاث مداخل هي: المدخل البحري طريق إسفلتي فى اتجاه قرية النغاميش بمسافة حوالي ٥ كم ثم إلى اليسار حيث شارع بورسعيد والمدخل القبلى عن طريق مصر أسوان مباشرة لشارع صليب بشيت والذي ينتهي إلى شارع بورسعيد، والمدخل الثالث عبر طريق الخيام والذي ينتهي أيضاً إلى شارع بورسعيد.

ويحيط قرية الكشخ من الشمال قرية العقول وتبعد حوالي ١ كم، وعزبة الشيخ بطيخ وتبعد حوالي ١ كم، وقرية أولاد طوق غرب وتبعد حوالي ٣ كم، وقرية الزرازة وتبعد ٥ كم، والنصريات وتبعد حوالي ١٥ كم، وقرية أولاد سالم وتبعد حوالي ١٢ كم، ويحيط بها من الجنوب قرية البلايش قبلي وتبعد ١٢ كم، والبلايش المستجدة وتبعد ٧ كم، والبلايش البحرية وتبعد ٢ كم. ويحيط بها من جهة الشرق عرب الصايحة وعرب العطيات وتبعد حوالي ٢ كم، ويحيط بها من جهة الغرب قرية النغاميش وتبعد حوالي ٢ كم، وقرية دير النغاميش وتبعد ٢,٥ كم، وقرية الخيام وتبعد حوالي ٤ كم وقرية أولاد خلف وتبعد حوالي ٤ كم.

وتبلغ مساحة الكشخ نحو ٦ كم مربع، ويضم زمامها نحو ١٥٠٠ فدان وتشغل الكتلة السكانية نحو ٢٤٧ فدان يمتلك المواطنون المسيحيين حوالي نصف المساحة المزروعة. وتتركز ملكية الأراضي الزراعية فى عائلات أبناء شكر الله (نحو ٥٠ فدان)، ناجح متى اسكاروس (٤٠ فدان)، والباقي يمتلك مساحات تتراوح ما بين ربع ونصف وواحد فدان. ويملك المواطنون المسلمون باقي المساحة المزروعة وتتركز عند عائلات أبناء طاهر حسن بكر (عبد الخالق وأشقائه ١٥٠ فدان)، الحاج على ملحي (٥٠ فدان)، أبناء صديق (٥٠ فدان) والباقي موزع بمساحات ربع ونصف وواحد فدان.

ويقدر عدد سكان الكشخ طبقاً لتقدير المجلس المحلى لعام ٩٩ بنحو (٢٤٦١٨ نسمة) منهم (١٢٥٨) ذكور و (١٢٠٣٢) إناث، والتقديرات الشعبية تقدرها بـ ٣٥ ألف نسمة، ٧٠ بالمائة يدينون بالديانة المسيحية، وثلاثون بالمائة يدينون بالديانة الاسلاميه.

ويرجع تاريخ الكشخ إلى نحو ألف عام عندما قام البعض بالهجرة من قنا قاصداً أديرة أخميم حيث عثروا فى الطريق على آثار كنيسة الملك التى أنشأتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين وكانت الكنيسة مطمورة بالرمال. فقاموا بالتقيب عنها حتى ظهرت ثم أكملوا رحلتهم وطلبوا من راعى دير أخميم أن يعيشوا بجوار الكنيسة المكتشفة، فاستجاب لطلبهم ، وسميت من ذلك الحين الكشخ لمعناها فى اللغة ذهب وتفرق وهو ما حدث لهم.

وطبقاً للروايات الشعبية تعتبر عائلة القمامصة أول من سكن الكشخ من الأقباط وعائلة الكراشوة أول من سكنها من المسلمين وتتكون الكشخ من ١٢ عائلة، و٨ عائلات قبطية هم (القمامصة - السقاورة - الغرابلية - الجبلى - أولاد عبده - البراهمة - المخايلة - الملاخين)، و٤ عائلات مسلمة هم (الكراشوة - أولاد زيد - السباقات - العواصى)

وبالقرية ٤ مساجد وزاوية صغيرة هم (مسجد آل بكر، مسجد الكراشوة، مسجد آل سباق، مسجد عمرو بن العاص، وزاوية الشيخ فتح)، وبها خمسة كنائس هي (كنيسة الملك ميخائيل، كنيسة العذراء مريم، كنيسة أبو سيفين، كنيسة أبو شنودة، كنيسة مارجرجس).

وتعتبر الكشخ من القرى المتميزة فى الخدمات مقارنة بمثيلاتها مع الوضع فى الاعتبار أن كثيرا من المنشآت الخدمية تهاكت ولم يتم تجديدها. فيوجد بها (٢) مدرسة ابتدائي، (١) مدرسة إعدادي، (١) معهد أهري، وحدة صحية، وحدة بيطرية، مركز شباب، مركز شئون اجتماعية، مكتب بريد، بنك القرية، محطة مياه، سنترال نصف ألى ، جمعية زراعية، جمعية تعاونية، نقطة شرطة، ومجلس محلى يتكون من ٢١ عضو يمثلون قرية الكشخ والبلايش المستجدة، البلايش القبلي، والبلايش البحري وعزبة بطيخ، يمثل الكشخ ٦ أعضاء (٣ مسلمون و٣ أقباط). وتتبع الكشخ الدائرة الانتخابية لمركز دار السلام ويمثلها فى البرلمان النائبان حسن توفيق وعطية بربرى.

ويغلب على الكشخ طابع المدينة أو "البندر" ويبدو ذلك من خلال النشاط التجاري الذى تمارسه القرية فهي تعد مركز اقتصادياً وتجارياً للقرى والمراكز المجاورة فى المحافظة. وهذا التعدد فى الأنشطة يعد مصدراً لجذب سكاني لممارسة الأنشطة التجارية والاستقرار فيها عكس الطابع الغالب بمحافظة سوهاج بأنها "طاردة للسكان بحثاً عن العمل"

وتشتهر الكشخ بتجارة المواد الغذائية والأقمشة ومواد البناء ويوجد بها عدد كبير من الورش الحرفية ويبلغ عدد المحال التجارية والورش بالقرية "٥٣٢" محل يملك المسيحيون منها "٥١٧"

محلاً والمسلمون "١٥" محلاً موزعة كالتالى:

- شارع بورسعيد وبه (١٩٨) محلاً يمتلكهم مواطنون مسيحيون، و(٤) محلات لمسلمين
- شارع صليب بشيت وبه (١٠٧) محلاً يمتلكه مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم
- شارع مكتب البريد وبه (١٥) محلاً يمتلكهم مسيحيون
- شارع البوسطة القديمة وبه (٢٠) محلاً يمتلكه مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم
- شارع طريق ترعة الخيام وبه (٣٥) محلاً يمتلكهم مواطنون مسيحيون، و(٨) محلات يمتلكهم مسلمين

وقد ساهم تعدد وتنوع النشاط التجارى على انشاء شبكة طرق مرصوفة داخل القرية وشبكة أخرى تربطها بالقرى والمراكز المجاورة.

٢- ملاحظات على الطبيعة السكانية لقرية الكشح

تعتبر قرية الكشح ذات طبيعة ديموغرافية مختلفة وفريدة عن باقى قرى الريف المصرى. حيث يعمل المواطنون المسيحيون فى الأنشطة التجارية والمهنية والصناعية والحرفية، إضافة لإمتلاك جزء من الاراضى الزراعية، فيما يعمل المواطنون المسلمون فى القطاع الزراعى التقليدى، ويملك المواطنون المسيحيون ١٧٥ محلاً تجارياً ويمتلك المواطنون المسلمون ١٥ محلاً إضافة لبعض الأكشاك الخشبية. ومن الاختلاف فى الأنشطة والأعمال إلى الاختلاف فى أماكن السكنى، فيقيم المواطنون المسيحيون ويعملون فى النواحي البحرية والشرقية والقبلية فى شكل محيط وكتلة سكنية واحدة، بدخلها محالهم التجارية. ويقيم المواطنون المسلمون فى الناحية الغربية بجوار أراضيهم الزراعية. وتختلف أسماء الشوارع داخل كل كتلة سكنية "صليب بشيت، الأمير تادرس، الملك ميخائيل... الخ". ومن ناحية أخرى "عمر بن الخطاب، الإمام حسن، الشيخ الشعراوى... الخ" ومع ذلك فإن الكشح التى تستوعب مظاهر الاختلاف العديدة فهي أيضاً تستوعب التناقض لأنها منطقة جذب وطرد سكاني فى آن واحد.

فنظراً لارتفاع معدلات الاستثمار التجارى تجذب الكشح المواطنين من القرى والمراكز المحيطة للعمل والإقامة حيث ينضم السكان "الجدد" إلى الكتلة السكانية بالنواحي البحرية والشرقية والقبلية. ومن الأرباح وعوائد النشاط التجارى إلى البطالة والفقر نتيجة قلة عوائد الاراضى الزراعية فى الناحية الغربية التى تطرد سكانها فى صورة هجرة داخلية "القاهرة - ميناء السويس" وهجرة خارجية "السعودية".

وتتعدم أشكال المشاركة السياسية وما يرتبط بها من أنشطة ثقافية وفكرية حيث لا يوجد أثر أو دور لأحزاب سياسية سواء الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة. وعلاقة المواطنين بالأحزاب والممارسة السياسية، تتم فقط من خلال معرفتهم بأسماء وصور قيادات الأحزاب السياسية التى تتوافد إلى القرية إبان الانتخابات التشريعية والمحلية. وعقب الانتخابات يتفرق المواطنون إلى شواغلهم وهمومهم : العامل للعمل والمتعطل للفرار، ولا شئ يجمعهم سوى خطبة الجمعة وقداش الأحد.

٣- بيئة الأحداث:

فرضت الأحداث الدموية وما أسفرت عنه من مقتل ٢٢ مواطناً، تساؤلاً هاماً: هل الحادث عارض؟ أم أنه نتيجة واقع مجتمعي؟ وللإجابة عن هذين السؤالين لابد من تفهم الواقع وبيئته. وإضافة على ما ذكر سابقاً، برز فى الأحداث عاملان آخران يمثلان الموقع والحدث، فالواقع هو شارع بورسعيد وبه الأكشاك الخشبية المقامة أما المحال التجارية، والحدث هو الكشح ١٩٩٨:

(أ) الأكشاك

فى شارع بورسعيد، وهو الشارع التجارى الرئيسى بالقرية، ثمة أكشاك خشبية يمتلكها مواطنون مسلمون مقامة أمام محلات تجارية يمتلكها مواطنون مسيحيون. ففي مواجهة المحلات التى يمتلكها المواطنون المسيحيون (تجارة الجملة والقطاعي للمواد الغذائية والأقمشة والورش الحرفية وقطع الغيار... الخ) وعلى بعد مسافة تتراوح من ٢ إلى ٣ متر مربع توجد الأكشاك الخشبية التى يمتلكها المواطنون المسلمون (نشاطها بيع الخضار والفاكهة والأطعمة).

وفى حقيقة الأمر، تعتبر الأكشاك نمونجاً شائعاً فى مصر كأماكن للبيع والشراء تقع فى أدنى سلم النشاط التجارى، فحيث يوجد سوق شعبي توجد أكشاك خشبية وباعة متجولون، وآخرون يفترون

الأرض ببضاعتهم وجميعهم يتواجدون في نهر الطريق وعلى الأرصفة مجاورين للمحلات التجارية حيث يتنافس الجميع على اجتذاب الزبائن بأسعار أدنى وبضائع أجود. وتجمعهم أعراف وتقاليده تنظم التنافس التجاري وتلزم الجميع بشروط التواجد بالسوق أهمها أن يشق الزبائن طريقهم إلى المحلات التجارية بسهولة ويسر، ويشاهدون عن قرب ومن بعد البضائع في واجهة المحلات، وأي إخلال بهذه الشرائع يمثل إعتداء ومحاربة في الرزق. وهذا ما حدث في الأكشاك الخشبية بقرية الكشك حيث أعتبر وجودها (محاربة في الرزق) وبدلاً من تنظيمها كان التفكير في إلغائها وجودها.

يفسر هذا لماذا كانت الأكشاك جزءاً من الأحداث بل أهم عامل فيها، وذلك عندما انتقلت مشاجرة الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١ من شارع أحمد عرابي إلى موقع الأكشاك بشارع بورسعيد الذي لا يوجد فيها أي من أطراف المشاجرة!!*

وقد تلقت البعثة روايات مختلفة من شهود العيان بشأن تاريخ بناء الأكشاك، فيؤكد المواطنون المسيحيون أن إنشاء الأكشاك لا يتجاوز العشر سنوات، بينما يؤكد المواطنون المسلمون أن إنشاء الأكشاك يتجاوز خمسون عاماً منذ أن كان شارع بورسعيد ترعة ويفترش الأرض على ضفتيها المواطنون المسلمون حيث كانوا يبيعون الخضر. وبعد إلغاء التركة (ردمها) تحول شارع بورسعيد إلى شارع تجاري واستقل كل من كان يفترش الأرض المساحة على الطريق الجديد بإقامة كشك خشبي، وقدم بعض المواطنون المسلمون مستندات عبارة عن إيصال تحصيل رسم إشغال من الوحدة المحلية لقرية الكشك قبل عام ١٩٨٠.

وقد تأكد للبعثة أن هناك قرار إزالة سبق إصداره من رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشك لإزالة تلك الأكشاك المخالفة. فيما أوقف تنفيذه محافظ سوهاج بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١ بناءً على طلب عضو مجلس الشعب حسن رضوان. ولم يتأكد للبعثة الأسباب التي دفعت رئيس الوحدة المحلية بالكشك ومحافظ سوهاج لاتخاذ القرارات السالفة.

(ب) أحداث الكشك ١٩٩٨:

شهدت قرية الكشك منذ أكثر من عام في ١٩٩٨/٨/١٤ وقائع لاحتجاج وتعذيب بعض المواطنين (معظمهم أقباط) أثناء التحقيقات في جريمة قتل مواطنين مسيحيين، وانتهت التحقيقات إلى توجيه الاتهام إلى المواطن شيبوب وليم أرسل، وإحالة إلى محكمة الجنايات (القضية ما زالت متداولة). وقد أثبتت في حينها وبعدها- تداعيات على المستوى المحلي والدولي والتي صورت وقائع التعذيب على أنها طالت المواطنين لكونهم مسيحيين.

وتمثلت التداعيات المحلية في نفى المسؤولين لحجم وقائع التعذيب وتوصيفها بأنها تجاوزات بسيطة لبعض ضباط الشرطة. وفي حين لم تتخذ أية إجراءات ضد الضباط المسؤولين عن التعذيب سوى تحريك مواقعهم داخل مديرية أمن سوهاج، فقد تتردد (صحفياً) حصولهم على مكافآت بعد حفظ التحقيقات في بلاغات التعذيب، وفي تطور لاحق استدعى أحد رجال الدين المسيحي للنيابة. وقد استمرت الحملات الصحفية تأييداً لفكرة أن ما حدث مجرد تجاوزات بسيطة للرد على حملات موازية في الصحافة الأجنبية تؤكد اضطهاد الأقباط في مصر.

التداعيات الدولية:

وفي الولايات المتحدة الأمريكية نشط أعضاء الكونجرس بالحديث عن اضطهاد الأقباط في مصر، وانتهوا في أكتوبر ١٩٩٨ إلى قانون الحريات الدينية الذي صدر على غير أرائهم -في جزء منه- بعد أن نشطت دبلوماسية بعض الدول لصدور القانون دون الإشارة إليها (مصر، السودان، السعودية، الصين). وعلى المستوى الغير الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة، نشطت الجمعيات التي تعمل في مجال الحرية الدينية إضافة لتجمعات تضم مواطنين مصريين مقيمين بالخارج. تأكيداً لاضطهاد الأقباط في مصر وخاصة في الكشك. وساهمت التداعيات المحلية والدولية في ترسيخ وتعميق روح فقدان الثقة بالداخل لدى بعض المواطنين المسيحيين الذين عانوا من تلك التحقيقات وبطن العدالة. وظهر في الأفق سراباً رآه البعض طوق نجاه بالخارج التمسوا فيه عوضاً عن فقدان الثقة بالداخل.

* قامت البعثة بمعاينة مظاهر الإتلاف المتمثلة في التحطيم التام لـ ٢٤ كشك خشبي وبعض عربات اليد الخشبية المستخدمة في نقل البضائع أو بيع

التداعيات الداخلية:

وأدت أحداث العام الماضي لتحول قرية الكشح لسطح ساخن يغلى بمشاعر الطائفية والهزيمة والنصر لطرف تجاه الطرف الآخر خاصة مع حفظ التحقيقات في بلاغات التعذيب لأكثر من مرة، إضافة لتزايد الحديث عن التماس الحماية من الخارج تجاه تعسف الداخل. وكان للأجهزة التنفيذية والشعبية دور آخر فقد أثرت الابتعاد وعدم القيام بدورها لرأب الصدع في العلاقة بين المواطنين المسلمين والأقباط من ناحية وعلاقتهم بالدولة من ناحية أخرى.

وكان من أبرز تداعيات أحداث الكشح ١٩٩٨ حبس الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حافظ أبو سعدة، بسبب التقرير الذي أصدرته المنظمة عن تعذيب المواطنين في قرية الكشح. فقد تعرض للسجن أربعة أيام على ذمة التحقيقات في القضية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٩٨ حصر أمن دولة عليا في ديسمبر عام ١٩٩٨، ووجهت إليه نيابة أمن الدولة في حينه الاتهام بأنه (قبل نقوداً من دولة أجنبية بقصد عمل ضار بمصلحة مصر، وإشاعة أخبار ونشر دعايات كاذبة بالخارج من شأنها الأضرار بالمصالح القومية العليا للبلاد، فضلاً عن تلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة).

١- الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ (بداية الأحداث في شارع أحمد عرابي)

يتفرع شارع أحمد عرابي من شارع بورسعيد من الناحية الشرقية ويوجد به ١٢١ محل تجاري يمتلكهم مواطنون مسيحيون (ويقيم بالشارع مواطنون مسيحيون فقط)، وفي نهايته يتقاطع مع شارع الشيخ فتح حيث يقع ١٥ منزلاً لمواطنين مسلمين مجاورين لمقابر المسلمين. في نحو الساعة ٣،٣٠ عصراً أمام المحل رقم ٦٥ للملكة راشد فهم منصور أبو عروق، لتجارة الأقمشة والخردوات، حضرت سيدة* لاسترجاع بضاعة سبق شرائها من التاجر، وأثناء حوارها مع أيمن نجل التاجر حدثت مشادة كلامية بينهم انتهت بانصراف السيدة، وحال انصراف السيدة تصادف مرور عوض حسين (من أهالي القرية لا يقيم بشارع أحمد عرابي) وجرى حديث مع التاجر وابنه بشأن تعديهم بالقول على السيدة، وانتهى حديث الثلاثة بمشاجرة.

وفي نحو الساعة ٤ عصراً أثناء توجه التاجر راشد فهم إلى نقطة الشرطة لتقديم بلاغ، وعند الكوبري القبلي -على مقربة من النقطة- استوقفه بعض أقارب عوض حسين وتجددت المشاجرة مرة أخرى بحضور أقارب راشد فهم. وانتهت المشاجرة بين الطرفين الساعة ٤،٣٠ عصراً تقريباً. وقد رفض جميع المقيمين وأصحاب المحلات في ش احمد عرابي الإدلاء بشهادتهم للبعثة سوى مواطن واحد فقط هو صاحب العقار الموجود به محل راشد.

وإثناء أذان المغرب وفي شارع بورسعيد وبعد انصراف أصحاب الأكشاك من المسلمين لتناول طعام الإفطار، قام بعض المواطنين المسيحيين بإتلاف وتحطيم الأكشاك الخشبية، عدا ثلاث أكشاك مملوكة لمواطنين مسيحيين.

وفي مساء الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩، عقب الإفطار علم المواطنون المسلمون بواقعة تحطيم الأكشاك، فقام بعض منهم بإتلاف وتحطيم عشرة محلات تجارية مملوكة لمواطنين مسيحيين والتي تقع في نهاية شارع بورسعيد وشارع مكتب البريد واستمرت هذه الوقائع حتى الساعات الأولى من صباح السبت*. وقد قامت البعثة بمعاينة أثار ومظاهر الإتلاف لعشرة محلات، وتمثلت في تحطيم الأبواب الخشبية الخارجية وتحطيم بعض المحتويات من الداخل.

٢- السبت ١/١/٢٠٠٠

غلب على قرية الكشح الهدوء النسبي اليوم التالي، وشهدت حالة استقرار أمني وحضور بعض أعضاء المجالس الشعبية والمحلية وكبار رجال العائلات واتفقوا على إنهاء الموضوع صلحاً، وأن يتوجه أصحاب الأكشاك المسلمين صباح الأحد لإصلاح ما تم إتلافه مساء الجمعة*

٣- الأحد ٢/١/٢٠٠٠

في نحو الساعة ٩،٣٠ صباحاً تقريباً، وحال توجه أصحاب الأكشاك إلى شارع بورسعيد لتنفيذ ما

* ما زالت مجهولة حتى تاريخه لم تستطع البعثة التعرف على اسمها أو شخصيتها حيث أجمع الشهود أنها من خارج الكشح ولا أحد يعرفها

* شارع مكتب البريد يبدأ من نهاية ش بورسعيد وبعد ثلثة الأول تبدأ منازل المسلمين

* لم تستطع البعثة التأكد من موافقة جميع المواطنين المسيحيين على ما تم في جلسة الصلح وخاصة عملية إصلاح الأكشاك وإعادة تهيئتها لمكانها

تم الاتفاق عليه فى جلسة الصلح - إصلاح الأكشاك - كان هناك تجمع من بعض المواطنين المسيحيين ينتظرون فى الشارع لإستكشاف ما سيؤول إليه موضوع إصلاح الأكشاك ومع تصادف خروج المواطنين المسيحيين عقب الصلاة (القداس) من الكنائس القريبة من شارع بورسعيد (كنيسة الملاك ميخائيل، أبى سيفين، السيدة العذراء). واعترض بعضهم على عملية إصلاح الأكشاك وتطور الأمر إلى مشاجرة بين الطرفين استخدمت فيها الأيدي والطوب والعصى.

وفى ذلك الحين دقت أجراس كنيسة الملاك ميخائيل إيداناً للصلاة (القداس) لوفاة المواطن الكسان ملوك، كان قد توفى وفاة طبيعية مساء السبت ١/١/٢٠٠٠* وقد فسر بعض المواطنين المسلمين دقات أجراس الكنيسة بأنها إنذار لتجميع المسيحيين إعلاناً عن وجود خطر يحيق بالمسيحيين فى قرية الكشح. وقد تردد أن أحد المواطنين المسلمين استقل سيارة بها ميكرفون، وأشاع فى الكشح والقرى المجاورة لها أن دقات أجراس الكنيسة تعلن الحرب على المسلمين بالكشح وأنهم فى خطر. كما أشيع أيضاً أن المسيحيين ستموا مياه الشرب (ووجدت الشائعة الأخيرة صدق لأن العاملين بمحطة المياه مواطنين مسيحيين). وقد استمعت البعثة لروايات عديدة متفاوطة بشأن الشائعة تنحصر فى أن مصدرها السيارة سالفة الذكر ومثذنة لأحد المساجد، فيما ظلت شخصية الشخص مصدر الشائعة مجهولة. وبعد أن انتشرت الشائعات وأوغرت ما فى الصدور من مشاعر روح التعصب، بدأت الأحداث الدموية التى استمرت حتى الساعة الرابعة من مساء الأحد ٢/١/٢٠٠٠.

وتطورت وانتشرت الأحداث الدموية، بطلقات الرصاص وإضرار النيران فى الأملاك التى توجهت وفقاً للطبيعة الديموغرافية لقرية الكشح والقرى المجاورة لها التى سبق الحديث عنها. هذا ولم تستطع البعثة التأكد من بداية واتجاهات إطلاق النيران، حيث أن لكلا الطرفين (المسلمين والمسيحيين) رواية تفيد أن الطرف الثانى هو الذى بدأ بإطلاق النيران بصورة عشوائية، وأن هناك أشخاص معينين كانوا يطلقون النيران بصورة عشوائية، فسقط ٢٢ قتيلاً وأكثر من ثلاثين مصاباً بالكشح فى الناحية البحرية والغربية وبالقرى المجاورة لها فى أماكن مختلفة، على النحو التالى:

أ- الناحية الغربية:

- قتل المواطن عبد المسيح محروس وابنته سامية فى منزلهما الذى يقع بشارع جانبى من شارع مكتب البريد.

- قتل المواطن ممدوح نصحى صادق ووائل الضبع ميخائيل بمنزلهما الذى يقع بطريق ترعة الخيام بالقرب من الزراعات.

ب- الناحية البحرية:

- قتلت المواطنة بونة القمص جبرائيل بمنزلها الذى يقع بشارع جانبى من ش بورسعيد على مقربة من الزراعات.

- قتل ثمانى مواطنين (جابر سدرى سعد، رفعت زغلول جابر، حليم فهمى مقار، وأبنائه اشرف وذكريا والأمير وعادل وميسون وعياد) بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى.

- قتل المواطن تادرس لاوندى، وابنه تامر بمنزلهما فى مواجهة الزراعات.

- قتل المواطن مهران لبيب شنودة، بمنزله فى مواجهة الزراعات بجوار مدرسة الكشح الابتدائية.

- قتل المواطن عاطف عزت زكى بالزراعات.

- قتل المواطن وهيب جرجس حنا بمنزله فى مواجهة الزراعات.

- قتل المواطنان عمدان ظريف ومعوض شنودة أثناء مروهما بالطريق الزراعى بين قرية الكشح وقرية أولاد طوق.

قتل المواطن رفعت فايز عوض أثناء مروره بالطريق بين قرية نفتق وقرية دير النغاميش وقرية الكشح.

قتل المواطن ايمن حشمت حمدي أثناء وقوفه على كوبري بمدخل قرية البلابيش المستجدة وتبعد عن الكشح مسافة ٢ كم.

وانتهت الأحداث فى الكشح حوالي الساعة الرابعة مساءً يوم الأحد الموافق ٢/١/٢٠٠٠ مع وصول الحشود الأمنية والقيادات رفيعة المستوى من القاهرة، وبدأت عملية البحث عن جثث القتلى، التى دفن منها ١٧ قتيلاً يوم الثلاثاء ٤/١/٢٠٠٠ واستمر دفن الباقي تبعاً، وما زالت توجد جثة مجهولة موجودة

* تقع كنيسة الملاك ميخائيل بشارع جانبى من شارع صليبى بشيت المتفرع من شارع بورسعيد وترى منارتها من جميع أنحاء القرية

بالمستشفى لم تدفن بعد.

٤- وعلى مدى يومي الأحد والاثنين ٣،٢ يناير ٢٠٠٠ امتدت أعمال الحريق والإتلاف فى أملاك المواطنين المسيحيين المقيمين بالقرى المجاورة للكشع (أولاد طوق غرب / شرق ، أولاد سالم ، البلايش المستجدة ، نقنق).

٥- ومع انتهاء أعمال البعثة يوم الجمعة الموافق ٢١/١/٢٠٠٠ كانت الأوضاع فى القرية على النحو التالي:

أ- استمرار تمسك كلا الطرفين (المسلمين والمسيحيين) برؤيته للأحداث بصورة تبرئه وتدين الطرف الآخر، لدرجة أن بعض روايات المواطنين المسلمين تقول "المسيحيين موتوا بعضهم وهما يضربوا نار عشوائى من فوق الأسطح وهما موتوا الغلابة منهم والأغنياء كانوا محمين". وبعض روايات المواطنين المسيحيين تقول "المسلمين كسروا الأكشاك بأيديهم".

ب- يكاد يكون هناك عقل واحد صاغ ولقن الروايات لكلا الطرفين حيث أن الروايات واحدة ومحددة بالأشخاص والأماكن وتتجه نحو اتهام اشخاص معينين فى الوقت الذى لا توجد فيه أى شواهد أو أدلة تدلل على صحة الروايات.

ج - إصرار المواطنين المسيحيين على تصوير الأحداث وتوجيهها فقط تجاه اتهام شخص معين فى جهاز الأمن نظراً لدوره فى أحداث الكشع ١٩٩٨ . ومن الغريب فى الأمر أن هذا الشخص يتردد اسمه ويتحمل المسؤولية الكاملة حتى فى روايات الأطفال.

د- تكريس مشاعر البغض والكراهية لكلا الطرفين تجاه بعضهما، واصبح كل طرف لا يتجول إلا فى محيطه وكنئلته السكنية. مع تأكيد المواطنين المسلمين بعدم التعامل التجارى مع المسيحيين أصحاب المحلات، وتردد هذا أيضاً فى القرى المجاورة مع الوضع فى الإعتبار أن الكشع هى المركز الاقتصادى والتجارى لجميع القرى المجاورة والمراكز الأخرى بالمحافظة عدا بعض الحالات التى يحكمها التجاور فى السكن والاحتياجات الملحة.

٥- استمرار ترك المواطنين المسيحيين لمنازلهم التى تعرضت لأعمال قتل أو حرق فى الأحداث، وأقامتهم طرف أقاربهم داخل القرية بالناحية الغربية والبحرية، ومنازل أقاربهم ضمن الكتلة السكانية بالداخل. ويرتبط بالشعور بتجدد الأخطار انعدام حركة المواطنين بالقرية بعد غروب الشمس وفى الصباح الحركة والتجول يكونان داخل المحيط والكتلة السكنية لكلا الطرفين.

٦- استمرار رفض المواطنين المسيحيين لأي أفكار لإعادة بناء الأكشاك بشارع بورسعيد، وبدلاً من الأخشاب السابقة حلت محلها مواد البناء والخرسانة المسلحة، أعادت تنظيم الشارع على النحو التالى:

- فى بداية شارع بورسعيد من ناحية اليسار أقيم عشرون محلاً تجارياً،

- فى نهاية ش بورسعيد وتقاطعه مع ش مكتب البريد بجوار الشئون الاجتماعية أقيم عشرون محلاً،

- فى منتصف ش بورسعيد تم إلغاء نهر الطريق وتسيير للمرور من الجانبين وأقيم مكان نهر الطريق ٢٦ محلاً تجارياً فى صورة أبنية متلاصقة من الخلف تفتح ابواب كل ١٣ محل منهم على أحد جانبي الطريق.

وتجدر الإشارة إلى أن أحداث قرية الكشع سبقتها حادثتين فى قرية مجاورة لها هي قرية أولاد طوق غرب حيث تقع كنيسة مارجرس. ففي أغسطس ١٩٩٩ بدأ إعادة بناء كنيسة مارجرس بقرية أولاد طوق غرب، التى تبعد عن الكشع بـ ٣ كم* وفى سبتمبر ١٩٩٩ تم الانتهاء من إعادة البناء لبنى الكنيسة المكون من ثلاث طوابق على مساحة ١٤٠ متر مربع، أستكمل البناء الخارجى (القواعد الخرسانية، الجدران عدا التشطيبات الداخلية). وفى أكتوبر ١٩٩٩ شرع فى بناء منارة الكنيسة الملاصق للجدار الخارجى الغربى من الجهة القبلىة. وفى الشهر ذاته أضرمت النيران فى منزل مجاور للكنيسة ملك المواطن القذافى عزمى "مسيحي" ولم تسجل خسائر فى الأرواح أو خسائر مادية، وقد علمت البعثة بحدوث معاناة من قبل الشرطة وأمن الدولة لمنزل المواطن ولم تتأكد البعثة من إجراء محاضر رسمية بالشرطة أو تحقيقات بالنيابة العامة.

ومن ناحية أخرى أفاد راعى الكنيسة - للبعثة- أنه شعر أن بناء منارة الكنيسة لاقى استياء من

* يقيم بقرية أولاد طوق غرب حوالى عشر أسر مسيحية، علماً بأن الكنيسة أنشئت عام ١٩٣٦ لخدمة مركز دار السلام وأولاد طوق غرب ونجع موسى.

وفى الفترة من ١٩٨٨ و ١٩٩٥ أغلقت الكنيسة لأسباب داخلية بها، وفى يوليو ١٩٩٩ صدر قرار إدارى بتجديد الكنيسة

المواطنين المسلمين الذين كانوا يساعدونه أثناء أعمال البناء في الكنيسة بتقديم الطعام والمشروبات لعمال البناء. وفي يوم ١٠/١٢/١٩٩٩ الساعة ٣ صباحاً أطلقت أعيرة نارية على الكنيسة من الخارج في اتجاه النوافذ والأبواب، ولم تسجل خسائر مادية أو خسائر في الأرواح. وقد علمت البعثة بحدوث معاناة من الشرطة وميلت أمن الدولة للحادث، ولم تتأكد البعثة من إجراء محاضر رسمية بالشرطة والتحقيقات بالنيابة العامة.

وأخيراً أوقف البناء في منارة الكنيسة بعد أن وصل ارتفاعها إلى ارتفاع مبنى الكنيسة (بالتطابق الثالث) وكانت أعمال البناء الخارجي قد انتهت، واستمر العمل بالتشطيبات الداخلية مع الاستمرار في إقامة الشعائر الدينية بالكنيسة.

ومع اندلاع الأحداث في قرية الكشح في ٣٠/١٢/١٩٩٩ سرعان ما انتشرت إلى قرية أولاد طوق غرب واستهدفت موقع واحد فقط هو كنيسة مارجرس وعلى مقربة منها موقع آخر هو منزل راعي الكنيسة القس سوريال حنا الذي يقطن بقرية أولاد طوق شرق. وحدث يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ الساعة ٦،٣٠ مساءً أن أطلقت أعيرة نارية بصورة عشوائية تجاه أبواب ونوافذ الكنيسة وتم اقتحامها عن طريق تحطيم النافذة والدخول منها للكنيسة والعبث بمحتوياتها. ومن مظاهر الإتلاف التي عاينتها البعثة:

على الباب الخارجي (حديدي) آثار لطلقات نارية عددها ٧

آثار تحطيم بالنافذة المطلة على الشارع

آثار حريق في بعض الصور الموجودة بالكنيسة.

وفي اليوم ذاته الأحد ١/٢/٢٠٠٠ أضرمت النيران بمنزل القس سوريال عبد المسيح راعي كنيسة مارجرس والمقيم بقرية أولاد طوق شرق شارع السادات. ومن مظاهر الإتلاف التي عاينتها البعثة: آثار حريق بالطابق الأول لسقف الغرفة (خشبي) وآثار لاحتراق أخشاب موجودة بالأرضية، وآثار لاحتراق كتب دراسية، كما تظهر آثار حريق على النوافذ المطلة على الشارع، ولوحظ بالطابق الثاني آثار لاحتراق بغرفة النوم متمثلة في إحتراق النافذة المطلة على الشارع، آثار لاحتراق بعض المفروشات والأغطية.

٢٧- تقرير أولى لبعثة تقصى الحقائق لأحداث قرية الكشح

تقرير أولى

لبعثة تقصى الحقائق لأحداث قرية الكشح

يحظر نشره أو تداوله

نسخة خاصة لأعضاء مجلس الأمناء

مدخل إلى قرية الكشح

تتبع قرية الكشح إدارياً مركز دار السلام بمحافظة سوهاج، وتقع على مسافة ٦٥ كم من مدينة سوهاج، ومسافة ٥ كم من مدينة دار السلام.

وتعد آخر الحدود الجغرافية للمحافظة المتاخمة لمحافظة قنا من الجنوب والدخول للكشح يكون عبر الطريق الصحراوي لمصر أسوان ويبعد مسافة ١,٥ ويغلب على القرية طابع المدينة أو البندر متمثلاً في الأنشطة المختلفة التي يمارسها سكانها حيث يغلب عليها الطابع التجاري وتعد مركزاً اقتصادياً وتجارياً للقرى والمراكز الأخرى بمحافظة سوهاج ونظراً لتعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية بها تعد مصدر جذب سكاني لممارسة الأنشطة التجارية والاستقرار فيها.

ويحيط قرية الكشح إلى الشمال قرية العقول وتبعد حوالي ١ كم، وعزبة الشيخ بطيخ وتبعد حوالي ١ كم، وقرية أولاد طوق غرب وتبعد حوالي ٣ كم، وقرية الزرازة وتبعد ٥ كم، والنصريات وتبعد حوالي ١٥ كم، وقرية أولاد سالم وتبعد حوالي ٢٠ كم ويحيط بها من الجنوب قرية البلابيش قبلي وتبعد ١٢ كم، والبلابيش المستجدة وتبعد ٧ كم والبلابيش البحرية وتبعد ٢ كم.

ويحيط بها من جهة الشرق عرب الصالحة وعرب العليات وتبعد حوالي ٢ كم ويحيط بها من جهة الغرب قرية النغاميش وتبعد حوالي ٢ كم، وقرية دير النغاميش وتبعد ٢,٥ كم، وقرية الخيام وتبعد حوالي ٤ كم وقرية أولاد خلف وتبعد حوالي ٤ كم.

وتبلغ مساحة الكشح نحو ٦ كم مربع، ويضم زمامها نحو ١٥٠٠ فدان وتشغل الكتلة السكانية نحو ٢٤٧

ويقدر عدد سكان الكشح طبقاً لتقدير المجلس المحلي لعام ٩٩ بنحو "٢٤٦١٨ نسمة" منهم "١٢٥٨٦" ذكور و"١٢٠٣٢" إناث، والتقديرات الشعبية تقدرها بـ ٣٥ ألف نسمة، ٧٠٪ بالديانة المسيحية، ٣٠٪ يدينون بالديانة الإسلامية.

وطبقاً للروايات الشعبية تعتبر عائلة القمامصة أول من سكن الكشح من الأقباط وعائلة الكراشوة أول من سكنها من المسلمين حيث يرجع تاريخ الكشح إلى حوالي ألف عام عندما قام البعض بالهجرة من قنا قاصداً أديرة أحميم فعثروا في الطريق على آثار كنيسة الملأك التي بنتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين وكانت الكنيسة مطمورة في الرمال واستمروا في التنقيب عنها حتى ظهرت ثم اكملوا رحلتهم، وسألوا راعي دير أحميم أن يعيشوا بجوار الكنيسة المكتشفة فأجاب لهم طلبهم وسميت منذ ذلك الحين الكشح لمعناها في اللغة ذهب وتفرق وهم ما حدث بالنسبة لهم

وتتكون الكشح من ١٢ عائلة، ٨ عائلات قبطية هم "القمامصة، السقاروة، الغرابلية، الجبلي، أولاد عبده، البراهمة، المخالية، الملاخين"، و٤ عائلات مسلمة هم "الكراشوة، أولاد زيد، السباكات العواصي".

وتعتبر الكشح من القرى المتميزة في الخدمات مقارنة بمثيلاتها مع الوضع في الاعتبار أن كثير من المنشآت الخدمية تهالكت ولم يتم تجديدها.

ودور العبادة في الكشح يتكون من أربع مساجد وزاوية صغيرة هم "مسجد آل بكر، مسجد الكراشوة، مسجد آل سباق، مسجد عمرو بن العاص، وزاوية الشيخ فتح" وبها خمسة كنائس هي "كنيسة الملأك ميخائيل، كنيسة العذراء مريم، كنيسة أبو سيفين، كنيسة أبو شنودة، كنيسة مارجرس".

وتوجد بها ٢ مدرسة ابتدائي، ١ مدرسة إعدادي، ١ معهد أزهرى، وحدة صحية، وحدة بيطرية، مركز شباب، مركز شئون اجتماعية، مكتب بريد، بنك القرية، محطة مياه، سنترال نصف آلي، جمعية زراعية، جمعية تعاونية، نقطة شرطة ومجلس محلي يتكون من ٢١ عضواً يمثلون قرية الكشح والبلابيش والمستجدة، البلابيش القبلي، والبلابيش البحري وعزبة بطيخ. ويمثل الكشح ٦ أعضاء "٣ مسلمون و٣ أقباط"

وتتبع الكشح الدائرة الانتخابية لمركز دار السلام ويمثلها في البرلمان النائبان حسن توفيق وعطية بربري.

وتعتبر الكشح مركزاً اقتصادياً وتجارياً للقرى والمراكز المجاورة في المحافظة. وهذا التعدد في الأنشطة يعد مصدراً لجذب سكاني لممارسة الأنشطة التجارية والاستقرار فيها عكس الطابع الغالب بمحافظة سوهاج بأنها "طاردة للسكان بحثاً عن العمل".

وتشتهر الكشح بنجارة المواد الغذائية والأقمشة ومواد البناء ويوجد بها عدد كبير من الورش الحرفية ويبلغ عدد المحال التجارية والورش بالقرية "٥٣٢" محل يملك المسيحيون منها "٥١٧" محلاً والمسلمون "١٥" محلاً موزعة كالتالي:

شارع بورسعيد وبه " ١٩٨ " محلاً يمتلكهم مواطنون مسيحيون، و " ٤ " محلات لمسلمين
شارع صليب بشيت وبه " ١٠٧ " محلاً يمتلكه مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم
شارع مكتب البريد وبه " ١٥ " محلاً يمتلكهم مسيحيون
شارع البوسطة القديمة وبه " ٢٠ " محلاً يمتلكه مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم
شارع طريق ترعة الخيام وبه " ٣٥ " محلاً يمتلكهم مواطنون مسيحيون، و " ٨ " محلات لمسلمين.

رؤية لتطور الأحداث

- ١- أغسطس ١٩٩٩ بدأ بإعادة بناء كنيسة مارجرس بقرية أولاد طوق غرب، التي تبعد عن الكشع بـ ٣ كم.
- يقيم بقرية أولاد طوق غرب حوالي عشر أسر مسيحية، علماً بأن الكنيسة أنشئت عام ١٩٣٦ لخدمة مركز دار السلام وأولاد طوق غرب ونجع موسى، وفي الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٥ أغلقت الكنيسة لأسباب داخلية بها وفي يوليو ١٩٩٩ صدر قرار إداري بتجديد الكنيسة.
- ٢- سبتمبر ١٩٩٩ تم الانتهاء من إعادة البناء لمبنى الكنيسة المكون من ثلاثة طوابق على مساحة ١٤٠ متر مربع، استكمل البناء الخارجي " القواعد الخرسانية، الجدران عدا التشطيبات الداخلية ".
- ٣- أكتوبر ١٩٩٩ شرع في بناء منارة الكنيسة الملاصقة للجدار الخارجي الغربي من الجهة القبلية.
- ٤- أكتوبر ١٩٩٩ أضرمت النيران في منزل مجاور للكنيسة ملك المواطن/ القذافي عزمى " مسيحي " ولم تسجل خسائر في الأرواح أو خسائر مادية. (علمت البعثة بحدوث معاناة من قبل الشرطة أمن الدولة لمنزل المواطن ولم تتأكد البعثة من إجراء محاضر رسمية بالشرطة أو التحقيقات بالنيابة العامة. أفاد راعي الكنيسة - للبعثة - أنه شعر أن بناء منارة الكنيسة لاقى استياء من المواطنين المسلمين الذين كانوا يساعدونه أثناء أعمال البناء في الكنيسة بتقديم الطعام والمشروبات لعمال البناء).
- ٥- ١٠/١٢/١٩٩٩ الساعة ٣ صباحاً أطلقت أعيرة نارية على الكنيسة من الخارج في اتجاه النوافذ والأبواب، ولم تسجل خسائر مادية أو خسائر في الأرواح. (علمت البعثة بحدوث معاناة من الشرطة ومباحث أمن الدولة للحادث ولم تتأكد البعثة من إجراء محاضر رسمية بالشرطة والتحقيقات بالنيابة العامة).
- ٦- إلى ذلك أوقف البناء في منارة الكنيسة بعد أن وصل ارتفاعها إلى ارتفاع مبنى الكنيسة " بالطابق الثالث " وكانت أعمال البناء الخارجي قد انتهت، واستمر العمل بالتشطيبات الداخلية مع الاستمرار في إقامة الشعائر الدينية بالكنيسة.
- ٧- وقبل نهاية ديسمبر ١٩٩٩ اندلعت الأحداث بقرية الكشع، التي سرعان ما عادت مرة أخرى إلى قرية أولاد طوق غرب واستهدفت موقع واحد فقط هو كنيسة مارجرس وعلى مقربة منها موقع آخر هو منزل راعي الكنيسة القس/ سوريال حنا الذي يقطن بقرية أولاد طوق شرق.
- أ- الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ٦،٣ مساءً أطلقت أعيرة نارية بصورة عشوائية تجاه أبواب ونوافذ الكنيسة وتم اقتحامها عن طريق تحطيم النافذة والدخول منها إلى الكنيسة والعبث بمحتوياتها. ومن مظاهر الإتلاف التي عاينتها البعثة:
- على الباب الخارجي " حديدي " أثار لطلقات نارية عددها ٧
- أثر تحطيم بالنافذة المطلة على الشارع
- أثار حريق في بعض الصور الموجودة بالكنيسة
- ب- الأحد ٢٠٠٠/١/٢ أضرمت النيران بمنزل القس سوريال عبد المسيح راعي كنيسة ماري جرجس والمقيم بقرية أولاد طوق شرق شارع السادات ومن مظاهر الإتلاف التي عاينتها البعثة:
- بالطابق الأول توجد أثار حريق لسقف الغرفة " خشبي " أثار احتراق أخشاب موجودة بالأرضية واثار احتراق كتب دراسية كما تظهر أثار حريق على النوافذ المطلة على الشارع.
بالطابق الثاني أثار حريق بغرفة النوم متمثلة في احتراق النافذة المطلة على الشارع واحتراق بعض المفروشات والأغطية.

٨- الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ بقرية الكشح فى شارع احمد عرابى يتفرع من ش بورسعيد من الناحية الشرقية ويوجد به ١٢١ محل تجارى يملكهم مواطنون مسيحيون، ويقع بالشارع مواطنون مسيحيون " فقط"، وفى نهايته يتقاطع مع ش الشيخ فتح حيث يقع ١٥ منزلاً لمواطنين مسلمين مجاورين لمقابر المسلمين.

الساعة ٣،٣٠ عصراً أمام المحل رقم ٦٥ لملكه راشد فهيم منصور أبو عروق، لتجارة الأقمشة والخردوات، حضرت سيدة (مازالت مجهولة حتى تاريخه لم تستطع البعثة التعرف على اسمها أو شخصيتها، حيث اجمع الشهود أنها من خارج الكشح ولا أحد يعرفها) لاسترجاع بضاعة سبق شرائها من التاجر، وأثناء حوارها مع ايمن نجل التاجر حدثت مشادة كلامية بينهم انتهت بانصراف السيدة، وحال انصرافها تصادف مرور عوض حسين من أهالي القرية لا يقيم بشارع أحمد عرابى وجرى حديث مع التاجر وابنه بشأن تعديهم بالقول على السيدة، وانتهى حديث - الثلاثة - بالمشاجرة.

٩- الساعة ٤ عصراً أثناء توجه التاجر/ راشد فهيم إلى نقطة الشرطة لتقديم بلاغ، وعند الكوبري القبلي "على مقربة من النقطة" استوقفه بعض اقارب عوض حسين وتجددت المشاجرة مرة أخرى بحضور اقارب راشد فهيم^{١٥} وانتهت المشاجرة بين الطرفين الساعة ٤،٣٠ عصراً تقريباً. (رفض جميع المقيمين وأصحاب المحلات فى ش احمد عرابي الإدلاء بشهاداتهم للبعثة سوى مواطن واحد فقط هو صاحب العقار الموجود به محل راشد)

١٠- أثناء أذان المغرب وفى شارع بورسعيد وبعد انصراف أصحاب الأكشاك المسلمين لتناول طعام الإفطار قام بعض المواطنين المسيحيين بإتلاف وتخطيم الأكشاك الخشبية.

- شارع بورسعيد هو الشارع التجارى الرئيسى بالقرية ويبدأ من المدخل البحرى وينتهي عند الكوبري القبلي ويتفرع منه أيضاً بعض الشوارع التجارية "صليب بشتيت، احمد عرابى"، ويوجد به ١٩٨ محل تجارى يملكهم مواطنين مسيحيون وأربع محلات يملكهم مواطنين مسلمون، ولا يوجد سوى منزلين لمواطنين مسلمين، "خليفة الرفاعى وحسن الدسوقي" ويتفرع منه أيضاً ثلاث شوارع تؤدى إلى منازل يقطنها مواطنين مسلمين "أبو بكر الصديق، الجمهورية، مكتب البريد" وإذ يوجد محل يملكهم مواطنين مسيحيين نشاطهم "تجارة الجملة والقطاعي للمواد الغذائية والأقمشة والورش الحرفية وقطع الغيار، ..." فيواجهها على بعد مسافة تتراوح من ١ إلى ٣ متر مربع أكشاك خشبية يملكها مواطنين مسلمون "نشاطها بيع الخضار والفاكهة والأطعمة"

"قامت البعثة بمعاينة مظاهر الإتلاف المتمثلة فى التخطيم التام لـ ٢٤ كشك خشبي وبعض عربات اليد الخشبية المستخدمة فى نقل البضائع أو بيع بعض الأطعمة".

تلقت البعثة روايات مختلفة من شهود العيان بشأن بناء الأكشاك:

المواطنون المسيحيون يؤكدون أن إنشاء الأكشاك لا يتجاوز عشر سنوات
المواطنون المسلمون يؤكدون أن تاريخ إنشاء الأكشاك يتجاوز خمسون عاماً منذ أن كان ش بورسعيد ترعة ويفترش الأرض على ضفتيها المواطنون المسلمون حيث كانوا يبيعون الخضر، وبعد الغاء التربة "ردمها" تحول ش بورسعيد إلى ش تجارى واستغل كل من يفترش الأرض المساحة على الطريق الجديد بإقامة كشك خشبي.

(وقدم بعض المواطنين المسلمون مستندات عبارة عن إيصال تحصيل رسم أشغال من الوحدة المحلية لقرية الكشح قبل عام ١٩٨٠)

وقد تأكد للبعثة أن هناك قرار إزالة سبق صدوره من رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشح لإزالة تلك الأكشاك المخالفة. فيما أوقف تنفيذها محافظ سوهاج بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١ بناء على طلب عضو مجلس الشعب حسن رضوان ولم يتأكد للبعثة الأسباب التي دفعت المحافظ لاتخاذ هذا القرار.

١١- مساء الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩، عقب الإفطار علم المواطنون المسلمين بواقعة تخطيم الأكشاك فقام بعض منهم بإتلاف وتخطيم المحلات التجارية التى تقع فى نهاية ش بورسعيد وشارع مكتب البريد واستمرت هذه الوقائع حتى الساعات الأولى من صباح السبت.

(ش مكتب البريد يبدأ من نهاية ش بورسعيد وبعد ثلثة الأول تبدأ منازل المسلمين)
قامت البعثة بمعاينة أثار ومظاهر الإتلاف لعشرة محلات، وتمثلت فى تخطيم الأبواب الخشبية الخارجية وتخطيم بعض المحتويات من الداخل

١٥- نلاحظ أن التقرير يتحدث عن مشاجرة تجددت على مقربة من النقطة، والصحيح أن راشد قد ذهب إلى نقطة الشرطة لتقديم بلاغ بالتعدى عليه، ولو كان الأمر قد تعلق بمشاجرة فقط ما كان قد ذهب إلى الشرطة، حيث ضربه فايز وإخوته مرة أخرى على مقربة منها

١٢- السبت ٢٠٠٠/١/١ غلب على قرية الكشح الهدوء النسبي، وشهدت حالة استنفار أمني وحضور بعض أعضاء المجالس الشعبية والمحلية وكبار رجال العائلات واتفقوا على إنهاء الموضوع صلحاً، وإن يتوجه أصحاب الأكشاك المسلمين صباح الأحد لإصلاح ما تم إتلافه مساء الجمعة. لم تستطع البعثة التأكد من موافقة جميع المواطنين المسيحيين، على ما تم في جلسة الصلح وخاصة عملية إصلاح الأكشاك وإعانتها لمكانها

١٣- الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ٩،٣٠ صباحاً تقريباً توجه أصحاب الأكشاك إلى ش بورسعيد لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في جلسة الصلح "إصلاح الأكشاك" مع تصادف خروج المواطنين المسيحيين عقب الصلاة "القداس" من الكنائس القريبة من شارع بورسعيد (كنيسة الملك ميخائيل، أبي سيفين، السيدة العذراء)

وأعترض بعضهم على عملية إصلاح الأكشاك وتطور الأمر إلى مشاجرة بين الطرفين استخدمت فيها الأيدي والطوب والعصي.

١٤- إلى ذلك دقت أجراس كنيسة الملك ميخائيل إيذاناً للصلاة "القداس" لوفاة المواطن/ الكسان ملوك، كان قد توفي وفاة طبيعية مساء السبت ٢٠٠٠/١/١ (تقع كنيسة الملك ميخائيل بشارع جانبي من شارع صليب بشيت المتفرع من شارع بورسعيد وترى منارتها من جميع أنحاء القرية)

١٥- فسر بعض المواطنين المسلمين دقات أجراس الكنيسة بأنها إنذار لتجميع المسيحيين وإعلاناً بأن هناك خطر يحيق بالمسيحيين بالقرية.

١٦- تردد أن أحد المواطنين المسلمين استقل سيارة بها ميكروفون أشاع في الكشح والقرى المجاورة أن دقات أجراس الكنيسة تعلن الحرب على المسلمين بالكشح وأن المسلمين بالكشح في خطر كم أشاع أيضاً أن المسيحيين سسموا مياه الشرب (ووجدت الشائعة الأخيرة صدى لأن العاملين بمحطة المياه مواطنين مسيحيين).

١٧- بعد أن استقرت الشائعة وأوغرت ما في الصدور من مشاعر روح التعصب والكراهية بدأت الأحداث الدموية التي استمرت حتى الساعة الرابعة من مساء الأحد ٢٠٠٠/١/٢ (لم تستطع البعثة التأكد من بداية واتجاهات إطلاق النيران، حيث أن لكلا الطرفين المسلمين والمسيحيين رواية تفيد بأن الطرف الثاني هو الذي بدأ بإطلاق النيران بصورة عشوائية^{١٦}، وأن هناك أشخاص معينين كانوا يطلقون النيران بصورة عشوائية كما استمعت البعثة لروايات عديدة ومتفاوتة بشأن الشائعة تنحصر في أن مصدرها السيارة سالفه الذكر ومثناة أحد المساجد)

١٨- وتطورت وانتشرت الأحداث الدموية بطلقات الرصاص وإضرار النيران في الأملاك التي توجهت وفقاً للطبيعة الديموغرافية لقرية الكشح والقرى المجاورة لها^{١٧} ففي قرية الكشح يقطن المواطنون المسيحيين بالناحية البحرية والشرقية والقبليّة ويدخل هذه الكتلة السكانية المحددة جغرافياً، توجد محالهم التجارية، وكافة انشطتهم المهنية والصناعية والحرفية. ويحد منازل المواطنين المسيحيين من التلويحي الثلاثة أراضي زراعية مقابلة للقرى المجاورة التي يقطن معظمها مواطنين مسلمين ويقطن المواطنون المسلمين بالناحية الغربية لقرية الكشح "ويقومون في كتلة سكانية واحدة ملاصقة للأراضي الزراعية التي يعملون فيها حيث لا يمارسون أنشطة تجارية أو صناعية أو مهنية" ولا تتدخل منازلهم مع منازل المواطنين المسيحيين فتبداً من نهاية منازل المواطنين المسيحيين من منتصف شارع أبو بكر الصديق والجمهورية ومكتب البريد لتمثل كتلة سكانية واحدة بالناحية الغربية بالكشح.

١٩- وإذا أوغرت الشائعة ما في الصدور من كراهية وتعصب فقد أفرزت ما في العقول من هشاشة الأفكار المتداخل في تكوينها العامل الديني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وأدت إلى السير طوعاً داخل ونحو قرية الكشح للقيام بأعمال القتل والحرق وفقاً لما هو معلوم ومعروف من الطبيعة

١٦- على الرغم من أن البعثة لم تتأكد من الذي بدأ بإطلاق النار، إلا أن المنطق يقول أنه لو كان المسيحيون قد بدأوا بإطلاق النار لكان ذلك قد أدى إلى سقوط عدد من القتلى بين المسلمين وهو ما لم يحدث

١٧- يبدو أن البعثة تشعر بالحياء عندما تقول أن الأحداث الدموية تطورت وانتشرت وفقاً للطبيعة الديموغرافية لقرية الكشح وكان بإمكانها ترجمة هذه اللغة الرفيعة بالقول أن القتل وإضرار النار كان باتجاه المسيحيين وأملاكهم في الكشح والقرى المجاورة ولكنها عادت وذكرت ذلك في موضع لاحق

الديموغرافية لقرية الكشح.
فسقط ٢٢ قتيلاً وأكثر من ثلاثين مصاباً بالكشح وبالقري المجاورة لها

أ- الناحية الغربية:

قتل المواطن عبد المسيح محروس وابنته سامية فى منزلهما الذى يقع بشارع جانبي من شارع البريد.
قتل المواطن ممدوح نصحي صادق وائل الضبع ميخائيل بمنزلهما الذى يقع بطريق ترعة الخيام بالقرب من الزراعات.

ب- الناحية البحرية:

قتلت المواطنة بونة القمص جبرائيل بمنزلها الذى يقع بشارع جانبي من ش بورسعيد على مقربة من الزراعات.

قتل ثمانى مواطنين (جابر سدرى سعد، رفعت زغلول جابر، حليم فهمي مقار، وابنائهم - اشرف وزكريا والأمير وعادل وميسون وعياد) بالزراعات بمنطقة حوض عفيفي.

قتل المواطن تادرس لاوندى وابنه تامر بمنزلهما فى مواجهة الزراعات.

قتل المواطن مهران لبيب شنودة ، بمنزله فى مواجهة الزراعات بجوار مدرسة الكشح الابتدائية.

قتل المواطن عاطف عزت زكى بالزراعات.

قتل المواطن وهيب جرجس حنا بمنزله فى مواجهة الزراعات.

قتل المواطنان عمدان ظريف ومعوذ شنودة أثناء مرورهما بالطريق الزراعى بين قرية الكشح وقرية اولاد طوق.

قتل المواطن رفعت فايز عوض أثناء مروره بالطريق بين قرية تقنق وقرية دير النغاميش وقرية الكشح.
قتل المواطن ايمن حشمت حمدي أثناء وقوفه على كوبري بمبخل قرية البلايش المستجدة وتبعد عن الكشح مسافة ٢ كم^{١٨}

٢٠- وفى الكشح انتهت الأحداث حوالي الساعة ٤ مساءً الأحد الموافق ٢/١/٢٠٠٠ مع وصول الحشود الأمنية والقيادات رفيعة المستوى من القاهرة ، وبدأت عملية البحث عن جثث القتلى، والتي دفن منها ١٧ قتيل يوم الثلاثاء ٤/١/٢٠٠٠ واستمر دفن الباقي تبعاً، وما زالت توجد جثة مجهولة بالمستشفى لم تدفن بعد.

وعلى مدى يومي الأحد والاثنين ٢،٣ يناير ٢٠٠٠ امتدت أعمال الحريق والإتلاف فى املك المواطنين المسيحيين المقيمين بالقري المجاورة للكشح " اولاد طوق غرب/شرق، اولاد سالم، البلايش المستجدة، نفتق"

مع انتهاء أعمال البعثة يوم الجمعة الموافق ٣١/١/٢٠٠٠ كانت الأوضاع فى القرية على النحو التالي:

أ- استمرار تمسك الطرفين المسلمين والمسيحيين برؤيته للأحداث بصورة تبرئه وتدين الطرف الآخر.
لدرجة أن بعض روايات المواطنين المسلمين تقول "المسيحيين موتوا بعض وهما ييضرربوا عشوائى من فوق الأسطح وهما موتوا الغلابة منهم والأغنياء كانوا محمين".

وبعض روايات المواطنين المسيحيين تقول المسلمين كسروا الأكشاك بأيديهم.

ب- يكاد يكون هناك عقل واحد صاغ ولقن الروايات لكلا الطرفين، والروايات واحدة ومجددة بالأشخاص والأماكن وتتجه نحو اتهام أشخاص معينين ، فى الوقت الذى لا توجد أى شواهد أو أدلة أو براهين تدلل على صحة الروايات.

ج- إصرار المواطنين المسيحيين على تصوير الأحداث وتوجيهها فقط تجاه اتهام شخص معين فى جهاز الأمن نظراً لدوره فى أحداث الكشح ١٩٩٨

ومن الغريب فى الأمر أن هذا الشخص يتردد اسمه ويتحمل المسؤولية الكاملة حتى فى روايات الأطفال.

د- تكريس مشاعر البغض والكراهية لكلا الطرفين تجاه بعضهما ، واصبح كل طرف لا يتجول إلا فى محيطه وكتلته السكنية.

مع تأكيد المواطنين المسلمين بعدم التعامل التجاري مع المواطنين المسيحيين أصحاب المحلات، وتردد هذا أيضاً من القرى المجاورة مع الوضع فى الاعتبار أن الكشح هى المركز الاقتصادي والتجاري لجميع القرى المجاورة والمراكز الأخرى بالمحافظة.

عدا بعض الحالات التى يحكمها التجاور فى السكن والاحتياجات الملحة.

هـ- استمرار ترك المواطنين المسيحيين لمنازلهم التى تعرضت لأعمال قتل أو حرق فى الأحداث ،

١٨- تبين من التحقيقات والشهادات ومن بينها شهادة والده أن مسلمين تغيبوه وقتلوه اعتقاداً منهم بأنه مسيحى

وإقامتهم طرف اقربهم داخل القرية بالناحية الغربية والبحرية، ومنازل أقاربهم ضمن الكتلة السكنية بالداخل.

ويرتبط الشعور بتجدد الأخطار انعدام حركة المواطنين بالقرية بعد غروب الشمس وفي الصباح الحركة والتجوال يكونان داخل المحيط والكتلة السكنية لكلا الطرفين.

و- استمرار رفض المواطنين المسيحيين لأي أفكار لإعادة بناء أكشاك المواطنين المسلمين بشارع بورسعيد

في الوقت الذي قررت فيه الجهات التنفيذية إعادة بناء الأكشاك بشارع بورسعيد، وبدلاً من الأخشاب السابقة حلت محلها مواد البناء والخرسانة المسلحة، وإعادة تنظيم الشارع على النحو التالي:

- في بداية ش بورسعيد من ناحية اليسار أقيم عشرين محل تجاري.

- في نهاية ش بورسعيد وتقاطع مع ش مكتب البريد بجوار الشئون الاجتماعية أقيم عشرين محلاً

- في منتصف ش بورسعيد تم إلغاء نهر الطريق وتسيير المرور من الجانبين أقيم مكان نهر الطريق ٢٦ محلاً تجارياً في صورة أبنية متلاصقة من الخلف تفتح أبواب كل ١٣ محل منهم على أحد جانبي

الطريق.

شهود عيان

١- سوريال حلمي سيضين ٦٢ سنة، مقيم في شارع مبارك بحرى القرية.

تاجر أقمشة صاحب محل مبنى فاتورة بشارع بورسعيد
"يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ الساعة الرابعة عصراً فوجئنا بالهجوم من عدد كبير من الاهالي يحملون الشوم والعصى ويحطمون المحلات وبعد ما رأيت هذا هربت من المحل ومعى ابنى الصغير وعمره ٦ سنوات بعد أن أغلقته وذهبت إلى منزلي ولم أخرج إلا يوم السبت ولكن فوجئت بكسر باب المحل وتحطيمه وسرقة البضاعة ومبلغ نقدي كان بالمحل

وعرفت بما حدث بين التاجر راشد أبو عروق وإحدى السيدات والمشارجة فيما بين بعض المسلمين والمسيحيين ولكنى لم أعرف تفاصيل ذلك وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحاً يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ بعد خروجنا من الكنيسة فوجئنا بإطلاق أعيرة نارية من جميع الجهات ولم نعرف سببها أو من الذى يطلق هذه الأعيرة النارية فتوجهت إلى منزل مسرعاً خوفاً من الإصابة واستمرت الأعيرة النارية حتى الساعة الخامسة مساء بعد تدخل الشرطة وسيطرتها على الموقف".

٢- منير مرعى لوندى أبو عروق ٤٣ سنة، مقيم بشارع كنيسة الملاك.

تاجر ميني فاتورة أقمشة له محل بشارع أحمد عربى

يروى ما لحدث بما يلي:

"الى حصل يوم الجمعة ١٢/٣١/٩٩ الساعة ٤,٣٠ ظهراً كان فيه إحدى السيدات اشترت جزمة من تاجر يدعى / راشد أبو عروق من عائلة العواصى وبعد خمسة أيام حضرت لترجيئها وقال ممنوع ترجيع الجزمة ورفض راشد ان يأخذها بعد خمسة، أيام فكان هناك أفراد من عائلة السيدة موجودين بالقرب من المحل وذهب أحدهم إلى راشد وسأله عن سبب عدم أخذ الحذاء وقام أحدهم بسبب الدين للتاجر راشد وتبادلوا السباب بالاديان فقام الأشخاص الآخرون بالتعدي بالضرب على راشد وابنه داخل المحل فتوجه راشد وولده إلى نقطة الشرطة للإبلاغ فتعدوا عليه مرة أخرى عند الكوبري وبعد ذلك تبخلت عائلات أخرى من المسلمين وقاموا بتكسير المحلات وسرقتها وإشعال النيران فيها وقاموا بتكسير أكشاكهم أيضاً في وجود الشرطة

ويوم السبت ١/١/٢٠٠٠ حاول الاهالي التوجه إلى محالهم بشارع بورسعيد ولكن منعهم الشرطة ولم يحدث شئ يوم السبت إلا محاولة الصلح بين المسلمين والمسيحيين والتي لم تتم".

يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠

"في حوالي الساعة التاسعة صباحاً بعد أداء القداس في الكنيسة توجه بعض أصحاب المحلات والأكشاك إلى شارع بورسعيد وحاول شخص إصلاح الكشك الخاص به فمنعه أحد المسيحيين الموجودين وقال "لا تفعلوا شئ في الأكشاك إلا بعد أن نعرف الموضوع ونهايته" فقام بعض المسلمين بالتعدي على ذلك الرجل بالضرب في الشارع وبعد مرور حوالي ساعة تقريباً دقت أجراس الكنيسة بشكل جنائزي لوفاة أحد الأشخاص فبدأ الاهالي في إطلاق الأعيرة النارية من جميع الاتجاهات ومن أعلى المنازل وأدى ذلك إلى حالة من الذعر وإصابة عدد من الأشخاص وفي حوالي الساعة الواحدة ظهراً تم إيقاف إطلاق النيران داخل القرية ولكنها كانت مستمرة في الناحية البحرية وبعض النواحي

البعيدة عن تواجد الأمني".

٣- ميلاد وصفي عطية ٣٠ سنة، صاحب محل بيع بقالة بشارع بورسعيد.

مقيم في شارع الأنبا رويس متفرع من صليبيت بشيت "يوم الجمعة ٩٩/١٢/٣١ في حوالي الساعة ٤ عصرًا وخلال تواجدي بالمحل الخاص بي انا وابن خالتي فوجئت ببعض الأشخاص وقاموا بتكسير المنتجات المعروضة خارج المحل فخرجت من المحل وظل ابن خالتي مختبئاً تحت المنضدة وبعد ١٠ دقائق رجعت إلى المحل ويوم السبت في الصباح توجهت إلى منزل ابن خالتي لكي أطمئن عليه في طريقي وجدت المحل مكسور الباب ومنعني رجال الشرطة من الدخول إلى المحل وتقدمت ببلاغ في النيابة في نفس اليوم وذهبت بعد ذلك إلى منزلي ولم أخرج منه إلا يوم الثلاثاء وعندما ذهبت إلى المحلة وجدت أن البضائع غير موجودة وتم سرقتها مع مبلغ من المال أيضاً".

٤- مواطن "رفض ذكر اسمه" ٤٠ سنة، قرية البلايش المستجدة.

"إحنا في بلدنا لم تحدث أية تعديات على المسيحيين حيث لا يوجد سوى عائلة واحدة مسيحية في القرية ولم تحدث تلفيات وقد حاول بعض الأهالي التعدي على المسيحيين كلنا منعناهم وعلمنا ما حدث بين المسلمين والمسيحيين في قرية الكشح المجاورة لنا مباشرة من مشاجرة وعن الأحداث فانا علمت أن سيدة كانت تشتري قماش من أحد التجار المسيحيين وتشاجرت معه وأدى ذلك إلى تعديه عليها بالضرب مما أدى إلى تدخل بعض الأشخاص المسلمين الموجودين بالسوق وأدى ذلك إلى تخريب المحلات ويوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ ما حدث من إشاعة بأن المسيحيين وضعوا مادة سامة في مياه الصهريج وأدى ذلك إلى إشعال النيران في محلات المسيحيين في أولاد طوق غرب وشرق ولم تحدث في قرية البلايش المستجدة سوى حالة إطلاق الأفعورة النارية عند الكوبري والتي توفي فيها أيمن حشمت حمدي".

٥- مجدي حسن سليم ٣٧ سنة، مقيم بقرية النغاميش.

"اللي حصل إنني كنت مركب بعض الأشخاص وطالع على النغاميش يوم الاثنين ١/٣/٢٠٠٠ الساعة ٤ عصرًا وعلى طريق الكشح العمومي ورايح على النغاميش فوجئت ببعض الأشخاص وعددهم حوالي ١٢ شخص أو أكثر وضعين حجارة على الطريق وأوقفوا السيارة وكان معي ٤ أفراد ومنهم واحد مسيحي من النغاميش وحاولوا أخذ الشخص المسيحي وأنا رفضت وأخبرتهم أنه من النغاميش ومحدث يكلمه فخطبوا السيارة من الأمام وكسروا الفانوس والزجاج ونزل المسلمين اللي كانوا في السيارة ومشبوا ومحدث كلمهم وتركت السيارة وأخذت الشخص المسيحي معي ووصلته حتى منزله وبعد كده رجعت إلى السيارة فوجئتها خاوية من الأنابيب التي كانت بها والكاسيت والكاوتش الاستين فأخذت السيارة وذهبت إلى منزلي بالنغاميش ومعملتض محضر بذلك".

٦- فتحي عبد اللاه بخيت ٢٥ سنة، مراجع حسابات بالإدارة التعليمية.

مقيم بشارع السادات عمارة ١٥ مدخل الدور الخامس دار السلام "أنا كنت في الامتحان بقرية الكشح" منتدب للمراقبة" وسمعنا ضرب في الكشح وفضلنا بالمدرسة حتى حضرت الشرطة وأخذتنا في سيارة إلى نقطة الكشح وظللنا بالنقطة حتى الساعة التاسعة والنصف مساء يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ وأرسلتنا الشرطة بسيارة إلى سوهاج ولكني نزلت عن نقطة المرور وحال عويتي إلى المنزل وجدت غسالي موجودة أمام باب العمارة وبها اعوجاج ولم أجد التليفزيون والبوتاجاز وكولدير مياه صغير وبعض أشياء من المطبخ فذهبت إلى المركز وقمت بعمل بلاغ بذلك".

٧- مواطن "طلب عدم ذكر اسمه" ٣٠ سنة، سائق مقيم في أولاد سالم قبلي.

"يوم الأحد سمعنا إشاعات عن أحداث الكشح وسألنا فقالوا إن فيه واحد فاتح محل قماش مسيحي وسيدة مسلمة بترجع له قماش قام ضربها فتدخل أحد الشباب وسأل عن سبب ضربها فقام بسبها التاجر وغلط فيها وعلى ذلك تشاجر بعض الشباب الموجودين بالسوق، انتشرت الأحداث في الكشح يوم الجمعة وبعد كده حوالي الساعة ٤ عصرًا يوم الأحد تجمع عدد كبير من الأهالي المسلمين وبدؤوا في الضرب وتكسير المحلات وسرقة ونهب المساكن وكان عددهم حوالي ١٠٠٠:٥٠٠ شخص يحملون العصي والقطع الحديدية والأسلحة ويهتفون القصاص-القصاص".

مكتب بشارع مجلس المدينة الجديدة، مقيم بقريّة أولاد يحيى.
" إنا سمعنا عن أحداث قرية الكشح وخرجت إشاعة عن أن المسيحيين اعتدوا على جماعة من المسلمين وقاموا بتكسير أكشاك المسلمين الموجودة بالشارع البحري بالكشح مما أدى إلى قيام بعض المسلمين بالتعدى عليهم وسمعنا باشتباكات بين المسلمين والمسيحيين وحضرت سيارة الإسعاف وبها مصابين حوالي ٢٣ مصاب "مسلم ومسيحي" إلى مستشفى دار السلام العام مما أدى إلى حدوث مشاحنات فى القرى المجاورة وفى يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ حوالي الساعة الواحدة ظهراً تجمع عدد كبير من الأهالي على أثر إشاعة بوضع المسيحيين مادة سامة داخل مياه الشرب مما أدى إلى قيام الأهالي بالاحتكاك ببعضهم وعلى ذلك حدثت عمليات الحريق فى المحلات والصيدليات والشقق السكنية.
وقد حضر بعض الأشخاص للتعدى على شخص مسيحي يدعى عطا الله وحيث أنه يسكن بنفس العقار الذى أقيم فيه فقامت بالدفاع عن المسيحي وعن الاستديو الخاص به ومنعتهم بحجة أنه شريكى وكان عدد الأشخاص الذين يقومون بذلك حوالي ٢٠٠ شخص أو أكثر ومنذ بداية الأحداث ترك الأخوة المسيحيين منازلهم ومحلاتهم وتوجهوا إلى القرى المجاورة".

٩- اشرف لطفى عبد الشهيد شنودة، أخصائي أشعة بمستشفى دار السلام العام.
"يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ الساعة ٢,٣٠ ظهراً أنا كنت ماشى فى شارع عبد الخالق رضوان ورأيت الناس وعددهم كبير يتحرق الدكاكين وشوية منهم ضربوني فتوجهت إلى منزل الأستاذ إسماعيل على إسماعيل المحامى واغلق الباب الرئيسى للمنزل وبقيت لديه حتى الصباح وأوصلني إلى المستشفى فى حوالي الساعة ٩ ص وبقيت داخل المستشفى "محل عمل" حتى يوم الجمعة تقريباً.
وسمعت إشاعة عن أن المسيحيين أحرقوا مسجد والمعهد الدينى الأزهرى بالكشح مما أدى إلى ازدياد الأحداث وكان الأشخاص كثيراً جداً يحملون العصى والشوم والسلاح والجركن الممتلئ بالببنزين أو الكيروسين ويسكبونه داخل المحل ويشعلون فيه النار وينهبون بعض محتويات المحلات".

١٠- محمد عبد الحميد كعب المحامى ٣٠ سنة، مقيم بدار السلام شارع المجلس القديم
"يوم الأحد الساعة ٢ ظهراً رجعت من العمل إلى المنزل وبعد حوالي ساعتين سمعت أصوات عالية نزلت الشارع لمعرفة السبب فأخبرني أحد الأشخاص بأنها مشاكل فى الكشح بين المسلمين والمسيحيين ورأيت بعض الأشخاص يمسكون العصى والأخشاب وعددهم كبير جداً وأعمارهم من ١٠:٢٥ سنة وكانوا يقومون بضرب المحلات وتحطيمها وفتحها وسرقة بعض المحلات وإشعال النيران فى بعضها وسرقة بعض المنازل فى مساء ذلك اليوم وكانت الكهرباء مقطوعة نتيجة الحرائق التى حدثت وقد تم سرقة محتويات مكتبي ولم أعلم بذلك إلا يوم الاثنين وكسروا الباب الرئيسى للمكتب وكسر باب المكتب الداخلى وتم سرقة الكراسي والمكتب الصغير وبوتاجاز وأنبوبة وتليفزيون صغير ولم يتركوا شئ سوى المكتب الكبير سمعت إشاعة تسميم المياه يوم الأحد حوالي الساعة ٢ ظهراً".

١١- جوزيف عزيز قزمان ٣٠ سنة

تاجر أجهزة كهربائية وصاحب محل بشارع بورسعيد، مقيم بمنزله الكائن بشارع بورسعيد
"يوم الجمعة ٣١/١٢/٩٩ الساعة ٤ عصرًا حضرت سيدة إلى محل التاجر ويدعى راشد فهم عروق سيدة من خارج القرية لإرجاع قطعة قماش قد اشترتها منذ عدة أيام وبعد رفض التاجر ترجيعها حدثت مشادة بينهما وتدخل بعض الأهالي وانها الموضوع ولكن حضر بعض تجار شارع بورسعيد وقاموا بسب الدين المسيحي والتعدى على التاجر بالضرب فذهب التاجر إلى نقطة الشرطة ومعه ابنه للإبلاغ فقاموا بإمساكه عند الكوبري المؤدى إلى النقطة وتعدوا عليه بالضرب والإهانة والسب ولم يستطيع أحد تخليصه من أيديهم "عدهم يزيد عن عشرة" وبعد كده قاموا بتكسير المحلات والتعدى على الأهالي وعند سماع ذلك من قبل التجار المسيحيين قاموا بالتعدى على بعضهم وبدأت الأحداث وتكسير المحلات والأكشاك فى وقت واحد وحال ذلك توجه الأهالي إلى ضابط النقطة الذى كان موجوداً بنهاية شارع بورسعيد أمام تقاطع شارع صليبة بشيت للإبلاغ عن تكسير المحلات فرفض الإسماع إلى شكوهم وتركهم وعاد بسيارته إلى ما بعد الكوبري ولم يتدخل وانتهت الأحداث الساعة ٥,١٥ وعادت مرة أخرى بعد المغرب حوالي الساعة السادسة واستمرت طلقات النيران طول الليل".

ويوم السبت ١/٢/٢٠٠٠

عاد الهدوء النسبي إلى القرية ولكن فرض حظر تجول تلقائي ودون أن يمر أحد إلى منازل المسلمين من المسيحيين ولا من المسلمين إلى منازل المسيحيين وعلى ذلك انقسمت القرية إلى قسمين يفصل بينهما

شارع بورسعيد وتواجد أمنى مكثف ومنعت الاهالي من التواجد بشارع بورسعيد أو الشوارع العامة والالتزام بالمنازل خلال ذلك اليوم وحضر الأستاذ حسن توفيق عضو مجلس الشعب ومعه شيوخ المسلمين في محاولة للصلح بالمركز بمدينة دار السلام ولكن لم يتم".

ويوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ في حوالي الساعة العاشرة صباحاً بعد خروج الاهالي من الكنيسة فوجئوا باشتعال الموقف بين المسلمين والمسيحيين وبدأت الاهالي في إطلاق الأعيرة النارية من جميع الجهات "وقد حضر المسلمين من أهالي القرية قبل ذلك بقليل بصحبة ١/ جمال مكاوي نائب رئيس مجلس المدينة وأ/ محمد يوسف رئيس مجلس القرية وآخرين وذلك لإعادة بناء الأكشاك المحطمة وتم تخفيف الأمن وإبعاده عن شارع بورسعيد وباعتراض الاهالي المسيحيين لعدم انتهاء الموضوع بدأت الأحداث" وقامت الشرطة بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على الاهالي لتفرقهم أطلقت الشرطة النيران لتخويف الاهالي فالتزم الاهالي منازلهم وتطورت الأحداث في شكل سلب ونهب وقتل للمسيحيين ومنازلهم وممتلكاتهم ولم تتدخل الشرطة في تلك الأحداث التي وقعت في الناحية البحرية من البلدة "كرم الغرابلية" والناحية القبلية "نجع احمد رضوان" والطريق المؤدى إلي خارج الكشخ "طريق الخيام" أي في المناطق المجاورة لمنازل المسلمين".

ملحوظة:

نودي في سيارة متنقلة بها ميكروفون وفي بعض المساجد بأن المسيحيين وضعوا مادة سامة في مياه الشرب "حيث عامل الصهرج مسيحيين" وذلك في حوالي الساعة الواحدة من صباح يوم الاثنين يلاحظ انه بعد انتشار هذه الإشاعة توقف إطلاق النيران تماماً.

١٢- محمد العوال هاشم، مقيم بقرية الكشخ . بدأت المشكلة يوم الجمعة ١٢/٣/١٩٩٩ عصراً فيه سيدة مسلمة سنها حوالي ٦٠ سنة اشترت قطعة قماش من تاجر مسيحي يدعى/ راشد فهم أبو عروق تاجر ميني فاتورة قماش ويوم الجمعة العصر رجعت علشان ترجعها رفض التاجر المسيحي حصلت خناقة بينهم ودفعها فوقعت على الأرض تدخل تاجر فاكهة اسمه فوزى عوض حسين كان ماشى بالصدفة وأثناء المشادة قام راشد بسبب الدين وتلفظ بالفاظ سيئة ضد الإسلام وكان ذلك في رمضان فتجمع شباب من الطرفين حوالي ١٠٠ شخص وتجار من السوق وبعد حوالي ربع ساعة جاءت الشرطة وانتهى الأمر كده وأثناء قطار المسلمين وساعة الأذان قام الشباب المسيحي ومعه رافعة حديد يملكها أحدهم قاموا بهدم ٤٩ كشك يملكها المسلمين ويوم السبت محصلش حاجة لظروف حظر التجول من الشرطة يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ فوجئ الجميع بدق أجراس الكنائس حوالي الساعة ٥ صباحاً وكان الأمن خفيف تواجدته شوية، وحوالي الساعة ١١,٣٠ حصل ضرب نار ودقت الأجراس مرة أخرى بعدها تجمع عدد من أهالي القرى المجاورة اللي أبنائها في المعهد الأزهري وحصل إطلاق النيران من فوق سطح المنازل وأصيب عدد كبير من المسلمين منهم السباعي عبد المقصود أبو الفضل القاسمي ومحمود رجب والضرب كان من الشباب المسيحي واحنا كنا بنحمي المعهد الأزهري خوفاً من حرقه لأنه انتشر في إشاعة إن المسيحيين زي ما هدموا الأكشاك هيهدموا المعهد الأزهري وأي حاجة خاصة بالمسلمين وانتهت الأحداث حوالي الساعة ٤ العصر لأن الأمن كان سيطر على البلد ومش عارفين الناس اللي ماتوا حصل ده ازاي وهما المسيحيين علشان اللي حصل في ٩٨ والدنيا كلها وقفت علشانهم".

١٣- مواطن "رفض ذكر اسمه"

"منذ فترة جاء قرار بترميم بعض الكنائس مثل كنيسة أبو شنودة أبو سيفين وانتهاز المسيحيين الفرصة وقاموا بهدم كنائس أبو شنودة أبو سيفين العذراء مريم مارجرجس وقاموا بتأسيس قواعد جديدة وتوسيع الكنائس بإضافة منازل وكانت كنيسة ابو سيفين مجاورة لمسجد أبى بكر وكانت بدون منارة فمنذ شهرين قاموا ببناء منارتين مرة واحدة وقاموا بزيادة ارتفاعها أعلى من مئذنة المسجد وعند افتتاحها كانوا يهتفون داخلها وخارجها- بالروح بالدم نفديك يا صليب وان السعودية أرسلت أن الدين المسيحي هو الإسلام وطبعاً دى حاجات تستغنى أي واحد فينا.

وفيه حاجة ثانية قالوا أنهم منذ ٣ شهور أثناء هدم الكنيسة اللي في دير النغاميش تبعد عن الكشخ بحوالى ٤ كم أنهم وجدوا ٧ جثث في حالة جيدة مكتملين فقاموا بوضعهم في أماكن زجاج حتى يصبحوا مزارس ياحي وادعوا أنهم قساوسة صالحين من العصر الروماني ودفنوا في الكنيسة وأن تاريخهم ٧٥٠ سنة وكان الناس المسيحيين هنا يعظوننا بأنه معندكوش ناس زي دول وان إحنا أصل المنطقة".

١٤- مواطن "رفض ذكر اسمه"، مسلم الكشح.

"أنا شفت أحداث يوم الأحد ٢ يناير ٢٠٠٠ الأحداث صباحاً حسينا بها عندما قام المسيحيين بمنع أولادهم من الذهاب للمدارس وقالوا إن الطلاب هيمتحنوا في الكنائس الساعة ٨ ص دقت أجراس الكنيسة وفي الساعة ١١,٣٠ كانت أجراس الكنائس جميعها تدق ٣ دقائق وخرج ناس من خمس كنائس شباباً كبير قوى وقاموا بالتجمع في شارع بورسعيد وقاموا بضرب الناس بشكل عشوائي لأنه كان معاهم سلاح وأصيب كل من السباعي عبد المقصود وأبو الفضل أبو الجاسم ومحمد رجب وعبد الرحمن محمود وكان فيه طالب اسمه احمد على عبيد في طريقه إلى الكشح قاموا بإنزاله من السيارة وقاموا بالضرب فيه والاعتداء عليه بالجنازير وناحيتنا في غرب الكشح أغلبية مسلمين قامت بإطلاق النار على جيرانها المسيحيين واشتعلت الأحداث بعدها".

١٥- السيد الدسوقي عابدين تاجر، مقيم بالكشح.

"يوم الجمعة ١٢/١٢/١٩٩٩ حدث مشاجرة بين سيدة مسلمة وتاجر مسيحي وكان ذلك في ش احمد عرابي كله أقباط وتصادف أثناء المشادة إن فوزى عوض حسين وفايز عوض كانوا ماشيين أمام الخناقة فوجدوا التاجر يدفع السيدة ووقعها على الأرض ورجلها بانت وحصل إشكال بينهم وجاءت الشرطة وفضت المشكلة وتم القبض على فوزى عوض وفايز عوض ورأشد فهم التاجر المسيحي وحوالي الساعة ٥ وقت إفتار المسلمين جاءت أفواج من المسيحيين ومعهم رافعة وقامت بهدم الأكشاك بتاعت المسلمين وكان المسيحيين ييهتفوا وهم بيكسروا الأكشاك وكان فيه كشك باسم أيمن عبد الفتاح بطيح فيه مصحف قاموا بتقطيعه وطبعاً سابوا الأكشاك الخاصة بتاعتهم زى كشك د/ جرجس عوض كشك بشاى فاروق كشك وهيب القمص.

يوم الأحد ضربوا أجراس في الكنائس الساعة ١١,٣٠ وقاموا بالضرب فينا بالرصاص وأصابوا كثير من المسلمين وطبعاً إحنا كان علينا حظر تجول".

١٦- أديب إدريس جرجس فلاح

مقيم بقرية نقنق تبعد عن الكشح بحوالى ٢ كم
"في يوم الأحد في حوالي الساعة ٣ تقريباً تجمع عدد كبير من الشباب وكانوا جاين ناحيتنا ومعهم طوب وحاولوا يضربونا بالطوب وقبل مجيئهم حضر الشيخ عبد السلام وعم خيرى ساكنين هنا في البلد ومنعوا الناس إن تضربنا أو تكسر علينا البيوت وطبعاً خوفنا وإحنا سمعنا طلاقات نار من الكشح وطبعاً في نفس اليوم لم يتركنا الشيخ عبد السلام أبو الوفا وماسك معاه أقساط الناس وقرب المغرب سمعنا في الميكرفونات إن المسيحيين سمعوا الميه يمكن ده علشان عامل المحطة مسيحي من دير النغاميش ومن بعيد قام الشباب بإلقاء الحجارة على البيت بتاعنا وكسروا الشبايبك فقط وكان ممكن يموتونا لولا الشيخ عبد السلام كان موجود عندنا ولم تخرج إحنا وأبنائنا إلا يوم الاثنين آخر النهار بعد ما هديت الأحوال".

١٧- مواطن "رفض ذكر اسمه"

"يوم الجمعة ١٢/١٢/١٩٩٩ الساعة ٣ عصر تصادف مرور فايز عوض حسين وأخيه ناصر أمام محل راشد فهم وشاهدوا سيدة ترجع قطعة قماش فقام فايز وأخيه على أثر مشادة وقاما بضرب راشد فهم التاجر الذى قامت السيدة بإرجاع قطعة القماش له فقام راشد وابنه بالذهاب لنقطة الشرطة فقابلهم على الكوبري مجموعة من الشباب المسلم وضربوهم وبدأ الهياج والضرب وتكسير المحلات وبعد ربع ساعة وصل الرائد خالد ومعاه اشرف عمارة ضابط المباحث ونادى على أبونا بسادة غبريال عبد المسيح وقال يا جماعة أنا شفت كل حاجة وهنجيب لكم حقكم وتجمع الكثير من الأهالي فانسحب الضابط ووقف على الكوبري وفجأة بدأ الضرب في المسيحيين في ش بورسعيد قرب الكوبري طوب وظل من الفريقين- وتم نقلهم للمستشفى- ووصلت قوات أمن سوهاج حوالي الساعة السادسة وحكينا لهم ما حدث وقامت قوات الأمن بالتواجد داخل القرية ويوم السبت ١/١٢/٢٠٠٠ معظم محلات بورسعيد مكسورة ومحرقة وظلت الشرطة موجودة وحوالي الساعة ١٢ وصل مساعد مدير الأمن وسعيد أبو المعالي أمن دولة والحكماد وقلنا لهم أن المحلات انكسرت قال وإيه يعنى ما انتم كسرتم الأكشاك.

وفي صباح الأحد وبعد انتهاء القداس توجه كل منا إلى منزله لظروف حظر التجول وحوالي الساعة ١٠ كنت فوق منزلي بشارع بورسعيد وجت المسلمين متجمعين عند الأكشاك وبدأ إطلاق الرصاص وبدأنا نعرف أن هناك موتى اتصلنا بالأنبا يوحنا وأبلغناه بأن الموضوع توسع وأن هناك موتى وقام سيدنا

بارسال الناس لمدير الأمن فذهبوا إليه وجدوه ذهب إلى الكشع وتقريباً تقابل الجميع عند مدخل الكشع البحري ولم يستطيع الجميع لدخول البلد من جراء ضرب النار ركب الجميع فى مصفحة وذهبوا إلى قسم الشرطة وكان الكلام ده من الساعة ١٠ حتى الساعة ٣,٣٠ وأخذوا سيارة مصفحة ونقلوا المصابين وحدثت مشادة بين أبونا بولا والحكمدار، لأنه قال كيف يموت كل الناس دى والأمن موجود وبعدها أخذوا سيارة مصفحة ولموا الجثث فيها والمفروض أن الأكشاك كانت تزال أساساً لأن هناك حكم محكمة بإزالتها وإنها موجودة أمام المسيحيين استقزاز كل يوم وإن الأمن هو المسئول على كل اللي حصل من المسلمين لأنه معرفش يسيطر على الأمور من بدرى".

١٨- سر جعوس منقربولس مهندس زراعي، وكيل المجلس الشعبي بالكشع.
"بدأت الأحداث بمشاجرة بين سيدة وتاجر يدعى راشد فهميم تم هدم الأكشاك وحرق المحلات بعد ذلك ليلاً وتواجدت قوات الأمن يوم الجمعة ليلاً والسبت لم يحدث شئ إطلاقاً يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ صباحاً بدأت تنتشر شائعات فى القرى المجاورة إن المسيحيين ضربوا المسجد والمعهد الأزهرى وقتلوا المسلمين وبدأت الأحداث بطلقات نارية من فوق أسطح المنازل وحدث قتل فى أطراف القرية وتهجم على المنازل من الناحية البحرية ومعظم حوادث القتل حدثت فى القرى المجاورة للكشع عند عزبة بطيخ مثلاً والمنطقة الغربية مثلاً ثم حرق ٤ منازل وهدأت الأمور فى حوالي الساعة ٣,٣٠ يوم الأحد ٢ يناير والشائعات هي السبب الرئيسي فى تلك الحوادث".

١٩- د/ جرجس عوض سلوانس، طبيب بيطري الكشع
"كل عام وبالتحديد يوم ٢٧ رمضان حريص على عمل مائدة إفطار يحضرها الأقباط والمسلمين لتدعيم الوحدة الوطنية -هذا العام الأحداث أفسدت كل شئ- واعتقد أن الأحداث ٩٨ عامل مؤثر لأن الناس لم تأخذ حقها -وحبس شيبوب والناس غير مقتنعة أنه القاتل الفعلي تواجد الأكشاك بهذه الطريقة- عدم وجود توعية لأن أحداث الأحد ترتبت على الشائعات فبعد حادث يوم الجمعة وتكسير الأكشاك بدأت الشائعات يوم الأحد عن تسمم المياه وهذا يتم من خلال ميكروفونات وإن كنت فى هذا اليوم مع ابني فى المدرسة وعندما حدث إطلاق نار خاف الأقباط جميعاً من أن تطل الأحداث واللى سمعته أن سيدة اشترت جزمة يوم الأربعاء من تاجر بشارع احمد عرابي وجاءت ترجعها يوم الجمعة وحدثت مشاجرة بين التاجر المسيحي وبعض المسلمين بعدها تم تكسير الأكشاك عند الإفطار- وحدث بعدها حرق للمحلات وتكسيرها الجمعة ليلاً- سرقة المحلات والقتل حدث الأحد من ٧,٣٠ حتى الرابعة وهناك أسباب فى الحساب مثل البطالة -تكس المدارس- يعنى العامل الاقتصادي له دخل فى الأحداث".

٢٠- د/ صليب برنابا شهيد، يعمل بالوحدة الصحية بالكشع ومن سكان الكشع.
"حادث ٩٨ وأثره على سكان الكشع من العوامل المؤثرة فى الأحداث ولم أرى شيئاً وكله سمعته ولكن لا بد أن يكون هناك حل داخلي لمثل هذه الأحداث وعندنا موظف اسمه عمدة ظريف قديس ٢٥ سنة معوق -شلل أطفال بقدمه اليسرى- قتل فى الأحداث بطلق نارى أثناء عوبته من دار السلام بالكشع وانتقل لمستشفى سوهاج وتوفى هناك وكل ما سمعته إن بداية الأحداث مشاجرة بين تاجر مسيحي وسيدة يوم الجمعة على أثره جاء أقارب السيدة وحدث ضرب بين الطرفين وكنا فى رمضان وفى نفس اليوم الساعة حوالي الخامسة أتى شباب متهور وقام بتكسير الأكشاك سمعت ضرب نار يوم الأحد صباحاً الساعة ١١ وحدث هدنة الساعة ٥ المغرب ثم بدأ إطلاق النار مرة أخرى ليلاً ولم تحول إلى أي حالات نظراً لقلة الإمكانيات هنا".

٢١- ميلاد لبيب عرابي، تاجر ميني فاتورة بشارع بورسعيد.
"يوم الأحد حوالي الساعة ١١,٣٠ لقيت رصاص جأى ناحية الشقة اللي أنا سكن فيها وكان الضرب يأتى فى الشارع وسطوح البيوت. وده حصل بسبب مشاكل يوم الجمعة لغاية ما حصل ضرب نار اللي سبب حريق فى البيت ومش عارف بالضرب كان جأى من أي شخص ولم نخرج من المنزل إلا يوم الاثنين بعد ما هدت الأمور".

٢٢- جاد شفيق جاد مسيحي
مقيم ٣ المجلس القديم دار السلام
صاحب محل أدوات منزلية تم تحطيمه
"بدأت الأحداث عندنا يوم الأحد حوالي الساعة ٤ عصرًا قام البعض بترويج إشاعة إن المسيحيين سممو المياه وطبعاً قبل ذلك لم يكن هنا فى دار السلام أى أحداث وفجأة سمعنا أن فيه ناس كثير جاين يحرقوا محلات وبيوت المسيحيين قمت بغلق المحل فوراً ومشيت ولم أشاهد شئ إلا عندما اتصل بي

البعض وقالوا إن المحل احترق وانكسر تماماً على يدي بعض الشباب المتهور وطبعاً قاموا بسلب أشياء وكسروا الباقي".

٢٣- هلال جويد يوسف، صاحب محل خردوات.

ش المجلس القديم دار السلام
"فى حوالي الساعة ٥ بعد عصر الأحد ٢/١/٢٠٠٠ شاهدت حوالي ١٠٠٠ واحد يحملون العصا وبعض قطع الحديد ومتجهين ناحية الشارع الى فيه المحل وناويين يحرقوا المحل أغلقته وجريت من المكان وتركت حتى المحل ولم أراه إلا يوم الثلاثاء وقد تم تكسيره تماماً".

٢٤- بهجت مريدا إبراهيم، مالك محلات أدوات صحية زجاج ومخازن تم حرقها بشارع المجلس القديم دار السلام.

"يوم الأحد الساعة حوالي ٤,٣٠ كانت دار السلام عبارة عن فوضى بسبب مجموعة من المتهورين ومش عارف كيف انتشرت الشائعات الكاذبة إن المسيحيين موتوا المسلمون وسمموا الميه وحاجات كثير أنا أغلقت المحلات من الساعة حوالي ٣ ظهراً لأن الجو كان متوتر جداً وطبعاً عرفت بعد كده ان ناس كثير مسلمين أتوا وحرقوا المحلات والمخازن وزى ما أنت شايف ولا محل جانبي للمسلمين محروق وحرام الخراب بسبب أحداث وإشاعات ليس لنا يد فيها".

٢٥- روجيه بشرى الضو، مقيمة ش الشهر العقارى دار السلام.

"يوم الأحد الموافق ٢/١/٢٠٠٠ كنت وسط دار السلام المنطقة التجارية وشفت ناس ملهاس عدد بتكسر محلات المسيحيين علشان فيه اشاعة بتقول إن المسيحيين قتلوا المسلمين فى الكشع وحرقوا المعهد الأزهرى وكان فيه جثث المسلمين بعدها قامت هوجة ولم تنتهى إلا يوم الاثنين الصبح بعدها حرقوا ودمروا كل شئ وطبعاً أغلقت المحل ومشيت عند أقاربي وأتيت يوم الأربعاء فوجدت المحل مكسور وكل حاجة مسروقة".

٢٦- جمال راغب مجلع محامى مقيم بالمساكن الشعبية عمارة ١٥ بشارع دار السلام

"يوم الأحد حوالي الساعة ٦ بعد المغرب ٢/١/٢٠٠٠ دق على الباب الأستاذ محمد حسين السيد جارى فى الدور العلوي وقال لى أنت جالس هنا والناس جاية علشان تحرق شقتك وتموتك، فذهبت معه أنا وبناتي وزوجتي شاهدت من عنده الناس أسفل العمارة حوالي ٣٠٠ شخص نزلت على العمارة غير الناس الكثيرة الموجودة فى الشارع حوالي ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ شخص نزلت الشقة حوالي الساعة ٢ ليلاً بعد أن ذهبوا وجتتهم قاموا بتكسير الباب الرئيسي واستولوا على الأثاث وقمت بالمبيت عند الأستاذ محمد تلك الليلة ويوم الاثنين هربت إلى منزل أختي القريب منا واتصلت حوالي الساعة ٤ عصرًا بالشرطة ولم يأتني أحد وقلت لهم أنهم ممكن يهددوني مرة أخرى ولم يأتني أحد إلا فى اليوم التالي للأحداث".

٢٧- محمد حسنين السيد المساكن الشعبية عمارة ١٥ الدور الرابع بدار السلام

الى حصل يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ ليلاً جاءت ناس فى الشارع ما يقرب من حوالي ١٠٠٠ اشخص وظلوا يشتموا فى جمال راغب المسيحي الى ساكن فى الدور الثاني نزلت أقول لهم عيب وأمشيهم فلم يرضخوا لى لحد ما طلعت إلى جمال واخذته هو وأسرته وزوجته وعنده بنتين أطفال سن ٣ سنوات و٥ سنوات ونزلت علشان أقفل شقة جمال وجدت الناس فيها حوالي ٢٠٠ واحد وكانوا يبشيلوا الأثاث الى فى المنزل حاولت أغلق غرفة النوم بتاعته كسروها وأخذوا ما ينفع منها والباقي قاموا بتكسيهه وبعدها كسروا الباب وأخذوا يكسروا فى الشقة وبعدها من تحت ظلوا يشتموا فيا علشان أنا أخذت جمال عندي وهددوني بتكسير شقتي وفى حوالي الساعة ٢ ليلاً سمعت ميكروفون على سيارة شاهنتها من الشباك كانت السيارة بيضاء ملاكى وقالت أن لا أحد يشرب المياها لأن المسيحيين سمموها. ويوم الاثنين أخذت أولادي أوديهم عند بيت والدي قريب منا رجعت حوالي الساعة ١,٣٠ وجدت شقتي مكسورة وأخذوا القلوس الى فيها".

٢٨- جاد السيد زهران ٤٩ سنة مدرس أول بالمعهد الابتدائي الأزهرى "مدرس مواد شرعية" بالكشع.
"يوم الجمعة لم أشاهد شئ لكن عرفت أن فيه مسلمين ومسيحيين تشاجروا ورفعوا الأكشاك المسيحيين" يوم السبت كان فيه امتحان للصف الأول والثاني والثالث وسمح لنا الأمن بالخروج للمعهد ويوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ رحنا المعهد وحضرت الطلبة للامتحان بالنسبة للصف الرابع والخامس الابتدائي وكانت مادة قرآن ووزعنا الأسئلة وأوراق الإجابة وانتهى الامتحان وبنجهز للفترة الثانية

وكانت تربية دينية الساعة ١١ دق جرس كنيسة أبو سيفين "مرتين" وبعدها لم أعرف من أين يأتي صوت ضرب بالرصاص. وفضلنا في المعهد حتى الساعة ١٢ وأخرجنا التلاميذ بالراحة من خلف المعهد وطبعاً ضرب النار كان عشوائي ناحية المعهد ولا أستطيع الجزم أن المعهد كان مقصود وعندما عدت للمنزل مرة ثانية، وتم تأجيل الامتحان حتى يوم ٢٢/١/٢٠٠٠

٢٩- ياسر حارس محمد عبد الرحمن مزارع ٢٤ سنة صاحب كشك بشارع بورسعيد
"يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ الساعة ٤،٣٠ كنت رايع اشترى دش من واحد مسيحي وكان معي زملائي وصلنا البلد سمعنا ان فيه خناقة بين فوزي عوض وراشد عروق وعند وصولنا كانت انتهت وتوجه راشد أبو عروق لتقديم شكوى بنقطة الشرطة ولما وصلوا الكوبري قبل النقطة كان يحصل اشتباك ورحنا نطفر بعد الفطار بنسئل خفير على كوبري النقطة ماذا حدث قال الاكشاك انكسرت ورحنا هناك وجدناها مكسرة ومحتوياتها مبعثرة على الأرض خضراوات وفواكه ورجال الأمن قالوا ممنوع حد يتكلم ويتأخذوا تعويضات عن كل حاجة ولم يحدث شيء وأخذت الشرطة أسماء المضارين من الطرفين. يوم السبت لم يخرج أحد من منزله لأن الشرطة سيطرت على البلد.
يوم الحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١٠ صباحاً كان هناك عدد من رجال الأمن وقالوا يا جماعة كل واحد له كشك يجيب تجار يصلحه أو يبنيه وبداننا جمع الأخشاب فوجئنا بتجمع عدد كبير من المسيحيين حوالى ٢٠٠ خارجين من شارع أبو سيفين ومعهم عصى ومواسير جريت وقبل ما أوصل البيت سمعت ضرب النار اشتغل وقبل ذلك دق جرس الكنيسة ٤ رنات الساعة ١١،٣٠ وعرفنا ان فيه ٤ مسلمين أصيبوا بطلقات رصاص وهم محمد رجب من عزبة الشيخ بطيخ والسباعي عبد المقصود وأحمد حمدي عبد الحميد وعبد الرحمن محمود. وانتشرت شائعة تسمم المياه بواسطة المسيحيين وأنا سمعت الميكروفون من مكان لا أستطيع تحديده ممكن سيارة أو جامع في بلد ثانية".

٣٠- عوض أحمد حسنين ٧٢ سنة

وكيل شيخ خفر سابق بالكشخ حالياً بالمعاش
ووالد ناصر عوض الذي تشاجر مع راشد أبو عروق
"يوم الجمعة الساعة ٤،٣٠ كان ابني ناصر رايع المقابر سيراً على قدميه مروراً بشارع أحمد عرابي وجد سيدة مسلمة وناس كثيرة حولها وراشد أبو العروق يبشتمها وسب لها الدين علشان عاوزه ترجع قطعة قماش سبق أن اشترتها منه -هذه السيدة ليس لها أثر وهي من خارج البلد- وربما تكون من عائلة الهوارة.

تدخل عبد الناصر لحل المشكلة وقال للسبت خلاص أمشي وضرب ابنها وقال انت تخربي البلد وأنا هرجع لك القماش وهو بيكلهما قام راشد بشده داخل المحل وسب له الدين وكانت السيدات المسيحيات يقمن برمي وقذف الطوب على المسلمين من مساكنهم بالأدوار العليا بهذه المساكن.
في الوقت ده كان أشقائه متوجهين له "فوزي وفايز" المهم رجعوا البيت وفطروا هنا بعد الإفطار حضر ضابط قال انه أمن دولة أخذهم الثلاثة ومقبوض عليهم دلوقتي وعرضوا على النيابة دار السلام يوم السبت وأخلى سبيلهم يوم ١/١/٢٠٠٠ ولم يخرجوا حتى الآن ونحن نزورهم الآن بالمركز وندخل لهم الطعام ولم يصاب أحدهم تم عرضهم على البحث الجنائي بالمديرية ولم يثبت شيء ضدهم تسخت والنته "يا أبني كلنا أخوات بنخيط الهدوم ونطحن ونشترى اللحم منهم وكل حاجة".

٣١- عمر عبد الحميد اسماعيل ٢٥ سنة

مدرس بمعهد أن هري الزرارة الابتدائي، مقيم بجوار مسجد الشيخ فتح.
"يوم الجمعة الساعة ٤،٣٠ كنت في البيت سمعت ناس جاية من شارع بورسعيد يقولوا واحد اسمه راشد أبو عروق "معروف عنه العصبية" تعدى على سيدة مسلمة وقام بإهانتها وضربها وتصدى له ناصر عوض حسين وتشاجروا مع بعض وحضرت الناس وانهاوا المشكلة بعد إرضاء الطرفين ورغم ذلك توجه راشد لنقطة الشرطة لتقديم شكوى "وأثناء الإفطار" على ما سمعت "خرج كثير من المسيحيين ومعهم لورد ملك سمير جيد القولى وقام بتكسير أكشاك المسلمين بشارع بورسعيد واستمر ذلك حتى بعد الإفطار بنصف ساعة وحضر المسلمين وشاهدوا ما حدث وحضرت الشرطة ولم تفعل شيء لأن المسيحيين كانوا كثير.

ويتنخل في الحوار عبد الخالق رضا يقول:

يوم الأحد اللي حصل إن كان القمص اسحاق ومجموعة كبيرة من المسيحيين خارجين من شارع أبو سيفين حاول الضابط منعهم فقال له القمص اسحاق هرن جرس الكنيسة وحاول الضابط منعه فحدث

اشتباك وحاولوا الإعتداء على أحد الضباط . ثم توجهت الشرطة لحماية الجمعية الزراعية -الشئون الاجتماعية- المعهد الديني ثم أشيع في البلد أن المسلمين في الكشخ قتل منهم الكثيرون وان المعهد الديني اتحرق فحضر ناس من القرى وضربوا المسيحيين وكان الضرب عشوائي.

بعد الأحداث لنا جيران مسيحيين خافوا وكانوا عاوزين يمشوا من بيتهم وطلبنا منهم يفضلوا لأننا منذ جد الجد واحنا مع بعض أهل وخلال ذلك كان يسير بالطريق رجل نادى عليه واسمه عبادى حكيم فقال والله إحنا فى أمان الله مع بعض مفيش خلاف مع المسلمين ثم ذهب ."

٣٢- عديل ميخائيل شهيد ٢٥ سنة، عامل زراعى.

"كنت متواجد يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ الساعة ٤:٣٠ فى عملى بمحل بجوار جامع أبو بكر سمعنا إن فيه مشاكل بين المسلمين والمسيحيين وخرجت لأعرف ما يجرى وجدت مجموعة من ٢٠ أو ٣٠ فرد يحملون العصر وبدأوا يكسروا محلات المسيحيين نخلنا بيت واحد مسيحي واتجمعوا تحت البيت الذى يملكه سامى سيف وهم يقولون يا تكونوا مسلمين يا نكون مسيحيين ونصارى وسمعت واحد يقول رمضان منعنا منكم واحنا مش هنصوم رمضان تانى والأطفال تسب الدين ويقولوا لا الله إلا الله ثم سمعنا صوت رصاص نخلنا البيت وبعد فترة سيطرت الشرطة على الموقف وفضلت بالمنزل حتى الساعة ٩ يوم السبت بسبب منع الشرطة الخروج

يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ الساعة ١٠ ص سمعنا أن فيه ضرب نار علينا قرب جامع أبو بكر وأنا رايح اشوف فيه ايه الشرطة ضربت قنابل مسيلة للدموع حوالى ٤ قنابل ورجعت عرفت ان فيه ناس ماتت وهم أولاد عمى حليم ."

٣٣- د/ عاطف غبريال عطية ٢٧ سنة، مقيم بشارع أحمد عرابى بالكشخ.

يقول "توجد بالكشخ ٣ صيدليات ٢ ملك الدكتور عاطف غبريال "أنا" وهما صيدلية الدكتور عاطف بشارع بورسعيد وصيدلية الملك وقالوا زجاج الصيدلية تكسر وسئلتهم فيه مشاكل فى الصيدلية قالوا لا، خرجت من البيت وتوجهت للصيدلية وأغلقتها يوم السبت صباحاً فتحت ساعتين أو ثلاثة ونسبة المبيعات انخفضت ٨٥٪ وقل السحب على الدواء وعلى الصيدلية الموجودة بشارع بورسعيد مغلقة منذ يوم الجمعة وطبعاً قل عدد المترددين على الصيدلية ولم أفتح الصيدلية يوم الأحد وفتحت يوم الاثنين ٣ ساعات فقط انخفضت ساعات العمل اليومية إلي ٨ ساعات فقط وانخفضت حوالى ٥ ساعات أو أكثر ."

٣٤- رومانى جرجس بطرس ٤٠ سنة، مفتش تموين بإدارة تموين دار السلام.

يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ الساعة ٤:٣٠ سمعت أن فيه مشكلة بين راشد أبو عروق وبين ناصر عوض حسين وأنا لى دكان تصليح أجهزة إلكترونية بشارع الشيخ فتح، قفلنا الدكاكين لأن المسلمين بدأوا يكسروها وبعدها بحوالى نصف ساعة كان الأمن كثير جداً وكان مدير الأمن موجود بنفسه وسيارات مدرعة وهادى الجو بالليل وتم تكسير المحلات فى وجود الأمن.

- يوم السبت كان الوضع هادئاً ووسط البلد كان الأمن مسيطر عليها ومنع المسيحيين من التوجه إلي هناك وكل الناس كانت فى منازلها وتوجهت لعملى يوم السبت.

- يوم الأحد رحلت الشغل الساعة ٩ ص والساعة ١ وأنا راجع الكشخ قابلني واحد اسمه مأمون من عزبة الشيخ بطيخ مسلم قال لي ارجع تانى لأن الناس بترمى جثث على الطريق الأسفلت ركبت عربية ورحت سوهاج وفضلت هناك يومين ولم أستطيع النزول للكشخ ثم سافرت إلي القاهرة هرباً مما حدث ."

٣٥- مواطن "رفض ذكر اسمه"، محامى مقيم بالكشخ.

"يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ الساعة ٤:٣٠ قامت مشاجرة بين أبو عروق وناصر عوض حسين وعندما كان فى طريقه لنقطة الشرطة لتقديم بلاغ وكان معه نجله ايمن اعتدوا عليه بالضرب [مسلمين] وبدأوا تكسير المحلات التجارية بشارع بورسعيد وشارع أحمد عرابى من ناحية بورسعيد وكان سيتم الاشتباك بين الطرفين رغم وجود ضابط النقطة الذى اتصل بقوات الأمن وحضرت خلال فترة وجيزة وانتشرت بالطرقات وبدأ إطلاق الرصاص وقيل أن الأكشاك تم تكسيرها بواسطة بعض الجنود والشباب من خارج القرية؟! واستمر التكسير حوالى ساعة ثم هادى الجو ولم تحتفل برأس السنة.

يوم السبت فوجئنا بالخسائر التى لحقت بمحلات المسيحيين من حرق ونهب وحدث ذلك فى وجود الأمن ليلاً ومن ضمن المحلات محل برنابا شهيد قديس ومنير مرعى لوندى بوسط البلد بشارع بورسعيد وقدموا بلاغات للنيابة بدار السلام واستمر الوضع هادئاً حتى نهاية يوم السبت

يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ لا أعرف متى بدأت الأحداث فقط شاهدت قوات الأمن بقيادة مفتش مباحث أمن الدولة وبدأ إطلاق النار بكثافة وكان اتجاه الضرب من ناحية الغرب "ش بورسعيد" وبدأت الإشاعات تنتشر خارج البلد ويقوم مسلمين بقطع الطرق وإنزال المسيحيين من السيارات والاعتداء عليهم فقتل متى روفائيل ومرقص عبد المسيح مرزوق فخرى ثم بدأ الاعتداء على محلات المسيحيين في دار السلام في وجود رجال الأمن ثم الإعتداء على محلات وعيادات ومكاتب المحامين والاستيلاء على ما بداخلها رغم وجود رجال الأمن.

ملحوظة: معظم قيادات الأمن الموجودة بالكشع وسوهاج من دائرة مركز نجع جمادى من قبيلة الهوارة وعلى صلة بعائلة الكراشوة التي هي طرف في مشكلة ١٩٩٨.

٣٦- منافع عزيز منصور أبو عروق ٤٠ سنة

يقال -المحل بشارع صليبيت بشيت- الكشع

"يوم الجمعة الساعة ٢,٣٠ قام تاجر مسلم بالتشاجر مع تاجر مسيحي عند المعهد الديني ثم دخل أقاربهم من أولاد عوض أبو حسين واعتدوا على راشد ابن عمي وابنه أيمن بدون سبب وبدأوا في تكسير المحلات بعد فض الاشتباك وبدأ نهب الدكاكين والصيدليات والحكومة حجزت المسيحيين عن المسلمين وهم الذين كسروا الأكشاك علشان يتهمونا توجهنا أنا وراشد وأيمن وأخويا جمال جرجس للنقطة للإبلاغ عما حدث أنا خرجت يوم ٢٠٠٠/١/٢ وما زال راشد وأيمن وجمال في مركز دار السلام لا أعرف ما حدث يوم السبت وخرجت يوم الأحد متأخر وأنا في البيت كنت أسمع صوت طلاقات الرصاص -أما محلى لم يسرق منه إلا أشياء بسيطة مبلغ من الفلوس ودفاتر شيكات".

٣٧- ميلاد وصفى عطية ٣٠ سنة، بائع سوپر ماركت شارع بورسعيد بالكشع.

"يوم الجمعة ٤,٣٠ عصرًا كنت في المحل وكان فيه بضاعة خارج المحل وأنا بجوارها ومعني شخص ثاني داخل المحل، وجدنا هجوم من حوالي ٤٠ فرد من المسلمين يحملون عصي تركت المحل مفتوح وخرجنا وأخذوا من المحل بضائع كثيرة خلال هذه الأحداث لم يكن هناك شرطة وبعد ربع ساعة حضرت الشرطة من نقطة شرطة الكشع وهذا الوضع وأغلقت المحل وعدت للمنزل.

يوم السبت صباحًا توجهت للمحل وجدت الباب مكسور وأخذت منه أشياء كثيرة ولم أخرج من البيت يوم الأحد".

٣٨- مرقص عبد المسيح ٢٤ سنة، كاهن بكنيسة الأنبا شنودة بالكشع.

"كنت في القاهرة وصلت يوم السبت ٢٠٠٠/١/١ ليلاً الساعة الواحدة فجراً كان فيه حراسة عند مدخل البلد من ناحية المدرسة الإعدادي وعند مدافن الأقباط وتوجهت لمنزلي دون مشاكل. يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ بعد انتهاء القداس الساعة حوالي ١٠ ص رجعت البيت فحضر رئيس المدينة جمال مكاوي ومعهم رجال الأمن وبدأوا في تنظيف الشارع من الألواح الخشبية وبدأت توجيه إهانات من المسلمين لمسيحيين من منازلهم أو الموجودين أمامها بنية الاحتكاك.

وأنا أمام المنزل حضر اللواء أحمد أبو حرب "مفتش منطقة الجنوب" أخذني إلي منطقة وسط البلد وقال لي "يا أبونا من فضلك خلى الناس اللي فوق الكنيسة بتاع أبو سيفين يبطلوا ضرب نار وينزلوا" رديت عليه "البيوت تغطي مبنى الكنيسة وما عليها وكل ما يشاهد هي المنارة" في هذا الوقت كان الضرب يأتي من اتجاه المسلمين وطلبت منه منع ضرب النار رفض لأنه كان يريد إثبات إن المسيحيين يطلقون النار من فوق الكنيسة فقام اللواء بأمر قوة الشرطة بالانسحاب إلي نقطة الكشع ورجعت المنزل بسرعة وكل فترة يستنجد بنا الناس ولم أخرج إلا يوم الاثنين حيث خرجت مع موفد قداسة البابا ومباحث أمن الدولة أثناء إجراء المعاينات.

توجهنا إلي منزل بونة القصص جبرائيل (عمتي) وجدتها مرمية في الصالة بالدور العلوي مغطاه ببطانية حيث أصيبت بطلقة في الرقبة والكتف ثم توجهت لمنطقة حوض عفيقي حيث كانت هناك جثث حليم وأولاده ثم عدنا للمنزل مع وفد قداسة البابا وحضرت قيادات الشرطة وطلبت تأمين البلد ويوم الاثنين أثناء معاينة الجثث ونقلها مررنا أمام عزبة بطيخ وجدنا مجموعة تهتف الله أكبر على بعد ١٠٠ م سئل ضابط أمن الدولة بيقولوا أيه رد الأنبا مرقص الموفد من البابا وقال له بيقولوا الله أكبر. عند وصولنا لمكان الجثث الثمانية بالزراعات تباطئ المسئولون في نقلهم للإسعاف فأنفعل الأنبا صرابامون مندوب قداسة البابا وقال "ده لو كان واحد تاني أو في مكان تاني كان اتنقل في طيارة هليكوپتر ده مصاب من أمس" بعدها بدقائق دخلت سيارة الإسعاف ونقلت جثث القتلى والمصاب.

"حضرنا يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ الساعة ٨م مع رئيس نقطة الكشع وعدد من الضباط وكان معهم أحد اللووات كان رأس ممدوح نصحي صادق ممدوداً على الأرض وعلى النصف الأسفل للجثة شيكارة النشارة والجزء الأسفل للجثة محترق تماماً وكذلك الذراع الأيمن والوجه والرأس ليس بها آثار حروق ويقول هما قتلوه عند السلم وسحبوا الجثة للحجرة وأشعلوا فيها النيران".

٤٠- ميخائيل فايز هارون ٢٧ سنة، ليسانس حقوق مقيم بالكشع.
"يوم الجمعة الساعة ٤,٣٠ كانت سيدة مسلمة اشترت قطعة قماش من راشد ابو عروق "مسيحي" وشدت معه في الكلام حيث أرادت إرجاعها وتصادف مرور فايز عوض حسين وناصر عوض حسين وبخلا عليه وقال له مش هتبتلوا قلة الأدب يا خواجات وتطورت المشادة الكلامية فدخلوا للمحل واعتدوا بالضرب على راشد وابنه ايمن وحضر أهلهم وكسروا محلات المسيحيين من أول شارع أحمد عرابي تقاطع بورسعيد حيث كان المسيحيين في ذلك الوقت بمحلاتهم.

وحضرت الشرطة ولم يستطيع ضابطي النقطة السيطرة على الموقف وأطلقت الشرطة أعيرة نارية في الهواء لتفرقة المواطنين فقام مجموعة من المسيحيين بقذف الحجارة فوقفت الشرطة وفصلت المسلمين عن المسيحيين وكان إطلاق النار في اتجاه المسيحيين وقام بعض المسيحيين بتكسير جزء من أكشاك المسلمين وقام المسلمين بتكسير باقي الأكشاك وبدأ ضرب النار في الهواء حيث أصيب ٣ مسيحيين بواسطة الخفر يوم السبت وفي وجود الشرطة تم نهب المحلات وجنود الشرطة كانت تساعدهم.

يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ ص توجه المسيحيين للكنيسة للصلاة وللمزارع والحقول وحضر لودر لإصلاح الأكشاك في ظل تواجد الأمن فقام مجموعة من الشباب المسيحي بقذف الحجارة فأطلق الأمن القنابل المسيلة للدموع على الناس بعد حضور المسيحيين من الجهة الغربية لتحقيق من الأمر ولم يستطيعوا الوصول إلى هناك بسبب الشرطة

لا يوجد خلافات سابقة عدا حادث ١٩٩٨ وكان بيد الشرطة السيطرة على الأمر وفي حدود الساعة ١,٣٠ بالليل يوم الأحد قاموا بالمناداة بسيارة مكبرات الصوت ويطلقوا الشائعات أن المسيحيين سممو المياه وحرقوا المعهد الأزهري وانتشرت التكبيرات في القرى المجاورة".

٤١- الضبع ميخائيل حبيب ٣٩ سنة، تاجر قطع غيار آلات زراعية.

مقيم بالكشع -بجوار الشئون الاجتماعية- على التربة
"يوم الجمعة ١٢/١٢/١٩٩٩ حسيت بقلق في البلد وناس بتجرى مسلمين ومسيحيين قفلت دكاني ورجعت البيت -دخلت بيت والدتي وكنت انظر من الشباك ومعى والدتي وجدت مجموعة من ٢٠ فرد مسلحين بالآلي بخلين البلد وضربوا في اتجاهنا بعض الطلقات ولم أتمكن من الإبلاغ يوم الجمعة. يوم الجمعة الساعة ٦م سيطر الأمن على البلد سيطرة كاملة وضربت قنابل مسيلة للدموع وانتهى كل شيء يوم السبت الظهر كان ممنوع الخروج من البيوت واشتعلت النيران في مخزن كيمائى ملك موسى فكرى غالى وعندما حضرت المطافى لإخماد الحريق فخرجت اطمئن على دكاني الذي يجاوره لقيت فيه قلق توجهت للنقطة لإبلاغ عماد حدث يوم الجمعة وطلبت حراسة وقابلني ضابط اسمه طارق عيسى قال هروح معاك وهيجيب لك حراسة وبالفعل توجه لمنزلي وأرسل ٥ جنود وأكثر واستمر الوضع هادئ طوال الليل.

يوم الأحد الساعة ٨ص انسحبت الحراسة وتمركزت عند نقطة الشرطة وتصاعدت الأحداث وتوفى ابني وأهل".

٤٢- شمشون متری عطية ٣٨ سنة مقيم بالكشع

موجه بالتربية والتعليم إدارة دار السلام التعليمية

"يوم الجمعة الساعة ٤,٣٠ قبل الإفطار بحوالي نصف ساعة -سمعت إن فيه مشكلة في البلد بين واحد مسيحي وواحد مسلم -رحت أشوف اللى حصل، وجدت ٢ سيارة صغيرة للشرطة بوكس وفيه هياج بين الناس ثم انسحبت سيارات الشرطة ولم يصب أحد في وجود الشرطة ثم تحركت الشرطة إلى نقطة الشرطة بالكشع فبدأ المسلمين يضربوا المسيحيين ويجروا فأصيب ٣ ونقلوا للمستشفى بدار السلام على الفور وانتهى الموضوع بوصول قوات أمن مركزى حوالى الساعة ٥,٣٠ أو ٦

يوم السبت عرفنا أن فيه محلات كثيرة انكسرت وكذلك أكشاك علماء بأن الأكشاك لمسلمين ومسيحيين أما المحلات فهي لمسيحيين فقط لا أعرف من الذى قام بالتكسير لكن الجو كان هادئ ومفيش حاجة والأمن سيطر ومنشتر في البلد.

يوم الأحد حتى الساعة ٩ ص لم يكن هناك مشاكل حتى حضرت الشرطة مع أصحاب الاكشاك واثارت مشاكل حول مكانها وسمعت إن أصحاب الاكشاك المسلمين يبسبوا المسيحيين وطبعاً كان ممكن ينتظروا رفع أنقاض الاكشاك يومين أو ثلاثة حتى يتم إصلاحها.

دق جرس الكنيسة يوم الأحد كان لتشييع جنازة الكسان ملوك "متوفى مسيحي" وقد سمعت إن الشرطة فتشت الصندوق قبل وبعد وضع الجثة فيه أي أن دق الجرس كان إعلان عن حالة الوفاة واحنا فى الكشع مقيش عندنا مشاكل ولو الحكومة عندها رغبة لانتهى الموضوع بمجرد نزول الشرطة الكشع ويوم الجمعة لم يصاب أحد إلا ثلاثة ولما وصلت الشرطة يوم الأحد زاد عدد القتلى وما حدث ربما يكون ثار من الحادث القديم والمقصود حادث ١٩٩٨ .

٤٣- الأب سوريال، راعى كنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب.

"يوم ٢/١/٢٠٠٠ الساعة العاشرة ص تجمع حول منزلي في منطقة قضاء أشخاص كثيرون ووقت الفطار إشتعلت النيران فى منزلي من أوله لآخره وأنا كنت هنا فى البيت وكانوا يقولوا لى انزل يا قسيس لازم تموت وأنا علاقتي بالمسلمين جيدة يقولوا القسيس المسلم وأنا الوحيد أمشى الساعة ٢ ليلاً من الكنيسة حتى منزلي وسط الزراعات دون خوف.

وبعد حريق المنزل حضرت المطافى وسيطرت على الحريق واستمر ذلك لمدة ساعتين والحقيقة إن جيرانى المسلمين وقفوا جنبى وفضلوا ٥ أيام يأتوا لنا بالطعام والشراب ويعلم الله ان أوانى الطعام والخبز إتسرفت كلها". ويؤكد أن ٦٠٪ من تجار دار السلام مسيحيين.

٤٤- مترى يوحنا مجلع ٥٢ سنة، موظف بمكتب عمل دار السلام.

يقول "أنه قبل أحداث يوم الجمعة عندما كان يختلف مسيحي مع مسلم نجد ١٥ مسلماً يقوموا بالتعدى عليه بالضرب والإهانة.

يوم الجمعة الساعة ٣ أو ٤ واحدة ست اشترت قطعة قماش من راشد أبو عروق وبعد قصها أرادت السيدة إرجاعها فرفض راشد وتدخل ناصر عوض حسين وضربوا راشد بالعصى الخشبية وسعف النخيل وتوجه راشد للنقطة وأثناء ذهابه للنقطة اشتبكوا معاه تانى ومعهم مسلمين آخرين وامتد الاعتداء لتكسير محلات المسيحيين وحضر الضابط خالد عبد الحميد رئيس نقطة الكشع ولم يتمكن من فض المشاجرة واستمر التكسير والضرب بالنار وتبادل الطرفين قذف الحجارة من الصغار حتى بعد الإفطار وتحطم من الاكشاك الخشبية من شارع بورسعيد بسبب الحجارة من الطرفين وحضرت الشرطة الساعة ٨ م وطول الليل نسمع طلقات الرصاص لا نعرف من الشرطة أم من المسلمين. ويوم السبت الصبح كانت الشرطة متواجدة بشوارع القرية لكن لم يكن هناك حد بالشارع حيث منعت الشرطة الخروج ٨٠٪ من الاكشاك تم تكسيها بواسطة مسلمين.

يوم الأحد حوالي الساعة ١١ بدأ إطلاق الرصاص من المسلمين على الرغم أن جرس الكنيسة دقت الأجراس الذي كان أساساً للقداس بكنيسة الملاك وكان الأمن انسحب إلى النقطة ودخلت البيت ولم اخرج والشرطة أطلقت القنابل المسيلة للدموع قبل انسحابها للنقطة .

٤٥- موريس حلمى شاكر ٤٢ سنة، صاحب ورشة كهربائى سيارات.

"يوم الجمعة الساعة ٤،٣٠ لقيت هجوم "رجال - سيدات- أطفال" ببجروا من ناحية الغرب من عاظة "العواصى وأولاد زيد" قفلت الورشة ومشيت على البيت وتركت سيارة الزبون واقفة أمام الورشة وكانت معطلة وهى ملك صالح نجيب، ودخلت عند جيرانى والساعة ٧ م هذا الجو فخرجت من البيت جنب المدرسة، لقيت الزجاج الأمامى والخلفى والفوانيس مكسرة ومحطمة تماماً ولخذا من الورشة ٣ أنابيب وماكينه نورتويوتا - تليفزيون ٦ بوصة أبيض واسود - عربية يد صغيرة - توجهت لنقطة الشرطة تمت المعاينة الساعة ١٠ ليلاً بأمر من أحد لواءات الشرطة واتصلت بالنقطة وخرجت يوم السبت كان أحد وكلاء النيابة عاين بشارع بورسعيد - عمل لي محضر وطلب منى غلق الورشة والعودة لمنزلي.

يوم السبت كنت فى النيابة دار السلام ويوم الأحد حتى الساعة ١٠،٣٠ كانت الامور مستقرة وأنا فى بيتنا سمعت صوت ضرب النار ومنزلي كان أمام النقطة وانتشرت الإشاعات إن المياه مسممة وفضلت ٣ أيام أشرب من الطلمبة .

٤٦- يوثانت ظريف فارس ٢٨ سنة، حاصل على بكالوريوس تجارة مقيم بالكشع.

"يوم الجمعة ٣١/١٢/١٩٩٩ كنا فى انتظار ليلة رأس السنة أنا وأصدقائى واتصل بى أحد أصدقائى وقال إن البلد فيها مشاكل الساعة ٤ عصرأ من حوالى الساعة ٦ المغرب عرفت أن المسيحيين تعدوا على

عدد من الأكشاك الخشبية للمسلمين قبلى البلد وسبب المشكلة اشتباك تاجر مسيحي يدعى راشد أبو عروق مع سيدة لا أعرفها، ولم أخرج فى هذا اليوم يوم السبت كان بالقرية شرطة ولم أخرج إلا عند أقاربي خلف منزلنا.

يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ٨ ص ذهبت للصلاة فى كنيسة أبو سيفين وسط البلد بشارع بورسعيد وكان الجو هادئ وفيه شرطة كثير ولا يوجد اعتراض لأى شخص أثناء سيره وبعد الصلاة الساعة ١٠ ص توجهت مع صديقي إلى منزله لمدة نصف ساعة وصلتنا أخبار إن المسلمين تعدوا على بيوت المسيحيين وتجمع عدد كبير من المسيحيين ناحية الشرق والمسلمين ناحية الغرب والأمن عامل فاصل بيننا وأطلق ٢ قنبلة مسيلة للدموع وقبلها كنت أرى إطلاق نيران من بعض مناطق الأخوة المسلمين ورجعت البيت وكان فيه إطلاق نيران من المسلمين وعندما صعدت لأعلى منزلنا الساعة ١١ ليلاً والحرائق ظلت مشتعلة وسيطر الأمن على الموقف".

٤٧- ميخائيل بشارة إبراهيم، رئيس مكتب تموين الكشج.

"يوم الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١ سيدة مجهولة اشترت حاجة من راشد أبو عروق التاجر وهى بترجع البضاعة تدخل أولاد عوض ابو حسين وضربوا راشد وهى راينة النقطة الناس اتجمعت وقالوا إتصالحوا احسن مع بعض وهو راجع من النقطة ضربه تانى ولاد عوض وبدأ تكسير محلات المسيحيين وبعض المخططين من المسلمين بدأوا فى تكسير محلات المسلمين ويوم الجمعة م بدأ تكسير محلات المسيحيين".

السبت الجو كان هادئ والأمن موجود

يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١٠ ص سمعت ضرب نار وكنا فى المكتب فى الوحدة المحلية حضرت جماعة وقالوا اعزلوا النصارى عن المسلمين، رد واحد زميلنا من فوق وقال لهم النصارى مشيوا واحنا طلعنا فوق فى المكاتب وقفلنا الأبواب وفضلنا لغاية الساعة واحدة بالليل حضرت مدرعة أخذتنا لمركز دار السلام وفضلنا فى المركز لغاية الساعة ٦ صباح الاثنين".

٤٨- الديب احمد عبد العال، مقيم بالكشج.

"كانت فيه مشكلة فى ش بورسعيد واحد مسلم وواحد مسيحي وحدثت مشاجرة مع واحد مسلم كان ماشى فى الطريق، والموضوع راح النقطة وخلص على كده، وأثناء الإفطار، أكشاك المسلمين فى وسط محلات المسيحيين، وساعة أذان المغرب أصحاب الأكشاك المسلمين راحوا بيوتهم للفطار قام المسيحيين هدوا الأكشاك بالكلارك (آلة رفع حديد)، الأكشاك كلها إتكسرت والبضاعة أتلقت وأثناء تكسير الأكشاك القوات حضرت من خارج البلد والمسلمين راحوا بيوتهم يوم السبت قالوا فيه صلح وقالوا المسلمين يصلحوا الأكشاك يوم الأحد الصبح.

يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ٩،٣٠ ص المسلمين راحوا يصلحون الأكشاك والشرطة كانت موجودة والمستولين الشعبين والتنفيذيين وبعد كده سمعنا دق أجراس الكنيسة وخرجت أعداد كبيرة من الكنائس وقعدوا يضربوا نار وطلعوا فوق بيوتهم ومن على الأسطح قعدوا يضربوا نار وضربوا المعهد الدينى ، وبعدين بدأت الإشاعات وهما ضربوا بعض لأن الضرب كان عشوائي واللى مات فيهم من الفقراء بس الأغنياء كانوا جوه الكنيسة".

٤٩- منير عزيز سليمان، عامل بمدرسة ابتدائية بالبلايش قبلي.

مقيم ش احمد عرابى بجوار كنيسة الأنبا شنودة

"يوم الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١ كنت قاعد أمام البيت الساعة ٤ عصرأ لقيت ناس جاية من غرب بتضرب نار رحت داخل البيت وأغلقت الباب وطول الليل يوم الجمعة وأنا سامع ضرب نار. يوم الأحد كنت منتدب فى مدرسة عرب الصابحة الإعدادية جاني واحد من البلد حذرني من عدم الذهاب إلى البلد خفت على العيال ركبت عربية على الطريق الرئيسي مصر أسوان ولقينا جماعة قطعوا علينا الطريق، السائق عرف يهرب وبخلت البلد وقعدت فى بيتي وضرب النار فى كل حته".

٥٠- بخيت رزق نجيب ٣٧ سنة، موظف بالوحدة المحلية بالكشج.

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١١ ظهرأ كنت فى شغلى فى الوحدة المحلية وحضر واحد من تحت وبعدين سمعت ضرب النار والراجل الذى حضر كان معاه بندقية آلية وقال اعزلوا المسلمين عن النصارى ولاد الكلب على جنب، رد واحد من زملائنا وقال مفيش نصارى هربوا ومشبوا، بعد كده اختبانا جميعاً فى غرفة المكتب فوق، مشبوا شوية وبعدين رجعوا كسروا الباب وقعدوا يدوروا على حد جوه الوحدة، وبعدين مشبوا، واحنا فضلنا قاعدين فى المكتب لغاية الساعة ١،٣٠ من صباح يوم الاثنين جت مدرعة وذهبت بنا للمركز".

القتلى

م	الاسم	مكان / جهة القتل
١	عبد المسيح محروس اسكندر شهرته عسيري - ٥٠ سنة	قتلا بمنزلهما الكائن في شارع متفرع من ش مكتب البريد في الناحية الغربية لقرية الكشح
٢	سامية عبد المسيح محروس اسكندر ٢٠ سنة - ببلوم تجارة	
٣	وائل الضبيع ميخائيل شهرته وائل شمشون طالب ثانوى	قتل بمنزله الكائن في طريق ترعة الخيام الذى يقع بالقرب من الزراعات في الناحية الغربية لقرية الكشح
٤	ممدوح نصحي صادق	قتل بمنزله الكائن في طريق ترعة الخيام الذى يقع بالقرب من الزراعات في الناحية الغربية لقرية الكشح ويبعد منزله مسافة حوالى ٢٠ متر عن منزل وائل الضبيع
٥	جابر سدرك سعد ٦٠ سنة	(١٢,٥) قتلوا أثناء وجودهم بالزراعات في منطقة حوض عفيفى تقع في الناحية البحرية لقرية الكشح في مواجهة عزبة بطيخ
٦	جد التوفى رفعت زغلول جابر رفعت زغلول جابر ٣٠ سنة فلاح	
٧	جده توفى في الأحداث - "جابر سدرك سعد" عادل فهمى - ٢٢ سنة - ببلوم تجارة	
٨	ميسون عياد فهمى - ١٢ سنة - طالبة اعدادى	
٩	حليم فهمى مقار - شهرته حلمى - ٥٥ سنة - فلاح	
١٠	اشرف حليم فهمى مقار - ٢٣ سنة - بائع متجول	
١١	زكريا حليم فهمى مقار - ٢٢ سنة - بائع متجول	
١٢	١٢ الأمير حليم فهمى مقار - ١٧ سنة - فلاح	
١٣	بونه القمص جبرائيل عبد المسيح ٤٥ سنة - ربة منزل	قتلت بمنزلها الكائن بشارع متفرع من ش بورسعيد المدخل البحرى بشارع يوازى بنك القرية
١٤	تادرس لاوندى عبد المسيح ٧٠ سنة - فلاح	قتلا بمنزلهما الكائن بالناحية البحرية لقرية الكشح وفى مواجهة زراعات ، خلف المدرسة الابتدائية
١٥	ناصر تادرس لاوندى عبد المسيح ٢٢ سنة - فلاح	
١٦	مهران لبيب شنودة شهرته فهران - ٣٥ سنة - سائق	قتل بمنزله الكائن بالناحية البحرية لقرية الكشح فى مواجهة الزراعات بجوار المدرسة الابتدائية
١٧	عاطف عزت ذكى ٢٢ سنة - فلاح (لم يدفن بعد)	قتل بحقله الكائن بالناحية البحرية لقرية الكشح
١٨	وهيب جرجس حنا ٥٠ سنة - فلاح	قتل بمنزله الكائن بالناحية البحرية لقرية الكشح فى مواجهة الزراعات
١٩	عمدان ظريف قديس شهرته عماد - ٢٢ سنة - موظف بالصحة	قتل أثناء مروره بالطريق الزراعى بين قرية الكشح وقرية أولاد طوق
٢٠	معوض شنودة - شهرته صبرى ٤٥ سنة - تاجر	قتل أثناء مروره بالطريق الزراعى بين قرية الكشح وقرية أولاد طوق
٢١	رفعت فايز عوض - شهرته شنودة ١٦ سنة - طالب إعدادي	قتل أثناء مروره بالطريق أمام قرية نقنق فى الطريق بين قرية النغاميش وقرية الكشح
٢٢	أيمن حشمت حمدى ٢٣ سنة - ببلوم صناعى	قتل أثناء وقوفه على الكوبرى بمدخل قرية البلايش المستجدة والتي تبعد عن الكشح ب ٢ كم مربع

حليم فهمى مقار - ٦٠ سنة - فلاح
زكريا حليم فهمى مقار - ٢٥ سنة - فلاح
أشرف حليم فهمى مقار - ٢٢ سنة - فلاح
الأمير حليم فهمى ١٥ سنة - فلاح
قتلوا جميعاً أثناء وجودهم بالزراعات بمنطقة حوض عفيقى بالناحية البحرية بالكشح وقتل معهم أبناء عمومتهم عادل وميسون ورفعت وزغلول وجابر سدراك

وأفادت السيدة/ بهجة زكى ابشاي زوجة حليم ووالدة زكريا وأشرف والأمير
"أنهم كانوا فى الزراعات عند المشية زى كل يوم جت بنتى إيمان يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ وقالت أبويا وأخوتي ماتوا وأخذوا المواشى وحمارتين ولم أذهب إلي هناك وليس عندي مصدر رزق ومفيش حد موجود غير ربنا من يوم ما ربنا خلقنا لا نعرف مشاكل مع أحد من البيت للغيظ".

وتفيد إيمان حليم فهمى مقار ١٠ سنوات
(مصابة بطلق نارى بالراس من الجهة اليسرى أعلى الأذن)
"يوم الأحد الساعة ١٠ أو ١١ صباحاً كنت فى الغيط مع فلى وأخوتي الأمير وأشرف وزكريا وأولاد عمى عادل غطاس ورفعت وزغلول وميسون غطاس وعمر مرقص سمعنا ضرب نار فى البلد واحنا هناخد المواشى علشان نرجع البلد - لقينا ثلاثة حضروا ناحيتنا ومع كل واحد بندقية كبيرة وضربوا بالرصاص فى أخواتي أمير - أشرف - زكريا وأولاد عمى عادل - وميسون - ورفعت وأخذني أبويا وجرى إلي بيت عمى جابر سدراك حوالي ٢٠٠ متر ولم ندخل البيت لحقونا الثلاثة وقالوا هات البنات وتعالى خذ المواشى فقلنا حاضر وتشاوروا مع بعض بسرعة وقالوا لعمى جابر أخرج معاهم ومشينا فضربوا علينا النار وأنا وأبويا حلمى اضربنا الأول وبعدين عمى جابر وأغمى علي ورجعت البيت بعدها بساعتين".

وأفاد مرقس رشدى جندى - ٤٧ سنة - فلاح
(مصاب بطلق نارى أعلى الركبة بالقدم اليسرى وكسر بالقدم اليمنى وشظايا طلق نارى بها)
فى يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ كنت مع أولاد عمى حليم فهمى - وأولاده - زكريا وأشرف والأمير وعادل وميسون ورفعت وجابر - عند المواشى بالأرض الزراعية فى الناحية البحرية وعندما سمعنا ضرب النار - فكرنا ناخذ المواشى ونرجعها بسرعة للقرية وكان ذلك الساعة ١١ ص وقبل ما نسحب المواشى طلع علينا ٢ قالوا ممنوع حد يسحب أي بهيمة ودور وشك ناحية قبلي وبدأ ضرب النار كل أقاربي ماتوا فى لحظة ولما ضربوني وقعت فى مصب ماكينة مياه الرى ولم أدري بنفسى إلا الساعة ١٢ مساءً أو يوم الاثنين الصبح وظلت الجثث كما هي حتى يوم الاثنين".

بوته القمص جبرائيل عبد المسيح
٥٠ سنة - رية منزل - قتلت بمنزلها الكائن بشارع متفرع من ش بورسعيد من المدخل البحرى فى مواجهة بنك القرية، وتوفيت متأثرة بإصابتها بطلق نارى فى الصدر والرقبة.

أفاد زوجها قسطنطين شنودة تاوؤروس بما يلي:
"أنا لم أشاهد أحداث الجمعة أو السبت يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ بعد الظهر مباشرة كسروا باب البيت من الخارج ورشوا البيت كله من تحت بينزين وأشعلوا فيه النيران واحنا كلنا فوق، وعندما أشعلوا النيران خرجت زوجتى تقول لهم حرام عليكم ماذا فعلنا لكم فاطلقوا عليها طلقتين فى الصدر والرقبة فماتت فى الحال، فخرجت ابنتي تقول لهم ماذا فعلت والدتي لتضربوها، فاطلقوا عليها هي الأخرى النار واسمها مريم. (ترقد حالياً) بمستشفى أسبوط لإصابتها بشلل أتصفى نتيجة إصابتها بطلق نارى بالعمود الفقري).
خلال ذلك كنت مختبئة تحت السرير بالدور الثاني ونظرت من الشباك كانت عناصر الشرطة لا تفعل شئ وبعد ما ضربوا نارحرقوا غرفة النوم وأستولوا على بعض الأجهزة الكهربائية".

رفعت زغلول جابر ٢٧ سنة - عامل زراعي - أعزب
توفى متأثراً بإصابته بطلقات نارية (غير معلوم مكانها فى الجسم) وكان بصحبته عائلة حليم فهمى التى توفى منها أربعة أفراد إضافة إلي اثنان أولاد عمومتهم.

كما توفي جده جابر سدراك سعيد ٨٠ سنة فلاح في أحداث يوم الأحد.

وأفاد شقيقه جرجس زغلول جابر - ١٨ سنة - فلاح

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١١ صباحاً، سمعت ضرب في البلد جريت أنا ورفعت على الغيط علشان نجيب البهايم من الغيط في منطقة عفيقي في الناحية البحرية للبلد المجاورة لعزبة بطيخ. كنا في الغيط أنا وأخويا رفعت وكان معنا عائلة حليم أبو فهمي اللي مات هو وعياله. أول ما وصلنا الزرع لقينا اثنين يبجروا ورانا قالوا لينا دوروا وجهكم مقبل وبعدين اشتغل ضرب النار، أنا رميت نفسي في التعلب (مسقى، مجرى مائي) وافتكروني مت ومحدث ضربيني وفضلت نايم في التعلب وقعدت حوالى ساعة وهم قعدوا يضربوا نار في حلمي أبو فهمي وأولاده وعادل غطاس وميسون غطاس أولاد عمهم وضرب النار اشتغل حوالى ١٠ دقائق.

بعد ما انتهى الضرب فضلت نايم في التعلب بعدين ذهبت للبيت وذهبت بلغت في النقطة والجثث فضلت في الزرع لغاية يوم الاثنين جت الحكومة وشافتها.

وأفاد شنوده عبد الشهيد إسحاق خال المتوفى - ٣٧ سنة - عامل زراعي.

"أختي فوزية عبد الشهيد جاءتني بتقول أولادي الاثنين اضربوا، أختها وجريت وشلتها على كتفي علشان لم تستطيع المشى رحنا النقطة نبليخ، وأول ما رحنا النقطة محدش رضى يأخذ منا بلاغات ورجعونا وقعدت أترجى فيهم علشان يروحوا الزرع جايز يكون فيه حد عايش أو لسه صاحى رقصوا الذهاب معنا أخذت أختي على كتفي ورجعت البيت تاني وخفت أروح عند الجثث احتمال يكون فيه حد رابط هناك والحكومة برضه خافت هناك وحتى الآن لم يسمع أحد أقوالنا في الشرطة أو النيابة. وابن أختي ادفن يوم الاثنين أو يوم الثلاثاء مع ١٧ جثة".

رفعت فايز عوض فهمي شهرته شنوده

١٦ سنة طالب بالصف الثاني الإعدادي مدرسة دير النغاميش

ويقيم وأسرته بقرية دير النغاميش بالناحية القبلية الغربية لقرية الكشح

توفى لإصابته بكسر وجرح نافذ بالرأس من الخلف وجرح بالكف والظهر أثر تعرضه للضرب بعضى جريد نخيل أثناء سيره بالطريق بين قرية النغاميش وقرية الكشح

وأفاد والده فايز عوض

"أنه في يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ كان رايح بطروفها الكشح ومعاه دراجة ومعاه واد من البلد اسمه سمعه، وعند أول طريق تقنق عند المفارق على الطريق الخارجى قطع عليهم الطريق ناس، الواد سمعه عرف يهرب وشنوده مسكوه وضربوه لغاية لما مات.

وأنا في الساعة ١٢،٣٠ حضرت من البلد وقالوا فيه ضرب وشنوده اضرب معاهم، ولقيت عربية إسعاف ماشية شعرت إن شنودة فيها، جريت وراها لغاية مستشفى دار السلام، في المستشفى عرفت ادخل بعد شويه وفتحت الثلاجة لقيت شنودة فيها".

كما أفاد سمعه ماهر

كنت ماشى مع شنودة رايحين الكشح وفي الطريق لقينا ثلاثة رجال ملثمين وقالوا إنتوا مين قلنا احنا من الدير، وكانوا معاهم جريد وعصيان، وبدأ الضرب أنا جريت بسرعة وشنوده وقع وهو يبجى نزلوا فيه ضرب وأخذوا العجلة اللي معنا. وده كان عند مطب نفق قبل الكشح".

جابر سدراك سعد - ٨٠ سنة - فلاح

وهو جد المتوفى رفعت زغلول جابر - توفي في أحداث الأحد ٢٠٠٠/١/٢ كان يعيش في منزل منفصل عن القرية منذ عشرين عاما في أراضى زراعية بالناحية البحرية للكشح أمام عزبة بطيخ.

توفى متأثراً بإصابته بطلقات نارية وهو موجود في منزله (زوجته مسنة ولم تستطيع الكلام) توفي في نفس الوقت والمكان مع عائلة حلمي فهمي مقار (عادل وميسون وحليم وأشرف وزكريا والأمير، إضافة لابنه رفعت زغلول جابر)

تادرس لاوندى تادرس - ٧٦ سنة - فلاح
ناصر تادرس لاوندى تادرس - ٢٢ سنة - فلاح - دبلوم تجارة
قتلوا يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ متآثرين بطلقات نارية حيث اقتحم الجناة منزلهم وقتلوه وأشعلوا النيران
فى المنزل الكائن بشارع مكتب البريد بالناحية الغربية للكشع.

وأفادت سامية تادرس لاوندى
"لحنا كنا فى الكنيسة يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ رحنا عند أبويا فى البيت البحرى فوجئنا بكورة قماش
والعة فى البيت أخويا وأبويا طفوا النار اللى مسكت فى البوص والخشب، وده كان الساعة ١٠ صباحاً.
طفينا النار وحطينا متايس خشب وراء الباب وقعدنا وراه لقينا بعد كده ضرب نار وفوجئنا بتحطيم
الباب، كانوا حوالى عشرين راجل هجموا على البيت وأخذوا كل حاجة فى البيت والمواشي معهم، أبويا
اتضرب جى فى رأسه ومخه طلع بره ومات على طول وناصر أخويا الضرب فى وجهه فى صدره ورقبته.
وبعد أخويا وأبويا ما ماتوا قالوا لينا احنا مش هانضربكو احنا هنسيبكوا للعذاب وراحوا ماشين طلعت
بره اصرخ وأصوت علشان حد يشيل الجثث بتاعة أخويا وأبويا.
الجثث فضلت فى البيت لغاية تانى يوم الساعة ٩،٣٠ الصبح لغاية ما الحكومة (الشرطة) حضرت".

معوض شنودة معوض شهرته صبرى
٥٣ سنة - تاجر بقالية - يعول أربعة أبناء - بمراحل التعليم المختلفة - كان يقيم بشارع احمد
عرابى متفرع من ش بورسعيد بالكشع
حتى يوم ٢٠٠٠/١/١٨ كان مجهولاً وموجود فى المستشفى وكانت الجثة متفحمة تماماً ولم يستطيعوا
التعرف على الجثة، فيما تعرفت عليه زوجته من خاتم ذهب فى يديه ومن طاقم أسنان كان يستعمله.
وأفادت زوجته - مايزه جرجس صادق - ٤١ سنة
"صبرى راح أولاد طوق يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الصبح كان رايب يحضر طلبات لمحل البقالية بتاعه
راح ولم يرجع سئلت عليه كثيراً محدش عارف هو راح فىن كان عندى أمل الاقيه ومختبئ فى
مكان.
يوم الخميس ٢٠٠٠/١/١٣ سمعت إن فيه جثة محروقة فى المستشفى، الشرطة بعثت لى ذهبت
للمستشفى واتعرفت عليه، كان فيه فى ايده خاتم ذهب وهو كمان كان عنده السكر ومركب طقم أسنان
والجثة كانت محروقة على الآخر ولا يوجد بها معالم بس عرفته من الطقم والخاتم، الشرطة قالت لى
أمشى دلوقتى وفضلت منتظره لغاية ما جابوا الجثة ودفناها يوم ٢٠٠٠/١/١٨"

أفاد شقيقه رضا
"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ كان متوجهاً إلى سوق دار السلام يشتري بضاعة بقالية ولم يعود، قلنا احتمال
يكون راح عند أقاربنا أو مقبوض عليه، بعد ٥ أيام بلغت فى نقطة الكشع وبدأ البحث عنه لقوا جثة
بالأراضي الزراعية ونقلوها لمستشفى دار السلام وأرسلوا إالى علشان اتعرف عليه، وكانت الجثة محروقة
زى حنة الفحم ولونها أسود وليس لها ملامح ولم اتعرف عليه فى الأول".
المرّة الثانية سلطنا زوجته قالت "لابس خاتم باليد اليمنى ذهب رحنا تانى فى نفس اليوم بالليل طلّعوا
الجثة تانى لقيت الخاتم وكان مركب طقم أسنان وقع فى قمه بعد حريق الجثة أخذنا الأسنان ورحنا
للطبيب الشرعى الذى قام بتركيبها فقال هى اللى ركيبتها وتأكدت الحكومة من إن اسمه سجل عند الطبيب
المعالج على الكمبيوتر وسبب تأخر دفن الجثة إالى يوم ٢٠٠٠/١/١٨ عدم تعرفنا عليها، وعندما وجدتها
الحكومة كانت الجثة متفحمة ووضعناها فى غلق (مقطف) وغطينا عليها بحشائش ولم يكن للجثة أيادي
ولا أقدام ولا أي ملامح - هيكل فقط - وجدت الجثة بالأراضي الزراعية بجوار عزبة بطيخ".

ايمن حشمت حمدي ٢٣ سنة لا يعمل حاصل على دبلوم صنایع.
قتل إثر أصابته بطلق ناري أسفل الفم بالذقن واخترق الوجه وخرج من أسفل الفك الأيسر يوم الأحد
٢٠٠٠/١/٢ الساعة ٤،٣٠ أثناء وقوفه عند الكوبري بمداخل قرية البلايش المستجدة والتي تبعد عن
الكشع بحوالى ٢ كم.
وأفاد والد الموفى ايمن حشمت حمدي ٥٠ سنة مزارع.
"فى يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ حوالى الساعة ٤،٣٠ مساءً أنا كنت فى المنزل يوم الحادث، وكنت عارف إن

ابنى عند الكوبرى وعلمت بأحداث قرية الكشح المجاورة لقريتنا وحوالى الساعة الرابعة والنصف عصرًا حضر أحد أهالى القرية وأخبرنى إن ابنى أصيب برصاص على الكوبرى فخرجت مسرعاً إلى الكوبرى فوجدت الأهالى متجمعة بعدد كبير ووجدت ايمن ابنى تم نقله إلى مستشفى دار السلام وبعض الأشخاص الآخرين الذين أصيبوا معه، وعند وصولي المستشفى علمت أنه توفى على إثر طلق نارى فى اسفل الفم واخترق الوجه وخرج من اسفل الفك الأيسر وبخلت إلى المشرحة ومعى أقاربى ورأيتة وخرج من المستشفى وتم دفنه يوم الاثنين فى المساء ولا أعرف من قام بذلك ولا أعرف تفاصيل أحداث الكشح".

وأفاد عثمان عبد الشكور عثمان عمدة البلابيش المستجدة. والتي لم يحدث فيها وقائع سوى حالة واحدة وهى حالة إطلاق أعيرة نارية من سيارة مسرعة على الطريق على بعض الأهالى مما أدى إلى وفاة شخص وإصابة ثلاثة آخرين "يوم الأحد الساعة ٤,٣٠ عصرًا تواجد تجمع من الأهالى على الكوبرى المؤدى إلى البلابيش المستجدة وخلال ذلك أطلقت إحدى السيارات نقل صغيرة عدة أعيرة نارية على الأهالى أدت إلى إصابة شخص يدعى ايمن حشمت حمدي الذى توفى بعد ذلك وآخر يدعى عادل جابر عبد المجيد بطلق نارفى فى الفخذ الأيسر وآخر يدعى راتب احمد على حقنى بطلق نارى فى الفخذ الأيسر وآخر يدعى عزت إبراهيم على احمد بطلق نارى فى الصدر اسفل القفص الصدري ولم تحدث ثمة أحداث غير ذلك".

مهذوح نصحي صادق
٣٠ سنة تاجر بقالية - قتل بمنزله الكائن طريق ترعة الخيام - يقع بالقرب من الزراعات بالناحية الغربية لقرية الكشح توفى متأثرًا بإصابته بطلقات نارية فى أنحاء متفرقة من جسمه إضافة لإحراق الجزء الأسفل من الجسم
وأفادت زوجته منال ظريف تادرس

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/١٢ ظهرًا حضر لمنزلنا ناس كثير كسروا الباب بعد إطلاق النيران عليه فاخترنا فى حجرة مظلمة تحت السرير أنا وزوجي وأولادي وكنا سامعين ناس بتأخذ حاجات من البيت (تلفزيون ١٦ بوصة ألوان و٢ تسجيل كاسيت وعدة تليفون وأنبوبة) ثم أشعلوا النيران فى السرير بحجرة النوم الأساسية بالدور الثاني ثم أشعلوا النيران فى السطوح وكسروا عداد الكهرباء وكسروا فشارة لصنع الفشار ثم تركوا المنزل ورجعوا قبل العصر وكنا خرجنا من تحت السرير وأطفأنا الحريق ولما رجعوا عدنا لتحت السرير المرة دى كانوا كثير شباب وأطفال وكبار وكسروا المرة دى بعض الأثاث بحجرة الاستقبال بالدور الأرضي بالمنزل وأخذوا ٢٠ ألف جنيه كان هيشترى بيهم عربية وذهب فى حدود ٤ آلاف جنيه ثم نخلوا الحجرة اللى كنا موجودين بها ثم لمحنى واحد منهم طلعت وقلت لهم حرام عليكم فخاف على زوجي وخرج من تحت السرير وصرخ ونزلوا تحت ونزل زوجي وراهم ونزلت وراه أنا والأولاد وفى آخر السلم من تحت ضربه واحد بدبشك البندقية على رأسه وبعد كده خرجونى للشارع وفيه واحد اسمه عصام أبو الفضل (مسلم) أخذني معاه وقالهم اللى هايقتلها هاقتله أخذني أبوه فى حمايته لغاية بيت أسرتي وبعدها عرفت من الشرطة إن جوزي مات".

وهيب جرجس حنا - ٥٠ سنة - فلاح
يعول ١٠ أبناء - ٧ بنات و٢ أولاد
توفى لإصابته بطلقات نارية فى كتفه وساقيه وأصيب ابنه عنتر الموجود حاليًا بمستشفى سوهاج التعليمي
يقع منزله بالناحية البحرية للكشح فى مواجهة أراضى زراعية.
وأفاد مكرم وهيب جرجس ابنه:

"أنا يشتغل فى شرم الشيخ وسمعت بالأحداث فى الراديو بعد كده اتصلوا بيا فى البلد علشان أروح أشوف أخويا عنتر فى المستشفى لأن محدش يقدر يخرج من البلد حضرت يوم الأربعاء وعرفت أن أبويا مات وأخويا مصاب".

أفادت السيدة نعم رياض سعد - زوجة وهيب
"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/١٢ ظهرًا أشتغل ضرب النار فى البلد وبعدين عرفت إن الضرب قرب من البيت فأخذت البنات السبعة وبخلت غرفة آخر البيت وأغلقت علينا الباب وحطينا خلف الباب متاريس بقطع خشب علشان محدش يدخل، وبعد كده لقينا ضرب النار على الباب والباب أنكسر وبدأ ضرب النار

فى البيت وطلقة جت لعنتر فى ذراعه الأيمن وسمعت وهيب بيقول كده برضه تضرب الواد يا معلوى رد عليه صوت معرفش هو مين .. ولنت كمان هتحصله يا نصراني الكلب وسمعت ضرب ناربعدها ٣ أو ٤ طلقات واحدة جت فى كتفه والباقي فى ساقه وهما ماشين لفوا من ورا البيت وعلى حوش المنزل رموا كرة نار، وهيب فضل ينزف دم لغاية الساعة ٤ عصراً لما جت الإسعاف ومات أول ما وصل مستشفى سوهاج التعليمي وعنتر لسه فى المستشفى حتى الآن .

ملحوظة: لم نستطيع معاية المنزل لأن قوات الأمن تقيم فيه.

ويضيف عنتر وهيب جرجس ويرقد حالياً بمستشفى سوهاج التعليمي.

"أنا كنت فى الجامعة أؤدى الامتحانات حتى يوم السبت وصلت إلى القرية فى حوالى الساعة ٢ الظهر يوم السبت ١/١/٢٠٠٠ وعلمت بمشكلة المسلمين والمسيحيين، ولعدم وجود سلاح عندنا والدي رجل كبير لم أشعر بخوف من المشكلة بسبب عدم تدخلنا فى أية مشاكل.

فى يوم الأحد الساعة ١١ ص سمعت صوت أعيرة نارية بشكل كبير وظل الصوت يزيد حتى أنني شعرت أننا فى حرب وبعد كده طلعت أنا والدي إلى الدور الثاني بالمنزل لمشاهدة ما يحدث فرأيت ناس كثير بتجرى ومعاهم بنادق ورشاشات وحاولت الخروج لإحضار شقيقتي الصغيرة نجفة حيث أنها كانت فى المدرسة تؤدى الامتحان (الإعدادية) ووجدتها قادمة من الشارع فأخذتها وبخلت إلى المنزل وبعد كده بحوالى ساعة حضر شخصين إلى منزلنا وكسروا الباب الرئيسي وأطلقوا عياراً نارياً نحوي ولكنه لم يصيبني وعندما حاولت التحدث معهم أخبرني بإحضار كيروسين أو بنزين أو أنبوبة بوتاجاز ولعدم وجود كيروسين أو بنزين ورفضت إحضار الأنبوبة أطلق أحدهم رصاصة نحوي أصابتني فى ذراعي الأيمن وعندما اقترب والدي نحوي وقال حرام عليكم موت ابني قال واحد وأنت كمان هتموت وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه فى ذراعه وطلقتين فى الفخذ الأيمن وتم نقلنا إلى مستشفى دار السلام العام للعلاج ولكن توفى والدي لعدم احتمال الإصابة وكانت حوالى الساعة السادسة مساءً وبعد كده أجروا جراحة فى ذراعي وتم تحويلي إلى مستشفى سوهاج التعليمي لإجراء جراحة أخرى وسوف يتم عمل جراحة أخرى الأسبوع القادم".

وائل الضبع ميخائيل حبيب ١٧ سنة

طالب بدبلوم المدارس الثانوية الصناعية

توفى متأثراً بإصابته بطلق ناري فى الكتف أثناء وجوده بمنزله على الطريق ترعة الخيام.

أفاد والده الضبع ميخائيل حبيب - الشهير بشمشون - ويعمل تاجر قطع غيار لجرارات وماكينات الري بما يلي:

"كانت أمنيته أن يدخل كلية الهندسة وهو ابني الوحيد (يقاطع الحديث ببكاء شديد) ويوم الأحد/ ٢٠٠٠ ١/٢ الساعة ١٢ ظهراً كانت فيه مجموعة مسلحة تأتي ناحية منزلي من الجهة الغربية وبخلوا منزل والنبي وكان ابني وائل وزوجة شقيقي فى منزلي وهو يبعد حوالى ١٢٠ م عن منزل والنبي وبخل هؤلاء واشعلوا النار خرج وائل من بيتنا فى طريقه إلى بيت والنبي وهو بيرن الجرس أطلقوا عليه النيران ومات على عتبة المنزل وكنت أشاهدهم من فوق سطح المنزل وابني كان غرقان فى دمه وكان بينزف باستمرار حاولت الاتصال بالسنترال دون جدوى وطلبت رقم ٨٣٠٠٠٤ مركز شرطة دار السلام ولم يرد على أحد وظل ينزف وضرب النار لشغال لمدة نصف ساعة أو أقل ثم توفى حاولت الذهاب لنقطة الشرطة فاندخلته للمنزل حتى هذا ضرب النار الساعة ٥ بعد الظهر -حاولت رفع وائل ولم أستطيع فقممت بوضعه على سيارة يد صغيرة (سيارة حديقة) وأخذته وباقي الأسرة وتوجهنا لنقطة الشرطة فوجدت هناك مدرعات مصفحات وسيارات أمن مركزي وعدد لا يقل عن ألفين جندي وضابط ولواءات شرطة وسيارات إسعاف.

فقلت لهم حرام كل الشرطة هنا واحنا بنموت هناك ورد على ضابط برتبة عميد وقال كنت عاوز نعملك إيه فدخلت السيدات وابني المتوفى عند منزل خالي بجوار النقطة ورجعت لهم وقلت لسة فى أطفال بالبيت اعملوا معروف نروح نخرجهم فاستجاب رئيس النقطة وهو الضابط خالد واخذ مدرعة وتوجهنا للمنزل أخرجنا منه أسرتين يتكونان من ١٥ فرد أطفال وسيدات والساعة ٩،٣٠ م ركبنا فى سيارة لوري وأخذنا وائل مستشفى دار السلام وكان توفى".

مهران لبيب شنودة وشهرته فهران

٣٥ سنة ويعمل سائق - يعمل خمسة أبناء منزله يقع بالناحية البحرية فى بداية قرية الكشح

بجوار مدرسة الكشح الابتدائية توفي بإصابته بطلقات نارية بالبطن واشتعال النيران في جسده.

وأفاد شقيقه صفوت لبيب ٤٧ سنة ويعمل سائق وشهرته ثروت.

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/١١ صباحاً كنت عائداً من سوهاج وسمعت ضرب نار في البلد نزلت أجرى من العربية ودخلت بيتي وأغلقت الباب وعدت من على السطح لبيت أخي فهران وفوجئنا بمن يلقي علينا بالنار في شكل كرة قماش مشتعلة بداخلها طوب علشان تكون ثقيلة وتل إلينا قعدت أنا وأخي فهران نحاول إطفاء النار وحاولنا الإمساك بكور النار ورميها في الزراعات المجاورة بالمنزل، بعد ذلك دخل اثنين من على سطح المنزل المجاور لنا وضربوا نار من بنادق آلية معهم أخي فهران أصيب ووقع على الأرض وأنا أصبت في ساقى اليسرى بالفخذ وإصابات أخرى بالظهر.

بعد كده النار مسكت في البيت كله وحضرت المطافئ اللي نزلتني بسلم متحرك عن طريق بلكونة المنزل ونقلوني إلي المستشفى في حالة غيبوبة من ضرب النار والرعب اللي أنا شففته وخرجت يوم الأربعاء وعرفت بعد كده إن أخي فهران مات من ضرب النار وكمان النار أكلته علشان هو لما أصيب لم يستطيع النجاة من النيران".

وأفادت السيدة سعاد مورييس محارب ٣٥ سنة زوجة فهران.

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/١١ كان يوم امتحان الإعدادية العيال راحت الامتحان وبعدين حصل ضرب النار الساعة حوالي ١١،٣٠ أو ١٢ ظهرأ كنا منتظرين العيال وضرب النار وصل لغاية البيت بتاعنا جوزي فهران قفل الباب وفي الوقت ده حضر سلفي (شقيق زوجها) ثروت وطلعنا كلنا فوق السطح لما ضرب النار وصل لغاية الباب طلعنا فوق السطح فوجئنا بكور النار على السطح وبدأت تنزل جوه البيت في المنور بعد كده النار مسكت في البيت كله السطح ومن جوه فهران وهو يبعد النار جت له رصاصه وقعته على الأرض وبعدين أصيب ثروت سلفي وهو كمان جت له رصاصه وبعد كده جت الحكومة (الشرطة) ومعها المطافئ ونزلتني أنا وفهران من البلكونة على السلم المتحرك وفهران مات وأكلته النيران.

عمدان ظريف قديس شهرته عماد

٢٢ سنة ويعمل موظف بالوحدة الصحية ويعول أسرته المكونة من ٩ أفراد توفي متأثراً بإصابته بجروح نافذة بالرأس من الخلف.

أفاد شقيقه فايز ظريف

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/١٠ الساعة حوالي ١٠،٣٠ أو ١١ الصباح عماد كان رايح أولاد طوق يسلم أوراق خاصة بعمله بالمستشفى وأثناء عوبته عند عزبة بطيخ في ميخل الكشح البحري الناس قالوا كان فيه ضرب كتير أخويا في اليوم ده لم يعود للبيت وبحثنا عنه كتيراً ولم نجده ويوم الأربعاء ٢٠٠٠/١/٥ جاءت إشارة من المركز علشان الناس تتعرف على جثة هناك ذهبت وكان أخي عمدان وإصابته كان زى ما يكون مضروب بعصي أو جريد غليظ على رأسه من الخلف.

عبد المسيح محروس اسكندر - ٥٢ سنة - حداد

سامية عبد المسيح محروس - ٢١ سنة - دبلوم تجارة

قتلا أعلى سطح منزلهما الكائن بشارع متفرع من شارع مكتب البريد بالناحية الغربية لقرية الكشح حيث أصيب عبد المسيح بطلق نارى في صدره فيما أصيبت سامية بطلق نارى في الرقبة أديا لمصرعهما.

وأفاد سامى عبد المسيح - ٢٠ سنة - سائق

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/١١ الساعة ١١،٣٠ ظهرأ سمعنا ضرب نار وصراخ بالخارج وطرقات قوية على الباب ووضعنا خلف الباب متاريس عبارة عن سوست سيارات والحديد كان أبى يضعها بالمنزل، والدى قال أحسن حاجة نصعد فوق السطح يا أولاد ، صعدنا فوق السطح برضه لقينا ضرب نار من على الأسطح المجاورة في الوقت ده ضرب النار كان موجه لينا أبويا، قال نحتمي بمنزل جارنا فكيه مفيد واحنا بنعدى على بيت فكيه أخيتي أصيبت في رقبته وأبى في صدره أبى وقع على، وبعدين حاولنا أنا وأمى نشيل سامية ونعدى إلي بيت فكيه وبعد ما عدينا وقعت سامية ميتة.

ذهبت للنقطة علشان أجيب الإسعاف قاموا اجتزوني في النقطة حتى الساعة العاشرة ليلاً عمى كان معي ذهبنا إلي البيت أخذنا أخيتي الثانية وأمى ورحنا أختبأنا في بيت ظريف شاكر يوم الاثنين حضرت الحكومة (الشرطة) وأخذوا أبى وأختي".

عاطف عزت زكى - ٢٤ سنة - فلاح - عامل زراعي
يعول أشقائه ٥ لوفاة والده.

ما زالت جثته فى المستشفى حيث تؤكد أسرته انه عاطف فيما تؤكد السلطات (الطب الشرعي) أن الجثة الموجودة لرجل تعدى السبعين عاماً، وبصعب التعرف عليها لتفحمها بالكامل من آثار الحريق حيث قتله الجناة بالضرب على الرأس بالعصى ثم أضرموا النار فى الجثة.

وأفادت والدته سميحة حافظ السائح.

"كنت قاعدة فى الغيط فى الناحية البحرية للكشخ وأمانا أراضى زراعية وده كان يوم الأحد ١/٢٠٠٠/٢٠١ ص ١١ وعاطف كان فى الكنيسة أول ما سمع ضرب النارجيه جرى علينا علشان يشوف إيه الحكاية. عاطف حضر لنا وحاول أخذ المواشي ويرجعها البيت وهو بيحل الجاموسة جه حوالي ٨ أو ٩ أشخاص معاهم عصى وشوم وجريد نخيل وقعدوا يضربوا فينا وقعدوا يضربوا عاطف على رأسه وجسمه كله. جريت أنا اصرخ وأصوت علشان حد ينقذنا لم أجد أحد. رجعت تانى أشوف عاطف لقيتهم موتوه ويوم الاثنين الحكومة (الشرطة) أخذتني أعرف على الجثث لم ألقى ابني فيهم. رجعت تانى أدور فى الغيطان على ابني يوم الثلاثاء وجنته محروق ولقيته فى كوم قش وبوص وجثته متفحمة تماماً بلغت الحكومة نقلوه المستشفى فى دار السلام، والحكومة لغاية دلوقتى رافضه تسلمه لنا ويقولوا الجثة لواحد عند ٧٤ سنة ومرة تانى يقولوا دى لواحد عنده ٥٠ سنة وأنا بقول ده ابني من شكل سنانه هو ابني وقلبي حاسس انه هو".

عادل عياد فهمى - ٢٤ سنة - أعزب - حاصل على معهد فنى تجارى
ميسون عياد فهمى - ١٢ سنة - أولى إعدادي - مدرسة الكشخ الإعدادية
تقول والدتهما كمالة اندراوس - ٤٧ سنة - ربة منزل

يوم الأحد الساعة ١١ صباحاً كانوا عند المواشي فى الغيط فى حوض عفيفى بحري البلد وجت بنت صغيرة اسمها إيمان وقالت أبويا وأولاد عمى ماتوا ولم أستطيع الذهاب للغيط ورجت النقطة صرخت هناك وقابلني ضابط لا اعرفه بلغتهم أنهم ماتوا فى الغيط وفضلوا هناك حتى حضر وقد البابا بعد ٢٤ ساعة وبعدين نقلوهم لمستشفى دار السلام يخلص حقي رينا حقي وحق ولادى عمرنا ما روحنا نقطة ولا مركز.

وأفاد مرقس رشدى جندى - ٤٧ سنة - فلاح

(مصاب بطلق نارى أعلى الركبة بالقدم اليسرى وكسر بالقدم اليمنى وشظايا طلق نارى بها)

"فى يوم الأحد ١/٢٠٠٠/٢٠١ كنت مع أولاد عمى حليم فهم وأولاده - ذكريا وأشرف والأمير وعادل وميسون ورفعت وجابر - عند المواشي بالأرض الزراعية فى الناحية البحرية وعندما سمعنا ضرب النار فكرنا نأخذ المواشي ونرجعها بسرعة للقرية وكان ذلك الساعة ١١ صباحاً وقبل ما نسحب المواشي طلع علينا ٢ وقالوا ممنوع حد يسحب أى بهيمة ودور وشك ناحية قبلي وبدأ ضرب النار كل أقاربى ماتوا فى لحظة ولما ضربوني وقعت فى مصب ماكينة مياه الرى ولم أدري بنفسى إلا الساعة ١٢ م أو يوم الاثنين الصبح وظلت الجثث كما هي حتى يوم الاثنين".

وتفيد إيمان حليم مقار - ١٠ سنوات

(مصابة بطلق نارى بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن)

يوم الأحد ١/٢٠٠٠/٢٠١ الساعة ١٠ أو ١١ ص كنت فى الغيط مع والدي وأخوتي الأمير وأشرف وذكريا وأولاد عمى عادل غطاس ورفعت زغلول وميسون غطاس وعمى مرقس سمعنا ضرب نار فى البلد واحنا بنأخذ المواشي علشان نرجع البلد - لقينا ثلاثة حضروا ناحيتنا ومع كل واحد بندقية كبيرة وضربوا بالرصاص فى أخواتي أمير وأشرف وذكريا وأولاد عمى عادل وميسون - رفعت وأخذني أبويا وجرى إالى بيت عمى جابر سدراك حوالي ٢٠٠ م ولم ندخل البيت لحقونا الثلاثة وقالوا هات البنت وتعالى خذ المواشي فقلنا حاضر وتشاورا مع بعض بسرعة وقالوا لعمى جابر أخرج معاهم ومشينا فضربوا علينا النار وأنا وأبويا حلمى اضربنا الأول وبعدين عمى جابر وأعمى على ورجعت البيت بعدها بساعتين".

المصابون

م	الاسم	الإصابة	مكان / جهة القتل
١	مريم قسطنطين شنوده شهرتها هالة - ٢٠ سنة لا تعمل قتلت والدتها في الأحداث (بونة قمص عبد المسيح)	شلل نصفي نتيجة الإصابة بطلق نارى في الجانب الأيمن وتم استئصال جزء من الرئة	بمنزلهما الكائن في شارع متفرع من ش بورسعيد من المدخل البحري في مواجهة بنك القرية أثناء اعتراضها على إطلاق النار على والدتها حيث أطلق عليها الجناة الرصاص
٢	مرقس رشدى جندى ٤٧ سنة - فلاح قتل في الأحداث عمه حليم فهمى وأبناء عمه (ذكريا، أشرف، الأمير، عادل، ميسون، رفعت زغلول جابر، جابر سدراك سعد)	طلق نارى أعلى الركبة بالساق اليسرى وكسر بالقدم اليمنى	أثناء وجوده بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى بالناحية البحرية للكشع تعرض لإطلاق النيران عليه وعلى آخرين قتلوا جميعاً، عددهم ٨
٣	إيمان حليم مقار ١٠ سنوات قتل في الأحداث والدها حليم وأشقائها لأشرف وذكريا والأمير وأبناء عمها عادل وميسون وآخرين رفعت زغلول وجابر سدراك	طلق نارى بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن	أثناء وجودها بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى بالناحية البحرية للكشع تعرضت لإطلاق النيران عليها وعلى آخرين قتلوا جميعاً، عددهم ٨ ، أودعت يومان بمستشفى دار السلام
٤	فهمى عوض فهمى ٤٠ سنة - سائق ابن شقيقه رفعت فايز عوض قتل في الأحداث	طلقات نارية في الذراع الأيمن	أثناء محاولته الهرب إثر إطلاق النيران في اتجاه قرية أولاد طوق أثناء عوبته من مستشفى دار السلام لاستلام جثة ابن شقيقه وأودع ثلاثة أيام بمستشفى دار السلام
٥	سميحة حافظ السائح ابنها عاطف عزت زكى قتل في الأحداث وحتى الآن لم يدفن بسبب تشوه الجثة وعدم التعرف عليها	كسر فى اليد والساعد الأيمن	أثناء وجودها فى الزراعات فى الناحية البحرية للكشع اعتدى عليها بالضرب بعصى وجريد نخيل
٦	معوض شنوده معوض	جرح سطحي بجوار العين اليسرى وجرح نافذ بالساق اليمنى	أثناء عوبته من قرية أولاد طوق اعتدى عليه بالضرب بالعصى وجريد النخيل على أنحاء متفرقة من جسمه وأودع ثلاثة أيام بمستشفى دار السلام
٧	يسرى عبد المسيح ميخائيل ٣٦ سنة موظف بالوحدة المحلية بالكشع	جرح نافذ بالجبهة فى مقدمة الشعر	أثناء محاولته الهرب من الهجوم على الوحدة المحلية بالناحية البحرية بالكشع وأودع مستشفى دار السلام لمدة يومين
٨	ظريف شاكر فرج ٦٠ سنة - عامل زراعي	طلق نارى فى الكتف الأيمن من الخلف	أثناء محاولته الهرب من إطلاق النيران على منزله الكائن بالناحية الغربية بالكشع وأودع يوم بمستشفى دار السلام
٩	مرقس شنوده جرجس ١٦ سنة - فلاح	طلق نارى بالفخذ الأيسر أعلى الركبة	أثناء وجوده على الكوبرى بالناحية القبلية بالكشع فى نهاية ش بورسعيد أودع يومان فى مستشفى دار السلام
١٠	نبيل سامي سيف ٣٤ سنة - تاجر مواد غذائية	كسر بالذراع الأيسر وجرح نافذ بالرأس من الخلف	ثناء محاولته الهرب عقب الاعتداء على منزله ومحلاته التجارية الكائنة ش بورسعيد، اعتدى عليه بالضرب بالعصى وجريد النخيل وأودع أربعة أيام بمستشفى دار السلام
١١	كردى رزق إسحاق	طلق نارى بالصدر من الجهة اليمنى	أثناء مروره بجوار الكوبرى بالناحية القبلية بالكشع وأودع يومين بالمستشفى

١٢	اشرف حليم اسطفانوس ٣٠ سنة - فلاح	طلق نارى بالذراع الايمن اسفل الكتف	اثناء وجوده بجوار الكوبري بجوار النقطة بالناحية القبلية بالكشع وأودع المستشفى أربعة أيام
١٣	منال ظريف تادرس ٢٢ سنة - رية منزل زوجها ممدوح نصحي صادق قتل فى الأحداث	طلق نارى بالكتف	اثناء وجودها بمنزلها الكائن طريق ترعة الخيام على مقربة من الكوبري بالناحية الغربية للكشع اعتدى عليها بإطلاق النيران أودعت المستشفى سبعة أيام بالمستشفى الجامعي بسوهاج
١٤	شرقاوى حليم بطرس ٤٠ سنة سائق	كدمات وجروح اسفل العين اليسرى والأذن اليمنى وسحجات بالظهر والفخذ الأيسر	اثناء مروره امام مستشفى دار السلام تعرض للعتداء عليه بالضرب بالعصى وجريد النخيل وأودع تسعة أيام بالمستشفى التعليمي بسوهاج
١٥	وجيه جرجس عطية ٢٤ سنة سائق	تورم بالوجه وجروح سطحية بالظهر	اثناء مروره أمام المدرسة الابتدائية بالكشع تم تقيده بالحبال والاعتداء عليه بالضرب بمؤخرة بندقية آلية
١٦	عبد الرحمن محمود عبد الرحمن ٣٨ سنة - فلاح	طلق نارى بالركبة فى الساق اليسرى	اثناء مروره بجوار الكوبري بالناحية القبلية بالكشع أطلقت عليه النيران من بندق آلية وأودع بالمستشفى ٣ أيام
١٧	محمد رجب محمد ٢٤ سنة - فلاح	طلق نارى بالساعد فى اليدين اليسرى واليمنى	اثناء مروره بجوار الكوبري القبلي أطلقت عليه النيران من بندق آلية وأودع ١٤ يوم بمستشفى دار السلام
١٨	السباعي عبد المقصود ٣٧ سنة - فلاح	طلق نارى بالبطن أدى إلى تهتك بالأمعاء	اثناء مروره بجوار الكوبري القبلي أطلقت عليه النيران من بندق آلية وأودع ١٣ يوم بمستشفى دار السلام
١٩	صفوت لبيب شنوده شهرته ثروت قتل شقيقه مهران بالأحداث	طلق نارى فى الفخذ بالساق اليسرى	اثناء وجوده بإصابات سطحية بالظهر وجوده بمنزل شقيقه (قتل فى الأحداث بالناحية البحرية للكشع
٢٠	إبراهيم عبد المسيح ٢٦ سنة عامل زراعي	طلق نارى فى البطن	اثناء وجوده بالزراعات بمنطقة حوض عفيفي مودع مستشفى سوهاج التعليمي بالناحية البحرية للكشع
٢١	عادل جابر عبد الحميد ٢٧ سنة فلاح	طلق نارى بالفخذ بالساق اليسرى	اثناء مروره على الكوبري بقرية البلايش المستجدة
٢٢	راتب احمد على حنفي ١٥ سنة طالب ثانوي	طلق نارى فى الساق اليمنى	اثناء مروره على الكوبري بقرية البلايش المستجدة أودع المستشفى الجامعي بسوهاج
٢٣	عزت إبراهيم على احمد ١٤ سنة عامل	طلق نارى بالجانب الأيسر	اثناء مروره على الكوبري بقرية البلايش المستجدة أودع مستشفى دار السلام
٢٤	عنتر وهيب جرجس ٢٠ سنة طالب قتل والده فى الأحداث	طلق نارى بالذراع الايمن أعلى الكوع	اثناء وجوده بمنزله بالناحية البحرية للكشع مودع مستشفى سوهاج التعليمي

إيمان حليم فهمي مقار
(مصابة بطلق نارى بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن)
وتروى الأحداث بالآتي:

"يوم الأحد الساعة ١٠ أو ١١ ص كنت فى الغيط مع والدي وأخوتي الأمير واشرف وذكريا وأولاد عمى عادل غطاس ورفعتم زغلول وميسون غطاس وعمى مرقص سمعنا ضرب نار فى البلد واحنا هناخذ المواشي علشان نرجع البلد - لقينا ثلاثة حضروا ناحيتنا ومع كل واحد بندقية كبيرة وضربوا بالرصاص فى أخواتي أمير اشرف زكريا وأولاد عمى عادل وميسون- ورفعتم وأخذني أبويا وجرى إلي بيت عمى جابر سدراك حوالي ٢٠٠ متر ولم ندخل البيت لجفونا الثلاثة وقالوا هات البنت وتعالى خذ المواشي فقلنا حاضر وتشاوروا مع بعض بسرعة وقالوا لعمى جابر أخرج معاهم ومشينا فضربوا علينا النار وأنا وأبويا حلمي اضربنا الأول وبعدين عمى جابر وأعمى علي ورجعت البيت بعدها بساعتين".
أصببت بطلقة بالرأس أعلى الأذن ٣ سم فى حدود نصف سم وتوجهت لمستشفى دار السلام المركزي وخرجت بعدها وتم خياطة الجرح بثلاث غرز.

معوض شنوده معوض

وأفاد بالآتي:

"أثناء عوبتنا من أولاد طوق سمعنا ضرب نار يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١١,٣٠ جريت لكن فيه ناس كانوا شابين شوم وجريد النخيل الغليظ وضربوني على رأسي وعلى كل جسمي نقلوني للمستشفى بعد كده دخلت مستشفى دار السلام وقعدت فيها ٣ أيام".

يسرى عبد المسيح ميخائيل ٣٦ سنة

موظف بالوحدة المحلية بالكشع.

(مصاب بجرح نافذ فى الجبهة فى مقدمة الشعر، حيث اعتدى عليه بالضرب بالعصى وجريد النخيل)

ويروى ما حدث بالآتي:

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ كنت فى عملي بالمجلس المحلى بحري البلد أنا وزملائي ١٨ مسيحي و٧ مسلمين، كنا عايزين نطلع لما سمعنا الضرب معرفناش نطلع وحصل هجوم على المجلس وفوجئنا بمحاولة اقتحام المجلس وكانوا رجاله كثير مسلمين حاولوا كسر الباب ولم يستطيعوا. وبعدين الساعة ٢,٣٠ عرفت اخرج من الخلف أنا ومرزوق فخرى لقينا عربية أمن مركزي على مدخل الكشع كان فيها ضابط قتل له اللي حصل وقتل له يرجع معايا يشوف باقي الناس قاللى أنا عندى خدمة على الكوبري ولا أستطيع مغادرة تأمين الطريق قاللى شوف أي عربية رابحة البلد واركبها وطلبنا منه حراسة لغاية البلد رفض طيب خلتنا هنا بجوارك برضه رفض ووقف لنا عربية نصف نقل ركبنا العربية ومشيت شوية وعلى الطريق عند عزبة بطيخ من المدخل البحري فوجئنا بمجموعة قاطعين الطريق ووقفوا السواق كان مسلم وقالوا له ازاى تركب معاك مسيحين قال لهم الضابط قالى وصل الخواجات لغاية البلد نزلونا من العربية وضربونا بالعصى وجريد النخيل وضربوني على رأسي وسقطت على الأرض افتكروني ميت وبعد كده كملوا على زميلي مرزوق فخرى وبعد كده كنت فيه سيارة شرطة فيها لواء أخذنا معاه لغاية مستشفى دار السلام إتحتجت هناك حتى يوم الأربعاء".

وجيه جرجس عطية ٢٤ سنة - سائق

ويروى ما حدث بالآتي:

"يوم الجمعة لم أكن موجوداً بالبلد والسبت لم اخرج من المنزل. يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ خرجت الساعة ٨ صباحاً مع صاحب السيارة عبده إبراهيم أبو بكر وتوجهت به للمستشفى بالقرية للكشف عليه ورجعت الساعة ١٠ ص وأخذت السيارة وتوجهت إلى مركز دار السلام لتموينها وعند رجوعي لقيت رباط على الطريق منعوني من المرور أمام المدرسة الابتدائية فى مدخل الكشع وأخرجوني من العربية وقيدوني بالحبال من يدي وقدمي واحد منهم ضربني ببشك البندقية لغاية وجهي وظهري ما أتورم. فضلت فى البيت ٣ أيام وكنت أتقى دم من فمي ولم يسعفني أحد وأعاني متاعب في الكلى".

نبيل سامي سيف ٣٤ سنة

تاجر مواد غذائية بالجملة ش بورسعيد الكشع

ويروى الأحداث بالآتي:
يوم الأحد ١٢/٢/٢٠٠٠ كنت موجوداً بمنزلي الكائن ش بورسعيد أمام بنك التنمية وفى حوالي الساعة ١١ ص سمعت صوت ميكرفون ينادى الدُّعائلات مسلمين يهجموا على المسيحيين وفى حوالي الساعة ١١,٣٠ بدأت مجموعة مسلحة منهم بالسطو والسرقعة والحرق فى المخازن الخاصة بي والمتهمون بذلك أعرفهم جيداً وقمت بإبلاغ نيابة أمن الدولة بذلك وكل التخريب والحرق بمحلاتي شاهدها ومن داخل منزلي بالدور الثاني فوق المخازن وفى حوالي الساعة ١٢,٣٠ وصلت قوات الأمن والمطافئ نزلت وأثناء نزولي بالقرب من قوات الأمن اعتدى على أحدهم بالشومة على رأسي وأخرى على زراعي الأيسر فقام الأمن بالتدخل وأخذني وأدخلني لمنزلي وقال لا تخرج منه برغم إصابتي وفى حوالي الساعة الثالثة عصراً حضرت سيارة مدرعة بها مصابون والقس جبرائيل عبد المسيح والقس بولا وأخذوني للمستشفى بدار السلام وظللت بها ٤ أيام".

منال ظريف فارس ٢٢ سنة ربة منزل
(زوجة المتوفى ممدوح نصحي صادق) مصابة بطلق ناري في الكتف.
وتروى ما حدث بالآتي:

"يوم الاثنين مشيت من المنطقة التي يوجد بها مسلمين وأنا متوجهة لمنزلي للاطمئنان على زوجي اعتدى على ٢ مسلمين واحد منهم أخذني وأجبرني ابصم على شيك بـ ٥٠ ألف جنيه. وتركني أمشي فى الطريق أطلق على الرصاص وأنا على التربة أصبت فى الكتف برصاصة اخترقت الكتف وأخرجها الطبيب من الأمام ورحلت المستشفى أولاد طوق (دار السلام) ثم المستشفى التعليمي بسوهاج وفصلت هناك ٧ أيام وعرفت إن زوجي توفى واللي شاهدوا الجثة قالوا فيها طلقات رصاص كثير".

مريم قسطنطين شنوده ٢٠ سنة - لا تعمل
أصبحت بطلق ناري فى الجانب الأيمن أفقدها الحركة من النصف الأسفل (شلل) موجودة حالياً بمستشفى أسبوط بالقصر العيني أفاد والدها بأنه تم استئصال جزء من الرئة نتيجة التهتك. أصيبت بعد اعتراضها على إطلاق الرصاص على والدتها بونة القمص جبرائيل عبد المسيح (قتلت فى الأحداث) حيث تم إطلاق الرصاص على والدتها فخرجت اعتراضاً على ذلك فأطلق عليها الرصاص فى المنزل".

مرقص شنودة جريس - ١٦ سنة - فلاح
مصاب بطلق ناري فى الفخذ الأيسر ولا يستطيع المشى على قدميه.
ويروى ما حدث بالآتي:
"يوم الجمعة ١٢/٣/١٩٩٩ الساعة ٥ تقريباً كنت راجع أنا وأبوي من الغيط لقينا زحمة وناس كثير وضرب نار عند الكوبري القبلي وفوجئت بطلقة جاءت فى رجلي فى الفخذ الأيسر فوق الركبة وبعدين ذهبوا بى لمستشفى دار السلام.
المستشفى قعدت فيه لغاية يوم الثلاثاء الوزير جه شافني يوم الاثنين وكانوا مهتمين بنا قوى وبعد كده خرجوني يوم الأربعاء الصبح وخرجوني بدون أية أدوية أو علاج وأعطوني ورقة قالوا لى هات الدواء اللي فيها وخذة.

يوم الجمعة ١٢/٣/١٩٩٩ فى المغرب كده كنا راجعين من الغيط مع مرقص ابني من ناحية الكوبري القبلي لقينا ناس كثير واقفة على الكوبري كانوا حوالى ٢٠ وفيه ضرب نار حصل، طلقة منهم جاءت لمرقص فى فخذه فى رجله الشمال حطيت الواد فى عربية نصف نقل ورجنا للدكتور ولم نجده وبعدين أخذناه لمستشفى دار السلام قعد فيها ٥ أيام ابني دلوقتى لا يوجد من يتابعه بعد ما خرجونا لما الوزير مشى يوم الاثنين وبعدها لا أدوية ولا علاج ولا حاجة".

مرقس رشدى جندى - ٤٧ سنة - فلاح
مصاب بطلق ناري أعلى الركبة بالقدم اليسرى وكسر بالقدم اليمنى وشظايا طلق ناري بها
ويروى ما حدث بالآتي:

"أنا فى يوم الأحد ١٢/٢/٢٠٠٠ كنت مع أولاد عمى حليم فهمي وأولاده ذكريا وأشرف والأمير وعادل وميسون ورفعت وجابر عند المواشي فى الغيط بحوض عفيفى بحري الكشح وعندما سمعنا صوت ضرب النار فكرنا ناخذ المواشي ونرجع بسرعة القرية وكان ذلك الساعة ١١ ص وقبل ما نسحب المواشي طلع علينا

رجاله وقالوا ممنوع حد يسحب أي بهيمة ودور وجهك ناحية قبلي ويدأوا ضرب النار كل أقاربي ماتوا في لحظة ولما ضربوني وقعت في مصب ماكينة مياه الري ولم أدرى بنفسى إلا الساعة ١٢ مساءً أو يوم الاثنين الصبح وظلت الجثث كما هي حتى يوم الاثنين".

محمد رجب محمد ٢٤ سنة - فلاح - أعزب
مصاب بطلق نارى في اليد اليسرى بالساعد والبطن
ويروى ما حدث بالآتي:

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١٢ ظهراً ذهبت للمعهد الأزهرى علشان ابحت عن أخي السعودي وأول ما وصلت عند الكوبري القبلى لقيت مجموعة رجال يضربون النار على كان بيني وبينهم حوالى ٢٠ متر وبعدين لقيت ضرب النار في ناحيتي أصبت في يدي وبطني ونقلوني لمستشفى دار السلام وقعدت ١٤ يوم لكن لا أعلم سبب انهم صرفوا لي تعويض ١٠٠ جنيه فقط وآخرين صرفوا ألف جنيه أنا رفضت استلم الشيك ورجعته لرئيس مجلس المدينة".

كردي رزق إسحاق - ٢٨ سنة - فلاح وبائع خبز
مصاب طلق نارى بالصدر من أعلى الجهة اليمنى (أعلى حلمة الثدي بحوالي ٣ سم)
ويروى ما حدث بالآتي:

"يوم الجمعة الساعة ٥ المغرب كنت راجع من مخبز بجوار النقطة وكنت احمل كمية من الخبز على سيارة صغيرة (عربة حديقة) وأنا على الكوبري سمعت ضرب نار وبعدها لم أشاهد شيء ولم أدرى بأي شيء وأصيبت بطلق نارى في صدري من أعلى الجهة اليمنى ثم نقلت بالإسعاف إلى المستشفى على الفور ولم أشاهد إلا زحمة شديدة وسمع طلقات نار وفي المستشفى قام الأطباء بإخراج الطلقة وفضلت في المستشفى لمدة يومين وخرجت يوم السبت ٢٠٠٠/١/١٠".

فهومي عوض فهمي - ٤٠ سنة
ابن شقيقة شنودة فايز عوض قتل في الأحداث.
يقم في قرية دير النغاميش بجوار قرية الكشح مصاب بطلق نارى في ذراعه الأيمن والأيسر
ويروى الأحداث بالآتي:

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ حضر جماعة وقالوا ابن أخوك اضرب بجوار الكشح جنباً عربية ورجنا مستشفى دار السلام لقيناه في الثلجة وفي هذا اليوم لم أستطيع إنهاء إجراءات خروجه من المستشفى واحنا راجعين الساعة ٤ عصرًا لقينا ناس كثير عامله (رباط) قطع طريق ولقناهم رابطين بالسلاح الآلي في كل مكان قاطعين الطريق من بحري ومن قبلي جريت ناحية ولاد طوق لقيت رباط تانى وسمعت بعدها ضرب وناس بتجرى وراى وأصبت بطلق نارى في ذراعي الأيمن والأيسر وبعدين الحكومة أخذتني لنقطة إسعاف الخيام ثم إلى مستشفى دار السلام وقعدت فيها ٣ أيام وخرجت".

اشرف حليم اسطفانوس - ٣٠ سنة - فلاح
"يوم الجمعة الساعة ٤,٣٠ كنت بجوار دكان أسمنت صبري أبو القمص حيث اعمل بالمحل ويقع عند كوبري النقطة وكنت احمل شيكارة على كتفي لتحميل السيارات بالأسمنت وفجأة وقعت بالشيكارة ولا أعرف من الذي ضربني وأصيبت بطلقة في أول الذراع الأيمن من بداية الكتف من أعلى دخلت من الأمام والخلف وأحسست بشلل في ذراعي ونقلوني للمستشفى بسيارة نقل ورجت مستشفى أولاد طوق وفضلت هناك حتى خرجت يوم ٢٠٠٠/١/٥".

السباعي عبد المتصود محمود ٣٧ سنة
يعمل فلاح ويعول أربعة أبناء. يقيم في نجع احمد رضوان ببعد كيلو متر عن قرية الكشح على الطريق الرئيسي لقرية النغاميش وأولاد خلف.
مصاب بطلقات نارية في البطن أدت إلى تهتك الأمعاء.
ويروى ما حدث بالآتي:

"أنا أسكن هنا بعيد عن البلد ويوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ صباحاً سمعت صوت ضرب نار جاء من البلد وأختي متزوجة هناك ذهبت اطمئن عليها وصلت الكوبري القبلي عند مدخل البلد وعند عزبة سعد وجدت

أربع أشخاص حاملين سلاح آلي وأول ما وصلت عند الكوبري أطلقوا النيران تجاهي الضرب كان فى بطني وأمعائي خرجت بره أخذوني لمستشفى دار السلام واتحجرت هناك ١٤ يوم".

راقب احمد على حنضى ١٥ سنة

طالب بمدرسة محمد عبد الحميد رضوان الثانوية التجارية بنين. أصيب بطلق نارى فى عظام الفخذ الايمن أثناء وقوفه على كوبري أمام قرية البلايش المستجدة.

ويروى ما حدث بالآتي:

"يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ الساعة ٤,٣٠ وأنا واقف على الكوبري مع ناس كتير من القرية وحضرت سيارة نقل صغيرة من ناحية سوهاج تتجه إلى ناحية أسوان وحال سيره ضرب بسلاح آلي فى الناس اللي واقفة على الكوبري وبعد كده وجدت إنني مصاب في قدمي (عظام الفخذ من أعلى القدم اليمنى) وتم نقلي لمستشفى دار السلام العام ومنها إلي مستشفى كلية الطب بسوهاج وسوف يتم إجراء جراحة لتركيب شريحة ولكن لم يتم إجراء الجراحة بسبب عدم إحضار الشريحة وأسرتي لا تستطيع شراء الشريحة ويبلغ ثمنها ٨٠٠ جنيه وثمانها غالى علينا".

سميحة حافظ السابح

والدة المتوفى عاطف عزت زكى.

مصابة بكسر فى اليد والساعد الايمن حيث كانت فى حقلها وحضر بعض الجناة واعتدوا عليها بالعصى وجريد النخيل وفى دفاعها عن نفسها أصيبت في يدها كما قتل الجناة ابنها عاطف عزت زكى وأشعلوا النيران فى الجثة.

شرقاوى حليم بطرس - ٤٠ سنة - سائق

ويروى الأحداث بالآتي:

"يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ كنت راجع من سوهاج الساعة ظهراً وعندما شاهدني مجموعة من أولاد طوق (بالتحديد أمام مستشفى دار السلام) واحد قال ده من الكشح وأنا كنت متوجه لموقف السيارات حتى أعود للبلد فامسكوا بي وكان عددهم يقارب ٥٠ راجل وبدأوا فى ضربى بالخرزان والطوب والظلط حتى وقعت على الأرض وعند ذلك تركوني بعد أن فقدت أوراقى الشخصية وأخذوني إلى المستشفى المركزى بدار السلام ثم إلي المستشفى التعليمي بسوهاج وفضلت هناك حتى خرجت يوم ١١/١/٢٠٠٠ وخلال تواجدي بالمستشفى أجريت لي الإشتاعات اللازمة وإصابتي هي:

كدمات وزرقان أسفل العين اليسرى واليمنى وتزيد تحت اليمنى، زرقان بكامل الأذن اليمنى وخلفها بلون غامق. سحجات بالظهر والام مستمرة بالجهة اليسرى أعلى الفخذ".

ظريف شاكر فرج ٦٠ سنة - عامل زراعي

يقيم فى ش أبى سيفين - وسط القرية. يعمل ٧ أبناء خمسة أولاد وبنتان.

مصاب بطلق نارى فى الكتف الايمن من الخلف الرصاصة دخلت وخرجت بصورة سطحية

ويروى الأحداث بالآتي:

"يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ صباحاً كنت فى البيت بجوار إخواننا المسلمين اللي مجاورنا من الغرب، فوجئت بضرب النار جأئني من كل النواحي أخذت العيال ومعايا عيال بنتي الأربعة وطلعننا على الشارع نجرى علشان نختبئ لقينا النار ماسكة فى بيت رمزي جرجس بباوي، البيت المجاور لنا حاولنا نطفي النار في بيت رمزي وبعدين لقيت ضرب نار جأى تانى، جات لي طارقة فى كتفي اليمنى من الخلف الطارقة كانت دخلت وخرجت على طول عدت على الفور وخرجت من نفس المكان وفضلت قاعد أنا والعيال فى البيت حاولت اخرج أروح المستشفى الشرطة رفضت العساكر وضعوا السلاح فى وجهي وقالوا لي لا تخرج من البيت عندنا أوامر ضرب نار فضلت فى البيت لغاية الثلاثاء العيال حطوا على الجرح بن وقماش يوم الثلاثاء ذهبت إلي النقطة واخذوا أقوالي وبعدين حولوني إلي مستشفى دار السلام. فى المستشفى أعطوني حقنة وخيطوا الجرح ٣ غرز (بدون بنج) وحطوني فى عنبر تانى غير عنبر أهالي الكشح اللي شافهم الوزير وخرجوني يوم الأربع بالليل ولم يصرفوا لي أي أدوية ولا أي حاجة غير الحقنة وال ٣ غرز وخلص".

صفوت لبيب شنوده - شهرته ثروت

مصاب بطلق نارى في الفخذ الأيسر، جرح وإصابات سطحية بالظهر.

شقيقه فهران لبب قتل فى الأحداث يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ وكان معه أثناء تعرضهما لإطلاق النيران بمنزلهما. ويقع بالناحية البحرية لقرية الكشح فى بداية القرية من جهة اليسار ويرى الأحداث بما يلي:

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١١,٣٠ ص أصيبت بضرب النار وأنا فى بيت أخى مهران الذى توفى بجوارى بعد ضربه بالنار وإشعال النيران فى جسده بعد الضرب أصيبت بغيوبة من الرعب من الإصابة ولم أستطيع إنقاذ أخى مهران، عرفت بعد كده انه مات والنيران أكلت جسمه، الشرطة والمطافئ أنزلوني من البلكونة بواسطة السلم المتحرك قعدت فى المستشفى لفاية يوم الأربعاء ٢٠٠٠/١/٥ وإصابتي طلق نارى بالقدم اليسرى أعلى الركبة (فتحة دخول وخروج) خدوش من الشظايا خلف الرقبة والكتف الأيمن.

عادل جابر عبد المجيد - ٢٧ سنة

فلاح حاصل على بلوم زراعى أصيب بطلق نارى فى الفخذ الأيسر أثناء وقوفه على الكوبرى بقرية البلايش المستجدة ويرى ما حدث بالآتى:

"فى الساعة الرابعة والنصف تقريباً من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ كنت موجود مع بعض الأهالي عند مخيل القرية بجوار الكوبرى الموصول إلى الجهة الشرقية من القرية مرت سيارة نقل صغيرة حمراء يقودها شخص ويوجد فوق السيارة ويمسك بندقية فى يده ويطلق الرصاص علينا دون أن نصنع له شيئاً مما أدى إلى إصابة أيمن ووفاته وإصابة شخصين آخرين هما عزت إبراهيم وراتب احمد وبعد كده ذهبنا إلى المستشفى دار السلام العام ولكن تم علاجي حيث إن إصابتي ليست صعبة والحمد لله".

عزت إبراهيم على احمد - ١٤ سنة - عامل

أصيب بطلق نارى فى الجانب الأيسر اسفل القفص الصدري أثناء وقوفه على كوبرى قرية البلايش المستجدة.

"يوم الأحد تجمع الأهالي حوالى الساعة ٤ عصرًا على كوبرى البلايش المستجدة للطامثنان على أهاليهم الموجودين بالقرى المجاورة وحال وجودنا مرت سيارة نقل صغيرة مسرعة قادمة من إتجاه سوهاج أطلقت عدة أعيرة نارية أدت إلى وفاة وإصابة ٤ أشخاص وقد أصيبت فى قدمي وتم نقلي إلى مستشفى دار السلام وحيث إن الإصابة سطحية كما قال الطبيب فانا أعالج بالقرية".

عنتر وهيب جرجس - ٢٠ سنة

طالب بكلية آداب جامعة جنوب الوادي - فرع سوهاج - مودع بمستشفى سوهاج التعليمي. أصيب بطلق نارى فى الذراع الأيمن أعلى الكوع أثناء وجوده بمنزله الكائن بالناحية البحرية فى مواجهة الزراعات.

والده توفى بسبب طلق نارى فى ذراعه وطلقتين فى فخذ (وهيب جرجس).

ويرى ما حدث بالآتى:

"أنا كنت فى الجامعة أؤدى الامتحانات حتى يوم السبت وصلت إلى القرية فى حوالى الساعة ٢ الظهر يوم السبت ٢٠٠٠/١/١ وعلمت بمشكلة المسلمين والمسيحيين ولعدم وجود سلاح عندنا ووالدي رجل كبير لم أشعر بخوف من المشكلة بسبب عدم تدخلنا فى أية مشاكل.

فى يوم الأحد الساعة ١١ صباحاً سمعت صوت أعيرة نارية بشكل كبير وظل الصوت يزيد حتى أنني شعرت أننا فى حرب وبعد كده طلعت أنا ووالدي إلى الدور الثانى بالمنزل لمشاهدة ما يحدث فرأيت ناس كثير يتجرى ومعهم بنادق ورشاشات وحاولت الخروج لإحضار شقيقتي الصغيرة نجفة حيث أنها كانت فى المدرسة تؤدى الامتحان (الإعدادية) ووجدتها قادمة من الشارع فأخذتها وبخلت إلى المنزل وبعد كده بحوالى ساعة حضر شخصين إلى منزلنا وكسروا الباب الرئيسى وأطلقوا عياراً نارياً نحوي ولكنه لم يصيبني وعندما حاولت التحدث معهم أخبرني بإحضار كيروسين أو بنزين أو أنبوبة بوتاجاز ولعدم وجود كيروسين أو بنزين ورفضت إحضار الأنبوبة أطلق أحدهم رصاصة نحوي أصابتي فى ذراعي الأيمن وعندما اقترب والدي نحوي وقال حرام عليكم موت ابني قال واحد وأنت كمان هتموت وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه فى ذراعه وطلقتين فى الفخذ الأيمن وتم نقلنا إلى مستشفى دار السلام العام للعلاج ولكن توفى والدي لعدم احتمال الإصابة وكانت حوالى الساعة السادسة م وبعد كده أجروا جراحة فى ذراعي وتم تحويلي إلى مستشفى سوهاج التعليمي لإجراء جراحة أخرى وسوف يتم عمل جراحة أخرى الأسبوع القادم".

إتلاف وحريق منازل

١- نصيف حكيم إسحاق - ٦٠ سنة - تاجر - مزارع
مقيم بقرية النصيرات، تبعد عن الكشح حوالي ٧ كم وعدد سكانها حوالي ٧ آلاف نسمة ويوجد بها حوالي ٤٠٠ قبلي معظمهم مزارعين.
ويروى ما حدث بما يلي:
"يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ مساءً تم الهجوم من بعض الأشخاص لا نعرفهم على مخزن الغلال ومساحته قيراطين وحيث أن منزلي يبعد عن المخزن لا أعرف ما حدث بالضبط سوى أني حضرت إلي المخزن فوجدته مفتوح وتم سرقة كل القمح والذرة والسمسم الذي كان موجوداً بالمخزن"
مظاهر الإتلاف:

باب رئيسي طوله ٤ م وعرضه ٥ م وواجهته محترقة تماماً وبه كسر من اسفل الباب.
مكان واسع مساحته حوالي ١٠×١٠ متر وخالي تماماً.
ويوجد غرفتين في نهاية المخزن تستخدم في تخزين القمح والسمسم والذرة وهي خالية وتوجد آثار باب خشبي منزوع ومساحة الغرفة ٥×٥ متر. وتظهر بقايا ذرة على الأرض.
ويوجد منزل مجاور للمخزن المحترق غير مكتمل البناء وليس به سقف ولا يوجد باب للمنزل ولا شبابيك وتظهر آثار حريق قديم بسيط على الباب الخارجي وتظهر آثار تمزيق أسلاك كهربائية ويدعى أنها مكان عداد كهربائي غير موجود ويوجد حوش واسع توجد به آثار لخلع رافعة مياه حديدية ومكان ماكينة رفع مياه غير موجودة وتظهر آثار كميات من الحطب والبوص المحترق.
٢- عطا الله فؤاد عطا الله ٣٤ سنة
مقيم ٣ ش عبد الخالق رضوان - من ش المدينة القديم - دار السلام.
ويروى ما يلي:

"فوجئت يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ حوالي الساعة ٣,٣٠ عصراً تقريباً بعدد كبير من الاهالي يقتحمون الاستديو الخاص بي والمواجه لمنزلي وتدخل أحد المحامين المسلمين ومنعهم من تحطيم الاستديو ولكنهم استطاعوا تحطيم الفاترينتين الخارجيتين واخذوا ما بها من كاميرات تصوير، دخلت منزل الأستاذ المحامي وظللت به حتى انتهت الأحداث وبعد ذلك توجهت لمنزل أسرتي بقرية أولاد سالم قبلي أقيم به حتى الآن مع زوجتي وأولادي"
مظاهر الإتلاف:

باب الشقة مكسور وبه آثار تهشيم وتحطيم.
تكسير بعض مفاتيح الكهرباء وتكسير اللباب ونزع مروحة السقف.
بعض الأثاث القديم غير منظم وتوجد بعض الملابس القديمة ملقاة على الأرض وبعض الصور والأوراق.
غرفة نوم بها سرير كبير "عليه ملابس مبعثرة" ودولاب خالي من الملابس وتوجد مروحة سقف منزوعة وملقاة على الأرض وبعض الدفاتر التي تستخدم في الاستديو وأفلام تصوير ممزقة وبعض صور لأشخاص وتسريحة مكسورة الزجاج.
ويدعى سرقة تليفزيون وبوتاجاز وثلاجة وأفلام تصوير جديدة.
كما توجد غرفة صغيرة بها سرير صغير وبعض الصور الدينية المكسورة والممزقة وكسر بعض مفاتيح الكهرباء واللباب.

٣- عبود العبد جرس - ٦٠ سنة - مزارع
قرية النصيرات - الناحية البحرية
مظاهر الإتلاف:

المنزل غير مكتمل البناء وليس به سقف سوى الغرفة الخلفية للمنزل وليس لها باب أو شبك الباب الخارجي منزوع ويعم سرقة.
تظهر في أرضية الغرفة الخلفية بعض آثار أخشاب محروقة ويوجد أسلاك كهربائية ممزقة والعداد الكهربائي غير موجود ويظهر مكان رافعة مياه حديدية.
٤- روماني ميخائيل

مقيم ٣ ش عبد الخالق رضوان - الدور الثالث - متفرع من ش مجلس المدينة القديم - دار السلام
مظاهر الإتلاف:

باب الشقة مكسور ومفتوح والكالون ملقى على الأرض والشقة بها غرفتين ولا يوجد بها أثاث سوى بعض

أجزاء من صالون قديم وسرير كبير وبعض البراويز المكسورة ويوجد سلك كهربائي مكان مروحة سقف غير موجودة ويوجد أيضاً سلك كهربائي في الغرفتين مكان مروحة سقف غير موجودة ويوجد تكسير في مفاتيح الكهرباء ومفاتيح المراوح محطمة وملقاة على الأرض.

٥- جمال راغب محامي - ٣٥ سنة

مقيم عمارة ١٥ مدخل ١ بالمساكن ش السادات - دار السلام

أفاد أحد الجيران بالعمارة بأن الأحداث بدأت حوالي الساعة الخامسة مساءً يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢
مظاهر الإتلاف:

باب الشقة سليم وكالون الشقة مكسور.

والصالا مساحتها ٧×٤ وبها شبك خلفي مكسور ومفاتيح الكهرباء مكسورة ومفتاح مروحة السقف غير موجود، ولبة كهربائية مستديرة غير موجودة، وادعى سرقة النافذة الخشبية وباب البلكونة.

وتمزيق منظر طبيعي معلق على الحائط، وسرقة الشباك الخشبي ونزع باب البلكونة وسرقته. وتوجد غرفة مساحتها ٤×٤ وخالية من الأثاث وباب الغرفة الخشبي غير موجود وشباك خشبي غير موجود وجميع اللببات غير موجودة لنجفة على الأرض.

وتوجد غرفة أخرى مساحتها ٤×٤ وخالية من الأثاث سوى دولا ب كبير مقلوب ومحطم عن آخره ويوجد على الأرض بعض الشماعات المكسورة وزجاج مكسور وملابس قديمة وأوراق وكتب ممزقة، وبرواز محطم وما زال معلق وليس به صور.

المطبخ مساحته ٥×٢ وليس به سوى بعض الأوراق وأجزاء من مروحة مكسورة آثار لحوض مخلوع ورخام مكسور وسخان غير موجود سوى توصيلاته الكهربائية.

٦- وهبة حلیم عطية بقطر - ٣٠ سنة - ترزي

قرية أولاد خلف

ويروى ما حدث بما يلي:

"يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ٩,٣٠ مساءً تم كسر المنزل المجاور لنا وإلقاء زجاجات على منزلنا بها بنزين واشتعل سطح المنزل وبه شقتين وسرقة بعض المواشي الموجودة بالمنزل وتم كسر باب دكان الترزي الملحق بالمنزل والدخول إلى المنزل منه بعد سرقة ما به من أقمشة وماكينة خياطة ومروحة سقف.
مظاهر الإتلاف:

باب المنزل سليم ويوجد محل بدون باب وخالي وله باب داخلي على المنزل.

الدور الثالث محترق تماماً وهو غير مكتمل البناء وتم حرق الأبواب وعددها ١١ باب خشبي واحتراق شبابيك الشقتين وعددها ٥ شبابيك خشبية ومفاتيح الكهرباء محترقة عن آخرها والأسلاك الكهربائية وسقف الشقتين من البوص والأخشاب ومحترق وسقط بعضها من اثر الحريق.

٧- فخرى عطية بقطر - ٥٠ سنة

مزارع - قرية أولاد خلف

مظاهر الإتلاف:

منزل مكون من دورين ويوجد بالدور الثاني شقتين غير مكتملتين البناء ومحترقة ولا يوجد شبك أو باب للغرف.

توجد آثار حريق بعض الأخشاب وجذوع الشجر من بوص وأخشاب وسقط بعض أسقف الغرف من الاشتعال.

واحتراق بعض المنقولات "سرير- دولا ب - الملابس"

لا توجد تلفيات بالدور الأرضي من المنزل - كسر باب المنزل من الخارج

أفاد أحد الموجودين بأن الأسرة تركت المنزل وخرجت من باب آخر جانبي خوفاً على حياتهم وعندما عادوا إلى المنزل فوجئوا باختفاء بعض المنقولات والملابس والتليفزيون.

٨- فكري حشمت توفيق - ناظر مدرسة أولاد سالم بحري - الإعدادية المشتركة

مقيم بالمنزل رقم ٢٠ المطل على الطريق العمومي - المؤدى إلى قرية الكشح

يروى ما حدث:

"بدأت الأحداث يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١٠ مساءً من جراء إشاعة تسميم المياه مرور سيارة في القرية تنادى على الأهالي أن الأقباط سمموا مياه الشرب وبعدها حضر أكثر من ألف شخص معهم بنادق آلية أطلقوا النيران على الباب وعند ذلك هربت أنا وأخوتي وأولادنا من الباب الخلفي للمنزل واختبأنا عند أحد المسلمين ويدعى/ عبد اللاه عزوز وهو جارنا وكانوا يبحثون عنا لقتلنا وقام الشيخ مصطفى السيد السلامي وبعض أقاربه بحراستنا لمدة خمسة أيام وعدنا حوالي ٣٠ فرد بأولادنا والأمن حضر بعد ثلاثة

أيام".

ويروى أن من قام بذلك شباب صغيرة فى سن ١٠ حتى ٢٥ سنة من القرى المجاورة.
مظاهر الإتلاف:

منزل ٢ قيراط يطل على الشارع العمومي السريع والباب الرئيسي مخلوع وعداد كهربائي مكسور ومفاتيح الكهرباء محطمة وتم خلع الأبواب الخشبية بالمنزل.

أثار زجاج مكسور في أرضية المنزل. ويوجد أثر حريق لأثاث في إحدى الغرف وأثار حريق سقف إحدى الغرف من خشب وبوص ومروحة سقف محطمة وهدم سقف حجرة من عروق خشبية وجريد وسرقة ثلاثة وبعض المنقولات.

توجد شقة بالدور الثاني ولم نستطع الوصول إليها لهدم سقف بالدور الأرضي واستولوا على محتوياتها وسرقة الأبواب والشبابيك وسرقة دش ومحتوياته ولم يبق فيه سوى الطبق أعلى المنزل وتم الاستيلاء على محتويات ثلاث غرف نوم.

٩- ودیعة عبد الملاك عازر - ٧٠ سنة - أرملة

مقيمة ش أبى سيفين بجوار مسجد السباقات - بالكشع

وتروى ما حدث بما يلي:

"خلال يوم الأحد ٢٠٠٠/١١/٢٠ حوالي الساعة ١١ صباحاً خرجت من المنزل وتوجهت إلى منزل أقاربي في الناحية الأخرى من القرية لما عرفت إن فيه اشتباك بين المسلمين والمسيحيين وبعد ذلك بيومين علمت أن منزلي احترق ذهبت إلى منزلي لقيت غرفة فى الدور الثانى محترقة "غرفة صغيرة خاصة بالطيور".
مظاهر الإتلاف:

باب المنزل كبير جداً وليس به سوى أثار لعنف - الدور الأرضى سليم. ويوجد بالدور الثاني أثار اشتعال فى حظيرة الطيور وبعض الطيور المحترقة وسقف صاج سقط على الأرض.

١٠- رمزى جرجس بباوى ٥٠ سنة ميكانيكي آلات رفع

مقيم بشارع أبى سيفين مقابل مسجد السباقات

ويروى ما حدث بما يلي:

"خلال الأحداث لم أكن متواجد بالمنزل، توجهت بأسرتي إلى الناحية الأخرى من القرية. والبيت اضرب عليه نار ولقيت فيه بعض الزجاجات المشتعلة مما أدى إلي احتراق الدور الثالث من المنزل".
مظاهر الإتلاف:

الدور الأرضي:

به مكان فسيح ولا يوجد داخل الغرفة أية أثار لحريق ليس إلا (؟) سقط من قطع مشتعلة من الدور الأرضي من أعلى أدت إلي اشتعال بعض البلاستيك الموجود بركن الصالة ويوجد داخلها القطع الحديدية لبعض المكينات.

الدور الثاني:

يوجد غرفة ٥×٤ وبها ثلاث شبابيك ويظهر بأحد الشبابيك زجاج مكسور يقال إنها طلقة وتوجد فتحة أمامية وخلفية في باب الغرفة المواجه للشباك وتوجد فتحة في الحائط خلف الباب مباشرة من إثر الطلق الناري. وتوجد في الصالة أثار لعدة طلقات نارية بالحائط. يوجد شبك يطل على الشارع وبها أثار أعيرة نارية بالحائط. ويوجد شبك يطل على المنازل المجاورة تظهر فيه أثار لطلقات نارية متعددة.
الدور الثالث:

يوجد سطح للمنزل به غرفة واحدة بها سقف خشب محترق ولا يوجد بها سوى بعض الأخشاب المحترقة تماماً.

يوجد فى الحائط الخارجي للمنزل ٩ أثار لطلقات نارية ولكنها غير نافذة للداخل.

يوجد غرفة أخرى بالسطح بها شبك وباب وغير مكتملة البناء وبها بعض الألواح الخشبية المحترقة وأثار الرماد المحترق والبوص فى الأرض.

١١- وجيهه مفيد فهميم - ٢٩ سنة - ترزى

مقيم بكرم الغرابلية - بالناحية البحرية بالكشع

ويروى ما حدث بما يلي:

"أنا كنت موجود بمنزلي الموجود بالناحية البحرية للبلد ومعى والدتي وأولادي وفى حوالي الساعة ١١،٣٠ صباحاً يوم الأحد فوجئت بعدد من الأشخاص يقتحمون المنزل ونحن بداخله وتركونا نخرج وخرجوا خلفنا وتركوا الباب مفتوح وفى صباح يوم الاثنين توجهت إلى منزلي فوجدت أنه تم سرقة عن آخره ولم يبق به شئ واخذوا ماكينة الخياطة والغسالة والدولاب والملابس والبطاطين".

مظاهرة الإتلاف:

باب المنزل خشب وتظهر فيه آثار ارتطام ويوجد غرفتين إحداهما على اليمين والأخرى بداخل المنزل بعد مكان واسع ولا يوجد أثاث بالمنزل سوى بعض الكراسي القديمة وبعض الأحذية القديمة وبعض الملابس المبعثرة على الأرض.

١٢- جرجس نصري مجلع - ٢٨ سنة

متزوج ولديه ثلاثة أولاد - عامل استبدال أنابيب بوتاجاز.

مقيم في منزل بشارع بالناحية البحرية لقرية الكشح في مواجهة قرية الشيخ بطيخ ويروى ما حدث بما يلي:

اللي حصل في يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة السابعة صباحاً توجهت إلى منزل والدي لزيارته كعائتي كل يوم أحد وخلال تواجدي بمنزل والدي سمعت أصوات إطلاق أعيرة نارية شديدة من ناحية ش بورسعيد والمنطقة المجاورة له وعندما حاولت الخروج من المنزل لمعرفة سبب ذلك وفوجئت بقوات من الشرطة تمنع خروج الأهالي وألقت بقنابل مسيلة للدموع لمنعنا من الوصول إلي ش بورسعيد وبعد ذلك عدت إلي منزل والدي ولم أخرج من المنزل حتى صباح يوم الاثنين فوجئت بتحطيم باب منزلي وسرقة ما به من أنابيب فارغة وتلفزيون وغسالة وبوتاجاز وثلاجة وذهب زوجتي وجميع الملابس الموجودة بالمنزل.

مظاهرة الإتلاف:

يوجد كسر الباب الخارجي للمنزل ويوجد غرفة على اليمين وصالة تستخدم لوضع الأنابيب الفارغة وباب مؤدى إلي مكان فسيح به حمام وحوض في إحدى الحوائط وسيارة حديدية تستخدم في توزيع الأنابيب وحجرة صغيرة من الطين تستخدم لتخزين الدقيق والذرة وسقفها من البوص ولا توجد ثمة أثاث في المنزل ويوجد على الأرض آثار لدقيق مسكوب وبعض الملابس القديمة.

١٣- رفعت رسمي داود روفائيل - ٢٥ سنة

بائع دواجن متجول مقيم في كرم الغرابلية بحرى الكشح مواجهة لعزبة بطيخ.

ويروى الأحداث بما يلي:

" أنا كنت موجود بمنزلي بحري البلد يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحاً أو أكثر سمعت أصوات أعيرة نارية بشكل متواصل وكنت قد علمت بوجود مشكلة بين المسلمين والمسيحيين بالقرية حيث أتى غير متواجد داخل القرية بشكل مستمر حيث أن طبيعة عملي تجعلني أتجول في القرية المجاورة وبعد ذلك توجهت أنا وأسرتي وهم زوجتي والوالدي وأخوتي وعددهم ٤ إلى منزل والد زوجتي في ناحية شرق القرية وبعد كده علمت أن بعض الأشخاص المسلمين قاموا بإشعال النيران بمنزلي وسرقوا الثلاجة والتلفزيون والغسالة والتسجيل والمروحة ومبلغ خمسة آلاف جنيه ولكني لا أعرف هل سرقت أم احترقت وخدوا الفراخ والمواشي ولم يبق شيء في المنزل"

تحرر عن ذلك محضر رقم ٢٢ ح ١٧/١/٢٠٠٠ وتمت المعاينة من النيابة.

مظاهرة الإتلاف:

المنزل في مواجهة عزبة الشيخ بطيخ في آخر شارع في القرية من الجهة البحرية وأبوابه مطة على أرض زراعية تفصل بين الكشح وعزبة الشيخ بطيخ.

والمنزل عبارة دور أرضى ودور علوي.

دور أرضى: به غرفتين مقاس ٤×٥ وهو محترق تماماً وتظهر آثار أتربة ورماد بكثافة ولا يوجد أثاث بالمنزل وبعض باقي الأقمشة المحترقة وتوجد بعض الأخشاب الكبيرة المحترقة وهو منزل غير مكتمل البناء "طوب احمر" ويوجد في الدور الثاني غرفتين تستخدم كمخزن للفراخ "تجارة صاحب المنزل" ولا يوجد به أي أثاث سوى بعض الأقفاص الخشبية المكسورة. وتوجد آثار كسر في باب المنزل الخارجي حيث تم فتحه باستخدام جسم صلب.

١٤- فكيه سيدروس - ٢٩ سنة - تاجر أحذية جاهزة.

مقيم بشارع متفرع من ش مكتب البريد بالجهة الغربية من الكشح

ويروى الأحداث بما يلي:

"اللي حصل يوم الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١ كان في مشاجرة بين بعض المسلمين والمسيحيين. خوفت الخروج من المنزل يوم السبت، وفي صباح يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ لم أخرج من المنزل خوفاً على أولادي الصغار ولكن سمعت صوت ضرب نار شديد وكثير، فأخذت أولادي وزوجتي ورحت إلي شارع أبي سيفين لكي أختبئ عند شخص قريب يدي عاظم ظريف وتركت منزلي بعد أن أغلقته، في حوالي الساعة الواحدة ظهراً علمت إن اثنين قتلوا "سامية عبد المسيح وأبيها" فوق سطح البيت، ولم أذهب خوفاً على حياتي حيث أن ضرب النار كله كان لسه شغال وبعد كده عرفت إن الشرطة دخلت البيت والإسعاف وأخذوا القتولين ولم

أعرف من هما ولكنى عرفت إن الإسعاف تركت الباب مفتوح مما أدى إلى سرقة المنزل بأكمله حيث كان يوجد مجموعة من الأحدثية المصنعة والجاهزة للبيع والتليفزيون والغسالة وذهب زوجتي ومبلغ من المال".
مظاهرها الإتلاف:

منزل في نهاية حارة متفرعة من ش مكتب البريد وله باب خشبي سليم وليس به آثار عنف وتوجد صالة مساحتها ٤×٣ وبها علب كرتون فارغة خاصة بأحدثية وكرسى خشبي قديم مكسور وقاعدة ثلاثية قديمة وبعض الملابس على الأرض والمنزل حديث البناء (طوب احمر) ويوجد غرفة على اليمين خالية من الأثاث وبها صور (برواز) على الحائط وبها شباكين أحدهما يطل على داخل المنزل والآخر يطل على الشارع من الخلف ولا يوجد بها أثاث.

الغرفة الأخرى على اليسار ويوجد بها علب أحدثية فارغة وأحدثية غير مرتبة وبكرة جلد (سكاي) كبيرة موجودة على الأرض ويظهر من ترتيبها أنها تستخدم كمخزن للأحدثية ويوجد بها قفص خشبي مصنوع على هيئة سرير صغير (طفل) وبها شبك يطل على المنزل من الداخل ولا يوجد باب خشبي للغرفة. الدور الثاني: يوجد به غرفة تستخدم للمعيشة يوجد بها سرير كبير ودولاب ومראה كبيرة وغير منظمة وبعض الملابس على الأرض.

ويوجد سلم خشبي مؤدى إلى سطح المنزل حيث توجد آثار دماء على السلم الخشبي وعلى الحائط المؤدى إلى السطح وبالصعود إلى السطح لوحظ وجود آثار دماء متفرقة في الجزء الملاصق لمنزل مجاور وقطعة قماش كبيرة عليها آثار دماء كثيرة وبعض الدماء على الأرض وعلى فرن بلدي موجود بسطح المنزل المجاور ويوجد سور من الطوب الأحمر مهدم جزء منه وبالمرور عليه يلاحظ وجود منزل المتوفى / عبد المسيح محروس وابنته سامية والتي أفاد شقيقها / سامى عبد المسيح أنه أثناء محاولتهما الهرب أطلقت النيران من أعلى المنازل المجاورة وأدت إلى إصابة والدي وشقيقتي، وذلك في حوالي الساعة ١٢ ظهراً يوم الأحد الموافق ١/٢/ ٢٠٠٠

١٥- الضبع ميخائيل حبيب (قتل ابنه وائل فى الأحداث)

يملك المنزل رقم ٢٧ طريق ترعة الخيام، وتعيش والدته بالمنزل رقم ٢١ فى نفس الطريق أمام المنزل الخاص بوالدة الضبع توجد آثار دماء متجلطة جافة فى مساحة ٥٠ سم×٢٥ سم المنزل مغلق وليس به اعتداءات.

منزل الضبع رقم ٢٧ له بابين من الخشب - تم الدخول من الباب الجانبي - عند الدخول توجد بقعة مياه حيث تم تحطيم جميع محابس المياه في المنزل لكل الشقق تقريباً ١٠ محابس. توجد آثار زجاج مكسور لباقي فوانيس جارات زراعية.

ويوجد مخزن لقطع الغيار تم كسر دلفتا الباب الخشبيتين من اسفل، إحدى الدلف فتحة على شكل دائرة على يسار السلم بالدور الأرضي يوجد أثر حريق لبعض الألواح الخشبية منها صليب خشبي ويوجد للمخزن باب على الشارع مباشرة يتكون من ٣ دلف إحداها منزوعة تماماً مركب بها لوح خشبي والوسطى منزوعة من اسفل مركب بها لوح خشبي وتوجد بأرضية المخزن بعض صناديق خشبية مكسرة الألواح حيث كانت تحتوى على ظلمبات وماكينات للرى.

على السلم للدور الثاني يوجد زجاج لأطباق مكسرة وبعض آثار تكسير لأطباق صيني وفناجين وأطباق صاج وبعض علب لقطع غيار. الدور الثاني:

يوجد بالدور الثاني شقة على اليمين وأخرى على اليسار متقابلتين وتوجد أمامها قاعدة بوتاجاز حديدية. يوجد على باب الشقة من اليسار ثقب دائري هو مكان نزع الكالون بقطعة من الخشب والشقة تتكون من ٣ حجرات ومطبخ وحمام وصالة وهو ملك شقيقه ادوار ميخائيل، فى الحجرة الأولى مixel الشقة كرسى خشبي وأجزخانة صغيرة غير مكسورة بجوارهم حجرة نوم بها ٣ كنبات بلدي فرشها مقلوب على الأرض وليست بها حريق.

بالصالة توجد بعض الملابس الخاصة بالأطفال واللعب وكراتين فارغة لبوتاجاز ماركة تكنوجاز وكرتونة مروحة ماركة اونو.

بالحجرة الثالثة على اليمين:

باب الشقة سليم وحجرة النوم على يسار المدخل بها سرير ودولاب وكل محتويات الدولاب من ملابس وكراتين صغيرة مبعثرة وسط الحجرة وكذلك التسريحة و٢ كومدينو مقلوب ما بهما على الأرض وسط الحجرة.

يوجد بجوارها حجرة بها طقم أنتريه كنبه وأربع كراسي مقلوبين وسط الحجرة وصورة فوتوغرافية كبيرة لوالد الضبع مكسورة الزجاج وملقى بها على الأرض.

كذلك يوجد على الأرض بعض الملابس والبطاطين غير مشتعلة ولكنها مبعثرة على الأرض.
لا يوجد بالمطبخ إلا منضدة مقلوبة على الأرض وبعض الأدوات وقاعدة ثلاثة وبعض اللعب الصاج.
الحمام حوض الغسيل والبانيو محطمين.
لا يوجد أثر حريق بالشقة.
الدور الثالث:

الشقة الأولى على اليمين: تتكون من ٣ غرف وصالة ومطبخ وحمام.
أثار الحريق على باب الشقة في مطلع السلم واحتراق باب الشقة وبروز مواد الطلاء من أثر الحريق وبشكل عام يظهر انتشار الحريق بالشقة كاملة ويغطي اللون الأسود معظم جدرانها.
عند مدخل الصالة توجد بعض المواد الجبسية التي كانت تشكل فورم في سقف الشقة وقد سقطت على الأرض ويظهر باب البلكون مكسور الزجاج وبه بعض الزجاج العالق بالباب.
على يسار الشقة عند الدخول توجد حجرة نوم تظهر آثار سرير متفحم تماماً ويتضح ذلك من هيكله، وكذلك دولاب ليس له أثر إلا قوائم خشبية متفحمة وتوجد بقايا قليلة من بعض الملابس والمفروشات ولم يبق من آثار التسريحة والبوفيه إلا بعض الأخشاب المحترقة وبعض ملابس الأطفال الملتصقة بالأساس ويوجد أيضاً كتاب العهد الجديد محروق من الأطراف يوجد بالحجرة شبك في مواجهة الباب بمساحة ١×١ متر ولم يبق منه إلا أثر اشتعال النار في الحامل الأوسط للشباك وقطعتي خشب من آثار التدوير والحريق النيران أتت على الحجرة كاملة كافة حوائط الحجرة ذات لون أسود من أثر الحريق وكومة من آثار الأثاث المشتعل.
بجوار الحجرة الأولى على اليسار توجد حجرة بها طقم أنتريه وكنبه وكراسي وترابيزة بابها مكسور الزجاج من أعلى وتظهر آثار النيران على باب الشقة من الخارج، بأرضية الحجرة سجادة ويوجد ٤ كراسي غير مشتعلة وتظهر آثار بسيطة للحريق على الكنبه. وتظهر آثار خطوط طولية من أعلى لأسفل وتبدو مزوشة يحتمل أن تكون مادة حسب روايتهم تساعد على الحريق.
وبالحجرة باب بلكون غير مكسور الزجاج ولا منزوع الخشب والشباك الموجود خلف الكنبه مكسور الزجاج وبه آثار حريق لم يمتد للخشب ويوجد أيضاً شبك صغير به آثار حريق بسيط يغلب على حوائط الحجرة لون أسود غامق.

في نهاية الصالة من اليمين حجرة مطلة على الشارع بها سريرين وترابيزة عليها ملابس وأغطية بها آثار حريق باب الحجرة تظهر عليها آثار حريق من أعلى، كما أن زجاج الباب مكسور - يوجد على السرير ٤ شنت ملابس مبعثرة وبعض الكتب والكراسات.
توجد بأرضية الحجرة بعض لعب الأطفال "عرائس" أقلام قلوما ستر أباورة تحت السرير من الناحية اليمنى - بقايا آثار حريق ملابس بكمية موجودة داخل كرتونة، كذلك توجد بأرضية الحجرة مواد جبسية على شكل فورم سقطت من السقف، توجد أربع بطاطين بها أثر حريق.

المطبخ: مساحته ٢×٣ متر مربع
به ثلاثة ماركة كيرازي ٢ باب ١٢ قدم خاوية تماماً وتظهر عليها آثار النيران في لونها الأسود الباهت.
ويوجد بجوارها بوتاجاز ٥ شعلة وفرن وشواية عليها بعض الاواني الخاصة بالطهي وكذلك حاملة أطباق عليها بعض الاكواب الفارغة واللعب ويعلو المطبخ شفاط توشيا ذو لون أسود.
الحمام: كسر في حوض الوجه آثار نيران وتكسير زجاج مرآه وجه حوض الغسيل وآثار نيران بلون أسود حتى سيراميك الحمام وعلى شماعة الحمام بعض الملابس والقفوط غير مشتعلة تماماً لكن بها أثر حريق يوجد سخان كهربائي ٥٠ لتر.
الشقة المواجهة بالدور الثالث:

على اليمين من الداخل حجرة ذات باب خشبي يعلوه الزجاج المكسور.
يوجد بها أباورة ومروحة سقف بأربع ريش إحدى الريش منزوعة وآثار الحريق تظهر على الباقي من الريش على حسب رواية الضبع كان يوجد بالحجرة ١٠ طقم ظلمة ماركة أوشا ورشاشات لماكينات الرى يبلغ ثمن الواحدة ٧٥ جنيه، تجاورها حجرة بها ٤ كنبه بلدى مبعثرة التنجيد والأقمشة على الأرض وكذلك اللون الأسود ينتشر من أعلى لأسفل ولم يشتعل بها حريق، وسط الغرفة يوجد بعض الملابس والكراتين المبعثرة.

بالصالة مواد جبسية متناثرة على الأرض سقطت من فورم الشقة آثار الحريق تمتد من أعلى لأسفل وشباك الصالة مكسور الزجاج الداخلي فقط.

بالشقة أيضاً غرف لقطع الغيار تظهر آثار قطع غيار شنابر ماركة أوشتي وطقم شنابر جرارات روماني وألماني وإنجليزي وطقم جوانات جرارات ورومان بلى ياباني بجميع المقاسات واطقم صبايات إيطالي للجرارات بكميات صغيرة بأرضية الغرفة، أتت النيران على معظمها ويوجد بها آثار فلاتر جاز للجرارات

وترس كارونة رومان.
اشتعال باب الحجرة لا يوجد منه إلا الباب الخشبي وأثار ٢ شبك مشتعل.
المطبخ به بوتجاز صغير ماركة مصانع مكسور منه بعض الأجزاء وكذلك خلاط مياه وأثار لون أسود من أعلى لأسفل.

بسطح المنزل حجرة كانت مسقوفة بالخشب والجريد سقط من النيران ولم يتبقى منها إلا ٣ أقوائم حديدية وأثار حريق ٢ طقم انتريه كراسى وترابيزات فوق بعضها (كراسى و٢ كنبه و٢ منضدة وبعض قطع الغيار المحترقة) تكسير كمية ٥٠ متر سيراميك كليبواترة من أعلى لأسفل وتوجد أثار سقوط السقف مشتعل من البوص والخشب، يوجد حجرة بها قرن بلدي سقط سقفها المكون من ألواح خشبية وبها أثار حريق بأخشاب على الأرض بجوار الفرن.

ويوجد على بداية السلم بالدور الثالث أثار حريق من أعلى لأسفل.

١٦- ممدوح نصحي صادق - (قتل فى الأحداث)

كان يقيم بالمنزل رقم ٢٩ - ش طريق الخيام

للمنزل باب تظهر عليه أثار الحريق وهو مكون من دلفتين ومفلح بلوح خشبي، يوجد باب لحجرة على الشارع عليه أثار الحريق وهو مكون من دلفتين ومفلح بلوح خشبي أثار الحريق بالدلفة اليسرى من أسفل. فى مدخل الباب توجد ماكينة صنع فيشار محطة الزجاج وتكسير عدد كهرباء موجود بالقرب من الباب من الداخل رقم العداد ٢٠٩٨.

من الداخل أثار نزع قفل الباب وكسر لوحة المفاتيح المثبتة تحت العداد وبها ٣ مفاتيح تحت العداد لوحة للمفاتيح.

توجد بقعة دماء على الحائط من اليمين عند الدخول وكأنها مكان ليد شخص استند عليها - تظهر أثار بقع دماء قبل أول درجات السلم - قطرات الدماء متلاصقة على شكل دائرى متباعد أثار بقعة دماء على كرتونة أسفل السلم حوالى ١٥ سم ١٨ سم.

توجد أثار طلاقات بمدخل المنزل ٦ طلاقات على اليسار و ٣ طلاقات بالسقف وأخرى على السلم.

يوجد بحجرة الضيافة (المنذرة) المطلة على الطريق تحت الشباك مباشرة جوال نشارة خشب وكمية من الذرة الصفراء تجاورها أثار الحريق الموجود جانب الحائط وتظهر أثار النيران من أسفل لأعلى ومواد لزجة بجانب الحائط وباقي مشمع وإسفنج.

عند الصعود للدور الثاني.

توجد (مرتبة كنبه) على المدخل غير محترقة وأمام مدخل الشقة بالدور الثاني بعض الملابس المبعثرة ونزع كامل لباب الشقة ولم يبق منه سوى الألواح الخشبية المثبتة بالحائط.

الحجرة الأولى على اليسار بها ٣ كنبات خشب بدون فرش مع كسر زجاج باب الحجرة وباب البلكونة وإباجورة على الحائط وبأرضية الحجرة زجاج متناثر وملابس قليلة متناثرة.

الحجرة الثانية على اليسار - زجاج باب الحجرة مكسور وبداخل الحجرة خرطوم مياه وموصل من الحنفية بحجرة النوم - يوجد بالحجرة سرير محترق من نصفه الخلفي وأثار حريق بمرتبة السرير وبأرضية الحجرة ملابس مبعثرة وأطباق مكسرة وأدراج خشبية بأرضية الحجرة وتكسير أرفف الدولاب من الداخل وتكسير الشوفنيرة.

توجد على الأرض شنطة سفر فارغة من الملابس وتسريحة محطمة نهائياً.

بأرضية المطبخ ألواح خشبية من دولاب المطبخ كلها مفصولة وبعض أواني المطبخ المبعثرة وبعض الأطعمة المبعثرة على الأرض وكذلك رخامة بطول ١,٢٠ وعرض ٥٠ سم وفى مدخل الحمام ملابس أطفال مبعثرة.

يجاور المطبخ حجرة بها ٢ سرير واحد سرير خشبي وآخر حديدي ماركة ايدبال وبعض المخادع وملابس مبعثرة على الأرض وبعض الأطباق وحذاء أطفال وكنبة بلدى عليها بعض الأثاث.

على سطح المنزل بالدور الثالث حجرتين تطلان على الشارع الرئيسي سقط سقفها من الحريق وتبدو أثار الحريق على أرضية الحجرتين كانتا مسقوفتين بالخشب والبوص - ويوجد بإحدهما قرن غاز عليه أثار نيران مشتعلة.

١٧- مهران لبيب شنودة شهرته فهران (قتل فى الأحداث)

المنزل يقع بالناحية البحرية بالكشخ، بجوار مدرسة الكشخ الابتدائية الإعدادية، فى مواجهة الزراعات كما يطل على الوحدة البيطرية والطريق البحرى لمدخل الكشخ.

المنزل مكون من طابقين والباب الخارجي حديد لم يستطع الجناة تحطيمه فأضرموا النيران فى المنزل فى الطابق الأول والثاني توجد به روائح كريهة وروائح بخان من أثر أعمال الحريق فى مدخل البيت وبعد الباب الحديدي صالة كبيرة حوالى ٧×٥ متر وبها سلم للصعود للطابق الأعلى. توجد أثار حريق على الجدران

عبارة عن أنخنة سوداء وكذلك على الأرض وتوجد قطع خشبية محترقة ومنثورة بشكل عشوائي. وفي مixel البيت في مواجهة الباب الحديد سلم للصعود للطابق الثاني جدرانه بها آثار دخان أسود وكذلك الأرضية والسلم غير مسقوف يطل على السطح من أعلى.

وبالطابق الثاني شقة مكونة من غرفتين وصالة صغيرة ومطبخ وحمام، وفي الصالة من على اليسار غرفة مكونة من سرير وبوفيه ودولاب جميعهم محطم تماماً وملقى بمحتوياتهم على الأرض. (ذكر شهود أن الجناة بعد انصراف الشرطة والمطافئ دخلوا المنزل مرة أخرى وأتلفوا محتوياته) ويوجد في مواجهة الصالة غرفة استقبال تطل على الشارع عن طريق بلكونة بها كنب بلدي ومناضد محطمين واثار محتوياتهم منثورة بشكل عشوائي على الأرض.

وسطح المنزل به جدران منتصفة البناء وارتفاعها حوالي متر ونصف وتوجد بها آثار حريق على الجدران والأرض وكذلك أخشاب ومخلفات أخرى محترقة تماماً وخاصة في الأجزاء المطلّة على الشارع والزراعات. وفي الجدار المواجه للمنازل المجاورة توجد آثار طلاقات نارية عددها ١٢ علماً بأن المنازل المجاورة تبعد حوالي ١٥ إلى ٢٠ متر.

١٨- شويكار جاد فكري - ٦٥ سنة

مقيمة بالكشع الناحية البحرية.

وتروى ما حدث بالآتي:

"أنه حوالي الساعة ١٣:٣٠ ظهر في يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ خلال تواجدي بالبيت ومعى ابنتي اعتماد وأبنائي شنودة والأمير سمعت خيط شديد على الباب فقممت أنا وأولادي بوضع الأخشاب خلف الباب حتى لا ينفتح وسمعت صوت أحد الأشخاص يقول (ولع النار واضرب في المليان) وضرب أحدهم رصاصة جت في بنتي اعتماد وأخنتها إلي داخل المنزل، وصرخت بصوت عالي وبعد كده كسروا الباب الرئيسي ودخل عدد كبير منهم إلي المنزل، وبعد كده هرب أولادي شنودة والأمير من الخلف على المنزل المجاور وحضر أحد الأشخاص ووضع البندقية في وجهي وقال لا تتكلمي حتى لا تموتي وآخر ضربني بالشومة في بطني حتى لا أتحرّك، لم أفعل شئ واخذوا التليفزيون والشنطة والحمار وساعة يد وكسروا الغسالة وخرجوا بعد كده.

مظاهر الإتلاف:

يوجد كسر في الباب الرئيسي للمنزل وتظهر عليه آثار ارتطام شديدة وبه غرفة مساحتها ٥×٤ ولا يوجد بها سوى سرير ودولاب وتوجد في الصالة بعض الملابس الملطخة بالدماء وعلى الأرض آثار دماء متفرقة ويوجد مكان واسع به حوض صغير وحمام ويوجد به فرن بلدي وبعض البوص ولا يوجد به أي أثر لعنف وبه بعض الطيور والذرة والدقيق.

١٩- موزة فريد عبد الله ١٩

المنزل بشارع أبى سيفين يبعد عن مسجد السباقات بـ ٥٠ متر.

المنزل يتكون من حجرة فرن وحجرة معيشة والمنزل غير مسقوف وتوجد آثار أخشاب وبوص محترقة على الأرض.

أفادت "أنه في يوم الأحد حوالي الساعة ١٢ ظهر فوجئت ببعض الأشخاص يقتحمون عليها بيتها وهربت وقاموا بإشعال النيران في المنزل وسرقوا محتوياته".

مظاهر الإتلاف:

منزل خشبي يطل على شارع أبى سيفين مقابل الكنيسة ومحترق من الداخل ويوجد ممر طويل عرضه ١,٥ وطوله ٤ متر وباب غرفة جانبية محترقة تماماً ولا يوجد بها سقف حيث أنه مكون من الأخشاب والبوص واحترق عن آخره ولا يبقى منه سوى بعض الأخشاب المحترقة، وتوجد مكواة محترقة وشنطة كبيرة وأوراق رسمية محترقة وأسلاك كهرباء وترايبزة وبقايا كتب مدرسية وأوراق رسمية وبعض الحبوب الموجودة بالأرض وماكينات خياطة محترقة تماماً.

٢٠- سوريال سيضين حنا - راعى كنيسة

دار السلام - ش السادات

مظاهر الإتلاف:

آثار حريق عدد ٢ شباك بالطابق الأول - آثار حريق بالسقف بعض الألواح الخشبية المحترقة ما زالت على السقف - عدد ٥ والباقي على الأرض وتفتت من شدة الحريق - سلم خشبي محترق. في المنزل الطابق الأول غرفتين في الجزء الخلفي للمنزل. الغرفة عند المدخل - سقف الغرفة محترق - آثار

١٩- في الصفحة المخصصة في التقرير لهذه السيدة يجرى يذكرها باسم آخر هو موزة فريد جندى، وبسبب تشابه وصف المنزل والفسائر نذكرها في

موضع واحد فقط

خشب السقف على الأرض محترق - آثار أوراق كثيرة محترقة كتب مدرسية.
آثار لعشة فراخ محترقة تماماً في نهاية المنزل. الغرفة على يسار المدخل ويوجد بها اثنين من الألواح الخشبية التي مازالت في السقف ومحترقين. ٣ أبرميل داخل الغرفة عليه آثار بخان.
الجزء المحترق من المنزل عبارة عن طوب رملي وأسمنت والسقف كان خشب وحطب - الجزء الأمامي من المنزل طوب رملي وأسمنت وسقف خرسانة. خلف المنزل قطعة أرض قضاء.

٢١- روحية بشرى الضبيع
مقيمة ١١ ش الشهر العقاري
مظاهر الإتلاف:

شقة بالدور الثاني - تتكون من ٤ غرف ومطبخ وحمام.
آثار تكسير ٤ أبواب داخل الشقة إضافة للباب الرئيسي وباب بلكونة وآثار تكسير ٧ شبابيك. والأبواب والشبابيك غير موجودين حيث يدعى سرقتهم. لا يوجد أثاث بالشقة.
ويروى الأحداث بالآتي:

"أنه عندما سمع عن الأحداث لم يرى شئ وقبل وقوع الأحداث في دار السلام ذهب وأولاده عند أقاربه في دير النغاميش ورجع معهم يوم الثلاثاء فوجد الشقة مسروقة ومكسورة الأبواب، ويدعى سرقة أثاث المنزل بالكامل.

٢٢- الوحش خليفة جندى سرجوس
المنزل بشارع الشهر العقاري رقم ١١ دار السلام
الدور الأرضي يتكون من مخزن خاص بأثاث منزلي مساحة ٤×٦
مظاهر الإتلاف:

الباب الرئيسي مصنوع من الصاج مكسور من أسفل داخل المخزن آثار نشارة خشب بعض الألواح خشب مكسورة والمخزن فارغ تماماً - ويدعى أنه في الأحداث أغلق المنزل والمخزن واتصل به الجيران وأخبروه أن المخزن تمت سرقة أثناء الأحداث وأن المخزن كان ملئ بالأثاث المنزلي.

٢٣- فكري راغب مجلع محامي
المكتب/ ش الشهر العقاري متفرع من ش السادات - دار السلام
يتكون المكتب من ثلاث غرف وصاله ومطبخ وحمام.
مظاهر الإتلاف:

لا توجد أبواب وتظهر آثار خلع الباب الرئيسي وكذلك ٣ أبواب داخل الشقة.
آثار زجاج مكسور على الأرض آثار مكان لـ ٣ شبابيك غير موجودين.
آثار تكسير لمبات كهرباء عدد ٧ لمبات.

آثار تكسير بقاعدة الحمام والحوض وحفنة المياه وكذلك آثار تكسير بحوض ورخامة المطبخ.

٢٤- عياد عبد الله منصور
ش الشهداء - دار السلام

المنزل يتكون من ٣ غرف مبنى من الطوب الرملي والأسمنت السقف خرسانة
مظاهر الإتلاف:

آثار مكان عداد مياه مخلوع - آثار تكسير عداد المياه
آثار تكسير زجاج لمبات الكهرباء بالمنزل عدد ٩ .
آثار لمكان مروحة سقف يدعى انتزاعها وسرقتها.
وسط المنزل آثار تكسير ٣ أوانى فخار خاصة بالمياه.
آثار خلع ٢ شبك وباب خشبي.

٢٥- كمال راغب مجلا

ش الشهداء - دار السلام

المنزل في مساحة حوالي ٨٨ متر

مظاهر الإتلاف:

أثر خلع عدد ٢ باب خشبي غير موجودين.

عداد كهرباء مكسور ولا توجد سوى اللوحة الخشبية فقط.

تكسير عداد المياه (الزجاجة التي تغطي أعلى العداد) لم يبقى سوى الجسم الحديد.

٢٦- بهجت مريدا إبراهيم

ش احمد عرابي - متفرع من ش المجلس القديم

المنزل يتكون من ٣ غرف وصالة

مظاهر الإتلاف:

في الصالة بقايا كراسي مكسورة - شبك الصالة المطل على الشارع محترق تماماً - بقايا الحلق الجزء الخشبي المثبت في الحائط فقط.

بحجرة النوم آثار لخلع الباب الخشبي - حريق بمراتب قطن.

آثار خلع باب البلكونة - مكان حلق الباب محروق واثر حريق بحلق الباب.

آثار سلك التليفون مقطوع - آثار حريق لوحة العداد - بقايا سلوك كهرباء ممزقة - آثار حريق لبعض الملابس.

تظهر بالمطبخ آثار تكسير الشباك وحوض المطبخ.

٢٧- جاد سيفين جاد

ش المجلس القديم - دار السلام

المنزل يتكون من ٤ غرف وصالة، ويستخدم كمخزن أدوات منزلية وكهربائية

مظاهر الإتلاف:

ويظهر بالحمام - تكسير القاعدة والحوض - تكسير تام.

٢٨- جيد جيرا

المساكن الشعبية عمارة رقم ١٥ مدخل ١ - الدور الثاني. الشقة تتكون من غرفتين وصالة

مظاهر الإتلاف:

الباب الرئيسي للشقة غير موجود تظهر آثار خلع جوانب الباب.

الصالة لا يوجد بها أي أثاث بها آثار زجاج مكسور على الأرض - لوحة العداد مكسورة. تظهر بالشقة سلوك

كهربائية ممزقة واثار انتزاع لمبات كهربائية. مفاتيح الكهرباء مكسورة عدد ٨ مفاتيح. برواز زجاجي

مكسور على الحائط. خلع عدد ٣ شبابيك - باب غرفة النوم والصالون وباب بلكونة غرفة النوم غير

موجودين.

غرفة النوم بها بقايا ملابس ممزقة - مرتبة ممزقة - بقايا زجاج مرايا على الأرض - دولاب من دلفتين واثار

تكسير أبواب.

يظهر بالحمام آثار كسر ماسورة الدش كما أن الباب غير موجود.

المطبخ فارغ تماماً على الأرض كيس ملح وفول جاف وعلبة سمينة صفيح.

على الأرض كتب مدرسية منها كفاح شعب مصر ممزق.

٢٩- رسمي داود

المنزل يقع بالناحية البحرية بالكشخ في منطقة تسمى أرض الغرابلية، وملاصق لها أراضي زراعية، ويحده

من الناحية الغربية والبحرية أراضي زراعية والناحية الشرقية منزل.

المنزل كان مسقوفاً بالأخشاب وجريد النخيل.

مظاهر الإتلاف:

المنزل حالياً لا توجد به أسقف جميعها محطمة ومبعثرة على الأرض، وتوجد آثار حريق لقطع خشبية ملقاة

على الأرض وكذلك على الجدران.

٣٠- وهيب لبيب شنودة

شقيق مهران لبيب شنودة الذي توفي في الأحداث وشقيق ثروت لبيب أصيب بالأحداث ومنزله يقع بجوار

منزلهما.

والمنزل يقع بالناحية البحرية للكشخ، في بداية القرية بجوار مدرسة الكشخ الابتدائية امتداد ش بورسعيد.

مظاهر الإتلاف:

المنزل مكون من طابقين الأعلى غرفة مطلة على الشارع بها نافذة حيث ألقى فيها بكور النار المشتعلة

فأضرمت النيران في محتوياتها.

غرفة النوم محترقة تماماً سرير نوم محترق بالكامل، أغطية، بطاطين، لحاف، مراتب محترقين و٢ مخادع

محترقين وتوجد آثار لبعض القطن المحترق وبعض الأخشاب المحترقة موجودة بشكل عشوائي بالغرفة

وباقى الشقة لا يوجد آثار حريق.

إتلاف وحريق محلات

١- إبراهيم مريد إبراهيم

صاحب محل بويات وحداد، ش احمد عربي - متفرع من ش المجلس القديم، مساحته ٣×٣

مظاهر الإتلاف:

أثار تحطيم الباب الرئيسي المصنوع من الصاج وبه فتحة من الوسط، أثار حريق أخشاب وأرفق، أثر علب صفيح بويات عدد كبير على الأرض، أثار إتلاف بويات كبيرة وصغيرة متراكمة داخل المحل بارتفاع ١م. يوجد بالدور الثاني مخازن بها أثار تكسير أدوات منزلية عبارة عن أطباق بلاستيك وأثار زجاج وأكواب وأواني طهي وأثار حريق بالدخل. كما يوجد بالدور الثاني مخازن بها أثار صفائح زيت بويات - زنك - أثار تكسير مواسير زهر - أثار تكسير أحواض حمام ومطبخ .

٢- أشرف شنودة قديس

صاحب محل دواجن، ش المجلس القديم - دار السلام، مساحته ١٢×٦

مظاهر الإتلاف:

يظهر أثار تكسير درج النقود - أثار وبقايا أوراق ممزقة على الأرض - لا يوجد أثار تكسير بالأقفاس يزعم قيامه برفعها.

٣- وهيب فكرى ميخائيل شنودة

صاحب كشك أدوات مدرسية وخردوات، ش احمد عرابي متفرع من ش المجلس القديم.

مظاهر الإتلاف:

لا توجد أثار الكشك حيث تم حرقه بالكامل وأثار دخان بلون أسود على الحائط، خلف الكشك مكان أثار الحريق.

ويروى مالكة ما حدث بقوله "كان هناك عدد من الأكشاك بجانب بعضها حوالي ٦ أكشاك وفوجئنا بعد الأحداث انه تم حرقها بالكامل. برغم أنه كان هناك كشك يمتلكه مسلم اسمه ناصف".

٤- عادل رشدي شاكر

صاحب كشك شارع أحمد عرابي متفرع من ش المجلس القديم

مظاهر الإتلاف:

لا توجد أثار لجسم كشك سوي أثر حريق بمساحة الكشك بلون أسود من أثر الدخان خلف مكان الكشك.

٥- ناصف محمود محمد صاحب كشك شارع أحمد عرابي متفرع من شارع المجلس القديم

مظاهر الإتلاف:

لا توجد أثار لكشك سوي حريق بمساحة الكشك وكذلك أثار حريق علي الحائط خلف الكشك بلون أسود.

٦- ناجي الديب فلتؤس

صاحب ٣ محلات أدوات منزلية مساحة المحل ٤×٣

٦ ش ميدان الشهداء متفرع من ش السادات.

مظاهر الإتلاف:

تظهر أثار تكسير ٣ أبواب مصنوعة من الصاج، وبالمحل الأول تكسير أبواب وشبابيك وترابيزات خيزران وقواعد ثلاث (١٠ قواعد)، أثار تكسير زجاج.

المحل الثاني والثالث خاويين تماماً عدا تكسير الأبواب يزعم صاحبها سرقة كافة محتوياتها.

٧- مجلع شاكر مجلع

صاحب كشك ملابس جاهزة وأحذية مساحته ٣×٢م، ش احمد عرابي متفرع من ش المجلس القديم.

مظاهر الإتلاف:

لا يوجد أثار الكشك سوى أثار حريق بنفس المكان حيث يظهر أثار الدخان بلون اسود على الحائط خلف مكان الكشك وعلى الأرض بمساحة الكشك أثار حريق تام.

٨- إبراهيم مريد إبراهيم

صاحب مخزن سيراميك مساحته ٦×٥م، ش صيدلية التوحيد دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

يظهر أثار نزع القفل بالكتلة الاسمنتية المثبتة بها أثار تكسير عشرة كرتونات بها سيراميك ولا يوجد تكسير بباقي كراتين المخزن.

٩- ناجي جندى

صاحب مخزن قطن مساحته ٨٧م، ش الشهداء - دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

تظهر داخل المخزن أثار تكسير زجاج ملقى على الأرض، وقطن مبثرة في المخزن بكميات كبيرة أثار مكان عداد كهرباء لم يتبقى سوى اللوحة الخشبية بزعم سرقتها - أثار لمكان مروحة سقف منزوعة.

١٠- روماني خليفة جندی

صاحب محل موبيليا مساحته ٤×٤م، ش السادات - دار السلام.
مظاهر الإتلاف:

الباب الرئيسي للمحل المصنوع من الصاج مكسور من أسفل.
يظهر آثار لمكان عداد كهرباء غير موجود - لا توجد آثار تكسير بالداخل - يزعم مالك المحل سرقة الأثاث من المحل خلال الأحداث.

١١- روحية بشرى الصُبع

صاحبة محل تصليح إطارات مساحته ٣×٢م، ش السادات - دار السلام.
مظاهر الإتلاف:

يظهر بالبواب الرئيسي المصنوع من الصاج آثار ارتطام في الجزء الأسفل منه مكان القفل مكسور من الحلقة المثبتة في الأسمنت.

آثار زيت مسكوب على الأرض - عدد ٥ جراكن فارغة - ٤ علب صفيح فارغة.

١٢- جاد الله شنودة

منزل ملحق به مخزن أدوات منزلية مساحته ١٧٦م، ش الشهداء دار السلام.
مظاهر الإتلاف:

آثار تكسير على الأرض لزجاجات شيشة - عدد كبير من الكوبيات - عدد من برطمانات زجاجية - زجاج لمبات جاز - خلاطات مياه منزلي مكسور.

١٣- صباح منسى اسطفانوس

صاحبة محل أبواب وشبابيك مساحته ٤×٢م تقريباً، دار السلام.
مظاهر الإتلاف:

الباب الرئيسي ملقى على الأرض من آثار التكسير وبه آثار ارتطام في الجانبين - المحل فارغ - ليس به آثار حريق عدد ٢ لمبة كهرباء في السقف مكسورتين.

١٤- جاد الله شنودة خليل

صاحب محل حداد وبويات مساحته ٦×٤م، ش المجلس القديم بدار السلام.
مظاهر الإتلاف:

آثار تكسير الباب الرئيسي المصنوع من الصاج - القفل مكسور ومعلق على الباب حيث تم كسر الحلقة وما زال مغلقاً ومعلق بالباب - آثار تكسير علب بويات حمراء اللون - عدد كبير - آثار حرق مكتب وعدد ٣ كراسي خاص بالمحل.

١٥- بهجت مريد إبراهيم

صاحب محل أدوات صحية مساحته ٤×٣م، ش المجلس القديم بدار السلام.
مظاهر الإتلاف:

تكسير الجزء الأسفل من الباب الرئيسي المصنوع من الصاج - آثار تكسير سيراميك - تكسير بالحائط يمين الباب - آثار تكسير وحريق بالأرفف الخشبية - آثار تكسير بعض قواعد حمام عدد ١٩ قاعدة.

في نفس العقار يوجد مخازن بالدور الثاني للمحل آثار حريق على عدد ٢ شباك المظلات على ش المحل آثار لخبان بلون اسود على الحوائط آثار تكسير زجاج على الأرض - محل زجاج يقع بنفس العقار ملك بهجت مريد إبراهيم مساحته ٤×٣م تكسير الباب الرئيسي (صاج) وخلعه من مكانه - آثار زجاج مكسور على الأرض يرتفع حوالي ١,٥م يجمع مساحة المحل.

١٦- هلال جويد يوسف

صاحب محل خردوات، ش المجلس القديم.
مظاهر الإتلاف:

تكسير الباب الرئيسي من الصاج تكسير القفل بالحلقة المثبتة بالأسمنت أسفل المحل خلعه تماماً - آثار تكسير الأرفف - بقايا أجزاء خشبية على الأرض لا توجد آثار حريق.

١٧- جاد سيفين جاد

صاحب محل أدوات منزلية مساحته ١٠×٤م، ش المجلس القديم - دار السلام.
مظاهر الإتلاف:

أمام باب المحل آثار تكسير أطباق بلاستيك - آثار تكسير برطمانات زجاجية كوبيات - آثار حريق شامل - آثار كسر الجزء الأسفل من الباب الرئيسي المصنوع من الصاج - الباب الجانبي آثار ضربات في الجزء الأسفل منه - ما زالت الأرفف موجودة - ولكنها محروقة تماماً.

أثار حريق خراطيم شيشة، الأشياء المحروقة والمكسورة داخل المحل ترتفع على أرضية المحل بحوالي ثلاثة أرباع متر.

١٨- ماهر فابقي توفيق وشهرته سمير

صاحب أستوديو سمير مساحته ٦×٥م وملحق به معمل تحميص، ش السوق - دار السلام.
مقيم بشارع السادات - العمارات الغربية - عمارة ١٦ الدور الخامس.

يروى ما حدث بأنه يوم الأحد فوجئنا بالأحداث فأغلقت الأستوديو وتوجهت إلي منزلي وأغلقت الباب ولم أخرج وقد توجهت إلي الأستوديو فوجئته محطماً وليس به أثاث وتم سرقة محتوياته من أفلام وكاميرات وبعض الأثاث وتم تحطيم جميع المرايا والزجاج والأخشاب.
مظاهر الإتلاف:

أثار تكسير زجاج ومرايا على الأرض - تكسير لوحة الكهرباء والعداد الكهربائي والمفاتيح الكهربائية والمبات.

تكسير المعمل الملحق بالأستوديو والموجود على يسار باب الأستوديو - يوجد أجزاء من المرايا على حوائط الأستوديو - يوجد أثار لوحات وأفلام تصوير ممزقة وملقاة على الأرض - يوجد أفلام ممزقة ونيجاتيف وصور شخصية وعلب فارغة متناثرة على الأرض - توجد أثار لأرفف مكسورة على الحائط - ولا يوجد أثاث داخل الأستوديو.

١٩- ناجي راغب مجلع

صاحب مكتبة أدوات مدرسية مساحته ٤×٣م، ش المجلس الجديد - دار السلام.

يروى ما حدث بقوله أنه خلال تواجده بمنزله الكائن بدار السلام (بندر) علم بوجود بعض الأشخاص المسلمين يقومون بإشعال النيران في محلات ومنازل المسيحيين فأخذ أولاده وزوجته وأغلق المكتبة والكشك وتوجه إلي منزل الأسرة في قرية أولاد سالم بحري وظل بها لمدة يومين حيث علم بانتهاء الأحداث وعودة الهدوء ويوم الثلاثاء صباحاً توجه للمحل وجد اشتعال النيران في المكتبة، وتحطيم الكشك، وسرقة محتويات شقته، وقدم بلاغ إلي النيابة وتمت إجراء المعاينة:
مظاهر الإتلاف:

- باب صاج كبير وبجواره باب صغير وتظهر عليهما أثار ارتطام وتم تحطيم الباب الكبير وفصله إلي جزأين.

- توجد بعض الكتب والأوراق المحترقة على الأرض بارتفاع ٥،٠م.

- يوجد ٢ ماكينة تصوير موجودين بأرضية المحل ومحطمتين ومحترقة بعض أجزائهما.

- ألواح خشبية محترقة بداخل المحل وكانت تستخدم كأرفف للمكتبة.

- احتراق لافتة المحل الخارجية.

- لا توجد إضاءة بالمحل عداد الكهرباء محترق وغير موجود مفاتيح كهرباء ولا لمبات.

- وتظهر أثار الاشتعال في المكان بأكمله.

- وقد تبين أن الكشك الموجود بشارع مجلس المدينة القديم ملك شقيقته فريال راغب مجلع ومن مظاهر الإتلاف ما يلي:

- باب مخلوع من الجانب الأيسر ويوجد به أثار العنف ومساحة الكشك ٢×١م.

- تكسير زجاج فاترينة لعرض الخاصة بالكشك وتناثر الزجاج على الأرض

- تكسير بعض الأرفف الخشبية والباقي خالي

- لا توجد أية بضاعة بالكشك ويوجد على الأرض بعض العلب الكرتون الخاوية.

- وقد تبين وجود شقة للمذكور تم اقتحامها والاستيلاء على بعض محتوياتها وتحطيمها وتم معاينتها:
مظاهر الإتلاف

- شقة بالدور الأرضي وتظهر أثار خدوش على الباب - كالون منزوع.

- توجد غرفة على اليمين ومساحتها ٤×٣م ويوجد بها بعض الأثاث الموضوع بشكل غير منتظم ومروحة

سقف غير موجودة وتحطيم مفاتيح الكهرباء

- يوجد مكان صور على الحائط وتم تحطيمها.

- وبالعرفة المجاورة تبين وجود مخزن كبير للمكتبة والكشك وبها أوراق بكمية كبيرة ملقاة على الأرض (كراسات - كشاكيل - أوراق بيضاء).

- يوجد بالصالة فاترينة محطمة وبعض الأثاث المكسور.

٢٠- صبحي فوكيه زكري

صاحب أستوديو تصوير، ش مجلس المدينة القديم - دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج كبير محطم عن آخره.
- تقحم جميع محتويات المكان من بعض الأثاث الخشبي الموجود والكراسي والمكتب توجد صندلة صغيرة بالمحل وتبين تقحمها عن آخرها مما يدل على اشتعال النيران مدة طويلة داخل المحل.
- احتراق عداد الكهرباء والأسلاك الكهربائية ومفاتيح اللمبات.
- وجود أتربة بلون رمادي من أثر الحريق والاشتعال.
- ٢١- مرزوق ياسيلي وشهرته روي صاحب محل ملابس جاهزة مساحته ٥×٤ م.

ش رعاية الطفل متفرع من المحل الجيد - دار السلام، مقيم في جزيرة النصيرات. ويروي ما حدث بقوله "يوم الأحد الساعة ٤,٣٠ عصراً فوجئت ببعض الأشخاص يتوجهون إلي ش مجلس المدينة القديم ويحطمون المحلات والمكينات ويسرقون ما بها من منقولات وأخبرني أحد جيرانتي بضرورة غلق المحل والهرب وهو أيضاً فعل ذلك، وبعد كده لم أرى شيئاً إلا يوم الثلاثاء حيث لم أستطيع الوصول إلى المحل إلا يوم الثلاثاء وتأكدت بعدم وجود أحداث أخرى، ورأيت ما حدث بالمحل من فتح لبابه وسرقة محتوياته وتحطيم الأرفق ومفاتيح الكهرباء واللمبات. سبب ذلك إشاعة تسميم المياه من قبل المسيحيين والتعدي على المعهد الأزهري والمسجد وقد تقدمت ببلاغ إلى النيابة وحضرت النيابة وعينت المحل".

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج تظهر عليه آثار ارتطام ومحطم في جزء منه ومفتوح.
- لا يوجد مفاتيح كهرباء ولا عداد كهربائي وتوجد بعض الأخشاب مكسورة على الأرض - والأرفق موجود بعض أخشابها ولكنها محطمة وتوجد شموعات مكسورة على الأرض وأكياس بلاستيك وكرتون خاص بالملابس، والمحل خالي من الأثاث.

٢٢- شحاته بخيت جرجس

صاحب محل لبيع الملابس الجاهزة مساحته ٥×٣ م يقع المحل بشارع رعاية الطفل من المجلس الجديد - دار السلام، مقيم نجوع مازن. أفاد بأنه "خلال يوم الأحد حوالي الساعة ٤,٣٠ م شاهد عدد كبير من الأهالي يقومون بحرق وتكسير وسرقة المحلات في ش المجلس الجديد والمجلس القديم مما دفعه إلى غلق المحل وتوجه إلى قريته خوفاً مما حدث ولم يحضر إلى المحل إلا يوم الثلاثاء فوجده مكسوراً وخالي من جميع البضائع والباب محطم وملقى على الأرض والأرفق مكسورة تقدم ببلاغ إلى النيابة التي عينت المحل. ومن مظاهر الإتلاف:

- باب صاج محطم وملقى على الأرض.
- بعض الأخشاب على الحوائط كانت تستخدم كأرفق ولكنها مكسورة تماماً ولا توجد الأخشاب المستخدمة في ذلك.
- توجد على الأرض بعض شموعات الملابس المكسورة والأكياس البلاستيك وخالي تماماً من أي أثاث.
- ولا توجد مفاتيح كهرباء ولا عداد كهربائي وتوجد صندرة حديد خارج المحل.

٢٣- جميلات سيفين عوض

صاحبة محل زجاج مساحته ٦×٣,٥ م، ش مجلس المدينة - دار السلام. ويفيد زوجها بأنه "يوم الأحد الموافق ١/٢/٢٠٠٠ كنت موجود في منزلي في جزيرة النصيرات ويوم الاثنين منعني رجال الأمن من الذهاب إلى المحل لوجود بعض الأحداث وفي يوم الثلاثاء رأيت ما حدث بالمحل من تكسير باب المحل وتحطيم ما به من زجاج وألواح زجاجية وسرقة الأدوات التي تستخدم في العمل من تقطيع وتصنيع براويز. ومن مظاهر الإتلاف:

- باب صاج محطم وتظهر عليه آثار ارتطام.
- توجد آثار زجاج مكسور بارتفاع يتراوح بين ٠,٥ و ١ م وبعض الألواح محطمة تماماً ويوجد براويز معلقة على الحوائط ومكسورة وأرفق مكسورة.
- عداد كهربائي محطم ومفتاح كهربائي مكسور ولا توجد لمبات كهرباء.
- زجاج بنى وأبيض وأزرق وعسلي مكسور تماماً.
- أرضية المحل ممتلئة بالزجاج المكسور.

٢٤- رشدي شاكر مجلع

صاحب محل بيع دواجن بلدى مساحته ٣×٣م
ش احمد عرابي متفرع من المجلس القديم - دار السلام
المحل ملحق به مخزن مساحته ٧×٧ وغير مكتمل البناء (طوب أحمر)
مظاهر الإتلاف:

- باب المحل صاج مخلوع وتظهر عليه آثار ارتطام.
- لوحة خشبية لعداد كهربائي غير موجود ومفتاح كهربائي مخلوع وسلك كهربائي لمروحة سقف غير موجودة.

- يوجد مفتاح كهربائي محطم.

- يوجد بالمخزن بعض الأخشاب وصندوق خشبي صغير ويدعى سرقة ٢٢٠ لجانة.

٢٥- جمال راغب رمسيس

صاحب أستوديو ايهاب تصوير مساحته ٩×٣م، ش مجلس المدينة القديم - دار السلام.

ويروى ابن صاحب المحل ايهاب جمال راغب ما حدث بأنه "في يوم الأحد حوالي الساعة ٢,٣٠ تقريباً حدث شيء غير عادي في السوق فكان بعض الاهالي بأعداد كبيرة يتوجهون إلى الناحية الغربية والبعض يتجهون إلى الناحية الأخرى وعلمت أن الاهالي يشعلون النار في محلات المسيحيين فقامت بإغلاق الأستوديو وحيث أن منزلنا قريب من الأستوديو توجهت إلى المنزل وخرجت إلى البلكونة ونظرت على المحل وبعد حوالي ساعة حضر بعض الاهالي وقاموا بخلع الجزء الحديدي المثبت في الأرض وفتحوا باب المحل ودخلوا إلى المحل وسرقوا ما به وحطمو كل الأشياء وتدخل بعض الاهالي ومنعواهم من إشعال النيران فيه.
مظاهر الإتلاف:

- باب صاج محطم وتظهر عليه آثار خلع من الأرض.

- لا توجد أية أجهزة في الأستوديو ويوجد استراحة بالأستوديو تظهر فيها آثار لماكينه تصوير مكسورة وغير موجود إلا الغطاء الخارجي وتوجد صندلة بالمحل ولا يوجد فيها سوى بعض الأخشاب المكسورة ويدعى سرقة فاترينة بها كاميرات وأجهزة شحن ويزعم اختفاء مطبعة تصوير وأجهزة خاصة بالتحميم ويوجد في أرضية الأستوديو بعض الزجاج المكسور والصور وأفلام تصوير ممزقة وبعض الآلات التي تستخدم في التصوير.

- يوجد مكتب صغير مكسور في جزء منه ولا توجد به سوى الأوراق القليلة.

تم معاينة النيابة للأستوديو، وتحرر عن ذلك محضر رقم ٢٧ح ١/٥/٢٠٠٠

وقد أفاد بهاء جمال راغب وهو ابن صاحب الأستوديو أنه "يوم الأحد الساعة ١ ظهرراً حال انتشار الأحداث في البندر خرج من المحل بعد أن أغلقه ومع شقيقه ايهاب وتوجهوا إلى المنزل وبعد ذلك علمت بأن الاهالي قاموا بسرقة المحل الخاص بابي حوالي الساعة ٤,٣٠ عصرًا".

٢٦- ناجي جندى سارجيوس

صاحب محل موبيليا مساحته ٤×٤م، مقيم بنجع موسى .

المعرض والمخزن بشارع الشهداء - دار السلام

ويروى ما حدث بقوله "أنا كنت في البلد (نجع موسى) وكان المحل مغلق يوم الأحد لأنه أجازة وحضرت يوم الاثنين الصبح ولكن لم أستطيع النخول إلى بندر دار السلام وعلمنا من بعض الاهالي انه تم حرق وسرقة محلاتنا فذهبت إلى النيابة وقمت بعمل محضر وذهبت إلى مكتب المحامي العام بسوهاج وقابلته وبعد كده حضرت النيابة وعاينت المحل والمخزن.

مظاهر الإتلاف:

- محل غير مكتمل البناء (طوب احمر) وتظهر به آثار حريق بسيط في السقف، المحل خالي تماماً من المنقولات، بعض الأسلاك الكهربائية ممزقة ولا توجد لمبات كهربائية.

- المخزن تابع للمحل وهو مخصص للقطن المستخدم في التجديد والأخشاب الخاصة بالموبيليا ويوجد على الأرض بعض المخلفات لقطن وبعض الأخشاب المكسورة ولا توجد به آثار أخرى وهو خالي تماماً من المنقولات.

٢٧- رافت شوقي حبيب

صاحب محل ومخزن لتصليح الأجهزة الكهربائية مساحته ٤×٣م، ش السادات - دار السلام.

ويقول "أنه كان قد أغلق المحل يوم الأحد بعد أن علم بما فعله الاهالي في المحلات وتوجه إلى منزله الكائن في قرية نجع موسى وظل بها حتى يوم الثلاثاء وحضر فوجد المحل والمخزن خاويين من جميع الأجهزة الخاصة بالاهالي والتي كانت موجودة للتصليح وقد تقدم ببلاغ إلى النيابة وتم معاينة المحل

المحترق من قبل النيابة".

مظاهر الإتلاف بالمحل:

- الباب صاج ومقطوع من أسفل والمحل خالي من أي شيء ويظهر مكان عداد كهربائي منزوع ويوجد أيضاً أسلاك كهربائية ممزقة ومفاتيح الكهرباء غير موجودة.
- يوجد بأرضية المحل بعض المخلفات وبعض القطع التي تستخدم في تصليح الغسالات والثلاجات مثل : جزء من مروحة غسالة وجزء من جهاز تليفزيون جولد ستار مكسور وبعض المسامير والمفاتيح الحديدية.
- والمخزن مساحته ٣×٢,٥ وبه صندلة خشبية خالية تماماً وله باب صاج به أثار ارتطام وليس به قفل وتوجد بأرضية المخزن بعض مخلفات الأجهزة الكهربائية وتوجد على أحد الحوائط جزء من مروحة قديمة والمخزن غير مكتمل البناء (طوب احمر).

٢٨- أنيس قديس موسى مالك

- ورشة كهربائي سيارات وجارات مساحتها ٢,٥×٢ م
- ش الشهر العقاري متفرع من ش السادات - دار السلام.
- يروى ما حدث سوى أنه يوم الاثنين توجهت إلى المحل قمعني أحد الأهالي وأخبرني بأن توجد مشاكل بين المسلمين والمسيحيين وتحرق المحلات فعدت إلى المنزل مرة أخرى ولم أخرج إلا يوم الثلاثاء وحيث أن قرية نجع موسى ليس بها أحداث فانا لم أعلم إلا يوم الثلاثاء بما حدث في ورشتي.
- مظاهر الإتلاف بالورشة ما يلي:

- باب أمامي وآخر خلفي تظهر أثار ارتطام وأحد الأبواب مفتوح.
- توجد بعض المسامير الحديدية والمفاتيح على أرضية المحل.
- توجد لوحة خشبية على أحد الحوائط لوضع المفاتيح وأدوات العمل ولكنها خالية.
- عدم وجود لافتة ويدعى سرقتها.

٢٩- عبد العظيم عدلي احمد حسين

صاحب مخزن مساحته ٧×٣ م، ش السوق - دار السلام.

مساكن غرب البندر قرية مزانة بنجوع مازن.

مظاهر الإتلاف:

- يظهر تكسير زجاج على الأرض وتوجد فاترينة مكسورة ١×٢ م للعرض وتحطيم بعض الأرفف وتوجد علب بويات كبيرة وصغيرة حوالي ٢٠ علبة تقريباً مسكوبين وعلب بلاستيك كبيرة للبويات.
- وأفاد أن الأشخاص يتراوح أعمارهم من ١٠ إلى ٢٥ سنة تقريباً وذلك في يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ م حيث أنه لم يكن موجوداً.
- تم سرقة البضائع الموجودة أمام باب المحل الخلفي حيث أنه كانت توجد كميات كبيرة من أجولة الزنك والسبيدك والأسمنت الأبيض. لا تظهر أثار تكسير في أبواب المحل الخلفي والأمامي.

٣٠- إيهاب أنور متى

صاحب مكتبة وملابس جاهزة مساحته ٣×٣ م، ش السادات - دار السلام.

مظاهر الإتلاف بالمحل:

- وله وجهة خشبية محترقة وباب صاج تظهر عليه أثار ارتطام ومنزوع وملقى خارج المحل.
- تظهر أثار على الحوائط لعداد كهربائي ولوحة كهربائية متفحمة وأسلاك محترقة ومفاتيح كهربائية محترقة.

- تظهر الأرفف محترقة معلقة على الحوائط عددها ١٢ قائم ولا وجود لباقي الأرفف.

- توجد على أرضية المحل بقايا الأخشاب والأوراق المحترقة.

- بقايا مروحة سقف معلقة والمحل تظهر فيه بأكمله أثار الاشتعال.

- أفاد أحد الموجودين بشارع السادات بأن المحل كان مغلق أثناء الأحداث يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ م وحوالي الساعة الخامسة اقتحمه عدد كبير من الأهالي وقاموا بكسر الباب الخارجي وإشعال النيران في المكتبة وسرقة جميع الملابس الموجودة به.

٣١- الوحش خليضة جندي

صاحب محل الوحش للزجاج مساحته ٤×٣ م

ش الشهر العقاري متفرع من ش السادات رقم ١١ - نجع موسى.

مظاهر الإتلاف بالمحل ما يلي:

- الباب الرئيسي صاج ومحطم ومفتوح ونزع القفل من الأرض.

- زجاج متراكم مكسور بارتفاع ٥,٥ م بأرضية المحل ويوجد ألواح زجاج بنى اللون.
- ولا توجد بالمحل أية أثاث أو أدوات.
- تكسير مفاتيح الكهرباء الموجودة بالحائط.
- محل آخر مجاور يمتلكه الوحش:
- باب صاج مكسور ومحطم عن آخره.
- توجد آثار اشتعال في جزء جانبي من المحل وبه آثار لقطن محترق ولكنه بسيط.
- مساحته ٤×٣ م وبه لمبات كهربائية وليس به عداد كهربائي.
- يستخدم كمعرض موبيليا ولكن ليس به أثاث ولا معروضات.
- معرض موبيليا بالمنزل مكون من دورين:
- منزل مكون من دورين يستخدم لمعرض للموبيليا وليس به أثاث وتظهر عليه آثار تكسير وقد شملت الزجاج والمفاتيح الخاصة بالكهرباء ومراوح السقف وحمام المنزل ومواسير المياه.
- غرفة مواجهة للباب لا يوجد بها أثاث وغرفة مجاورة بها أيضاً زجاج مكسور ولا يوجد بها أثاث، وبالصعود للدور الثاني ويظهر عدم وجود باب خشبي وتظهر آثاره ويدعى أنه سرق.
- ولا يوجد أبواب أو شبابيك في الشقة حيث أنه سرقت جميعها.
- تقطيع جميع أسلاك الكهرباء الموجودة وسرقة عداد الكهرباء.
- صالة مساحتها ٣×٢ م ولا يوجد بها أثاث سوى بعض الزجاج المكسور.
- غرفة مجاورة لباب الشقة ليس لها باب خشبي ويوجد الجزء المثبت في الحائط فقط ولا توجد مروحة السقف ويوجد بها شبك ولكنه منزوع ويوجد الجزء الخشبي المثبت في الحائط.
- وتوجد غرفة مجاورة بها بلكونة ومساحتها ٣×٣ م ولا يوجد بها أثاث وتم سرقة الأخشاب من شبك وباب.
- يوجد حمام يظهر به آثار خلع حوض مياه ويوجد أجزاء مكسورة على الأرض وأثار ارتطام على البانيو الموجود بالحمام وتحطيم بعض السيراميك.
- مطبخ مساحته ٣×٢ م ويوجد به حوض مكسور ومواسير مياه وكسر لقطعة رخام كبيرة خاصة بالمطبخ الخشبي ولا يوجد لمبات كهربائية.
- مخزن موبيليا وقطن، ش الشهداء - دار السلام:
- المخزن مساحته ٢٦٤ م تقريباً ومكون من أربع غرف وتظهر به آثار حريق وعدة ارتطامات على الحوائط ولا توجد مراوح سقف بالغرف وسقف المكان كله من الخشب والبوص والجريد وتظهر به آثار الحريق وتوجد فتحة كبيرة بالسقف آثار خلع الأبواب الخشبية من الغرف، ويوجد مكان العداد فارغ وأثار اشتعال بالأسلاك الكهربائية ومكان موتور مياه مخلوع.
- يدعى سرقة قماش تنجيد بمبلغ ٢٥ ألف جنيه.
- ٣٢- فكرى راغب مجلى المحامى ٢٥ سنة، اسفل الشهر العقارى متضرع من ش السادات.
- مظاهر الإلتلاف بمكتبه:
- مكتب بدون لافتة ويظهر مكان وضعها، وباب المكتب الخشبي منزوع ويوجد كسر في الجزء المثبت في الحائط للباب.
- كسر في الزجاج الخاص بالشباك وعدم وجود أثاث بالمكتب ولا كرسي.
- غرفة المكتب ليس بها أثاث وسلك تليفوني ممزق وعدم وجود لمبات وسرقة الشباك الخشبي، آثار خلع مروحة سقف وتكسير مفاتيح الكهرباء.
- عدم وجود أبواب خشبية أو شبابيك بالمكتب ما عدا الجزء المثبت في الحائط.
- ٣٣- مسعود حبيب مسعود
- صاحب محل ملابس جاهزة مساحته ٧×٥ م، ش المجلس القديم - دار السلام.
- يروى ما حدث بقوله "يوم الأحد الساعة ٤ عصراً تقريباً فوجئنا ببعض الأشخاص يقومون بتحطيم المحلات وإشعال النيران وسرقة محتوياتها، فأسرعت بغلق المحل وتوجهت إلي منزلى بأولاد سالم قبلي ويوم الاثنين حضرت في حوالي الساعة الثانية ظهراً فوجدت النيران اشتعلت في المحل ولا توجد أية منقولات".
- مظاهر الإلتلاف:
- باب صاج كبير ويجاور باباً صغيراً، وتظهر على الأبواب آثار ارتطام بشئ صلب ومفتوح جزء منه.
- تظهر آثار التحطيم في المحل ويوجد في الأرضية زجاج مكسور بكثرة وتوجد ألواح خشبية كانت تستخدم كأرفف لوضع الملابس.
- توجد شموعات مكسورة ومبعثرة على الأرض.
- يوجد في الجانب الأيسر بقية الأرفف التي كانت موجودة وما زال جزء منها معلق.

- لا يوجد أية منقولات بالمحل وأرضية المحل بلاط عادي ويوجد حوض قيشاني مكسور.
- العداد الكهربائي منزوع ولا توجد أية لمبات كهربائية والمفاتيح الكهربائية محطمة ولم تحدث أية تلفيات في اللافتة الخاصة بالمحل وتظهر آثار محاولة تكسيرها.

٣٤- أسعد حبيب

صاحب محل بيع ملابس جاهزة مساحته ٦×٤م، ش المجلس القديم دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

- تظهر آثار لاحتراق المحل ويوجد به آثار الحريق والاشتعال وبعض الزجاج المكسور.
- لوحة كهربائية محترقة تماماً.
- باب صاج كبير محترق وبه آثار ارتطام.
- حوامل حديدية محطمة تستخدم لعرض الملابس.
- بعض الأخشاب المحترقة موجودة على الأرض.
- باب صاج صغير ومحترق ولكنه مغلق وعليه آثار ارتطام.
- لا توجد أية لمبات بالمحل وجميع الأسلاك محترقة.
- وقد أفاد بعض أصحاب المحلات الموجودة بنفس الشارع أنه في يوم الأحد حوالي الساعة ٣,٣٠ تقريباً تم كسر باب المحل من قبل بعض الأشخاص وإشعال النيران فيه بعد سرقة بعض محتوياته.

٣٥- بطرس حنا

صاحب محل بيع سرائط كاسيت مساحته ٧×٣م، ش المجلس القديم دار السلام.

- يروى صاحب المحل ما حدث بقوله "خلال يوم الأحد وحوالي الساعة ٣,٣٠ عصرًا فوجئت ببعض الأشخاص وعددهم كبير جداً يقتحموا المحلات ويشعلوا النيران فيها وسرقة محتويات البعض فقامت بإغلاق المحل وتوجهت إلى المنزل خوفاً من هؤلاء الأشخاص وبعد ذلك حضرت إلى المحل يوم الاثنين فوجدته محترق عن آخره ولا توجد به بضاعة وقد تقدمت ببلاغ إلى النيابة وقد تمت معاينة النيابة".

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج كبير محطم ومفتوح.
- باب آخر مغلق وتظهر عليه آثار التعدي والحريق، يوجد آثار لبعض الأخشاب المحترقة، وبعض القطع الأسمنتية سقطت من الحوائط من أثر الاشتعال، وبعض الأتربة ذات لون غامق.
- يوجد صندلة بداخل المحل محترقة تماماً ولا يبقى منها سوى بعض الأخشاب المحترقة.
- اشتعال اللافتة الخارجية للمحل واحتراقها عن آخرها.

٣٦- يوسف لمعى جيد

محل ترزي عربي مساحته ٣×٣م، ش المجلس القديم - دار السلام.

- يوجد بالمحل باب صاج محطم وبه آثار ارتطام، ويوجد آثار لأرفف منزوعة وتخرج من الفتحات آثار اشتعال المحل المجاور، وقد تم سرقة محتوياته بالكامل ولا يوجد ثمة شيء في المحل.
- وبجوار ذلك المحل محل آخر ليست عليه لافتة وله باب صاج كبير عليه آثار ارتطام لمحاولة فتح أدت إلى اعوجاجه ولكنه مغلق.
- بجواره محل آخر له باب صاج كبير وبه آثار ارتطام ومفتوح وبداخل المحل لا يوجد ثمة أثاث أو منقولات.

٣٧- ثروت جندى

صاحب محل كهربائي "أدوات كهربائية" مساحته ٤×٢م، ش السوق - دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج محطم نهائياً ومفتوح
- يوجد بالمحل قطع حديدية مثبتة في الحوائط تستخدم كأرفف ولا يوجد عليها أخشاب أو شيء.
- توجد في أرضية المحل بعض أجزاء من أدوات كهربائية محطمة وسلك كهربائي مقطع وبعض الكرتون الخاص باللمبات.
- يوجد سلك كهربائي في الحائط مقطوع ولبة مكسورة ومفاتيح كهربائية مكسورة.

٣٨- سمير عبد الملاك

صاحب محل ترزي

حارة صغيرة متفرعة من ش مجلس المدينة القديم - دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج تم تحطيمه والجزء الأسفل منزوع وأثار حريق على اليافاطة الخشبية وحرق الجزء الأعلى منها.

- آثار تكسير ماكينة خياطة ولم يبق منها سوى الحامل الحديدي وهو محترق وتوجد آثار اشتعال النيران في المحل وتظهر على الحوائط بعض القطع الخشبية المحترقة وأرفف محترقة وما زالت مثبتة بالحائط وتوجد قطع أسمنتية على الأرض سقطت أثناء الحريق من على الحوائط ويوجد باب صاج صغير عليه آثار ارتطام وبه تكسير.

٣٩- بإسبلى ناشد شكر الله محاسب

ش مجلس المدينة الجديد - الدور الثاني - دار السلام

يروى ما حدث بما يلي "اللي حصل إن يوم الأحد المكتب بيكون مغلق أجازة وقد تم تكسير الكالون والقفل وبخول المكتب وتحطيمه وسرقة ما به من منقولات من كراسي وملفات وماكينة تصوير خرائط ومكتب صغير.

مظاهر الإتلاف:

- كسر بالقفل الخارجي للمكتب وكالون الباب محطم وتوجد صالة مساحتها حوالي ٥×٣ زجاج الشباك مكسور بعدد ٦ ألواح زجاج ويوجد زجاج بالأرض ويوجد مكتب موجود وبه آثار ارتطام وعليه بعض الزجاج المكسور.

- ويوجد غرفة تصوير بها ماكينة تصوير ماركة SHAKE تم تحطيمها وكسر مكان وضع الأوراق وسرقة بعض الأجزاء منها.

- كسر الزجاج للشباك المطل على الشارع المجاور

- يوجد ماكينة تصوير خرائط ماركة زيروكس مقاس متر تم سرقتها ولم يبق منها سوى حامل الماكينة ودرج خاص بوضع الأوراق.

- سرقة آلة كتابة ألماني.

- وتوجد غرفة للمكتب بها مكتب كبير وشانون مفتوح وليس به سوى بعض الملفات الورقية القليلة وليس بها كراسي.

٤٠- د. ألفة ميخائيل زخاري دكتورة صيدلانية

صاحبة صيدلية الشرق الجديدة مساحتها ٧×٥ م، ش السادات - دار السلام، وتقيم في أسبوط.

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج محترق في جزء منه وعليه آثار ارتطام ومفتوح جزء منه.

- يوجد باب خشبي داخلي للصيدلية ومحترق عن آخره.

- احتراق الأرفف والدولاب الخاص بالأدوية.

- بعض زجاجات الدواء وعلب الدواء (كمية كبيرة) موجودة على الأرض.

- اشتعال جميع الأسلاك الكهربائية وعداد الكهرباء ومفاتيح الكهرباء وعدم وجود لمبات كهربائية في المكان.

- مروحة سقف محطمة ولا يبقى منها سوى الجزء المعلق بالسلك.

- احتراق فاترينة العرض الموجودة بمدخل الصيدلية.

وبسؤال بعض الأهالي الذين يقيمون في المكان المجاور للصيدلية أفادوا أن الاشتعال كان يوم الاثنين ٢٠٠٠/١/٣ حوالي الساعة الثامنة صباحاً وذلك بتحطيم الباب الخارجي للصيدلية وإلقاء بعض

الزجاجات المشتعلة داخل الصيدلية مما أدى إلي احتراقها، وأخبرونا أن بعض الأشخاص دخلوا إلي المنزل من خلال الصيدلية حيث يوجد شباك صغير مطل على المنزل ودخلوا عيادة الدكتور نبيل ميخائيل من

خلال شباك مطل على الشباك الآخر وتم دخولنا إلي الصيدلية وتبين أن الشباك تم غلقه من خلال موافقة النيابة على ذلك.

٤١- نبيل ميخائيل هالة فخرى حنس

عيادة بشارع السادات - دار السلام

يروى الدكتور نبيل ميخائيل ما حدث بقوله "في حوالي الساعة الثامنة صباحاً يوم الاثنين ٢٠٠٠/١/٣ فوجئ بارتطامات شديدة على باب الصيدلية الموجودة بالمنزل "حيث انه يقيم في نفس العقار" ووجد عددا كبيرا من الأهالي وبعد ذلك لم يستطيع النزول إلي أسفل ثم سمع أصوات داخل المنزل فتوجه ليرى ما حدث فوجد عدد من الأشخاص يحاولون الدخول إلي العيادة الخاصة به أسفل العقار والتي توصل إلي الصيدلية ويوجد شباك مطل عليها وبعد ذلك دخلوا إلي العيادة وسرقوا منها بعض الأجهزة التي كانت موجودة وهي جهاز أشعة تليفزيونية ومنظار مسالك بولية وبوتجاز مسطح وتليفزيون صغير".

مظاهر الإتلاف:

يوجد شقة بالدور الأرضي مقسمة إلي جزأين وبها صالة لاستقبال المرضى بها شباك تم إتلافه وبها شباك آخر زجاجه مكسور، وتوجد آثار زجاج مكسور على الأرض وغرفة للكشف وبها بعض الأثاث ولا توجد بها

(ملحوظة: بدأ ترقيم جديد للصفحات وللشهود في نفس المزمرة)

١- محمد الفوال هاشم

وكالة الأمانة - ش بورسعيد

ويروى ما حدث كما يلي "يوم الجمعة قبل أذان المغرب تركنا الوكالة وكان هناك حوادث بسيطة بضرب الناس وكان عندنا بالوكالة كاتب مسيحي اسمه نصحي فؤاد عزمي ورحلت أنا وبعض العاملين نوديه لبيته علشان ما يحصلوش حاجة وكانت الوكالة بها ٤٠٠ شكاره بطاطس وحمولة سيارة نصف نقل برتقال وحوالي ٣٠٠ عداية طماطم وفلفل وحوالي ٥٠٠ كرتونة تفاح - باذنجان ومن يوم الجمعة حصل موضوع حظر التجول وتركنا الوكالة ويوم الاثنين ذهبت وجبتها خاوية تماماً وكل الحاجات مسروقة مظاهر الإتلاف؛

تتكون الوكالة من غرفتين مساحة ٧×٤ - ٧×٣ تقريباً وأمامها بقايا شادر قماش خاص بها مساحته حوالي ١٠×٧ تقريباً خاوية تماماً لا يوجد بها سوى ١٧ جوال بصل ولا يوجد أبواب لها - آثار تكسير مكتب وأدرجه الثلاثة تكسير تام.

٢- رومانى منير شلبى - ٢٧ سنة

صاحب محل موبيليا بشارع بورسعيد، مقيم بشارع كنيسة الملاك متفرع من ش صليبية بشيت

ويروى ملحدث كما يلي:

"يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ الساعة ٤,٣٠ عصرًا خلال تواجدي بالمحل الخاص بي بشارع بورسعيد فوجئت بحوالي ٨ أشخاص يقتحمون المحل الخاص بي وكان معي أخى المعوق / الأمير منير شلبى، وقاموا بالاعتداء علينا فأغلقت الباب ومعى أخى فسمعت صوت خبط في المعروضات فخرجت من المحل لأرى ماذا يحدث فقاموا بالاعتداء على بالضرب وأخذوا مبلغ ١٠٥٠ جنيه من جيب الجلباب الأعلى. وبعد ذلك توجهت إلي النقطة للإبلاغ بذلك فوجدت الضابط موجود بنهاية ش بورسعيد ومعه قوة من الجنود وأخبرته بما حدث فأخذ اسمى في ورقة كانت معه وأخبرني بالتوجه إلي دكاني والانتظار أمامه وأنه سوف يأتى إلي.

وحال عودتي إلي الدكان وانتظرت أن يأتى الضابط ولكنه لم يأتى وعندما سمعت إطلاق أعيرة نارية جمعت البضاعة داخل المحل وأغلقت المحل وتوجهت إلي منزل شقيقي الموجود أمام المحل تقريباً وبعد ذلك أرسلت شكوى إلي النائب العام ولم يرسل لنا أحد حتى الآن".

٣- مقهى

تقع نهاية ش بورسعيد من الناحية القبلية في مواجهة الكوبري - مساحتها حوالي ١٤ متر مربع ملك فوزى على إسماعيل.

استخدمت الأخشاب في بناء السقف والجدران بها عداد إنارة رقم ٦١٠٦٧٢٤

مظاهر الإتلاف؛

- مروحة سقف محطمة.

- مناضد ومقاعد.

- أدوات المقهى وأكواب وخلافه.

- الجدران الأربعة الخشبية محطمة عدا السقف.

٤- فوزى على إسماعيل

يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ الساعة ٤,٣٠ عصرًا فوجئت بثلاثة أشخاص بأيديهم مواسير حديد وأحدهم يحمل بندقية آلية وبدأ في إطلاق النيران فقامت بالهروب وبعد عودتي وجدت القهوة بهذه الحالة.

٥- كشك خشبي صغير.

وجدناه على حافة الترع في موجهة المقهى (بندا)

الكشك لإعداد الأطعمة فول وطعمية ومحطم تماماً

ملك على محمد العريف

٦- باترينة خشبية لإعداد سندوتشات وخردوات.

ملك عاطف ميخائيل سلامة

وجدناها بحالتها سليمة، وموجودة أمام المقهى (بندا)

٧- كشك خشبي لبيع الخضار
بالناحية اليسرى من نهاية ش بورسعيد
ملك / جبريل محمد رشيد

لا يوجد له مكان على الأرض عبارة عن قطع خشبية ملقاة على الأرض.
٨- كشك لبيع البرتقال
ملك كمال فرج بدر

محطم تماماً. يوجد بالجانب الأيسر من ش بورسعيد
٩- مقهى ملك محمد سليم الشغبى

تقع بالجانب الأيمن من شارع بورسعيد من الناحية القبلية
الأخشاب هي الأساس في بنائها. الجدران الأربعة محطمة تماماً بصورة عشوائية.
إتلاف معدات المقهى. يوجد بها عداد إنارة رقم ٨٠٥١٤٩

ويروى ما حدث كما يلي "يوم الجمعة ١٢/٣١/١٩٩٩ قبل الفطار كنت بجهز للشغل بعد الفطار، لقيت
الناس جاية من بحري وفى أيديهم عصيان وحديد ومواسير وأسلحة نارية، تركت المقهى وجريت".
١٠- كشك فاكهة

ملك / جابر عبد الحميد سليمان
مساحته حوالي ٢٠ متر مربع. الكشك محطم بالكامل.
١١- كشك فاكهة

ملك / إبراهيم معوض
مساحته ٣٠×١,٣ متر مربع. محطم بالكامل.
١٢- كشك خضار

ملك / سبع أمين زيان - لم يحطم
١٣- مقهى

ملك الحرامى محمد خليفة، مساحتها ٣٠×٢,٤ متر
ملك / محمود أبو العلا عبيد، محطم بالكامل - عدا السقف.
١٤- كشك بقالة

ملك / محمود أبو العلا عبيد
محطم بالكامل - عدا السقف.

١٥- كشك فاكهة
ملك / فوزى عوض أحمد

مساحته ٣×٢,٣ متر مربع، محطم بالكامل.
١٦- كشك بقالة

ملك أيمن عبد الفتاح
محطم بالكامل.

١٧- كشك بقالة
ملك / جرجس عوض

بحالته سليم لم يحطم.

١٨- "فرش" بائع جائل لبيع الخضار
ملك / صبرى على إسماعيل / عوض بدر إبراهيم

محطم بالكامل.

١٩- "فرش" فاكهة - على الجانب الأيسر
ملك / على صغير حامد

محطم بالكامل.

٢٠- قرن إعداد وبيع بطاطا - على الجانب الأيسر
ملك / على عبد الغنى

محطم وملقى به على الأرض.
٢١- كشك فاكهة - على الجانب الأيسر

ملك / محمود رجب عبد الحى فاضل
٤×٢ متر مربع محطم بالكامل

٢٢- كشك فاكهة - على الجانب الأيمن

ملك / سيد نسوقي

مساحته ٣×٢ متر مربع

محطم بالكامل.

٢٣- كشك فاكهة - على الجانب الأيمن

ملك / فرج سليمان

محطم بالكامل.

٢٤- كشك بقالة - على الجانب الأيمن

ملك / ابشاي فاروق

سليم لم يحطم.

٢٥- كشك فاكهة على الجانب الأيمن

ملك / جابر عبد الغنى زرزور

تحطيم بالكامل عدا السقف والجانب الأيسر.

٢٦- "فرش" فول نابت

ملك / محمد العبد على

محطم بالكامل.

٢٧- كشك فاكهة

ملك / خيرى موسى

تحطيم بالكامل عدا الجانب الأيمن والأسقف.

٢٨- كشك فاكهة

ملك / طاهر على إسماعيل

مساحته ٣×٢ متر مربع، تحطيم من الجهة الامامية والجانب الأيسر فقط.

٢٩- سيارات خشبية لبيع ونقل الخضار

محطمة وملقى بها في الطريق العام.

ملك:

١- إسماعيل عبد الحميد إسماعيل

٢- عريان راشد

٣- فايز عوض إسماعيل

٤- عبد الرسول أبو الحمد كريشه

٣٠- إتلاف أستوديو تصوير فوتوغرافي

ملك / حنان بولس حنين

يقع في ش مكتب البريد في مواجهة مكتب البريد ، الناحية الغربية بالكشع

مظاھر الإتلاف:

الباب الخارج خشبي ذو دلفتن محطم تماماً.

من الداخل بعد الباب مساحة حوالي ٣×٣متر مربع بها أثار زجاج وأخشاب محطمين على الأرض وكذلك

أثار براويز محطمة ويوجد باترينة خشبية لعرض الصور محطمة تماماً.

بعد هذه المساحة توجد غرفة التصوير ويوجد بها:

زجاج مرايا محطم بالأرض وعلى الجدران مكتب خشبي صغير محطم بالكامل وبراويز زجاجية على الأرض

والجدران محطمين.

ثم على اليمين توجد مساحة ٤×٢متر مربع بها قاعدة محطمة وبراويز محطمة.

توجد قاعة أخرى للتصوير مساحتها حوالي ٤×٣متر مربع بها :

ستائر ممزقة

آلة تصوير محطمة

شمسية قماش محطمة

مقعد خشبي محطم

خلفية مناظر طبيعية ممزقة

ماكينة تصوير ضوئي Canon ١٢١٥

ومحفور عليها ١٧٠٦١١١ ملقاة على الأرض وتظهر الأجهزة الداخلية لها من الإطار الخارجي.

يوم الجمعة الموافق ١٢/٣١/١٩٩٩ الساعة ٩،٣٠ أول ما سمعت بالمشاجرة أغلقت الاستوديو بالقفل وجريت، بعد كده رجعت يوم السبت لقيت الاستوديو بهذا الحال وذهبت لنياية دار السلام وأبلغت بالموضوع، والتلفيات تقريباً بحوالي ٣٥ ألف جنيه لأنه كان يوجد كاميرات تصوير، أفلام خام وأموال حوالي ٤٠٠ جنيه.

٣١- إتلاف مخازن

ملك/ نبيل سامي سيف
المخزن الأول

يوجد بعقار في أول ش بورسعيد من المدخل البحري وعلى جهة اليسار ادعى نبيل انه كان به بضاعة عبارة عن مواد غذائية وأنها سلبت بالكامل.
مظاهر الإتلاف والحريق:

المخزن مساحته حوالي ٤×٣ متر مربع

الباب الخارجي صاج جرار مرفوع حتى المنتصف وتبدوا في بدايته من أسفل اليمين آثار ارتطام والمخزن لا يوجد به أي أثر لوجود شيء فيه من قبل، لا يوجد به شيء سوى الكرتين الورقية لا تتجاوز ثلاثة والأسفلت المواجه للمحل على الطريق توجد به ١١ علبة سمه صغيرة وكبيرة، وهى ملتصقة بالإسفلت ولا توجد آثار نيران على الجدران.

المخزن الثاني:

يتجاوز المخزن السالف بـ ١٠ متر بعقار آخر

ولا يوجد به أي آثار لوجود بضاعة حالياً أو من قبل، يوجد له باب خشبي ذو دلفتين ومحطم، ادعى نبيل أنه كان به بضاعة وسلبت.

المخزن الثالث:

بالعقار ٢٤ ش بورسعيد من جهة اليمين، مساحته ٥×٣ متر مربع

الباب الخارجي صاج جرار مرفوع حتى المنتصف توجد به آثار نيران على الجدران.

وعلى الأرض توجد آثار لسكر وأرز منثور على الأرض بشكل عشوائي.

المخزن الرابع:

بذات العقار ٢٤ ش بورسعيد

مساحته ٥×٣ متر مربع

توجد آثار شاي وسكر وسجاير على الأرض محترقة وتوجد آثار نيران وخان أسود على الجدران.

المخزن الخامس:

مساحته حوالي ٥×٢ متر مربع

توجد على الأرض وحتى منتصف الجدران بضاعة متلفة ومحترقة عبارة عن كبريت وبقوليات، فول وعدس وأجولة دقيق.

٣٢- حريق وإتلاف سيارة

١- سيارة نقل ثقيل ذو جرار

رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ماركه مرسيدس موديل ١٩٨٣ معدل، وخلفها مقطورة رقم ٥٠٠٣٨ موديل ١٩٩٦ المالك/ ادوارد حسنى هابيل، السائق/ إسحاق بولس نوح.

السيارة المقطورة بها حمولة عبارة عن حجر جيرى يستخدم بصناعة السيراميك.

السيارة المقطورة تقف على الطريق الرئيسي في اتجاه القاهرة في طريق القاهرة أسوان الصحراوي أمام

عزبة عرب الصايحة على بعد حوالى كيلو متر مربع من مدخل قرية الكشح.

مظاهر الإتلاف والحريق

كابينة السيارة محترقة تماماً من الداخل والخارج وكذلك الموتور ويبدو آثار الحريق على الجدران الخارجية والداخلية للكابينة وكذلك لا يوجد زجاج أمامي إلا زجاج النوافذ.

السيارة بها ١١ إطار كاوتش محروق تماماً ويبدو فقط الإطار الحديدي من الداخل أما الإطار الكاوتش فهو محترق تماماً.

المقطورة بها ٩ إطار كاوتش محترق تماماً ويبدو فقط الإطار الحديدي من الداخل.

تبدو آثار الحريق واللون الأسود على جدران السيارة والمقطورة من ناحية اليمين واليسار

ادوارد حسنى هابيل مالك السيارة:

"العربية بتاعتنا متعوده تيجى من قبلى وتريح شوية فى البلد تركن بره أمام عزبة عرب الصايحة وتدخل تستريح وبعدين تعاود السفر، ويوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ الساعة ١٢ ظهراً السواقين نزلوا البلد سمعوا ضرب

نار وبعدها الطريق انقطع والحكومة أغلقت الطريق من بحري وقبلي وأنا قلق على العربيات فضلت قاعد لغاية ٨ مساءً واتصلت بسائق في سوهاج عشان يحضر من بره ويشوف العربية وهو برضه معرفش يمشى الطريق مقطوع، واتصلت بواحد تانى قدر يروح يشوف العربية لغاية الساعة ١٠م كانت العربية كويسة، ويوم الثلاثاء قدرت أروح أشوف العربية لقيتها بالصورة اللي شفتها الكابينة ولعت بالكامل والكاوتش ولع في العربية والمقطورة ولغاية دلوقتى ما اعرفش ايه اللي حصل، الغريب إن العربية كانت واقفة أمام بتاع الكاوتش فى عزبة عرب الصايحة وهما مسلمين وبيوتهم لم تحرق".

٢- سيارة نقل ذو جرار

رقم ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة - موديل ١٩٩٩ مرسيدس المقطورة ٥٩٠٥ المالك / فوزى حكم، وناجح محروس خضري

السائق / نور فوزى حكم

السيارة المقطورة بها حمولة عبارة عن حجر جيرة يستخدم فى صناعة السيراميك السيارة المقطورة تقف على طريق القاهرة أسوان في اتجاه القاهرة بجوار عزبة عرب الصايحة على بعد كيلو ونصف متر من قرية الكشح ، كانت بصحبة السيارة الأخرى. مظاهر الإتلاف

الكابينة بالكامل من الداخل والخارج محترقة ولا يوجد زجاج أمامي أو زجاج نوافذ. الكاوتشوك الأمامي وتحت الكينة محترق بالكامل، باقي الكاوتشوك في حالة سليمة.

نور فوزى حكيم ٣٢ سنة، سائق وصاحب سيارة رقم ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة

ب/ع ٥٣٨٩٤ سوهاج أولى، مقيم فى الكشح بجوار الكوبري أمام المعهد الديني. ويروى ما حدث بما يلي:

"أنا كنت راجع من أسوان يوم الأحد الساعة ١٢ ظهرًا، ووقفت بالسيارة أمام الكافيتيريا اللي عند مدخل الكشح وذلك لتبديل ملابس في منزلنا الكائن بقرية الكشح بجوار الكوبري ولم أستطيع الخروج من القرية بسبب رفض الشرطة ذلك وبعد ما خرجت منعني الشرطة من الخروج بالسيارة وتوصيل الحمولة وعدت مرة أخرى إلى القرية ولكنى لم أستطيع الخروج مرة أخرى إلا يوم الثلاثاء ونهبت إلى مكان السيارة فوجدتها محترقة فتوجهت إلى نقطة الشرطة لعمل محضر للسيارة فقال لي أحد الضباط "أذهب لكتبتون يجيب لك جرار غيره". ويحمل السائق معه بروتستو عدم الدفع لأحد الأقساط الشهرية وقيمة القسط ١٠٠٠٠ جنيه باسم ملاك السيارة وهم نور وعبد الشهيد فوزى حكيم ونجح محروس خضري، واخبرنا انه قادم من أسوان بحمولة طفلة "حجارة صغيرة" لتوصيلها إلى مصنع سيراميك مصر الموجود بقويسنا ولم تكتمل الرحلة بسبب ما حدث.

وقد احترقت الأوراق بالسيارة ومبلغ ثلاثة آلاف جنيه بالسيارة، سعر السيارة ٧٥٠ ألف جنيه.

ادوارد حسنى هابيل سائق

ش صليبت بشيت - الكشح

صاحب السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج

ب/ش رقم ٣٢٣٧٢ دار السلام

ويروى ما حدث بما يلي:

"اللى حصل إن السيارة عليها ورديتين من السائق والتباع ويقومون بتسليم الوردية عند مدخل قرية الكشح (الكافيتيريا الموجودة على الطريق وتقف السيارة أمام الكافيتيريا ويتم دخول السائق إلى القرية لأخبار السائق الآخر بوصوله وتسليم الوردية) وعلى ذلك في يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١٢ ظهرًا وصلت السيارة إلى الكافيتيريا وتم دخول السائق والتباع إلى القرية لتسليم المفاتيح إلى السائق الآخر ولكنهم لم يستطيعوا الخروج من القرية بسبب الأحداث وإطلاق الأعيرة النارية وقد حاولت الاتصال ببعض السائقين من خارج القرية ولكن منعهم الشرطة من ذلك وظلت السيارة موجودة أمام الكافيتيريا حتى الساعة العاشرة مساء يوم الأحد وبعد ذلك علمت أن السيارة تم إشعال النيران فيها ولكن لم أعلم توقيت ذلك تمامًا. تم عمل محضر رقم ١٠ ح مركز دار السلام. وتمت معاينة المهندس ووكيل النيازة ولم يتم سؤالى حتى الآن".

٢٨ - مرافعة النيابة العامة في قضية الكشح المقيدة برقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة العليا^{٢٠}

وفيها استغلت بعض النفوس المريضة شجاراً عادياً بين بائع ومشتر على ثمن حذاء، وراحوا ينفخون النار بين أهل قرية الكشح من المسلمين والمسيحيين، حتى اندلعت أحداث دامية راحت ضحيتها واحد وعشرون من أبناء هذا الوطن.

أسند إلى المتهمين من الأول وحتى السادس والتسعين:
أنهم في يوم ١٩٩٩/٢١/٣١ ويومي ٢٠٠٠/١/٣-٢ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج.
في يوم الجمعة: ١٩٩٩/١٢/٣١

أولاً: المتهمون من الأول حتى الثامن والثلاثين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسلمين ودينهم وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة (أسياح حديدية وعصى) وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية:

١- نهبوا البضائع والأمتعة الملوكة للمجني عليه.. وآخرين وكان ذلك بالقوة الإجبارية على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- أتلفوا عمداً المحال التجارية والأكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع الملوكة للمجني عليهم سالف الذكر وجعلوها غير صالحة للاستعمال، وقد ترتب على ذلك أضرار مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً.

المتهمون من الثاني عشر حتى الخامس عشر:

أحدثوا ب.... عمداً مع سبق الإصرار الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً، بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على التعدي على أي مسلم، وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالوا عليه ضرباً مستعملين في ذلك عصي حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة بالبند أولاً.

ثانياً: المتهمون من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجريمة الآتية:
أتلفوا عمداً المحال التجارية والبضائع الملوكة للمجني عليهم... وآخرين وقد ترتب على ذلك أضرار مالية لك منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً.

في يوم الأحد: ٢٠٠٠/١/٢

أولاً: المتهمون من الأول وحتى الخامس:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية:

١- شرعوا في قتل كل من و.... و.... وعمداً من سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتل أي مسلم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجني عليهم حتى أطلقوا عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا يدخل لإراحتهم فيه وهو مداركه المجني عليهم بالعلاج.

٢- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (بنادق آلية).

٣- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتهم أو إحرازها.

ثانياً: المتهمون من الخامس والأربعين وحتى الثالث والتسعين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسيحيين، وكان باستعمال القوة والعنف وحالة كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة "عصى وآلات حديدية" وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم

٢٠- كتاب "أداب مرافعة الإدعاء" (أصول وممارسات) تأليف سمير ناجي نائب رئيس محكمة النقض السابق، وأشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة

به الجرائم الآتية:

١- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين:

أ- قتلوا.... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر، وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزهر، قاصدين جميعاً من ذلك قتله، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشرحية والتي أودت بحياته.

وقد اقترنت بهذه الجناية جنايات أخرى وجنحة وهي أنهم في ذات الزمان والمكان سالف البيان:

- وضعوا النار عمداً في محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً بمسكن المجني عليه على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي (الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٢٥٢ عقوبات)

- سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة وقدرًا بالتحقيقات والملوكة لـ ... وكان ذلك من مسكنه. (الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٧/ أولاً وخامساً من قانون العقوبات).

ب- المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين:

- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة "ثلاث بنادق آلية".

- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتهم أو إحرازها.

٢- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين أيضاً والمتهم الحادي والخمسين:

أ- قتلوا.... عمداً مع سبق الإصرار:

بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر واقتحموا عليه مسكنه وما أن ظفروا به حتى أنهال المتهم الحادي والخمسون على رأسه وصدره بجسم البندقية الآلية التي كانت بحوزته حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزهر قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشرحية والتي أودت بحياته.

وقد اقترنت بهذه الجناية جنايتان أخريتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالف البيان.

- وضعوا النار عمداً في محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ببعض محتويات مسكن المجني عليه سالف الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي. (الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٢٥٢ من قانون العقوبات)

- سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفاً بالتحقيقات والملوكة للمجني عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجته بأن اقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية ونخائر وأطلقوا داخله عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات. (الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٤/١ من قانون العقوبات)

ب- المتهم الحادي والخمسون:

- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (بندقية آلية).

- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

٣- المتهمون من الثاني والخمسين حتى الخامس والخمسين:

أ- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزهر قاصدين جميعاً من ذلك قتلها، فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشرحية والتي أودت بحياتها.

وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالف البيان:-

- شرعوا في قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزهر قاصدين جميعاً من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركه المجني عليها بالعلاج.

- شرعوا في قتل... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم إحكامهم التصويب.

- وضعوا النار عمداً في محل مسكون بأن سكبوا مادة معجلة على الاشتعال داخله وأوصلوا بها مصدر حراري على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي. (الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥-٤٦-٢٣٠-٢٣٤-١/٢-٢٥٢ من قانون العقوبات)

ب- المتهمون من الثاني والخمسين حتى الرابع والخمسين:

- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)

- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.

ج- المتهم الخامس والخمسون:

- أحرز أداة (آلة حديدية) مما تستخدم في الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لإحرازها مسوغ.

٤- المتهم السادس والخمسون:

١- قتل ... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياته.

وقد اقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هي أنه في ذات الزمان والمكان سألني البيان:

- قتل ... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن ظفر بها حتى أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياتها.

(الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٣٠-٢٣١-٢٣٤/٢ من قانون العقوبات)

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بندقية آلية)

ج- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

٥- المتهم السابع والخمسون:

١- شرع في قتل ... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجني عليه بالعلاج.

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بندقية آلية).

ج- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

٦- المتهمون من الثامن والخمسين حتى الثالث والستين:

١- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر ولفافات من القماش المشتعل وما أن ظفروا به حتى أطلق للمتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية على مسكنه فاصابة عياراً منها أعجزه عن الحركة وألقي باقي المتهمون لفافات القماش المشتعلة داخل مسكنه فطالته النيران قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياته.

وقد تقدمت هذه الجناية واقتترنت بها وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات المكان والزمان سألني البيان:

- وضعوا النار عمداً في محل مسكون بأن أعدوا لهذا الغرض لفافات من القماش المشتعل وألقوا بها داخل مسكن المجني عليه على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي.

- شرعوا في قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقي باقي المتهمون لفافات القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجني عليه... قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل فيه وهو مداركه المجني عليهم بالعلاج.

- شرعوا في قتل ... و... و... و... و... و... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بهم بشرفة وداخل مسكن المجني عليه... حتى أطلقوا عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقي باقي المتهمون لفافات القماش المشتعلة داخل المسكن قاصدين جميعاً من ذلك قتلهم وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم إحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناة.

(الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥-٤٦-٢٣١-٢٣٤-٢/٢٥٢-١ من قانون العقوبات)

ب- المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون:

- أحرزوا بغير ترخيص سلاحين نارين (بندقيتين آليتين)

- أحرزوا نخائر مما تستعمل على السلاحين سالف البيان دون أن يكون مرخصاً لهما بحيازتهما أو إحرازهما.

٧- المتهمون من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين:

١- قتلوا ... و... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية "بنادق آلية" ونخائر وأجسام صلبة واقتحموا مسكنهما وما أن ظفروا بهما بداخله حتى انهالوا ضرباً بالأجسام الصلبة على رأس المجني عليه الأول وأطلق المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون عدة أعيرة نارية على المجني عليه الثاني قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياتهما.

وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني البيان:

- سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات المبنية وصفاً وقيمة وقدراً بالتحقيقات والملوكة للمجني عليهما سألني

الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجة وابنة المجني عليه الأول بأن اقتحموا مسكنهم بالقوة شاهرين الأسلحة النارية والأجسام الصلبة وأطلقوا عدة أعيرة قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.

(الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات)

ب- المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون:

- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)

- أحرزوا ذخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.

٨- المتهمون الرابع والستون والثامن والستون أيضاً والرابع والسبعون:

١- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) وذخائر واقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بدخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايتان أخريتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفى البيان ..

- شرعوا في قتل... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية "بنادق آلية" وذخائر واقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بدخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإراقتهم فيه هو مداركه المجني عليه بالعلاج.

- وضعوا النار عمداً في محل معد للسكنى بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ذو لهب مكشوف بمحتويات الحظيرة الملحقة بمسكن المجني عليهما سالفى الذكر على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي.

(الأمر المنطبق عليه نصوص مواد ٤٦-٤٧-٢٣٠-٢٣١-٢٣٤-٢/٢٥٢ من قانون العقوبات)

ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية).

ج- أحرزوا ذخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.

٩- المتهمون الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون أيضاً ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين:

١- سرقوا المنقولات المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والملوكة للمجني عليه ... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مخازنه حالة حمل المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون أسلحة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة وإن حاول منهم أنهال عليه المتهم الخامس والسبعون ضرباً بعضاً قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجني عليه على النحو المبين بالتقرير الطبي.

ب- وضع النار عمداً في المخازن الملوكة للمجني عليه سالف الذكر بأن أشعلوا فيها النيران على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي.

ج- المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون:

- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)

- أحرزوا ذخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.

١٠- المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضاً والمتهم التاسع والسبعون:

١- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفى البيان:

- قتلوا ... و... و... و... و... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم.

- شرعوا في قتل... و... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليهما حتى أطلقوا عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإراقتهم فيه هو مداركه المجني عليهما بالعلاج. (الأمر المنطبق عليه نصوص المرات ٤٥-٤٦-٢٣٠-٢٣٢-٢/٢٣٤ من قانون العقوبات)

ت- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)

ث- أحرزوا ذخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو

١١- المتهمون من الثمانين حتى الرابع والثمانين:

أ- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهال عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضرباً بالعصي على رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من أزرها قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

ب- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالوا عليه ضرباً بالعصي وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات التي أدت إلى وفاته.

اقتربت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألوا الذكر:

- سرقوا الدابتين المبيتتين وصفاً بالأوراق والملوكتين لـ... بالإكراه الواقع عليها بأن استوقفوها انهالوا عليها ضرباً بالعصي قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الإكراه أثر جروح على النحو المبين بالتقرير الطبي.

(الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات)

ج- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالوا عليه ضرباً بالعصي أشعلوا فيه النار قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

١٢- المتهم الثاني والأربعون أيضاً والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون:

شرعوا في قتل المجني عليهما ... و... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي من المسيحيين وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التي تقل المجني عليهما حتى أجبروهما على النزول منها انهالوا عليهما ضرباً خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرائتهما فيه هو مداركه المحنى عليهما بالعلاج.

١٣- المتهمون الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضاً:

أ- سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية المبينة وصفاً وقدرها بالأوراق والملوك للمجني عليه... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مسكنه عنوة وأشهر المتهم الرابع والستون سلاحاً نارياً قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.

ب- المتهم الرابع والستون أيضاً:

أحرزوا بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بندقية آلية).

١٤- المتهم الرابع والستون أيضاً والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون:

سرقوا الأغنام والدابة والمقولات المبينة وصفاً بقيمة بالأوراق والملوك لـ ... وكان ذلك من مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات.

١٥- المتهم التاسع والثمانون:

سرق المبلغ النقدي والدابة والمنقولات المبينة وصفاً بقيمة وقدرها بالأوراق والملوك للمجني عليها... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليها بأن اقتحم وبعض المتجمهرين مسكنها بالقوة وانهال ضرباً بعصي على رأسها قاصداً من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجني عليها على النحو المبين بالتقرير الطبي.

١٦- المتهمان التسعون والحادي والتسعون:

سرقوا الدراجات البخارية والمنقولات المبينة وصفاً وقدرها بالأوراق والملوك للمجني عليه... وآخرين من المخزن الخاص به وذلك بطريق الكسر على النحو المبين بالتحقيقات.

١٧- المتهمان الثاني والتسعون والثالث والتسعون:

أثلفا عمداً منقولات مملوكة للغير بأن وضعا النار في السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٣٨ والملوكتين للمجني عليه ... وترتب على ذلك ضرر مالي لكل منهم تزيد قيمته على خمسين جنيهاً.

ثالثاً: المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجهيز مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسيحيين وكان ذلك باستعمالهم القوة والعنف حالة كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وقد وقعت تنفيذاً للغرض المقصود من التجهيز مع علمهم به الجرائم الآتية:

أ- قتلا ... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووقفوا بالطريق العام انتظارا لمرور أي منهم وما أن شاهدا سيارة تجتاز تجمعهمهم بسرعة فائقة حتى استقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون لمطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون

صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجني عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أنها في ذات الزمان والمكان سألني البيان:

- شرعاً في قتل كل من ... و... و... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتل أي مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووفقاً بالطريق العام انتظاراً لمرور أي منهم، وما أن شاهد السيارَةَ الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجني عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا نخل لإرادتهما فيه هو مداركه المجني عليهم بالعلاج.

(الأمر المنطبق عليه نص المواد ٤٥-٤٦-٢٣٠-٢٣٢-٢٣٤/٢ من قانون العقوبات)

٢- المتهم الرابع والتسعون:

- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً "بندقية آلية".

- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

في يوم الاثنين: ٢٠٠٠/١/٣

المتهم الثاني والخمسون أيضاً والمتهم السادس والتسعون:

١- خطفا بالإكراه المجني عليها... بأن استوقفاها بالطريق حال حمل المتهم السادس والتسعون سلاحاً نارياً مهددين إياها به قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من خطفها واقتيادها على مسكن المتهم الثالث والخمسين بمنطقة الزراعات.

٢- أكرها المجني عليها سائلة الذكر بالتهديد بالسلاح الناري سالف البيان على إمضاء سنداً موجداً لدين على النحو المبين بالتحقيقات.

٣- شرعاً في قتل المجني عليها سائلة الذكر عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتلها وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر بأن اصطحبها إلى خارج المسكن سالف البيان في التهمة "١" وأطلق عليها المتهم السادس والتسعون عياراً نارياً - قاصدين من ذلك قتلها - فحدثا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي على النحو المبين بالتحقيقات.

٤- المتهم السادس والتسعون:

- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن (فرد صناعة محلية).

- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَأَحْسَنُ مِمَّا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فَفِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْمَفْسِدِينَ"

صدق الله العظيم (سورة القصص)

سيدي الرئيس:

حضرات السادة المستشارين:

لتأذن لي عدالة المحكمة أن أبدأ هذا الجزء من المرافعة من حيث إنتهي السيد الزميل باستكمال عرض جوانب هذا المشهد المأسوي المثير.

فبينما كان العالم كله يعيش نشوة الابتهاج باستقبال ألف جديدة من السنين الميلادية.. وتنطلق مظاهر الفرحة في كل مكان من هنا وهناك.. كانت وحدها هذه القرية الموعودة تعيش حالة من الهلع والذعر، وسفك الدماء. فكان العام الجديد قد حل عليهم بالنحيب والعويل والصراخ على أشلاء الجثث الممزقة والمحترقة.. واستقبلوه على إيقاع الأعيرة النارية، التي تسكن في الأجساد فتحل محل الروح طاردة منها الحياة. وبدأوا الفيتهم الجديدة ما بين اندفاع جنوني وهرولة واختباء واحتماء وتساقط وفرار وحريق ودمار وقتل ونهب وتهديد ووعيد.

لم تهنا هذه القرية المسكينة في هذه الأيام السعيدة على العالم كله بلحظة تمر دون ترقب وتوجس وخوف. ولم يذق أهلها راحة أو نوماً.. دون أن تنغص عليهم معركة هنا أو مجزرة هناك..

وما كانت هذه القرية الوداعة لتعيش هذه المأساة إلا لأن هؤلاء المتهمين قد استكثروا على أهلها أن ينعموا بكيفية خلق الله بالسعادة والبهجة.. فأخذوا على عاتقهم تعكير صفو هذه القرية بمشاحنات ومضاجنات وهتافات وإثارات كانت عواقبها وخيمة عليهم جميعاً.

فجريمة هؤلاء، سيدي الرئيس:

تمجها الإنسانية قبل أن يعاقب عليها القانون.. وهل أسوأ من أن نحرّم إنساناً مسلماً كان أو مسيحياً من فرحة الابتهاج ومشاركة إخوانه في الدين والدنيا كلها هذه الفرحة التي سُمي من أجلها العيد عيداً، وفيه يعود

الناس بعضهم بعضاً.

فما بالنا وقد تحولت القرية إلى جحيم من الإثارة والشغب، فلا يعود بعضهم بعضاً إلى في المقابر أو المستشفيات.

فيا لها من مأساة مفعجة وجريمة نكراء!!!

لم يراع فيها هؤلاء الباغون ضميراً ولا ذمة حين أقدموا على اقترافها.. ضارين عرض الحائط بما تنعم به هبة النيل والمصريين من هدوء وسكينة وتسامح منذ فجر التاريخ.. الذي تشهد حوادثه كلها على أن الألفة والترابط بين كل من يرتشف من نيل مصر ويستظل بسمائها.. وتشرق عليها شمسها هو ما يجمع بينه وبين كل أخ مصري يعيش على أرضها الطاهرة.

وهنا يبقى للنيابة أن تسجل أن المواطنين أجمعهم أمام القانون سواء.. وأن سلامة المجتمع وأمنه هي سلامة كل أفراده دون تفرقه بين مسلم مسيحي.. فكلنا نتشج برداء المصرية والوطنية. وليعلم كل باغ أن لا دين سماوياً يقر البغي والجور وظلم الآخرين.. وعلى الذين يزجون بالدين في هذه القضية أن يمتنعوا ويعلموا بأن الإسلام والمسيحية براء براء.. من هذا العبث الذي اقترفته أيادي هذه الفئة الأتمة.. الدين براء.. فلنح التمسح بثوب الدين جانباً.

ولنتقف أمام هذه الفئة الباغية لنكشف سوء طويتهم بما اقترفت أيديهم من إثم وبغي ونهب وقتل وانتقام وترويع وعدوان.

وسوف أتناول، سيدي الرئيس، في هذا الجزء من المرافعة جرائمهم الواردة في أمر الإحالة بدءاً من البند السادس في التهمة (ثانياً) إلى آخر ما أسند في أمر الإحالة إلى المتهمين الثاني والأربعين والثاني والخمسين.. ومن الرابع والستين إلى الثامن والسبعين.. ومن التهم الثمانية إلى السادس والتسعين.. عدا الجرائم الواردة في البند الثامن من التهمة (ثانياً) حيث سبق تناوله لدى السيد الزميل.

وسوف أتناول هذه الجرائم تبعا للتسلسل الوارد في أمر الإحالة.. حيث تتوزع بين القتل، والشروع فيه، ووضع النار عمداء، في محال مسكونة والسرقعة بالإكراه، والتجمهر، والخطف، والإتلاف العمدي، والسرقعات البسيطة، وإحراز الأسلحة النارية والذخائر.

وإن كل جريمة من هؤلاء وإن بدت لنا في سياق سردها بجوار أخوتها واحدة.. لكن آثارها على الأنفس والأهلين وذوي قربي الضحايا أكبر من أن تعد أو تحصى..

ولن يشعر بمدى معاناتها إلا من أكتوى حقا بنارها وأصابته من قريب أو من بعيد بعض شظاياها. قاللهم الهمهم الصبر والسلوان.. وأعنا على حمل رسالة العدل الذي تآمر به بين خلقك.. وإجلاء الحقيقة ابتغاء ثوابك.. لردع المجترئين على أوامر ونواهيك.. والخارجين على مشيئتك.

وتحاشياً للتكرار أو الإطالة.. التي ربما يؤدي إليها التعرّيج على الجوانب القانونية للجرائم السابقة والتي أفاض السيد الزميل في تناولها.. فأننا نلج مباشرة إلى جرائمهم المذكرة وأدلة ثبوتها في حق كل منهم. ونحن إذ نفعل ذلك.. لا نرى جريمة أكبر وأشنع من إزهاق روح الإنسان لكي نبداً بها.

ومن أسف، أن شهدت هذه القرية الوادعة جرائم قتل جماعية.. يشترك فيها ويتفق على ارتكابها فئة انتزعت من نفوسهم الرحمة.. وتشبعت بالعنف والقسوة.. وهذا ما كان من شأن المتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين الذين سولت لهم أنفسهم كما يتضح من البند السادس من التهمة (ثانياً) أن يحرّموا أباً وأماً من فلذة كبدهما.. فأطلقوا على عدة أعيرة نارية حتى أردوه قتيلاً وهو واقف بين يدي أبيه وأمه.. ولم يشفقوا لاستغاثة قلب الأب الذي راح يصرخ من هول ما رأت عيناه: ولدي.

ولا رتعد فرائض الأم الضريرة قائلة: ابني أبني.

حتى عمدوا على إسكات صوت الأب بضربة على فروة رأسه بجسم صلب إلى أن أزهقوا روحه.. ولا يمكن لقلم مهما أوتي من بلاغة التصوير أن يجسد مشاعر هذه الأسرة التعيسة التي دهمها القتل فجأة فأخذ عاطلها: الأب والابن على أيدي هؤلاء المتهمين الذين دفعهم ما جبلت عليه أنفسهم من شر إلى ارتكاب فعلتهم الشنيعة.

ولم يكتفوا بما فعلوا.. وبما هول ما فعلوا..

فراحوا يعيثون بمحتويات المنزل إفساداً.. ويسرقون بالإكراه ما يجدون من ما ومتاع.. ولم يتركوا للأسرة غير العويل والصريخ والحزن الذي لا يزول. وتعدد الأدلة على ثبوت هذه الجريمة:

القتل عمداً مع سبق الإصرار.. مقترنا بسرقة المجني عليهما بالإكراه الواقع على زوجة وابنة.. في حق المتهمين من الرابع والستين إلى الثالث والسبعين:

ولعل أبرز هذه الأدلة ما شهدت به أذن سمعت وعين رأت في موقع الجريمة أخاها وأباها يقتلان أمامها.. وجاءت شهادتها من واقع الأحداث يؤيدها صدق ما عاينته بنفسها وتجرت به مرارة الفقد والحرمان.. وكانت الساعة الثانية ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ موعدها مع التعاسة والحزن والشقاء...

حيث شهدت بانها رأت بعينها المتهمين من الرابع والستين حتى الواحد والسبعين وهم يرتكبون جريمتهم الوحشية...
شاهدت شقيقها ووالدها في مشهد مأساوي يقتلان أمام عيناها وفي حضور أمها الضريرة.
فسألتها النياية في الصحيفة (٢٠):
س : هل كنت تدققين النظر في المتهمين لحظة إطلاق الأعيرة النارية؟
فردت قائلة:
"أيوه أنا شفتهم كويس".

ثم راحت تذكر أوصاف كل منهم في التحقيقات. وقد انطبقت هذه الأوصاف تماماً على هؤلاء المتهمين.
كما أنها أكدت أنهم هم الفاعلون الأصليون لجريمة قتل والدها وشقيقها.. وأنهم عمدوا إلى إطلاق الأعيرة النارية عليهما من الأسلحة التي كانت بحوزتهم. وبذلك تقوم العلاقة السببية بين الاعتداء على حياة الابن وأبيه، ووفاتها التي أدى إليها هذا الاعتداء.. ويتوافر ركن الجريمة المادي بعناصره الثلاثة.
ويؤيد ذلك أيضاً ما شهدت به الأم الضريرة التي لم يكن لها في الموقف حول ولا طول.. حيث رأي قلبها الفجيع ما لم تره عيناها الضريرتان.. وشهدت حواس الأمومة فيها فلذة كبدها وهو يقتل بين يديها.. وفجعت في زوجها وهي تسمع استغاثته.
وهي إن لم تر عيناها ما يدور حولها.. فإن غريزة الأمومة فيها وتتابع الأحداث وأصوات الأعيرة النارية حولها جعلتها تدرك أن مصاباً عظيماً فاحاً قد ألم بها.. ويا لهول ما سمعت:
ابنها قتل وزوجها أزهقت روحه..
فصرخت صرخات استغاثة عليها تصادف رحمة في نفوس المتهمين.. ولكنها لم تجد سوى قلوب غلف.. لم

تعرف الشفقة على أم ضريرة إليها سبيلاً.
ولم ترحم نداء أم تحن على وليدها.. فراحات تتماذي في بغيها وتهدد الأم وتوعدها وتغلق أذنيها دون توسلاتها وترحماتها.. وأصابها الذعر والهلع.
تقول الأم الضريرة... في الصحيفة (٢):
"لما سمعت بنتي ... بتصرخ صرخت.. وما قدرتش أتحرك من مكاني لأنني كنت خايفة قوى".
ولنا أن نشارك هذه الأم فجيعتها: أنها لا ترى، وتسمع صرخات ابنتها، ثم تعلم بعد ذلك أن ابنها وزوجها قد قتلًا، اليس لها أن تخاف؟..

اليس لنفوسنا أن نقشعر من هول هذه المأساة الإنسانية؟
ماذا لو كان أي منا في موقفها؟
لقد ظلت خائفة.. وهي تعرف أن جثتي ابنها وزوجها بين يديها دون أن تراهما.. ولكنه قلب الأم.. قلب الرحمة والحنين والعطف الذي استبد به هؤلاء المتهمون لجعلوه محلاً للهلع وللتعاسة والحزن.. حيث أكلوها ابنها وعائلها..

فيا لسوء ما اقترفت أيدي هؤلاء!!
ويا لمعاناة قلب أم حملت ووضعت وربت وما إن ترعرعت ثمرتها وشبت حتى شهدت اغتيالها بين يديها..
فأمدها يارب.. فأمدها يارب بصبر وسلوان من لدنك..
وأعنها على أن ترى القانون والحق يأخذ بناصية هؤلاء المتهمين وينزل بهم أشد العقاب الذي مهما اشدت بهم فلن يعوض لفة قلب أم وتعذيبها وحزنها على مصابها الأليم.
ويا لهم من أشقياء! مصداقاً لقول رسول الله صلى عليه وسلم:

"لا تنزع الرحمة إلا من قلب شقي" .. صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.
ولتأذن لنا عدالة المحكمة في الانتقال من هاتين الشهادتين اللتين تطمئن النياية إلى صدقهما لأنهما نبعتا من قلب الأحداث عياناً.. ولأنهما صادرتان من قلبين يعتصرهما الألم والحزن، فمذ وقوع الجريمة والجرح لم يزل غصاً طرياً.. دون أن تكف أعينهما الدموع بعد..

ننتقل منهما سيدي الرئيس .. إلى تحريات جادة أمينة.. لم يدخر رجالها وسعاً في القيام بها لإجلاء حقيقة الموقف وتضييف الخناق على المسؤولين جنائياً في الجرائم المقتربة.. حتى لا يقلتوا من أيدي العدل والقانون.
وتأتي على رأس هذه التحريات شهادة دامغة للعقيد..... أحد أعضاء فريق البحث الجنائي الذي أمر بتشكيله العميد..... مدير إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن سوهاج فور علمه بتفاقم الأحداث لتحديد أبعادها ومعرفة مرتكبيها.....

فأورد العقيد..... في شهادته أن كل التحريات والشواهد قد أسفرت عن ضلوع المتهمين من الرابع والستين وحتى الثالث والسبعين بقتل المجني عليهما... وأبنه وأن المتهمين (٦٤)، و(٦٥)، و(٧٢)، كانوا يحملون بحوزتهم أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية ونخائر مما تستعمل عليها).. مما ورد تجريمه في البند السادس من التهمة (ثانياً) التي أسندتها النيابة إليهم.. وأنهم قد أطلقوا منها عدة أعيرة نارية صوب..... فسقط قتيلاً بينما اعتدوا بجسم صلب على والده فلقى حتفه..

فإذا كانت شهادة كل شاهد من هؤلاء سيدي الرئيس تستقيم وحدها وبما لايسها من صدق وانسجام مع سير الوقائع والأحداث دليلاً يدمغ هؤلاء المتهمين فيما اقترفته أيديهم.. فإنها وهي تتسق بجوار بعضها وتعضد كل واحدة منها الأخرى.. مما يمكن معه استخلاص عدة دلائل منها تشكل دليلاً واحداً ينضاف إليها.

وكان تضافر هذه الشهادات مجتمعة في سياقها يؤدي إلى استخلاص نتيجة واحدة من كل شهادة.. ومجموع هذه النتائج يدعم ويؤكد أن هؤلاء المتهمين أعينهم هم مقترفو هذا الإثم الذي تقشعر له الأبدان.. ثم يأتي تقرير الطب الشرعي ليؤكد لنا.. أن لعلتهم هذه دون غيرها.. هي التي نتج عنها مقتل الوالد وابنه.. فيؤكد الطبيب الشرعي وهو أهل خبرة واختصاص أن الإصابة النارية الحيوية الحديثة.. التي تعرض لها... حدثت بخمسة أعيرة نارية كل منها معمر بالمقذوف المفرد حيث أصابه عياران أحدهما بالعنق والآخر بأعلى وحشية العضد الأيسر.. وإصابة عياران بوحشية الفخذ الأيمن لليسان.. وأصابه العيار الخامس بمقدم الصدر.. وأن وفاته تعزي لإصاباته النارية.. وما أحدثته من تهتكات بالأنسجة الرخوة والعضلات وكسور بالعظام وتهتك بالقلب والرئة اليسرى وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير وصدمة..

وأن الإصابة التي تعرض لها... كانت بالرأس رضية حيوية حديثة حدثت من جسم صلب راض.. وأن وفاته ترجع إلى إصابته الرضية وما أحدثتها من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ.

وهذا التقرير سيدي الرئيس.. يؤكد بشاعة هذه الجريمة وانتزاع الرحمة من قلوب هؤلاء المتهمين وتغلب شهوة الانتقام وسفك الدماء عليهم.

ولعل من نافلة القول.. أن نؤكد على أن تطابق الأدلة وانسجامها بعضها مع البعض وتسلسل أحداثها وترتيبها بصورة منطقية لا تتعارض مع الوقائع ولا تتناقض فيها بينها لهو الدليل الأنصع الذي تكون من عدة دلائل ساقطتها مجريات الأحداث إلى استخلاصه من واقع شهادة الصدق وتحريات الأمانة وتقرير ذوي الخبرة والاختصاص في الطب الشرعي.

ويضاف إليه تقرير المعمل الجنائي.. الذي أكد ما سبق أن انتهت إليه التحريات من أن الأسلحة المستخدمة في الحادث هي أسلحة آلية ولي انفيلد وأن الأظرف الفارغة التي عثر عليها بمكان الحادث هي لخمسة أسلحة آلية من عيار ٣٩×٧,٦٢ مم ولبنديقية أمريكية الصنع أو تشيكية عيار ٥١×٧,٦٢ مم..

ثم يأتي متساوقاً مع هذا كله معاينة النيابة نفسها لموقع الجريمة والأحداث.. والتي ثبت منها وجود آثار لطلقات أعيرة نارية بالضلفة اليمنى لباب مسكن المجني عليهما وللحائط الغربي أيضاً.. كما أنه ثبت أن جثة المجني عليه..... عثر عليها داخل فناء المسكن وأن جثة نجله.... قد عثر عليها بجوار الجدار الشرقي للمسكن.

كما أكد ذلك أيضاً معاينة خبراء المعمل الجنائي لمسكن المجني عليهما.....

ولعل هاتين المعاينتين لمكان الحادث تؤكدان وبحق صدق أقوال الشهود. ولعل الطريقة البشعة التي نفذ بها

المتهمون جريمتهم قد كفتنا مونة التفكير طويلاً ونحن نقف أمام هذا التساؤل:

هل توافرت لدي المتهمين نية إزهاق روح لمجني عليهما وسبق إصرارهم على ذلك؟؟؟

فالإجابة سيدي الرئيس.. تسوقنا إليها سوقاً شواهد الأحداث:

فقد بيتوا النية وعقدوا العزم على الفتك بالمجني عليهما فتكاً.. واقتحموا المسكن.. وما أن ظفروا بهما في فئاه حتى هشمو رأس الأب بجسام صلبة.. وأنهال المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون على الابن بالأعيرة النارية.. من كل صوب وحذب حتى أردوهما قتيلين في أنهر من الدم.. وصرخات لهفي من الأم الضريبة وابنتها.. لم تجد صدى لدي قلوب لا تمتلئ غلا بالقسوة والوحشية.. التي أصرروا على أن ينفذوا بها فعلتهم الشنيعة.

كما يؤكد توافر ظرف سبق الإصرار لديهم أنهم عقدوا العزم منذ اللحظة الأولى التي استباحوا لأنفسهم فيها الاعتداء على الأشخاص والأموال.. واعداهم من أجل ذلك أسلحة نارية وآلات حديدية وعصيا من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة.. ثم مجيئهم إلى مسكن المجني عليهما واقتحامه والدلول في فئاه حتى كان لهم ما أرادوا وأصرروا عليه من إزهاق بشع لروح المجني عليهما... مندفعين في ذلك بشهوة الانتقام التي رسيختها في دواخلهم مغرضة انتشرت كالنار في الهشيم تزعم بأن مسيحيي القرية قد أشعلوا النار في المعهد الديني وخرّبوا أحد المساجد...

ولا يفوت النيابة العامة أن تنوه هنا بأن الباعث على الجريمة في حد ذاته.. وإن كان له دوره في إضاعة مختلف جوانبها.. لا يعد ركناً من أركانها يعاى له المشرع حيث تواترت أحكام النقص على أن: "الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جملة".

(نقص جنائي- مجموعة الأحكام- الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ - س ٣٩ ص ٩٧٥)

ولعل هذه القاعدة سيدي الرئيس تسد على الأملين في النجاة بفعلتهم باباً للتذرع والتعلل ببواعث تبدو في ظواهرها وحسبما يريدون من تكييفها ... وبعد أن أغفلها المشرع من حسبانته يبدو ظاهرياً كالحق الذي لا يراد به إلا باطل...

فإذا انتقلنا سيدي الرئيس من هذه الواقعة التي وضعت الإنسانية أمام مشهد من مشاهد تجبر الإنسان

وطغيانه على أخيه بقسوة ووحشية وغلظ قلب فأننا سنجد أنفسنا بصدد جناية أخرى ارتبطت بها واقتترنت بهؤلاء المتهمين أنفسهم وكان غيهم قد أدى بهم إلى التمادي في شر أفعالهم.. ويا هول ما فعلوا.. ولكن تجرئهم على القانون واستهتارهم بالمبادئ والأخلاق الإنسانية قد جعلهم في طغيانهم يعمون.. فعاثوا في المسكن فساداً.. وراحوا يسرقون ما عثروا عليه من مبالغ نقدية ومنقولات بإكراه على الأم الضريرة والابنة وتهديد ووعيد لهما.. دون أن يراعوا ما خلفوه من ألم وأجوده من جرح لا يندمل وحزن لا تمحوه الأيام والسنون.. وليس من رأي كمن سمع..

وتتعد الأدلة سيدي الرئيس في هذه الجناية كما تعددت في سابقتها.. والتي تزامنت معها في المكان الزمان والأشخاص.. وهذا ما يحقق في شأنهم دواعي تشديد العقوبة حيث أقترن القتل العمد بجناية كما نصت عليه المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات.

وهو الجزء الوفاق لكل من يضرب بالقانون عرض الحائط.. ويتمادي في غيه دون أن يربى أو يبالي بارتكاب جريمتين خطيرتين خلال فترة وجيزة.. ويترك نفسه على هواها تقتل وتسرق وتتوعد دون رادع من دين أو قانون.

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في أن ندع الشهادة التي عاينت بنفسها ما ألم بها وبأسرتها وهي تؤكد لنا في أقوالها التي شهدت به أمام النيابة ارتكاب هؤلاء المتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين جناية السرقة أيضاً وتوافر الإكراه فيها باقتحامهم المسكن شاهرين أسلحتهم ومعتمدين قتل كل من بتصدي لهم... وهو ما فعلوه عندما أربدوا رب الأسرة وأبنة قتيلين... وهددوا وأوعدوا السيتين وشلوا حركتهما تماماً حتى يتمكنوا من السرقة دون أدنى مقاومة...

تروى لنا.... تفاصيل ما حدث أمام عينها قائلة في الصحيفة (١٠):
"بعد قتل أبوي وأخويا دخلوا على البيت كسروه كله وأخذوا البهائم والغلال وشنطة فيها ثلاثين ألف جنيه كان أخويا رفعت باعتهما لأخويا ناصر علشان يشتري دكان وأخذوا مراوح وغسالات وفيديو وتلفزيونات ملونة"
واستوقفها النيابة بسؤال عن عدد تلك الأجهزة وأوصافها تحديداً...

فردت قائلة:
"هم كانوا غسالتين واحدة منها أوتوماتيك جابيتها من الكويت يعني بتغسل وتعرس.. واحدة جابيتها من البلد لونها لبنى وبتاعة الكويت لونها أصفر بس أنا مش عارفة نوعها أو الماركة... وأخذوا تلفزيون ملون كبير مش عارفه نوعه بس هو كبير.. أكبر نوع.. وأخذوا فيديو وأخذوا ثلاثة لونها رمادي كبيرة إخواني جابيتها من الكويت.. وأخذوا بطاطين وهدوم كثير مخلوش حاجة إلا لما أخذوها".
يعني باختصار سيدي الرئيس.. لم يكتفوا باستحلال دم هذه الأسرة المسكينة بقتل عائلها وأبنائها.. ولكنهم أيضاً ألوا على أنفسهم أن يتركوا المسكن دون أن يجردوا من تبقى من أهله من متاعه وأثاثه...

وأن يضيفوا إلى جريمتهم النكراء فعلة شنيعة أخرى.. بل عمدوا إلى أن يحقق بهذه الأسرة المنكوبة موت وخراب دياراً!!
وهو ما أكتبته أيضاً شهادة العقيد..... بتحقيقات النيابة على هؤلاء المتهمين أنفسهم وضلوعهم بجنايتي القتل مع العمل مع سبق الإصرار المقترب بسرقة الإكراه.
وبذلك لم تبق أمامنا من البند سادساً من التهمة (ثانياً) سوى ما أسندته النيابة إلى المتهمين الثلاثة:

الرابع والستين، والخامس والستين، والثاني والسبعين... من إحرازهم ثلاث بنادق آلية ونخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتهم أو إحرازها.
وقد دل على ذلك أيضاً ما ورد في ثانياً أقوال الشاهدة... والشاهد العقيد..... من أن المتهمين المذكورين كانوا يحوزون أسلحة آلية.. وما ثبت بتقرير العمل الجنائي من العثور على أطرف فارغة بمكان الحادث تبين أنها لأسلحة آلية عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم ولبندقية أمريكية الصنع أو تشيكية الصنع عيار ٥١×٧,٦٢ ملم.
وما ثبت أيضاً بتقرير الطب الشرعي من إصابة المجني عليه... فخمسة أعيرة نارية... وما تبين للنسبة في معيبتها من وجود آثار لطلقات نارية في مكان الحادث.

وبذلك سيدي الرئيس، يكون الستار قد أسدل في هذا المشهد المأسوي المثير... على هذه الأسرة المنكوبة بفقدانها الأب والابن بوحشية ستظل علامة سوداء على جبين الإنسان في كل زمان ومكان على ما تجره عليه ويلات التجبر على أخيه الإنسان وإن كان الستار هنا قد أسدل فإن هذه الدراما الجماعية لم تنته مشاهدتها بعد.
ولتأذن لنا سيدي الرئيس أن نستكمل أحداثها الدامية ولكن هذه المرة هؤلاء المتهمين الثلاثة

الرابع والستين، والثامن والستين، والرابع والسبعين:
الذين أسندت النيابة إليهم في البند السابع من التهمة نفسها:

١- قتل عمداً مع سبق الإصرار مقترباً بالشرع في قتل نجله... وضع النار عمداً في مسكنه.
٢- إحراز ثلاث بنادق آلية ونخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.
ولئن كان القتيلان في الجريمة السابقة سيدي الرئيس أباً وأبنة فإنها لمفارقة مؤسفة أن يكون القاتلان في هذه

الجريمة أبا وأبناً له أيضاً.....

ومن دواعي الأسف أن يكون الابن حدثاً لم يشب عن الطوق بعد... زرع أبوه في قلبه الحقد والانتقام. وبدلاً من أن بنأي بآبائه الذي أمره الله بأن يحسن رايته وتأديبه وزجره عن شنائع الفعال... فإذا به يحثه ويؤازره على أن يحمل سلاحاً ويشهره في وجه البشر...

فبُست تنشئة الفتى... وبس ما كان عوده أبوه...

ولكن المفارقة تكتمل سيدي الرئيس حين نعلم أن ثالثهما المدعو... يعمل خفياً نظامياً بنقطة الكشح فهو لم يحفظ لنفسه خفارتها ولم يحافظ على النظام الذي وسد إليه العمل على تحقيقه.

فلم يصن بسوء ما فعل شرف الانتماء إلى هذه الرسالة النبيلة، حفظ الأمن بين المواطنين... لأنه ويا للأسف لم يكن خفياً على نفسه ولم يكن بين الناس نظامياً.. فماذا جنت أيدي هؤلاء الثلاثة؟!

إن جنائتهم سيدي الرئيس لا تقل في بشاعتها ووحشيتها عن سابقتها لأنهم انتهكوا حرمة مسكن وروعوا أسرته المكونة من عشرة أفراد.. ثمانية منهم من النساء.. وعندما شاهدوا الابن... أطلقوا أعيرة نارية عليه أمام ناظري أبيه... فلما ملا التحسر قلب أبيه الفجيع... عاتب كبير القتلة قائلاً والدموع تذرف من عينيه على ابنه الذي تساقط أمامه أثر أصابعه:

"كده برضه يا....."

وبدلاً من أن تحرك هذه الكلمات على ما فيها من عتاب ممزوج بالأسى... على الابن المردى ساكناً.. في قلب... ورفيقه القتالين... فإذا بهم يفترسون الرجل بأعيرتهم النارية افتراساً... حتى سقط على الأرض مضرباً في دماحه... والأسرة المسكينة يسيطر عليها الرعب والفرع... ويستولي على البنات السبعة وأمن إحساس رهيب بالخوف والتوجس والحزن.

أن أباهن يسقط بين أيديهن صريعاً. وهن لا حراك لهن ولا إشفاق عليهن... وظللن داخل إحدى غرف البيت خائفات متوجسات لسفاكي الدماء الذين دهم القتل منزلهم بهم.

فما كان من هؤلاء إلا أن اتوا محتويات الحظيرة بالمسكن وعمدوا إلى وضع النار بها.. وتركوها تاكل ما يقع في محيطها الذي أرادوا له أن يتسع ليلتهم كل من وما في المسكن وقد غلب عليهم لحظتئذ... نهم الاجترأ على حرمة النفس والبيت والانتقام البشع من هذه الأسرة المنكوبة.

فأي قلوب كانت في صدورهم هم يقتلون ويهددون ويحرقون أسرة وادعة ثمانيتها من النساء اللاتي لا حول لهن ولا طول!!

وأي أب قاتل هذا....

الذي يسوق ابنه بيديه ليشاركة قتل أب أمام أسرته وتساقط ابن مصاب بين يدي أمه وأخته!!

ألم يشعر لحظة أن هذا الأب مسئول عن ابن وسبع بنات... كما يسأل هو عن أسرته وأبنه؟!

أكان التجرد من مشاعر الأبوة والرأفة والرحمة مسيطراً إلى هذا الحد الذي إنعدمت فيه معاني الإنسانية حتى أدت إلى كل هذا الفجر والتجرؤ في انتهاك حرمة النفس والأهل؟!

يبدو أننا سيدي الرئيس موعودون في هذه القضية بنفوس متحجرة غليظة.. قد صمت آذانها وأغلقت قلوبها دون مشاعر الرفق واللين في التعامل مع بني الإنسان!!

وكعادتنا مع عدالة المحكمة لم نشأ أن نطلق الكلام هكذا على عواهنه.. دون أن نقود إليه ما تطمئن له النيابة من أدلة ثبوت في حق هؤلاء المتهمين..

وأدلتنا في هذه الجريمة المنكرة.. التي أسندوها إليهم البند سابعاً من التهمة (ثانياً) متعددة أيضاً متنوعة.

ونبدؤها سيدي الرئيس من موقع الأحداث....

إذ شاءت إرادة الله لهذه الأسرة المغلوب على أمرها أن يتدارك ابنها العلاج... بعد أن فوجت في عائلتها فشهد الابن وهو طالب بالفرقة الرابعة بكلية آداب سوهاج:

"بانه بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ أقتحم جمع من الأشخاص مسكنهم وأطلق أحدهم عليه عياراً نارياً قاصداً قتله... فأصابه في ذراعه... ثم أطلق عدة أعيرة نارية على والدته فأرادته قتيلاً.

ورغم أنه قد ذكر أوصافاً محددة بالتحقيق تطبيق على الخفير... الذي لم يكن يعرف اسمه... فأن النيابة توصلت وإجلاء للحقيقة... وتوخيا للدقة في إسناد الجرائم إلى مرتكبيها.. قامت بعرض خمسة أشخاص بينهم

الخفير على المجني عليه في سراي النيابة... فلم يتردد لحظة وهو يتعرف عليه مقرراً أنه هو الذي اقتحم مسكنهم.. وكان منه ما كان... وعندئذ حاول الخفير أن يتنصل من فعلته بدعوى أنه معروف لاهل القرية

جميعهم.. ظناً وهو الخفير النظامي... أن القانون والعدل مرتع يعبث فيه كل من شاء أن يضلل العدالة بمزعم أو ادعاء..

ولكن هيهات هيهات!! وقد ضاق حوله الخناق بشواهد عديدة تتدافع لإلحاق الحرم به مهما ادعى أو أنكر..

فها هي أيضاً شهادة زوجة المجني عليه... التي عاشت مع بناتها السبع في هذا اليوم الحزين نكبة دهمت بيتها في حالة من الخوف والهلع ثم الحزن النحيب على زوجها القاتل..

فتشهد بأن... الذي سمعت زوجها يعاتبه على إصابته لابنه وهو يتساقط أمام عينيه قد رد عليه قائلاً...

"وأنت كمان هتحصله!!"
فهي لم تتعرف شخص القاتل.. ورفاقه فحسب.. وإنما راحت تسجل لنا الحوار الأخير الذي دار بين المجني عليه والخفير... فهل ثمة ادعاء يستقيم لك بعد أن أكدت هذه الشهادة أنك الفاعل مع رفيقي سوئك؟!
أظن الإجابة واضحة؟!

وعلى أية حال خذ هذه الثالثة أيضاً.. شهادة أخرى من موقع الأحداث أدلت بها أكبر البنات اللاتي ارتعدت فرائسهن في هذا اليوم أيما ارتعاد... وانهمرت الدموع من أعينهن أنهاراً... وهن يرين دم أبيهن يسيل أمام أعينهن... وأخامن راقداً يئن من جراحه... وقد أكدت في أقوالها ما جاء في مضمون شهادة أمها السابقة.
من موقع الأحداث أيضاً تصادف وجود... وأبنته الصغيرة ضيفين على الأسرة فإذا بهما يشاركانها المساة كما عاينوها وعاشوا أحداثها؟! وذكر أنه من شدة خوفه من هول ما يرى... هرع إلى حائط يختبئ وراءه هو وأبنته الصغيرة ولم يتبين وجودهما للمتهمين...
وقد أكد مضمون الواقعة كذلك، تحريات المقدم/..... الذي أكد في شهادته ضلوع هؤلاء المتهمين الثلاثة بجنايتي قتل الأب والشرع في قتل ابنه.

وقد ثبت للنيابة لدي معابنتها العثور على جثة القتيل..... في الحجرة التي تقع على يمين الداخل من باب مسكنه كما تبين وجود آثار دماء وأعيرة نارية...
أما تقرير الطب الشرعي الخاص بالمجني عليه..... فقد أخذ بفصل القول في كيفية الإصابة وآثارها.. فذكر أن الإصابات كانت نارية حيوية حديثة حدثت كل منها من عيار معمر من مقذوف مفرد... وأن المجني عليه أصيب بثلاثة أعيرة نارية.. أحدهما أخترق الفخذ الأيمن وخرج من وحشيته.. وأخترق المقذوف الثاني الفخذ الأيسر وخرج من وحشية أعلى ذات الفخذ.. والثالث أخترق منطقة الكتف الأيسر.
كما عزا التقرير وفاة المجني عليه إلى الإصابات النارية التي أحدثت تهتكات بالأوعية الدموية وكسراً بعظمة العضد الأيسر.. وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير أدى إلى صدمه..

أما الابن..... فقد أصيب حسب التقرير الطبي الخاص به.. بطلق ناري في العضد الأيمن.
وقد تبين من تقرير العمل الجنائي أن الظرف الفارغ الذي عثر عليه داخل العقار لسلاح آلي عيار ٣٩x٧,٦٢ مم.. كما عثر على ظرف فارغ لسلام آلي آخر من ذات العيار أمام مسكن المجني عليه.
وهو ما يجعلنا نستخلص من جملة هذه الدلائل مجتمعة ما يؤكد توافر الركن المادي لجريمة قتل المجني عليه..... عمداً والشرع في قتل ابنه.....

وقد ساقطنا شهادة الابن المصاب إلى تأكيد توافر الركن المعنوي لهذه الجريمة أيضاً.
قلدي سؤاله عن القصد الذي أطلق من أجله المتهمون أعيرتهم النارية صوبه (الصحيفة ٨) رد قائلاً:

"هو كان عاوز يموتني"
"وعاوز يموتني" هذه تؤكد لعدالتكم توافر النية والعزم على تنفيذ هذا الجرم.. وكيف تبينت هذا القصد؟ رد قائلاً:

"لأنه كان بيضرب النار في اتجاهي وفي اتجاه والدي... وفعلاً والدي مات لكن أنا الطلقة جت في ذراعي اليمين وكانت ممكن تيجي في صدري أو في دماغي وتموتني".

س: ولماذا لم يتوال إطلاق النار عليك؟
ج: "علشان أنا وقعت على الأرض لما خدت الطلقة في ذراعي وهو فكر إن أنا مت ضرب والدي بعد كده".
وشهادة كهذه سيدي الرئيس... لا يجب أن تمر هكذا... وكأنها سرد لأقوال... حتى لا نجردها من الأسى الذي صاحبها لدي النطق بها... ومشاعر الأسف والألم والحزن التي عاشها هذا الطالب الجامعي.
فإذا كان مداد هذه الأقوال يحمل لنا في هذه الشهادة إجلالاً للحقيقة وتوضيحاً لجوانبها... فما بالنا والنبع الذي استقي منه هذا المداد... قد مزج بأحاسيس حزينة.. لم تندمل جراحها وقت التحقيقات بعد... وهذا ادعى إلى توافر الصدق القلبي بعد أن توافر لها الصدق الواقعي... بتتابع الأحداث وانسجام الأدلة وتساقطها دليلاً عن دليل.

وجماعها يؤكد توافر نية إزهاق روح المجني عليهما.. فتعمد اقتحام المنزل والتجهز بأسلحة نارية وتصويبها إلى المجني عليهما وإصابتهما بالفعل وظروف الحادث وملابساته وموضع الإصابة وجسامتها... لتكشف عن قصدهم وغرضهم الذي كانوا يرمون إليه.

أما عن ظرف سبق الإصرار فهو يتأكد من عقد المتهمين العزم على الثأر من أي مسيحي يقطن قرية الكشج بسبب اختلاط الأمر عليهم من جراء شائعة مغرضة ظن مروجوها أنها سوف تشعل الموقف بين عنصري الأمة في هذه القرية الواودة....

كما تأكد إصرارهم بقتل الأب بعد أن شرعوا في قتل ابنه... وهو ما يحقق في شأنهم الظرف المشدد الذي يرتب تضامناً في المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين بقصد مشترك طبقاً لما نصت عليه المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

وهذا ما يؤكد أيضاً تعمدهم وضع النار في الحظيرة الملحقة بالمسكن... لإلحاق أشد الضرر بأهله بعد أن قتلوا

عائلة وشرعوا في القضاء على ابنه...ولولا أن الأم وبناتها قد تدافعن حسبما جاء بشهادة الأم وابنتها الكبيرة..... لإطفاء هذا الحريق... لالتهم البيت كله.
وقد أكد وضع هؤلاء المتهمين أنفسهم النار في الحظيرة أيضا. وتعمدهم إلحاق الأذى بجميع صوره ما أضافته الابنة عما أصاب الجاموسة من عيار ناري.
ولدي سؤالا بالصحيفة (١٢) من تحقیقات النيابة عن سبب عدم التهام الحريق باقي محتويات المسكن... ردت قائلة..

"لأن الحوش يتاح البهائم فيه سور وقاضي ومكنش فيه غير التبن والحاجات اللي عليه".
ولدي سؤالها: ألم يمتد الحريق إلى هذه الجاموسة؟
فقلت:

"لا لأنها كانت واقفة في حوش البهائم في حته بعيدة عن الحريق... والحريق كان في مساحة حوالي ٢×٢ متر تقريبا... وكان بينه وبين الجاموسة حوالي ثلاثة متر تقريبا بس إحنا لقينا الجاموسة متعورة في بطنها من طلبة نار".

وقد شهد المقدم.... أن تحرياته قد أكدت قيام المتهمين الثلاثة أنفسهم بوضع النار عمداً في مسكن المجني عليه....

ولدى معاينة النيابة لمكان الحادث ثبت لها وجود آثار حريق بمنصف حظيرة المشاية التي تبلغ أبعادها ١٠×١٠ م..

أما تقرير العمل الجنائي فقد تبين منه أن الحريق قد بدأ وتركز وأنعصر بثلاث مناطق بحظيرة المواشي الملحقة بالمسكن.. وأن سببه إيصال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة أو ما شابه ذلك بالحطب المشون بحظيرة المواشي..

وهو يستقيم دليلاً فنياً يؤكد حدوث الحريق بعد أن تأكد لنا بالأدلة القولية والمادية فيما سبق أن مديريه هم هؤلاء الثلاثة الذين اقتحموا المنزل وفعلوا به ما فعلوا على حين غرة من أهله.

ولعل تعدد جنائيتهم في هذه الواقعة واقترانها بعضها ببعض يدعونا إلى إثبات الظرف المشدد الذي بات واضحاً تحققه فيما نحن بصددده...

إذ أن جريمة القتل العمد التي كانت تامة... قد اقترنت بها وتلتها جنائتان أخريان هما الشروع في قتل ووضع النار عمداً في محل مسكون.. وكل منهما جريمة مستتقة بأركانها عن جناية القتل العمد.. وتمتاز عنها رغم اقترانها بها... فضلاً عن توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم الثلاث، بارتكابها جميعاً في وقت واحد ومسرحة أحداث واحد... مما يتحقق به معنى الاقتران الموجب للعقوبة المغلظة.. لزاماً وحتماً وواقعاً وصدقاً بقطع النظر عما إذا كانت هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة.. وقد ساهم المتهمون الثلاثة في ارتكاب جناية القتل العمد وفي جنائتي الشروع في القتل العمد ووضع النار عمداً في محل مسكون.. فيؤخذون جميعاً بموجب هذا الاقتران كفاعلين أصليين...

ولذلك لا تكف النيابة عن المطالبة بتغليظ العقوبة عليهم جميعاً.. جزاء ما اقترفوه ولقاء ما أصابوا به أسرة وادعة من دعر وحزن ومصاب اليم.

وتتعدد الأدلة أيضاً لتؤكد إحراز هؤلاء المتهمين الثلاثة أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية) ونخائر مما تستعمل عليها.. وهو ما أسندته إليهم النيابة في البند السابع نفسه من التهمة (ثانياً) التي ما زلنا بصدددها...

حيث شهد بأن التهم..... الذي تعرف عليه من خلال العرض القانوني كما سبق:
"كان شاييل السلاح بايده الاثنين وكان رافعه في اتجاه الضرب في مستوي صدره" (الصحيفة ٧) ولدي سؤاله عن أوصاف هذا السلاح:

رد قائلاً:

"هو سلاح آلي وكان واضح أنه جديد وبيلمع ومكنش طويل... وطوله حوالي ٦٠ سم وكان سريع الطلقات".

ويعضد شهادته من مسرح الأحداث ما رددته أمه وأخته... من مضمون ما سبق وأضافا أنها سمعتا صوت أعيرة نارية تتجه صوب الأب بعد أن وجه اللوم.... لإطلاقه النار على فلذة كبده... مما يؤكد إحرازهم لأسلحة نارية..

كما يتساند ذلك أيضاً مع ما أسفرت عنه تحريات المقدم/..... التي أكدت أن هؤلاء المتهمين الثلاثة كانوا يحوزون أسلحة نارية ونخائر وأطلقوا منها أعيرة نارية صوب.... وابنه.....

ولبان تقرير العمل الجنائي نوع السلام الذي انطلق المقدوف منه وهو سلاح آلي عيار ٣٩×٧,٦٢ مم.
وكل هذه الدلائل التي يشد بعضها أربعض لا تتمخض إلا عن مؤدي واحد واستخلاص سائغ من جملة الأحداث المتساقدة إلى أن هؤلاء المتهمين قد ارتكبوا هذه الجرائم التي يندى لها جبين إنسانيتهم... إن كان لهم في هذه القلوب المتحجرة التي تحويها أجسادهم أي رصيد من الشفقة والرحمة يبني جنسهم ووطنهم... ويكتمل بفعالهم للمنكرة مشهد آخر من هذه المشاهد المساوية التي تتري علينا كلما قلبنا صفحات هذه القضية.

ولأن كانت أدلة ثبوت هذه الجريمة قد اكتملت صفوفها وتآزرت لتدمغ ساحة هؤلاء المتهمين... فإن المشاهد

الدرامية المثيرة لم تنته في مسلسل جرائمهم بعد...
وها هي الأحداث، سيدي الرئيس... نتقلنا من مشهدها الدموي المثير إلى سرقة بالإكراه ووضع النار عمداً في مخازن..... على نحو ما ورد في البند الثامن من التهمة (ثانياً) من أحر الإحالة.
وأبطال هذا المشهد سبعة من المتهمين هم الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين:
كما أسند إلى الخامس والستين، والثاني والسبعين، والثامن والسبعين منهم بخاصة إحراز أسلحة نارية ونخائر مما تستعمل عليها..

ولندع المجني عليه سيدي الرئيس... يفصل لنا ما حدث في هذه الواقعة ومن مسرح أحداثها كما عايشها بنفسه.. يقول: "هم كانوا في الشارع بيضربوا نار ويسرقوا ويحرقوا مع بعضهم" (الصحيفة ١١)
"وأنا كنا واقف على جنب وبابص من الشيش طوال ساعة ونصف خوفاً إن حد يطلع البيت عندي" (الصحيفة ١٢)

وسط مشاعر الخوف والهلع التي أصابت الرجل من جراء ما رأي بأم عينيه من ضرب وتهديد وإطلاق أعيرة نارية وسرقة وإحراق... بدأت تساوره أيضاً مشاعر القلق على زوجته وأطفاله الصغار الذين لا حول لهم لا طول... فأنزوي جانباً في شرفة منزله وظل يتابع ما تقتربه أيدي هؤلاء المتهمين... وهو يتوجس خيفة أن تدممه رصاصة أحدهم من هنا أو من هناك... حتى اكتملت جريمة السرقة التي أكرهه عليها... وجدروا مخازنه من المواد الغذائية التي كانت تحويها.. ولدي سؤاله:
ما قصد هؤلاء المتهمين من إطلاق أعيرة نارية صوبك؟

رد قائلاً: (الصحيفة ٤)
"قصدهم السرقة والسطو على منزلي وحماية الأشخاص اللي كانوا بيسرقوا الممتلكات بتاعتي وتهديدي علشان ما أنزلش".

ولكن المكروه أصابه من حيث يحتسب على يد المتهمين الخامس والستين والخامس والسبعين كما ذكر في معرض أقواله: (الصحيفة ٥)

"..... ضربني في رأسي و..... ضربني في ذراعي الشمال"
نحن إذن سيدي الرئيس، أمام جريمة سرقة بالإكراه قد توافرت أركانها.. حيث تحققت وسيلة قسرية لشل حركة المجني عليه وتعطيل قوِي مقاومتة.. وتمثلت في إطلاق أعيرة نارية عليه لحظة وجوده في شرفة مسكنه... ثم الاعتداء عليه بالضرب وإصابة رأسه وذراعه الأيسر.. لكي تتسنى للمتهمين سرقة البضائع الموجودة في مخازنه على غير رضاه منه بل كرها له وغضباً عنه.. ثم الفرار بهذه المسروقات..
وقد ثبت للنياية حقاً من خلال التقرير الطبي الخاص بالمجني عليه ومناظرتها له.. وجود جبيرة جبس بساعده الأيسر وضمادة على رأسه.. وإصابته بجرح رضي بفروة الرأس.. وكدمة شديدة بالساعد الأيسر..
ومما يؤكد ثبوت هذه الجريمة في حق هؤلاء المتهمين..

ما شهد به العميد/..... من أن التحريات قد أسفرت عن تأكيد أن هؤلاء المتهمين أعينهم هم الذين سرقوا مخازن

ولدي معاناة النياية لهذه المخازن تبين لها وجود آثار اعوجاج وإتلاف بأبوابها وأن بعضها تجرد من بضائعها.. أما البعض الآخر فهو بقايا حريق.. مما يؤكد تعرضها للسرقة، ووضع النار عمداً..
غير أن وضع النار عمداً قد توافرت عليه أدلة أخرى مرتبطة بما سبق.. ولعل من أهمها.. شهادة المجني عليه الذي حدد لنا وسيلة الإحراق وهي الكيروسين الذي أشعلوا به النار والذي رأي آثاراً له على أبواب مخازنه حسبما جاء بشهادته.

وأكدت ذلك أيضاً تحريات العميد/..... ومعاناة النياية لموقع الحادث.. وتقرير العمل الجنائي الذي جاء مضموه مطابقاً لما ذكر المجني عليه في أقواله.. ولكنه راح يفصل تعرض المخازن للحريق على النحو التالي:
"المخزن الكائن بمنزل..... ثبت أن الحريق قد بدأ فيه وتركز وأنحصر بثلاث مناطق منفصلة: الأولى بالركن القبلي الغربي يمين الدخول مباشرة من باب المحل.. والثانية بنهاية الجدار القبلي.. والثالثة بالركن البحري الغربي يسار الدخول.. وأن هذا الحريق قد شب نتيجة إصعال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة بمحتويات مناطق بداية الحريق كل منها على حدة.. والمتعملة في صناديق الكرتون والأكياس والأجولة.... وهي جميعها من المواد سهلة الاشتعال.. أما بالنسبة للمخزين الكائنين بمنزل..... فإن الآثار تشير إلى سبق سكب مادة معجلة على الاشتعال عليهما من الخارج... كما أن الحريق قد شب حسبما ورد بالتقرير... نتيجة إصعال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو ما شابه ذلك بمحتويات منطقة الحريق بعد سكبه كمية مناسبة من سائل مادة بترولية في أحدهما.. ومادة معجلة على الاشتعال في الآخر.. في الحاليتين فإنه يمكن إصعال المصدر الحراري وسكب المادة المعجلة ممن يوجد أمام المحل من الخارج وهو بوضع الغلق.."
ولعله يتضح جلياً سيدي الرئيس... بعد هذا التقرير الفني الصادر من جهة الاختصاص.. تطابقه مع أقوال

المجني عليه مما يجعلنا بصدق إلى صحة ثبوت هذه الواقعة في حق هؤلاء المتهمين طبقاً لشهادته.. وتطابق التقرير الفني وغيره من أدلة الثبوت معها.. وهي في جملتها.. وفي تألفها وتأزرها.. دليل صدق وحث تلمنن له النيابة في إثبات الجرم على هؤلاء المتهمين السبعة في هذه الواقعة.. غير أن ثلاثة منهم.. هم الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون.. قد ارتكبوا جريمة أخرى وهي إحرازهم ثلاث بنادق آلية ونخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.. وقد توافرت على ثبوت هذا الجرم في حقهم.. جملة من الأدلة.

أبرزها شهادة المجني عليه التي ورد بها أنه رأى أحدهم وهو المتهم الثاني والسبعون يحمل سلاحاً نارياً ويطلق به أعيرة نارية صوب شرفة مسكنه..

وقد شهد العقيد..... كذلك أن تحرياته أكدت أن ثلاثتهم كانوا يحملون أسلحة نارية.. وما ثبت للنيابة أيضاً لدى معاينتها لمواقع الأحداث من وجود آثار طلقات نارية بشرفة مسكن المجني عليه تمثلت في ثلاث ثقوب في الزجاج والإطار الخشبي للشرفة.. وخمسة ثقوب في الشيش.. ولعل تنامي الأحداث وتطورها يؤكد سيدي الرئيس.. أننا بصدد مسلسل درامي مثير.. تتساقط مشاهدته وتتدافع واحداً تلو الآخر من خلال أفعال وجرائم على كل شكل ولون... ولكن بينها قاسماً مشتركاً هو الوحشية... وشهوة الانتقام... وكان مسرح هذه الأحداث يأخذ بتلابيبنا إلى الوراء... حيث الغابة التي لا يحكمها قانون... وإنما تسودها الفوضوية... فهذا يتيح الفرصة للانقضاض على ذاك أو لسرقة وإلحاق الأذى به.. ولكن الجرائم البشرية في هذه الوقائع سيدي الرئيس تأتي جماعية... ولا يدع إبطالها فرصة لفرائسهم في الذود عن أنفسهم وحماية ممتلكاتهم.. إنما يكرهونهم إكراهاً... ويشلون حركتهم بعد أن بثوا في نفوسهم الرعب... بالقتل الشنيع والإحراق والسرقة بالإكراه... ولتسمح عدالة المحكمة عذراً في أن تستكمل هذا المسلسل المثير بمشهد جديد ولكن بأبطال مختلفين، هم المتهمون من الثمانين حتى الرابع والثمانين:

ويبدو سيدي الرئيس أننا على موعد أيضاً في هذه القضية مع الجرائم التي ترتكب بصورة عاطفية.. فلئن كانت إحدى الوقائع السابقة قد شهدت قيام أب وابنه بتنفيذ عمل إجرامي.. فإن هذه الواقعة التي نحن بصددنا قد اشترك فيها أيضاً ثلاثة أشقاء..!

وإن دل هذا على شيء سيدي الرئيس... فإنما يدل على أن الإجماع قد تمكن من هؤلاء المتهمين واتخذ منهم مأخذه فعقدوا النية وبيتوا العزم... دون أن تتحرك في أحدهم غريزة الخوف على أخيه من عواقب ما يقدم عليه... أو يقبح له سوء ما ينتويه... ولكن الأخ هنا كان معواناً لأخيه على الشر.. فبئس ما كان من معوان!! فقد اتحدت إرابتهم جميعاً على القتل مع سبق الإصرار والترصد لكل من والذي قاموا بسرقة والنته أيضاً بالإكراه، و..... على النحو الوارد بالبند العاشر من التهمة (ثانياً):

وقبل أن نشرع في أدلة الإثبات نسجل سيدي الرئيس أن أحداث هذا المشهد في المسلسل الإجرامي تصل بنا إلى ذروة العمل الدامي..

حيث تربص هؤلاء المتهمون بالطريق العام المؤدي من عزبة بطيح إلى قرية الكشح.. لاصطياد كل من يتحقق لهم أنه مسيحي من بين المارين ويفتكون به فتكاً... دون أن تأخذهم بأحدهم شفقة أو رحمة.. حتى أن المجني عليه الأول كان مصاباً بمرض شلل الأطفال.. ولم تحرك إعاقته في نفوسهم ساكناً... فانهالوا عليه ضرباً بالعصي على رأسه حتى عمدوا إلى قتله..

كما لم يرحموا استغاثة أم ضعيفة.. وهي تسير جنباً إلى جنب أبنها.. ولم يخطر ببالها أن تنعدم في قلوبهم مشاعر الشفقة والرحمة إلى هذا الحد.. فانهالوا عليها وهي المرأة الضعيفة.. ضرباً حتى أصابوها وسرقوا دابتيها..

أما ابنها المسكين الذي لم يستطع أن ينجو بآمه من براثنهم.. فقد كان قرباناً أفرغوا فيه انتقامهم وشهوة سفك الدماء لديهم.. فانهالوا جميعاً بعصيم ضرباً عليه.. ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يصدمون النفس الإنسانية في مشاعرها دون نفوس هؤلاء التي تجردت من كل رحمة أو شفقة.. وأشعلوا النيران في المجني عليه.. ثم كروا قتلهم الشنيعة في الطريق المشؤم ذاته.. وبالطريقة الإجرامية نفسها مع المجني عليه الثالث.. ولتأذن لنا عدالة المحكمة في إثبات ضلوع هؤلاء المتهمين.. في هذه الفواجع الإنسانية بالأدلة التي تنطق بها أوراق هذه القضية المساوية..

ونبدأ بواقعة مقتل..... التي أثبتتها وأكبتها شهادة..... الذي كان يصحبه في طريق الموت وكتبت له النجاة إثر لوائه بالفرار تاركاً صاحبه الأشل يواجه الموت وحده بعد أن أحالت الإعاقة دون أن ينجو هو أيضاً بنفسه.. يقول..... في معرض شهادته عن القتل أنه: (الصحيفة ١٢)

"عنده شلل أطفال جامد برجله الشمال.. ومشيه بطيء جداً.. حتى هو بيركب عجله جوه البلد علشان رجله والشلل اللي فيها.. مقدرش يجري بسرعة أو يداري.. لأن الطريق كان مكشوف أمام الناس اللي جاية ورانا".
س: وما سبب فرارك؟ رد قائلاً: (الصحيفة ١٠):
"الناس كانت جاية راقعة شوم فوق وواضح أنهم جاين يضربونا".

وقد جاءت شهادة العقيد..... لتؤكد تحرياته أن المتهمين من ٨٠ إلى ٨٤ هم مرتكبو الواقعة التي نحن يصدها.. وأن أسلحتهم فيها كانت عصي وشوم.. وغرضهم منها قتل المارة من المسيحيين... بل إنه راح يحدد في شهادته دور كل منهم في قتل... حيث ذكر أن المتهمين ٨٠-٨٤ قد انهالا على المجني عليه ضرباً بالعصي الشوم حتى أوديا بحياته.. بينما ظل باقي المتهمين يشدون من أزهم.

ولدي سؤاله: (الصحيضة ٨)

س: وفي أي موضع من جسد المجني عليه كان اعتداؤهم؟
رد قائلاً: " في رأسه وأثناء متفرقة من جسده"

وهو عين ما اكده تقرير الطب الشرعي بعد ذلك... حيث راح يفصل ذاكراً أن إصابة المجني عليه كانت رضية احتكاكية حديثة نشان من المصادمة بجسم صلب. راض ذي سطح خشن... وأن وفاته تعزي لإصابته الرضية بيمين الرأس وما صاحب ذلك من نزيف دماغي أدى إلي هبوط حاد بالمراكز الحيوية المخيه... وهكذا يتطابق هذا الدليل الفني مع الدليل القولي الذي سبق.. لدي تناول شهادة..... وتحريات العقيد..... مما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء المتهمين الخمسة قد أقدموا على هذا الفعل الإجرامي برجل أثبت الطبيب الشرعي كذلك أنه كان يعاني من ضمور ملحوظ في طرفه اليسر رجح إصابته بشلل الاطفال.. دون أن يصادف عجزه في قلوبهم رحمة به أو شفقة.

وننتقل، سيدي الرئيس... إلى واقعة مقتل.....

والتي يأتي على رأس أدلتها شهادة أمه التي أكلها هؤلاء المتهمون ولدا أثناء اصطحابه لها.. حيث شهدت بأنها أثناء سيرها مع ولدا..... يوم ٢٠٠٠/١/٢ فوجئت بعدئ أشخاص يحملون عصياً وحددت من بينهم أولاد..... وقاموا بالتعدي عليها وعلى أبنها بالعصي... حتى استطاعت أن تنفذ بجلدها تاركة أبنها يولجه مصيره المحتوم على أيديهم.. ولدي سؤالها:

س: وهل استطاعت حال ابنك حينما تم الاعتداء عليه بالعصي؟ (الصحيضة ٥)
فاجبت:

" لا ما لحقتش لأنني سبته وهمه باركين عليه بالعصيان"

س: ما دور أولاد..... في واقعة الاعتداء عليك وعلى أبنك؟

فردت قائلة: (الصحيضة ١٠)

" كان كل واحد منهم ماسك عصاية خرزان وضربوني أنا وأبني والناس اللي معاهم وبركوا علي ابني في الأرض وأنا طلعت أجري".

ولدي سؤالهما عن دور باقي الأشخاص قالت في (الصحيضة ٨):

"همه كانوا ملمومين معاهم واشتركوا معاهم في الضرب والسرقة".

وقد أكد العقيد..... في شهادته أن مرتكبي هذه الواقعة هم المتهمون من ٨٠ إلى ٨٤ وأضاف أنهم عقب قتلهم ل..... اجتازوا الكوبري المعد للعبور على ترعتي البطيخ والمرة حيث التقوا ب..... والنته وكان من أمرهم معهما ما كان..

ولدي سؤاله عن دور المتهمين الخمسة في هذه الواقعة؟

رد قائلاً: (الصحيضة ١٣)

"..... و..... هما اللذان قاموا بضرب المجني عليهما بالعصي وبعد فرار..... قام أحد المتهمين الثلاثة الآخرين بإشعال النار في المجني عليه....."

س: ومن أين أتى المتهمون بمادة الاشتعال؟

ج: " المنطقة بها أكوام من البوص وهي منطقة سكنهم ومن السهل وضع النار فيها".

س: وما قصدهم من إشعال النار في المجني عليه؟

ج: " قصدهم الإجهاد علي المجني عليه والتأكد من وفاته".

ومما يدل علي وحشية وقسوة قلوب هؤلاء المتهمين..... أنهم لم يتركوا الجثة إلا بعد أن تأكدوا

أنها تفحمت وأن ما تبقى من أشلائها أصبح مشوها... وبعضها وصل إلى درجة الرماد.

وقد شهد النقيب..... رئيس وحدة مباحث مركز دار السلام أنه بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥ وفي إطار

تفقد مواقع القتل بالقرية بحثاً عما بها من أدلة... عثر بمنطقة الزراعات الكائنة بعزبة بطيخ

على أجزاء محترقة في حالة تفحم نسبي لعظام يرجح أنها آدمية.

وقد ثبت للنيابة من خلال معاينتها أن هذه العظام كتل سوداء اللون مختلفة الأحجام ومختلطة

بالرماد أسفل نخلتين محترقتين حتى أعلاهما.

وقد رجح تقرير الطب الشرعي أيضاً أن تكون هذه العظام آدمية وأنها محترقة إلى درجة التفحم

والتشويه.. وبعضها تساوي بالرماد..

ولسنا في حاجة سيدي الرئيس بعد أن تجسدت أمام أعيننا بشاعة هذا المشهد المأساوي.. أن نؤكد خلو قلوب

هؤلاء المتهمين من أي درجة للرحمة أو الشفقة..

ولنا أن نشارك في هذا الموقف بمشاعرنا التي فاض بها الكيل من شدة وفضاعة ما ارتكبته هذه الأيدي الآثمة.. فهل كان يتصور هذا الشاب المزارع.. الذي كان يخرج من بيته مبكراً ليصادق الأرض ويستخرج أثقالها.. ويساعد بعرقه وكده في إطعام الأفواه من خيرها الذي تقى به حتى على هؤلاء المتهمين أنفسهم.. ويساعد أمه وأسرتهم فيما يقيم لها أودها..

هل كان يتصور أن يصبح التراب الذي طالما رواه بعرقه وغرس فيه بذور صبره وكفاحه في الحياة.. رماداً من أشلاء جثته..

وأن يتحول.....

عاطف الذي يدب على التراب ديبياً إلى عاطف الذي تدب الأقدام عليه ديبياً... بعد أن تفحمت جثته واختلطت بالرماد..

ولكن هذه الجثة التي أصبحت أرضاً يدب عليها الناس ستظل شاهداً يحكي جرماً فظيعاً ارتكبه هؤلاء القساة.. غلاظ القلوب.. الذين انعدمت فيهم مشاعر الرحمة والرأفة بخلق الله...

وياله من مشهد أليم... أصاب مشاعر كل من في هذه القاعة ولا أحسبه أصاب قلوب غلفاً.. تجرت حتى تمدت في غيها لتفعل بإنسان مثملاً فعلته بهذا العاطف..

الذي لم تكن له من جريرة سوى أنه صاحب أمه في طريقها خوفاً عليها من أن يصيبها مكره.. فوقع فداء وضحية وقرباناً للمكره نفسه.. الذي جسسته أيادي هؤلاء المتهمين..

ولكن هذا المشهد المفجع الذي يصل بالنفس إلى ذروة الاشتمزاز من سوء ما اقترفت أيديهم.. يسلمنا ويا للأسى إلى مشهد آخر لم يقل في فداحته عنه إذ إن هذا القتل البشع قد تكرر.. ولكن مع ضحية أخرى جديدة وهو.....

ولكن قبل ذلك سيدي الرئيس شمة جنائية أخرى اقترنت بمقتل..... وهي سرقة والدته بالإكراه وندعها تروي لنا ما حدث:

تقول.....

"أنا رحت أنا وابني..... علشان نجيب الجاموسة والحمار بتوعي علشان ناخذهم ونروح وأنا كنت ريطاهم جنب الكوبري بتاع عزبة البطيخ اللي جني قرية الكشح والأرض الزراعية اللي أنا مستأجرها من عائلة حكيم وبزرع فيها أنا وابني..... وفوجئت في الوقت ده بولدين من عائلة..... كان معاهم حوالي ثمانية أشخاص طلعا علينا وضربونا بالعصي وسرقوا الجاموسة والحمار" (الصفحة ٨)

س: وهل نتج من الاعتداء عليك أية إصابات؟ ردت قائلة:

"أيوه كسر بذراعي الأيمن وعندي إصابات في وركي اليمين وجنبي الشمال من كثر الضرب بالعصي" وهذا ما يؤكد سيدي الرئيس ضلوع هؤلاء المتهمين أيضاً بجنائية السرقة بالإكراه.. ويدعمه كذلك التقرير الطبي الصادر من مستشفى دار السلام الذي أثبت أن المجني عليها..... مصابة بكدمة شديدة في الفخذ الأيمن وكدمة في الفخذ الأيسر وكدمة شديدة على الساعد الأيمن.. وبعد عمل الأشعة تبين وجود كسر في عظمتي الساعد الأيمن.

وهو ما يؤكد أيضاً تعمدهم شل مقاومة المجني عليها للاستيلاء على دلبتيها.. وليت أمرهم قد أنتهي عند الدابتين.. ولكن نوازع الإجرام لديهم جعلتهم يسوون بين فلذة كبدها والتراب على نحو ما سبق.. فهل انتهت جرائمهم؟

لا، سيدي الرئيس.. لقد استخدموا الوحشية نفسها.. وتجردوا عن مشاعر الرحمة.. وفتكوا ب..... بالكيفية نفسها التي سفكوا بها دم..... وقد دلت شهادة كل من زوجة المجني عليه وشقيقه علي أن الجثة التي تفحمت هي جثته..... وذلك بعد ما عرض عليهما الخاتم الذي عثر عليه بالجثة المحترقة... فتبين لهما أنه له..

ويؤكد ذلك أيضاً شهادة الدكتور..... الذي كان المجني عليه من بين المترددين علي عيادته.. على أن الأسنان الصناعية الموجودة بالجثة هي من ذات التركيبة الصناعية التي سبق له تركيبها ل..... لتطابق أوصافها مع ما هو مسجل باسمه بجهاز الحاسب الآلي الخاص بعيادته..

هذا وقد أكدت شهادة العقيد/..... أن هؤلاء المتهمين الخمسة الذين تجردت أنفسهم من إنسانيتها هم مرتكبو هذه الواقعة بالكيفية نفسها التي قتلوا بها.....

يقول العقيد /.....(الصفحة ١٩)

"المتهمون الخمسة قاموا بالتعدي عليه بالشوم أثناء مروره بذات الطريق وعقب ذلك أشعلوا النار في جثته" ثم راح يحدد دورهم قائلاً الخمسة المتهمون: (كانوا حاملين جميعاً لعصي شوم واشتركوا معاً في الاعتداء عليه بالضرب بواسطتها وأشعلوا فيه النار مشتركين مع بعض في ذلك.." .

س: وما قصد المتهمين من الاعتداء عليه؟

رد قائلاً: (الصفحة ٢٠) "قصدهم موته".

س: ولكن كيف استبان لك أيها العقيد ذلك؟

رد قائلاً : " لقيامهم عقب الاعتداء عليه بإشعال النار في جثته..... ليجهزوا عليه ويتأكدوا من وفاته ".
ولدي معاينة النيابة لموقع الجريمة عثر على جثة المجني عليه متأكدة الأجزاء ومسجاة بين عيدان الذرة الجافة المتفحمة في قطعة أرض مساحتها ٧×٧ م مربع تقريباً... وتبين وجود خاتم في أحد أصابعه... وهو ما سبق أن

تعرفت عليه زوجة المجني عليه وشقيقة.
وقد أثبت تقرير الطب الشرعي في الدليل الفني الذي جاء متطابقاً مع الأدلة السابقة.. أن بجثة المجني عليه حروقاً نارية تشمل مساحة ١٠٠٪ من سطح الجسد وتصل إلى درجة التفحم في بعض المواقع.. وأن الوفاة قد حدثت من ملامسة الجسد للهب ناري وما صاحب ذلك من صدمه وهبوط حاد بالدورة الدموية.
فهل تبقت بعد ذلك حاجة بنا بعد ما لمسناه في هذه الأدلة المتدافعة نحو إثبات الجرم بهم إلى تأكيد توافر القصد الخاص المتمثل في اتجاه إرانتهم إلى إزهاق روح المجني عليهم في جرائم قتل و..... و..... عمداً؟!

والحق أن في شناعة جرائمهم والقسوة والوحشية التي نفذوها بها ما كفانا مؤنة الإجابة على هذا التساؤل الواضح الجلي..

بيد أن أثراً أن نخرج قليلاً على بعض شواهد وأدلة هذا القصد الخاص.. وما لا يغيب عن فطنة المحكمة أن القانون لا يتطلب في جريمة القتل سوي ارتكاب فعل على المجني عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة قد حصلت من جرح حصل في مقتل... أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة.. بصرف النظر عن الباعث على الجريمة الذي لا يعد ركناً فيها ولا يؤثر على كيانها..

وإذا كان هذا القصد أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني.. وتتم عما يضره في نفسه.. فإذا كان المتهمون قد اتحدت إرانتهم على قتل المجني عليهم سافلي الذكر.. واجتمعت على إزهاق أرواحهم.. ويؤكد ذلك عدم تركهم للمجني عليه..... ومولاة الاعتداء عليه بالشومة والمدق الخشبي على رأسه وفي أماكن متفرقة أخرى.. ولم يتركوه إلا بعد أن تأكدوا بل وصلوا إلى درجة اليقين أن روحه قد فارقت جسده.. وزيادة في الإستثياق عند الاعتداء على المجني عليهما و..... القوا كلاً منهما في كومة من البوص واشعلوا فيهما النيران.. حتى يصلوا إلى النتيجة التي اتجهت إرانتهم إلى تحقيقها.. وهي إزهاق روح المجني عليهما..

ويأخذنا المقام سيدي الرئيس.... وما أفسحه من مقام في هذه الواقعة متعددة الأشكال المنفرة والألوان القاتمة من سوء فعالهم وبشاعة تدبيرهم!! إلى توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد... اللذين تؤكد علي أنها ثابتان لا محالة في حق هؤلاء المتهمين في هذه الجرائم..

ومن المعهود سيدي الرئيس... أن سبق الإصرار يتوافر إذا كان المتهمون قد فكروا فيما اعتزموا وتدبروا عواقبه وترروا في جرائمهم... ثم أقدموا على مقارفتها مهما كان الوقت الذي حصل فيه لا تروي.. فليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضي الزمن لذاته من مقارفتها على الجريمة ووقوعها.. طال هذا الزمن أو قصر.. بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير.. فإذا كان المتهمون قد راوبتهم فكرة الجريمة واعتزموا القيام بها وتدبروا عواقبها وصمموا على تنفيذها وأحضروا أدوات لذلك (عصيا..) وخرجوا إلى الطريق العام متربصين بروادها.. فإنه يكون قد توافر بالنسبة لهم ظرف سبق الإصرار

أما عن ظرف الترصد... فإنه يكفي لتحقيقه مجرد تربص الجاني للمجني عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجئته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء.. فإذا كان المتهمون قد انتظروا بطريق الزراعات الفاصل بين عزبة البطيخ وقرية الكشح حاملين عصيا ومترقبين وصول أي مسيحي للاعتداء عليه وقتله.. وظلوا متربصين في هذا المكان حتى إذا ما قدم المجني عليهم و..... وظفروا بهم عند حضور كل منهم على حدة حتى انقضوا عليه ونفذوا جريمتهم فيه.. فهو ما يرتب في حقهم جميعاً قيام ظرف الترصد..

ويتوافر هذه الظرفين: سبق الإصرار والترصد.. يكون من نافلة القول أن ننوه بأنهما يستدعيان إنزال أقصى العقوبة على هؤلاء المتهمين الذين لم يردعهم رادع أو يزجرهم وأزع.
وتكتمل بذلك سيدي الرئيس.. جوانب هذا المشهد الإجرامي الذي استقصينا في عرضه.. لبلوغ أحداثه ذروة السنام في البشاعة والقتل وسفك الدماء والإحراق والسرقة بالإكراه.. وإذا كانت مشاهد مسلسلهم الإجرامي لم تنته بعد...

فلتأذن لنا سيدي الرئيس في الانتقال إلى مشهد درامي جديد أبطله هذه المرة ثلاثة فقط من المتهمين الماثلين وهم الثاني والأربعون والخامس والثمانون والسادس والثمانون:
حيث أسندت إليهم النيابة في البند الحادي عشر من التهمة (ثانياً) الشروع في قتل و..... عمداً مع سبق الإصرار

وهي الجريمة التي جرت أحداثها أيضاً في الطريق الرئيسي بعزبة بطيخ... فبينما كان المجني عليهما وآخرون يستقلون سيارة نصف نقل فوجئوا بجمهرة من الأشخاص يعترضون طريقهم وما أن تحققوا من كونهم مسيحيين حتى باغتهم بالاعتداء والضرب بعصي قاصدين قتلهم..

وهكذا أجمع هؤلاء المتهمين على أن ينتهكوا حرمت الطريق العام.. وأن يعيشوا في الأرض فساداً ويشيروا
الفوضى والقلال بين المارة والعاشرين.. دون أن يأمن أحد جانبهم.. فقد حزموا أمرهم على الفتك بكل مسيحي
يمر آخذين حابلهم بنابلهم.. وصغيرهم بكبيرهم دون أدنى جريرة سوى أنه لم يأت على الوزن الذي اجتمعت
إراحتهم على الكيل به..

وقد شهد..... أنه أثناء استقلاله سيارة نصف نقل محملة ببضائع خاصة به صلبة ولديه.....و.....
وكان منو..... أستوقف السيارة جمع غفير من الأشخاص بزمَام عذبة البطيخ.. وأنزلوه منها واعتدوا
عليه بعضاً غليظة بقصد الموت.. فأحدثوا به إصابات في وجهه وساقه..
ولدي سؤاله: (الصحيفة ٧)

س : وما كان قصدهم من التعدي عليك؟

رد قائلاً: "هم عازين يموتوني".

س: "وكيف تبين ذلك القصد" (الصحيفة ٨) فرد قائلاً:

"لأن إنضربت جامد وأغمي علي.. ومحسنت بحاجة وأكيد هم سابوني لأنهم افتكروا أنني مت".
وقد تأيد مضمون هذه الشهادة بما ذكر المجني عليه الثاني.. في معرض شهادته والتي جاءت متطابقة مع
سابقته فيتسلسل الأحداث.. غير أنه أضاف أن المتهم (٤٢)..... هو الذي تعدي عليه بالضرب على رأسه بعضاً
غليظة قاصداً قتله إلا أنه أصيب بحالة إغماء فتركه المتهمون ظانين أنه روحه قد فارقت.

وقد تأكد مضمون هذه الشهادة أيضاً بما أدلى به في أقواله من أنه شاهد للمتهمين (٤٢) و (٨٥)
يعتديان على المجني عليهما دون أن يتمكن منه حيث لاذ بالفرار.

كما شهد العميد..... بالتحقيقات بأن التحريات قد أكدت أن مرتكبي واقعة الشروع في قتل المجني عليهما هم
المتهمون الثلاثة (٤٢) و (٨٥) و (٨٦) المائلون أمام عدالتكم.

وقد ثبت أيضاً من مناظرة النيابة للمجني عليهما أن به كدمه أسفل عينه اليمني وكدمه بساقه اليمني
وأن على رأس..... ضمادة طبية.

وهو ما يتأيد بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى دار السلام.. الذي اثبت إصابة..... بجرح رضي بالرأس
مساحته ٧سم.. وكدمات رضية طولية أسفل الظهر من الناحية اليمني وأعلاه من الناحية اليسرى.

وهكذا تتساند الأدلة وتتوزع ما بين قولية وفنية لاستكمال جوانب هذا المشهد.. وتأكيد توافرها أركان هذه
الجريمة في حق هؤلاء الثلاثة المتهمين.

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في الانتقال من قارعة الطريق حيث دارت أحداث هذا المشهد إلى مسرح آخر
للأحداث ومشهد جديد بأبطال مختلفين هم الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث

والسبعون:

حيث اقتحموا على المجني عليه مسكنه وسرقوا بالإكراه ممتلكات له فضلاً عن إحراز للمتهم الرابع
والستين من بينهم بندقية آلية بغير ترخيص .. على نحو ما ورد في البند الثاني عشر من التهمة (ثانياً) في أمر
الإحالة.

ولنا أن نقف هنيهة مع هذا الموقف العصيب الذي نراه قد تكرر في كثير من الوقائع.. وهو اقتحام البيوت على
أهلها دون أن يراعوا حرمة بيت.. أو يعاوبوا بعبادئ دين.. ولعل في هذا أبلغ دليل على تعمدهم إشاعة الفوضى..
وبث الرعب والخوف في قلوبهم الأمنيين.. لا نقول من رجال البيوت وحدهم.. ولكن في نفوس النساء والأطفال
الصغار الذين يفجأهم ويفزعهم اقتحام غريب بل غريباً مسكنهم وتهديدهم لهم تحت وطأة السلاح..

وبالذات من موقف مرعب.. مزعج.. يدع كل من يعاينه في حالة هلع دائم.. دون أن يقر له في مسكنه الأمن
قرار.. وأني له ذلك.. وقد عكر صفواً أمنه وخلوه بأسرته وأطفاله رجال يطلبون حياته.. ويريدون انتزاع روحه..
فإن لم يتيسر لهم.. سرقوا كل ما وقعت عليه أيديهم إشباعاً لرغبتهم في الانتقام.. وبث الرعب والفوضى بين
الناس..

وماذا يملك الرجل في مثل هذا المشهد أن يفعل.

هنا تتباين المواقف وتختلف حسب تقدير ملابسات الاقتحام.. ولتر ماذا فعل عندما اقتحم
هؤلاء المتهمون عليه مسكنه يقول (الصحيفة ٦):

"قبل اقتحام البيت بعشر دقائق كنت سامع ضرب نار في البلد وكسرتهم للباب ونخلهم والسلاح اللي كان
مع خلاني أخاف على حياتي وأهربي".

س: وماذا وجدت بعد ذلك؟ (الصحيفة ٦)

"أنا لما رجعت ثاني يوم لقبت البيهيميتين مسروقين وألفين جنيه وماتور مياه باستخدامه في الزرع وهم اتلوها
في الحاجات دي علشان يسرقوها".

وقد شهد العميد/..... بأن التحريات قد أكدت ارتكاب المتهمين الأربعة (٦٤)، (٦٧)، (٦٨)، (٧٣) واقعة سرقة
المواشي المملوكة للمجني عليه من حوش مسكنه وقد ثبت للنيابة خلال معاينتها وجود آثار خلع وإتلاف بمزلاج
الباب الخارجي للمسكن.. مما لا يدع مجالاً لشك في شهادة المجني عليه الذي أصابه الرعب من اقتحام هؤلاء

عليه في عقر داره..

ويتوآفر في شأنهم؛ سيدي الرئيس.. الأدلة على ارتكابهم جنابة السرقة بالإكراه.. فالتهديد باستعمال السلاح وحده كاف لتوافر ظرف الإكراه.. كما أنه في مجال السرقة ظرف عيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة.. ولذلك فهو يسري على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به.. ولو كان وقوعه من أحدهم فقد دون الباقي.. فافتحام المسكن على النحو السالف بيانه حال كون المتهم الرابع والستين حاملاً سلاحاً نارياً قد بث الرعب والهلع في قلب المجني عليه مما جعله يلوذ بالفرار.. ومن ثم تمكن المتهمون بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.. لأن التهديد باستخدام السلام هو ضرب من ضروب الإكراه الأبوي.. وشأنه شأن الإكراه المادي تماماً من ناحية إضعاف مقاومة المجني عليه.. وتسهيل إتمام جريمة السرقة.. ويكفي سيدي الرئيس، أن ندلل على ثبوت إحراز أحد المتهمين وهو (٦٤) سلاحاً نارياً (بندقية آلية) بغير ترخيص.. من خلال ما شهد به المجني عليه نفسه قائلاً:

"أول ما لقيت البندقية الآلية في أيدي جريت ومكنش عندي وقت استغيث بجد" (الصحيفة٦)

ولدى سؤاله في الصفحة السابعة عن أوصاف السلاح الذي رآه؟ قال :

"أنا قلت أنها بندقية وكان باين الماسورة بتاعتها خصوصاً أنني كنت مجند في الأمن المركزي بأسبوط وعارف شكل الأسلحة".

ولعل هذه الشهادة الصادرة من عين رأت.. وقلب عاش لحظات عصبية بين توجس وترقب وهلع.. لهي دليل صدق بين على إثبات هذه الجريمة في حق هذا المتهم.....

وننتقل سيدي الرئيس، إلى اقتحام آخر جديد ولكنه هذه المرة لمسكن وشارك فيه أيضاً المتهم (٦٤).. ولكن مع وجهين جديدين في هذا المشهد.. هما وأخوه..... ونحن الآن في البند الثالث عشر من التهمة (ثانياً):

حيث أقتحم هؤلاء الثلاثة الرابع والستون والسابع والثمانون والثامن والثمانون: مسكن المجني عليه لسرقته .. ولندع يشهد بما حدث:

س: كيف تمكن المتهمون من دخول مسكنك؟ رد قائلاً: (الصحيفة٦)

"همه كسروا الباب ومعرفش كسروه بآية"

س: ومن الذي قام بسرقة؟ (الصحيفة٤)

"..... و..... و....."

س: وكيف تسنت لك رؤية المتهمين دون أن يروك؟ (الصحيفة٥)

"أنا كنت مستحي وراء حائط أسفل السلم"

س: وما الأشياء التي سرقوها، وبكم تقدر؟ (الصحيفة٦)

"همه سرقوا من عندي نعجتين ثمنهم ألف جنيه تحديداً، والخروفين بحوالي أربعمئة جنيه، والحمار ثمنه حوالي خمسمائة جنيه، وموتور ري ثمنه حوالي ألفين جنيه، وشنطة ملابس أنا مش فاكسر لوونها بدخلها ملابس حريمي ورجالي وثمانم حوالي ثلاثمئة جنيه.

وقد شهد العميد..... بأن التحريات قد أكدت صدق أقوال المجني عليه وأن المتهمين (٦٤)، (٨٧)، (٨٨)، هم مرتكبو الواقعة.

كما ثبت من معاينة النيابة لمسكن المجني عليه..... وجود كسر بالضلفة اليمنى الخشبية للبابا الرئيس لمسكنه.

ومن واقعة إلى أخرى يستمر مسلسل الإجرام في عرض مشاهدة وتوالي أحداث السرقة بالإكراه ولكن المجني عليها هذه المرة فتاة كانت تجلس في أمان الله في مسكنها.. حتى دهمه ألتهم التاسع والثمانون وآخرون مقتحمين عليها دارها ومنتهكين حرمة دخوله.. فافزعوها واعتدوا عليها بالضرب بالعصا على رأسها.. وسرقوا بعض ممتلكاتها على النحو الوارد في البند الرابع عشر من التهمة (ثانياً)...

ولدى سؤالها عن محدث إصابتها؟! (الصحيفة٥)

قالت المجني عليها.....

"هو ولد..... وكان معاه ناس كتير جداً دخلوا علينا البيت لكن هو اللي ضربني بعصا على دماغي والباقيين كانوا معاه واشتركوا في سرقة البيت وإتلافه."

وما قصدهم من ذلك؟ (الصحيفة٥) ردت مؤكدة:

"هو كان عايز يضربني ويسرقوا الحاجات اللي أخذوها من البيت"

ولدى سؤالها عن طبيعة الإكراه الواقع عليها حال ذلك؟ ردت قائلة:

"همه عددهم كان كبير وضربوني على رأسي بعصايا كانت مع ولد..... أنا وأمي أغمي علينا من الضرب والخوف وسرقونا بعد كده"

وقد جاءت شهادة الأم متطابقة في مضمونها مع شهادة أبنيتها.. لكنها أضافت لدى سؤالها عن المسروقات

إنها:

"جاموسة، وقرابيزة بها ٥٠٠ جنيه، وعقد رهينة أرض، وغسالة وأنا معرفش نوعها إية وعدد من الملابس" (الصحيفة٤)

كما أكدت شهادة العميد/..... صدق أقوالها وصحة الواقعة وأن المتهم (٨٩) هو مرتكبها. كما ثبت بالتقرير الطبي إصابة المجني عليها..... بجرح رضي في منتصف فروة الرأس طوله ١٢ سم مصداقاً لما أورثته في شهادتها.. ومؤكداً أن السرقة تمت بالإكراه.. حيث عمد المتهم إلى ضرب المجني عليها لشل مقاومتها ولتتمكن من السرقة والفرار بالمسروقات. وتأخذنا هذه الواقعة إلى سرقة أخرى ينتقل بها مسرح الأحداث من مسكن إلى مخزن..... وعلى أيدي متهمين آخرين هما التسعون والحادي والتسعون.

فقد وجد هذان المتهمان الأمور حولهما فوضي دون رادع فأخذوا يدلوان بدلوهما... ويساهمان بنصيبهما في أدوار الشر الذي صادف مرتعاً لديهما... فقاما بالسرقة على النحو الوارد بالبند الخامس عشر من التهمة (ثانياً)....

وندع المجني عليه يخبرنا عن الحالة التي وجد عليها مخزنه المسروق:
يقول: (الصحيفة٢)

" أنا لقيت الباب الخشبي منزوع ومش موجود، والباب الصاج أنا كنت سايبه مفتوح.. جيت لقيته مقفول بدون قفل، وجميع محتويات المخزن مش موجودة"

ويسأله عن الكيفية التي سرقت بها الدراجات البخارية والمنقولات المبيتة وصفا وقيمة بالأوراق؟ رد قائلاً:
" همه أكيد نزعوا الباب الخشب بتاع المخزن وسرقوا الحاجات اللي فيها"

وقد شهد العميد..... بأن التحريات أكدت أن مرتكبي الواقعة هما المتهمان المائلان والذي يؤكد ذلك أن المدعو صاحب الدراجة البخارية أم. زد ١٢٥ التي كان من بين المسروقات عندما علم بوجودها لدى المتهمين استردها منهما مقابل مائتي جنيه.. وكذلك فعل صاحب الدراجة البخارية السامسونج ٥٠١ صفراء اللون والتي كانت أيضاً من بين المسروقات.. وكلاهما حذر محضراً بالعثور على ضالته وهما رقمًا ٢٨،٢ أحوال دار السلام بتاريخ ٢/١٠، ٢٠٠٠/٣/٢٠، وهكذا يكون قد أضيف إلى الخصال السيئة التي اجتمعت في نفوس هؤلاء... خصلة أخرى هي الاستغلال والانتهاز وتحين الفرص لجني المال.. فصاحب الحاجة لا يمكن من العثور على حاجته ملكه إلا إذا دفع مبلغاً من المال للصوص الذين سرقوها.

وياله من تبجح وتجرؤ واستهانة بالأخلاق والناس.. لكن من استباح لنفسه أن ينتهك حرمة إنسان ويسرقه.. فلا يستبعد أن يمارس مثل هذه التصرفات الدنية.. وقد صدق المثل العربي حين قال : أنك لا تجني من الشوك العنب!!

ولا يتبقى لنا سيدي الرئيس، في هذا الجزء من جرائمهم والمتمثل في التهمة (ثانياً) سوي البند السادس عشر .. والذي أسند إلى المتهمين الثاني والتسعين والثالث والتسعين..

إتلافهم العمدي لسيارتي نقل مملوكتين ل.....و.....و..... بوضع النار بهما..

وقد دل على ذلك شهادة فقد شاهد بعينه المتهمين (٩٢)، (٩٣) وهما يضعان النار عمداً ويشعلان السيارتين.. ثم قاما بتهديده بإحراقه إذا هو فضح أمرهما.. ولذا بالفرار في سيارة نصف نقل حمراء.

وقد شهد المجني عليهما و..... بأنهما قد تركا سيارتهما رقمي ٥١٢٤٩ و ٤٢٠٤٦ بمقطورتيهما أمام كافيتريا بالطريق السريع أسوان القاهرة.. ثم فوجئا باحتراقهما نتيجة وضع النار بهما..

وقد أكدت تحريات العميد..... كما جاء في شهادته أمام النيابة أن مرتكبي الحادث هما المتهمان (٩٢) و(٩٣)، وأضاف أن(٩٣) هذا قد ضبط أيضاً في المحضر ٢٦ أحوال مركز دار السلام في ٢٠٠٠/١/٣ لحيازته عدد اثنتين وأربعين طلقة الماني..

وأثناء معاينة النيابة لموقع الحادث.. ثبت لها أن السيارة الملوكة ل..... قد احترقت مقدمتها تماماً وكذا إطاراتها العشر وصندوقها وصندوق المقطورة وإطاراتها وحمولتها من طفلة القيشاني والسيراميك.... أما السيارة الأخرى الملوكة ل..... فقد تبين للنيابة احترق مقدمتها وإطاراتها الأمامية والجزء الخلفي لكابينة القيادة..

وقد أكد تقرير المعمل الجنائي أن كلا من السيارتين قد تعرضتا في مكوناتهما ومحتوياتهما لحرارة ونيران الحريق إلى درجة التغم والتدمير.. وأن سبب الحريق في السيارتين إيصال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كعنة مشتعلة أو قش مشتعل أو ما شابه ذلك.. بمحتويات مناطق بداية الحريق الذي بدأ في صورة السنة لهب مباشر.. وأن أسلوب إشعال النيران متشابه في السيارتين.. وهو يتمثل في نوع المادة البسيطة للاشتعال وهي أجزاء الإطارات والقش..

وهكذا يتساوق ويتطابق كل من الدليلين القولي على تنوعه والفني من أهل التخصص والخبرة.. ليؤكد دمج ساحة هذين المتهمين الذين لم يتورعا عن ارتكاب هذه الجريمة النكراء في ممتلكات الغير.
وتكون حلقات هذا الجزء من السلسل الإجرامي المتمثل في التهمة (ثانياً) ببندوها المختلفة.. ومشاهدنا

المتعددة.. بما حفلت به من سفك دم وإحراق وسرقة بالإكراه وغيرها مما آتته أيدي هؤلاء المتهمين.. وتساندت الأدلة على إثباته في حق كل منهم..

ولتسمح لنا عدالة المحكمة أن نستتبع عرض مسلسل الإجرام بجزء جديد وأحداث مختلفة.. يجمع بينها جميعاً أنها تنتمي إلى أدوار الشر.. ولا تغرس في نفوس المتابعين سوي المقت والانزعاج والقلق... وننتقل سيدي الرئيس إلى التهمة (ثالثاً).. وأحداث جديدة ومشاهد إجرامية متنوعة... لكننا في هذه التهمة لن نجد سوي بطلين فقط استأثرا بتنفيذ كل أدوارها..

وبادئ ذي بدء.. تقر النيابة بأنهما كانا بارعين في أداء دوريهما في أحداث الشر الذي حركتهما أنفسهما تجاهه.. وامتلات به طويتهما التي انعدمت منهم بؤر الخير واحترام القانون.. وبطلانا في هذه التهمة هما المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون.. اللذان أسندت إليهما النيابة.

الربيع والتسعون والخامس والتسعون.. اللذان أسندت إليهما النيابة. قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد.. ومقتربنا بالشروع في قتل..... و..... وعمداً مع سبق الإصرار والترصد.. وخص المتهم (٩٤) بتهمة إحراز بندقية آلية بغير ترخيص.. ونخائر مما تستعمل عليها.. وإن كان لنا سيدي الرئيس أن نبداً هذا بملاحظة.. فهي في أشخاص المتهمين والضحايا.. فجميعهم مسلمون.. وفي كل واقعة من الوقائع السابقة كان المسلمون والمسيحيون يتبادلون دور المتهمة أو دور المجني عليه.. أما في هذه الواقعة فالتهمة والمجني عليهم مسلمون كلهم.. فكيف قدر لهذا المشهد أن يخرج عن الخط المرسوم لتسلسل حلقات الإجرام وحوادثها..

مسرح الواقعة سيدي الرئيس هو قرية البلايش بمركز دار السلام.. حيث نمي إلى علم أهلها أن ثمة أحداثاً تجري وشائعات تطير بجناحين عما يحدث في قرية الكشح.. فاشترك المتهمان مع جمهرة منهم بالطريق السريع للقرية.. وراحوا يتربصون لكل مسيحي يمر.. وما أن شاهدوا سيارة نصف نقل حمراء تخترق جموعهم حتى حاولوا استيقافها معتقدين أن مستقلها مسيحيون.. ولكن السيارة بمن فيها فرت هاربة.. كأنها فرت من قسورة فتابعها المتهمان (٩٤) و(٩٥) بسيارة أخرى نصف نقل بيضاء وحاولا مطاربتها وأعطلي أولهما صندوقها وأطلق أعيرة نارية على مستقلها قاصداً قتلها.. وفي هذه اللحظة أختل توازنه وأصاب..... فأردها قليلاً.. كما أصابت الأعيرة النارية كلاً من و..... و.....

وتتعدد الأدلة على ثبوت هذه التهمة في حق هذين المتهمين... لكننا نبدوها سيدي بأدلة ثبوت التجمهر.. وهي جريمة اشترط القانون فيها أن يكون التجمهر مؤلفاً من أكثر من خمسة أشخاص وأن يكون الغرض منه ارتكاب جرائم وهو في واقعتنا الاعتداء على المسيحيين باستعمال القوة والعنف. ويدل على ذلك ما شهد به والد القتيل..... من خروج بعض أهالي قرية البلايش على الطريق السريع في حالة تجمهر..... ومن بينهم المتهمان (٩٤) و(٩٥)، ولدي سؤاله عن سبب ذلك؟ رد قائلًا: (الصحيفة) "فهم لما عرفوا إن فيه معركة بين المسيحيين والمسلمين في قرية الكشح.. خرجوا إلى الطريق الزراعي وبدأوا في استيقاف السيارات والاستعلام من راكبيها عما إذا كانوا مسلمين أو مسيحيين". ولدي سؤاله عن عدد المتجمهرين، قال في (الصحيفة ٧)

"أكثر من مائتي شخص". أما عمدة قرية البلايش..... فقد أكد في مضمون شهادته ثبوت جريمة التجمهر.. وأشترك المتهمين فيها... وذكر أن أهالي القرية فور علمهم بانفجار الأحداث في قرية الكشح المجاورة يوم ١/٢/٢٠٠٠ اشتبكوا في تجمهر وقطعوا الطريق على السيارات المارة وكان بعضهم يحملون أسلحة.. وهو عين ما أكده و..... الذي أضاف أن الغرض من تجمهر أهل القرية هو ارتكاب جرائم الاعتداء على المسيحيين.. وأن ثمة أحداثاً قد جرت أثناء هذه التجمهر حيث استوقفت عدة سيارات وتعدي بعضهم بالضرب على مستقلها من المسيحيين.. وهذا ما يؤكد أن هذا التجمهر كان بغرض الاعتداء وارتكاب الجرائم.. بل إن لنا في اعتراف المتهم (٩٥) نفسه أبلغ دليل على حدوث هذا التجمهر غير المشروع.. فنراه في الصحيفة (١٢) من تحقيقات النيابة يقول:

"يوم الأحد ١/٢/٢٠٠٠ لقيت الأهالي واقفة على الطريق كانوا يوقفوا السيارات المارة وكانوا عايزين يروحوا على طريق الكشح علشان يعرفوا إيه اللي بيحصل هناك". وفي هذا الاعتراف.. دليل ناصع على قيام التجمهر في هذه القرية.. وقد أكد المقدم/..... في شهادته ثبوت هذه الواقعة.. كما أكدت تحرياته تجمع أهالي قرية البلايش عقب أحداث الكشح.. وبعد أن ذكر أن هذا التجمع كان غرضه الاعتداء على مسيحي القرية.. سألته النيابة عما يراه سبباً لذلك؟

فرد قائلًا: (الصحيفة ٨) "سرت شائعات يوم ١/٢/٢٠٠٠ في الصباح الباكر من أهالي قرية الكشح والقرى المحيطة بها أن المسيحيين اقتحموا المساجد والمعهد الديني الأزهرى وقاموا بحرقه.. واعتدوا على من فيه من المسلمين.. وقد بدأت تلك الشائعات تسري في القرى المحيطة مما أدى إلى اندلاع تجمهر من الأهالي من المسلمين والمسيحيين بالقرى المحيطة ومنها البلايش المستجدة".

ولدي سؤاله : وهل وقفت على أشخاص من قاموا بهذه التجمهر وعددهم؟!
رد قائلاً: (الصحيفة ٨)

"مهم تجمّعوا بأعداد كبيرة تزيد على مائتي شخص أو أكثر وعرف منهم المتهمان و.....".
وهل توصلت تحرياتك إلى كيفية قيام التجمهرين بتحقيق غرضهم من التجمهر" رد قائلاً:

"الاعتداء على أي من المسيحيين الذين يمشون بالطريق وقتلهم أثر سريان الإشاعات التي سرت بقرية الكشح".

فهل ثمة حاجة بعد كل هذه الأدلة المتتابعة والتي يسلم كل منها للآخر على تأكيد حدوث هذا التجمهر؟! أظن أن تدافع الأدلة جعلنا نعين هذا التجمهر كأننا نراه.. وقد تأكد من خلالها أيضاً ثبوت هذه الجريمة في حق هذين المتهمين وآخرين مجهولين.. بغرض ارتكاب جرائم الاعتداء على المسيحيين وكان ذلك باستخدام القوة والعنف.. وتنفيذاً لهذا الغرض المقصود من التجمهر وقعت جريمة قتل..... عمداً.. والشروع في قتل المجني عليهم و..... وحياسة المتهم..... بندقية آلية بغير ترخيص ونخاطر مما تستعمل عليها..

وقد تعددت الأدلة سيدي الرئيس في هذه التهمة التي تنوعت مشاهد الإجماع فيها.. بيد أننا نجد بين هذه الأدلة دليلاً جديداً ينضاف لأول مرة إلى النجح الذي ترسمنا خطاه.. منذ بدء إثبات التهم المتعددة في هذه القضية.. ذلك هو الاعتراف حيث ظن المتهمون أن التفاهم بعباءة الإنكار أثناء التحقيقات سوف يخفي ساحتهم من اقتراح جرائم تساندت الأدلة وتنوعت على إثباتها في حقهم.. ولكن هذه العباءة التي تدثروا بها كانت واهية شفافة فكشفت الأدلة القوية الواضحة ما تخبئة تحتها من سوء طوية وتشبث به لم يجد إلا هباء منثوراً.. وهذا هو حالهم مع الإنكار الذي تمسكوا به.. ولفحوا بظلاله.. فآلهبتهم نار الأدلة الأخرى التي لا تقل في تساندها وتطابقها وتساققها قوة دمج أفعالهم.. وتصور قبح ما اقترفته أيديهم..

وإن كان هذا هو الشأن في الوقائع التي لم يكن بها ثمة اعتراف.. فإننا في هذه الواقعة أمام اعتراف لم يملك المتهمون التنصل كعادتهم مما جره عليهم من قوله حق نطق بها السننتهم.. وإن لم تكن على غير ما تهوي أفئدتهم..

فهاك سيدي الرئيس اعترافات المتهم الخامس والتسعين... التي اتسمت بالوضوح والصرامة.. وجاءت تلقائية وطبيعية لا تعرف ابتساراً أو تقصيراً لتشكّل واحد من أدلة الثبوت القوية في هذه الواقعة.. فقد اعترف على وجه القطع واليقين بأن المتهم (٩٤) قد طلب منه قيادة نصف سيارته نقل لمطاردة السيارة التي كانا يعتقدان أن مستقليها من المسيحيين.. وأنه كان يقود بسرعة لإيقاف هذه السيارة الهاربة.. وأنه شاهد مع سلاحاً آلية أطلق منه عدة أعيرة نارية صوب السيارة المطاردة.. إلا أن الزمام قد أقلت منه فأصاب في مقتل وأحدث إصابات ب..... و..... و.....

ولدي سؤاله: وهل كنت تعلم حال مطاردتكما تلك السيارة أن من بها مسيحيو الديانة؟ (الصحيفة ١٨)
رد قائلاً بالفم المليان : "أيوه".

س : وما الوجهة التي صوب عليها المتهم (٩٤) أعيرته النارية؟

رد قائلاً ومؤكداً: (الصحيفة ١٩)

"هو كان يطلق النار على السيارة النصف نقل الحمراء".

س: وما قصده من ذلك؟ قال:

"هو كان عارف إن الناس اللي فيها مسيحيين وكان عايز يحدث إصابة من فيها علشان كان في معركة قائمة بين المسلمين والمسيحيين في ذلك الوقت".

ثم سألت النيابة عن كيفية وظروف مقتل وإصابة و..... و..... و.....؟

فراح يعترف بتفاصيل ما عاينه بنفسه من الأحداث التي كان له دور بارز فيها قائلاً: (الصحيفة ٢٠)
"هو اللي حصل إن إحنا أثناء مطاردتنا للسيارة النصف نقل الحمراء الهاربة.. وكان (٩٤) بيضرب نار على العربية دي من سلاحه الآلي وبعد ما استمرينا في مطاردة السيارة.. ولما السيارة هربت مننا.. حصلنا بعض أهالي القرية بسيارتهم وبلغونا إن وهو بيضرب نار على السيارة الهاربة أصابت طلاقته النارية كلا من و..... و.....".

ولا نظن أنه بعد هذه الأقوال والاعترافات الصريحة والقاطعة في ارتكابها الجريمة.. يتبقى لنا حاجة إلى دليل جديد.. بيد أننا نعود إلى نهجنا الذي نتبعه في التنقل بين أدلة الثبوت الأخرى.. رغم ما استقرت عليه محكمة النقض في أحكامها من أن:

"لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلي غيره من المتهمين .. متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع.. ولو لم يكن معزراً بدليل آخر" (نقض جنائي-الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥-جلسة ١٩٨٨/٦/٢ ص ٧٤١) و(الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨-ق-جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ ص ١٢٣٧)

ومن هذه الأدلة ما شهد به..... والد لمجني عليه..... من أنه شاهد المتهم وبحوزته سلاح آلي وهو يعتلي صندوق السيارة نصف النقل التي كان يقودها المتهم ويطلق الأعيرة النارية على السيارة الهاربة

التي أصيب منها نجله وباقي المجني عليهم..

وقد جاءت شهادة عمدة البلابيش متطابقة مع هذه الأقوال ولكنه أضاف أنه حال تكليفه بضبط المتهم..... واصطحباه له أقرله بارتكاب الواقعة.. (الصحيفة ٩٤)

وبعد بهذا الإقرار من المتهم (٩٤) وذلك الاعتراف من المتهم (٩٥)... لم يعد ثمة شك في أنهما قد ارتكبا هذه الجريمة النكراء.. وقد أكد ذلك أيضاً شهادة كل من شيخ ناحية قرية البلابيش.. و شيخ خفرائها التي جاءت متطابقة مع مضمون شهادة عمدة القرية.

كما أكدت تحريات المقدم/..... حسبما جاء بشهادته أمام النيابة أن هذه المتهمين هما مرتكبا جريمتي القتل والشرع فيه.. في سياق أحداث التجمهر وفي إطار الغرض المقصود منه.

كما ثبت من تقرير الطب الشرعي إن إصابة..... النارية حدثت من عيار ناري واحد مما يعمر بالمقذوف المفرد أصابه بالوجه والعنق.. وأن وفاته تعزي لهذه الإصابة وما أحدثته من كسور بالفك السفلي والأسنان وتهتك بالأوعية الدموية والقصة الهوائية وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة..

وعلى الرغم من أن هذا الشك من التقرير وهو دليل فني.. ينسجم ويتطابق مع ما مر من دليل قولي تمثل في اعتراف المتهم (٩٥).. وأقوال الشهود ومن بينهم الدكتور..... نفسه في تحقیقات النيابة.. وتحريات ألباحث.. وعلي الرغم من ذلك فقد تواترت أحكام النقض على أن:

" الأصل هو أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني.. بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملازمة والتوفيق " (نقض جنائي-مجموعة الأحكام-الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٩٩ق-جلسة ١٧/ ٣ / ١٩٨٠-ص ٣١-ص ٤٠٧)

وعلى الرغم من وضوح هذه القاعدة القانونية سيدي الرئيس، فإن النيابة العامة ترى أن ثمة وقفة لا بد منها أمام عدول الشاهد الدكتور..... عن أقواله التي أدلى بها في التحقيقات ثم عاد ليحيد عنها أمام الهيئة الموقرة؟ ذلك أنه شهد بأنه أجري جرحاً استكشافياً مجاور للجرح الناري بيد أنه أنكر هنا معرفته بوجود هذا الجرح.. ولكن هذا التراجع في أقواله لن يغير في أدلة الثبوت وقوتها قد أنطمت.

ذلك أن هناك جملة من الشواهد تسوق إليه.. من بينها مظنة إلحاق المسؤولية به عن إحداث الوفاة.. لا سيما أنه قد ورد في أقوال الطبيب الشرعي أمام الهيئة الموقرة جواز أن يحدث هذا الجرح من مشرط طبي.. وما جاس في نفسه من المفاجأة باستدعائه على وجه السرعة والتنبيه عليه مشدداً بعدم التخلف.. كما أنه قد وجد مندوحة في الظروف والملابسات التي صاحبت هذه الجرائم من كثرة للمصابين واشتراك نفر غير قليل من الأطباء في توقيع الكشف الطبي على المجني عليه وغيره.. وتوقيع أكثر من طبيب على التذكرة الطبية للمجني عليه.. ولكنها كلها شواهد لا يستطيع هو وغيره أن يجزم من جرائها بأن الجرح ليس استكشافياً.

بل إن النيابة العامة ترجح ذلك من خلال ما ورد بتقرير الطب الشرعي الذي بين لنا طبيعة هذا الجرح وحدد طوله بـ ٢ سنتيمتر بما لا يدع مجالاً للشك في أنه جرح استكشافى.. ثم إن أقوال هذا الشاهد نفسه أمام النيابة قد أكدت ذلك.. وإن كانت النيابة العامة ترى من خلال ما توافر من أدلة ثبوت لديها أنه جرح استكشافى.. فإن ذلك لا يؤثر على إسناد التهمة بهذين المتهمين..

وقضلاً عن ذلك، فقد أثبتت التقارير الطبية الخاصة بكل مجني عليه من المصابين الثلاثة حجم إصابته ونوعها.. وكيفيةها والتي نتجت جميعها عن طلق ناري.... مما يؤكد سيدي الرئيس، ثبوت جريمتي القتل العمد والشرع فيه.. في حق هذه المتهمين كما نطق بذلك جماع الأدلة المتساندة والمتآزرة..

ولعل من نافلة القول أن نية إزهاق الروح قد توافرت لدي هذين المتهمين.. ولئن كانت نية القتل أمراً دلخياً يبطئه الجاني ويضمرة في نفسه.. إلا أن الظروف والملابسات المحيطة بهذين المتهمين تؤكد مع الأدلة اتجاه نية كل منهما إلى إزهاق روح من كانا بداخل السيارة الهارية..

والسؤال الذي يسوقنا القلم إلى طرحه هو: ولكنها كانا ينويان قتل من يستقلون السيارة المطاردة دون غيرهم.. ألا يشفع لهم أنهم لم ينتوا قتل المجني عليهم؟ لا سيدي الرئيس، لأنه من المعلوم لدي عدالتكم أن الخطأ في التصويب لا ينفي القصد الجنائي.. وقد استقرت

أحكام النقض على أن: " يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قصد بالفعل الذي قارفه إزهاق روح إنسان.. ولو كان القتل الذي انتواه قد أصاب غير المقصود.. سواء كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه بالفعل.. أو عن الخطأ في توجيه الفعل.. فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متحققة في الحالتين.. كما لو وقع بالفعل على ذات المقصود قتله " .

(نقض ١٩٤٢/٥/١٠-مجموعة القواعد القانونية-ج ٦ رقم ١٨٣ ص ٢٥٢)

ولعله يتضح الآن أن المشرع لم يشأ أن يترك هذه الأيدي الأثمة أن تتحاي لتنجو بفعلتها.. وإنما أحكم عليهم الخناق.. جزاء وفقاً ليقص للمجتمع في هذه الضحايا التي أوجدها سوء التبدير والانكباب على الشر من خلال التجمهر والاعتداء على الآخرين.. فتهمتا القتل العمد والشرع فيه المسننتان إليهما ثابتتان لا محالة لتوافر

القصد الجنائي العام والخاص لديهما..

وننتقل معهما إلى ظرفي سبق الإصرار والترصد وهما على نحو ما نرى.. وما تنطق به الأدلة متوافران أيضا .. فالمتهمان (٩٤) و(٩٥) كانا من ضمن المتجمهرين وانتويا قتل أي مسيحي يمر على الطريق السريع بقرية البلايش وبدءا بالفعل في استيقاف السيارات للتحقق من ديانة مستقليها.. بل أن المتهم (٩٤) قد أعد السلاح اللازم لتنفيذ ما انتويا عليه.. وهو القتل.. واعتلي صندوق السيارة حتى يمكن نفسه من إطلاق النار في حرية وسهولة..

وقاد السيارة لهذا الغرض المتهم (٩٥) وظلا يتربصان لأي مسيحي قادم.. وما أن شاهدها سيارة تلوذ بالفرار من جموع المتجمهرين.. حتى أخذوا علي أنفسهم مطاربتها لقتل من فيها معتقدين أنهم من المسيحيين.. وتنفيذاً لما عزموا عليه..

وراح المتهم (٩٤) يصوب بندقية إلى السيارة المطاردة ويطلق أعيرة نارية.. إلا أنها قد أصابت على غير هدي منه المجني عليه..... فسقط صريعاً.. وأحدثت إصابات بالغة بباقي المجني عليهم...مما يكشف بجلاء اتجاه إرادة المتهمين إلى المساس بحياة الأفراد .. تنفيذاً لما بيتا النية على تحقيقه وهو ما يتوافر به في حقهما ظرفاً سبق الإصرار والترصد... سواء في جنائية القتل العمد التي راح ضحيتها..... أو في الشروع فيه الذي اقترن به.. وأصيب من جرائه باقي المجني عليهم..

وصارت بين الجنائيتين مصاحبة زمنية رغم تمايز كل منهما عن الأخرى.. وهو ما يؤكد كذلك توافر ظرف الاقتران على النحو الذي حدده القانون..

فإذا انتقلنا إلى جنائية إحراز المتهم (٩٤) بندقية آلية بغير ترخيص.. ونخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً له بحيازتها أو إحرازها..

وجدنا أدلة عديدة تؤكد ثبوتها في حقه..منها:

ما شهد به..... والد القتيل من أنه شاهد المتهم (٩٤) يحمل سلاحاً آلية.. بل راح يحدده لنا قائلاً " (الصحيفة ١٠)

"هو سلاح آلي... وعارف إنه سلاح آلي علشان بشوفه مع العساكر"

وكذلك ما شهد به كل من و..... ومن أن المتهم (٩٤) كان يحوز سلاحاً آلية في الواقعة.. وأنه أطلق منه أعيرة نارية..

وقد أكدت تحريات المقدم /..... حسبما جاء في شهادته أمام النيابة أن المتهم (٩٤) لم يحرز سلاحاً نارياً فقط.. بل راح يطلق منه أعيرة نارية بكثافة على مسرح الحادث..

وقد أثبت تقرير الطب الشرعي والتقارير الطبية أن إصابات المجني عليهم كانت من أعيرة نارية..

وهكذا سيدي الرئيس.. تكون أحداث هذا المشهد المثير من مسلسل الإجرام الدامي قد بلغت الذروة وشارفت على النهاية... بعد أن استولت على مجامع قلوب لم يفسح أصحابها مكاناً فيه للخير والرحمة بالآخرين.. بل أسلسوا قيادهم لاندفاع غير محسوب تجاه مشاعر انتقام واعتداء.. وراحوا يقبعون كل وسيلة تبرر له غاية واحدة ترسخت في نفوسهم وهي إلحاق الضرر بشتى صوره ومدارجه بإخوان لهم يستظلون بسماء الوطن.. ويرتوون مثلهم من نيله.. ولكن الشر كان قد تمكن منهم فلم يدع لهم متنفساً من ترو وإحساساً بالشفقة وحسن معاملة بني وطنهم..

ولتسمح لنا عدالة المحكمة في أن نختم هذه المشاهد بمشهد أخير كنا نتمنى أن يكون كما هو معتاد انتصاراً لجانب من جوانب الخير على الشر الذي طغي حتى بلغ سبيله الزبي في هذه الأحداث.. ولكن إرادة المتهمين شاءت أن يكون تنويجاً لجرائمهم الشنيعة.. وذروة لأفعالهم المتعاطمة في قبحها.. فجاء في السياق نفسه..

شروعاً في قتل، وخطفاً، وإكراهاً على إمضاء، وإحرازاً لسلاح دون ترخيص ولكها جرائم ارتكبت

يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/١/٢ وهي نهاية مفعجة لهذه المأساة الإنسانية التي شهدتها قرية الكشج

هذه.. وأبطال هذا المشهد متهمان هما الثاني والخمسون والسادس والتسعون:

أما الضحية سيدي الرئيس، فهي امرأة لم يكن ثمة حول لها ولا طول.. وهي تجابه سوء أفعال هذين المتهمين.. وإنزالهما الشر بها، فقد شهدت بالتحقيقات أنها أثناء توجيهها إلى مسكنها أعترضها المتهمان المائلان.. وكان ثانيهما وهو يحمل سلاحاً نارياً (فرد خرطوش).. واقتاداهما إلى أحد المنازل بعد تهديدها تحت وطأة السلاح لشل مقاومتها وإكراهاها على الانصياع لهما.. في توقيع شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه..

ثم اصطحبها..... إلى طريق مجاور للزراعات حيث أطلق عليها عياراً نارياً من الخلف قاصداً قتلها.. بعد أن خطط منذ اختطافها أن يتخلصا منها وبيتا النية وعقد العزم على ذلك.. ولكنها أصيبت فقط بالكف الأيمن فسقطت أرضاً.. ففر عنها وهو يظن أن روحها قد فارقتها.. وخاب أثر جريمتها لسبب لا دخل لإرانتها فيه وهو مداركه المجني عليها بالعلاج..

ورغم أن المجني عليها قد ذكرت أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق على المتهمين الذين لم تكن تعرف اسميهما..

فإن النيابة إجلاء للحقيقة ووصولاً للعدالة.. وتوخياً للدقة في إسناد الجرائم إلى مرتكبيها قامت بعرض عشرة أشخاص بينهم المتهمان..... وفي سراري النيابة.. فلم تتردد لمجني عليها لحظة وهي تتعرف على المتهم (٥٢) قائلة: "إنه هو الشخص الذي قام بإكراهها على الشيك" وأشارت على المتهم (٩٦) قائلة: "إنه هو الشخص الذي طلق عليها عياراً نارياً من فرد خرطوش كان بحوزته قاصداً من ذلك قتلها"..
كل هذا سيدي الرئيس يحدث بامرأة ضعيفة من رجلين تجردا من مشاعر الرحمة والرفق بالنساء.. امرأة لم تضمم جرحها بعد مقتل زوجها..... في اليوم السابق مباشرة.. وتجرت بفقد مشاعر الحرمان والحزن والألم حتى جاء هذان وأجهزا علي ما تبقى لديها..

وما كانت تتماسك به من التصبر بالذكرى... بعد أن أخذت نفسها بالسלוان حتى تسير دقة الحياة.. ولكن هذين المتهمين لم يقدرا لها ذلك.. ولم يشفقا علي مشاعرها.. وأرادوا أن يلحقاها بزوجها في جريمة غدر وخسة المجتمع عليها دون أن يتورع أحدهما عن شهر السلاح في وجه امرأة عزلاء تعاني مشاعر الحزن والفقد والمسكنة..

وقد أكد العقيد/..... في شهادته أن مرتكبي هذه الجرائم البشعة بالمجني عليها هما المتهمان (٥٢) و (٩٦) .. وأضاف أن السلاح الذي كان بحوزة عبارة عن فرد روسي..

أما تقرير الطب الشرعي، فقد أثبت أن إصابته النارية حدثت من عيار ناري معمر بالمقذوف المفر.. وهو من عيار ٧,٦٢ مم.. وأطلق من سلاح ناري غير مشخن (كالفرد المصنع حالياً) وذلك من شارب يقف خلفها..
ولعل في هذا التطابق بين الدليل الفني وما سبق من أقوال المجني عليها... وتحريات المباحث ما يجعلنا نظمن إلى ثبوت هذه الجرائم في حق هذين المتهمين.. والا، فما الذي يجعل امرأة قتل زوجها بالأمس.. ولم تضمم جراحها بعد.. أن تنتهم مجهولين وتذكر أوصافهما ثم تتعرف عليهما بعد ذلك في عرض قانوني أجرته النيابة.. ألم يكن من الأحرى لو أنها تتجنى أن تنتهم قاتلي زوجها الذين رأتهم رأي العين يقتحمون المسكن ويعتدون على زوجها بالضرب.. حتى سالت دماؤه أنفها.. وسقط بين يديها صريعاً؟!.. ولكن قواها التي خارت من هول ما رأت.. كانت على موعد مع هذين المتهمين ليستكمل معها المشاهد الدامية التي خباؤها لها الأيام.. ودبرتها هذه الأنفس الباغية دون رحمة أو شفقة بامرأة في مثل حالتها ومشاعرها..

ونحن على يقين سيدي الرئيس، أن إنكار المتهمين.. اللذين ظنا أنه سوف يسلم لهما.. وينجيها من سوء ما اقترفت أيديهما.. قد جاء بعكس ما يشتهيان.. فقد جاءت أقوال المجني عليها والأدلة التي تتطابق معها.. لتقف حائلاً دون تحقيق مآربهما منه..

ومن العجيب أن يتعادي للمتهم (٩٦) في الإنكار والمكار ويدعي أنه لم يعرف المتهم (٥٢) رفيقة في الإجرام.. ولكن الأخير قد أقر بمعرفته به.. وكان النفس المراوغة تحاول أن تتحين الحيل والأحبال للتصل من أفعالها.. ولكن لم ولن يتحقق لها غرضها!! ما دام ثمة قانون.. وما دام قضاة اتخذوا العدل سبيلاً..
سيدي الرئيس..

حضرات السادة المستشارين..

إن خشيتي من أن أكون قد أملت وأثقلت.. لا يعادلها سوي تخوفي من أن أكون قد قصرت وأخلت.. ولقد حاولت جهد طاقتي أن أبرز أمام حضارتكم ما تنطق به الأوراق من أدلة تثبت ما اقترفته أيدي هؤلاء..

سيدي الرئيس..

حضرات السادة المستشارين..

أن لهذا المسلسل الإجرامي بأجزائه وحلقاته المفزعة أن ينتهي..

وأن مظاهر الشر الذي حرك أحداثه ومشاهده بصورة عبثية أن تنقشع.. بعد أن خلفت جراحاً وأضراراً.. تحز في الأنفس وتنغص عليها قبل أن تندمل..

ونشهد أن أبطاله: هؤلاء المتهمين قد أتقنوا أداء أدوار الشر فيه أيما إتقان.. ولم يدعوا ثقباً لشعاع خير.. يضيء قلوبهم المظلمة ويوجه اندفاعاتهم نحو بصيص من رحمة أو شفقة غابت عن مشاعرهنه باغية ظالمة..

ومن الأسف، أن تجري هذه الأحداث في شهر كريم مبارك.. يظل مصر كلها باليمن والخير والبركات.. بينما يستعد أهلها من المسلمين والمسيحيين لاستقبال أعياد الفطر وميلاد ألفية جديدة من السنين.. وأن تشهد أرضها الطيبة الطاهرة التي تألف أهلها في نسيج واحد متحد منذ التقت المسيحية بالإسلام فوق ترابها من أربعة عشر قرناً..

وقد بدأت الأحداث بشجار عادي.. نجم عن خلاف بين بائع ومشتري على ثمن حذاء.. وهذا يحدث في كل مكان

وزمان.. ولا يخلو.. ولن يخلو.. منه متجر أو سوق ما دام ثمة حركة البيع والشراء.. لكن بعض النفوس المريضة قد حلا لها أن تستغل هذا الشجار العادي.. وتعود به إلي ما كان من خلافات تجارية سابقة وتنتهزه مناسبة لهم أكشاك بعض التجار الآخرين.. مستنصرين بأقاربهم وجيرانهم وذويهم..

فما كان من أصحاب هذه الأكشاك إلا أن حاولوا رد الصاع.. والانتقام لأنفسهم.. مستعينين أيضا بذوي قريابهم وجيرانهم.. وكان لكل طرف في الشجار فئة ينصرونهم.. وهذا أمر عادي يحدث عندما يلم بحد الناس ملامة.. فإنه يلجأ إلي من تجمعهم به رابطة من نوع ما.. ويحاول الإستتصار بهم لدفع ما حاق به..

ولكن تصوير الأمر على أنه خلاف ديني بين مسلمي ومسيحيي قرية الكشح.. لا يتطابق مع واقع الأحداث.. ولا ينسجم أبداً مع سيرها.. ولا يتناسب مع ما تشهده مصر منذ فجر تاريخها.. من حب وترابط بين جميع أبنائها دون تفرقة في ملة أو دين.. فهذه القرية وغيرها من قري ومدن مصر.. يتجاور فيها المسلم والمسيحي.. في شارع واحد بل في منزل واحد منذ أربعة عشر قرناً..

فلماذا لم تشهد هذه الأحداث إلا في هذه الأيام وفي تلك القرية؟

وهذا أبلغ دليل.. على أن رمة الأحداث لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بدين الإسلام أو بالمسيحية.. لكن تقاوم الممارك والشجارات.. قد أوجد لدي بعض الأنفس مرتعاً خصباً.. لتصديق إشاعة طارت بجناحين في ربوع القرية والقرى المجاورة.. زاعمة أن بعض المسيحيين... قد اعتدوا على أماكن تتميز بالطابع الديني لدي المسلمين في القرية.. فثارت حفيظة هؤلاء... دون أن يتحروا الأمر عملاً بقول الله تعالى في كتابه العزيز:

"يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصيبوا علي ما فعلتم نادمين

واندفعوا يردون الأذى الذي توهموه.. متأثرين بما ترسب في نفوسهم.. ونمي على علمهم من شجارات وخلافات بسبب هدم الأكشاك.. فكان ما كان من اشتباك وجرائم على كل شكل ولون..

ولو كان كل خلاف يحدث في متجر أو سوق.. ينسب على دين.. لكان العالم كله شرقه وغربه يعاني خلافات واضطرابات.. كما يحلو لبعض المغرضين أن يصور الأمر فيما حدث..

ولا يخفي علي عدالتكم.. دور الدين ورجاله المتبصرين المخلصين.. في الحفاظ علي الأمن والاستقرار.. إذا أحسنوا أداء رسالتهم في المجتمع..

فمن ثم تهيب النيابة أيضاً بعلماء الأمة جميعاً ورجال الدين فيها.. بأن يكثفوا جهودهم المخلصة الأمانة لتبصير أفراد المجتمع بمخاطر الشائعات وبالأصول والمبادئ الصحيحة التي يدعو إليها الدين في معاملتهم اليومية وبجوانب الخير وأواصر الألفة والترابط بين أبناء الوطن جميعاً... لنرد كيد المغرضين في نحورهم.. ونفلق دونهم أبواب التششت والخلاف..

وتطالب النيابة أن تنزل المحكمة بهؤلاء المتهمين أقصى العقوبة.. جزاء وفاقاً لكل جريمة نكراء اقترفتها أيديهم دون رحمة أو شفقة.. فهؤلاء المتهمون قد سقطوا بشرهم.. وأخذوا بفسادهم واعوجاجهم.. فظلموا الفضيلة ظلماً بيتاً.. وألقوا بها تحت مواطئ النعال..

إنهم يشس المثل للقوم المجرمين.. وقد حكموا علي أنفسهم بسوء مسلكهم بازدراء المجتمع لهم.. واستحقوا بأفعالهم سوء العاقبة..

"قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً.. الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا" (الكهف-١٠٣، ١٠٤)

وفي سفر الأمثال الإصحاح الحادي عشر:

"استقامة المستقيمين تهديهم.. واعوجاج الغادرين يخربهم.. لا ينفع الغني في يوم السخط.. أما البر فينجي من الموت.. بر الكامل يقوم طريقه.. أما الشرير فيسقط بشره" (٦:٢)

سيدي الرئيس..

حضرات السادة المستشارين..

إن أنظار المجتمع تتطلع إلي منصتكم.. وتنتظر كلمتكم.. والنيابة العامة ترى أن حماية المجتمع من هؤلاء وأمثالهم بات ضرورة لا محيص من التصدي لها بتوقيع أشد العقوبة عليهم.. لأن الرأفة مع أمثالهم تؤدي إلي الفرق الذي يأتي علي كل أخضر من الفضائل والأخلاق.. والتي عودتنا

أحكامكم وما أثر عنكم علي الحرص عليها غرساً طيباً.. في مجتمع طاهر آمن منذ أوجده الله..

ولك الله يا مصر ممن تقاهم أرضك ويسقيهم نيلك فيقابلون الجميل بالجفاء..

ولك الله يا مصر ممن يرمون سكينتك بالقتل والحرق والاعتداء..

ولك يا مصر ممن يعمدون بسموم شائعاتهم إلي تقويض صرح الوطنية والانتماء..

فطالما وقفت يا مصر شامخة في وجه من يثيرون الدعايات ويتربصون بك عن سوء قصد...

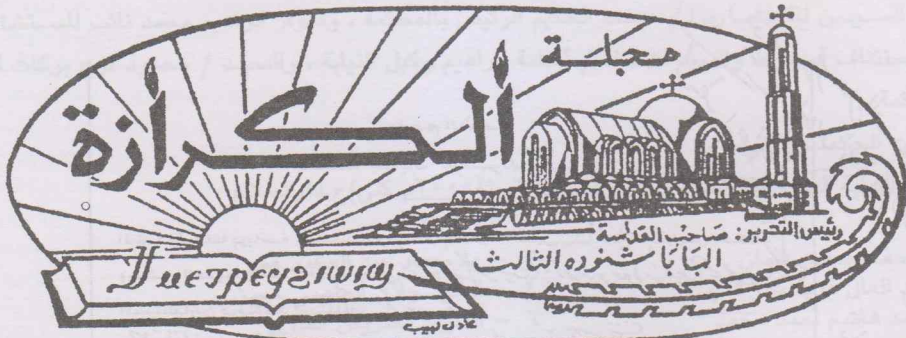
وأنت... أنت تملؤك العزة والإباء..
ولطالما تناولتك هفوات الصغار.. فترفعت عن زلاتهم وضربت أروع الأمثلة في التسامح والصفاء..
وستظلين يا مصر.. ما دامت الحياة، أمانة، مطمئنة، سحاء، رخاء، فهذه مشيئة رب السماء.. إذا قال:
"ادخلوا مصر إن نساء الله آمنين" صدق الله العظيم (يوسف - ٩٩)

سيدي الرئيس..

حضرات السادة المستشارين..

أنتم الجاذبة المنافع عن العدل.. وأنتم ممتحمة هداية للظالمين وردع.. فلتنر مصايح
عدلهم بصائر الناس.. وليتجرع مرارة أفعالهم الفارجون على الحق والقانون..^{٢١}
"وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون" صدق الله العظيم

٢١- بتاريخ ٢٠١١/٢/٥ قضت المحكمة برئاسة المستشار محمد عفيفي إسماعيل وعضوية المستشارين عادل أبو المال وأحمد عبد العال بمعاقبة المتهم الرابع والتسعين بالسجن لمدة عشر سنوات عن تهم الإتلاف العمدى وإحراز سلاح ناري ونخيرة، ومعاقبة المتهم الرابع والتسعين والخامس والتسعين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين باعتبار أن المتهمين المنسوبين إليهما قتل وإصابة خطأ، ومعاقبة كل من المتهمين الثاني والتسعين والثالث والتسعين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة إتلاف سيارة ومقلوبتها وبراءة باقى المتهمين مما نسب إليهم
ثم قامت نيابة أمن الدولة العليا بالعلن على هذا الحكم بطريق النقض، فقضت محكمة النقض بتاريخ ٢٠١١/٧/٣٠ بقبول طعن النيابة العامة شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم الملعون فيه والإعادة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعاً وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى



العدد ٩٠٠

العدد ٥٠ قرشاً

الجمعة ٧ مارس ٢٠٠٣ - ٢٨ أغسطس ١٧١٩

السنة الواحد وثلاثون

صلواتنا في الصوم الكبير

نستأنف الحكم
إلى الله وحده
إن الله الذي قال للقديس إغناطيوس
صوت دم أحبك صرخ إلى من
الأرض (تك: ١٠)..
تصرخ إلى عدله الإلهي نماء
عشرين قطناً سالت على أرض الكنس
في صعيد مصر.
وتصرخ معها نماء أخوة لهم سالت
في (أبو قرقاص)، وفي دير المحرق،
وفي دير وسط وصليو. وفي التولية
بسمالوط، وفي منشأة دملو، وفي غير
ذلك.. كلها تصرخ إلى عدله الإلهي..
وإذا لم تجد إصفاً على الأرض،
فهي تطلب الإصفا من الله وحده، وهو
مصدر كل عدل..
كان الحكم الذي صدر في قضية
الكنس مصدر إبطاء للأخطاء، وترك
في نفوسهم جرماً عيقاً، ولقوا لا يمشي
من ذكركم على مر الزمن.
لذلك هم يتجهون إلى الله الذي لم
ينس مطلقاً دعاء غنبل الصندوق.
فهم يقيم العدل، ويعطي الحزاء.

هي خطية مزبوجة، إذ تصاف بهما
الاستهانة بنفسية هذه الأيام..
القلب الذي لا ينتظر بروحية أيام
صوم، لأنك أنه قلب قس..
والصلوات في الصوم الكبير لها صفاتها.
وبخاصة في امتزجت بنقلوة القلب.
وهناك تدريبات كثيرة لها، منها:
• تدريب الصلاة في كافة الأوليات،
حتى في وسط الناس سراً في صمت، وكذلك
في الطريق، وأثناء العمل.
• تدريب الصلاة لأجل الآخرين،
وبخاصة كل من هم في ضيقة أو في
مرض.
• ويدخل في هذا: الصلاة لأجل المسيحيين.
• تهرب التل في الصلاة.
وبالأكثر في صلوات المزمير والصلوات
المعقولة.
• التدريب على الصلاة بتركيز، ولهم
وبشوق وحرارة، وبلا طيئة.
• أن يكون الله هو أول من تكلم في
يومك، وآخر من تكلم قبل نومك.
• الصلاة قبل كل عمل عمله.
والصلاة في خروجك ودخولك
والصلاة قبل كل زيارة وكل مقابلة
• التدريب على حفظ مزامير وصلوات
وترتيل وألحان جزء من النسخة.

الصوم الكبير هو نفس أصولنا.
ولكنه هي نفس أيام السنة، وهو صوم
سنة التوبة الأولى ويشمل ثلاثة أصوام.
وهو صوم سيدى، لأن السيد المسيح قد
صامه. وما فيه من أيام أربعة وجمعة هي
أصوام سيدة أيضاً.
وهو فترة تزيين روحي للعالم كله.
فالذي لا يستعيد روحياً من الصوم الكبير،
من الصعب أن يستعيد من أيام أخرى أقل
روحانية. والذي يقضي فترة الصوم الكبير
بسهولة، من الصعب عليه أن ينفق في بقى
السنة.
ولاهتمام الكنيسة بالصوم الكبير، جعلت
له طقساً خاصاً.
فهو أحيان خاصة، وفترة إقطاع كبير،
وله قراءات خاصة ومردات خاصة، وطقس
خاص في رفع بخور باكراً، مع صلوات
خاصة في القداس قبل تحليل العذم، يقال
فيها بكونيون تاجوننا.
والصوم الكبير فطاموس خاص. كما
تقرأ فيه قراءات من العهد القديم. وله قصة
مميزة في القداس الإلهي وهكذا يكون له جو
روحي خاص.
والخطية في الصوم الكبير أكثر بشاعة.
حتى أن الخطية هي الخطية. ولكن
نخطية أثناء الصوم، والصوم الكبير بالذات،

٣٠- قضية التخریب بدار السلام^{٢٢}

بسم الله الرحمن الرحيم

محکمہ جناباات - ذوالحاجہ

المشكلة علنا بزيارة المستشار مهنيا والذين يرون في الخطيب كنيس المحفل
وحضور السيد عبد الله بن محمد بن الحسين الذين يتقدمون وقوات إبراهيم محمد بن
الاستشاريين بحكمة استئناف
والسيد الزمانه إبراهيم محمد بن السيد محمود بن محمد بن أمين سر الجمعية
أندادان الحكيم الآن :

في قضية النيابة العامة رقم ٣١٠٠٠... سنة ١٣٠٠ (أرفق) ٦٧ سنة ١٣٠٠ (كلى)

ح. دار السلام

Diagramme

عمره سنه صناعته مکتبه

۱- یوسف محمدی عثمانیہ

٣- عبد الوال فرید نور الدین

۰۔ از رہا تم (حق) بخدا

۷- زنی محمد علی شاه

۹۔ علی بن عبد الشافیؒ

0.1 Nitrate

...

١١١ - جيب (سج) ١١١

۱۵. حیدر آباد و سحر آباد

١٧- علی عبد الرؤوف محمدی

۱۹- علو محمد احمد

٢- عاينها د عبد العظيم

٤ - السيدان السامعان

٦- الفأوى العربى الفأوى

٨ - نور الدين فريد عبدالحال

١٠ عبد الحميد بن محمد بن حمزة السجستاني

۱۲- فیصد کا فرق (اعداد)

١٥٠ = السيد الفخر عبد الحميد محمد

محمد زین العابدین علی

الشيخ محمد

۱۴۴۰ هـ

1-30-77-Σ

مجلسه دیوان عام وزارت العدل

 $\{ \subset \cap \vee \cdot$

a. c. v. 9

وہ کہتے ہیں کہ

باسم الشعب محكمة جنايات سوهاج

المشكلة علنا برئاسة المستشار/ صفاء النفوس محمد الخطيب - رئيس المحكمة .
وحضور السيمين المستشارين / منحت الحكيم الرئيس بالمحكمة ، وفواز ابراهيم محمد نائب المستشارين
بمحكمة استئناف اسيوط والسيد الأستاذ / أسامة ابراهيم وكيل النيابة ، والسيد / محمود فرج بركات أمين
سر المحكمة .

أصدرت الحكم الآتي :

فى قضية النيابة العامة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠ م (ورقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ م كلى) ح. دار السلام
ضد

- ١ - يوسف حمدى عثمان
- ٢ - علاء جاد عبد العظيم عمر
- ٣ - عبد العال فريد نور الدين
- ٤ - السيد جلال العاصى حسن
- ٥ - أحمد هاشم أحمد محمد
- ٦ - الفاوى العتريس الفاوى
- ٧ - أحمد محمد على سليمان
- ٨ - نور الدين فريد عبد العال
- ٩ - علاء عبد الشافى محمود
- ١٠ - عبده حمدى عثمان السمان
- ١١ - سهرى حسين عبد اللاه
- ١٢ - فريد عكاشة أحمد محمود
- ١٣ - رجب عنتر فرج الله بخيت
- ١٤ - مصطفى عبد الحميد محمد
- ١٥ - فريد الحاوى محمود عبد الباقي
- ١٦ - محمود أحمد محمد على
- ١٧ - على عبد الرؤوف حمدى
- ١٨ - عبده نور الدين محمد
- ١٩ - علاء محمد أحمد
- ٢٠ - اسماعيل ابراهيم طنطاوى
- ٢١ - كليب عبد العزيز على
- ٢٢ - شعبان على ابراهيم بخيت
- ٢٣ - الصدام مصطفى عبد البارى
- ٢٤ - محمد أبو الوفا ريان أحمد
- ٢٥ - السيد عبد الحليم حمدى
- ٢٦ - عصام راشد السيد رستم
- ٢٧ - فصاد أبو المجد السيد
- ٢٨ - عبد الخالق رشاد أحمد محمد
- ٢٩ - ابراهيم أحمد على
- ٣٠ - عبيد عبد الغنى خليفة
- ٣١ - كمال كامل على
- ٣٢ - فاروق محمد على
- ٣٣ - علاء فاروق محمد على
- ٣٤ - طالب وحيد عباس
- ٣٥ - أبو زيد صالح أحمد مصطفى
- ٣٦ - بهيج عبد الحارس عبد الوهاب
- ٣٧ - أبو السعود محروس عبد الوهاب
- ٣٨ - على منازع سليمان
- ٣٩ - معتز عبد الرؤوف أحمد على

حضر المتهمون جميعاً عدا المتهمون ١٣ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .
وحضر للدفاع مع المتهمين ١ : ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ . الأستاذ / أحمد جاد الكريم المحامى موكلًا .
وحضر للدفاع مع المتهمين ٦ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ . الأستاذ / عاطف غوس المحامى موكلًا .
وحضر للدفاع مع المتهمين ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ . الأستاذ / محمد أحمد رشوان المحامى موكلًا .
وحضر للدفاع مع المتهمين ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ . الأستاذ / سامح عاشور وماهر عبد اللاه المحامون الموكلون .
وحضر للدفاع مع المتهمين ١٧ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ . الأستاذ / عبد البر مصطفى المحامى موكلًا .
وحضر للدفاع مع المتهم ٢٧ الأستاذ / سيف النصر حمادى المحامى موكلًا .
وحضر للدفاع مع المتهمان ٣ ، ٨ ، محمد أشرف المحامى موكلًا .
وحضر للدفاع مع المتهم ٩ الأستاذ / جمال القصاص المحامى موكلًا .
وحضر للدفاع مع المتهم ٢٨ الأستاذ / شريف عباس المحامى موكلًا .
وحضر للدفاع مع المتهمين ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ . الأستاذ / محمد أحمد
عبد الفتاح المحامى موكلًا .

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة والمرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا
حيث أن النيابة العامة اتهمت المذكورين لأنهم فى يوم ١/٢/٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج
أولاً : المتهمون جميعاً:-

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم يحمل أسلحة وآلات من شأنها إحداث الموت، فوقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر الجرائم الآتية :-

١- وضعا النار عمداً في المساكن والمباني والمخازن وأكوام القش الملوكية للمجنى عليهم المبينة أسماءهم بالتحقيقات مما أدى إلى إحراق محتوياتها وأحداث تلفيات بها على النحو الثابت بتقارير المعمل الجنائي.

٢- أتلوا عمداً الأموال الثابتة والمنقولة المبينة بالأوراق والملوكية للمجنى عليهم المبينة أسماءهم بالتحقيقات على النحو الثابت بالتقارير الفنية المرفقة وقد ترتب على ذلك ضرر مالي لكل منهم جاوزت قيمته خمسين جنيهاً وجعل حياة الناس وصحتهم وأمنهم في خطر.

٣- سرقوا المبالغ النقدية والأشياء الأخرى المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والملوكية لكنيسة مار جرجس بأولاد طوق غرب بطريق الإكراه الواقع على القس سوريل سيفين حنا بأن قاموا بتهديده بإطلاق أعيرة من أسلحة نارية فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة الأشياء سالفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات.

٤- سرقوا المبالغ النقدية والأشياء الأخرى المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والملوكية للمجنى عليهم فايز سيفين فرج وحنا اسحق حنا وعطية معوض خليل وعزت ونيس غطاس في إحدى الطرق العامة وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليهم بأن قاموا بتهديدهم والتعدي عليهم بالضرب فشلوا بذلك مقاومتهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة الأشياء سالفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات .

٥- سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والملوكية للمجنى عليهم الواردة أسمائهم بالتحقيقات، وكان ذلك ليلاً من مساكنهم ومحالهم التجارية على النحو المبين بالتحقيقات.

٦- أتلوا عمداً مبنى معد لإقامة الشعائر الدينية (كنيسة مار جرجس بأولاد طوق غرب) وأشياء أخرى لها حرمة دينية على النحو المبين وتقريرى المعمل الجنائي والإدارة الهندسية بالوحدة المحلية المختصة.

٧- ضربوا المجنى عليهم جمال محمد عبد الغنى ومودى حنا ونيس وحنا اسحق حنا وعطية معوض خليل وعزت ونيس غطاس باستعمال أدوات راضة (عصى) فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة والتي أعجزت كلاً منهم عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً .

ثانياً: (على عبد الرؤوف حمدي) المتهم السابع عشر:

١- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (مسدس فردي الإطلاق) حالة كونه ممن لا يجوز لهم الترخيص في حيازة أو إحراز الأسلحة النارية، وكان ذلك في أحد أماكن التجمعات .

٢- أحرز نخائر (ثلاث طلقات) مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه ممن لا يجوز لهم الترخيص في حيازة أو إحراز الأسلحة النارية وكان ذلك في أحد أماكن التجمعات.

ثالثاً: (فصاد أبو المجد السيد) المتهم السابع والعشرون:

١- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخناً (صناعة محلية) وكان ذلك في أحد أماكن التجمعات

٢- أحرز نخائر (تسع طلقات) مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازته أو إحرازه، وكان ذلك في أحد أماكن التجمعات.

رابعاً : المتهمون (من الثامن والعشرين حتى الواحد والثلاثين) ٢٨- عبد الخالق رشاد أحمد محمد ٢٩- إبراهيم أحمد على ٣٠- عبيد عبد الغنى خليفة، ٣١- كمال كامل على:

١- حازوا نخائر (٣١٠ طلقة) مما تستعمل على الأسلحة النارية من عيار ٣٩×٦٢,٧ مم دون أن يكون مرخصاً لهم في حيازتها أو إحرازها وكان ذلك في أحد أماكن التجمعات.

وبتاريخ ١١/٣/٢٠٠٠ أحال السيد الأستاذ المستشار المحامي العام الدعوى على هذه المحكمة لمعاقبة المتهمين بالمواد ١/١٦٠ /ثانياً، ٢٤٢/٣١٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٣١٤، ١/٣١٥، ١/ثانياً، ٣١٧/أولاً، وثانياً، رابعاً، خامساً، ١/٣٢٦، ٣٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١

والجدول رقم (٢) والبندي (١) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول والمعدل ثانيهما بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤ لسنة ١٩٩٥ والمواد ٢، ٣، ٣ مكرراً / ٣، ١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ والمواد ١١١، ١١٢، ١/٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ .

وبجلسة ٦/٣/٢٠٠٠/٧/٢٠٠٠ نظرت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة وحجزت للحكم

لجلسة ٥/٩/٢٠٠٠ م
المحكمة

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة وأقوال المتهمين الحاضرون ومرافعة الدفاع ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً، ومن حيث أن المتهمين الثالث عشر رجب عنتر فرج اله بخيت والثالث والثلاثين علاء فاروق محمد على والرابع والثلاثين طالب وحيد عباس والخامس والثلاثين أبو زيد صالح أحمد مصطفى والسادس والثلاثين بهيج عبد الحارث عبد الوهاب والسابع والثلاثين أبو السعود محروس عبد الوهاب، لم

يحضروا جلسة المحاكمة رغم إعلانهم قانونا ومن ثم يجوز الحكم فى غيبتهم عملا بنص المادة ٣٨٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية.

وحيث أن واقعات الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن إليه وجدانها مستخلصة من مطالعة سائر الأوراق وما تضمنته من استدالات وتقارير فنية ومعائنات وما دار بشأنها فى جلسة المحاكمة تتحصل فى أنه فى يوم ٢٠٠٠/١/٣ حال عودة المجنى عليه عطية معوض خليل بسيارته إلى بلدته نجع جنيدى الكائنة بزمان مركز دار السلام فوجئ بالمتهمين طالب وحيد عباس، وأبو زيد صالح أحمد مصطفى، وبهيج عبد الحارس عبد الوهاب، وأبو السعود محروس عبد الوهاب اعترضوا سبيله وتعدوا عليه بالضرب وشلوا حركته وتمكن المتهم بهيج عبد الحارس عبد الوهاب من انتزاع حقيبته التى تحوى ملبسه ومبلغ ألفان وثمانمائة جنيه ولاذوا هربا بالمسروقات، وأنه فى يوم ٢٠٠٠/١/٢ إبان تواجد النقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور معاون مباحث مركز شرطة دار السلام فى أحد الأكمة على الطريق المؤدى لمدينة دار السلام تمكن من ضبط السيارة رقم ٥٢٤٠٢ نقل سوهاج قيادة المتهم يوسف حمدى عثمان وبرفقته المتهمين علاء جاد عبد العظيم عمر، وعبد العال فريد نور الدين، والسيد جلال العاصى حسن، وأحمد هاشم أحمد محمد، والفاوى العتريس الفاوى، وأحمد محمد على سليمان، ونور الدين فريد عبد العال، وعلاء عبد الشافى محمود، وعبيده حمدى عثمان السمان، وسهرى حسين عبد الله، وفريد عكاشة أحمد محمود، وبحوزتهم بعض الأخشاب وأدوات وآلات نجارة وغسالة أمر المتهم حمدى يوسف عثمان بالاستيلاء عليها من حانوت المجنى عليه الوحش خليفة جندى، وبأنه بذات التاريخ ضبط المتهم على عبد الرؤوف حمدى محرز المسدس وثلاث طلقات، كما بأنه بذات التاريخ أيضا أجرى تفتيشا ماذونا به لمسكن المتهم حمدى عبد الرؤوف أحمد فعثر على بعض المنقولات والأثاث الملوك للمجنى عليها رومانى خليفة جندى وناجى جندى سرجيوس والمسروقة من حانوتها وفى يوم ٢٠٠٠/١/٣ بمسكن المتهم على منازل سليمان عثر على جهاز تلفزيون ملوك للمجنى عليه محمد حسين السيد وبذات التاريخ إبان قيام النقيب أحمد عبدالله محمد عودة بملاحظة حالة الأمن بمدينة دار السلام شاهد المتهم عصام راشد السيد رستم فى حالة تدعو للشك والريبة فأجرى تفتيشه فعثر على مبلغ ستة آلاف جنيه استولى عليها من مسكن المجنى عليه جاد سيفين جاد كما أنه بذات التاريخ حال تواجد النقيب نشأت حسين الأولى بإدارة البحث الجنائى بسوهاج بأحد الأكمة على الطريق المؤدى لقرية الكشح ضبط المتهم فصاد أبو المجد السيد محرزاً لفرد يدوى مصنع محليا وتسع طلقات من ذات عياره .

وحيث أن الوقائع على النحو السالف بيانه قد قام الدليل اليقيني على صحة حدوثها وسلامة إسنادها إلى المتهمين وذلك بشهادة عطية معوض خليل والنقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور، و خالد عادل محمد عشرين معاونا مباحث مركز شرطة دار السلام والنقيب أحمد عبدالله محمد عودة بقوات الأمن المركزي قطاع المنيا والنقيب نشأت حسين الفولى بإدارة البحث الجنائى بسوهاج، وما أقر به المتهم يوسف حمدى عثمان بالتحقيقات بسرقة المنقولات المضبوطة بسيارته من مسكن المجنى عليه الوحش خليفة جندى وإرشاده إلى هذا المسكن وما اعترف به المتهم عصام راشد السيد رستم بالتحقيقات بسرقة ستة آلاف جنيه من مسكن المجنى عليه جاد سيفين جاد وما اعترف به المتهم على منازل سليمان بالتحقيقات بسرقة لجهاز التلفزيون من مسكن المجنى عليه محمد حسين السيد، وبما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي.

فقد شهد عطية معوض خليل أنه فى يوم ٢٠٠٠/١/٣م حال قيادته لسيارته متوجها الى بلدته نجع جنيدى الكائنة بزمان مركز دار السلام فوجئ بالمتهمين طالب وحيد عباس، وأبو زيد صالح أحمد مصطفى، وبهيج عبد الحارس عبد الوهاب، وأبو السعود محروس عبد الوهاب يعترضون طريقه وتعدوا عليه بالضرب وشلوا حركته واستولى المتهم بهيج عبد الحارس عبد الوهاب على حقيبته التى تحوى مبلغ ألفان وثمانمائة جنيه وملبسه ولاذوا بالهرب.

وشهد النقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور بالتحقيقات أنه مساء يوم ٢٠٠٠/١/٢م وحال تواجده بأحد الأكمة على الطريق المؤدى لمدينة دار السلام ضبط السيارة رقم ٥٢٤٠٢ نقل سوهاج قيادة المتهم يوسف حمدى عثمان ومعه المتهمين علاء جاد عبد العظيم عمر، وعبد العال فريد نور الدين، والسيد جلال العاصى حسن، وأحمد هاشم أحمد محمد، والفاوى العتريس الفاوى، وأحمد محمد على سليمان، ونور الدين فريد عبد العال، وعلاء عبد الشافى محمود، وعبيده حمدى عثمان السمان، وسهرى حسين عبد الله، وفريد عكاشة أحمد محمود وبحوزتهم بعض الأخشاب وأدوات وآلات نجارة وغسالة وبمناقشته للمتهمين عن الأشياء المضبوطة معهم أقروا باستيلائهم عليها من أحد المحال التجارية بمدينة دار السلام وقام المتهم يوسف حمدى عثمان بإرشاده عن المكان الذى سرق منه وتبين له أنه محل تجارى مملوك للمجنى عليه الوحش خليفة جاد والذي سبق وأن أبلغ عن تعرض متجره للسرقة، وباستدعائه تعرف على بعض هذه المنقولات وأقر بملكيتها لها، كما شهد بأنه نفاذا لقرار النيابة اصطحب المتهم عصام راشد السيد رستم إلى حيث أرشده عن المكان الذى سرق منه المبلغ المضبوط وقدره ستة آلاف جنيه فتبين أنه مسكن المجنى عليه جاد سيفين جاد والذي سبق وأنه أبلغ عن سرقة المبلغ المذكور من ذلك المكان .

كما شهد أيضا أنه وحال تواجده مساء يوم ٢٠٠٠/١/٢م بأحد الأكمنة على الطريق الغربي المؤدى إلى مدينة دار السلام شاهد المتهم عبد الرؤوف حمدي بإحدى سيارات النقل ممسكا بمسدسا بحالة ظاهرة فقام بضبطه وبإتأمينه عثر بداخله على ثلاث طلاقات من ذات عياره، كذلك شهد أيضا بأن تحرياته السرية أسفرت عن أن المتهم معتز عبد الرؤوف أحمد قد ارتكب جرائم سرقة ويحتفظ بالمسروقات بمسكنه. فاستأذن النيابة العامة بتفتيش مسكنه وبإجراء تفتيشه بمسكن المتهم المذكور عثر على بعض المنقولات والأثاث والتي تعرف عليها المجني عليهما روماني خليفة جندى وناجى جندى سرجيوس وقررا بأنها سرقت من متجريهما وسبق وأن أبلغا عن سرقتها *

وشهد النقيب خالد عادل محمد عشرى بالتحقيقات أن تحرياته السرية أسفرت عن أن المتهمين يوسف حمدي عثمان وعلاء جاد عبد العظيم عمر وعبد العال فريد نور الدين والسيد جلال العاصي حسن وأحمد هاشم أحمد محمد والفاوى العتريس الفاوى وأحمد محمد على سليمان ونورالدين فريد عبد العال وعلاء عبد الشافي محمود وعبد حمدي عثمان السمان وسهرى حسين عبد اللاه وفريد عكاشة أحمد محمود سرقوا المنقولات المضبوطة بحوزتهم والملوكة للمجني عليه الوحش خليفة جندى وآخرين، كما شهد أيضا أن تحرياته أسفرت عن قيام المتهم عصام راشد السيد رستم بسرقة بمبلغ ستة آلاف جنيه الملوكة للمجني عليه جاد سيفين جاد من مسكنه بمدينة دار السلام، كذلك شهد أيضا أن تحرياته السرية أسفرت عن أن المتهم على منازع سليمان قد سرق جهاز تلفزيون من مسكن المجني عليه محمد حسين السيد ونفاذا لإذن النيابة العامة أجرى تفتيشا لمسكن المتهم المذكور فعثر بمكان ملحق به على جهاز التلفزيون المشار إليه ويعرضه على المجني عليه أقر بملكته له وأنه قد سرق من مسكنه يوم ٢٠٠٠/١/٢م.

وشهد النقيب أحمد عبد الله محمد عودة بالتحقيقات أنه فى يوم ٢٠٠٠/١/٣م وحال ملاحظته حالة الأمن بمدينة دار السلام شاهد المتهم عصام راشد السيد رستم بحالة تدعوا للشك والريبة فاستوقفه وأجرى تفتيشه فعثر معه على مبلغ ستة آلاف جنيه وبسؤاله عن مصدره أقر له بسرقة من أحد المساكين بمدينة دار السلام * وشهد النقيب نشأت حسين الفولى بالتحقيقات أنه أثناء تواجده صباح يوم ٢٠٠٠/١/٣م بأحد الأكمنة على الطريق المؤدى لقرية الكشح ضبط المتهم فصاد أبو المجد السيد محرزا لسلح نارى محلى الصنع وتسع طلاقات من ذات عيار السلاح المضبوط.

وأقر المتهم يوسف حمدي عثمان بسرقة المنقولات المضبوطة بالسيارة النقل قيايته رقم ٥٢٤٠٢ سواهج من المحل التجارى الملوك للمجني عليه الوحش خليفة جندى وأرشد على المكان الذى سرقت منه هذه المنقولات وتبين أنه ذات المحل الملوك للمجني عليه سالف الذكر والذى سلف وقد أبلغ عن تعرضه للسرقة * واعترف المتهم عصام راشد السيد رستم بالتحقيقات بسرقة بمبلغ ستة آلاف جنيه من مسكن المجني عليه جاد سيفين جاد وقد أرشد عن المسكن وتبين أنه ذات مسكن المجني عليه سالف الذكر والذى أبلغ عن سرقة المبلغ المذكور من ذلك المكان.

واعترف المتهم على منازع سليمان بالتحقيقات بسرقة لجهاز التلفزيون المضبوط فى حوزته من مسكن المجني عليه محمد حسين السيد. وقد أقر المجني عليه سالف الذكر بملكته للجهاز المضبوط * وثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعى أن السلاح المضبوط بحوزة المتهم فصاد أبو المجد السيد عبارة عن فرد يدوى مصنع محليا بماسورة غير مشخنة وأنه وعدد التسع طلاقات المضبوطة أيضا بحوزته صالحين للاستعمال.

كما ثبت من ذات التقرير أيضا أن السلاح المضبوط بحوزة المتهم على عبد الرؤوف حمدي عبارة عن مسدس مشخنة الماسورة وأنه وعدد الثلاث طلاقات المضبوطة أيضا بحوزته صالحين للاستعمال وحيث أنه بسؤال المتهمين من الثاني إلى الثاني عشر بالتحقيقات أنكروا ما أسند إليهم من اقتراهم لواقعة سرقة المنقولات المضبوطة بحوزتهم والملوكة للمجني عليه الوحش خليفة جندى كما أيضا بسؤال المتهم التاسع والثلاثون معتز عبد الرؤوف أحمد على بالتحقيقات أنكروا ما أسند إليه من اقتراهم لواقعة سرقة بعض المنقولات والأثاث الملوكة للمجني عليهما روماني خليف جندى وناجى جندى سرجيوس ، كذلك أيضا بسؤال المتهمين السابع عشر على عبد الرؤوف حمدي والسابع والعشرين فصاد أبو المجد السيد بالتحقيقات أنكروا كل منهما لما أسند إليه من واقعة ضبطه محرزا لسلح نارى ونخائر بدون ترخيص.

وحيث أن المتهمين سالفى الذكر مثلوا بجلسة المحاكمة واعتصموا جميعا بالانكار وقد حضر مع كل من المتهمين هيئة من الدفاع تناولت شرح ظروف الدعوى وملابساتها منتبهة الى طلب براءة المتهمين سالفى الذكر تأسيسا على (١) بطلان الاستيقاف وانتفاء حالة التلبس وعدم معقولية تصور الوقائع المسندة إلى المتهمين وتناولوا أدلة الاتهام بالتشكيك وأقوال الشهود بالتجريح.

وحيث أن المحكمة وقد ألت بواقعات الدعوى عن بصر وبصيرة وتمحصت فحوى سائر أوراقها وتوغلت سير أغوارها، فإنها تقدم لقضاها ما هو مقرر من أن تقدير قيمة الشهادة التى يدلى بها الشهود أمام المحكمة وفى التحقيقات الأولية تخضع للسلطة المطلقة لمحكمة الموضوع، فللمحكمة أن تلأذ بشهادة شاهد وتطرح شهادة الآخرين، ويجوز أن تطمئن لشهادة المجني عليه فقط دون الآخرين، كما أنه وفى مقام وزن شهادة الشهود

وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات فإن للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه، وما هو مقرر أيضا من أن محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذي ترفع به الدعوى وعليها تبيان حقيقة الواقعة المطروحة وردّها بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الصحيح

وحيث أنه انطلاقاً مما تقدم، فإن المحكمة لا تعول على إنكار المتهمين بالتحقيقات بجلسة المحكمة وتعتبره ضرباً من ضروب الدفاع قصد منه الإفلات من وزر الجرم ومعية العقاب، كما لا تعول على ما ساقه الدفاع من دفع ودفاع وصولاً منه إلى تبرئة المتهمين مما أسند إليهم، لأن ما ساقه الدفاع من بطلان الاستيقاف وانتفاء حالة التلبس، مردود عليه بأنه من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، كما أنه أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظنون وكان هذا الموضوع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته والفصل في قيام الأمر للاستيقاف أو تخلفه هو من اختصاص محكمة الموضوع يستقل به القاضي بغير معقب مادام لاستنتاجه وجه يسوغه، كما من المقرر أيضاً أن حالة التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وأن حالات التلبس وردت على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإن توافرت إحدى حالات التلبس أجازت لرجال الضبط القضائيين القبض على المتهم دون أمر من النيابة العامة وذلك بعد التحقق من قيام الجريمة بمشاهدتها أو بإدراكها بإحدى الحواس أو مشاهدة أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها وتقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت وقوعها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى تقدير محكمة الموضوع، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق وأقوال شهود الإثبات من الضباط أنه في غضون وظروف الأحداث التي وقعت بقرية الكشح يومي ١٢/٣١، ١٩٩٩، ٢٠٠٠/١/٢، وما أعقبها من مشاجرات بين بعض المواطنين من المسيحيين والمسلمين وأتلاف بعض المتاجر والمحلات وتبادل إطلاق الأعيرة النارية، ومن ثم أعدت الأكمة الأمنية لاحتواء الموقف وضبط المشتبه فيهم وانطلاقاً من ذلك وفي أحد الأكمة التي تواجد بها النقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور واشتباه بالسيارة النقل رقم ٥٢٤٠٢ سوهاج والتي كانت محملة بكمية من الأخشاب وعدد كبير من الأفراد فأجرى استيقافها لكشف حقيقة الأمر، وقد اكتشف أن الأخشاب المحملة بها السيارة مسروقة من المحل التجاري المملوك للمجنى عليه الوحش خليفة جندى فأجرى ضبطها وضبط المتهمين من الأول حتى الثاني عشر ومن ثم فإن المحكمة ترى من استيقاف الضابط للسيارة وما عليها من منقولات وعدد كبير من الأفراد ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وتستلزم تدخله للتحري والكشف عن حقيقة الأمر ويضحي بالتالي الاستيقاف وما ترتب عليه من آثار على سند صحيح من القانون، كما أن الثابت من الأوراق وأقوال النقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور مشاهدته للمتهم على عبد الرؤوف حمدي مستقلاً السيارة النقل رقم ٥٠١٣ سوهاج وممسكاً بسلاح مسدس بحالة ظاهرة فأجرى ضبطه وعثر بداخله على ثلاث طلقات ومن ثم فإن المحكمة ترى قيام توافر حالة التلبس ويضحي ما آتاه الضابط من إجراءات الضبط قد أصابت صحيح القانون كذلك الثابت أيضاً من الأوراق وأقوال النقيب أحمد عبد الله محمد عودة أنه أثناء ملاحظته لحالة الأمن بمدينة دارالسلام يوم ٢٠٠٠/١/٣ شاهد المتهم عصام راشد السيد رستم يهرول مسرعاً بالسوق التجاري في المدينة ورافعاً ملابسه ويضعها في فمه فاشتبه في أمره وأجرى ضبطه وبتفتيشه عثر معه على مبلغ ستة آلاف جنيه تبين أنه مملوك للمجنى عليه جاد سيفين جاد وقد قام المتهم بسرقة من مسكن المجنى عليه المذكور ومن ثم فإن المحكمة ترى أن المتهم وضع نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظنون تستلزم تدخل الضابط للتحري والكشف عن حقيقته ويضحي بالتالي ما آتاه الضابط من إجراءات للضبط على سند صحيح القانون كذلك الثابت أيضاً من الأوراق وأقوال النقيب نشأت حسين القولي بأنه أثناء تواجده بأحد الأكمة يوم ٢٠٠٠/١/٣ على الطريق المؤدى لقرية الكشح شاهد المتهم فصاد أبو المجد السيد يلقي بفرد محلى الصنع ومحولاً الهرب فأجرى ضبطه وأيضاً عدد تسع طلقات ومن ثم فإن المحكمة ترى أن المتهم قد تخلى عن السلاح طواعية واختياراً وقد تحقق الضابط من قيام الجريمة بالمباشرة ومن ثم يضحي ما آتاه الضابط من إجراءات للضبط قد أصابت صحيح القانون وتمت وفق سياج الشرعية الإجرائية وأما ما ساقه الدفاع من عدم معقولية تصور الوقائع وحسبما رواه الشهود فإنه فضلاً عن أن هذا الدفع من الدفع الموضوعية يخضع لتقدير محكمة الموضوع فإن المحكمة ترى بعد اطمئنانها تمام اطمئنان لأقوال الشهود وإمكانية حدوث الوقائع وفق رواياتهم ولا تتجافى مع المنطق ومعقول الأمور ومن ثم لا تعول المحكمة على ما آتاه الدفاع في هذا الشأن. وحيث أنه عما آتاه الدفاع من أوجه جدل في الموضوع فإنه من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم ومدافعه في مناحي دفاعهما وفي كل جزئية يثيرها وأن اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان على اطراحها ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عن هذه المزاعم لعدم اتفاقها وصحيح مبادئ الوقائع ومخالفتها لأدلة الإثبات التي اطمأنت إليها المحكمة، وأن جل قصد الدفاع من ذلك توهين الدليل التي عولت عليه المحكمة في قضائها على النحو سالف البيان.

وحيث أن المحكمة لا تسابير النيابة العامة فيما أسندته للمتهمين من الثاني حتى الثاني عشر من اقترافهم لواقعة سرقة المنقولات المملوكة للمجنى عليه الوحش خليفة جندى وترى بعد تبيان الواقعة المطروحة وردّها بعد تمحصها الى الوصف القانونى الصحيح، أنها تشكل جريمة اخفاء أشياء مسروقة والمؤثمة بمقتضى المادة ٤٤ مكررا / ١ من قانون العقوبات إذ لم يثبت من الأوراق ارتكابهم واقعة الاستيلاء على المنقولات المضبوطة وإنما ضبطت بحوزتهم حال حملها بالسيارة ومن ثم يضحى القدر المتيقن فى حقهم هو جريمة الإخفاء بينما ثبت أيضا من الأوراق اقتراف المتهم يوسف حمدي عثمان اقترافه واقعة سرقة تلك المنقولات وقيامه بالإرشاد عن مكان سرقتها.

وحيث أن الإكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية لتعطيل مقاومة المجنى عليه أو إضعافها بغية سلب ماله وإبخاله فى ذمة الجانى ويتحقق الإكراه بكل عنف يقع من الجانى لاتمام جريمته وإن كان المتهمون قد تعدوا على المجنى عليه عطية معوض خليل بغية شل حركته وتعطيل مقاومته وقاموا بالاستيلاء على الحقيبة التى تحوى المبلغ النقدي وبعض الملابس ومن ثم فقد تحقق ظرف الإكراه المشدد قبل المتهمين. وحيث أن المحكمة قد اطمأنت تمام الاطمئنان لأدلة الاتهام المسبوق سردها ووثقت بها لسدادها وتساندها واتساقها وتكاملها ومن ثم يكون قد رسخ فى عقيدتها وقر فى يقينها أن المتهمين - :

- ١ - يوسف حمدي عثمان
- ٢ - علاء جاد عبد العظيم عمر
- ٣ - عبد العال فريد نور الدين
- ٤ - السيد جلال العاطى حسن
- ٥ - أحمد هاشم أحمد محمد
- ٦ - الفاوى العتريس الفاوى
- ٧ - أحمد محمد على سليمان
- ٨ - نور الدين فريد عبد العال
- ٩ - علاء عبد الشافى محمود
- ١٠ - عبده حمدي عثمان السمان
- ١١ - سهري حسين عبد اللاه
- ١٢ - فريد عكاشة أحمد محمود
- ١٣ - طالب وحيد عباس
- ١٤ - أبوزيد صالح أحمد مصطفى
- ١٥ - بهيج عبد الحارس عبد الوهاب
- ١٦ - أبو السعود محروس عبد الوهاب
- ١٧ - عصام راشد السيد رستم
- ١٨ - على منازع سليمان
- ١٩ - معتز عبد الرؤوف أحمد على
- ٢٠ - على عبد الرؤوف حمدي
- ٢١ - فصاد أبو المجد السيد

فى يومى ٢٠٠٠/١/٣٢ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج المتهم الأول : سرق المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه الوحش خليفة جندى وكان ذلك ليلا من محله التجارى على النحو المبين بالتحقيقات .

المتهمون من الثاني حتى الثاني عشر: أخفوا المنقولات المسروقة والمبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه الوحش خليفة جندى.

المتهمون من الثالث عشر حتى السادس عشر: سرقوا المبلغ النقدي والأشياء الأخرى المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه عطية معوض خليل فى إحدى الطرق العامة وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن قاموا بتهديده والتعدي عليه بالضرب فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة الأشياء سالفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم السابع عشر: سرق المبلغ النقدي المبين وصفا وقيمة بالأوراق والملوك للمجنى عليه جاد سيفين جاد، وكان ذلك ليلا من مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم الثامن عشر: سرقة جهاز التلفزيون المبين وصفا وقيمة بالأوراق والملوك للمجنى عليه محمد حسين السيد وكان ذلك ليلا ومن مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم التاسع عشر: سرق المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليهما رومانى خليفة جندى وناجى جندى سرجيوس، وكان ذلك ليلا من متجريهما على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم العشرون :

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "مسدس فردى الاطلاق" حالة كونه ممن لا يجوز لهم الترخيص فى حيازة أو إحران الأسلحة النارية.

٢- أحرز نخائر ثلاث طلقات مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر ، حالة كونه ممن لا يجوز لهم الترخيص فى حيازة أو إحران الأسلحة النارية.

المتهم الحادي والعشرون :

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن صناعة محلية .

أحرز نخائر تسع طلقات "مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر" دون أن يكون مرخصا له فى حيازته أو إحرانه. الأمر المؤتم بمقتضى المواد ٤٤ مكررا/ ١، ٣١٥، ٣١٤، ١/٣١٤، ١٥، ٣١٧ أولا وثانيا ورابعا من قانون العقوبات، والمواد ٦٢١، ١/٧، بند(١)، ١/٢٦، ١/٣٠، ٥، ٢، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤ المعدل

095

والمسيحين أعقبها قيام بعض من المسيحين باتلاف أكشاك مملوكة للمسلمين وتبادل الطرفين إطلاق الأعباء النارية وقد سرت شائعة بين الأهالي بمدينة دار السلام مفادها إحراق المعهد الديني وإتلاف مسجد القرية وقتل عدد من الأشخاص مما أثار حفيظة الأهالي وقام بعضهم بالتجمهر بمدينة دار السلام والقرى المجاورة وأحرقوا وأتلفوا عدداً من المساكن والمحال التجارية والصيدليات والعيادات الطبية والسيارات الخاصة بالمسيحيين والمسلمين كما قاموا بسرقة بعض المنقولات والأموال المملوكة لهؤلاء.

وشهد النقيب خالد عادل محمد عشرى بالتحقيقات أن تحرياته السرية أسفرت عن أن المتهمين السادس عشر والرابع عشر والخامس عشر سرقوا المنقولات المضبوطة بحوزتهم من بعض المنازل والمحال التجارية بمدينة دار السلام يوم ١٣/١/٢٠٠٠ وشهد الملازم أول أحمد سعد دياب بالتحقيقات أن حال تواجده بأحد الأكمنة بمدينة دار السلام بعد ظهر يوم ١٣/١/٢٠٠٠ ضبط المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وهم مستقلين السيارة قيادة المتهم الأول وبحوزتهم المنقولات المبينة وصفاً بالتحقيقات ويسألهم عن مصدرها أقروا له بسرقتها من بعض المنازل والمحال التجارية بمدينة دار السلام .

وشهد الملازم أول محمد محمد أحمد مهران بالتحقيقات أنه وحال تواجده مساء يوم ١٢/١/٢٠٠٠ بمدخل قرية الكشح ضبط المتهمين من الثامن والعشرين حتى الحادي والثلاثين مستقلين السيارة رقم ٥١٨٤٤ نقل سواج قيادة المتهم الثامن والعشرون وبحوزتهم عدد ثلاثمائة وعشر طلقة من المستعملة على الأسلحة النارية عيار ٣٩×٧,٦٢ مم .

وثبت من تقارير الإدارة الهندسية بالوحدة المحلية بمركز ومدينة دار السلام وجود تلفيات بالمساكن والمحال التجارية والمخازن والصيدليات والعيادات والأماكن الأخرى الخاصة بالمجنى عليهم المبنية أسمائهم بالتحقيقات وقد جاوزت التلفيات التي لحقت بكل موقع مبلغ الخمسين جنيهاً.

وثبت من تقارير المعمل الجنائي حدوث حريق بأماكن مملوك لبعض المجنني عليهم نتيجة اتصال مصدر حراري ذو لهب مكشوف .

وثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي أن النخائر المضبوطة بحوزة المتهمين من الثامن والعشرين حتى الحادي والثلاثين وعددها ثلاثمائة وعشر طلقة من المستعملة على الأسلحة النارية عيار ٣٩×٧,٦٢ مم وصالحة للاستعمال .

وبسؤال المتهمين بالتحقيقات أنكروا ما أسند إليهم ومثلوا بجلسة المحاكمة واعتصموا بالانكار وشرحت هيئة الدفاع الحاضرة معهم ظروف الدعوى وملا بساتها منتهية الى طلب القضاء ببراءة المتهمين مما أسند إليهم تأسيساً على عدم توافر جريمة التجمهر في حقهم وبالتالي عدم مساءلتهم عن الجرائم المسندة إليهم كذلك شيوع الاتهام بالنسبة لجريمة حوزة المتهمين من الثامن والعشرين حتى الواحد والثلاثين لنخائر بدون ترخيص وتناولت أدلة الاتهام بالتشكيك وأقوال الشهود بالتجريح .

وحيث أن المحكمة وقد ألت بواقعات الدعوى عن بصر وبصيرة فإنها تقدم لقضائها ما هو مقرر قانوناً بأنه يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤتمة بالمادتين الثانية والثالثة من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ اتجاه غرض التجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حالة التجمهر . كما أن من المقرر قانوناً أيضاً أن مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذاً للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض واتجاه غرض المتجمهرين للذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض وأن تكون النية مبيتة على اقتراف الجرائم وتوافر تلك الشروط وكفايتها يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ومتى كان ما تقدم وكان الثابت من أقوال جميع الضباط اللذين سئلوا بالتحقيقات أن ما أقرته كل منهم من تصرفات كانت تلقائية ولطريقة عشوائية وبدون اتفاق أو تنظيم مسبق أو نية مبيتة بين المتهمين وكل متهم ارتكبها بصورة فجائية ولم تكن نية الاعتداء قد جمعتهم مما ينفي معه عن المتهمين جريمة التجمهر وبالتالي ما ترتب عليه من جرائم ويضحي والحال كذلك مساءلة كل متهم عما أقرته من جرم ودليل إدانته بشأنه لما كان ذلك وكانت المحكمة قد انتهت من قبل إلى إدانة المتهمين السالف ذكرهم عما ارتكبوه من جرائم مستقلة قام الأدلة اليقينية في الأوراق على ثبوتها قبلهم ولم يثبت في الأوراق أن ثمة دليل يقيني على ثبوت ارتكاب باقي المتهمين كل على حدة لأي من الجرائم المسندة إليه اللهم سوى تحريات الشرطة والتي لا تصلح في المسائل الجنائية أن تكون دليلاً في حد ذاتها على ثبوت الاتهام إذ أنها لا تعد أن تكون سوى قول مرسل مجهل المصدر لا يعبر سوى عن رأى صاحبها ويحتمل الصحة والبطلان والصدق والكذب كما لا ينال من ذلك أيضاً ما نسبته الملازم أول أحمد سعد دياب إلى إقرار المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من أن المنقولات التي ضبطت بحوزتهم قاموا بسرقتها من بعض المنازل والمحال التجارية بمدينة دار السلام فإنه فضلاً عن ذلك لا يعد اعتراف بالمعنى القانوني فقد نفى المتهمون صدور هذا الإقرار عنهم بالتحقيقات وجلسة المحاكمة فضلاً عن أن جميع البالغين لم يتهموا أحد من

هؤلاء المتهمين باقتراح أي من الجرائم المبلغ عنها .

وحيث أنه عما نسبته النيابة العامة أيضاً للمتهمين عبد الخالق رشاد وأحمد محمد وإبراهيم أحمد على وعبيد عبد الغنى خليفة وكمال كامل على من احرازهم لعدد ثلاثمائة وعشر طلقة فإن الثابت من أقوال الملازم أول محمد محمد أحمد مهران أنه عثر على الذخائر المضبوطة فى كابينة السيارة رقم ٥١٨٤٤ نقل سوهاج ولم يسند لأي من هؤلاء المتهمين حوزته وملكيته لها فضلاً عن أن مكان الضبط لم يثبت خضوعه للسيطرة المادية للمتهمين أو انفراد أحد منهم بالسيطرة عليه ومن ثم يضحى شيوع الاتهام قائماً ولا يمكن معه والحال كذلك نسبة الجرم للمتهمين .

وحيث أنه من جماع ما تقدم فقد باتت الأوراق خلواً من ثمة دليل يقينى تطمئن اليه المحكمة لثبوت الاتهام ويتعين معه براءة المتهمين مما نسب اليهم عملاً بنص المادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية مع مصادرة الذخائر المضبوطة عملاً بنص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات لكون حيازتها جريمة فى ذاتها . والمحكمة تنوه وتذكر وتؤكد بأن مصر الكنانة مهبط الأديان السماوية أرض التسامح والاخاء كانت على مدى القرون والعصور والأزمان شامخة قوية بسواعد عنصرها القبطى والمسلم تصدياً سوياً لقوى البغى والظلم وبجور كل من حاول المساس بتراب الكنانة وكوناً نسيجاً واحداً قويا لا يمسسه الدنس ولا يمزقه ما يحاق بخيوطه من نسايس ومؤامرات وستظل وحدة عنصرى الكنانة أمد الدهر على هذا العهد سداً منيعاً وحصناً قوياً ضد من يحاول النيل من سلامة أرض الكنانة حفظ الله مصر الكنانة من كل مكروه وحفظ شعبها بعنصرى المسلم والقبطى من ويلات الدهر فلتفخر الكنانة بهذا التماسك والترابط بين عنصرى قاطنيتها وليتطلع شعبها العظيم لعنصرىه إلى غد أفضل يرقرق عليه رايات الازدهار والرفاهية فلتكن مصر دائماً أولاً وفوق الجميع فلتكن مصر الكنانة دائماً يسودها الحب والصفاء والمحكمة بهيئتها تأسف للأحداث التى دوتها الأوراق كما يأسف شعبها بعنصرىه أيضاً لتلك الأحداث ولتكن أحداثاً طارئة لا رجعة لها بعظمة وقطنة شعبها بعنصرىه المسلم والقبطى .

فلهذه الأسباب وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر .

حكمت المحكمة غيائياً بالنسبة للمتهمين الثالث عشر والثالث والثلاثون والرابع والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون وحضورياً بالنسبة لباقي المتهمين :-

أولاً : بمعاقبة كل من : طالب وحيد عباس وأبو زيد صالح أحمد مصطفى وبهيح عبد الحارس عبد الوهاب وأبو السعود محروس عبد الوهاب بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات مما أسند إليه والزمته المصاريف الجنائية .
ثانياً : بمعاقبة كل من : يوسف حمدى عثمان وعصام راشد السيد رستم ومعتز عبد الرؤوف أحمد على وعلى منازع سليمان بالحبس مع الشغل لمدة سنتين مما أسند إليه والزمته المصاريف الجنائية .
ثالثاً : بمعاقبة كل من : علاء جاد عبد العظيم عمر وعبد العال فريد نور الدين والسيد جلال العاصى حسن وأحمد هاشم أحمد محمد والقاوى العتريس القاوى وأحمد محمد على سليمان ونور الدين فريد عبد العال وعلاء عبد الشافى محمود وعبد حمدي عثمان السمان وسهرى حسين عبد اللاه وفريد عكاشة أحمد محمود بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مما أسند إليه والزمته المصاريف الجنائية .

رابعاً : بمعاقبة : على عبد الرؤوف حمدى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مما أسند إليه ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطين والزمته المصاريف الجنائية .

خامساً : بمعاقبة : فصاد أبو المجد السيد بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ مائة جنيه عما أسند إليه ومصادرة السلاح الناري والذخائر المضبوطين والزمته المصاريف الجنائية .

سادساً : ببراءة كل من رجب عنتر فرج الله بخيت ومصطفى عبد الحميد محمد وفريد الحاوى محمود عبد الباقي ومحمود أحمد محمد على وعبد نور الدين محمد وعلاء محمد أحمد واسماعيل إبراهيم طنطاوى وكليب عبد العزيز على وشعبان على إبراهيم بخيت والصدام مصطفى عبد البارى ومحمد أبو الوفا زيان أحمد والسيد عبد الحليم حمدى وعبد الخالق رشاد وأحمد محمد وإبراهيم أحمد على وعبيد عبد الغنى خليفة وكمال كامل على وقاروق محمد على وعلاء قاروق محمد على مما نسب إليه.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة الثلاثاء ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ م بذات الهيئة عدا السيد الأستاذ مدحت نور الدين وكيل النيابة.

أمين السر

رئيس المحكمة

٣١- حكم محكمة النقض فى ٣٠ يوليو ٢٠٠١

باسم الشعب - محكمة النقض - الدائرة الجنائية

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ حسن حمزة نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين/ فتحى حجاب وجاب الله محمد جاب الله

وشبل حسن وهانى حنا

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد/ محمود الشريف

وأمين السر السيد/ أشرف محمود

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة

فى يوم الاثنين ٩ من جمادى الاولى سنة ١٤٢٢ هـ الموافق ٣٠ من يونيه سنة ٢٠٠١ م.

أصدرت الحكم الآتى :

فى الطعن المقيم فى جدول النيابة برقم ٥٨٠٦ لسنة ٢٠٠١ وبجدول المحكمة برقم ٥٨٠٦ لسنة ٧١ القضائية.

المرفوع من :

١ - مايز أمين محمد عبد الرحيم

٢ - محمد فوزى شبيب سباق

ضد

النيابة العامة

ومنها

ضد

- | | |
|--|---|
| ٢ - بيبو عياد بطرس. | ١ - كوكو عياد بطرس. |
| ٤ - بهيج محب اسكندر وشهرته " صموئيل " . | ٣ - رومانى منير شلبى. |
| ٦ - سمير لمعى جيد. | ٥ - عادل بطرس شاكر. |
| ٨ - باسيلوس كامل لبيب. | ٧ - متى شكرى شنوده |
| ١٠ - سمعان مفيد خليل. | ٩ - سمير كامل لبيب. |
| (مطعون ضدهم) | ١١ - صموئيل فريد مساك |
| ١٣ - عاطف غبريال عطية. | ١٢ - ميخائيل بقطر ابو اليمين وشهرته " ايمن " . |
| ١٥ - جبرائيل عدلى غبريال. | ١٤ - فايز سليم شكر الله. |
| ١٧ - جمال عياد بطرس. | ١٦ - الفولى جيد الفولى. |
| ١٩ - فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته " هطل " . | ١٨ - جرجس عوض سلوانى. |
| ٢١ - رفعت الديب ارسل. | ٢٠ - فيكتور لبيب شنوده. |
| ٢٣ - جلال رسمي حبشى الشهير " بجلال البطلان " . | ٢٢ - رافت الديب ارسل. |
| ٢٥ - سامى شاكرا بشاى وشهرته " بيبو شاكر بشاى " . | ٢٤ - رمسيس بخيت عبد الملاك. |
| ٢٧ - رفعت الديب ارسل وشهرته " حمام " . | ٢٦ - سعيد سوريال جرجس سعيد. |
| ٢٩ - فوميل سدرار سيفين. (مطعون ضدهم) | ٢٨ - دميان وليم بشير. |
| ٣١ - أيوب ولسن نان. | ٣٠ - باسيليوس عبد الملاك سيفين وشهرته " بانود " . |
| ٣٣ - السر ملموص نخنوخ. | ٣٢ - ناجح بطرس شاكر. |
| ٣٥ - يوسف فوزى حكيم. | ٣٤ - جمال مفيد خليل. |
| ٣٧ - نور فوزى حكيم. | ٣٦ - عاطف فوزى حكيم. |
| ٣٩ - فايز عوض احمد حسين. | ٣٨ - جمال عزيز منصور. |
| ٤١ - عبد الناصر عوض احمد حسين. | ٤٠ - فوزى عوض احمد حسين. |
| ٤٣ - خالد عبد المبدى القط. | ٤٢ - جمال عبد المبدى القط. |
| ٤٥ - ياسر شرف الدين يوسف. | ٤٤ - الضبع عبد الكريم سباق. |

- ٤٦ - نجم الدين يوسف عبد الرحيم.
 ٤٨ - طارق شرف الدين يوسف.
 ٥٠ - محمد جاد السيد زهران.
 ٥١ - محيي الدين يوسف عبد الرحيم.
 ٥٣ - لطفى احمد حسن.
 ٥٥ - أيمن السنوسى صديق.
 ٥٧ - ممدوح ماهر عبد الله.
 ٥٩ - فصاد حفنى محمد.
 ٦١ - محمد فصاد حفنى وشهرته "حمادة".
 ٦٣ - خليفة رفاعى صادق.
 ٦٥ - صابر عبد الغنى عبد الله زرزور.
 ٦٧ - خيرى موسى عبد الله.
 ٦٨ - احمد احمد صابر عسران.
 ٧٠ - جبريل محمد السيد الاقرع.
 ٧٢ - محمد طاهر محمد عبد الله.
 ٧٤ - معلوى فهمى معلوى.
 ٧٦ - محمد امين حامد ابو زيد.
 ٧٨ - على احمد ماحى.
 ٨٠ - راضى السيد محمد عرنوط.
 ٨٢ - محمود السيد محمد عرنوط.
 ٨٤ - محمد احمد حسن.
 ٨٦ - اسعد ابو الوفا السيد.
 ٨٨ - شريف حسيب محمود.
 ٩٠ - عبيد نظير عبيد.
 ٩٢ - ابو العلا احمد عبد العال.
 ٩٤ - مايز امين محمد عبد الرحيم.
 ٩٦ - صلاح محمد السيد وشهرته "عبد الرحيم الاقرع".
- ٤٧ - شمس الدين عبد المعبود زهران.
 ٤٩ - عصام نصر الدين يوسف.
 (مطعون ضدهم)
 ٥٢ - صابر على عبد العال.
 ٥٤ - حسن احمد حسن.
 ٥٦ - ممدوح سعد الدين يوسف.
 ٥٨ - سعد خلف حفنى محمد.
 ٦٠ - احمد فصاد حفنى وشهرته "هشام".
 ٦٢ - محمد عجور محمد ابراهيم.
 ٦٤ - صابر عسران محمد.
 ٦٦ - جابر عبد الغنى عبد الله زرزور.
 (مطعون ضدهم)
 ٦٩ - فتوح كمال السمان احمد.
 ٧١ - علاء جاد الرب عثمان.
 ٧٣ - عبود موسى عبد الله.
 ٧٥ - عز الدين يوسف عبد الرحيم.
 ٧٧ - محمود محمد عبد الله وشهرته "محمود ابو صبيح".
 ٧٩ - خلف محمود العك.
 ٨١ - الجرو السيد محمد عرنوط.
 ٨٣ - جلال عبد الغنى محمد عرنوط.
 ٨٥ - عنتر مدنى عبد المجيد وشهرته "عنتر الجزائر".
 ٨٧ - اشرف حسيب محمود.
 ٨٩ - ابراهيم محسن عابدين. (مطعون ضدهم).
 ٩١ - ابو الحمد نظير عبيد وشهرته "حمدان".
 ٩٣ - الفنجري عبده شاكر معلوى وشهرته "الصغير".
 ٩٥ - محمد فوزى شبيب سباق.

ومن

- ١ - غطاس فهمى مقار.
 ٢ - فوزية شهيد اسحاق. (مدعين بالحقوق المدنية)
 ٣ - بهجه ذكى بشاى.
 ٤ - اسم غير مقروء.

ضد

- ١ - ممدوح ماهر عبد الله.
 ٢ - خليفة رفاعى صادق.
 ٣ - خلف محمود العك.
 ٤ - صابر عسران محمد. (مطعون ضدهم)
 ٥ - احمد صابر عسران.
 ٦ - معلوى فهمى معلوى.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة "المطعون ضدهم" فى قضية الجناية رقم ٢٠٠٠ دار السلام (المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٣٦ لسنة ٢٠٠٠ سوهاج) بوصف انهم فى يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٩ ويومى ٢، ٣ من شهر يناير سنة ٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج.

فى يوم الجمعة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٩

اولاً : المتهمون من الاول حتى الثامن والثلاثين :

إشتركوا واخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على اشخاص واموال المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين اسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة "أسياخ حديدية وعصا" وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع عملهم به الجرائم الآتية :

١- نهبا البضائع والأمتعة المملوكة للمجني عليه محمود سليم احمد وآخرين وكان ذلك بالقوة الإجبارية على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- أتلفوا عمدا المحال التجارية والاكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع المملوكة للمجني (باقى السطر غير

مقروء) منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً.
٣- المتهمون من الثاني عشر حتى الخامس عشر : أحدثوا بمحمود سليم احمد عمداً مع سبق الإصرار الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوماً بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على التعدي على أى مسلم وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى انهالوا عليه ضرباً مستعملين فى ذلك "عصا" حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة الواردة بالبند أولاً.

ثانياً : المتهمون من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين :

اشتركوا واخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أموال المسيحين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع عملهم به الجريمة الآتية :
اتلفوا عمداً المحال التجارية والبضائع المملوكة للمجنى عليهم رافت الديب أرسل واخرين وقد ترتب على ذلك أضرار مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً.

فى يوم الأحد ٢ من يناير سنة ٢٠٠٠ :

أولاً : المتهمون من الأول حتى الخامس :

فقرة غير مقروءة.

١- شرعوا فى قتل كل من محمد رجب محمد والسباعى عبد المقصود محمود والنميرى (سطر غير مقروء) الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتل أى مسلم واعدوا لهذه الغرض أسلحة نارية ونخائر وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإراحتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج.

٢- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية "بنادق آلية".

٣- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها إن إحرارها.

ثانياً : المتهمون من الخامس والربعين وحتى الثالث والتسعين :

اشتركوا واخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسيحين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وحالة كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة "عصى وآلات حديدية" وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع عملهم به الجرائم الآتية :

(١) المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين :

(أ) قتلوا واثل الضبع ميخائيل حبيب عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر، وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمون يشدون من أزهرهم قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترفت وارتطت بهذه الجناية جنائية أخرى وجنحة وهى انهم فى ذات الزمان والمكان سألوا البيان :

وضعوا النار عمداً فى محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً بمسكن المجنى عليه الضبع ميخائيل حبيب على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي. الأمر المنطبق عليه نص المادة ٢٥٢/١ عقوبات.

(ب) سرقوا المبلغ النقدي والنقولات المبينة وصفاً وقيمة وقدرا بالتحقيقات والمملوكة للضبع ميخائيل حبيب وكان ذلك من مسكنه. الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٧/٣ أولاً وخامساً من قانون العقوبات.

(٢) المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والربعين :

(أ) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة (ثلاثة بنادق آلية).

(ب) أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرارها.

(٣) المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين أيضاً والمتهم الحادي والخمسين :

سطر غير مقروء

الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - وقد إفتربت بهذه الجناية إخرتان جنائتان هي انهم فى ذات الزمان والمكان سألوا البيان :

وضعوا النار عمداً فى محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ببعض محتويات مسكني المجنى عليه سالف

الذكر على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي الأمر المطبق عليه نص المادة ١/٢٥٢ من قانون العقوبات. سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفاً بالتحقيقات والمملوكة للمجني عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجته منال ظريف فارس بأن اقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية ونخائر أطلقوا داخله عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتل مقاومتها فتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات آلام المنطبق عليه نص المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات.

(٤) المتهم الحادي والخمسون :

- أ- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً "بندقية آلية".
ب- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

(٥) المتهمون من الثاني والخمسون حتى الخامس والخمسين :

(١) قتلوا بونا القمص جبرائيل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزرها قاصدين جميعاً من ذلك فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هي انهما في ذات الزمان والمكان سالفى البيان:

شرعوا في قتل مريم قسطنطين شنودة عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها واعدوا لهذه الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزرها قاصدين جميعاً من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو مداركه المجنى عليها بالعلاج.

شرعوا في قتل صباح قسطنطين شنودة عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها واعدوا لهذه الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب.

وضعوا النار عمداً في محل مسكون بان سكبوا مادة معجلة على الاشتعال داخله وأوصلوا به مصدرا حراري على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣، ٢٣١، ٢٣٤/٢، ١/٢٥٢ من قانون العقوبات.

(٦) المتهمون من الثاني والخمسين حتى الرابع والخمسين :

- أ- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية " ثلاث بنادق آلية ".
ب- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.

(٧) المتهم الخامس والخمسين :

سطر غير مقروء.

(٨) المتهم السادس والخمسون :

(١) قتل عبد المسيح محروس اسكندر عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن اظفروا به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. وقد اقترنت بهذه الجناية أخرى هي انه في ذات الزمان والمكان سالفى البيان :

قتل سامية عبد المسيح محروس اسكندر عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن ظفر بها حتى أطلق عليها (سطر غير مقروء) فأحدث بها الإصابات الموصوفة لصفة التشريحية والتي أودت بحياتها الأمر المنطبق على نصوص المواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات.

(ب) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً "بندقية آلية".

(ج) أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

(٩) المتهم السابع والخمسون :

(١) شرع في قتل صفوت لبيب شنوده عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا

الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا نخل لإرابته فيه وهو مداركه المجنى عليه بالعلاج.

(ب) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً " بندقية آلية " .

(ج) أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

(١٠) فقرة غير مقروءة

(١) قتلوا مهراً لبيب شنوده عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر ولقافات من القماش المشتعل وما أن ظفروا به حتى (سطر غير مقروء) النيران قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية واقتربت بها وتلتها جنايات أخرى هي إنها في ذات المكان والزمان سألني البيان :

١- وضعوا النار عمداً في محل مسكون بأن اعدوا لهذا الغرض لقافات من القماش المشتعل وألقوا بها داخل مسكن المجنى عليه على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي.

٢- شرعوا في قتل صفوت لبيب شنوده عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث وستون عدة أعيرة نارية ألقى باقي المتهمون لقافات من القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجنى عليه مهراً لبيب شنوده قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا نخل لإرابتهم فيه وهو مداركه المجنى عليه بالعلاج.

٣- شرعوا في قتل سعاد موريح محارب ورفعت الضبع عزيز ونان جوده عبد المسيح والأمير مهراً لبيب وماجد مهراً لبيب وعاطف غزالي بالامون ومريم صابر فؤاد عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بهم بشرفه وداخل مسكن المجنى عليه مهراً لبيب شنوده حتى أطلق عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث وستون عدة أعيرة نارية وألقى باقي المتهمون القماش المشتعلة داخل المسكن قاصدين جميعاً من ذلك قتلهم وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا نخل لإرابتهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناة الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١

(١١) المتهمان الثامن والخمسون والثالث وستون :

١- أحرزوا بغير ترخيص سلاحين ناريين (بندقيتين آليتين).

٢- أحرزوا نخائر مما تستعمل على السلاحين سألني البيان دون أن يكون مرخصاً لهما بحيازتهما أو إحرازهما.

(١٢) المتهمون من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين :

١- قتلوا تادرس لاوندی تادرس ونصر تادرس لاوندی عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأجسام صلبة واقتحموا مسكنهما وما أن ظفروا بهما بدخله حتى انهالوا ضرباً بالأجسام الصلبة على رأس المجنى عليه الأول أطلق المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون عدة أعيرة نارية على المجنى عليه الثاني قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما وقد اقتربت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني البيان :

(سطر غير مقروء)

للمجنى عليهم سألني الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجة وابنة المجنى عليه الأول بأن اقتحموا مسكنهم بالقوة شاهرين الأسلحة النارية والأجسام الصلبة أطلقوا عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك شل مقاومتهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من إكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٤/١ من قانون العقوبات.

(١٣) المتهمون من الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون :

١- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية).

٢- أحرزوا نخائر مما تستعمل على السلاحين سألني البيان دون أن يكون مرخصاً لهما بحيازتهما أو إحرازهما.

(١٤) المتهمون الرابع والستون والثامن والستون أيضاً والرابع والسبعون :

أ- قتلوا وهيب جرجس حنا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر واقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايتين أخريتان هي انهما في ذات الزمان والمكان سألني البيان :

(١) شرعوا في قتل عنتر وهيب جرجس حنا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر واقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله لإرابتهم فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج.

لحممخ وضعوا النار عمداً في محل معد للسكنى بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ذو لهب مكشوف بمحتويات الحظيرة الملحقة بمسكن المجني عليهما سألني الذكر على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ١/٢٥٢ من قانون العقوبات.

ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية).

ج - فقرة غير مقروءة.

(١٥) المتهمون الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون أيضاً ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين :

أ- سرقوا النقولات المبيتة وصفاً بقيمة بالأوراق والملوكة للمجني عليه نبيل سامى سيف وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مخازنه حالة حمل المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون أسلحة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة وأذ حاول منعهم انهال عليه المتهم الخامس والسبعون ضرباً بعضاً قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجني عليه على النحو المبين بالتقرير الطبي.

ب- وضع النار عمداً في المخازن الملوكة للمجني عليه سالف الذكر بأن أشعلوا فيها النيران على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي.

(١٦) المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون :

أ- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية).

٢- أحرزوا نخائر مما تستعمل على السلاحين سألني البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتهم أو إحرازهم.

(١٧) المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضاً والمتهم التاسع والسبعون:

أ- قتلوا عادل غطاس فهمي عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي واعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام ما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من تابع الطعن رقم ٧١/٥٨٠٦ ق ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني البيان :

١ - قتلوا حليم فهمي مقار وأشرف حليم فهمي مقار والأمير حليم فهمي مقار وزكريا حليم فهمي مقار وميسون غطاس فهمي وجابر سدرار سعيد ورفعت زغلول جابر عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي واعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقرير سألني التشريحية والتي أودت بحياتهم.

٢ - شرعوا في قتل إيمان حليم فهمي ومرقص رشدي جندى عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي واعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليهما حتى أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلتهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرابتهم فيه هو مداركه المجني عليهما بالعلاج. الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ (كلمات غير مقروءة)

ب - أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية).

ج - أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سألني البيان دون أن يكون مرخصاً (كلمات غير مقروءة).

(١٨) المتهمون من الثامن حتى الرابع والثمانين:

١ - قتلوا عمداً ظريف قديس عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أنهالوا عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضرباً بالعصى على رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من أزهرما قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

ب - قتلوا عاطف عزت زكى عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أنهالوا عليه ضرباً بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات التي أودت بحياته. واقتربت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألوا الذكر.

سرقوا الدابتين المبيتين وصفاً بالأوراق والملوكتين لسميعة حافظ السايح بالإكراه الواقع عليها بأن استوقفوها وأنهلوا عليها ضرباً بالعصى قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الإكراه أثر الجروح على النحو المبين بالتقرير الطبي الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات.

ج - قتلوا معوض شنودة معوض عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أنهالوا عليه ضرباً بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

(١٩) المتهم الثاني والأربعون أيضاً والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون:

شروعوا في قتل المجني عليهما معوض شنودة معوض وعزيز شفيق عطا الله عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي من المسيحيين وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التي تقل المجني عليهما حتى أجبروهما على النزول منها وأنهالوا عليهما ضرباً بالعصى قاصدين جميعاً من ذلك قتلتهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا نخل لإراقتهم فيه هو مداركة المجني عليهما بالعلاج.

(٢٠) المتهمون الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضاً:

سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية المبينة وصفاً وقدراً بالأوراق والملوكة للمجني عليه صفوت توفيق حبيب وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مسكنه عنوة.

لا يقرأ .
الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.

(٢١) المتهم الرابع والستون أيضاً:

(٢٢) المتهم الرابع والستون أيضاً والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون:

سرقوا الأغنام والدابة والمنقولات المبينة وصفاً بقيمة بالأوراق ، الملوكة لعدي (لا يقرأ).

(٢٣) المتهم التاسع والثمانون

سرق المبلغ النقدي والدابة والمنقولات المبينة وصفاً بقيمة وقدراً بالأوراق والملوكة للمجني عليها سمار شرقاوى ونيس وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليها بأن اقتحم وبض المتجهرين ومسكنها بالقوة وأنهال ضرباً بعضها على رأسها قاصداً من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجني معليها على النحو المبين بالتقرير الطبي.

(٢٤) المتهمان التسعون والحادي والتسعون:

سرقا الدراجات البخارية والمنقولات المبينة وصفاً وقدراً بالأوراق والملوكة للمجني عليه ميلاد بخيت رزق الله وآخرين من المخزن الخاص به وذلك بطريق الكسر على النحو المبين بالتحقيقات.

(٢٥) المتهمان الثاني والتسعون والثالث والتسعون:

ألتفا عمداً منقولات مملوكة للغير بأن وضعوا النار في السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٠٣٨ والملوكين للمجني عليهما إدوارد حسنى هابيل وممدوح حتى هابيل والسيارة رقم ٤٢٥٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ والملوكين للمجني عليه نصر فهمي حكيم وترتب على ذلك ضرر مالي لكل

منهم تزيد قيمته على خمسين جنيتها.

ثالثاً: (١) المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون:

اشتركا وآخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسيحيين وكان ذلك باستعمالهم القوة والعنف حالة كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وقد وقعت تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية: /

(١) قتلاً أيمن حشمت حمدي عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتل أي مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووقفاً بالطريق العام انتظاراً لمرور أي منهم وما أن شاهدا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى استقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون لمطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجني عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية جنابة أخرى هى أنهما فى ذات الزمان .

سطر غير مقروء.

شرعاً فى قتل كل من راتب أحمد على وعزت إبراهيم على وعادل جابر عبد المجيد عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقد العزم على قتل أي مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووقفاً بالطريق العام انتظاراً لمرور أي منهم وما أن شاهدا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى استقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون لمطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجني عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا يخل لإرانتها فيه هو مداركة المجني عليهم بالعلاج. " الأمر المنطبق عليه نص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات ."

(٢) المتهم الرابع والتسعون:

أ - أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً "بندقية آلية".

ب - أحرز ذخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه. فى يوم الاثنين ٣ من يناير سنة ٢٠٠٠ :

(أولاً) المتهم الثاني والخمسون أيضاً والمتهم السادس والتسعون:

أ - خطفا بالإكراه المجني عليها منال ظريف فارس بأن استوقفها بالطريق حال حمل المتهم السادس والتسعون سلاحاً نارياً مهددين إياها به قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من خطفها واقتيادها الى مسكن المتهم الثاني والخمسين بمنطقة الزراعات.

ب - أكرها المجني عليها سائلة الذكر بالتهديد بالسلاح الناري سالف البيان على إمضاء سنداً سطر غير مقروء.

ج - شرعاً فى قتل المجني عليها سائلة الذكر عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتا النية وعقد العزم على قتلها وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر بأن اصطحبنا إلى خارج المسكن سالف البيان فى التهمة "أ" وأطلق عليها المتهم السادس والتسعون عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي على النحو المبين بالتحقيقات.

(ثانياً) المتهم السادس والتسعون:

أ - أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن "فرد صناعة محلية".

ب - أحرز ذخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه. وإحالتهم إلى محكمة جنايات سوهاج طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

وادعى كل من غطاس فهمي مقار وفوزية شهيد إسحاق وبهجة زكى بشارى ونعم رياض سعد جرجس وآخرين مدنياً قبل كل من ممدوح ماهر عبد الله وخليفة رفاعى صادق وخلف محمود لعل وصابر عسران محمد وأحمد صابر عسران ومعلوى فهمى معلوى وآخرين بالمبالغ المبنية بالأوراق.

والمحكمة المذكورة قضت غائباً بالنسبة للمتهمين أرقام ١٦، ٢٩، ٣٦، ٥٧، ٦١، ٧٩ وحضورياً للباقين فى ٥ فبراير سنة ٢٠٠١ عملاً بالمواد ٢٣٨/١، ٢٤٤/١، ٣٦١/٢، من قانون العقوبات والمواد ٦، ١، ٥/٢٦، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والقسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق به مع أعمال المادتين ١٧، ٣٢/٢ من قانون العقوبات أولاً: بمعاقبة فايز أمين محمد عبد الرحيم بالسجن لمدة عشر سنوات عن تهم الإتلاف العمدي وإحراز سلاح ناري "بندقية آلية ونخيرة" ثانياً: بمعاقبة كمل من : مايز أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق بالحس مع الشغل لمدة

سنتين باعتبار أن التهمتين المنسوبتين إليهما قتل وإصابة خطأ.

ثالثاً: بإلزام المحكوم ضدّهما بالمصاريف الجنائية.

رابعاً: ببراءة كل من سألقي الذكر من تهمة الاشتراك في التجمهر.

خامساً: بمعاينة كل من أبو العلا أحمد عبد العال والفنجرى عبده شاكر معلوى وشهرته "الصغير" بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة إتلاف السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٠٣٨ سوهاج وبإلزامهما بالمصاريف الجنائية.

سادساً: ببراءة كل من سألقي الذكر من تهمة إتلاف السيارة رقم ٤٢٠٢٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ والاشتراك في التجمهر والجرائم التي حدثت خلاله عن يوم ٧ من فبراير سنة ٢٠٠٠ قتل بمنزله الكائن في طريق ترعة الخيام الذي يقع بالقرب من الزراعات في الناحية الغربية لقرية الكشح ويبعد منزله مسافة حوالي ٢٠ متر عن منزل وائل الضبع

سابعاً: ببراءة كل من كوكو عياد بطرس وييبو عياد بطرس ورومانى منير شلبى وبهيج محب إسكندر وشهرته "صموئيل" وعادل بطرس شاكر وسمير لمعى جيد ومنى شكرى شنودة وباسيليوس كامل لبيب وسمير كامل لبيب وسمعان مفيد خليل وصموئيل فريد مساك وميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته "أيمن" وعاطف غبريال عطية وفايز سليم شكر الله وجبرائيل ع دلى غبريال والفولى جيد الفولى وجمال عياد بطرس وجرجس عوض سلوانى وفوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته "هطل" وفكتور لبيب شنوده ورفعت الديب أرسل ورافت الديب أرسل وجلال رسمى حبشى الشهير "بحلال البطلان" ورمسيس بخيت عبد الملك وسامى شاكر بشاى وشهرته "ببىو شاكر بشاى" وسعيد سوريل جرجس سعيد ورفعت أديب أرسل وشهرته "حمام" ودميان وليم بشير وفوميل سدراك سيفين وباسيليوس عبد الملك سيفين وشهرته "بانود" وأيوب ولسن نان وناجح بطرس شاكر والنسر ملموحى نخنوج وجمال مفيد خليل ويوسف فوزى حكيم وعاطف فوزى حكيم ونور فوزى حكيم وجمال عزيز منصور وفايز عوض أحمد وفوزى عوض أحمد حسين وعبد الناصر عوض أحمد حسين وجمال عبد المبدى القط وخالد عبد المبدى القط والضبع عبد الكريم سباق وياسر شرسف الدين يوسف ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وشمس الدين عبد المعبود زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نصر الدين يوسف ومحمد جاد السيد زهران ومحيى الدين يوسف عبد الرحيم موصابر على عبد العال ولطفى أحمد حسن وحسن أحمد حسن وأيمن السنوسى صديق وممدوح سعد الدين يوسف وممدوح ماهر عبد الله وسعد خلف حفنى محمد وفصاد حفنى محمد وفصاد حفنى محمد ومأحمد فصاد حفنى وشهرته "هشام" ومحمد فصاد حفنى وشهرته "حمادة" ومحمد عجوز ابراهيم وخليفه رفاعى صادق وصابر عسران محمد ومصابر عبد الغنى عبد الله زرزور وجابر عبد الغنى عبد الله زرزور وخيرى موسى عبد الله وأحمد جابر عسران وفتوح كمال السمان أحمد ومجبريل محمد السيد الأقرع وعلاء جاد الرب عثمان ومحمد طاهر محمد عبد الله وعبود موسى عبد الله ومعلوى فهمى معلوى وعزك الدين يوسف عبد الرحيم ومحمد أمين حامد أبو ريد ومحمود محمد عبد الله وشهرته "محمود أبو صبيح" وعلى أحمد ماهر وخلف محمود العك وراضى السيد محمود عرنوط والجرو السيد محمد عرنوط ومحمود السيد محمد عرنوط وجلال عبد الغنى محمد عرنوط ومحمد أحمد حسين وعنتر مدنى عبد المجيد وشهرته "عنتر الجزار" وأسعد أبو الوفا السيد واشرف حسيب محمود وشريف حسيب محمود وابراهيم محسن عابدين وعبيد نظير عبيد وابو الحمد نظير عبيد وشهرته "حمدان" وصلاح محمد السيد وشهرته "عبد الرحيم الأقرع" مما نسب إليهم. ثامناً: بعدم قبول دعاوى المدنية وإلزام رافعيها كل فيما يخصه بمصاريفها.

فطعنّت النيابة العامة والاستاذ / أحمد جاد الكريم المحامى نيابة عن المحكوم عليهما ٩٤، ٩٥ والاستاذ ميشيل بسادة اسكاروس المحامى نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية كل من فوزية شهيد اسحاق ونعمة رياض سعد جرجس وغطاس فهمى مقار وبهجة زكى بشاى فى هذا الحكم بطريق النقض النيابة العامة فى ٢٠ من فبراير سنة ٢٠٠١ والثانى فى ١٧ من مارس سنة ٢٠٠٠ والآخر فى

سطر غير مقروء .

وقدّمت ثلاث مذكرات بأسباب الطعن الاولى من النيابة العامة فى ١٨ من فبراير سنة ٢٠٠١ موقعاً عليها من محام عام بها والثانية عن المحكوم عليهما ٩٤، ٩٥ فى ١٧ من مارس سنة ٢٠٠١ موقعاً عليها من الاستاذ/ عجيبى اسحق المحامى والثالثة - من المدعين بالحقوق المدنية - فى ٥ من أبريل سنة ٢٠٠١ موقعاً عليها من الاستاذ/ عجيبى زكى عجيبى المحامى.

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة.
أولاً: عن الطعن المقدم من المحكوم عليهما - مايز أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق.
حيث أن المحكوم عليهما - مايز أمي محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق - وفق ما أفصحت عنه

النيابة العامة لم يتقدما لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضي بها عليهما قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنهما فيتعين الحكم بسقوطه.
ثانياً: عن الطعن المقدم من النيابة العامة:

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابياً بالنسبة للمطعون ضدهم السادس عشر والتاسع والعشرين والسادس والثلاثين والسابع والخمسين والواحد والستين والتاسع والسبعين إلا أنه لما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت للنيابة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يكون جائزاً.

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر فى القانون حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المطعون ضدهما الرابع والتسعين والخامس والتسعين بتهمة القتل والإصابة الخطأ وببراءة جميع المطعون ضدهم من تهمة الاشتراك فى التجمهر الذى كان الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسلمين والمسيحيين والتهمة التي وقعت من بعضهم تنفيذاً لهذا التجمهر وهى القتل العمد والشروع فيه وإحراز أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص والحريق العمد والسرقة بالإكراه والإتلاف والضرب استناداً إلى الشك فى أدلة الإثبات قد أنطوى على الفساد الاستدلال والقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الأسباب التي ساقها الحكم لأطراح هذه الأدلة غير سائغة ولا تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها إذ أن عدم إقصاء مأمور الضبط القضائي عن مصدر تحرياته لا ينال من جديتها كما أن تأخر المجني عليهم فى الإبلاغ عن وقائع الإتلاف وعدم امتلاك بعضهم ثمة ممتلكات ومبالغة البعض الآخر فى تقدير قيمة التلفيات وتناقض أقوال الشهود بمحضر جمع الاستدلال وتحقيقات النيابة مع الدليل الفنى واختلاط الحابل بالنابل لا يستتبع الشك فى أقوالهم ، كما أن عدم معقولة الاتهام وشيوعه وكيديته وعدم ضبط المتهمين أثناء ارتكابهم الواقعة وعدم ضبط الوسائل التي استعملت فى الحادث لا يؤدي إلى نفي الاتهام عنهم. هذا إلى أن الحكم لم يعي بمناقشة الأدلة المادية والفنية المتمثلة فى معابنات النيابة العامة وتقارير مصلحة الطب الشرعي، والعوض القانوني ولم يعرض لبعض أقوال المجني عليهم الدالة على ارتكاب بعض المطعون ضدهم لبعض الجرائم المسندة إليهم مما يدل على أن المحكمة أصدرت حكماً بغير تمحيص لعناصر الدعوى وأدلتها والإحاطة بظروفها عن بصر وبصيرة هذا فضلاً عن أن المحكمة قد أدانت المطعون ضدهما الرابع والتسعين والخامس والتسعين بجريمتي القتل والإصابة الخطأ اللتين لم تردا فى أمر الحالة بدلا من جريمتي القتل العمد والشروع فيه المسندة إليهما كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أدلة الإدانة فى حق المتهمين الثاني والتسعين والثالث والتسعين والرابع والتسعين والخامس والتسعين بالنسبة لجرائم إحراز سلاح ناري ونخبرته بغير ترخيص والقتل والإصابة الخطأ والإتلاف.

أورد تقرير وأدلة الاتهام التي ساقته النيابة العامة ثم برر قضاءه ببراءة المتهمين سالفى الذكر من تهمة الاشتراك فى التجمهر وببراءة باقي المتهمين من جميع التهم المسندة إليهم استناداً إلى الشك فى ثبوت الاتهام تأسيساً على عدم الاطمئنان إلى الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات لتأخرهم فى الإبلاغ ولأن شهادتهم لم تأت على وجه الجزم واليقين واختلاط الحابل بالنابل ولتناقض أقوالهم بمحضر الاستدلال وتحقيقات النيابة العامة وتناقضها مع الدليل الفنى وللاطمئنان إلى أقوال شهود النفي ولعدم الاطمئنان إلى التحريات لجهالة مصدرها وللمبالغة فى تقدير قيمة التلفيات وثبوت عدم امتلاك بعض المجني عليهم ثمة ممتلكات وعدم العثور على المضبوطات وعدم ضبط المتهمين والأدوات المستعملة فى الحادث واستبعاد النيابة العامة لبعض المتهمين الذين وردت أسمائهم على لسان شهود الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً ، والمراد بالتسبب المعبر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم فى عبارة عامة معماة أو وضعه فى صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، كما أنه من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلته الريبة فى صحة عناصر الإثبات ، كما أنه من المقرر كذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطرحها لها إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشهود فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها من عدمه وإن كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أغفل الواقعة المنسوبة إلى المطعون ضدهم فلم يبينها وأطرح

أدلة الاتهام التي ساققتها النيابة على ثبوتها بتبرير غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما ترتب عليه ذلك بأن القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة أو المرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصياً بما نقلوه إليه وبصدق ما نقله عنهم من معلومات وكان لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته ومن ثم فلا محل للاستناد إلى عدم إفصاح الضابط عن مصدر تحرياته في القول بعدم جدية هذه التحريات. لما كان ذلك ، وكان تأخر الشهود في الإبلاغ عن وقائع الإلتلاف وعدم امتلاكهم ثمة ممتلكات أو سلعتهم في نفس الشيء سطر غير مقروء.

وعدم تطابقها مع الدليل الفني لا يؤدي في الاستدلال السليم إلى إطراح أقوالهم كما أن الدفع بعدم معقولية الاتهام وشيوعه وكيديته وعدم ضبط المتهمين أثناء ارتكابهم الواقعة وعدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث لا ينفي ثبوت الوقائع المسندة إلى المطعون ضدهم.

هذا إلى أن الحكم لم يوضح ماهية الظروف التي خلص منها إلى أن الواقعة تنبئ عن اختلاط الحابل بالنابل ولم يبين ما هو المقصود من تلك العبارة المرسلة على هذه الصورة المبهمة المجهلة ولم يصفح عن سنده في القول بقيامها حتى يتضح وجه استدلاله بها على البراءة . فإن ذلك كله ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير إحاطة بظروف الدعوى وتمحيص لأدلتها ومن ثم فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال.

هذا إلى أن الحكم لم يعن بمناقشة الأدلة المادية والفنية المتمثلة في معاينات النيابة العامة وعملية العرض القانوني وتقارير مصلحة الطب الشرعي . كما لم يعرض لأدلة الثبوت التي قامت في حق بعض المطعون ضدهم الدالة على إسهامهم فيما وقع من جرائم والمتمثلة في أقوال صفوت توفيق حبيب وميلاد بخيت رزق الله ومنال ظريف فارس . فإن كل ذلك ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير إحاطة بظروف الدعوى وتمحيص لأدلتها مما يصم الحكم بعيب القصور في التسبيب.

وحيث إنه لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ومن فإن مصلحتها في الطعن المائل قبل المطعون ضدهما الرابع والتسعين والخامس والتسعين تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانتهم. لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أدان المطعون ضدهما الرابع والتسعين والخامس والتسعين بجريمتي القتل والإصابة الخطأ التين لم تردا في أمر الإحالة بدلاً من جريمتي القتل العمد والشروع فيه المسمنتين إليهما. وكان التخيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من القتل العمد والشروع فيه ألي قتل وإصابة خطأ ليس مجر تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المطعون ضدهما في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إليهما لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل والإصابة الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق المطعون ضدهما في الدفاع. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه. لما كان ما تقدم ، وكانت التهم المنسوبة للمطعون ضدهم والجرائم التي دين بها المحكوم عليهم أبو العلاء أحمد عبد العال والفنجرى عبده شاكر معلوى وشهرته الصغير وماير أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق تلتقي جميعاً في صعيد واحد فإن نقض الحكم بالنسبة لكل منهم يقتضي نقضه بالنسبة لجميع التهم والجرائم لأن إعادة المحاكمة بالنسبة لهم وما تجر إليه أو تنتهي عنده تقتضي لوحدة واقعات الدعوى ولحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث بالنسبة للمطعون ضدهم والمحكوم عليهم سالف الذكر في جميع نواحيها دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

ثالثاً: عن الطعن المقدم من المدعين بالحقوق المدنية:

وحيث إن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى المدنية يعد منهيلاً للخصومة على خلاف ظاهرة مادام أن مأل طرح الدعوى المدنية على المحكمة المدنية هو الحكم برفضها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون حائزاً.

وحيث إن مما ينهه المدعون بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بعدم قبول دعواه المدنية رغم توافر عناصرها في حق المطعون ضدهم من خطأ وضرر وعلاقة سببية ما يعينه ويستوجب نقضه.

وحيث إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستند وسائل التحقيق الممكنة ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية

على المحكمة المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم ولأن حق المحكمة الجنائية فى الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز سطر غير مقروء.

بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أساس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية القاضى المدنى ٠٠٠٠ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضدهم من التهم المسندة إليهم لعدم ثبوتها وكان لازم ذلك حتماً القضاء برفض الدعوى المدنية إعمالاً لنصوص القانون وقواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائياً أمام المحاكم المدنية - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظام قضى بعد. سطر غير مقروء.

فى حقيقة عدم ألى المحكمة المدنية المختصة فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية بالنسبة إلى الطاعنين ولباقى المدعين بالحقوق المدنية نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة. بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

فلهذه الأسباب

ثانياً: بقبول طعن النيابة العامة والمدعين بالحقوق المدنية شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعاً والمحكوم عليهم أبو العلا أحمد عبد العال والفتجى عبده شاكر معلأوى وشهرته "الصغير" ومايز أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق والمدعين بالحقوق المدنية جميعاً وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى

٣٢- حكم محكمة جنايات سوهاج بعد نقض الحكم للمرة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

محكمة جنايات سوهاج

المشكلة علناً برئاسة السيد الأستاذ المستشار / لطفى سالمان سالم رئيس المحكمة وبحضور السيدين المستشارين / على حسين نصر وأحمد محمود عبد الوهاب المستشارين بمحكمة استئناف أسيوط .

وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا

والسيد الأستاذ / أشرف هلال

والسيد الأستاذ / محمد حسنى بشرى وكيل النيابة .

أمين السر

والسيد / محمود فرغلى

أصدرت الحكم الآتى:-

في قضية النيابة العامة رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ دار السلام (٢٣٦ لسنة ٢٠٠٠ كلى جنوب سوهاج)

ضد

- ١- كوكو عياد بطرس
- ٢- بيبو عياد بطرس
- ٣- رومانى منير شلبى
- ٤- بهيج محب اسكندر وشهرته صموئيل
- ٥- عادل بطرس شاكر
- ٦- سمير لمعى جيد
- ٧- متى شكرى شنوده
- ٨- باسليوس كامل لبيب
- ٩- سمير كامل لبيب
- ١٠- سمعان مفيد خليل
- ١١- صموئيل مريد مساك
- ١٢- ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن
- ١٣- عاطف غبريال عطيه
- ١٤- فايز سليم شكر الله
- ١٥- جبرائيل عدلى غبريال
- ١٦- القولى جيد القولى
- ١٧- جمال عياد بطرس
- ١٨- جرجس عوض سلوانس
- ١٩- فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته هطل
- ٢٠- فيكتور لبيب شنوده
- ٢١- رفعت الديب أرسل
- ٢٢- رأفت أديب أرسل
- ٢٣- جلال رسمى حبشى وشهرته جلال البطلان
- ٢٤- رمسيس بخيت عبد الملاك
- ٢٥- سامى شاكر بشاى وشهرته بيبو شاكر بشاى
- ٢٦- سعيد سوريال جرجس سعيد
- ٢٧- رفعت أديب أرسل وشهرته حمام
- ٢٨- دميان وليم بشير
- ٢٩- فوميل سدراك سيفين
- ٣٠- باسيليوس عبدالملاك سيفين وشهرته بانود
- ٣١- أيوب ولسن نان
- ٣٢- ناجح بطرس شاكر
- ٣٣- النسر ملموص نخنوخ
- ٣٤- جمال مفيد خليل
- ٣٥- يوسف فوزى حكيم
- ٣٦- عاطف فوزى حكيم
- ٣٧- نور فوزى حكيم
- ٣٨- جمال عزيز منصور
- ٣٩- فايز عوض أحمد حسين
- ٤٠- فوزى عوض أحمد حسين
- ٤١- عبد الناصر عوض أحمد حسين
- ٤٢- جمال عبد المبدى القط
- ٤٣- خالد عبد المبدى القط
- ٤٤- الضبع عبد الكريم سباق
- ٤٥- ياسر شرف الدين يوسف
- ٤٦- نجم الدين يوسف عبد الرحيم
- ٤٧- شمس الدين عبد المعبود زهران
- ٤٨- طارق شرف الدين يوسف
- ٤٩- عصام نصر الدين يوسف
- ٥٠- محمد جاد السيد زهران
- ٥١- محى الدين يوسف عبد الرحيم
- ٥٢- صابر على عبد العال
- ٥٣- لطفى أحمد حسن
- ٥٤- حسن أحمد حسن
- ٥٥- أيمن السنوسى صديق
- ٥٦- ممدوح ماهر عبد الله
- ٥٧- فصاد حنفى محمد
- ٥٨- سعد خلف حنفى محمد
- ٥٩- محمد فصاد حنفى وشهرته حماده
- ٦٠- أحمد فصاد حنفى وشهرته هشام
- ٦١- خليفة رفاعى صادق
- ٦٢- محمد عجور محمد ابراهيم
- ٦٣- صابر عبد الغنى عبد الله زرزور
- ٦٤- صابر عسران محمد
- ٦٥- جابر عبد الغنى عبد الله زرزور
- ٦٦- جابر عبد الغنى عبد الله زرزور

- ٦٧- خيرى موسى عبد الله
٦٩- فتوح كمال السمان
٧١- علاء جاد الرب عثمان
٧٣- عيود موسى عبد الله
٧٥- عز الدين يوسف عبد الرحيم
٧٧- محمود محمد عبد الله وشهرته محمود ابو صبيح
٧٩- خلف محمود العك
٨١- الجرو السيد محمد عرنوط
٨٢- جلال عبد الغنى محمد عرنوط
٨٥- عنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزائر
٨٧- أشرف حسيب محمود
٨٩- ابراهيم محسن عابدين
٩١- أبو الحمد نظير عبيد وشهرته حمدان
٩٣- الفنجرى عبده شاكر معلوى وشهرته الصغير
٩٥- محمد فوزى شبيب سابق
حضر المتهمون جميعاً عدا أرقام ٠١٩٠٣٥٠٥٧٠٧٩٠٩٣
ويوسف فوزى حكيم ، ممدوح ماهر عبد الله ، وخلف محمود العك والفنجرى عبده شاكر معلوى وشهرته الصغير وتدعى مديناً / سعاد مريس محاتب قبل المتهمين أرقام ٠١٩٠٣٥٠٥٧٠٧٩٠٩٣
وولد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الاتعاب وتدعى مديناً / منال ظريف فارس قبل المتهمين أرقام ٤٥٠٤٦٠٤٧٠٤٨٠٤٩٠٥٠٠٥١
الاتعاب ويدعى مديناً / الضبع ميخائيل حسيب قبل المتهمين أرقام ٤٥٠٤٦٠٤٧٠٤٨٠٤٩٠٥٠٠٥١
وولد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الاتعاب وتدعى مديناً / سميحة حافظ السايح قبل المتهمين أرقام ٨٠٠٨١٠٨٢٠٨٣٠٨٤
ويدعى مديناً / غطاس فهمى مقار قبل المتهمين أرقام ٥٧٠٦٣٠٧٩
التعويض المدنى المؤقت و الاتعاب وتدعى مديناً / بهجة ذكى شان قبل المتهمين أرقام ٥٧٠٦٣٠٧٩
ألفين وولد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الاتعاب وتدعى مديناً / فوزية شهيد أسحق قبل المتهمين أرقام ٥٧٠٦٣٠٧٩
الاتعاب وتدعى مديناً / كاملة سيدهم عوض قبل المتهم رقم ٥٦ بمبلغ ٢٠٠١ ج ألفين وولد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الاتعاب وتدعى مديناً / نعمه رياض سعد قبل المتهمين أرقام ٦٤٠٦٨٠٧٤ بمبلغ ٢٠٠١ ج ألفين وولد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الاتعاب
وحضر الدفاع عن المدعيين بالحق المدنى الأستاذان محمد صلاح الدين فراج (المحامى) فتحى خير (المحامى)
عن الأستاذ ميشيل بسادة (المحامى) الموكل بتوكيلات سابقة الاثبات
وحضر للدفاع مع المتهمين من رقم (١) الى رقم (٣٨) عدا الغائب منهم الأستاذ / فتحى خير (المحامى) موكل
وحضر للدفاع مع المتهم رقم (١٣) الأستاذان محب عبد اللطيف (المحامى) وهانى وليم (المحامى) الموكلان
وحضر للدفاع مع المتهمين من رقم (١) الى (٣٨) أيضاً الأستاذ الدكتور / مأمون سلامة (المحامى) الموكل عدا الغائب منهم
وحضر أيضاً للدفاع مع المتهمين أرقام ٣٦٠٣٧٠٣٨٠٣١ الأستاذان/ وديع نصحى الجزيرى وأرمانيوس بشارة (المحاميان) المنتدبان من قبل المحكمة
وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٤٠٦٠٨٠٩٠١٨ الأستاذ/ ماهر رشوان (المحامى) الموكل
وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ١٠٢٠١٠٠١٧٠٢٦٠٣٤ الأستاذ/ حليم أنسى حليم (المحامى) الموكل
حضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٣٠٠٣٢٠٣٣٠٣٤٠٣٦٠٣٧٠٣٨٠١٤٠١٥٠١٦٠١٧٠١٨٠١٩٠٢٠٠٢١٠٢٢٠٢٣٠٢٤٠٢٥٠٢٦٠٢٧٠٢٨٠٢٩٠٣٠٠٣١٠٣٢٠٣٣٠٣٤٠٣٥٠٣٦٠٣٧٠٣٨٠٣٩٠٤٠٠٤١٠٤٢٠٤٣٠٤٤٠٤٥٠٤٦٠٤٧٠٤٨٠٤٩٠٥٠٠٥١٠٥٢٠٥٣٠٥٤٠٥٥٠٥٦٠٥٧٠٥٨٠٥٩٠٦٠٠٦١٠٦٢٠٦٣٠٦٤٠٦٥٠٦٦٠٦٧٠٦٨٠٦٩٠٧٠٧١٠٧٢٠٧٣٠٧٤٠٧٥٠٧٦٠٧٧٠٧٨٠٧٩٠٨٠٠٨١٠٨٢٠٨٣٠٨٤٠٨٥٠٨٦٠٨٧٠٨٨٠٨٩٠٩٠٠٩١٠٩٢٠٩٣٠٩٤٠٩٥٠٩٦٠٩٧٠٩٨٠٩٩٠١٠٠
وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٤٠٥٠٦٠١٤٠١٨ الأستاذ أرمانيوس بشارة (المحامى) الموكل
وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٤٥٠٤٦٠٤٧٠٥٠٠٥١٠٥٦٠٦٤٠٦٥٠٦٥٠٦٦٠٦٦٠٦٧٠٦٧٠٦٨٠٦٨٠٦٩٠٧٠٧١٠٧٢٠٧٢٠٧٣٠٧٣٠٧٤٠٧٥٠٧٦٠٧٧٠٧٨٠٧٨٠٧٩٠٨٠٠٨١٠٨٢٠٨٣٠٨٤٠٨٥٠٨٦٠٨٧٠٨٨٠٨٩٠٩٠٠٩١٠٩٢٠٩٣٠٩٤٠٩٥٠٩٦٠٩٧٠٩٨٠٩٩٠١٠٠
الكريم (المحامى) الموكل
وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٩٢٠٩٤٠٩٥٠٩٦٠٩٧٠٩٨٠٩٩٠١٠٠
٩٢٠٩٤٠٩٥٠٩٦٠٩٧٠٩٨٠٩٩٠١٠٠
عبد البر مصطفى (المحامى) الموكل

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة وشهادة من شهد المرافعة الشفوية ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً

حيث اتهمت النيابة العامة المذكورين بعلية لانهم في يوم ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ ويومي ١ / ٣ / ٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج

في يوم الجمعة ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ :-

أولاً :- المتهمون من الأول حتى الثامن والثلاثين :-

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها إحداث الموت إذا أستعملت بصفة أسلحة (أسيخ حديدية وعصى) وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الأمنية :-

١- نهبوا البضائع والأمتعة المملوكة للمجنى عليهم محمود سليم أحمد وآخرين وكان ذلك بالقوة الإجبارية على النحو المبين بالتحقيقات

٢- أتلّفوا عمداً المحال التجارية والأكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع المملوكة للمجنى عليهم سالفى الذكر وجعلوها غير صالحة للاستعمال وقد ترتب على ذلك أضراراً مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً

٣- المتهمون من الثاني عشر حتى الخامس عشر:-

-- أحدثوا بمحمود سليم أحمد عمداً مع سبق الإصرار والأصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على التعدي على أى مسلم وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضرباً مستعملين فى ذلك عصى حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة الواردة بالبند أولاً

ثانياً:- المتهمون من التاسع والثلاثين حتى الرابع والاربعين :-

أشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه إرتكاب جرائم الاعتداء على أموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجريمة الآتية:-

أتلّفوا عمداً المحال التجارية والبضائع المملوكة للمجنى عليهم رأفت الديب أرسل وآخرين وقد ترتب على ذلك أضراراً مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً

--- فى يوم الأحد ١ / ٢ / ٢٠٠٠ :-

أولاً :- المتهمون من الأول حتى الخامس :-

- أشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه إرتكاب جرائم الاعتداء على المسلمين وكان ذلك بأستعمالهم القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية :-

١- شرعوا فى قتل كل من محمد رجب محمد والسباعى عبد المقصود محمود والنميرى يونس عباس وعبد الرحمن محمد عبد الرحيم وأحمد حمدي عبد الحميد عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتل أى مسلم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لاندخل لرايتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج

٢- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (بنادق آلية)

٣- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو أحرارها.

ثانياً؛ المتهمون من الخامس والاربعين وحتى الثالث والتسعين:

اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه إرتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص واموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وحال كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت إذا أستعملت بصفة أسلحة (عصى وآلات حديدية) وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية

١- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين:-

أ- قتلوا وائل الضبع ميخائيل حبيب عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والاربعين حتى

السابع والأربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعا من ذلك قتله فأخذوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. وقد أقرت وأرتبطت بهذه الجناية جنابة أخرى وجنحة وهي أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان:- وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن أوصلوا مصدرا حراريا بمسكن المجنى عليه الضبع ميخائيل حبيب على النحو المبين بتقرير العمل الجنائى الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٢٥٢ عقوبات سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات المبينة وصفا وقيمة وقدرًا بالتحقيقات والملوكة للضبع ميخائيل حبيب وكان ذلك من مسكنه " الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٧/أولا وخامسا من قانون العقوبات "

ب- المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين :-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مشخنة (ثلاث بنادق آلية) أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرزها

٢- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين أيضا والمتهم الحادى والخمسين:-

أ- قتلوا مددوح نصحى صادق عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وأقتحموا عليه مسكنه وما أن ظفروا به حتى أنهال المتهم الحادى والخمسون على رأسه وصدره بجسم البندقية الآلية التى كانت بحوزته حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعا من ذلك قتله وأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد أقرت بهذه الجناية جنائتان أخريتان هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالف البيان :- وضعوا النار عمدا فى محال مسكون بأن أوصلوا مصدرا حراريا ببعض محتويات مسكن المجنى عليه سالفى الذكر على النحو المبين بتقرير العمل الجنائى

الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٢٥٢ من قانون العقوبات

سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفا بالتحقيقات والملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجته منال ظريف فارس بأن أقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية ونخائر وأطلقوا داخله عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات

ب- المتهم الحادى والخمسون:-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشخنا (بندقية آلية)

أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته وأحرزه

٣- المتهمون من الثانى والخمسين حتى الخامس والخمسين:-

أ- قتلوا بونا القمص جبرائيل عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عيارا ناريا حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعا من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها

وقد أقرت بهذه الجناية وتلتها جنائيات أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان :-

شرعوا فى قتل مريم قسطنطين شنوده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عيارا ناريا حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعا من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارائته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج

شرعوا فى قتل صباح قسطنطين شنوده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارائتهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب

وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن سكبوا مادة معجلة على الاشتعال داخله وأدخلوا بها مصدر حرارى على النحو المبين بتقرير العمل الجنائى

الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٣٤، ٢٣١، ٢٣٠، ٤٦، ٤٥/١ من قانون العقوبات

ب- المتهمون من الثانى والخمسين حتى الرابع والخمسين:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)

أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرزها

ج - المتهم الخامس والخمسون:-

أحرز أداة (آلية حديدية) مما تستخدم فى الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لأحرازها مسوغ

٤- المتهم السادس والخمسون:-

١ - قتل عبد المسيح محروس أسكندر عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

وقد أقرنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان :-

قتل سامية عبد المسيح محروس أسكندر عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفر بها حتى أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها

الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٣٤، ٢٣١، ٢٣٠، ٢ من قانون العقوبات

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا من بندقية آلية

ج - أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

٥- المتهم السابع والخمسون:-

أ- شرع فى قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لاندخل لارادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

ج - أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

٦- المتهمون من الثامن والخمسين حتى الثالث والستين:-

أ- قتلوا مهران لبيب شنوده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر ولقافات من القماش المشتعلة داخل مسكنه فطالته النيران قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية وأقرنت بها وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات المكان والزمان سالفى البيان:-

وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن أعدوا لهذا الغرض لقافات من القماش المشتعل وألقوا بها داخل مسكن المجنى عليه على النحو المبين بتقرير العمل الجنائى

شرعوا فى قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقى باقى المتهمين لقافات القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجنى عليه مهران لبيب شنوده قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لاندخل لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج

شرعوا فى قتل سعاد مورييس محارب ورفعت الضبع عزيز ونان جودة عبد المسيح والأمير مهران لبيب وماجدة مهران لبيب وعاطف غزالى بلامون ومريم صابر فؤاد عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بهم بشرفة وداخل مسكن المجنى عليه مهران لبيب شنوده حتى أطلق عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقى باقى المتهمين لقافات القماش المشتعلة داخل المسكن قاصدين جميعا من ذلك قتلهم وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لاندخل لارادتهم فيه وهو عدم لحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناة

الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٣٤، ٢٣١، ٢٣٠، ٤٦، ٤٥، ٢/٢٥٢ من قانون العقوبات

ب- المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون:-

أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريين (بندقيتين آليتين)

أحرزا نخائر مما تستعمل على السلاحين سالفى البيان دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتهما أو أحرازهما

المتهمون من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين:-

أ- قتلوا تادرس لاوندى تادرس وناصر تادرس لاوندى عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأجسام صلبة وأقتحموا مسكنهما وما أن ظفروا بهما بداخله حتى انهالوا ضربا بالأجسام الصلبة على رأس المجنى عليه الأول وأطلق المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون عدة أعيرة نارية على المجنى عليه الثانى قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقريرى الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما *

وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سافى البيان:-
سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات المبينة وصفا وقيمة وقدرًا بالتحقيقات والملوك للمجنى عليهما سافى الذكر
وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على زوجة وابنه المجنى عليه الأول بأن اقتحموا مسكنهم بالقوة شاهرين
الأسلحة النارية والأجسام الصلبة وأطلقوا عدة أعيرة قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة
من الاكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات
الأمر المنطبق عليه بنص المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات

ب - المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثالث والسبعون:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سافلة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرزها

٧- المتهمون الرابع والستون والثامن والستون أيضا والرابع والسبعون:-

أ- قتلوا وهيب جرجس حنا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض
أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بدخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية
قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته
وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنائتان أخرتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سافى البيان:-
شرعوا في قتل عنتر وهيب جرجس حنا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا
لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بدخله حتى أطلقوا عليه عدة
أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب
لاندخل لأرابتهم فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج

وضعوا النار عمدا في محل معد للسكن بأن أوصلوا مصدرا حراريا ذو لهب مكشوف بمحتويات الحظيرة
الملحقة بمسكن المجنى عليهما سافى الذكر على النحو المبين بتقرير العمل الجنائي *
الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٤٥، ٤٦، ٢٥٢/١ من قانون العقوبات

ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)

ج- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سافلة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرزها *

٨- المتهمون الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون أيضا ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين:-

أ- سرقوا المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق الملوك للمجنى عليه نبيل سامى سيف وكان ذلك بطريق
الاكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مخازنه حالة حمل المتهمين الخامس والستين والثاني والسبعين والثامن
والسبعين أسلحة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة نارية وأذ حاول منعهم أنهال عليه المتهم الخامس والسبعون
ضربا بعضا قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقة والفرار
بالمسروقات وقد ترك ذلك الاكراه أثر جروح بالمجنى عليه على النحو المبين بالتقرير الطبي
ب- وضعوا النار عمدا في المخازن الملوك للمجنى عليه سافى الذكر بأن أشعلوا فيها النيران على النحو
المبين بتقرير العمل الجنائي

ج - المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سافلة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرزها *

٩- المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضا والمتهم التاسع والسبعون:-

أ- قتلوا عادل غطاس فهمى عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى
مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى
عليه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياته

وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنائيات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سافى البيان:-
قتلوا حليم فهمى مقار وأشرف حليم فهمى مقار والأمير حليم سدرار سعيد ورفعت زغلول جابر عمدا مع
سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة
نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية
قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم
شرعوا في قتل أيمن حليم فهمى ومرفق رشدى جندى عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية
وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق
العام وما أن ظفروا بالمجنى عليهم حتى أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهما

الاصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارانتهم فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج
الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٤، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠/٢ من قانون العقوبات
ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)
ج- أحرزوا نائثر مما تستعمل على الأسلحة النارية سائلة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو
أحرازها

١٠- المتهمون من الثمانين حتى الرابع والثمانين:-

أ- قتلوا عمدا ظريف قديس عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضربا بالعصى على رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من أذرعهم قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

ب- قتلوا عاطف عزت ذكى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضربا بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات التي أدت الى وفاته

أقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هي أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر:-

سرقوا الدابتين المبيتتين وصفا وقيمة بالأوراق والملوكتين لسميحة حافظ السايح بالأكراه الواقع عليها بأن أستوقفوها وأنهالوا عليها ضربا بالعصى قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الأكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الأكراه أثر جروح على النحو المبين بالتقرير الطبى الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات

ج- قتلوا معوض شنوده معوض عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضربا بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

١١- المتهم الثانى والأربعون أيضا والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون :-

شرعوا فى قتل المجنى عليهما معوض شنودة معوض وعزیز شفيق عطا الله عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى من المسيحين وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التي تقل المجنى عليهما حتى أجبروهما على النزول منها وأنهالوا عليهما ضربا بالعصى قاصدين جميعا من ذلك قتلتهما فأحدث بهما الاصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارانتهم فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج

١٢- المتهمون الرابع والستون والسايح والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضا :-

أ- سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية المبيتة وصفا وقدرها بالأوراق والملوكة للمجنى عليه صفوت توفيق حبيب وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع عليه بأن أقتحموا مسكنه عنوة وأشهر المتهم الرابع والستون سلاحا ناريا قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات

ب- المتهم الرابع والستون أيضا:-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بنندقية آلية)

١٣- المتهم الرابع والستون أيضا والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون :-

سرقوا الأغنام والدابة والمنقولات المبيتة وصفا وقيمة بالأوراق والملوكة لعدلى لبيب جرجس وكان ذلك من مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات

١٤- المتهم التاسع والثمانون:-

سرق المبلغ النقدى والدابة والمنقولات المبيتة وصفا وقيمة وقدرها بالأوراق والملوكة للمجنى عليهما سمار شرقاوى ونيس وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع عليها بأن أقتحم وبعض المتجمهرين مسكنها بالقوة وأنهال ضربا بعضا على رأسها قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الأكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الأكراه أثر جروح بالمجنى عليها على النحو المبين بالتقرير الطبى .

١٥- المتهمان التسعون والحادى والتسعون:-

سرقوا الدرجات التجارية والمنقولات المبيتة وصفا وقدرها بالأوراق والملوكة للمجنى عليه ميلاد بخيت رزق الله

وأخرين من المخزن الخاص به وذلك بطريق الكسر على النحو المبين بالتحقيقات

١٦- المتهمان الثانى والتسعون والثالث والتسعون :-

أثقفوا عمدا منقولات مملوكة للغير بأن وضعوا النار فى السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٠٣٨ والملوكتين للمجنى عليهما أدوارد حسنى هابيل وممدوح حسنى هابيل والسيارة رقم ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ والملوكتين للمجنى عليه نصر فهمى حكيم وترتب على ذلك ضرر مالى لكل منهم تزيد قيمته على خمسين جنيها

ثالثاً :- المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون :-

أشتركا وأخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسيحيين وكان ذلك باستعمالهم القوة والعنف حالة كون بعضهم حاملين (أسلحة نارية) وقد وقعت تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية :-

١- قتلًا أيمن حشمت حمدي عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتل أى مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا ووقفا بالطريق العام أنتظارا لمرور أى منهم وما أن شاهدوا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى أستقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون بمطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد أقرنت بهذه الجناية جنائية أخرى هى انهما فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان :-

شرعا فى قتل كل من راتب أحمد على وعزت إبراهيم على وعادل جابر عبد المجيد عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا ووقفا بالطريق العام أنتظارا لمرور أى منهم وما أن تشاهدوا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى أستقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون لمطاردة السيادة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخله فأصاب المجنى عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لاندخل لارادتهما فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج الأمر المنطبق عليه نص المواد ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٤٦، ٤٥/٢ من قانون العقوبات

٢- المتهم الرابع والتسعون :-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بنندقية آلية)

أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

فى يوم الاثنين ١/٣/٢٠٠٠م

المتهم الثانى والخمسون أيضا والمتهم السادس والتسعون :-

١- خطفا بالإكراه المجنى عليها منال ظريف فارس بأن أستوقفها بالطريق حال حمل المتهم السادس والتسعون سلاحا ناريا مهددين أياها به قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من خطفها وأقتيادها الى مسكن المتهم الثانى والخمسون بمنطقة الزراعات

٢- أكرها المجنى عليها سالف الذكر بالتهديد بالسلاح الناري سالف البيان على أمضاء سندنا موجدا لدين على النحو المبين بالتحقيقات.

٣- شرعا فى قتل المجنى عليها سالفة الذكر عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتا النية وعقدوا العزم على قتلها وإعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر بأن أصطحبها الى خارج المسكن سالف البيان فى التهمة ٢ قاصدين من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى على النحو المبين بالتحقيقات *

٤- المتهم السادس والتسعون :-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخنة (فرد صناعة محلية)

أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه وأمر السيد الأستاذ المستشار المحامى العام بأحالة الدعوى الى هذه المحكمة لمعاقبة المتهمين طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة

وبجلسات المحاكمة التى بدأت من جلسة ٣/١١/٢٠٠١ م الى جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٣ م نظرت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحاضر جلساتها.

*** المحكمة ***

بعد تلاوة أمر الأحالة ومطالعة الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة

من حيث أن النيابة العامة أتهمت :-

- ١- كوكو عياد بطرس
- ٣- روماني منير شلبي
- ٥- عادل بطرس شاكر
- ٧- متى شكرى شنوده
- ٩- سمير كامل لبيب
- ١١- صموئيل مريد مساك
- ١٣- عاطف غبريال عطيه
- ١٥- جبرائيل عدلى غبريال
- ١٧- جمال عياد بطرس
- ١٩- فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته هطل
- ٢١- رفعت الديب أرسل
- ٢٣- جلال رسمى حبشى وشهرته جلال البطلان
- ٢٥- سامى شاكر بشاى وشهرته بيبو
- ٢٧- رفعت أديب أرسل وشهرته حمام
- ٢٩- فوميل سدراك سيفين
- ٣١- أيوب ولسن نان
- ٣٣- النسر ملموص نخنوخ
- ٣٥- يوسف فوزى حكيم
- ٣٧- نور فوزى حكيم
- ٣٩- فايز عوض أحمد حسين
- ٤١- عبد الناصر عوض أحمد حسين
- ٤٣- خالد عبد المبدى القط
- ٤٥- ياسر شرف الدين يوسف
- ٤٧- شمس الدين عبد المعبود زهران
- ٤٩- عصام نصر الدين يوسف
- ٥١- محى الدين يوسف عبد الرحيم
- ٥٣- لطفى أحمد حسن
- ٥٥- أيمن السنوسى صديق
- ٥٧- ممدوح ماهر عبد الله
- ٥٩- قصاد حنفى محمد
- ٦١- محمد قصاد حنفى وشهرته حماده
- ٦٣- خليفة رفاعى صادق
- ٦٥- صابر عبد الغنى عبد الله زرزور
- ٦٧- خيرى موسى عبد الله
- ٦٩- فتوح كمال السمان
- ٧١- علاء جاد الرب عثمان
- ٧٣- عبود موسى عبد الله
- ٧٥- عز الدين يوسف عبد الرحيم
- ٧٧- محمود محمد عبد الله وشهرته محمود ابو الصبيح
- ٧٩- خلف محمود العك
- ٨١- الجرو السيد محمد عرنوط
- ٨٣- جلال عبد الغنى محمد عرنوط
- ٨٥- عنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار
- ٨٧- أشرف حسيب محمود
- ٨٩- ابراهيم محسن عابدين
- ٩١- أبو الحمد نظير عبيد وشهرته حمدان
- ٩٣- الفنجري عبده شاكر معلوى وشهرته الصغير
- لأنهم فى يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ م يومى ١/٣/٢٠٠٠
- ٢- بيبو عياد بطرس
- ٤- بهيج محب أسكندرية وشهرته صموئيل
- ٦- سمير لمعى جيد
- ٨- باسليوس كامل لبيب
- ١٠- سمعان مفيد خليل
- ١٢- ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن
- ١٤- مازن سليم شكر الله
- ١٦- الفولى جيد الفولى
- ١٨- جرجس عوض سلوانس
- ٢٠- فيكتور لبيب شنوده
- ٢٢- رافت أديب أرسل
- ٢٤- رمسيس بخيت عبد الملاك
- ٢٦- سعيد سوريال جرجس سعيد
- ٢٨- دميان وليم بشير
- ٣٠- بسليوس عبدالملاك سيفين وشهرته بانود
- ٣٢- ناجح بطرس شاكر
- ٣٤- جمال مفيد خليل
- ٣٦- عاطف فوزى حكيم
- ٣٨- جمال عزيز منصور
- ٤٠- فوزى عوض أحمد حسين
- ٤٢- جمال عبد المبدى القط
- ٤٤- الضبع عبد الكريم سباق
- ٤٦- نجم الدين يوسف عبد الرحيم
- ٤٨- طارق شرف الدين يوسف
- ٥٠- محمد جاد السيد زهران
- ٥٢- صابر على عبد العال
- ٥٤- حسن أحمد حسن
- ٥٦- ممدوح سعد الدين يوسف
- ٥٨- سعد خلف حنفى محمد
- ٦٠- أحمد قصاد حنفى وشهرته هشام
- ٦٢- محمد عجور محمد ابراهيم
- ٦٤- صابر عسران محمد
- ٦٦- جابر عبد الغنى عبد الله زرزور
- ٦٨- أحمد صابر عسران
- ٧٠- جبرئيل محمد السيد الاقارع
- ٧٢- محمد طاهر محمد عبد الله
- ٧٤- معلوى فهمى معلوى
- ٧٦- محمد أمين حامد أبو زيد
- ٧٨- على أحمد ماحى
- ٨٠- راضى السيد محمد عرنوط
- ٨٢- محمود السيد محمد عرنوط
- ٨٤- محسن أحمد حسين
- ٨٦- أسعد أبو الوفا السيد
- ٨٨- شريف حسيب محمود
- ٩٠- عبيد نظير عبيد
- ٩٢- أبو العلاء أحمد عبد العال
- ٩٤- صلاح محمد السيد وشهرته عبد الرحيم الاقارع

بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج

فى يوم الجمعة الموافق ١٢/٣١/١٩٩٩ م:-

أولاً :- المتهمون من الأول حتى الثامن والثلاثين:-

اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت اذا استعملت بصفة أسلحة (أسياخ حديدية وعصى) وقد وقعت فيهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية:-

١- نهبوا البضائع والامتنعة المملوكة للمجنى عليه محمود سليم أحمد وآخرين وكان ذلك بالقوة الاجبارية على النحو المبين بالتحقيقات

٢- اتلفوا عمدا المحال التجارية والاكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع المملوكة للمجنى عليهم سالفى الذكر وجعلوها غير صالحة للاستعمال وقد ترتب على ذلك اضراراً مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيها

٣- المتهمون من الثانى عشر حتى الخامس عشر:-

أحدثوا بمحمود سليم أحمد عمدا مع سبق الاصرار الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على التعدى على أى مسلم وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضربا مستعملين فى ذلك عصى حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة الواردة بالبند أولا

ثانياً :- المتهمون من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين:-

اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود

من التجمهر مع علمهم به الجريمة الآتية:-

اتلفوا عمدا المحال التجارية والبضائع المملوكة للمجنى عليهم رافت أديب أرسل وآخرين وقد ترتب على ذلك اضراراً مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيها

فى يوم الأحد الموافق ١/٢/٢٠٠٠ :-

أولاً :- المتهمون من الأول حتى الخامس:-

اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية:-

١- شرعوا فى قتل كل منه محمد رجب محمد والسباعى عبد المقصود محمود والخيرى يونس عباس وعبد الرحمن محمد عبد الرحيم * وأحمد حمدى عبد الحميد عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتل أى مسلم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لاندخل لارانتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج

٢- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (بنادق آلية)

٣- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو أحرارها

ثانياً : المتهمون من الخامس والأربعين وحتى الثالث والتسعين:-

اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وحاله كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت اذا استعملت بصفة أسلحة (عصى وآلات حديدية) وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم

به الجرائم الآتية:-

١- المتهمون من الخامس والأربعين وحتى الخمسين:-

١- قتلوا وائل الضبيع ميخائيل حبيب عمداً مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بالمجنى عليه *

حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته
وقد اقترنت وأرتبطت بهذه الجناية جنابة أخرى وجنحة وهي أنهم فى ذات الزمان والمكان سافى البيان وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن أوصلوا مصدرا حراريا بمسكن المجنى عليه الضبع ميخائيل حبيب على النحو المبين بتقرير العمل الجنائى
سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات وصفا وقيمة وقدرا بالتحقيقات والملوكة للضبع ميخائيل حبيب وكان ذلك من مسكنه

ب- المتهمون من الخامس والأربعين وحتى السابع والأربعين:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة (ثلاث بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفه البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو أحرارها

٢- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين أيضاً والمتهم الحادى والخمسين:-

أ - قتلوا مدحود نصحى صادق عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وأقتحموا عليه مسكنه وما أن ظفروا به حتى أنهال المتهم الحادى والخمسون على رأسه وصدره بجسم البندقية الآلية التى كانت بحوزته حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعاً من ذلك قتله
فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته
وقد اقترنت بهذه الجناية جنائتان أخريتان هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سافى البيان وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ببعض محتويات مسكن المجنى عليه سالف الذكر على النحو المبين بتقرير العمل الجنائى *
سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفا بالتحقيقات والملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على زوجته منال ظريف فارس بأن اقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية ونخائر وأطلقوا داخله عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك شل مقاومتهم فتمكنوا بتلك الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات

ب- المتهم الحادى والخمسون:-

أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (بندقية آلية)
أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو أحراره
٣- المتهمون من الثانى والخمسين وحتى الخامس والخمسين:-

أ - قتلوا بونه القمص جبرائيل عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعاً من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها
وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنائيات أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سافى البيان شرعوا فى قتل مريم قسطنطين شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعاً من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لاندخل لارائه فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج

شرعوا فى قتل صباح قسطنطين شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لاندخل لارائهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب *

وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن سكبوا مادة معجلة على الاشتعال داخله وأوصلوا بها مصدر حرارى على النحو المبين بتقرير العمل الجنائى

ب- المتهمون من الثانى والخمسين حتى الرابع والخمسين:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)

أحرزوا نخبائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرارها

ج - المتهم الخامس والخمسون:-

أحرز أداة (آلة حديدية) مما تستخدم فى الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لأحرارها مسوغ*

٤ - المتهم السادس والخمسون :-

أ- قتل عبد المسيح محروس أسكندر عمدا مع بيق الأصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخبائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به

الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

وقد أقرنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان

قتل سامية عبد المسيح محروس أسكندر عمدا مع سبق الأصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخبائر وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها

الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها *

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

ج- أحرز نخبائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرارها

٥ - المتهم السابع والخمسون :-

أ- شرع فى قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخبائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به

الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارائه فيه وهو مداركة المجنى عليه

بالعلاج *

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

ج- أحرز نخبائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرارها

٦ - المتهمون من الثامن والخمسين حتى الثالث والستين:-

أ- قتلوا مهران لبيب شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخبائر ولقافات من القماش المشتعل وما أن ظفروا به حتى أطلق المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية على مسكنه فأصابه عيار منها أعجزه عن الحركة وألقى باقى المتهمون

لقافات القماش المشتعلة داخل مسكنه فطالته النيران قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به

الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

وقد تقدمت هذه الجناية وأقرنت بها وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات المكان والزمان سالفى البيان:-

وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بان أعدوا لهذا الغرض لقافات من القماش المشتعل وألقوا بها داخل مسكن المجنى عليه على النحو المبين بتقرير العمل الجنائى

شرعوا فى قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخبائر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقى باقى المتهمين لقافات القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجنى عليه مهران لبيب شنوده قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به

الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة

لسبب لادخل لارائهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج .

شرعوا فى قتل سعد مورييس محارب ورفعت الضبع عزيز ونان جوده عبد المسيح والأمير مهران لبيب وماجدة مهران لبيب وعاطف غزالى بلامون ومريم صابر فؤاد عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخبائر وما أن ظفروا بهم بشرقة ودخل مسكن المجنى عليه مهران لبيب شنوده حتى أطلق عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقى باقى المتهمين لقافات القماش المشتعلة داخل المسكن قاصدين جميعا من ذلك قتلهم وقد أوقف أثر الجريمة

لسبب لادخل لارائهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناة

ب- المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون:-

أحرزا بغير ترخيص سلاحين نارين (بندقيتين آليتين)

أحرزا نخبائر مما تستعمل على السلاحين سالفى البيان دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتهما أو أحرارهما

٧ - المتهمون من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين :-

أ- قتلوا تادرس لوندى تادرس وناصر تادرس لوندى عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخبائر وأجسام صلبة وأقتحموا مسكنها وما أن

ظفروا بهما بدخله حتى أنهالوا ضربا بالأجسام الصلبة على رأس المجنى عليه الأول وأطلق المتهمون الرابع الستون والخامس والستون والثاني والسبعون عدة أعيرة نارية على المجنى عليه الثاني قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما * وقد أقرنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سافى البيان:-
سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات المبنية وصفاً وقيمة وقدرا بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليهما سالفى الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجة وأبنة المجنى عليه الأول بأن أقتحموا مسكنهم بالقوة شاهرين الأسلحة النارية والأجسام الصلبة وأطلقوا عدة أعيرة قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات

ب- المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)
أحرزوا نواثر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرارها

٨- المتهمون الرابع والستون والثامن والستون أيضاً والرابع والسبعون :-

أ- قتلوا وهيب جرجس حنا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونواثر وأقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بدخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. وقد أقرنت بهذه الجناية وتلتها جنايتان أخرتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سافى البيان:-
شروعوا في قتل عنتر وهيب جرجس حنا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونواثر وأقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بدخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة بسبب لاندخل لارابتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج

وضعوا النار عمداً في محل معد للسكنى بأن أوصلوا مصدرا حراريا ذو لهب مكشوف بمحتويات الحظيرة الملحقة بمسكن المجنى عليهما سالفى الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى

ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)

ج- أحرزوا نواثر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرارها

٩- المتهمون الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون أيضاً ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين:-

أ- سرقوا المنقولات المبنية وصفاً وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه نبيل سامى سيف وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أقتحموا مخازنه حالة حمل المتهمين الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون أسلحة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة وأذ حاول منعهم أنهال عليه المتهم الخامس والسبعون ضربا بعضا قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجنى عليه على النحو المبين بالتقرير الطبى
ب- وضعوا النار عمداً في المخازن المملوكة للمجنى عليه سالف الذكر بأن أشعلوا فيها النيران على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى

ج- المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)

أحرزوا نواثر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرارها

١٠- المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضاً والمتهم التاسع والسبعون:-

أ- قتلوا عادل غطاس فهمى عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته *

وقد أقرنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سافى البيان:-

قتلوا حليم فهمى مقار وأشرف حليم فهمى مقار والأمير حليم فهمى مقار وزكريا حليم فهمى مقار وميسون غطاس فهمى وجابى سدرار سعيد ورفعت زغلول جابر عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم

الاصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم
شروعوا فى قتل ايمان حليم فهمى ومرقص رشدى جندى عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية
وعقدوا العزم على قتل اى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق
العام وما أن ظفروا بالمجنى عليهما حتى أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما
الاصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لا رادتهم فيه هو مداركة المجنى
عليهما بالعلاج

ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)

ج- أحرزوا نفاذ مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون ان يكون مرخصا لهم بحياتها أو
أحرازها

١١- المتهمون من الثمانين حتى الرابع والثمانين:-

أ- قتلوا عمداً ظريف قديس عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل اى
مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى
أنهالوا عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضربا بالعصى على رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من
أذنه قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت
بحياته

ب- قتلوا عاطف عزت زكى عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل اى
مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى
أنهالوا عليه ضربا بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الت أدت الى
وفاته

وقد أقررت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر:-

سرقوا الدابتين المبيتين وصفا بالأوراق والملوكتين لسميحة حافظ السايح بالإكراه الواقع عليها بأن أستوقفوها
وأنهالوا عليها ضربا بالعصى قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام
السرقه والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الاكراه أثر جروح على النحو المبين بالتقرير الطبى
ج- قتلوا معوض شنوده معوض عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل اى
مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى
أنهالوا عليه ضربا بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

١٢- المتهم الثانى والأربعون أيضاً والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون:-

شروعوا فى قتل المجنى عليهما معوض شنودى معوض وعزيز شفيق عطالله عمدا مع سبق الاصرار والترصد
بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل اى من المسيحيين وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم
بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التى تقل المجنى عليهما حتى أجبروهما على النزول منها ،، وأنهالوا
عليهما ضربا بالعصى قاصدين جميعا من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الاصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين
وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لا رادتهم فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج

١٣- المتهمون الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضاً:-

أ- سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية المبيتة وصفا وقدرا بالأوراق والملوكة للمجنى عليه صفوت توفيق
حبيب وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مسكنه عنوة وأشهر المتهم الرابع والستون سلاحا
ناريا قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقه والفرار بالمسروقات
ب- المتهم الرابع والستون أيضاً:-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

١٤- المتهم الرابع الستون أيضاً والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون:-

سرقوا الاغنام والدابة والمنقولات المبيتة وصفا بقيمة بالأوراق والملوكة لعدلى لبيب جرجس وكان ذلك من
مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات

١٥- المتهم التاسع والثمانون:-

سرق المبلغ النقدى والدابة والمنقولات المبيتة وصفا بقيمة وقدرا بالأوراق والملوكة للمجنى عليها سمار
شرقاوى ونيس وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليها بأن اقتحم وبعض المتجمهرين مسكنها بالقوة وأنهال
ضربا بعضا على رأسها قاصدا من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقه

مباحث مركز دار السلام والنقيب / شريف سمير منصور معاون مباحث مركز شرطة دار السلام والمقدم / أبو الفضل ثابت أحمد رئيس فرع البحث الجنائي بشرق سوهاج والسباعي عبد المقصود محمود سليمان ، والنميرى يونس عباس ، عبد الرحمن محمود عبد الرحيم ، ومحمد رجب محمد وهب الله ، أحمد حمدي عبد الحميد ، مرقص رشدي جندى ، حنا سلامة ميخائيل ، سامى عبد المسيح محروس أسكندر، سومه عبد المسيح محروس أسكندر ، كاملة سيدهم عوض ، وكليب محروس أسكندر ، منال لطيف فارس ، عصام أبو الفضل أبو القاسم ، عاطف الضبع أرسل سليمان ، مريم قسطنطين شنوده وشهرتها هالة ، صباح قسطنطين شنوده وشهرتها أمل ، قسطنطين شنوده تادرس ، سامية تادرس لوندى ، وداد شفيق قديس ، عنتز وهيب جرجس حنا ، نعم رياض سعد جرجس ، أمال وهيب جرجس ، الضبع سند شاكر ، سميحة حافظ السايح ، مجدى منير مورييس ، رضا شنوده معوض وفايزه جرجس صادق ، عزت أنيس بشاى ، الضبع ميخائيل حبيب ، سلوى سرجيوس بباوى ، أمال سرجيوس بباوى ، سمار شرقاوى ونيس ، نعمه سليم أبراهيم ، عدلى لييب جرجس ، معوض شانودى معوض ، عزيز شفيق عطا الله يوسف ، سمير جاب الله سلامة ، نبيل سامى سيف ، صفوت لييب شنوده ، سعد مورييس محارب ، رفعت الضبع عزيز خليل ، نان جوده عبد المسيح عبيد ، الأمير مهران لييب * والى ما قررته أيمان حليم فهمى مقار (حدث) وما ثبت من معاينة النيابة لمواقع الأحداث والتقارير الطبية الشرعية الخاصة بالمجنى عليهم وتقارير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية وذلك على النحو التالي :-

أولاً : وقائع التجمهر ونهب البضائع وأتلاف المحلات والأكشاك والاعتداء بالضرب والتي وقعت أحداثها في ١٩٩٩/١٢/٣١ :-

حيث قرر الرائد خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشع أنه مساء يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ وحال تواجده بنقطة الشرطة أبلغه الشرطى السرى أحمد عبد ربه محمد من قوة نقطة الشرطة بمشاجرة بشارع بورسعيد بالقرية فتوجه فور الإبلاغ وبصحبه كل من الرائد علاء فراج معاون ضبط بمركز شرطة دار السلام والنقيب أشرف عمارة ضابط مباحث نقطة شرطة الكشع الى مكان الواقعة فشاهد تجمعاً من الاهالى يربو على العشرين شخصاً أمام محل المدعو راشد فهمي منصور وباستطلاع الامر أخبره المتولجين أنه بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩ كانت قد حدثت مشادة كلامية بين راشد فهمي منصور صاحب محل أقمشة بشارع بورسعيد وفايز عوض حسين صاحب عربة خضروات يقف بها بذات الشارع فى مواجهة محل راشدنذلك بسبب طلب الثانى شراء أقمشة من الأول بالأجل ورفض الأخير ذلك ويوم الواقعة توجه كلا من فايز عوض حسين وشقيقه ناصر وفوزى لمعتبة راشد فهمي منصور على رفضه البيع للآول أقمشة بالأجل وتطور الأمر بينهم مما أدى الى حدوث مشاجرة بينهم نتج عنها أصابات سطحية براشد فهمي منصور ونجله أيمن وقد حاول هو ومرافقه تهدئة الموقف وأصطحب أطراف المشادة والمشاجرة الى نقطة الشرطة الا أنهم فوجئوا بكمال عزيز منصور وكوكو عياد بطرس ورومانى منير شلبى يقومون بآثارة المواطنين المتجمعين من المسيحيين بالهتافات المعادية للحكومة المثيرة للمشاعر وقد أدى ذلك الى تجمع عدد كبير من المسيحيين الملاصقة منازلهم لشارع بورسعيد حتى بلغ عددهم حوالى ٥٠٠ خمسائة شخص وردوا ذات الهتافات وعقب ذلك قام هذا الجمع بقذف المحلات التجارية والاكشاك وعربات اليد بشارع بورسعيد بالحجارة وقد أدت تطورات الموقف على النحو سالف الذكر الى آثارة حفيظة الجانب الآخر من المسلمين فبادلهم قذفا بالحجارة وحدث إطلاق للآعيرة النارية غير معروف مصدرها أو مطلقها نتيجة الظلام والأزدحام الشديد وقد أدى ذلك الى حدوث بعض التلفيات بالمحلات التجارية والاكشاك وعربات اليد الموجودة بالشارع سالف الذكر وقد أصيب بأعيرة نارية كلا من مرقص شنوده جرجس وأشرف ميلاد حليم ، وكردى رزق أسحق وقد نقلوا للمستشفى وقد أصطحب معه الى ديوان نقطة الشرطة كل من فايز عوض حسين وفوزى عوض حسين و عبد الناصر عوض حسين وبمناقشتهم شفاهه قرروا له بأنه حال بيع الأول بعض الخضروات من عربته المتواجده أمام محل راشد فهمي منصور حدثت مشادة بينهما بسبب رفض صاحب المحل تولد صاحب العربة بعربته أمام محله وتطور الأمر الى حدوث تماسك بينهما بالأيدي على النحو سالف الذكر وقد قام بضبط كمال عزيز منصور . وأضاف بأنه فى خضم الأحداث سألقة الذكر تقابل مع القس بسادة غبريال عبد المسيح راعى الكنييسة الملاك بقرية الكشع والذي كان متولجداً بمكان الواقعة وطلب منه مساعدته فيه تهدئة الموقف فلم يستجب له وكانت الهتافات المعادية على مسمع ومرأى منه

- وقرر النقيب أشرف محسن منصور عمارة ضابط مباحث مركز شرطة دار السلام ونقطة شرطة الكشع والرائد علاء الدين أبراهيم فراج الضابط بمركز شرطة دار السلام بمضمون ماقرره سابقهما
- وقرر محمود سليم أحمد فرج تاجر خضروات ويملك محل (شادر) بشارع بورسعيد بقرية الكشع وأنه حال تواجده بسكنه قبيل أظفار مغرب يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ سمع بمشاجرة بشارع بورسعيد فهرع الى هناك للأطمئنان على محله بمكان الحادث فشاهد تكسير وأتلاف يجرى بالاكشاك من أشخاص كثيرين لا يعرفهم وحال تواجده أعتدى عليه بالضرب عاطف غبريال عطا بعضا على يده اليسرى فسقط على الأرض فواصل كل

من أنور سليم شكر الله وفصاد عدلى التوت وأيمن بقطر أبو اليمين الاعتداء عليه بالركل بأقدامهم بجسده ثم نهض وقام بالعدو وتوجه بعد ذلك الى قرية البلايش بحرى لدى شخص يدعى خالد مختار محمود حيث قام بعلاجه ومكث طرفه حتى هدأت الأحوال فتوجه الى نقطة الشرطة وقام بالإبلاغ يوم ٢٠٠٠/١/٨ وسئل بتحقيقات النيابة فى ٢٠٠٠/١/٢٢ وإضاف بأنه عندما عاد من رحلته سالفه الذكر وجد محله محطم ولا يعرف من قام بذلك

● وقرر خالد مختار محمود على تاجر خضروات بقرية البلايش بحرى عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة فى ٢٠٠٠/١/٢٣ أن محمود سليم أحمد فرج حضر طرفه عقب مغرب يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١ مصابا بذراعه الأيسر وأخبره بأن أربعة أشخاص مسيحين اعتدوا عليه بالضرب وأن أحدهم يدعى الدكتور عاطف وأن هناك اتلافا بالشوادر والاكشاك بجري فقام بعلاجه

● وقرر السيد دسوقي عابدين بتحقيقات النيابة العامة يوم ٢٠٠٠/١/١٠ بأنه كان متواجدا قبيل أفطار مغرب يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١ بمحله الخشبى (كشك) الذى يبيع به الفاكهة عندما حدثت مشاجرة بين راشد فهيم منصور وفائز حسين عوض وشقيقه فوزى عوض بسبب نهر الأول لسيدة مسلمة كانت تشتري منه أقمشة وسب الدين لها وعلى أثر معاتبة الثانى والثالث له توجه للناحية القبلية من قرية الكشك حيث يقطن أغلب المسيحيين ثم عاد ضمن حوالى ألف شخص من المسيحيين حيث قاموا باتلاف الاكشاك وأطلاق الاعيرة النارية فى الهواء وكان ضمنهم سمير لمعى جيد حيث كان يقود لودر (كلارك) حطم به محله وبعض المحلات الأخرى وضمنهم أيضا القمص بسادة غبريال وكوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو والدكتور جرجس عوض وهؤلاء كانوا يحملون أسلحة نارية آلية يطلقون بها الاعيرة فى الهواء للارهاب وأيضا من يدعى هطل حكيم يحمل عصا ويشترك مع الآخرين فى تكسير واتلاف الاكشاك ولا يعرف من قام بسرقة محله.

● وقرر الديق أحمد عبد العال مراجع حسابات بالوحدة المحلية بقرية الكشك ويمتلك شادر لبيع الفاكهة بالقرية عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ٢٠٠٠/١/١١ أنه عاد الى محله عقب أفطاره مغرب يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ فوجده محطاً وبضاعته منهوية ولم يشاهد من فعل ذلك الا أنه بمكان الواقعة شاهد سمير لمعى جيد يقود آلة رفع (لودر كلارك) بجوار الشادر وكانت الاكشاك المجاورة محطة وشاهد القس جبرائيل عبد المسيح يحمل بندقية آلية وكذا المدعو جمال عدلى التوت وكان معهما حوالى عشرون شخصا لا يعرفهم يقومون بنهب البضائع التى قدر قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج خمسين ألف جنيه ثم عاد وقرر أن جمال عدلى التوت كان يحمل ماسورة حديدية يحطم بها محله وبمواجهته بما ورد بتحقيقات النيابة العامة ومحضر الشرطة المؤرخ ١٩٩٩/١٢/٣١ بشأن خلوها من وجود لمحله أو شادر قال بأنه مستعد لتقديم أوراق تثبت حيازته لمحل تجارى ولم يقدم .

● وقرر هاشم محمد العوال والذى أبلغ يوم ٢٠٠٠/١/١١ وسئل بتحقيقات النيابة العامة ٢٠٠٠/١/١٥ بأنه حال تواجده بالشادر الذى يمتلكه والده بشارع متفرع من شارع بورسعيد ويعمل بتجارة الخضراوات والفاكهة وفى حوالى الساعة الخامسة من مساء يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ سمع أصوات أعيرة نارية من الناحية القبلية حيث يقطن أغلب المسيحيين وشاهد حوالى ١٠٠ استماتة شخص قادمين من تلك الناحية الى حيث توجد الاكشاك والشوادر يطلقون الاعيرة النارية فى الهواء ثم يقومون باتلاف الاكشاك فى طريقهم وعرف منهم كل من فوزى حكيم عبد الشهيد وعادل حكيم عبد الشهيد وكانوا يحملون مواسير حديدية ومعهم فيكتور لبيب شنوده وكان يحمل بندقية آلية ثم عاد وقرر أن فوزى حكيم عبد الشهيد كان أيضا يحمل بندقية آلية وأنه لم يشاهد هؤلاء يقومون بالاتلاف أو إطلاق أعيرة نارية ولأنه يعتقد أنهم كانوا متواجدين لحراسة محال الغلال المملوكة لهم بجوار محله . وقرر أنه اكتشف يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢٤ سرقة البضائع الموجودة بالشادر التى قدرها بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج خمسين ألف جنيه وبمواجهته بخلو محضرى معاينة النيابة العامة والشرطة من ذكر لمحل والده قرر أنه يقع بشارع متفرع من شارع بورسعيد وأن الاتلافات التى وقعت به بسيطة.

● وأبلغ عبد الراضى ابراهيم حجازى فى ٢٠٠٠/١/١٠ أنه يمتلك محلا تجاريا (كشك خشبى) لتجارة الفاكهة والخضراوات بقرية الكشك ، وفى مساء يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١ م تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية واتلاف بالمحلات (الاكشاك) فخرج من محله لاستطلاع الأمر فوجد مجموعة من الأشخاص عرف منهم سمير لمعى الفولى وكان يقود رافعة (كلارك) وبرفقته الدكتور/ عادل نبيه مجلع حاملا بندقية، أدهم بطرس فدان، رمزى جرجس، أنور سليم ، ميخائيل بشارة حبيب ، و عماد عزت عزمى وعاطف غبريال عطيه حيث قاموا جميعا بتحطيم محله (كشكشه) والاكشاك المجاورة وأطلاق الاعيرة النارية وذكر محتويات محله وقدرها بمبلغ ثلاثة آلاف وربعمائة جنيه

● وقرر عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة بذات التاريخ أنه كان متواجدا بمحله فى الخامسة والربع من مساء يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ م وشاهد المشادة التى وقعت أحداثها بشارع بورسعيد بين كل من راشد فهيم وسيد غربية عن قرية الكشك وسب الأول لها ودفعها أرضا وتدخل بعض المسلمين المتواجدين من أصحاب المحلات التجارية فى الموضوع وأنصرف راشد فهيم الى منزله وعودته بعد برهة يسيرة ومعه عدد كبير من

المسيحيين يربو على ٧٠٠ سبعمائة شخص مسلحين بالعصى والأسلحة النارية عرف منهم سمير لمعى والذي كان يقود رافعة أثلف بها الأكشاك وراشد فهم ونجله أيمن وباسوس كامل لبيب ومتى شكرى شنوده وسمير لبيب وزر زور مريد مساك وميخائيل بشارة وعماد عزت عزمى وكانوا يحملون عصى وكل من د • عاطف غبريال ود • عادل نبيه مجلع وأدهم بطرس فدان كانوا يحملون بنادق ومعهم سمعان نصير توفيق ورمزى جرجس حيث قام الجميع بالهتافات ضد الحكومة والدين الإسلامى ثم أطلقوا أعيرة نارية وأثلقوا الأكشاك •

• وقرر جلال عبد المحسن عابدين • عامل زراعى وصاحب فرش لببيع الخضروات والفاكهة بشارع بورسعيد بقرية الكشع أنه كان متواجدا فى الخامسة من مساء يوم الجمعة الموافق ١٢/٣١/١٩٩٩ م يمارس تجارته عندما شاهد مجموعة كبيرة من المسيحيين يربو عددهم على ٧٠٠ سبعمائة شخص بعضهم يحمل أسلحة نارية آلية يطلقون منها الأعيرة فى الهواء للأرهاب والبعض يحمل مواشير حديدية ، وأبصر سمير لمعى جيد يقود آلة رفع (كلارك) يحطم بها الأكشاك الخشبية وكان سمير كامل لبيب ضمن حاملى الأسلحة النارية ومتى شكرى تدمأ وحنا كامل لبيب يقومون بسرقة البضائع وضمنها بضاعته وتحطيم الأكشاك بالمواشير الحديدية وأضاف بأنه توجد خلافات سابقة بينه وبين كل من سمير كامل لبيب وشقيقه حنا والدهما بسبب البيع والشراء وسبق تقديمه بشكرى ضدهم فى هذا الشأن .

• وقرر سالم عبد النصف عبد الرحمن صاحب مقهى بشارع بورسعيد بتحقيقات النيابة العامة فى ٢٠٠٠/١٤/١ وكان قد أبلغ الشرطة فى ٢٠٠٠/١/١١ بأنه كان متواجدا بمقهاه قبيل أظفار مغرب ذلك اليوم الذى شهد تلك الأحداث عندما سمع صوت أعيرة نارية فخرج من مقهاه على أثره لاستطلاع الأمر فشاهد حوالى ٥٠٠ خمسمائة شخص من المسيحيين قادمين من الناحية القبلية يطلقون أعيرة نارية ويقومون بتكسير الأكشاك الخشبية وقذف الحجارة ثم اقتحم مقهاه -وهى عبارة عن كشك خشبى- جاد خله حنا ومع سلاح نارى (بندقية آلية) وهدده به ففر هاربا من مكان الواقعة ولم يشاهد من قام بسرقة المقهى وأضاف بأن المتهم سمير لمعى حطم المقهى بالآلة الرافعة (الكلارك) التى كان يقودها وقد خلت معاينة النيابة العامة والشرطة من ذكر لمقهاه •

• وقرر وأبلغ عبد الرسول أبو الحمد كرشية فى ٢٠٠٠/١/١٦ صاحب عربى يدوية لببيع الفاكهة والخضروات أنه كان متوجدا بجوار عربته وقت الأحداث فسمع صوت أعيرة نارية وشاهد أكثر من ٥٠٠ خمسمائة شخص مسيحي قادمين من الجهة القبلية يهتفون (نحن فداك يا صليب) ويحملون أسلحة نارية ومواشير حديدية ويقومون بقذف الأحجار على العربات والأكشاك وشاهد سمير لمعى جيد يقود رافعة (كلارك) يحطم بها الأكشاك والعربات وأنه هرب من مكان الواقعة وعاد فى اليوم التالى فوجد عربته محطمة وخالية من البضائع وقد خلت معاينة النيابة العامة والشرطة من وجود لعربته المدعى بها •

• وقرر رفعت إبراهيم حجازى بتحقيقات النيابة العامة فى ٢٠٠٠/١/١٥ والذي كان قد أبلغ فى ٢٠٠٠/١١/١١ أنه يمتلك عربتين يدويتين لببيع الفاكهة والخضروات مضمون الأقوال السابقة وأضاف للأنهام سعيد سوريل جرجس بأنه كان يحمل سلاحا ناريا (بندقية آلية) يطلق منها أعيرة نارية وأنه هرب من مكان الواقعة ولم يشاهد تفصيلات الحادث وقد خلت معاينة النيابة العامة والشرطة من وجود لعربته المدعى بهما •

• وأبلغ محمد فتحى بطيخ يوم ٢٠٠٠/١/١١ وقرر بتحقيقات النيابة العامة يوم ٢٠٠٠/١/١٦ أنه يوم الأحداث فوجئ بالمسيحيين يهجمون على البائعين وأصحاب الأكشاك والفرش وعربات اليد بشارع بورسعيد وكان ضمن هؤلاء بباوى جرجس بباوى وشهرته مناديلى وبهيج محب أسكندر وكل منهما يحمل سلاحا ناريا كما شاهد جاد خله حنا الله وسمعان مفيد ويبد كل منهما ماسورة حديدية حيث قام الجميع بتحطيم فرشهم وأضاف بأن سمير الفولى كان يقود لودر يتلف به الأكشاك الخشبية المجاورة لفرشه وأضاف أيضا بأن الأربعة الأول اقتحموا مكانه مرة واحدة وأنه فر هاربا .

• وقد خلت المعاينات من وجود لفرش أو محل له بموقع الأحداث .

• وقرر أيمن على أحمد أسماعيل يوم ٢٠٠٠/١/١٢ أنه يوم الأحداث شاهد بشارع بورسعيد وقد أنقلب رأسا على عقب وعلت فيه أصوات الأعيرة النارية وشاهد القس أسحق راعى كنيسة ابن سيفين وهو يحمل سلاحا ناريا (مسدس) وكذا رومانى أسحق الذى كان يحمل رشاشا والدكتور جرجس كان يحمل سلاحا ناريا (طبنجة) وسعيد سوريل الذى كان يحمل عتله حديدية كما شاهد سمير لمعى جيد الفولى يقود آلة رافعة وكان معهم أكثر من سبعين شخص لا يعرفهم حيث قاموا جميعا بتكسير عربته والعربات الأخرى الموجودة بالسوق وقد خلت المعاينات من وجود لعربته المدعى بها

• وقرر عوض بدر إبراهيم بتحقيقات النيابة فى ٢٠٠٠/١/١٤ وكان قد أبلغ فى ٢٠٠٠/١/١١ بأنه صاحب كشك لببيع الخضروات والفاكهة وأنه يوم الأحداث وقبيل مغرب ذلك اليوم اقتحم محله كل من القص بخوم الجبلى وشمشون مترى عطيه ومنير لمعى لاوندى وسمير لمعى جيد وكان الأول والثانى يحمل كل منهما بندقية آلية والثالث ماسورة حديدية والرابع كان يقود آلة رافعة حيث أطلق عليه الأول حوالى عشرة أعيرة نارية للتهديد بينما اقتحم الباقون الكشك وحطموه وسرقوا محتوياته • إلا أنه قرر أنه بمجرد إطلاق الأعيرة النارية فر هاربا من مكان الواقعة .

- وقرر صابر القرش راشد عبد الوهاب بتحقيقات النيابة العامة في ١٤/١/٢٠٠٠ وكان قد أبلغ في ١١/١/٢٠٠٠ أنه قبل مغرب يوم الجمعة الموافق ٣١/١٢/١٩٩٩ م شاهد كل من الدكتور جرجس عوض سلوانس كان يحمل سلاحا ناريا وسمير لمعى جيد وكان يقود آلة رافعة وأخر يدعى صموئيل وقد قاموا جميعا بتحطيم الفرش الخاص به والذي كان يبيع عليه خضروات وفاكهة وأضاف أنهم استدعوا آخرين ليعرفهم قاموا بسرقة بضائعهم وإن مجهولين قاموا بذلك وقد خلى محضر المعاينة من الفرش المدعى به.
- وقرر على أحمد اسماعيل بتحقيقات النيابة العامة في ١٤/١/٢٠٠٠ والذي كان قد أبلغ يوم ١/٢٠٠٠/٢٠٠٠ أنه صاحب كشك خضروات وفاكهة وأنه قبيل مغرب يوم الأحداث كان يجلس أمام كشكه عندما فوجئ بالقمص أسحق راعى كنيسة أبو سيفين يحمل سلاحا ناريا (مسدس) وسعيد سوريال سعيد يحمل بندقية آلية وناير يوحنا أسحق يحمل أيضا بندقية آلية وكذا نصرى عوض عبد النور. وقد هجم الجميع على محله ففر من المكان ووقف على مسافة حوالى مائة متر وحينئذ شاهد رافعة لايعرف قائدتها تحطم الكشك وأنه فى اليوم التالى لم يجد أى أثر له ويقدر قيمة ما به من بضائع ومتحصلات البيع بحوالى ثمانية آلاف جنيه
- وقد خلت المعاينات من وجود للكشك المدعى به. وقرر مصطفى شفيق اسماعيل بتحقيقات النيابة العامة في ١٥/١/٢٠٠٠ والذي أبلغ في ١١/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشك بقالة بشارع بورسعيد وأنه وقت الأحداث كان موجودا به عندما شاهد أنيس سليم داود يحمل بندقية آلية وبرفته كل من تيتو يوثاب نان ونشأت مرسى شكرى وثروت فوزى جرجس وكل منهم يحمل ماسورة حديدية وقد أطلق الأول النار فى الهواء لأرهابه ففر هاربا من المكان. وقرر أنه شاهدهم يحطمون كشكه ويسرقون محتوياته وأنه شاهد سميير لمعى جيد يقود رافعة يحطم بها الأكشاك وقد خلت معاينة النيابة من وجود لكشكه المدعى به .
- وقرر عبد الراضى جاد الكريم سباق بتحقيقات النيابة العامة في ١١/١/٢٠٠٠ بأنه يمتلك كشكا خشبيا بشارع بورسعيد لبيع الخضروات والفاكهة وأنه فوجئ يوم الأحداث بكل من أنيس سليم داود يحمل بندقية آلية وسمير كامل لبيب يحمل ماسورة حديدية ومحسب شاكر المعتوق يحمل مسدس (طينجة حلوان ٩ مم) ومعهم مجموعة من الشباب لايعرفهم يحطمون كشكه وأنه قام بالفرار من مكان الواقعة ثم قرر أن الذى كان يحمل سلاحا ناريا هو سميير كامل وإن محسب شاكر كان يحمل ماسورة. وأضاف أن الذى أتلّف كشكه هو لمعى جيد القولى برافعة كان يقودها وأنه لم يقف على من قام بسرقة محتويات محله وقد خلت المعاينات من وجود لمحله المدعى به.
- وأبلغ عبد الرحيم عبد النعيم ابراهيم
- فى يوم ١٥/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشكا لبيع الخضروات والفاكهة وأنه يوم الأحداث فوجئ بكل من دنياى رضا بشير وجلال البطلان يقومان بتكسير وأتلاف الكشك المملوك له والذي يقع بشارع بورسعيد.
- وقرر بتحقيقات النيابة العامة أنه يوم الأحداث وحال وقوفه على عربة يدوية يبيع عليها الخضروات والفاكهة فوجئ بحوالى خمسمائة شخص من المسيحيين قادمين من الناحية القبلية يطلقون الأعيرة النارية فى الهواء عرف منهم كل من جلال رسمى حبشى الشهير بجلال البطلان الذى كان يحمل بندقية آلية ودنياى رضا بشير يحمل ماسورة حديدية حيث قاموا بتكسير وتحطيم فرشه
- وقد خلت المعاينات من وجود لفرشه المدعى به.
- وأبلغ عيسى محسن عابدين أنه يمتلك كشكا خشبيا لبيع مواد البقالة بشارع بورسعيد ووقت الأحداث شاهد كل من كمال عزيز منصور يحمل سلاحا ناريا (بندقية آلية) وبسادة غبريال عبد المسيح ومنير مرعى ودكتور جرجس عوض سلوانس وسمير لمعى جيد والقمص جبرائيل عبد المسيح الذى كان يحمل بندقية آلية وقد قاموا جميعا بتحطيم الكشك وسرقة محتوياته ومبلغ ثلاثمائة جنيه
- وفى تحقيقات النيابة العامة قرر أنه قبيل أظفار يوم الجمعة الموافق ٣١/١٢/١٩٩٩ وقعت مشاجرة بين المدعو راشد فهم وسيدة مسلمة بسبب مرتجع لقطعة قماش على أثرها سب الأول الثانية فتدخل المدعو فايز حسين مناصراً للثانية وتطور الأمر الى مشاجرة استدعى على أثرها الأول مجموعة كبيرة من المسيحيين لمناصرته وكانوا يحملون أسلحة نارية وعصى ويهتفون للصليب وحضر المدعو سميير لمعى جيد وهو يقود رافعة (لودر) حطم بها الأكشاك. وأضاف بأنه شاهد كل من راشد فهم منصور ونجله أيمن وكمال عزيز منصور والقمص بشادة غبريال عبد المسيح والقمص جبرائيل عبد المسيح وكل منهم يحمل سلاحا ناريا كما شاهد الدكتور جرجس عوض ومنير مرعى وكل منهما يحمل عصى وقام الجميع ومعهم آخرون بأتلاف وتحطيم المحالات .
- وأبلغ أيمن عبد الفتاح بطيخ أنه يمتلك كشكا خشبيا لبيع البقالة ووقت الأحداث سمع صوت أعيرة نارية فخرج من محله فشاهد جماعة من المسلحين وهم سميير لمعى جيد الذى كان يقود رافعة ومتى شكرى شونده وبقطر أبو اليمين وأيمن بقطر أبو اليمين وبسادة غبريال وأيمن بطرس عياد وشقيقه جمال وهؤلاء كانوا ضمن جموع غفيرة قادمة نحوه حيث أطلقوا صوبه النار ففر هاربا وقاموا بتحطيم الكشك الخاص به وبسرقة محتوياته والتي تقدر بحوالى خمسة وثلاثين ألف جنيه علاوة على مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه ومتحصلات البيع.

- وقرر بتحقيقات النيابة العامة ١٠/١/٢٠٠٠ بمضمون أقوال عيسى محسن عابدين بشأن بداية وسبب الأحداث وبمضمون مآقرره ببلاغه.
- وقد خلت المعاينات من أسمه أو محله المدعى به .
- وأبلغ فوزى على أسماعيل يوم ١١/١/٢٠٠٠ بأنه صاحب مقهى بشارع بورسعيد وأنه وقت الأحداث حضر كل من كوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو والقس لوقا الجبلى راعى كنيسة العذراء وهجموا على مقهاه وأتلفوا محتوياته وسرقوا ما به وأن القس لوقا كان يحمل بندقية آلية ويصدر الأوامر بالسرقة والتكسير التى كان يرتكبها كل من كوكو وبيبو عياد بطرس
- وقرر بتحقيقات النيابة العامة فى ١٥/١/٢٠٠٠ بمضمون ما أبلغ به وأضاف بأن القمص لوقا الجبلى كان يحمل بندقية آلية يطلق منه أعيرة نارية فى الهواء*
- وأبلغ يوسف أحمد السيد يوم ١١/١/٢٠٠٠ بأنه يمتلك كشكا لبيع الخضروات بشارع بورسعيد بقرية الكشع ويوم الأحداث حضر اليه كل من القس لوقا الجبلى حاملا بندقية آلية وسمير لمى جيد ورفعت الديب أرسل وحمام الديب أرسل حيث قاموا بتكسير وسرقة محتويات محله والتى قدرها بمبلغ ٤٥٠٠ ج أربعة آلاف وخمسمائة جنيه.
- وقرر بتحقيقات النيابة العامة فى ١٤/١/٢٠٠٠ أنه فى حوالى الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم ٣١/١٢/١٩٩٩م تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية أت من الناحية القبلىة للقرية وشاهد حوالى ٤٠٠ ريعمائه شخص قادمين من ذات الناحية حاملين أسلحة نارية وعصى وحجارة من بينهم ما ذكرهم ببلاغه وأضاف أن القس لوقا الجبلى كان يطلق أعيرة نارية فى الهواء من بندقيته التى كان يحملها بينما كان رفعت الديب أرسل وشقيقه حمام يحمل كل منهما ماسورة حديدية يحطم بها الكشك الخاص به وأتلاف محتوياته وسمير لمى جيد يقود رافعة (كلارك) يحطم بها الأكشاك ثم عاد
- وقرر أن رفعت الديب أرسل كان يحمل بندقية آلية
- وقرر صديق محمد أحمد جابر والذى أبلغ فى ١٤/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشكا لبيع الخضروات والفاكهة بشارع بورسعيد ويوم الأحداث شاهد القمص بساده راعى كنيسة الملك والدكتور جرجس عوض سلوانس والذى كان يحمل ماسورة حديدية ومعهما مجموعة من الشباب يحملون عصى ومسدسات حيث قاموا باتلاف محله * وأضاف بأنه وغيره هربوا من مكان الواقعة عند بدء أحداثها ولم يرد اسمه أو محله بمعانة النيابة العامة *
- وقرر السيد حمدى عباس والذى أبلغ فى ١١/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك فرشا لبيع الخضروات والفاكهة بالجملة بشارع بورسعيد بقرية الكشع ويوم الأحداث كان متواجدا بجوار بضاعته وشاهد مجموعة من الأشخاص تربو على ٣٠٠ ثلثمائة شخص قادمين من الجهة القبلىة وأخرى من شارع كنيسة الملك والتقا جميعا حيث كان يقودهم القمص جبرائيل عبد المسيح والدكتور جرجس عوض وكل منهما يحمل بندقية آلية يطلق منها أعيرة نارية فى الهواء والباقيون يحملون مواشير وأسياخ حديدية عرف منهم هانى بهيج والذى هدده وأتلف فرشه كما شاهد وقت الأحداث سمير لمى جيد يقود رافعه يحطم بها الأكشاك فهرب من مكان الواقعة وعند عودته بعد ذلك لم يجد بضاعته.
- ولم يرد اسمه أو محله فى معاينه النيابة العامة أو الشرطة.
- وقرر أحمد شوقى خلف والذى أبلغ فى ١١/١/٢٠٠٠ أنه فى حوالى العاشرة من صباح يوم ١/١/٢٠٠٠ ٢ وأثناء تواجده بزراعتة الواقعة بين قرية الكشع وعزبة بطيخ يرعى ماشيته (بقرة - جاموسة - دابة) شاهد مجموعة كبيرة من الأشخاص تربو على مائتى شخص قادمين من ناحية قرية الكشع عرف منهم موسى لمى جابر وناجح بطرس شاكر وشهرته ناصر يحملون أسلحة ومواشير حديدية فهرب وعند عودته عصر ذات اليوم لم يجد مواشيه وأتهم سالفى الذكر بسرقتهم.
- وقرر ناير عوض أسماعيل والذى أبلغ فى ١١/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربة يدوية لبيع الخضروات والفاكهة بشارع بورسعيد بقرية الكشع ويوم الأحداث احس بقدوم حوالى ٢٠٠ مائتى شخص مسيحي قادمين من الناحية القبلىة يقومون باتلاف الأكشاك وأطلاق أعيرة نارية فى الهواء وعرف منهم لبيب عجايبي وحسنى سوريا وميلاد كليب عجايبي والذين كانوا يحملون بنادق ويوحنا سيفين ومكرم حلمى سيفين وكان كل منهما يحمل آلة حديدية (عتله) وسمير لمى جيد والذى كان يقود آلة رافعة يحطم بها الأكشاك والمحلات وأنه فر هاربا مكان الواقعة .
- ولم يرد اسمه أو عربته فى معانة النيابة العامة أو الشرطة.
- قرر أسماعيل عبد الحميد أسماعيل والذى أبلغ فى ١١/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربة يدوية لبيع الخضروات والفاكهة وقبيل مغرب يوم الأحداث شاهد أكثر من ٢٠٠ مائتى شخص مسيحي قادمين من الناحية القبلىة للقرية يحملون مواشير حديدية ويطلقون أعيرة نارية فى الهواء ويتلفون الأكشاك وقام بعضهم باتلاف عربته وبضاعته *

● وقرر عطا راشد وهاب وأبلغ في ١٤/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربية يدوية لبيع الخضروات والفاكهة ويوم الأحداث شاهد حوالي مائة وخمسون شخص مسيحي يحملون مواشير وسيوف واسياخ حديدية عرف منهم الدكتور جرجس عوض وكان يحمل بندقيّة وحمام برنابه وناشد عزمي ناشد حيث قاموا باتّلاف بضاعته وعربته.

● وقرر جابر عبد الحميد أحمد والذي أبلغ في ١٤/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشكا لبيع الفاكهة بشارع بورسعيد بقرية الكشح ووقت الأحداث كان بمنزله ولما سمع بها توجه الى هناك فشهد حوالي ٧٠٠ سبعة مائة شخص يقومون باتّلاف الاكشاك عرف منهم سمير لمي الفولي والذي كان يقود رافعه (كلارك) وباسيلوس كامل لبيب وسمعان مفيد خليل وزرور مريد مساك وأن محله ضمن المحلات التي اتلفت.

● وقرر محمود أبو العلا عبيد والذي أبلغ في ١١/١/٢٠٠٠ بأنه حال تواجده بالكشك المملوك له بشارع بورسعيد لبيع البقالة والتبغ (السجائر) تنهى الى سمعه صوت أعيرة نارية وقدم ٣٠٠ ثلث مائة شخص مسيحي من الناحية القبلية ومن شارع الملاك ميخائيل يحمل بعضهم بنادق آلية يطلقون منها أعيرة نارية عرف منهم أفس بسادة غبريال والدكتور جرجس عوض وكان كل منهما يحمل بندقيّة آلية وسمير لمي جيد الفولي والذي كان يقود رافعة (كلارك) يحطم بها الاكشاك ومن ضمنها كشكه وسمعان مفيد جيد خليل والذي كان يحمل قطعة من الحديد وخلف شكرى الذى سرق محتويات محله.

● وقرر العريان راشد وهاب والذي أبلغ في ١١/١/٢٠٠٠ بأنه يمتلك عربية يدوية ويوم الأحداث شاهد أكثر من ٢٠٠ مائتي شخص مسيحي يحملون مواشير حديدية ويطلقون أعيرة نارية وأقتحموا مكان بضاعته وأتلفوها عرف منهم شحات عزمي ناشد والدكتور / جرجس عوض وسوريال جرجس سعيد ولم يرد اسمه أو عربته في معاينة النيابة العامة أو الشرطة.

● وقرر ياسر حارس محمد والذي أبلغ يوم ١٦/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشكا وأنه يوم الأحداث شاهد مجموعة كبيرة من المسيحيين أحدهم يدعى الفولي جيد الفولي يقود رافعها يحطم بها الاكشاك ومن ضمنها كشكه والذي أخذ في مكانه وأنه لم يشاهد كيفية اتلافه .

● كما لم يرد كشكه في حصر الاكشاك والمحلات بمعاينة النيابة العامة والشرطة وورد بتحريات الشرطة أنه لا يملك كشك أو عربية .

● وقرر ياسر على محمد حامد يوم ١٥/١/٢٠٠٠ أنه صاحب فرش لبيع الفاكهة بشارع بورسعيد وأنه يوم الأحداث فوجئ بحوالي سبعة مائة شخص مسيحي قادمين من الناحية القبلية حيث قاموا باتّلاف الاكشاك والفرش ومن ضمنها بضاعته وعرف منهم الدكتور جرجس عوض وجمال مفيد ناشد عزمي.

● وقرر عبيد أبو العلا عبيد يوم ١٦/١/٢٠٠٠ أن صاحب فرش بقالة يوم الأحداث قام كل من جرجس عوض سلوانس الذي كان يحمل بندقيّة وسمير لمي الفولي الذي كان يقود رافعة وسمعان مفيد خليل الذي كان يحمل قطعة من الحديد وزكريا زرور ومعهم مجموعة من الأشخاص حيث قاموا باتّلاف فرشه.

● وقرر محمود زياد محمد الذي أبلغ في ١٤/١/٢٠٠٠ أنه حائز لكشك يمتلكه ابن أخيه لبيع الغلال ويوم الأحداث وحال تواجده به شاهد مجموعة كبيرة من الأشخاص المسيحيين يقودهم القمص بسادة غبريال ومعهم صبرى القمص بخيت وسمير لمي جيد وكانوا يحملون آلات حطموها بها كشكه ولم يرد حصر كشكه بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة .

● وقرر الباهى عبد اللطيف محمد الذي أبلغ يوم ١٤/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربية يدوية لبيع الخضروات بشارع بورسعيد بقرية الكشح ويوم الأحداث وحال وقوفه بعربته هجم على الاكشاك مجموعة من المسيحيين عرف منهم سمير لمي الذي كان يقود رافعة يحطم بها الاكشاك ومن بينها عربته وكان برفقته متى شكرى شنوده وسمير لبيب وأضاف أنه هرب من مكان الواقعة ولم يحدد دور كل من الآخرين .

● ولم يرد اسمه بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة .

● وقرر فايز نور الدين مغربي في ١٦/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشكا لبيع الخضروات والفاكهة ووقت الأحداث هجم عليه مجموعة من المسيحيين حطموها الاكشاك ومنها كشكه وأتلفوا بضاعته عرف منهم القمص يسى عبد المسيح الذي كان يحمل بندقيّة آلية يطلق منها أعيرة نارية فى الهواء ومع الدكتور جرجس عوض سلوانس الذي كان يحمل ماسورة حديدية وسمير لمي جيد الذي كان يقود لودر يهد به الاكشاك

● ولم يرد اسمه أو محله بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة وقرر ابراهيم مصطفى احمد الذي أبلغ في ١٤/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشك خضروات وفاكهة بشارع بورسعيد ويوم الأحداث وأثناء وجوده أمام كشكه هجم عليه عدد كبير من المسيحيين عرف منهم سمير لمي جيد وبانود عبد الملاك عوض وقاموا بتحطيم الاكشاك ومن بينها كشكه .

● وقرر عطا كامل عبادى والذي أبلغ يوم ١١/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربتي يد لبيع الخضروات وأنه أثناء وجوده بجوار بضاعته فوجئ بهجوم المسيحيين الذى عرف منهم سمير لمي جيد وعزيز وليم عزيز حيث قاموا باتّلاف الاكشاك والبضاعة .

● ولم يرد اسمه أو عربتيه بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة

● وقرر على حسن أحمد أبو بكر الذى أبلغ فى ١٢/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربية يدوية لبيع الخضروات والفاكهة وأثناء وجوده بجوارهما وقت الأحداث شاهد سوربال سعيد يحمل ماسورة حديدية وسعيد سوربال يحمل بندقية وجلال البطلان يحمل مسدسا وقاموا بإطلاق أعيرة نارية فى الهواء ففر هاربا

● ولم يرد اسمه أو عربته بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة.

● وقرر أشرف عزيز أفرام صاحب حانوت لبيع قطع غيار السيارات بشارع البريد بقرية الكشح أنه فى الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ م أثناء وقوفه أمام محله شاهد مجموعة من الأشخاص قادمين نحوه عرف منهم ناصر عوض حسين وجابر عبد الغنى عبد الله ومظهر خلف أبو القاسم والذين هجموا على محله وحطموا زجاجه وبعثروا البضاعة الموجودة به وأضاف بأنهم كانوا يحملون عصى شوم وخرزان وأنه فر هاربا من المكان.

● وقرر جرجس عطيه شنوده بانود صاحب حانوت حياكة ملابس (ترزى) بقرية الكشح بأنه حال مبيته بقرية الخيام القريبة من قرية الكشح سمع بأحداثها مساء يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ م وعندما عاد لمنزله بقرية الكشح أخبره أهل منزله بتحطيم محله وسرقة محتوياته فأبلغ بذلك منهما كل من جمال محمد سليم وياسر محمد سليم وخليفة رفاعى صادق تأسيسا على أنه سمع بذلك من مجهولين ثم عدل عن اتهامه لكونه لم يشاهدهم أثناء ارتكابهم الواقعة.

● وقرر رافت الديب أرسل بتحقيقات النيابة العامة فى ١/١/٢٠٠٠ أنه حال تواجده فى الرابعة والنصف من مساء يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ بمحله الكائن بشارع بورسعيد بقرية الكشح فوجئ بمجموعة من الأشخاص يقتحمون عليه محله حاملين العصى عرف منهم المدعو الضبع جاد الكريم حيث قاموا باتلاف الزجاج الخارجى للمحل ولاذ هو بالفرار ثم عاد بعد ذلك وغلق محله وفى صباح اليوم التالى اكتشف أتلاف أبواب مخزنه القريب من محله سالف الذكر ولايعرف المعتدي عليه ولم يتهم أحداً بذلك.

● وثبت بمعاينة النيابة العامة التى أجريت فى ١/١/٢٠٠٠ أن الأحداث السالف سردها وقعت بشارع بورسعيد الكائن بقرية الكشح مركز دار السلام والذى يعتبر سوقا تجاريا متسع الجوانب بعرض حوالى أربعين مترا تحيطها المنازل والمحال التجارية على الجانبين يقع أمام تلك الجانبين عديد من الأكشاك الخشبية وفرش الخضروات وعربات يدوية مخصصة للبيع عليها وقد وجدت تلك الأكشاك والعربات محطمة والبضائع التى كانت مبعثرة وفى حالة تلف وكذا تحطم بعض المقاهى وتم حصر الأشياء سائلة الذكر والتى وقع بها الاتلاف وهى ١- كشك خشبى ملك أحمد يوسف أحمد ٢- كشك خشبى ملك عرفات فايز ٣- كشك خشبى ملك محمود أبو العلا ٤- فرش خضروات ملك طاهر على أسماعيل ٥- محل لبيع الأثاث ملك منير لمى لوندى ٦- كشك خشبى ملك السيد نسوقى عابدين ٧- كشك خشبى ملك راضى إبراهيم حجازى ٨- كشك خشبى ملك ياسر على الصغير ٩- فرش لبيع الخضروات ملك محمود وحيد ١٠- فرن كنافه ملك عبيد أبو العلا ١١- فرش ملك جبرئيل محمد السيد ١٢- مطعم ملك رشدى أبو عروق وأبنة عاطف ١٣- مقهى ملك فوزى على أسماعيل ١٤- عربية خضروات ملك حماده رضا ١٥- مقهى ملك محمد سليم ١٦- كشك ملك الديب أمين زياد ١٧- كشك ملك إبراهيم مصطفى أحمد ١٨- مقهى ملك محمد خليفة عثمان ١٩- كشك ملك محمود أبو العلا ٢٠- كشك خشبى ملك فوزى عوض أحمد ٢١- كشك بقالة ملك جمال عبد الفتاح بطيخ ٢٢- فرش خضروات ملك عوض بدر ٢٣- عربية خضروات ملك على أحمد أسماعيل ٢٤- فرش خضروات ملك حماده رضا فرج ٢٥- فرش خضروات وفاكهة ملك على عبد الغنى عبد الله ٢٦- محل أقمشة ملك سوربال حلمى سيفين ٢٧- كشك ملك جلال محسن عابدين ٢٨- كشك خضروات وفاكهة ملك فرج سليمان ٢٩- فرش بطاطا ملك الضبع على سباق ٣٠- سوبر ماركت ملك رافت الديب أرسل ٣١- فرن بطاطا ملك عطا راشد.

كما عثر بالمعاينة على عدد ٥٥ أظرف فارغة لنخائر مما تستعمل على الأسلحة نارية ومجموعة من أوراق المصاحف ممزقة وملقاة بأرضية الشارع .

وبمعاينة محل أشرف عزيز أفرام فى ٢٢/١/٢٠٠٠ ثبت أنه محل لبيع قطع غيار السيارات وله باب خشبى به كسر به بزجاج الفترينة الداخلية

ثبت بالتقرير الطبى لمحمود سليم أحمد فرج أنه أصيب بكسر بالكوع لذراعه الأيسر وأستغرق علاجه أكثر من عشرين يوما .

وأثبت الرائد طه عبد الرحمن زهير رئيس مباحث مركز دار السلام بمحضر تحرياته المؤرخ ٧/١/٢٠٠٠ وشهد بتحقيقات النيابة العامة فى ذات التاريخ أن مرتكب أحداث يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ وتبادل الأعيرة النارية وأتلاف المحلات والأكشاك وفرش الخضروات بين المسلمين والمسيحيين بشارع بورسعيد هم سمير لمى ميخائيل (تاجر أسمنت) ومتى شكري شنوده وسمير لبيب كامل وباسليوس كامل لبيب ووزور مريد مساك وسمعان نصير توفيق . الأول كان يقود لودر (كلارك) قام بواسطة باتلاف الأكشاك بالاشتراك مع آخرين وأنه ناقش بعض أصحاب الأكشاك فقرروا له ذلك .

وأثبت العميد مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائي سوهاج بمحضره المؤرخ ٤/٣/٢٠٠٠ وقرر

بتحقيقات النيابة العامة أن التحريات أسفرت عن قيام كل من سمير لبيب كامل ، وباسليوس كامل لبيب وصموئيل مريد مساك وشهرته زرنور وسمعان مفيد خليل ومتى شكري شنودة وسمير لمي جيد ميخائيل بتحطيم الأكشاك الخشبية الخاصة بكل من سيد نسوقى عابدين وعبد الراضى إبراهيم حجازي وأيمن عبد الفتاح بطيخ وحسين محمد عابدين وأن رافعة (كلارك) أستخدمها المتهم سمير لمي جيد فى عملية التخريب والإتلاف لتضرره من وجود تلك الأكشاك أمام محلاته كما أكدت التحريات اشتراكهم مع باقي المتهمين من الأول وحتى الثامن والثلاثين الواردين بامر الإحالة في إتلاف الأكشاك والفرش والشوادر والمقاهي وعربات اليد الملوكة للمسلمين *

كما أسفرت تحرياته عن أن كل من الديب أحمد عبد العال وهاشم محمد العوال وعبد الراضى إبراهيم حجازي وعبد الرسول أبو الحمد كريشه ورفعت إبراهيم حجازي ومحمد فتحي بطيخ وأيمن على أحمد إسماعيل ومصطفى شفيق إسماعيل وعبد الراضى جاد الكريم سباق وعبد الرحيم عبد النعيم إبراهيم وعيسى محسن عابدين وأيمن عبد الفتاح بطيخ ويوسف أحمد السيد والسيد حمدي عباس وفايز عوض إسماعيل وعريان راشد وهاب وعطا راشد وهاب وعطا كامل عبادي وعلى حسن أحمد بكر وآخرين تقدموا ببلاغتهم عقب إعلان الدولة عن صرف تعويضات للمتضررين من الأحداث * وقد تبين من التحريات أن كل من نشأت سباق ثابت وسنجاب عبد الكريم رايف وصلاح محمد السيد وحمادة مصطفى أحمد وياسر حارس محمد لا يمتلكون أى عربات يد كما جاء ببلاغتهم للنيابة *

كما أسفرت تحرياته أن كل من فايز عوض أحمد حسين وفوزي عوض أحمد حسين وعبد الناصر عوض أحمد حسين وخالد عبد الميدي القط والضبع عبد الكريم سباق وجمال عبد الميدي القط وآخرين هم الذين قاموا بإتلاف محلات المسيحيين. و باستجواب المتهمين جميعا أنكروا ما نسب إليهم.

وبجلسة المحاكمة حضر المتهمون جميعا وصمموا على الإنكار

وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم مما هو منسوب إليهم تأسيسا على عدم توافر أركان جريمة التجمهر وأن الزمان والمكان يرشحان تواجد أعداد خفيه من الناس إذ أنه كان يوافق يوم الجمعة وهو يوم سوق وأن المكان الذي وقعت به الأحداث وهو شارع بورسعيد وهو الشارع التجاري الرئيسي بالقرية وبه العديد من المحلات التجارية كما أن ما وقع كان تجمعا فضوليا لمعرفة ماجرى بالمشاجرة التي وقعت بالسوق ولم يكن بغرض ارتكاب جريمة ، كما قال بأن الواقعة لا تعدو أن تكون مشاجرة بين الطرفين جمعت أكثر من خمسمائة شخص ولذلك لم يتبين من محدث التلفيات وأن الواقعة حدثت من مجهولين وأن بعض من سئلوا بالتحقيقات قروا أن الذين قاموا بهذه الأعمال هم أناس غرباء عن قرية الكشح فضلا عن تأخر الإبلاغ بالواقعات وأن الدافع وراء هذا الإبلاغ المبالغ فيه هو الحصول على تعويضات ، كما قال الدفاع الحاضر عن المتهمين الرابع والخامس والسادس والرابع عشر والثامن عشر الأستاذ/ أرمانيوس بشارة أن جميع أبناء قرية الكشح يسود بينهم الافة والمحبة *

ثانيا : التجمهر والشروع فى قتل محمد رجب محمد وهبه الله وآخرين وإحراز سلاح ناري

وذخائر بغير ترخيص والتي وقعت أحداثها في ٢٠٠٠/١/٢ م:-

● وحيث قرر محمد رجب محمد وهبه الله أنه فى حوالى الساعة الثانية عشر من ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ وعند سماعه بأحداث الكشح توجه الى مقر المعهد الدينى الأزهرى للأطمئنان على شقيقه الطالب به وعند أقترابه من كوبرى قرية الكشح القريب من منزل القمص جبرائيل عبد المسيح شاهد الأخير يقف أمام منزله حاملا سلاحا ناريا (بندقية آلية) وبصحبته آخر يحمل سلاحا ناريا (مسدس) وما أن شاهده حتى أستبدل سلاحه بالمسدس الذى كان مع مرافقة وأطلق منه صوبه أربع طلقات أصابته أحدها بذراعه الأيسر بينما أصابته الثلاث الأخرين بكم جليابه وأن مطلق الأعيرة كان يقصد قتله *

● وقرر السباعى عبد المقصود محمود سليمان أنه ظهر يوم ٢٠٠٠/ ١/٢ وأثناء مروره على كوبرى قرية الكشح سالف الذكر شاهد كل من القمص جبرائيل عبد المسيح وبقطر يونس مشرقى وكوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو يحملون أسلحة نارية (بنادق آلية) وما أن شاهده حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية أصيب بعيار منها في بطنه أطلقه عليه بيبو عياد بطرس (المتهم الثاني) بينما والى باقي المتهمين إطلاق الأعيرة النارية عليه بكثافة وأضاف بأن الحادث وقع على مقربة من مكان تواجد قوة من رجال الشرطة وأن المتهمين كان يقصدون قتله *

● وقرر النميرى يونس عباس بأنه كان متوجها للمعهد الدينى الأزهرى بالقرية للأطمئنان على شقيقه عقب سماعه بالأحداث وبالقرب من الكوبرى سالف الذكر شاهد القمص جبرائيل عبد المسيح ضمن آخرين كانوا يحملون الأسلحة النارية وبمجرد مشاهدته أطلق عليه الأول عيارا ناريا قاصدا قتله فأصابه فى قدمه اليسرى فسقط أرضا ولم يشعر عقب ذلك بشيء *

● وقرر عبد الرحمن محمود عبد الرحيم بمضمون أقوال سابقة وأضاف بأن القمص جبرائيل عبد المسيح كان ضمن ٧٠٠ سبعمائة شخص و كان يحمل سلاحا ناريا أطلق عليه منه عيارا أصابه في ساقه الأيسر فسقط

أرضاً وأصيب بذراعه الأيسر.

● وقرر أحمد حمدي عبد الحميد بتحقيقات النيابة العامة في ١/٣/ ٢٠٠٠ بأنه أثناء سيره بالطريق بقرية الكشح في حوالي الساعة العاشرة صباح يوم ١/٢/ ٢٠٠٠ متوجهاً للمعهد الديني لإحضار شقيقه الطالب بذلك المعهد وذلك عقب سماعه بما يقع بالقرية أصيب بعار ناري بذراعه لا يعرف مصدره وعند أعاده السؤال يوم ٢٣/١/ ٢٠٠٠ أنهم كل من ميناويل جرجس بباوى ورمزي جرجس بباوى وادهم بطرس فدان بأحداث أصابته مقررًا بأن الأول هو محدث أصابته *

وثبت بالتقرير الطبي الابتدائي لمحمود رجب محمد أنه أصيب بطلق ناري فتحة دخوله أسفل المرفق الأيسر من الناحية الأنسية يقابلها فتحة خروج من الناحية الوحشية وأخرى دخول بأعلى الرسغ اليسر من الناحية الإنسية يقابلها خروج من الناحية الوحشية، وفتحة دخول أسفل السرة إلى الناحية اليسرى مع وجود أسوداد بارودي وعلامات قرب إطلاق *

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي له أن إصاباته سالف الذكر نارية تحدث من ثلاثة أعيرة نارية مفردة وثبت بالتقرير الطبي الشرعي للسباعي عبد المقصود محمود أن أصابته بيمين البطن من عيار ناري مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب *

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي للشميرى يونس عباس أن أصابته بأسفل باطن القدم اليسرى نارية من عيار مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ويتعذر تحديد اتجاه العيار وموقف الضارب وشفى دون تخلف عاهة.

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي لعبد الرحمن محمود عبد الرحمن أن أصابته بالرقبة اليمنى نارية من عيار مفرد ٩ مم طويل من سلاح متوسط السرعة مششخنة الماسورة كالتبنجات من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب.

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي لأحمد حمدي عبد الحميد أن أصابته بالعضد الأيمن وأسفل بيمين البطن ناريتين من عيارين ناريتين مفردتين يتعذر تحديد نوعهما وعيارهما من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ودلت التحريات الشرطة على أن إصابة الأشخاص الخمسة وهم محمد رجب محمد وهبه الله والسباعي عبد المقصود محمود سليمان والشميرى يونس عباس وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم وأحمد حمدي عبد الحميد حدثت من جراء إطلاق الجانب المسيحي للأعيرة النارية والذين كانوا قد بدؤوا بإطلاقها من أعلى مساكنهم من الجهة الشرقية ثم هبطوا استمروا فى الإطلاق وقد عرف منهم كوكو عياد بطرس وبيبو عياد بطرس ورومانى منير شلبي وصموئيل بهيج محب وعادل بطرس شاكر

وحيث أنه باستجواب المتهمين أنكروا ما نسب إليهم

وحيث أنه بسؤال المقدم الزغبى على أبو عقرب قرر أنه كان متواجداً بقرية سعيد المجاورة لقرية الكشح يوم الأحداث ومن قبلها وكان تركزه على رأس قوة من رجال الشرطة أمام منزل بقطر يونس مشرقى الذي كان متواجداً بمسكنه من الصباح حتى مساء ذلك اليوم. وقرر النحاس يوسف بقطر شيخ ناحية عزبة سعيد بمضمون ما تقدم وقد أستبعد من الاتهام

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون وأنكروا ما نسب إليهم

والدفاع الحاضر معهم طلب القضاء ببراءتهم تأسيساً على تناقض الأدلة القولية مع الأدلة الفنية بشأن إصابات بعض المجنى عليهم وعدم معقولة تصوير المجنى عليهم لكيفية حدوث أصابته *

ثالثاً : واقعة التجمهر ومقتل وائل الضبع ميخائيل حبيب وحرقت منزل والده وسرقته واحراز سلاح ناري وذخائر بغير ترخيص :-

● وحيث قرر الضبع ميخائيل حبيب أن في حوالي الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأحد الموافق/ ٢٠٠٠ ١/٢ وحال تواجده بمنزل والده المستقل عن منزله والذي يقع بذات الشارع وعلى مسافة حوالي عشرين متر وبرفقته والدته عفيفه داود سلامه وزوجته أمال جرجيوس بباوى بينما كان نجله المجنى عليه وائل الضبع ميخائيل برفقة خالته سلوى جرجيوس بباوى وأولادها بمنزله، سمع هرولة بالطريق العام وأعيرة نارية تطلق فأحكم إغلاق باب المسكن وصعد إلى أعلى ونظر من أحد النوافذ فشاهد نيران مشتعلة بمسكن ممدوح نصحي صادق تمتد إلى منزله المجاور ومجهولين يحاولون إقحامه وفى هذه الأثناء اشتد إطلاق الأعيرة النارية والحريق بمنزله سالف الذكر. فاستطلع الأمر من خلال نافذة جانبية بالدور الثاني لا تطل على الشارع فاشارت له زوجة شقيقه سلوى جرجيوس بباوى بقدوم نجله وائل إلى مكان تواجده وعند انشغاله بذلك دق جرس الباب وحاول النظر من نافذة أخرى تطل على الشارع فلم يتمكن لإطلاق النار صوبها ونظرت والدته منها ويقرر أنها شاهدت نجله حال إطلاق النار عليه وأنه هبط إلى أسفل وفتح باب المسكن فالتقى نجله ساقطاً أمام بابه مصاباً بأعلى صدره والدماغ تنزف منه ولم ينطق ببنت شفة وفارق الحياة بعد برهة يسيرة وأردف قائلاً بأنه شاهد ياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم ونجم الدين يوسف عبد الرحيم يطلقان الأعيرة النارية بكثافة صوب المسكن في الوقت الذي كان فيه نجله يدق جرس الباب وأنهما كانا أمام معرض سيارات يمتلكانه على مسافة حوالي مائة متر وكانا والمجنى عليه في مستوى واحد لحظة الإطلاق. وأضاف بان المتهمين لم

يواليا الإطلاق كما لم يقتحما المنزل على الرغم من سبق علمهما بوجوده وباقي أفراد العائلة به * وأنه قام بنقل نجله الى نقطة الشرطة برفقته أهليته ولم يسم شخص من قتله وبمواجهة بما قررته والدته عفيفة داود سلامة وزوجته أمال سرجيوس بباوى من انهم كانوا جميعا معا بحجرة داخلية بالطابق الثاني من المسكن يستحيل رؤية ما يجرى بالشارع من نافذتها وأنه لم ينظر من تلك النافذة كما لم يخرج من الحجرة الا لحظة دق جرس باب المنزل فأقر بصحة ذلك وأضاف أنه كان يجلس مع سالفتي الذكر بذات الكيفية التي قالتا بها وأنه لم يشاهد نجله حال نظره من نافذة بحجرة أخرى مظلة على الشارع *

وعن واقعة الحريق والسرقة قرر أنه لم يشاهد كيفية وقوعها ولا من ارتكبهوا ولا كيفية اقتحام المنزل وأضاف بأنه لا توجد خلافات سابقة بينه وبين المتهمين وأنهما جيرانه وعلاقته بهما حسنة. وقررت سلوى جرجيوس بباوى خالة المجنى عليه وزوجة عمه والتي تقيم مع زوجها فى ذات المنزل الذى يقيم به والد المجنى عليه وأنها فى ذات التوقيات الذى قال به والد المجنى عليه سمعت صوت أعيرة نارية بالمنطقة وأتلاف بالطابق الثالث واشتمت رائحة دخان واشتعال النيران بالمسكن والمنزل المجاور له المملوك لممدوح نصحي صادق وعندئذ هرع وائل الضبع الذى كان متواجدا معها بالقفز من نافذة المنزل قاصدا منزل جيته حيث كان يتواجد به والداه وجيته وبينما هي تتابع مسيرته شاهدت والده يطل من نافذة جانبية لا تطيل الشارع فأشارت إليه بذلك وقالت أنها لم تشاهد مطلق الأعيرة النارية أو مشعل النار بالمنزل أو من قام بسرقة محتوياته.

وحيث انه بسؤال عفيفة داود سلامة جدة المجنى عليه وائل الضبع ميخائيل والتي تقيم بمقردها بمنزل العائلة القديم ويتنابؤ التوليد معها نجلها الضبع وأدوار ميخائيل حبيب كلا بأسرته بأنه فى ظهر يوم الأحد الموافق ١/٢/٢٠٠٠ وحال توليدها بذلك المسكن وبرفقتها نجلها الضبع ميخائيل حبيب وزوجته أمال سرجيوس بباوى سمعت أصوات أعيرة نارية يصطدم بعضها بنوافذ المنزل التى تطل على الطريق فأختبأت هى ونجلها وزوجته بحجرة داخلية ليست لها نوافذ على الطريق تقع بالطابق الثانى وحينئذ كانت الأعيرة النارية تطلق صوب المسكن وأن أحدا منهم لم يحاول النظر من أى نافذة أو شرفة خشية أصابتهم من الأعيرة النارية وفى ذلك الحين دق جرس الباب فهرع نجلها الضبع ميخائيل حبيب وزوجته الى الطابق الأرضى لفتح الباب وقد توقعا قبلها أن يكون الطارق هو نجلها المجنى عليه وائل الضبع ميخائيل فألقياه مصابا وساقطا أمام باب المنزل فجذباه الى الداخل حيث لفظ أنفاسه بعد برهة يسيرة دون أن يتحدث بشئ وأكدت على أستحالة رؤية نجلها الضبع لمسرح الواقعة ومرتكب الحادث لم سبق أن قررته

• وقررت أمال جرجيوس بباوى والدته المجنى عليه بمثل ما قررته عفيفة داود والده زوجها وأكدت عدم مشاهدتها وزوجها والدته لطلق الأعيرة النارية التى أصابت المجنى عليه لكونهم جميعا كانوا بغرفة داخلية بالمسكن لحظة حضور المجنى عليه وأن زوجها فتح باب المسكن ووجد المجنى عليه مصابا وملقى أرضا وأضافت بأن الأخير لم يشاهد واقعة إطلاق النار على نجله بالصورة التى قررها لكثافة إطلاق الأعيرة النارية على المنزل وعلى النوافذ وأنه لم يتمكن حتى عندما احتاج لطلب الاستعانة بسيارات الاطفاء من الوقوف للوصول الى الهاتف الذى كان بحجرة أخرى وإنما وصل إليه زاحفا على بطنه.

• وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه وائل الضبع ميخائيل أن أصابته نارية حيوية حديثة من عيار نارى مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب وحدثت بالجانب الأيسر للوجه وخرجت من أسفل يمين الفتق باتجاه من اليسار لليمين مع ميل من أعلى لأسفل فى الوضع الطبيعى القائم الثابت للجسم وتعذى الوفاة لهذه الإصابة النارية *

• وثبت بمعاينة النيابة العامة وجود بقعة داكنة لدماء أمام باب المسكن وأخرتين بمدخل المنزل ودورة المياه كما تبين وجود آثار لطلقات نارية بواجه المنزل بالطابق الأرضى و الأول العلوى بمنطقة مدخل العقار كما تبين وجود أثر ثقب نارى بصلفة الباب الخارجى اليسرى *

كما ثبت من معاينة العمل الجنائى نشوب حريق بأجزاء من مسكن الضبع ميخائيل حبيب * وتمائل أسلوب الدخول الى الأماكن التى وقعت بها الأحداث عن طريق كسر الأبواب وتحطيم المحتويات وتمائل أسلوب أبرام النيران فى أغلبها *

وثبت أيضا من تقرير العمل الجنائى أن الاسلحة المعثور على أظرفها بمكان حادث مقتل وائل الضبع ميخائيل هى بذاتها الاسلحة المعثور على أظرفها فى مواضع أخرى وأحداث أخرى مثل واقعة مقتل مهران لبيب شنودة وممدوح نصحي صادق وبونه القمص جبرائيل وتادرس لوندى.

• وقرر العقيد على أحمد حسن مخيمر رئيس قسم المباحث الجنائية بمديرية أمن سوهاج أن تحرياته توصلت الى أن مرتكب تلك الواقعة هم نجم الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم وشمس الدين عبد المعبود زهران ومحمد جاد السيد زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نور الدين يوسف عبد الرحيم وكان معهم آخرون لم تسفر التحريات عن شخصياتهم كما لم تسفر عن تحديد شخصية قاتل المجنى عليه منهم فى حين قرر العميد مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائى بمديرية أمن

سوهاج أن التحريات أسفرت عن أن قاتلي المجنى عليه هما المتهمان نجم الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم بإطلاق أعيرة نارية صوب المجنى عليه بينما كان الثالث يطلق النار عشوائيا وقد اقتحم الجميع المنزل وأشعلوا النارية وأتلفوا وسرقوا منقولاته

وباستجواب المتهمين نجم الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم وشمس الدين عبد المعبود زهران ومحمد جاد السيد زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم أنكروا ما نسب لكل منهم. وقررا الأخير أنه طالب بالمعهد الديني الثانوي الأزهرى بمدينة دار السلام ويوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ كان يؤدى امتحان الفصل الأول حتى نهاية ذلك اليوم ولم يخرج من مقر المعهد وزملائه من أبناء قرية الكشح إلا فى الساعة الثانية والنصف مساء كتعليمات الأمن.

وقدم شهادة صادرة من المعهد الديني الأزهرى بمدينة دار السلام تفيد أنه أدى الامتحان المقرر فى ذلك اليوم والذي أنتهى فى الوحدة ظهرا

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون وصمموا على الإنكار وطلب الدفاع الحاضر معهم ببراءتهم مما هو منسوب إليهم تأسيسا على أن الشاهد الوحيد فى هذه الواقعة وهو الضبع ميخائيل حبيب والد المجنى عليه لم يشاهد الواقعة حسبما قررت زوجته ووالدته بالتحقيقات من أنه كان يجلس معهما داخل حجرة داخلية ليس لها نوافذ تطل الشارع وبالتالي يستحيل عليه مشاهدة الواقعة وكذا تناقض أقوال ذلك الشاهد الذي قرر أن المتهمين كانوا يطلقون الأعيرة النارية فى مستوى أفقى مع المجنى عليه مع ماثبت بتقرير الصفة التشريحية من أن إصابة المجنى عليه اتخذت مسارا من أعلى الى أسفل. وبالتالي فإن إصابته تكون قد حدثت من ضارب يقف أعلى أسطح المنازل المجاورة وليس ما صورته الشاهد. وكذلك استحالة رؤية الشاهد لما يحدث خارج المنزل من خلف شيش النافذة المغلق كما قرر وتناقض أقواله مع أقوال زوجته ووالدته *

رابعاً: واقعة التجمهر ومقتل ممدوح نصحي صادق وحرق منزله وسرقته بطريق الإكراه
الواقع على زوجته والشروع فى قتل زوجته منال ظريف فارس وإكراهها على التوقيع على

سند مثبت لدين وإحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:-

• وحيث قررت منال ظريف فارس أرملة المجنى عليه ممدوح نصحي صادق فى ٢٠٠٠/١/٣ أنها حال وجودها صاحب زوجها وأولادها الصغار وفى حوالى الساعة الثانية عشر والنصف ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ بمنزلها الكائن بالناحية القبلية من قرية الكشح أطلقت على مسكنهم أعيرة نارية من كل من ياسر علم الدين وطارق علم الدين ورافقت وعصام نصر الدين ثم اقتحم هؤلاء المنزل ومعهم آخرون لاتعرفهم وسرقوا بعض الأجهزة الكهربائية (تلفاز ومسجلين وهاتف) وكان ذلك أثناء أختباثها وأفراد أسرته بما فيهم زوجها أسفل سرير بحجرة داخلية بالمنزل بالطابق الثانى ثم أشعلوا النيران بسطح المنزل وحجرة النوم وأنصرفوا و أنها وزوجها أحمدا هذا الحريق * ثم عادت وقررت أنها لم تشاهد شيئا مما سبق سرده وان زوجها والذي كان مختبئا معها هو الذى أخبرها بذلك. وأضافت بأنه فى عصر ذات اليوم اقتحم منزلهم مجموعة أخرى جاوزت العشرين شخصا من الرجال ومعهم شباب صفار يتراوح أعمارهم ما بين الأثنى عشر سنة والخمسة عشر سنة لاتعرف أحدا منهم أطلقوا أعيرة نارية بالمنزل وأشعلوا النارية وسرقوا بعض محتوياته (مبلغ عشرين ألف جنيه مصوغات ذهبية) ثم أصطحبوا زوجها وتعدى عليه أحمدا بمؤخرة سلاح نارى (حديدة رشاش) على رأسه ثم أصطحبوا الى منزل من يدعى عصام الشنبرى ولم تمكث به حيث ذهبوا بها الى منزل والدها وقررت أنها لا تعرف أحد من هؤلاء سوى ياسر وطارق وانها لاتعرف من قام بالسرقة وانها حال خروجها من المنزل شاهدت أشخاص لاتعرفهم يحملون ما ذكرت من أشياء يخرجون بها كما أنها لاتعرف أيضا من قام بأحداث الحريق هذه المرة *

وبسؤالها يوم ٢٠٠٠/١/١٣ بتحقيقات النيابة سمت المعتدى على زوجها وأنه محى الدين يوسف عبد الرحيم بضربه على رأسه بجسم السلاح النارى. ثم أضافت أنه عقب خروجها من المنزل أحاط بها عدد من الأشخاص ثم حضر إليها المدعو عصام أبو الفضل أبو القاسم وأصطحبها الى منزل والدها. وفى صبيحة اليوم التالى الاثنى ٢٠٠٠/١/٣ خرجت من منزل والدها للاطمئنان على زوجها فاعترض طريقها شخصان وفى موضع آخر من التحقيقات ثلاثة أشخاص وأقتادوها الى منزل بالزراعات وكان أحدهم يحمل سلاحا ناريا قصيرا (فرد) هددوها به وأجبروها على التوقيع على شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه حرره صبي كان معهم يدعى حسام لاتعرف باقى لقبه. حيث أحضر أحمدا بصامه وضع أصبعها فيها وبصمت بعد أن ادعت أن أسمها نوال ظريف فارس العبد وأنزعوا من أصبعها الخاتم الذهبى ثم تركوها وعند أنصرافها أطلق أحدهم عيارا ناريا واحدا من سلاح نارى فرد قاصدا قتلها فسقطت أرضا ثم نهضت وعادت الى منزل والدها وفى موضع آخر توجهت الى الاسعاف وبتاريخ ٢٠٠٠/٣/٩ وعقب ورود تحريات الشرطة وعرض المتهمين صلاح محمد السيد الأقرع وصابر على عبد العال أبو راس فى ضوء تلك التحريات تعرفت عليهما وقالت أنهما الذين أعترض طريقها وأقتادها الى حيث أكرهوها على توقيع الشيك على النحو سالف البيان وأن المتهم صلاح محمد

السيد الأقرع هو الذى أطلق عليها العيار الناري

• وقرر عصام أبو الفضل أبو القاسم الشهير عصام الشمبري أنه فى الرابعة والنصف من مساء يوم ٢٠٠٠/١/٢ وعلى مسافة حوالى ثلاثين متر من منزل ممدوح نصحي صادق شاهد بابه مفتوحا وينبعث منه بخان ويخرج منه أشخاص غريباء وعن قريته لايعرفهم وشاهد زوجة المجنى عليه والتي تدعى منال ظريف فارس ومعها اولادها ويحيط بها تجمع من الناس يربوا على خمسين شخصا عرف منهم محي الدين يوسف الذى كان يعتدى عليها بيده) بالأقلام (ممسكا شعرها وطارق شرف الدين يوسف ويأسر شرف الدين يوسف ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وكان محي الدين يوسف يحمل بندقية آلية وأنه أصطحب المجنى عليها من بينهم الى منزل والدها.

وبجلسة المحاكمة قرر أنه لم يتعرف على أحد من المتواجدين فى ذلك الوقت ونفى مشاهدته لمحي الدين يوسف عبد الرحيم .

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه ممدوح نصحي صادق أن أصابته بالوجه والرأس رضية من التعدى عليه بجسم صلب راض أيا كان نوعه وأصابته بأعلى يسار الرأس الصدر وأعلى مقدم العتق الأيسر ذات طبيعة طعنبة من التعدى بجسم صلب ذو حافة حادة كالمطواة أو مافى حكمها وتعزى وفاته لأصابته الرضية والطعنبة مجتمعة .

كما ثبت من التقرير الطبى الشرعى لمنال ظريف فارس أن أصابتها بالكثف الأيمن نارية حدثت من عيار نارى مفرد ٣٩×٧,٦٢ أطلق من سلاح نارى غير مششخن كالأفرد المصنعة محليا أو سلاح نارى فاقد الششخان من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ومن ضارب يقف خلفها.

وثبت من تقرير العمل الجنائى بحدوث حريق بمنزل المجنى عليه ممدوح نصحي صادق وعلى اثار عنف نتيجة اقتحام المنزل عنوة والعتور على عدداً أظرف فارغة .

كما ثبت من معاينة النيابة وجود اثار دماء بالمنزل والعتور على ثلاثة أظرف فارغة.

وقرر كل من العقيد على أحمدحسن مخيمر رئيس قسم المباحث الجنائية بسوهاج والعميد مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائى بسوهاج أن التحريات أسفرت أن مرتكب واقعة مقتل ممدوح نصحي صادق والشروع فى قتل زوجته منال ظريف فارس هم محي الدين يوسف عبد الرحيم ويأسر شرف الدين يوسف وطارق شرف الدين يوسف ومحمد جاد السيد زهران ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وعصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم

حيث قام الأول بالتعدي على المجنى عليه بمؤخرة السلاح الناري الذي كان يحمله على رأسه وقام الباقون بإتلاف وسرقة مسكنه وأشعال النار به ثم قام عصام أبو الفضل أبو القاسم وشهرته عصام الشمبري باصطحاب زوجة المجنى عليه الى منزل والده ثم الى منزل والدها وظلت به حتى الصباح الباكر من اليوم التالى وعند خروجها للوقوف على مصير زوجها قام كل من صلاح محمد السيد الأقرع وشهرته عبد الرحيم وصابر على عبد العال وشهرته صابر أبو راس باصطحابها الى منزل الأخير بمنطقة زراعية وإكراهها على التوقيع على بعض الأوراق واصطحابها خارج المسكن وأطلق عليها عيارا من فرد كان يحمله محبشا إصابته ولم تتوصل التحريات الى صحة ما قرره المجنى عليها سالفة الذكر من سرقة خاتمتها الذهبي .

وبتاريخ ٢٠٠٠/٣/٩ وعقب ورود تحريات الشرطة سالفة البيان وضبط المتهمين صلاح محمد السيد الأقرع وصابر على عبد العال أبو راس عرضا على المجنى عليها سالفة الذكر ضمن آخرين فتعرفت عليهما .

وحيث أنه باستجواب المتهمين ياسر شرف الدين يوسف ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وشمس الدين عبد المعبود زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نصر الدين يوسف ومحمد جاد السيد زهران ومحي الدين يوسف عبد الرحيم وصابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس وصلاح محمد السيد أحمد وشهرته عبد الرحيم الأقرع أنكروا ما نسب اليهم وقرر المتهم عصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم الطالب بالمعهد الأزهرى بمدينة دار السلام بدفاعه السابق.

وقرر رأفت نصر الدين يوسف عبد الرحيم بأنه يوم الأحداث وحال تواجده بمنزله حضرت أسرة المدعو سليم غطاس بانود وشهرته كحول للاحتماء بمنزله فقام باستضافتهم من صباح يوم الأحداث وحتى اليوم التالى وصادقته هذه الأسرة فيما قرر وقد استبعدته النيابة العامة من الاتهام .

وقرر المتهم صابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس

أنه يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ كان يرافق أخاه عبد الرحمن بمدينة أسيوط لعرضه على طبيب لمرضه وعاد آخر اليوم ومكث بمنزل أخيه حتى صباح اليوم التالى ثم توجه الى منزل شقيقته والتي أخبرته بأن أسرة مسيحية تحتمى بمنزل خاله مختار محمود وزيرى فذهب الى هناك وتبين أنها أسرة عبد الملك بولس يوسف فاصطحبهم الى منزل شقيقته وظلوا به حتى مغرب يوم ٢٠٠٠/١/٣

حيث حضرت سيارة شرطة اصطحبتهم وصادقته الأسرة المسيحية وعلى رأسها عميدها عبد الملك بولس يوسف وكريمته أيمن فيما قرر وكذا مختار محمود وزيرى وزوجته

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون فى هذه الواقعة عدا المتهم صلاح محمد السيد وشهرته عبد الرحيم الأقرع وأنكروا ما

نسب إليهم وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم مما هو منسوب إليهم تأسيساً على تناقض مثال ظريف فارس في أقوالها وعدم معقولية تصويرها للواقعة وكيفية حدوثها وأنها لم تشهد الجناة ولا الوقائع ودفع ببطان العرض القانوني للمتهم صابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس لكون الأخير من جيران المجنى عليها ومعروف سلفاً لها وأنها تضاربت في أقوالها.

خامساً: واقعة مقتل بونه القمص جبرائيل والشروع في قتل مريم وصباح قسطنطين شنوده

وحرقت مسكنهم وإحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص :-

وحيث قررت مريم قسطنطين شنوده وشهرتها هاله عند سؤالها بتحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/١/٣ أنها حال وجودها والديها منزلهم صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ تنأى الى سمعهم صوت أعيرة نارية ومشاحنات بالشارع الموجود به مسكنهم قامت بإغلاق نافذة المنزل وحال ذلك أطلق عليها مجهول عيار نارى لم يصيبها ثم فوجئت باقتحام المنزل من أشخاص لا تعرفهم قاموا بإطلاق الأعيرة النارية داخله أصيبت من جرائها بعيار وأضافت بأن المقتحمين كانوا يحملون أسلحة نارية وعصى وأنها لاتعرف أحدا منهم ولا تستطيع تحديد شخصية أيا منهم . وعند سؤالها شفاهاً عند نقلها للعلاج بمستشفى أسبوط الجامعى في ٢٠٠٠/١/٤ قررت أن أصابتها النارية حدثت من مجهول

وبسؤالها في تحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/١/١٦ قررت أنها حال تواجدها بمنزلهم صبية والديها وشقيقتها صباح الشهيرة بأمل وشقيقها مينا في يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة الثانية عشر ظهراً تنأى الى سمعها صوت أعيرة نارية تطلق بالشارع صوب شرفات ونوافذ المنزل فأغلقتها ونظرت ومن خلف فتحات النافذة الخشبية المغلقة (الشيش) فأبصرت المدعو حسن نسوقى وشقيقه لطفى الشهير عبد الله والخفير النظامى محمود أمين وأيمن السنوسى وهم جميعاً جيرانهم وكانوا يطلقون الأعيرة النارية على المنزل من أسلحة نارية كانوا يحملونها بينما كان أيمن السنوسى يحمل آلة مما تستعمل فى الحفر (كوريك) وحطموا باب المسكن الذى كانت قد أحكمت غلقه وأقتحموه وعندئذ هبطت الى أسفل المنزل ومعها والدتها بونه القمص ميخائيل وشقيقتها صباح وعندما أبصروا المقتحمين عدن أدراجهن وعندئذ لاحقهن عبد الله نسوقى الذى أطلق أعيرة نارية صوبهم وهو يتعقبهن أصيبت بعيار منها وسقطت على مدخل الشقة فلاحق والدتها بالدخل وأطلق صوبها أعيرة نارية أصابتها أدت الى مصرعها ثم هبط عقب سماعة مقررره شقيقه حسن أحمد حسن الشهير حسن نسوقى أنه أشعل النيران بالمسكن .

وأضافت بأن شقيقتها صباح صعدت للطابق الأعلى بالمسكن ولم تشهد محدث أصابتها والدتها وكذا والدها وشقيقها مينا الذين كانا مخبئين بحجرة داخلية بالشقة ولم يخرجاً أثناء إطلاق الأعيرة وادرفت بان والدها وشقيقها تمكنوا من أخماد الحريق الذى شب بالمنزل وذلك بمساعدة الجيران.

وقررت صباح قسطنطين شنوده وشهرتها أمل عند سؤالها يوم ٢٠٠٠/١/٢٧ بأنها فى حوالى العاشرة من صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ شاهدت من شرفة مسكنهم المدعو محمود أمين الخفير النظامى يحمل سلاحاً نارياً يطلق منه أعيرة نارية بطريقة عشوائية صوب شرفات المنزل فطلب منها والدها الدخول وأغلق النوافذ والشرفات واثناء ذلك شاهدت حسن الدسوقي صبية الخفير النظامى ثم هبطت الى الطابق الارضى وأحكمت إغلاق باب المنزل ثم عادت أدراجها للطابق الأول العلوى حيث كان يتواجد باقى أفراد أسرته (شقيقتها والديها وأخيها) ثم أحست باقتحام المنزل وعندئذ أختبأ والدها وشقيقها بحجرة داخلية ثم هبطت هى والدتها وشقيقتها مريم للطابق الارضى مرة أخرى وعند مشاهدة والدتها التى كانت تتقدمهن عدن أدراجهن وصعدت هى للطابق الثالث للأطمئنان على أطفالها وحينذاك أطلقت أعيرة نارية بالمنزل واحست بأشتعال النيران بالطابق الارضى وعند نزولها بعد برهة يسيرة شاهدت شقيقتها مريم مصابة وملقاة فى مدخل الشقة والدتها أيضاً مصابة حيث أخبرتها الأخيرة بأن محدث أصابتها هو عبد الله نسوقى (لطفى أحمد حسن) وكان معه محمود أمين وحسن نسوقى (حسن أحمد حسن) وشخص رابع من أولاد السنوسى .

وقرر قسطنطين شنوده تاوزوروس عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/١/٦ انه فى حوالى الساعة الواحدة يوم الحد ٢٠٠٠/١/٦ وحال تواجده وأسرته بمنزله بالطابق الثانى تنأى الى سمعه اقتحام المنزل من أشخاص لا يعرفهم حيث قاموا بإشعال النار به وأطلقوا أعيرة نارية فاختبأ هو ونجله مينا أسفل سرير بحجرة داخلية ولم يخرج من مخبأه إلا عقب انتهاء الأحداث التى وقعت بالمنزل فشاهد زوجته بونه القمص ميخائيل مصابة وقد فارقت الحياة متأثرة بإصابتها وشاهد أيضاً مريم مصابة ولايعرف أشخاص مقتحمى منزله ولامحدث أصابة المجنى عليها .

وحيث أنه بسؤال مينا قسطنطين قرر مضمون أقوال والده وأضاف بأنه لم يسمع أى حديث من والدته لشقيقته صباح.

وحيث أنه بسؤال الخفير النظامى محمود أمين محمد أنكر ما نسب اليه وقرر أنه وقت الأحداث كان معينا حراسة لكنيسة العذراء بقرية الكشح من الساعة السادسة صباحاً يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٦ حتى الخامسة مساء ولم يترك خدمته حتى بعد انتهائها حيث سلم سلاحه لنقطة الشرطة وظل بها وأضاف بأنه حال وجوده

بالخدمة مر عليه الرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة الشرطة الكشح وقطع بأن المذكور لم يترك خدمته وأنه مر عليه أكثر من مرة بها وثبت من دفتر أحوال نقطة شرطة الكشح ودفتر تسليم السلاح وأن الخفير النظامي محمود أمين محمد كان معين على كنيسة العذراء بقرية الكشح فى التوقيت الذى ذكره بسلاحه الأميرى (بندقية خرطوش) ولم تسفر التحريات عند اشتراك المذكور فى هذه الوقائع وثبت ملاحظته بخدمته فى أوقات متعددة من رئيسه الرائد خالد عبد الحميد .

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليها بونه القمص جبرائيل بأن أصابتها بيمين أسفل الفخذ نارية حيوية حديثة حدثت من عيار نارى مفرد يتعذر تحديد نوعه أو عياره أطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب وخرج المذوف من وحشية الكتف الأيسر باتجاه من اليمين لليساى وتعزى وفاته لأصابتها النارية ويستبعد حدوثها من البندقية الخرطوش المضبوطة بحوزة المدعو محمود أمين محمد الخفير النظامى وثبت بالتقرير الطبى الابتدائى للمجنى عليها مريم قسطنطين شنوده الشهيرة بهاله أن أصابتها بالصدر نارية تحدث من مقذوف نارى هو عبارة عن جرح دائرى متشردم الحواف محاط بأسوداد بارودى وجرح رضى متشردم الحواف بالظهر أعلى الجانب الأيمن أسفل عظمة اللوح بالكتف .

وثبت بالتقرير الطبى الشرعى أن أصابتها كانت ذات طبيعة نارية حدثت من عيار نارى لمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره ونوع وعيار السلاح المطلق له ومسافة الإطلاق جاوزت المدى القريب وقد أصابها دخولا بأعلى يمين الصدر وخروجاً من أعلى منتصف الظهر ومن ضارب يقف أمام المضروب وثبت معاينة النية العامة لمنزل المجنى عليها بونه القمص جبرائيل وجود آثار دماء على أريكة بالصالة وحائط صالة المسكن ووجود آثار حريق بدأ وانحسر بالحجرة الشرقية البحرية ومحتوياتها ومحتويات الغرفة البحرية كما وجد آثار إطلاق أعيرة نارية بالحائط الموالي للدخل المسكن وبالحائط المواجه للصاعد الى الطابق الأول أعلى السلم وأثر نارى آخر بحافة الحائط الشرقى لباب الشقة التى تقع على يسار الصاعد الى الدور الثانى العلوى وعثر على بندقية وعثر على مقذوفين نارين بالمسكن كما ثبت من تقرير العمل الجنائى وجود آثار حريق بذلك المنزل.

وثبت بتحريات الشرطة أن مرتكبي هذه الواقعة مجموعة كبيرة من الأشخاص عرف منهم لطفى أحمد حسن وشهرته عبد الله السوقي وحسن أحمد حسن وشهرته حسن الدسوقي وأمين سنوسي صديق محمد وصابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس وأنهم كانوا يحملون أسلحة نارية (بنادق آلية) عدا الثالث الذى كان يحمل آلة مما تستعمل فى الحفر (كوريك) وأنهم أطلقوا أعيرة نارية من الخارج واقتحموا المنزل من بابه الرئيسى وأطلقوا أعيرة نارية صوب المجنى عليهم أدت الى مقتل بونه القمص جبرائيل وأصابة نجلتها مريم قسطنطين شنوده ثم أشعلوا النار بالمسكن وانصرفوا .

ولم تسفر التحريات عن اشتراك الخفير النظامى محمود أمين محمد فى هذه الواقعة لكونه كان معيناً خدمة على كنيسة العذراء بقرية الكشح وقت الأحداث . ولم يكن بحوزته سوى سلاحه الأميرى وثبت ملاحظته بخدمته فى أوقات متعددة فى ذلك اليوم من رئيسه الرائد / خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشح. وحيث أنه باستجواب المتهمين أنكروا ما نسب لكل منهم • وقرر المتهم صابر على عبد العال بدفاعه السابق . وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعاً اعتصموا بالإنكار .

وطالب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم تأسيساً على تعارض الأدلة القولية مع الأدلة الفنية وأن بعض المتهمين فى هذه الواقعة وهما لطفى وحسن أحمد حسن نسب إليهما فى ذلك التوقيت واقعة أخرى فى مكان مغاير • وتعارض أقوال المجنى عليهما مع تحريات الشرطة بشأن اتهاماتهم للخفير النظامى محمود أمين • وعدم معقولية تصوير الواقعة وتناقض أقوال الشهود وتلك الواقعة مع بعضها البعض • وأن أصابة بونه القمص لا تمكنها من الحديث •

سادساً : واقعة مقتل عبد المسيح محروس أسكندر وسامية عبد المسيح محروس وإحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص :-

• وحيث قرر سامى عبد المسيح محروس أسكندر فى ٢٠٠٠/١/٥ بتحقيقات النيابة العامة أنه حال وجوده صحبة والديه وشقيقته سامية وسمية (سومة) ظهر يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ والذى شهد أحداث الكشح، بمنزلهم الكائن بقرب قرية الكشح تنهى الى سمعه صوت أعيرة نارية كثيفة تطلق بالقرية فأحكموا إغلاق باب مسكنهم من الداخل بوضع مقاريس خلفه وصعدوا جميعاً المنزل بواسطة سلم خشبى (نقال) محاولين الهروب الى أسطح المنازل المجاورة فى الوقت الذى كانت الأعيرة النارية تطلق بأنحاء القرية فأصيب والده عبد المسيح محروس أسكندر وشقيقته سامية من تلك الأعيرة وسقطا بسطح المنزل وتمكن هو من القفز الى سطح مجاور لمنزل مملوك لسان يدعى فوكية سيد راوس وتوجه بعد ذلك لنقطة الشرطة حيث أبلغ بالحادث ومكث هناك حتى الثامنة من مساء ذات اليوم ثم عاد للمنزل فوجد المجنى عليهما والده وشقيقته سامية على حالهما فنقلهما

للمستشفى وقرر أنه لم يشاهد مطلق الأعيرة النارية التي أصيب من جرائها والده وشقيقته ولا مصدرها وأن الأعيرة كانت تطلق بكل أنحاء القرية ولمدة أكثر من ثلاث ساعات.

وعند إعادة سؤاله في ٢١/١/٢٠٠٠ وبجلسة المحاكمة قرر أنه شاهد ممدوح سعد الدين يوسف عبد الرحيم يقف أعلى سطح مسكنه وهو أعلى مستوى من مسكنهم ومعه آخرون لا يعرفهم يطلقون العيرة النارية في جميع الاتجاهات— الا أنه لا يتهم أحد منهم بقتل والده أو شقيقته.

● وقررت كاملة سيدهم عوض أرملة المجنى عليه عبد المسيح محروس أسكندر بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحاكمة بمضمون ما قرره نجلها سامى عبد المسيح محروس وأضافت بأن الأعيرة النارية كانت تطلق من الناحية الغربية لمسكنهم حيث تقع منازل كثيرة متلاصقة من ضمنها منزل ممدوح سعد الدين يوسف ولم نشاهد مطلق الأعيرة النارية الا أنها قالت أن أصابة أبنيتها سامية حدثت من عيار ناري من تلك الأعيرة التي كانت تطلق وأنها اشارت قبل وفاتها للناحية الغربية .

● وقررت سمية عبد المسيح محروس أسكندر بمضمون ما قرره شقيقها والدتها وأضافت بأن شقيقتها سامية أشارت بأن مصدر أصابتها بالعيار الناري أتى من الناحية الغربية حيث يقع منزل المدعو الشيخ يوسف أبو تليس والذي يقطن به ممدوح سعد الدين يوسف وأنها تهمته بقتل المجنى عليها تأسيساً على أن الأعيرة كانت آتية من ناحية مسكنه الا أنها لم تشاهده يطلق الأعيرة النارية.

● وقرر كليب محروس أسكندر شقيق المجنى عليه عبد المسيح محروس أسكندر أنه حضر لمنزل شقيقه المجنى عليه عقب سماعه بمقتله ونجلته وصعد الى أسطح المنزل حيث وجد شقيقه وأبنته مصابين بجوارهما سامى وكاملة وسمية ويسؤاله للمجنى عليها سامية— والتي كانت مازالت على قيد الحياة— أشارت له لمنزل الشيخ يوسف عبد الرحيم الا أنه لا يعرف مطلق الأعيرة النارية ولم يشاهد أحداً وأضاف بأنه لا توجد خصومات أو خلافات بينه وعائلته وبين عائلة ممدوح سعد الدين يوسف وأن علاقته بالمسلمين بالقرية طيبة.

وحيث أنه بسؤال فوكية مفيد سيد أردش جابر المجنى عليهم في المسكن قرر أنه مساء يوم الأحداث أبلغه سامى عبد المسيح محروس بمقتل والده وشقيقته سامية بمنزلهم ولا يعرف مرتكب الحادث.

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه عبد المسيح محروس أسكندر أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من عيار ناري مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب أصابة بأعلى يسار الظهر وخرج المقدوف من مرقم أسفل العنق من الخلف للأمام مع ميل من أسفل لأعلى في الوضع الطبيعى القائم المعتدل للجسم ومن ضارب خلفه وعزى وفاته لهذه الأصابة.

وثبت من تقرير الصفة التشريحية لسامية عبد المسيح محروس أن أصابتها قطعية حيوية حديثة من الاعتداء عليها بجسم صلب ذو حافة ذات نصل حاد كسكين أو مافى حكمها بشكل وهيئة ما يتخلف عن الذبح الجنائي وتعزى وفاتها لهذه الأصابة وما أحدثته من تهتك بالأنسجة الرخوة والأوعية الدموية .

بمقدم العنق والقصة الهوائية والرئتين

وشهد الطبيب الشرعي المشرح محمود بكر على حسين بتحقيقات النيابة العامة وجلسة المحاكمة أن أصابه المجنى عليها سامية عبد المسيح محروس عبارة عن جرح قطعي بمقدم العنق وهو يشكل وهيئة الذبح الجنائي . ويحدث من آلة حادة صلبة كسكين أو ما شابه ولا تحدث من عيار ناري .

وثبت من معاينة النيابة العامة التي أجريت في ٥/١/٢٠٠٠ أن الرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة شرطة الكشح قرر لمحرمي المعاينة أنه عثر على جثتي المجنى عليها أعلى سطح المنزل المجاور لمسكنهم والمملوك لفوكية مفيد سدراوس . الملاصقة للمنزل الأول ووجد آثار دماء بأجزاء متفرقة من أسطح المنزل

وإثناء المعاينة تقابل فجرها مع من يدع كليب محروس أسكندر شقيق المجنى عليه عبد المسيح محروس والذي قرر له أن لم يشاهد الحادث ولم يذكر شيئاً مما قرره بتحقيقات النيابة العامة بشأن إشارة بنت شقيقه سامية عبد المسيح محروس

وثبت من تقرير العمل الجنائي خلو جدران منزل المجنى عليها أو المنزل المجاور من آثار تشير الى تعرضها لإطلاق أعيرة نارية مباشرة .

وثبت بتحريات الشرطة أن ممدوح سعد الدين يوسف هو مرتكب تلك الواقعة.

وباستجواب المتهم أنكر ما نسب إليه.

وبجلسة المحاكمة مثل المتهم وأصر على إنكاره

وطلب الدفاع الحاضر معه القضاء ببراءته تأسيساً على تناقض أقوال سامى عبد المسيح محروس أسكندر شقيق المجنى عليها سامية مع بعضها إذ أنه قرر في ٥/١/٢٠٠٠ أنه لم يشاهد مطلق الأعيرة النارية عليهم ولا يعرفه وقرر أن الأعيرة كانت تطلق في جميع أنحاء القرية وقد خلت الأوراق من تحديد لفاعل معين بالذات . وأن اتهام ممدوح سعد الدين يوسف كان لمجرد أنه يسكن في الناحية الغربية التي كانت تطلق فيها الأعيرة .

وتناقض الدليل الفنى بشأن سامية مع الدليل القولي تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق .

سابعاً : واقعة الشروع فى قتل صفوت لبيب شنوده ومقتل شقيقه مهران واقترانها بحرق منزله والشروع فى قتل صفوت وسعاد مورييس محارب ورفعت الضبع عزيز وآخرين واحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:

• وحيث قرر صفوت لبيب شنوده بتحقيقات النيابة العامة في ١/٣/ ٢٠٠٠ أنه كان قادماً من مدينة سوهاج بسيارته النقل إلى منزله المجاور لمنزل شقيقه مهران لبيب شنوده بقرية الكشك والكائن بالناحية البحرية منها بجوار الزراعات تقابل على مقربة من المنزل بجاره سامى أحمد ملحي وفى هذه الأثناء تنامى الى سمعه صوت أعيرة نارية وطلب منه الأخير أن يترك له السيارة لحفظها له وأن يتوجه الى منزله خشية أصابته بسوء فاستجاب لنصيحته ودلف الى مسكنه وأغلقه من الداخل وصعد لسطحه وتسلق منه الى أسطح منزل شقيقه مهران المجاور له حيث هبط الى ذلك المنزل وتقابل مع شقيقه وأسرته وحال وجودهم معا وأحسوا بأشياء تقذف على أسطح منزلهم فصعد شقيقه مع للأسطح لاستطلاع الأمر فوجدا كورات من الأقمشة مشتعلة تقذف بها على المنزل بعض المتواجدين بالشارع والذين تعرف عليهم من خلال نظرة من فتحات بسور الأسطح وتبين له أنهم كل من فصاد حفى ونجليه علاء وحماة ومعهم صادق رفاعى صادق ومحمد عجور محمد وآخرين لا يعرفهم وعندما شاهدوه هؤلاء صعد كل من خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفى أعلى منزل المدعو فرج أمين والذي يقع جنوب ثلاثة منازل تفصل بينه وبين منزلهم و اعتلى كل منهما مقعد حتى يصبحا فى مستوى سور المنزل وأطلق صوبه وشقيقه أعيرة نارية فأصيب من جرائها شقيقه بعيار فى بطنه فسقط صريعا بأسطح المنزل وأصيب هو بيده وبأجزاء متفرقة من جسده وظل الإطلاق مستمرا لمدة حوالي نصف ساعة وكان حين ذلك مختبئاً خلف سور أحد الحوايط ويضيف انه أنتهز فرصة قيام مطلق الأعيرة بتغيير خزن السلاح وهبط الى شقة شقيقه حيث أسرته وأخبرهم بوفاته متأثراً بإصاباته النارية وسمع صوت خليفة رفاعى يطلب من فصاد حفى اقتحام المنزل وإشعال النار به فاقترحه كل من فصاد حفى ونجليه حماده وعلاء ومحمد عجور وصادق رفاعى وسعد خلف وكان الأخير يحمل سلاحاً نارياً يطلق منه أعيرة نارية من داخل المنزل وأنه قام بتهديد المقتحمين ببرد اعتدائهم باستعمال أسطوانة جاز (بوتاجاز) وأضاف بأن المقتحمين أشعلوا النار بالطابق الأرضي للمنزل وبالأسطح وأضاف بأنه حال وجوده بشرفة منزل شقيقه سالف الذكر عقب إشعال النيران بالمنزل شاهداهم يقومون بسرقة أشياء من منزله المجاور عبارة عن تلفاز ومنضدة ومقعد وموقد (بوتاجاز).

وبسؤاله يوم ١/١/ ٢٠٠٠ قرر أنه يقيم بالقاهرة أقامه دائمة ويأتى الى قرية الكشك في أوقات متباعدة وأن منزله وأشقائه مهران ووهيب يقعون متلاصقين على مدخل قرية الكشك على يسار الطريق السريع بالقرب من الزراعات ويوم الأحداث وفى حوالي الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً وحال عودته الى القرية بسيارته النصف نقل من قسم مرور سوهاج عن طريق عزبة بطيخ تلاحظ له تجمع عدد كبير من أهالي هذه القرية فواصل سيره الى أن أقرب من منزله وعندئذ شاهد فصاد حفى ونجليه حماده وعلاء ومحمد عجور ومعهم صبيه (جيرانهم) يقفون أمام منزله وعندما ترجل من سيارته هرع اليه المدعو سامى أحمد ملحي ونصحه بترك سيارته له والدخول الى مسكنه فاستجاب لنصيحته وعندما هم بفتح باب منزله فوجئ بممدوح ماهر الذي كان قادماً من ناحية المدرسة الابتدائية المجاورة حاملاً سلاحاً نارياً يطلق صوبه أعيرة نارية أصابه منها طلقة بكتفه. وأضاف بأن فصاد حفى ومن كان بصحبته فروا من المكان عند مشاهدتهم لممدوح ماهر ويضيف أنه دخل الى منزله ثم الى سطحه حيث تسلق الى أسطح منزل شقيقه الى أن وصل الى شقة الأخير فوجده وأسرتة ومعه رفعت الضبع عزيز العامل بالمدرسة الابتدائية القديمة والمدعو عاطف غزالى بلامون وصبيه تدعى نجلة صابر العراف ونان جودة فأخبرهم بإصابته وحاولوا إسعافه فظلوا على هذه الحالة حتى الساعة الثانية عشرة والنصف وعندئذ سمعوا أصوات طوب يقذف الى أسطح المنزل وصعد هو وشقيقه لاستطلاع الأمر فتبين لهما أن هذا الطوب مغطى بقماش مشتعل كما تبين له أن الذي يلقي بهذه الأشياء هو فصاد حفى ونجليه حماده وهشام وصبيه لا يعرفهم وكانت هناك أعيرة نارية تطلق من جميع الاتجاهات لا يعرف مصدرها وفى تلك اللحظة أبلغه شقيقه مهران بإصابته بعيار ناري فاستدار للخلف فشهد خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفى يقفان على شئ مرتفع بأعلى سطح منزل فرج أمين يطلقان صوبهما أعيرة نارية من بندقيتين آليتين فأصيب هو من جراء تلك الأعيرة فى رقبته وقدمه اليسرى واختبأ خلف حائط بالدرج ثم تبين له وفاة شقيقه متأثراً بإصابته فزحف بعد ذلك هابطاً الى حيث شقة شقيقه

حيث أخبر أسرته بمقتله وقتلته ثم شب الحريق بالمنزل وسمع عقب ذلك خليفة رفاعى يطلب من عاطف غزالى بلامون النزول بواسطة سلم خشبي وضعه له الأول على حائط المنزل وقد استجاب الأخير له هو وأسرتة ثم علم عقب ذهابه الى المستشفى بوقائع سرقة منزله ونفى ما سبق أن قرره بشأن تهديده لمقتحمي المنزل بأسطوانة البوتاجاز

وبجلسة المحاكمة قرر بمضمون أقواله سالف الذكر وأضاف بأن خليفة رفاعى صادق أنقذ عاطف غزالى

بلامون وأولاده وطلب منه والباقيين النزول لإنقاذهم فرفضوا لكونهم كانوا مصابين .

● وقررت سعاد مورييس محارب أرملة المجني عليه مهرا ن لبيب شنوده بأنها صبيحة يوم الأحد/١/٢٠٠٠ ٢حوالي الساعة الحادية عشرة ونصف صباحا وحال وجوده بمنزلها صحبة زوجها تنأى الى سمعها صوت أعيرة نارية كثيرة يطلق بالقرية في الوقت الذي كان زوجها يقف أمام المنزل في انتظار عودة أولاده من المدرسة الابتدائية المجاورة وكان معهم عاطف غزالى بلامون والضبع عزيز وعدد من رجال الشرطة وفى حوالي الواحدة ظهر مع استمرار إطلاق الأعيرة النارية أخبرها زوجها أنه أصيب من عيار من الأعيرة التي كان يطلقها شخص يدعى شمبىرى أبو القاسم وأنه هرع الى داخل المنزل ومعه المدعو الضبع عزيز وعاطف غزالى وأغلقوا الباب من الداخل ثم حضر أولاده وأبناء الضبع عزيز وعطف غزالى فاصطحبت أولادها للطابق الثاني عندئذ شاهدت صفوت لبيب شنوده هابطا من سطح المنزل مصابا في ذراعه حيث أخبرهم بأن ممدوح ماهر عبد الله هو محدث أصابته ثم أحست بالمقذوفات النارية تلقى أعلى المنزل وبشرفته وبعض الأعيرة النارية تطلق ثم صعد زوجها وشقيقه الى أسطح المنزل حيث قتل زوجها وأصيب شقيقه وأن الأمير وماجدة مهرا ن لبيب كانا قد صعدا خلف والدهما وعمهما وعادا يبلغانها بالحادث وقد علمت بأن مرتكبيه هم خليفة رفاعى صادق وفصاد حنفى ونجله هشام وعلام صادق رفاعى وسعودى خلف حنفى وجمال عبد الحميد وأنها شاهده المذكورين يقفون أمام المنزل من خلال شرفة المنزل وهم يلقون بالقذائف النارية صوب المنزل.

● وقرر رفعت الضبع عزيز خليل بأنه فى الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢/١/٢٠٠٠ وأثناء تواجده بالمدرسة الإعدادية بقرية الكشح حيث يعمل تنأى الى سمعه صوت أعيرة نارية تطلق بالقرية فتوجه ومعه نان جوده المسيح زميله فى العمل الى منزل مهرا ن لبيب شنوده المجاور للمدرسة للاحتماء به وأن طرقا بابه فتح لهما صاحب الدار والذي كان قلقا وخائفا على نجله الأمير وماجدة التلميذين بالمدرسة واللذين كان يؤدى الامتحان بها وكان موجودا أيضا المدعو عاطف غزالى ينتظر أبنائه الخارجين من المدرسة وعقب ذلك ببرهة يسيره خرج مهرا ن لبيب شنوده من المنزل وعاد ومعه ولديه ماجة والأمير وأولاد عاطف غزالى وأبنيه صراف بالبنك وكان الأول مصابا بأذنه أخبرهم أنها من عيار طائش وأن أحدا لم يكن معه وقت حدوث أصابته وأن زوجته سعاد مورييس محارب كانت فى ذلك الوقت بالطابق العلوي من المسكن ثم أغلقوا عليهم باب المنزل من الداخل ومكث هو ومهرا ن ونان جوده بالطابق الأرضي بجوار الباب بينما كان كل من زوجه مهرا ن وأولادها وعاطف غزالى بلامون وأبنيه الصراف بالطابق الثاني وفى ذلك الوقت كان إطلاق النار مازال مستمرا ويسمع فى أرجاء القرية وسمع صراخ سعاد مورييس محارب فصعد ومعه مهرا ن لبيب شنوده ونان جوده إليها فوجدوا صفوت لبيب شنوده بصحبته مصابا بيده حيث أخبرهم بأن محدث أصابته هو ممدوح ماهر وذلك حين نخوله منزله وبعد نصف ساعة سمعوا صوت أشياء تقذف فوق سطح المنزل فصعد مهرا ن وشقيقه صفوت لاستطلاع الأمر ثم تنأى الى سمعه صوت أعيرة نارية تطلق على السطح لا يعرف مصدرها وبعد مرور ساعة وجد صفوت لبيب شنوده يدفع باب الشقة زاحفا ومصابا بيديه ورجليه وقال أن شقيقه مهرا ن قتل بسطح المنزل وأن محدث إصاباته وشقيقه هما خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حنفى بأعيرة نارية كانا يطلقانها من فوق منزل فرج أمين ثم سمعوا أعيرة نارية تطلق صوب شرفة المسكن وكرات نارية تقذف عليه وشاهد من خلف فتحات باب الشرفة (الشيش) والتي كان يختلس النظر من خلفها لمدة ثواني معدودة كل من خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حنفى وكل منهما يحمل سلاحا وحماده فصاد حنفى وجمال عبد القادر وهانى أحمد ماحى ووصفهم وملابسهم وآخرين لا يعرفهم كانوا يحملون أسلحة نارية ويقذفون بالكرات النارية .

وبجلسة المحاكمة قرر أنه صعد لأسطح المنزل صحبة مهرا ن لبيب شنوده وشاهد واقعة أصابته به المنزل إلا أنه لم يشاهد محدثها ويقرر أنه وقت أصابه المجني عليه بأسطح المنزل شاهد بالشارع كل من خليفة رفاعى صادق وسعودى خلف مع آخرين لا يعرفهم.

● وقرر نان جوده عبد المسيح العامل بالمدرسة المجاورة لمنزل مهرا ن لبيب شنوده أنه حال تواجده بعمله تنأى الى سمعه صوت أعيرة نارية تطلق من بعيد بأرجاء القرية فخرج مسرعا من المدرسة فشاهد مهرا ن لبيب شنوده واقفا أمام منزله فدخله للاحتماء بداخله وخلفه رفعت الضبع عزيز ثم حضر المدعو عاطف غزالى بلامون ولديه ومعه مريم صابر وأغلقوا باب المنزل من الداخل وبعد برهة هبط من أسطح المنزل مهرا ن لبيب شنوده وأخبرهم بإصابة شقيقه صفوت ولم يخبرهم بمحدث أصابته وأضاف بأن الأخير وشقيقه مهرا ن صعد الأسطح المنزل ولا يعرف سبب صعودهما وهبط عقب ذلك صفوت مصابا بأجزاء متفرقة من جسده وأخبرهم بأن شقيقه مهرا ن قتل وأن اللذين قتلاه هما خليفة رفاعى صادق وسعد خلف وأصاباه هو ثم يقرر أنه أشتم رائحة دخان وأحس باشتعال النيران بخلف المسكن

وبجلسة المحاكمة قرر أنه نخل منزل مهرا ن لبيب شنوده للاحتماء به عقب سماعه لصوت الأعيرة النارية وأنه صعد للطابق الثاني بالمنزل وظل ماکثا بإحدى حجراته حتى حضور الشرطة والمطافى ولم يتقابل مع أحد ولم يشاهد شيئا .

● وقرر الأمير مهرا ن لبيب شنوده أنه يوم الاحداث كان يؤدى امتحانه بالمدرسة المجاورة لمنزلهم حيث

تناهى لسمعه صوت أعيرة نارية وأنه خرج من المدرسة فى الحادية عشرة صباحا وبصحبة شقيقته ماجده ومعها مريم صابر فؤاد وبالطريق تقابل مع والده أصطحبهم الى المنزل وهناك شاهد رفعت الضبع عزيز ونان جوده عبد المسيح وعاطف غزالى بلامون ويرفقتة نجليه ثم صعد مع والدته وأخوته الصغار ومعهم مريم صابر فؤاد ونجلى عاطف غزالى بلامون الى الشقة الواقعة بالطابق الأول العلوي بينما ظل والده والباقيين بالطابق الارضى وبعد برهة شاهد عمه صفوت لبيب شنوده يهبط من سطح المنزل مصابا بكتفه الايمن وحينئذ سمعوا أصوات طوب يلق على أسطح المنزل فصعد والده وعمه لاستطلاع الأمر وسمع صوت أعيرة نارية ثم شاهد عمه يهبط مرة أخرى إليهم زاحفا ومصابا فى أجزاء متفرقة من جسده وأخبرهم بمقتل شقيقه مهران وأن الذى أطلق عليه النار هم خليفة رفاعى وسعودى خلف حفنى من منزل فرج أمين وأنه أصيب من ذات الأعيرة النارية. ولم يشاهد كيفية حريق المنزل

• وقررت شقيقته ماجدة مهران مضمون أقوال سابقها فيما عدا لا تتذكر أسم أحد الشخصين اللذين أخبر بهما عمها صفوت لبيب شنوده • وذكرت فقط أسم سعد خلف الشهير بسعودى

وحيث أنه بسؤال عاطف غزالى بلامون بتحقيقات النيابة العامة أنه قرر أنه صباح يوم الاحداث/٢٠٠٠/١/٢ توجه الى المدرسة سائلة الذكر لإحضار نجليه منها وهناك سمع صوت أعيرة نارية كثيرة فاصطحب نجليه الى منزل مهران لبيب شنوده المجاور للمدرسة وكانت بصحبته مريم صابر فؤاد

حيث صعدوا الى الطابق العلوي للاحتماء وبعد برهة يسيره شاهد صفوت لبيب شنوده يهبط من أعلى المنزل مصابا بذراعه ولا يعرف محدث أصابته ثم صعد الأخير بصحبة شقيقه مهران الى أسطح المنزل وبعد فترة أخرى نزل صفوت مصابا وشاهد النيران تشتعل بالمنزل من أسفل وأحس بالخطر فاستغاث بالمدعو خليفة رفاعى صادق الذى يقع منزل والده على مقربة من منزل مهران فاستجاب له الأخير فأحضر له سلما خشبيا وضعه على شرفة المنزل وتمكن بواسطته من إنقاذه و نجليه ومن تدعى مريم صابر فؤاد أصطحبهم جميعا الى منزل والده المجاور وقدم لهم المأكولات وأوصلهم لمنازلهم .

وحيث أنه بسؤال مريم صابر فؤاد قررت بمثل ما قرره سابقا

وحيث أنه بسؤال محبى أحمد محبى وشهرته سامى نفى ما قرره صفوت لبيب شنوده بشأن مقابله له أمام منزل الأخير صبيحة يوم الاحداث •

وحيث أنه بسؤال أحمد فرج أمين محمد قررا أنه فى ذلك اليوم لم يكن موجودا بالقرية وأن أهل منزله كانوا متواجدين به ونفى دخول أحد للمنزل ولا يستطيع أحد ذلك فى غيابه.

وحيث أنه بسؤال صابرين كمال أحمد عبد الرحيم زوجة سالف الذكر قررت مضمون أقواله ونفت دخول أية أشخاص لمنزلهم يوم الاحداث.

وحيث أنه بسؤال عزت فكرى محارب قررا أنه فى الحادية عشرة من صباح يوم الاحداث (الاحداث/١/٢/٢٠٠٠) وأثناء تواجده بمنزله شاهد ممدوح ماهر عبد الله وشقيقه مؤمن متواجدين بأسطح مسكنهما

وحيث أنه بسؤال كل من خلف حكيم عبد الشهيد وشقيقه عادل قررا بأنهما أثناء تواجدهما بمنزلها فى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ١/٢/٢٠٠٠ أطلقت على منزلها أعيرة نارية وأذ صعدا الى سطح المسكن شاهدا كل من عبد الله نسوقى حسن وحسن النسوقى حسن ومحمد النسوقى حسن وخليفة رفاعى يطلقون الأعيرة النارية وفروا هارين

وحيث أنه بسؤال عنتر وهيب جرجس بجلسة المحاكمة فى ١/٨/ ٢٠٠٠ الذى يقع مسكنه بالقرب من مسكن مهران لبيب شنوده قرر أنه يوم الاحداث شاهد من خلال وجوده بسطح منزلهم مجموعات من البشر وصفهم بأنهم كانوا على شكل أسراب لم يستطع أن يحصى عددهم كانوا مسلحين بالأسلحة النارية وأواني بها مواد

حارقة كانوا جميعا قادمين من ناحية عزبة بطيخ القرية من قرية الكشح قسم أنفسهم مجموعات كانت تقتحم المنازل فى طريقهم ومن ضمن هذه المنازل منزل مهران لبيب شنوده الذى كان هدفا لهم ثم منزلهم وأنه لا يعرف أحدا منهم.

وثبت بتقرير النصف التشريحية لمهران لبيب شنوده أن به فقد لعظام قبوة الجمجمة وفقد لجوهر المخ وفقد الطرفين السفليين عند أسفل الفخذين وليس به معالم أصابيه واضحة سوى الحروق النارية التى تشمل مساحة

مائة فى المائة من جسده تصل الى درجة التقرح فى بعض المواضع ومن الدرجات الثلاث الأول وبها معالم تشير الى حيوية الحروق النارية ويفرض عدم وجود معالم أصابية أخرى تكون ضاعت معالمها بالفقد العظمى

بالرأس والطرفين السفليين فإن الوفاة تعزى للحروق النارية التى حدثت من ملامسة الجسد بلهب نارى وما صاحب ذلك من هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية •

وثبت بالتقرير الطبى الشرعى لصفوت لبيب شنوده أن إصاباته بالفخذ الأيسر والكتف الايمن والساعد الايمن نارية حدثت من ثلاثة أعيرة نارية مفردة يتعذر تحديد نوعها أو عيارها من مسافة جاوزت مدى الإطلاق

القريب وأصابة الفخذ الايسر من الامام واليمين للخلف واليسار وأصابة الظهر ميزابية بوضع مستعرض من ضارب بالخلف •

وثبت من معاينة النيابة العامة أن منازل مهران لبيب شنوده وأخواته صفوت وهيب بمنطقة زراعية بمدخل

القرية من الناحية البحرية غرب مدرسة الكشع الابتدائية الإعدادية

• وقررت سعاد موريث محارب زوجة المجنى عليه مهرا ن لبيب شنوده أثناء معاينة النيابة العامة أن زوجها قتل على أسطح منزله من جراء إطلاق النار عليه من بعض الأشخاص ضمنهم ممدوح ماهر عبد الله ومن يدعى الشمبري *

وثبت بتقرير المعمل الجنائي أن سطح منزل مهرا ن لبيب شنوده مقسم الى قسمين بواسطة بنايات طوب الأول غربي والذي قرر الشهود بعثورهم على جثته به وبهذا الجزء قرن والجزء الثاني بحري والجزئين مسقوفين بالجريد والأخشاب والحطب كما ثبت وجود آثار حريق بالمنزل .

وحيث أنه بسؤال جمال عبد القادر حمزة الذي قال عنه كلاً من رفعت الضبع عزيز وسعاد موريث محارب أنه كان ضمن المشاركين في هذه الواقعة واقتحام منزل مهرا ن لبيب شنوده والذي أستخدم من الاتهام أنكر ما نسب إليه وقرر أنه في ذلك اليوم كان معينا مراقبا بلجنة امتحانات مدرسة مؤسسة برديس الابتدائية بمركز البلينا وأنهى عمله في الوحدة ظهر يوم الأحداث ثم أستقل عائدا الى بليته عبارة نهريّة من بلدة البلينا وكان بصحبته زملائه شنوده منقريوس تادرس ونبيل بشارة أرمنيوس ويسى نصحي عطيه وكان ذلك في الثالثة والنصف عصرا حيث توجه الى مدينة دار السلام ولم يتمكن من دخول قريته الكشع فعاد من حيث أتى .

وقدم خطابا معتمدا من جهة عمله يؤيد صحة دفاعه .

وشهد شنوده منقريوس تادرس ونبيل بشارة أرمنيوس ويسى نصحي عطيه بمضمون ما قرره وقالوا أنه كان في معيّنهم إذ أنهم زملائه في العمل وكانوا مكلفين ذات المهمة

وثبت بتحريات الشرطة أن مرتكب واقعة قتل مهرا ن لبيب شنوده والشروع في قتل شقيقه صفوت ومن كان معهم بالمنزل والحريق والسرقة هم : خليفة رفاعي صادق ، وسعد خلف حفني وشهرته سعودي وفصاد حفني محمد ونجلاه أحمد وشهرته هشام ، ومحمد فصاد حفني وشهرته حماده ومحمد عجور محمد إبراهيم وممدوح ماهر محمد عبد الله وآخرون مجهولون حيث قام الأول والثاني بإطلاق أعيرة نارية صوب المجنى عليهما مهرا ن لبيب شنوده وشقيقه صفوت بينما قام الباقيون بإلقاء كرات من النيران على منزله وأطلق ممدوح ماهر محمد عبد الله عيارا ناريا صوب صفوت لبيب لحظة دخوله الى منزله وقام الجميع معهم مجهولون باقتحام المنازل الثلاثة وسرقة محتوياتها .

كما أسفرت التحريات عن عدم اشتراك كل من جمال عبد القادر حمزة و علام رفاعي صادق وشقيقه صادق ومأحي أحمد مأحي والشمبري أبو القاسم في تلك الواقعة *

وباستجواب المتهمين سعد خلف حفني محمد وفصاد حفني محمد ومحمد عجور محمد إبراهيم ومحمد فصاد حفني وشهرته حمادة أنكر ما نسب إليهم *

وبسؤال المتهم أحمد فصاد حفني أنكر وقرر أنه يوم الأحداث كان يؤدي الامتحان بمدرسة الكشع الإعدادية وأنه وباقي زملائه لم يسمح لهم بالخروج من المدرسة الا في عصر ذلك اليوم *

وباستجواب المتهم خليفة رفاعي صادق أنكر ما نسب إليه وقرر أنه صبيحة يوم الأحداث في الحادية عشر صباحا أستيقظ على صوت أجراس الكنائس بالقرية والذي أعقبه طلاقات نارية كثيفة فخرج من منزله لإحضار نجله من المدرسة الإعدادية القريبة من منزل مهرا ن لبيب شنوده وأثناء سيره شاهد مجموعة كبيرة من الأشخاص غريباء عن قريتهم بالقرب من منزل مهرا ن لبيب شنوده وشقيقه صفوت حيث كانوا يسبون المسيحيين وكانت حينذاك النيران مشتعلة بالمنزل وقد حاول ومعه مجموعه من الصبية التدخل لإطفاء الحريق وأثناء تناهى الى سمعه صوت استغاثة بالطابق الأول بالمنزل فأحضر سلما خشبيا من منزل والده المجاور ووضع على شرفة المنزل وصعد عليه وتبين له أن المستغيث به هو المدعو عاطف غزالي بلامون فقام بإنقاذه هو ونجلاه وصغيرة معهم ولاحظ وجود صفوت لبيب شنوده بالحجرة التي تقع بها شرفة المسكن فحاول إنقاذه الا أنه رفض بحجة أنه مصاب بإصابات جسيمة ولا يستطيع النزول فاصطحب عاطف ومن كان معه الى منزل والده وأحسن وقائهم ومكثوا لديه الى غروب الشمس ثم أصطحبهم الى منزلهم وفي الطريق سلمهم لرجال الشرطة *

وعذا اتهمه لكونه من أعيان المسلمين بالقرية علاوة على وجود خلافات بينه وبين بعض المسيحيين بها وبمواجهته باتهامه بقتل حلمي فهمي مقار وأبنائه ومن كان معهم والشروع في قتل مرقص رشدي جندي دفع بعدم معقولية هذه الاتهامات جميعها لانه من غير المعقول -على حد قوله- أن يكون متواجدا في أكثر من مكان في توقيت واحد رغم بعد المسافات بين الأماكن التي قال بها من اتهموه وكذلك عدم معقولية لجوئه الى منزل من يدعى فرج أمين كي يطلق أعيرة نارية صوب منزل مهرا ن لبيب شنوده لقتل أحد من هذه العائلة وقد كان في مكنته أن يقتحم المنزل من باب أو عن طريق السلم الخشبي الذي أحضره لإنقاذ من استغاث به .

ونسب ارتكاب تلك الأحداث التي وقعت بالقرية الى غريباء من القرى المجاورة كالبلايش وأولاد سالم والخيام وغيرها والذين علموا بالأحداث التي وقعت قبل يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ فهرعوا في ذلك اليوم من بلادهم لقرية الكشع و ارتكبوا هذه الوقائع وأضاف بأن المسلمين قلة في هذه القرية وليس لديهم إمكانيات لارتكاب هذه الوقائع الجسيمة *

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون في هذه الواقعة عدا المتهمين ممدوح ماهر عبد الله واحمد فصاد حفني وشهرته هشام وأنكروا ما نسب إليهم * وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم مما هو منسوب إليهم تأسيسا على عدم معقولية الاتهام بالنسبة لخليفة رفاعي صادق حيث قرر آخرون بأنه كان موجودا في أماكن أخرى يرتكب وقائع أخرى ومن هؤلاء مرقص رشدي جندي وخلف حكيم عبد الشهيد كلا على حده، وعدم معقولية ما قرره صفوت لبيب شنوده ولما اعتراه من تناقض، وتناقض أقوال الشهود، وتناقض أقوالهم مع التقارير الفنية ومعاينة النيابة العامة *

ثامنا : واقعة مقتل تادرس لوندی تادرس ونجله ناصر. والسرقعة بالأكراه وإحراز أسلحة نارية

وذخائر بغير ترخيص:-

● وحيث قررت سامية تادرس لوندی ابنه المجنى عليه تادرس لوندی وتقيم مع زوجها بمنزل مستقل عن منزل والدها بكرم الغربلية بقريه الكشح بتحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/١/٥ أنها صبيحة يوم الأحداث ٢٠٠٠/١/٢ توجهت الى منزل والدها الواقع من القرب من مدرسة الكشح الابتدائية * للزيارة وفي حوالي الساعة الثانية ظهرا فوجئت بجيرانها وهم عائلة كمال أبو السمان والديب أبو عطيه وصابر عسران ونجله أحمد وأشرف حسيب وعلاء جاد الرب وكليب شوقي وعائلة عبد الغني وخيري موسى دياب وصديق السيد الأقرع ومحمد أو الدلال وإبراهيم الصغير أبو السمان ومعهم حوالي عشرون شخصا لاتعرفهم كانوا جميعا يحملون أسلحة نارية متنوعة من بنادق طويلة الى مسدسات وأقتحموا المنزل بعد كسر أبوابه وأطلقوا أعيرة نارية في أرجاء المنزل وعلى والدها شقيقها وقد أصيبا من جراء تلك الأعيرة ولقيا حتفهما ثم عادت وقررت أن الجناة اعتدوا على شقيقها بالآلات حادة (مطوي) في أجزاء متفرقة من جسده (كتفيه - قلبه - وجهه - أنفه - صدغه) وأضافت بأن والدتها وداد سيقين مغربي الكثيفة كانت بجوار المجنى عليهما وقت الإطلاق واستطردت بأن الجناة حطموا محتويات المسكن وسرقوا ما به من دواب ومنقولات ومبالغ مالية وأجهزة كهربائية (غسالتين ملابس - ثلاجة - تلفاز - فيديو كاسيت - أغطية - ملابس) كانوا يحملونها على سيارات علاوة على وضعهم النار بالمسكن ثم أضافت الى من ذكرتهم عائلة حسن ومنهم شقيرى وسعودى وأخواته وأولاد محمود سند وهم جيرانهم كما قررت أن الحكومة كانت تساعد المسلمين وتمدهم بالأسلحة والنخائر لضرب المسيحيين وذهبت الى الحد الذي قالت فيه أنه كلما نفذت نخائهم مدينتهم الحكومة بها.

وبموجهتها بما ورد بتقريرى الصفة التشريحية لوالدها وشقيقها ناصر من أن أصابات الأول رضية وأصابات الثانى نارية

● قررت أنها شاهدت آثار دماء على أجزاء من جسد المجنى عليهما عقب قتلها وانصراف الجناة وبجلسة المحاكمة قررت أن الجناة جيرانهم وأن غربيا لا يأتي إليهم وأنهم وضعوا النار خلف المسكن ونقلوا الدواب والمنقولات بسيارت نقل وحددت مطلق الأعيرة النارية بأنه يدعى جابر عبد الغني *

● وقررت وداد شقيق مغربي أرملة المجنى عليه تادرس لوندی تادرس (الكثيفة) أنه يوم الأحداث كانت بالمنزل وبصحبتها المجنى عليهما وسامية تادرس لوندی عندما سمعت صوت أعيرة نارية أعقبها صراخ نجلتها سامية والتي أخبرتها بمقتل المجنى عليه.

وحيث أنه بسؤال لوندی عبد الملاك لوندی ابن شقيق المجنى عليه تادرس لوندی قرر أنه أثناء تواجده عقب أحداث ذلك اليوم بمنزل من تدعى فردوس نوح غالى وشهرتها أم أسحق بعد الساعة الثامنة مساء حضرت الى ذلك المنزل كلا من وداد شقيق مغربي وسامية تادرس لوندی وأخبرته الأولى أنها سمعت زوجها المجنى عليه قبيل وفاته يستعطف كلا من فتوح أبو السمان وعمر أبو السمان وممدوح ماهر وجبرائيل السيد الأقرع وعصام الشمبرى وخلف الشمبرى وأنها ميزتهم بأصواتهم جميعا إلى أنهم لم يستجيبوا له وقتلوه وأكدت له تلك الرواية سامية تادرس لوندی *

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه تادرس لوندی تادرس أن أصابته بالرأس رضية حيوية حديثة حدثت من جسم صلب راض وتعزى وفاته الى هذه الإصابة وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ وخلى باقى جسده من أية آثار أصابه أخرى .

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لناصر تادرس لوندی أن إصاباته نارية حديثة حدثت من خمس أعيرة نارية كل منها معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعها وعيارها أطلقت عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب منها عيارين بهيئة ميزابية بالعنق وأعلى وحشية العضد الأيسر يتعذر تحديد مسارها وعيارين أحدهما بوحشية الفخذ الأيمن والثانى بوحشية العضد الأيمن باتجاه من اليمين الى اليسار وخامس بمقدم الصدر من الامام للخلف والوفاة تعزى الى تلك الإصابات وما أحدثته من تهتك بالانسجة الرخوة والعضلات وكسور بالعظام وتهتك بالقلب والرئة اليسرى وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير وصدمة عصبية.

ودلت تحريات الشرطة في ٢٠٠٠/٣/٤ أن مرتكبي هذه الواقعة هم : صابر عسران محمد وصابر عبد الغني عبد الله زرزور ومحمد طاهر محمد عبد الله وجابر عبد الغني عبد الله زرزور وخيري موسى عبد الله وعبود موسى عبد الله وأحمد صابر عسران وفتوح كمال أبو السمان وجبرائيل محمد السيد الأقرع وعلاء جاد الرب

عثمان وأن الأول والثاني والثالث كانوا يحملون أسلحة نارية أطلقوا منها أعيرة على مسكن المجنى عليهم من الخارج ثم اقتحموا المسكن وأعدوا علي المجنى عليها •
وان إبراهيم الصغير أبو السمان ومحمد أبو الدلال وكليب شوقي والديب عطيه حداد وأشرف أبو حسيب وعلى عبد الغني وحسن محمود سند ومحسن محمود سند وشهرته شقيرى وحسن محمود سند وشهرته سعودي ودياب غانم لم تؤكد التحريات اشتراكهم فى هذه الواقعة •
وقد علل العقيد / محمد بدر الدين عبد السلام المفتش بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن سوهاج ذلك بان كثرة عدد الجناة والأحداث تسبب فى اختلاط الأمر على سامية تادرس لوندى فى اتهامها للعديد من الأشخاص والذي كان مردده الى أنهم جيرانهم ولم تتوصل التحريات الى السرقة المدعاة من المجنى عليها وباستجواب المتهمين أنكروا ما نسب إليهم .

• وقرر صابر عبد الغني عبد الله زرزور (تاجر فاكهة) بأنه يوم الاحداث الموافق ٢٠٠٠/١/٢ ذهب الى مدينة دار السلام لشراء مستلزمات تجارية من تاجر جملة يدع حلمى الدرديرى وحملها عائدا الى القرية وعلى مشارفها لم يتمكن من الدخول وكان ذلك فى التاسعة صباحا فعاد الى مدينة دار السلام وأرجع البضاعة لتاجر الجملة سالف الذكر حيث أستلمها منه العامل أبو العلا عبد القادر عبد الله وأنه مكث بمدينة دار السلام حتى الثالثة والنصف عصرا
وبسؤال حلمى عبد الحميد درديري عبد الرحيم تاجر الجملة والعامل أبو العلا عبد القادر عبد الله صادقا فيما قرر

• وقرر خيرى موسى عبد الله أنه منذ يوم ٢٠٠٠/١/١ توجه وأسرتة الى منزل صهره كمال على محمود الكائن بنجع رضوان الذى يبعد عن قرية الكشح حوالي ٢ كيلو متر وظل به الى أن انتهت الأحداث.
• وحيث أنه بسؤال كمال على محمود قرر أن خيرى موسى عبد الله زوج نجلته حضر هو وزوجته وأولاده إليه وكان متواجد معه بمنزله يوم الاحداث ومكث طرفه حتى انتهائها لمدة خمسة عشر يوما .
• وقرر قديس حبيب مشمش أنه لجأ وأسرتة الى مسكن كمال على محمود وظلوا به لمدة خمسة أيام وقرر نجله هاني قديس حبيب أنه شاهد المتهم خيرى موسى عبد الله بتلك الآونة بمنزل كمال على محمود.
• وقرر المتهم جبرائيل محمد السيد الأقرع العامل بمعهد الكشح الابتدائي الأزهرى أنه كان بمقر عمله بالمعهد الدينى منذ الساعة الثامنة صباح يوم الاحداث الموافق ٢٠٠٠/١/٢ وعندما حاول الخروج فى ميعاد انصرافه فى الثانية ظهرا تناهى الى سماعه صوت أعيرة نارية تطلق بكثافة بأنحاء القرية فمكث داخل مقر المعهد حتى حضر إليه الخفير النظامي الديب عبد الحميد صحبة ضابط شرطة فى الرابعة من عصر ذلك اليوم للسؤال مصير طلاب المعهد وأنصرف معهما الى نقطة شرطة الكشح ومكث هناك حتى أذان المغرب ثم توجه الى منزله •
• وأضاف بأنه وقع على دفتر الحضور بمقر عمله.
• وشهد الشيخ رمضان أحمد على نصار مدير المعهد الابتدائي الأزهرى بقرية الكشح بأن المتهم سالف الذكر كان متواجدا بمقر عمله منذ الثامنة صباحا ولم يغادره حتى تركه هو وأنصرف فى الثالثة والنصف مساء ذلك اليوم وقدم دفتر الحضور والانصراف للعاملين بالمعهد ثابت به ما قرره وأضاف بأن المذكور كان متواجدا بمكتبه لحظة إطلاق الأعيرة النارية بالقرية •

• وشهد الخفير النظامي الديب عبد الحميد أحمد سليمان بما قرره المتهم
• وقرر المتهم علاء جاد الرب عثمان - عامل زراعي - حاصل على دبلوم زراعة بأنه كان موجودا بالقاهرة منذ يوم ١٩٩٩/١٢/٢٨ م لاستخراج شهادة صحية من الإدارة المركزية للمعامل بوزارة الصحة بالتحضير بالقاهرة لاستخدامها كمنسوخ لسفره للعمل بالملكة العربية السعودية • وأخذت منه عينة دماء فى اليوم التالي ١٩٩٩/١٢/٢٩ وتحدد له يوم ٢٠٠٠/١/٢ لاستلام تلك الشهادة فمكث بالقاهرة حتى تسلمها فى ذلك اليوم وعاد للقرية يوم ٢٠٠٠/١/٤ ووقع بما يفيد استلامه للشهادة على دفتر معد لذلك بالمعامل المختصة يوم ٢٠٠٠/١/٢ بعد الساعة الواحدة ظهرا.
• وقدم أصل الشهادة سائلة الذكر ثابت بها أن محرره فى ٢٠٠٠/١/٢ بإسمه ومزيلة بالتوقيعات الرسمية وأنه أخذت منه عينة دماء يوم ١٩٩٩/١٢/٢٩

• وقرر محمد طاهر عبد الله أنه يوم الاحداث كان بمنزله وأستشهد بكل من لطفى محمود فرغلى ويسرى عبد النضير صديق من جيرانه وقال أن أحداث الكشح ارتكبها غريباء عنها وصادقا شهادته.
• وقرر المتهم فتوح كمال السمان أنه يوم الاحداث الموافق ٢٠٠٠/١/٢ كان يعمل لدى مقاول بقرية البلايش مستجدة من الصباح وحتى مغرب ذلك اليوم وعند العودة لم يتمكن من دخول قرية الكشح فتوجه الى قرية الزرازة لدى من يدعى عبد الرازق عباس راضى •
وبسؤال المقاول محمد محمد على وصاحب المنزل الذى كان يعمل به وجاد الرب صلاح وعبد الرازق عباس راضى وصادقوه فيما قرر

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون وأصروا على إنكارهم.
وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم تأسيسا على تناقض الدليل القولى مع الدليل الفني وأن سامية

تدرس لم تكن موجودة وقت وقوع الحادث وتناقض أقوالها مع غيرها وعدم معقولية تصويرها للواقعة • وتناقضها مع تحريات الشرطة .

واتهامها للمتهم علاء جاد الرب عثمان والذي تبين أنه لم يكن متواجدا بالقرية وقت الحادث واستحالة وصفها لحالة الجناة وملابسهم وقت ارتكاب الحادث وأن مرجع ذلك الى أنها تعرفهم جيدا لأنهم جيرانها وأنه هذا المنزل يقع بذات الشارع الذي تقع به منازل المجنى عليهم وهيب جرجس حنا وأنه تعرض لذات الظروف التي تعرض لها المنزل الأول والتي تحدث عنها عنتر وهيب جرجس بجلسة المحاكمة •

تاسعا: واقعة مقتل وهيب جرجس حنا والشروع في قتل نجله عنتر ووضع النار عمدا

يتمسكنهم وإحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:-

• وحيث قرر عنتر وهيب جرجس نجل المجنى عليه وهيب جرجس حنا عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة يوم ٢٠٠٠/١/٣ أنه ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ وحال تواجده ووالده بمنزلهم الكائن بشارع الشيخ فتح بكرم الغرابلية بقرية الكشح أقترح عليه المنزل مجموعة من الأشخاص لا يعرف منهم أحدا ولا يستطيع التعرف على أى منهم إذ ما عرضوا عليه كانوا يحملون الأسلحة النارية الآلية والعصى والشوم وقاموا بعد أن أقترحوا المنزل بالقوة بإطلاق النار عليه وعلى والده مما نجم عنه أصابتهما وأشعلوا النيران بالمنزل .

ثم قرر عند أعادة سؤاله يوم ٢٠٠٠/١/١٩ أنه بذات التوقيت سالف الذكر وحال تواجده بصحبة أسرته المكونة من والده ووالدته وأخوته ومعهم قريب لهم يدعى الضبع سند شاكر وأبنته الصغيرة شرين بمنزلهم سمعوا صوت أعيرة نارية تطلق بالخارج وحينئذ طلب والده من والدته أن تصطحب أخوته الى داخل حجرة وتغلقها عليهم فاستجابت له وأحكموا غلق باب منزلهم ثم فوجئوا باقتحام المنزل بالقوة عن طريق الكسر بمجموعه من الأشخاص تربوا على اثني عشر شخص أحدهم فقط يحمل سلاحا ناريا وآليا وآخر يحمل وعاء (جركن) والباقي يحملون عصى وذكر أوصاف الشخص الذي كان يحمل سلاحا ناريا وكذا سلاحه بأنه الى جديد طوله حوالي ستون سنتيمتر وسريع الطلقات ثم أطلق ذلك الشخص عليه عيارا ناريا أحدث أصابته بذراعه ثم أعقبه بإطلاق النار والده وأنه يستطيع التعرف على ذلك الشخص إذ عرض عليه وأنه سمع حوارا بين والده وذلك الشخص لا يستطيع تمييز كلماته .

وعند أعادة سؤاله في ٢٠٠٠/٣/٩ قرر أن والدته أخبرته بأن والده قبيل مقتله كان يتحدث مع الشخص الذي كان يحمل سلاحا ناريا وأصابهما بعياره (كده برضه يا معلوى)

وأن أسفرت تحريات الشرطة بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٤ عن أن ذلك الشخص المقصود بهذه العبارة هو الخفير النظامي معلوى فهمي معلوى فقد عرض على عنتر وهيب جرجس يوم ٢٠٠٠/٣/٩ بسرأي نيابة سوهاج الكلية فأقر بأنه هو المقصود .

وبسؤاله بجلسة المحاكمة قرر أن منزلهم يقع في نهاية الشارع عند بداية الطريق المؤدى الى عزبة بطيخ على أطراف قرية الكشح بجوار الزراعات وأنه عند صباح ذلك اليوم شاهد مجموعات على شكل أسراب من الأشخاص آتية من ناحية عزبة بطيخ بأعداد كبيرة بعضهم يحمل أسلحة نارية والبعض الآخر يحمل أوعية بها كيروسين وقد أقتحموا المنازل بالشارع وراحوا يدمرون ويخربون كل ما يقابلهم حتى وصلوا الى منزلهم وأنه لم يتعرف على أحدا من هؤلاء سوى الشخص الذي ذكره بتحقيقات النيابة سلفا

• وقررت نعم رياض سعد جرجس أرملة المجنى عليه وهيب جرجس حنا عند سؤالها بتحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/١/١٢ بأنها ظهر يوم الأحداث وحال وجودها بمنزلها بصحبة الأسرة (زوجها وأولادها) وقريب لهم يدعى الضبع سند شاكر وكريمته الصغيرة تناهى الى سمعهم صوت أعيرة نارية فأحكموا غلق باب المنزل وطالب منها زوجها الاختباء بغرفة داخلية بالمنزل ومعها أولادها الصغار وبقي هو ونجلها عنتر وهيب خارج الغرفة وحينئذ سمعت صوت اقتحام المنزل وعيار نارى يطلق وصرخ نجلها عنتر وصوت زوجها المجنى عليه ينطق بعبارته (برضه كده يا معلوى) ثم رد علي ذلك شخص بعبارته (أنت كمان هتحصلوا) ثم صوت ثلاثة أعيرة نارية وصراخ زوجها ثم أنصرف الجناة فوجدت المجنى عليهما مصابين وقد فقد زوجها النطق وأضافت أن عنتر لا يعرف من الذي أطلق النار عليه وعلى والده وأنه هو الذي استدعى أحد الضباط لأسعافه • وأضافت أنها تعرف أسم شخص يعمل خفير بالبلك يدعى معلوى ولكنها لم تشاهده من قبل ومن الجائز أن يكون هو أو غيره لاحتمال أن يكون هناك شخص آخر بذات الاسم • وأستطردت قائلة أن الجناة أشعلوا النار ببعض محتويات المسكن

• وقررت أمل وهيب جرجس بمضمون أقوال سابقتهما

• وقرر الضبع سند شاكر قريب المجنى عليه وهيب جرجس حنا أنه وقت الحادث كان متواجدا بمنزل الأخير المجاور للزراعات وفي حوالى الساعة الثانية عشر ظهرا يوم ٢٠٠٠/١/٢ سمع صوت أعيرة نارية فأحكم وأهل المنزل أغلق بابيه من الداخل وأختبأ وأبناء المجنى عليه وزوجته بحجرة داخلية وظل بها ولم يخرج الا بعد أنتهاء الأحداث التي وقعت بالمنزل حيث تقابل مع المجنى عليهما وهيب جرجس حنا ونجله عنتر والذين قررا له أنهما لا يعرفان أحدا من الجناة

وحيث أنه بسؤال القمص جبرائيل عبد المسيح متوشلح أنه فى حوالى الساعة الثالثة من ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ وأحال تواجده بمنزله حضر اليه المجنى عليه عنتر وهيب جرجس مصابا بذراعه وأبلغه بأصابته ووالده وهيب جرجس حنا ولم يخبره بمحدث أصابتهما ولا كيفية وقوع الحادث وثبت بتقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه وهيب جرجس حنا أن أصاباته نارية حيوية حديثة حدثت من ثلاثة أعيرة نارية كل منها معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه وعيابه أطلق عليه من مدى جاوز الإطلاق القريب أحدهم بالفخذ الأيمن من الأمام للخلف ومن اليسار لليمين ومن أعلى لأسفل والثاني بالفخذ الأيسر من الأمام للخلف ومن اليمين للييسار ومن أسفل لأعلى والثالث بالكتف الأيسر ومن الخلف للأمام ومن اليسار لليمين بالنسبة للأصابة الأولى الضارب أمام ويسار المضروب مع ميل الماسورة لأسفل وبالنسبة للأصابة الثانية الضارب أمام ويمين المضروب مع ميل الماسورة لأعلى وبالنسبة للأصابة الثالثة الضارب خلف يسار المضروب وقد أصاب جلاباب المجنى عليه عيارين آخرين لم يصابه أحدهما محاط بعلامات قرب إطلاق . وقد تبين من فحص الطبيب الشرعى المشرح للمقذوف المستخرج من منتصف فخذ المجنى عليه الأيمن أنه عبارة عن مقذوف مفرد من الطراز الروسى عيار ٧,٦٢ وقد أطلق من سلاح نارى ماسورته غير مششخنة (فرد صناعة محلية معد لإطلاق الطلقات من الطراز الروسى) وهو الذى أصاب أنسية منتصف الفخذ الأيمن . وثبت بتقرير الطب الشرعى لعنتر وهيب جرجس أن أصابته بالعصا الأيمن كانت نارية من عيار نارى مفرد يتعذر تحديد نوعه وعيابه أطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب .

وثبت من معانيتى النيابة العامة والمعمل الجنائى لمنزل المجنى عليه وهيب جرجس حنا وجود آثار حريق به . وورد بتحريات الشرطة أن مرتكبي الحادث هم صابر عسران محمد بدوي ونجلى أحمد ومعلوى فهمى معلوى ضم آخرين من الأهالي الذين تجمعوا فى بداية الأحداث بالصباح بغرض الاعتداء على أى مسيحي بالقرية وأنهم اقتحموا منزل المجنى عليه وهيب جرجس حنا واعتدوا على المجنى عليهما بأعيرة نارية أسفرت عن مقتل وهيب جرجس وأصابة نجله عنتر وقام المجهولون بإشعال النار فى متقولات المنزل وحيث أنه باستجواب المتهمين صابر عسران محمد وأحمد صابر عسران أنكرا .

وباستجواب المتهم معلوى فهمى معلوى الخفير النظامى بنقطة شرطة الكشع والمقيم بعزبة بطيخ أنكر وقرر أنه كان معينا خدمة على بنك قرية الكشع وأنهى خدمته فى السابعة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ حيث توجه الى منزله بعزبة بطيخ وأيقظته زوجته فى ظهر ذلك اليوم حيث أخبرته بسماعها لصوت أعيرة نارية تطلق بقرية الكشع القريبة من قريتهم وطلبت منه الأطمئنان على نجلها الطالب بالمعهد الدينى بقرية الكشع فخرج قاصدا أحضاره فتوجه الى من يدعى مظهر ابراهيم محمود جارهم (صيدلى) ولكونه لديه سيارة وطلب منه اصطحابه بالسيارة الى قرية الكشع وتوجهوا معا الى هناك فلم يتسكنا من دخول القرية لكثافة إطلاق الأعيرة النارية فعادا معا الى صيدلية الدكتور مظهر بمدينة دار السلام ومكثا بها حتى الواحدة ظهرا وأثناء ذلك حضر الى مقر الصيدلية شخص يدعى أحمد عمر أمين صهر الصيدلى مظهر ابراهيم محمود وهو طالب بالمعهد الدينى بدار السلام ثم أستمقوا جميعا السيارة قاصدين من عزبة بطيخ حيث وصلوا الساعة الواحدة والنصف ظهرا وهناك وبالقرب من مسكنه الواقع على الطريق شاهد مصابا فعادوا مرة أخرى لمدينة دار السلام لأبلاغ الأسعاف وأحضرها وعقب نقل المصاب عاد الى منزله فى حوالى الساعة الثالثة والنصف مساءً فوجد بالمنزل شاب تبين له نجل الشخص الذى كان مصابا أمام منزله وأنه يدعى عياد معوض شنودى وظل بمنزله حتى مساء اليوم التالي وأضاف بأن سبب التعرف عليه من المجنى عليه عنتر وهيب جرجس فى العرض القانونى الذى تم لكونه يعمل خفيرا نظاميا بالقرية ومعروف للكافة .

وحيث أنه بسؤال كلا من الصيدلى مظهر ابراهيم محمود والطالب أحمد عمر أمين بجلسة المحاكمة صادقا فيما قرر

وبسؤال عياد معوض شنودى (بجلسة المحاكمة) قرر أنه صباح يوم الأحداث كان يستقل سيارة مع والده معوض شنودة معوض وآخرين عائدين من مدينة دار السلام الى قرية الكشع مروراً بعزبة بطيخ وعندها أستمقها بعض الأشخاص لا يعرفهم أجبروا مستقليا على الترحل منها واعتدوا على والده بالضرب بالعصى فأختبأ هو بأحد الأفنية ثم اصططحته سيدة لا يعرفها الى منزلها بعد أن هدأت من روعه وطمانته وظل بالمنزل حتى صباح اليوم التالي وأضاف بأن هذا المنزل يقع بمدخل عزبة بطيخ وتبين فيما بعد أنه منزل المتهم معلوى فهمى معلوى .

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا وأنكروا ما نسب اليهم وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم تأسيسا على تناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى من حيث الأسلحة المستعملة وعلى تناقض أقوال المجنى عليه عنتر وهيب جرجس حيث كان قد قرر فى بداية أقواله أنه لايعرف الجناه ولايمكنه التعرف عليهم اذا ما عرضوا عليه وأن المجنى عليهما لا يعرفان الجناة ودفع ببطلان عملية العرض القانونى لسبق المعرفة بالمتهم ولطول المدة الفاصلة بين القبض على المتهم وعرضه على الشاهد .

عاشراً: سرقة مخازن نبيل سامي سيف بالأكراد ووضع النار عمداً بها وأحراز أسلحة نارية

وذخائر بغير ترخيص:-

● وحيث قرر نبيل سامى سيف معوض بتحقيقات النيابة العامة فى ٢٠٠٠/١/٣ أنه فى حوالى الحادية عشرة والنصف من صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ شهدت مخازنه للسلع والمواد الغذائية عملية سطو وسرقة ارتكبتها مجموعة من الأشخاص عرف منهم سامى أحمد ماحى وأخيه على ومحمود أبو صبيح ومحمد أحمد الشناوى الشهير بجمدى وأخيه محمد وصابر عبد الغنى زرزور حيث كان هؤلاء يرتكبون أعمال السرقة بينما كان يؤمنهم كل من حسن أحمد حسن وشهرته حسن دسوقى وشقيقه لطفى أحمد حسن وشهرته عبد الله وممدوح ماهر محمد عبد الله ومحمد الطاهر محمد عبد الله حيث كانوا يحملون أسلحة نارية آلية ويطلقون منها أعيرة صوب منزله وأنه تمكن من رؤيتهم ورؤية السارقين بالنظر من خلال فتحات النافذة الخشبية (شيش خشبي) بالطابق الثانى وفى حوالى الساعة الثانية عشر ظهرا اشتعلت النيران بالمخازن ولم يشاهد من أشعلها ولا يعرفه كما لا يعرف كيف أقتحم الجناح مخازنه والتي يقع اثنين منها أسفل منزله وثالث فى ذات الجانب من الشارع الذى يقع به مسكنه وآخرين فى الجانب الآخر المقابل . وعقب ذلك حضرت قوات الأمن ولما أحس بتواجدهم هبط من منزله للشارع وأثناء استغاثته بإحد الضباط ضربه كل من جابر عبد الغنى زرزور بعضا على رأسه وعز الدين عبد الرحيم يوسف بعضا على ذراعه الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الابتدائى وتدخلت قوات الشرطة حيث تمكنت من إنقاذه منها إلى داخل منزله .

وبإعادة سؤاله يوم ٢٠٠٠/١/١٦ قرر أن الذين أقتحموا مخازنه يربو عددهم على عشرين شخصا كان يقف معهم كل من جابر عبد الغنى زرزور وعز الدين عبد الرحيم يوسف والخفير النظامى محمود أمين حيث كان يحمل سلاحه الحكومى وأضاف بأن زوجته نبيلة عياد سيف وأولاده كانوا متواجدين معه بالمنزل وقت الأحداث .

وبجلسة المحاكمة قرر أنه يعمل بتجارة المواد الغذائية بالجملة ويوزعها على قرى مركز دار السلام ومعروف للكافه ولاهالى القرى المجاورة لقرية الكشح وكذا مواقع مخازنه كما أضاف بأنه لم يشاهد سوى أقتحام المخزنين المقابلين من مسكنه وللذين يبعدان عن منزله خمسة عشر مترا وأن الذى أقتحم المخازن حوالى من ثلاثين إلى أربعين شخص عرف منهم سامى أحمد ماحى وأخيه على ومحمد الشناوى وأخيه حمى ومحمود أبو صبيح وجابر عبد الغنى زرزور وعز الدين عبد الرحيم والخفير النظامى محمود أمين وأن الذى كان يطلق الأعيرة النارية صوب مسكنه ونوافذه هم حسن أحمد حسن وشقيقه لطفى وممدوح ماهر عبد الله ومحمد الطاهر محمد .

وحيث أنه بسؤال نبيلة عياد سيف زوجه المجنى عليه نبيل سامى سيف بتحقيقات النيابة العامة يوم ٢٠٠٠/١/١٦ قررت أنه فى حوالى الحادية عشرة من صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ وحال تواجدها بصحبة زوجها وأولادها الصغار بمسكنهم بقرية الكشح تنهى إلى سمعها صوت تكسير مخازنهم الواقعة أسفل المسكن فصعدت لأعلى أسطح المنزل لاستطلاع الأمر فشاهدت المدعو عبد الله دسوقى حسن يطلق أعيرة نارية بشارع بورسعيد صوب مسكنهم ونوافذه فهبطت للأختباء بالشقة

حيث كان زوجها ومكثا وأولادهما بأرضية ردهه الشقة (الصالة) خشية الأعرى النارية التى كانت تطلق صوب المنزل وكان زوجها ينظر من خلف شيش النافذة الخشبية بالطابق الثانى لمدة ثوانى ويعود ولم يخبرها بشئ . وثبت بالتقرير الطبى الابتدائى للمجنى عليه نبيل سامى سيف أن أصيب بجرح رضى بفروة الرأس وكدمه بالساعد الأيسر وكدمات بالكف والصدر وكسر بأسفل الكعبرة اليسرى ومدة علاجه أكثر من عشرين يوما وثبت من معاناة النيابة العامة التى تمت فى ٢٠٠٠/١/٢٢ وجود آثار حريق ببعض المخازن وكذا آثار لثلاث ثقب بالزجاج والأطار الخشبي لنوافذ المسكن وخمس ثقب بشيش النوافذ المطله على شارع بورسعيد وثقب بالباب الحديدى للمسكن.

وبلث تحريات الشرطة على أن مرتكبي واقعة الاعتداء على نبيل سامى سيف وأطلاق النار على مسكنه وحرق مخازنه هم عز الدين يوسف عبد الرحيم ومحمد طاهر محمد عبد الله ومحمد أمين حامد أبو زيد وشهرته أمين الشناوى ومحمود محمد عبد الله وشهرته محمود أبو صبيح وصابر عبد الغنى عبد الله زرزور وجابر عبد الغنى عبد الله زرزور وعلى أحمد ماحى .

حيث قام الأول بضربه بعضا بينما كان محمد طاهر محمد عبد الله وصابر عبد الغنى عبد اله وعلى أحمد ماحى يحملون أسلحة نارية يطلقون منها العيرة على مسكنه وقاموا جميعا بكسر المحلات وأشعال النيران ولم تسفر التحريات عن حدوث سرقة واستبعدت اشتراك كل من حسن أحمد حسن وشهرته حسن الدسوقى ولفى أحمد حسن وشهرته عبد الله الدسوقى وممدوح ماهر عبد الله وسامى أحمد ماحى ومحمود أمين فى أحداث تلك الواقعة كما لم تسفر التحريات عن نوعية الأسلحة المستخدمة وكيفية وقوع الحريق بالمخازن . وبإستجواب المتهمين أنكروا وقرر صابر عبد الغنى عبدالله زرزور ومحمد طاهر محمد عبد الله بدفاعهما السابق.

● وقرر عز الدين يوسف عبد الرحيم أنه بتاريخ الواقعة ٢٠٠٠/١/٢ خرج من منزله في السادسة صباحا لزيارة مريض يدعى عبيد عيسى محمد بمستشفى الدكتور شلبي بمدينة أسيوط وكان يلزمه بالمستشفى عبد المتين محمود عيسى وعاد لقرية الكشح في الثالثة عصرا حيث شاهد سيارة الأطفاء تقوم بأطفاء مخازن نبيل سامي سيف وقد صادقه عبد المتين محمود عيسى عند سؤاله بجلسة المحاكمة. وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا وأصروا على أنكارهم، وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم مما هو منسوب اليهم تأسيسا على عدم معقولية رؤية الشاهد للجنة وفق تصويره من خلف نافذة مغلقة حال إطلاق الأعيرة النارية على تلك النافذة، وكذلك عدم معقولية تصويره كيفية الاعتداء عليه وذلك على مرأى ومسمع من رجال الشرطة وتناقض أقواله مع تحريات الشرطة التي استبعدت ثلاثة متهمين ممن نسب اليهم الاتهام وأن الشاهد لا يستطيع حسبا صور مشاهدة مخزنين يقعان بعيدا عن مرمى بصره ومع ذلك نسب الاتهام بحرقها للمتهمين بالإضافة الى عدم ضبط المتهمين أو أية أسلحة أو مسروقات وقت الأحداث رغم تواجد قوات الشرطة كما زعم.

حادي عشر : واقعة مقتل حليم فهمي مقار وأبناءه وآخرين والشروع في قتل أيمن حليم فهمي

ومرقد رشدي جندي وأحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:-

● وحيث قرر مرقد رشدي جندي بتحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/١/٦ أنه صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ وحال وجوده بمسكنه وعلى اثر سماعه لصوت أعيرة نارية كثيرة بأرجاء القرية خرج من مسكنه قاصدا أحضار دوابه من حقله بحوض عفيفي عبد الجليل وكان برفقته حينذاك المجنى عليهم حلمي فهمي مقار بن عمه وأولاده زكريا وأشرف والأمير ومعهم عادل غطاس فهمي وشقيقته ميسون المقيمين بجواره ودوابهم في ذات الحقل، وتوجهوا جميعا الى حيث مكان الدواب وأنضم اليهم أثناء سيرهم المجنى عليه رفعت زغلول جابر وعلى مقربة من حقلهم شاهد شخصين بجوار حائط حظيرة مواشى مملوكة لن يدع خلف محمد الجرم سارا خلفهم حتى وصلوا الى مكان الدواب وعند شروعه في حل رباطها وأمرهم هذين الشخصين الذين كانا يتبعانهم بالاستدارة للخلف فنظر خلفه فتبين له أنهما خليفة رفاعي صادق وكان يحمل بندقية آلية وخلف أبو القاسم الذي كان يحمل سلاحا ناريا وصفه بأنه ربع مدفع والذين أطلقا عليهم جميعا الأعيرة النارية فأصيب هو بغيار بفخذه وسقط في مصب مياه ماكينة ري قريب من موقع الحادث وسقط مرافقوه جميعا صرعى في أماكنهم في وقت واحد على مقربة منه وظل هو على حاله حتى تم نقله في اليوم التالي للمستشفى وبإعادة سؤاله يوم ٢٠٠٠/١/١٦ قرر أنه مشاهدته للمتهمين خليفة رفاعي صادق وخلف أبو القاسم كانت في الحادية عشرة صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ وأنه تأكد من هذا التوقيت من خلال سؤاله لأحد مرافقيه الذي كان يضع ساعة بمعصمه

● ونفى مشاهدته لأيمن حلمي فهمي مقار بمكان الحادث وقت وقوعه وما قررته بشأن اتهامها لن يدع خلف الجرم وحمدي سحلول وأضاف بأنه يعرف المجنى عليه جابر سدرار سعيد وأن له زراعه وخص يقيم به مجاور لزراعتهم *

وبجلسة المحاكمة في ٢٠٠٠/١/٨ قرر أن خليفة رفاعي صادق وخلف أبو القسم كانا وقت تتبعهم يستقلان سيارة يسيران بها خلفهم *

وقررت أيمن حلمي فهمي مقار ابنه المجنى عليه حلمي فهمي مقار بتحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/١/٦ أنها صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ كانت صحبة والدها وأشقائها أشرف والأمير وزكريا بجوار ماشيتهم وعقب شروق الشمس فوجئت كل من خلف محمد القرم وحمدي سحلول يحمل كل منهما سلاحا ناريا (بندقية) وأطلقا النار صوب والدها وأشقائها وأصبحت هي من جراء عيار من تلك الأعيرة بأننها وبإعادة سؤالها في ٢٠٠٠/١/٢٣ قررت أنها صباح يوم الأحداث وحال وجودها بمنزلهم صحبة والدها وشقيقها أشرف والأمير بينما كان زكريا بالحقل مر عليهم بالحدث ومرقد رشدي جندي وعادل غطاس فهمي وشقيقته ميسون ورفعت زغلول جابر حيث توجهوا جميعا الى حقلهم بحوض عفيفي لأحضر ماشيتهم لسماعهم أصوات أعيرة نارية بالقرية وكانوا متشاكبي الأيدي ويدعون أثناء سيرهم بالطريق ونفت تقابلهم مع أشخاص حينذاك وعندما وصلوا الى مكان تواجد دوابهم تحدث والدها مع شقيقها زكريا بشأن البقاء بالحقل أو الانصراف حيث قرر الأول العودة بالمواشى للمنزل وبدءوا في تنفيذ ذلك بحل رباط المواشى وساروا بها لمسافة ثلاثة أمتار وعندئذ شاهدت ثلاثة أشخاص كل منهم يحمل سلاحا ناريا (بندقية) قادمين من ناحية بطيخ حيث طلبوا منهم إعادة المشاية لماكنها وربطها فنفذوا أمرهم وأخبروهم بأنهم سوف يقتلونهم وأنها عرفت هؤلاء الثلاثة وهم خلف القرم وأخر يدعى خلف ولا تعرف لقبه والثالث حمدي سحلول وأنها تعرفهما من قبل ذلك من خلال اعتيادهم المرور على زراعتهم ومجاورتهم لهم بالزراعه وانها قرت والدها للناحية الشرقية الى حيث خص جابر سدرار المجاور لهم فتعقبهم الجناة الى حيث فروا وأطلقوا عليهما وعلى جابر سدرار النار فأردهما قتيلين بينما أصيبت هي من جراء عيار من تلك التي أصيب بها والدها وأضافت بأن حنا سلامة ميخائيل أرملة جابر سدرار كانت موجودة وقت الحادث وشاهدته وأن الجناه قتلوا باقي مرافقيتها

وبجلسة المحاكمة قررت أن الجناه أوقفوا المجنى عليهم جميعا بما فيهم والدها طابورا ثم أطلقوا عليهم النيران وأن الحادث وقع في حوالى العاشرة والنصف صباحا * وأن المجنى عليه جابر سدراك قتل أمام خصه بأعيرة نارية أطلقها عليه من يدعى خلف أبو القاسم

• وقررت حنا سلامة ميخائيل أرملة المجنى عليه جابر سدراك سعيد أنها تقيم مع زوجها بخص مشيد من البوص يقع وسط الزراعات بحوض عفيفى عبد الجليل بزماء قرية الكشح وقبيل الحادث هرع الى خصهم جارهم المجنى عليه حلمى فهمى مقار وبرفقتة أبنته أيمن حيث كان يتعقبها شخصين يحمل كل منهما سلاحا ناريا (بندقية) وعند دخوله الخص أطلق عليه هذين الشخصين الأعيرة النارية فخر صريعا ثم واليا الإطلاق على زوجها الذى كان يقف بداخل الخص فسقط صريعا وأضافت بأنه لم يكن مع أى من هذين الشخصين آلات وأسلحة غير نارية ولا تعرف هذين الشخصيين ولم يكن ضمنها حمى سحلول لكونها تعرفه جيدا لأنه جارها

وحيث أنه بسؤال خلف حكيم عبد الشهيد وعادل حكيم عبد الشهيد قررا أنه فى حوالى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ٢٠٠٢/١/٢ شاهد خليفة رفاعى صادق وآخرين يطلقون أعيرة نارية صوب مسكنهما الكائن بشارع جمال عبد الناصر بقرية الكشح *

وحيث أن بسؤال عدلى محارب مجلع شيخ ناحية ودلال قرية الكشح بجلسة المحاكمة فى ٢٠٠٢/٦/٣ بأن قرية الكشح محاطة بالعديد من القرى والعزب والبدو وهؤلاء قاطنيتها معظم المسلمين ويعرفون أهالى الكشح جيدا ويترددون عليها لقضاء احتياجاتهم وأن أقربهم لقرية الكشح هى عزبة بطيخ والعقولة والبلايش قبلى والنقش ونقيق وعرب البدو وأن حوض عفيفى يقع بالناحية الشرقية البحرية لقرية الكشح ويبعد عنها بحوالى ٢ كم (أثنين كيلومتر ونصف) بخلاف موانع الطريق التى تستغرق حوالى واحد كيلو متر آخر وهذه المسافة تستغرق سيرا على الأقدام مدة ساعة من الزمن وأضاف بأن هناك كوبرى قريب من المعهد الدينى وكنيسة أبو سيفين يبعد عن قريته دار السلام حوالى من سبعة الى ثمانية كيلو متر وأن المسافة من منزل خلف حكيم عبد الشهيد وحوض عفيفى عبد الجليل حوالى ثلاثة كيلومترات وأن منزل مهران لبيب شنوده يقع فى النصف البحرى من البلده ويبعد عن حوض عفيفى بذات المسافة وقد تزيد.

وحيث أنه بسؤال أبو الفضل أبو القاسم إبراهيم وشهرته خلف أبو القاسم بتحقيقات النيابة العامة فى ٢٠٠٢/٩/١٣ وبجلسة المحاكمة فى ٢٠٠٢/٦/٣ أنه يوم الأحداث وفى حوالى التاسعة والنصف صباحا وعندما سمع صوت الأعيرة النارية تطلع بالقرية خرج من مسكنه متوجها للمعهد الدينى لأحضار نجله الطالب به وعند وصوله للكوبرى القريب من مقر ذلك المعهد شاهد تجمعاً من الأشخاص بقيادة القمص جبرائيل عبد المسيح جبرائيل وما أن شاهدوه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية أصابته أحدها بساقه اليسرى وكان ذلك فى حوالى الساعة من العشرة الى العاشرة والنصف صباحا فتحامل على أصابته ونقله أحد الأشخاص بداية حتى بداية الطريق العام حيث أستقل سيارة ميكروباص الى مستشفى دار السلام ووصلها فى حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا وشاهد مصابين يتم معالجتهم ومنهم السباعى عبد المقصود محمد ومحمد رجب محمد وبدء فى علاجه فى حوالى الساعة الثانية عشرة ظهر. وأضاف بأنه لا تربطه صلة شخصية بخليفة رفاعى صادق وأنه توجد بين عائلتهما خصوصية ثارية سابقة لسبق اتهامه هو شخصيا وشقيقه فى مقتل أحد أقارب خليفة وقدم بجلسة المحاكمة ما يفيد ذلك ونفى ما وجه اليه من اتهام .

وحيث أنه بسؤال الطبيب محمد حسين زين العابدين حسين مدير مستشفى دار السلام المركزى قرران أبو الفضل أبو القاسم إبراهيم الشهير بخلف أبو القاسم حضر الى المستشفى مصابا بأصابة نارية بساقه اليسرى وقرر له أنه أصيب من جراء إطلاق النار عليه من شخص يدعى جبرائيل بجوار المعهد الدينى بقرية الكشح وأضاف بأن المصاب المذكور أدخل المستشفى حسبا هو ثابت بتذكرة علاجه فى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٢٠٠٢/١/٢ .

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه عادل غطاس فهمى أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من عيارين ناريتين كل منهما معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعها أو عيارها ومن مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب أحدهما يمين الظهر من ضارب خلفه باتجاه من اليمين اليسار وميل من أسفل وتعزى الوفاة لهاتين الاصابتين وما أحدثته من تهتك بالأحشاء الصدرية وكسور بعظام قوية وقاعدة الجمجمة وتهتك بجوهر المخ وهبوط بالمراكز الحيوية الدماغية وصدمه

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لحليم فهمى مقار وشهرته حلمى أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من تسع أعيرة نارية كل منها مفرد يتعذر تحديد نوعها وعيارها أطلقت من مسافات جاوزت مدى الإطلاق القريب أصابته فى أجزاء متفرقة من جسده وتعزى وفاته لأصابته النارية جميعا وما أحدثته من كسور بعظام الوجه وبالأضلاع وبعظمة اللوح وبعظمى الساعد الأيمن وتهتك بالأحشاء الصدرية والبطنية وما صاحب ذلك من نزيف دموى جسيم.

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لأشرف حليم فهمى مقار أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من عيارين ناريتين كل منهما مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره وقد أصابه أحدها أسفل العين اليمنى وأخرى بصوان الأذن

اليمنى من ضارب يقف أمامه وعلى يمين المضروب بالنسبة للثانى وتعزى وفاته لأصابته النارية وما أحدثته من كسور بعظام قبوة وقاعدة الجمجمة وتهتك بالسحايا وجوهر المخ وهبوط بالمراكز الحيوية الدماغية وصدمته.

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لذكرى حليم فهمى مقار أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من ثلاثة أعيرة نارية كل منها معمرم بمقدوف مفرد أصابوه بالرأس والظهر والصدر بالرأس من اليمين لليساى وبالظهر من الخلف للأمام وبالصدر من الأمام للخلف وأطلقت جميعها من مسافات جاوزت مدى الإطلاق القريب وتعزى وفاته لأصاباته النارية سالفة الذكر * وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وبعملة القصم وتهتك بالمخ وبالرئتين والقلب وما صاحب ذلك من نزيف دماغى ونزيف بالصدر

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للأمير حليم غهمى مقار أن أصابته بالرأس نارية حيوية حديثة من عيار نارى مفرد أطلق عليه من الخلف للأمام من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب وتعزى الوفاة لأصابته سالفة الذكر وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ *

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لميسون غطاس فهمى أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من عيار نارى واحد معمرم بمقدوف مفرد بيسار الرأس وخرج من الوجنه اليسرى يتعذر تحديد نوعه وعياره ومن مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب وباتجاه من أعلى لأسفل وتعزى وفاته لأصابته النارية سالفة الذكر وما أحدثته من كسور بعظام قبوة وقاعدة الجمجمة وتهتك بالسحايا وجوهر المخ وهبوط بالمراكز الحيوية الدماغية *

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لجابر سدرار سعيد أن أصابته نوعان الأولى قطعية بوحشية بيسار العنق حدثت من جسم صلب ذو حافة حادة أى كان نوعها والثانية نارية حدثت من ثلاث أعيرة نارية كل منها معمرم بمقدوف مفرد يتعذر تحديد نوعها أو عيارها أطلقت من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب أصابة أحداها بأعلى يمين الصدر وخرج من أعلى يمين الظهر من الأمام واليسار للخلف واليمين والثانى بوحشية العضد الأيمن يتعذر تحديد مساره والثالث بمقدم بين الصدر يتعذر تحديد مساره لكونه مزابى وتعزى وفاته لأصاباته النارية والقعية وما أحدثته من تهتك بالأحشاء الصدرية وكسور بالعظام وتهتك الأنسجة الرخوية والأوعية الدموية ونزيف دموى غزير وصدمه *

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لرفعت زغلول جابر سدرار أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من ثلاث أعيرة نارية كل منها معمرم بمقدوف مفرد يتعذر تحديد نوعها وعيارها أطلقت من مسافات جاوزت مدى الإطلاق القريب أحدهم يمين الظهر من الخلف للأمام وبأنجراف من اليسار لليمين والثانى بالرأس من اليسار لليمين والثالث بالعضد الأيمن لليساى وتعزى وفاته لأصاباته النارية وما أحدثته من كسور بالعظام وتهتك بالأحشاء الصدرية وتهتك بجوهر المخ والسحايا وهبوط بالمراكز الحيوية الدماغية .

وثبت بالتقرير الطبي المطول للمجنى عليه مرقص رشدى جندى أن به فتحة دخول لطلق نارى قديمة أسفل الركبة وأخرى خروج لطلق نارى قديمة أسفل الفخذ الأيمن وأخرى قديمة بالفخذ الأيسر وخروج قديمة بمنتصف الفخذ الأيسر.

وثبت بالتقرير الطبي الشرعى لسالف الذكر أن أصابته بالطرف السفلى الأيسر كانت نارية حدثت من عيار نارى معمرم بمقدوف مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره وبالتالى نوع السلاح المستعمل ومن ضارب يقف أمامه ووصفت إصابته بأنهما قديمتين ويتعذر تحديد تاريخهما.

وثبت بالتقرير الطبي الشرعى لأيمان حلمى فهمى مقار أن أصابته بالرأس كانت نارية حدثت من عيار نارى مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره ومن مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب وهى بهيئة مماسة يتعذر منها تحديد مسار العيار وموقف الضارب من المضروب .

وثبت من معاينة العمل الجنائى أن حوض عفيفى (مسرح الأحداث) يقع شرق قرية الكشح بحوالى مسافة ٢ كيلو متر اثنين كيلو متر وان الأظرف الفارغة المعثور عليها بمكان الواقعة منها ثمانية أظرف أطلقت من سلاح نارى (بندقية آلية) سريعة الطلقات عيار ٣٩×٧ مم

استعمل فى واقعة أخرى هى مقتل تادرس لوندى تادرس ونجله ناصر كما عثر على مظلوف فارغ عيار ٣٠٣ من البوصة أطلق من بندقية لى أنفيلد *

وثبت من معاينة النيابة العامة لمكان الحادث وقع بمنطقة زراعات تسمى حوض عفيفى تقع بالناحية البحرية لقرية الكشح وقد عثر على جثتى كل من المجنى عليها جابر سدرار وحلمى فهمى مقار بداخل كوخ من البوص بالمجنى عليه الأول مساحته ٧٠ م سبعة متر مربع تقريبا وله باب يقع على يمين الطريق الترابى - وعلى مسافة حوالى مائتى متر من المكان الولى يوجد كوخ آخر من البوص أصغر من الأول عثر به على جثتى المجنى عليها أشرف والأمير حلمى مقار كما عثر على جثث كل من المجنى عليهم رفعت زغلول جابر وعادل غطاس وميسون غطاس خارج هذا الكوخ . وتبين أن هذا المكان ارتفاعه حوالى ٢ مترين وعرضه ثلاثة أمتار وتغطى أرضيته بعبدان البرسيم وقد لوحظ وجود بقعة كبيرة يشتبه أن تكون لأثار دماء على يمين الداخل لهذا الكوخ وأثار أخرى مشابهة على يسار الداخل اليه كم لوحظ وجود أثار أخرى مشابهة على يمين ويسار الكوخ من الخارج كم عثر على جثة ذكرى حلمى فهمى مقار بالناحية الأخرى لترعة بطيخ بارض زراعية تقع من منتصف

المسافة بين الكوخين سالف الذكر .

• وقرر العقيد محمد بدر الدين عبد السلام بأدارة البحث الجنائي بمديرية أمن سوهاج بتحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/٣/٩ أن تحرياته السرية دلت على أن مرتكبي هذه الواقعة هم ممدوح ماهر محمد عبد الله وخلف محمود العك بالاشتراك مع المتهمين خليفة رفاعي صادق حيث كان كل من الأول والآخر يحمل سلاحا ناريا أليا ارتكب به هذه الوقائع وأضاف بأن التحريات الدقيقة أكدت عدم مشاركة أبو الفضل أبو القاسم إبراهيم الشهير بخلف أبو القاسم في تلك الواقعة إذ أنه كان مصابا بطلق نارى فى مكان آخر يبعد جوالى أربعة كيلو متر عن مكان تلك الواقعة وأنه نقل الى المستشفى للعلاج وأن دور خلف محمود العك فى تلك الواقعة اقتصر على حمل النخائر حال ارتكابها كما أن التحريات لم تسفر عن مصير ماشية المجنى عليهم أو عن مكان أو مصدر حصول المتهمين على الأسلحة المستعملة أو مكان أخفائها كما يعتقد أن مرقص رشدي جندى اختلط عليه الأمر فى اتهامه لأبو الفضل أبو القاسم وشهرته خلف

• كما قرر أن إيمان حلمى فهمى مقار لا يعتد بأقوالها التى ربما تكون قد أملت عليها من أهلها وأن التحريات لم تتوصل الى كيفية ارتكاب المتهمين لتلك الواقعة.

• وباستجواب المتهم خليفة رفاعي صادق أنكر ما نسب اليه وقرر بدفاعه السابق وبجلسة المحاكمة مثل المتهم سالف الذكر وأصر على أنكاره والدفاع الحاضر معه طلب براءته مما هو منسوب اليه تأسيسا على تعدد الاتهامات الموجهة لهذا المتهم بارتكاب أفعال فى أماكن متفرقة متباعدة فى توقيت واحد وتناقض أقوال مرقص رشدي جندى مع أقوال إيمان حلمى فهمى مقار بشأن شخصيات الجناة وشك فى تواجد الأول على مسرح الحادث وقال أن أصابته وصفت بالتقرير الطبى أنها قديمة وهذا يوحى بأنها مر عليها زمن لا يتفق وزمان الحادث وقال بتقارير أماكن وجود جثث المجنى عليهم مما يقال من أقوال الشاهد الوحيد والذي تناقضت أقواله أيضا مع تحريات الشرطة بشأن شخصيات الجناة وكذا مما يؤدى الى عدم الأطمئنان أقواله اتهامه لخلف أبو القاسم والذي على وجه يقينى أنه لم يكن متواجدا على مسرح الحادث .

• ثانيا عشر: واقعة مقتل عمران ظريف قديس وعاطف عزت زكى ومعوض شنوده معوض وسرقة الدابتين الملوكتين لسميحة حافظ السايح بالأكراه:-

• وحيث قرر عاطف الضبع أرسل سليمان بتحقيقات النيابة العامة في ٢٠٠٠/١/١٩ أنه صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ فى العاشرة صباحا قدم من مدينة دار السلام الى قرية الكشح مستقلا سيارة أجرة رفقة المجنى عليه عمدا ظريف قديس وبالقرب من المدرسة الابتدائية لقرية بطيخ وعلى الطريق شاهد مجموعه كبيرة من الأهالى يقفون قاموا بأيقاف السيارة التى كان يستقلها ضمن آخرين وطلبوا منهم الترحل فأفشلوا وعاد سائق السيارة بسيارته ثم سار ومعه المجنى عليه عمدا ظريف قديس متوجهين الى قريتهما سالكين طريق زراعى موصل اليها وحال سيرهما شاهد مجموعة من الأشخاص يربو عددهم على اثنى عشر شخصا لايعرف منهم أحد يعدون خلفهما حاملين العصى قاصدين الاعتداء عليهما فلاذ هو بالفرار وبينما عجز المجنى عليه عمدا ظريف قديس عن ذلك لأعاقته وعلم فى وقت لاحق بمقتل الأخير الا أنه لم يشاهد هذه الواقعة . ولم يعلم بظروفها .

• وقررت سميحة حافظ السايح أنها صبيحة يوم الأحداث وحوالى الساعة الحادية عشرة الى الثانية عشرة ظهرا وحال وجودها ونجلها عاطف عزت ذكى الشهير بصلاح بأرضها الزراعية التى تقع بالقرب من كوبرى قرية بطيخ بجوار ماشيتها تناهى الى سمعها صوت أعيرة نارية تطلق بقرية الكشح وبعدها فوجئت بأشخاص من عائلة السيد عرنوط ومعهم آخرين لاتعرفهم يحملون عصى وأعتدوا بها عليها ونجلها الذى سقط أرضا وفرت هى من مكان الواقعة واكتشفت عقب ذلك اختفاء ماشيتها وفى اليوم التالى أرشدت الشرطة عن مكان الاعتداء على نجلها والذي كان على مقربة منه كومه بوص مشتعلة عثر بها على جثته متفحمه قالت أنها لنجلها ثم تبين بعد ذلك أنها ليست جثة نجلها وأنها لشخص آخر يدعى معوض شنوده معوض وأضافت أنها تستطيع التعرف على الجناه من أبناء السيد عرنوط إذ ما عرضوا عليها .

• وثبت بأشارة نقطة شرطة الكشح لمركز دار السلام في ٢٠٠٠/١/٥ الساعة الرابعة والنصف مساء العثور على جثة متفحمة بالمنطقة الزراعية الشرقية لقرية الكشح أثناء معاينة النيابة العامة لموقع الأحداث وقد تعرفت عليها من تدعى سميحة حافظ السايح وزعمت أنها لنجلها عاطف عزت ذكى وشهرته صلاح البالغ من العمر ٢١ سنة أحدى وعشرون عاما وقالت أنه متغيب عن المنزل منذ ثلاثة أيام سابقة ولم تتهم أحدا بقتله ثم تبين فيما بعد أنها ليست جثة نجلها

• وفى يوم ٢٠٠٠/١/١١ عرض عليها نجلى السيد عرنوط وهما الجرو السيد محمد عرنوط وأخيه محمود ضمن آخرين فلم تستطع التعرف عليهما وقالت أن المعروضين عليها ليس من بينهم الجناه الذين أعتدوا عليها وعلى نجلها .

• قرر مجدى منير موريى أن فى التاسعة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ كان يقف على أسطح منزله الواقع بالناحية البحرية الشرقية لقرية الكشح على طريق عزبة بطيخ بالقرب من الزراعات ، عندما شاهد خلف القرم يقف أمام منزله الذى يبعد مسافة حوالى ثلثمائة متر من مكان تواجده ويرفقه كل من شمبى أبو القاسم وعبد الله الدسوقي وأخيه حسن وعلى المالحى وإبراهيم وصابر أبو راس

ومعهم سبعة أشخاص لا يعرفهم كانوا جميعاً يحملون أسلحة نارية وأخذوا مواقع لهم على طول حدود عزبة بطيخ خلف أكوام البوص متخذين منها سواتر قاموا بإطلاق أعيرة نارية في اتجاه قرية الكشح وذلك من التاسعة صباحاً حتى الخامسة من مساء ذلك اليوم وقد أصيب من جراء تلك الأعيرة النارية أحد الأشخاص الذي كان يسير بالأرض الزراعية محملة ثلاثة من هؤلاء الأشخاص والقوا به في كومه من البوص وأشعلوا النار بها وأنه شاهد ذلك من مسافة ريعمائه متر.

وفى اليوم التالى أرشد الشرطة عن الجثة التى عثر عليها متفحمة والتى تبين فيما بعد أنها لمعوض شنوده معوض وأضاف بأنه لا يستطيع الجزم الشخصي مطلق الأعيرة النارية ومحدث أصابة ذلك الشخص . وثبت من معاينة النيابة العامة التى أجريت بمكان الواقعة يوم ١٦/١/٢٠٠٠ أن منزل مجدى منير مورييس الذى يقيم فيه والده يبعد عن موقع الأحداث التى قال بها بمسافة ١ كيلو متر واحد كيلو متر ويصعب على الواقف على أسطح منزل المذكور رؤية الواقف فى المكان الذى حدده كما يصعب عليه تحديد شخصه وأوصافه لبعد المسافة .

ثم عاد المذكور وقرر بأنه لا يستطيع الجزم بأشخاص مطلق الأعيرة وما إذا كان من زكركم من ضمنهم من عدمه لبعد المسافة وأن شاهد أشخاص لا يعرفهم يخرجون من منزل خلف القرم يحملون أسلحة نارية ولم يستطع تمييز أشخاصهم وأن من ذكرهم فى بداية أقواله كانوا يسرون سيرا عاديا دون حمل أية أسلحة ويخلون لمنزل خلف القرم وأنه لم يشاهدهم بعد ذلك . وبمواجهة سميحة حافظ السايح بالأقوال سالفة الذكر نفت تواجد أي من الأشخاص الذين ذكرهم مجدى منير مورييس بمكان الواقعة

• قررت فائزة جرجس صابر أرملة المجنى عليه معوض شنوده معوض وشهرته صبرى أن زوجها خرج يوم الأحداث فى السابعة صباحاً لشراء خضروات إلا أنه لم يعد وأبلغ شقيقه رضا شنوده معوض الشرطة بذلك وفى وقت لاحق تعرفت على البقايا المعثور عليها من جثة المذكور والتى كانت متفحمة ولا تتهم أحداً بقتله وأيدها فى ذلك رضا شنوده معوض شقيقا المجنى عليه

• وقرر المقدم محمد كامل نصار المفتش بإدارة البحث الجنائى بمديرية أمن سوهاج بتحقيقات النيابة العامة فى ١٩/١/٢٠٠٠ أنه أجرى تحرياته حول واقعة العثور على جثة مجهولة محترقة بالزراعات البحرية لقرية الكشح وتبين أنها لعاطف عزت زكى والتى تعرفت عليه والدته .

• وتوصلت تحرياته التى أستقاه من سميحة حافظ السايح والدة المجنى عليه أن قاتليه هما الجرو السيد محمد أحمد ومحمود السيد محمد أحمد ولم يذكر كيفية ولا ظروف مقتله .

• وبمواجهته بما ثبت من الأوراق من أن الجثة المعثور عليها والتى أجري بشأنها التحريات ليست لعاطف عزت زكى كما دلت تحرياته وأنها لمعوض شنوده معوض قرر أنه أستقى معلوماته من والدة المجنى عليه سالفة الذكر .

• وقرر النقيب طه عبد الرحمن زهير رئيس وحدة مباحث دار السلام بتحقيقات النيابة العامة فى ٢٠٠٠/١١/١١ أنه بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٠ عثر بمنطقة الزراعات بالناحية البحرية من قرية الكشح على جثة محترقة تبين أنها لعاطف عزت زكى من تعرف والدته عليه وتوصلت التحريات الى أن قاتليه هما الجرو السيد محمد أحمد ومحمود السيد محمد أحمد يوم ٢٠٠٠/١/٢ ولم تتوصل الى ظروف وكيفية مقتله وقد تبين فيما بعد أنها ليست لعاطف عزت زكى على النحو الذى أسلفته المحكمة .

• وقرر عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة فى ٢٠٠٠/٣/٩ أن تحرياته دلت على أن راضى السيد محمد أحمد عرنوط وشقيقه حارس يعملان بالملكة العربية السعودية وأنهما كانا موجودين بها وقت الأحداث .

وبمواجهته بما جاء بتحريات العقيد محمد مصطفى محمد باشتراك راضى السيد محمد عرنوط فى واقعة مقتل عاطف عزت زكى قرر بصفة تلك التحريات وعلق على ذلك بأنها تحريات نهائية وأن ما سبق أن قرره كان تحريات مبدئية وأكد أن تحرياته بشأن راضى تجزم بأنه دائم الغياب عن القرية للعمل بالقاهرة .

• وقرر العقيد محمد مصطفى محمد وكيل إدارة البحث الجنائى بسوهاج يوم ٢٠٠٠/٣/٩ بتحقيقات النيابة العامة أنه كلف بالتحرى عن وقائع مقتل كل من عمدة ظريف قديس وعاطف عزت زكى ومعوض شنوده معوض وأن تحرياته أسفرت عن أنه أثناء مرور عمدة ظريف قديس بالطريق المؤدى من عزبة بطيخ لقرية الكشح وبرفقته عاطف الضبع أرسل قام كل من راضى السيد محمد عرنوط وشقيقه الجرو ومحمود وجلال عبد الغنى عرنوط ومحسن أحمد حسن بملاحقتهم وتمكنوا من المجنى عليه عمدة ظريف قديس بينما الآخر الذى كان بصحبته وقام راضى ومحسن بالاعتداء عليه بالآلات راضه فقتل كما أسفرت التحريات على أنه عقب ذلك قام هؤلاء المذكورون بالاعتداء على المجنى عليه عاطف عزت زكى ووالدته سميحة حافظ السايح والتى تمكنت من الفرار بينما تمكن الجناه من قتل نجلها عاطف وأشعال النار بجثته وكذا بمعوض شنوده معوض وعزى ذلك الى العثور على بقايا عظام محترقة بالمكان الذى قررت والدة المجنى عليه عاطف عزت زكى أنه وقع عليه الاعتداء به وعلل عدم تعرف سميحة حافظ السايح على المتهمين من أنها تخشى بطشهم .

• وثبت بتقرير الصفة التشريحية لعمدة ظريف قديس أن أصابته رضية احتكاكية حيوية حديثة حدثت من

المصادمة بجسم صلب راض ذو سطح خشن وهى عبارة عن كدم رضى بوحشية أسفل الساعد الأيسر وجرح مشرذم الحواف بمنصف الجبهة مع تجمع دموي بكل من جفنى العين اليمنى وكدم رضى بيمين العنق وجرح مشرذم بصوان الأذن اليمنى وكدم رضى بالكف الأيسر وجرح رضى بالشفاه وكسر القاطع الوحشى السفلى والعلى وسحجة رضية يمين الأنف وحدثت الوفاة نتيجة لهذه الأصابات وما أحدثته من كسور بعظام قبوة وقاعدة الجمجمة وما صاحب ذلك من نزيف دماغى أدى الى هبوط حاد بالمراكز الحيوية المخية

● وثبت بتقرير الطب الشرعى لما عثر عليه من جثة معوض شنوده معوض من أن الجثة ليس بها معالم أصابيه واضحة نتيجة للفقد بالجمجمة والطرفين السفليين أسفل الفخذين وبها حروق نارية تشمل مساحة ١٠٠٪ مائة فى المائة من سطح الجسد وتصل إلى درجة التفحم فى بعض المواضع ومن الدرجات الثلاثة الأولى فى مواضع أخرى وبها بعض التفاعلات التى تشير الى حيوية الحروق ، ويفرض عدم وجود معالم أصابية أخرى تكون قد ضاعت معالمها بالحروق والفقد العظمى بالرأس والطرفين السفليين فإن الوفاة تعزى الى الحروق النارية المضحة عالياً والتى حدثت من ملاسة الجسد للهب نارى وما صاحب ذلك من صدمة وهبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية.

وثبت أيضاً من معاينة الطب الشرعى لموقعى الحداثين وجود بقايا عظام آدمية محترقة وباستجواب المتهمين أنكروا ما نسب اليهم ويجلسه المحاكمة مثل المتهمون وأصروا على أنكارهم وطلب الدفاع الحاضر معهم ببراءتهم مما نسب اليهم تأسيساً على عدم تعرف سميحة حافظ السايح على من قالت بهم وانها لم تشاهد واقعة مقتل نجلها عاطف عزت زكى، وعدم وجود دليل فنى يقطع بقتله، وتأخر عاطف الضبع أرسل فى الإبلاغ عما حدث بالنسبة للمجنى عليه عمران ظريف والتى خلت واقعة مقتلته من أى دليل وتتقاضى التحريات بشأن الواقعة وغيرها ولا يمكن الاعتماد عليه كدليل لكونها مجرد تزويد وقد قال أحد مجريها أن مصدره والدة المجنى عليه عاطف عزت ذكى والتي لم تسند الاتهام بقتل نجلها لمعين بذاته .

ثانى عشر: واقعة الشروع فى قتل معوض شنودى ومعوض وعزيز شفيق عطا الله:-

● وحيث قرر معوض شنودى معوض بتحقيقات النيابة العامة ويجلسه المحاكمة أنه صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ كان يستقل سيارة ريع نقل قادما من مدينة دار السلام الى قرية الكشح مروراً بقرية بطيخ حيث أعتاد ذلك لمارسة تجارته وكان برفقته نجليه رومانى وعياد وشخص آخر يدعى عزيز شفيق عطا الله وهؤلاء كانوا يجلسون بصندوق السيارة من الخلف بينما كان هو وسمير جاب الله سلامة يجلسان بكينة السيارة. وعند اقترابهم من عزبة بطيخ شاهد تجمع من الأشخاص على الطريق بالقرب من المدرسة الابتدائية بعزبة بطيخ قاموا بإيقاف السيارة وامروا مستقليها بالترجل وأعتدوا عليهم وعرف منهم خالد مبدى أبو القط وأبراهيم مبدى أبو القط وكان يحمل كل منهما يحمل عصا شوم وأنه فقد الوعي عقب الاعتداء عليه ولم يبق الا فى مستشفى دار السلام الذى لايعرف كيف نقل إليه كما لايعرف مصير مرافقيه .

● وقرر عزيز شفيق عطا الله مضمون ما قرره سابقه الا أنه قال ان الذى أعتدى عليه هو نجل مبدى ولايعرف باقى أسمه وأن أحداً لم يشاهد تلك الواقعة.

● وبإعادة سؤاله فى ٢٠٠٠/١/٢١ قرر انه يعرف جمال مبدى لانه يعمل سائق على الطريق ويستقل معه سيارته الا أن الذى أعتدى عليه هو نجل مبدى وأن الأخير لديه أولاد كثيرون لايعرفهم .

● وقرر سمير جاب الله سلامة أنه كان يستقل ذات السيارة سالفه الذكر وعلى الطريق المواجه لعزبة بطيخ شاهد تجمعاً يربو على خمسمائة شخص أوقفوا السيارة وتأكدوا من شخصية قائدها ثم أنزلوه ومن كان برفقته من السيارة واعتدوا عليه بالعصى وعلى كل من معوض شنودى ومعوض وعزيز شفيق عطا الله وأنه هرب من مكان الواقعة وعرف من المعتدين عليه كل من جمال مبدى وراضى عبد الشافى وشخص يدعى عنتر. وثبت أنه لم يصاب بأية أصابات بجسده

وبمواجهة معوض شنوده معوض بما قرره سمير جاب الله سلامة من تحديده لشخص المعتدى عليه بأنه كل من جمال مبدى وراضى عبد الشافى نفى ذلك وقرر أن سمير جاب الله سلامة هرب من مكان الواقعة ولم يشاهد المعتدى عليه.

وحيث أنه بسؤال راضى عبد الشافى طلب عامل المعهد الدينى الأزهرى بالكشح أنكر ما نسب اليه وقرر أن يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ كان متواجداً بمقر عمله بالمعهد الدينى من الثامنة صباحاً لأنه كان نوبتجيا فى ذلك اليوم ولم يغادر المعهد الا بعد انتهاء مواعيد العمل فى الثانية مساءً وأنه كان برفقة حمدى أحمد حسين المدرس بالمعهد وقدم خطاب من جهة عمله بمضمون ذلك .

وحيث أنه بسؤال محمد السمان عبد الرحمن شيخ المعهد الدينى الأزهرى الأعداى بقرية الكشح وحمدى أحمد حسين المدرس بالمعهد صادقاه بشأن تواجده بمقر المعهد فى مواعيد العمل فى ذلك اليوم وأكد ذلك محى الدين عبد السيد مسئول الحضور والأنصراف بالمعهد .

وثبت من تحريات الشرطة أن مجموعة من الأشخاص عرف منهم جمال عبد المبدى القط وعنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار وأسعد أبو الوفا السيد هم الذين أعتدوا على المجنى عليهم معوض شنودى

معوذ وعزيز شفيق عطا الله وسمير جاب الله سلامة وذلك بالعصى الشوم ولم تسفر التحريات عن القصد من الاعتداء.

وثبت من التقرير الطبي لمعوذ شنودى معوذ أن أصابته عبارة عن كدمة رضية بالوجنة اليمنى. وثبت بالتقرير الطبي لعزيز شفيق عطا الله أنه أصيب بجرح رضى قديم بقمة الرأس وكدمات رضية بأسفل وأعلى الظهر .

وباستجواب المتهمين أنكروا ما نسب اليهم وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا واصرروا على أنكارهم و طلب الدفاع الحاضر معهم براءتهم مما هو منسوب اليهم تأسيسا على التأخير فى البلاغ الذى حدث فى ٢٠٠٠/١/١٥ والمقدم من سمير جاب الله سلامة والذي صار مجهلا لم يسند فيه الاتهام الى احد وقد خلا جسده من أية أصابات، وتناقض أقواله مع أقوال المجنى عليه معوذ شنودى بشأن شخصية المتهمين، وتعارض التحريات وتناقضها

ثالث عشر: واقعة سرقة ماشية ومنقولات صفوت توفيق حبيب بالأكراد وإحراز سلاح نارى مششخنة بغير ترخيص:-

وحيث أنه بسؤال صفوت توفيق حبيب بتحقيقات النيابة فى ٢٠٠٠/١/١٣ قرر بأنه فى العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ وحال تواجده بمسكنه الواقع بجوار الزراعات من الناحية البحرية لقرية الكشح بمفرده دون أسرته تنهى الى سماعه صوت أعيرة نارية صادرة من عزبة بطيخ المجاورة وبعدها ببره أحس بباب مسكنه يكسر من الخارج ويقتحمه كلا من صابر عسران محمد وأثنين من أبنائه وخيرى موسى زرزور وشقيقه عبود

حيث كانوا يحملون بندق آلية قفر هاربا من المنزل بالقفز من الحائط الخلفى الى الرزراعات وفى اليوم التالى عاد لمنزله فاكشف سرقة مواشيه وهى عبارة عن بقرتين وماكينة رى ومبلغ ١٠٠٠ ج الف جنيه وآتهم المذكورين بالسرقة وأنهى قوله بأن صابر عسران فقط هو الذى كان يحمل بندقية شاهد ماسورتها فقط حيث كان يخبئها بجلبابه وأضاف بأن المتهمين جيرانه وأنه شاهدهم لمدة ثوانى لحظة اقتحامهم المسكن، ومع ذلك أدلى بأوصاف ملابسهم على وجه تفصيلى.

وبمواجهته بمدى معقولية ذلك قرر أنه يشاهدهم عادة بهذه الملابس التى وصفها. ورددت تحريات الشرطة ذات الأقوال ولم تسفر عن كيفية وقوع السرقة ولا وقت ارتكابها ولا مصير المسروقات.

وباستجواب المتهم صابر عسران محمد بدوى أنكر ما نسب اليه وقرر أنه وقت أحداث قرية الكشح كان يعمل بالقاهرة يعمل عامل بناء (مبيض محارة)

وباستجواب المتهم عبود موسى عبد الله أنكر ما نسب إليه. وباستجواب المتهم أحمد صابر عسران محمد أنكر ما نسب اليه.

وحيث أنه بجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا وأنكروا ما نسب اليهم وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم تأسيساً على تاخر البلاغ. وعدم معقولية رواية المجنى عليه صفوت توفيق حبيب وأنه لم يشاهد واقعة السرقة وأستحالة صعود المجنى عليه الحائط والتسلق والهرب عن طريق ذلك الحائط الذى يبلغ ارتفاعه ثلاثة أمتار وفقا لتصويره ولكون التحريات جاءت مردده لأقوال المجنى عليه أذ أنها لم تسفر عن كيفية وقوع السرقة ولا ضبط المسروقات اذا كان أخفاها .

رابع عشر: واقعة سرقة أغنام ومنقولات عدلى لبيب جرجس:-

وقد أبلغ عدلى لبيب جرجس يوم ٢٠٠٠/١/١٩ بسرقة بعض من ماشيته (أغنام) ودابه وحقيه ملابس وماتور مياه وأطلاق أعيرة نارية ولم يتهم فى بلاغه المكتوب سالف الذكر والذى قدمه باسم السيد المستشار النائب العام أحدا بأرتكاب تلك الوقائع

وبسؤاله فى تحقيقات النيابة العامة ذات اليوم قرر أن منزله يقع بالناحية البحرية لقرية الكشح وأنه أثناء وجوده به وزوجته وأبنته فى الواحدة من ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ تنهى الى سماعه صوت أعيرة نارية ثم طرق على باب مسكنه فهبط مسرعا الى أسفل.

حيث كان متواجدا بالطابق الثانى وتبين له اقتحام المسكن من قبل كل من صابر عسران محمد وأشرف حسيب محمود وشريف حسيب محمود وبمجرد مشاهدته لهم فر عائدا الى حيث كان وأختبأ بداخل شقته وبعد ساعتين أكتشف سرقة مواشيه وأشياءه التى أبلغ بها * وأضاف أن أحدا منهم لم يكن حاملا أية أسلحة ولم يشاهدهم حال السرقة .

ورددت تحريات الشرطة ما قرره المبلغ ولم تتوصل الى كيفية وقوع السرقة ولا مكان أخفاء المسروقات. وحيث أنه باستجواب المتهم صابر عسران محمد أنكر ما نسب اليه وقرر أنه وقت الأحداث كان موجودا بالقاهرة حيث يعمل عامل بناء (مبيض محارة)

وباستجواب المتهم أشرف حسيب محمود أنكر ما نسب اليه وقرر أنه يعمل سائق على سيارة ربيع نقل ملك المدعو كليب معلوى عيسى ويوم الأحداث كان متواجدا مع مالك السيارة بقرية البريا محافظة أسيوط للعمل فى تجارة الدواجن وعاد لقرية الكشخ الخامسة من مساء يوم الأحد.

وباستجواب شريف حسيب محمود أنكر ما نسب اليه وقرر أنه يعمل سائقا على سيارة نقل ملك خلف حافظ حسين وكان متواجدا بالقاهرة منذ يوم ١٢/٣/١٩٩٩ بالعاشر من رمضان واشترى قطع غيار للسيارة من هناك وقدم ما يفيد ذلك وكان برفقته تباع السيارة سعيد الديب حميد وأنهما حملا السيارة حمولة فاكهة من سوق العبور لتوصيلها لشادر المدعو محمود ابو العلا بسوهاج حيث وصل الساعة السادسة من صباح يوم ١٢/٣/٢٠٠٠ وانتظر هناك حتى إفراغ الحمولة فى الحادية عشر من صباح ذات اليوم ثم ذهب بعد ذلك الى مالك السيارة بقرية البلايش بحرى ومكث لديه حتى اليوم التالى لعلمه بأحداث قرية الكشخ وقدم فاتورة وزن حملة السيارة مؤرخة ١٢/٣/٢٠٠٠ صادرة من محطة الوزن بالمنيا.

وحيث أنه بسؤال خلف حافظ حسين من قرية البلايش بحرى زوج مالكه السيارة رقم ٥٠٢٥٣ نقل سوهاج والتي يعمل عليها المتهم قرآن الأخير سافر بحمولة فاكهة موز من مدينة أسنا الى سوق العبور بالقاهرة يوم ١٢/٣/١٩٩٩ ثم عاد محملا بحمولة فاكهة الى محافظة سوهاج يوم الأحد الموافق ١٢/٣/٢٠٠٠ وحضر طرفه عقب تفريغ حمولته فى الرابعة مساء ومكث حيث قام بتحميل السيارة بحمولة فول سودانى متوجها بها الى أسوان .

وحيث أنه بجلسة المحاكمة مثل المتهمون صابر عسران محمد بدوى وأشرف حسيب محمود زرزور وشريف حسيب محمود زرزور وأعتصموا بالإنكار وطلب الدفاع الحاضر عنهم القضاء ببراءتهم تأسيسا على عدم معقولة تصوير المجنى عليه للواقعة وأنه حسبما قرر لم يشاهد واقعة السرقة وعدم معقولة مشاهدته للجناء دون رؤيته هو. علاوة على تأخره فى الإبلاغ وتناقضه فى أقواله.

خامس عشر: واقعة سرقة مبلغ نقدي ودابة ومنقولات ملك سمار شرقاوى ونيس بالأكره:-

● وحيث قررت سمار شرقاوى ونيس لدى سؤالها بتحقيقات النيابة العامة فى ١٢/٣/٢٠٠٠ بأنها حال تواجدها بمنزلهم أقتحمه عليهم نجل محسن أبو عابدين وأعتدى عليها بعضا على رأسها وأستولى على بعض منقولات المسكن وهى عبارة عن أوانى معيشة وتلفاز وغسالة ومسجل ودابة (جاموسة) وأتلف عداد الأنارة وأستولى على مبلغ ٥٠٠ ج خمسمائة جنيه.

ثم عادت وقررت أن المذكور كان بصحبته عدد كبير من الأشخاص لاتعرفهم وأقتحموا المنزل وسرقوا مابه وبسؤالها بجلسة المحاكمة السابقة فى ١٢/٣/٢٠٠٠ لم تتعرف على المتهم المائل ابراهيم محسن عابدين والذي عرض عليها من قبل النيابة العامة ونفت أنه هو المقصود بالاتهام .

وبجلسة المحاكمة ١٢/٣/٢٠٠٢ قررت أن كثيرين أقتحموا منزلهم لاتعرف منهم أحدا وانها غير متأكدة من اتهمها للمتهم ابراهيم محسن عابدين .

● وقررت نعمه سليم ابراهيم والدة سمار شرقاوى ونيس أن مجهولين أقتحموا مسكنهم وكانوا يحملون عصى وأعتدى على نجلتها وأنها الأخيرة راحتا فى غيبوبة لليوم التالى وأكتشفوا بعد ذلك سرقة ماشيتهم وهى عبارة عن جاموسة ومبلغ ٥٠٠ ج خمسمائة جنيه وعقد رهن أرض وغسالة وبعض أساس المسكن ولا تعرف أحدا من الجناء .

وأسفرت تحريات الشرطة أن مرتكب هذه الواقعة هو ابراهيم محسن عابدين الطالب بالمعهد الدينى الأزهرى بمفرده .

وثبت بالتقرير الطبى للمجنى عليها سمار شرقاوى ونيس أصابتها بجرح رضى بمنتصف فروة الرأس طوله ١٢ سم.

وحيث أنه باستجواب المتهم ابراهيم محسن عابدين أنكر ما نسب اليه.

وبجلسة المحاكمة مثل المتهم واعتصم بالإنكار وطلب الدفاع الحاضر معه ببراءته مما نسب اليه.

سادس عشر: واقعة سرقة الدراجات والمنقولات المملوكة لميلاد بخيت رزق الله وآخرين:-

وحيث أنه بسؤال ميلاد بخيت رزق الله صاحب ورشة اصلاح وبيع دراجات بخارية بطريق الخيام بقرية الكشخ أنه عقب سماعه بالأحداث التى وقعت بالقرية يوم ١٢/٣/١٩٩٩ أغلق ورشته ومخزنه المجاور ومكث بمنزله ولم يبارحه حتى يوم ١٢/٣/٢٠٠٠ حيث توجه الى ورشته والتى تقع بمنزل المدعو محمود مرسى ووجدها كما تركها لم يمسسها سوء ثم توجه الى مخزنه فبتين له كسره وسرقة محتوياته من الدراجات البخارية وعددها ستة وما كينتى مياه وبعض المعدات فأبلغ بذلك ولم يتهم أحدا معينا بالسرقة.

وفى يوم ١٠/٢/٢٠٠٠ أبلغه المدعو فكرى حشمت بالعثور على دراجة بزراعات قرية أولاد خلف المجاورة لقرية الكشخ فذهب الى هناك وتعرف عليها ولم يتهم أحدا معينا بالسرقة .

ودلت تحريات الشرطة على ان مرتكبى هذه الواقعة هما:-

عبيد نظير عبيد وشقيقه حمدان وأن أحد مالكي هذه الدرجات المسروقة ويدعى على محمد احمد عليو والمقيم بقرية أولاد خلف أسترده دراجته منهما بعد دفع مبلغ مائتي جنيه وكذلك المدعو محمد أبو الحمد احمد سليمان .
وحيث انه بسؤال الأخير نفى ما ورد بتحريات الشرطة فى هذا الشأن وقرر أنه عشر على دراجته المفقودة بالطريق العام بقرية أولاد خلف وأنه لم يبلغ بالسرقة .
وحيث أنه باستجواب المتهمين أنكر ما نسب إليهما .

وبجلسة المحاكمة أصرا على الإنكار، واستمعت المحكمة لشهادة على محمد أحمد عليو نفى ما جاء بتحريات الشرطة وقرر أنه عشر على دراجته بالزراعات بقرية أولاد خلف ولم يتهم أحدا بسرقتها.
وحيث ان الدفاع الحاضر مع المتهمين طلب برائتهما تأسيسا على خلو الأوراق من أى دليل وأن المجنى عليه لم يتهم أحدا بالسرقة ولم يشهد أحد رؤية المتهمين أثناء ارتكابهما السرقة وأن التحريات بمفردها لا تصلح دليلا .
سابع عشر: واقعة أتلاف السيارتين النقل وملحقاتها:-

• وحيث قرر محمد عطا الله عطيه - صاحب مقهى (كافتريا) تقع على الطريق السريع سوهاج - أسوان الشرقى فى مواجهة قرية عرب الصحة والتي تبعد عن قرية الكشع بحوالى عشر كيلو مترات وتقف بها السيارات المارة على ذلك الطريق للاستراحة أنه يوم ٢٠٠٠/١/٢ أغلق نجله علاء المقهى فى الثالثة عصرا وأخبره بأن المدعو نور فوزى حكيم ترك سيارته النقل أمام الكافتريا وتوجه لمنزله بالكشع وأضاف أنه بعد عشاء ذلك اليوم وأثناء وجوده أمام منزله شاهد ألسنة اللهب تتصاعد من السيارة النقل التي كانت تقف أمام المقهى فهرع الى هناك فشاهد على مقربة منها كل من المتهمين أبو العلا أحمد عبد العال والفنجرى عبده شاكر معلولى الشهير بالصغير والذي كان يحمل أناء (جيركن) وشاهد السيارة وقد اشتعلت كابيتها وعند إقترابه نهره الأخير وهدده فأمثل وأستطرد قائلا أنه شاهد سيارة نقل أخرى مشتعلة كانت تقف على مقربة من مكان وقوف الأولى والتي تبين فيما بعد انها مملوكة لأدوارد وممدوح حسنى هابيل وأن المتهمين أستقلا سيارة ربع نقل كانت تقف على مقربة من مكان الواقعة ولم يشاهد كيف أحترق السيارتان .
وحيث أنه بسؤال نور فوزى حكيم قرر بأنه يقود السيارة النقل رقم ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة بمقطورتها رقم ٥٩٠٥٠ القاهرة ويمتلك نصيبا فيها وأنه يوم ٢٠٠٠/١/٢ تركها أمام كافتريا محمد عطا الله عطيه وتوجه الى منزله ويوم ٢٠٠٠/١/٥ توجه للأطمئنان عليها فوجدها محترقة ولم يتهم أحد بحرقها.
• وقرر أسحق بولس نوع قائد السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج والمملوكة لكل من ممدوح وإدوارد حسنى هابيل بمضمون ما قرر سابقه .

وجاء بتحريات الشرطة أن مرتكبي هذه الواقعة هما:- أبو العلا احمد عبد العال، والفنجرى عبده شاكر المعلولى وشهرته الصغير عبده شاكر وذلك بسكب البنزين على السيارتين وأشعال النيران بهما أثناء وقوفهما على الطريق فيما بين قريتي الكشع ودار السلام .
وثبت مما تقرير الممثل الجنائى عن فحص السيارة رقم ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ القاهرة أنها سيارة مرسيدس كانت تقف على جانب الطريق السريع بالقرب من مدخل قرية الكشع مقابل عزبة عرب الصحة أمام الكافتريا وتبين كسر الزجاج الامامى قبل الحريق وكسر صندوق العدة وخلو من المحتويات وعدم وجود البطاريات وقطع كوابل توصيلها باستخدام أداة كمقص أو ما يشابه ذلك وأنه تم قبل نشوب الحريق وتبين أن الحريق قد بدأ وتركز وأنعصر بكابينة القيادة مع سلامة باقى مكونات السيارة من آثار الحريق .

وبرفع مخلفات الحريق بمنطقة تركزه عشر على بقايا أجزاء لأطارات كاوتشوك داخلى وتبين سلامة وصلات الوقود والخزان ولا علاقة له بالحريق الذى يرجع سببه الى اتصال مصدر حرارى سريع ذى لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة بمنطقة بداية الحريق والمتمثلة فى مكونات ومحتويات كابينة القيادة وفرش السرير الخلفى وأطارات الكاوتشوك السابق تجميعها كوسيط مساعد على الاشتعال بمنطقة بداية الحريق.

وبفحص السيارة الثانية رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٠٣٨ سوهاج ملك أدوارد حسنى هابيل تبين أنها ماركه مرسيدس وتقف بمقطورتها بمحاذاة الترع على ذات الطريق بالقرب من السيارة الأولى وأن بها كسر بصندوق العدة الجانبى الخالى من محتوياته وكذا تبين عدم وجود البطاريات بالسيارة وقطع كوابل توصيلها باستخدام أداة كمقص حداد أو ما شابه ذلك قبل نشوب الحريق بالسيارة وتبين شدة تعرض مكونات ومحتويات السيارة لحرارة ونيران الحريق الى درجة التفحم والتدمير الشديد وبحالة تشير الى تركيز النيران بثلاث مناطق منفصلة عن بعضها البعض يتخللها بعض المناطق السليمة .

وبرفع مخلفات الحريق بمنطقة تركزه عشر على بقايا لأطارات كاوتشوك داخلى محترقة وبقايا قش جاف وتبين سلامة التوصيلات الكهربائية وصلات الوقود وخزانه وأنه لا علاقة لهم بالحريق .
ويرجع سبب الحريق الى اتصال مصدر حرارى سريع ذو لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة أو قش مشتعل أو كهنة مشتعلة أو قش مشتعل أو ما شابه ذلك بمحتويات مناطق بداية

الحريق كل منها على حدا والمتملة فى مكونات ومحتويات كابينة القيادة وإطارات الكاوتشوك الداخلى السابق تجميعها كوسيط مساعد على الاشتعال ويوجد تشابه فى أسلوب إشعال النيران بالسيارتين متمثلا فى نوع المادة الوسيطة للاشتعال وهى أجزاء الإطارات والقش

وحيث أنه باستجواب المتهمين أنكر ما نسب إليهما وحيث أنه بجلسة المحاكمة فى ٢٠٠٢/٢/٣ حضر عبد الستار محمد عطا الله نجل الشاهد فى هذه الواقعة وقرران والده مريض بمرض عقلي وأنه مودع بأحد المستشفيات بمدينة أسبوت وقدم صورة ضوئية من شهادة طبية صادرة من إدارة الصحة العقلية والنفسية باسم المذكور وثبت بها أنه بتوقيع الكشف الطبي عليه ١٩٩٧/٨/١٥ تبين أنه مصاب بانفصام ذهني مع التوصية بتحويله الى مستشفى الخانكة كما قدم أوراقا طبية صادرة من أطباء متخصصين فى علاج الأمراض النفسية والعصبية وشهادة صادرة من مديرية الشؤون الصحية بسوهاج فى ١٩٩٧/٦/١٥ م تفيد أن المذكور مصاب بفصام ذهني مزمن غير قابل للشفاء يعطله عن العمل الطبيعى .

وبجلسة ٢٠٠٢/٤/٦ استمعت إليه المحكمة فقرر أنه لم يكن موجودا بالبلدة وقت الأحداث وأنه ام يشاهد شئ وأنه لا يعرف المتهمين وأنه مريض بمرض عقلي ولا زال يعالج منه . وحيث أنه بجلسة المحاكمة الأخيرة مثل المتهم أبو العلا أحمد أبو العلا وأعتصم بالإنكار والتمس الدفاع الحاضر معه براءة المتهم مما هو منسوب إليه تأسيسا على عدم مشاهدة أحد للجناة أثناء ارتكاب الواقعة وأن هناك سرقة تمت لأجزاء السيارتين قبل الحريق لم يقل بها أحد وأن تقارير المعمل الجنائي كذب ما ادعاه محمد عطا الله عطية بشأن المادة المستعملة فى الحريق ، علاوة على ما ثبت من أن هذا الشاهد مريض بمرض عقلي ومن ثم لا يمكن الاطمئنان لشهادته .

وحيث أنه بسؤال اللواء/ أحمد أحمد أحمد أبو حرب مساعد مدير أمن سوهاج وكان أبان الأحداث المسئول الأمنى عن المنطقة التى وقعت بها/ قرر أنه يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١ وقعت مشادة بين بعض المسلمين والمسيحيين بقرية الكشح بسبب عملية شراء وبيع أقمشة بالأجل ترتب عليها تجمع عدد من المسيحيين قاموا بإلقاء الهتافات المثيرة وحدث إطلاق أعيرة نارية أصيب من جرائها بعض الأشخاص وأتلقت أكشاك ومحلات للطرفين ولم يقف على شخصية مرتكب هذه الأحداث إلا أنه عقب ذلك كان ملحوظا وجود حالة من التوتر خاصة لدى المسيحيين وقد تواجدت قوات الأمن بطرقات القرية وبحالة ظاهرة وأثناء مروره صباح يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ (يوم الأحداث) فى العاشرة وأربعين دقيقة شاهد تجمعا من المسيحيين يربو على ثلاثين شخصا بشارع أبو سيفين بالقرب من كنيسة أبو سيفين فتوجه ناحيته لاستطلاع الأمر فوجد الجو مشجونا على حد تعبيره وأرجع ذلك الى زعم أحد الأشخاص المتواجدين باعتداء مسلم على يده بعضا وبفحص هذا البلاغ تبين عدم وجود إصابات به فحاول تهدئة الموقف وطلب من القس أسحق رايعي كنيسة أبو سيفين والذي كان ضمن التجمعين مساعدته فى ذلك إلا أنه لم يستجب لندائه وتمكن بمفرده من منع المتواجدين من الخروج الى شارع بورسعيد الرئيسى وحينذاك سمع أصوات لجرس كنيسة الملك بدقات جنازية على الرغم من انتهاء الصلاة بها وقبل انتهاء الدقات سالفة الذكر سمع أصوات طلقات نارية مكثفة ومتفرقة وكان بعضها أتيا من أعلى كنيسة أبى سيفين ومن الجهة الشرقية حيث الكثافة السكانية المسيحية ثم الجهة الغربية حيث تواجد الكثافة المسلمة وكان مستوى الإطلاق فى البداية من فوق أسطح المنازل من الجهتين وعقب ذلك سادت المنطقة إشاعات مفادها أن المسيحيين أطلقوا أعيرة نارية صوب المعهد الدينى بالكشح وقتلوا أشخاص بمسجد بالقرية وأنهم وضعوا السم بمياه الشرب ثم اندلعت الأحداث والتي لا يعرف كيف بدأت وتطورت إلا أنه يقرر بأن المواجهات الشخصية التى وقعت بين الطرفين ونجم عنها قتلى ومصابين وحرائق حدثت بالأماكن النائية على أطراف القرية والتي يمكن التسلل إليها بدون الدخول لطرقات القرية والأماكن الزراعية والقرية منها .

وحيث أنه بسؤال رمضان أحمد على نصار شيخ المعهد الدينى الأزهرى بقرية الكشح قرر أنه أثناء وجوده بمقر المعهد فى الحادية عشرة من صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ للأشراف على أداء امتحانات الفصل الدراسى الأول بالمعهد تنهى الى سمعه صوت أجراس الكنائس بالقرية فى وقت واحد متوليا وفى أثناء ذلك وبعده سمع صوت الأعيرة النارية وبعضها كان موجها لمقر المعهد وقعلا أصدمت بعض الطلقات بالطابق الثانى وحطمت زجاج أحد نوافذ مكتب الشيخ محمود السمان شيخ المعهد الإعدادى الذى يشغل الطابق الثانى من ذات المقر وأضاف بأن الأعيرة كانت أتية من ناحية كنيسة أبى سيفين ومساكن المسيحيين التى تقع فى الجهة البحرية من مقر المعهد القريب منه

وحيث أنه بسؤال محمود السمان عبد الرحمن شيخ المعهد الدينى الأزهرى الإعدادى بقرية الكشح قرر مضمون أقوال سابقه .

• وأثبت العقيد عادل وشاحي مأمور مركز دار السلام بمحضره ٢٠٠٠/١/٣ إصابات لعشرة أشخاص ينتمون لقرى مجاورة لقرية الكشح وهم: ١- عزت فهمي عوض من قرية النقاميش ٢- جمال حسن حسن من قرية البلايش ٣- السيد محمد أحمد من نجع الدير ٤- السيد جاد الرب آدم ٥- على محمود موسى ٦- إسعاد على موسى ٧- الصغير محمود مرسى من قرية الزرازه ٨- راتب أحمد على من قرية البلايش

٩- هاني راضي حامد من دار السلام ١٠- كيرلس غبريال من قرية النقاميش وجميعهم أصيبوا في أحداث يوم ٢٠٠٠/١٢/٢

وثبت من مشاهدة نسخة شريط الفيديو كاسيت المقدم من محام المتهمين المسيحيين أنه يتضمن حلقة من برنامج أخبار الناس وفيه التقت مقدمته ببعض من أهالي قرية الكشح حيث قرر أحد ممن التقت بهم أصيب في الأحداث وهم مسيحي الديانة أن الذين اعتدوا عليه وعلى آخرين من المسيحيين ليسوا من قرية الكشح وإنما هم من قرية البلايش كم تضمن من الشريط لقاء مع القساوسة الذين قرروا بأن الدولة قررت صرف تعويضات للمتضررين من الأحداث التي وقعت بالقرية

● وشهد حشمت حمدي محمد من قرية البلايش المستجدة القريبة من قرية الكشح أنه على اثر سماع أهالي القرية بأحداث الكشح وأن هناك معركة بين المسيحيين والمسلمين بالقرية ولكون أهالي قريتهم من المسلمين فقد خرجت جموع منهم للطريق الزراعي لمعرفة ما يجري هناك. وبمضمون ذلك شهد راتب أحمد على السيد وعادل جابر عبد المجيد على بتحقيقات النيابة العامة

وشهدت عليّة الديب عبد المجيد من قرية العقولة المجاورة لقرية الكشح أنه عصر يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ حضرت ونجلها أحمد عبد الغفار حسن الطالب بمعهد دار السلام الثانوي الأزهرى لتوقيع الكشف الطبي على نجلها الصغير لدى أحد أطباء قرية الكشح وعقب فراغهم من ذلك وأثناء سيرهم بشارع بورسعيد بالقرية دخلوا محل أخذه تبيين فيما بعد أنه لسوريال جيد أسحق المجاور لمحل راشد قهيم منصور - لشراء حذاء للصغير وحدث نقاش بينها وبين صاحب المحل بشأن السعر إذ طلبت منه شرائه بسعر أقل مما حدده فجذب الحذاء من يدها ودفعها بيده فتدخل نجلها أحمد عبد الغفار معاتباً مذكراً إياه بشهر رمضان فسب له الدين وشهر رمضان. وعلى أثر ذلك تدخل أحد الأشخاص تبيين فيما بعد أنه فايز عوض حسن وحدثت مشادة بينه وبين صاحب المحل وأنه ونجلها انصرفا

● وشهد أحمد عبد الغفار حسن بمضمون ما شهدت به والدته
● وثبت ذلك من تحريات العميد/ مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائي بسوهاج
● وشهد عثمان عبد الشكور عثمان فكار عمدة قرية البلايش المستجدة بأنه على اثر سماع أهالي قريته ونجوعها بأحداث الكشح التي وقعت في يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ انفعلوا بها وحاول البعض منهم التوجه الى هناك إلا أنه وأخرين من أهلي تدخلوا لاقناع هذه الجموع الا أنه يوم ٢٠٠٠/١٢/٢ وعلى اثر معاودة تفجر الأحداث عاودت الاهالي الاعتزام على التوجه لقرية الكشح لمناصرة المسلمين هناك وفعلوا توجه عدد كبير من الاهالي للطريق السريع للتوجه الى هناك وبعضهم أعترض السيارات المارة

● وشهد بمضمون ذلك ماهر محمد محمد شيخ خفراء قرية البلايش المستجدة والخفير النظامي أبو الوفاء منصور محمد على وشيخ ناحية البلايش المستجدة فارس ثابت عبد الرحيم جاد
وحيث أنه بجلسات المرافعة حضر المتهمون جميعاً عدا التاسع عشر فوزي حكيم عبد الشهيد والسابع والخمسون ممدوح ماهر عبد الله والتاسع والسبعون خلف محمود العك والثالث والتسعون الفنجري عبده شاكر معلوي وشهرته الصغير ذ وذلك على النحو سالف البيان

وحيث ثبت من الأوراق وفاة التهم الخامس والثلاثين يوسف فوزي حكيم* من واقع شهادة وفاته المؤرخة في ٢٠٠٢/٥/٩ والمقدمة بجلسة المرافعة السابقة

وحيث قررت المحكمة حجز الدعوة ليصدر فيها الحكم بجلسة ٢٧/١ / ٢٠٠٣ ثم قررت مد أجل الحكم بجلسة اليوم لاتمام المداولة

وحيث أن المحكمة أحاطت بظروف المتهمين الحدثين أحمد فصاد وحفني وأحمد صابر وعسران من الإطلاع على تقرير الباحث الاجتماعي المقدم للمحكمة بهيئة سابقة مغايرة وما تم من مناقشته بشأنه بجلسة ٢٠٠٠/١٢/٣

وحيث أنه يبين للمحكمة من السرد السالف لوقائع الدعوة أن حالة من التوتر والفوضى العشوائية سيطرت وسادت أنحاء قرية الكشح يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ ووصلت الى زروتها يوم ٢٠٠٠/١/٢ حيث امتدت يد غاشمة تعبت بأقدار الناس ومقدراتهم فراحت تعبت في أرجاء القرية تخريباً وتقتيلاً بغير وازع من ضمير، متسلحة بالجهل وشهوة الانتقام منساقاة وراء أكاذيب وإشاعات كاذبة مغرضة بغير رادع فعل الرغم مما ثبت من الأوراق من أن الأحداث بدأت في حوالي التاسعة الى العاشرة صباح يوم ٢٠٠٠/١/٢ استمرت حتى الثانية أو الثالثة مساء ذلك اليوم فانه لم يضبط أي من مرتكبيها متلبساً بها كما لم تضبط أي أسلحة أو أدوات أو مسروقات رغم ما حفلت به الأوراق من وقائع قتل وحريق وسرقات مما ينبئ عن أن حالة من الارتباك قد سيطرت على الجميع وأنتاب المجنى عليهم وذويهم حالة من الهلع والفرع وهالهم جساماة ما لحق به من خسائر مادية وفقداهم لذويهم بأياد غاشمة مجهولة وهذا ما قالوا به عند بدا التحقيقات ثم عدلوا عنه وراحوا يسندون الجرائم التي وقعت الى معنيين بعد أن كانوا مجهولين وذهب بعض من الطرفين الى المبالغة في سرد الخسائر التي لحقت بهم مما حدا النيابة العامة الى استبعاد الكثير من الاتهامات التي نسبت للعديد من الأشخاص ، كم ذهب بعضهم الى نسبة جرائم متعددة لشخص واحد في زمن واحد مع تعدد الأماكن وتباعد

المسافات بينها بحيث أضحي تصديق أحدهم يعنى بالضرورة تكذيب الآخر وكذلك نسبتهم الاتهام لأشخاص ثبت بالدليل القطعي اليقيني عدم تواجدهم على مسرح الأحداث وقت وقوعها وتناقضت أقوالهم مع بعضهم البعض واختلف معظمها مع تقارير الصفة التشريحية وبعضها تناقض معها تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق وبعضها ثبت من معاينات النيابة العامة استحالة وقوعها بالتصوير الذي قيل به هذا علاوة على عدم معقولية تصوير كيفية وقوع كثير من الوقائع وفى ظل ذلك أمتز الدليل فى الدعوى وأضحى غير قادر على حمل حكم بالإدانة وذلك للأسباب العامة الآتية علاوة على الأسباب الخاصة بكل واقعة على النحو الذي سوف تورده المحكمة:-

أولاً:- عدم ضبط أي من الجناة متلبسا بارتكاب أي جريمة من الجرائم التى وردت بأمر الأحالة أو أي من الأسلحة أو الأدوات التى قيل أنها استعملت فيها أو المسروقات على الرغم مما ثبت من أقوال من عاصروا الأحداث أنها بدأت عقب عصر يوم ١٢/٣/١٩٩٩ استمرت حتى حوالي العاشرة مساء ذات اليوم وقع خلال هذه المدة أتلاف وتحطيم وتكسير الأكشاك ومحلات تجارية واعتداء على أموال وأشخاص من الطرفين ثم أستمروا الترتيب والتوتر سائدا قرية الكشح والقرى المجاورة لها فى اليوم التالي ثم صباح يوم ١٢/٣/٢٠٠٠ وقعت الأحداث الجسيمة والتي بدأت فى حوالي التاسعة أو العاشرة صباحا واستمرت حتى حوالي الثانية أو الثالثة مساء من قتل وقع فى أطراف القرية وبعيدا عن طرقاتها وحريق وسرقات *

ثانياً:- إسناد الاتهام لأشخاص ثبت على وجه الجزم واليقين عدم تواجدهم على مسرح الأحداث وقت وقوعها

ثالثاً:- إسناد الاتهام من قبل بعض المجنى عليهم وذويهم لأشخاص بارتكابهم لجرائم فى زمن واحد وفى أماكن متعددة رغم تباعد المسافات بين تلك الأماكن المدعى بوقوع تلك الجرائم بها بحيث إذا صدق بعضهم تعذر بل استحالة تصديق البعض الآخر وليس فى الأوراق ما ينهض دليلا على ترجيح قول على آخر *

رابعاً:- استبعاد النيابة العامة لكثير من الوقائع المبلغ بها وعدم إسناد الاتهام فيها لأشخاص معينين رغم اتهامهم من ذوى الشأن وهو ما يعنى عدم صحة تلك البلاغات أو إسنادها لمجهول ومن أمثلة بلاغ على محمد أحمد صاحب كشك بشارع بورسعيد بإتلاف محله من قبل القمص جبرائيل عبد المسيح ورافقت رشدي أو عروق وشقيقه عفت وبلاغ عبد المبدى فاضل بدوي واتهامهم للقمص بسادة غبريال ميخائيل وعماد عزت عزمي وعماد مشرقى عزمي بإتلاف كشكه وبلاغ عبد الهادي أمين محمد أحمد الإتلاف واتهامه للقس لوقا الجبلى ورياض لبيب عجايبي وجوزيف ورياض لبيب وبلاغ فراج سليمان أحمد واتهامه لإبراهيم برسوم أسحق وأبناء عمومته رفعت بخيت جيد وصلاح بخيت جيد وسميحة هاشم السيد واتهامها للقس بسادة غبريال وجوزيف عزيز قزمان وبلاغ محمد سليم إبراهيم واتهامه للقس أسحق وبيباى جرجس بيباوى وشهرته المناويلي ورومانى سعيد شنوده بإتلاف مقهاه وبلاغ يسرى محمد سليم إبراهيم واتهامه مجدى عدلى جيد ميخائيل ونان عزيز غالى روبيان وليم بإتلاف قفريته مواد غذائية ملكه وبلاغ عوض الله حمدي عباس واتهامه للقس أسحق وميخائيل وهيب القمص بإتلاف كشكه وبلاغ صلاح محمد السيد أحمد واتهامه دنيال ناشد شكر الله وشقيقه بقطر بإتلاف عربة يد لبيع الخضراوات وبلاغ محمد حسن أحمد إبراهيم واتهامه لوهيب سعيد بسادة والقس لوقا الجبل ونشأت مرسى عازر ودنيال ناشد شكر الله بإتلاف مقهاه وبلاغ إسماعيل عبد الحميد إسماعيل واتهامه مكاريوس بوناب نان وشقيقه تيتو بإتلاف عربة يد ملكه وبلاغ عرفات فواز نور الدين واتهامه لميلاد لبيب عجايبي وشقيقه رياض وبلاغ حماده مصطفى أحمد واتهامه ليوحنا سيفين طانيوس وآخرين بإتلاف بضاعته. وبلاغ كمال فرج بدر إبراهيم واتهامه للقس جبرائيل عبد المسيح وآخرين وبلاغ صابر على إسماعيل واتهامه للقس أسحق ومنير لمعي لوندى بإتلاف بضاعته وبلاغ شعبان محمود كريم واتهامه للديب عزيز غالى ومنير بشر قديس ونادى عطيه وبلاغ وحيد محمود أحمد واتهامه للقس بسادة غبريال ونان عزيز غالى وميخائيل فايز هارون وبلاغ الضبع أمين زياد واتهامه للقس بسادة غبريال وآخرين وبلاغ جبرائيل محمد السيد أحمد واتهامه للقس بسادة غبريال وشهيد علامة قدسي وشهيد عطية ومجدي عدلى جيد القولى وبلاغ رمضان عوض إسماعيل واتهامه لرياض لبيب عجايبي وشقيقه ميلاد ومجدي وأيهاب رياض لبيب وبلاغ محمد رضا فرج معلاري واتهامه لمرزوق فخري رمسيس وآخرين وبلاغ المعرجى السيد سباق واتهامه للقس أسحق راتب سدره والدكتور/ لبيب شنوده وبلاغ صفوت منير مرعى واتهامه لبيومى رمضان وإبراهيم على عبيد وشقيقه عبد الرحيم وبلاغ سوريال حلمي سيفين واتهامه لفايز عوض أحمد حسين وشقيقه فوزى وعبد الناصر وبلاغ رافت الديب أرسل واتهامه الضبع جاد الكريم وآخرين بإتلاف مخازنه وبلاغ أيمن راشد فهدم والدة واتهامها لفايز عوض أحمد وشقيقه بالاعتداء عليهما وأتلاف محلها وبلاغ منير فخري بيباوى واتهامه للمتهمين سالفى الذكر وبلاغ منان نبوس حنين واتهامه لعبد الناصر وعوض أحمد وجابر عبد الغنى عبد الله ومظهر خلف أبو القاسم وبلاغ سمعان مفيد خليل واتهامه ناصر محمد عسران وبلاغ ميلاد وصفى عطيه واتهامه كمال إبراهيم عبد الحميد وأبو عسران إبراهيم عبد الحميد وبلاغ برنابه شهيد قديس صليب

واتهامه فايز عوض وشقيقه فوزى وآخر وبلاغ زكريا سعد سعيد واتهامه لناصر محمد عسران وآخر.
وتلك البلاغات جميعها عن وقائع اتلافات الاكشاك والمحلات حدثت يوم ١٢/٣١/١٩٩٩ م بالإضافة لمخيلتها
عن أحداث وقعت يوم ١/٢/٢٠٠٠/ ومن أمثلتها بلاغ عدلى جيد ميخائيل بسرقة مخازن لمواد البناء ملكه
وبلاغ ميخائيل جيد ميخائيل بسرقة أخشاب وبلاغ وجيه مفيد فهيم خليل بسرقة بالإكراه واقتحام لمسكنه
واتهامه لكل من صابر عسران وصابر الأقرق وعلى عبد الغنى وشقيقه جابر وأشرف وشريف حسيب وأحمد
أبو دياب وبلاغ وهيب سعد وهيب بمحاولة اقتحام منزله وأطلاق أعيرة نارية عليه من قبل خليفة رفاعى
صادق ومحمود أمين وكذا بلاغ خلف حكيم عبد الشهيد وأخويه عادل وعدلى واتهامهم لخليفة رفاعى صادق
ولطفى عبد الله يسوقي وبلاغ ألفى مترى حبيب بسرقة ماشيته ودوابه واتهامه لعيسى كمال السمان وشقيقه
فتوح وآخرين وبلاغ جرجس نصرى مجلع بسرقة منزله واتهامه لمحمود دياب وبلاغ ناصر عبد الملاك بولس
وشقيقته نصرت واتهام محمود أبو صبيح وباسر مبدى وراضى عبد الشافى وروبي ثابت حجازي والزمرم
أبو أحمد وبلاغ عبد الملاك بولس يونس واتهامه لحجاج جاد الكريم محمد والزمرمى أبو أحمد وآخرين بسرقة
منزله وبلاغ أيوب جاد الله سلامة واتهامه لعلى البط وخلف الجرم بسرقة ماشيته ومصوغاته الذهبية وبلاغ
فايزة حليم مرقص بسرقة ماشيتها بالإكراه *

وكل ما تقدم ينبئ عن أن النيابة العامة لم تطمئن لصحة وجدية تلك البلاغات وتشاركها المحكمة فى عدم
الاطمئنان وينسحب ذلك على مثيلها من البلاغات الى شملها أمر الأحوال والتي وقعت فى ذات الظروف *

خامساً:- التأخير فى الإبلاغ عن الوقائع والسرقات رغم عدم وجود مبرر لهذا التأخير لثبوت تواجد قوات
الأمن بمنطقة الأحداث وفريق التحقيقات من أعضاء النيابة العامة الذين باشرُوا التحقيق منذ تفجر الأحداث
فى ١٢/٣١/١٩٩٩ م ومن أمثلة ذلك التأخير فى الإبلاغ عن واقعات اتلاف الشوادر والاكشاك والفرش
وعربات اليد التي وقعت فى ١٢/٣١/١٩٩٩ م ابتداء من الساعة الرابعة والنصف مساءً انتهت فى حوالى
العاشر من مساء ذلك اليوم ولم يبلغ عنها المجنى عليهم إلا ابتداء من يوم ١/٨/٢٠٠٠ ثم توالى البلاغات
بكثرة عقب إعلان الدولة عن صرف تعويضات للمتضررين من تلك الأحداث واستمرت حتى ١/١/٢٠٠٠
٢٨ وهذا التأخير على النحو الذى أسلفته المحكمة يضىء كثير من خلال الشك ويوحى بعدم الاطمئنان والثقة

فى جدية وحقيقة هذه البلاغات ودوافع مقديها

سادساً:- أنفراد أحد أفراد الأسرة الواحدة بالشهادة دون غيره من أفراد الأسرة رغم تواجدهم جميعاً معا فى
زمان ومكان الحدث ومن أمثلة ذلك انفراد الضبع ميخائيل حبيب بالشهادة عن واقعة مقتل نجله وائل وحريق
وسرقة منزله رغم تواجد والدته عفيفة داود وسلامه وزوجته أمال سرجيوس بباوي بذات المنزل وانفراد مريم
قسطنين شنوده بالشهادة على واقعة مقتل والدتها بونه القصص جبرائيل والشروع فى قتلها رغم تواجد باقى
أفراد بالمنزل وقت وقوع الحادث وانفراد سامي عبد المسيح أسكندر بالشهادة على واقعة مقتل والده وشقيقته
سامية دون باقى أفراد الأسرة وانفراد نبيل سامي سيف بالشهادة وعلى واقعة حريق مخازنه وسرقتها
والاعتداء عليه رغم ثبوت تولد زوجته رفقة وقد حججها عن الشهادة وانفراد عدلى لبيب جرجس بالشهادة
عن واقعة سرقة أغنامه ومنقولات منزله رغم ما قرره من تواجد أفراد أسرته صحبته وقت الحادث وهذا ما
يؤدى الى عدم الاطمئنان لتلك الروايات وعدم الثقة بها *

سابعاً:- تغيير مسار الدليل القولي بعد يوم ١/٣/٢٠٠٠ فقد سارت التحقيقات منذ بدئها فى ١/٣/٢٠٠٠ فى

كثير من الأحداث على نهج واحد هو عدم إسناد الاتهام فيها لمعين بالذات فبينما يقرر جميع من سئلوا فى ذلك
اليوم وفى يومي ١/٥/٢٠٠٠ أنهم لم يشاهدوا ولا يعرفوا مرتكب تلك الأحداث يصبح بعد ذلك هؤلاء
المجهولين معلومين لهم وذلك عند أعاده سؤال هؤلاء فى جلسات التحقيق التالية ومن أمثلة ذلك ما قرره منال
ظريف فارس فى ١/٢/٢٠٠٠ بشأن مقتل زوجها ممدوح نصحي صادق بنفيتها معرفة مقتحم منزلهم وقاتل
زوجها ثم إسنادها الاتهام فى ١/١٣/٢٠٠٠ لمعلوم وما قرره مريم قسطنين شنوده فى ١/٣/٢٠٠٠ من عدم
معرفة لمرتكب حادث مقتل والدتها والشروع فى قتلها ثم إسنادها الاتهام لمعلوم يوم ١/٦/٢٠٠٠ وإسناد
الاتهام بالشروع فى قتل صفوت لبيب شنوده لمعلوم فى ١/١٦/٢٠٠٠ رغم سبق عدم ذكره له فى ١/١/٢٠٠٠
٣ وما قرره عنتر وهيب جرجس فى ١/٣/٢٠٠٠ من عدم معرفته لقاتل والده والشارع فى قتله واقتحام منزله
وعدم استطاعته التعرف عليه فيما لو عرض عليه ثم إسناده الاتهام بعد ذلك وتحديداً فى ١٩/٣/٢٠٠٠
لمعلوم وما قرره أحمد حمدي عبد الحميد فى ١/٣/٢٠٠٠ بأنه لا يهتم أحداً بأحداث أصابته لم يقرر فى
١/٢٣/٢٠٠٠ أنه يهتم معناه بذاته وقد استبعدته النيابة العامة من الاتهام *

ثامناً:- شاب معظم تحريات الشرطة قصور وتناقض يبعث على الشك وعدم الاطمئنان إليها

وذلك للأسباب الآتية :-

١- جانب معظمها الدقة والصواب والتناقض مع بعضها البعض ومن أمثلة ذلك:-

أ- فى واقعة مقتل حليم فهمى مقار ورفاقه بحوض عفيفي أثبت النقيب/ طه زهير رئيس وحدة مباحث دار السلام بمحضره المؤرخ ١/٨/٢٠٠٠ أن تحرياته دلت على أن مرتكب هذه الواقعة هما خليفة رفاعي صادق وأبو الفضل أبو القاسم إبراهيم وشهرته خلف ثم يضيف فى محضر لاحق آخرين هما ممدوح ماهر عبد الله وخلف محمود العلك ثم تستبعد تحريات العقيد/ محمد بدر الدين عبد السلام بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن سوهاج المدعو أبو الفضل أبو القاسم إبراهيم الشهير خلف وتنفى تواجده على مسرح الحادث

ب- عدم دقة التحريات بشأن التعرف على جثة المجنى عليه معوض شنوده معوض فقد ورد بتحريات المقدم محمد كامل نصار أن الجثة المعثور عليها هى لعاطف عزت ذكي ثم يثبت فيما بعد أنها لمعوض شنوده معوض

ج - عدم دقة تحريات النقيب/ طه زهير فى ١٨/١/٢٠٠٠ بشأن التهم عبد الراضى السيد محمد أحمد عرنوط فبينما يقرر أن تحرياته أسفرت عن عدم تواجد ذلك المتهم بالقرية وقت الأحداث وتواجده خارج البلاد (الملكمة العربية السعودية) يعود ويقرر بعكس ذلك. وينسب له تواجد واشترك فى الأحداث *

٢- تضمنت معظم التحريات ترديد لأقوال المجنى عليهم وذويهم رغم تناقض هذه الأقوال مع تقارير الطب الشرعي والتقارير الفنية الأخرى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق ومن أمثلة ذلك:-

- أ- ترديد تحريات الشرطة لأقوال أسرة عبد المسيح محروس أسكندر بشأن مقتل سامية عبد المسيح محروس من أنها أصيبت من جراء إطلاق أعيرة نارية عليها ثم يثبت بتقرير الصفة التشريحية أن أصابتها التى أودت بحياتها لا تحدث من أعيرة نارية وإنما من جراء آلة حادة صلبة كسكين أو ما شابه
- ب - ترديد تحريات الشرطة لأقوال منال ظريف فارس بشأن إصابة زوجها ممدوح نصحي صادق وكونها وقعت بمؤخرة سلاح ووقوفها عند هذا الحد رغم ما ثبت بعد ذلك بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليها من أصابتها بإصابة طعنبة بأعلى يسار الصدر وأعلى مقدم العنق الأيسر تحدث من الاعتداء عليها بجسم صلب ذو حافة حادة كالمطواة أو ما فى حكمها *
- ج- ما قرره المقدم محمد كامل نصار المفتش بإدارة البحث الجنائي بسوهاج بشأن تحريات عن مقتل عاطف عزت ذكي وأقراره بأنه استسقى معلوماته من والدة المجنى عليها رغم ثبوت عدم تعرفها على الجناة وعلى ما ادعت أنها جثة نجلها والتي لم يعثر عليها *
- د- ثبوت إصابة المجنى عليه جابر سدراك سعيد بأصابة قطعية بوحشية يسار العنق حدثت من جسم صلب ذو حافة حادة أى كان نوعها علاوة على أصابته النارية ومع ذلك ورد بالتحريات أن المجنى عليه المذكور قتل من جراء إطلاق النار عليه ولم يرد بها ذكر لاستعمال أحد من الجناة لآلات أخرى غير الأسلحة النارية
- هـ - ترديد التحريات لما قرره محمد عطا الله عطيه بتحقيقات النيابة العامة بشأن واقعة حريق وأتلاف السيارتين رقمي ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها، ٢٠٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها من أن أحد الجناة كان يحمل أثناء يعتقد أن بداخله مادة قابلة للاشتعال (بنزين) وأنه ربما يكون قد سكبها على السيارتين وثبوت خلو السيارتين مما يشير الى استعمال مادة بترولية فى الحريق *
- ٣- جاءت التحريات فى كثير من الوقائع قاصرة عن ذكر كيفية وقوع الجرائم التى أدلت بدلوها فيها ومن أمثلة ذلك واقعة سرقة منزل عدلي لبيب جرجس وصفوت توفيق حبيب وسمار شرقاوى ونيس وسميحة حافظ السايح ومنزل فارس لوندى فلم تسفر التحريات عن كيفية وقوع السرقة ولا مكان إخفاء المسروقات وبالتالي ضبطها
- ٤- تناقض التحريات مع أقوال بعض من سئلوا بالتحقيقات أما بنفى مشاركة أشخاص فى أحداث معينة خلافا لما قال بالمشاهدة ومن أمثلة ذلك ما قرره سامية تادرس لوندى بشأن مقتل والدها وشقيقها ناصر واتهامها للعديد من الأشخاص ثم استبعاد التحريات لبعضهم وكذا الحال بالنسبة للمجنى عليه نبيل سامي سيف ، أو بإضافة متهمين آخرين غير الذى قال بهم من سئلوا بالتحقيقات ومن أمثلة ذلك واقعة مقتل وائل الضبع ميخائيل حيث اتهم والده شخصين بارتكاب الحادث ثم اتت التحريات بأربعة آخرين. غير من ذكروا. ومثلها واقعة مقتل حليم فهمى مقار ورفاقه *
- ٥- التناقض بين التحريات وأقوال بعض المجنى عليهم ومثال ذلك ما رددته التحريات بشأن واقعة سرقة دراجة على محمد أحمد عليو ومحمد أبو الحمد أحمد سليمان من محل ميلاد بخيت رزق الله من أن مرتكب هذه الواقعة هما عبيد نظير عبيد وحمدان نظير عبيد وأن المجنى عليهما دفعا مبالغ نقدية لاسترداد دراجتهما ونفى الآخرين لذلك *
- تاسعاً:- ثبوت عدم امتلاك العديد من الأشخاص المبلغين من أتلاف أكشاكهم ومحلاتهم لها والمبالغة فى تقدير قيمة التلفيات والمسروقات للحد الذى وصل بأحدهم بأن يثبت فى بلاغه انه سرقت منه جاموسة وستة آلاف بيضة أثناء استقلاله سيارة ركاب ضمن آخرين *
- عاشراً:- تعذر إمكانية تعرف شهود الإثبات على المتهمين الذين أسندوا إليهم ارتكاب وقائع الاتهام فى ضوء كثافة أعداد المتهمين فى المكان الواحد وتعدد أماكن الاعتداء داخل قرية وخارجها وعلى مشارفها وحالة الرعب

التي تملك من شهد تلك الأحداث والتي تفقد الشخص العادي التمييز والإدراك وتجعل همه الأول محاولة النجاة بنفسه والفرار من موطن الهلاك لا التوقف والتفرس في وجوه الجناة وحصرهم والتعرف على أوصافهم وملامحهم على وجه الدقة
حادي عشر:- إسناد الاتهام من بعض المجنى عليهم الأشخاص ثبت من التحقيقات أن هؤلاء الأشخاص قاموا بنجبتهم وأغاثتهم *

وحيث أنه عن الأسباب الخاصة للحكم وما انتهت إليه المحكمة بشأن كل واقعة على حدة فإن المحكمة توردتها تفصيلا على النحو التالي:

أولاً :- وقائع التجمهر ونهب البضائع واتلاف المحلات والأكشاك والاعتداء بالضرب والتي وقعت أحداثها في ٣١/١٢/١٩٩٩

والمنسوبة للمتهمين من الأول حتى الثامن والثلاثين:-

وحيث أن المحكمة لا تطمئن لدليل الثبوت في هذه الوقائع للأسباب الآتية:-

١- أن الدليل الوحيد على الاشتراك في هذه الأحداث قبل بعض المتهمين وهم روماني منير شلبي - عادل بطرس شاكر - جمال عياد بطرس - فيكتور لبيب شنودة - رافت أديب أرسل - رمسيس بخيت عبد الملك - سامي شاكر بشاي وشهرته بيبو شاكر - فوميل سدراك سيفين - باسليوس عبد الملك وشهرته بانود - أيوب ولسن نان - النسر ملموص نخوخ - عاطف فوزي حكيم - نور فوزي حكيم مصدره تحريرات الشرطة فقط دون أن تعزز بأية أدلة أو قرائن أخرى ومن ثم فإن المحكمة لما سلف ولما نعته في الأسباب العامة للحكم على التحريات وما شابها من قصور فإنها لا تعول على الدليل المستمد منها سيما وأن المجنى عليهم من أصحاب المحلات والأكشاك لم يهتم أحدا ممن ذكروا بارتكاب أي فعل من أفعال الإتلاف *

٢- إسناد الاتهام من قبل إسماعيل عبد الحميد إسماعيل الذي اتهم مكاربوس يوتاب نان وشقيقه تيتو والذين استبعدوا من الاتهام - والعريان راشد وهاب الذي اتهم شحات عزمي ناشد وصديق محمد أحمد الذي اتهم القمص بسادة بتحطيم كشكه - وسالم عبد المنصف عبد الرحمن الذي اتهم جاد خله حنا بتحطيم مقهاه - وفايز عوض إسماعيل والذي اتهم ميلاد لبيب عجايبي ويوحنا سيفين سوربال ومكرم حلمي سيفين وكذا السيد حمدي عباس الذي اتهم القس جبرائيل عبد المسيح وهاني بهيج محب أسكندر بتحطيم كشكه وعطا راشد وهاب الذي اتهم حمام برنابا وناشد عزمي ناشد بتحطيم كشكه وياسر على محمد حامد والذي اتهم ناشد عزمي بتحطيم كشكه وجلال عبد المحسن عابدين والذي اتهم حنا كامل لبيب بإتلاف كشكه وسرقته - وأيمن عبد الفتاح بطيخ الذي اتهم بقطر أبو اليمين وأيمن بطرس عياد والقمص بسادة غبريال وسيد نسوقي عابدين الذي اتهم راشد فهيم ونجمله أيمن والقمص بسادة غبريال وعيسى محسن عابدين الذي اتهم راشد فهيم ونجمله أيمن والقمص بسادة غبريال والقمص جبرائيل ومنير مرعي - وعبد الراضى ابراهيم حجازي الذي اتهم أيضا راشد فهيم ونجمله والدكتور عادل نبيه مجلع وأدهم بطرس فدان ورزقي جرجس وميخائيل بشارة وأنور سليم عزت عزمي محمود ريان محمددين الذي اتهم القمص بسادة غبريال وصبري القمص بخيت - وعلى حسن أحمد الذي اتهم سوربال سعيد ومنير أبو عروق وجلال البطالان - وأيمن على أحمد إسماعيل الذي اتهم القمص أسحاق راعي كنيسة أبى سيفين وروماني القمص أسحاق - وعبيد أبو العلا عبد الحليم الذي اتهم زكريا رؤوف - ومحمد فتحى بطيخ الذي اتهم بباوى جرجس بباوي وجاد خله حنا الله وعبد الراضى جاد الكريم سباق والذي اتهم أنيس سليم داود ومحسب شاكر المعتوق - ومحمود أبو العلا عبيد الذي اتهم القس بسادة غبريال وخلف رشدي السعيد ومصطفى إسماعيل الذي اتهم أنيس سليم داود وتيتو يوتاب نان ونشأت مرسي شكرى وثروت فوزي جرجس ويوسف أحمد السيد الذي اتهم القس لوقا الجبلي - وعوض بدر ابراهيم الذي اتهم القمص باخوم الجبلى وشمشون مترى عطيه ومنير مرعي لاوندى وسليم عبد المنصف عبد الرحمن الذي اتهم جاد خله حنا الله - والديب أحمد عبد العال الذي اتهم القمص جبرائيل عبد المسيح وجمال عدلي التوت - وفوزي على إسماعيل الذي اتهم القس لوقا الجبلي - وفايز نور الدين مغربى الذي اتهم القس يسى عبد المسيح - وعطا كامل عيادى عبد الكريم الذي اتهم عزيز وليم عزيز - ورفعت ابراهيم حجازي الذي اتهم يونس حليم السايح - ثم استبعد هؤلاء جميعا من الاتهام والإبقاء على غيرهم يوهن من القوة التدليلية للدليل المستمد من أقوالهم واتهاماتهم ويؤدى لعدم الاطمئنان والثقة فيها *

٣- تناقض الشهود في أقوالهم بشأن هيئة المتهمين حال ارتكابهم لتلك الأحداث والأدوات والأسلحة التي كانت بحوزتهم ومن أمثلة ذلك ما قرره السيد نسوقي عابدين بالنسبة للمتهم كوكو عياد بطرس من أنه كان يحمل سلاحا ناريا وقت اشتراكه في أتلاف الأكشاك بينما يقرر فوزي على إسماعيل وخيري موسى عبد الله أنه كان يحمل ماسورة وكذا بالنسبة للمتهم بيبو عياد بطرس وأيضا ما قرره السيد نسوقي عابدين بالنسبة للمتهم

جرجس عوض سلوانس من أنه كان يحمل سلاحا ناريا أليا (بندقية ألية) بينما يقرر صديق محمد احمد جابر وأيمن على احمد إسماعيل أنه كان يحمل طبنجة حلوان ٩ مم وكذا بالنسبة للمتهم عاطف غبريال عطيه فقد قرر عبد الراضي ابراهيم حجازي أنه كان يحمل بندقية بينما قرر محمود سليم أنه كان يحمل عصا وأيضا بالنسبة للمتهم جلال رسمى حبشي وشهرته جلال البطلان فقد قرر عبد الرحيم عبد النعيم ابراهيم أنه كان يحمل بندقية وقرر آخر أنه كان يحمل طبنجة

٤- ثبوت عدم امتلاك عدد كبير من المبلغين لأكشاك أو محلات ادعوا اتلافها وذلك من واقع معاينات النيابة العامة والشرطة ومن أمثال هؤلاء رفعت ابراهيم حجازي الذي اتهم سمير لمعي جيد وسعيد سوريال جرجس بتحطيم عربتي لبيع الخضروات -وعطا كامل عياد عبد الكريم الذي اتهم سمير لمعي جيد وآخر أستبعد من الاتهام بتحطيم عربتي خضار مملوكتين له - وفايز نور الدين مغربي الذي اتهم سمير لمعي جيد وجرجس عوض سلوانس وثالث أستبعد من الاتهام بتحطيم كشكه - والديب أحمد عبد العال والذي اتهم سمير لمعي جيد وآخر أستبعد من الاتهام بتحطيم شادره - وسالم عبد المنصف عبد الرحمن والذي اتهم سمير لمعي جيد وآخر أستبعد من الاتهام بتحطيم مقهاه - وإسماعيل عبد الحميد إسماعيل الذي اتهم شخصين استبعدا من الاتهام بتحطيم عربية يد مملوكة له وهاشم محمد العوالى الذي اتهم فوزي حكيم عبد الشهيد وفيكتور لبيب شنوده وآخرين أستبعدا من الاتهام بتحطيم شادر مملوك لوالده - ومصطفى شفيق إسماعيل الذي اتهم سمير لمعي جيد وآخرين استبعدوا من الاتهام بتحطيم كشك البقالة المملوك له - وفايز عوض إسماعيل الذي اتهم سمير لمعي جيد وآخرين استبعدوا من الاتهام بتحطيم عربية يد مملوكة له والسيد حمدي عباس الذي اتهم جرجس عوض سلوانس وآخر أستبعد من الاتهام بتحطيم عربية يد مملوكة له - وصابر القرش راشد الذي اتهم سمير لمعي جيد وجرجس عوض سلوانس وصموائل محب أسكندر وشهرته بهيج بتحطيم فرش خضار مملوك له - وعبد الراضى جاد الكريم سباق والذي اتهم سمير كامل لبيب وآخرين استبعدوا من الاتهام بتحطيم الكشك المملوك له ومحمد فتحى بطيخ الذي اتهم صموائل محب أسكندر وشهرته بهيج وسمعان مفيد خليل آخر أستبعد من الاتهام بتحطيم فرش الخضروات المملوك له - وأيمن على أحمد إسماعيل الذي اتهم جرجس عوض سلوانس وسعيد سوريال جرجس سمير لمعي جيد وآخرين استبعدوا من الاتهام بتحطيم عربية يد مملوكة له - وعلى حسن أحمد أبو بكر الذي اتهم سعيد سوريال جرجس وجلال رسمى حبشي وشهرته جلال البطلان وآخرين استبعدوا من الاتهام بتحطيم فرش الخضار المملوك له - والباهى عبد اللطيف محمد والذي اتهم سمير لمعي جيد وفتحى شكرى شنودة وسمير لبيب شنودة بإتلاف عربية خضروات مملوكة له - وعيسى محسن عابدين والذي اتهم سمير لمعي جيد وجمال عزيز منصور وجرجس عوض سلوانس وآخرين وأستبعدوا من الاتهام بتحطيم الأكشاك المملوكة لهم - وياسر حارس محمد الذي اتهم سمير لمعي جيد وجرجس عوض سلوانس وجمال مفيد خليل بتحطيم فرش خضروات مملوكة لهم - والعريان راشد وهاب الذي اتهم جرجس عوض سلوانس وآخرين أستبعد من الاتهام بتحطيم عربية اليد المملوكة لهم - وعبد الرحيم عبد المنعم ابراهيم والذي اتهم جلال رسمى حبشي وشهرته جلال البطلان ودميان وليم بشير بتحطيم عربية الخضار المملوكة له - عبد الرسول أبو الحمد كريمة والذي اتهم سمير لمعي جيد بتحطيم عربية اليد المملوكة له وقد ثبت ان هؤلاء جميعا تقدموا ببلاغاتهم يومى ١١/١٢/٢٠٠٠ عقب إعلان الدولة عن التزامهم صرف تعويضات للمتضررين من أحداث قرية الكشح مما يثير الشك فى نواياهم ويبعث على عدم الاطمئنان على صحة بلاغاتهم وأقوالهم

٥- عدم ضبط أى أدوات أو الآلات أو أسلحة مما قيل أنها استخدمت فى هذه الأحداث سيما وان بعضها يتعدر إخفائه عن الأعين (آلة الرفع - الكلارك) والذي قيل أنه أستخدم فى تحطيم الأكشاك ومن ثم يستقر فى عقيدة المحكمة أن مرجع الاتهام استخدامه هو سبق المعرفة بامتلاك المتهم سمير لمعي جيد لهذه المعدة بحكم تجارته بمواد البناء ولسبق خلافه مع بعض أصحاب الأكشاك بسبب وجودها أمام محله سالف الذكر

٦- عدم معقولة تحديد أشخاص بعينهم دون غيرهم وبأوصافهم فى الوقت الذى سادت فيه الفوضى وتجاوز عدد الأشخاص المشاركين فيه أكثر من خمسمائة شخص على حد قول من سئلوا فى هذا الشأن ثم قصر الرؤية والاتهام على عدد محدود

٧- فرار معظم أصحاب الأكشاك من مكان الواقعة على حد قولهم ومن ثم لا يطمئن لما قرروه من أنهم عرفوا أشخاص المعتدين وكيفية وقوع الأحداث

٨- المبالغة فى تقدير حجم التلفيات وقيمتها

٩- إلصاق الاتهام من قبل بعض الأشخاص المتهمين ثبت على وجه تظمنن اليه المحكمة عدم صدقهم فى نسبة هذا الاتهام للمتهمين وأن مرده كان استثمارا لواقعة أصابة قديمة ومحاولة الاستفادة من التعويضات التى أعلنت الدولة عن صرفها ومن هؤلاء المدعو محمود سليم أحمد فرج والذي اتهم كل من ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن وعاطف غبريال عطيه وفايز سليم شكر الله وشهرته أنور وجبرائيل عدلى غبريال وشهرته فصاد وهم المتهمين من الثانى عشر حتى الخامس عشر بالاعتداء عليه بإتلاف شادر تجارة الخضروات والفاكهة الخاص به وثبت عدم صدقه فى الواقعتين لما ثبت من شهادة الوحدة المحلية لمركز

ومدينة دار السلام المقدمة بجلسات المحاكمة السابقة من أن ذلك الشادر لم يتم أتلافه فى الأحداث التى وقعت يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ وانما أزيل بمعرفة الجهة الإدارية سالفة الذكر عند القيام بأعمال تطوير وتحديث أماكن الأحداث وثبت من أقوال نان عزيز غالى والذي يعمل لدى محمود سليم أحمد فرج أنه أصيب قبيل الأحداث بأسبوعين أثناء نزوله من سيارة قادما من قرية البلايش نتج عنها كثر بذراره الأيسر

١٠- وتطمئن المحكمة لشهود نفى المتهمين فقد شهد أسحق جرجس فرج بأن المتهم النسر ملموص نخنوخ كان بصحبته خلال الفترة التى وقعت فيها الأحداث يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ وشهد أحمد قاسم محمود بأن المتهم سعيد سوريال جرجس كان موجودا بمنزل صهره المجاور لمسكنه فى توقيت معاصر لتلك الأحداث، وشهد سلمان محمد أحمد عامر بأنه كان بورشة المتهمين جمال بيبو عياد بطرس لأصلاح ماكينة مياه فى توقيت معاصر للأحداث ، وشهد فوزى محمود أحمد بما يفيد أن المتهم عاطف غبريال عطيه لم يكن متواجدا بمكان الأحداث، وشهد أحمد أحمد وهبه الله بأنه شاهد المتهم بهيج محب أسكندر بديوان العزاء فى وقت معاصر وذلك بقرية النغاميش، وشهد صفوت سليم حنا بأن المتهم يوسف فوزى حكيم كان بصحبته فى توقيت أحداث يوم ١٩٩٩/١٢/٣١، وشهد عبد المسيح فايز عبد المسيح بأن المتهم رفعت الديب أرسل كان بصحبته أبان تلك الأحداث، وشهد ميخائيل شكرى ميخائيل بأنه كان بصحبة المتهم رافت أديب أرسل بمنزله خلال فترة وقوع الأحداث، وشهد زكريا مسعد سيفين بأنه كان بصحبة المتهمين سمعان وجمال مفيد بمنزل الأخير فى وقت معاصر للأحداث وأيده فى ذلك ألبير سامى توفيق وشهد كل من زكريا العبد سليمان وصفوت بشرى جيد وأيوب فهمى ابراهيم بما يؤيد عدم تواجد المتهمين بيبو وجمال عياد بطرس بمكان الأحداث وقت وقوعها وشهد كل من قصدى جاد الرب كليب وناصر عياد قديس بما يؤكد عدم تواجد المتهم كوكو عياد بطرس بقرية الكشح يوم ١٩٩٩/١٢/٣١

وشهد أبو اليمين وموريس شكر الله مرقص بأن المتهم ناجح بطرس شاكر كان ملازما الفراش بمنزله أبان أحداث ذلك اليوم لمرضه، وشهد كل من ميلاد جبرائيل عاذر وتاودروس عبيد أقالديوس بأن المتهم عادل بطرس شاكر كان بالقاهرة وقت الأحداث وشهد ميخائيل فايز هارون بأن المتهم ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن كان متواجدا بالكنيسة وقت الأحداث، وأيد الشاهد ناصر صدقى يوسف ما شهد به أسحق جرجس فرج بخصوص المتهم النسر ملموص، وأيد الشهود أميل صبحى عطيه وعزت تاودروس شنوده ومنان دبوس حنين وأشرف عزيز أقزام واقعة عدم تواجد المتهم عاطف غبريال عطيه بمكان الأحداث وأنه لم يتم أتلاف شادر المدعو محمود سليم أحمد فراج وأنما تم أزالته عقب الأحداث فى أعمال التطوير، وشهد ميلاد جرجيوس لوقا بأن المتهم سامي شاكر بشاى كان متواجدا بالمقهى الخاص به وقت الأحداث، وشهد نظيم فليب عوض بأن المتهم المذكور حضر الى كنيسة الأنبا شنودة عقب اندلاع الأحداث وقضى ليلته لديه، وأيد الشاهدين هلال تكلأ مجلع وسمير شهيد عبد المسيح الشاهد أحمد أحمد هبه الله فيما شهد به بشأن المتهم بهيج محب أسكندر، وشهد كل من لطفى حليم السايح وميخائيل جاد الرب شحاته بأنهما كانا رفقة المتهم باسليوس عبد الملك سيفين وشهرته بانود بمنزله عند اندلاع أحداث ذلك اليوم وحتى صباح اليوم التالى، وشهد رافت رشدى فهمى بأن المتهم جمال عزيز منصور كان داخلا الى منزله فى بداية الأحداث وحدث اعتداء عليه من آخرين ، وشهد كل من ناجح سمير فهمى وعصام منير الكسان بتواجد المتهم متى شكرى شنوده بمنزله وقت الأحداث ، وشهد مرتضى واسيلي مرتضى بأن المتهم باسليوس كامل لبيب دخل الى منزله عند بداية اندلاع الأحداث، وشهد كل من أشرف رسمى شهيد وجرجيوس العبد قديس بأن المتهم سمير كامل لبيب كان متواجدا بورشة تبعد من شارع بورسعيد بمسافة كيلو متر وقت بداية اندلاع الأحداث، وشهد كل من دانيال ناشد شكر الله وباسيلي ناشد شكر الله بأن المتهم فايز سليم شكر الله كان بمنزلهما وقت اندلاع الأحداث، وشهد كل من هاني سعد بشرى ونشأت لطفى عطا الله بأن المتهم فوزى حكيم عبد الشهيد كان بصحبتهما فى ذلك التوقيت ، وشهد كل من ابراهيم صابر ابراهيم وإبراهيم برسوم اسحق بأنهما كانا برفقة المتهم صموئيل مريد مساك بمنزله للاحتماء من الأحداث، وشهد مكارى منقاريوس القصص بأن المتهم جلال رسمى وعائلته كان بمنزله وقت الأحداث، وشهد ثروت جبرائيل عاذر بتواجد المتهم أيمن بقطر بالكنيسة، وشهد عادل شنوده عوض بأنه كان بصحبة المتهم سمير لمى فى وقت معاصر لوقت الأحداث، و شهد نبيل سامي سيف بأن المتهم بقطر كان بمنزله، وشهد جرجس عوض شنوده، وشهد أنيس راشد برسوم بأن المتهم روماني منير شلبي كان بمنزله ومن كل ما تقدم فإن المحكمة تطرح الدليل المستمد من أقوال المجنى عليهم ولا تعول عليه

ثانياً:- وقائع التجمهر ونهب البضائع وأتلاف المحلات التى وقعت أحداثها فى ١٩٩٩/١٢/٣١

٣١ والمنسوبة للمتهمين من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين :-

وحيث أن الدليل قبل هؤلاء المتهمين عدا عبد الناصر عوض حسين ينحصر فقط فى تحريات الشرطة دون أن يكون معززا بأى دليل آخر فى الأوراق فلم ينسب أحد من أصحاب المحلات أى فعل أتلاف لهؤلاء المتهمين كما لم يضبط أحدا منهم بمكان الواقعة ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على تلك التحريات ولا تطمئن إليها لما أسلفته

بشأنها بالأسباب العامة للحكم .

وحيث أن ما نسب للمتهم عبد الناصر عوض حسين الشهير بناصر فمصدره أقوال أشرف عزيز أفرام وباستقراء هذه الأقوال والتي يبين أن المذكور أسند الاتهام لشخصين علاوة على المتهم المائل وهما جابر الغنى عبد الله ومظهر خلف أبو القاسم وقد استبعدتهما النيابة العامة من الاتهام وأنه بالغ في تصوير وقوع الاعتداء على محله وقد ثبت من معاينة النيابة العامة لمحله وجود كسر بزجاج الفاترينة الخارجية واتلاف بسيط في الضلفة اليسرى لباب المحل وهو أمر لا يتماشى مع ما قرره من أن هجوما وقع من هؤلاء الأشخاص وآخرين لا يعرفهم على محله واستبعاد النيابة العامة لمن ذكرهم علاوة على ما أسلفته المحكمة في هذا الشأن بأسباب الحكم العامة والظروف والملابسات التي أحاطت بأحداث هذا اليوم فإن المحكمة لا تطمئن لهذه الأقوال ومن ثم تطرحها ولا تعول عليها

ثالثاً:- واقعة التجمهر والشروع في قتل محمد رجب محمد وآخرين وإحراز سلاح نارى ونخائر بغير ترخيص والمنسوبة للمتهمين من الأول الى الخامس*

وحيث أن باستقراء أقوال المجنى عليهم في هذه الواقعة يبين للمحكمة أن جميعهم لم ينسب أحداث أصابته لآى من المتهمين الوارد أسمائهم بامر الأحالة سوى السباعي عبد المقصود محمود سليمان والذي نسب أحداث أصابته للمتهم الثاني بيبو عياد بطرس بما قرره بأنه أطلق صوبه عيارا ناريا من بندقية آلية فاصابه في بطنه قاصدا إزهاق روحه وأن المتهم الأول كوكو عياد بطرس وآخرين لم يردوا بامر الأحالة والوا الاعتداء عليه بأطلاق عدد كثيف من الأعيرة النارية الا انه لم يصب سوى بأصابة واحدة وحيث أن المحكمة لا تطمئن لهذا القول لعدم معقولية أن لا يعقل أن يكون المتهمون منجبن بالأسلحة النارية الفتاكة وقاصدين قتل المجنى عليه ثم يطلقون عليه العدد الكثيف من الأعيرة النارية التي قال بها ثم لا يصاب الا بأصابة واحدة ويتركه بعد ذلك الجناة يمضى لحال سبيله هذا علاوة على ان المجنى عليه نسب للمدعو بقطر يونس مشرقى الاشتراك مع الباقيين في إطلاق الأعيرة النارية عليه ثم ثبت على وجه يقيني أن المذكور لم يكن متولجا على مسرح الحادث وذلك لما شهد به المقدم زغبى على أبو عقرب مفتش المباحث بمديرية أمن سوهاج والنحاس يوسف بقطر شيخ ناحية عزبة سعيد بأن المذكور كان مرافقا لهما وقت الأحداث وفى مكان آخر هو قرية سعيد المجاورة لقرية الكشح وقد أستبعدته النيابة العامة من الاتهام لعدم أطمئنانها لما قرره المجنى عليه بشأنه مما يضعف من القوة الدلالية لأقواله ويؤدى بالتالى الى عدم الثقة والأطمئنان اليها وثم فإن المحكمة تطرحها ولا تعول عليها.

وحيث انه عن تحريرات الشرطة فى هذا الشأن فانها لم تعذر بأى دليل آخر تطمئن اليه المحكمة علاوة على مخالفتها لما قرره المجنى عليهم في هذه الواقعة وتجهيلها لكيفية وقوع الحادث ومن ثم فإن المحكمة لا تعول عليها وتعتبرها مجرد رأى لمجربها

رابعاً :- واقعة التجمهر ومقتل وائل الضبع ميخائيل حبيب وحرق منزل والده ويسرقته وأحراز سلاح نارى ونخائر بغير ترخيص والمنسوبة للمتهمين من الخامس والاربعين حتى الخمسين:-

حيث ان دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة مستمد من أقوال الضبع ميخائيل حبيب والد المجنى عليه والتي حصلها أنه حال إطلاق الأعيرة النارية بكثافة على منزله نظر من نافذة الطابق الثاني فشهد كلا من نجم الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم يطلقان الأعيرة النارية من مسافة مائة متر صوب نجله فاصيب بعيار وأنهما وقت الإطلاق كانا على مستوى واحد مع المجنى عليه وهذا القول يتناقض كلية مع ماقررت به والنته عفيفة داود سلامة وزوجته أمال جرجيوس بباوى واللذان كانتا بصحبته بالمنزل وقت الأحداث من أنهما جميعا كانوا وقت اطلاق الأعيرة النارية يجلسون بأرضية حجرة داخلية بالطابق الثاني بالمنزل لا تطل على الشارع للاحتماء بهما وان احدا منهم لم يحاول النظر أو الوقوف ليرى ما يحدث بالشارع لكثافة إطلاق الأعيرة النارية صوب نوافذ المنزل ونفتا مشاهدة اى منهما وكذا الضبع ميخائيل والد المجنى عليه لواقعة أصابة الأخير التي اودت بحياته والذي لم يدرك وجوده على مسرح الحادث الا بطرقه باب المنزل وهبوط والده ووالدته لفتح الباب حيث القيها مصابا وساقطا على الأرض فأدخلها الى المنزل ثم نقلوه الى نقطة الشرطة بعد ان فارق الحياة ولم يتهموا أحدا معينا بقتله ، عند مواجهة والد المجنى عليه بما قررت به والنته وزوجته من أنه كانوا جميعا بالحجرة الداخلية سالفة الذكر وقت الحادث وافقهما * هذا علاوة على اختلاف ما قرره والد المجنى عليه من أن المتهمين والمجنى عليه كانا على مستوى واحد وقت الإطلاق أن انه قرر ان المتهمين كانا يقفان بذات الشارع الذى كانا يقف به المجنى عليه مع ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد أطلق عليه باتجاه من اليسار اليمين مع ميل من أعلى لأسفل وهذا يقتضى أن يكون المتهمان فى مستوى أعلى من المجنى عليه وقت الإطلاق مع الأخذ فى الاعتبار بعد مسافة الإطلاق والتي قال والد المجنى عليه بأنها مائة متر *

هذا بالإضافة الى عدم معقولة ما قرره الضبع ميخائيل والد المجنى عليه من أن المتهمين هما من جيرانه والذين تربطه بهما صلة كان يطلقان الأعيرة النارية من بندقيتين صوب نجله لقتله وان دافعهما الوحيد لذلك هو رغبتهما فى الفتك بأى مسيحي أنتقاما للأحداث التى وقعت بين المسلمين والمسيحيين يوم الجمعة/ ١٩٩٩/ ١٢/٣١ أذ أن المتهمين ووفق ما قرره سالف الذكر كانا يعلمان بوجوده وباقى أفراد أسرته بمنزله فى ذلك الوقت وكان فى مكننتهما اقتحام منزله وقتله ومن بدخله أتماما لتلك الرغبة ومن كل ما تقدم فإن المحكمة لا تطمئن لهذا الدليل ومن ثم تطرحه ولا تعول عليه وحيث أنه عن واقعة حريق منزل والد المجنى عليه وسرقته فالثابت من أقوال المجنى انه لم ينسبها لأحد لكونه لم يشاهد كيفية وقوعهما

وحيث أنه عما ورد بتحريات الشرطة بشأن واقعة مقتل وائل الضبع ميخائيل وحريق منزل والده وسرقته فإن المحكمة لا تطمئن اليها لأنها لم تعزز بأدلة تثق فيها المحكمة وتطمئن اليها وخالفته الثابت بالأوراق بشأن المتهم عصام نصر الدين يوسف الطالب بالمعهد الثانوى الأزهرى بدار السلام والذى أنكر مانسب اليه وقرر أنه وقت الأحداث كان يؤدى امتحان الفصل الدراسى الأول ولم يخرج من مقر المعهد هو وزملائه من أبناء قرية الكشح إلا فى الساعة الثانية والنصف مساء كتعليمات الأمن مع الأخذ فى الاعتبار المسافة بين مدينة دار السلام وقرية الكشح والتى تقدر بأكثر من سبعة كيلو مترات وقدم شهادة صادرة من المعهد الدينى الأزهرى بمدينة دار السلام تؤيد صحة دفاعه *

كما اختلفت التحريات أيضا مع ما جاء بتقرير العمل الجنائى من أن الأسلحة المعثور على أطرفها بمكان حادث مقتل وائل الضبع ميخائيل هى بذاتها الأسلحة المعثور على أطرفها فى مواضع أخرى وأحداث أخرى وذلك من واقع المقارنة الميكروسكوبية على الآثار المنطبعة بقواعد هذه الأطرف مثل واقعة مقتل مهراى لبيب شنوده وواقعة مقتل بونه القصص جبرائيل وواقعة مقتل تادرس لوندى تادرس رغم اختلاف المتهمين فى كل واقعة وعدم نسبة الاتهام فى الوقائع الأخرى لأى من المتهمين فى هذه الواقعة سواء ماقال بهما والد المجنى عليه أو ما أضافته التحريات

وحيث كان متقدما فإن التحريات على النحو سالف الذكر علاوة على ما ساقته المحكمة بشأنها فى الأسباب العامة للحكم تضحى مجرد قول يعبر عن عقيدة مجريه ومن ثم تطرحه المحكمة ولا تعول عليه

خامسا:- واقعة مقتل ممدوح نصحى صادق وجرمه وسرقة منزله بالإكراه الواقع على زوجته منال ظريف فارس وخطفها وإكراهها على التوقيع على سند والشروع فى قتلها وأحراز سلاح نارى ونخائر بغير ترخيص

علاوة عن الاشتراك فى التجمهر *

والمنسوبة للمتهمين من الخامس والأربعين حتى الثانى والخمسين والمتهم السادس والتسعين *

وحيث ان دليل الثبوت فى هذه الوقائع مستمد من أقوال المجنى عليها منال ظريف فارس أرملة المجنى عليه ممدوح نصحى صادق وباستقراء أقوالها يبين للمحكمة أنها أصابها العوارى والتناقض والاضطراب وذلك على النحو التالى:

أولاً:- تتناقض روايتها مع بعضها البعض فتارة تقرر فى بداية التحقيقات يوم ١٠/٣/٢٠٠٠ أنها شاهدت الجناة الذين أقتحموا منزلهم فى المرة الأولى وذكرتهم بأسمائهم، عادت فى موضع آخر فى التحقيقات ونفت المشاهدة وأسندتها لزوجها ثم قررت فى موضع ثالث أنهم جميعا لحظة الحادث هى وزوجها وأطفالها كانوا مختبئين أسفل سرير بحجرة داخلية مظلمة بالمنزل. وتتناقض روايتها أيضا مع بعضها فيما يتعلق بنوعية المسروقات والتى تسندها لمعلمين تاره وأخرى لمجهولين * وتقرر أيضا بالتحقيقات أنها سمعت المتهم طارق شرف الدين قبل الاقتحام الأول يهدد بأشغال النيران تعود وتقرر أنها لم تسمع ذلك بنفسها وان زوجها هو الذى أخبرها * وأيضا تقرر فى ١٠/٣/٢٠٠٠ أنه خرجت فى السادسة صباح ذات اليوم للبحث عن زوجها فاعترضها شخص لاتعرفه أقتادها للزراعات وكان معه أخر يريد قتلها فطلب منه الأول تركها لحين إكراهها على التوقيع على شيك، تعود مرة أخرى فى موضع أخر وتقرر أن معترضيه ثلاث أشخاص خلافا لمدون الشيك والذى قالت عنه انه صبي صغير يدعى حسام لاتعرف لقبه وأن ذلك تم بحجرة بمنزل بالزراعات وأن أحدهم أحضر بصامة وضعت أصبعها فيها ثم بصمت على الشيك بعد ان ادعت أن أسمها نوال ظريف فارس العبد. ثم تقرر فى التحقيقات أن مقتحمى المنزل فى المرة الثانية أقتادوها عقب الاعتداء على زوجها الى عدة منازل ثم منزل والدها وفى موضع أخر تدعى أن مجموعه من الأشخاص التقوا حولها عقب خروجها من المنزل ثم حضر من يدعى عصام أبو الفضل أبو القاسم وخلصها منهم

ثانياً:- اتهامها لبعض الأشخاص ثبت على وجه يقينى وتطمئن اليه المحكمة عدم تواجدهم على مسرح الحادث وقت وقوعه وهم

(١) رأفت نصر الدين يوسف عبد الرحيم والذي يثبت من التحقيقات أنه أستاذ أسيرة مسيحية هي أسرة سليم غطاس بانود الشهير بحول بأنهم كانوا بمنزله وقت الأحداث مختبئين به وقد صادفته هذه الأسرة وعميدها وقد أستبعدته النيابة العامة من الاتهام

(٢) عصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم والذي يثبت أنه طالب بالمعهد الدينى الأزهرى الثانوى بمدينة دار السلام والتي تبعد عن قرية الكشح بحوالى سبعة كيلو مترات وأنه كان فى توقيت الحادث يؤدى الامتحان وأنه انتهى منه فى الواحدة والنصف ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ ولم يغادر هو وزملائه من أبناء قرية الكشح مقر المعهد الا فى الساعة الثانية والنصف مساء كتحقيقات الامن

(٣) صابر على عبد العال وشهرته ابراهيم أبو راس والذي شهد عبدالملاك بولس يوسف وكريمته أيمان بأنهما كانا فى معيته وقد أصطحبهما من منزل خاله مختار وزيرى حيث كانا مختبئين به الى منزل شقيقته

ثالثاً:- عدم معقولية الروايات التى قالت بها فى جميع المواضع من التحقيقات وتجلي ذلك فى أنها ادعت مشاهدة أشخاص كثيرين اقتحموا منزلهم تذكر أوصافهم وملابسهم وأعمارهم فى الوقت الذى تقول فيه انها كانت أسفل السرير بحجرة مظلمة مع زوجها وأطفالها - كما ان الصورة التى قالت بها من ان منزلهم كان مباحاً للدخول إليه أكثر من مرة صباحاً ومساءً تصادم بالعقل والمنطق من حيث بقاءها بالمنزل مع زوجها طوال هذه المدة دون أن تستنجد بالشرطة أو الفرار من هذا المنزل الى منزل والدها وهو يقع بذات القرية والوقت متسع على حد زعمها وليس هناك ما يحول دون ذلك

كم يندرج فى عدم المعقولية ما ساقته بشأن أكرامها على التوقيع على شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه فى خضم هذه الأحداث فلم تقل بالغرض الذى من أجله أكرهاها الجناة على التوقيع على هذا الشيك فإذا كان القصد منه الحصول على هذه المبالغ الواردة بالشيك فان ذلك يشكل دليلاً قبلهم على الاشتراك فى هذه الأحداث . وإذا كان الغرض منه تهديدها أو ابتزازها فأنه يتناقض مع ما قررت من أن أحدهم أطلق عليها عياراً نارياً قاصداً قتلها وفى الحالتين ينتفى المبرر من الاستحصال منها على الشيك المزعوم بالطريقة الغير معقولة التى قالت بها . هذا بالإضافة الى عدم معقولية ما تقرره بالنسبة لواقعة أصابها وقصد المعتدى عليها من انه أراد قتلها قد كان فى مكتته ذلك على حد قولها وقد كان المكان يسمح بذلك وأنها نهضت بعد أن سقطت نتيجة اصابتها ولم يكن هناك ما يحول دون الأجهاز عليها لا سيما وانها الشاهدة الوحيدة فى هذه الواقعة

رابعاً:- اختلاف ما قررت بشأن مقتل زوجها ومدوح نصحي صادق مع ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية لجثمانه فبينما تقرر أن اعتداء وقع على رأس المجنى عليه بمؤخرة سلاح ناري يثبت بتقرير الصفة التشريحية أن جسد المجنى عليه أصابته أخرى طفيفة بالصدر وأعلى مقدم العنق تحدث من الاعتداء عليه بجسم ذو حافة حادة كالطواة على الرغم مما قالته من أنها لم تشاهد أحداً يحمل أسلحة من هذا النوع الأمر الذى تستنجد معه المحكمة ويقر فى عقيدتها عدم رؤيتها لكيفية مصرع زوجها سيما وأنه قررت أن زوجها نهض بعد أن سقط أرضاً عقب الاعتداء عليه بمؤخرة السلاح الناري ولم تقل ان اعتداء أخر قد وقع عليه بالآلات حادة الأمر الذى تنتهى معه المحكمة أن مقتل المجنى عليه قد حدث بكيفية غير التى قالت بها أرملته منال ظريف فارس .

ومن كل ما تقدم بشأن ماقررتة الأخيرة فى جميع أقوالها يبين للمحكمة أن شاهدتها بجميع أجزاءها قد وقع بينها تعارض وتضارب يجعلها متهامة ومتساقطة ولم يبق منها باقى يمكن اعتباره قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها ومن ثم تطرحها المحكمة ولا تعول عليها . ولا ينال من ذلك ما ثبت من التحقيقات من انه تعرفت على المتهمين صابر على عبد العال وشهرته ابراهيم أبو راس وصلاح محمد السيد أحمد وشهرته عبد الرحيم الأقرع وذلك لأن المحكمة لا تطمئن لهذا التعرف الذى جاء متأخراً وحدث فى ٢٠٠٠/٣/٩ وعقب ورود تحريات الشرطة فى ٢٠٠٠/٣/٤ والتي أسندت المتهمين الواقعة سالفة الذكر والتي بدأت مجهلة كما وأن المحكمة أطمئت لما شهدت به أسرة عبد الملاك بولس يوسف للمتهم صابر على عبد العال وشهرته ابراهيم أبو راس من أنه كان فى معيته وقت الحادث

وحيث أنه عما قرره عصام أبو الفضل أبو القاسم وشهرته عصام الشمبري بشأنه مشاهدته لتجمع يربو على خمسين شخصاً يلتفون حول المجنى عليها منال ظريف فارس وأطفالها ومن هؤلاء محي الدين يوسف عبد الرحيم وطارق شرف الدين يوسف عبد الرحيم ويسافر شرف الدين يوسف عبد الرحيم ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وأن الأول كان يحمل سلاحاً نارياً ويمسك بشعر المجنى عليها ويعتدى عليها بيده فهو أمر لا تطمئن إليه المحكمة فعلاوة على انه عدل عن هذه الأقوال بجلسة المحاكمة السابقة وقرر انه لم يشاهد محي الدين يوسف عبد الرحيم ضمن المتواجدين فأنه لم ينسب أى فعل لغيره أذ أنه قررائهم لم يشاهدوا واقعة مقتل مدوح نصحي صادق ولا حريق فى منزله أو سرقة أذ أنه يقرر أنه شاهد أشخاص غرباء عن قرية الكشح لا يعرفهم يخرجون من منزل المجنى عليه سالف الذكر وقت ان كانت تنبثق منه الابخنة علاوة على عدم معقولية ما نسبته لمحيي الدين يوسف عبد الرحيم من أنه كان يحمل سلاحاً ويمسك بشعر المجنى عليها بيد ويعتدى عليها بيد أخرى وهو ما يستلزم أن ويكون بثلاث أيادي

وحيث أنه عما أوردته تحريات الشرطة فإن المحكمة لا تعول عليها لما ساقته بأسباب الحكم العامة ولما ثبت من أنها جاءت مرددة لأقوال المجنى عليها منال ظريف فارس فيما يتعلق بالأداة المستعملة في أعداء على زوجها دون أن تشير من قريب أو بعيد الى كيفية حدوث الاصابات الطعنبة بجثة المجنى عليه ومن ثم تطرحها المحكمة ولا تعول عليها *

خامساً:- واقعة مقتل بونه القمص جبرائيل والشروع في قتل مريم وصباح قسطنطين شنوده وحرق مسكنه وأحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص وأداة حديدية والأشتراك في التجمهر والمنسوبة للمتهمين من الثاني والخمسين حتى الخامس والخمسين

وحيث يبين للمحكمة أن الدليل في هذه الواقعة أنحصر في أقوال المجنى عليها مريم قسطنطين شنوده وشهرتها هاله، ثم شهادة شقيقتها صباح قسطنطين شنودة السماعية *

حيث أن المحكمة لا تطمئن لما قررته مريم قسطنطين شنودة بتحقيقات النيابة العامة في ١٦/١/٢٠٠٠ من أنه شاهدة وتعرفت على مطلقى الأعيمة النارية على منزلهم وهم حسن احمد حسن وشهرته حسن الدسوقي ولطفى أحمد حسن وشهرته عبد الله الدسوقي والخفير النظامي محمود أمين وأيمن السنوسي وأنه حطموا باب المسكن وان الذى أطلق النار عليها بداءة ثم لاحق والنتها هو لطفى أحمد حسن الشهرير بعبدالله الدسوقي اعتقادهما بان الذى أشعل الحريق بالمنزل هو حسن أحمد حسن الشهرير بمحمد بسوقي وذلك لما قررته عند سؤالها في باكورة التحقيقات في ١/٣/٢٠٠٠ من أن الذى اقتحم مسكنهم مجهولون لا تعرفهم وانهم كانوا يحملون أسلحة نارية وعصى وانهم أطلقوا أعيرة نارية أصيبت بغيار من جرائها لا تعرف مطلقه وقالت أنها لا تستطيع تحديد شخصية أى من هؤلاء وقررت بذلك أيضا شفافة عندنقلها الى مستشفى أسبوط الجامعي في ١/٤/٢٠٠٠ من أن أصابتها حدث من مجهول وقال بذلك أيضا والدها قسطنطين شنودة تادرس عند سؤاله في معانة النيابة العامة في ١/٦/٢٠٠٠

وثبت من التحقيقات أن الخفير النظامي محمود أمين الذى أتهمته كان بموقع خدمته الرسمية في ذات التوقيت الذى قالت به وثبت ذلك من واقع دفتر أحوال نقطة شرطة الكشح بأقوال الرائد خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشح وقد أستبعد من الاتهام *

وثبت أيضا من التحقيقات أنه نسب للمتهمين لطفى حسن وحسن احمد حسن الاشتراك في وقائع أخرى في ذات الزمان وفي أمكنة مغايرة وقد اتهمهما خلف وعادل حكيم عبد الشهيد بأطلاق أعيرة نارية على منزله في الساعة الحادية عشر صباحا *

هذا علاوة على أن المحكمة لا تطمئن الى أن المذكورة تمكنت من مشاهدة المتهمين وهم يطلقون الأعيرة النارية على المنزل ثم يقتحمونه وذلك من خلال قنحات النافذة المغلقة (الشيخ) بالطابق الثاني في الوقت الذى كانت تطلق فيه الأعيرة النارية على حد قولها على الشرفات والنوافذ * وأضافة الى عدم معقولية ما قررته من أنهم عندما سمعت هى وشقيقتها ووالدتها أصوات اقتحام المنزل وأطلاق الأعيرة النارية به هبطوا الى أسفل لكي يكونوا في متناول يد المقتحمين والمنطقى في مثل هذه الحالة والظروف هى الهروب من وجه المعتدين اقتداء بوالدها قسطنطين شنودة ونجله مينا والذين قررا بالتحقيقات أنهم أختبا أسفل سرير بحجرة بالطابق الثاني سيما وان المسكن يتكون من ثلاث طوابق

وحيث ان صباح قسطنطين شنودة قررت أنها لاتعرف مطلق العيار الناري عليها وان والدتها أخبرتها وهى مصابة أن محدث أصابتها هو عبد الله الدسوقي (لطفى احمد حسن) وكان معه محمود أمين وحسن الدسوقي فهذا الذى قالت به لا تطمئن اليه المحكمة لما قرره والدها من انه عقب أنصراف الجناة هرع الى زوجته المجنى عليها بونه القمص جبرائيل فوجدتها فارقت الحياة وأنه لم يدر حديث بينها وبين احد وبذلك قرر شقيقتها مينا قسطنطين شنودة، كم أن أصابة المجنى عليها سائلة الذكر الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية عبارة عن تهتكات بالانسجة الرخوة والأوعية الدموية للعنق وتهتكات بالقصبة الهوائية والرئى وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير وصدمة وهو الامر الذى تطمئن معه المحكمة الى ما قرره قسطنطين شنودة تادرس ونجله مينا من أن المجنى عليها فارقت الحياة دون أن تتحدث

وحيث انه ثبت بتقرير العمل الجنائي أن الأسلحة المعثور على أظرفها بمكان هذا الحادث هى بذاتها الأسلحة المعثور على أظرفها في مواضع أخرى - وذلك من واقع المقارنة الميكروسكوبية على الآثار المنطبعة بقواعد هذه الأظرف - مثل واقعة مقتل وائل الضببع ميخائيل وواقعة مقتل مهران لبيب شنودة رغم اختلاف أشخاص المتهمين في كل واقعة مما يؤكد عدم أطمئنان المحكمة لنسبة الاتهام للمتهمين في هذه الواقعة سيما ولأنهم لم ينسب اليهم الاتهام في واقعتى مقتل وائل الضببع ميخائيل وواقعة مقتل مهران لبيب شنودة

وحيث كان كل ما تقدم فان المحكمة تطرح أقوال مريم قسطنطين شنودة وشقيقتها صباح ولا تعول عليها وحيث أنه عن تحريات الشرطة فان المحكمة لا تعول عليها لكونها لم تعذر بدليل تطمئن اليه المحكمة في هذه الواقعة هذا علاوة على ما ساقته المحكمة بشأنها الاسباب العامة للحكم

سادساً:- واقعة مقتل عبد المسيح محروس أسكندر وأقترانها بقتل سامية عبد المسيح محروس وأحراز

وحيث أن دليل الثبوت فى هذه الواقعة والذى قدمت النيابة العامة مستمد من أقوال كل من سامى وسومية عبد المسيح محروس أسكندر ووالدتها كاملة سيدهم عوض وعمهما كليب محروس أسكندر وحيث أن مؤدى هذه الأقوال أنه فى ذلك اليوم وفى التوقيت الذى قالوا به كانت تطلق أعيرة نارية كثيرة فى جميع أنحاء القرية وخصوصا من الناحية الغربية حيث يقع مسكن الشيخ يوسف أبو تليس والمقيم به المتهم ممدوح سعد الدين يوسف ضمن مساكن أخرى والمرتفع مستوى عن مسكن المجنى عليه بطابق وأن المجنى عليهما ساميه عبد المسيح محروس ولدها أصيب من جراء تلك الأعيرة وأن المتهم ممدوح سعد الدين يوسف وآخرين كانوا يقفون فوق سطح منزل الأخير ويطلقون الأعيرة النارية فى جميع الاتجاهات وأن المجنى عليها سامية أشارت قبل أن تلفظ أنفاسها الى الناحية الغربية •

وحيث أن هذه الأقوال جميعها لا تقوى على حمل الاتهام لمعين بالذات فذوى المجنى عليهما سالفى الذكر ولم ينسبوا الاتهام بقتل المجنى عليهما للمتهم المائل وكل ما نسبوه اليه أن مزلهم يقع بالناحية الغربية حيث كانت تطلق الأعيرة النارية وأنه كان يقف ضمن آخرين يطلقون الأعيرة النارية فى جميع الاتجاهات وأقتصر هذا التحديد على أقوال سامى عبد المسيح محروس والذى لم يقل بها فى بداية التحقيقات ولم يقل بها أى منهم إنما قال بها فى ١/٢١ / ٢٠٠٠ بعد أن سبق وقال بأنه لم يشاهد مطلق الأعيرة النارية ولا يعرفهم ولا يتهم أحدا بقتل المجنى عليهما ومن ثم فإن المحكمة لا تطمئن لأقواله لما سبق ولأصطدامها بالدليل الفنى والمستمد من تقريرى الصفة التشريحية للجنى عليهما قد ثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه عبد المسيح محروس أسكندر أن أصابته نارية حدثت بأعلى يسار الظهر مع ميل من أسفل لأعلى وهذا يفترض أن يكون الضارب فى مستوى منخفض عن المضروب بينما يقرر أن الأعيرة كانت تطلق من مسكن المتهم الأعلى مستوى من أسطح المجنى عليهما •

كما ثبت من تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليها سامية عبد المسيح محروس أن أصابتها قطعية حيوية حديثة حدثت من الاعتداء عليها من جسم صلب ذو حافة ذات نصل حاد كسكين أو ما فى حكمها بشكل ومهينة ما يتخلف عن الذبح الجنائى ولا تحدث من عيار نارى فى حين أنه يقرر وباقي ذويه أن المجنى عليها أصيبت من عيار نارى أدى الى وفاتها وهو فى أمر فى هذه الحالة يستعصى على التوفيق والملائمة.

وحيث كان ما تقدم علاوة على ما قرره فوكيه سيداروس جار المجنى عليهما من أن سامى عبد المسيح محروس أخبره بمقتل المجنى عليهما وأنه لا يعرف قاتلهم، فإنه لا يمكن التعويل على أقوال سامى عبد المسيح محروس كدليل أثبات يقوى على حمل الاتهام. ويلحق بها أقوال شقيقته سومية عبد المسيح محروس وعمه كليب محروس أسكندر ووالدته كاملة سيدهم عوض من أن المجنى عليها سامية عبد المسيح أشارت قبل وفاتها للناحية الغربية ذلك لأنه لم يزعم أحد من أولئك أن وقت الإشارة شاهدوا المتهم ممدوح سعد الدين أو غيره يطلق الأعيرة النارية صوب المجنى عليها علاوة على ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية من أن أصابة الأخيرة التى أودت بحياتها لا تحدث من عيار نارى

حيث أنه عن تحريات الشرطة فإن المحكمة لا تطمئن إليها لما سلف من أسباب ولكونها أصطدمت بالأدلة الفنية بالأوراق ولم تعزز بدليل تطمئن اليه المحكمة ومن ثم تطرحها ولا تعول عليها.

سابعاً:- واقعة الشروع فى مقتل صفوت لبيب شنوده وأحراز سلاح نارى وذخائر بدون ترخيص والمتهم فيها المتهم السابع والخمسون وواقعة مقتل مهران لبيب شنوده وأقترانها بحريق مسكنه والشروع فى قتل صفوت لبيب شنوده وآخرين وأحراز أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص والأشتراك فى تجمهر والمتسوبة للمتهمين من السابع والخمسين حتى الثالث والستين.

حيث أن دليل الثبوت المتقدم من النيابة العامة فى هذه الوقائع مستمد من أقوال كلا من صفوت لبيب شنوده وسعاد موريى محارب ورفعت الضبع عزيز والأقوال السمعية لكل من الأمير مهران لبيب ونان جودة عبد المسيح •

وحيث أن المحكمة لا تطمئن لهذه الأقوال لما شابها من تناقض وعدم معقولية وذلك على النحو التالى:-

أولاً :- أقوال صفوت لبيب شنوده

١- تناقض روايته فى مراحل التحقيق المختلفة مع نفسها ويتجلى ذلك فى أنه عند سؤاله فى بداية التحقيقات فى ١/٣ / ٢٠٠٠ لم يذكر شيئاً عن واقعة أصابته من إطلاق أعيرة نارية عليه من المتهم ممدوح ماهر عبد الله وكل ما ذكره أنه تقابل مع المدعو سامى أحمد ماحي قبيل دخوله الى مسكنه وقد كذب الأخير فى روايته ونفى مقابلته له. ثم يقرر فى ١/١٦ / ٢٠٠٠ أن المتهم ممدوح ماهر أطلق عليه أعيرة نارية من بندقية آلية أصابه منها عيار فى كتفه الأيمن أثناء دخوله منزله، ويقرر أيضاً فى ١/٣ / ٢٠٠٠ أنه هدد مقتحمى منزل شقيقه مهران لبيب بأسطوانة غاز (بوتجاز) ثم يعود وينفى ذلك فى أقواله التى قال بها فى ١/١٦ / ٢٠٠٠ وينسحب ذلك

أيضا على وقائع السرقة المدعى بها فقد قرر انه شاهدا ومرتكبها ثم يعود وينفى هذه المشاهدة وتستخلص المحكمة من ذلك انه يخلق حدوث وقائع ثم يكتبها بنفسه دون مؤثر خارجي عليه سوى أنه أدلى بأقواله أكثر من مرة وهو ما تتشكك معه المحكمة في صدق رواياته

وقد تناقضت أيضا أقواله مع أقوال رفعت الضبع عزيز والذي كان بصحبته بمنزل شقيقه مهران لبیب شنوده وقت الأحداث فبينما يقرر هو بمشاهدته للمتهمين خليفة رفاعي صادق وسعد حفني يصعدان وقت الأحداث لأسطح مسكن أحمد فرج أمين ويطلقان صوبه وشقيقه مهران الأعيرة النارية التي قتل من جرائها الأول وأصيب هو، يقرر رفعت الضبع عزيز أنه كان موجودا صحبة مهران وصفوت لبیب شنوده فوق أسطح المنزل وقت الحادث ولم يشاهد المتهمين سالفی الذكر بالكيفية التي قال بها هو وإنما شاهدهما بالشارع ولم ينسب اليهما أى فعل ونفى أحمد فرج أمين وزوجته دخول أحد الى منزلهما على النحو الذي قرره صفوت وتناقضت أقواله مع من قرر بمشاهدة المتهمين خليفة رفاعي صادق وممدوح ماهر عبد الله في وقت معاصر لوقت الحادث وفي أماكن مختلفة ومن هؤلاء خلف وعادل حكيم عبد الشهيد اللذين قررا مشاهدتهما المتهم خليفة رفاعي صادق في الحادية عشر من صباح ذلك اليوم* يطلق أعيرة نارية صوب مسكنهما والذي يقع في مكان آخر، وكذا مرقص رشدي جندى الذي نسب للمتهم سالف الذكر أنه في ذات التوقيت اشترك في قتل آخرين بحوض عفيفي والذي يبعد عن قرية الكشح بأكثر من ثلاث كيلو مترات، وأيضا عزت فكرى محارب والذي قرر أنه في ذات التوقيت شاهد المتهم ممدوح ماهر عبد الله يقف فوق سطح منزله *

كما تناقضت أقواله بشأن إصابة شقيقه مهران والتي أودت بحياته مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية بشأنها فبينما يقرر أنه غادر أسطح المنزل عقب أصابته و وفاة شقيقه متأثرا بأصابته النارية في بطنه على حد قوله وحين ذاك لم يكن هناك حريقا قد بدأ وأن الحريق حدث بعد وفاة شقيقه مهران ونزوله من أسطح المنزل بحوالى نصف ساعة يثبت بتقرير الصفة التشريحية لجثة مهران لبیب شنوده أن الوفاة مرجعها الى الحروق النارية الحيوية وخلو موضع البطن من الاصابة النارية مما يدل على انه لم يشاهد واقعة مقتل شقيقه مهران لبیب وأنها حدثت في ظروف وكيفية غير التي قال بها *

ب- عدم معقولية ما قال به في مواضع عدة بالتحقيقات ومن ذلك ما قرره بشأن صعود خليفة رفاعي صادق وسعد خلف حفني لأسطح منزل أحمد فرج أمين لكى يطلقا النار عليه وعلى شقيقه بقصد قتلها في الوقت الذي لم يكن هناك ما يحول على حد قوله من نيل غرضهما بالدخول الى المنزل وليس الصعود الى منزل آخر لا يملكان ويبعد عن منزل المجنى عليهما ويفصله عنه ثلاث منازل أخرى

هذا علاوة على ان المحكمة لا تظمن لما قال به من امكانية مشاهدته للمذكرين وهم يطلقان الأعيرة النارية صوبه وشقيقه من خلف سور سطح منزل احمد فرج امين والذي قال عنه أنه يغطي قامة المتهمين وقد ثبت بتقرير المعمل الجنائي أن أسطح منزل مهران لبیب الذي شهد أنه مسقوف بالجريد والأخشاب والطحب وأيد ذلك ما قرره رفعت الضبع عزيز من انه كان متواجدا في ذات المكان ولم يشاهد المتهمين بالمكان الذي قال به صفوت لبیب على النحو الذي قرره بجلسة المحاكمة وعدم معقولية ما قرره أيضا من ان خليفة رفاعي صادق أصدر أمرا لقصاد حفنى باقتحام المنزل وأشعلوا النار به فانصاع الأخير لهذا الأمر ومعه نجليه ومحمد عجور وصادق رفاعي وسعد خلف حيث كان الأخير يحمل سلاحا ناريا يطلق منه أعيرة من داخل المنزل الى أسطحه ذلك لأنه يقرر في هذا التوقيت كان هو بداخل شقة شقيقه مهران مصابا بأجزاء متفرقة من جسده وفي حالة اعياء شديدة يغفو بره ويفيق أخرى ويلتف حوله أفراد الأسرة يعالجونه فكيف يتسنى له مشاهدة ما قرره بالحالة التي ذكرها ومن كل ما تقدم علاوة على عدم أطمئنان المحكمة للمبرر التي ساقه صفوت لبیب شنوده من صعوده وشقيقه بأسطح المنزل في الوقت الذي كان تطلق فيه الأعيرة النارية ويقذف بكرات مشتتة على أسطح المنزل فان المحكمة تطرح أقواله ولاتعول عليها *

ثانياً:- أقوال سعاد مورييس محارب

حيث أنه ما قرره سعاد مورييس محارب فانها علاوة على أنها لم تشاهد واقعة مقتل زوجها وأصابة شقيقه فان أقوالها بشأن حريق المنزل شابها عدم المعقولية ولا تظمن اليها المحكمة لكونها تقرر أنها شاهدت المتهمين ومن ضمنهم علام صادق رفاعي وصادق رفاعي وجمال عبد القادر حمزة من خلال شرفة الطابق الثاني وفي الوقت الذي كان يطق فيه الأعيرة النارية ويلقى على المنزل والشرقة الكرات النارية علاوة على ذلك فقد استبعدت النيابة العامة هؤلاء من الاتهام بنبوت عدم اشتراكهم في هذه الواقعة من واقع تحريات الشرطة ومما شهد به نبيل بشارة أرمانيوس ويس نصحي عطيه وشنوده منقريوس بالنسبة لجمال عبد القادر حمزه على النحو الذي أسلفته المحكمة في معرض عرضها لوقائع الدعوى.

كذلك تناقضت أقوالها بشأن الاصابة الاولى لزوجها مهران لبیب فبينما تقرر أنه أصيبا في أذنه وهو خارج المسكن قبيل اندلاع الأحداث من عيار أطلقه عليه من يدعى الشمبرى أبو القاسم، ينفي ذلك كلا من نان جودة عبد المسيح ورفعت الضبع عزيز واللذين قالت أنهما كانا في معيته وقت أصابته وكذلك مما يهدر أقوالها ما قرره بتحقيقات النيابة العامة يوم ١/٦/ ٢٠٠٠ من انه تنهم كلا من خليفة رفاعي

صادق وقصاد حفنى محمد ونجله هشام وعلام وصادق رفاعى وسعودى خلف حفنى وجمال عبد القادر حمزه، ثم قصرها الاتهام بعد ذلك على شخصين مختلفين وهما ممدوح ماهر عبد الله والمدعو الشمبرى وذلك فى معاينة النيابة العامة

حيث كانا ما تقدم فان المحكمة تطرح أقوالها ولا تعول عليها
ثالثاً:- أقوال رفعت الضيع عزيز

حيث عن ما قرره رفعت الضيع عزيز من زعمه مشاهدة خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفنى وحماة قصاد حفنى وسامى احمد ماحى وجمال عبد القادر حمزة وآخرين لا يعرفهم يحملون أسلحة نارية ويقذفون بكرات من النار على منزل مهران لبيب وذلك حال نظرة لثوان من خلف نافذة خشبية للشرقة فان المحكمة لا تطمئن لقوله بالمشاهدة فى الوقت الذى كان على حد قوله يطلق فيه الاعيرة النارية ويلقى بكرات النار المشتعلة فالقاصم فى هذه الحالة لايسمح بالمشاهدة، علاوة على أنه قرر بجلسة المحاكمة بأنه لم يشاهد شيئاً مما ذكر بالاضافة لما ثبت من التحقيقات أن أحد الذين اتهمهم وهو سامى احمد ماحى أستبعد من الاتهام لعدم اطمئنان النيابة ومن بعدها المحكمة لأشتراكه فى هذه الأحداث وأخر وهو جمال عبد القادر حمزة لثبوت عدم تواجده على مسرح الحادث على النحو الذى أسلفته المحكمة مما يضعف من القوة التدليلية بل لأقواله بل ويهدرها الى الحد الذى يجعلها غير جديرة بالتصديق أو التعويل عليها وهو ما تنتهى اليه المحكمة.

حيث أنه عما قرره نان جودة عبد المسيح والأمير مهران لبيب شنوده من أنهما سمعا من صفوت لبيب عقب أصابته وهبوطه من سطح المنزل الذى أصابه وقتل شقيقه مهران هما خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفنى فلما كانت المحكمة قد أنهت الى عدم الاطمئنان لأقوال صفوت لبيب شنوده وبالتالى عدم التعويل اليها فأنها تنتهى الى طرح أقوال من تلقى منه وهما نان جودة عبد المسيح والأمير مهران لبيب والذان قررا أنهما لم يشاهدا شيئاً من الأحداث التى وقعت بالمنزل *

وحيث أن المحكمة تطمئن لما شهد به عاطف غزالى بلامون وما قررته مريم صابر فؤاد والذى جاءت مصادقة لدفاع المتهم خليفة رفاعى صادق من أنه عقب اشتعال النار بمنزل مهران لبيب شنوده وتصاعد الدخنة منه خرج الاول الى شرفة المنزل يستغيث بخليفة رفاعى صادق لعلمه مسبقا ان منزل والد الأخير قريب من المنزل الذى شهد هذه الأحداث فهب الى نجيته وأحضر سلماً خشبياً تمكن بواسطته من إنقاذ عاطف غزالى بلامون وطفليه ومريم صابر فؤاد وعرض على صفوت لبيب شنوده ومن معه إنقاذهم الا ان الاول رفض متعللاً بأصابته

ثم أصطحب من قام بإنقاذهم وأستضافهم بمنزل والده ومن ثم فأنه من غير المقبول عقلاً ومنطقاً أن من حدث منه ذلك يكون قد ارتكب ما نسب اليه من أفعال ليس بينه وبين المجنى عليهم فيها ما يدعو الى ذلك والقول بأنه أتتوى قتل أى مسيحي يتناقض كلية مع ما قام به ومع انصرافه بمن أنقذهم ووجود آخرين ممن كانوا بمنزل مهران لبيب شنوده فى متناول يده فلو أن نية القتل والإيذاء متوافرة فى حقه لما أنقذ من أنقذ ولكان أجهز على من تبقى بمنزل مهران لبيب شنوده *

كما تطمئن المحكمة لما شهد به عنتر وهيب جرجس بجلسة المحاكمة فى ٢٠٠٢/١/٨ من أنه صبيحة يوم الأحداث شاهد من خلال تواجده بأسطح منزله المجاور لمنزل مهران لبيب شنوده مجموعات من البشر وصفهم بانهم كانوا على شكل اسراب لم يستطع أن يحصى عددهم من كثرتهم وكانوا مسلحين بأسلحة نارية وأوانى (جبراكين) يعتقد ان بها مواد حارقة وكانوا جميعاً قادمين من عزبة بطيخ وهى قرية قريبة من قرية الكشح قسموا أنفسهم مجموعات كانت تقتحم المنازل ومن ضمنها منزل مهران لبيب شنوده وأنه لا يعرف منهم أحداً لانهم غرباء عن قريتهم *

ولما كان ما تقدم فان المحكمة تنتهى الا أن الواقعة صورة أخرى مغايرة فى شخوصها وكيفية وقوعها لما قال به صفوت لبيب شنوده ورفعت الضيع عزيز وسعاد مورييس محارب *

وحيث أنه عن تحريات الشرطة فلما كانت المحكمة قد طرحت أقوال سالفى الذكر لما أسلفته من أسباب وكانت التحريات لم تات بجديد وإنما رددت أقوالهم فأنها تلحق بها علاوة على ما شاب التحريات فى مجملها من قصور على النحو الذى أسلفته المحكمة بالاسباب العامة للحكم *

ثامناً:- واقعة مقتل تادرس لوندى تادرس ونجله ناصر واقتنائها بسرقة منزله بطريق الأكره وأحراز أسلحة نارية وذخائر والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين:

وحيث أن دليل الثبوت الذى قدمته النيابة العامة فى هذه الواقعة مستمد من اقوال سامية تادرس لاوندى ابنة المجنى عليه تادرس لاوندى تادرس وشقيقه المجنى عليه ناصر والتى شابها العوار والتناقض فى كل جوانبها وأتمت بالتهويل والمبالغة وعدم المعقولة حتى اوضحت لا تقوى على مجرد توجيه الاتهام للمتهمين فى هذه الواقعة وذلك

على النحو التالى:-

أولاً: عدم المعقولية والمبالغة وتجلى ذلك فيما يلي:-

أ- اتهمها لهذا الكم الهائل من الأشخاص والذي قارب على عشرين شخصاً فقد أتهمت عائلات بأكملها مثل اتهامها لعائلة عبد الغنى وعائلة كمال أبو السمان وعائلة محمود سند والديب أبو عطيه وأنهم جميعاً اقتحموا منزلهم وراحوا يطلقون الأعيرة النارية ويشعلون النار في وجودها ووالدتها ومع ذلك لم تصب هي ووالدتها بسوء ولو صدقت في روايتها هذه لكانت هي أول من لقت حتفها لكونها الشاهدة الوحيدة على هذه الجرائم ولكون والدتها كفيفة، كما لا يعقل أن تقتحم عائلات بأكملها منزل بالكيفية التي قالت بها

ب- ما قررت من أن الحكومة كانت تساعد المسلمين المعتدين عليهم بأمدادهم بالنخائر كلما نفذت منهم وهو امر لم تقل أنها شاهدها وإنما هي نسجت من خيالها كما نسجت ما سلف أن قررت وبنياً عن أنها متأثرة بهول ما حدث من قتل والدها وشقيقها

ج - ما قررت من أن مقتحمين منزلهم نقلوا أشياء ثقيلة الحمل مثل الدواب والغلال والأجهزة الكهربائية وذلك بسيارات لم تقل من أي جهة قدمت ولا كيفية وقوع ذلك وهو أمر لا يمكن تخيله أو تصديقه في مثل هذه الظروف التي كانت تسود القرية بأكملها وفي ظل التواجد الأمني الذي قال به القائمون عليه ونفى تحريات الشرطة لذلك

ثانياً:- تناقضها مع نفسها فيما ادلت به من أقوال ويتجلى ذلك في أنها بعد ما حددت في بداية التحقيقات عائلات المقتحمين لمسكنهم من انهم عائلات كمال أبو السمان والديب أبو عطيه، صابر عسران ونجله أحمد وأشرف حسيب وعلاء جاد الرب وكليب شوقي وعائلة عبد الغنى وخيري موسى ودياب وصديق السيد الأقرع ومحمد أبو الدلال وإبراهيم الصغير أبو السمان - رحلت تضيف اليهم في نهاية أقوالها بالتحقيقات عائلة أخرى هي عائلة محمود سند وهم حسن وشقيري وسعودي.

وأيضاً صوّرت مقتل شقيقها ناصر بأكثر من تصوير فهي في البداية تقول أنه قتل من جراء إطلاق أعيرة نارية عليه وتارة أخرى تقول أنه قتل من جراء الاعتداء عليه بالآلات حادة (مطاًوى) كما أنها لم تحدد شخص قاتله في الحالتين

ثالثاً:- تناقض أقوالها مع ما قرره ابن عمها لوندى عبد الملك لوندى من أنه قابل معها عقب الحادث بمنزل من يدعى فردوس نوح غالى حيث قررت له أن يرتكب حادث مقتل والدها وشقيقها هم فتوح أبو السمان وعسران أبو السمان وممدوح ماهر وجبريل السيد الأقرع وعصام الشمبري وخلف الشمبري ومن ثم تكون قد أضافت أسماء أخرى علاوة على ما سبق أن ذكرته

رابعاً:- اتهامها لأشخاص ثبت على وجه تطمئن إليه المحكمة أن بعضهم لم يكن متواجداً على مسرح الأحداث في وقت وقوعها ومن هؤلاء علاء جاد الرب عثمان والذي ثبت من واقع أوراق رسمية تطمئن إليها المحكمة وهي شهادة صادرة من الإدارة المركزية للمعامل بوزارة الصحة بالقاهرة مؤرخة بتاريخ الحادث تضمن أنه تسلمها يومه وبشخصه وهي خاصة بفحص عينه دماء المتهم للعمل بالملكة العربية السعودية، وجبرائيل محمد السيد الأقرع العامل بمعهد الكشف الابتدائي الأزهرى والذي وقع الاتهام بتواجده بمقر عمله بالمعهد وقت الأحداث وثبت ذلك من واقع دفتر الحضور والانصراف وخطاب المعهد المذكور وشهادة كل من الشيخ رمضان أحمد على نصار مدير المعهد والخفير النظامى الديب عبد الحميد أحمد سليمان

خامساً:- اتهامها للعديد من الأشخاص بالاشتراك في هذه الواقعة ثم استبعادهم من قبل النيابة العامة وتحريات الشرطة وهم أشرف حسيب محمود وشقيقه شريف ودياب غانم ويوسف وأحمد شوقي مخلف وشهرته كليب ومحمد عبد الرحيم إبراهيم وشهرته محمد أبو الدلال وإبراهيم صغير السمان أحمد وحسن محمود سند وشقيقه محسن وشهرته شقيري وحسين وشهرته سعودي والديب عطيه حداد وعلى عبد الغنى عبد الله مما يوهن القوة التدليلية لأقوالها واتهاماتها

سادساً:- تناقض الدليل القولى المستمد من أقوالها مع الدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية لوالدها تادرس لاوندى تادرس تناقضاً يستعصي على الملائمة والتوفيق ويتجلى ذلك فيما قررت بأن الاعتداء الذى وقع على والدها كان بإطلاق أعيرة نارية عليه بينما ثبت بتقرير الصفة التشريحية أن إصاباته التى أودت بحياته رضية تحدث من جسم صلب راض فى الوقت الذى نفت فيه حمل أى من المقتحمين بمنزلهم لأية آلات راضه أو أن اعتداء وقع على والدها من مثل هذه الآلات

ومن كل ما تقدم فإن المحكمة تستخلص أن سامية تادرس لاوندى لم تكن متواجدة على مسرح الحادث وقت وقوعه فهي تقيم فى منزل مستقل عن منزل والدها الذى شهد الأحداث وأنها حضرت إليه عقب حدوثها وانصراف الجناة وعابنت هي ما خلفه هؤلاء ورائهم ثم رحلت تتخيل ما وقع وتنسبه الى جيرانها ودلالة ذلك ما قالتها هي بنفسها من أنها لا تعتقد أن غريباً يأتى إليهم ويرتكب هذه الأحداث، وما قررت أيضاً بأنها شاهدت شقيقها عقب مصرعه وانصراف الجناة والدماء تغطي أجزاء من كتفه وصدره ورقبته ووجهه وذلك فى معرض أجابته على سؤال عن كيفية تحديدها لمواضع الإصابة وطبيعتها، وينطبق ذلك على ما قررت بشأن والدها

وقد أسلفت المحكمة أمثلة كثيرة على جنوح الشاهدة للخيال والمبالغة والظن والتخمين ولما كان ذلك وكانت الأحكام الجنائية لا تبني على ما سلف وأما تبني على الجزم واليقين فإن المحكمة تطرح كل ما قالت به سامية تادرس لاوندى ولا تعول عليه وتبقى هذه الواقعة خالية من أى دليل على ارتكاب المتهمين فيها لها ومن ثم فلا تصلح تحريات الشرطة وحدها والحال كذلك دليلا يكفى لمجرد توجيه التهام للمتهمين.

تاسعا- واقعة مقتل وهيب جرجس حنا واقتراثها بالشروع فى قتل نجله عنتر وحرق مسكنه واحراز أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص والاشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين الرابع والستين والثامن والستين والرابع والسبعين

وحيث أنه على دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة قبل المتهم معلوى فهمى معلوى أنحصر فيما زعمته أرملة المجنى عليه وهيب جرجس حنا وابنته أمل من أن المجنى عليه الأول وهيب جرجس حنا ذكر عقب أصابه نجله عنتر أسم معلوى ثم أشارت التحريات المقدمة فى ٢٠٠٠/٣/٤ أن الشخص المقصود هو الخفير النظامي معلوى فهمى معلوى وتلى ذلك تعرف المجنى عليه عنتر وهيب جرجس عند عرضه عليه .

فانه ينال من هذه المقولة أن أرملة المجنى عليه و ابنتها لم يشاهدا ذلك الشخص لحظة الحادث إذ انهما لا تعرفانه وانه من الجائز أن يكون هناك أكثر من شخص يحمل اسم معلوى-على حد قول الأولى-وانه ليس فى الأوراق ما يقطع بانفراد المتهم معلوى فهمى معلوى يحمل هذا الاسم دون باقي أفراد القرية، كما وأنها خلّت من ثمة ما يؤكد أن المجنى عليه وهيب جرجس حنا كان يقصده هو بالذات عندما نطق بتلك العبارة، سيما أن الأوراق قد حملت هذا الاسم لشخص آخر غير المتهم المائل

حيث انه عن ادعاء تعرف المجنى عليه عنتر وهيب جرجس على المتهم معلوى فهمى معلوى فى العرض الذى أجرته النيابة العامة فى ٢٠٠٠/٣/٩ أن المحكمة لا تطمأن إليه ذلك لأن المجنى عليه سالف الذكر قرر عند سؤاله فى التحقيقات فى ٢٠٠٠/١/٣ انه لا يعرف الأشخاص الذين اقتحموا منزله و أطلقوا النار عليه وعلى والده ولا يستطيع التعرف على أحد منهم إذا ما عرضوا عليه وانه قال بإمكانية التعرف فى ٢٠٠٠/١/١٩ عقب سؤال والنه بتحقيقات النيابة فى ٢٠٠٠/١/١٢ وورود اسم معلوى على لسانها وكذا وروده بتحريات الشرطة فى ٢٠٠٠/٣/٤ قبيل إجراء العرض الذى تم ضمن أشخاص آخرين ليسوا من قرية الكشح علوة على أن المتهم يعمل خفير نظامى بالقرية ومعروف للكافة ومن ضمنهم المجنى عليه ذاته إذ أورده فى بلاغه باسمه ثلاثيا والذى تقدم به للسيد الأستاذ المستشار النائب العام فى ٢٠٠٠/٢/٢٨ يتهمه وآخرين باقتحام منزله وإطلاق النار عليه وعلى والده مما ينبأ عن سبق معرفته به قبل العرض

وحيث انه عما قرره عنتر وهيب جرجس من أنه أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية إليه أصابه فى ذراعه ثم أطلق ذات الشخص النار على والده من ذات السلاح وجزمه بأن هذا الشخص فقط هو الذى كان يحمل هذا السلاح ينال منه ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى وهيب جرجس حنا من أن إصاباته حدثت من ثلاثة أعيرة كلا منها مفرد أحدهم بالفخذ اليمن من الأمام للخلف ومن اليسار لليمين ومن أعلى الى أسفل والثانى بالفخذ اليسر من الأمام للخلف ومن اليمين لليمن واليسار ومن أسفل لأعلى والثالث بالكف الأيسر من الخلف للأمام ومن اليسار لليمين وبالنسبة للإصابة الأولى الضارب أمام ويسار المضروب مع ميل الماسورة لأسفل وبالنسبة للإصابة الثانية الضارب أمام ويمين المضروب مع ميل الماسورة لأعلى وبالنسبة للإصابة الثالثة الضارب خلف يسار المضروب وقد أصاب جلاباب المجنى عليه عيارين آخرين أحدهم محاط بعلامات قرب إطلاق، كما تبين من فحص المقذوف المستخرج من منتصف الفخذ الأيمن للمجنى عليه أنه عبارة عن مقذوف مفرد من الطراز الروسى عيار ٧,٦٢ أطلق من سلاح ناري ماسورته غير مششخته (فرد صناعة محلية) وهو ما يعنى تعدد الضاربين فضلا عن اختلاف السلاح المستعمل عما قال به فضلا عن أنه يختلف عن ما قالت به أرملة المجنى عليه من إنها سمعت ثلاثة أعيرة نارية فقط

حيث أن المحكمة تطمئن لدفاع المتهم معلوى فهمى معلوى والمعززة بشهادة كل من الصيدلي مظهر إبراهيم محمود وإحمد عمر أمين والتي جاءت بتلقائية استشعرت المحكمة صدقها عند سؤالهما والتي مؤداها أن المتهم كان معينا خدمة على بنك قرية الكشح حتى صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ حيث توجه الى منزله وعندما علم بأن أحداثا وقعت بقرية الكشح خرج لإحضار نجل زوجته الطالب بالمعهد الدينى بالقرية واستعان فى ذلك بالصيدلي مظهر إبراهيم محمود إذ انه يمتلك سيارة يقودها ولما لم يتمكن من دخول قرية الكشح ذهب الى مدينة دار السلام للأطمئنان على الصيدلية وهناك انضم إليهم أحمد عمر أمين صهر الصيدلي وهو طالب بالمعهد الدينى بدار السلام وتوجهوا جميعا بالسيارة قاصدين عزبة بطيخ وهناك بالقرب من مسكنة الواقع على الطريق شاهدوا شخصا مصابا والذى تبين فيما بعد انه معوض شنودى معوض فعدوا مرة أخرى لمدينة دار السلام لإحضار سيارة الإسعاف لنقل المصاب ثم عاد الى منزله فى حوالي الثالثة والنصف عصرا فوجد بالمنزل شخص تبين انه نجل المصاب ويدعى عياد معوض شنودى والذى تبين انه كان محتما بمنزله ومكث طرفة حتى مساء اليوم التالي ٢٠٠٠/١/٣ وقد أيدته فى ذلك الأخير وهو ما يجعل ما نسب للمتهم معلوى

فهمني معلأوى غير مستساغ عقلا إذ انه لو كان ينتوى قتل اى مسيحي لتقاس عن محاولة إنقاذ معوض شنودي معوض والذي وجده مصابا وملقى بالطريق ولقتل نجله عياد والذي احتفى بمنزله يوما كاملة وخرج منه سالما ولم يكن أحدا يعلم بوجوده لديه *

حيث كان كل ما تقدم علاوة على ما قرره القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح والضبع سند شاكر من أن المجني عليه عنتر وهيب جرجس تقابل معهما عقب الحادث وقرر لهما انه لا يعرف شخصية الجناة، كما أن زوجة المجني عليه وابنته قررتا بذلك للأخير فان دليل الثبوت قبل المتهم معلأوى فهمي معلأوى يضفى غير قائم على سند على النحو الذى اسلفته المحكمة ومن ثم تطرحه ولا تعول عليه

حيث أن دليل الثبوت قبل المتهمين صابر عسران محمد ونجله أحمد مستمد فقط من تحريات الشرطة والتي لم تعزز بدليل تطمئن اليه المحكمة فأنها تطرحها ولا تعول عليها

عشرا:- واقعة سرقة منقولات نبيل سامى سيف بطريق الإكراه وحرق مخازنه وإحراز أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص والاشترائك فى تجمهر *

والمنسوبة للمتهمين الخامس والستون والسادس والستون والثانى والسبعون ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين *

وحيث ان دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة مستمد من أقوال المجني عليه نبيل سامى سيف معوض وما تأيد منها بتحريات الشرطة *

حيث انه استخلص من أقوال المذكور انه شاهد الجناة من خلال فتحات النوافذ الخشبية (الشيش) للطابق الثانى والتي كانت مغلقة وكان يختلس النظر من خلالها فى الوقت الذى كانت تطلق فيه الأعيرة النارية * والمحكمة لا تطمئن الى قول المجني عليه انه فى خضم إطلاق الأعيرة النارية على النوافذ كان هو ينظر من خلال فتحاتها (الشيش) وقد ثبت من أقوال زوجته نبيلة عياد سيف أن زوجها كان يجلس معها بأرضية ردهة الشقة عندما اندلعت الأحداث ولم يخبرها بشيء او بأسماء الجناة كما قالت ان الأعيرة النارية كانت حينذاك تطلق على النوافذ وثبت من معاينة النيابة العامة وجود آثار لها عليها *

وحيث انه عن تهمة وضع النار عمدا بالمخازن وقد خلت الأوراق من قيام دليل يقينى على إسنادها للمتهمين فلم يقل المجني عليه بمشاهدته لكيفية وقوع ذلك ولا مرتكبيه وانه شاهد فقط آثارها وما خلفته من حريق ببعض المخازن *

حيث انه عن تهمة السرقة فلم تسفر تحريات الشرطة عن وقوعها هذا علاوة على ثبوت عدم تواجد بعض من ذكرهم واسند إليهم الاتهام بمسرح الحادث وقت وقوعه ومن هؤلاء الخفير النظامى محمود امين الذى قرر بشانة الرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة الكشع أنه كان معينا خدمة على كنيسة العذراء بقرية الكشع يوم الأحد يوم ٢٠٠٠/١/٢ من الساعة السادسة صباحا حتى الخامسة من مساء ذات اليوم وانه شاهد بخدمته فى وقت معاصر لهذه الأحداث وأثناء مروره على الخدمات وتأيد ذلك بما ثبت بدفتر أحوال نقطة شرطة الكشع، ومن هؤلاء أيضا سامى أحمد ماحى والذي ثبت من أقوال شهوده أنه لم يشارك فى هذه الأحداث وقد استبعدته تحريات الشرطة والنيابة العامة من الاتهام كما استبعدت النيابة العامة كل من حسن احمد حسن وشهرته حسن الدسوقي ولطفى أحمد حسن وشهرته عبد الله الدسوقي وممدوح ماهر محمد عبد الله وحمدى ومحمد الشناوى وكل ذلك يضعف القوة الدلالية لأقواله ويؤدى الى عدم الارتياح والاطمئنان إليها بالنسبة للمتهمين *

وحيث أن المحكمة لا تطمئن الى حالة المجني عليه بشأن الاعتداء عليه بالضرب من أن ذلك تم على مسمع ومرأى من الشرطة ولا يقوم أحد بالقبض على الجناة سيما وأنه ذكر أن رجال الشرطة هم الذين أنقذوه من أيد المعتدين وهم شخصين فقط ومن ثم يقر فى عقيدة المحكمة أن إصاباته حدثت بصورة وبكيفية غير التي قال بها.

وتنتهى المحكمة من كل ذلك أن مبنى اتهامه للمتهمين هو أنهم جيرانه وانه كان يتعين عليهم على -حد قوله- حمايته من اعتداء الآخرين عليه وقد قال أنه موزع للمواد الغذائية على جميع قرى مركز دار السلام ومواقع مخازنه معروفة لأهالى القرى المجاورة

وحيث كان كل ما تقدم وكانت المحكمة انتهت الى عدم الاطمئنان الى أقوال المجني عليه سالفة الذكر فأنها تطرحها ولا تعول عليها وتلحق بها تحريات الشرطة التي لم تعزز بدليل آخر تطمئن إليه المحكمة *

حادي عشر:- واقعة مقتل عادل غطاس فهمي واقترانها بقتل فهمي مقار وأبنائه وآخرين والشروع فى قتل أيهان حليم فهمي ومقرص رشدى جندى وأحراز أسلحة نارية وذخائر والأشترائك فى تجمهر

والمنسوبة للمتهمين السابع والخمسين والثالث والستين والتاسع والسبعين *

وحيث أن دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة مستمد من أقوال مقرص رشدى جندى ومن

تحريات الشرطة

حيث أن مؤدى أقوال مرقص رشدى جندى أنه صبيحة يوم الحادث وتحديدا الساعة الحادية عشر توجه بصحبة زويه المجنى عليهم الى حقلهم بحوض عفيفى عبد الجليل المتاخم لقرية الكشح وذلك لأحضار ماشيتهم خشية عليها من أصابتها بسوء لسماعهم صوت أعيرة نارية كثيرة تطلق بالقرية وأنه أثناء سيرهم بالطريق تعقبهم شخصان تارة يقول أنهما كانا يسيران على قدميهما واخرى يقول أنهما كانا يستقلان سيارة خلفهما وعندما وصلوا الى مرابط ماشيتهم أقترب منهم هذان الشخصان وأطلقا صويهم أعيرة نارية أودت بحياة المجنى عليهم جميعا فى أماكنهم وأصيب هو من جرائها وأضاف أنه عرف هذين الشخصين وهما خليفة رفاعي صادق وخلف أبو القاسم .

وحيث أن المحكمة بعد أن أحاطت بظروف هذه الواقعة عن بصر وبصيرة لا تطمئن لأقوال مرقص رشدى جندى بالنسبة للمتهم خليفة رفاعي صادق وذلك للأسباب الآتية:-

(١) أنه أسند الاتهام لشخص يدعى خلف أبو القاسم والذي تبين أنه أسمه أبو الفضل أبو القاسم ابراهيم وشهرته خلف والذي يثبت على وجه الجزم واليقين تواجده فى وقت معاصر لوقت الواقعة فى مكان آخر يبعد مسافة أكثر من ثلاث كيلو مترات حيث أصيب هناك ونقل الى مستشفى دار السلام والذي يبعد حوالى ثمانية كيلو مترات عن مكان أصابته وثبت من التقرير الطبي الخاص به والذي تحرره عند دخوله مستشفى دار السلام أنه دخلها قبل الساعة الثانية عشر ظهرا وقد تأكد ذلك من أقوال العقيد محمد بدر الدين عبد السلام الضابط بإدارة البحث الجنائى بسوهاج أن المذكور أصيب فى مكان يبعد عن مكان الحادث بحوالى أربعة كيلو مترات وفى وقت معاصر له، وثبت أيضا من أقوال المذكور بجلسة المحاكمة أن هناك خصومة ثارية بين عائلته وعائلة خليفة رفاعي صادق تمنع تواجدهما معا إذ أن الخصومة ما زالت قائمة ولا شك فى أن فى نسبته الاتهام لأبو الفضل أبو القاسم ابراهيم وشهرته خلف رغم ثبوت عدم تواجده على مسرح الحادث على النحو الذى أسلفته المحكمة يشكك ويوحى بعدم الثقة والأطمئنان فى نسبته الاتهام للمتهم خليفة رفاعي صادق والذي لا يختلف موقفه كثيرا عن موقف سابقه من حيث ثبوت عدم تواجده بمكان الحادث وقت وقوعه فقد قرر عاطف غزالى بلامون ومريم صابر فؤاد أنه فى وقت معاصر لوقوع الحادث أنقذهما خليفة رفاعي صادق من الحريق الذى كان شابا بمنزل مهران لبيب شنوده فى مكان يبعد عن مكان الحادث الأول (حوض عفيفى) بمسافة حوالى ثلاث كيلو مترات وبمضمون ذلك شهد صفوت لبيب شنوده ورفعت الضبع عزيز وسعاد موريح محارب والأمير مهران لبيب ونان جودة عبد المسيح.

(٢) انه قرر فى بداية اقواله ان المجنى عليهم صرعوا جميعا فى مكان اطلاق النار عليهم ويجوار مرابط مواشيهم ثم عاد وقرر ان بعضهم فر من المكان وسقط بعيدا عنه ثم ثبت من معاينة النيابة العامة لمكان العثور على الجثث ان جثتى اشرف والأمير حلمى فهمى مقار وجيتا بداخل كوخ صغير من البوص به من الآثار الدموية والتي تشير ان المجنى عليهم صرعا بداخله وليس كما قرر.

(٣) تناقضت أقوال مرقص رشدى جندى ان ايضا مع مآقرته ايمان حليم فهمى مقار من حيث عدد الجناة واشخاصهم وطريقة سيرهم ،فبينما يقرر مرقص رشدى جندى ان الجناة هما خليفة رفاعي صادق وأبو الفضل أبو القاسم ابراهيم الشهير بخلف أبو القاسم تقرر ايمان حليم فهمى أنهم خلف الجرن وحمدى سحلول وثالث يدعى خلف لاتعرف باقى لقبة وتنفى وجود الجناة بالطريق أثناء سيرهم او سيرهم خلفهم.

(٤) تناقضه فى روايته بشأن حال الجناة وقت سيرهم فبينما يقرر بتحقيقات النيابة انهما كانا يسيران خلفهما على اقدامهما ، يقرر بجلسة المحاكمة انهما كانا يستقلان سيارة وشتان بين من يسير على قدميه ومن يستقل سيارة.

(٥) تناقض اقواله ايضا مع ماجاء بتحريات الشرطة والتي اسندت ارتكاب الواقعة لشخصين لم يقل بهما هما خلف محمود الك وممدوح ماهر عبد الله وحيث أنه من جماع ما تقدم ولما اسفرت عنه تحقيقات ومعاينة النيابة العامة والمعمل الجنائى من تواجد جثث بعض المجنى عليهم فى امكان غير التى قال بها مرقص رشدى جندى ومن العثور على ثمانية اطرف فارغة بمكان الواقعة اطلقت من سلاح ناري (بندقية آلية سريعة الطلقات عيار ٦٢,٧×٣٩) استعملت فى مقتل تادرس لوندى تادرس ونجلة ناصر ولم يكن أى من المنسوب اليهم ارتكاب تلك الواقعة منهما فى الواقعة الماثلة كما عثر على مظلوف فارغ عيار ٣٠٣ أطلق من بندقية لى أنفيلد فى حين قرر مرقص رشدى ان المتهمين كانا يحملان سلاحين آليين ومما ثبت بتقرير الصفة التشريعية للمجنى عليه جابر سدراك سعيد من انه مصابا علاوة على اصابات النارية باصابة قطعية بوحشية يسار العنق تحدث من جسم صلب ذو حافة حادة اى كان نوعها وقد كان ممن صرعوا فى مكان الحادث ولم يقل مرقص رشدى جندى ان احدا من الجناة استعمل فى ارتكاب الحادث اية اسلحة غير الاسلحة النارية *

كل ذلك علاوة على ما ثبت بالتقارير الطبية من قدم اصابتى مرقص رشدى جندى ونفى ايمان حليم فهمى فى

بداية اقوالها لتواجهه على مسرح الحادث يشكك فى تولدته على مسرح الحادث وقت وقوعه ويؤدى الى عدم الاطمئنان لما قررة وبالتالي طرح اقواله وعدم التعويل عليها بالنسبة للمتهم حليفة رفاعى صادق. وحيث انه عن المتهمين خلف محمود العك وممدوح ماهر محمد عبدالله فالدليل قبلهما مستمد فقط من تحريات الشرطة ولما كانت هذه التحريات قد جاءت مخالفة لما قرره ذوى المجنى عليهم ومن ثم لم تعزز بدليل تلمنن اليه المحكمة وبالتالي فانها تطرحها ولا تعول عليها لما سبق ولما اسلفته المحكمة بالاسباب العامة لحكمها علاوة على تناقضها - بشأن المتهم خلف محمود العك- مع ماقرره دياب غاتم يوسف موسى من انه صبيحة يوم ٢٠٠٠/١/٢ وحال عوبته واسرته من مدينة دار السلام (اولاد طوق) لقرية الكشح مروراً بعزبة الشيخ بطيخ وعندها استوقفت السيارة التى كان يستقلها من بعض الاشخاص الذين كانوا يقفون على الطريق ونصح مستقلى السيارة بالترجل منها وعدم دخول قرية الكشح فتوجه واسرته الى منزل خلف محمود العك الذى تربط به صلة عمل فالقاة متواجدا منزله وانه مكث طرفة حتى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم *

ثانى عشر:- واقعة مقتل عمدة ظريف قديس وعاطف عزت ذكى واقتران الاخيرة بسرقة دابتي مملوكتين لوالدته سميحة حافظ السايح بالاكراة ومقتل معوض شنودة معوض والاشراف في تجمعهم.

والمنسوبة للمتهمين من الثمانين حتى الرابع والثمانين *

وحيث انه يبين للمحكمة من استعراض الواقعة سالفة الذكر ان دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة يتمثل فى اقوال عاطف الضبع ارسل بشأن مقتل عمدة ظريف قديس وماقرته سميحة حافظ السايح بشأن مقتل نجلها عاطف عزت ذكى وما قرره مجدى منير موريى بشأن مقتل معوض شنودة معوض ثم تحريات الشرطة *

وحيث ان مؤدى ماقرره عاطف الضبع ارسل انه حال عوبته والمجنى عليه عمدة ظريف قديس من مدينة دار السلام مستقلين سيارة أجرة ضمن آخرين وعند قرية عزبة بطيخ أوقف السيارة مجموعة كبيرة من الاهالى وانزلوا من بها فسار هو والمجنى عليه على الاقدام متوجهين لقرية الكشح سالكين طريق ترابى زراعى يصل اليها وحال سيرهما شاهدا مجموعة كبيرة من الاشخاص يربو عددهم على اثني عشر شخصا يعدون خلفهما حاملين العصى قاصدين الاعتداء عليهما فلاذ هو بالفرار وتمكنوا من المجنى عليه عمدة ظريف قديس وقال انه لم يشاهد كيفية الاعتداء على المجنى عليه ولا يعرف شخصية المعتدين لفراره من مكان الحادث ومن ثم فان اقواله هذه لاتصلح لنسبة الاتهام لاحد معين بالذات *

وحيث انه عما قرره سميحة حافظ السايح من ان نجلي السيد عرنوط كانا من بين المعتدين عليها وعلى نجلها وسرقة ماشيتها *

ففضلا عن انها لم تحدد اسمائهما فانها لم تتعرف على أي من نجلي السيد عرنوط عندما عرضا عليها بمعرفة النيابة العامة فى وقت لاحق هذا علاوة على ماقرته بالمحضر المحرر بمعرفة الملازم اول احمد دياب فى ٢٠٠٠/١/٥ عند العثور على جثة اعتقدت انها جثة ابنها أنها لاتعرف المتسبب فى مقتله ولم تتهم احدا معينا بذلك.

ولما كان ذلك فانه لايمكن التعويل على ماقرته كدليل قبل المتهمين ويتعين لذلك طرح اقوالها *

وحيث انه عما قرره مجدى منير موريى فانه يبين للمحكمة علاوة على تناقضه فى اقواله اذ انه يقر فى بدايتها انه شاهد كل من خلف الجرن وشمبرى ابو القاسم وعبد الله نسوقي وشقيقه حسن وعلى الماحى وابراهيم ابو راس وشقيقه صابر يقفون جميعا امام منزل الاول ويحملون أسلحة نارية ثم اخذوا بعد ذلك مواقع لهم خلف سواتر من اكوام البوص واطلقوا ايرة نارية صوب قرية الكشح وان احد المارة بالارض الزراعية اصيب من جراء هذا الاطلاق فحمله بعضهم والقوا به فى كومة بوص مشتعلة، عاد وقر فى موضع اخر بالتحقيقات ان من ذكرهم كانوا يسيرون بطريقة عادية بالارض الزراعية ولم يكونوا حاملين اسلحة نارية وازضاف بانه شاهد ذلك وهو يقف على سطح منزله *

وحيث انه ثبت بمعاينة النيابة العامة ان المكان الذى قال المذكور انه كان يقف به يبعد عن موقع الاحداث بحوالى كيلو متر وانه يصعب علي من يتواجد مكانه رؤية الاشخاص وتميزهم ومشاهدة الافعال التى يقومون بها *

ولما كان ذلك فانه لا يمكن الاطمئنان لاقواله والتى استبعتها النيابة العامة ولم تعول عليها فى اسناد الاتهام لاي من ذكرهم فى بداية اقواله.

هذا علاوة على ان سميحة حافظ السايح نفت تولدته على مسرح الاحداث *

وحيث انه عن تحريات الشرطة فى هذه الواقعة فان المحكمة لاتلمنن اليها لما اعترافها من تناقض ولما قرره المقدم محمد كامل نصار من انه استقى تحرياته من اقوال والدة المجنى عليه عاطف عزت ذكى بشأن مقتله والتى لم تعول عليها المحكمة لما اسلفته من اسباب وكذا تجلى التناقض فيما قرره النقيب طه عبد الرحمن زهير من ان تحرياته دلت على ان راضى السيد محمد عرنوط كان وقت الاحداث بالملكة العربية السعودية مع

شقيقه حارث ثم عاد وقرأه كان موجودا

هذا علاوة على تناقض ما تقدم مع تحريات العقيد محمد مصطفى بشأن عدد الجناة فبينما يقرر المقدم محمد كامل نصار والنقيب طه عبد الرحمن زهير أن التحريات دلت على أن مرتكبي واقعة مقتل عاطف عزت ذكي هما الجرو السيد محمد عرنوط ومحمود السيد محمد عرنوط يضيف إليها العقيد محمد مصطفى محمد المتهمين راضى السيد محمد عرنوط وجمال عبد الغنى محمد عرنوط ومحسن أحمد حسين وأشخاص آخرين لم تسفر التحريات عن معرفتهم *

وحيث كان كل ما تقدم علاوة على أن هذه التحريات لم تعزز باى دليل تلمنن اليه المحكمة فانه يتعين طرحها وعدم التعويل عليها

ثالث عشر:- واقعة الشروع فى قتل معوض شنودى معوض وعزيز شفيق عطا الله والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين الثانى والأربعين والخامس والثمانين والسادس والثمانين *

وحيث أن دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة قبل المتهمين جمال عبد المبدى القط وعنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار انحصر فى أقوال سمير جاب الله سلامة وتحريات الشرطة حيث أنه باستعراض أقوال سمير جاب الله سلامة يبين أنه قرر بمشاهدة كل من جمال مبدى ومن يدعى عنتر الذى يعمل قصابا وراضى عبد الشافى يقومون بإنزال ركاب السيارة التى كان يستغلها وكان ضمن ركابها معوض شنودى معوض ويعتدون عليهم جميعا بالضرب وأنه فر هاربا من مكان الواقعة *

وحيث انه ثبت من أقوال معوض شنودى معوض أنه اتهم آخرين بالاعتداء عليه ليس من بينهم من قال بهم سمير جاب الله سلامة، كما قرر الأول بان سمير جاب الله سلامة هرب من مكان الواقعة فور ترحلهم من السيارة وقبل وقوع الاعتداء عليه وعزيز شفيق عطا الله *

هذا علاوة على أن سمير جاب الله سلامة كان قد تقدم ببلاغ فى ١٥/١/٢٠٠٠ للسيد المستشار النائب العام قال فيه أنه كان قادما من بلدة أولاد طوق مستقلا سيارة تعرضت للهجوم والضرب والسرقة وعدد المسروقات وقال أن من بينها جاموسة وستة آلاف بيضة ومبلغ ألفين جنيه وذلك على الطريق عند مقربة من عزبة بطيخ ولم يتهم أحدا معنيا بالإضافة الى انه ثبت أن أحد الذين اتهمهم سمير جاب الله سلامة وهو راضى عبد الشافى طلب عامل بالمعهد الدينى الأزهرى بقرية الكشح وثبت على وجه رسمى تلمنن إليه المحكمة أنه كان موجودا بمحل عمله وقت الحادث وأستبعته النيابة العامة من الاتهام وثبت أيضا من أقوال عزيز شفيق عطا الله أنه لم يتعرف على احد من الذين أعتدوا عليه ولما كان ما تقدم وكان المجنى عليه معوض شنودى معوض اتهم بالاعتداء عليه، وسمير جاب الله سلامة قد أنتهت المحكمة الى تناقض أقواله مع أقوال المجنى عليه معوض شنودى معوض علاوة على تناقضه مع نفسه على النحو الذى أسلفته المحكمة، بالإضافة الى عدم معقولية ما أورده فى بلاغه من أن ضمن المسروقات التى سرت منه أثناء استقلاله السيارة جاموسة بالإضافة الى ستة آلاف بيضة موضوعة فى أقفاص، فان المحكمة تطرح أقواله ولا تعول اليها بشأن المتهمين جمال عبد المبدى القط وعنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار *

وحيث أنه عن الدليل قبل المتهم أسعد أبو الوفا السيد فانه مستمد فقط من تحريات الشرطة والتى لم تعزز باى دليل آخر بل وتناقضت مع أقوال المجنى عليهم بشأن المعتدين عليهم ومن ثم طرحها المحكمة ولا تعول اليها.

رابع عشر:- واقعة سرقة ماشية ومنقولات صفوت توفيق حبيب بالأكراد وأحراز سلاح نارى بغير ترخيص والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين الرابع والستين والسابع والستين والثامن والستين والثالث والسبعين

حيث ان المحكمة لاتلمنن لأقوال صفوت توفيق حبيب والتى جاءت متأخرة أذ انه تقدم ببلاغه فى ١/١/٢٠٠٠ ١٣ فى حين انه قرر أن الواقعة حدثت فى العاشرة من صباح يوم ٢/١/٢٠٠٠ علاوة على تناقضه فى أقواله بشأن حمل السلاح فبينما يقرر فى مجمل الأقوال أن الجناة جميعا كانوا يحملون أسلحة نارية يعود ويجزم أن لحددهم فقط هو الذى كان يحمل السلاح مخبئا -فما لداعى الى حمله- علاوة على أن قرر بمشاهدته لمسورة السلاح فقط وانه لم يشاهد كيفية وقوع السرقة وهل أرتكبها أولئك المتهمون أم آخرون، هذا علاوة على أن المحكمة لا تلمنن لقله الذى حدد فيه ملابس المتهمين، كما لم تقف المحكمة على صحة أملاكه للمسروقات المبلغ بها ولم تسفر التحريات عن مصير المسروقات التى قال بها ومن ضمنها ماشية، ولا تلمنن المحكمة أيضا لتحريات الشرطة التى جاءت مرددة بذات أقوال المبلغ فلم تسفر عن كيفية وقوع الحادث ولا وقت أرتكاب الحادث

ولما كان ما تقدم وكانت صغيرة نوح غالى ووجيه مفيد فهيم وعفاف جرجس فوزى قد اتهموا صابر عسران محمد باقتحام مسكنهم ضمن آخرين فى وقت معاصر للوقت الذى قال به صفوت توفيق حبيب وكذا لوندى عبد الملاك لوندى الذى قرر أنه شاهد صابر عسران محمد وخيرى موسى عبد الله وعبود موسى عبد الله

ضمن آخرين فى وقت معاصر يحاولون اقتحام مسكنه ، وكذا مآقره ألفى مترى حبيب من أن شاهد المتهمين سالفى الذكر ضمن آخرين يحاولون اقتحام مسكنه فى توقيت معاصر. كل ذلك رغم اختلاف الأماكن فى كل واقعة الامر الذى يصعب معه تصديق أحد من هؤلاء أنه يترتب عليه تكذيب آخرين وليس فى الأوراق ما يشرح الاطمئنان الى أقوال أحدهم دون الآخرين ومن ثم فان المحكمة تطرح أقوال صفوت توفيق حبيب بشأن هذه الواقعة ولا تعول اليها

خامس عشر:- واقعة سرقة أغنام ودابة ومنقولات عدلى لبيب جرجس والأشتراك فى تجمهر

والمتهم فيها المتهمين الرابع والستين والسابع والثمانين والثامن والثمانين

حيث ان المحكمة لاتطمئن للدليل الوحيد فى هذه الواقعة المستمدة من أقوال عدلى لبيب جرجس ذلك لأن بلاغه المكتوب والذى جاء متأخرا فانه خلا من أسناد الاتهام بالسرقه لأحد معين بالذات ، هذا علاوة على انه لم يقل بمشاهدته للجناة وهم يرتكبون السرقة ولا بكيفية الفرار بها ولا كيفية اقتحام المسكن علاوة على اتهام ذات المتهمين وآخرين من آخرين بأرتكاب وقائع فى وقت معاصر لتوقيت هذه الواقعة وفى أماكن مختلفة مثل ذلك ماقلت به سامية تادرس لاوندى ووجيه مفيد فهم ولاوندى عبد الملك لاوندى بشأن واقعة مقتل تادرس لاوندى تادرس ونجله ناصر حيث قرر هؤلاء بأشتراك المتهمين المائتين فى تلك الواقعة فى توقيت معاصر ومن كل ما تقدم فإن المحكمة تطرح هذه الأقوال ولا تعول عليها وتحقق بها تحريات الشرطة والتي جاءت مرددة لأقوال المجنى عليه وشابهها القصور والعوار أن أنها لم تفصح عن كيفية حدوث السرقة ولا الهروب بالمسروقات أو مكان أخفائها ومن ثم تبقى قول مرسل يعبر عن عقيدة مجريها ، كم تطرح ما جاء بمعاينة النيابة بشأن وجود كسر بالضلفة اليمنى الخشبية لانه لم يثبت بالأوراق مشاهدة محدثها .

سادس عشر:- واقعة سرقة مبلغ نقدى ودابة ومنقولات ملك سمار شرقاوى ونيس بالأكره

والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهم التاسع والثمانين:-

حيث أن مؤدى أقوال سمار شرقاوى ونيس أن أحد الأشخاص قالت أنه نجل محسن أبو عابدين هو الذى اقتحم عليهم منزلهم وأعتدى عليها بعضا على رأسها وأستولى على بعض منقولات المنزل وهى عبارة عن أوانى معيشية وتلفاز وغسالة ومسجل ودابة (جاموسة) ومبلغ خمسمائة جنيه .

وأن عرض عليه محسن عابدين بمعرفة النقيب جمال نشأت معاون مباحث دار السلام بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٢ تعرفت على المتهم إبراهيم محسن عابدين من بينهم الا أنها بجلسة المحاكمة السابقة فى ٢٠٠٠/٣/١٢ قررت أن مقتحمى المسكن أشخاص كثيرون تعدوا عليها وعلى والدتها وأن عرض عليها المتهم إبراهيم محسن عابدين نفت أن يكون هو المقصود وبجلسة ٢٠٠٢/٢/٣ قررت أنها لا تعرف أحدا ممن اقتحموا منزلهم وانها غير متأكدة من اشترك المتهم إبراهيم محسن عابدين فى هذه الواقعة

ولما كان الجزم واليقين هو مناط الأحكام الجنائية وكانت المجنى عليها لم تجزم ولم تتعرف على المتهم إبراهيم محسن عابدين بجلسة المحاكمة فضلا عما قرره من أنها لا تعرف أحدا ممن اقتحموا منزلها وأيدتها فى ذلك والدتها نعمة سليم إبراهيم فانه لا يمكن نسبة الاتهام للمتهم إبراهيم محسن عابدين ولا يقدح فى ذلك ما ورد فى تحريات الشرطة أنه لم يعزز بدليل تطمئن اليه المحكمة ومن ثم تطرحه ولا تعول اليه

سابع عشر:- واقعة سرقة الدراجات البخارية والمنقولات المملوكة لميلاد بخيت رزق الله وآخرين

والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين التسعين والحادى والتسعين:-

وحيث ان دليل الثبوت الوحيد فى هذه الواقعة المقدم من النيابة العامة هو تحريات الشرطة فقط فالمجنى عليه ميلاد بخيت رزق الله صاحب ورشة إصلاح وبيع الدراجات البخارية لم يتهم أحدا بسرقة دراجاته التى كانت بمنزله ومن ثم لا يمكن التعويل على تحريات الشرطة والتي لم تعزز بدليل فى الدعوى بل أنها جاءت متناقضة مع أقوال المجنى عليهما على محمد أحمد عليو (صاحب دراجة بخارية) ومحمد أحمد سليمان (صاحب دراجة بخارية) والذين نفيا ما جاء بها وقرر أنهما عثر على الدراجتيهما بالطريق العمومي بنجع أولاد خلف ولما كان ذلك فانه لا يمكن الأسناد الى تحريات الشرطة كدليل يقوى على حمل الاتهام قبل المتهمين ويتعين لذلك طرحها وعدم التعويل عليها.

ثامن عشر:- واقعة أتلاف السيارتين رقمى ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها، ٢٠٣٦ نقل القاهرة

ومقطورتها والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين الثانى والتسعين والثالث والتسعين

وحيث أن دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة أنحصر فى ما أستخلصته من أقوال محمد عطا الله عطيه من انه شاهد كلا من المتهمين أبو العلا أحمد عبد العال والفنجرى عبده شاكر معلوى والشهير بالصغير يقفان بجوار السيارتين المحترقتين والسنة اللهب تتصاعد منهما وقد حمل الأخير أناء (جيركن) اعتقد أنه به مادة بتروليه، ومن تحريات الشرطة التى انتهت أن حريق السيارتين حدث بطريق سكب سائل البنزين

عليهما ثم أشعال النار بهما.

وحيث أنه باستقراء ما تقدم فانه يبين أن المذكور لم يقل بمشاهدته للمتهمين وهما يرتكبان الحادث أو يقومان بفعل مادي صريح في هذا شأن ولا يعرف كيفية أشعال النيران بالسيارتين وأنه في هذا المجال لا يمكن الاعتماد على التخمين فانه علاوة على أن المحكمة لا تطمئن بأنه شاهد المتهمين بداءة بالحالة التي قال بها فانها على فرض حصول ذلك فانه لايدل بذاته على انهما مرتكبي الحادث إذ لا يتصور عقلا انهما بعد أن أشعلا النيران بالسيارتين يظلا واقفين يعلنان عن نفسيهما وما أقترفت يديهما من أثم سيما وأن المكان الذي وقع به الحادث هو طريق عام مطروق للكافة وأن المذكور لم يتحرك من مسكنه الا بعد أن شاهد ألسنة النيران تتصاعد من السيارتين كذلك مما ينال من أقواله وتحريات الشرطة ما ثبت بتقرير العمل الجنائي من انه ليس من اسباب الحريق سكب سائل البنزين أو أية مواد بتروية وإنما كان بواسطة مواد مساعدة هي أجزاء أطارات كاوتشوك داخلي وقش فضلا عما ثبت أيضا من تقرير العمل الجنائي من تعرض السيارتين لسرقة محتوياتهما قبل الحريق وهو ما لم يقل محمد عطا الله عطيه أو تحريات الشرطة به

هذا علاوة على أنه بجلسة المحاكمة قرر انه لم يشاهد شيئا وأنه مريض بمرض عقلى وقدم نجله عبد الستار الأوراق الدالة على ذلك والتي سردت المحكمة محتوياتها وهى فى معرض عرضها لوقائع الدعوى وحيث كان كل ما تقدم فإن المحكمة لا تطمئن لأقوال ذلك الشخص ولا لتحريات الشرطة والتي مبناها الظن والتخمين والتناقض مع نفسها ومع الأدلة الفنية ومن ثم تطرحها ولا تعول عليها وحيث أنه عن جريمة التجمهر فلما كانت المحكمة قد انتهت الى خلو أوراق الدعوى من أدلة تقوى على أسناد الاتهام للمتهمين فيها وعدم الأطمئنان لأدلة الثبوت المقدمة من النيابة العامة لأسباب التي ساققتها فانها تنتهى الى ذات النتيجة بالنسبة لجريمة التجمهر والتي لا تطمئن المحكمة لنسبتها للمتهمين ولذات الأسباب التي ساققتها فى كل واقعه على حدى وعلى النحو سالف البيان *

حيث كان كل ما تقدم وكانت المحكمة قد محصت الدعوى وأحاطت بها عن بصر وبصيرة وأنتهت على النحو السالف بيانه تفصيلا الى عدم الأطمئنان لأدلة الثبوت التي ساققتها النيابة العامة وعدم ثبوت الاتهامات قبل المتهمين فى الوقائع التي طرحتها فانها تنتهى الى القضاء ببرائة المتهمين من الأول حتى الثالث والتسعين والسادس والتسعين مما هو منسوب اليهم عدالتهم الخامس والثلاثين و التي تقضى المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية قبله لوفاته * كل ذلك عملا بالمادتين ١/٣٠٤، ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية حيث انه عن الدعاوى المدنية قبل المتهمين من الخامس والاربعين حتى الحادى والخمسين ومن السادس والخمسين حتى الثامن والخمسين، والثالث والستين، والرابع والستين، والثامن والستين، والرابع والسبعين، ومن التاسع والسبعين حتى الرابع والثمانين

فلما كانت المحكمة قد أنتهت الى براءة المتهمين فى الدعوى الجنائية فانها تقضى برفض الدعاوى المدنية التابعة لها والتي تدور معها وجودا وعدما عملا بنص المادة ١/٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ويبقى بعد كل ما تقدم أن تورد المحكمة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبا أستخلصتها من واقع أوراقها وما دار بجلسات المحاكمة ومن الظروف والملابسات التي لحاطت بها وما شهد به كل من الرائد/ خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشح وعليه الديب عبد المجيد وأحمد عبد الغفار حسن والعميد/ مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائي بسوهاج واللواء أحمد أحمد أبو حرب مساعد مدير أمن سوهاج وعصام أبو الفضل أبو القاسم وعنتر وهيب جرجس وحشمت حمدي محمد وراتب أحمد على وعادل جابر عبد المجيد على من قرية البلابيش المستجدة وعثمان عبد الشكور عثمان فكار عمدة البلابيش المستجدة ومعوذ شنودى معوض وسهير جاب الله سلامة وعزيز شفيق عطا الله وآخرين بشأن تجمع أهالى عزبة بطيخ المجاورة لقرية الكشح وما ثبت بالمحضر المحرر بمعرفة العقيد عادل وشاحى مأمور مركز دار السلام المؤرخ فى ٢٠٠٠/١/٣ بشأن أصابة عدد من الأشخاص فى القرى المجاورة لقرية الكشح بها وما تضمنته شريط برنامج أخبار الناس وكل ما تقدم على النحو السالف سرده وهى أنه بعد ظهر يوم ١٢/٢٩/١٩٩٩ وقعت مشادة كلامية بشارع بورسعيد بقرية الكشح حيث موقع السوق التجارى الرئيسى بالقرية بين المدعو راشد فهيم منصور صاحب محل أقمشة وبين فايز عوض أحمد حسين صاحب عربة يد لبيع الخضروات ويقف بذات الشارع وذلك بسبب رفض الاول بيع الأقمشة بالأجل للثانى

الا انه تزامن مع بداية الأحداث عصر يوم الجمعة الموافق ١٢/٣١/١٩٩٩ وقوع مشادة أخرى بين ذات الطرفين على أثر دخول عليا الديب عبد المجيد المقيمة بقرية العقولة المجاورة لقرية الكشح ومعها نجلها أحمد عبد الغفار حسن الى متجر سوربال جيد أسحق لشراء حذاء لطفها الصغير وعندما حاولت تخفيض الثمن جذب البائع الحذاء من يدها ودفعها للخارج ولما ذكرته بحسن المعاملة أحتراما لشهر رمضان قام بسبب شهر رمضان وسب دينها فتدخل فايز عوض احمد حسين لتأنيب البائع بينما تدخل راشد فهيم منصور ونجله أيمن لناصرته وتطور الأمر الى مشاجرة محدودة أنضم اليها كل من فوزى عوض وعبد الناصر عوض لناصرته شقيقهما ونتج عنها أصابة كل من راشد فهيم منصور ونجله أيمن بأصابات سطحية بسيطة وكان يمكن الأمر أن يقف عند هذا الحد باعتبار ان الأسواق بطبيعتها تحفل بمثل هذه المشاجرات الا انه يبدو

أنه كان هناك من لم يرد للأمور أن تتوقف عند هذا الحد فقد تجمع على أثر ذلك أكثر من عشرين شخص من المسيحيين ردوا الهتافات العدائية المثيرة للمشاعر وعلى أثرها وصل الى مكان الواقعة الرائد خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشخ وبصحبه التقيب أشرف محسن منصور رئيس مباحث النقطة فقويلا بذات الهتافات ومحاولة التعرض لهما وفى ذلك التوقيت ازداد عدد المتجمعين من المسيحيين حتى فاق عددهم الخمسمائة شخص وقد تواجد هناك القس بسادة غبريال عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشخ فطلب منه الاشتراك معه فى تهدئة الموقف ونصح المتجمعين بالانصراف الا انه لم يستجب واستمرت الهتافات وتطورت الاحداث وزادت الاعداد التى راحت تقذف الاكشاك والمحلات وعربات اليد الموجودة بالسوق والملوكة للمسلمين بالحجارة وغيرها من الآلات والادوات مما أدى الى إثارة حفيظة المسلمين الذين بدأوا يتجمعون ويبادلوه قذف الحجارة وأنطلقت من الطرفين أعيرة نارية لم يحدد مصدرها نظرا لحالة الأرباحم والفوضى التى اجتاحت المكان ونتج عن ذلك حدوث تلفيات ببعض المحال والأكشاك وعربات اليد وأصابة بعض الأشخاص وأثبتت النيابة العامة فى معاينتها لموقع الاحداث تلك التلفيات ووجود اوراق من المصحف مزقة وملقاة على الأرض

وتم نشر قوات الشرطة مساء يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ وهذات الامور بعد ان بدأت الشرطة فى محاولة راب الصدد بين عنصري الامة فى هذه القرية مستعينين فى ذلك برجال الادارة العامة من تلك القرية والقرى المجاور واتفق على عقد لقائين أحدهما يوم السبت الموافق ١/١/٢٠٠٠ مع الجانب المسلم والذى تم بنجاح والثانى حدد له يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ مع الجانب المسيحي الا ان قلة مغرضة سربت ما أسفر عنه اللقاء الاول والذى يتمثل فى تعويض المضارين عن التلفيات التى حدثت يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ ورغبوا فى عدم أنجاح مساعي الصلح وعقد اللقاء الثانى بأن ادعى أحدهم أن شخصا من الجانب المسلم تعدى على يده بعضا واشاع ذلك لجموع المسيحيين التى كانت خارجة لتوها من كنيسة أبو سيفين عقب صلاة الأحد ٢/١/٢٠٠٠ مما أثار حفيظتهم وتصادف وجود اللواء أحمد أحمد أبو حرب أثناء مروره من بالقرب من هذا المكان وشاهد هذه الجموع وفحص ما ادعاه ذلك الشخص فتبين له عدم صحته وأستعان بالقس أسحق راعى تلك الكنيسة فى محاولة تفريق هؤلاء المتجمعين الا انه لم يستجب فتولى ذلك بنفسه وحينئذ دقت أجراس كنيسة الملاك القريبة من ذلك المكان دقات جنائزية وأنطلقت أعيرة نارية كثيفة من أسطح المنازل من الجانب الشرقى بالقرية والذى يقطنه أغلبية مسيحية والجانب الغربى حيث يقطنه أغلبية مسلمة وأصاب بعض هذه الأعيرة جدران ونوافذ المعهد الدينى الأزهرى بالقرية وبعض الأشخاص

وتلاحقت الاحداث وسرعان ما طيرت شائعات الى القرى المجاورة بقرية الكشخ مفادها ان المسيحيين والذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان القرية حطموا محال وأكشاك المسلمين وأحرقوا المعهد الدينى الأزهرى الذى تلقى أبناء القرى المجاورة تعليمهم به وأنهم سمعوا مياه الشرب وأحرقوا أحد المساجد. وقد انتشرت هذه الشائعات انتشار النار فى الهشيم ففجرت الغضب الأعمى فى القلوب فهبوا هبة جاهلية لنجدة الاقلية المسلمة بالكشخ وتمكنوا من ارتكاب جرائمهم بالزراعات المجاورة بقرية الكشخ والمساكن القريبة منها وأطراف القرية بعيدا عن اعين رجال الشرطة الذين كانوا يتمركزون وسط تلك القرية وبمناطق التجمعات بها وفروا هارين دون ان يتمكن منهم أحد ومن أمثلة ذلك ما وقع لحليم فهمى مقار وأبنائه ومن كان بصحبته بالزراعات بحوض عفيفى والذى يبعد عن قرية الكشخ بحوالى ثلاث كيلو مترات، وما وقع بمنازل مهراى لبيب شنوده وهيب جرجس حنا وممدوح نصحى صادق والضبع ميخائيل حبيب وكلها تقع بأطراف القرية وبالمخل البحرى لها وقد تماثلت معظم هذه الجرائم من حيث نوعيتها وكيفية ارتكابها وأسلوب تنفيذها وقد تأيد ذلك بالتقارير الفنية على النحو الذى أسلفته المحكمة تفصيلا بأسبابها

ويستقر فى يقين المحكمة أن الاسلوب الوحشى الذى ارتكب به هذه الجرائم البشعة من قتل وحرق ونهب لا يتصور عقلا أن يقع من أبناء قرية واحدة جمع بينها ومن قبلهم آباءهم وأجدادهم السكن والعمل وتاريخ طويل حافل بصور المشاركة والمعاشة بين أبناء القرية الواحدة .

وقد أفصحت الاوراق عن صدق هذه الصورة الواقعية بين الطرفين بما شهد به عاطف غزالى بلامون من انه أستغاث وقت الخطر وأبرام النيران بالمسكن الذى كان به بخليفة رفاعى صادق الذى هرع لنجدة وتمكن من أنقاذه ومن كان بصحبته وأصلحهم لمنزل والدهم وأحسن وفانتهم *

وبما شهد به عبد الملاك بولس يوسف وأبنته ايمان أنهما وقت الاحداث أحتميا وأسرتها بمنزل مختار محمود وزيرى فأحسن وفانتهم ومكث لديه حتى انتهت الاحداث وهذات الامور *

وبما شهد به كلا من ميلاد مريد دميان وصبرى أمين صادق وشقيقه عادل وثابت حليم أرمانىوس من انه عندما بدأت الاحداث بقرية الكشخ وكانوا فى طريقهم اليها احتموا بمنزل محمد مختار اسماعيل والذى سهل لهم الاتصال بذويهم لطمانتهم ومكثوا فى ضياقتهم ثلاثة ايام *

وبما شهد به سليم غطاس بانود ونجليه سيفين ويوحنا من انهم أحتموا وأسره جميعا وقت الاحداث بمنزل نصر الدين يوسف عبد الرحيم والذى قام ونجلاه راقت باستضافتهم وقد مكثوا لديهما يومين ،وبما شهد به عياد معوض شانودى من انه عقب الاعتداء الذى وقع على والده بالطريق المؤدى لقرية الكشخ فى ١/١/٢٠٠٠

٢ أحتفى بمنزل أحد المسلمين والذي ثبت أنه لمعلاوى فهمى معلاوى ومكث لديه حتى صبح اليوم التالي وبما شهد به تمساح رضا غالى جرجيوس بانه لجأ وأسرته وقت الأحداث الى منزل جارهم شمس الدين عبد المعبود زهران الذى أحسن ضيافته

وما شهد به ناصر عبد الملاك بولس وشقيقته نصره من انهما أحتفيا بمنزل عبد النظيف صديق عرنوط وما قرره صموئيل مريد مساك من أنه عقب أحداث يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ لجأ الى منزل ابراهيم صابر عبد العال وشهرته ابراهيم أبو راس للأحتما به •

وما شهد به أمين صادق يوسف أنه وباقي أفراد أسرته أحتموا وقت الأحداث بمنزل جارهم رفعت أبو حمدى ومكثوا طرفه لمدة ثمانية أيام

وعلى هذا النحو كانت مواقف أهل القرية فى الكرب الذى ألم بها فمن المتيقن أن القرية كانت مسرحا لهذه الجرائم الشنعاء الا أنه من المشكوك فيه أن يكون أهلها هم الجناة •

لانه لا يعقل أن ينقذ الجاني ضحيته، التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا المقام ممن كان المجنى عليهم يحتمون؟ وقد آراهم وحماهم أخوانهم وجيرانهم المسلمين على النحو السالف وبعضهم ممن نسب اليهم ارتكاب تلك الجرائم.

فالعقل والمنطق ومجريات الأمور تدل على أنهم كانوا يحتمون بجيران لهم دفعهم طول حسن الجوار معهم لطلب حمايتهم من الخطر القادم اليهم من خارج أرضهم •

الا انه وقد هالهم ما وقع من دمار وقتل وحرق وجرائم تقشعر منها الأبدان وروعتهم جسامه الأحداث وقداحة المصاب راحوا ينسبون ما وقع لهم لجيرانهم المسلمين باعتبارهم معروفين جيدا لهم ولاعتقادهم أنه كان يتعين عليهم أن يدفعوا عنهم مثل هذا الاعتداء والمحكمة أذ تندد بما ارتكب من جرائم بشعة فى هذه الدعوى على نحو يدمى القلوب ويدعم العيون ويثير فى النفس الأسى والرثاء والرغبة فى القصاص.

الا ان القصاص لا يكون الا من الفاعل الحقيقى الذى تتوافر فى حقه أدلة قطعية جازمة تطمئن اليها المحكمة وتوقع بها الجزء المناسب فليس من العدل أن يرفع الظلم بظلم آخرين لم تطمئن المحكمة لمشاركتهم فى تلك الأحداث ولان المسئولية الجنائية تتطلب أن يثبت على وجه الجزم واليقين أن شخصا معنيا ارتكب واقعة معينة بذاتها •

وبقى أنه رغم ما حدث فان المحكمة أستشعرت من خلال تحقيقاتها ومعايشتها للدعوى ان أهالى قرية الكشح مسلمين ومسيحيين هم نسيج واحد أستحال فصله وتربطهم علاقات عمل وجوار وتعايش وما حدث لن ينال من ذلك لان ما بينهم روابط متشابكة ضارية بجذورها فى حياتهم اكبر واغوى من تلك الأحداث التى تم تجاوزها وعاد الصفاء والوثام للقرية وسيكون المستقبل افضل واكثر اشراقا بعد ان تجرع الجميع مرارة الدمار والمعاناة وعلموا جميعا ان التعصب لا يولد الا تعصبا ولن يجنى احدا منه سوى الخسارة وان من يشعل نار الفتنة سيحترق بلهيبها

بما يعنى طى هذه الصفحة

فالجراح قد التأمّت ولايجب نكأها وعلى الجميع العمل على تدعيم اواصر الحب والمودة والنظر الى مستقبل افضل لهذه القرية •

تاسع عشر :- واقعه مقتل ايمن حشمت حمدى والشروع فى قتل راتب احمد على وآخرين واحراز سلاح نارى وذخائر بدون ترخيص والاشتراك فى تجمهر والمنسوبة لكل من المتهمين الرابع والتسعين مايز امين محمد عبد الرحيم والخامس والتسعين محمد فوزى شبيب سباق •

وحيث ان واقعه حسبما استقرت فى يقين المحكمة واطمئن اليه وجدانها مستخلصة من سائر اوراقها ومادار بجلسة المحاكمة بشأنها تتحصل فى أنه فى يوم الأحداث التى شهدتها قرية الكشح والموافق ١/٢/٢٠٠٠ على الطريق الشرقى (سوهاج - اسوان) وفي مواجهة قرية البلايش المستجدة وعلى اثر سماع أهل تلك القرية بالأحداث الحاصلة بقرية الكشح تجمع عدد كبير منهم يريدوا على المائتى شخص على ذلك الطريق لاستطلاع الأمر ومعرفة ما يحدث بقرية الكشح وكانوا يستوقفون السيارات المارة على الطريق للكشف عن هوية مستقليها والاعتداء على المسيحيين منهم وحينئذك مرقت سيارة نصف نقل حمراء محملة بفاكهة الموز ويجلس بجوار قائدها أحد الأشخاص، مختربة هذا الجمع وفى ذات التوقيت كان هناك سيارة اخرى ربع نقل بيضاء يقودها المتهم محمد فوزى شبيب سباق ويقف بصندوقها الخلفى المتهم مايز امين محمد عبد الرحيم حاملا سلاحا ناريا (بندقية آلية) وكانت هذه السيارة قادمة من قرية البلايش المستجدة وبمجرد مشاهدة قائدها ومستقلها للسيارة المارقة الاولى حتى اندفع المتهم محمد فوزى شبيب سباق بالسيارة قيادته دون احتياط أو تروى رغم سبق علمه بوقوف المتهم مايز امين محمد عبد الرحيم بسلاحه الناري الآلى محشوا بالذخائر وفى وضع استعداد لملاحقة السيارة الاولى (الهاربة) لايقافها ومعرفة هوية مستقليها فأختل توازن الأخير حال تصويبه السلاح الناري صوب تلك السيارة نتيجة اندفاع قائد السيارة بها فانطلقت من سلاحه عدة أعيرة نارية أصيب من جرائها المجنى عليه ايمن حشمت حمدى بعيار بمنصف ذقنه خرج من أعلى يسار وحشية

العنق فاودى بحياته كما أصيب كل من راتب أحمد على بفخذه الأيمن وعزت أبراهيم على بصدرة وجابر عبد المجيد بفخذه الأيسر والذين كانوا ضمن المتجمعين على الطريق

وحيث أن الواقعة على النحو المتقدم قد قام الدليل على صحتها وثبوتها ونسبتها للمتهمين مايز أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق من شهادة كل من حشمت حمدي محمد، والمقدم عصام الدين مصطفى رمضان وشهرته عصام الحملي وما أطمئنت إليه المحكمة من اعتراف المتهم محمد فوزى شبيب سباق، وما ثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه أيمن حشمت حمدي محمد والتقارير الطبية للمجنى عليهم راتب أحمد على، عزت أبراهيم على، وعادل جابر عبد المجيد، فقد شهد حشمت حمدي محمد بأنه يوم ٢٠٠٠/١/٢٠ وعلى الطريق العام الشرقي (سوهاج - أسوان) في مواجهة قرية البلايش المستجدة وعلى أثر سماع أهالي تلك القرية بالأحداث التي وقعت وتقع بقرية الكشح تجمع عدد كبير منهم على الطريق ومن ضمنهم هو ونجلاه المجنى عليه أيمن وذلك لاستطلاع الأمر والتعرف على ما يحدث وكان هؤلاء يستوقفون السيارات المارة على الطريق لكشف هوية من كان يستقلها وأثناء ذلك فوجئ والمتجمعون على الطريق بسيارة نصف نقل حمراء محملة بفاكهة الموز ويجلس بجوار قائدها شخص آخر تخترق هذا الجمع بسرعة دون توقف وفي ذات التوقيت كانت هناك سيارة أخرى ربح نقل بيضاء يقودها المتهم محمد فوزى شبيب سباق وهو من قرية البلايش المستجدة كانت قادمة من داخل تلك البلدة وكان يركب بصندوقها مايز أمين محمد عبد الرحيم وهو من ذات البلدة وكان حاملا بيده سلاحا ناريا (بندقية آلية) وما أن شاهد قائد تلك السيارة السيارة الأولى تهرب حتى أندفع مسرعا بسيارته مطاردا أياها في الوقت الذي كان فيه مايز أمين محمد عبد الرحيم مصوبا السلاح الناري الذي كان يحمله تجاه تلك السيارة الهاربة ونتيجة لهذا الاندفاع المتسرع للسيارة التي كان يقودها محمد فوزى شبيب سباق أختل توازن مايز أمين محمد عبد الرحيم فسقط بصندوق السيارة وعندئذ خرجت من سلاحه الناري الذي كان يحمله عدة طلقات نارية أصاب أحدها نجلاه أيمن بالأصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي اودت بحياته، كما أصيب من جرائها كل من راتب أحمد على وعزت أبراهيم على وعادل جابر عبد المجيد والذين كانوا يقفون ضمن المتجمعين على الطريق *

وشهد المقدم/ عصام الدين مصطفى رمضان وشهرته عصام الحملي الضابط بإدارة البحث الجنائي بسوهاج بأن تحرياته توصلت إلى أن مجموعته من أهالي قرية البلايش المستجدة تجمعوا على الطريق السريع في مواجهة تلك القرية بقصد الاعتداء على المسيحيين المارين بهذا الطريق

وأعترف المتهم محمد فوزى شبيب سباق بأنه كان يقود السيارة النصف نقل البيضاء في حين كان مايز أمين محمد عبد الرحيم يركب بصندوقها حاملا سلاحا ناريا (بندقية آلية) مصوبا نحو سيارة أخرى كانا يطارداها على الطريق

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه أيمن حشمت حمدي أن أصابته نارية وطعنية حيوية حديثة والنارية حدثت من عيار ناري واحد مما يعمر بمقدوف مفرد يتعذر تحديد نوعه أو عياره أصابة بالوجهه والعنق باتجاه أساسي من الأمام للخلف وبانحراف من اليمين للسيار وبميل خفيف لأسفل في الوضع الطبيعي القائم للجسم أطلق عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب

وأصابته الطعنبة بأعلى وحشية يسار العنق حدثت من الطعن بنصل آلة حادة مدببة الطرف كسكين أو مطواة أو ماشابه، وتعزى وفاته لكل من أصابته النارية والطعنبة بما أحدثته من كسور بالفك السفلى والأسنان وتهتك بالأوعية الدموية والقصبه الهوائية وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة

وحيث أنه بسؤال الطبيب/ عبد الحميد عبد الجابر محمد أخصائي الجراحة العامة بمستشفى سوهاج التعليمي بتحقيقات النيابة العامة قرر أنه كان نوبتجيا بالمستشفى المذكور يوم ٢٠٠٠/١/٢٠ وقام بمباشرة حالة المجنى عليه أيمن حشمت حمدي والذي وصل المستشفى مصابا بمقدوف ناري وصدمة عصبية وتبين من الفحص وجود جرح نافذ بالعنق من الجانب الأيسر يرجع في كونه فتحة دخول لمقدوف ناري وكان في غيبوبة كاملة والنضض ضعيف والضغط للجانب الأيسر يرجع في كونه فتحة دخول لمقدوف ناري وقد تم عمل استكشاف لجرح الرقبه من الناحية اليسرى عن طريق جرح غير محسوس وحالته سيئة للغاية وقد تم عمل استكشاف للجرح الرقبه من الناحية اليسرى عن طريق جرح استكشافي في يسار العنق موازى لفتحة الخروج لاستكشاف الأوعية الدموية المصابة لمحاولة علاجها وذلك بشرط جراحى نتج عنه جرح قطعى حاد ومنظم الا أنه خلال تلك الأسعافات توفى نتيجة هبوط حاد في الدورة الدموية والتنفسية أدت إلى شلل مراكز المخ الحيوية وإضاف بان الجرح الطعنى الموصوف بتقرير الصفة التشريحية هو ذاته الجرح الاستكشافي الذي قام بإجرائه لأسعاف المجنى عليه وبنفس أوصافه وطوله وشكله وإنه تم بآلة حادة هي المشروط الجراحى

وبسؤال الطبيب الشرعى/ رفعت حسنى بخت نائب كبير الأطباء الشرعيين بتحقيقات النيابة العامة قرر أن الجرح الطعنى الذي شاهده بجثة المجنى عليه أيمن حشمت حمدي يماثل تماما الجرح الاستكشافي الذي يحدث في حالات التدخل الجراحى وهو بهذه الصورة لاحق للأصابة النارية وأن الوفاة مرجعها العيار الناري وما أحدثه من أثار وأن الجرح الطعنى الاستكشافي كان نتيجة التدخل الجراحى ولا علاقة له بالوفاة وأنه لم يشر إلى ذلك بتقريره لأغفال أثبات التدخل الجراحى من جانب من قام به بأوراق علاج المجنى عليه وقت دخوله

وثبت بالتقرير الطبي المطول لرتاب أحمد على أنه أصيب بجرح ناري متهتك طوله ٢م بالجهة الوحشية لوسط الفخذ الأيمن يرجح أن يكون فتحة دخول للطلق الناري وآخر متهتك من الناحية الأنسية الخلفية لذات الفخذ ويرجح أن يكون فتحة خروج للطلق الناري سالف الذكر مع وجود كسر مضاعف مفتت بعظمة الفخذ الأيمن وثبت بالتقرير الطبي المطول لعزت إبراهيم على أنه مصاب بطلق ناري أدى إلى جرح متهتك طوله ١سم من الناحية اليسرى من أسفل القفص الصدري ، وآخر طوله ٢ سم متهتك أسفل الجرح الأول مع اشتباه نزيف في البطن والصدر

وثبت بالتقرير الطبي المطول لعادل جابر عبد المجيد أنه مصاب بطلق ناري أدى إلى جرح بالفخذ اليسر من الأمام حوالي ٢سم × ١سم

حيث أنه باستجواب المتهم مايز أمين محمد عبد الرحيم أنكر ما نسب إليه وبجلسة المحاكمة مثل المتهمان وأعتصما بالإنكار، والمحكمة نبتت بالدفاع للمرافعة في هذه الواقعة على أساس تهمة إحراز السلاح الناري الآلى والنخائر بغير ترخيص والقتل والأصابة الخطأ والاشتراك في تجمهر والدفاع طلب القضاء ببراءة المتهمين مما نسب إليهما تأسيسا على عدم وجود اتفاق بين المتهمين وأن ما اتفقا عليه وهو مطاردة السيارة لا يشكل جريمة وأنه لم يضبط مع المتهم مايز أمين محمد عبد الرحيم سلاح ناري، كما أن وفاة المجنى عليه أيمن حشمت حمدي مردودة إلى سببين أولهما للطلق الناري وثانيهما التداخل الجراحي وأن المجنى عليهم المصابين الآخرين لم يذكروا شيئا من المتهم لمايز أمين عبد الرحيم وأن المتهم محمد فوزي شبيب سباق قبض عليه قبضا باطلا وأن اعترافه الذي قال به عند مواجهته بعمدة قرية البلايش المستجدة كان وليد إكراه من الشرطة ووعد من جانب العمدة بالإفراج عنه وأن الاعتراف لم يكن وليد إرادة حرة وأنه لم يطابق ماديات الحادث، كم قال الدفاع أن التجمع كان لاستطلاع الأمر وليس الغرض منه ارتكاب جرائم وبذلك ينتفى ركن التجمهر، كما أن والد المجنى عليه قرر بأن الطلقات خرجت من سلاح المتهم على سبيل الخطأ، كما قال أن هناك خلاف بين تقرير الطب الشرعي بشأن مسار العبارات وأن إصابة العنق بميل خفيف لأسفل بمعنى أن الضارب يقف أسفل المضروب

وحيث أن المحكمة لاتعول على أنكار المتهمين مايز أمين محمد عبد الرحيم، ومحمد فوزي شبيب سباق لافتقارهما لسند بالأوراق ومن ثم يستقر في عقيدة المحكمة أنه انما قصد من الإنكار الأفلات من العقاب كما أن المحكمة تلمنن للجزء من أعترااف المتهم محمد فوزي شبيب سباق والذي أوردته بحكمها بصدوره عن إرادة حرة غير مشوب بأى إكراه مستقلا عن أى اجراء سابق عليه ولصدوره منه أمام سلطات التحقيق مجردا من أى سلطان عليه فلم يثبت بالأوراق أن أذى امتد إليه لأكراهه على هذا الاعتراف ولم يثبت أيضا أنه جاء نتيجة وعد أو وعيد وأنها جاء مطابقا لحقيقة الواقع وما أثاره الدفاع حول هذا الاعتراف أنما جاء مجرد أقوال مرسله لم يقيم الدليل على صحتها أو ثبوتها *

وحيث عما أثاره الدفاع من أن وفاة المجنى عليه أيمن حشمت حمدي مرجعها لسببين هما الطلق الناري والتدخل الجراحي فهو فى غير محله ومردود عليه بما قرره الطبيب الشرعى / رفعت حسنى بخيت نائب كبير الأطباء الشرعيين من أن الوفاة مرجعها العيار الناري وماأخذته من آثار وأن الجرح الطعننى الاستكشافى كان نتيجة التدخل الجراحي ولعلاقة له بالوفاة *

وحيث أنه عما أثاره الدفاع بشأن مسار العيار الناري الذى اصاب المجنى عليه ايمن حشمت حمدي واودى بحياته فمردود عليه بما ثبت بتقرير الصفة التشريحية من انا مسار العيار لاسفل مما يعني انه اطلق من اعلى لاسفل وهذا مايتفق مع الدليل القوى المستمد من اقوال والد المجنى عليه ايمن حشمت حمدي *

وحيث أنه عما أثاره الدفاع بشأن التجمهر فى هذه الواقعة وأنه كان مجرد تجمعا فضوليا للالهالى لاستطلاع الامر فمردود عليه بما اطمئنت اليه المحكمة من اقوال المقدم/ عصام الدين مصطفى رمضان وشهرته عصام الحملي من أن تجمع أهالي قرية البلايش المستجدة على الطريق أنما كان بقصد الاعتداء على المارين من المسيحيين، وما شهد به حشمت حمدي محمد من ان التجمعين كانوا يستوقفون السيارات للكشف عن هوية مستقليها وما اذا كانوا مسلمين أو مسيحيين ومن تقوم فى حقهم جريمة الاشتراك فى التجمهر المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤- بشأن التجمهر *

وحيث أنه عما أثاره الدفاع من أوجه دفاع موضوعية فمردود عليها بالأدلة التى أطمئنت إليها المحكمة وساقته فى حكتها

وحيث أن المحكمة لا تسائر النيابة العامة فى تكييفها للواقعة على انها إشتراك فى تجمهر وقع من المشتركين فيه جريمة قتل عمد مع سبق الأصرار والترصد مقرنا بالشروع فيه وذلك لأنقاء نية القتل لما أستخلصته وأطمئنت اليه المحكمة من اقوال حشمت حمدي محمد من أن المتهم مايز أمين محمد عبد الرحيم لم يطلق الأعيرة النارية بقصد قتل أى انسان وأنما كان والمتهم محمد فوزي شبيب يطاردا السيارة الهارية من وسط التجمع بقصد أيقافها للتعرف وكشف هوية مستقليها والذين لم تعرف شخصياتهم بعد ولم يكشف عن هويتهم وأن الأعيرة النارية التى أصابت المجنى عليهم وأنما انطلقت من سلاحه الذى كان يحمله محشوا

بالنخيرة ومعدا للإطلاق عندما فقد توازنه وسقط بصندوق السيارة التي يقودها محمد فوزى شبيب والذي أندفع مسرعا وفجأة دون احتياط رغم علمه بحالة المتهم الأول وذلك لملاحقة السيارة الفارة والتعرف على من بها ، وقد طرحت المحكمة ما عدا ذلك من أقوال لم تطمئن إليها المحكمة فى هذا الشأن ولما كان ذلك وكانت جريمة القتل والاصابة الخطأ مستقلة فى طبيعتها عن الجريمة التي قام التجمهر من أجلها فإن المحكمة تنتهى الى أن ما نسبته وانتهت اليه بالنسبة للمتهمين مايز أمين محمد ومحمد فوزى شبيب لم تقع تنفيذا للغرض من التجمهر ، ومن ثم تقف المحكمة بهذا الشأن عند مؤاخذه المتهمين بماهو منصوص عليه بالمادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ ع بشأن التجمهر على النحو الذى أسلفته

وحيث كان كل ما تقدم فانه يستقر فى عقيدة المحكمة أن كلا من

١- مايز أمين محمد عبد الرحيم.

٢- محمد فوزى شبيب سباق

بدائرة مركز دار السلام - محافظة سوهاج

فى يوم ٢٠٠٠/١/٢ م

أولاً:- المتهم الأول:-

(أ) أحرز سلاحا ناريا مششخنا مما لايجوز الترخيص بحيازته أو أحرازه (بندقية آلية)
(ب) أحرز ذخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه مما لايجوز الترخيص بحيازته أو أحرازه

ثانياً:- المتهمان

(أ) تسببا خطأ فى موت أيمن حشمت حمدي محمد وكان ذلك ناشئا عن رعونتتهما وعدم احترازهما وعدم مراعاتتهما للقوانين واللوائح بان حمل الأول سلاحا ناريا (بندقية آلية) مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو أحرازه محشوا بالذخائر ومعدا للاستعمال ووقف بصندوق السيارة التي كان يقودها المتهم الثانى محمد فوزى شبيب دون تحوط وحذر وبحالة ينجم عنها الخطر فانطلق من سلاحه سالف الذكر أعيرة نارية حال أندفاع الثانى بالسيارة دون مراعاة حالة المتهم الأول وكونه يحمل سلاحا معدا للإطلاق وعلمه هو بذلك مما أدى الى اختلال توازنه فأصاب أحد هذه الأعيرة المجنى عليه أيمن حشمت حمدي فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

(ب) تسببا خطأ فى اصابة كل من راتب أحمد على وعزت أبراهيم على وعادل جابر عبد المجيد بان كل ذلك ناشئا عن رعونتتهما وعدم احترازهما وعدم مراعاتتهما للقوانين واللوائح بان حمل الأول سلاحا ناريا (بندقية آلية) مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو أحرازه محشوا بالذخائر ومعدا للاستعمال ووقف بصندوق السيارة التي كان يقودها المتهم الثانى دون تحوط وحذر وبحالة ينجم عنها الخطر فانطلق من سلاحه سالف الذكر أعيرة نارية حال أندفاع الثانى بالسيارة دون مراعاة حالة المتهم الأولى وكونه يحمل سلاحا معدا للإطلاق وعلمه هو بذلك مما أدى الى أختلال توازنه فأصابت الأعيرة المجنى عليهم سالفى الذكر بالاصابات المبينة بالتقارير الطبية *

(ج) أشتراكا فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جريمة وهى الاعتداء على أى من المسيحيين المارين بمكان التجمهر حاله كون الأول حاملا سلاحا ناريا
الامر المؤتم بالمواد ١/١ ، ٦ ، ٥/٢٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ع بشأن الأسلحة والذخائر والبند ب من القسم الثانى من الجدول رقم ٣ والمالحق به والمادتين ٢٣٨/٢٤٤ ، ١/١ من قانون العقوبات والمادة ٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ ع م بشأن التجمهر.

وهى ما يتعين أعمالها فى حقهما وأخذهما بمقتضاها عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع إلزامهما بالمصروفات الجنائية عملا بالمادة ٣١٣ منه *

وحيث ان الثابت من الأوراق أن ما أرتكبه المتهم الأول من أحرارز السلاح الناري والذخائر قد أنتظمة غرض أجرامى واحد فان المحكمة تعمل فى شأنه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتنزل عليه عقوبة الجريمة الأشد موضوع التهمة الأولى ، وتأخذة بقسط من الرأفة أعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وتعمل القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٢ سالفه الذكر بالنسبة لتهمتى القتل والاصابة الخطأ المنسوبين للمتهمين

فلهذه الأسباب

بعد الاطلاع على المواد سالفه الذكر

حكمت المحكمة

أولاً:- بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة ليوسف فوزى حكيم لوفاته

ثانياً:- غيابيا لكل من فوزى حكيم عبد الشهيد وممدوح ماهر عبد الله وخلف محمود العك والفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرته الصغير وحضوريا للباقيين *

١- بمعاقبة مايز أمين محمد عبد الرحيم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لما نسب اليه بالبند أولا الوارد بأسباب الحكم (تهمتى أحرار السلاح النارى والنخائر بغير ترخيص) وحبسه مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عن تهمتى القتل والأصابة الخطأ وحبسه مع الشغل لمدة سنتين عن تهمة الاشتراك فى التجمهر والزمتة المصاريف الجنائية

٢- بمعاقبة محمد فوزى شبيب سباق بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عن تهمتى القتل والأصابة الخطأ وحبسه مع الشغل لمدة ستة أشهر عن تهمة الاشتراك فى التجمهر والزمتة المصاريف الجنائية

٣- ببراءة كل من:-

- | | |
|---|---|
| ١- كوكو عياد بطرس | ٢- بيبو عياد بطرس |
| ٣- رومانى منير شلبى | ٤- بهيج محب أسكندر وشهرته صموئيل |
| ٥- عادل بطرس شاكر | ٦- سمير لمعى جيد |
| ٧- متى شكرى شنوده | ٨- باسليوس كامل لبيب |
| ٩- سمير كامل لبيب | ١٠- سمعان مفيد خليل |
| ١١- صموئيل مريد مساك | ١٢- ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن |
| ١٣- عاطف غبريال عطيه | ١٤- فايز سليم شكر الله |
| ١٥- جبرائيل عدلى غبريال | ١٦- القولى جيد القولى |
| ١٧- جمال عياد بطرس | ١٨- جرجس عوض سلوانس |
| ١٩- فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته هطل | ٢٠- فيكتور لبيب شنوده |
| ٢١- رفعت الديب أرسل | ٢٢- رأفت أديب أرسل |
| ٢٣- جلال رسمى حبشى وشهرته جلال البطلان | ٢٤- رمسيس بخيت عبد الملاك |
| ٢٥- سامى شاكر بشاى وشهرته بيبوشاكر بشاى | ٢٦- سعيد سوريال جرجس سعيد |
| ٢٧- رفعت أديب أرسل وشهرته حمام | ٢٨- دميان وليم بشير |
| ٢٩- فوميل سدراك سيفين | ٣٠- باسيليوس عبدالملاك سيفين وشهرته بانود |
| ٣١- أيوب ولسن نان | ٣٢- ناجح بطرس شاكر |
| ٣٣- النسر ملموص نخنوخ | ٣٤- جمال مفيد خليل |
| ٣٥- عاطف فوزى حكيم | ٣٦- نور فوزى حكيم |
| ٣٧- جمال عزيز منصور | ٣٨- فايز عوض أحمد حسين |
| ٣٩- فوزى عوض أحمد حسين | ٤٠- عبد الناصر عوض أحمد حسين |
| ٤١- جمال عبد المبدى القط | ٤٢- خالد عبد المبدى القط |
| ٤٣- الضبع عبد الكريم سباق | ٤٤- ياسر شرف الدين يوسف |
| ٤٥- نجم الدين يوسف عبد الرحيم | ٤٦- شمس الدين عبد المعبود زهران |
| ٤٧- طارق شرف الدين يوسف | ٤٨- عصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم |
| ٤٩- محمد جاد السيد زهران | ٥٠- محى الدين يوسف عبد الرحيم |
| ٥١- صابر على عبد العال | ٥٢- لطفى أحمد حسن |
| ٥٣- حسن أحمد حسن | ٥٤- أيمن السنوسى صديق |
| ٥٥- ممدوح سعد الدين يوسف | ٥٦- ممدوح ماهر عبد الله |
| ٥٧- سعد خلف حفىنى محمد | ٥٨- قصاد حفىنى محمد |
| ٥٩- أحمد قصاد حفىنى وشهرته هشام | ٦٠- محمد قصاد حفىنى وشهرته حماده |
| ٦١- محمد عجور محمد ابراهيم | ٦٢- خليفة رفاعى صادق |
| ٦٣- صابر عسران محمد | ٦٤- صابر عبد الغنى عبد الله زرزور |
| ٦٥- جابر عبد الغنى عبد الله زرزور | ٦٦- خيرى موسى عبد الله |
| ٦٧- أحمد صابر عسران | ٦٨- فتوح كمال السمان أحمد |

- ٦٩ - جبريل محمد السيد الأقرع
 ٧١ - محمد طاهر محمد عبد الله
 ٧٣ - معلوى فهمى معلوى
 ٧٥ - محمد أمين حامد أبو زيد
 ٧٧ - على أحمد ماحى
 ٧٩ - راضى السيد محمد عرنوط
 ٨١ - محمود السيد محمد عرنوط
 ٨٣ - محسن أحمد حسين
 ٨٥ - أسعد أبو الوفا السيد
 ٨٧ - شريف حسيب محمود
 ٨٩ - عبيد نظير عبيد
 ٩١ - أبو العلا أحمد عبد العال
 ٩٣ - صلاح محمد السيد وشهرته عبد الرحيم الأقرع*
 ٤ - رفض الدعاوى المدنية وألزام رافعيها بالمصاريف
 صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة الخميس الموافق ٢٦ ذى الحجة سنة ١٤٢٣ هـ
 الموافق ٢٧ فبراير سنة ٢٠٠٣ م*
 أمين السر
 رئيس المحكمة
- ٧٠ - علاء جاد الرب عثمان
 ٧٢ - عيود موسى عبد الله
 ٧٤ - عز الدين يوسف عبد الرحيم
 ٧٦ - محمود محمد عبد الله وشهرته محمود أبو صبيح
 ٧٨ - خلف محمود العك
 ٨٠ - الجرو السيد محمد عرنوط
 ٨٢ - جلال عبد الغنى محمد عرنوط
 ٨٤ - عنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار
 ٨٦ - أشرف حسيب محمود
 ٨٨ - ابراهيم محسن عابدين
 ٩٠ - أبو الحمد نظير عبيد وشهرته حمدان
 ٩٢ - الفنجرى عبده شاكر معلوى وشهرته الصغير

النيابة العامة - مكتب النائب العام - نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر اليوم الخميس الموافق ٢٧/٧/٢٠٠٠ الساعة ١ بسراى النيابة

نحن هشام بدوى رئيس النيابة

ونبيل مسعد محمد سلام أمين السر

اسمي سعد الدين محمد إبراهيم رزق ٦١ سنة

س: هل سبق لك تقديم أبحاث وتقارير لجامعة صيفا بإسرائيل؟

ج: لا

س: قرر خالد فيما ضمن ونادية عبد النور بالتحقيقات أنه منذ أربع شهور تقريباً كلفت انيس عنانى ودينا هانى رزق بإعداد بحث لجامعة صيفا بإسرائيل بدء وصول الأحزاب المصرية وموقفها من سياسة التطبيع مع إسرائيل وموقف المثقفين المصريين والشخصيات العامة من سياسة التطبيع مع إسرائيل

ج: فى إجابتي السابقة على سؤال تقديم أو عمل دراسات مشتركة مع جامعة صيفا قررت ان الاجابة هى لا أما تكليف باحثين فى المركز عمل أى استطلاعات فهذا أمر وارد فى كل الموضوعات ليس فى موضوع التطبيع فقط، هذا هو نشاطنا اليومى قاسم المركز ونظامه الأساسى ينطوي على القيام بدراسات إنمائية وتشمل التنمية بهذا المعنى كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية أما أبحاث قدمها المركز لجامعة صيفا فهذا إدعاء كاذب

س: قرر خالد فيما ضمن بالتحقيقات بأنه صدرت منك تعليمات لباحثي المركز فى هذا المشروع إخفاء حقيقة أن جامعة صيفا الإسرائيلية هي التى تمول هذا المشروع عن من يتم مقابلتهم من الشخصيات العامة فى مصر والادعاء بان أحد الجامعات الأمريكية هي التى تتولى تمويل هذا المشروع من خلال مركز بن خلدون ج: أولاً من حيث المبدأ إذا تعاملنا مع أي جهة فإننا نعلن ذلك وإلا ما تعاملنا معها أى أن كان ؟ وغيره من الباحثين يعلمون ان المركز يعلن عما نفعله ولا نقبل ما لا يمكن اعلانه فشعارنا فى هذا الصدد انه ليس لدينا ما نخافه أو نخفيه إذا كان المركز بهذه الشفافية فهو ليس فى حاجة إلى تسرير والكذب على ما يحدث به من دراسات أما ما يفعله أي باحث فردى فى المركز فيسأل عما فعل فأنا لا أصاحب الباحثين فى عملهم اليومى وليس للباحث إلا ضميره العلمى فى مراجعة مثل هذه الأمور

س: ما قولك وقد قرر أيضاً بالتحقيقات بأنك توليت صياغة النتيجة التى انتهت اليها هذا البحث وتم ابعاد دينا رزق وانيس عنانى إلى إسرائيل لعرض النتيجة النهائية لهذا البحث منذ شهرين ج: من هذه الادعاءات من خالد فيما ضمن توحى انه لم يكن مديراً لواحد فقط من مشروعات المركز العديدة ولكنه كان المدير العام لمركز ابن خلدون وهو يدعى أشياء ولا علم لي بها وبالقدر الذى يكون فيها عنصر صحة واحد فالأغلب ان بها تسعة عناصر غير دقيقة فى كل الأحوال يسأل الباحثون الذين ذكرهم خالد فيما ضمن فى هذا الموضوع الذى أرى أنه غير ذي ملاءمة لموضوع هذه القضية

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: نعم لدى الأقوال التالية : أولاً : مر على بداية هذه التحقيقات شهر كامل تعاونت فيه مع نيابة أمن الدولة العليا تعاوناً كاملاً وصادقاً وان النيابة وجهات التحريات التى اعتمدت عليها أتاحت لهم فرصة تفتيش منزلى وتفتيش مركز ابن خلدون عدة مرات منه يقيني وضميري وبعد هذا كله وبعد أن أصبحت فى حوزتكم بيانات من البنوك التى يتعامل معها المركز والتي تتعامل معها أسرتي فقد وقر فى ضميري أن هذه القضية ليس قضية تلقى أموال من الخارج فحكومتنا هي أكثر متلقي المنح والهبات والمساعدات من الخارج والقطاع الخاص المصري هو ثاني أكبر متلقي لمثل هذه المنح والهبات والقروض وتأتى فى زيل القائمة منظمات المجتمع المدني ومنها مركز ابن خلدون وما تحصل عليه هذه المنظمات وهى بالمئات بل بالآلاف لا تتجاوز ١٪ مما يحصل عليه القطاع الخاص ولا تتجاوز ١٪ مما تحصل عليه الحكومة المصرية من نفس المصادر الخارجية وما يحصل عليه ابن خلدون أو ما تحصل عليه بالفعل فى أي عام من أعوامه الأثني عشر لم يتجاوز ثلاثمائة ألف دولار أي حوالي مليون جنيه سنوي واعتقد أن ما بذلته السلطات المصرية فى هذه القضية من تحريات ومن وقت النيابة العامة ونيابة أمن الدولة خلال الشهور الماضية يفوق هذه الميزانية السنوية المتواضعة لمركز ابن خلدون . ثانياً لا أعتقد أن هذه القضية هي حرص على ضمان أموال الاتحاد الأوروبي أو غيره من الجهات المانحة فهذه الجهات على حد علمي لم تطلب ولن تطلب من جهاز أمن الدولة المصرى ان يصبح أو أن يقوم بمهام جهاز المحاسبات فى القارة الأوروبية فالجهات هذه فترة مع ابن

خلدون ملتزمة بشرط؟ والحسابات بينها أن مركز ابن خلدون لم يسطو على أي من بنوك مصر ولم يسرق من شعبها مليماً واحداً ولم يختلس من حكومتها جنيهاً واحداً ولم يهرب أموال إلى خارج حدود مصر والعكس هو الصحيح تماماً فقد كان مركز ابن خلدون والدكتور سعد الدين إبراهيم يأتي بالأموال المتواضعة سنوياً من الخارج الحدود إلى الداخل المصري ويوزع الجزء الأكبر منه كأجور ومرتبات ومكافآت على بعض أبناء الشعب المصري ويودع ما يأتي من الخارج في بنوك مصر ويدفع للخرينة المصرية ضرائب سنوية فإن كان جهاز أمن الدولة المصرية؟ لتوسيع اختصاصاته ليكون جهاز المحاسبات فليبدأ هذه المهام الجديدة مع من يقترضون من بنوك مصر ولا يسدّدون ومع من يتهبّون أموال الشعب المصري أو يختلسون من خزانة حكومتها ويهربون ثم أنني لا أعتقد أن هذه القضية هي للإسماك بمجموعة من الشباب الغشاشين الذين دائماً قاموا في لحظة طيش وجشع بالنصب على مركز ابن خلدون وفعلوا ذلك لئلا يبيانات مزورة عن جهود ادعواها في تسجيل النخبين في لحظة خوف أو هلع من بعض العاملين في جهاز مباحث أمن الدولة وأن فعل بعضهم ذلك فقد كان مركز ابن خلدون ورئيس أمناءه وراثته العلمي هم الضحايا الحقيقيين لما فعله هؤلاء الشباب ولم يكن الضحية هو شعب مصر ولا شعب أوروبا ولا أمن الدولة المصرية وعلى فرض أن بعضهم قد غش أو زور أو أن بعضهم قد دنس أو خان فإني أحيلكم على تحقيق الأهرام بتاريخ ٢٠٠٠/١/٧ التي يتزامن مع فضيحة القبض على رئيس مركز ابن خلدون بعنوان من غش فليس منا والذي يعترف فيه وزير التربية بحوادث الغش الجماعي في مدارس بورسعيد والحسنية وبخيانة مسؤولين تربويين كبار على القيام بتسريب امتحانات الثانوية العامة في الاسكندرية وبواقعة مأمور قسم شرطة الذي حول ابنه من لجنة في مدينة نصر للجنة تقع في دائرة قسمه حتى يرسل له الإجابات النموذجية في اللجنة مع معاونيه من جهاز الشرطة كما ذكر الوزير في نفس التحقيق واقعة عضو مجلس الشعب الذي حول ابنه من لجنة في المعادى إلى لجنة في الواحات حتى يستطيع أن يفعل نفس الشيء أي أن يزوده في إجابات نموذجية في امتحان الثانوية العامة كذلك أحيل نيابة أمن الدولة مع ضحية المستشار محمود أبو الليل محافظ الجيزة للأهرام العربي في ٢٠٠٠/٧/١٥ بقوله شباب الجيزة خلدوني فقي مشروع شباب الخريجين سلمنا الخريجين محلات لبدءوا فيها مشروعات صغيرة برسوم انتفاع رمزية وأخذنا عليهم تعهد بعدم التصرف فيها أو تأجيرها للغير ولكن الذي حدث أنهم تقضوا العهد وأجرها بعض من الباطن واستخدما البعض الآخر استخداماً سيئاً للغاية ومنافياً للأخلاق والآداب كذلك نقرأ معاً في مجلة أكتوبر في ٢٠٠٠/٧/٢٣ عما فعله شباب آخرون حيث يقول الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان في مشروع مبارك لإسكان الشباب توزع الشقق طبقاً لقواعد محددة ولكن للأسف تقدم بعض الشباب بيانات مزورة واكتشفنا ثلاث آلاف حالة مخالفة زورت البيانات في طلباتها فقمنّا بسحب المساكن منهم ولم يتقدم أحد من هؤلاء بأي شكوى لأنه يعرف أنه زور وأنه لا يستحق هذه .. هذه عينات لاعتراقات ثلاثة وزراء في شهر واحد فقط هو شهر التحقيق في هذه القضية وقد وقع الوزراء الثلاثة ضحية غش وتزوير شباب مثل هؤلاء الذين غشوا مركز ابن خلدون هذا علماً أن مركز ابن خلدون ليس له سلطات وإمكانات وزير التربية ووزير الإسكان ومحافظ الجيزة لمنع الغش والتدليس كما أنني لا أعتقد أن هذه القضية هي قضية رشوة دولية بقصد الإساءة لأمن مصر أو سمعتها تفضلاً من سذاجة وتهافت هذا التهام قانونياً فإن مركز ابن خلدون وأمناءه وباحثيه هم فخر لمصر وأقرأوا ما قاله أساتذته ومفكرين وصحف عالمية عن تقديرهم واجلالهم لهذا المركز من برلين إلى باريس إلى لندن إلى (.....) ليس هذه هي الجهات الخارجية التي تهم السلطات المصرية أقرأوا ما كتبه مجلة الاكونوميست أو صحيفة لندن تايمز ونيويورك تايمز في ٢٠٠٠/٧/١٠ والواشنطن بوست في ٢٠٠٠/٧/١٦ أن الذي إساء ويسئ إلى سمعة مصر بالخارج هي هذه المطاردة الأمنية لمركز ابن خلدون والقبض على عالم اجتماع مصري يجتهد لخدمة مصر والوطن العربي وق عبر عن نفس المعنى مثقفون مصريون اجلاء في صحفنا التي سمح فيها بالنشر ومنهم الدكتور سعد النجار في ٢٠٠٠/٧/١٧ والدكتور عبد المنعم سعيد في الأهرام في ٢٠٠٠/٧/١١ والدكتور ابراهيم الدسوقي في الوفد في ٢٠٠٠/٧/٦ والدكتور منحت خفاجي في الوفد في ٢٠٠٠/٧/١٤ فضلاً عن عشرات المقالات التي كتبت في الصحف العربية خارج مصر الذي يسئ إلى سمعة مصر هي أن نقول الأجهزة الأمنية المصرية للعالم أنه لا يوجد في مصر انسان شريف واحد يعمل من أجل حقوق الانسان والديمقراطية وأن من ينشغلون بهذه القضايا في مصر هم عملاء واجراء ومرتشين يحركهم التمويل الخارجي ان الذي يسئ إلى سمعة مصر بالخارج هو أن تنقل وكالات الانباء وشبكات التلفزيون العالمية قد قبضت على استاذ جامعي في الحلقة السابعة من العمر في منتصف الليل ووضعه وراء القضبان كما لو كان مجرم عاتياً اليس هذا هو نفس السيناريو التعيس الذي استخدمته نفس الأجهزة مع الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان في ديسمبر ١٩٩٨ ومرغت سمعة مصر في الطين أمام المجتمعين في

باريس للاحتفال بالعيد الخمسين للأعلان العالمى لحقوق الإنسان وحيث كان الامين العام المصرى حافظ أبو سعده هو أحد المكرمين كما أننى لا اعتقد ان هذه القضية هى قضية تخاير مع جهات أجنبية وهى الاسطوانة المشروخة التى لا تمل الاجهزة الامنية ولا تكل عن استخدامها منذ لفتت تهمة مشابهه لعدد ١٠٢ شخصية عامة مصرية يوم ٢٢ يناير ١٩٥٣ ان هذه الاجهزة قد تكون قد طورت آليات التصنت وتكنولوجيا التعذيب ولكن من الواضح انها لم تطور تفكيرها ذرة واحدة خلال خمسين عاماً ولم يدرك أن أعداء مصر اليوم ليسوا أعداء الامس فمن تتهم هذه الاجهزة بن خلدون بالتعامل معهم فى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية هم انفسهم اللذين تتعامل معهم الدولة المصرية وتعتمد عليهم فى سلاحها وغذاءها ودوائها وتستعد فى الشراكة العامة معهم فى تجارتها واقتصادها بل وتنظم معهم ندوات عسكرية سنوية منتظمة كيف يمكن لمركز خاص مثل ابن خلدون بإمكانياته المحدودة والمتواضعة ان يتخاير مع هذا الخارج الذى فتحت له الدولة المصرية ارضها وبحارها وسمائها الا يقرأ العاملون فى هذه الاجهزة الصحف الا يدرك هؤلاء أننا فى عصر الانترنت والمعلوماتية وأنا فى مئوية جديدة وألفية جديدة؟ ان القضية ليست قضية تخاير وتشويه سمعة مصر بالخارج وليست قضية تمويل أجنبى وليست قضية حفنة من الشباب المشبوه الذى خان الامانة ان ثمة فى هذه القضية والذى لا تستطيع نيابة أمن الدولة العليا التحقيق فيه هو مجهودات مركز ابن خلدون وهيئات مدنية شقيقة للتأكد من سلامة الانتخابات ومحاصرة وتقليص احتمالات الغش والتزوير فيها وهو المجهود الذى قام به المركز وستة هيئات مدنية ".....؟" عام ١٩٩٥ فى ٨٨ دائرة انتخابية سجل ووثق فيها كل المخالفات وكان تقرير اللجنة الاهلية التى قامت بذلك فى حينه هو احد مستندات من طعنوا أمام المحكمة الادارية بعد الجولة الاولى للانتخابات مباشرة ثم بعد ذلك أمام محكمة النقض والتى قضت ببطلان العملية الانتخابية فى ثمانية من الثمانية والثمانين دائرة التى قمنا فيها بالمراقبة ثمانية من ٨٨ ".....؟٦٠" فيما قمنا به تتجاوز ٩٠٪ فى اعتقادى ان هذا سكوت عنها وما كانت تخشاه الجهات التى لفتت هذه القضية مخافة ان تمارس نفس الدور فى الانتخابات الثانية سنة ٢٠٠٠ كانت هذه الاجهزة على ما يبدو تأمل ".....؟٦٠" وذلك بإظهار أمين عام اللجنة الاهلية لمراقبة الانتخابات والذى هو رئيس مركز ابن خلدون باظهاره كمزور وغشاش ومرتشى وعميل وبه من الرزائل أكثر مما قاله النشا فى الخمر فحتى اذا لم يدينه القضاء سيكون قد تم اغتياله معنوياً هذا هو المسكوت عنه الاول فى هذه القضية انهم يكررون بمكر الله والله اشد الماكرين ان الذى لم يتوقعوه انه فى اليوم الثامن فى القضية ستنفجر المحكمة الدستورية العليا قبلتها عن بطلان انتخابات المجالس النيابية السابقة اللاحقة والذى لم يشرف القضاء المصرى عليها اشرافاً كاملاً ربما كان هناك مسكوت عنه آخر فى هذه القضية وهو ملف المسألة القبطية التى تصدى لها المركز فى السنوات الخمس الاخيرة بعد ان تزايدت الاحداث الطائفية الدامية من صنوب إلى كفر دميان إلى عزة الاقباط إلى الكشح ١ والكشح ٢ لقد كان مركزنا ومراكز شقيقة تنبه وتنذر وكنا نطالب احترام حقوق المواطنة كاملاً لأقباط مصر قولاً وعملاً وكان احترام هذا الحق عملاً يتأتى بأن يشارك اقباط مصر مشاركة كاملة محسوسة وملموسة فى السلطة وخاصة التشريعية لم يكن اجتهادنا فى هذا الصدد على هدى الاجهزة الامنية لأنها كانت قد درجت على نفس الاسطوانة المشروخة مع كل حادث فتنة طائفية باتهام دوائر خارجية عن كل ما يحدث فى الداخل المصرى ولم تكلف هذه الاجهزة نفسها ان تلاحظ ان الحزب الوطنى الحاكم لم يرشح قبطياً واحداً فى ٢٢٢ دائرة التى تتكون منها مصر المحروسة لا فى انتخابات ٩٥ او ١٩٩٠ ولم تكلف هذه الاجهزة خاطرها لتفحص محتويات التعليم والاعلام المصريين لترى ما يقال او لا يقال عن اقباط مصر هذا المسكوت عنه فى هذه القضية فى اعتقادنا هو من الاسباب الحقيقية للنزعة التلغيفية الانتقامية لدى هذه الاجهزة ولكنهم لو أطلعوا اليوم وبالأحرى فى هذا الشهر (؟) على تفاعلات المسرح السياسى المصرى فانهم سيرون (؟) فجأة أنه لا توجد صحيفة أو مجلة مصرية هذه الأيام تتحدث عن انتخابات ٢٠٠٠ الا (.....)

(...) وردت فى باب قاضى التحقيق والتي تخول النيابة الموقرة باعتبارها تتمتع بسلطات قاضى التحقيق والقاضى الجزئى أن تتخذ من التدابير ما يحول دون أي تأثير على التحقيق وارجو ألا يغيب على البال أننا بصدد أستاذ جامعي فى المقام الأول وباحث عالمي متميز ومعروف وله مكانته واحترامه فى جميع بلدان العالم وفى الأروقة الدولية وبالتالي فهو جدير بالإفراج عنه حتى نضع حداً لمأساته التى يعيشها ونعيشها معه الأمة بأثرها وصفوة المثقفين فى الدنيا.

رئيس النيابة

فتح المحضر يوم السبت الموافق ٥/٨/٢٠٠٠ الساعة ١٠م بسراى النيابة بالهيئة السابقة

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك من اتهامك بالتخابر مع دول أجنبية ومؤسسات تعمل لمصلحة دول اجنبية بقصد الاضرار بمركز مصر الحربى والسياسى والاقتصادى واخذك مبالغ مالية من تلك الجهات بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية

ج: أولاً: قبل الإجابة على هذا السؤال لابد أن أسجل احتجاجي على الطريقة التى استدعيت بها اليومين الآخرين وعلى وسيلة نقلى من سجن الاستقبال إلى مبنى نيابة أمن الدولة فقد تم استدعائي فى مساء يوم الجمعة بغير استعداد وبغير اخبار لبقية هيئة الدفاع لحضور التحقيق ونقلت فى وسيلة نقل مثلت تهديداً على حياتي فقد كانت أرضية الشاحنة التى نقلت فيها مغطاة بما يقل عن اسم بالكيلوسين وكان جند الحراسة يخن كل الوقت ولولا رجائي وتنبيهي بأن يلقى طرف السجارة المشتعل خارج نافذة الشاحنة لاحترقنا جميعاً من جراء حريق محتمل أما اليوم فقد تم استدعائي بعد أن ذهبت إلى الفراش ورجوت المسؤولين فى سجن الاستقبال بأن يبلغوا النيابة أنني قد ذهبت للنوم وأرجاء هذا الاستدعاء إلى الغد ولكنهم ادعوا انه لا وسيلة لديهم للاتصال بنيابة أمن الدولة وزيادة فى المهانة والتسف طلب منى ركوب شاحنة لا تليق بنقل الحيوانات فقد كان أرضيتها مليئة بالمخلفات الأدمية وغير الأدمية وأرجو من النيابة بأن تعالين وسيلة النقل هذه وهى موجودة أمام المبنى فلم تكن القذارة هى العامل المهين الوحيد ولكن أيضاً عدم وجود أي مقابض أو مماسك للإمسك بها حتى لا أقع على أرض السيارة ولذلك فأنتنى أسجل أن النيابة باستدعائها هذه الأوقات غير المناسبة وبوسيلة النقل غير مناسبة؟ رد النيابة لطلباتنا المتكررة بالإفراج عنى بكفالة أو بضمن محل إقامتي فإنني من أطلب قاضى تحقيق لاستكمال هذه التحقيقات فما يحدث معي هو تعسف فى استخدام السلطة أما عن السؤال فهو إدعاء باطل كلياً وتاماً فبدون تحديد ما هي هذه الدول وما هي هذه الجهات وما هو طبيعة التخابر وأي أسرار يعنيه السؤال أو أي أضرار ترتبت على مثل هذا التخابر أو يمكن أن ترتب فأنا أدعى أنني لم أتصل بأي دول ليست لها علاقات وثيقة بالدولة المصرية وأدعى أن كل الجهات التى تعامل معها مركز ابن خلدون هي جهات تتعامل معها الدولة المصرية ويوجد بعضها فى مصر بمقتضى اتفاقات تنظم العلاقة بين هذه الجهات والدولة المصرية بما فى ذلك بنود من الاتفاقات التى تعطى هذه الجهات حق عقد اتفاقات مع جهات غير حكومية مثل شركة ابن خلدون للدراسات الانمائية وفى ضوء هذه الخلفية لم نقم إلا بأعمال بحثية مشروعة ومنثورة وليس فيها ما يضير مصر من قريب أو من بعيد

س: ما علاقتك بمعهد الدراسات الاستراتيجية القومية لجامعة الدفاع الوطنى التابعة لوزارة الدفاع الامريكية؟

ج: لا توجد علاقة مؤسسية وإنما دعي لأحد مؤتمرات كلية الدفاع الامريكية ضمن وفد مصري يضم عدداً من سفراء وجنرالات الجيش المصرى وبعضهم حاليين ومتقاعدين منهم السفير تحسين بشير والوزير الحالى على الدين هلال والدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام واللواء احمد فخر من المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط وآخرون ممن لا أذكر أسمائهم الآن

س: ومتى دعيت لهذا المؤتمر؟

ج: أظن انه كان منذ خمس سنوات ولا أذكر التاريخ تحديداً

س: وما هي كيفية دعوتك حضور هذا المؤتمر؟

ج: المؤتمر على ما أذكر كان تنظيمياً مشتركاً بين كلية الدفاع الامريكية والمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط التابع للمخابرات المصرية وهو الذى رشح الاعضاء والمعين للذين شاركوا فى هذا المؤتمر من بينهم أنا وأنا استلمت دعوة مشتركة من الجهتين المنظمين الجهة المصرية والجهة الامريكية.

س: وأين عقد هذا المؤتمر؟

ج: عقد فى المقر بكلية الدفاع الامريكية فى ضواحي مدينة واشنطن العاصمة

س: وفى أي وقت واصلتك الدعوة لحضور هذا المؤتمر قبل انعقاده؟

ج: بحوالي شهر ونصف أو شهرين

س: هل تضمنت دعوة حضورك هذا المؤتمر ثمة موضوعات تقوم بإعدادها قبل القاءك أو تناولت تلك الموضوعات المؤتمر

ج: نعم كان كل مشارك مصري أو أمريكي فى هذا المؤتمر مكلف بتناول موضوع من الموضوعات التى تهمل العلاقات المصرية الامريكية أو تؤثر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر وعلى ما أذكر أننى كلفت بالحديث

عن ظاهرة التطرف الديني في مصر والذي كان موضوع الساعة في ذلك الوقت
س: هل تضمنت دعوة حضورك هذا المؤتمر تحدثك عن ظاهرة التطرف الديني في مصر فقط أم في
موضوعات أخرى؟

ج: أنا لا أتذكر عادة في مثل هذه المؤتمرات يرسل البرنامج المقترح للمؤتمر والمجال فيه مفتوح باختيار
موضوع يعينه للكتابة فيه أو المشاركة في مناقشة أوراق يقدمها آخرون

س: وما الذي قررت في هذا المؤتمر عن ظاهرة التطرف الديني في مصر؟

ج: لا أتذكر تحديداً ولكن بشكل عام تناولت الوجوه المتغيرة لظاهرة التطرف الديني في مصر في التسعينات
مقارنة بما كانت عليه في الثمانينات والسبعينات وقد نشرت أعمال هذا المؤتمر في كتاب باللغة الانجليزية
فاذا كانت النيابة الموقرة حريصة على معرفة المزيد من التفاصيل سواء عن هذا الموضوع أو غيره من
الموضوعات التي طرقت في هذا المؤتمر المصري الأمريكي فإنه سيسعدني أن أزودكم بنسخة مجانية من
هذا الكتاب

س: هل اقتصر ما قمت بإعداده في هذا المؤتمر من ظاهرة التطرف الديني في مصر على أجزاء مقارنة بين
ما كان يحدث في مصر في التسعينات والفترات السابقة عليها أم أمتد ما أعدته إلي خلاف تلك المقارنة؟

ج: يرجع للبحث الأصلي وهو موجود في المركز فلا أتذكر تفاصيل كل ورقة أقدمها لكل مؤتمر ففي
المتوسط أحضر ما بين ١٥ إلى ٣٠ مؤتمر سنوياً مصرياً وعربياً ودولياً وأقدم منها أوراق في موضوعات
مختلفة ولا تسعني الذاكرة بتفاصيل كما منها ولكن لحسن الحظ تكون هذه الأوراق محفوظة على ديسكات
كمبيوتر ومنشورة بالفعل في دوريات علمية وكتب محرة

س: وما هو الغرض من عقد هذا المؤتمر؟

ج: الغرض من عقد أي مؤتمر هو إلقاء مزيد من الاضواء وتحقيق مزيد من الفهم للظاهرة موضوع المؤتمر
وقد كان هذا المؤتمر عن العلاقات المصرية الأمريكية في ربع القرن الاخير

س: وما دخل العلاقات المصرية الأمريكية بظاهرة التطرف الديني في مصر؟

ج: أولاً يسأل في ذلك منظمو المؤتمر فلا بد أنهم رأوا حكمة إدراجه ضمن موضوعات المؤتمر أما اذا كان لي
ان اجتهد وأخمن (.....) أن أكون مسئولاً عن اجتهاداتي وتخميناتي فهو أن مصر دولة هامة في الشرق
الوسط والعالم العربي ولاهميتها فان الاستقرار للأوضاع الداخلية فيها يصبح أمراً عاملاً للتحالف المصري
الأمريكي شأن ذلك شأن الوضع الاقتصادي والوضع السياسي للدولة المصرية وهي موضوعات تطرق لها
المؤتمر

س: وهل اقتصر من حضروا هذا المؤتمر على مصريين فقط أم كان هناك جنسيات أخرى حضروا المؤتمر؟

ج: حضر المؤتمر مصريون وأمريكيون بما فيهم السفير المصري وأركان السفارة المصرية في واشنطن ولا
أذكر انه كان هناك جنسيات أخرى إلي جانب الأمريكيين انفسهم فقد كانوا عددهم كبيراً وكان فيه من مصر
عشرة مشاركين إلي جانب عشرة من السفارة المصرية في واشنطن وحوالي ثلاثين أمريكي من المهتمين
والمختصين بالعلاقات المصرية الأمريكية سواء من مساعدي الرئيس الأمريكي بالبيت الأبيض أو وزارة
الخارجية أو وزارة الدفاع أو الكونجرس الأمريكي

ملحوظة: حضر أثناء إجابة المتهم المائل على السؤال السابق الأستاذ نجاد البرعي المحامي

تحت الملحوظة

س: عثر من بين مضبوطات مقر مركز ابن خلدون على الاوراق الخاصة بهذا المؤتمر ودعوتك إلي حضوره
فهل الاوراق هي التي وصلت من تلك الجهة بشأن حضورك تلك المؤتمر؟

ج: نعم

س: ورد بأوراق دعوتك لهذا المؤتمر طلب ضرورة اشتراكك في ورش بحث عن الاستقرار الداخلي في مصر
التي تم عقدها في جامعة الدفاع الوطني في الفترة من ٢٨ إلي ٢٩ ابريل ١٩٩٤

ج: طبقاً للبرنامج الذي رأيته وذكرتي النيابة أمن الدولة بوقائعه فهذا فعلاً ما حدث

س: كما تضمنت أيضاً تلك الاوراق بان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو مساعدة الحكومة الأمريكية وخاصة
الأوساط المهتمة بالجوانب الأمنية في صياغة سياساتها تجاه مصر؟

ج: لا شك أن ذلك كان أحد أهداف الجانب الأمريكي في المؤتمر كما كان أحد أهداف الجانب المصري
ومساعدة الدولة المصرية على صياغة سياستها نحو الولايات المتحدة ولذلك كان عدد الرسميين المصريين في
المؤتمر كبيراً س: كما تضمنت تلك الاوراق أيضاً مجموعة من الأسئلة تتناول كيفية تأثير الآلية السياسية في
مصر والحركات الإسلامية والاقتصاد على استقرار الأمن في مصر والعلاقات الأمريكية المصرية وكلفت

بإعداد بحث يتضمن الإجابة على تلك الأسئلة؟

ج: مثل هذه الأسئلة في مرحلة إعداد المؤتمرات تكون أسئلة استرشادية ولكن لا يلزم بها الباحث بالضرورة فهو صاحب الأمر في تكييف الموضوع وفي طريقة تناوله الذي قد تغطي وتجب على بعض هذه الأسئلة أو تغطي وتجب على أسئلة أخرى يراها أكثر أهمية فهذا مطلوب دائماً من الباحث عملاً بحرية الأكاديمية
س: ورد من بين تلك الأسئلة التوجه السياسي المحتمل أن تأخذه مصر في العقد القادم وعن احتمال أن يصبح النظام المصري أكثر انفتاحاً ومستجيب للتغير أم سيصبح أكثر انغلاقاً وأكثر تسلطية ورفضاً للتغيير وتصرفات نظامها السياسي

ج: لا أتذكر ما قلته حول هذه الأمور إذا كنت قد قلت عنها شيئاً بالمرّة ومرة أخرى إذا كانت النيابة الموقرة حريصة على معرفة اجتهاداتي في هذا الأمر منذ ستة سنوات فيسعدني تزويدها بالبحث إذ لم تكن قد استولت عليه بالفعل في أحد حملاتها التفتيشية

س: كما ورد ومن بين الأسئلة التي طلب منك الإجابة عليها العمليات الرسمية وغير الرسمية على المستوى السياسي في مصر التي تؤثر على انتقالات القيادة في مصر التي يمكن أن تؤثر عملياً على انتقال السياسة في مصر والتأثيرات المصاحبة لذلك ومعالم مظاهر الإدارة السياسية لانتقال القيادة وسبل تحسين ذلك؟
ج: في هذا الجانب من مقترحات تحسين الأداء السياسي والقيادة لا شك أنه كان لدى في ذلك الوقت قائمة طويلة من الينبغيات

س: وما هي آرائك التي تقدمت بها في هذا المؤتمر عن هذا الأمر

ج: في قائمة الينبغيات أنها ينبغي أن يكون النظام في رئاسة حسنى مبارك السالفة وقد كنا في بدايتها أكثر انفتاحاً ومشاركة للقوى الاجتماعية المختلفة حتى نشعر بأن لها مصلحة في استقرار النظام قلنا ينبغي أن تتحول مصر إلى ديمقراطية حقيقية لتلحق بالموجة الثالثة للديمقراطيات في العالم قلنا أنه ينبغي أن تصبح مصر أكثر عدالة في توزيع الثروة القومية بحيث تقلص من أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر وخاصة في العشوائيات التي تحيط بالمدن الكبرى وقلنا ينبغي أن يفتح المجال في تنظيمات المجتمع المدني حتى تكون شريكة الدولة وللقطاع الخاص في مواجهة تحديات العصر والاستعداد للألفية الثالثة.

س: وما نخل العلاقات المصرية الأمريكية موضوع هذه المؤتمر حسبما قررت بجلسة تحقيق اليوم فيحدثك فيه عن أمور داخلية في مصر

ج: لقد أصبح تعريف الأمن القومي في كليات الدفاع سواء أكاديمية ناصر أو كلية الدفاع الأمريكية أصبح هذا المفهوم يشمل الاستقرار الداخلى والتماسك الاجتماعى والقدرة الاقتصادية بقدر ما يشمل الأمور تقليدية للدفاع مثل القدرات الحربية والعسكرية ولذلك اعتقد أن الجهتين المنظمين المصرية والأمريكية رأوا ضمن إدراج هذا الموضوع كما أدرجوا موضوع الاقتصاد والنظام السياسي الداخلى

س: كما ورد من بين تلك الأسئلة الأثر الذى سيكون للعلاقات المصرية الأمريكية فى المجال الأمنى وعن السبل الأكثر قدرة على التأثير فى هذا المجال

ج: أظن أن ذلك كان موضوع تناوله أوراق العسكريين المصريين الحاليين أو المتقاعدين فى أوراقهم إذا لم تخونني الذاكرة فقد كان ذلك هو اللواء أحمد فخر الدين كان مديراً المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط يشغل حالياً رئيس المجلس المحلى بمحافظة القاهرة وورقة اللواء أحمد عبد الحليم نائب مدير المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط

ملحوظة: طلب المتهم المائل لتأجيل استجوابه لجلسة تحقيق باكر لشعوره بالارهاق الشديد

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله ووقع

فتح المحضر اليوم الأحد الموافق ٦/٨/٢٠٠٠ الساعة ١٠,٣٠ بسراي النيابة بالهيئة السابقة

.....

س: أنت متهم بالتخابر مع دول أجنبية ومؤسسات تعمل لمصلحة دول أجنبية بقصد الإضرار بمركز مصر الحربى والسياسى والاقتصادى وأخذك مبالغ مالية من تلك الجهات بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصلحة القومية؟

ج: إننى أنفى ذلك نفياً مطلقاً على نحو ما أوضحت إجاباتي خلال جلستي التحقيق السابقتين وأقرر بأننا فى مركز ابن خلدون وبأننى شخصياً لم أتعامل مع جهة أو دولة أجنبية لا تتعامل معها الحكومة المصرية أو كبار المسؤولين بالدولة المصرية وعلى نحو ما أوضحنا فى موضوع كلية الدفاع الوطنى الأمريكية فى المؤتمر

الذى عقد فى عام ١٩٩٤ وأثنا فى مركز ابن خلدون وأنا نى شخصياً لم أتعامل مع جهة إلا كانت عليها موافقة صريحة أو ضمنية من جهات حكومية مصرية بما فى ذلك الدول التى فتحت لها الدولة المصرية أرض مصر وسماها ومياهها لمناورات عسكرية وخدمات عسكرية مباشرة بما فيها مناورات النجم الساطع وأقرر أنني لم أقم بأى عمل فيه أدنى مساس بأمن مصر أو مصالحها بل على العكس فقد عملت دائماً لما فيه مصلحة مصر وشعبها منذ بداية التصدي للعمل المهني والعمل العام.

.....

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله وتوقع منه

فتح المحضر يوم الخميس الموافق ١٠/٨/٢٠٠٠ الساعة ٢ م بسراى النيابة بالهيئة السابقة

س: هل لديك ثمة أقوال فيما نسب إليك من اتهام

ج: نعم أولاً أريد تعبير عن هواجس فى حملة الترشقات الصحفية بين الصحفيين المصريين والصحفيين الأمريكين فى بداية هذا الاسبوع والذى تزج فيها بأسمى وبقضيى وهواجسى هو أن احباط الفريقين بفشل كامب ديفيد قد قد تترحم على نفسها فى استخدامى واستخدام مركز ابن خلدون ككبش فداء للتعبير والتنفيس عن هذه الإحباطات مما يؤثر حتماً على الرأي العام وعلى المناخ المحيط بقضيتي والشيء الثانى الذى أيد أثنين وله علاقة بشبهة التخابر مع أطراف أجنبية هو ما ورد فى مجلة الأهرام العربي العدد ١٧٦ بتاريخ ٥ أغسطس صفحة ١٥، ١٤ بعنوان "شرق أوسط جديد جدا إيرانيون وإسرائيليون وعرب فى مفاوضات القاهرة" ويشير التحقيق إلى مؤتمر استضاف المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط وهو نفس المركز الذى كان قد شارك فى مؤتمر مشابه فى عام ١٩٩٤ مع نظير أمريكى هو الكلية الأمريكية للدفاع والذي سئلت بشأنه فى جلسة التحقيق السابقة فى تحقيق مجلة الأهرام العربي فى هذا المؤتمر الذى استضاف المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط والذي أرجو أن تتطلع عليه النيابة الموقرة وستدرك كم هي حساسة الموضوعات التى تم تناولها قياساً بما كان قد تم تناوله فى ١٩٩٤ وبوجود أطراف كنا حتى الأمس القريب نعتبرها معادية وخطيرة على الأمن القومي الوطنى مثل إسرائيل وإيران أخيراً أريد أن أتوجه للنباة الموقرة بطلب الإفراج عنى بضمان محل إقامتي وبكفالة لأن مصالحى والتزاماتي العامة والمهنية والأسرية قد تعرضت لأضرار جسيمة بالفعل نتيجة حبسى الممتد والتي ستعرض بمزيد من هذه الأضرار باستمرار حبسى خاصة وأنا نى ممنوع من السفر ولا ضرر منى على الإطلاق فى القيام بأى شئ يهدد سير عدالة التحقيق

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله وتوقع منه

وأقفل المحضر على ذلك وعقب ما تقدم وقررنا الأتى:

أولاً يخلى سبيل المتهم سعد الدين محمد إبراهيم رزق اذا دفع كفالة قدرها عشرة الاف جنيه ما لم يكن مطلوب أو محبوس لسبب آخر وتعرض الاوراق

رئيس النيابة

وثائق أخرى

٣٤ - مذكرة المجلس المالي لرئاسة الجمهورية حول الشأن القبطي

١٩ يوليو ١٩٩٨

الاستاذ الدكتور / أسامة الباز

تفنية إحترام وتقدير وبعد ...

لقد فوجئنا باستمرار المشاكل التى تعترض صدور تراخيص بناء وترميم الكنائس على نحو يخالف مالمسناه من سيادتكم اثناء اجتماعنا بكم يوم ١٩/٦/١٩٩٨ .

وتلبية لطلبكم ، نورد هنا أمثلة من هذه المشاكل :-

١ - قيام الاجهزة الامنية بخلق مقر ملوك لقداسة البابا شنودة تقام فيه الشعائر الدينية لخدمة أقباط منطقة طرة البالغ عددهم أكثر من عشرة الاف . والجدير بالذكر ان غلق المقر قد تم بصورة استفزازية أثارت مشاعر مسلمى المنطقة قبل أقباطها .

٢ - استمرار غلق كنائس مرخصة ، أغلقتها الاجهزة الامنية لدواعى الامن منذ أكثر من عشر سنوات فى بعض الحالات ، بالرغم من انتفاء الأسباب التى استدعت غلقها . ومن أمثلة ذلك :-

- كنيسة مارجرس بعزبة الكسان - مركز منفلووط (مغلقة)

- كنيسة عزبة الخرمان - مركز أطفيج - الجيزة - (مغلقة)

- كنيسة السيدة العذراء مريم بالمرافة بالشيخ يوسف - سوهاج (موقوف تجديدها)

- كنيسة الانبا برسوم العريان بعزبة عزيز مركز المرافة - سوهاج (موقوف تجديدها)

- كنيسة السيدة العذراء مريم بقصرية الريحان - مصر القديمة (موقوف اعادة بنائها)

- هذا بخلاف كنيستين مغلقين احدهما بمدينة ملوى والاخرى بمركز سمالوط

٣ - تعثر الموافقات على طلبات ترميم وصيانة الكنائس من قبل لبعض المحافظين والجهات الامنية ومنها على سبيل المثال لا الحصر كنيسة الامير تادرس بجزى وكنيسة الانبا أناناسيوس بببنى سويف - الامر الذى يتنافى مع ما هدف اليه القرار الجمهورى الصادر بنقل اختصاصات رئيس الجمهورية فى تدعيم وترميم الكنائس الى المحافظين وما حفل به هذا القرار من بوادر التيسير .

ونحن اذ نرفع هذا الخطاب لسيادتكم نشق فى حرصكم والقيادة السياسية على معالجة هذه الامور فى اطار الحفاظ على الوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد .

وتفضلوا سيادتكم بقبول واغفر التحية ...

يوسف أنطون سيدهم

منير فخرى عبد النور

مراد مجيب استينو

مذكرة حول الشأن القبطي

الأقباط هم جزء من الكل المصري، ولذلك حرص بعض ولاية الأمور في مصر الإسلامية علي رعاية مصالحهم وحماية ممتلكاتهم وصون حرياتهم الدينية وكفالة ممارستهم لعبادتهم، وإن كان ذلك الحرص قد تفاوت إيجابا أو سلبا علي مدي العصور الإسلامية المتتالية لعصر عمر بن الخطاب. وفي العصر الحديث، صدر بما يعرف بالخط الهمايوني في فبراير ١٨٥٦ متضمنا بعض الإمتيازات المادية والأدبية لغير المسلمين من أهمها:

ألا توضع عراقيل أمام أي إنسان يود القيام بفرائض ديانته ولا يلقي من جراء ذلك جورا أو أذية ولا يجبر أحد علي ترك ديانته.

المساواة في الوظائف بين المسلمين والمسيحيين.

يقوم الأب البطريرك بتقديم طلبات بناء الكنائس للباب لعالي وتصدر الترخيصات اللازمة لبنائها.

ولما كان من المسلمات أن العبرة دائما ليست بما تضمنته النصوص الموضوعية، ولكن بكيفية تطبيقها، فإن العديد مما تضمنته نصوص الخط الهمايوني لم يلق التطبيق التطبيق الصحيح وبخاصة موضوع بناء الكنائس وتعميرها وموضوع المساواة في الوظائف بين المسلمين والمسيحيين الأمر الذي يثير العديد من المشاكل التي تلقي بظلالها القاتمة علي وطن يعيش فينا وما ينجم عن ذلك من آثار غير طيبة.

وفي ضوء ما تقدم كله، فقد تدارست اللجنة الشأن القبطي وما يحيط به، وخلصت إلي أن ثمة أمور رئيسية تشغل بال الأقباط ورأت اللجنة أت تجتزئ ثلاثة فقط - حاليا تضعها أمام القيادة السياسية التي تعمل جاهدة لأجل رقي وصلاح وطننا العزيز بكل فئاته.

أولا: فيما يتعلق ببناء كنائس جديدة وإصلاح وترميم كنائس قائمة

يتبين من استقراء التاريخ أنه لا توجد أي قوانين تفصيلية خاصة ببناء الكنائس أو تعميرها، وأن الأداة التشريعية الوحيدة المعروفة في هذا الأمر تتمثل في القرار المعروف بإسم "قرار العزبي باشا" الذي أصدره وكيل وزارة الداخلية في عام ١٩٣٤ والذي تضمن شروطا عشرة يجب توافرها للتصريح ببناء الكنائس. ومن الملاحظ أن القرار أشار إليه غير مستند في صدور إلي أي سند قانوني، ولو جاز القول بأنه يستند إلي ما جاء بالخط الهمايوني إلا أنه في واقع الأمر جاء في تفصيلاته مختلفا عنه بل ومتعارضا معه وخاصة أن ما تضمنه القرار يتعلق بإحدى الحريات التي كفلتها الدساتير المتعاقبة وهي حرية إقامة الشعائر الدينية ومن هنا كان القرار الصادر من وكيل وزارة الداخلية حجر الزاوية في مشكلة تقلق دائما بال الأقباط وتجعلهم يشعرون بالإحباط، فالقرار يحد ذاته يمثل قييدا علي الحرية، وخروجا علي مبادئ الدستور، وأكثر من ذلك تطبيق القرار يضيف علي عسفه عسفا أكبر وتبعنا أشد.

ولذلك فإن مصر التي تخطو خطوات واسعة في مضار التشريع كأداة فعالة نحو كافة الإصلاحات التي يفرضها التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لن تألو جهدا برجالها الأفذاذ الضالعين في العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية ففي أن تضع من الأحكام والقواعد التي تنظم بناء دور العبادة بوجه عام وهي قواعد تجد سندا لها في الدستور الذي ينص علي المساواة في الحقوق والحريات لكل المصريين وليس من شك في أن صدور مثل هذا القانون من شأنه أن يعبر عن الوحدة الوطنية في مضمونها الحقيقي وليس في مظهرها فقط، وضيف إلي وجه مصر إضافة جادة تضئ بنورها للعالم كله.

وكم كانت مصر وستظل - عظيمة برجالها فقد سطرت روائح أحكام مجلس الدولة هذا المطلب العادل قبل أن يكون قانونيا حين قالت محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر برئاسة د. عبد الرزاق السنهوري باشا رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ "إنه لينبغي استصدار تشريع ينظم الإجراءات اللازم مراعاتها في إنشاء دور العبادة ويبسط الشروط الواجب توافرها حتي إذا ما أستوفيت هذه الشروط وروعيت هذه الإجراءات تعين صدور الترخيص في مدة يعينها التشريع فإذا لم يصدر في هذه المدة كان الطالب في حل من إقامة دار العبادة التي طلب الترخيص في إنشائها".

ثانيا: فيما يتعلق بتواجد الأقباط في المجالس النيابية

في هذا الصدد فقد لاحظت اللجنة أنه ولئن كان صحيحا أن الأقباط ظلوا لفترة - بعد عام ١٩٥٢ - بعيدين عن الحياة السياسية والمؤسسات النيابية سواء علي المستوي القومي أو المستوي المحلي - إلا أن

عدد من المتغيرات طرأت علي الساحة السياسية والاجتماعية في الوقت الحالي ساهمت في دفع حيويته وحفز روح المبادرة في نفوسهم فبدأوا يتصدون للعمل العام ويشاركون في عملية الترشيع والانتخاب، إلا أن الجهد الفردي لن يكون كافيا لخوض ذلك، ولعل العديد من الأمثلة تؤكد أن بعضا من الشخصيات القبطية المرموقة في مجال العمل الاجتماعي فشلت في اجتياز الحاجز الذي يقف حائلا دون تواجدهم في المؤسسات النيابية ومرجع ذلك، إما إلي عدم دعمهم - دعما معنويا - من الجهات المنوط بها ذلك، إما إلي عدم إمكانية مجاراتهم لأساليب الدعاية الانتخابية التي تقوم علي أسس دينية وعقائدية وهو الأمر الجد خطير لأنه يفتت عري الوحدة الوطنية ويشيع روح الانقسام والكراهية.

إن تواجد الأقباط في المجالس النيابية عن طريق الانتخاب علي المستويين القومي وامحلي ينمي لديهم روح المشاركة والإيجابية والتعبير عن رؤاهم، ويؤدي إلي مزيد من التفاعل والتناغم في العمل السياسي والعمل الاجتماعي، ويجهض المحاولات التي تروج باللامبالاة للدور القبطي وعدم أهمية تواجده وليس من شك في أن للحزب الحاكم دورا رئيسيا وأساسيا في هذا الشأن، لامة من الملاحظ غياب دور الحزب الحاكم في ترشيح الأقباط لانتخابات مجلسي الشعب والشورى وما لذلك من أثر بالغ لأن تغيب دور الأقباط في الحياة السياسية يجعلهم ينزعون للسلبية ويغلب النزعة العنصرية يؤدي إلي سلوك درب اللامشروعية.

ثالثا: فيما يتعلق بالوظائف القيادية والتعيين في الوظائف السيادية

فإنه ولئن كان صحيحا إن العديد من الأقباط يشغلون بعض المناصب في أجهزة الدولة المختلفة علي المستوي التنفيذي إلا أنه صحيح أيضا أنه لا يوجد أي دور للأقباط في المناصب القيادية المسماة بجهة إتخاذ القرار علي سبيل المثال "المحافظون / رؤساء الجامعات / عمداء الكليات / مديرو قطاع المدارس الثانوية / رؤساء شركات قطاع الأعمال العام / الخ".

وليس من شك في أن تغيب دور الأقباط عن شغل هذه الوظائف يؤدي إلي عدم فعاليتهم ويولد لديهم الشعور بعدم الانتماء ويثير تساؤلات عديدة حول مدي جدية المواطنة الكاملة والتساوي في الحقوق والواجبات، يل أن ذلك التوجه كفيل بأن يترك الانطباع لدس المواطن العادي في مصر حول حقيقة "الشأن القبطي في مصر" وطبيعة الدور الذي يؤديه الأقباط، والأخطر ممن ذلك ما ينجم عن التوجه من آثار تلقي بظلالها علي شغل الأقباط للوظائف القيادية في المستويات التنفيذية الأقل في التدرج الوظيفي لأن ما يحدث في القمة ينعكس بدوره علي القاعدة.

ومن ناحية أخرى فإنه من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن التعيين في بداية الدرجات الوظيفية في الوزارات السيادية (الخارجية / التعليم العالي / العدل والهيئات القضائية / الداخلية) يكاد يخلو من الشباب القبطي رغم حصولهم علي مراتب الإمتياز وإجتيازهم الإمتحانات التي تعقد تمهيدا للتعين، ورغم ما تسفر عنه التحريات عن وطنيتهم وحسن سمعتهم وطيب سيرتهم، مما أصاب الشباب بالإحباط خاصة حين يصل إلي علمهم أن الأدنى منهم في مراتب النجاح والأقل في الكفاية العلمية يتبوءون هذه الوظائف وهو ما يدفع البعض منهم إلي التفكير في البحث عم ذواتهم خارج مصر.

نخلص من ذلك إلي

إن استصدار قانون ينظم قواعد وشروط بناء دور العبادة في مصر أمر يؤكد حكمة القيادة السياسية، ويرسي دعائم الوحدة ويضيف سبقا تاريخيا يدلل علي الدور الحضاري والرائد لمصر، خاصة وأن بعض الدول العربية تطبق مثل هذا القانون (واللجنة لديها دراسات مفصلة تصلح أساسا لمشروع القانون المطلوب) دعم وتأييد الأقباط في الترشيع للمجالس النيابية علي المستوي القومي والمحلي وإظهار الدور الفعال للحزب الحاكم في هذا الشأن من شأنه زيادة الفعالية ففي المجتمع وإبراز الدور القبطي وما لذلك من أثر هائل في تماسك المجتمع وتناغم وانسجام كافة فئاته وطوائفه.

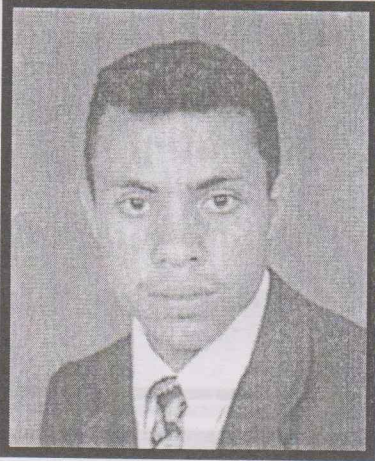
إن إسناد بعض الوظائف القيادية للشخصيات القبطية التي تتوافر فيها السمات اللازمة لشغل هذه الوظائف يمثل ترجمة حقيقة وعملية لما ينص عليه الدستور، ولما يعبر عنه الخطاب الوطني بأن المصريين جميع متساوون في الحقوق والواجبات.

هذا الذي تقدم قليل من كثير لم نشأ أن نورد في هذه المذكرة حرصا منا علي ألا تشغل بال القيادة السياسية به موقنين تماما أن مشكلة مصر لن تحل إلا داخل مصر.

صور الشهداء

عادل غطاس فهمي

السن: ٢٣ سنة



عبد المسيح محروس إسكندر

السن: ٥٥ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج وله ابن وابنة
تم استشهاد ابنته سامية



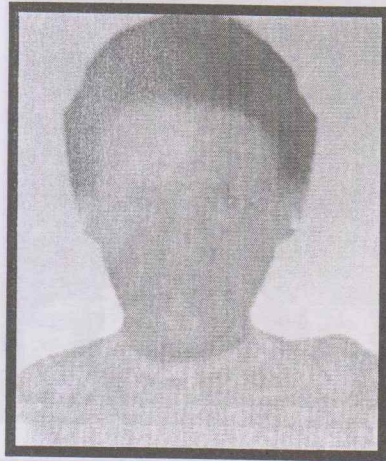
اشرف حليم فهمي

السن: ٢٢ سنة



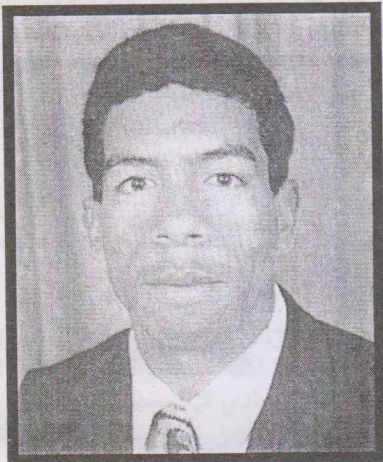
الأمير حليم فهمي
ابن الشهيد حليم فهمي

السن: ١٥ سنة



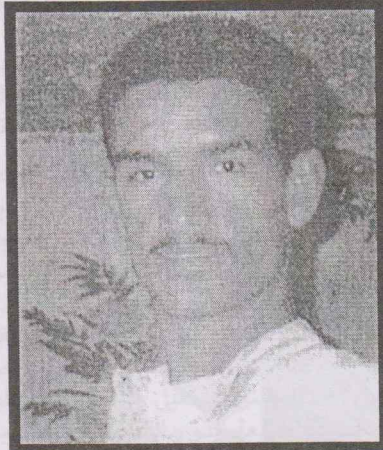
عمدان ظريف قديس

السن: ٢٥ سنة



عاطف عزت لکی

السن: ٢٤ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج حديثاً



حليم فهمی مقار

السن: ٦١ سنة
استشهد بالإضافة إلى ثلاثة أبناء
شهداء زكريا واشرف والامير



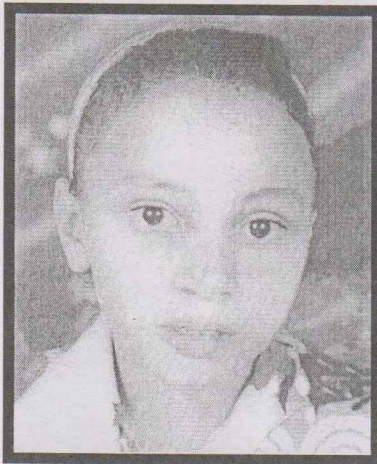
جابر سيدراك سعيد

السن: ٨٥ سنة



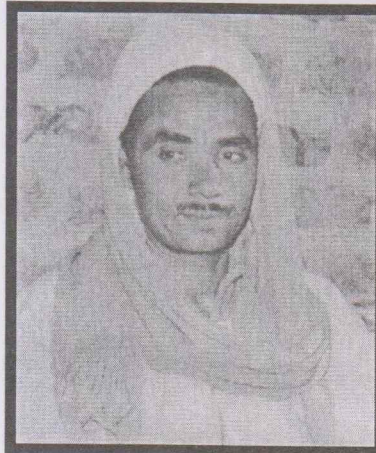
ميسون غطاس فهمي

السن: ١١ سنة
أخت الشهيد عادل



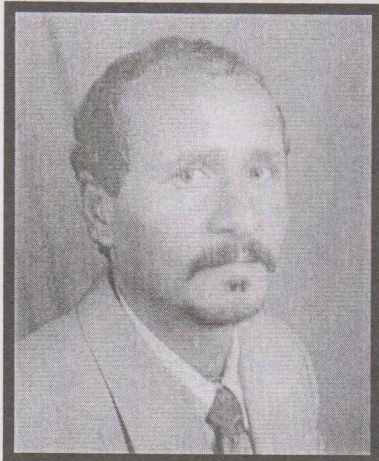
معوض شنوده معوض

السن: ٥٠ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج وله اربعة اولاد



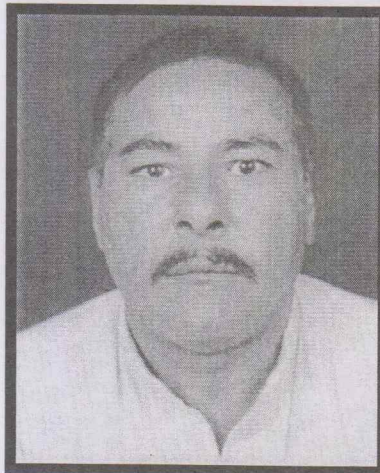
حليم فهمي مقار

السن: ٣٢ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج وله ثلاثة ابناء



مهران لبيب شنوده

السن: ٤٤ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج وله خمسة ابناء



ناصر تادرس لوندی

السن: ٢٦ سنة



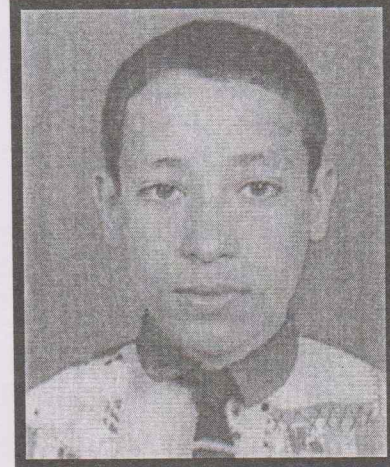
بونه القمص جبرائيل عبد المسيح

السن: ٥٠ سنة
لها اربع بنات + ولدين (منهم بنت اصببت في الحادثة)



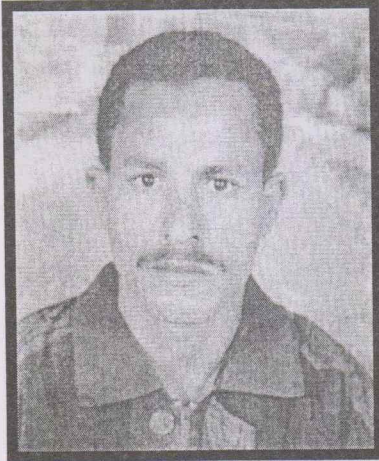
رفعت فايز عوض فهمی

السن: ١٥ سنة



رفعت زغلول جابر سيدراك

السن: ٢٧ سنة



تادرس لوندی تادرس

السن: ٧٦ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج وله ثلاثة أبناء منهم
الشهيد ناصر



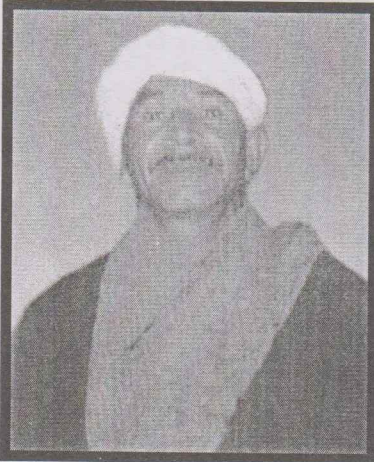
سامية عبد المسيح محروس

السن: ٢١ سنة
ابنة الشهيد عبد المسيح محروس



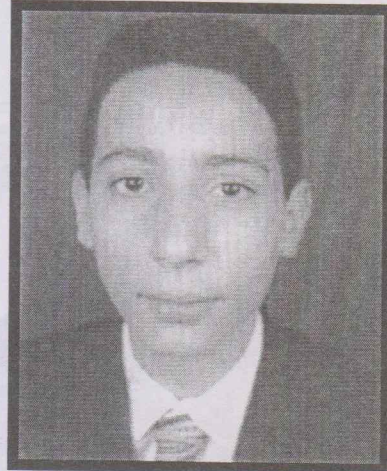
وهيب جرجس حنا

السن: ٥١ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج وله عشرة أبناء



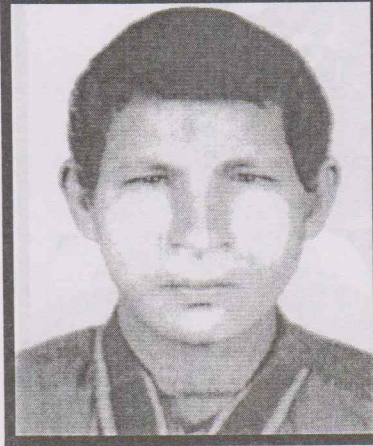
وائل الضبع ميخائيل

السن: ١٧ سنة



زكريا حليم فهميم

السن: ٢٩ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج وله ثلاثة أبناء وبنت واحدة



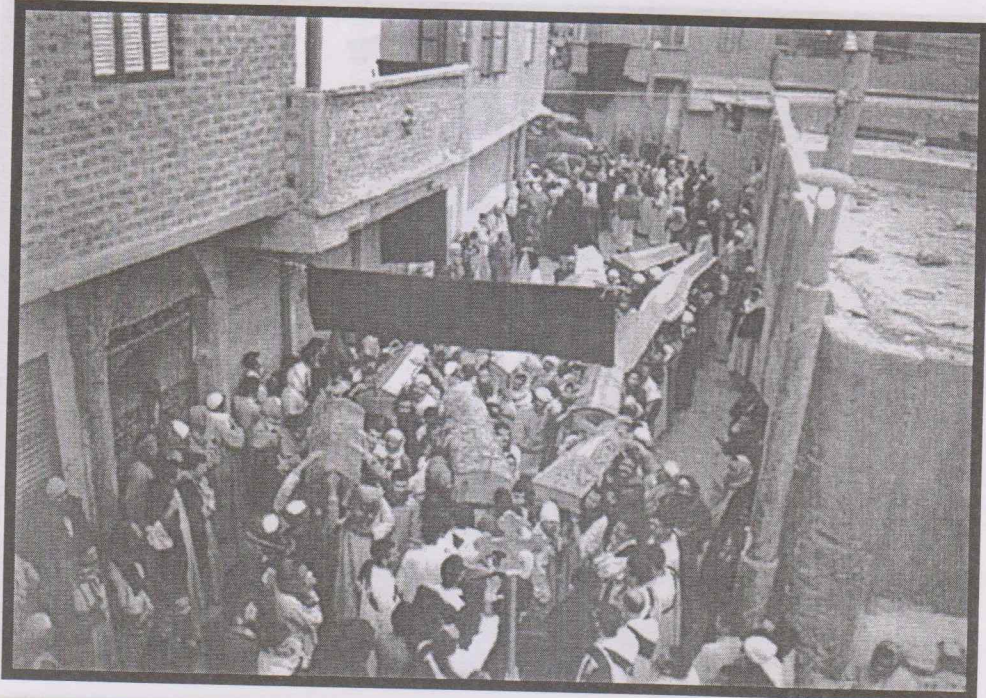
صور من الكشج

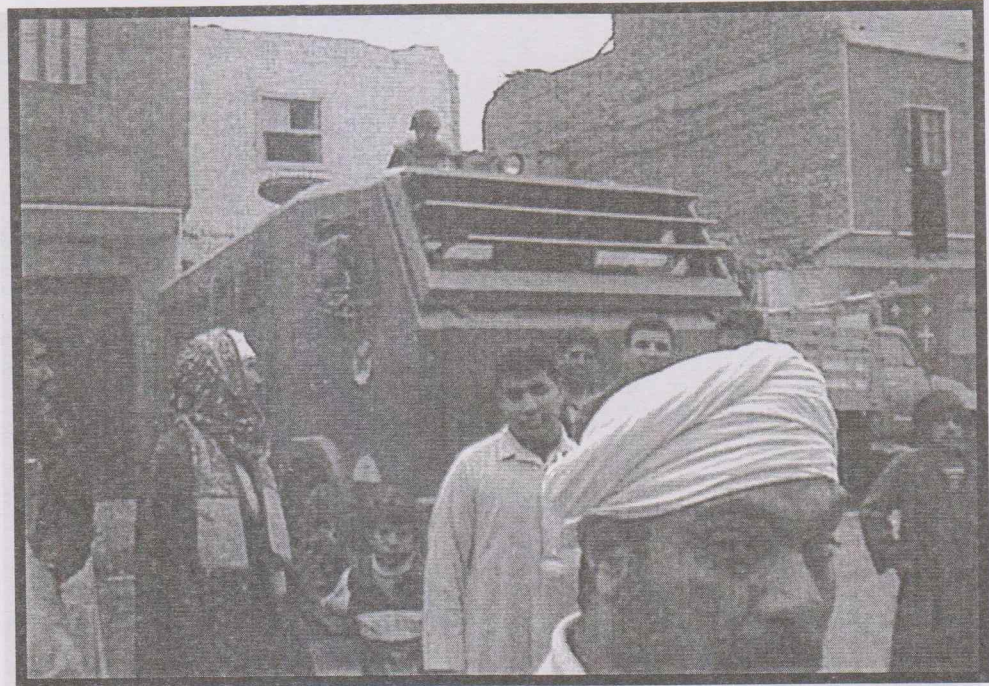
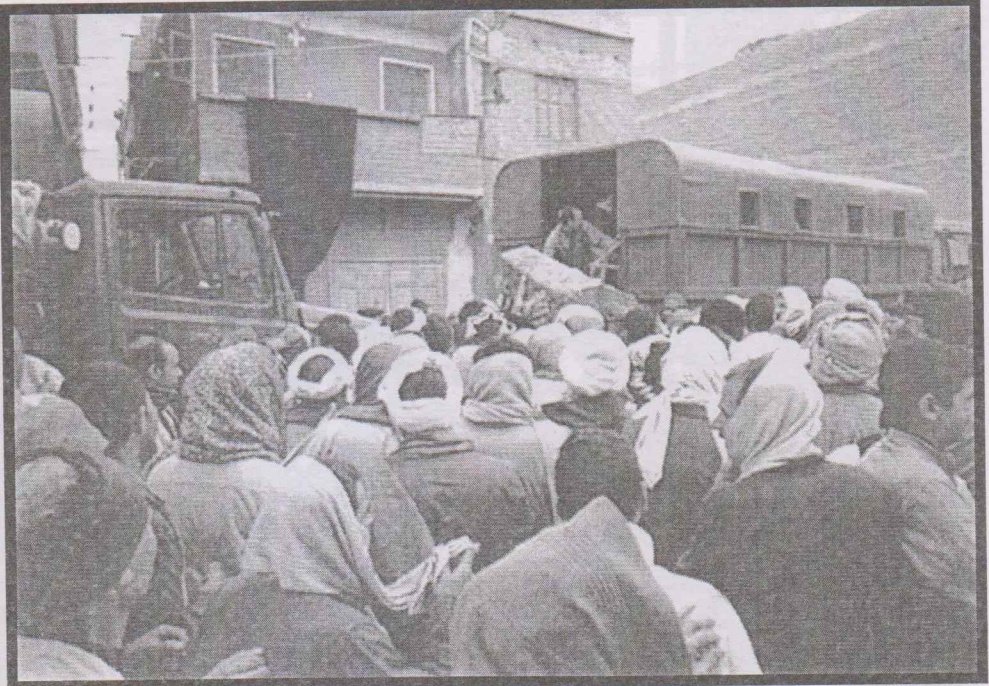


القمص جبرائيل عبد المسيح
راعي كنيسة الملاك جبرائيل بالكشج



صورة للطفل امجد حربي الذي انتزع
من يد والدته والقي على الارض





الفهرس

٩	مقدمة
١٧	الجزء الأول: أحداث الكشف الأولى: التعذيب
١٩	١- تل أبيب .. فى صعيد مصر
٢٩	٢- جريمة قتل عادية
٢٩	الأمن يلجأ للكنيسة بحثاً عن قاتل
٣١	٣- البحث عن قاتل مسيحى
٣٣	الحالة الأولى .. بقطر أبو اليمين وعائلته:
٣٥	الحالة الثانية .. شيبوب وليم أرسل:
٣٨	٤- اتصالات الأنبا ويصا
٤٢	٥- حفظ شكوى التعذيب
٤٣	التواطؤ بين النيابة والطب الشرعى:
٤٦	مكافأة الجالدين:
٥١	٦- العدول عن شهادة الزور
٥١	الشهادة تحت الإكراه:
٥٣	العدول عن الشهادة الزور:
٥٥	٧- المواجهة بين الأسقف واللواء
٦٢	٨- شكوى التعذيب .. من الكونجرس إلى الحفظ نهائيا
٦٦	٩- المحكمة بعيدا عن غرفة المداولة
٧٥	الجزء الثانى: أحداث الكشف الثانية: المذبحة
٧٧	١٠- الأكشاك - المحافظ يوقف قرار الإزالة
٨٥	١١- كيف اندلعت الشرارة؟
٨٦	وفد الكنيسة بصحبة الأمن:
٨٧	أبو المعالى:
٨٨	رواية الضباط كما وردت فى التحقيقات:
٩٠	رواية من داخل الكشف:
٩٥	كيف اندلعت شرارة المذبحة؟

٩٨	المذبحة:
١٠٣	١٢- من اللحظات الأخيرة قبل الاستشهاد
١٣٣	١٣- "سا الخير يا عم جيد"
١٤٤	١٤- خطف الأنبا يوانس قبل الصلاة على الشهداء
١٤٥	الأنبا يوانس والكاميرا:
١٤٧	١٥- سوريال وقضية سب الدين
١٥١	١٦- الشرطة وطمس معالم الجريمة
١٥٧	١٧- المحكمة وفساد الاستدلال
١٦٧	الجزء الثالث: سلوك الدولة تجاه أحداث الكشغ الأولى والثانية
١٦٩	١٨- اهتزاز الدولة بعد تقرير الصنداى تليجراف
١٧٠	أولا: التكذيب الرسمى لكل ما حدث:
١٧٤	ثانيا: إصدار بيان "الألفين" باسم الأقباط:
١٧٦	ثالثا: توظيف بعض الشخصيات القبطية:
١٧٨	رابعا: إعلان وزير الداخلية نقل الضباط المتهمين بالتعذيب:
١٨٠	خامسا: وزير الداخلية يطالب البابا بإصدار بيان:
١٨٠	سادسا: تنظيم مسيرة شعبية فى الكشغ وسوهاج:
١٨٢	سابعا: التمهيد لضرب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان:
١٨٤	١٩- السلطة من القاع إلى القمة
١٨٥	الأمن:
١٨٨	وزارة الداخلية:
١٩١	وزارة الإعلام:
١٩٢	وزير التنمية والمحافظ:
٢٠٥	٢٠- الكونجرس ومجلس اللوردات يلعبان دور مجلس الشعب
٢٠٥	المحاولة اليتيمة:
٢٠٦	الشاذلى عضوا فى لجنة العطيفى:
٢١١	المعارضة واللورد:
٢١٥	الكونجرس
٢١٩	البرلمان الأوروبى:
٢٢٣	٢١- القبض على حافظ أبو سعدة

- ٢٢- د. سعد الدين إبراهيم .. تخصص أقليّات ٢٣٧
- الجزء الرابع: الصحافة: سلوك مهني وتحليل المضمون ٢٤٧
- ٢٣- أجهزة الإعلام تنتهك قواعد المهنة ٢٤٩
- الغياب عن الحدث: ٢٥٠
- ترديد الرواية الرسمية فقط: ٢٥١
- النشر السلبي: ٢٥٣
- النشر الانتقائي في "شهد شاهد من أهلها": ٢٥٤
- الهوية الدينية للضحايا: ٢٥٦
- توجيه الاتهام للمجني عليهم بعد المذبحة: ٢٦١
- نشر الاتهام فقط دون نشر دفاع المتهم: ٢٦٥
- عشوائيات صحفية .. مقلب للأمن: ٢٦٨
- ٢٤- أكاذيب مزمنة .. في الملف القبطي ٢٧١
- الفتنة الطائفية: ٢٧١
- "أم الأكاذيب" المتطرفون من الجانبين: ٢٧٢
- المساواة أمام الدستور: ٢٧٤
- هوسة تشويه سمعة مصر والمخطط الخارجي: ٢٧٥
- التخوين: ٢٨٠
- الشأن الداخلي : ٢٨٥
- ضرورة عدم تدخل رجال الدين في السياسة: ٢٨٥
- الجزء الخامس: الأقباط .. ردود أفعال ٢٨٩
- ٢٥- أقباط الداخل والخارج: ردود أفعال ٢٩١
- أقباط الداخل .. المجتمع المدني: ٢٩١
- قيادة الكنيسة... ردود أفعال: ٢٩٣
- بين البابا شنودة والرئيس مبارك: ٢٩٤
- أقباط الخارج .. ردود أفعال: ٢٩٨
- إصدار البيانات ونشر الإعلانات والاتصالات: ٣٠٠
- المظاهرات: ٣٠١
- ٢٦- محاولات للحوار: ٣٠٥
- مبادرات من أقباط الداخل: ٣٠٨

٣١١.....	٢٧- إرهابيات غير كافية
٣١١.....	شخصيات قبطية في مسلسلات تلفزيونية:
٣١٢.....	ترميم مسار العائلة المقدسة:
٣١٤.....	محاولة احتواء الأزمات سريعا:
٣١٧.....	جائزة التسامح:
٣١٩.....	٢٨- حتى لا تتكرر الكشاح مرة أخرى
٣١٩.....	تمثيل الأقباط في مجلس الشعب:
٣٢.....	الأقباط والسلطة التنفيذية:
٣٢١.....	الأقباط والإعلام:
٣٢٣.....	الأقباط والتعليم:
٣٢٤.....	الخط الهمايوني :
٣٣.....	محاولات جادة لتقنين مطالب الأقباط:

فهرس الوثائق

- الجزء السادس : وثائق وصور ٢٢٢
- ملاحظات عامة ٢٢٥
- الوثائق الخاصة بأحداث الكشف الأولي ٢٢٧
- ١- تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أحداث التعذيب
في الكشف عام ١٩٨٨ ٢٢٧
- ٢- شكوى الأنبا ويصا إلى المحامي العام لنيابات سوهاج ٢٤٨
- ٣- تقرير الصنداي تليجراف ٢٥١
- ٤- الرد الرسمي من الهيئة العامة للاستعلامات على
الصنداي تليجراف ٢٥٥
- رد على ما ورد في رد الهيئة العامة للاستعلامات
في ٨ نوفمبر ١٩٩٨ ٢٥٦
- ٥- بيان قداسة البابا شنودة الثالث بعد نشر تقرير
الصنداي تليجراف ٢٥٧
- ٦- بيان الألفين في الصنداي تليجراف وصحف
أوربية وأمريكية وكندية ٢٥٨
- ٧- محضر تحريات أبو الفضل ثابت حول أسباب قتل سمير وكرم بعد موافقة
الشاهدين على الشهادة زورا ضد شيبوب ٢٥٩
- ٨- محضر النيابة مع العقيد الهابط بشأن تحرياته ضد الأنبا ويصا ٢٦٣
- ٩- تقرير الأنبا ويصا إلى المجمع المقدس ٢٨٤
- ١٠- مذكرة النائب العام بشأن إسقاط التهم عن الأنبا ويصا ٢٨٧
- ١١- خطابات متبادلة بين اللورد ألتون ومسؤولين مصريين ٢٩٤
- ١٢- خطاب د. أيمن نور في ٤ نوفمبر ٢٩٨
- ورد اللورد ألتون عليه في ١٧ نوفمبر ١٩٩٨ ٢٩٨
- ١٣- مقالا أيمن نور في جريدة الوفد بتاريخ ١٢، ١٣، ١١/١٩٩٨ حول
زيارته لمجلس اللوردات ٤٠٤
- ١٤- خطاب اللورد ألتون إلى المحامي أمين فهم ٤٠٥
- ١٥- خطابات متبادلة بين أعضاء من الكونجرس والسفير المصري
في واشنطن والسفير الأمريكي في القاهرة ٤٠٦
- ١٦- التحقيق مع حافظ أبو سعدة ومصطفى زيدان ٤٢٠
- ١٧- بيان نهاد أبو القمصان: حافظ في خطر ٤٢٧

٤٣٨.....	١٨- الحكم الصادر ضد شيبوب وحيثياته
٤٤٩.....	الوثائق الخاصة بأحداث الكشف الثانية
٤٤٩.....	١٩- تقرير الأسقفين إلى البابا عقب الأحداث
٤٥٢.....	٢٠- الكرازة: شهداؤنا في الكشف
٤٥٥.....	٢١- خطاب من الأنبا ويصا إلى اللواء مصطفى عبد القادر
٤٥٦.....	٢٢- رسالة د. فتحى سرور للسيدة نيكول فونتين رئيسة البرلمان الأوربي
٤٥٦.....	وقرار البرلمان
٤٥٧.....	- قرار البرلمان الأوربي بشأن أحداث الكشف الثانية
٤٥٨.....	٢٣- محضر التحقيق مع الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة أمام نيابة أمن الدولة العليا
٤٦٧.....	٢٤- التحقيق مع الأنبا صرابامون في نيابة أمن الدولة العليا
٤٧٥.....	٢٥- التحقيق مع القمص جبرائيل عبد المسيح
٤٩٠.....	٢٦- موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق بشأن أحداث الكشف الثانية
٤٩٩.....	٢٧- تقرير أولى لبعثة تقصي الحقائق لأحداث قرية الكشف
٥٠٥.....	شهود عيان
٥١٨.....	القتلى
٥٢٦.....	المصابون
٥٣٣.....	إتلاف وحريق منازل
٥٤٢.....	إتلاف وحريق محلات
٥٥٧.....	٢٨- مرافعة النيابة العامة في قضية الكشف
٥٨٥.....	٢٩- الكرازة... نستأنف الحكم إلى الله
٥٨٦.....	٣٠- قضية التخريب بدار السلام
٥٩٦.....	٣١- حكم محكمة النقض فى ٣٠ يوليو ٢٠٠١
٦٠٨.....	٣٢- حكم محكمة جنايات سوهاج بعد نقض الحكم للمرة الأولى
٦٨٦.....	٣٣- محضر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا مع الدكتور سعد الدين إبراهيم
	وثائق أخرى
٦٩٤.....	٣٤- مذكرة المجلس الملي لرئاسة الجمهورية حول الشأن القبطي
٦٩٥.....	مذكرة حول الشأن القبطي
٦٩٧.....	صور الشهود وصور من الكشف



AL KOCHHEH

LA VERITE ABSENTE

THE ABSENT TRUTH

الكتاب في سطور :

بقرية الكشح التي تقع بمحافظة سوهاج في صعيد مصر ، قتل واحد وعشرون قبطيا في الثاني من يناير ، ٢٠٠٠ ولم يرتكب هذه الجريمة المنظمات أو الجماعات الإرهابية التي استحلت دماء الأقباط وممتلكاتهم في مصر على مدى عقود مضت ابتداء من السبعينيات ، ولكن مواطنون عاديون من بين جيرانهم .

وكان السؤال الأول الذي ألح على المؤلف بشدة هو كيف حدث ما حدث . ويقدم بعد أربع سنوات من البحث والأستقصاء والمثابرة القصة الكاملة لما حدث في الكشح عام ١٩٩٨ وفي مستهل عام ٢٠٠٠ ويسلط الضوء على سلوك الأخطبوط الذي أحاط بهذه القضية في كافة أبعادها السياسية والقضائية والإعلامية .

ويقدم هذا الكتاب عدد من الوثائق الهامة والخطيرة والتي تنشر للمرة الأولى واستند إليها المؤلف في معرض تناوله لهذه القضية في كافة مراحلها وجوانبها . وهذا الكتاب هو صرخة حتى لا يتكرر هذا الكابوس المشؤوم ، ورسالة ، من أجل محمد وحنا اللذين يمثلان الوجه الحقيقي لمصر في قرية الكشح قبل هذه الأحداث وهو أيضا من أجل هؤلاء اللذين لا يعرفون حتى يعرفوا ، وهؤلاء اللذين يعرفون وضلوا ، أو صمتوا أو برروا ، حتى يدركون فداحة الأخطاء التي وقعوا فيها .

ويأتي هذا الكتاب في النهاية كإسهام متواضع مع محاولة الكثيرين من أبناء هذا الوطن المخلصين له ، حتى يعود وجه مصر للإشراق من جديد وحتى يأتي يوم لا يعذب فيه مصريا ولا تتستر فيه حكومة على جريمة ولا يقدم فيه محقق على إهدار أدلة أو قاضي على إطلاق سراح قتلة أو أجهزة إعلام على اغتيال الحقيقة .

المؤلف :

ليسانس الآداب في الصحافة من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٦٩

- درجة الدكتوراه في علوم وفنون الاتصال والتعبير من جامعة السوربون عام ١٩٧٩
- رئيس القسم العربي في إذاعة فرنسا الدولية .

- أنشأ وتولى رئاسة تحرير قسم اللغة العربية في التلفزيون الأوروبي .

- سكرتير عام جمعية الصحافة الأجنبية في فرنسا لفترتين متواليتين بالانتخاب .

- صحفي بمؤسسة أخبار اليوم ومراسلها في باريس حتى عام ٢٠٠٢ .